

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدسوقي
على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الذرذهر
وبجانبه الشرح المذكور مع تقررات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى
شيخ السادة المالكية حرره

﴿ تنبيه : قد وضعت التقررات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح ﴾
﴿ بأسفل الصفحة مفصولة بجدول ﴾

﴿ روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى ﴾
﴿ وإتماماً للفائدة قد ضبطنا الفن بالشكل ﴾

طبع بدار انجمن الكليات العربية
مبنى البابي الحلي وشركاه

حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة تَمَسُّسُ الدِّينِ شَيْخِ مُحَمَّدٍ عَرَفَةَ الدُّسُوقِي
على الشرح الكبير لأبي البركات سِنْدِي أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ
وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سَيِّدِي شَيْخِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ
شَيْخِ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ حَرَمَهُ اللهُ

(تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصفحة مفصولة بمجدول)

(روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإعانة لفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

المجلد الثاني

طبع بدار نجباء الكائن بالبرج
مكتبة البابي الحلبي وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا
يُقْبَلْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الحج

باب في بيان أحكام
الحج والعمرة
(فرض الحج) عينا إذ
هو أحد أركان الإسلام
وهو شرطا وقوف بعرفة
ليلة عاشر ذي الحجة
وطواف بالبيت سبعا
وسعى بين الصفا والمروة
كذلك على وجه

مخصوص بأحرار
(وسنت العمرة)
عينا وهي طواف وسعى
بأحرار مرة (راجع لها
وما زاد عليها مندوب
ونذوب أن يقصد إقامة
الوسم ليقع فرض كفاية
والعمرة سنة كفاية
وهي أفضل من الوتر
(وفي فوريتها) أي في
وجوب الإتيان به أول
عام القدرة عليه فيعصى
بالتأخير عنه ولو ظن
السلامة وهو للتعبد
(وتراخيه لحوف
القوات) أي إلى وقت
يخاف فيه فواته بالتأخير
إليه

(قوله وهو شرطا الخ) أي وأما لغة فهو مطلق القصد يقال رجل محجوج أي مقصود
(قوله بأحرار) أي حال كون كل من الوقوف ومأمته من الطواف والسعى مصاحبا لأحرار
(قوله مرة) منصوب على أنه معقول مطلق معمول للعمرة ويقدر مثله للحج لأن الحج والعمرة
مصدران ينحلان إلى أن والفعل أي فرض أن يحج مرة وسن أن يعتصر مرة ولا يعمل فيه فرض ولا
سنة لأنه يفيدان الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة وليس بمراد لأن المفعول قيد في عامه ويجوز
نصب مرة على التمييز المحول من نائب الفاعل أي فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ويصح
رفع مرة على أنه خبر وفرض وسنت مصدران مبتدآن مؤولان باسم المفعول أي المفروض من الحج
مرة وللستون من العمرة مرة هذا حاصل ما في ح (قوله راجع لهما) أي للحج والعمرة أي أنه
مرتبط بهما معا لا أنه معمول لهما لما علمت أنه معمول للعمرة ويقدر مثله للحج (قوله وما زاد عليها)
أي على المرة من الحج والعمرة (قوله أن يقصد) بما زاد على المرة (قوله ليقع) أي لأجل أن
يقع الحج فرض كفاية وتقع العمرة سنة كفاية فإن لم يقصد ذلك كان كل منهما مندوبا (قوله وهي
أفضل من الوتر) هذا القول قلح عن مناسك ابن الحاج وفي النوادر عن مالك أنها سنة مؤكدة
مثل الوتر (قوله وفي فوريتها) أي وجوب الإتيان به على الفور وقوله وتراخيه أي وجوبه
على التراخي لمبدأ خوف القوات (قوله فيعصى بالتأخير عنه) أي بالتأخير عن أول عام
القدرة ولو لثاني عام (قوله ولو ظن السلامة) أي إلى العام الذي قصد التأخير إليه
(قوله وتراخيه الخ) أي على القول بالتراخي لو أخره واختارته النية قبل خوف القوات فقال في الطراز
لا يصح وقال بعض الشافعية بأنه لأنه إنما جوزه التأخير بشرط السلامة اهـ (قوله أي إلى وقت)

أى الى مبدأ وقت (قوله باختلاف الناس) أى من ضعف وقوة فبعضهم يكون مكثرا يقال فيه إنه لا يمتك قويا إلا خمس سنين أو ثلاثة أو أربعة وبعدها يضعف فيفتقره التأخير الى العام الذى يظن فيه حصول الضعف له ويحرم عليه التأخير لما بعده واعلم ان هذا الخلاف يجرى فى العمرة أيضا كما هو مفاد ابن الجلاب وابن هاش فتظيرح فى ذلك قصور انظر بن ولا خلاف فى الفورية إذا افقد حجه سواء قلنا ان الحج على الفور أو التراخي وسواء كان الاول المفسد فرضا أو تفلأكا يأتي ذلك عند قوله ووجب انعام المفسد (قوله خلاف) الاول رواه ابن القصار والعراقيون عن مالك وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العمدة وابن بزرة والثاني شهره ابن القكائي قال فى التوضيح الباجي وابن رشد والتلمساني وغيرهم من المغاربة يرون انه المذهب قال ح - وى المصنف هاتين القولين وفى التوضيح قال الظاهر قول من شهر الفورية وفى كلام ابن حبيب ميل اليه وكأنه ضعف حجة القول بالتراخي ولأن القول بالفورية نقله العراقيون عن مالك والقول بالتراخي إنما أخذ من مسائل وليس الاخذ منها بقوى وإذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان القول بالفورية أرجح ويؤيد ذلك ان كثيرا من الفروع التى يذكرها المصنف فى الاستطاعة مبنية على القول بالفورية فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه اه كلامه (قوله وصحتها بالاسلام) أى لأنه لا بد فيها من النية وكل عبادة كذلك فشرط صحتها الاسلام لأن النية شرط صحتها الاسلام ومن هذا تعلم أنه لا حاجة لما قاله المصنف لأنه لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به (قوله فيحرم ندبا إلخ) أى لا وجوبا لما سيأتى ان غير المكلف يجوز دخوله الحرم بغير احرام ولو أراد مكة (قوله أب أو غيره) أى كوصى ومقدم قاض وأم وغاصب وان لم يكن لهم نظرى المال كما نقله الأبن فى شرح مسلم واقره خلافا للشافعية حيث قالوا الولي الذى يحرم عن الصبي إنما هو الولي الذى له النظر فى المال من أب أو وصى أو مقدم قاض ولا يصح احرام الام عنه إلا ان تكون وصية أو مقدمة من القاضى انظر الزرقانى فى شرح الموطن (قوله عن رضيع) المراد به الصغير الغير المميز وان كان غير رضيع وإنما خص الرضيع بالذكر للخلاف فى الاحرام عنه فقد نقل عن مالك لا يحج عن رضيع فلما وقع فيه الخلاف بين المصنف المعتمد فيه (قوله بأن ينوى ادخاله فى الاحرام بالحج) أى فى حرمت الحج بأن يقول نويت ادخال هذا الولد فى حرمت الحج أو العمرة سواء كان الولي ملتبسا بالاحرام عن نفسه أو كان غير محرم اصلا وليس المراد ان الولي يحرم فى نفسه ويقصد النيابة عن الرضيع كما هو ظاهر العبارة (قوله قرب الحرم) تنازعه قوله فيحرم وقوله وجرد وعمل بتجريد قرب الحرم ان لم يخف الضرر على الصبي وإلا احرم عنه من غير تجريده ويفتدى (قوله أى مكة) بيان للحرم هنا (قوله ولا يقدم الاحرام) أى نية الدخول فى حرمت الحج (قوله كاقيل) قاله ابن عبد السلام وقد قررت تبعا للبساطى كلام المصنف بهذا القول بناء على ان قرب الحرم معمول بإرد وهو غير صواب كما قال بن (قوله ويحرم ولى أيضا عن مجنون مطبق) أى ويجرى فيه ما تقدم فى الصبي من تأخير احرامه وتجريده إلى قرب مكة وانه إذا كان يخاف بتجريد قربها حصول الضرر احرم عنه بغير تجريد ويفتدى (قوله فان خيف على المجنون) أى الذى يفىق (قوله فلا يصح الاحرام عنه) أى لا يفرض ولا ينفل (قوله لأنه) أى لان الاغماء مظنة عدم الطول ويرجى زواله عن قرب (قوله ثم ان اتفق) أى الغمى وقوله فى زمن يدرك الوقوف فيه احرم إلخ أى وان لم يفىق من اغمائه إلا بعد الوقوف فقد فاتته الحج فى ذلك العام ولا عبرة باحرام اصحابه عنه ووقوفهم به فى عرفة (قوله والمميز) غطف على ولى كما اشار له الشارح وقوله

مشروطة (بالاسلام)
فلا يصحان من كافر ولو
صبيا ارتد (فيحرم)
ندبا (ولى) أب أو
غيره (عن رضيع)
بأن ينوى ادخاله فى
الاحرام بالحج أو العمرة
عند تجريده (وجرد)
وجوبا من المحيط ان كان
ذكرا ووجه الاثنى
وصفها كالسيرة
(قرب الحرم) أى
مكة لا من اللقيات للشقة
ولا يقدم الاحرام عند
اللقيات ويؤخر التجرد
لقرب الحرم كما قيل
(و) يحرم ولى أيضا
عن مجنون (مطبق)
وهو من لا يفهم الخطاب
ولا يحسن رد الجواب
وان ميز بين القرس
والانسان مثلا وجرد
قرب الحرم أيضا فان كان
يفىق أحيانا انتظر ولا
ينعقد عليه ولا على الغمى
عليه احرام غيره فان
خيف على المجنون خاصة
القواف فكالمطبق (لا
مضمي) عليه فلا يصح
الاحرام عنه ولو خيف
قواف الحج لأنه مظنة
عدم الطول بخلاف
المجنون فانه شبيه بالصبا
لطول مدته ثم ان اتفق فى
زمن يدرك الوقوف فيه
أحرم وأدرك ولا دم
عليه فى عدم احرامه من
اللقيات (و) يحرم الصبي
(المميز) وهو الذى يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى (بإذنه) أى الولي من اللقيات إن ناهز البلوغ

والاقرب الحرم (ولا) يحرم بإذنه بل بغيره (فله تحليه) ان آراء مصلحة بالخلق والنية معا (ولا قضاء) عليه إذا حاله ثم بلغ ومثله في التحليل وعدم القضاء السفية البالغ إذا أحرم بغير إذن وليه (بخلاف العبد) البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده فحاله فعليه القضاء إذا اعتق أو أذن له بعد ويقدمه على حجة الاسلام فان قدم حجة الاسلام صح ومثل العبد المرأة إذا أحرمت تطوعا بغير إذن زوجها فحلها (وأمره) وليه وجوبا (مقدورة) من (ع) أقوال الحج وأفعاله ويلقن التلبية ان قبله (ولا) بان عجز عن شيء أولم يكن مميزا أو كان

مطبعا (ناب) الولي عنه إن قبلها أي قبل ذلك الشيء النيابة ولا يكون إلا فعلا (كطواف) وسمى ورعى ووقوف وفي جمل هذان النيابة أن يأتي النائب بالفعل دون الذنوب عنه والطواف وما بعده ليس كذلك لأنه يطوف ويسعى به محمولا ويوقفه معه بعرفة فالولي ان يمثل بالرمي والذبح (لا) ان لم يقبها (كتلبية) من الأقوال (وركوع) من الأفعال فيسقطان عنه حيث عجز (وأحضرهم) أي أحضر الولي الرضيع والطبق والصبي المميز (للوأقف) الأولى للشاهد لأن الموقف لا يتعدد أي للشاهد التي يطلب فيها الحضور كعرفة ومزدلفة ومنى والشعر الحرام وجوبا بعرفة ونديا بغيرها (وزيادة النفقة) في السفر على المحجور من صبي أو غيره من أكل وشرب وليس وحمل كما لو كانت

بإذنه فان أذن له سواء كان حرا أو عبدا وأراد منعه قبل الشروع في إحرامه في الشامل ليس له المنع بعد الإذن على الاظهر ولا في الحسن له منعه قبل الإحرام لابعده وهو المعتمد اه عدوى ومثل المميز في كونه لا يحرم إلا بإذن وليه السفية للولي عاينه وإن كان الحج واجبا عليه (قوله) ولا يقرب الحرم المراد به مكة لا ما والاها ما يصدق عليه انه حرم (قوله) ان رآه مصلحة أي وأما ان رأى المصلحة في إبقائه وأبقاه على إحرامه وان وجدت المصلحة في كل من إبقائه وتحليه خير الولي والظاهر ان التحليل واجب عند وجود المصلحة فيه كأن عدم التحليل كذلك عند وجودها فيه إذا علمت ذلك تعلم ان اللام في قول المصنف فله التحليل للاختصاص والمعنى أنه إذا أحرم بغير إذن وليه كان تحليه مختصا بالولي فليس لغيره أن يحلله وهذا لا ينافي أن التحليل قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا وقد يغير فيه وليس اللام للتخير (قوله) بالخلق والنية أي بأن ينوي خروج ذلك الولد من حرمة الحج وأنه حلال ثم يحلق له ولا يكفى في إحلاله رفض الولي نية الصبي الحج بل لابد من نية إحلاله والحاق له (قوله) بخلافه العبد والمرأة الفرق أن الحجر على الصغير والسفيه طمعهما وأما الحجر على العبد والمرأة فانه لغيرهما فالاول حجر قوى لأن حق النفس ثابت مع الحجر وبعده فلما كان قويا استمر أثره فلذا سقط القضاء وأما الثاني فهو ضعيف لرواه بالتأييم وألحق فلذا وجب القضاء (قوله) ويقدمه أي القضاء وقوله فان قدم حجة الاسلام أي على حجة القضاء (قوله) إذا أحرمت تطوعا أي وأما إذا أحرمت بفرض فليس له أن يحللها منه (قوله) مقدورة أي بمقدوره أي بما يقدر عليه من أقوال الحج وأفعاله وهذا أي قول المصنف وأمره بمقدوره مرتبط بقوله ويحرم الصبي المميز بإذنه (قوله) ولا يكون أي ذلك الذي يقبل النيابة (قوله) وما بعده أي من السعي والوقوف (قوله) ركوع أي لإحرام وطواف (قوله) المشاهد أي أحضرهم إلما كن التي يطلب مشاهدتها والحضور فيها (قوله) كالأول كانت أي النفقة في الحضر الخ (قوله) أن خيف بتركه ضيعة أي حقيقة أو حكما فالاول كما إذا خاف عليه الهلاك بتركه والثاني كما إذا خاف عليه إذا تركه ضيعة أهل الفساد والاختلاط بهم (قوله) فويله الفارم لتلك الزيادة أي وأما قدر ما كان ينفق عليه في مقامه فهو في ماله (قوله) كما إذا لم يكن الخ أي انه إذا خاف عليه الضيعة بتركه والحال انه لا مال لذلك المحجور فان زيادة النفقة تكون على الولي ولا تكون ديننا في ذمة المحجور (قوله) فعلى وليه مطلقا أي سواء خاف عليه الضيعة بتركه أم لا واعلم ان ما قرر به شارحنا كلام المصنف مثله لبهرام في الصغير والأفقهسي والبساطي وهو ظاهر المدونة وعزاه ابن عرفة للتونسي وحكى في التوضيح عن الكافي أنه الأشهر وجعل بهرام في وسطه وكبره التشبيه تاما وهو قول مالك في الموازية ورجحه ابن يونس وتأول صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية وبه يعلم ان حمل المصنف على كل منها صحيح لكن الذي يظهر من كلام ح انه اختار الاول انظر بن (قوله) فكزيادة النفقة) لأنه لا تأثير للإحرام في جزاء الصيد حيثئذ وأما الذي اثر فيه

في الحضر درهما وفي السفر درهمين (عليه) أي على المحجور أي في ماله (إن خيف) الحرم بتركه (ضيعة) عليه لعدم كافل غير من سافره (ولا) يخف عليه (فويله) الفارم لتلك الزيادة كما إذا لم يكن للمحجور مال ولا يكون في ذمته فالأولى ان يقول في ماله ليفيدانه عند عدمه تكون على الولي ولو خيف عليه (كجزاء صبيد) صاده الصبي محرما في غير الحرم فعلى وليه مطلقا وأما صيده في الحرم محرما أولا فكزيادة النفقة في التفصيل (وقد يه) وجبت عليه لبس أو طيب مثلا

فعليله خاف عليه أولا فليس التشبيه تاما (بلا ضرورة) لا مفهوم له بل وكذا إن وجبت (٥)

الحرمة فلذا أجرى فيه التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرما فان الاحرام هو الذي اثر فيه فلذا كان فيه الجزاء على الولي من غير تفصيل لأنه هو الذي تسبب في احرامه والحاصل ان كل ما لزمه بسبب الاحرام فهو على الولي مطلقا ولو خشي ضياعه لانه لا ضرورة في ادخاله الشك (قوله بل وكذا ان وجبت) أي القدية لضرورة أي كما إذا استعمل الطيب بقصد اللدواة أو لبس الثياب لحر أو برد وما ذكره من لزوم القدية للولي مطلقا سواء لزمته لضرورة أو لغيرها هو ظاهر المدونة وهو المذهب وما في تن من انها إذا كانت لضرورة فهي في مال الصبي تبعا لهرام والبساطي ونسبه بهرام للجواهر فقد رده ح بان صاحب الجواهر لم يقل إذا كانت لضرورة ففي مال الصبي انظر بن (قوله كوقوعه فرضا) ان قلت الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا وإذا وجب وقع فرضا فلم نص على قوله كوقوعه فرضا مع قوله وشرط وجوبه المستلزم لوقوعه فرضا قلت لا نسلم انه يلزم من كونه واجبا على الحر المكلف ان يقع فرضا لجواز ان يكون واجبا عليه ولا يقع فرضا كالتدور كما إذا نوى به النفل فانه يجب الشروع فقد تحقق الوجوب ولم يتحقق الوقوع فرضا ولما كان لا تلازم بين كونه واجبا على الحر المكلف وقوعه منه فرضا احتاج للتصريح بقوله كوقوعه فرضا وكذلك لا نسلم ان الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا الا ترى المرأة والعبد لا تجب عليهما الجمعة وإذا صليها ونوي بها الفرض وقعت فرضا فلم يذكروا كوقوعه فرضا لتوهم ان العبد والصبي إذا فعلاه يقع فرضا وليس كذلك (قوله ولا يقع منهم فرضا) أي وإنما يقع منهم فلا وقوله ولو نوه أي بخلاف الجمعة بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تجب عليهم لكن لو صلوا ونوي بها الفرض وقعت منهم فرضا (قوله قيد في الوقوع) أي فهو راجع لما بعد الكاف كما ان ما بعده وهو قوله بلانية نقل كذلك وفي جملة وقت احرامه قيدا لوقوعه أيضا نظرا لاقضائه انه قد يقع فرضا في غير وقت الاحرام لكن لا يشترط فيه الحرية والتكليف وليس كذلك فالأولى جمل قوله وقت احرامه ظرفا لحرية وتكليف من حيث انها شرطان لوقوعه فرضا واللي شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه وليس ظرفا لهما من حيث انها شرطان لوجوبه لأن المعنى شرط وجوبه حرية وتكليف وقت احرامه وهذا لا يصح لوجوبه على التصف بالحرية والاستطاعة والتكليف قبل الاحرام (قوله لا يتقيد بكونه وقت احرام) أي لا يتقيد بالاتصاف بهما وقت الاحرام بل متى اتصف الشخص بالحرية والتكليف والاستطاعة وجب الحج عليه سواء كان اتصافه بما ذكر وقت الاحرام أو قبله (قوله لم يقع فرضا) أي وإنما يقع نفلا ولا يتقلب فرضا إذا عتق أو بلغ أو افاق (قوله لا يرتفع النحر) أي لورفض ذلك الاحرام الحاصل قبل العتق والبلوغ واحرم بعد الرفض بنية الفرض كان احرامه الثاني بمنزلة العدم لأن الأول لم يرتفع (قوله أي احرام) فيه نظر لأن فيه مجيء الحال من المضاف اليه والشرط غير موجود لأن المضاف وهو وقت غير صالح للعمل في الحال ولا جزء ولا كجزء من المضاف اليه فالأولى جعله حالا من المضاف اليه وهو الهاء لاحرام أي غير ملاس للنفل لوجود الشرط وهو عمل المضاف لأن الاحرام مصدر وقد يقال ان وقت الاحرام كالجزء منه للازمته له وعدم انفكاكه عنه ككلازمة الجزء لكاه (قوله وينصرف) أي عند الإطلاق (قوله وقع نفلا) أي ولا يقع فرضا وقالت الشافعية يقع فرضا ولا عبرة بنية النفل ويكره تقدم النفل على الفرض بناء على انه واجب على التراخي اما على الفورية فتقدم النفل أو النذر على الفرض حرام (قوله لوقع فرضا) أي لأنه إذا وصل كان مستطيما فما احرم إلا بعد وجوبه قاله سند (قوله الأولان) أي الحرية والتكليف والاستطاعة فشرط

الضرورة ولما كانت شروط الحج ثلاثة أضرب شرط في الصحة وهو الاسلام وقد تقدم وشرط وجوب شرط وقوعه فرضا أشار لها بقوله (وشرط وجوبه كوقوعه) أي كشرط وقوعه (فرضا) لمن أحرم به (حرية وتكليف) فلا يجب على من فيه بقية رق ولا على صبي ولا مجنون ولا يقع منهم فرضا ولو نوه (وقت احرامه) قيد في الوقوع فرضا فقط لأن الوجوب على الحر المكلف لا يتقيد بكونه وقت الاحرام فمن لم يكن حرا أو مكلفا وقت الاحرام لم يقع فرضا ولو عتق أو بلغ أو افاق بعد ذلك ولا يرتفع احرامه ولا يردف عليه احرام آخر (بلانية نقل) هو حال من المضاف اليه أي احرام أي شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كونه ذلك الاحرام خاليا من نية نفل بان نوى الفرض أو اطلق وينصرف للفرض فان نوى وقت احرامه النفل وقع نفلا والفرض باق عليه (ووجب) الحج (باستطاعة) لم يقل

واستطاعة بالرفع عطفا على حرية لاقضائه انه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما انها تشترط في الوجوب وليس كذلك إذ لو تكلفه غير المستطيع وهو ضرورة فرضا فشرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وعدم النفل وشرط وجوبه الأولان والاستطاعة

وفسر الاستطاعة بقوله
 (بإمكان الوصول)
 إمكانا عاديا (بلا مشقة
 عظمت) بأن خرجت عن
 المعتاد بالنسبة للشخص
 (وأمن) أى وبأمن
 (على نفس) من هلاك
 أو أسر (و) على (مال)
 من محارب وغاصب لاسارق
 (إلا لأخذ ظالم)
 كشار (بما قل) بالنسبة
 للأخوذ منه لكونه
 لا يحجب به (لا ينكت)
 صفة لظالم أى لا يعود
 للأخذ ثانية فان علم انه ينكت
 أو جهل أمره سقط الحجج
 باتفاق ابن رشد وغيره بقوله
 (على الأظهر) متعلق
 بقوله إلا لأخذ ظالم ماقل
 أى راجع لما فهمه الاستثناء
 من عدم سقوط الحجج كأنه
 قال إلا لأخذ ظالم ماقل فلا
 يسقط الحجج على الأظهر لالى
 قيد عدم النكت لما علمت من
 سقوطه مع النكت اتفاقا
 (ولو بلا زاد وراحلة
 لدى صنعة تقوم به)
 لا تزدى به وهذا راجع لقوله
 ولو بلا زاد (وقد رعى على
 المشى) تحقيقا أو ظنا
 راجع لقوله وراحلة فى
 كلامه لف ونشر مرتب
 (كاعشى بقائد) ولو
 باجرة (وإلا) بأن لم يمكن
 الوصول بلا زاد ولا راحلة

وجوبه فقط ثلاثة وشرط صحته واحد وشرط وقوعه فرضا ثلاثة وكلها معلومة من المصنف
 (قوله وفسر الاستطاعة النخ) هذا يشير إلى أن الباء فى قوله بإمكان الوصول للتصوير (قوله إمكانا عاديا) أى
 بأن يقدر على الوصول راكبا أو ماشيا لا طائرا أو مخطوطة لأنه إمكان غير عادى فلا يجب على من قدر
 على الوصول بذلك لكن ان وقع أجزأ قطعا (قوله بلا مشقة عظمت) أى من غير مشقة عظيمة بأن
 لا يكون هناك مشقة أصلا أو يكون هناك مشقة غير عظيمة فمطلق المشقة لا يشترط عدمها لأن
 السفر لا يخلو عنها فان كان فى الوصول مشقة عظيمة لم يجب عليه والمشقة العظيمة هى الخارجة عن
 المعتاد بالنسبة للشخص وهى تختلف باختلاف الناس والأزمنة والأمكنة وفى ح التشنيع على من
 أطلق سقوط الحجج عن أهل الغرب واعلم أنه محرم اعانة غير المستطيع قبل سفره بما لا يكفيه لأن
 سفره معصية (تنبيه) من غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو أو اختلال الرعية أو ضررا
 عظيما يلحقه بعزله مثلا لا مجرد العدل فيما يظهر انطرح (قوله وأمن على نفس أو مال) من عطف
 الخاص على العام (قوله من هلاك) أى سواء كان من عدو أو سباع (قوله لاسارق) أى فلا يشترط
 الأمن على المال منه لا يمكن دفعه والتحرز منه بالحراسة (قوله إلا لأخذ ظالم) هذا مستثنى من
 مفهوم قوله ومال أى فان لم يأمن على المال سقط إلا لأخذ ظالم لا ينكت ماقل فانه لا يسقط على
 ما استظهره ابن رشد من قولين حكاهما ابن الحاجب والآخر سقوطه بأخذ الظالم ماقل ولولم ينكت
 والحاصل ان الظالم ان أخذ كثيرا كان ينكت أولا أو أخذ قليلا وكان ينكت كان أخذه مسقطا
 للحج اتفاقا واما ان أخذ قليلا كان لا ينكت فيه القولان اللذان قد علمتهما وقوله إلا لأخذ ظالم
 ماقل ومن باب أولى أخذ اجرة لمن يدل على الطريق ودفعها واجب على الحاجاج ان توقف سفرهم
 على دليل وتوزع الاجرة على الزدوس ولا يعتبر كثرة الامتعة ولا قلتها وكذا يجب اعطاء الاجرة
 للجند إذا كان لا يمكن السير بدونهم بشروط ثلاثة ان يكون للأخوذ لا يحجب بهم وان يذهب
 الجند أو خدمهم معهم والا كان أخذا على الجاهل وان لا يكون لهم شيء من بيت المال فى مقابلة محافظتهم
 على الحاجاج والا كانوا ظلمة اه عدوى (قوله ماقل بالنسبة للأخوذ منه) أى لو كان كثيرا فى
 نفسه (قوله أى لا يعود) أى علم منه بحسب العادة انه لا يعود (قوله فان علم انه ينكت) أى أو كان
 يأخذ كثيرا أو شك فيما يأخذه هل هو قليل أو كثير وظاهر الشارح سقوط الحجج إذا كان ينكت
 ولو كان مجموع ما يأخذه لا يحجب به وهو كذلك لأن أخذ الظالم منه مرارا فيه حطة واذلال
 (قوله أو جهل أمره) أى شك فى كونه ينكت أولا (قوله لما علمت من سقوطه مع النكت اتفاقا) أى
 وحينئذ فيكون اعتبار كونه لا ينكت متفقا عليه فلو جعل قوله على الأظهر راجعا لقيد عدم النكت
 لاقضى ان مقابل الأظهر يقول انه لا يسقط الحجج بأخذ الظالم ماقل ولونكت وهذا لم يقله أحد
 (قوله ولو بلا زاد) مبالغة فى قوله ووجب باستطاعة أى ولومن غير زاد معه ومن غير راحلة ورد
 بلو على سحنون ومن على القائل باشتراط صاحبة الزاد والراحلة له ولو كان له صنعة أو قدرة على
 المشى (قوله وقد رعى على المشى) ظاهره كاللخمى ولو كان للمشى غير معتاد له واشترط القاضي عبد الوهاب
 والباجى اعتياده لا ان كان غير معتاد له ويزرى به فلا يجب عليه الحجج ولو قدر عليه تحقيقا قياسا
 على ازدياد الصنعة به (قوله كاعشى بقائد) أى قدر على المشى والحال ان له مالا يوصله والا فلا
 يجب عليه وقال اللخمى يجب عليه حيث قدر على المشى ولو كان يتكفف أى يسأل الناس الكفاف
 (قوله ولو بأجرة) أى وجدها ولا تجحف وقوله كاعشى أى رجل لامرأة فانه يسقط عنها ولو
 قدرت على المشى مع قائد بل يكره لها ذلك كما قرره شيخنا العدوى (قوله والا اعتبر النخ) لو قال

وإلا سقط كان أخصر وأوضح (قوله ولا وجد ما يقوم مقامهما) أى من الصنعة والقوة على الشيء (قوله فأيهما عجز عنه الخ) فإذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة سقط عنه الحج ولوجد الراحة أو كان له قدرة على الشيء وكذا إذا عدم الراحة ولا يقوم مقامها من القدرة على الشيء سقط عنه ولو وجد الزاد أو ما يقوم مقامه من الصنعة وأولى إذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه وعن الراحة وما يقوم مقامها فقوله اعتبر المعجوز عنه منهما أى انفرادا أو اجتماعا وإنما اعتبر في جانب السقوط المعجوز عنه منهما لأن ما كان وجوده شرطاً في الوجوب كان قدومه مانعاً من الوجوب (قوله وإن بشمن ولد زنا) مرتبط بإمكان الوصول كما يشير لذلك حل الشارح قال حُثِّن ولد الزنا لاشبهة فيه وإثم ولد الزنا على أبويه وإنما نبه عليه لثلاثهم أن كونه ناشئاً عن الزنا مانع من الحج بشمنه ولأن كلام ابن رشد يدل على أن المستحب عندما لا يكون لا يوجب به من يملك غيره وأصل المسئلة في الموازية والعتية وبه يرد قول البساطي لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج كان أحسن (قوله أو ما يباع على الفلاس) فيه أن ولد الزنا من جملة ما يباع على الفلاس وحينئذ فيه عطف العام على الخاص بأو وهو ممنوع إلا أن يقال المراد أو ما يباع على الفلاس غير ولد الزنا وحينئذ فهو عطف مغاير على أن الدماغي أجاز عطف العام على الخاص وعكسه باو خلافاً لابن مالك اه تقرير عدوى (قوله أو كان بافتقاره) أى أو كان إمكان الوصول مصاحباً أو ملتبساً بافتقاره أى بصيرورته في المستقبل فقيرا أو ترك ولده للصدقة فالباء للمصاحبة أو الملابس وحاصله أنه يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامتداد ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤول أمره وأمر أهله وأولاده إليه في المستقبل لأن ذلك أمره قه تعالى وهذا مبنى على أن القول بأن الحج واجب على الفور وأما على القول بالتراخي فلا إشكال في تبديء نفقة الولد والأبوين على الحج ومثل نفقة الأولاد والأبوين نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم عليها الحج على القول بالقورية ولو خشى التطلق عليه في غيبته فإذا كان عنده عشرة ريات إذا تركها للزوجة لا يقدر على الحج وإن حج بها طلقت عليه الزوجة لعدم النفقة فانه يجب بها على القول بالفور ما لم يخش على نفسه عند مفارقتها الزنا بها أو بغيرها (قوله قيد في المسئلتين) أى وهما قوله أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة وحينئذ فالمعنى أن لم يخش هلاكاً أو شديداً أدى على نفسه أو على من تلزمه نفقته من أولاده وأبويه * إن قيل لم قيدوا هتاً بأن لا يخشى هلاكاً عليهم وقالوا في الفلاس يؤخذ ماله ولا يترك له ولا لأولاده إلا ما يعيشون به الأيام وإن خشى عليهم الضعة والهلاك * قلت إن المال في الفلاس مال الغرماء والغرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده إلا المواصلات كبقية المسلمين وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله وأعلم أنه لا يلزم الشخص التكسب وجمع المال لأجل أن يحصل ما يعجز به ولأن يجمع ما فضل من كسبه مثلاً كل يوم حتى يصير مستطيعاً بل له أن يتصدق به والمعتبر الاستطاعة الحالية اه شيخنا عدوى (قوله لا يجب الحج باستطاعة بدين) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لا بدين عطف على محذوف والأصل ووجب باستطاعة بغير دين ولا يجب باستطاعة بدين وحاصله أنه لا يجب على الشخص أن يستدين مالا في ذمته ليحج به وهو مكروه أو حرام كما في ح قال تت وظاهره كانت له جهة وفي منها ذلك الدين أولاً وهو كذلك باتفاق في الثاني وعلى المشهور في الأول قال طي وما ذكره من التشهير في عهدته ولم أره لغيره وقد قيل في الشامل بكون الدين لا يرجى وفاؤه وذلك بأن لا يكون عنده ما يقضيه به ولا جهة له يوفى منها وإلا وجب عليه الحج به وعلى هذا حمل كلام المصنف وتبعه عجز وشارحنا (قوله أو عطية) أى

ولا وجد ما يقوم مقامها
(اعتبر المعجوز عنه)
في جانب السقوط (منها)
أى من الزاد وما يقوم
مقامه ومن الراحة وما
يقوم مقامها فأيهما عجز
عنه لم يكن مستطيعاً وإذا
أمكن الوصول وجب الحج
(وإن) كان أمكانه
(بشمن ولد زنا) من أمة
(أو) كان بشمن (ما يباع)
على الفلاس من ماشية
وعقار وكتب علم ونحوها
(أو) كان (بافتقاره)
أى مع صيرورته فقيراً بعد
الحج (أو ترك ولد)
ومن تلزمه نفقته
(للصدقة) عليهم من الناس
(إن لم يخش هلاكاً)
أو شديداً أدى وهو قيد في
المسئلتين قبله (لا) يجب
الحج باستطاعة (بدين)
ولومن ولده إذا لم يرج
الوفاء (أو عطية) من
هبة أو صدقة بغير سؤال

(أو سؤال مطلقاً) كان عاده (أ) السؤال أم لا كانت العادة الاعطاء أم لا لكن الرجوع أن من عاده السؤال بالحضر وعلم أو

ظن الاعطاء بالسفر ما يكفيه
انه يجب عليه الحج حيث قدر
على الرحلة ولو بالسؤال أو المشي
(واعتبر) في الاستطاعة
زيادة على إمكان الوصول
وجود (ما يرد به) من
المال إلى أقرب مكان يمكن
فيه القمش بما لا يضر به من
الحرف (إن خشي) يقائه
بمكة (ضباعاً وبالسحر)
في وجوب ركوبه إن تعين
طريقاً وجوازه إن كان له
هذه مندوحة (كالبئر إلا
أن يغلب عظمته) في
نفس أو مال ويرجع في
ذلك لقول أهل المعرفة ومثل
غلبة العطب استواء العطب
والسلامة أي فلا يجب إلا
إذا غلبت السلامة عمل بقوله
وأمن على نفس ومال فلو حذف
الاستثناء هنا ملاحظاً فيه
الأمن كما تقدم كان أحسن (أو)
الان (يضيق ركن صلاة
لكيئد) أي دوخة وكضيق
مكان لا يستطيع السجود
معه إلا على ظهر أخيه ومثل
ركنهما الإخلال بشرطها
كنجاسة وأخر أجزائها عن وقتها
(والمرأة كالرجل) في
جميع ما تقدم من وجوب
الحج وسنة العمرة مرة
والقورية والتراخي وشروط
الصحة والوجوب وغير ذلك
واستثنى من ذلك أموراً
بقوله (إلا في بعيد مشى)

فيكون له ذلك

لا يجب عليه قبول عطية توصله للمسكة فإذا أعطى مالا على جهة الصدقة أو الهبة يمكنه به الوصول
إلى مكة فإنه لا يلزمه أن يقبله ويحج به لأن الحج ساقط كذا حل ح فان وقع وزل وقبله وجب الحج
عليه (قوله أو سؤال) أي لا يجب عليه سؤال مطلقاً أي لا يلزمه أن يحج ويسأل الناس ما يقتات
به مطلقاً (قوله لكن الرجوع إلح) وقد اقتصر ابن عرفة على هذا حيث قال وقدرة سائل
بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة وقوة طي ورجعه عجز فخلافه لا يقول عليه كما في
حاشية شيخنا عدوى (قوله أن من عاده السؤال بالحضر إلح) أي وأما فقير غير سائل بالحضر
وقادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه ابن رشد اتفاقاً وفي إباحته له وكرهه روايتان
ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله إلى أقرب مكان) أي لمكة وقوله إن خشي شرط في اعتبار
ما يرد به إلى أقرب الامكنة لمكة في الاستطاعة وأما إن كان لا يخشى عليه الضياع في إقامته بمكة
لا مكان تمسكه فيها ربما لا يضرى فالمعتبر في الاستطاعة إنما هو مجرد وجود ما يوصله إليها من زاد وراحلة
(قوله والبحر كالبئر) أي خلافاً لمن قال لا يجب الحج بحراً لقوله تعالى يأتيوك رجالاتي كل ضامر ولم
يذكر البحر ورد بأن الانتهاء إلى مكة لا يكون إلا بالبعد البحر منها وتمسك بهذا القائل أيضاً
بالبحر على ركب البحر ورد بأن ذلك عند ارتجائه والكلام عند الأمن اهـ (قوله إلا أن يغلب
عطبه) أي إلا أن يغلب على الظن عطبه بفرق السفينة أي فإن غلب على الظن عطبه فلا يكون كالبئر
وحينئذ فلا يجوز ركوبه بل يحرم كما في ح وأما في غير هذه الحالة وهي ما إذا جزم بسلامة السفينة
أولت سلامتها أو شك في سلامتها من العطب وعدم سلامتها يكون البحر كالبئر في وجوب ركوبه
لمن تعين طريقه وجوازه إن له عنه مندوحة هذا حاصل كلام المصنف (قوله ويرجع في ذلك لقول
أهل المعرفة) يعني إن غلبة العطب تكون بأمر من ركوبه في غير إباحته وعند هيجانه ويرجع في ذلك
أي في معرفة الأمور التي يكون بها ذلك أي غلبة العطب لأهل المعرفة (قوله ومثل غلبة العطب)
أي في كون البحر لا يجوز ركوبه ولا يكون كالبئر استواء العطب والسلامة أي خلافاً لظاهر المصنف
من أنه في حالة التساوي يكون كالبئر فيجب ركوبه إن تعين طريقاً والاجاز (قوله فلو حذف إلح)
قد يقال إن البحر لما كان لا يتحقق أمنه بوجه كان المعتبر أنما هو انتفاء غلبة عطبه فلذا بينه
المصنف والتشبيه في مطلق الوجوب من غير مراعاة شرط (قوله ملاحظاً فيه) أي في التشبيه الأمن
والمعنى والبحر كالبئر الذي يؤمن فيه على النفس والمال (قوله أو يضيع ركن صلاة) عطف على قوله
يغلب عطبه أي فإن غلب عطبه أو كان ركوبه يؤدي لتضييع ركن صلاة فلا يجوز ركوبه ولا يكون
كالبئر (قوله لكيئد) في ح عن ابن العلى والخمى أنه إذا علم حصول الجحيم حرم عليه الركوب وإن علم
عدمه جاز وإن شك كرهه وقول المصنف ركن صلاة يشمل القيام فإن أدى إلى الإخلال به يمنع ركوبه
وهو كذلك خلافاً لظاهر الخمى وسنداه بن (قوله ومثل ركنها) أي ومثل تضييع ركنها الإخلال إلح
(قوله كنجاسة) فيه إن إزالة النجاسة مقيد بالذكر والقدرة وهو إذ ذاك غير قادر على إزالتها
وقد يجاب بأنه قد نزل قدمه على السفر في البحر منزلة صلته بها متمداً وإن كان وقت السفر عاجزاً
عن إزالتها تقرير عدوى (قوله وأخرجها) عطف على الإخلال لأعلى نجاسة (قوله والمرأة
كالرجل في جميع ما تقدم) أي لدخولها في الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
إليه سبيلاً (قوله وغير ذلك) أي من وجوب الحج عليها إذا أمكنها الوصول أمكاناً عادياً من غير مشقة
عظيمة ولو بلا زاد وراحلة إن كان لها صنعة تقوم بها وقدوة على المشى (قوله إلا في بعيد مشى) أي إلا
إذا كانت بمكان بعيد من مكة ولا راحلة لها والحال أنها تقدر على المشى فلا يجب عليها المشى بل

يكره بخلاف الرجل فإنه يجب عليه الشيء وظاهره أنها ليست كالرجل فيما استثناه من المستثنين ولو كانت تلك المرأة متجالة وهو قول الجمهور وقال بعضهم أنها كالرجل (قوله مما لا يكون مسافة قصر) أي والبعيد الذي فيه الكراهة مسافة القصر وقال اللخمي القريب مسافة عشرة مراحل مثل مكة من المدينة والبعيد الذي فيه الكراهة مازاد على ذلك وقال بعضهم الظاهر أن القرب يختلف باختلاف الأشخاص فنساء البادية لسن كنساء الحاضرة ونساء كل منهما يختلف بالقوة والضعف فهي ثلاث طرق (قوله بل يكره لها) أي لما تحتاجه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في الستر وهذا غير موجود في حال سفرها في البحر فلذا كره سفرها فيه بخلاف الرجل فإنه يباح له السفر فيه إن لم يتعين طريقا والأوجب كما مر (قوله أن تختص بمكان) أي في السفينة والا كانت كالرجل في جواز سفرها في البحر ووجوبه مثل اختصاصها بمكان اتساع المركب بحيث لا تخالط الرجل عند النوم ولا عند قضاء حاجة الإنسان (قوله والا في زيادة محرم) أشار بهذا إلى أن قوله وزيادة محرم عطف على قوله بعيد مشى أي أن المرأة كالرجل إلا في بعيد الشيء والا في ركوب البحر والا في اعتبار زيادة المحرم على ما مر اعتباره في تفسيع الاستطاعة في حق الرجل * وحاصله أن الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن إمكان الوصول من غير مشقة عظيمة مع الأمن على النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة أن تجد محرما من محارمها يسافر معها أو زوجها لقوله عليه السلام لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة إلا ومعها محرم وإطلاق في المحرم فيعم المحرم من النسب والصهر والرضاع وقوله لامرأة نكزة في سياق النبي فتعم للتجالة والشابة ولا يشترط أن تكون هي والمحرم مترافقين فلو كان أحدهما في أول الركب والثاني في آخره بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كفي على الظاهر اه عدوى ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية كما هو الظاهر قاله ح وهل عبد للمرأة محرم مطلقا نظرا لكونه لا يتزوجها فتسافر معه ورجحه ابن القطن أولا مطلقا وهو الذي ينبغي التصير إليه ورجحه ابن الفرات أو أن كان رغدا فحرم فتسافر معه والا فلا وعزاه ابن القطن لما للثوري وابن عبد الحكم وابن القصار (قوله كركفة أمنت) هذ تشبيه في الجواز للمفهوم من الاستثناء وكأنه قال إلا أن تخص بمكان في السفينة فيجوز لها فيه كركفة أمنت فيجوز لها أن تسافر معهم بفرض لا بقل * والحاصل أن السفر إذا كان فرضا جاز لها أن تسافر مع المحرم والزوج والركفة وأما أن كان مندوبا جاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الركفة فقوله بفرض متعلق بمحذوف كما قلنا لا بامتنان لأن الأمن لا بد من ثبوته في الفرض والنفل على تقدير سفرها فيه (قوله أو امتناعها) أي رأسا وأما لو امتنع الزوج والمحرم من السفر معها إلا بأجرة لزمها وحرم عليها حينئذ السفر مع الركفة المأمونة ومحل لزوم الأجرة لها أن كانت لا تنجفبها على الظاهر وإن كان ظاهر كلامهم أنه يلزمها ذلك مطاقا اه عدوى (قوله ولا بد) أي في جواز سفرها مع الركفة أن تكون مأمونة في نفسها أي والا منع سفرها مع الركفة (قوله وشمل الفرض النخ) حاصله أن قول المصنف بفرض شامل لحجة الاسلام والحج المنذور كما لو قالت المرأة لله على الحج في عام كذا مثلا ولا واجب بالحج كما لو قالت أن فعلت كذا فعلى الحج وفعلت ذلك الأمر فيجوز لها أن تسافر فيما ذكر مع الركفة المأمونة إن عدمت المحرم حقيقة أو حكما وكذلك يشمل الخروج من دار الحرب إذا أسلت أو أسرت فيجوز لها في حال الخروج منها أن تخرج مع ركفة مأمونة إن عدمت الزوج والمحرم حقيقة أو حكما فان عدمت الركفة كما عدمت الزوج والمحرم وكان يحصل لها بكل من أقامتها وخروجها ضرر خیرت أن تساوى الضرر أن فإن خيف أحدهما ارتكبتها

بخلاف القريب مثل مكة
وما حولها مما لا يكون
مسافة قصر (و) إلا في
(ركوب بحر)
فليست كالرجل بل يكره
لها (إلا أن تختص
بمكان) عن الرجال
(و) إلا في (زيادة
محرم أو زوج لها)
فيجب عليها الحج (ركفة
أمنت بفرض)
عند عدم الزوج أو المحرم
أو امتناعها أو عجزها ولا بد
أن تكون مأمونة في
نفسها وشمل الفرض حج
النذر والحج والخروج
من دار الحرب إذا أسلت أو
أسرت (وفي الاكتفاء)
في الركفة المأمونة
(بنساء) فقط (أو
رجال) فقط وحينئذ
فالمجموع أخرى

(أوبالمجموع) يعني أولاد من المجموع (تردد) الأولى تأويلان (وصح) الحج نرضا أو فلا (الحرام) من المال فيسقط عنه الفرض والنفل (وعصى) إذلا منافة (١٠) بين الصحة والعيبان (وفضل حج) ولو تطوعا (على غزو) متطوع به

أو فرض كفاية وعلى صدقة إلا في سبب المسببة فتفضل حج التطوع (إلا لحوف) فيفضل التزو على الحج التطوع (و) فضل (ركوب) في الحج على اللي لأنه فعله عليه الصلاة والسلام (و) فضل (مقتب) على ركوب الحمل والخفة والقتب رحل صغير على قدر السنام (و) فضل (تطوع) أو قريه مثاليين ولي الميت (عنه) أي عن الميت وكذا عن الحي (بغيره) أي بغير الحج (كصدقة ودعاء) وهدى وعتق لأنها تقبل النيابة ولو صولها للميت بلا خلاف فالمراد بالغير غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة كما ذكر لا كصوم وصلاة ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي وأما بالقرآن فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقد صرح بعض أئمتنا بقراءة الفاتحة أي مثلا وإهداء ثوابها للنبي صلى الله عليه وسلم مكروه وسئل ابن حجر عن قراءة شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب

(قوله أوبالمجموع) العتد الاكتفاء بجماعة من أحد الجنسين وأخرى الجماعة من مجموع الجنسين اه عدوى (قوله تأويلان) في اللواق عن عياض اختلف في تأويل قول مالك تخرج مع رجال ونساء هل المراد مع مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الجنسين وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء ويظهر من كلام صاحب الإكمال أنها ثلاث تأويلات على المدونة ولو أراد المصنف موافقة لقال وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أولاد من المجموع أولاد من النساء يعني منفردات أو مصاحبات للرجل تأويلات انطرح اه بن (قوله وعصى) قال ح الحج الحرام لا ثواب فيه وانه غير مقبول واعترضه الشيخ أبو على للسناوى بأن مذهب أهل السنة أن السيئة لا تحبط ثواب الحسنة بل يثاب على حجه ويأثم من جهة العصية اه كلامه ابن العربي من قائل على فرس غصبه فله الشهادة وعليه للعصية أي له أجر شهادته وعليه إثم معصيته وإذا علمت هذا فقول المصنف وعصى معناه أنه لا يثاب عليه كثواب فعله بحلال فلا ينافي أنه يثاب عليه وليس المراد نفي الثواب عنه بالمرة كما هو ظاهره وظاهره انظر ابن (قوله وفضل حج على غزو) والحاصل ان الصور أربع لأن الحج والتزو اما فرضان أو تطوع بها وإما ان يكون الحج فرضا والتزو تطوعا وإما عكسه فان كان الجهاد متعينا بفجأة العدو أو بتعيين الامام أو بكثرة الخوف كان أفضل من الحج سواء كان تطوعا أو واجبا وحينئذ يقدم عليه ولو على القول بفورية الحج وان كان الجهاد غير متعين كان الحج ولو تطوعا أفضل من التزو ولو فرض كفاية وحينئذ يقدم تطوع الحج على تطوع التزو وهو الجهاد في الجهات الغير الخيفة وعلى فرضه الكفائي كالجهاد في الجهات الخيفة ويقدم فرض الحج على تطوع وفرض التزو الكفائي على القول بالفور وكذا على القول بالتراخي ان خيف الفوات فان لم يخف يقدم فرض التزو والكفائي على فرض الحج هذا حاصل ما في المسئلة وقد علمت أن ثمرة الأفضلية تقديم الفاضل على المفضول في الفعل (قوله أو فرض كفاية) احتراز بذلك عما اذا كان التزو واجبا على الأعيان فانه أفضل من الحج ويقدم عليه (قوله وعلى صدقة) عطف على غزو أي وفضل حج على صدقة والمراد صدقة التطوع وإلا فالواجبة أفضل من الحج وتقدم عليه ولو كان واجبا (قوله وركوب) يعني أن الحج راكبا على الإبل أو غيرها أفضل من الحج ماشيا لأنه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النفقة ولأنه أقرب إلى الشكر وكذا العزرة (قوله وفضل مقتب) أي ركوب على قتب فقد حج عليه الصلاة والسلام على قتب عليه قطيفة وهي كساء من شعر تساوى أربعة دراهم وقال اللهم اجعله حجا لارياه فيه ولا سمعة (قوله لأنها تقبل النيابة) أي بخلاف الحج وقوله ولو صولها للميت أي ولو صول ثوابها للميت وكذا الحي وهذا من عطف العلة على العلول (قوله وهو ما يقبل النيابة) أي ما كان وقوعه من النائب بمنزلة وقوعه من الذنوب عنه في حصول الثواب (قوله فأجازه بعضهم) أي وهو الذي جرى به العمل وهو ما عليه للتأخرون وقوله وكرهه بعضهم أي وهو أصل المذهب قال ابن رشد محل الخلاف ما لم تخرج القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرأه لقلان والا كان الثواب لقلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف (قوله وقد صرح الخ) قد نقل ح هنا ما لا علماء من الخلاف في جواز اهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم أو شيء من القرب قال وجلهم أجاب بالمنع قال لأنه لم يرد فيه أثر ولا شيء عمن يقتدى به

ما قرأته زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بأن هذا مجتزع من متأخري القراء لا أعلم لهم فيه سلفا ونحوه لزين من الدين الكردى فالدي يبنى ما ورد به الشرع كالصلاة عليه وسؤال الوصيلة صلى الله عليه وسلم وكثير من الصوفية على الجواز وإفاه أعلم

ولما أفهم قوله وتطوع وليه عنه بغيره صحة الاستئجار على الحج أخذ يذكر أنواعه الأربعة وهي اجارة ضمان مضمونة بذمة الأجير أو بعينه وبلاغ وجمالة وفي كل من الأربعة إما أن تعين السنة أم لا فأشار إلى (١٢)

(اجارة ضمان) وهي

الاجارة بقدر معين على

وجه اللزوم سواء كانت

في الذمة نحو من يأخذ

كذا في حجة وحيشد

يقوم وارثه مقامه ان

شاء أو في عين الأجير

كاستأجرتك على ان تحج

أنت عني بكذا وسواء

عين السنة أو اطلق (على

بلاغ) بقسمها على عين

العام أم لا وهي اعطاء

ما ينفقه ذهابا وإيابا

بالمعروف كما يأتي ومعنى

كون اجارة الضمان أفضل

من البلاغ انه أولى لكونها

أحوط لوجوب محاسبة

الأجير إذا لم يتم لما منع من

موت أو صد أو مرض

ولأن الأجرة فيها تتعلق

بذمة الأجير إذا عجلت له

فاذا ضاعت منه لزمته

بخلاف البلاغ والإفهاما

مكروهتان (فالمضمونة)

في الحج (كغيره) أي

كالمضمونة في غير الحج

في اللزوم وفي الصفة

وهو كون العقد على مال

معلوم بملكه الأجير

ويتصرف فيه بما شاء وفي

عدم جواز شرط التعجيل

إذا تعلق بمعين وتأخر

شروعه وجواز التقديم

ان تعلق بالذمة ولو تأخر

من السلف انظره وقد اعترضه ابن ذكرى بحديث ابن عمر كما في المواهب وغيرها قلت يا رسول الله اني اكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي قال ما شئت قلت الربيع قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قال أجعل صلاتي كلها لك قال يذهب همك ويفقر ذنبك اه بن (قوله ولما أفهم قوله الخ) أي من حيث الاندراج في عمومه وذلك لأن تطوع الولي عنه بغير الحج صادق بان يتطوع عنه بالاستئجار على الحج (قوله مضمونة) أي متعلقة بذمة الأجير كأن يقول الولي لشخص استأجر من يحج عن فلان بكذا فالقصد تحصيل الحج سواء كان من الأجير أو من غيره بأن يستأجر ذلك الأجير شخصا يحج عن الميت مثلا (قوله أو بعينه) عطف على قوله بذمة الأجير وذلك كأن يقول الولي لشخص استأجرك على أن تحج أنت بذاتك عن فلان بكذا (قوله وبلاغ) بالرفع عطفا على اجارة وذلك كقول الولي لشخص حج عن فلان وأنا اشق عليك بدأ وعودا وتسمى هذه بلاغا ماليا (قوله وجمالة) أي وتسمى بلاغا عمليا كان حججت عن فلان أعطيتك كذا (قوله وفي كل الخ) أي وحيشد فأقسام الاجارة على الحج ترجع لثمانية (قوله فأشار إلى المضمونة) أي بقسميها وهي المضمونة بذمة الأجير والمضمونة بعينه سواء عين العام في كل منهما أولا (قوله وفضلت اجارة ضمان) أي سواء كانت مضمونة في الذمة ومتعلقة بها أو كانت متعلقة بعين الأجير سواء عين العام فيهما أولا واستشكل ابن عاشر ما ذكره المصنف من أفضلية اجارة الضمان على البلاغ بأن الموصى إذا عين أحدهما وجب وإن لم يعين تعين الضمان بدليل قوله وتعين في الاطلاق فما محل التفضيل قلت محله إذا أراد الموصى أن يعين فينبغي له اجارة الضمان وكذا إذا أراد الحى أن يستأجر عن نفسه له بن (قوله ومعنى كون اجارة الضمان أفضل) أي مع ان الاجارة على الحج بأنواعها الأربعة مكروهة والمكروهة لأفضلية فيه (قوله لكونها أحوط) أي بالنسبة للمستأجر (قوله لوجوب محاسبة الأجير الخ) أي فيها والمصدر هنا مضاف لمفعوله أي لوجوب محاسبة المستأجر الأجير فيها بحسب مسار من الطريق مع مراعاة السهولة والصعوبة (قوله فاذا ضاعت منه) أي ولو بغير تقييد لزمته (قوله بخلاف البلاغ) أي فانه لا يرجع فيه للمحاسبة إذا لم يتم لما منع كموت أو صد بل ما أنفقه فاز به وما عجل للأجير من النفقة إذا ضاع فمصيبتة من المستأجر ولا يضمن الأجير منه شيئا (قوله وإلا فهما مكروهتان) أي والا نقل إن معض أفضلية الضمان على البلاغ ما ذكر بل قلنا ان معنى أفضليته منه انه اكثر منه ثوابا فلا يصح لأن كلامهم مكروه ولا ثواب فيه (قوله شرط التعجيل) أي تعجيل الأجرة وقوله إذا تعلق بمعين فاذا تعلق بمعين كهذه الدراهم فيمتنع شرط تعجيل تلك الأجرة للمعية إذا تأخر الشروع في العمل (قوله وتأخر شروعه) أي والحال انه تأخر شروعه وأما النقد تطوعا فلا بأس به كما انه لا بأس باشتراط التعجيل إذا حصل الشروع في العمل (قوله وجواز التقديم) أي تقديم الأجرة وقوله ان تعلق أي الاجارة وقوله بالذمة أي بما في الذمة كالاجارة بمائة دينار لم تعين (قوله ويحتمل كغير المضمونة) في الكراهة فيه ان هذا يقتضى ان الكراهة في اجارة البلاغ قد علمت وليس كذلك ولذا قال بعضهم هذا الاحتمال بعيد ولا يقال ان في الاحتمال الأول احالة على مجهول لتقرر أحكام الاجارة في غير الحج في الاذهان فتأمل (قوله وتعين اجارة الضمان) أي سواء كانت متعلقة بذمة الأجير أو بعينه

الشروع بسنين ويحتمل كغير المضمونة وذكر الضمير باعتبار النوع أي فالسكراء المضمون كغير المضمون وهو البلاغ والجعل في الاستواء في الكراهة (وتعين) اجارة الضمان على الوصى (في الإطلاق) من الموصى كأن يقول حجوا عني ولم يبين

ضمانا ولا بلاغا

فلا يستأجر الناظر بلاغا لأنه تقرير بالمال (كيفية) بلد (الميت) وإن مات بغيرها فإنه يتعين عند الإطلاق (وله) أي لأجير الضمان من الأجرة (بالحساب) فيما سار وفيما بقي فيعطى بقدر ماسار بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها (إن مات) أثناء سفره (١٢) قبل الاحرام أو بعده (ولو) مات (بمسكة) وسواء كان العقد

متعلقا بعينه أو بذمته وأبى الوارث من الاتمام وأما الأجير في البلاغ فله بقدر ما اتفق ولا شيء له في الجملة وعطف على مات قوله (أو صد) بعدو أو مرض (و) له في الصد (البقاء) على عقد الاجارة (لقابل) إن كان العام غير معين أي فالخيار له دون مستأجره وهذا ان شق عليه الصبر لزوال الصد والاتمين البقاء لقابل الا ان يتراضيا على الفسخ فان كان العام معينا فالقول لمن طلب الفسخ منهما فان تراضيا على البقاء كان لهما ذلك ولا فرق في الصد بين أن يكون قبل الاحرام أو بعده (واستؤجر) إذا لم يبق الأجير لقابل في الصد وكذا ان مات في اجارة الضمان وكذا البلاغ (من الانتهاء) في المسافة لا العمل فيتمدى الثاني العمل ولا يكمل على ما سبق من عمل الأول ولو لم يبق إلا طوائف الافاضة في العام الغير المعين فان كان معينا وحصل المانع بعد الوقوف تعين الفسخ فيما بقى ورد حصته فمحل الاستئجار

(قوله فلا يستأجر الناظر) أي على تركه الموصى وهو الوصى وقوله بلاغا أي لا ماليا ولا عمليا وقوله لأنه تقرير بالمال هذا إنما يظهر في البلاغ المالى دون العملى فان خالف الوصى وأجر بلاغا كفى فان سمي الموصى ضمانا ولم يبين ضمان ذمة أو عين فالأحوط ضمان الذمة وان عين أحدهما تعين (قوله كيفية الميت) حاصله ان الموصى إذا عين موضع الاحرام الذى يحرم منه الأجير فلا نزاع في انه يتعين احرامه منه وان لم يعين ذلك وأطلق تعين على الأجير ان يحرم من ميقات بلد الميت سواء كان الأجير من بلاد الميت أو من بلاد أخرى لهم ميقات آخر كالمو كان الموصى مصريا والأجير مدنيا وظاهره مات الموصى ببلده أو بغيرها كانت الوصية أو الاجارة ببلد الميت أو بغيرها كالمدينة مثلا وهو المتمد خلافا لأشهب حيث قال انه عند الإطلاق يعتبر ميقات بلد العقد كانت بلد الميت أو غيرها واستحسنه اللخمي وصاحب الطراز قال ح وهو أقوى (قوله ولو بمسكة) رد بلوقول ابن حبيب يستحق جميع الأجرة ان مات بعد دخولها وان لم يعمل عملا من اعمال الحج غير الاحرام (قوله أو بذمته وأبى الوارث) أي وارث الأجير الذى مات من الاتمام فيه نظر بل كلام المصنف خاص بما إذا كان العقد متعلقا بعينه واما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع للحساب بل ان أمه الوارث فالأمر ظاهر وان أبى فإنه يؤخذ من تركه ذلك الأجير للميت أجرة من يحجب بدله بالغة ما بلغت وجميع الأجرة تركه كافى فخلا عن التيطى وسند * والحاصل انه اذا كان ضمانا في عينه تعين الرجوع للحساب أراد الوارث ان يقوم مقامه أم لا وان كان ضمانا في ذمته فان قام وارثه مقامه أخذ الجميع وان لم يقم أخذ من تركته اجرة حجة بالغة ما بلغت انظر بن (قوله وله في الصد البقاء لقابل) أي وله فسخ الاجارة ورجع للحساب كما تقدم والظاهر ان جواز البقاء لقابل غير مختص بالمضمونة خلافا لطفي لما في مناسك المصنف من ان له البقاء لقابل في البلاغ أيضا وقيد ح خلا عن سند بما إذا كان العام غير معين لكن لا تنفقه في مقامه بمسكة حتى يأتيه الوقت الذى امكنه فيه التحلل من العام الأول إذا كان العام معينا فلا نفقة له بعد امكن التحلل منه أصلا ابن (قوله وهذا) أي ثبوت الخيار للأجير في الفسخ والبقاء لقابل وقوله ان شق عليه الصبر لزوال الصد الأولى ان شق عليه البقاء للعام المقابل (قوله الا ان يتراضيا على الفسخ الخ) فان طلبه أحدهما دون الآخر لم يجب (قوله فان كان العام معينا) أي وصد وبه وفاته الحج بالصد (قوله فان تراضيا على البقاء) أي على عقد الاجارة مع تحلل أو بدونه كان لهما ذلك وهذا أحد قولين والآخر يقول إذا كان العام معينا وصد وفاته الحج تعين الفسخ ولا يجوز البقاء لقابل لأنه لما تعذر الحج في هذا العام صار للمستأجر دين في ذمته يأخذ منه منافع في المستقبل بدله فمنع لأنه فسخ دين في دين ووجه الأول ان تراضيا على البقاء في قوة ابتداء عقد جديد (قوله في العام الغير المعين) أي وهذا يعنى قول المصنف واستؤجر من الانتهاء في العام الخ * وحاصل ما ذكره انه لا يتعين على الورثة الاستئجار ثانيا عن الميت الموصى الا اذا لم يعين الموصى العام مطلقا أو كان عينه ووقع الصد ونحوه قبل الوقوف بحيث يمكن اعادته في عامه والا فلا استئجار وتعين فسخ اجارة الأول فيما بقى ورد حصة الباقي للورثة (قوله في اجارة الضمان) أي سواء تعلقت بالذمة

حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام لان كان معينا ولم يمكن اعادته في عامه فلا استئجار (ولا يجوز) للمستأجر في اجارة الضمان (اشترط كهدى تمتع) أو قران (عليه) أي على الأجير وهذا إذا تمتع أو قرن باذن المستأجر لما في ذلك من الجهل الحاصل في الأجرة للجهل بشمن الهدى فان فعل ذلك بغير اذنه

أو بالعين وحاصل كلام المصنف أنه لا يجوز للمستأجر في اجارة الضمان ان يشترط على الاجير حين العقد أن هدى القران أو التمتع عليه على تقدير حصول ذلك منه بإذن المستأجر لما في ذلك من الجهل بالاجرة وذلك لأن الاجير إذا قرن أو تمتع بإذن المستأجر كان الهدى لازما له اصاله فاذا شرطه على الاجير صار ما يدفعه المستأجر من الاجرة للأجير بعضه في مقابلة عمله وبعضه في مقابلة الهدى ونحن الهدى مجهول (قوله فهو على الاجير) مثله ما وجب من فدية وجزاء هيدفائه على الاجير مطلقا سواء تعمد سببه أم لا اشترط عليه أم لا هذا إذا كانت الاجارة مضمونة فلن كانث على البلاغ نسباً في ان ما تعمد سببه يكون عليه وما لم يتعمده يكون في المال انظر ح (قوله عقد الاجارة) أي بقسميها سواء كانت اجارة ضمان متعلقة بالذمة أو متعلقة بالعين (قوله ان لم يعين العام) أي الذي وقعت الاجارة على الحج فيه خلافا لقول ابن القصار بعدم صحة العقد للجهل (قوله فان لم يفعل فيه أثم) أي ان تعمد التأخير وقوله ولزمه فيما بعده نحوه في البيان ونقله في التوضيح وح وهو يدل على ان التعيين الحكمي أي الذي جر اليه الحكم كما هنا ليس بمنزلة التعيين الشرطي ولو كان بمنزلة لفسخ العقد كما يأتي في قوله وفسخت ان عين العام أو عدم تأمل اه بن (قوله وفضل عام معين على عام مطلق) أي فضل الاستئجار على الحج في عام معين على الاستئجار على الحج في عام مطلق فالأول كاستأجرتك ان تحج عني أو عن فلان في عام كذا والثاني كاستأجرتك ان تحج عني أو عن فلان في أي عام شئت (قوله لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده) أي لأن العام إذا كان غير معين يجوز للاجير قبض الاجرة قبل شروعه في العمل بخلاف للعين فانه لا يقبض الاجرة إلا إذا شرع في العمل وقد يقال إذا قبض وشرع في العمل يمكن أيضا موته ونفاد المال وعدم وجود تركه له على ان سياتي كلام المصنف ليس في التفضيل بل في الصحة ولذا قرر البساطي كلام المتن على ان المعنى وصح العقد على عام مطلق أي على ان يحج في أي عام شاء وارضاء ح وليس هذا بتكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام لأن هذه مقيدة بالاطلاق كحج عني أو عن فلان ان شئت والأولى مطلقة عن القيد وشارحنا تبع بهرام في حله لانه فراراً من التكرار وقد علمت اندفاعه (قوله وفضلت اجارة ضمان على الجمالة) لوجه لهذا الحل لأن الجمالة احوط لأن المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج فالصواب ان معنى كلام المصنف وصح العقد على الجمالة كذا في بن وقد يقال ان الجمالة وان كانت احوط من جهة ان المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج الا انه في الجمالة لا يدري هل الاجير يوفي أم لا لكون العقد ليس بلازم لأن عقد الجمالة منحل بخلاف عقد الاجارة فانه لازم فعلى احوط من هذه الجهة (قوله وحج) أي الاجير وجوباً أي سواء كان في اجارة الضمان بقسميها أو البلاغ بقسميها (قوله على ما فهم) أي على فهم الناس من حال الموصى بالقرائن ولا عبرة بفهم الاجير المخالف لفهم الناس كما قال اللقاني (قوله وغيرها) أي كيقال وحبر فان لم تكن قرينة بشئ فينبغي له ان لا يركب الا ما كان يركبه الموصى (قوله عطف الخ) أي وليس مستأنفا لبيان الحكم كما قال خش تبعا لبهرام إذا المعنى حيثن وإذا وفي الاجير دينه بما اخذه فقد جنى على المال والحكم انه يمضى وانت خير بأن هذا خلاف الفقه لأنه لا يكتفى بالمشى بل ان كان العام معيناً رد المال مطلقاً ولو حج بعد ذلك راكباً أو ماشياً لقوات المعين وان كان غير معين تعين عليه ان يأتي بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقب أو غيره ولا يكفي مشيه على ما قاله الشارح نعم يوافق ما قاله ح من انه يكتفى بالمشى ولا يرجع عليه بشئ فتأمل (قوله أو يدفع المال) تبع في ذلك عقب والذي استظهره ح انه لا يرجع عليه بشئ قال بن ولا ادري ما مستند الشيخ عقب في الرجوع والحاصل انه اما ان يطلع عليه بعد الوفاء والمشى أو بعد الوفاء وقبل المشى فان

فهو على الاجير ومحل منع اشتراطه ان لم ينضبط فان انضبط حقة ومسننا جاز على حد اجتماع الاجارة والبيع (وصح) عقد الاجارة (ان لم يعين العام) إذا لم يعين تعين العام (الأول) فان لم يفعل فيه أثم ولزمه فيما بعده (و) فضل عام معين (على عام مطلق) أي انه احوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده وعدم وجود تركه (و) فضلت اجارة ضمان بأنواعها (على الجمالة) أي انها احوط لأن ثوابها أكثر (وحج) الاجير ضماناً أو بلاغاً وجوباً (على ما فهم) من حال الموصى بقرينة لفظة أو حاله من ركوب محل ومقرب وجمال وغيرها (وجنى) الاجير أي أثم (ان وفي دينه) مثلاً بالاجرة (ومشى) عطف على وفي أي ان وفي دينه ومشى قد جنى وحيثن فيلزمه الحج في عام آخر ان كان العام غير معين أو يدفع المال فان كان معينا

فسخت الاجارة ثم بين اجارة (١٤) البلاء بقوله (والبلاء إعطاء) أى واجارة البلاء عقد على اعطاء (ما ينشقه) الاجير على نفسه

(بدء أو عوداً بالعرف) أى بالمعروف بين الناس فلا يوسع ولا يثقل على مقتضى العادة فإذا رجع رد ما فضل ويرد الثياب التي اشتراها من الاجرة (وفي مدني) معطوف على مقدار متعاقب بجواب شرط مقدرين والتقدير فان لم ينشقه ما اخذته رجع بما انفق فيه يحتاج اليه وفي هدي (وقدمية لم يتعمد) وجبها أى سببها بل فانه سهواً أو اضطراراً فان تعمد وجبها فلا يرجع (ورجع) بالبناء للمفعول (عليه) أى على الاجير (بالسرف) أى الزائد على العرف فيما انفقته من الاجرة التي دفعت له وهو ما يليق بحاله لا مالا يليق بحال الموصى (واستمر) اجير البلاء إلى تمام الحج (إن فرغ) ما اخذته من النفقة قبل الاحرام أو بعده كان العام معينا أم لا يرجع بما انفقته على نفسه على مستأجره لا على الموصى لأن المستأجر مفرط بترك اجارة الضمان إلا ان يكون الموصى أو وصى بالبلاء ففي بقية ثلثة (أو أحرم ومرض) أو صدق فانه الحج أو فاته

اطلع عليه بعد الوفاء وقبل الشيء فلا اشكال انه يرجع عليه بالمال كان العام معينا أو غير معين ولم يرد أنه يرجع على ما فهم وإن اطلع عليه بعد الأمرين فقال ح إن كانت الاجارة وقعت على الضمان فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشيء وأن ما فعله يقال له خيانة بالخاء الفوقية وإن وقعت على البلاء فالظاهر أنه يقضى له من المال بقدر نفقة مثله وأجرة ركوبه ويأخذ منه الباقي وظاهره سواء كان العام معينا أم لا وخالفه عبق وتبعه شارحنا فجزم بالرجوع عليه ان كان العام معينا مطلقا أو كان غير معين والحال أنه لم يرجع في عام آخر على ما فهم وعلى ما قال يكون التعبير بالخيانة لا اشكال فيه وعلى ما قال ح يكون مشكلا كما قال والدي في تبصرة اللغوى خيانة بالخاء المعجمة انظر بن (قوله فسخت الاجارة) أى للفوات (قوله عقد على اعطاء الخ) انما قدر الشارح عقد لأجل صحة الاخبار إذ اجارة البلاء ليست اعطاء ما ينفقه وانما هي عقد على اعطاء ما ينفقه وفهم من كلام المصنف انه لا بد من الاعطاء بالفعل وانه إذا دخل معه على ان ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أنفق فانه لا يكون بلاغا جائزا وهو كذلك لأن فيه سلفا واجارة وسلفا جرحا فلا تصح الاجارة قاله سند اه عبق (قوله بدأ وعودا) منصوبان على الظرفية أى ما ينفق منه في الذهاب والإياب وقوله بالعرف متعلق بمحذوف أى وتكون تلك النفقة بالعرف وهذا يان لما بعد الوقوع واما في الابتداء أى في حالة العقد فينبغي ان يبين له قدر النفقة كل يوم وذلك بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلا أنفق على نفسك منها كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له ذلك عند العقد أنفق على نفسه بالعرف * والحاصل ان مراعاة العرف فيما ينفقه انما هو بعد الوقوع لافي الابتداء كما هو ظاهر المصنف انظر (قوله ويرد الثياب) أى وكذلك الدابة (قوله معطوف على مقدار الخ) لا يخفى ما في هذا الحل من التكاف وقزرة القيشي بعمله عطفا على قوله بدأ وعودا وهو اقرب بالشارح ومالت حيث جعله عطفا على مقدار متعلق بقوله بنفقة أو اعطاء ما ينفقه على نفسه وفي هدي الخ ان قنت مالت والقيشي يقتضى ان من جملة مسمى البلاء ما يصرفه في القدية والهدى بالشرط المذكور وليس كذلك قلت هذا ممنوع بل هو منه تبعاً كما يفيد كلام ح انظر بن (قوله مقدرين) صفة لجواب وشرط (قوله فان تعمد وجبها فلا يرجع) فان جهل الحال حمل على عدم التعمد حيث ثبت التعمد كما قاله سند (قوله ورجع عليه) أى على اجير البلاء (قوله بالبناء للمفعول) ليس بال لازم بل يصح قراءته بالبناء للفاعل أيضا (قوله لا يليق بحاله) أى وان كان لا يتقيا بحال الموصى (قوله واستمر إن فرغ) ضمير استمر لاجير البلاء وضمير فرغ للمال الذي اخذته لينفق منه * وحاصله ان اجير البلاء إذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده وسواء كان العام الذي استؤجر على الحج فيه معينا أم لا فانه يستمر على عمله إلى تمام الحج ويرجع بما انفقته من عند نفسه على من استأجره لاعلى الموصى لأن المستأجر مفرط بترك اجارة الضمان إلا ان يكون الموصى أو وصى بالبلاء ففي بقية ثلثة (قوله أو أحرم الحج لمرض أو صد أو خطأ عدد فان كان المرض والصد بعد الاحرام استمر على احرامه إلى كمال الحج ان كان العام غير معين وان كان معينا فانه يفسخ ويفوز الاجير بما انفقته ويرجع لحله وله النفقة على مستأجره من حاله رجوعه وان كان المرض أو الصد قبل الاحرام فانه يطالب بالرجوع مطلقا كان العام معينا أم لا (قوله بعد احرامه) راجع لقوله صد وقوله أو فاته الحج خطأ عدد وقوله فانه يستمر أى إلى تمام الحج ونفقته إلى تمام الحج على مستأجره وقوله والافسخ أى وإلا بأن

كان

لخطأ عدد بعد احرامه فانه يستمر

أيضا في الثلاثة ان كان العام غير معين والافسخ أخذنا من قوله الآتي وفسخت ان عين العام أو عسدم أى الحج ورجع

وله النفقة على مستأجره في رجوعه فان لم يرجع لنفقته في ذهابه لمسكة ورجوعه لمحل الرض على نفسه ومن محل الرض لبلده على مستأجره ونهم من المصنف أنه لو مرض أو صد قبل الاحرام حتى (١٥)

فانه الحج أنه يرجع وله النفقة في رجوعه وفي اقامته مريضا حيث لا يمكنه الرجوع لان ذهابه لمسكة فلا نفقة له في ذهابه ورجوعه لمسكان المرض (وإن ضاعت) النفقة وعلم بالضياح (قبله) أي قبل الاحرام (رجع) ان أمكنه الرجوع فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه بضياحها إلى عودته اليه وعلى المستأجر من موضع الضياح لبلده لأنه أوقفه فيه وهذا إذا لم يكن الميت أو وصي بالبلاغ والا استمر وكان له النفقة في بقية ثلثه (وإلا) باز ضاعت بعد الاحرام أولم يعلم به حتى احرم أولم يتمكن الرجوع فلا يرجع بل يستمر وإذا استمر (فنفقته) على آجره (أي مستأجره) لا على الموصى (إلا أن يوصى بالبلاغ كفى بقية ثلثه) أي فالرجوع في بقية ثلث مال الموصى (ولو قسم) ماله فإن لم يبق شيء فقل آجره وهذا أو غيره مالم يقل حال العقد هذا جميع ما وصى به ليس لك يا أجير غير هذه أجرة معلومة (وأجزاء) حج الأجير (إن) شرط عليه عام معين (قدّم) الحج (على عام الشرط) لأنه

كان العام معينا ففسخ (قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه) أي فيما إذا كان العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج في ذلك العام بمرض أو صد أو خطأ عدد بعد الاحرام وقوله فان لم يرجع أي وبق للعام القابل وأراد تتميم الحج والوضوح بحاله وهو كون العام معينا وفسخ العقد لقوات الحج بمرض أو صد أو خطأ عدد (قوله لمحل الرض) أي أو لمحل الصد (قوله انه يرجع) أي ولا يستمر إلى تمام الحج سواء كان العام معينا أو غير معين فالتميز بين العام المعين وغيره إنما هي فيما إذا مرض أو صد بعد الاحرام (قوله في ذهابه) أي من محل المرض أو من محل الصد لمسكة وقوله ورجوعه لمسكان المرض أي أو الصد (قوله وعلم) أي الأجير بالضياح وقوله رجع أي لمحلته ونفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة ان يحجوا غيره ولو كان في بقية ثلث الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافا لأشهب حيث قال يلزمهم ان يحجوا غيره ان كان في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على انها ان ضاعت كحل وانما ما اتفقوا والا عمل بالشرط ولا ضمان على الأجير ان ضاعت والقول قوله يمين في الضياح لتعذر الاشهاد عليه وسواء اظهر الضياح قبل رجوعه أو بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة من قاعدة كل من قبض شيئا لحق نفسه وضاع كان ضمانه منه فانه هنا قبض لحق نفسه ولا ضمان عليه للضرورة (قوله فان استمر) أي مع تمكنه من الرجوع ولم يرجع (قوله إذا لم يكن الخ) أي وما ذكرناه من كون الأجير مطالب بالرجوع ونفقته على المستأجر في حال رجوعه إذا لم يكن الخ (قوله أو لم يعلم به) أي أو ضاعت قبله لكن لم يعلم (قوله أو لم يتمكن الرجوع) أي أو ضاعت قبل الاحرام وعلم بضياحها قبله لكنه لم يتمكن الرجوع (قوله لا على الموصى) ولو بقي من ثلثه بقية وذلك لأن المستأجر مفرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر نماذركه المصنف ان فراغ النفقة ليس كضياحها لانه في الفراغ يستمر على عمله حتى يتم الحج - واما كان الفراغ قبل الاحرام أو بعده واما في الضياح فانه يفصل بين كونه قبل الاحرام ويعلم به أو بعد الاحرام أو قبله ولا يعلم به إلا بعده والسري في ذلك ان الفراغ مدخول عليه بخلاف الضياح فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل المذكور (قوله الا ان يوصى) أي الميت بالبلاغ أي ويضيق المال في بقية ثلثه ان كان الباقي فيه كفاية وذلك لأنه إذا أوصى بالبلاغ فكأنه أوصى بالثلث وقوله الا ان يوصى الخ راجع لقوله وان ضاعت قبله رجع والا فنفقته على آجره وحاصله ان محل رجوع اجير البلاغ إذا ضاعت النفقة قبل الاحرام مالم يوص الميت بالبلاغ فان أوصى به فلا يرجع بل يكمل الحج ونفقته في بقية ثلثه وحل كون نفقته على آجره ان ضاعت بعد الاحرام ومأمعه إذا لم يوص الميت بالبلاغ والا ففي بقية ثلثه هذا إذا لم يقسم المال بل ولو قسم على الورثة (قوله ولو قسم) ردبلو على قول مخرج لابن راشد انه إذا قسم المال فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر (قوله فان لم يبق شيء) أي من الثلث فيه الكفاية بان لم يبق شيء أصلا أو بقي شيء دون الكفاية والموضوع انه اوصى بالبلاغ (قوله فهذه اجرة معلومة) أي وخرجت الاجارة من البلاغ إلى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على أحد شيء كما في ح (قوله لأنه كدين قدم قبل اجله) كذا علل في التبيطة كما في ح ويؤخذ منه انه لا فرق بين أن يكون الشرط من الموصى أو من الوصى ويكون قوله الآتي وفسخت ان عين العام وعدم مقيدا بما إذا لم يقدمه عليه خلافا لابن عاشر قاله بن - ويؤخذ من التعليل المذكور أيضا جواز التقديم على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره جزمهم الكراهة أخذنا من قول المصنف اجزا (قوله ومعنى الاجزاء الخ) جواب عما يقال لا شك ان الفرض

كدين قدم قبل اجله يجبر ربه على قبوله وظاهره لو كان العام الذي عينه له فيه غرض ككون وقتته بالجملة واما ان أخره عن عام الشرط فلا يجزى كما يفيد قوله وفسخت ان عين العام أو عدم ومعنى الاجزاء براءة ذمة الاجير لا سقوط الفرض عن الموصى

(أو ترك) الأجير (الزيارة) للمعادة أو للشرطة أي زيارته صلى الله عليه وسلم ليجزىء الحج (وَرُجِعَ) عليه (بسطها) أي بعدلها من الأجرة وصنع به ماشاء ومثله العمرة ولو كان الترك لعذر (أو خالف) الأجير (إفراداً) شرط عليه (لغيره) من قران أو تمتع فانه يجزىء فيهما (إن لم يفتطمه) (١٦) أي الافراد (البيت) بان اشترطه الوصى أو الوارث (وإلا) بان اشترطه البيت

(فلا) يجزىء غير الأفراد (كتمتع) شرط عليه قاتى (بقران أو عكسه) أي اشترط عليه قران فتمتع (أو مهما) أي شرط عليه أحدهما أي التمتع أو القران قاتى (بافراد) لم يجزء وسواء كان الشرط فيما بعد الكفاف من الميت أو غيره فالصور اثنتا عشرة صورة وسواء فيها عين العام أم لا فهي أربعة وعشرون (أو) خالف (ميقاتا شرط) عليه شرطه الميت أو غيره عين العام أم لا وأحرم من ميقات آخر أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده فلا يجزئ في الأربع صور ومثل الشرط إذا تعين حال الإطلاق كما استظهره بعضهم فالصور ثمانية وعشرون أربعة منها تجزىء وهي ما إذا شرط عليه غير الميت الأفراد فخالف لقران أو تمتع عين العام أولاً وأربعة وعشرون لا تجزىء أشار لحكمها باعتبار الفسخ وعدمه بقوله (و) حيث قلنا بعدم الإجزاء في المسائل السابقة (فسخت)

لا يسقط عمن حج عنه وحينئذ لها معنى اجزاء حج الأجير وقوله براءة ذمة الأجير أي مما أكرمه ليستحق الأجرة (قوله أو ترك الحج) أي واجزأ حج الأجير ان ترك الزيارة أو العمرة ولا يطالب بالرجوع لذلك نعم يرجع عليه بسقطها بقوله ويرجع الحايان للحكم أي والحكم انه يرجع بسقطها أي بعدل معاقبها (قوله وصنع به ماشاء) أي بالفسط المأخوذ في مقابلة تركها وقوله ماشاء أي من رده للورثة أو الصدقة به على الميت (قوله ولو كان الترك لعذر) الواو للحال وذلك لأن الترك لعذر هو محل الخلاف بين ابن أبي زيد وغيره فابن أبي زيد يقول إذا ترك الزيارة لعذر يجزئ ويرجع عليه بقدر مسافة الزيارة من الأجرة وقال غيره يرجع مرة ثانية حتى يزور وأما لو تركها عمداً من غير عذر فانه يؤمر بالرجوع من غير خلاف كما في الواو والبساطى أنظر طنى (قوله فانه يجزىء فيهما) وذلك لاشتغال القران والتمتع على الافراد للشرط على الأجير (قوله فلا يجزىء) أي لأن اشتراط الميت له إنما هو لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه الشرط وقوله والا فلا يجزىء غير الافراد أي وتفسخ الاجارة ان خالف لقران عين العام أولاً وان خالف لتمتع أعاد ان لم يعين العام وفسخت ان عينه كما سيأتى في قول المصنف وفسخت ان عين العام وعدم كغيره وقرن واعاد ان تمتع وإنما أتى المصنف بقوله والا فلا مع انه مفهوم شرط لاجل ان يشبه به ما بعده لأن التشبيه مع التصريح أوضح وان كان المصنف ينزله منزلة النطوق (قوله كتمتع شرط عليه) أي سواء كان اشتراطه من الميت أو من الوصى أو من الورثة كما قال الشارح (قوله وأحرم من ميقات آخر) أي ولو كان ذلك الميقات الآخر ميقات الميت (قوله أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده) أي بخلاف إحرامه قبله فانه يجزئ كما قال سندلانه يمر على ذلك للشرط محرم (قوله وفسخت ان عين العام) أي وأما إذا لم يعين فلا تفسخ لخالفه الأجير ما لشرط عليه ويرجع في عام آخر الى الميقات ويحرم منه على الوجه المشرط والمراد بالفسخ في المعين بالقوات ونحوه ان من اراده له ذلك فان تراضيا على البقاء لقابل جاز هذا هو مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أي في المعين وغيره لكن رضاهما في المعين كما تقدم وليس المراد تعين الفسخ ولو تراضيا على البقاء لأنه فسخ ذين في دين كما يقول الأخمى وغيره لأن المؤلف لم يرجع عليه سابقاً وقد حمل ما تقدم على الإطلاق وحمل ما هنا على تحتم الفسخ فعارض ما بينهما وقد علمت دفع المعارضة قاله طنى (قوله معطوف على مقدر) أي والأصل وفسخت ان عين العام ان خالف ما شرط عليه أو عدم (قوله بموت أو كفر الخ) أشار الى أن المراد بعدمه ما يشمل موته حقيقة أو حكماً (قوله لأن تعين العام مشروط في عدم) أي عدم الحج أو عدم الأجير أي فلو جعلناه عطفاً على قوله ان عين العام لاقتضى ان الاجارة تفسخ بعدم الحج وبعد الأجير كان العام معيناً أم لا مع انها لا تفسخ عند عدم تعين العام بل يؤخذ من مال الأجير اجرة حجة بالغة ما بلغت ان لم يحج الوارث في حالة عدم الأجير أو ان لم يحج ذلك الأجير ثانياً في حالة عدم الحج (قوله شامل لاثنتي عشرة صورة من الأربعة والعشرين) أي وهي ما إذا شرط الوصى إفراداً وخالف الأجير لقران أو تمتع أو شرط الوصى

الاجارة فيها بلافا أو ضماناً (إن عين) العام ورد المال وقوله (أو عدم) معطوف على مقدر أي ان خالف أو الأجير ما شرط عليه أو عدم أي الحج بأن فاته بعد الإحرام لمرض أو صد أو خطاً عدد كما أثرنا له فيما تقدم عند قوله أو أحرم ومرض ويحتمل ان يكون فاعل عدم الأجير أي عدم الحج أو كفر أو جنون وانما جعلناه معطوفاً على مقدر لا على عين لان تعين العام مشروط في عدمه أيضاً فقوله وفسخت ان عين شامل لاثنتي عشرة صورة من الأربعة والعشرين وقوله أو عدم شامل ثلاث صور

على أن فاعل عدم هو الحج أو الاجير هي خارجة عن الاربعة والعشرين التي بها تنبأ لفائدة وفي نسخة و ٢ بالواو فينبى أن يكون الضمير في عدم عائدا على الحج وعدم الحج المشترط إما بمخالفة الاجير وإما بالقوات فيشمل الخمس عشرة صورة وقوله (كسفير وقرن) معناه كما تفسخ الاجارة في غير العام المعين إذا خالف ما شرطه عليه الميت من افراد أو ما شرطه عليه الميت أو غيره من تمتع وقران فهذه ثلاث صور ومثلها في التفسخ ما إذا شرط عليه القران أو التمتع من الميت أو غيره فافره وهذه أربعة فلوقال المصنف أول من يمين وقرن أو افرد لشمل السبعة بإيضاح وأشار بقوله (أو صرّفه لنفسه) إلى أنه إن أحرم (١٧) عن الميت ثم صرفه لنفسه لم

يجز عن واحد منها وفسخ مطلقا عين العام أم لا ويرد الاجرة لأن الحج لما لم يرتفع لم ينتقل لغيره من وقع له أو لا وأما هار إلى ثلاثة لا تفسخ فيها بقوله (وأعاد) الاجير الحج في عام قابل ولا تفسخ الاجارة (إن) شرط عليه الميت الافراد أو شرط عليه هو أو غيره القران فخالف و(تمتّع) لأن عداؤه ظاهر يمكن الاطلاع عليه بخلاف القران ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو خالف الميقات الشرط إلى غيره في غير العام المعين أنه لا يفسخ ويجب عليه العود في قابل سواء شرطه عليه الموصى أو المستأجر وهاتان صورتان تمتسا الاثنى عشرة صورة في غير المعين

[درس]

(وهل تفسخ) الاجارة (إن اعتمر) أجبر الحج (عن نفسه) من الميقات (في) العام (المعين) ولو رجع إلى الميقات وأحرم منه بالحج عن الميت (أو)

أو غيره قرانا فخالف لتمتع أو العكس أو شرط الموصى أو غيره قرانا أو تمتعا فخالف لافراد أو خالف الاجير ميقاتا شرطه الميت أو غيره والحال ان العام معين في الجميع فهذه اثنتا عشرة صورة كلها مندرجة تحت قول المصنف وفسخت ان عين العام أو خالف الاجير ما شرط عليه (قوله على ان فاعل عدم هو الحج) لأن عدم الحج اما لصد أو لمرض أو خطأ عدد وعدم الاجير إما بموته أو كفره أو جنونه (قوله إما بمخالفة الاجير) أي وذلك في اثني عشر وقوله وإما بالقوات في ثلاثة (قوله أو صرفه لنفسه) أي بالنية وإما لو أحرم ابتداء عن نفسه ثم صرفه للميت فانه يجزىء عن نفسه قطعاً ثم ان كان العام معينا ففسخ وإلا فقولان قد جزم ابن شاس وابن عبد السلام والتوضيح بعدم التفسخ إذا كان العام غير معين وقيل غيرهم بالتفسخ وإذا نوى الاجير الضرورة الحج عن نفسه وعن الميت اجزاء عن نفسه واعاده عن الميت كإرواه أبو زيد عن ابن القاسم وروى عن اصبح لا يجزىء عن واحد منها ويرجع ثانيا عن الميت انظر بن (قوله لأن الحج الخ) انظر لعدم اجزائه عن الاجير وإما المعلقة في عدم اجزائه عن الميت لأنه خلاف شرطه حال صرفه لنفسه (قوله يمكن الاطلاع عليه) أي فإذا أمرناه بالاعادة مفردا في الأولى أو قارنا في الثانية كما هو المشترط عليه وخالف وتمتع بطل عليه فيؤمر بالاعادة ثانيا وهكذا (قوله بخلاف القران) أي بخلاف ما لو شرط الميت عليه افراداً أو شرط الميت أو غيره عليه تمتعا فخالف وقرن فانه إذا لم تفسخ الاجارة وأمرناه بالعود في عام قابل ليحج مفردا في الصورة الاولى وامتعتا في الثانية يمكن ان يخالف ويعد قارنا ولا تطلع عليه لأن عداؤه خفي فلذا حكموا بفسخ الاجارة (قوله فيه تأويلان ايضا غير تأويلي المصنف) اعلم ان التأويلين في غير المعين هما للنصوص والتأويلان اللذان ذكرهما المصنف في العام المعين مخرجان عليها لأن كلام السدونة مفروض في غير المعين كما في ح والمواق فمن قال يرجع لبلده في غير المعين وهو بعض شيوخ ابن يونس قال بالتفسخ في المعين مطلقا ومن قال يرجع للميقات في غير المعين وهو لابن يونس وسند قال بعدم التفسخ في المعين ان رجع للميقات هذا هو الصواب وأما ما في خض من العكس في التفريع فهو خلاف الصواب اه بن (قوله ومنع الخ) أي أنه لا يجوز للمستطيع ان يأذن لغيره في ان يحج عنه حجة الاسلام بأجرة أو بغيرها ولو على القول بالتراخي إلى خوف القوات (قوله من اضافة المصدر لفاعله) أي والمفعول محذوف أي ومنع ان يستتيب الصحيح غيره ليحج عنه في الفرض (قوله ولذا) أي ولاجل اضافة المصدر للفاعل لا للمفعول عبر بالاستنباط التي هي وصف للفاعل لا بالنية التي هي وصف للمفعول تقول استتاب زيد عمرأ في البيع لتناعه فزيد متصف بالاستنباط وهي طلبه من عمره أن يقوم عنه في البيع واذنه له في ذلك وعمره متصف بالنية وهي قيامه مقام زيد في البيع لتناعه ذلك (قوله لأنها طلب النية) أي طلبك نيابة الغير عنك في امر أي طلبك من الغير وإذنك له في أن يقوم عنك بفعل

(٣ - دسوقى - ثاني) تفسخ (إلا أن يرجع) الاجير (للميقات فيحرم) منه (عن الميت فيجزيه) عنه (تأويلان) بالتفسخ وعدمه عملها في عام معين كما قال المصنف وأما في عام غير معين ففيه تأويلان أيضا غير تأويلي المصنف وهما هل لا بد أن يرجع لبلده الذي استأجر منه ثم يحرم من الميقات أو يكفي رجوعه للميقات فيحرم منه عن الميت ولا سبيل للتفسخ (وَمَنْعُ اسْتِنَابَةِ صحيح) أي مستطيع وان كان مريضا مرجوا صحته ولو عبر به كان أولى وهو من اضافة المصدر لفاعله ولذا قال استنباط ولم يقل نيابة لأن الاستنباط صفة المستتيب لأنها طلب النيابة وصفة النائب لأنها قيام الغير عنك بفعل أو لم هذا هو تحقيق الفرق بينهما وبه تعلم وجه تعبير المصنف بمنع دون ولا يصح وذلك لأن الاستنباط لا يتصف بعدم الصحة بخلاف النيابة بوضوح ذلك الصلاة مثلا

(قوله فإن إيقاعها الخ) وكذا يقال هنا إن إيقاع الحج من الغير عنك لا يصح وطلبك حج الغير عنك ممنوع لا يجوز (قوله واستنابك) أى طلبك فعل الغير عنك (قوله في فرض) الراد به حجة الاسلام واما الحج المنذور فالاستنابة عليه مكروهة كالنفل انظر مع (قوله دليل على ان الراد) أى بالاستنابة للممنوعة في الفرض تفويض الخ أى لأنه لو فوض الحج للنائب مع عزمه على أداء الفرض بعد ذلك لم تكن الاستنابة حينئذ في فرض (قوله وحينئذ) أى وحين إذا كانت الاستنابة في الفرض ممنوعة تكون الاجارة عليه فاسدة لأن الاصل في المنع الفساد (قوله إن أمها) أى والا فلا شيء له (قوله وإلا كره) تبع المصنف فيما ذكره من منع استنابة الصحيح غيره في الفرض وكرهه استنابته في غيره قول سند اتفق ارباب المذهب على ان الصحيح لا يجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهة استنابته في التطوع وان وقعت صحة الاجارة فيه وتبعه في ذلك ابن فرحون والنهاساني والقرافي والتادلي وغيرهم كما في ح وأطلق غير سند منع النيابة في الحج قاله طفي ونحوه قول التوضيح (فائدة) من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله ومنها ما يقبلها اجماعا كاللعمري والصدقة والعق ورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب أنها لا يقبلان النيابة فظاهره في الفرض والتطوع واما المريض الذي لا يرجى صحته فقد اعتمد فيه المصنف مالا بن الجلاب من انه يكره اجارة من يحج عنه فان فعل مضي وفسر به ما شرهه ابن الحاجب من عدم الجواز خلافا لابن عبد السلام فانه حمل عدم الجواز على عدم الصحة فالخاص ان المصنف اعتمد في كراهة النيابة عن الصحيح في التطوع قول سند وفي كراهة النيابة عن المريض كلام الجلاب والمعتد منع النيابة عن الحي مطلقا أي سواء كان صحيحا أو مريضا كانت النيابة في الفرض أو في النفل هذا ما يفيد طفي ولا فرق بين ان تكون النيابة باجرة أو تطوعا كما قاله طفي أيضا وما في شرح العمدة من ان النيابة في الحج ان كانت بغير اجرة فحسنة لانه فعل معروف وان كانت باجرة فالمخصوص عن مالك الكراهة لأنه من أكل الدنيا بعمل الآخرة فالظاهر حمل النيابة عن الميت لاعتن الحى فلا يخالف ما قبله بقول الشيخ عبق ومحل الكراهة إذا كانت الاستنابة باجرة وإلجاز غير صواب اه بن (قوله كبده مستطيع بالحج الخ) أى تطوعا قال طفي هذا لا يتأتى على المشهور من منع النيابة وعدم صحتها عن الحى سواء كان صحيحا أو مريضا ولا على ما ذكره المصنف من الكراهة في التطوع على ما فيه وإلا كره الحج عن الغير الحى مطلقا بدأ أو غير بدء وإنما هذا مفرع على جواز الوصية بالحج فهو إشارة لقول مالك وان أوصى ان يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج احب إلى ويكره ان يحج عنه الصروة المستطيع بناء على القول بالتراخي ويمنع على الفور ونحوه لابن الحاجب اه بن وحاصله انه يحمل على الحج عن الميت الموصى به والداعي لذلك حمل المصنف على الحج باجرة واما حمله على الحج تطوعا بلا استنابة كما قال الشارح فلا يحتاج لذلك وكلام المصنف ظاهر تأمل ومفهوم بدأ أن تطوع المستطيع بالحج عن شخص بعد سقوط الحج عن ذلك المتطوع لا يكره (قوله واجارة نفسه) أى يكره لشخص ان يؤجر نفسه في عمل طاعة من الطاعات سواء كان حجا أو غيره لقول مالك لأن يؤجر الرجل نفسه في عمل الدين وقطع الحطب وسوق الإبل احب إلى من ان يعمل عملا لله باجرة والقول الشاذ جواز ذلك ومحل الخلاف في غير تعليم الاطفال القرآن والاذان لجواز الاجارة عليهما اتفاقا ثم ان قوله واجارة نفسه مفرع على قوله ونفذت الوصية به كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ونصه إذا اجيزت الوصية وأنفذناها بعد الوقوع فهل يجوز لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره في ذلك قولان المشهور كراهته لأنه أخذ العوض عن العبادة وليس ذلك من شئ أهل

فإن إيقاعها من غيرك نيابة عنك لا يصح واستنابك الغير عنها لا تجوز وهو ظاهر وقوله (في فرض) دليل على أن المراد تفويض حجة الفرض إلى النائب والعزم على انه لا يأتي به اكتفاء بفعل النائب عنه وحينئذ تكون الاجارة عليه فاسدة يتعين فسحها وله أجرة مثله ان أمها ويفهم منه أنه ان استناب المستطيع مع عزمه على أداء الفرض لا يمنع (وإلا) بان استناب في نفل أو في عمرة (كره) والاجارة فيه صحيحة وشبه في الكراهة قوله (كبده) ضرورة (مستطيع به) أى بالحج (عن غيره) بغير اجارة بدليل قوله (وإجارة نفسه) في عمل لله تعالى حجا أو غيره مستطيعا أولا على القول بالتراخي في المستطيع والراجع الحرمه بناء على الفور

(وَفُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِـ) أى بالحج (من الثلاث) ضرورة أو غيره سوى مالا أو ثلثا أو أطلق (وحج عنه) أى عن الوصى (رجح إن) أى التلث (وسع) التلث حججا (وقال) الموصى (يحج بـ) أى بالثلث (١٩) (لا) إن قال يحج عنى

(منه) فحجة واحدة لأن

من للتبعض (وإلا)

يسع التلث حججا بأن لا

يسع حجة أو قصر عن ثمانية

فأكثر أو وسع وقال يحج عنه

(ميراث) أى فالقاصر

عن حجة فأكثر فى الأولى

والباقي بعد حجة واحدة فى

الثانية والثالثة يرجع ميراثا

(كوجود) أى كما

يرجع ميراثا إن سوى مالا

كثمة فوجد من يحج عنه

(بأقل) كخمس عشرين

الأجير أم لا (أو تطوع

غير) عنه أى يحج عنه

عجائز أم لا فيرجع الباقي

فى الأولى والكل فى الثانية

ميراثا (وهل) رجوع

الباقي فى الأولى ميراثا

مطلقا قيد بحجة بأن قال

يحج به عنى حجة أو أطلق

بأن قال يحج به أو حجوا

به عنى أو يرجع ميراثا

(إلا أن) يطلق أى لم يقيد

بحجة بأن (يقول يحج)

أو حجوا (عنى بكذا)

أى بمائة مثلا فان أطلق

(فحجج) حتى ينفذوا

يرجع الباقي ميراثا

(تأويلان) عليهما

المسئلة الأولى كما حملناه

عليها وأما الثانية أعنى

مسئلة التطوع فالكل

الحج (قوله وفُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِـ) أى وإن كان مكروها وإنما فُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَحِيزُ النِّيَابَةَ فِيهِ مِرَاعَاةً لِخِلَافِ الشَّافِعِيِّ الْقَائِلِ بِمَجَازِ النِّيَابَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ تَطَوُّعًا هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَقَالَ ابْنُ كَهَنَةَ لَا تَنْفَذُ الْوَصِيَّةُ بِهِ وَيَصْرِفُ الْقَدْرَ الْمَوْصَى بِهِ فِي الْهَدَايَا وَمَحَلُّ نَفْقَاحِهَا مِنَ الثَّلَاثِ مَا لَمْ يَبَارِضْهَا وَصِيَّةٌ أُخْرَى غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ كَوْصِيَّةٍ بِمَالٍ وَلَمْ يَسْعِ الثَّلَاثُ إِلَّا إِحْدَاهُمَا فَتَقْدِمُ وَصِيَّةُ الْمَالِ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالْحَجِّ سَوَاءٌ كَانَ لِمَوْصَى صَرُورَةٌ أَوْ لَا كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ رَشْدٍ (قَوْلُهُ سَمِىَ مَالًا أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَطْلَقَ) أى كَأَوْصِيَتْ أَنْ يَحْجَّ عَنِ بَيَّانَةِ أَوْ ثَلَاثَ مَالٍ أَوْ يَحْجَّ عَنِ (قَوْلُهُ حَجَّ عَنْهُ حَجَّ) انْظُرْ هَلْ فِي عَامٍ وَاحِدٍ أَوْ أَعْوَامٍ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْعَدَوِيُّ ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَحْجُّ عَنْ تِلْكَ الْحَجَّجِ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ بِلَدِّهِ وَالْآخِرُ فَإِنْ فَضَلَتْ فَضْلَةً لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْجَّ بِهَا مِنْ بَلَدِهِ فَإِنَّهُ يَحْجُّ بِهَا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَا يَبْلُغُ وَلَوْ مِنْ مَكَّةَ كَذَا فِي الْمَوَاقِعِ عَنْ ابْنِ رَشْدٍ وَسَيَأْتِي فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِىَ مِنْ مَكَانِهِ حَجَّجٌ مِنْ الْمَكَّنِ أَهْلُ بَنِي (قَوْلُهُ إِنْ سَمِىَ الثَّلَاثَ) أى أَوْ سَمِىَ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ وَقَوْلُهُ (وَسَمِىَ الثَّلَاثَ) أى أَوْ الْقَدْرَ الَّذِي سَمَاهُ (قَوْلُهُ أَيْ بِالثَّلَاثِ) أى أَوْ بِالْقَدْرِ الَّذِي سَمَاهُ (قَوْلُهُ وَسَمِىَ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِوَسْعِ الْمَالِ إِمَّا كَانَ الْحَجُّ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ قَطُّ بَلْ الْمُرَادُ كَثْرَتُهُ جِدًّا بِحَيْثُ يَزِيدُ عَلَى الْوَاحِدَةِ عَادَةً أَمَا لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ يُشَبَّهُ أَنْ يَحْجَّ بِهِ حِجَّةً وَاحِدَةً وَأُمْكِنُ أَنْ يَحْجَّ بِهِ أَكْثَرُ مِنْهَا كَانَ الزَّائِدُ مِيرَاثًا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمَنْصِفِ كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ قَوْلُهُ كَوُجُودُهُ بِأَقْلٍ فِي غَيْرِ الْوَاسِعِ وَهُوَ مَا يُشَبَّهُ أَنْ يَحْجَّ بِهِ حِجَّةً وَأُمْكِنُ أَنْ يَحْجَّ بِهِ أَكْثَرَ وَهُوَ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ لِأَجْلِ أَنْ يَرْجِعَ لَهُ التَّأْوِيلَيْنِ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْمَنْصِفِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ رَشْدٍ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ الْمَنْصِفِ كَوُجُودُهُ بِأَقْلٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَوْصَى بِمَالٍ مَعِينٍ أَوْ بِالثَّلَاثِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ بِهَرَامٍ وَتَوَحَّلَ بَعْضُ الشَّرَاحِ لَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُ لِلْمَوْصَى بِالْحَجِّ بِهِ وَاسْعًا وَوَجَدَ مِنْ يَحْجَّ عَنْهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ غَيْرُ صَوَابٍ إِذْ لَيْسَ الْوَاسِعُ يَحِلُّ التَّأْوِيلَيْنِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى لَمَنِ يَحْجَّ عَنْهُ حَجَّجٌ حَتَّى يَنْفَدَ الْمَالُ وَإِنَّمَا عَلَيْهِمَا غَيْرُ الْوَاسِعِ بِالْمَعْنَى السَّابِقَةِ أَهْلُ بَنِي (قَوْلُهُ أَوْ يَرْجِعُ مِيرَاثًا الْخ) حَاصِلُ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّهُ إِنْ قِيدَ بِحِجَّةٍ رَجَعَ الْبَاقِي مِيرَاثًا وَإِنْ أَطْلَقَ حَجَّ عَنْهُ حَجَّجٌ حَتَّى يَنْفَدَ الْمَالُ (قَوْلُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ كَلَامِ الْمَنْصِفِ) قَالَ بَنِي فِيهِ نَظَرٌ بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّأْوِيلَيْنِ رَاجِعَانِ لِلْمَسْئَلَتَيْنِ كَمَا فِي حِ وَخَشَى وَغَيْرَهُمَا وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَنْصِفِ هُنَا وَيُقِيدُ ذَلِكَ كَلَامُهُ فِي الْمَنَاسِكِ أَيْضًا وَسَاقَ قَوْلًا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَانْظُرْ (قَوْلُهُ وَدَفَعَ السَّمَى الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا سَمَى قَدْرًا مَعْلُومًا وَقَالَ ادْفَعُوهُ لِفُلَانٍ يَحْجَّ بِهِ عَنْهُ وَفُلَانٌ غَيْرُ وَارِثٍ بِالْفِعْلِ لِلْمَوْصَى فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ يَدْفَعُ لِلْمَوْصَى لَهُ لِيَحْجَّ بِهِ عَنِ الْمَوْصَى وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرَ بِالسَّمَى يَزِيدُ عَلَى أَجْرَةِ الثَّلَاثِ لِتِلْكَ الشَّخْصِ الثَّانِي إِذَا فُهِمَ مِنْ حَالِ الْمَوْصَى إِعْطَاءُ ذَلِكَ الْقَدْرِ لِلْمَوْصَى لَهُ وَكَانَ ثَلَاثَ الْمَالِ يَحْمِلُهُ وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَرْضَ بِأَقْلٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْوَصِيَّةِ وَإِلَّا فَالْبَاقِي يَرْجِعُ مِيرَاثًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ وَمَحَلُّ وَجُوبِ دَفْعِ السَّمَى لِلْمَعِينِ لِيَحْجَّ بِهِ عَنِ الْبَيْتِ إِذَا رَضِيَ ذَلِكَ لِلْمَعِينِ فَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ رَجَعَ ذَلِكَ السَّمَى مِيرَاثًا فَلَمْ يَنْوَجِبْ دَفْعَ السَّمَى بِتَمَامِهِ لِتِلْكَ الْمَعِينِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الثَّلَاثِ مُشْرُوطٌ بِشَرْطِ خَمْسَةِ أَنْ يَرْضَى ذَلِكَ الْمَعِينُ بِذَلِكَ السَّمَى وَأَنْ لَا يَكُونَ وَارِثًا وَأَنْ يَفْهَمَ مِنْ حَالِ الْمَوْصَى إِعْطَاءُ ذَلِكَ الْقَدْرِ لَهُ وَأَنْ يَحْمِلَهُ الثَّلَاثُ وَأَنْ لَا يَرْضَى بِأَقْلٍ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَعِينٍ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ لِقَظًا فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ رَبِّهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِمَعِينٍ مُتَعَاقٍ بِدَفْعِ قُرْبَتِهِ التَّقْدِيمُ (قَوْلُهُ لَا يَرِثُ) هَذَا قِيدٌ فِي الْمُبَالِغِ عَلَيْهِ فَقَطُّ وَأَمَّا قَدْرُ الْأَجْرَةِ فَيَدْفَعُ لَهُ وَإِنْ كَانَ يَرِثُ وَلَوْ حَذَفَ الْمَنْصِفُ الْوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى أَنْ كَانَ أَحْسَنَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ لِلْحَالِ وَالْمُعْتَبَرِ كَوْنَهُ وَارِثًا

يرجع ميراثا مطلقا اتفاقا خلافا لظاهر المصنف (ودفع السمي) جمعه (وإن زاده على أجرته) أى أجرته مثله (لمعين لا يرث)

أى غير وارث بالفعل ولو أخا مع وجود ابن (فهم إعطاؤه له) أى للمعين فلو كان وارثا أو لم يفهم بالنسب أو القرائن

الإعطاء له لم يزد على أجرته المثل

فإن أرى رجع ميراثا (وإن عين) الموصى (غير وارث) فإن سمي له شيئا لم يزد عليه (وإن) لم يسم له شيئا معينا (زيد) إن لم يرض بأجرة مثله (ثلثها) بالرفع نائب فاعل زيد إن كان الثلث يحمل ذلك (ثم) إن لم يرض بزيادة الثلث (مترتب) قبل لاله أن يرضى (ثم) إن لم يرض أيضا (أو جبر للصورة) بالصاد (٣٠) المهمة وهو من لم يحج من الأحرار المسكفين وبطلق على من لم يتزوج

أيضا لانهما صرا دراهمها فلم ينقها (فقط) دون مالميس بصرورة قبطل الوصية للمعين ويرجع المال كله ميراثا وقوله (غير عبد وصي وإن) كان غيرهما (امرأة) شرط في كل أجبر حاج عن الصرورة ولا يختص بالصرورة قبله (ولم يضمن وصي دفع لهما) المال ليحجابه عن الصرورة حال كون الموصى (مجتهدا) بأن ظن العبد حرا والصبي بالغا وحجا أولم يحجبا وتلف المال ويضمنان إن غرا ولو حجا بالفعل ويكون جناية في رقبة العبد ومال الصبي فلو وجد المال لزوج منهما (وإن) سمى قدرا كأن قال يحج عنى بخمسين أو ثلاثين فيتين أن يحج عنه من بلد الموصى فإن (لم يوجد) من يحج عنه (عما سمى من مكان) أى بلده (حج) عنه (من) المكان (الممكن) هذا إن لم يسم المكان بل (ولو سمى) مكانا ولا يرجع ميراثا (إلا أن يجمع)

أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية لا وقت الإسماء (قوله فان أبى) أى ذلك المعين من أن يحج بالقدر الذى سمي له (قوله وإن عين غير وارث) تقدم أنه إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه وصى له قدرا فانه يدفع له بتمامه وتسكلم هنا على ما إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه إلا أنه لم يسم له قدرا معلوما فإن رضى بأجرة مثله فلا كلام وإن لم يرض بها فانه يزداد عليها مثل ثلثها إذا كان الثلث يحمل أجرة المثل والزيادة عليها فان رضى فلا كلام والآن يرضى به قليلا لعله يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله إن كان الحج غير صرورة والأو جبر غيره (قوله إن كان الثلث يحمل ذلك) أى أجرة المثل وثلثها (قوله تبرص قليلا) أى بالاجتهاد وقيل انه يترص سنة ثم إن زيادة الثلث والتبرص عام في الصرورة وغيره ومحل التبرص ان فهم منه الطمع في الزيادة وأما ان علم منه الإبابة بالسكية فلا فائدة في التبرص اه عدوى (قوله ولا يختص بالصرورة قبله) أى المذكورة في فرع المصنف السابق فالصرورة في غير فرض المصنف لا يؤثر له من يحج عنه صبي ولا عبد كما انه في فرض المصنف كذلك (قوله وإن كان غيرهما امرأة) أى واستؤجرت عن رجل صرورة لمشاركتها له في أصل تعلق الخطاب وإن خالفته في صفة الاحرام والرمال في الطواف والسعى خلافا لمن منع نيايتها عنه لما ذكر من المخالفة (قوله ليحجابه عن الصرورة) أى والحال انه لم يأذن في استئجارها وأما لو دفع الموصى لهما المال ليحجبا عن غير الصرورة أو عن الصرورة الذى أذن في حجها فان الموصى لا يضمن ولودفع لهما بغير اجتهاد (قوله حال كون الموصى مجتهدا) أى فان دفع لهما غير مجتهد بأن دفع لهما وهو عالم أو ظان انه عبد أو صبي ضمن لتعديه (قوله وتلف المال) وإنما لم يضمن الموصى لانه اجتهد حق اجتهاد وقد حصل الثواب بأشاق العبد والصبي إن حجا وباتفاقهما إن لم يحج (قوله ومال الصبي) هذا يقتضى انه اذا كان معدوما لا يتبع به وليس كذلك ولذا قال بن الصواب انه في ذمة الصبي وكذلك مهما تعلق به الضمان ففي ذمته كما في ابن عرفة (قوله من بلد الموصى) أى التي مات بها. ابن عرفة ويحج عنه من محل موته فان قصر عنه المال فمن حيث أمكن اه بن (قوله ولو سمى مكانا) أى فيتين الحج منه فان لم يوجد من يحج عنه بما سمى حج من الممكن ورد بلوطى من قال إذا سمى مكانا تعين الحج منه فان قصر المال عن الحج منه رجع ميراثا وهذا القول لأشهب وروى أيضا عن ابن القاسم في التبية وما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك في الدونة ومحل الخلاف كما في الواق عن ابن رشد إذا قال حجوا عني من بلد كذا ومات فيه وأما تسميته غير مامات فيه فهو ولو اتفقا قاله طفى (قوله ولو بقرينة) أى هذا اذا كان تعيينه بالنص كاستأجرتك للحج بنفسك بل ولو كان التعيين بقرينة ومفهوم قوله ان عينه انه اذا لم ينص على تعيينه ولم تقم قرينة وانما خصه بالخطاب كاستأجرتك للحج فقيل انه كذلك يلزمه أن يحج بنفسه وهو ما شهره المصنف وقيل انه في هذه الحالة يتعلق الحج بذمته ويتخرج على الخلاف ما اذا أراد الأجير ان يستأجر من هو مثله في الحال وكذا اذا مات الأجير في أثناء الطريق فهل تنفسخ الإجارة أو يستأجر من ماله من يتم ويكون الفضل له والنقص عليه (قوله وقبل قوله) أى في انه أحرم عن فلان وقوله ان قبض الأجرة أى مطلقا سواء كان منهما أو غير منهما

(قوله)

الحج عنه من غير المكان المسمى نحو لا تحجوا عني بكذا إلا من مكان كذا (غير اثبت) ولا يحج عنه من الممكن

(ولزمه) أى أجبر الحج (الحج بنفسه) ان عينه ولو بقرينة ككونه ممن يظن به الخير والصلاح فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزمه (الإشهاد) عند إحرامه بأنه أحرم عن فلان وقبل قوله بلا يمين إن قبض الأجرة

أو كان غير منهم (إلا أن يعرف) الشهادة أي يجري به العرف أو يشترط فيلزمه لأن لم يقبضها وهو منهم لزمه وإن لم يجر به عرف وأشار إلى الضمونة في الدمة بقوله (وقام وارثه) أي وارث الأجير غير المعين (مقامه) أي مقام مورثه أي إن شاء (في) قول الموصي (من يأخذ) أي الأجير أو أدعوه لمن يأخذه (في حجة) فبرضى إنسان وأما قام وارثه مقامه (٣١) لأنه كراء مضمون لا ينفسخ بموته (ولا يسقط فرضه) من حج عنه ولا يكتب له نافلة أيضا لأنه لا يقبل النيابة (وله) أي لمن حج عنه (أجر التفتة) التي أخذها الأجير (وله أجر الدعاء) الواقع من الأجير له وله أيضا أجر من حيث أنه متسبب في الخير ويقع للأجير نافلة والله اعلم •

ولما انتهى الكلام على حكم الحج والعمره وشرط صحتها وشرط وجوب الحج وما يتعلق بذلك شرع يشكم على التقصود بالذات منها وهو اركانها وواجباتها وستنهما ومندوباتها وما يتعلق بذلك فقال (وركنهما) أي الحج والعمره ثلاثة ويختص الحج برابع وهو الوقوف بعرفة الأول (الإحرام) وهو نية أحد النسكين مع قول أو فعل متعلقين به كالنسيئة والتجرد من المحيط كما يأتي والراجع النية فقط وله ميقانان زمانى ومكانى أشار للأول بقوله (ووقته) أي ابتداء وقتها بالنسبة (لحج شوال) لفجر يوم النحر ويمتد زمن

(قوله أو كان) أي ولم يقبضها وكان الحج (قوله لا ينفسخ بموته) أن قام وارثه مقامه استحق الأجرة كلها أو ما بقى منها وإن أبى فإنه يستأجر من تركه ذلك الأجير من يعج بأجرة بالغة ما بلغت وقولهم أن الاجارة تنفسخ بتلف ما يستوفى منه أي إذا كان معنا لأن كان غير معين (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) أي سواء كان حيا أو ميتا (قوله وله أجر الدعاء) أي ثوابه وفيه أن ثواب الدعاء للداعى واجب بأن المراد ثواب الاعانة على التذلل والخضوع في الدعاء والأولى كما قال شيخنا جمل الدعاء عطا على أجر أي وله الدعاء أي له بركته وهو المدعوه وهذا ظاهر إذا كان الأجير يقول في دعائه اللهم ارحم فلانا أو اغفر له والافلانى له وعبارة ابن فرحون كافي ح وثواب الحج للحاج لا للمحجوج عنه وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (قوله وهو اركانها الحج) اعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزى بدلا عنه دم ولا غيره وهى الاحرام والطواف والسمى ويزيد الحج طى العمرة والوقوف بعرفة وهى ثلاث أقسام قسم يفوت الحج بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته ويؤمر بالتحلل بعمره وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يفوت الحج بفواته ولا يتحلل من الاحرام ولو وصل لأقصى الشرق أو القرب رجع لمكة ليفعله وهو طواف الافاضة والسمى (قوله وواجباتها) هى ما يطلب بالانتيان بها فان ترك شيئا منها لزمه دم كطواف القدوم والتلبية ورمى النعبة وغير ذلك وجزم ابن الحاج وابن فرحون بالتأثم بترك شيء منها وتردد الطرطوشى في التأثم (قوله وستنهما) هى ما يطلب بالانتيان بها ولا يلزمه دم لتركها (قوله ثلاثة) هى الاحرام والطواف والسمى (قوله ويختص الحج برابع الحج) اعلم أن الاركان الأربعة التى ذكرها المصنف للحج منها ثلاثة تجمع عليها وهى الاحرام والوقوف والطواف وأما السعى فالمشهور أنه ركن في الحج والعمرة وروى ابن القصار أنه واجب يحجر بالدم وليس بركن وبه قال أبو حنيفة وزاد ابن الماجشون في الاركان الوقوف بالمشعر الحرام ورمى النعبة والمشهور أنها غير ركنين بل الأول مستحب والثانى واجب يحجر بالدم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل المذهب أنه واجب يحجر بالدم واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق والمذهب عندنا أنها واجبان يحجران بالدم فهذه تسعة أركان بين جمع عليه ومختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للإنسان إذا أتى بهذه الاشياء أن ينوى الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب أشاره الشيبى اه بن (قوله والراجع أنه النية فقط) أى نية الدخول في حرمة الحج أو العمرة المنسجة حكما لآخر النسك وأما التلبية والتجرد فكل منهما واجب على حديثه يحجر بالدم (قوله ووقته) أى الذى يجوز فيه من غير كراهة (قوله لفجر يوم النحر) الأولى إلى قدر الوقوف قبل الفجر ليلة النحر تأمل (قوله ويمتد زمن الاحلال منه لآخر الحجة) أى من فجر يوم النحر لآخر الحجة (قوله وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام) أى لأنه يكره بعد فجر يوم النحر لأنه حينئذ احرام للعام القابل قبل وقته فيسكروه (قوله بل المراد الخ) هذا المراد وإن اندفع به الاعتراض على المصنف لكنه لا دليل عليه في كلامه على أن المقصود بيان الوقت الذى يبتدأ فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه (قوله والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة الحج)

الاحلال منه (لآخر الحج) وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام كما يوهمه لفظه بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء الاحرام به وهو من شوال لطلوع فجر يوم النحر بعضه وقت لجواز التحلل وهو من فجر يوم النحر لآخر الحجة والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة على التعمد وقبل يوم التروية (وكرة) الاحرام (قبله) أى قبل شوال

والنقد كما سيذكره (كسكانه) أي كما يكره الاحرام قبل مكانه الآتي بيانه (وفي) كراهة الاحرام بها من (رأبغ) بناء على أنها قبل الجحفة وعدم كراهته لأنه من أعمال الجحفة ومتعد بها وهو الارجح (تردد وصح) الاحرام قبل ميقاته الزماني والسكاني لأنه وقت كمال لا وقت وجوب (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أي في أي وقت من السنة (إلا الحريم يحج فياتحلله) منه بالفراغ من جميع أفعاله من طواف وسعي ورمي الرابيع أو قدر رمي لمن تعجل بأن يمضي بعد الزوال من اليوم الرابع ما يسع الرمي فإن أحرم بها قبل ذلك لم يتعد (وكره) الاحرام بها (بعدهما) أي بعد التحليلين الأصغر والأكبر والاولى بعده بالافراد أي بعد التحلل المذكور وهو الفراغ من جميع أفعال الحج (٢٣) (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فإن أحرم صح احرامه بها لكن لا يفعل منها شيئاً حتى

تقرب الشمس وإلا لم يعتد به على الذهب حتى لو تحلل منها قبل الغروب ووطئ به فسد ما وقضاه بعد أعامها بعد الغروب * ولما أنهي الكلام على الميقات الزماني شرع في السكاني عاطفاه على قوله وقته فقال (وكمكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران بالنسبة (للقيم) بمكة، توطن بها أم لا كانت الإقامة قطع حكم السفر أم لا (بمكة) أي الأولى لغير ذي النفس لا التمين فلو أحرم من الحل أو من الحرم خالف الأولى ولا دم عليه ومثل القيم بهامن منزله بالحرم كمن ومزدلفة (وُندب) له الاحرام (المسجد) أي في جوفه موضع صلاته ويلبي وهو جالس وليس عليه ان يقوم من مصلاه ولا ان يتقدم إلى جهة البيت وشبه في الاستحباب قوله (كخروج) القيم بها

أي وحينئذ يقول المصنف ووقته للحج شوال بالنسبة لغيرهم (قوله) والنقد أي على المشهور وعن مالك عدم انعقاده كذا في عقب ومثله في ح عن ابن فرحون (قوله) تردد أي بين شيخي المصنف فالأول لسيدى عبد الله ابن الحاج صاحب المدخل والثاني لسيدى عبد الله النوفى قلا عن شيخه الزواوى (قوله) وصح الاحرام قبل ميقاته الزماني) أي على المشهور وقوله والسكاني أي اتفاقاً وقوله لأنه وقت كمال الخ أي بخلاف الصلاة فانها تفسد قبل وقتها لأنه وقت وجوب ثم ان معنى قول المصنف وصح لزوم وآتى به دفعا لنوم قطع الاحرام قبل زمانه أو مكانه لأنه منعى عنه كالصلاة بوقت نهى فاندفع ما يقال لاحاجة لقوله وصح للعالم به من الكراهة فتأمل (قوله) فلتحلله أي من وقت تحلله منه وقوله بالفراغ الخ تصوير للتحلل منه ولا مفهوم لقوله يحج ولو قال إلا لحرم بنسك كان أولى إذ لا تنقذ عمرة على حج ولا على عمرة كما يأتي (قوله) الأصغر والأكبر أي وهما رمي جرة العقبة وطواف الافاضة (قوله) والأولى بعده) لأن ظاهره انه إذا أحرم بها بعد جرة العقبة يوم النحر وبعد طواف الافاضة وقبل رمي الرابع أومضى قدره تكون صحيحة مع الكراهة مع انها فاسدة كما مر (قوله) صح احرامه بها) أي مع الكراهة (قوله) حتى لو تحلل منها) أي بالفراغ منها وقوله لكن لا يفعل منها شيئاً الخ من جملة عماتها الدخول للحرم بسببها فاذا دخله قبل الغروب لأجابه اعاده (قوله) غير قران) أي حاله كون ذلك الإحرام غير قران أي وأما لو كان من بمكة أراد الاحرام على وجه القران فلا بد من خروجه للحل ويحرم منه كما يأتي (قوله) أي الأولى لغير ذي النفس) أي مكانه الأولى لا التمين وقوله لغير ذي النفس أي وأما ذو النفس فالأولى أن يخرج لميقاته ليحرم منه (قوله) لغير ذي النفس) أي لغير المقيم بمكة الآفاق ذي النفس (قوله) فلو أحرم) أي المقيم بمكة من الحل وقوله أو من الحرم أي غير مكة كمن ومزدلفة (قوله) وندب له) أي للقيم بمكة وقوله الاحرام بالمسجد أي الاحرام فيه وقوله موضع صلاته أي التي يحرم بعدها فرضاً أو نقلاً (قوله) ان يقوم من مصلاه) أي ثم يلي بعد ذلك (قوله) الحل) المراد به ما جاوز الحرم (قوله) ليجمع الخ) هذا ظاهر في العمرة وأما في القران فالجمع بالنسبة للعمرة التي تضمنها القران لأن خروجه لعرفة إنما هو طالح فقط لكن لو لم يخرج القارن للحل لكان خروجه لعرفة لأن خروجه للحل ابتداء واجب غير شرط كما سيأتي في الشارح (قوله) كما هو الشرط) أي ولا يرد احرام المفرد للحج من مكة لأنه يخرج لعرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه للحج من مكة بين الحل والحرم (قوله) ثم يليها الخ) تبع المصنف في ذلك عافى النواذر لكن التمس عليه الأكثر كما قال بهرام وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم انهما متساويان لا افضلية لواحد منهما على الآخر كما في طي (قوله) المسمى الآن بمسجد عائشة) قيل إنما سمى التمتع بذلك

الآفاق (ذو التفث) يفتح الفاء أي الذي معه سعة زمن يمكنه فيه الخروج لميقاته وادراك الحج فيندب له الخروج (لميقاته و) لأن مكان الاحرام (لها) أي للعمرة لمن بمكة (وَلِلقران الحل) ليجمع في احرامه بين الحل والحرم في صورتين كما هو الشرط في كل احرام ولا يجوز الاحرام من الحرم وانقذان وقع ولادم عليه ولا بد من خروجه للحل كما يأتي (وَالجِعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الهملة وبكسر العين وتشديد الراء (أولى) من غيرها من سائر الحل بالاحرام بالعمرة منها لاعتبار النبي ﷺ منها وقد قيل انه اعتمر منها ثلثاً نبي (ثم) يليها في الفضل (التشيم) المسمى الآن بمسجد عائشة رضى الله عنها بالنسبة للعمرة أيضاً وأما القران فلا يطلب فيه مكان معين فإن أحرم لها في الحرم خرج للحل ليجمع في احرامه بين الحل والحرم

(وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعادَ طوافه وعبه) أن فعلهما قبل خروجه (بدء) أي بعد خروجه للحل ورجوعه لفسادهما قبل الخروج (وأهدى إن حلق) بدمسيه الفاسد لأنه حلق وهو محرم والتصير بأهدى تجوز عن اقتدى وأما من أحرم بالقران من الحرم فيلزمه الخروج للحل أيضا لكنه لا يطوف ويسمى بعده لأن طواف الافاضة والسمى بعده بندرج (٢٣) فيهما طواف وسمى العمرة فان لم

يخرج حتى خرج لعمرة فطاف للافاضة وسمى فاستظهر الأجزاء وأما وجب عليه الخروج قبل عمرة لأن خروجه لعمرة لم يكن للعمرة لأنه خاص بالحج وإنما اجزا لأن طوافها لما ندرج في طوافه الشتمل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن طوافها وكذا السعى (وإلا) يكن مقيا بمكة وما في حكمها مما سبق (فلهما) أي فالميقات للسان للحج والعمرة (ذو الحليفة) تصغير حلقة للمدني ومن وراءه (والحيفة) لأهل مصر والمغرب والتكرورو والشام والروم (ويلم) لأهل اليمن والهند (وقرن) لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز (وذات عرق) بكسر العين وسكون الراء المهملتين لأهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن) دونها أي المواقيت المتقدمة بأن كان المسكن أقرب لمكة من هذه المواقيت فيحرم من مسكنه أو مسجده

لأن النبي ﷺ أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يخرج اخته عائشة له لتحرم منه (قوله) وان لم يخرج أي للحل من أحرم بالعمرة من الحرم أعاد (طوافه وعبه) بعد خروجه للحل ورجوعه منه وهذا بخلاف من أحرم بالقران من الحرم فانه إذا لم يخرج للحل حتى خرج لعمرة فطاف وسمى فانه يحزبه ولادم عليه كما في ح وشب (قوله) لفسادهما قبل الخروج أي لأنهما فضلا بغير شرطهما (قوله عن اقتدى) أي لأن الحلاق لا هدى فيه لأن القدية فيها يترفع به أو يزيل أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى كالمو كان يترتب على بقاء الشعر حصول صداع وكان الحلاق يزيله (قوله) لكنه لا يطوف ويسمى بعده أي بعد خروجه والأولى حذف هذا لأن الموضوع في القارن القيم بمكة وهذا لا يكون سعيه إلا بعد الافاضة إذ لا قدوم عليه وطواف الافاضة إنما يكون بعد الخروج لعمرة وإذا كان كذلك فلا معنى لهذا الاستدراك فالأولى حذفه إلى قوله فان لم يخرج الخ (قوله) وإنما اجزا أي خروجه لعمرة مع انه خاص بالحج (قوله) وهو المقصود أي والحال ان الحج هو المقصود بالذات (قوله) وكذا السعى أي وكذلك سعيها لما كان مندرجا في سعيه للشتمل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن سعيها (قوله) وما في حكمها أي وهو الذي منزله بالحرم كنى ومزدلفة وغيرها (قوله) دونها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف صفة لمسكن أي مسكن كائن دونها وقوله ومسكن عطف على قوله ذوالحليفة كما أشار له الشارح وقوله ومسكن دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف منزله وليس المراد انه دونها جهة الذهاب لمكة بحيث يكون قبل الميقات وحاصله ان من كان منزله بين مكة والمواقيت كقديد وعسفان ومر الظهران المسمى الآن بوادي فاطمة فميقاته منزله أو مسجده ان افرد وتأخير الاحرام عن منزله كتأخيره عن المواقيت في لزوم الدم (قوله) وحيث حاذى واحدا حيث اسم مكان مبنى على الضم في محل رفع عطف على ذو من ذو الحليفة أي ومكان حاذى فيه واحدا سواء كان ذلك المكان المحاذي مسكنا لذلك الحرم أو كان الحرم مارا في ذلك المحاذي (قوله) أي قابل فيه واحدا الأولى سامت فيه واحدا أي بميامنه أو مياسره واما إذا حاذاه بمقابلة فلا يحرم إلا إذا اتاه بالعلم (قوله) أومر عطف على حاذى أي ومكانه لهما مكان مر به منهما والحال انه ليس من أهله فغاير قوله وإلا فلهما ذو الحليفة الخ تأمل (قوله) لكن المتعمد تقييده الخ أي خلافا لمن قال ان المسافر في البحر يحرم إذا حاذى الميقات ولا يؤخر الى البر سواء كان بحر القلزم أو بحر عذاب وقوله لكن المتعمد تقييده الخ هذا التفصيل لسند نقله في التوضيح وح وقال انه المتعمد (قوله) حيث يحاذى به أي فيه في البحر (قوله) لزمه دم في بن خلافه وان راكب البحر يرخص له تأخير الاحرام للبر مطلقا سواء كان مسافرا في بحر القلزم أو بحر عذاب نعم إذا أراد الأول أن يقدم الاحرام قبل أن يصل للبر فالمكان الأفضل أن يحرم منه المكان المحاذي لميقاته الذي هو الحيفة (قوله) عذاب بفتح العين وبالدال المعجمة والباء الواحدة وقيل انه بالدال المهملة والنون (قوله) بمحاذاة الميقات بل يجوز له التأخير حتى يأتي البر (قوله) الجحفة أيضا فيه ان ميقاته الذي يحاذيه يلزم (قوله) ان الريح ترده وذلك لأن السفر منه

إن أفرد كأن قرن أو اعتمر وكان بالحل فان كان بالحرم خرج للحل على مأمور ومسكن بالتثوين (و) مكانه لهما أيضا (حيث) أي مكان (حاذى) أي قابل فيه (واحدا) من هذه المواقيت (أو) مر به منها وان لم يكن من أهله (ولو) كان المحاذي مسافرا (يجز) لكن المتعمد تقييده ببحر القلزم وهو بحر السويس وهو من ناحية مصر حيث يحاذى به الجحفة فان ترك الاحرام منه للبر لزمه دم واما بحر عذاب وهو من ناحية اليمن والهند فلا يلزم الاحرام منه محاذاة الميقات أي الجحفة أيضا لأن الغالب فيه ان الريح ترده فيجوز ان يؤخر للبر

بخلاف الأول (الإكصرى) وهو غرب وشامي (يمر بالحليفة) فاصد المرور بالحيفة أو محاذاتها (فهو) أى إحرامه من ذى الحليفة (أولى) فقط لا واجب لأن ميقاته أمامه (وان لحيسى) أى أولى وان لذات حبض أو نفاس (رُجى رفعه) قبل الحيفة فالأولى لها الاحرام من الحليفة وان أدى ذلك الى إحرامها الآن بلا صلاة لأنها تقيم في العبادة إما قبل ان تصل للحيفة فلا يفي ركوعها للاحرام التأخر بفضل تقديم الاحرام مع كون إحرامها المتقدم من ميقاته عليه الصلاة والسلام فان لم يقصد السار بالحليفة المرور بالحيفة ولا محاذاتها وجب إحرامه من الحليفة وشبهه في الأولوية قوله (كإحرامه) أى مرید الإحرام من أى ميقات (أوله) لما فيه من المبادرة للطاعة إذا الحيفة (٢٤) فالأفضل الاحرام من مسجدتها أو فئاته لامن أوله (و) ك (إزالة شعثه) من تقليم

ظفر وقص عارب وحلق عانة وتنشف إبط وإزالة شعر بدنه لإشعر رأسه فالأفضل إبقاؤه طلبا للشعث في الحج والشعث الدرن والوسخ والقشع (وترك اللفظ به) أى بالاحرام بان يقتصر على النية أولى كالصلاة وما أنهى الكلام على الميقات وأهله شرع في تقسيم المار به بالنسبة لوجوب إحرامه وعدمه إلى ستة أقسام لأنه اما مرید لمكة أولا والمرید اما ان يتردد أولا فهذه ثلاثة وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج أولا فقال (والمار به) أى بالمیقات (إن لم يرد مكة) بأن كانت حاجته مونها أو في جهة أخرى كان ممن مخاطب بالحج أولا (أو) يريد بها الا انه لا يخاطب بالحج (كبد) وصبي ومجنون أو مخاطب به ولا يصح

في لجة البحر لأمع الساحل فاذا خرجت عليه الريح ردت فيبقى محرما ولا يقدر على الخروج للبر ولذا لا يلزمه أن يحرم من المكان الذى حاذى فيه الميقات بل يؤخر إحرامه حتى يصل للبر (قوله بخلاف الأول) أى لأن السير فيه مع الساحل فيمكنه إذا خرجت عليه الريح النزول إلى البر فلهذا تعين إحرامه من المكان الذى يحاذى فيه الميقات وقد يقال انه وان امكنه النزول للبر لكن فيه مضرة بمفارقة حله فلذا قيل انه لا يلزمه أن يحرم من المكان الذى حاذى فيه الميقات بل له أن يؤخر إحرامه حتى يصل للبر فتأمل (قوله الاكصرى) استثناء من قوله أو مرید أى ان محل كون المار من الميقات يتعين ان يحرم منه مالم يكن ميقاته أمامه كعصرى الخ (قوله الآن) أى من الحليفة (قوله أوله) أى ويكره تأخير الاحرام لآخر الميقات (قوله من مسجدتها) أى لأنه محل إحرامه عليه الصلاة والسلام (قوله وكإزالة شعثه) أى عند التلبس بالاحرام (قوله بان يقتصر على النية) أى نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة (قوله وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج الخ) حاصل ما ذكره المصنف في حكم هذه الأقسام الستة ان المار بالمیقات ان لم يرد مكة سواء كان مخاطبا بالحج أولا أو أرادها وكان غير متردد وهو غير مخاطب بالحج أو أرادها وهو متردد سواء كان مخاطبا به أولا ففي هذه الأحوال الخمسة لا يجب عليه الاحرام ولادم في مجاوزته حلالا ومثل ذلك ما اذا خرج من مكة لمكان قريب عازما على عدم العود لها ولو أقام به كثيرا ثم عاد لأمر عاقه عن السفر أو خرج لمكان قريب وهو يريد العود ولم يقم به كثيرا وأما إذا أرادها وهو ممن مخاطب بالحج وكان غير متردد فيجب عليه الاحرام من الميقات وأثم ان جاوز حلالا ولادم عليه ان أرادها لتغير نسك كتجارة أول كونها بلده فان كان أرادها لنسك لزمه الدم بمجاوزة الميقات حلالا إذا لم يرجع له ويحرم منه فاذا جاوز الميقات حلالا وأحرم بعده ثم رجع للميقات فلا يسقط الدم عنه ولا ينفعه رجوعه للميقات في سقوط الدم الا إذا رجع له قبل ان يحرم من غيره (قوله كان ممن مخاطب به) أى بان كان حرا مكفلا (قوله وان بداله دخولها) هذا مبالغة في قوته ولادم وهذا راجع لقوله إن لم يرد مكة وقوله أو أذن الخ راجع لقوله أو يريد الخ فهو لف وفل وشر مرتب (قوله أو أذن الولي للعبد أو الصبي) أى في الاحرام بعد مجاوزته (قوله وأحرم واحد منهم بفرض أو قل) أى بعد مجاوزة الميقات (قوله الا الصرورة الخ) هذا مستثنى من المبالغ عليه وهو ما إذا أحرم بعد مجاوزته للميقات والتأويل بلزوم الدم لابن شبلون والتأويل بعدم لزومه لابن أبي زيد ومحل التأويلين مقيد بقيد أربعة ان يحصل من مجاوزة الميقات حلالا احرام في أشهر الحج وأن يكون ضرورة وأن يكون مستطيعا وان يكون حين مروره غير مخاطب

بالاحرام

منه ككافر (فلا إحرام عليه ولادم) في مجاوزة الميقات حلالا

(وإن) بداله دخولها بعد مجاوزته أو أذن الولي للعبد أو الصبي أو اعتق أوفاق المجنون أو اللغمي عليه أو أسلم الكافر و (أجرم) واحد منهم بفرض أو قل وإنا لم يلزمهم الدم لأنهم جاوزوا الميقات قبل توجه الخطاب عليهم في غير الكافر والكافر جاوزه وقت لا يصح منه الاحرام (إلا الصرورة المستطيع) الذى احرم في أشهر الحج بعد تعدى الميقات حلالا وكان حال مروره غير مخاطب لعدم إرادته الدخول (فتأويلان) في لزوم الدم نظرا إلى انه بإحرامه صار بمنزلة مرید الاحرام حال المرور وعدم لزومه

نظر الحال مروره والراجع الثاني فان أحرم في غير أشهر الحج فلا دم اتفاقا كأن لم يكن ضرورة أو غير مستطيع (و'مريدها) أي مكة لا يخلو (إن تردّد) لها متسببا بها كفة أو حطّ بها أو نحوهما (أو عاد لها) من قريب كسافة قصر فدون بعد خروجه منها لا يريد العود ولو أقام به كثيرا (لأمر) عاقه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب ولم يقيم فيه كثيرا ولو لغير عائق (فكذلك) أي كاللار الذي لم يردّها لا يلزمه إحرام ولا دم وإن أحرم (وإلا) بأن أرادها لنفسك أو تجارة أو لأنها بلدة أو عاد عن بعد فان زاد على مسافة القصر أو عاد بنية الإقامة وترك السفر (وجب) عليه (الإحرام) من الميقات (٢٥) إن وصله وإلا فدونه (وأساء)

أي أثم (تاركه) منه ولا حاجة له بعد قوله وجب بل هو يوم خلاف المراد إذ كثيرا ما يستعمل أنساء في الكراهة في يوم إن المراد بالوجوب التأكيد وليس كذلك وما في الشرح ممنوع ولما أومى بقوله وجب الإحرام الخ إن عليه الدم في مجاوزة الميقات حلالا مطلقا مع أن فيه تفصيلا به عليه بقوله (ولادم) عليه في تركه ولو ضرورة (إن لم يقصد) حال مجاوزة الميقات بدخوله مكة (نسكاً) بحج أو عمرة بأن قصد بدخوله التجارة مثلا ولو بدا له النسك بعد ذلك وأحرم في الطريق أو مكة لكن نقل ابن عرفة أن قصد مكة كقصد النفس في لزوم الدم واعتمدوه (وإلا) بأن قصد نسكا (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه (وإن شاركها) أي مكة بل وإن دخلها مالم

بالإحرام لعدم إرادته دخول مكة فان اتقى قيد من هذه القيود فلا دم اتفاقا في الثلاثة الأول ويلزمه الدم اتفاقا في الأخير (قوله نظرا لحال مروره) أي في عدم إرادته الدخول (قوله ومريدها إن تردّد) اللخمى يحرم التردد أول مرة استجبابا كما صرح به ابن عرفة والتوضيح واعلم أن قول المصنف ومريدها الخ ليس في متعدى الميقات كما هو المتبادر من كلام الشارح وإنما هو في دخول مكة من غير إحرام من مكان قريب وأما اللار على الميقات إذا أراد مكة فيجب عليه الإحرام من غير تفصيل بين التردد وغيره كما تنفذه المدونة انظر طفي اه بن (قوله ولو أقام به) أي بذلك القريب (قوله لأمر عاقه عن السفر الخ) أي فإن خرج منها لا يريد العود لها ورجع من مكان قريب لغير عائق أحرم وإلا وجب الدم بخلاف من خرج منها يريد العود هذا ما حصله ابن رشد انظر ح وحاصل ما في المقام أنه إذا خرج من مكة محل بعيد زائد على مسافة القصر ثم رجع لها فلا بد من الإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا رجع لأمر عاقه عن السفر أم لا كان حين خروجه ناويا العود لمسكة أم لا فهذه صور ثمانية زائدة على المتن وأما إن خرج منها محل قريب على مسافة القصر فأقل فان كان ينسبه العود لها ورجع فلا بد من إحرامه إن أقام بذلك المحل كثيرا رجع لأمر عاقه أم لا وإن أقام به قليلا فلا إحرام عليه رجع لأمر عاقه أم لا فهذه صور أربعة خارجة عن المتن أيضا فان خرج منها محل قريب وليس نيته العود إليها ثم عاد إليها فإن كان عوده لأمر عاقه عن السفر فلا إحرام عليه مكث في ذلك المحل قليلا أو كثيرا وهاتان الصورتان منطوق المصنف وإن عاد لا لأمر عاقه عن السفر بل لكونه بدا له عدم السفر رجع بإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا وبقي ما إذا خرج منها ولا نية له بالعود ولا بعده فان رجع عن بعد أحرم وإن رجع عن قرب فمحل نظر كذا قرره شيخنا (قوله وإلا) أي والا يكن مريدها مترددا إليها ولا عائدا إليها لأمر عاقه بأن أرادها لنفسك (قوله أو عاد عن بعد) أي أو عاد لمسكة من مكان بعيد سواء خرج منها ناويا العود لها أم لا (قوله أو عاد بنية الإقامة) أي ولو كان عوده من مكان قريب (قوله وإلا فدونه) أي والا أحرم دونه أي قبل الوصول إليه فاذا خرج من مكة ولم يصل للميقات ثم عاد إليها فانه يحرم من ذلك المكان الذي وصل إليه (قوله وما في الشرح ممنوع) أي من أن المراد بالوجوب التأكيد الصادق بالنسب وإن قوله وأنساء تاركه أي ارتكب مكروها (قوله ولا دم عليه في تركه) أي في ترك الإحرام من الميقات (قوله ولو ضرورة) أي هذا إذا كان غير ضرورة بل ولو كان ضرورة وسواء أحرم بعد مجاوزة الميقات أو لم يحرم أصلا وهذا أحد أقوال في المسئلة وهو مذهب المدونة وقيل يلزمه الدم مطلقا ضرورة أم لا أحرم أم لا وقيل إن كان ضرورة فالدم أحرم أم لا وإن كان غير ضرورة فلا دم أحرم أم لا وقيل عليه الدم إن كان ضرورة وأحرم وإن اتقى الأمران أو أحدهما فلا دم وذكر بعضهم أن هذا هو المشهور (قوله أو مكة) أي أو قصد مكة فهو عطف على تجارة (قوله لا إن فات) أي حجه الذي أحرم له بعد تعدى الميقات حلالا

(٤ - دسوقى - ثانى) يحرم فلو قال وإن دخلها كان أخصروا فيدو وأسلم من الإيهام (ولادم) عليه إذا رجع قبل إحرامه إن جهل حرمة تعدى الميقات حلالا بل (وإن علم) حرمة ذلك ومحل الرجوع (مالم يخف) قاصد النسك يرجوعه (فوتا) لنفسكه أو رفقته أو لم يقدر على الرجوع لسكرض فان خاف ما ذكر (فالدم) ويحرم من مكانه ويتأدى (كراجع) أي كازوم الدم لراجع للميقات وقد تعداه حلالا ثم أحرم ثم رجع إليه (بعد إحرامه) ولا يسقطه عن الرجوع فيلزمه الدم (ولو أفسد) حجه وأولى إن لم يرجع (لا) إن (فات) وتحلل منه فعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لأنه صار بمنزلة من تعدى الميقات غير قاصد نسكا ثم أحرم بعمرة لا انقلاب حجه لها ولم

يُسبب فيه بخلاف الأول فإنه يسبب في إفساده فإن بقي على إحرامه لقابل فعليه الدم لأنه حينئذ بمنزلة من لم يشته ثم ذكر ما ينقذه الإحرام بقوله (وإنما ينقذ) الإحرام حج أو عمرة (٦٦) (بالنية) أن واقعهما لفظه بل (وإن خالفهما لفظه) كأن نوى الأفراد

وتلفظ بالقرآن أو عكسه (ولا دم) لهذه المخالفة والافتقار يكون عليه الدم للشيء آخر كما إذا نوى القرآن وتلفظ بالأفراد فيه الدم بشرطه الآتية وينقذ بالنية (وإن) حصلت (بجماع) أى في حالة الجماع وينقذ فاسدا ويتمه ويقضيه ويهدى ومصب الحصر قوله (مع قول) كالتلبية والتهيل (أو فنسل) كالتوجه في الطريق والتجرد من المحيط والتقليد والإشعار ولا ريب أنه حال الجماع يمكنه القول أو الفعل بأن يجامع على دابته حال التوجه (تعلقا به) أى بالإحرام من تعلق الجزء بالكل إذ كل من القول أو الفعل جزء من الإحرام لأنه عبارة عن النية مع قول أو مع فعل فتأمل ثم الرجوع أن الإحرام هو النية فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وينقذ بما ذكر سواء (يَسْن) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما (أو أَسْن) أى لم يبين شيئا كأحرمت الله لكن لا يفعل شيئا إلا بعد التعيين ويندب صرفه للأفراد

(قوله فان بقي) أى من فاته الحج والحال أنه أحرم بعد تعدى الليقات قاصدا نسكا (قوله) أن واقعهما لفظه) أى بأن نوى الأفراد أو القرآن وتلفظ بما نواه (قوله) بل (وإن خالفهما لفظه) ظاهره ولو عمدا فليس كالصلاة وقوله ولا دم هذا قول مالك المرجوع عنه والمرجوع إليه أن عليه الدم وقاله ابن القاسم لكن قال المصنف في مناسكه والأول أقيس وعلى الثاني هل الدم الذى أوجبه اللفظ مقصور على ما إذا لفظ بقرآن أو مطلقا احتملان لابن عبدالسلام وعلى الأول منهما يدل كلام الجواهر (قوله أو عكسه) أى كالنوى القرآن وتلفظ بالأفراد (قوله والا قدالخ) أى والافتقار للنفي لزوم الدم لهذه المخالفة بل للنفي لزومه مطلقا فلا يصح لأنه قدالخ (قوله وإن حصلت بجماع) أى وإن حصلت النية مع جماع فالباء بمعنى مع وأما لو نوى الإحرام على شرط أنه يجامع وأنه لا يحرم عليه وطء ولا انزال فهذا لا ينقذ إحرامه وإن لم يجامع بالفعل ولا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الإحرام بهما شيء وذلك لأن شرطه منقضى لمقتضى المقد كذا في ح عن طرر التلقين لكنه خلاف المشهور كما في البدر القرافي والممول عليه الانعقاد وسقوط الشرط كما مر في الاعتكاف وإن اشترط سقوط القضاء لم يغده (قوله ولا ريب الخ) جواب عن اعتراض ابن غازى وحاصله أن قول المصنف وإنما ينقذ بالنية وإن بجماع يقتضى أن النية وحدها كافية في انعقاده في حالة الجماع مع أن مذهب المصنف أنه لا ينقذ بمجرد النية بل لا بد أن يصاحبها قول أو فعل تعلقا به وحاصل الجواب أن قول المصنف مع قول أو فعل الخ مصب الحصر فهو مرتبط بقوله بالنية وبقوله وإن بجماع ولا ريب أنه يمكنه القول حالة الجماع بأن يجامع وهو يلي ويمكنه الفعل حالة الجماع أيضا بأن يجامع على دابته وهى متوجهة في الطريق (قوله تعلقا به) احتراز من غير التعلق به كالبيع والكتابة والكلام الأجنبي (قوله ثم إن الرجوع الخ) أى كما هو نص الدونة وبه صرح في التلقين والعلم والقبس (قوله هو النية فقط) أى بأن ينوى في قلبه الدخول في حرمة الحج أو العمرة أوهما وأما التلبية والتجرد بكل منهما واجب على حدثه (قوله وما مشى عليه المصنف) أى تبعاً لابن شاس وابن بشير واللخمي من أن النية إذا تجردت عن القول والنعل المتعلق بالحج لا ينقذ الإحرام وذلك لأنه جعل الإحرام مركبا من النية والقول أو الفعل بناء على أن الباء في قوله بالنية للآلة وإن جعلت للتصوير كانت المصاحبة لأحد الأمرين شرط صحة لا شرط كمال كما هو القول المقابل (قوله لم يبين شيئا) أى كأن ينوى الدخول في حرمة نسك ولم يبين شيئا (قوله وإن كان) أى إحرامه قبلها أى قبل أشهر الحج (قوله وكره الحج) أى وكره صرفه لحج لأنه إحرامه به قبل وقته (قوله فان طاف) أى قبل أن يصرف إحرامه لشيء سواء كان أحرم في أشهر الحج أم لا (قوله وجب صرفه للأفراد) أى ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم وهو ليس ركناً من الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف ولا يصح صرف ذلك الإحرام للعمرة لأن الطواف ركن منها وقد وقع قبل تعيينها واعترض بن ماذكره الشارح من الوجوب بأن هذا القرع الهدى وقع فيه الصرف بعد الطواف وإنما قل عن سند القرافي وهما لم يذكر فيه وجوب الصرف لحج وإنما قالوا الصواب أن يحمل حجا وهذا لا يقتضى الوجوب اه وقد يقال هذا مسلم إلا أن تعاملاهما عدم صرف ذلك الإحرام للعمرة بما عللنا به يقتضى وجوب صرفه للحج

(قوله)

واليه أشار بقوله (وصرفه) ندبا (لحج) مفرد إن وقع

الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج وإن كان قبلها صرفه ندبا للعمرة وكره لحج فان طاف وجب صرفه للأفراد

(والقياس) صرفه (لقرآن) لأنه أحوط لا شبهة على النسكين (وإن) عين (و) نسي ما أحرم به أو افراد أو عمرة أو قرآن (قرآن) أي بعمل عمله ويهدي له لا أنه ينويه بدليل قوله (ونوى الحج) فقط وجوبا أي يحدث (٣٧) نيته ويعمل عمل القرآن احتياطاً

فإن كان أحرم أولاً بحج أو قرآن لم يضره ذلك وإن كان بعمرة فقد أردف الحج عليها (و) برى منه أي من الحج (فقط) لأن العمرة فيأتي بها لاحتمال أن يكون إحرامه الأول بفرد أو شبه في قوله ونوى الحج وبرى منه فقط قوله (كشكته أفرداً أو تمتع) أي كالمو أحرم ثم شك هل كان أحرم بفرد أو عمرة وهو مراده بالتمتع ولو عبر بالعمرة كان أحسن فإنه ينوى الحج وبرى منه فقط ويأتي بعمرة لما مر وانما كان هذا تشبيهاً لا تمثيلاً لأنه في الأولى نسي ما أحرم به من كل وجه وفي هذه جزم بأنه لم ينو قرآناً (ولغا عمرة) لغا بفتح اللام والعين العجمة كرمي فعل لازم بمعنى بطل وعمرة فاعله أي وبطلت عمرة أردفت (عليه) أي على الحج لضعفها وقوته (كالثاني في حجتين أو عمرتين) لأن الثاني حاصل بالأول وأما إرداف الحج على العمرة فيصح لقوته وضعفها (و) لغا (رفضه) أي الإحرام بالحج أو العمرة ولو حصل الرفض في الأثناء

(قوله والقياس صرفه لقرآن) أي أن القياس يقتضي صرفه لقرآن إلا أنه غير معول عليه لمخالفته للنس لأن النص صرفه لأفراد إذا أهرم (قوله ونوى الحج فقط وجوبا) فيه نظر بل الذي يدل عليه كلامهم أن من نسي ما أحرم به لزمه عمل القرآن سواء نوى الحج أي أحدث نيته أم لا وبراءته من الحج إنما تكون إذا أحدث نيته فإذا أراد البراءة منه أحدث نيته فإن لم ينويه لم تبرأ ذمته من عهدة الحج ولا من العمرة أيضاً إذ ليس محققاً عنده حج ولا عمرة انظر ابن غازي وح اه بن وعمل إحداثه لنية الحج إذا شك فيما أحرم به حيث حصل شك في وقت يصح فيه الإرداف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع وأما لو حصل بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوي الحج إذ لا يصح إردافه على العمرة إذ ذلك بل يلزمه عمرة فيستمر على ما هو عليه فإذا فرغ من السعي أحرم بالحج وكان متمتعا أن كان في أشهر الحج (قوله لما مر) وهو قوله لأنه أن كان أولاً الحج والأولى لنظر مامر لأنه يقال هنا لأنه أن كان أولاً أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها وإن كان أحرم أولاً بالحج لم يضره أحداث نية الحج (قوله ولغا عمرة عليه كالثاني في حجتين أو عمرتين) المراد بلغوه عدم انعقاده فلا يلزم في ذلك شيء أصلاً خلافاً لما يوهمه تفسير الشارح بالبطلان (قوله ولو حصل الرفض في الأثناء) أي في أثناء أفعال الحج فإذا رفض إحرامه في أثناءه قبل أن يأتي بيقية أفعال الحج المطلوبة منه كالسعي والطواف ثم أتى بها لم يرتفع إحرامه مطلقاً أتى بها نيته أو بغير نيته وأما إذا وقع الرفض في أثناء الأفعال الواجبة عليه كالطواف والسعي ارتفع ذلك الفعل فقط ويكون كالتارك له فيطالب بغيره وأصل الإحرام لم يرتفع ونس عبد الحق فإذا رفض إحرامه ثم عاد للو اضح التي يخاطب بها فعملها لم يحصل لرفضه حكم وأما أن كان في حين الأفعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فإنه يعد كالتارك لذلك انظر بن (قوله حقه قولان) أي لأن الجواز نقله سند والقرافي عن أشهب والنس نقله المازري عن مالك وليس هذا من تردد التأخرين في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين لأن معنى ذلك أن لا يختلف التأخرون في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين كأن ينقل جماعة عنه أو عنهم الجواز وينقل آخرون عنه أو عنهم النع وما هنا ليس كذلك لأن هذا نقل جماعة عن واحد الجواز ونقل آخرون عن آخر النع ثم إن المعتمد من القولين القول بالجواز كما في الحج فإن قلت لم جرى هنا خلاف دون الصلاة حيث قال المصنف وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام قلت لأن الإبهام هنا أشد لاحتمال أن يكون ما أحرم به حجا أو عمرة والحج يحتمل الأفراد والقرآن والتمتع بخلاف الصلاة فمعلوم أنها فرض وانما الشك في عين الصلاة فخف الإبهام فيها واشتد في الحج (قوله فلو تبين الخ) هذا وما بعده بناء على القول بصحة الإحرام وانعقاده وقوله ويكون مطلقاً يغير الخ قيل الحق أنه يجري على الإبهام السابق فيصرفه وجوباً للحج خاصة وإن وقع الصرف بعد طواف القدوم كان في أشهر الحج أولاً وندبا أن كان قبله ووقع الإحرام في أشهر الحج فإن وقع في غيرها كرمه صرفه لحج وندب صرفه لعمرة كما مر (قوله أي فضل الخ) هذا والنصوص خلافاً لما رواه أشهب عن مالك في المجموعة أن من قدم مكة مراهماً فالأفراد أفضل في حقه وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان وخاف قلة الصبر فالتمتع أولى له ولما قاله اللخمي من أن التمتع أفضل من الأفراد والقرآن ولما قاله أشهب وأبو حنيفة من أن القرآن أفضل من الأفراد لأن

(وفي) جواز إحرام شخص (كل) حرام (زبد) ويلزم من الجواز الصحة ومن عدم الجواز عدم الصحة لعدم الجزم بالنية (تردد) حقه قولان فلو تبين أن زيدا لم يحرم لزمه هو الإحرام ويكون مطلقاً يغير في صرفه فيما شاء وكذا لو مات زيدا ولم يعلم ما أحرم به أو وحده محرماً بالاطلاق على ما استظهر ولما كانت أوجه الإحرام ثلاثة أفراد وقرآن وتمتع بين الأفضل منها بقوله (ويؤيد) أفراد) أي نفساً

على قرآن وتمتع بأن يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة (ثم) إلى الأفراد في الفضل (قرآن) لأن القارن في عمله كالفرء والمشا به للأفضل يعقبه في الفضل (٢٨) ثم فسره بقوله (بأن يحرم بهما) معا بنية واحدة بأن ينوي القران أو الاحرام بالحج

وعمرة أو نية مرتبة (وقد آتيا) أى قدم نية العمرة وجوبا في ترتيبهما ليرتدف الحج عليهما ولا يتصور ذلك لهما إذا أحرم بهما مما نعلم يتصور تقديم لفظهما أن لا يلفظ وهو حينئذ مستحب (أو) يحرم بالعمرة (أو يردفه) أى الحج عليهما بعد الاحرام بهما وقبل طوافها أو (بطوافها) أى فيه قبل تمامه (إن صححت) هو شرط في صحة الاردا ف إطلاقا بجميع صوره أى أن شرط الاردا ف صحة العمرة فإن فسدت لم يصح (وكلمه) أى الطواف الذى اردف الحج فيه وجوبا وصلى ركعتين (ولا يسمى) للعمرة بعد هذا الطواف لوجوب إيقاع السعى بعد طواف واجب بالاردا ف سقط طواف القدوم عنه وصار طوافه تطوعا لأنه صار كمن أنشأ الحج وهو بمكة أو الحرم فيؤخر السعى للافاضة (وتندرج) العمرة في الحج أى يستغنى بطوافه وسعيه وحلقه عما وافق ذلك من عملها (وكره) الاردا ف بعد الطواف (قبل الركوع)

عبادتين أفضل من عبادة (قوله على قرآن) أى وإن كان القرأت يسقط به الطلب عنه بالنسكين والأفراد إنما يسقط به الطلب بالحج فقط لأنه قد يكون في الفضول ما لا يكون في الفاضل (قوله ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة) ظاهره أن الأفراد لا يكون أفضل إلا إذا أحرم بالعمرة بعد فراغه من الحج وهو قول ضعيف والحمد لله أن الأفراد أفضل ولو لم يتمر بعده فإذا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليست داخلة في حقيقة الحكم له بالأفضلية وهو ظاهر كلام ابن عرفة وغيره والمصنف في الناسك حيث قال الأفراد أن يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ يسن له أن يحرم بعمرة (قوله أو نية مرتبة) الأولى أو نيتين مرتبتين في وقت واحد (قوله نعم يتصور تقديم لفظها) أى بأن يقول ليك بعمرة وحجة (قوله وهو حينئذ مستحب) أى أن تقديمها في التسمية مستحب إذا كان أحرم بهما بنية واحدة ولو عكس في التسمية صح (قوله أو يردفه) إشارة للنوع الثانى من نوى القران وهو الاردا ف وكل منهما تحت أقسام (قوله أو بطوافها قبل تمامه) أى عند ابن القاسم خلافا لأشهب القائل إذا شرع في الطواف فات الاردا ف ولو قال المصنف ولو بطوافها كان أئين وكان مشيرا للخلاف في الإردا ف في الطواف (قوله أن صحت) أى وأما أن فسدت فلا يرتدف الحج عليها عند ابن القاسم ولا يعتقد أحرامه بالحج ولا قضاء عليه فيه قاله سند وهو باق على عمرته ولا يحج حتى يقضيها فإن أحرم بالحج بعد تمامها وقبل قضائها صح حجه ولو فسدت في أشهر الحج ثم حج من عامه قبل قضائها فتمتع وحجه تام وعليه قضاء عمرته اه عج (قوله وكلمه وجوبا) أى على أنه تطوع وإنما أوجب أكاله لأن الطواف يجب آتمامه بالشروع فيه وليس أكاله شرطاً في صحة الاردا ف عند ابن القاسم وما لأبى الحسن أنه لا يجب عليه أكاله قال طفي أنه خلاف ظاهر كلام أهل المذهب (قوله وصار طوافه تطوعا) أى بعد أن كان واجبا فقد انقلب صفة (قوله وهو بمكة) أى وهو لا قدوم عليه (قوله فيؤخر السعى للافاضة) ويندرج طوافها في الافاضة (قوله وتندرج) آتى بها للدرد على أبي حنيفة في إيجابه على القارن طوائين وسعين ولا يلزم المحرم القارن أن يستحضر عند اثباته بالأفعال التى يشترك فيها الحج والعمرة أنها للحج والعمرة بل لو لم يستحضر العمرة أجزأه فلو قصد بذلك العمرة وذلك هو بمكة فإنه يؤمر بالاعادة كما في ح فإن لم يذكر حتى رجع لبلده أجزأه (قوله ويصح اردافه) أى وبركع لذلك الطواف ويسمى بعد الافاضة وتقلب صفة ذلك الطواف فبعد أن كان واجبا صار تطوعا (قوله وصح بعد سعى) أى وإن كان لا يجوز القدوم على ذلك لاستلزامه تأخير حلق العمرة واعلم أنه إذا أحرم بعد سعيها كان غير قارن وفي تسميته بذلك ارادنا تاسمى لأن هذا حج مؤتلف بعد عمرة تمت ولذا جعل الشارح ضمير صح راجعا للاحرام بالحج لا للاردا ف (قوله ثم إن أتم) أى ثم إن كان هذا الذى أحرم بالحج بعد سعى العمرة وقبل حلقها أتم عمرته الخ (قوله وأهدى لتأخيرها) أى لفراغ الحج وظاهره ولو حلق بالقرب كن اعتمر في آخر يوم عمرته ثم أحرم بالحج ولم يعلق حتى وصل لى يوم النحر فحلق وهو كذلك فيلزمه الدم ولا يسقط عنه لأن الحلق للنسك الثانى كما في ح عن الطراز (قوله ولو فعله) أى الحلق بعد أحرامه بالحج وقبل فراغه من أعماله رد بلوقول أصحاب ابن يونس أنه لادم عليه نحر يجاعلى قول ابن القاسم فيمن

ويصح اردافه (لا بعده) أى بعد الركوع فلا يصح وأشعر قوله لا بعده بصحته في الركوع (وصح) إحرامه بالحج أقام (بعد سعى) للعمرة قبل حلقها ثم إن أتم عمرته قبل أشهر الحج يكون مفردا وإن فعل بعض ركعها في وقته يكون متمتعاً (وحرّم) عليه (الحلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه (وأهدى لتأخيرها) أى لوجوب تأخيرها عليه بسبب إحرامه بالحج فليس المراد أنه يطلب بتقديمه وإن أخره أهدى (ولو فعله) بأن قدم الحلق فلا يهدى

ولا بد من الهدى وعليه حينئذ فدية أيضا (ثم) بل القرآن في النذب (عش) (وفسره بقوله (بأن) هجره بعمرة ثم يغل منها في أشهر الحج ثم (يحج) بعدها) بأفراد بل (وإن بقران) فيصير متمتعاً قارناً ولزمه هديان لتمتعته وقرانه وسمى المتمتع متمتعاً لأنه تمتع باسقاط أحد سفرين أولاً لأنه تمتع من عمرته بالنساء والطيب (وشرط) وجوب (دمهما) أي المتمتع (٢٩) والقران (عدم إقامة) المتمتع أو

القارن (بمكة أو ذي طوى) مثلاً الطاء مكان معروف ثم (وقت فتمنعها) أي وقت احرامه بها فالتيم لادم عليه ان كانت اقامته اصلياً بل (وإن) كانت (بإقطاع) أي بسبب انقطاع (بها) أي بمكة أو ذي طوى وأفراد الضمير لأن العطف بأو بأن انتقال إليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها وأما المجاور بها الذي ينته الانتقال منها أولاً نية له فعليه الهدى (أو) كان متوطناً بها (وخرج) منها (لحاجة) من غزو أو تجارة ونيته الرجوع فلا دم عليه ان رجع بعمرة في أشهر الحج ثم حج أو احرم بها ما قارناً (لا) ان (انقطع) بغيرها (أي بغير مكة وما في حكمها) رافضاً سكنها (أو قديم بها) أو بمعنى الواو أي وقدم بالعمرة (ينوي) الإقامة (بمكة وما في حكمها) وأولى ان لم ينوها فعليه الدم ان تمتع أو قرن (ونذب) دم المتمتع (الذي أهل بين) أهل بمكة وأهل بغيرها مما ليس

قام من اثنين في الصلاة ثم رجع فجلس أنه يسجد بعد السلام ويسقط عنه رجوعه ما كان لازماً له من السجود القبلي وقوله بأن قدم الحلق أي قبل فراغه من الحج (قوله) ولا بد من الهدى أي لترك الأمر الواجب عليه وهو تأخير الحلق وقوله وعليه فدية أي لحلقه الذي فعله والحاصل ان الواجب اصاله ترك الاحرام بالحج حتى يحاق للعمرة فان خالف ذلك الواجب واحرم به قبل حلقها لزمه تأخير الحلق للفراغ من الحج واهدى لترك ذلك الواجب الأصلي فان قدم الحلق قبل الفراغ من الحج لزمه هدى لترك التأخير الواجب والفدية لازالة الاذى (قوله) بأن يحرم بعمرة ثم يغل منها الخ أي سواء كانت تلك العمرة صحيحة أو فاسدة (قوله) فيصير متمتعاً قارناً أي ولو تكرره، فعمل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يحزنه قاله في النواذر (قوله) لأنه تمتع أي انتفع وقوله من عمرته أي بعد عمرته وفيه ان كل معتمر يتمتع بعد عمرته بالنساء والطيب سواء حج بعدها أو لم يحج بعدها لتحلل من عمرته في أشهر الحج أولاً مع انه لا يسمى متمتعاً إلا ان يقال علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله) وشرط دمها الخ (ظاهره) انها ليست شرط في التسمية وهو احد قولين وقيل انها شروط في التسمية والدم معها وتظهر ثمرة الخلاف لو حلف انه متمتع أو قارن ولم يستوف الشروط لم يحث على الأول ويحث على الثاني (قوله) عدم اقامة المراد بها الاستيطان وهو الإقامة بنية عدم الانتقال وحاصله ان شرط دمها ان لا يكون مقماً وقت الاحرام بها بمكة ولا بمكة في حكمها مما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوز (قوله) مكان معروف ثم أي هناك وهو ما بين الثانية التي بهبط منها المقبرة مكة والثنية الأخرى التي إلى جهة الزاهر ولا خصوصية لذي طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوز (قوله) أي وقت احرامه بها أي بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة منه فلو قدم آفاقى محرماً بعمرة في أشهر الحج ونيته السكنى بمكة أو بما في حكمها ثم حج من عامه وجب عليه هدى المتمتع وليس كالتميم (قوله) بل وان كانت باقطاع (أشار الشارح إلى ان هذه البالغة راجعة للمفهوم (قوله) بأن انتقل الخ) تصويره لا انقطاع بها (قوله) أو كان متوطناً بها أي بمكة سواء كان من أهلها أو من غيرهم استوطنها قبل ذلك بأهلها أو بغيرهم وقوله أخرج حاجة عطف على ما في حيزان (قوله) لان انقطع أي المسكى وحاصله ان المسكى إذا انقطع بغير مكة رافضاً سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم المتمتع والقران وأما ان لم يرفض سكنها فهو قوله أخرج حاجة (قوله) وقدم بالعمرة أي في أشهر الحج ويحتمل ان ضمير بها لأشهر الحج والبناء للابسة على الأول وعلى الثاني بمعنى في و معلوم ان من قدم في أشهر الحج لا يكون متمتعاً إلا إذا كان قدومه بعمرة لان كان يحج (قوله) ونذب دم المتمتع أي وكذلك القران (قوله) تأويلان) الاطلاق للتونسى والتقييد للحمى وقوله المعتمد الأول اعترضه أبو على المناوى قائلاً لم أر من ذكر أن الأول هو المذهب اه بن (قوله) وشرط دمها أي القران والتمتع (قوله) وحج من عامه أي فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل أو فوات المتمتع الحج أو القارن ونحلاً بعمرة كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (قوله) ويشترط للتمتع أي لدمه وأشار الشارح بتقدير يشترط إلى ان قوله ولا يتمتع الخ

في حكمها (وهل) ندبه مطلقاً أو (إلا أن يقيم بأحدهما) أي أحد للسكانين (أكثر) من اقامته بالآخر (فيعتبر) الأكثر فيجب ان كان الأكثر بغير مكة وما في حكمها ولا يجب ان كان الأكثر بمكة (تأويلان) للمعتمد الأول (و) شرط دمها (حج من عامه) فهما (و) يشترط (للمتمتع) زيادة على الشرطين السابقين المشتركين بينه وبين القران (عدم عوديه للبلد أو مثله) في البعد

إذا كان العود لئلا يلبس به غير الحجاز بل (ولو) كان (بالحجاز) فإن عاد إلى مثله بعد أن حل من عمرته بمكة ثم دخلها محرماً بالعمرة في عامه فلا دم عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط (٣٠) أحد السفرين (لا) إن عاد إلى (أقل) من أفقه أو بلبسه أو مثله فلا يسقط عنه الدم (و) شرط

لتمتع (فعلٌ بفتح ر كسها) أي العمرة (في وقتها) أي الحج ويدخل بغروب الشمس من آخر رمضان فإن حل منها قبل الغروب ثم أحرم بالحج بعده لم يكن متمتعاً (و) في شرط كونهما أي الحج والعمرة (عن) شخص (واحداً) فلو كانا عن اثنين كانا اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه أو اعتمر عن زيد وحج عن عمر وفلا دم وعدم شرطه فيجب الدم وهو الراحح (تردُّدٌ ودُمٌ التمتع يجب بإحرام الحج) إذ لا يتحقق التمتع إلا به واعترض بأن هذا مخالف لقوله الآتي وإن مات متمتع فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة أي فإن لم يرمها لم يلزمه هدى أصلاً لأن رأس ماله ولا من ثلثه وأجيب بأن ما هنا طريقة وما يأتي طريقة أخرى وهي الراجعة وبأن ما هنا محمول على الوجوب للموسع والتختم برمي جمرة العقبة وهو ما يأتي ومثل رميها بالفعل فوات وقته (وأجزاً) دم التمتع بمعنى تقليده وإشعاره (قبضه) أي قبل إحرامه بالحج ولو حال إحرام العمرة بل ولو

من عطف الجمل (قوله إذا كان العود لئلا يلبس به غير الحجاز بل الخ) فيه إشارة إلى أن المبالغة راجعة لئلا يلبس به وأما إذا رجع للبسه فلا دم اتفاقاً كانت بالحجاز أو غيره وكذا رجوعه لئلا يلبس به وهي غير الحجاز وهذا هو الصواب وجعلت المبالغة راجعة لكل من بلبسه ومثله تبعاً للشارح بهرام وأصله لابن عبد السلام واعترضه فافظره اه بن (قوله ولو بالحجاز) رد بلو على ابن المواز القائل أنه إذا أعاد لئلا يلبس به في الحجاز فلا يسقط الدم ولا يسقط إلا بعوده للبسه أو مثله وخرج عن أرض الحجاز بالكيفية (قوله بعد أن حل من عمرته) أي وقبل إحرامه بالحج وأما لو أحرم بمكة قبل عود للبسه أو مثله ثم عاد لها فلا يسقط عنه الدم لأن سفره لم يكن لابتداء حج (قوله أو بلبسه) الأولى أي بلبسه أي لأن رجع لأقل من بلبسه أو أقل من مثل بلبسه (قوله فلا يسقط عنه الدم) أي لأن رجوعه لما ذكره كالعدم (قوله وفعل بعض ركعها) أي ولو السعي كله أو بعض أشواطه فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان أو قبله وأوقع طوافها وسعياً ليلة العيد أو أوقع السعي فقط كله أو بعض أشواطه ليلة العيد أو يومه كان متمتعاً (قوله تردد) قال ح أشار المصنف بالتردد لتعدد التأخيرين في النقل فالذي نقله الشيخ في النوادر وابن يونس واللمخي عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراط كونها عن واحد وانكر ابن عرفة والمصنف في الناسك وجود هذا القول من أصله (قوله لا من رأس ماله ولا من ثلثه) أي فهذا يقتضي أن دم التمتع إنما يجب إذا رمى العقبة لأنه يجب بمجرد إحرامه للحج (قوله وأجيب بأن ما هنا طريقة الخ) اعترض هذا الجواب السلامة بن بأنه يقتضي أن أهل الطريقة الأولى يقولون أنه يطالب به إذا مات قبل رمي العقبة وليس كذلك إذ لو كان ذلك لسلما ابن عرفة كعادته في عزو الطرق مع أنه اعترض على ابن الحاجب بقوله قول ابن الحاجب فيجب بإحرام الحج يوم وجوبه على من مات قبل وقوفه ولا أعلم في سقوطها خلافاً فالصواب في المسئلة الجواب الثاني (قوله إذ لم يقل به أحد الخ) فيه نظر فقد قال الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوي وإمرنا إذا احلنا أن نهدي مانصه عياض في الحديث حجة لمن يجوز نحر الهدى للتمتع بعد الإحرام بالعمرة وقبل الإحرام بالحج وهي إحدى الروايتين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأنه بذلك يصير متمتعاً وذكر بعضهم أنه يجوز بعد الإحرام بالعمرة اه وبه تعلم أنه يتعين صحة إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب الشراح عليه وتأويلهم له من غير داع لذلك اه بن (قوله مستغنى عنه) قيل أعاده لطول الفصل فربما يغفل عنه واسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وثم هنا للترتيب الذكري والترتيب جميعاً والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الإحرام وأما كون الطواف في أي وقت فهو شيء آخر سيأتي (قوله لها سبعا) أي لكل واحد منهما سبعا وإلا فظاهر العبارة أن لكل واحد منهما ثلاثة ونصفاً فإن شك في عدد ما طافه من الأشواط بني غير المستكبح على الأقل فإن نقص شوطاً أو بعضه يقينا أو شكاً في الطواف الركني رجع له على تفصيل وسيأتي في قوله ورجع أن لم يصح طواف عمرة الحج قال الباجي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فإنه يقطع ويركع ركعتين للأسبوع الكامل ويلقي ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العامد في ذلك انظر ح وبهذا تعلم أن ما في عقب وخش من بطلان الطواف بزيادة مثله

سها

ما فيه تطوعاً ثم حج من عامه هذا هو المراد وليس المراد أجزاً نحو دم التمتع قبل إحرامه

بالحج كما هو ظاهره إذ لم يقل به أحد (ثم الطواف) عطف على الإحرام أي وركعتهما الطواف فقوله (لها) مستغنى عنه للطواف مطلقاً ركناً أو واجباً أو مندوباً شروط أولها كونه أشواطاً (سبعا) وابتداءه من الحجر الأسود واجب

فإن ابتداء من الركن الثاني مثلثا ما قبل الحجر وأتم اليه فإن لم يتم اليه أعاده وأعاد سعيه بعده مادام بمكة وإلا فعليه دم فانها كونه متلبسا (بالطهرين) أى طهارة الحدث والخبث فلو قال بالطهارتين كان أحسن فإن شك فى الانتهاء ثم بان الطهر لم يعد كفى الصلاة (والستر) للعورة عطف على الطهرين فهو الشرط الثالث (وبطل يحدث) حصل اثنائه (٣٩) ولوسهوا (بناء) فاعل بطل

وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف ان كان واجبا أو تطوعا وتعمد الحدث فلو قال وبطل يحدث ولا بناء لكان أحسن لأن ظاهر عبارته ان هنا بناء بطل وليس كذلك (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) بالجرح عطف على الطهرين فهو الشرط الرابع فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يحزه والمراد أنه عن يساره وهو ما شمس مستقما جهة أمامه فلو جعله عن يساره إلا أنه رجع أتم قرى من الأسود الجاني لم يحزه الخامس أشار له بقوله (وُخْرِجَ كُلُّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَانْ) ابن فرحون بكسر الذاك للجمعة وقال النووى بفتحها وسكون الراء بناء لطيف ملصق بمحائط الكعبة، رافع على وجه الارض قدر ثلث ذراع قصته قرأ من أصل الجدار حين بنوا البيت فهو من أصل البيت فلو طاف خارجه ووضع إحدى رجليه عليه أحيانا لم يصح (وَ) خروج كل البدن أيضا عن مقدار (ستة أذرع من الحجر)

سهو أو بطل الزيادة عمدا كالصلاة مجرد بحث مخالف للنص وقياسها له على الصلاة مردود بوجود الفارق لأن الصلاة لا يخرج منها إلا السلام بخلاف الطواف فيظهر أن الزيادة بعد تمامه لفوقأمل (قوله فان ابتداء من الركن الثاني) أى الذى هو قبل الحجر الأسود (قوله وأتم اليه) أى إلى الحجر الأسود وقوله فان لم يتم اليه أى للحجر بل أتم للركن الثاني الذى ابتداء منه قوله أعاده أى ان طال الامر أو انتقص وضوؤه وإلا يبنى على ما قبل وهذا كله فى الناسى والجاهل وأما من بدأ من الركن الثاني عمدا وأتم اليه فانه لا يبنى إلا إذا رجع بالقرب جدا ولم يخرج من المسجد انظر ح وهذا هو الموعول عليه خلافا لما فى بعض الشراح (قوله وإلا) أى بأن رجع لبلده أجزأه وغايه دم أى هدى يرسله لمكة (قوله كان أحسن) أى لأن الطهر هو العمل والطهارة صفة فاعلة بالفاعل وهى المرادة هنا لانها هى صاحبة الطواف لا الطهر الذى هو التطهير (قوله والستر) أى ستر العورة على ما مر فى الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف وتعيد استحبابا مادامت بمكة أو حيث يمكنها الاعادة وقال بعضهم الظاهر أنه لا يستحب لها الاعادة ولو كانت بمكة لأنه بمجرد الفراغ منه يخرج وقته ذكره شيخنا (قوله ولوسهوا) أى هذا إذا حصل عمدا أو غلبة بل ولو حصل سهوا أى حالة كونه ساهيا عن كونه فى الطواف (قوله وإذا بطل البناء) يعنى على ما مضى من الاشواط وجب استئناف الطواف وما ذكره المصنف ان انه إذا أحدث فى أثناءه فلا بناء هو قول ابن القاسم وهو المتمد وقال ابن حبيب عن مالك انه إذا أحدث تطهروا ببنى على ما مضى من الاشواط (قوله وتعمد الخ) راجع لقوله أو تطوعا أى فالطواف الواجب يلزم استئنافه من أوله مطلقا وأما التطوع فان أحدث عمدا لزمه استئنافه وإلا فلا يلزمه اعادته (قوله فلو قال وبطل يحدث) أى سواء حصل فيه أو بعده وقبل الركنين لأنها كالجزء منه أو كان الحدث حاصلا قبل شروعه فيه وقوله ولا بناء أى إذا حصل فيه وقوله لكان أحسن أى وأشمل أيضا (قوله وجعل البيت عن يساره) قال ح حكمة جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه إلى وجه البيت إذ باب البيت هو وجهه فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذى هو وجهه ولا يلبق بالأدب الاعراض عن وجوه الأمانات (قوله لم يحزه) أى ورجع له ولو من بلده على المشهور خلافا لمن قال إذا رجع لبلده لا يرجع له قال فى التوضيح ولعل هذا القائل لم يرتب شريطا للصحة فهو موافق لأبى حنيفة فان التيسر عنده سنة فى تركه دم ان رجع لبلده (قوله لم يصح) أى لدخول بعض بدنه فى هواء البيت وما ذكره المصنف من ان الشاذروان من البيت هو الذى عليه الأكثر من المالكية والشافعية وذهب بعضهم إلى أنه ليس من البيت قال ح وبالحكمة فقد كثرت الاضطراب فى الشاذروان وصرح جماعة من الأئمة المقتدى بهم بانه من البيت فيجب على الشخص الاحتراز منه فى طوافه ابتداء وانه ان طاف وبعض بدنه فى هوائه أنه يعيد مادام بمكة فان لم يذكر ذلك حتى بعد عن مكة فينبى أنه لا يلزم الرجوع مراعاة لمن يقول انه ليس من البيت (قوله وستة أذرع الخ) تبع المصنف فى ذلك الاجمى قال ح والظاهر من قول مالك فى المدونة ولا يمتد بالطواف داخل الحجر أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة أذرع وما زاد عليها وهو الذى يظهر من كلام أصحابنا وجعله بعض أشياخنا

بكسر فسكون سى حجرا لاستدارته والراجع انه لا بد من الخروج عن جميع الحجر ولا يقتد بالطواف داخله (ونصب) السقفيل) لاجل وجوبا وكذا مستلج الباني (قامته) بأن يستدل قائما على قدميه ثم يطوف لأنه لو طاف مطأطنا ورأسه أو يده فى هواء الشاذروان لم يصح طوافه (تدخل المشجيد) حال من الطواف وهو الشرط السادس

وأما الخروج عن الحجر فمن تمام مقابلة لأن حاصله الخروج عن البيت وأشار للسابع بقوله (و) حال كونه (ولاء) فهو منصوب ويصح جره عطفا على المجرور أى لا يفرق بين أجزائه وإلا ابتداء إلا أن يكون التفريق يسيرا فلا يضر ولو لغير عذر أو كثيرا للمعذر وهو على طهارته (وَأَبْدَأَ) طوافه لبطلانه واجبا كان أو تطوعا (إِنْ قُطِعَ لِحْزَاةٍ) ولو قل الفصل لأنها فعل آخر غير ما هو فيه ولا يجوز القطع لها اتفاقا ما لم تتعين فان تعينت وجب القطع ان خشي تغيرها وإلا فلا يقطع وإذا قلنا بالقطع فالظاهر أنه يبنى كالقريضة كذا قالوا رضى الله عنهم (أَوْ) قطع (٣٣) لأجل (نَفَقَةٍ) نسيها أو سقطت منه ولا يجوز القطع لها واستظهر المصنف

الجواز أى ان خاف ضياعها ان لم يقطع ومحل ابتداءه ان خرج من المسجد وإلا بى (أَوْ نَسَى بَعْضُهُ) ولو بعض شوط (إِنْ فَرَّغَ سَعْيُهُ) وطال الزمن بعد فراغه بالعرف وإلا بى فان كان الطواف لاسعى بعده كالإفاضة والوداع والتطوع فان طال الزمن بطل وإلا بى فتبين ان المنظور اليه فى البطلان وعدمه الطول وعده فوقه بدل قوله ان فرغ سعيه ان طال الزمن كان أجود (وَقَطَعَهُ) أى الطواف وجوبا ولو ركننا (لِلْفَرِيضَةِ) أى لأقامتها للراتب ودخل معه ان لم يكن صلاحا أو صلاحا منفردا والمراد بالراتب امام مقام ابراهيم على الراجح والما غيره فلا يقطع له لأنه كجماعة غير الراتب (وَوُتِدَ) له (كَأَلِ الشُّوْطِ) ان اقيمت عليه اثناه بان يخرج من عند الحجر الاسود لىبى من

انه المتمد قال الازرقى عن ابن اسحق كان الحجر زوبا لغنم اسمعيل ثم ان قريشا أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة (قوله) وأما الخروج (الخ) جواب عما يقال ان وقوعه داخل المسجد شرط سابع لاصادس إذ السادس خروجه عن الحج * وحاصل الجواب ان خروجه عن الحجر من تمام الخامس لأنه شرط مستقل (قوله لأن حاصله) أى حاصل الشرط الذى قبله الخروج عن البيت ومن جملة البيت الحجر (قوله ان قطع الحزاة) أى لأجل الصلاة عليها ولو صلى عليها فى المسجد (قوله) ولا يجوز (الخ) حاصله انها إذ لم تتعين عليه فلا يجوز قطع الطواف لها فان قطعه لها ابتداء ولا يبنى على ما قل ولو كان الطواف تطوعا وكذا ان تعينت ولم يخش تغيرها فلا يقطع وإذا قطعه لها ابتداء وأمان خشي تغيرها قطع الطواف لاجلها وجوبا ويبنى على ما قل من الاشواط كما انه يجب عليه قطع الطواف إذا أقيمت عليه القريضة وبعد تمامها يبنى على ما قل من الاشواط (قوله لأجل نفقة) أى لأجل طلب نفقة (قوله ان خرج من المسجد) أى لأجل طلب النفقة وقوله وإلا بأن طلبها فى المسجد ولم يخرج منه بى (قوله بعد فراغه) أشار إلى ان السعى لا يعد طولا (قوله وإلا بى) أى وإلا بطل الزمن بى (قوله كالإفاضة) أى إذا كان قدم السعى عقب طواف القدوم (قوله أو صلاحا منفردا) أى فى بيته أو فى المسجد الحرام أو صلاحا جماعة فى بيته وأما لصلاحها جماعة فى المسجد الحرام واقامت عليه للراتب وهو فى الطواف فهل يقطعه ويخرج لأن فى بقائه طعنا على الامام ولا يقطعه لأن تلبسه بالطواف يمنع من الطعن قال شيخنا العدوى والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا الثانى (قوله مقام ابراهيم على الرجح) أى بناء على ان الراتب لا يتعدد وعلى مقابلة فالمراد وقطعه لأقامة القريضة للراتب باى محل كان والمراد بمقام ابراهيم محل هناك صلى فيه بامام راتب وليس المردبه الحجر المعلوم (قوله لىبى) أى بعد الفراغ من القريضة على ما قل من اول الشوط (قوله وبى) أى على ما قل من الاشواط ان رعى وغسل الدم (قوله بشرط ان لا يتدى) أى فى غسل الدم وقوله وان لا يعد المكان أى الذى يغسل فيه الدم (قوله ليفيد البناء فى القطع للقريضة) أى كما هو مذهب الموطأ والمدونة والعقبيه وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وقال لا خلاف أعلمه فى ذلك (قوله ويبنى قبل تنفله) أى ويبنى الشخص الذى قطع لاجل اقامة القريضة قبل تنفله (قوله وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة) أى ولو كان جلوسه لذكر (قوله والراجح انه لا يبنى) بل يبطل ويبتدىء أى بعد طرحها إن لم يتعلق به شىء منها بعد غسلها إن يتعلق به شىء منها سواء طال أو لم يطل وما ذكره الشارح من الراجح ذكره ابن أبى زيد عن أشهب واعلم أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد فى سماع القرينين أحدهما ماللك ~~سكراهة~~ الطواف بالثوب النجس قال

أول الشوط فان لم يكمله ابتداء من موضع خرج وندب أن يبتدىء ذلك الشوط كما قال ابن حبيب (وَبَيِّنْ إِنْ رَعَفَ) بعد ابن غسل الدم بشرط ان لا يتدى موضعا قريبا كالصلاة وأن لا يعد المكان جدواوان لا يبطأ نجاسة ولو قال وبى كان رعى بزيادة الكاف كان أولى ليفيد البناء فى القطع للقريضة ويصكون التشبيه فى قوله وبى لافى استحباب كمال الشوط لأن البانى فى الراف يخرج بمجرد حصوله ويبنى قبل تنفله فان تنفل أعاد طوافه وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة (أَوْ عَلِمَ) فى أثنا (بنجس) فى بدنه أو ثوبه فطرحها أو غسلها فانه يبنى ان لم يطل وإلا بطل والراجح أنه لا يبنى بل يبطل ويبتدىء (و) إن لم يعلم بالنجس إلا بعد فراغ الطواف وركبته

ابن رشد وعليه لأوجب الإعادة ولو كان متممدا الثاني لابن القاسم إذا لم يعلم بها إلا بعد الطواف فلا إعادة عليه الثالث لأوجب ان علم في أثناءه إعادته فقد علمت ان قول أوجب مقابل لقول مالك وابن القاسم وطى قول ابن القاسم لإعادة عليه بعد كماله قال التومنى يشبهه انه ان علم في أثناءه يبنى بعد طردها أو غسلها * فالحاصل ان مقاله المصنف تبعا لابن الحماجب موافق لقول مالك وابن القاسم إذا علمت هذا فكيف يكون ضعيفا انظر بن (قوله أعاد ندبا ركعتيه) هذا إذا لم يعلم بالنجاسة الا بعد فراغ الطواف وركعتيه كما قال الشارح وأما إذا علم بها بعد فراغه من الطواف فلا يعيده (قوله لخروج الوقت بالقراغ منها) هذا يقتضى انه لا يشترط الطول الا ان يلاحظ ان ما قرب الشيء يعطى حكمه فتأمل (قوله وبني على الأقل) عطف على المعنى أى بنى على ما طاف ان رعى وبني على الأقل المحقق ان شك والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم كما في شب وعقب قال ح والنصوص عن مالك ان الشاك الغير المستكبح يبنى على الأقل سواء شك وهو في الطواف أو بعد فراغه منه بل في اللويزة انه إذا شك في اكمال طوافه بعد رجوعه لبلده انه يرجع لذلك من بلده (قوله ويعمل) أى الشاك لا يقيد كونه مستكحا وقوله ولو واحدا أى هذا إذا كان المخبر له متعددا بل ولو كان واحدا بشرط كونه معه في الطواف كما نقله ابن عرفة عن سماع ابن القاسم خلافا لعقب القائل يعمل بإخبار غيره ولو واحدا ليس معه في الطواف وروى الباجى عن الأبهري ان الطائف الشاك لا يرجع لإخبار غيره ولو كان اثنين معه في الطواف وهو ضعيف ونص ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك للشاك في قبول خبر رجلين طافا معه الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجى عن الأبهري القياس لئلا يقول غيره وبناءؤه على يقينه كالصلاة وقاله عبدالحق اه ح (قوله وجاز بسقائف) أى وجاز الطواف تحت السقائف القديمة وهى محل كان به قباب معقودة (قوله وقبة الشراب) أى وهى المروفة الآن بخولة الشمع حذاء زمزم (قوله ولا يضر حيلولة الاسطوانات) أى العواميد أى لا يضر حيلولتها بين الطائف وبين البيت الذى يطوف حوله ولا حيلولة زمزم وقبة الشراب بين الطائف والبيت (قوله انتهت اليها) أى لأن الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت فلو طاف في السقائف لزحمة ثم قبل كاله زالت الزحمة وجب كاله في المحل للمتاد كان الباقي قليلا أو كثيرا فلو كل الباقي في السقائف فهل يطالب بإعادة ما فعل بعد زوال الزحمة عند البيت ولو كان قليلا كالشوطيين وكان الأمر بالقرب أو يؤمر بإعادة الطواف كله والظاهر الأول اه عدوى (قوله والاتسكن زحمة) أى بل طاف تحت السقائف اعتباطا أو لحر اولبرد أو مطر كما هو ظاهره ولكن الظاهر هو أن الحر والبرد الشديدين كالزحمة كما قال شيخنا عدوى (قوله أعاد وجوبا) أى سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا خلافا لمن قال يعيد الواجب ولو كان وجوبه بالنذر لا التطوع قاله شيخنا عدوى ومقتضاه ان التطوع يجوز في السقائف لزحمة وغيرها (قوله مادام بمكة) أى أو قرياس منها محالا يتعذر فيه الرجوع (قوله) وأما ما زاد عليها (الخ) اعلم ان السقائف كانت في الصدر الأول من المسجد الحرام ثم بدلها بعض السلاطين من بنى عثمان بمقود وأما السقائف الموجودة الآن فهى خارجة عن المسجد مزينة فيه فالطواف فيها الآن طواف خارج المسجد فاذا ذكره المصنف من جواز الطواف في السقائف لزحمة مراده الطواف في محلها في الزمن الأول لا الطواف تحت السقائف الموجودة الآن هذا حاصله وقد يقال إذا كانت السقائف في الصدر الأول من المسجد الحرام فلا شئ شىء اشترط في جواز الطواف فيها لزحمة مع ان الشرط في صحة الطواف كما مر وقوعه في المسجد (قوله ووجب كالسعى) فاعل وجب ضمير مستتر عائدا على طواف القدوم لأنه وان لم يتقدم

(أعاد) ندبا (ركعتيه)
خاصة (بالقرب) عرفا
فان طال أو انتقص
وضوءه فلا شئ عليه
لخروج الوقت بالقراغ
منهما (و) بنى (على
الأقل) إن شك في عدة
الأشواط ان لم يكن
مستكحا والا بنى على
الأكثر ويعمل بإخبار
غيره ولو واحدا (وجاز
بسقائف) ومن وراء
زمزم وقبة الشراب ولا
يضر حيلولة الاسطوانات
وزمزم والقبة (لزحمة)
انتهت اليها (والإس) تسكن
زحمة (أعاد) وجوبا
مادام بمكة (ولم يرجع
له) من بلده وبما يتعذر منه
الرجوع (ولادم) المذهب
وجوبه ثم المراد بالسقائف
ما كان في الزمن الأول
وأما ما زاد عليها مما هو
موجود الآن فلا يجوز
الطواف فيه لزحمة ولا غيرها
لأن الطواف فيها خارج عن
المسجد (ووجب) أى
الطواف والمراد به هنا
طواف القدوم بدليل
بقية الكلام (كالسعى)
أى كما يجب السعى

أى تقديمه (قبل عرفة) ولذلك (٣٤) شروط ثلاثة فيهما أشار لها بقوله (إن أحرم) من وجب عليه مفردا أو قارنا

له ذكر لكنه معلوم من قوله قبل عرفة لأنه ليس للحج طواف قبل عرفة إلا طواف القدوم وأما طواف الإفاضة والوداع فمؤخران عن عرفة اه عدوى (قوله أى تقديمه) أى وأما ذاته فهي رحمن (قوله قبل عرفة) متعلق بقوله وجب أى وجب الطواف عرفة كما يجب تقديم السعى قبل عرفة قوله كالسعى تشبيه في وجوب القبليّة فقط وليس تشبيها تاما لأن طواف القدوم ليس بركن والسعى ركن (قوله ولذلك) أى لوجوب طواف القدوم قبل عرفة ووجوب تقديم السعى قبلها شروط ثلاثة وأشار الشارح بذلك إلى أن هذه الشروط راجعة لما بعد السكاف ولما قبلها لا لما بعدها فقط كما هو عادة للصنف (قوله إن أحرم من الحل) أى إن أحرم من وجب عليه الطواف والسعى من الحل بالفعل كان إحرامه منه واجبا كالأفاقي القادم من بلده سواء أحرم مفردا أو قارنا وكالمقيم بمكة إذا أراد القران وخرج للحل وأحرم منه أو مندوبا كالمقيم بمكة إذا كان معه نفس من الوقت وخرج للبيقات وأحرم منه مفردا (قوله وتركه) أى وأخر السعى للإفاضة (قوله ولم يردف بحرم) أى بأن لم يردف أصلا بأن كان مفردا أو أردف بحل قيل إن هذا الشرط يفنى عنه قوله إن أحرم من الحل لأنه إذا أردف بالحرم لم يكن محرما بالحج من الحل وقد يقال إن المصنف أتى بهذا دفعا لتوهم اعتبار الإحرام الأصلي فتأمل (قوله بأن اختل شرط النخ) وذلك كالأحرم بحرم أو أردف فيه الحج على العمرة أو راق أى ضاق الزمان عليه بحيث يغشى فوات الوقوف إن اشتغل بالقدوم (قوله سعى بعد الإفاضة) أى لوجوب إيقاع السعى بعد أحد طوافي الحج وقد سقط عنه طواف القدوم فيجب فعله عقب الباقي من طوافيه وهو طواف الإفاضة (قوله كالا يجب) أى ما ذكر من طواف القدوم والسعى بعده قبل عرفة (قوله وإلا قدم) تقدم أنه إذا اختل شرط مما مر بأن أحرم بالحج من الحرم أو أردف فيه فإنه يؤخر السعى لطواف الإفاضة وذكر هنا أنه لو خالف وقدم السعى على الإفاضة وعلى الوقوف ولم يده بعد الإفاضة بأن أوقعه بعد الوقوف بعد طواف تطوع أو واجب بالنذر ولم يده بعد طواف الإفاضة حتى رجع لبلده فإن عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيره ثم أنه لا يدخل في قوله والاقدم الخ المراهق إذا تحمل المشقة وطاف وسعى قبل عرفة فإن هذا لا إعادة ولادم عليه لأنه أتى بما هو الأصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أردف فيه فإنه لم يشرع له طواف قدوم (قوله والا بأن طاف المردف بحرم) أى طاف قبل عرفة وقوله غير المراهق الأولى حذفه وقوله تطوعا معمول لطاف ولا مفهوم للتطوع بل مثله ما لو طاف قبل عرفة طوافا واجبا بالنذر (قوله ثم السعى لهما) أى للحج والعمرة (قوله منه البدء) مبتدأ وخبر وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر أى البدء كائن منه حالة كون ذلك البدء مرة أو أنه حال من المبتدأ أى البدء حال كونه مرة كائن منه والصفة مذكر لأن ألفه ثالثة كألّف فتى وعصا وألف التأنيث لا تكون ثالثة (قوله مبتدأ وخبر) هذا يقتضى أن العود مبتدأ وأخرى خبره وليس كذلك بل العود مبتدأ وخبره محذوف وأخرى صفة لحال محذوفة أى والعود إليه مرة أخرى أى شوطا آخر (قوله أى طواف كان) حاصل الفقهان صحة السعى لا تحصل إلا بتقدم طواف أى طواف كان فإن سعى من غير تقدم طواف كان ذلك السعى باطلا لم يجزه وأما سقوط الدم فلا يحصل إلا إذا كان الطواف واجبا ونوى وجوبه فلو كان الطواف تطوعا أو واجبا ولم يلاحظ وجوبه فالصفة حاصلة ولكن عليه الدم حيث لم يده (قوله ونوى فرضيته) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذى قال فيه وصحته بتقدم طواف فهي جواب عن سؤال مقدّر كأن سألناه ما حال هذا الطواف فقالوا كل أحواله إن كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم ولا فالدم اه عدوى (قوله إن كان فرضا)

(من الحل) ولومها بمكة خرج إليه (ولم يراهق) بفتح الهاء أى لم يراحه الوقت وبكسرهما أى لم يقارب الوقت بحيث يغشى فوات الحج إن اغتفل بالقدوم فإن خشيته خرج لعرفة وتركه (ولم يردف) الحج على العمرة بحرم وإلا (بأن اختل شرط من الثلاثة) سعى أى آخر السعى الركنى (بعد الإفاضة) ولا طواف قدوم عليه ولا دم كالا يجب على ناس وحائض ونفساء ومغى عليه ومجنون حيث بقى عذرهم بحيث لا يمكنهم الاتيان بالقدوم والسعى قبل الوقوف (والا) بأن طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراهق تطوعا (فدم) بشرطين (إن قدم) سعيه بعد ذلك الطواف على الإفاضة (و) الحال أنه (لم يده) سعيه بعد الإفاضة حتى رجع لبلده فإن أعاده بعد الإفاضة فلا دم عليه (ثم) الركن الثالث (السعى) لهما (سعى بين الصفا والمروة منه) أى من الصفا (البدء مرة) فإن بدأ من المروة لم يحتسب به وأعاد وإلا بطل سعيه وقوله (والعود آخرى) مبتدأ وخبر فالبدء من الصفا إلى المروة شوط والعود إلى الصفا شوط آخر

(وصحته) أى شرط صحته في الحج والعمرة كائنه (يتقدم طواف) أى طواف كان ولو قلنا (ونوى فرضيته) أى إن كان أى

فرضا فليس هذا شرطا في صحة السعي كما يوهمه كلامه ولا يريد ان غير الفرض ينوي به بل هو شرط لعدم اعادته وعدم ثمره دم عليه والمراد بالفرض ما يشمل الواجب كالقدوم (وإلا) بان لم ينو فرضيته لكونه نفلا أو واجبا ولم ينو به فرضا بأن لم يعتقد وجوبه كما يقع لبعض الجهلة (قدم) ان تباعد عن مكة والأعاد مع السعي ولما قدم شروط (٣٥) الطواف من حيث هو شرع في بيان حكم

ما إذا فسد لفقده شرط وأنه إنما يرجع لأحد أطوفاة ثلاثة فقال (وَرَجَعَ) العتمر من أى وضع من الأرض (إن لم يصح طواف العمرة) اعتمرها لفقده شرط ككفله بغير وضوء (حرماً) بكسر فسكون أى محرماً متجرداً عن المحيط كما كان عند احرامه إذ ليس معه إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم فأن كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فجهنم يقضيها من الليقات الذى أحرم منه ويهدى عليه لكل صيد أصابه الجزاء وعليه فدية للبهيمة وطيه (واقتدى لحاقه) ان كان حلق ولا بد من حلقة ثانية لأن حلقة الأول لم يصادف محلاً وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخير (وإن) أحرم (هذا الذى لم يصح طواف عمرته) بعد سعيه الذى ساء بعد طوافه الفاسد (بحج) قفارين لأن طوافه الفاسد كعدم فسعيه عقبه كذلك لفقده شرطه وهو صحة الطواف فلم يبق معه

أى ان كان مطلوباً طلباً أكيداً كالإفاضة والقدوم فيلاحظ فيها فرضيته أو وجوبه (قوله) كما يوهمه كلامه (فيه نظر بل كلام المصنف لا يوم شرطية لقوله والا قدم إذ لو كان شرطاً للزم من فقدته عدم صحة السعي وأن يرجع إليه من بلده دون جبره بالدم (قوله) ولا يريد أن غير الفرض أى وهو الطواف النفل (قوله) والمراد بالفرض ما يشمل الواجب (أى وإنما أطاق المصنف هنا على الواجب فرضاً مع أنه خلاف الاصطلاح هنا تبعاً للمدونة ولم يلتفت لهذا الاصطلاح الحادث وهو التفرقة بينهما (قوله) بأن لم يعتقد وجوبه الخ (الأولى) بان اعتقد عدم وجوبه وقوله كما يقع لبعض الجهلة أى فانه يعتقد عدم لزوم الاتيان بطواف القدوم وأما ان لم ينو فرضيته والحال انه ممن يعتقد لزومه فلا دم عليه وهو الحاصل انه متى نوى فرضيته أو وجوبه أو لم ينو شيئاً ولكنه ممن يعتقد وجوبه فلا دم عليه وأما ان لم ينو شيئاً وكان ممن يعتقد عدم لزومه أو اعتقد عدم وجوبه فعليه دم ان لم يعده اه عدوى (قوله) وإلا أعاده مع السعي (أى انة إذا كان في مكة يعيد السعي بعد طواف ينوي فرضيته فان لم يكن وقف بعرفة أعاد طواف القدوم ونوى وجوبه وسعى بعده وان كان وقف بعرفة أعاد طواف الإفاضة ونوى فرضيته وسعى بعده وفى قول المصنف والا قدم مسامحة لأن ظاهره عدم الأمر بالاعادة ولو كان قريباً وليس كذلك (قوله) من حيث هو (أى سواء كان فرضاً أو واجباً أو تطوعاً كان في الحج أو في العمرة وقوله) وإنما يرجع أى من بلده (قوله) ورجع (أى لياتى بطواف وسعى وحلق (قوله) ان لم يصح طواف عمرة) ظاهره سواء كان عدم صحة الطواف عن عمد أو سهو وهو وكذلك ولا يتوهم أنها تفسد في العمد ويقضيها بعد اتقانها لانعقاد احرامها وعدم طروما يفسده (قوله) كفله (أى الطواف بغير وضوء أى سواء كان عمداً أو سهواً أى وكترك بعضه عمداً أو نسياناً ثم ان قوله ورجع الخ . قديماً إذا لم يطف طواف تطوع بعد طواف العمرة الفاسدة وسعى بعده والا فيجزى . ولا يرجع لكن عليه دم ان تباعد عن مكة لأنه سعى بعد طواف غير فرض كالمكر (قوله) متجرداً عن المحيط (تفسير لمحرماً أى وليس المراد بمجرد الاحرام لأنه باق على احرامه (قوله) كما كان عند احرامه (أى كما كان عند ابتداء احرامه والا فهو الآن محرم تأمل (قوله) فان كان قد أصاب النساء (أى بعد فراغ تلك العمرة التى لم يصح طوافها (قوله) قفارين (أى وحينئذ يلزمه دم القفارين وفهم قول المصنف بجميع انه لو احرم بعمرة كان تحلله من الثانية تحللاً من الأولى (قوله) فلم يبق معه الا مجرد الاحرام بهذا ظهر الفرق بين هذا وبين قوله وصح الاحرام بالحج بعد سعى العمرة ويكون متمتعاً ان حل من العمرة في أشهر الحج والا ففرد لأن ما مر العمرة التى احرم بعد سعيها صحيحة وهنا فاسدة (قوله) فانه يرجع اليه (أى حلالاً محرماً بقول المصنف كطواف القدوم تشبيهه في الرجوع لافى صفته لأنه فى الأول يرجع محرماً وهنا يرجع حلالاً وحاصل ما ذكره ان طواف القدوم إذا تبين فساده وقد أوقع السعى بعده واقتصر عليه ولم يعده بعد الإفاضة ولا بعد طواف نفل فانه يرجع له من بلده حلالاً ولا دم عليه (قوله) ولم يعده بعد الإفاضة (أى ولا بعد طواف تطوع واما لو أعاده بعد طواف تطوع فانه لا يرجع له لكن يلزمه دم ان ذهب لبلده وان أعاده بعد الإفاضة اجزاء ولا يلزمه رجوع ولا دم عليه وهذا ان علم بفساد طواف القدوم فأعاد السعى بعد الإفاضة واما ان أعاده بعد الإفاضة مع

الا مجرد الإحرام والإرداف عليه صحيح وأولى لو أردف قبل سعيها (كطواف القدوم) ان فسده فانه يرجع اليه من أى محل كان (إن سعى بعده واقتصر) عليه ولم يعده بعد الإفاضة فالرجوع فى الحقيقة ليس للقدوم بل للسعى ولذا كان إذا لم يقتصر عليه بل أعاده بعد الإفاضة لم يرجع (و) طواف (الإفاضة) إذا فسده فانه يرجع اليه (إلا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح

فيجزئه عن القرض القاسد ولا يرجع له نعم ان كان بمكة طوبى بالاعادة كما قاله بعضهم وظاهره وجوب الاعادة (ولا دم) عليه
إذا تطوع بعده أمير وكان غير ذاكر فساد الإفاضة والا لم يجزه كما استظهره بعضهم (حلا) حال من فاعل يرجع المقدر بعد السكاف أى
يرجع حلالا من ممنوعات (٣٣٦) الاحرام لأن كلا منهما حصل له التحلل الأول برمي جمرة العقبة فيكفل ما عليه باحرامه

الأول ولا يحدد احراما
لأنه باق على احرامه الأول
فما بقى عليه فالذى لم يصح
طواف قدومه بعد طواف
الإفاضة ثم يسعى والذي
لم يصح طواف إفاضته بعد
الإفاضة ولا يحلق واحد
منهما لأنه حلق بمنى ولا
يلبى حال رجوعه لأن التلبية
قد انقضت (إلا من نساء
وصيد) فلا يكون حلا
بالنسبة لهما بل يحتنبهما
وجوب الاتهما لا يحلان إلا
بالتحلل الأكبر وهو طواف
الإفاضة وهو لم يحصل
(وكره) له (الطيب) لأنه
حصل له التحلل الأصغر
برمي جمرة العقبة
(واعتمر) أى واتى
بعمرة بعد ان يكمل ما عليه
مطلقا حصل منه وطء أم لا
(والأكثر) من العلماء
يعتمر (إن) كان قد
(وطئ) (لبأى بطواف
صحيح لاوطء قبله ويهدى
أن لم يطأ فلا عمرة عليه) أعلم
نه ان حصل منه وطء في
المستلثين ثم يرجع فكمكمل ما
عليه فانه يأتي بعمرة ويهدى
وان لم يحصل منه وطء
فلا عمرة عليه هذا قول
الاقول وقال الأكثر

اعتقاد صحة القدوم وصحة السعى الذى بعده فانه يجزئه ان يرجع لبلده أو تطاول وعليه دم واما ان ذكر
ذلك قبل ان يرجع فانه يعيده لانه لم ينوبسعيه الركن انظر ح (قوله فيجزئه الخ) أى لأن هذا الطواف
في الحقيقة هو طواف الإفاضة ولا يضر عدم ملاحظة انه فرض وملاحظة انه نفل ومحل إجزائه
على ما استظهره بعضهم حيث كان غير ذاكر لفساد الإفاضة وذهب لبلده ولم يعلم بفساده الا بعد ذهابه
اليها (قوله ان كان بمكة) أى وعلم بفساده بعد طوافه التطوع (قوله ولا دم) راجع لقوله ورجع ان لم
يصح طواف عمرة حرما ولقوله كطواف القدوم ان سعى بعده واقتصر وقوله والإفاضة وأما
قوله خلافه وراجع للاخيرين فقط اعنى رجوعه للقدوم والإفاضة وظاهر صنيع الشارح ان قوله ولا
دم راجع لقوله الآن يتطوع بعده أى فان تطوع بعده أجزأ ولا دم عليه لما تركه من التبة لأن هذا
التطوع في الحقيقة هو طواف الإفاضة فلا يلزمه دم للملاحظة كونه نفلا وعدم ملاحظة فرضيته وكل
من الحليين صحيح (قوله وكان غير ذاكر الخ) الحاصل ان ظاهر كلام المصنف انه إذا تطوع بعد طواف
الإفاضة القاسد بطواف صحيح فانه يجزئه ولا دم عليه سواء وقع منه التطوع ناسيا لفساد الإفاضة
أو متذكرا له وعليه حمل ح واستظهر بعضهم حمله على النسيان لقول الجزولى في باب جمل من الفرائض
لا خلاف فيما إذا طاف ملاحظا ان ذلك الطواف للوداع وهو ذاكر للإفاضة فانه لا يجزئه اه واعتد
بعضهم ذلك الاستظهار (قوله لأن كلا منهما) أى من أقصد طواف قدومه ومن أقصد طواف إفاضته
(قوله لأنه باق الخ) هذا اشارة لجواب اعتراض وارد على قول المصنف ورجع حلا وحاصله ان
رجوعه حلالا يلزمه عليه دخول مكة حلالا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب ان هذا
حل حكما لأنه تحلل التحلل الأصغر ولم يتحلل التحلل الأكبر لأن الإفاضة عليه فهو حلال حكما وغير
حلال حقيقة بدليل منعه من النساء والصيد وكرهه الطيب (قوله واعتمر) يعنى ان من لم يصح طواف
قدومه أو إفاضته ورجع حلالا وأكمل ما عليه فانه يطالب منه بعد ذلك الاتيان بعمرة سواء حصل منه
وطء قبل اكماله أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله والأكثر من العلماء) فسرهم أبو الحسن
باب السبب والقاسم بن محمد وعطاء وكان الأولى للمصنف عدم ذكرهم لابهام انهم من أهل المذهب
انظرين (قوله فانه يأتي بعمرة) أى لأجل الحلال الواقع في الطواف بتقديم الوطء فلما كان ذلك
الطواف الذى رجع له حصل فيه خلل بتقديم الوطء أمر ان يأتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو
حاصل بالعمرة بخلاف ما إذا لم يطأ (قوله هذا قول الأقل) أى وهو مذهب المدونة وقوله وقال الأكثر
أى من العلماء من خارج المذهب (قوله واختلفوا عند الوطء) أى فمند الأقل تلزمه العمرة وعند
الأكثر لا تلزمه فقول المصنف واعتمر والأكثر ان وطئ ظاهره ان الأقل قائل بوجوب العمرة
مطلقا سواء وطئ أم لا وليس كذلك (قوله فكان على المصنف ان يقول ولا عمرة الخ) أى أو يقول
واعتمر إن وطئ والأكثر عدمها (قوله بقدر الطمأنينة) الأولى حذفه ويقتصر على قوله أى
الاستقرار لأجل المبالغة بعد بقوله ولو مر وقوله بعد هذا إذا استقر بعرفة الأولى ان يزيد فيه بقدر
الطمأنينة (قوله فى أى جزء) أى وان كان الوقوف في المكان الذى وقف فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم أفضل وذلك عند الصخرات العظام المقروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى وسط

لا عمرة عليه مطلقا فاتفقوا عند عدم الوطء على عدم العمرة واختلفوا عند الوطء فكان على المصنف أرض
أن يقول ولا عمرة والأقل ان لم يطأ * ثم شرع في ذكر الركن الرابع المختص بالحج فقال [درس] (ولاحج) خاصة
(مضبور) جزء كسرة أى الاستقرار بقدر الطمأنينة في أى جزء من اجزائها سواء كان واقفا أو جالسا أو مضطجعا

أرض عرفة (قوله أوراكبا) أى وإن كان الوقوف رأكبا أفضل (قوله وتدخل) أى ليلة النحر بالغروب لئلا يستقر بعد الغروب بعرفة لحظة أجزاء سواء دفع منه بدفع الإمام أو قبله وإن كان الأفضل أن يدفع بدفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس عليه أجزاء وعايه الهدى لعدم الطمأنينة فيها بعد الغروب إذ هى واجبة فلا استقرار فى عرفة بعد الغروب ركن والطمأنينة واجبة كالوقوف جزءا من النهار بعد الزوال اه تقرير شيخنا الصدوق (قوله وأما الوقوف نهارا فواجب ينجر بالدم) أى إذا تركه عمدا لغير عذر لأن كان الترك لعذر كالمو كان مرافقا فلا دم وما ذكره من أن الوقوف نهارا واجب ينجر بالدم بخلاف الوقوف ساعة بعد الغروب فركن لا ينجر بالدم هو مذهب مالك وهو خلاف ما عليه الجمهور قال ابن عبد السلام والحاصل أن زمن الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلفوا فى مبدئه فالجمهور أن مبدئه من صلاة الظهر ومالك يقول من الغروب ووافق الجمهور اللخمي وابن العربي ومال إليه ابن عبد البر انظر (قوله ويدخل وقت) أى وقت الوقوف الواجب (قوله ويكنى فيه) أى فى تحصيل الوقوف الواجب وقوله أى جزء منه أى الوقوف فى أى جزء من ذلك الوقت (قوله هذا إذا استقر بعرفة) بقدر الطمأنينة (قوله ولو مر) أى من غير أن يطعمن وهذا مبالغة فى حضور والضمير المستتر فى عائد على الحاضر المفهوم من حضور وضمير نواه المستتر عائد على الحاضر وأما البارز فهو عائد على الحضور وقوله ولو مر ظاهره أن التعاقب يقول بعدم أجزاء المرور مطلقا سواء علم به أم لا نوى الوقوف به أم لا ونحوه قول ابن الحاجب فى المسار قولان اه واعترضه فى التوضيح بقوله لم أرقولا بعدم الأجزاء مطلقا كما هو ظاهر كلام المصنف ولذا جعل سند محل الخلاف إذا لم يعرفها فقال من مر بعرفة وعرفها أجزاء وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجوز له والأشهر الأجزاء اه وبمحتح فى قوله والأشهر الأجزاء بأن سندا لم يصرح بأنه الأشهر وإنما قال بعد أن حكى عن مالك الأجزاء وهو أبين اه بن (قوله إن نواه) إنما طلبت النية من المار دون غيره ممن استقر مطمئنا لأنه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج فى الوقوف احتاج لنية لعدم اندراج فعله فى نية الاحرام بخلاف من وقف لأن نية الاحرام يدرج فيها الوقوف كالطواف والسمى (قوله وعلم بأن المار عليه هو عرفة) ان قلت انه يلزم من نية الوقوف بها معرفتها فلا حاجة للشرط الثانى قلت هذا ممنوع لأنه قد ينوى الوقوف بها على فرض ان هذا المحل المار بعرفة وقد يقال إن النية إنما تعتبر إذا كانت جازمة ولا تكون جازمة الا مع معرفة المحل فتأمل (قوله أو كان) أى الحاضر متلبسا باغواء أو نوم أو جنون وأشار الشارح بهذا التقرير إلى ان قوله أو باغواء معمول لمقدر عطف على مر أى ولو كان الحاضر متلبسا باغواء حصل قبل الزوال واستمر ذلك الاغواء حتى طلع الفجر وهذا محل الخلاف أما لو أغمى عليه بعد الزوال واستمر للغروب أو للفجر فانه يجوز له اتفاقا ومثل الاغواء الجنون والنوم كما علمت قال بعض وانظر لو شرب مسكرا قبل الزوال أو بعده حتى غاب أو أطعمه له أحد وفات الوقوف وهو سكران هل يجوز له ذلك الوقوف أم لا لم أر فيه نصا والظاهر انه إن لم يكن له فى السكر اختيار فهو كالغيمى عليه والمجنون وإن كان له فيه اختيار فلا يجوز له كالجاهل بل هو أولى (قوله فوقوا مباشرة) أى ثم تبين لهم فى بقية يومه أو بعده انه العاشر وأما إذا تبين انه العاشر قبل الوقوف فلا يذهبوا للوقوف ولا يجوزهم إذا وقفوا كما قال سند وفرق بين الحالتين بأن الأول أوقع الوقوف فى وقته المقدر له شرعا والثانى لو وقف كان وقوفه فى غير وقته للسرور وهذا الذى قلناه من التفرقة بين الحالتين هو الصواب كما يفيد نقل الشيخ أحمد الزرقانى خلافا للراجح ومن تبعه حيث قال بالأجزاء سواء تبين الخطأ بعد الوقوف أو قبله (قوله أى فى عاشر) أشار

أوراكبا علم انها صرفة أم لا
(ساعة) أى لحظة (ليلة
النحر) وتدخل بالغروب
وأما الوقوف نهارا
فواجب ينجر بالدم
ويدخل وقته بالزوال
ويكنى فيه أى جزء منه
هذا إذا استقر بعرفة بل
(ولو تمر) أى كان مارا
بشرطين أفاد الأول بقوله
(إن نواه) وأفاد الثانى
بمفهوم قوله الآتى
لأن الجاهل فكأنه قال ان
نوى الوقوف وعلم بأن المار
عليه هو عرفة ولكن
عليه دم فلا استقرار
مطمئنا واجب (أو) كان
متلبسا (باغواء) حاصل
(قبل الزوال) وأولى
بعده حتى طلع الفجر
ولادم عليه (أو أخطأ)
فى رؤية الهلال (الجم)
أى جماعة أهل الموقف
برمتهم وليس المراد
أكثرهم فوقوا (بمباشرة)
أى فى عاشر ذى الحجة
ظنا منهم أنه التاسع

بأن غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة أو نظروا فلم يروا الهلال فاكلوا العدة ثلاثين يوماً فيجزئهم (نقط) قيدي قوله الجهم وفي قوله بعاشرة ليحترز بالأول عن خطأ البعض ولو أكثرهم والثاني عن خطئهم فوقه وبالثامن ولم يستدركوا الوقوف بالناسع (لا) المار (الجاهل) بعرفة فلا يجزيه وهو عطف على (٣٨) مقدر بعد قوله ولو صر أي يكفي الحضور ولو صر العالم بأنه عرفة لا الجاهل وشبهه في عدم

الاجزاء قوله (كَبْتَنَ
عُرْنَةً) بعين مهملة مضمومة
وفتح الراء والنون واديين
العينين اللذين على حدة عرفة
والعينين اللذين على حد
الحرم فليست عرنة بالنون
من عرفة بل ولا من الحرم
(وَأُجْزَا) الوقوف
(بمسجدها) أى عرنة
بالتون لأنه من عرفة بالقاء
ونسب لذات التون لأنه
لوسقط حائطه القبلى الذى
من جهة مكة لسقط في
عرنة بالتون (بَكْرُهُ)
لما قيل انه من عرنة بالتون
(و) من عليه العشاء
أو الغرب وخاف عدم
ادراك ركعة من العشاء
قبل الفجر ان ذهب
لعرفة وان صلى فاتته الحج
(صلى ولو كُفَات) لأن
ما ترتب على تركه القتل
مقدم على ما ليس كذلك
لكن الذى به الفتوى
تقديم الوقوف على الصلاة
* ولما انعمى الكلام على
الاركان شرع فى بيان
السنن وبدأ بسنن أولها
فقال (والسنة) لمريد
الاحرم بحج أو عمرة
ولو صبا أو حائضا أو

إلى أن الباء بمعنى في لأنها السببية لأن الوقوف في اليوم العاشر مسبب عن الخطأ لأسببه (قوله بأن غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة) أي فكلموا عدته ثلاثين وقوله أو نظروا أي أو كانت السماء مصحبة فنظروا فلم يروا الهلال أو كملوا عدة ذى القعدة ثلاثين (قوله فأكلوا العدة الخ) أي ثم وقفوا في التاسع الحجة في ظنهم فتبين أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة الثلاثين وقول الشارح وأخطأ الجم في رؤية الهلال وأما لو أخطؤا في العدد بأن علموا اليوم الأول من ذى الحجة ثم نسوه فوقوا في العاشر فانه لا يجزئهم وأما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف في وقته كالصوم قاله سند وانظر هل يجري فيه ما تقدم من الصوم من قوله لا بمنفرد إلا كأهله ومن لا اعتناء لهم بأمره اه شيخنا العدوي (قوله عن خطئهم فوقوا بالثامن الخ) ما ذكره من عدم الاجزاء هو المعتمد خلافا لمن قل بالإجزاء واعلم ان الخلاف في اجزاء الوقوف في الثامن إنما هو إذا لم يعملوا بذلك حتى فات الوقت وأما إذا علموا به قبل فوات الوقت فلا يجزئ. اتفاقا ولا بد من اعادته قولاً واحدا انظر ح إذا علمت هذا فإذا تذكروا في اليوم التاسع فيقفون اتفاقا ليلة العاشر وأما ان لم يتذكروا في اليوم العاشر فهل يقفون ليلة الحادى عشر ويجزئهم وبه قيل وعليه منى عقب أو لا يجزئهم وهو المعتمد وما قاله عقب ضعيف (قوله لا للمار الجاهل) أشار بتقدير المار الى أن الجاهل يعرفه إنما يضرب المار وأما من استقر بها وأطمأن فانه لا يضرب جهله بها كما لا يجب عليه نية الوقوف كما مر (قوله بكرة) ما ذكره المصنف من الكراهة مع الاجزاء أخذه مما حكاه الجلاب عن المذهب وان كان ابن عرفة لم يعرج عليه (قوله على ما ليس كذلك) أي وهذا قول صريح به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره (قوله لكن الذى به الفتوى الخ) أي وهو قول جل أهل المذهب واختاره للحمى لأن من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولأن مالا يقضى الا ان بعد ينبغي أن يقدم على ما يقضى بسرعة (قوله في بيان السنن) أي سنن كل ركن (قوله اربع) أي بناء على أن التلبية ليست سنة وأما على أنها سنة فالسنن خمسة لا أربعة (قوله وهو) أي الاتصال من تمام السنة وقوله غدوة أي أول النهار واذكره من ان الاتصال من تمام السنة وانه إذا اغتسل غدوة وآخر الاحرام وقت الظهر لم يجزه هو الموافق لكلام اللدونة وابن يونس وابن اللواز خلافا للباسطى حيث جعل الاتصال سنة مستقلة انظر بن (قوله ولا يضرب الفصل) أي بين الفصل والاحرام بشد رحاله أي لا يكون هذا مبطلا للاتصال (قوله وقد أساء) أي ارتكب مكروها (قوله وجوبا) أي سواء كان الاحرام منها واجبا كما إذا كان الشخص من أهل المدينة وقوله أو ندبا كالمالك كان مصرى مر بالجليلة (قوله فيأتى) أي لدى الحليفة بعد غسلة في المدينة لا بالثياب فإذا احرم منها تجرد قال بن فيه نظر بل يتجرد عقب غسلة بالمدينة فإذا أتى بعد ذلك للحليفة احرم منها كما قال سحنون وقوله ابن يونس عن ابن حبيب ونصه ابن حبيب واستحب عبد الملك ان يغتسل بالمدينة ثم يتجرد مكانه فإذا وصل لدى الحليفة احرم منها وذلك أفضل وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد ولبس ثوبى احرامه ولما وصل لدى الحليفة ركع وأهل (قوله لأن الفصل في الحقيقة للطواف) أي لا لدخول مكة فاللام في قول المصنف لدخول مكة بمعنى عند

(قوله

تقضاء أربع أولها (غسلٌ مُتَّصِلٌ) بالاحرام كغسل الجمعة وهو من عام السنة فلو اغتسل

غدوة واحرام وقت الظهر لم يجزء ولا يضر الفصل بشد رحاله واصلاح جهازه (وَلَادَمَ) في تركه ولو عمدا وقد اساء ثم ذكر ماهو كالاستثناء من قوله متصل بقوله (وَنَدَبُ) الفصل (بِالْمَدِينَةِ لِلْحُلَيْفِيَّةِ) أى لمريد الاحرام من ذى الحليفة وجوبا أو ندبا فيأتى لبسا لثيابه فاذا احرم منها تجرد (و) ندب الفصل (لِدُخُولِ غَيْرِ حَاضٍ) ونساء (مَكَّةَ) لأن الفصل في الحقيقة للطواف

فلا يؤمربه إلا من يصح منه الطواف

(جهوى) مثلث الطاء وحقه أن يقول وبطوى لأنه مندوب ثان (و) ندب أيضا (لوقوف) بعرفة ولو لحائض ونفساء وولته جد الزوال ويتدلك فيها على الراجح تدليكا خفيفا (و) ثنى السنن (لبس إزار) في (٣٩) وسطه (ورداء) على كنفه (ونملين)

أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية فلا ينافى أن التجرد واجب فلو التحف برداء أو كساء اجزاء وخالف السنة (و) ثالث السنن لمريد الاحرام (تقليد هدى) ان كان معه هدى تطوعا أو لعام مضى وكان مما يقبل لاغتها واماما يجب بعد الاحرام فانما يقبل بعده (ثم) إشعاره ان كان مما يشتر كالإبل فالتقليد والإشعار سنة للاحرام بالقيدين لا مطلقا (ثم) رابع السنن (ركعتان والقرض مجزئ) عنها وفاته الأفضل وأفاد بتمانه يؤخر الإشعار عن التقليد والركعتين عن التقليد والإشعار أى ندبا فيها لكن النص تقديم الركوع على التقليد والإشعار ثم بين الوقت الذى يحرم فيه ندبا بعد فعل ما تقدم بقوله (يحرم) الرأكب إذا استوى على ظهر دابته ولا يتوقف على مشيه (و) الثاني إذا مشى ولا ينتظر الخروج إلى البيداء (وتلثية) ظاهره انها سنة خامسة والمستفاد من قوله الآتى وان تركت اوله قدم

(قوله بطوى) أى إن أتى من جهتها فان لم يأت من جهتها فيقدر ما بينها (قوله) ويتدلك (فيها) أى لأنه لا يسمى غسلا الا مع الدلك وقوله تدليكا خفيفا أى لأنه محرم فيخاف من شدة الدلك قتل شيء من الدواب أو قلع شيء من الشعر ومقابل الراجح يقول انه لا يتدلك فيها وقوله يتدلك فيها على الراجح أى واما الاول وهو غسل الاحرام فيتدلك فيه اتفاقا (قوله) أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية (الخ) هذا الحل أصله لم وتبعه من بعده وبمثل في التوضيح وبث في طي بان جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وانه معتمد والذي يدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد في البيان أن تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة ومأنسة التوضيح لابن شاس وصاحب الذخيرة من السنة قال طفى الظاهر منها خلافة فالاولى ما حمله عليه بهرام وقت من أن المراد بهذه السنة التجرد ومثله لمياض وصاحب الجواهر وغير واحد وبه عبر في مناسكه وقول ح يبعد أن يريد التجرد من الثياب لأنه واجب ياتم تاركه غير ظاهر لأن اصطلاح أهل المذهب في الاشياء النجسة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة كما في التوضيح ويظهر الفرق بينهما بالتأني وعندهما (و) (قوله) وكان مما يقبل أى كالإبل والبقر وقوله واما ما يجب بعد الاحرام كما إذا لزمه لأجل تمتع أو قران وقوله انما يقبل بعده أى فان قلده قبله خالف الأولى فقط (قوله) بالقيدين أى كون الهدى مسوقا لتطوع أو لأجل ما لزمه عن ماض وان يكون مما يقبل أو يشتر (قوله) ثم ركعتان أى فاكتر فهو اقتصار على الأقل وليس المراد ظاهره من ان السنة ركعتان فقط ثم ان محل سنة ركعتي الاحرام ان كان وقت الاحرام وقت جواز وإلا انتظره بالاحرام ما لم يكن مراهما وإلا احرم وتركها كما ان العذور مثل الحائض والنفساء يتركها (قوله) والقرض مجزئ أى فى حصول السنة والمستحب أن يكون الاحرام عقب نافلة وحينئذ فلا حرام صلاة تخصه اه والاصل ان السنة تحصل باقاع الاحرام عقب صلاة ولو فرضا لكن ان كانت فلا قدأتى بسنة ومندوب وان فعله بعد فرض قدأتى بسنة فقط وانظر هل المراد بالفرض خصوص العيى أو ولو بالعروض كجنازة تعينت ونذر نقل وهل السنة المؤكدة كالقرض الاصلى ام لا (قوله) انه يؤخر الإشعار (الخ) أى إذا كان الهدى يجوز فيه كل من الامرين كالإبل واما ما لا يجوز فيه الإشعار بل يتعين فيه التقليد كالبقرة فلا يظهر فيه الترتيب (قوله) أى ندبا فيها) حاصله ان السنة فى كلام المصنف منصبة على ذات التقليد والإشعار وصلاة ركعتين وان التعبير بتم يفيد أن الترتيب بين التقليد والإشعار وبين الركعتين مندوب وهذا ظاهر المدونة وقوله لكن النص أى عن مالك فى البسوط وهو المعتمد (قوله) (و) (الخ) فيه إشارة الى ان قول المصنف يحرم الرأكب إذا استوى والمأشى إذا مشى على جهة الاولوية فلو احرم الرأكب قبل ان يستوى على دابته واحرم المأشى قبل مشيه كفاء ذلك مع الكراهة (قوله) إلى البيداء أى الصحراء وبطن الوادى (قوله) بان السنة اتصالها أى وهذا لا ينافى انها واجبة فى ذاتها وان تجديدها مستحب * والحاصل ان التلبية فى ذاتها واجبة وعدم الفصل بينها وبين الاحرام بكثير واجب ايضا ومقارنتها للاحرام واتصالها به سنة وتجديدها مستحب هذا هو ارجح الطرق المذكورة هنا (قوله) فان تركه أى الاتصال ولم يأت بالسنة وقوله لزمه الدم أى لتركه السنة وانضم الطور له وان كان الفصل يسيرا فلا دم إذ لم يحصل سوى ترك السنة وهو يسير الفصل وهو لا يوجب دما (قوله) أى واتصال تالية أى اتصالها ومقارنتها للاحرام وهذا ذكره من ان التلبية واجبة

انها واجبة واتصالها بالاحرام واجب وان كان لا يضر يسير الفصل واجب بان السنة اتصالها بالاحرام حقيقة فان تركه فان انضم لذلك طول لزمه الدم وقوله وتلبية على حذف مضاف أى واتصال تلبية (و) جدت ندبا (لتغير حال) كقيام وقعود وصعود وهبوط وبركوب وملازمة رفاق (و) خلف صلاة (ولو نافلة) (وهل) يستمر المحرم بحج يلى (لمسكة) أى لدخولها

ليقطع حق يطوف ويسعى فيعاده حتى تزول الشمس من يوم عرفة وبروح إلى مصلها (أو للطواف) أي لابتدائه والشروع فيه (خلافه) والمهرم بعمرة سيأتي في (٤٠) قوله ومعتمر الميقات الحج (وإن تركت التلبية (أوله) أي الاحرام (قدّم إن طالع)

ولو رجع ولبي لا يقطع عنه (و) ندب (توسطه في علوه صوته و) ندب توسط (فبها) أي في التلبية فلا يكثر جسدا حتى يلقه الضجر ولا يقال حتى تفوته الشعمرة (وعاودها بعد صعى وإن بالمسجد الحرام (لروح مصلّى عرفة) بعد الزوال فان وصل قبل الزوال لبي اليه (ومحرم مكة) من اهلها أو مقيم بها ولا يكون الا بحج مفردا كما مر في قوله ومكانه له للقيم مكة (يلبي بالمسجد) أي ابتداء تلبسته المسجد وانتهأها الى مصلّى عرفة كغيره (ومعتمر الميقات) من أهل الآفاق (وفائت الحج) أي للعمتر لغوات الحج بان احرم بحج ولم يناد عليه بل فاته بمحصرا او مرض فتحلل منه بعمرة يلبي كل منها (للمحرم) أي اليه لا الى رؤية البيوت (و) للعمتر (من الجمرات والتعمير) يلبي (للبيت) أي إلى دخول بيوت مكة لقرب المسافة ثم ذكر سنن الطواف فقال (و) السنن (للطواف) ارجع ايضا اولها (المشي) فيه نظر إذ

وان السنة اتصالها بالاحرام مثله الخ قائلا وأما التلبية في نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل وحمله على ذلك ما مر قريبا من أن لزوم الدم ينافي السنة وتقدم جوابه من ان اصطلاح أهل المذهب في الاشياء النجسة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة ويظهر الفرق بينها بالتائم وعدمه (قوله فيقطع) أي عند دخولها وقوله حق يطوف أي للقدم (قوله خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة (قوله وان تركت أوله) أي عمدا أو نسيانا ومثل الطول ما لو تركها جملة وقوله وان تركت أوله فدم مفهوم الظرف انه إذا تركها في أثناءه لاشيء عليه كما في التوضيح وصرح به عبدالحق والتونسي وصاحب التلخين وابن عطاء الله قالوا أقلها مرة وان قالها ثم ترك فلا دم عليه قال ح وشهران عرفة وجوب الدم ونصه فان لبي حين أحرم وترك ففي لزوم الدم ثالثا ان لم يعوضا بتكبير وتهليل للشهور وكتاب محمد والخصمي اه وقال ابن العربي وان ابتدأ بها ولم يعدها فليده دم في أقوى القولين وكأن المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر اه كلام ح (قوله فلا يكثر) أي من التلبية (قوله وعاودها) أي استحبابا كما قيل وفي اللج وعاودها وجوبا بعد سعى فان لم يعدها اصلا بعده فدم على المعول عليه والاول مبنى على ان أقل التلبية مرة فان قالها وترك فلا دم عليه وقوله وان بالمسجد الحرام أي وان كان جالسا بالمسجد الحرام (قوله بعد الزوال) متعلق برواح أي إلى ان يروح ويصلى لمصلّى عرفة بعد الزوال فاذا وصل لمصلّى عرفة وزالت الشمس فلا يعاودها بعد ذلك هذا هو الذي رجع اليه مالك والرجوع عنه ان يستمر بابي إلى ان يصل لمحل الوقوف ولا يقطع إذا وصل لمصلّى عرفة فلو احرم من مصلّى عرفة فانه يلبي إلى ان يرمى جمره العقبة إذا كان احرامه بعد الزوال فان احرم منها قبله فانه يلبي للزوال بمنزلة من احرم من غيرها قاله شيخنا (قوله فان وصل) أي لمصلّى عرفة قبل الزوال لبي للزوال فان زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله فيعتبر الاقصى منها ومصلّى عرفة هو مسجد عرفة المتقدم (قوله ولا يكون إلا بحج مفردا) أي ولا يكون المحرم من مكة إلا محرما بحج مفردا لأن المعتمر والقارن محرمان من الحل (قوله إلى مصلّى عرفة) أي إلى وصولها بعد الزوال (قوله وفائت الحج) هو بالنصب عطف على مقدراى ومعتمر الميقات مدرك الحج وفائت الحج (قوله بل فاته) أي قبل الوصول لمكة وقوله فتحلل أي فعزم على التحلل (قوله للحرم) أي لدخول الحرم أي المسجد الحرام وقوله لا إلى رؤية البيوت أي خلافا لابن الحاجب (قوله والمعتمر من الجمرات) أي وهو القيم بمكة كما مر (قوله فيه نظر) قد علمت الجواب عنه مما مر (قوله اذهو واجب الخ) حاصله ان الشئ في كل من الطواف والسعى واجب على القادر عليه فلا دم على عاجز طاف أو سعى راكبا أو محمولا واما التقاصر إذا طاف أو سعى محمولا أو راكبا فانه يؤمر باعادته ماشيا مادام بمكة ولا يجبر بالدم حينئذ كما يؤمر العاجز باعادته ان قدر مادام بمكة وان رجع لبلده فلا يؤمر بالعود لعادته ويلزمه دم فان رجع واعاده ماشيا سقط الدم عنه (قوله في الواجب) أي في الطواف الواجب وأما الطواف غير الواجب فالمشئ فيه سنة وحينئذ فلا دم على تارك المشئ فيه قاله عيج (قوله وأما العاجز فلا دم عليه) قال بن ولا يشترط في العاجز عدم القدرة بالسكينة بل المرض الذي يشق معه المشئ كما في التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله وتقييل حجر بضم) ظاهر اطلاق المصنف انه سنة

هو واجب ينجر بالدم في الواجب كما قال (وإلا) بان ركب أو حمل (قدّم) واجب (لقدّر) علمي المشئ (لم يعده) فان اعاده ماشيا في بعد رجوعه له من بلد فلا دم عليه ومادام باقيا بمكة فيؤمر باعادته ماشيا ولو مع العبد ولا يجزيه دم والسعى كالطواف في المشئ واما العاجز فلا دم عليه (و) ثانيا (تقييل حجر) اسود (بضم أوله) أي اول الطواف وكذا بسن استلام الركن الجاني يده ويضعها على فيه

من غير تقبيل أوله أيضا وتقبيل الحجر واستلام البناي في باقي الأشواط مستحب (وفي الصلوات) بالتقبيل (قولان) بالكراهة والإباحة وكراهة مالك السجود وتبريغ الوجه عليه (ولزحمة لمس يدي) إن قدر (ثم عود) إن لم يقدر باليد فلا يكفي العود مع إمكان اليد ولا يدمع إمكان التقبيل (ووضعا) أي اليد أو العود (على فيه) من غير تقبيل والمعتمد التكبير مع التقبيل والامس باليد والعود (ثم) إن تعذر العود (كسبر) فقط من غير إشارة بيده ولا فرق في هذه المراتب بين الشوط (٤١) الأول وغيره (و) ثالثها (الدعاء بلا

حد) في الدعاء والمدعو به جميعا فلا يقتصر على شيء معين (و) رابعها وهي مختصة بمن أحرم من الميقات بحج أو عمره (رمل) رجل في (الأشواط الثلاثة) (الأول) فقط (ولو) كان الطائف (مريضا وصيبا) (محلا) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر (وللزحمة الطاقة) فلا يكلف فوقها * ثم شرع في بيان سنن السعي وهي أربع فقال (و) السنة الأولى (للسمي تقبيل الحجر) الأسود بعد ركعتي الطواف وندب أن يمر بزمزم فيشرب منها ثم يخرج للسمي من باب الصفا ندبا (و) الثانية (رُقيته) أي الرجل (عليهما) أي على الصفا والمروة كلما وصل لاحدهما لامرة فقط (كأمراة) إن خلا الموضع من الرجال أو من مزاحمتهم وإلا وقفت أسفلهما قال ابن فرحون السنة القيام

في كل طواف سواء كان واجبا أو تطوعا وهو الذي نسبته ابن عرفة للتقنين ولقل اللخمي عن المذهب وقد أطاق ابن شاس وابن الحاجب كالمصنف وذلك كله خلاف قول المدونة وليس عليه استلام أي تقبيل للحجر الأسود في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب اه بن (قوله بالكراهة والإباحة) الذي في ح عن زروق أن القول بالإباحة رجحه غير واحد (قوله وتبريغ الوجه عليه) أي على الحجر الأسود (قوله وللزحمة) أي وجاز عند الزحمة المانعة من تقبيل الحجر لمس أي للحجر الأسود (قوله والمعتمد الخ) أي كابدل عليه كلام التهذيب وأبي الحسن والرسالة خلافا لظاهر المصنف من أنه يكبر إذا تعذر اللمس باليد والعود وهو الذي فهمه في توضيحه من المدونة معتضبا على كلام ابن الحاجب من الجمع بينهما والصواب ما لابن الحاجب كما علمت اه بن (قوله ورمل رجل) أي وأما النساء فلا رمل عليهن والظاهر كراهته لهن اه شيخنا عدوى (قوله في الأشواط الثلاثة الأول) أي من طواف القدوم والعمرة فقط وندب الرمل في طواف الإفاضة لمن فاتته القدوم كما يأتي (قوله وللزحمة الطاقة) أي والمطلوب في الرمل عند الزحمة الطاقة (قوله بعد ركعتي الطواف) أي وقبل الشروع في السعي (قوله رقيه عليهما) اعلم أن السنة تحصل بمطلق الرقي ولو على سلم واحد ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة والمراد الرقي على كل منهما في كل مرة فالجميع سنة واحدة فمن رقي مرة أو مرتين فقط فقد أتى ببعض السنة اه بن (قوله لامرة فقط) أي لارقيه على كل واحد منهما مرة فقط (قوله كأمراة) أي كما يسرن رقي المرأة عليهما (قوله السنة القيام) أي الوقوف (قوله فلا شيء عليه) أي فلا دم عليه لأنه انما ترك سنة ولادم في تركها وقوله فلو عبر أي المصنف وقوله بقيامه أي بدل رقيه (قوله وقبل القيام مندوب) هذا هو المعتمد كما قال شيخنا المدوى (قوله فلا اعتراض) أي لأن كلام المصنف في السنن لافي الاستجابات (قوله وإسراع بين الميئين) ذكر ح عن سنده أن ابتداء الإسراع يكون قبل الليل الأول بنحو ستة أذرع وهو خلاف ما يومه كلام المصنف اه بن لكن ما ذكره المصنف من أن ابتداء الإسراع من عند الليل الأول الذي من ركن المسجد نحوه في ابن عرفة وفي المواق أيضا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف وقوله بين الميئين الأخضرين أي وهما العمودان اللذان في جدار المسجد الحرام أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب علي والثاني بعد قبالة رباط العباس وهناك ميلان آخران على عيني الذهاب من الصفا للمروة في مقابلة الميئين الأخضرين (قوله حال ذهابه) أي للمروة وقوله لافي العود أي لا يسرع في حالة العود منها للصفا واعلم أن ظاهر كلام سنده والمواق يقتضي أن الإسراع خاص بالذهاب للمروة ولا يكون في حال العود للصفا وهو خلاف ظاهر المصنف من أن الإسراع ذهابا وإيابا وارتضى بن ظاهر المصنف وأيده بالنقول فانظره (قوله في الأطواف الأربعة) الأولى في الأشراف الأربعة أعنى الذهاب من الصفا للمروة (قوله عند الصفا الخ) الصواب أنه يسرن الدعاء لمن يسمى مطلقا في حال رقيه وفي حال سعيه أيضا ولا يتقيد بالرقي عليهما

(٦ - دسوقي - ثاني) عليهما إلا من عذر فإن جلس في أعلى الصفا فلا شيء عليه فلو عبر بقيامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الرقي القيام المطلوب وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقي فلا اعتراض (و) السنة الثالثة للرجل فقط (إسراع بين) الميئين الأخضرين (الذين على يسار الذهاب إلى المروة حال ذهابه فقط لافي العود منها إلى الصفا (فوق الرمل) في الأطواف الأربعة (و) الرابعة (دعاء) بلاحد عند الصفا والمروة لمن رقي وغيره (وفي سنن ركعتي الطواف) الواجب وغيره (ووجوبهما) مطلقا

(تردد) المشهور وجوبهما في الواجب أى والتردد في غيرهمستو (وُندبا) أى ندب قراءتهما (كلاهما حرام) أى كُندب قراءة ركعتي الإحرام (بالكافرون) (٤٣) (والإخلاص) بعد الفاتحة لاشتغالهما على التوحيد في مقام التجريد (و) ندبا أى

إيقاعهما (بالمقام) أى مقام إبراهيم أى خلفه لادخاله (و) ندب (دعاء بالملتزم) بعد الطوف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الأسود من الحائط فيلتزمه ويعتقه واضعا صدره ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه ويسمى بالحطيم (و) ندب (امتثال) أى تقبل (الحجر) الأسود بكل شوط بعد الأول ولمس الركن (اليمنى) بعد الأول (و) ندب (اقتصار) على تلبية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهى ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وكره مالك الريادة عليها (و) ندب (دخول مكة نهراً) أى ضحى (و) دخول (البيت) أى الكعبة نهراً اوليلاً (و) ندب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والمد منونا (لدى) أى لمن أتى من طريق المدينة (و) دخول (المسجد من باب بئى شعبة) المعروف الآن بباب السلام (و) ندب (خروجه) أى الذى

كما قد يتوهم من غالب عبارات كذا ذكر العلامة النفراوى في شرح الرسالة (قوله تردد) الأول اختاره عبد الوهاب والثانى اختاره الباجى وقال سند إنه المذهب وهناك قول آخر للأبهري وهو انهما واجب بعد الطواف الواجب سنة بعد الطواف الغير الواجب واختاره ابن رشد واقتصر عليه ابن بشر في التنبيه قال ح وهو الظاهر وأما ما حكاه الشارح من المشهور فهو اختيار لمع فقد علمت بما قلناه ان المقالات أربعة (قوله أى خلفه) أى خلف البناء المحيط به لأن مقام إبراهيم عبارة عن الحجر الذى كان يقف عليه إبراهيم عند بناء البيت وكان إسماعيل يناوله الحجارة وقيل انه الحجر الذى وقف عليه إبراهيم حين أذن للناس بالحج وقد ورد انه من الجنة وان فيه أثر أقدام إبراهيم (قوله بالملتزم) عنده قالباء بمعنى عند (قوله وسمى بالحطيم) أى لأنه يدعى عنده على الظالم فيحطم أى يهلك أولانه أى تحطم عنده الذنوب بالمغفرة (قوله جد الأول) أى وأما اشتلامه في الشوط الأول فسنه وقوله ولمس الركن اليمنى أى في كل شوط بعد الأول وأما لمسه في الأول فسنه كأم (قوله ليك) مناه اجابة بعد اجابة أى أجبتك للحج حين أذن إبراهيم به في الناس كما أجبتك أولاً حين خاطبت الأرواح بألست بربكم كذا قيل والأحسن ان معناه امتثالاً لك بعد امتثال في كل ما أمرتني به (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وقال نعلب لأن من كسر جبل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليك لهذا السبب (فائدة) تكره الاجابة في غير الاحرام بالتلبية لقول التهذيب كره مالك ان يلي من لا يريد الحج وراخراً ممن فعله والحرق بضم الحاء الحق وسخافة العقل وأما اجابة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم بالتلبية فهم ومن خصائصه كذا في التوضيح وهو غير مسلم والظاهر كما قال ابن هرون أن الذى كرهه الامام انما هو استعمال تلبية الحج في غيره كاتخاذها وردا كبقية الأذكار لما فيه من استعمال العبادة في غيرها وأما مجرد قول الرجل لمن ناداه ليك فلا بأس به بل هو حسن أدب وفي الشفاء عن عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحد من أصحابه ولأهل ملته الا قال ليك وبه يرد قول ابن أبى جمرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم انظر بن (قوله نهراً اوليلاً) أى كما هو النقل ولذا قدم المصنف الظرف على المعطوف والأصل عدم الحذف من الثانى لدلالة الاول ثم مقتضى كون ستة أذرع من الحجر من البيت ان من دخل في ذلك المقدار فقد أتى بهذا المستحب بل تقدم ان الحجر كله من البيت عند بعضهم وحينئذ فيقصر عليه إذا اشتدت الزحمة على البيت (قوله من كداء) أى وهى الطريق الصغرى التى أطلت مكة التى يهبط فيها إلى الأبطح والمقبرة بعضها عن يسارك وبعضها عن يمينك فإذا دخلت منها أخذت كما أنت للمسجد (قوله لمن أتى من طريق المدينة) أى سواء كان من أهلها أولاً وأما من أتى من غير طريق المدينة فلا يندب له الدخول منها وان كان مدنياً وقال الفاكهاني المشهور انه يندب لكل حاج ان يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لأنه الموضع الذى دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أقدسه من الناس تهوى اليهم ومفاد عج اعتاد ما للفاكهاني كما قاله شيخنا ومحل ندب دخول مكة من ذلك المحل ان لم يؤد لزحمة أو ضيق أو أذية أحد والاعتين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة وغيره (قوله ودخول المسجد) أى وندب دخول المسجد من باب بئى شعبة أى وان لم يكن في طريق الداخل (قوله المعروف الآن بباب السلام) أى ويستحب الخروج من المسجد من باب بئى سهم (قوله من كدى) وهى الطريق التى بأسفل مكة المعروفة بباب شبيكة

(قوله)

أيضاً (من كدى) ضم الكاف والقصر (و) ندب لمن طاف

بعد العصر وأمرناه بتأخير الركوع لجل النافلة بالمغرب وصلاة المغرب (رُكوعه للطوافِ جد) صلاة (المغرب قبل تنفله)

فصب الندب على قوله قبل تنفله (و) ندب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام فلو صلاها خارجه أجزأه أو أعادها ما دام على وضوئه * ولما قدم ان من أحرم من الميقات غير مراهق ونحوه يسن له الرمل في طواف قدومه أو طواف عمرته الركني بين : ندب في موضعين بقوله (و) ندب (رمل) رجل (محرّم) بجع أو عمرة أو بهما (من) (٤٣) كالنهييم) والجهرانة في الاشواط

الثلاثة الأول من طوافه

(أو) محرّم من الميقات ولم

يطاف للقدوم فيرمل

(بالإفاضة) (أى فى

الاشواط الثلاثة الأول

من طواف الإفاضة

(لمراهق) ونحوه من كل

من لم يطف للقدوم لفقد

شرطه أو نسيانه بل ولو

تعمد تركه بخلاف من طاف

للقدوم وترك الرمل

فيه عمد أو سهوا فلا يندب

الرمل فى الإفاضة فلو قال

المنصف للمكراهق لكان

أحسن (لا) يندب الرمل

فى طواف (تطويع

ووداع) ندب (كثرة

مُشرب ماء زمزم وقوله)

إلى البلاد (و) ندب

(للسعى مشروط

الصلاة) الممكنة من

طهارة حدث وخبث وستر

عورة (و) ندب للإمام

(خطبة بعد طهر) يوم

(السابع بمكة واحدة)

فلا يجلس فى وسطها

والراجح الجلوس فيها

خطبتان وأنها سنة (مخبر)

الناس (فيها المناسك) التى

تفعل منها إلى الخطبة الثانية

(و) ندب (خروجه) يوم

الثامن ويسمى يوم التروية

(قوله فصب الندب على قوله قبل تنفله) أى وأما كونه بعد المغرب فاستجابه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وما ذكره المنصف هو العتمد خلافا لقول ابن رشد الأظهر انه يقدم ركعتي الطواف على صلاة المغرب لاجل اتصالهما بالطواف حينئذ ولا يفوته فضيلة أول الوقت بتقديمهما لحقتهما (قوله وبالمسجد) هذا معلوم من قوله سابقا وبالمقام وكأنه حاول التنبيه على فضيلة المسجد من حيث هو مع انه أمر مقرر فتأمل (قوله لفقد شرطه) أى طواف القدوم أو نسيانه وقوله بل ولو تعمد تركه أى ترك طواف القدوم ومثل ذلك من لا قدوم عليه كمن أحرم بالحج من مكة سواء كان مكيا أو آفاقيا فانه يرمل ندبا في طواف الإفاضة فى الاشواط الثلاثة الأول اه خش (قوله لكان أحسن) أى لاجل ان يشمل من فقد شرطه أو نسيه أو تعمد تركه (قوله الممكنة) أماغيرها مثل الاستقبال فلا يستحب لعدم امكانه (قوله من طهارة حدث الخ) فان انتقض وضوءه أو تذكرا حدثا أو أصابه حقن استحبه له أن يتوضأ ويبنى فان أتم سعيه كذلك أجزأه واستخف مالك اشتغاله بالوضوء ولم يره محلا بالموااة الواجبة فى السعى ليسارته (قوله واحدة) بالرفع طقة الخطبة وبالصب حال منها وان كانت نكرة لو صفها بالظرف وما ذكره من ندب تلك الخطبة فهو ضعيف والعتمد انها سنة ثم إن الخطيب يفتتح تلك الخطبة بالتلبية إن كان محرما وإن كان غير محرّم افتتحها بالتكبير وقيل انه يفتتحها بالتكبير مطلقا كان محرما أم لا (قوله والراجح الخ) أى لأن ابن عرفة عزاه للبدونة والقول الأول عزاه لابن المواز وشهره ابن الحاجب * والحاصل ان المشهور هو الأول ولكن عزوا بن عرفة الثانى للبدونة يفيد انه أرجح من الأول (قوله يخبر الناس فيها بالمناسك التى تفعل منها إلى الخطبة الثانية) من خروجهم لى فى ثانى يوم وصلاتهم بها الظهر فى وقتها المختار قصر أو صلاتهم أيضا العصر والمغرب والعشاء ومبيتهم بها ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتها ببنى وذهابهم لعرفة بعد طلوع الشمس وتعرضهم على النزول بنمرة (قوله وخروجه لى) أى بعد الزوال ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبله قدر ما يدرك بها الظهر فى آخر المختار إذلا يجوز تأخيرها للضرورة (قوله ويسمى يوم التروية) أى لأنهم كانوا يحصلون فيه الماء لعرفة ويسمى أيضا يوم النقلة (تنبيه) يكره الخروج لها بقصد النسك قبل يومها كما يكره الخروج لعرفة بقصد النسك قبل يومها ويومها هو اليوم الثامن ويوم عرفة هو اليوم التاسع فيكره الخروج لسكل منهما قبل يومه ولو بتقديم الأتقال (قوله ولو وافق الخ) أشار الشارح بهذا إلى انه إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة فالأفضل صلاة الظهر ببنى لاجل الاسراع بالمناسك ولا يصلى جمعة بمكة قبل أن يخرج وقال بعضهم يصلى الجمعة قبل ان يخرج لى لإدراك فضيلة الحرم وهذا إذا كانوا مسافرين واما المقيمون الذين يريدون الحج سواء كانوا من أهل مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة الجمعة بمكة قبل الذهاب لى (قوله ويانه بها) أى ليلة التاسع (قوله وندب نزوله) أى فإذا وصل لعرفة ندب نزوله الخ (قوله فى خطبتيه) أى التى يخطبها فى مكة فى اليوم السابع (قوله وخطبتان بعد الزوال) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى بغير خطبة أجزأه إجماعا

(لى قدر ما يدرك بها الظهر) قصر أو بوقت المختار ولو وافق يوم الجمعة فيصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء (و) ندب (سيائته بها) وصلاة الصبح بها (و) ندب (سيره) منها (للعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجاوز بطن محسرقوله لأنه فى حكم منى (و) ندب (نزوله بنمرة) موضع بعرفة فالإمام يعلمهم فى خطبتيه جميع هذه المندوبات (و) ندب (خطبتان) والراجح انها سنة (بعد الزوال) يوم صرفه

يجلس بينهما يعلم الناس فيما ما بقي من مناسك الحج من جمعهم بين صلاتين بعرفة ووقوفهم بها ودفعهم منها إلى مزدلفة ومبيتهم بها إلى طواف الافاضة (مُنْم) بعد (٤٤) فراغه من خطبته (أُذُن) بالبناء للمفعول للظهور وأقيم لها والامام جالس على المنبر فإذا

فرغ من الاقامة نزل الامام (وَجَمْع) استئنا (يُن) الظهور (يُن) جمع تقديم (إِثْرَ الزَّوَالِ) بأذان واقامة ثم من غير تنفل بينهما ومن فاته الجمع مع الامام جمع في رحله (و) ندب (دُعَاءُ وَتَضَرُّعٌ) أى تذلل لعله ان يقبل من بعد الصلاة (لِقُرُوبٍ وَ) ندب (وَقُوفُهُ) أى حضوره (يُوضِئُ وَرُكُوبُهُ) أى بالوقوف (مُنْم) إلى الركوب (قِيَامٌ) للرجال (إِلَّا) لعب (و) ندب (صَلَاتُهُ) بمزدلفة العشاءين (جَمْعًا وَالذَّهَبُ ان جَمْعُهَا بِهَاسِتَانِ وَقَفَ مَعَ الْإِمَامِ وَسَارَ مَعَ النَّاسِ أَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُمْ اخْتِيَارًا فَإِنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ أَوْ تَخَلَّفَ عَجْزًا فَيَأْتِي حُكْمُهُ) (و) ندب (يَأْتِيَهُ) بها (أى بمزدلفة وأما النزول بقدر حظ الرجال وان لم يخط بالفضل فواجب بحجر بالدم ولذا قال (وَإِنْ) لم ينزل) بقدر حظ الرجال حتى طلع الفجر (فَالْتَمُّ) واجب عليه الا لعذر (وَجَمْعُ) الحاج العشاءين استئنا (وَصَصْرُ) العشاء

كما قال أبو عمران (قوله يجلس بينهما) الموجب لذلك مع انهما خطبتان حقيقة دفع توهم أنه يفرق بينهما في الزمن (قوله ومبيتهم بها) أى وجمعهم فيها بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالمسعى الحرام واسراعهم بوادي محسر ورعى جمرة العقبة والحلق والتقصير والنحر وطواف الافاضة (قوله ثم بعد فراغه الخ) فيه نظر ولفظ المدونة متى يؤذن المؤذن يوم عرفة أبعده فراغ الامام من خطبته أو هو ويخط بها قال ذلك واسع ان شاء والإمام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته اه نقول المصنف ثم أدن يحمل على أن الراد ثم بعد الشروع في الخطبة أدن وبعد الشروع فيها صادق بكون الأذان في الخطبة أو بعدها اه بن (قوله بأذان واقامة للعصر) أى بأذان ثان كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز (قوله جمع في رحله) فان ترك الجمع بالسكينة فعليه دم كما في النع قال البدر القرافي يستغرب أن الدم في ترك سنة فعله قول ضعيف اه عدوى (قوله وندب دعاء) أى وندب حال الوقوف بعرفة دعاء الخ (قوله من بعد الصلاة) أى من بعد صلاة الظهرين مجموعتين مقصورتين (قوله أى حضوره) إنما نسر الوقوف بالحضور لا بالقيام على أقدامه لثلاثين بقوله بعد ذلك وركوبه به (قوله وركوبه به) أى لوقوفه عليه الصلاة والسلام كذلك ولكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل النهي في قوله عليه الصلاة والسلام لا تتخذوا ظهور الدواب كراسى على ما إذا حصل للدابة مشقة أو ان ندب الركوب هنا مستثنى من النهي في الحديث (قوله إلا لعب) أى من القيام أو للدابة أو من ركوبها أو من ادامة الوضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله بمزدلفة) سميت بذلك لأخذها من الزدلف وهو التقرب لأن الحاج إذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى تهربوا بالمضى إليها قاله النووي (قوله والذهب ان جمعها بها سنة) أى فان صلى قبلها أعاد إذا أتاها فإذا أتى المزدلفة قبل الشفق قال مالك هذا مما أظنه ان يكون ولو كان ما أحببت له أن يسلى حتى يغيب الشفق وقاله ابن القاسم أيضا وابن حبيب (قوله فان لم يقف معه) أى بأن وقف وحده وقوله أو تخلف عجزا أى أو وقف مع الامام ولكن تخلف عن السير معه لعجز وقوله فسيأتي حكمه حاصل ما يأتي ان من لم يقف مع الامام لا يجمع بمزدلفة ولا بغيرها ويصلى كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالسكينة وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لعجز صلاحها بعد الشفق جمعاً في أى محل أراد (قوله وبياتها) أى ليلة العاشر والبيات هو الإقامة ليل سواء نام أو لا اه عدوى (قوله وأما النزول بقدر حظ الرجال الخ) أى وأما مجرد اناخة البعير فانه لا يكفي (قوله الا لعذر) أى إلا ان يكون ترك النزول بها لعذر فلا شيء عليه (قوله وجمع الحاج العشاءين) أى بالمزدلفة جمع تأخير استئنا وهذا كالتفسير لقوله وصلاته بمزدلفة العشاءين (قوله وقصر العشاء) أى للسنة وإلا فليس هنا مسافة قصر (قوله إلا أهلها) الاستثناء راجع للقصر فقط وأما الجمع بين الصلاتين فهو سنة في حق أهلها وغيرهم * والحاصل أن أهلها يجمعون ويتمون وغيرهم يجمع بينهما ويقصر هذا هو الموعول عليه وهو ما في المدونة خلافا لما في ح من جعل الاستثناء راجعاً لقوله وجمع وقصر أى الا أهلها فلا يجمعون ولا يقصرون فانه خلاف ما في المدونة (قوله أى أهلها يتمون) أى إذا كان كل من الأهلين في بلده وأما ان كان في غيرها فيقصر

(إِلَّا) أهلها أى المزدلفة فيتمون (كَيْفَى وَعَرَفَ) أى أهلها يتمون ويقصر غيرهم للسنة (وَإِنْ عَجَزَ) من (قوله) وقف مع الامام عن لحاق الناس في سيرهم لمزدلفة (تَبَعُ الشَّفَقِ) يجمع في أى محل كان ولو في غير مزدلفة وهذا (إِنْ تَفَرَّعَ الْإِمَامُ) وتأخر عنه لعجز به أو بدايته ولو قال ان وقف مع الامام

لكن أحسن (وإلا يقف معاً) (تسكّل) من الترسين يصلي (لأنه) أي في وقتهم غير جمع (وإن قدمنا عليه) أي على الترسين بمزده
وقد صلاهما بعد الشاق (أعادتهما) بجعل الترسين وهو مزدلفة أيضاً وإن جعل الترسين في (٤٥)

أي القرب نديان بقي وقتها
والعشاء وجوبا لبطلانها
(و) نديب (ارتحالاً) من
مزدلفة (بعد) صلاة
(الصبح مغائلاً) أي حال
كونه ما تمسك به أي قبل
حصول الضوء (و) نديب
(ووقوفه) بالمشعر الحرام
(يُكَبِّرُ) الله (وَيَدْعُو)
لنفسه والسلمين أي للتكبير
والدعاء والذكر (الإسفار
(و) نديب (استقبالاً) أي
الواقف (به) أي بالمشعر
جاءه لا على يساره (ولا
وقوف) مشروع (بعده)
أي الإسفار الأعلى (ولا
قبل) صلاة (الصبح) ل
يكره (و) نديب (إسراعاً)
بدابة أو متى ذهاباً وإياباً
(يُطَيَّنُ مُحَسَّرٌ) بضم الميم
وكسر السين مشددة واد
بين مزدلفة ومتى بقدر
رمية الحجر (و) نديب
(رمية العقبة) أي حجرها
(حين وصوله) أي (وإن)
راكباً (ولا يصبر حتى
ينزل (و) نديب (المشي في
غيرها) أي غير حرة العقبة
يوم النحر فيشمل المشي فيها
في غير يوم النحر (و) نديب
بها) أي برميها ركذاً
بمخرج وقت أدائها (غير
نساء) بجمع ومقدماته

(قوله لكان أحسن) وذلك لأن الشرط في جمعه بين الصلاتين في أي محل شاء إنما هو وقوفه مع
الإمام سواء نحر معه أولاً كما هو النقل وما في عقب من أن الشرط بقوله مع الإمام وأنه لو وقف
مع الإمام ولم ينحر معه فإنه يصلي كل صلاة أو قتها فهو خلاف النقل انظر بن (قوله وإن قدمنا عليه
الح) أي والحال أنه مطالب بالجمع لتكبيره وقت مع الإمام وسار مع الناس (قوله أي على الترسين)
هذا الحل هو الأول لأنه محل الخلاف عند ابن عبد السلام وابن عرفة اه بن (قوله ونديب وقوفه
بالمشعر الحرام) أي فإذا دخل المشعر الحرام نديب وقوفه به الح على ما قال المصنف والمتعمد أن
الوقوف بالمشعر الحرام سنة كما قال ابن رشد وشهره القشاشي بل قال ابن الماجشون أن الوقوف به
فريضة ولذا جعل البساطي نديب منصبا على القيد انظر طي قن عيج وهل النديب يحصل بالوقوف
وإن لم يكبر ويدع فيها مستحب آخر أولاً يحصل إلا بالوقوف معها أو مع أحدهما والشأن ظاهر
المصنف لكن لا يتوقف النديب على التكبير والدعاء معاً بل يكفي مقارنته لأحدهما واعلم أن المشعر
الحرام هو البناء المعلوم وهو المسجد الذي على يسار الذهاب إلى الذي بين جبل المزدلفة والجبل
السمي بقزح وإنما سمي مشعراً لما فيه من الشعائر أي الطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي الذي
يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار لأنه من الحرم وإذا علمت هذا فقول بالمشعر الحرام أي
عنده أو أن المشعر كما يطلق على البناء يطلق على ما قرب منه من القضاء (قوله للإسفار) متعلق بوقوفه
(قوله ونديب استقباله أي الواقف به) أي نديب استقبال الواقف عنده لا قبله (قوله ولا وقوف
مشروع بعده) أي كما كان يفعل الجاهلية من وقوفهم به اطلوع الشمس وقد يقال إن عدم الوقوف
بعد الإسفار مستفاد من إغياؤه أولاً بقوله الإسفار حينئذ فلا حاجة لقوله ولا وقوف بعده فتأمل
(قوله ذهاباً) أي في حالة الذهاب من منى لعرفة وفي حالة الإياب أي الرجوع من عرفة إلى
(قوله يطن محسر) قيل إنه سمي ذلك الوادي يطن محسر لحسرة أهل أحياء الفيل فيه أي إغياؤه وقيل
لأنه نزل العذاب عليهم فيه اه خشي قال شيخنا العدوي الحق إن قضية الفيل لم تكن بوادي محسر
بل كانت خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخوا (قوله حين وصوله) هذا مصيب النديب وأما رميها
في حد ذاته فهو واجب * واعلم أن محل نديب رميها حين وصوله إذا وصل إلى بعد طلوع الشمس فإن
وصل قبل الطلوع كالذي يرخص له في التقديم من مزدلفة إلى فاته يدخل منى قبل الفجر ولا يصح
رميه حينئذ فينتظر طلوع الفجر ويستحب له أن يؤخر الرمي حتى تطلع الشمس وسيأتي إن وقتها
يدخل بطلوع الفجر ويمتد وقت أدائها إلى الغروب وأن تأخيرها للطلوع مندوب وأن الليل
وقت لقضائها فإن أخر إليه قدم (قوله وإن ركباً) أي هذا إذا وصل إليها ماشياً بل وإن وصل إليها
راكباً وهذا من تعلقات النديب أي أنه يندب أن يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل عليها من
ركوب أو مشي فلا يصبر حتى ينزل إذا وصل ركباً ولا يصبر حتى يركب إذا وصل إليها ماشياً لأن فيه
عدم الاستعجال برميها (قوله فيشمل المشي فيها في غير يوم النحر) أي وهو ثلاثة أيام لغير المتعجل
ويومان له (قوله غير نساء وصيد) أي إذا كان الحاج رجلاً ومثله المرأة فيحل برميها حرة العقبة
غير رجال وصيد (قوله وتكبيره الح) ظاهر المدونة أن التكبير مع كل حصاة سنة واشهر قوله
مع كل حصاة أنه لا يكبر قبل رميها ولا بعده ويفوت الندوب بمفارقة الحصاة ليده قبل النطق
بالتكبير واعلم أنه لا يقف للدعاء بعد فراغه من رمي تلك الجرة بل الأولى أن ينصرف

وعقد نكاح (و) غير (صديد) فحرمتهما باقية وسيأتي الواجب فبهما (و) كره الطيب (فلا فدية في فعله وهذا هو التحلل الأصغر
(و) نديب (تكبيره مع) رمي (كل حصاة) تكبيرة واحدة

(و) نذب (تأبها) أى تابع الرى بالحصىات فى جميع الجمار (وأنظها) أى لقط خضيات الجمار كلها لا العقبه فقط فيسگره ان يأخذ حجراً يكسره ويلقظها من أى محل شاء إلا جمره العقبه فيندب لقطها من المزدلفة (و) نذب (ذبح قبل الزوال) ولو

قبل الشمس (وطلب) (بدته) ان ضلت (له) أى

لنزوال أى تعربه بحيث يبقى قدر حلقه (ليخلق) قبل

الزوال بعد نحرها فان لم يجدها وخشى الزوال حلق قبله كلاً

فتوته الفضيلتان فكل من الذبح والحلق مندوب قبل

الزوال مكروه بعده (ثم) يندب (حلقه) بعد الذبح

وأما الحلق فى نفسه فواجب ويجوز (ولو) بنورة إن

عم (الحلق) بكل مزيل للشعر (رأسه والتقصير مجز)

لمن له الحلق أفضل إلا تمتع يحل من عكمرته ويحج من

عامه فالتقصير له أفضل بقاء الشعث فى الحج

(وهو) أى التقصير (سنة) المرأة ولو بنت تسع فأكثر

أى طريقتهما والافهم متمين فى حقها (تأخذ) من جميع

شعرها (قدر الأمتة) أو أزيد أو أقصر ييسر

(و) يأخذ (الرجل) ان قصر (من) قرب (أصله) من

جميع شعره ندبا فان أخذ من أطرافه أخطأ وأجزأ (ثم)

بصد رى العقبه والنحر والحلق (يفيض) أى

يطوف طواف الإفاضة

بمجرد رميها (قوله وتابها) أى العصيات أى تابع الرى بها بأن يتبع الثانية للأولى فى الرى وهكذا من غير تربص إلا بمقدار ما يميز به كونها رميتين (قوله وذبح قبل الزوال) أى إن لزمه هدى أو تطوع به وإلا فلا يلزمه ذبح أصلاً ويحلق بعد رى جمره العقبه (قوله ولو قبل الشمس) أى بخلاف الأضحية لتعاقبها بالصلاة والصلاة عند على أهل منى فلذا جاز لهم نحر الهدى قبل الشمس (قوله وطلب الخ) أى وندب طلب بدته أى هديه ليذبحه والمراد بطلبها تحصيلها أعم من أن تكون عنده فضلت فيفتش عليها أولم تسكن عنده فيشترها (قوله ليخلق) أى لأجل ان يحلق بعد الذبح قبل الزوال هكذا تمام التعليل كما اشار له الشارح (قوله ثم يندب حلقه بعد الذبح) اشار بهذا إلى ان النذب منصب على الترتيب وأما الحلق فى ذاته فهو واجب واعلم انهم اجمعوا على مطلوية الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة التى تفعل فى يوم النحر وهو الرى ثم الذبح ثم الحلق ولا فرق بين استحباب ايقاع الحاق عقب الذبح بين المفرد والقارن إلا ان ابن الجهم من أئمتنا استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف كأنه لاحظ عمل العمرة والعمرة يتأخره فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالإجماع ونازعه ابن دقيق العيد ابن عرفة ومؤخر السبى لكونه مرافقا كغيره اتفاقا (تنبيه) اطلاقه الحلق يتناول الأقرع فيجر موسى على رأسه لأنه عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للبشرة عند عدمه كالملح فى الوضوء ومن رأسه وجع لا يقدر على الحلق أهدى قال بعضهم فان صح وجب عليه الحلق (قوله ولو بنورة) رد بلو قول أشهب لا يجزى الحلق بها للتبذاه بن واستعمل المصنف الحاق فى مطلق ازالة الشعر بدليل قوله ولو بنورة لأن الحلق حقيقة إنما هو ازالة الشعر بالموسى ولو أريد ذلك ما صحت المبالغة (قوله ان عم الحلق) أى وأما حلق بعضه فكالعدم وأشار الشارح بقوله ان عم الحلق بكل مزيل لشعر رأسه إلى ان قوله ان عم قيد فى الحلق بالنورة وغيره فان رجوع المبالغة والمقبل لا قيد فى قوله ولو بنورة فقط كلاً يتوهم ان الحلق بالموسى كاف ولو لم يعم رأسه وليس كذلك أى والفرض ان البعض الآخر الذى لم يحلقه لم يقصره والا كفى مع الكراهة كما يأتى (قوله والتقصير مجز) أى ان لم يكن لبه شعره وإلا تعين الحلق ونص الدونة ومن ظفر أو عقص أو لبه فعليه الحلق ومثله فى الموطأ وعلاه ابن الحاجب تبعاً لابن شاس بعدم امكان التقصير ورده فى التوضيح بأنه يمكن ان يغسله ثم يقصر وانما علل علماؤنا تعين الحلق فى حق هؤلاء بالسنة (قوله لمن له الحلق أفضل) أى وهو الرجل (قوله فالتقصير له أفضل) مثله فى التوضيح وهو مقيد بأن يحرم بالحج عقب العمرة كما نقله ابن عرفة ونصه مع ابن القاسم حلق العتمر أفضل من تقصيره إلا ان يعقبه الحج ييسر أيام تقصيره أحب إلى اه والمراد إلا ان يعقبه احرام الحج بدليل التعليل ببقاء الشعث اه بن (قوله وإلا فهو متعين) أى واجب فى حقها ولو لبثت رأسها فان حلق رأسها حرم عليها لأنه مثله (قوله فتقديم الرى الخ) حاصله ان تقديم الرى على الاثنين الآخرين واجب يجبر بالدم وأما تقديمه على الثانية أو تقديم الثانى على كل واحد من الآخرين أو تقديم الثالث على الرابع فمستحب فالمراتب ستة الوجوب فى اثنين والندب فى أربعة (قوله وحل به) أى وجاز بسببه مابقى أى مما كان ممنوعاً منه (قوله من نساء) أى من قربان النساء بوطء ومقدماته ومن عقد عليهن (قوله إن حلق) أى وكان قدر رى جمره العقبه قبل الإفاضة أوفات وقتها وكان

قد قدم السمي عند القدوم فان لم يكن فعل السمي فلا يعمل ما بقى الا بفعله بعد الإفاضة فان وطىء اوصاد
 بعد الإفاضة وقبل السمي فعليه في الأول هدى وفي الثاني الجزاء وقولنا وكان قد رمى جمرة العقبة
 قبل الإفاضة أو فات وقتها احتراز بما إذا أفاض قبل رميها فانه إذا وطىء حينئذ فعليه هدى إن
 وطىء قبل فوات وقتها وأما إن وطىء بعد الإفاضة وبعد فوات وقت جمرة العقبة فلا دم عليه كمالو
 وطىء بعد فعل الجمرة والحال انه أفاض وتستثنى هذه من قول المصنف الآتي ان وقع بعد افاضة وعقبة
 يوم النحر وإلا فهدى (قوله أى الخلق النخ) هذا هو الصواب مثل قول ابن الحاجب فان وطىء قبل
 الخلق فعليه هدى اه خلافا لما فهمه اللواق من عود ضمير قبله على طواف الإفاضة لأنه بمنه قوله
 بخلاف الصيد إذ الصيد قبل الإفاضة فيه الجزاء على المشهور اه بن (قوله وكذا تأخيره) أى الحاق
 حتى خرجت أيام الرمي هذا خلاف ما تفيد المدونة ونصها والحق يوم النحر بمنى أحب إلى وأفضل
 وان حلق بمسكة أيام التشريق أو بعدها أو حلق في الحل في أيام منى فلا شيء عليه وان أخر الخلاق حتى
 رجع إلى بلده جاهلا أو ناسيا حلق أو قصر وأهدى. التوسى وقولها ان أخر ذلك حتى بلغ بلده فعليه
 دم يريد أوطال ذلك وقيل ان خرجت أيام منى ولم يحلق فعليه دم قاله في التوسيع فلم ان قوله وكذا
 تأخيره النخ مقابل لمذهب المدونة خلافا لمع فلو حذفه الشارح قوله وكذا تأخيره حتى خرجت النخ
 وقال بدله وكذا تأخيره طويلا لأفاد مذهب المدونة وتقييد التوسى وقول خش كتأخير الخلق
 لبلده البعيدة تقييده بالبعيدة خلاف الصواب بل الطول عند التوسى يكفي في لزوم الدم مطلقا
 اه بن وقد أشار شارحنا للرد على خش بقوله كتأخير الحلق لبلده ولو قربت (قوله الأولى حذف كل)
 أى وإلا كان نفس قوله والجميع الا ان يجب بأن كلا بمعنى أى وحينئذ فهو صورة أخرى (قوله جميع
 الحصيات) أى لجمرة أو للجمار كلها (قوله ان كان لكبير) أى هذا إذا كان التأخير لكبير يحسن
 الرمي بل وان كان التأخير لصغير النخ (قوله وان لصغير النخ) وهذا مبالغة في لزوم الدم لتأخير حصاة
 أو أكثر عن وقت الأداء وحاصله ان الصغير الذى لا يحسن الرمي والمجنون يرمى عنهما من أحجهما
 كما انه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله وإلّا تاب عنه ان قبلها كطواف لاكتائية وركوع
 فان لم يرم عنه أو عن المجنون وليهما إلى ان دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما وان رمى عنهما
 في وقت الرمي فلا دم عليه فرمى الولي كرميه بخلاف رمى النائب عن العاجز فان فيه الدم ولو رمى عنه
 في وقت الرمي وهو وقت الأداء الا أن يصبح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نائبه فانه
 يسقط عنه الدم وأما الصغير الذى يحسن الرمي فانه يرمى عن نفسه فان لم يرم حتى دخل الليل لزمه الدم
 فقوله وان كان التأخير لصغير أى بالنسبة لولى صغير ففي الكلام حذف لأن الفرض ان الصغير لا يحسن
 الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه مع انه لا يرمى (قوله والدم على الولي) أى لأنه هو
 المخاطب بالرمي في الحقيقة لأنه هو الذى أدخلهما في الإحرام (قوله عطف على صغير) أى فهو داخل
 في حيز المبالغة أى وان كان تأخير الرمي بالنسبة لنائب عاجز عنه بنفسه لكبر أو مرض أو اغماء طرأ
 ففي الكلام حذف لأن الفرض ان العاجز لا يقدر على الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه
 وحاصل الفقه ان العاجز إذا استتاب في الرمي فانه يلزمه الدم ولا ثم وان لم يستتب وفاته الرمي بالمرّة
 لزمه الدم وأثم لتقصيره ثم إذا استتاب وأخر النائب الرمي الليل لزمه دم ثان لكن ان كان التأخير لقب
 عن ذكر كان دم التأخير لازما للنائب في ماله وان كان لعذر كان لازما للعاجز كدم الاستتابة فكلام المصنف
 بالنسبة للدم الحاصل بسبب تأخير الرمي لا بالنسبة لدم الاستتابة وعلمت أن قول الشارح

الا بسعيه بعد الإفاضة
 (وإن) لم يكن حلق
 و (وطىء) (قبضه) أى
 الحاق وبعد الإفاضة
 (قدّم) بخلاف الصيد
 ان اصابه قبله فلا دم عليه
 لحفته عن النوطه وأما له
 وطىء اوصاد قبل السمي
 فالدم (كتأخير الخلق)
 ولوسهوا (لبلده) ولو
 قربت قدم وكذا تأخيره
 حتى خرجت أيام الرمي
 ولومقيا معنى (أو) تأخير
 (الإفاضة) أو السمي
 (للمجرّم) كتأخير
 (رمى كل حصاة) من
 العقبة أو غيرها والأولى
 حذف كل (أو) تأخير
 (الجميع) أى الجميع
 الحصيات عن وقت
 الأداء وهو النهار (لايل)
 وهو وقت القضاء فأولى
 لوفات الوقتان قدم واحد
 لتأخير حصاة أو أكثر
 ان كان لكبير يحسن الرمي
 بل (وإن) كان التأخير
 (لصغير لا يحسن
 الرمي) أو مجنون أخره
 وليهما والدم على الولي
 (أو عاجز) عطف على
 صغير

والدم في ماله (ويستنيب) العاجز من رمي عنه ولا يسقط عنه الدم رمي الثالب وفائدة الاستنابة سقوط الأثم (فيتحري) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) لكل حصاة كما يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو (وأعاد) الرمي (إن سمع قبل القوات) الحاصل (بالغروب من) اليوم (الوابع) (٤٨) فان أعاد قبل غروب الأول فلا دم وبعدة فالدم (وقضاء كل) من الجمار ولو العتبة

ينسب (إليه) أى إلى
غروب الرابع ولا قضاء
لغيره اتمه ان الرمي بغروبه
(والليل) عقب كل يوم
(قضاء) لذلك اليوم يجب
به الدم (وحمله) مريض
(مطبق) للرمي
(ورمى) بنفسه وجوبا
(ولا يرمى) الحصاة (في)
كف غيره) ليرمى عنه
فان فعل لم يجزه (وتقديم
الحلق) عطف على تأخير
من قوله كتأخير الحلق
لبده أى ان تقديم الحلق
على رمي العتبة فيه الدم أى
للقدية لتقديمه على التحليلين
لاهدى كما يومه كلامه
لأن الدم انما ينصرف
للهدى (أو) تقديم
(الإفاسة على الرمي)
قدم أى هدى فالدم هنا على
حقيقته فان قدمهما على
الرمي قدية وهدى
وظاهر قوله أو الإفاسة
وجوب الدم ولو أعاد
الإفاسة بعد الرمي
الأنظر سقوطه بل في
المواق ان مذهب المدونة
اعادتها بعد الرمي ولادم
عليه وان فعله قبل الرمي
كلا فعل لأنه فعل له قبل
محله (لا إن خالف)

والدم في ماله أى العاجز مجهول على ما إذا كان التأخير لعذر كما علمت اه تقرير عدوى (قوله) والدم
في ماله) أى أنه هو المخاطب بسائر الأركان ابتداء (قوله) ويستنيب) جملة مستأنفة لبيان الحكم أى
وحكمه ان يستنيب ولو أسقط الواو لتكون الجملة صفة كان أولى (قوله) ويكبر لكل حصاة) أى تسكيرة
واحدة (قوله) يتحرى الخ) أى ان النائب عن العاجز إذا وقف بعد الرمي عند الجمرتين الأولتين
للدعاء فان العاجز يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو (قوله) وأعاد) أى العاجز كالمرضى والمغمى عليه
الرمي وقوله فان أعاد أى العاجز الذى رمى عنه جمرة العقبة وقوله وبعدة فالدم أى وان أعاد بعد
الغروب فالدم كما انه لو أعاد رمى اليوم الثانى قبل الغروب فلا دم عليه وبعدة فالدم وكذا يقال فى رمى اليوم
الثالث (قوله) والليل قضاء) فيه انه لا حاجة له بعد قوله وقضاء كل إليه لإغناؤه عنه لأنه جعل اتها وقت
القضاء بغروب الشمس من الرابع ولا شك فى دخول الليل فى ذلك الوقت وقيد قال انه وان كان غنيا
عنه لكنه صرح به قصدا للزد على القول الضعيف وهو ان الليل اداء وانما كان النهار وقت أداء للرمي
فربما يتوهم انه لا يقضى الا فى مثل وقت الاداء وهو النهار به على انه يقضى ليلا (قوله) وحمل مريض)
أى وكذا صبى وقوله مطبق أى قادر وحاصله ان المريض والصبي إذا كان كل منهما له اطاقة أى قدرة
على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا إذا وجد حاملا يحمله للجمرة (قوله) ولا يرمى فى كف غيره)
هذان أى انه ينهى عن ذلك والنهى قد يجمع الصحة وقد لا يجمعها وهو الغالب كما هنا فلذا قال الشارح
فان فعل لم يجزه وفى بعض النسخ ولا يرمى باثبات الياء على انه خبر بمعنى النهى (قوله) لتقديمه) أى الحلق
على التحليلين أى رمى جمرة العقبة والإفاسة وإذا وقع نزول وقدم الحلق على الرمي ورمى بعده أمر
الوسى على رأسه لأن الحلق الاول الواقع قبل الرمي وقع قبل محله (قوله) قدم) أى مع الاجزاء على
المشهور خلافا لما نقل عن مالك من انه لا تجزئه الإفاسة قبل الرمي ولا بد من اعادتها بعده وانه ان
وطيء بعد الإفاسة وقبل الرمي فسد حجه وأما على للمشهور فلا يفسد (قوله) ان مذهب المدونة
اعادتها) أى طلب اعادتها (قوله) ولادم عليه) أى ان أعادها بعد الرمي (قوله) وان فعله قبل الرمي كلا
فعل لأنه فعل له قبل محله الخ) قد علمت ان هذا خلاف المشهور وان للمشهور انه إذا قدم الإفاسة على
الرمي فانه يجزيه تأمل ثم مذكره المواق اعترضه طوى ونصه وقد وقع للمواق ترك على المصنف
إذ نسب عدم الاجزاء للمدونة وقبل عجز كلامه مقلدا له وما نسب للمدونة غير صحيح واللفظ الذى
أتى به ليس لفظها ولم أر أحدا نسب اليها عدم الاجزاء وقد جعل ح القول بعدم الاجزاء مخالفا
لمذهب المدونة انظرين (قوله) أو فاض قبلها) أى قبل الذبح أو قبل الحلق أو قبلها معا (قوله) فلا دم) أى فى
صورة من هذه الصور الخمس (قوله) والافضل الفور) أى والافضل الرجوع من مكة بعد طواف
الإفاسة لنى فورا فالتأخير فى مكة حيث يدرك المبيت بمنى خلاف الأفضل * والحاصل ان الرجوع
لمبيت بمنى واجب والفورية فى الرجوع مندوب (قوله) بيان لنى) أى من قوله وعاد للمبيت بمنى
لأن الذى فوق العقبة هو من منى لأن العقبة حد منى من جهة مكة وعلى كونه بيانا فالأولى للشارح
أن لا يقدر جمرة لأن نفس الجمرة من منى (قوله) جهة مكة) وأولى إذا بات دونها جهة

عرفة

عمدا أو نسيانا (فى غير) أى غير الصورتين المتقدمتين كأن حلق قبل الذبح

أو ذبح قبل الرمي أو فاض قبلها فلا دم (وعاد) وجوبا بعد الإفاسة يوم النحر (للمبيت بمنى) أى فيها والافضل الفور ولو يوم الجمعة ولا
يسلى الجمعة بمكة (كقول) جمرة (العقبة) بيان لنى لأسفل منها جهة مكة فلا يجوز لأنه ليس بها (ثلاثا) من اليبالى ان لم يتمجل

(وإن ترك) البيت بها وبأث دونها جهة مكة (جليلة) فأكثر (قدم) ولو كان الترك (٤٩) لضرورة (أوليتين إن تعجل)

والتعجيل جائز (ولو بات)
التعجيل (بمكة أو مكيتا)
لكن يكره التعجيل
للإمام (قبل الغروب)
متعلق بتعجيل (من) اليوم
(الثاني) من أيام الرمي فإن
غربت وهو بمنى لم يسح له
التعجيل بل لزمه البيت
ورمي الثالث وبين ثمة
التعجيل بقوله (فيسقط
عن رمي) اليوم (الثالث)
ومبيت ليلته (ورخص)
جوازا (لراع) لإبل فقط
(بعد) رمي (العقبة) يوم
النحر (أن ينصرف) إلى
رعيه ويترك البيت ليلة
الحادي عشر والثاني عشر
(ويأتي) اليوم (الثالث)
من أيام النحر (فيري) فيه
(اليومين) اليوم الثاني الذي
فاته وهو في رعيه
والثالث الذي حضر فيه
ثم إن شاء تعجل وإن شاء
أقام لرمي الثالث من أيام
الرمي فليس المراد بالثالث
في المصنف ثالث أيام الرمي
اذلوا أخره لم يحز اذ لم يتعد
الترخيص إليه فإن وقع وآتى
ثالث أيام الرمي رمى
اليومين قبله ثم رمى الثالث
الحاضر وعليه دم للتأخير
وكذا يرخص لصاحب
السقاية في ترك البيت
خاصة فلا بد أن يأتي
نهار الرمي ثم ينصرف لأن
ذا السقاية ينزع الماء من
زمزم ليلا ويفرغه

عرفة أو في مكة لكن الشارح التفت لاشأن (قوله) وإن ترك جليلة قدم) أي لانصفها والمراد أن
ترك غير التعجيل جليلة من اليايى الثلاث أوترك التعجيل جليلة من اللتين وليس المراد جليلة
من أي ليلة من الثلاث للتعجيل وغيره اذ للتعجيل لا يلزمه يات الثالثة والحاصل ان مقتضى لوجوب
يات الليلة الثالثة وعدم وجوب ياتها قصد التعجيل وعدم قصده فان قصد التعجيل فلا يلزمه يات
بها وإن لم يقصد التعجيل لزمه البيات بها ويلزمه الدم إن ترك البيات جليلة والراد بالتعجيل من
قصد الذهاب لمكة كان له عذرا ولا (قوله) فأكثر) أشار بذلك إلى أنه إذا ترك البيت بمنى ليلة كاملة
أو الثلاث ليالى فاللزم دم واحد ولا يتعدد (قوله) ولو كان الترك لضرورة) أي كخوف على متاعه
وهو الذى يقتضيه مذهب مالك حسبا رواه عنه ابن نافع فيمن حبسه مرض فبات في مكة فان عليه هديا
(قوله) أوليتين) أي أوعاد للبيت بمنى ليتين (قوله) والتعجيل جائز) أي جواز ما يحتوى الطرفين لا
انه مستحب ولا خلاف الأولى اه عمدى (قوله) ولو بات التعجيل بمكة) هذا مبالغة في مقدر أشار
له الشارح بقوله والتعجيل جائز فكأنه قال والتعجيل جائز هذا إذا أراد التعجيل البيات ليلة رابع النحر
بغير مكة بل ولو أراد البيات في تلك الليلة بمكة هذا إذا كان ذلك التعجيل آقيا بل ولو كان مكيا وردبلو
في الأولى قول عبد الملك وابن حبيب من أن من بات بمكة فقد خرج به عن سنة التعجيل فيلزمه أن يرجع
فيرمي لليوم الثالث وعليه الدم ليلته بمكة وردبلو في الثاني مارواه ابن القاسم عن مالك لا أرى التعجيل
لأهل مكة ولا يكون لهم عذر من تجارة أو مرض قاله ابن القاسم في العقبة وقد كان مالك قبل ذلك
يقول لا بأس بتعجيلهم وهم كأهل الآفاق وهو أحب إلى (قوله) لكن يكره التعجيل للإمام) أي لأمر
الحج وهذا استدراك على قوله والتعجيل جائز أفاد به ان الجواز بالنسبة لغير الإمام وأما هو فبكرهه
(قوله) قبل الغروب الخ) أشار بهذا إلى ان شرط جواز التعجيل أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب
الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فان لم يجاوزها إلا بعد الغروب لزمه البيت بمنى ورعى الثالث
وكانه التزم رميه ثم ان ما ذكره من شرط التعجيل إذا كان التعجيل من أهل مكة وأما إن كان من
غيرها فلا يشترط خروجه من منى قبل الغروب من اليوم الثاني وإنما يشترط نية الخروج قبل الغروب من
الثاني ثم ان من تعجل وأدركته الصلاة في أثناء الطريق هل يتم أولا لم أرفه نصا والإمام أحوط وأما
من أدركته الصلاة من الحجاج وهو في غير محل النسك كالرعاة إذا رموا العقبة وتوجهوا للرعى
فالظاهر من كلامهم ان حكمهم حكم الحجاج كذا في كير خش (قوله) ورخص لراع) هذا كالتمسك
من قوله وعاد للبيت الخ ومن قوله أوليتين ان تعجل وقوله بعد العقبة متعلق برخص لراع أى لراع
في المحل الذى بعد العقبة إذ هذا ليس بمراد بل المراد راع في أى محل كان وقوله ويأتي الثالث أى في
الثالث وقال محمد يجوز لهم أن يأتوا ليلا فيرمون ما فاتهم رميه نهارا واستظفروه ولكنه ضعيف كما قال
طفى لقصر الرخصة على موردها (قوله) جوازا) أى مستوى الطرفين (قوله) لراع لإبل فقط) أى لان
الرخصة كما في الموطأ عن أنس عن النبي ﷺ رعاة الإبل ومعلوم ان الرخصة لا تمتدى محلها وفي
القياس عليها نزاع وظاهر المصنف وابن شاس وابن الحجاج وابن عرفة الاطلاق (قوله) ويأتي اليوم
الثالث من أيام النحر) الذى هو ثاني يوم من أيام الرمي (قوله) وإن شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي) أى
ولا دم عليه لترك البيت والتأخير رمى اليوم الثاني لليوم الثالث (قوله) في ترك البيت خاصة) أى لافي
ترك البيت وترك الاتيان في اليوم الحادى عشر والاتيان في الثاني عشر كالرعاة (قوله) ورخص ندبا
تقديم الضممة) معنى الترخيص لهم في عدم البيات بالمزدلفة انه يحصل لهم ثواب البيات بها فلا يعترض

في الحيض (و) رخص ندبا (تقديم الضممة) من النساء والصبيان والمرضى ونحوهم

(٧ - دسوق - ثنى)

(في الرد) الى متى (المزدلفة) اللام بمعنى من ولو عبر بها كان أولى يعني برخص في عدم يأتهم ليلة النحر في مزدلفة فيذهبون ليلاليات
بمعنى وليس مراده الترخيص في عدم النزول في مزدلفة بالكيفية لما تقدم من قوله وان لم ينزل فالدم (و) رخص (ترك التحصيص) أي
النزول بالحصى ليلة الرابع عشر (لغير مقتدى به) وأما للمقتدى به فلا يرخص له في تركه الا ان يوافق نقره يوم الجمعة فليدخل مكة
ليصل الجمعة بأهلها (و) اذا عاد (٥٠) الحاج يوم النحر لم يرمى (كل يوم) بعد يوم النحر الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات

يبدأ بالتى على مسجد من ثم
الوسطى التى بالسوق (وختم
بالعقبه) فجعلت الحصيات
سبعون لغير المتجمل وتسعة
وأربعون للمتجمل ووقت
أداء كل (من الزوال
للغروب وصحته) أى
شرط صحة الرمي مطلقا
(بحجر) لاطين ومعدن
كما يأتى (كحصى) الحذف
بمعجمتين وهو الرمي
بالحصياء بالأصابع أو بالحاء
المهمل الحذف بالحصى وهو
قدر القول والنواة وأدون
الأئمة ولا يجوز الصغير جدا
كالخمس ويكره الكبير
خوف الاذية ولما كانت السنة
وأجزأ (ورمى) مصدر
مجرور عطف على حجر أى
الثانى من شروط الصحة
كونه برمى لاوضع أو طرح
فلا يجوز (وان بمتنجس)
لكنه يكره وندب اعادته
بطاهر (على الجمرة) متعلق
برمى وهو البناء وما تحته من
موضع الحصى وان كان
المطلوب الرمي على الثانى
وعليه لما وقف من الحصيات
بالبناء مجزئ فكان الاولى
للمصنف الاقتصار عليه ولا
يذكر التردد (وان أصابت)

بأن البيات بها ليس أمرا واجبا حتى يقال رخص لهم في تركه اه عدوى (قوله في الرد) أى فى الرجوع
وأشار الشارح بقوله إلى معنى إلى ان متعلق الرد محذوف وما ذكره الشارح من التأويل هو التبعين
وأما حمل المصنف على ظاهره فلا يصح بأن يقال ان الضعفاء يرخص لهم أن يصر فواله من عرفة إلى
المزدلفة قبل الغروب كما هو قول في للذهب من ان الركن الوقوف نهارا السكنى هذا القول غير معمول
عليه (قوله فيذهبون ليلاليات بمعنى) أى بعد نزولهم لمزدلفة بقدر حط الرحال (قوله وان لم ينزله
فالدم) أى ولا فرق في ذلك بين الضعفاء وغيرهم (قوله ورخص ترك التحصيص) هذه الرخصة بمعنى
خلاف الاولى لأنه يستحب للحجاج اذا لم يتجملوا انهم إذا رموا ثالث يوم بعد الزوال ان يصر فواله
لمكة فاذا وصلوا المحصب ندب لهم النزول فيه يصلون به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يدخلون
مكة لعملة عليه الصلاة والسلام وهو ما بين الجبلين منتها للقبرة سمى بالمحصب لكثرة الحصى فيه
من السيل (قوله فلا يرخص له في تركه) أى لاجل احياء السنة والتركة له مكروه وأما لغيره فهو
خلاف الاولى وعمل ذلك مالم يكن متجلا أو يوافق نقره يوم الجمعة والا فلا كراهة في تركه
(قوله وإذا عاد الحاج) أى من مكة بعد طواف الافاضة (قوله وقت أداء كل من الزوال للغروب) أى
والليل عقيب كل يوم قضاء له كما مر فيلزم الدم بالتأخير اليه ولو بحصاة من جمره (قوله مطلقا)
أى كان رمى جمره العقبة أو غيرها (قوله بحجر) أى كون الرمي من جنس ما يسمى حجرا سواء كان
زلاطا أو رخاا أو صوانا أو غير ذلك (قوله وهو) أى الحذف بمعجمتين (قوله بالأصابع) بأن
تجعل الحصى بين سبابتك وإبهامك وترمى بها (قوله الحذف بالحصى) أى وهو الحذف بالحصى
سواء كان بالأصابع أو باليد بتأمرها والاولى ابدال الحذف بالرمي (قوله وهو قدر الخ) الضمير
لحصى الحذف (قوله من شروط الصحة) أى صحة الرمي كونه أى الرمي برمى واعتراض بأن الشيء
لا يكون شرطا لنفسه وأجيب بأن الرمي للشروط فيه المراد منه الاتصال للجمره والرمي الذى
اعتبر شرطا بمعنى الاندفاع وللعنى حيث شرط صحة الاتصال للجمره الاندفاع فلا يجوز وضع
الحصاة بيده على الجمره ولا طرحها عليها من غير اندفاع ولا يد من الاندفاع لكل حصاة باقرادها
فان رمى السبع في مرة واحدة احتسب منها بواحدة ولا بد ان يكون الرمي بيده لا بقوس أو رجله
أو فيه (قوله وان بمتنجس) أى هذا إذا كان الحجر طاهرا بل وان كان متنجسا فالبناء في قوله
بمتنجس زائدة (قوله على الجمره) هذا هو الشرط الثالث فان رمى على غيرها فلا يجوز (قوله رمى
البناء وما تحته) هذا هو للمتعمد وقيل ان الجمره اسم للسكان الذى يجتمع فيه الحصى (قوله على
الثانى) أى اللوضع الذى فيه الحصى تحت البناء (قوله وعليه) أى على ما قلناه في تفسير
الجره (قوله ان ذهبت الى الجمره بقوة) أى من الرمي لاتصال الرمي بالجره
(قوله واما ان وقعت دونها وتدرجت الخ) هكذا في التوضيح عن سند ثم قال ولو

الحصاة (غيرها) أى غير الجمره ابتداء من محل ونحوه فلا يمنع الإجزاء (إن ذهبت) بعد اصابتها غيرها الى الجمره تدرجت
(بقوة) لا ان وقعت (دونها) ولم تصل فلا تجزئ وكذا ان جاوزتها ووقعت بالبعد عنها وأمانا وقعت دونها وتدرجت حتى وصلت
اليها أجزأت لانه من فعله ثم بالغ على عدم اجزاء وقوعها دونها بقوله (وإن أطارت) الواقعة حصاة (غيرها) فوصلت (لها) أى للجمره لم
تجزئ (ولا) تجزئ (طين و) لا معدن (كذهب وحديد ومنفرة وكبريت لا تجزئ الجمرية) (وإن اجزاء ما وقف من الحصيات

(البناؤ) في شقوقه ولم يسقط لأرض الجرة وهو الأوجه لما تقدم وعدم إجزاله (مردود) ثم عطف ثلث الشروط على قوله بحجره ولو صحته (يرتبهين) أي الجمار بأن يبدأ بالتي تلى مسجد من ثم بالوسطى ويختم بالعقبه فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموها لم يجزه فان تذكر بعد خروج يوم رمى الحاضرة فأشاره بقوله (وأعاد) ندبا (٥١) (ما حضر) وقته (بعد) فعل (النسبة) وجوبا الأولى التروكة

أي ولو حكما ليشمل النكسة (و) إعادة (ما بعدها)

وجوبا أيضا لوجوب الترتيب السكائن (في يومها فقط) فلا يعيد ما رماه في

التالي ليومها فلونسي من ثاني النحر الجرة الأولى فقط

وفعل الثانية والثالثة ورمى جميع جمرات الثالث ثم

تذكر بعد رمى الرابع ففعل للنسبة ويعيد ما بعدها بما هو في يومها

وهو الثانية والثالثة وجوبا ويعيد اليوم الرابع الحاضر

استجابا ولا يعيد جمرات اليوم الثالث (و) ندب

تابعه (أي الرمي فإذا رمى الأولى أردفها بالثانية

ثم الثانية بالثالثة ولا يفصل بينهما عن بعض الا بقدر

مساقي من الدعاء فالتابع له صورتان تابيع بين

الحصيات وهو الذي قدمه وتتابع بين الجمرات وهو

ما هنا فلا تكرار والأصوب حمله على تابع

الحصيات بدليل تذكر الضمير والتفريع في قوله (فإن رمى) الجمار الثلاث

(خمسة خمسة) وتركة من كل جرة حصتين ثم ذكر في يومه أو غيره

تدحرجت في مكان عال فرجعت إليها فالظاهر عدم الاجزاء لان الرجوع ليس من فعله اه بن (قوله تردد) أي بين شيخي المصنف سيدي عبد الله النوف وسيدي خليل المسكي فالأول كان يميل إليه للتوفي والثاني كان يفتي به سيدي خليل المسكي (قوله فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموها لم يجزه) أي مادام يوم الجرة ولا بد من إعادة النكس وهو التقدم عن محله وإعادة ما بعده لوجوب الترتيب فان لم يعد للنكس وما بعده كان بمنزلة تارك الرمي بالسكينة فيلزمه الدم (قوله ورمى الحاضر) أي ويعيد رمي الحاضر (قوله وأعاد ما حضر وقته) أي وأعاد الرمي الذي حضر وقته وقوله بعد فعل النسبة، فمطلق باعادة (قوله وإعادة) أي وبعد إعادة ما بعدها وقوله في يومها فقط نعت لما بعدها أي وما بعدها السكائن في يومها (قوله الجرة الأولى) أي كلا أو بعضا وثل ذلك ما لو نكس بأن قدم الوسطى على الأولى فانه يعيد الوسطى والثالثة وجوبا ويعيد رمي اليوم الحاضر استجابا (قوله وجوبا) أي لأن الترتيب للنسي مع ما بعده في اليوم الواحد واجب مطلقا ولو مع النسيان فلذا أعاد ما بعد النسبة السكائن في يومها وجوبا (قوله استجابا) لأن إعادة الرابع لاجل الترتيب والترتيب بين النسي وما حضر وقته واجب مع الذكر لامع النسيان فلذا استجب اعادته والحاصل ان ترتب ما حضر وقته مع الفائت واجب مع الذكر واما ترتيب الفائت مع ما بعده في يومه فواجب مطلقا (قوله ولا يعيد جمرات اليوم الثالث) أي لأن رميه صحيح وقد خرج وقته اه ونظير ذلك في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم تذكر فانه يصلي الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها (قوله أي الرمي) أي رمى الجمرات الثلاث (قوله ثم الثانية بالثالثة) أي ثم اردف الثانية بالجرة الثالثة (قوله وهو الذي قدمه) أي في درس ولسمى شروط الصلاة في قوله وتتابعها ولفظها (قوله والأصوب حمله على تابع الحصيات) فالنفي وندب تتابع الرمي في حصيات كل جرة من الجمرات الثلاث وما تقدم في قوله وتتابعها فهو في تابع جرة العقبة وهذا التقرير لمع وما تقدم لغيره فان رمى بخمس خمس أي فان رمى كل جرة من الجمار الثلاث بخمس سواء فعل ذلك عمدا أو نسيانا (قوله ولا هدى ان ذكر في يومه) واما ان ذكر ذلك بعد الغروب أو في ثاني يوم كمل الأولى حصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولزمه هدى لتأخير الرمي لوقت القضاء (قوله وكذا قوله الخ) أي فانه مفرع على قوله وصحته يرتبهين وعلى قوله وندب تتابعه فلاجل ندب التابع لم تبطل الست الأولى ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقعا قبل كمال الأولى وما ذكره المصنف من ندب تتابعه طريقة شهرها الباجي وابن بشر وابن راشد وحمل أبو الحسن المدونة عليها وطريقة سند وابن عبد السلام وابن هرون ان الفور شرط مع الذكر اتفاقا واختلف فيه مع النسيان وعليها فلا يعتد بشيء (قوله وان لم يدر موضع حصاة الخ) حاصله انه إذا رمى الجمار الثلاث ثم يتيقن انه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها أو شك في ترك حصاة من واحدة وعدم تركها وعلى تقدير تركها لم يدر من أيها تركها فانه يعتد بست من الجمرة

(اعتد بالخمس الأول) من الجرة الأولى وكلها حصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولا هدى ان ذكر في يومه فهذا مفرع على قوله وصحته يرتبهين وعلى قوله وندب تتابعه أي فلاجل ندب التابع لم تبطل الخمس الأول ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقعا قبل كمال الأولى وكذا قوله (وإن لم يدر موضع حصاة) أو أكثر تركت من أيها وسواء يتيقن تركها أو عك (اعتد بست من الأولى) فان تحقق كمال الأولى وهكذا في الثانية والثالثة

اعتد بست من الثانية (وأجزاً) (٥٣) الرمي (عنه) أى الرامى (وعن سبي) ونحوه بعد الرمي عن نفسه أو قبله ان رمى عن نفسه سبعا وعن الصبي سبعا بل (ولو) كان يرمى جمرة واحدة (حصاة) عن نفسه ثم (حصاة) عن غيره إلى آخر كل جمرة لان رمى الحصاة الواحدة عنه وعن غيره لم يجزه * ولما كان وقت أداء جمرة العقبة يدخل بطول فجر يوم النحر بين هنا الوقت الأفضل بقوله (و) ندب (رمي العقبة أول يوم طلوع الشمس) أى بعد طلوعها إلى الزوال حيث لا عذر له والاستحب عقبه (وإلا) يكن الرمي أول يوم بل ما بعده ندب (إثر الزوال قبل صلاة الظهر) فصب الندب قبل الظهر فلا ينافي ان دخول الزوال شرط صحة فيها (و) ندب (وقوفه) أى مكثه ولو جالساً (إثر) رمي كل من (الأولين) للذكر والدعاء (قد إسرّاع) سورة (البقرة) ويستقبل الكعبة (و) ندب (تيسره) (في) وقوفه للدعاء عند الجمرة (الثانية) أى يجعلها على يساره والمراد انه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره لا انه يجعلها محاذية له عن يساره وأما الأولى فيجعلها خلف ظهره مستقبلاً وأما العقبة فيرميها من أسفلها في بطن الرادى ومضى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف عندها للدعاء (و) ندب (تحصيب الزايع) من متى لمسكة

الأولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ثم يرمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولا دم عليه ان كل الأولى وفعل الثانية والثالثة في يومه فان رمى الجمار الثلاث في يومين وتحقق ترك واحدة ولم يدر من أى الجمار الثلاث تركت وهل هي من اليوم الأول أو الثانى فانه يعتد بست من الأولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويعد ما بعدها ويلزمه دم لتأخير رمى اليوم الأول لا يوم الثانى وقوله موضع حصاة أى وكذا ان لم يدر موضع حصتين اعتد بخمس من الأولى وهكذا كما زاد الشك اعتد بخير للشكوك فيه وهذا أيضاً مبنى على ندب التتابع وأما على وجوبه فلا يعتد بشيء (قوله) اعتد بست من الثانية (أى فيكملها بحصاة ثم يرمى الثالثة بسبع ولا دم عليه ان كل الثانية وأعاد الثالث في يومه (قوله) ونحوه) أى من كل من يرمى عنه ولو نيابة (قوله) ان رمى عن نفسه سبعا الخ (أى هذا ان رمى عن نفسه سبعا لأن غاية الأمر أنه ترك التتابع بين الجمرات الثلاث وهو مندوب وذلك لفصله بين رمى كل جمرتين بالرمي عن الغير (قوله) بل ولو كان يرمى الخ (رد بل وقول القابسى إنه بعيد عن نفسه وعن غيره ولا يعتد بذلك ولا بحصاة واحدة قاله ابن يونس ورد ذلك القول بأن التفريق بين الحصيات في هذه الحالة يسير وتتابع الحصيات وعدم الفصل بينها مستحب فقط كما مر قال عبق فان رمى عن نفسه حصتين أو أكثر وعن الصبي مثله أو أقل أو أكثر فالظاهر الاجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضاً أم لا قال بن الظاهر انه منه لان القابسى يمنع التفريق بين الحصيات وهذا منه فتأمل (قوله) لان رمى الحصاة الواحدة الخ (أى لا إن رمى حصاة بعد حصاة إلى آخر السبع وكل واحدة نوى انها عنه وعن غيره فانه لا يجزىء عن واحد منهما اتفاقاً (قوله) وندب رمى العقبة الخ (الحاصل أن وقت الاداء لرمي جمرة العقبة في يوم النحر من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقد اشار لذلك فيما مر وأشارنا إلى وقته الأفضل وأنه بعد طلوع الشمس إلى الزوال من يوم النحر فيسكركه قبله أو بعده إذا كان التأخير عن الزوال لغير عذر وأما إذا كان لمرض أو نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال وقد مر أن وقت قضائه الذى لا يجوز التأخير له الليل (قوله) أى بعد طلوعها (أى لا عنده لأنه يصدق بالمقارنة وليست بمعادة إذ حكمها حكم ما قبل الطلوع من الكراهة (قوله) وإلا يكن الرمي أول يوم الخ) أشار إلى ان النفي في قوله والراجع لقوله أول يوم كما درج عليه الشارح بهرام لانه ولقوله طلوع شمس كما قال ت وبالبساطى لأن المعنى حيث لا بد أن لم يرم العقبة أول يوم طلوع الشمس فيندب رميها اثر الزوال في اليوم الأول قبل الصلاة وهو غير صحيح لأن ظاهر كلامهم ان وقت استحبابها ينتهى بالزوال فان فعلها بعد الزوال ولو كان باثره كان فعلاً لها في غير وقتها المستحب (قوله) انه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره الخ (تبع في ذلك ح وفيه نظر والصواب أن المراد بتيساره ذهابه عنها لجهة يسارها بأن يقف أمامها جهة يسارها ويلزم من كونه جهة يسارها أن تكون هي جهة يمينه كما في عبارة ابن الواز ونفسها ثم يرمى الوسطى وينصرف منها إلى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها على يسارها وكما في عبارة ابن عرفة أيضاً وابن شاس وابن الحاجب اهـ بن (قوله) وأما الأولى (أى وهى التى تلى مسجد بني) (قوله) ولا يقف عند الدعاء وذلك لسعة موضع الأولين دون جمرة العقبة فان موضعها ضيق فالوقوف عندها للدعاء يضيق على الرامين ولهذا لا ينصرف الذى يرمىها على طريقه لأنه يمنع الذى يأتى للرمى وإنما ينصرف من أعلى الجمرة (قوله) وتحصيب الزايع الخ (أى إذا كانت غير متعجل ولم يكن رجوعه يوم الجمعة والا فلا يندب التحصيب ومحل ندب صلاة الظهر به إذا وصله قبل ضيق وقتها بأن

وصلة قبل العصر بمقدار ما يصلى صلاة الظهر أما الوضاق عليه الوقت جدا بحيث يدخل وقت العصر قبل أن ينزل به فإنه يصلى الظهر حيث أدركه الوقت ولا يؤخرها للمحسب وقوله وتحصيب الراجع من منى أى سواء كان أفاقيا أو مكيا أو مقيا بمكة ويقصر المكى الصلاة فيه لأنه من تمام الناسك وأولى غير المكى (قوله يصلى أربع صلوات) اللام للناية لا للتعليل لأن علة ندب الزول به فعله صلى الله عليه وسلم أى ندب تحصيب الراجع إلى أن يصلى فيه أربع صلوات لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لله وذلك لأن المحسب هو الموضع الذى تحالفت فيه قريش على أنهم لا يبايعون بنى هاشم ولا يأتونهم ولا يأخذون منهم ولا يعطونهم ففعله النبي وذكر الله فيه شكرا له حيث اظفروه ونصره على أعدائه فكان مجلسا لسوء جملة الله مجلسا خير اه عدوى (قوله أو قدم إليها بتجارة) أى هذا إذا قدم إليها بنسك بل ولو قدم الخ (قوله وطواف الوداع الخ) حاصل للسئلة أن الخارج من مكة إذا قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا وصل للبيقات أم لا وإن قصد مسكنه أو الإقامة طويلا فعليه الوداع مطلقا وإن خرج لاتضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لنحو أحد اللواقيت ودع وإن خرج لدونها كالتنعيم فلا وداع هذا محصل كلام ح (قوله لا لقريب كالتنعيم والجمرات) أى ما لم يخرج ليقم فيه لكونه مسكنه أو ليقم فيه طويلا وإلا طلب منه (قوله وإن صغيرا) مبالغة فى قوله وندب طواف الوداع أن خرج لكالحفة أى وإن كان ذلك الخارج صغيرا وظاهره ولو كان غير مميز فيفعله عنه وليه (قوله وتأدى الخ) الحاصل أن طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف فلذلك يتأدى بطواف الافاضة أو العمرة ولا يكون سعيه لها طويلا حيث لم يقيم عندها إقامة تقطع حكم التوديع والراد بتأديه بها أنه لا يستحب لمن طاف للإفاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع بل يسقط عنه الطلب بما ذكر ويحصل له فضل الوداع أن نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (قوله ولا يرجع الخ) النهى للكراهة * وحاصله أنه إذا طاف للوداع أو لغيره وخرج يائر ذلك فلا يرجع من البيت ووجهه إليه وظهره خلفه كما يفعله الاعاجم عند مفارقة عظيم (قوله بإقامة بعض يوم بمكة) أى أو بمحل دون ذى طوى وأما لو أقام بذى طوى أو بالأبطح يوما أو بعضه لم يطل وداعه والراد ببعض اليوم مازاد على الساعة الفلكية كما قال شيخنا العدوى (قوله أن لم يخف فوات أصحابه) أى الذين يسير بسيرهم ومثل ذلك ما إذا خاف متاعن الكراء (قوله وحبس الكرى والولى) أى لطواف الافاضة لا للوداع لأنه يسقط عن الحائض والنفساء * وحاصله أن المرأة سواء كانت مبتدأة أو معتادة إذا حاضت أو قست قبل أن تطوف طواف الافاضة فإن كرهها وولها يجبران على الإقامة معها بمقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها فإذا ازال المانع بعد مضى زمن الحيض والاستظهار أو بعد مضى أمد النفاس طافت وسواء علم الكرى بحملها أم لا حملت قبل الكراء أو بعده وليس عليها شيء من نفقته ولا نفقة دوايه قال ح ويستحب لها أن تنه عن بالعلف لافى الحيض لقصر مدته فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر المدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة ولو قبل خمسة عشر يوما وتأولها الشيخ بمنعها من الطواف ونفس كراتها لرواية ابن وهب بأن المرأة إذا استمر الدم نازلا عليها بعد مضى مدة الاستظهار فإنها تمت خمسة عشرة يوما للاحتياط فظهر أن للفسخ وعدم الطواف وجهها وهو مراعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقول التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر أنها تطوف ولا وجه للفسخ لأن مدة الحبس وهى أمد الحيض قد مضت غير ظاهر فأمله (قوله أى قدر زمنه) أى زمن الحيض والاستظهار

بأن ينزل به فإنه يصلى الظهر حيث أدركه الوقت ولا يؤخرها للمحسب وقوله وتحصيب الراجع من منى أى سواء كان أفاقيا أو مكيا أو مقيا بمكة ويقصر المكى الصلاة فيه لأنه من تمام الناسك وأولى غير المكى (قوله يصلى أربع صلوات) اللام للناية لا للتعليل لأن علة ندب الزول به فعله صلى الله عليه وسلم أى ندب تحصيب الراجع إلى أن يصلى فيه أربع صلوات لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لله وذلك لأن المحسب هو الموضع الذى تحالفت فيه قريش على أنهم لا يبايعون بنى هاشم ولا يأتونهم ولا يأخذون منهم ولا يعطونهم ففعله النبي وذكر الله فيه شكرا له حيث اظفروه ونصره على أعدائه فكان مجلسا لسوء جملة الله مجلسا خير اه عدوى (قوله أو قدم إليها بتجارة) أى هذا إذا قدم إليها بنسك بل ولو قدم الخ (قوله وطواف الوداع الخ) حاصل للسئلة أن الخارج من مكة إذا قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا وصل للبيقات أم لا وإن قصد مسكنه أو الإقامة طويلا فعليه الوداع مطلقا وإن خرج لاتضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لنحو أحد اللواقيت ودع وإن خرج لدونها كالتنعيم فلا وداع هذا محصل كلام ح (قوله لا لقريب كالتنعيم والجمرات) أى ما لم يخرج ليقم فيه لكونه مسكنه أو ليقم فيه طويلا وإلا طلب منه (قوله وإن صغيرا) مبالغة فى قوله وندب طواف الوداع أن خرج لكالحفة أى وإن كان ذلك الخارج صغيرا وظاهره ولو كان غير مميز فيفعله عنه وليه (قوله وتأدى الخ) الحاصل أن طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف فلذلك يتأدى بطواف الافاضة أو العمرة ولا يكون سعيه لها طويلا حيث لم يقيم عندها إقامة تقطع حكم التوديع والراد بتأديه بها أنه لا يستحب لمن طاف للإفاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع بل يسقط عنه الطلب بما ذكر ويحصل له فضل الوداع أن نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (قوله ولا يرجع الخ) النهى للكراهة * وحاصله أنه إذا طاف للوداع أو لغيره وخرج يائر ذلك فلا يرجع من البيت ووجهه إليه وظهره خلفه كما يفعله الاعاجم عند مفارقة عظيم (قوله بإقامة بعض يوم بمكة) أى أو بمحل دون ذى طوى وأما لو أقام بذى طوى أو بالأبطح يوما أو بعضه لم يطل وداعه والراد ببعض اليوم مازاد على الساعة الفلكية كما قال شيخنا العدوى (قوله أن لم يخف فوات أصحابه) أى الذين يسير بسيرهم ومثل ذلك ما إذا خاف متاعن الكراء (قوله وحبس الكرى والولى) أى لطواف الافاضة لا للوداع لأنه يسقط عن الحائض والنفساء * وحاصله أن المرأة سواء كانت مبتدأة أو معتادة إذا حاضت أو قست قبل أن تطوف طواف الافاضة فإن كرهها وولها يجبران على الإقامة معها بمقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها فإذا ازال المانع بعد مضى زمن الحيض والاستظهار أو بعد مضى أمد النفاس طافت وسواء علم الكرى بحملها أم لا حملت قبل الكراء أو بعده وليس عليها شيء من نفقته ولا نفقة دوايه قال ح ويستحب لها أن تنه عن بالعلف لافى الحيض لقصر مدته فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر المدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة ولو قبل خمسة عشر يوما وتأولها الشيخ بمنعها من الطواف ونفس كراتها لرواية ابن وهب بأن المرأة إذا استمر الدم نازلا عليها بعد مضى مدة الاستظهار فإنها تمت خمسة عشرة يوما للاحتياط فظهر أن للفسخ وعدم الطواف وجهها وهو مراعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقول التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر أنها تطوف ولا وجه للفسخ لأن مدة الحبس وهى أمد الحيض قد مضت غير ظاهر فأمله (قوله أى قدر زمنه) أى زمن الحيض والاستظهار

(وقيد) القول بحبس من ذكر معها لزوال المانع (إن أمن) الطريق أى قيد بوجود أمن الطريق حال رجوعهم بعد طوافها الاضافة بعد طهرها فان لم يؤمن كافي هذه الازمنة (٥٤) فسح الكراء اتفاقا ولا يحبس من ذكر معها ومكنت وحدها ان أمكنها ولا رجعت

لبلهها وهي على احرامها ثم
تعود في القابل للاضافة (و)
حبست لها (الرفقة) أيضا
(في كيومين) لعله مع الامن
أيضالا أكثر من ذلك فلا
يحبسون (وكرهه) روى
عمر بن الخطاب (أى بحصى روى
به قبل منه أو من غيره في ذلك
اليوم أو غيره ظاهره
ولو في ثلثي عام (كان)
يقال للاضافة طواف
الزيارة) أى يكره لأنه لفظ
يقضى التخير وهو ركن
فكانه تكلم بالكذب (أو)
يقال (زرنا قبره)
أو زرناه (عليه الصلاة
والسلام) وإنما حججه
أو قصدناه لأن الزيارة
تشرع بالاستغناء ولم
هذه بالنسبة للآزمنة
السالفة وأما الآن فأنما
نستعمل في التعظيم (و)
كره (رفق الكيت) أى
دخوله (أو عليه) أى
على ظهره (أو على جنبه
عليه الصلاة والسلام
ينعل) محقق الطهارة أو
خفف (خلاف الطواف) و
دخول (الحجر) بالكسر
ينعل طاهر فلا يكره (وإن)
طاف حامل شخص (وقصد)
بطوافه نفسه مع محموله
لم يجز (الطواف) عن واحد
منهما لأن الطواف صلاة

ان كانت ممن تستظهر وقد زعم النفاس (قوله) وقيد القول بحبس من ذكر الخ) هذا يفيدان في حبسها
خلافاً وهو كذلك في الموازية عن مالك قول بعدم حبس الكرى في النفاس أصلاً وفي الجواهر وابن
عرفة ما يفيد أن في حبس الكرى لأجل الحيض خلافًا أيضاً (تنبيه) قوله وقيد الخ هذا التقيد
لابن اللبان وابن أبي زيد والتونسي (قوله فسح الكراء) أى ولا يلزمها جميع الاجرة بل يرجحان
للجاسبة وتبع الشارح في حكاية الاتفاق عبق وت في صغره نقلاً عن عياض وهو خلاف نقل ابن
عرفة عن الأحمي ونصه قال للأحمي ويختلف هل يفسح أو يكرى لها شخص آخر والكراء الأول
لازم لها لأن النع جاء منها * والحاصل أنه حيث قلنا انه لا يحبس الكرى والولى مع الخوف فعلى
كالمحصرة بعدو ولا يحمل إلا بالافاضة على الصواب كما يأتي للمصنف في قوله وان حصر عن البيت فحجه
ثم ولا يحمل إلا بالافاضة وما في عبق من أنها كالمحصرة بعدو فلها أن يتحلل بنحر هدى فقير صواب
وحينئذ فان أمكنها اللقاع بمكة فسح الكراء وقيل لا يفسح ويكرى لها شخص آخر وان لم يمكنها لم
يفسخ ورجعت لبلهها ثم تعود في العام القابل انظرين (قوله) وحبست الرفقة أيضاً (أى كما يحبس
الكرى والولى (قوله في كيومين) أى إذا كان عذرهما يزول في كيومين (قوله) فلا يحبسون (أى) وإنما
يحبس الكرى والولى فقط (قوله) تشعربا بالاستغناء أى باستغناء الزائر عن الزور (قوله) أى دخوله
أشار بذلك إلى ان المراد برقى البيت دخوله لا الصعود على درجه الذى يطلع عليه البيت لأنه لا كراهة إذا
كان لا بسالمطاهر أو خفف (قوله) أى على ظهره (أى الصعود على ظهره أو الصعود على منبره عليه
السلام) (قوله) بن محقق الطهارة أو خفف بخلاف وضع مصحف على ما ذكر فانه حرام لعظم حرمة
القرآن على ما ذكر قاله عبق (قوله) وان قصد بطواف نفسه مع محموله سواء كان محموله صغيراً أو مجنوناً
أو مريضاً أو كبيراً لا عذر له وقوله لم يجز عن واحد منهما أى وقيل يجزى عنها وقيل يجزى عن الحامل
والمحمول إذا كان صبياً فقط فالأقوال ثلاثة كما في بن (قوله) لم يجز عن واحد منهما (تبع المصنف
في ذلك تشهير ابن الحاجب قال في التوضيح ولم ار من شهره غيره قال اللواق وظاهر الطراز ترجيح
القول بالاجزاء عنهما ونسب اللواق والتوضيح الاجزاء عن الصبي لابن القاسم اه بن (قوله) لأن
الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين (أورد على هذا التعليل اجزاء الطواف عن المحمولين فأكثر
واجب بالفرق بأن المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد تأمل (قوله) واجزأ السعى الذى نوى به نفسه
ومحموله (كان مريضاً أو صحيحاً أو صبياً (قوله) أى في الطواف والسعى) لكن المعتبر في طوافه عن
المحمول طهارة الحامل وحده ان كان المحمول غير مميز فان كان مميزاً فالطهارة شرط في المحمول
لا في الحامل اه عدوى

(فصل حرم بالاحرام)

(قوله) أى بسببه (أشار إلى ان الباء للسببية ويصح جعلها للظرفية وكل منهما يفيدان مبدأ الحرمة بمجرد
الاحرام اما افادة السببية ذلك فظاهر وأما افادة الظرفية ذلك فلأن المعنى حرم في حال الاحرام فيفيد
ان مبدأها من الاحرام خلافاً لعقب القائل إن جعلها للظرفية لا يفيد ذلك وإنما يفيد جعلها
للسببية وكأن شبهته ان الظرف أوسع من الظروف وفيه ان هذه ظرفية مجازية وهي ترجع

وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السعى) الذى نوى به نفسه ومحموله (عنهن) لحقة أمر السعى إذا لا يشترط فيه طهارة فليس للمصاحبة
كالصلاة (كحمتولين) فأكثر لشخص نوى بطوافه أو سعى المحملين دون نفسه فيجزى (فهنا) أى في الطواف والسعى
كان المحمول معذوراً أم لا لكن على غير المذودر الدم إذا لم يمهده [درس] (فصل) (حرم بالإحرام) بحج أو عمره أى بسببه (على المرأة)

ولو أمة أو صغيرة وتعلق بولها (لبس) محيط يديها هو (مُفاز) كمرمان شئ، يعمل اليدين بحشى بشطن تلبسه المرأة للبرد وكذا ستر صريح من أصابعها إن أدخلت يديها في كيسها فلا تلبس عليها (وسُتر وجهه) أو بعضه (إلا لستر) من أعين الناس فلا يحرم بل يجب إن ظنت الفتنة بها (بلاغز) بإبرة ونحوها (و) لا (رَبَط) أى عقد (والإ) بأن فوات شيئا مما (٥٥) ذكر بأن لبست قفازا أو سترت

كفها أو وجهها أو بعضه لغير ستر أو غرزت أو عقدت ماسدته (نفديمة)

ان طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل)

أى الذكرا المحقق ولو صغيرا وتعلق بوليه (محيط)

بضم أوله وبالمهملة (بضم) من أعضائه

كيدته أو رجله ويدخل في المحيط الصرامة أى

التاموسة والققاب ولعله إذا كان سيره عريضا وإلا

فلا ذكره الخطاب (وإن) كانت احاطته (بنسج)

أى بسببه على صورة المحيط كدروع حديد فان العرب

تسميه نسجا أو لبدا لصق على صورته أو جلد حيوان

ساخ بلاشق (أو) كانت بسبب (زر) يقفه عليه

(أو عقْد) أو تخليل عود لا ان خيط يغير احاطة

كأزار مرقع وبردة ملفقة بفلقتين فيجوز وشبه في

المنع ووجوب الفدية قوله (كخاسم) وسوار لرجل

وأما المرأة فيجوز لها لبس المحيط لسائر أعضائها

ماعدا الوجه والكفين (وقباء) بفتح القاف والد

وقد يقصر الثوب المنفتح (وإن لم يدخل كذا) في يد بل وضع على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل المنع أن دخل المنكبين في محلها فان

نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (سُتر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بماجد سائر كطين)

فالولى غيره كقفله أو فوالوجه والرأس بخالفان سائر البدن إذ يحرم سترها بكل ماجد سائر مطلقا وسائر البدن إنما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلد (سيف وإن بلاعذر) وإن حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزعه في غير العذر (و) لا في (اجترام) بثوبه

للصاحبة تأمل (قوله ولو أمة أو صغيرة) قال عبق أو خنثى مشكلا وفيه ان يقتضى الاحتياط الحاق الخنثى بالرجل لا بالمرأة لأن كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس إلا أن يقال احتمال الانوثة يقتضى الاحتياط في ستر العورة وحينئذ فلا احتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكورتها (قوله وكذا ستر اصبع) أى يستر يستره بخصوصه (قوله أو بعضه) جزم في بعض وجه المرأة بأنه كجميعه تبعاً لحجى فبأى في ستر بعض وجه الرجل تأويلين وكلام التوضيح وان عبد السلام يفيدانها سواء وان التأويلين في كل منهما واعتمدهم (قوله إلا لستر) هذا الاستثناء متصل لدخول ما جد إلا فيما قبلها لولا الاستثناء أى إذا أرادت بستر وجهها الستر عن أعين الناس فلا يحرم ستره حينئذ حيث كان الستر من غير غر زور بط (قوله بل يجب الخ) حاصله انه متى أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها ذلك مطلقا علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا نعم إذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجبا قال عبق وانظر إذا خشى الفتنة من وجهه الذكر بأن جزم بحصول الفتنة أو ظنت عند نظرو وجهه هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة أم لا ولا وجه لهذا التنظير لما ذكرنا في فصل ستر العورة عن ابن القطن وغيره ان غير الملتهى لا يلزمه ستر وجهه وإن كان يحرم النظر اليه بقصد اللذة وإذا لم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام ففى الاحرام أولى كما هو ظاهر فالتنظير قصور اه بن (قوله ان طال) أى واما لو فعلت شيئا مما ذكر ثم ازالته بالقرب فلا فدية لأن شرطها الانتفاع من حر أو برد وعند ازالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الانتفاع المذكور (قوله وان بنسج) أى هذا إذا كانت الاحاطة بخياطة بل وان كانت بنسج (قوله يقفه) أى يقفل ذلك الزر الثوب عليه (قوله لان خيط) أى الثوب بغير احاطة (قوله الثوب المنفتح) أى كالقفطان والفرجية (قوله فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية) ظاهره ولو أدخل رجله في كفيه وليس كذلك بل فيه الفدية حينئذ (قوله بماجد سائر) ان أريد السائر لفة كان قوله كطين تمثيلا وإن أريد السائر عرفا كان تشبيها (قوله كطين) أى أو دقيق أو جبر يجعله على وجهه أو رأسه لأن ذلك جسم يدفع الحر (قوله مطلقا) أى سواء كان لباسا أولا (قوله وهو المحيط) أى مما يلبس (قوله ولا فدية في سيف) أى تقلد به في عنقه عربى أو اعجمى مالم تكن علاقته عريضة أو متعددة وإلا اقتضى والظاهر ان السكين ليست كالسيف قصرا للرخصة على موردتها (قوله وان بلاعذر) أى هذا إذا تقلد به لعذر بل وإن تقلد به بلاعذر وهذا هو المشهور ومقابلة لزوم الفدية إذا تقلد به لغير عذر واما مع العذر فلا فدية اتفاقا (قوله وان حرم ابتداء) أى وان حرم تقلده به ابتداء أى إذا كان لغير عذر والحاصل ان التقليد به لعذر جائز ولا فدية فيه اتفاقا واما التقليد به لغير عذر فحرام اتفاقا وفي لزوم الفدية فيه قولان والاعتماد عدمها وكل هذا إذا كانت علاقته غير عريضة ولم تكن متعددة وإلا فالفدية اتفاقا تقلد به لعذر أو لغيره وان كان لا يتم في حالة العذر (قوله وظاهرها وجوب نزعه) أى فان لم ينزعه فلا فدية وهذا مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع فقيه الفدية مالم يصرح فيه بأنه لا فدية فيه كسئلة السيف لغير ضرورة اه فلما حكم حينئذ عليه بأنه

وقد يقصر الثوب المنفتح (وإن لم يدخل كذا) في يد بل وضع على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل المنع أن دخل المنكبين في محلها فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (سُتر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بماجد سائر كطين) فالولى غيره كقفله أو فوالوجه والرأس بخالفان سائر البدن إذ يحرم سترها بكل ماجد سائر مطلقا وسائر البدن إنما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلد (سيف وإن بلاعذر) وإن حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزعه في غير العذر (و) لا في (اجترام) بثوبه

العمل وكذا غيره كأن يحترق بحبل أو غيره فوق أزاره ولا فدية خلافاً للثاني (و) لاي (استغفار) وهو أن يجعل طرفي مئزره بين يديه ملوياً (لعمل قسط) قيد فيها ولغير (٥٦) حمل فيه الفدية فلو أدخل الكاف على احتزام لجري على قاعدته الاغلبية من رجوع القيد

جدها (و) جازلهم (خف) أي لبسه ومثله جرموني وجوب (قطع أسفل من كعب) كان القاطع له هو أو غيره أو كان من أصل صنعه كالبايج (لقد عمل أو غلوه) غلوا (فاحشاً) بأن زاد منه على الثلث والافعل فاعليه الفدية ولو لبسه لضرورة كشقوق أو دامل برجليه (و) جاز (اتقاء شمس أو ريح) عن وجهه أو رأسه (يبد) لأنه لا يجد ساتر أو كذا بيناء وخباء ومحارة كما يأتي لا يرتفع عنها فلا يجوز (أو) اتقاء (مطر) أو برد (بمرتفع) عن رأسه من ثوب ودرقة ونحوها وأولى يد وأما الحيمة فحائز الدخول تحتها بلا عذر فلا يعمل بها ولا يلصق يده برأسه وإلا فعليه الفدية إن طال (و) جاز (تقليم) ومثله (ظفر أنكر) ومثله الاثنان والثلاثة أي وتأذى بكسره وإلا لم يجز قله فإن قله جرى فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد لا لإمالة الأذى حفنة ويقتصر على تقليم ما يزول به الأذى وإلا ضمن ومفهومها أنكر أنه إن لم ينكسر فإن قله لا إمالة أذى فدية

ممنوع علم أنه يجب نزعه وانه إذا لم ينزعه فلا فدية للنص على ذلك (قوله) وكذا غيره (هذا هو المذهب لأنه ظاهر قول المدونة والمهرم لا يحترق بحبل أو خيط إذا لم يرد العمل فإن فعل القدي وإن أراد العمل فحائز له أن يحترق اه وعلى ظاهرها حملها أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وقيد مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه اه بن (قوله ملوياً) ظاهره من غير عقد وفيه أنه لا يتصور العمل معه إلا بالعقد كما قاله ح ولذا فسره ابن قازي وتبعه تت بقوله ان يجعل طرفي مئزره بين يديه ملوياً مرشوقاً في وسطه كالسراويل انظر بن (قوله على الثلث) ظاهره ان الثلث من حيز اليسير وفي بن عن أبي الحسن أن الثلث كثير فكان الاول للشارح ان يقول بان يزيد عنه بالثلث (قوله) وإلا فعليه الفدية) أي وإلا بان وجد النعل من غير غلو أصلاً أو غالياً غلوا غير متفاحش ولبس الخف مقطوعاً أسفل من كعبه أو من غير قطع أصلاً فعليه الفدية (قوله يبد) أي من غير الصاق لها على وجهه أو رأسه وإلا فعليه الفدية ان طال كذا في خش وعقب والذي في بن عن ابن عاشر انه لا فدية في اليد مطلقاً ألصقها أم لا لأنها لا تمد سائراً (تنبيه) كما جاز اتقاء الشمس والريح باليد جازله أيضاً سدأته من الجيفة كما قال سند واستحب ابن القاسم ذلك إذا مر بطيب انطرح (قوله) وكذا بيناء وخباء) أي وكذا يجوز الاتقاء من الشمس والريح بيناء وخباء أي خيمة ومحارة كالحمل (قوله لا يرتفع) أي لا يجوز اتقاء الشمس والريح بثوب يرفعه على عصا وفيه الفدية كما يأتي خلافاً لابن المواز القائل بجواز ذلك ولا فدية فيه وقوله عنها أي عن وجهه ورأسه (قوله من ثوب) أي يجعله على عصا فالتي يتق بها المطر والبرد أكثر مما يتق به الحر لأن الحر لا يتق بالثوب المرتفعة على عصا بخلاف البرد والمطر وأما البناء والخباء والمحارة فيجوز الاتقاء بها من الحر والبرد والمطر (قوله) ولا يلصق يده برأسه) أي إذا اتقى بها الريح أو الشمس أو البرد أو المطر (قوله) وإلا فعليه الفدية ان طال قد علمت ان الاعتماد ان اليد يجوز الاتقاء بها مرتفعة أو ملتصقة وانه لا فدية فيها مطلقاً كما قلناه بن عن ابن عاشر وأن ما قاله الشارح تبعا لحش وعقب هذا ضعيف (قوله) ومثله الاثنان والثلاثة) قال بعضهم وانظر ما زاد على الثلاثة إذا انكسر وقله هل في تقليمه الفدية أم لا قال شيخنا العدوي الظاهر ان المدار على الحاجة ولو ازيد من ثلاثة ففي حصل التأذي بالكسر جاز القلم ولو ازيد من ثلاثة ولا فدية (قوله) وتأذى بكسره) أي يقائه مكسوراً (قوله) وإلا) أي والا يتأذى ببقائه مكسوراً لم يجز قله (قوله لا لإمالة الأذى) أي بان كان عبثاً وحاصله انه إذا كان التقليم لاماطة الأذى فدية وإن كان عبثاً فحفنة وهذا في الظفر الواحد إذا كان ما قبله أكثر من واحد فالفدية مطلقاً (قوله والاضمن) أي والا بان ازال جميع الظفر أو زاد في التقليم على ما يزول به الأذى ضمن ما فيه من الفدية ان فعل ذلك لاماطة الأذى أو الحفنة ان فعل ذلك عبثاً (قوله والا فحفنة) أي والا بان كان عبثاً فحفنة (قوله) فالفدية مطلقاً) أي سواء كان لاماطة الأذى أو كان عبثاً (قوله) لأنه وإن كان محيطاً لم يلبس لما خيطه) أي من اللبس والواضح حذفه أي لانه لم يكن لابسا للمخيط (قوله) وفي كره السراويل (روايان) يعني ان المهرم هل يكره له أن يرتدى بالسراويل لقبح الزى كما يكره لغير المهرم لبس السراويل مع الرداء أو لا يكره له ذلك بل هو مباح روايتان عن الامام مالك ومالبس السراويل للمحرّم فلا

والاحفنة في الواحد فإن زاد على الواحد فالفدية مطلقاً (و) جاز (ارتداء) أو انتزار (بشمس) وجبة لأنه وإن كان محيطاً لم يلبس له خيطه (وفي كره) ارتداء (السراويل) ولولغير المهرم لقبح ربه وجوازه (و) فالبان (و) جاز للمهرم (تظليل بينام) من حائط وحفف وقبو (وخباء) خيمة ونحوها (ومحارة)

وهي الحمل فيجوز الاستئصال بظلمها الخارج كما يستنزل بالحائط نازلة أو سائرة سواء بجانبها أو تحتها وهي نورة وكذا يجوز تحت سقفها بأن يدخل فيها كدخوله الحباء وهي مغطاة بما يعمل عليها من اللبد ونحوه على المعتد وكذا في الحفة ولو لم يرفع الجورخ الذي عليها على الظاهر فتقوله (لا فيها) ضعيف أو يحمل على الحفة ونحوها يلقى عليها ثوب (٥٧) ككساء غير مسمر على أعوادها للرفعة كما تفعله العرب وأما

لوهية فان التي عليها ثوب غير مسمر فلا بد من نزعها بخلاف جوانبها فيجوز الاستئصال بها لأنها كالحائط وكذا سقفها الذي من أصل صنعها وشبه في النع قوله (كثوب) ينصب (بعضاً) أي عليها بأن يحمل الثوب على العصا أو على أعواد ويتظلل به فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك لأنه لا يشتد وهذا التعليل يقتضي أن الثوب إذا ربط بحبال وأوتاد جاز الاستئصال به لأنه حينئذ كالحباء قاله الخطاب وان استنزل في المحارة أو ثوب بعضاً (ففي وجوب الفدية) واستجابها (خلافه) (و) جاز (حمل) لخرج ونحوه على رأسه (الحاجة) فيها يحمله لنفسه ولم يجد من يحمل له أو وجد بأجرة محتاج لها (أو فقر) كأن يحمل حزمة حطب يتعيش بشمها أو شيئاً لغيره بأجرة كذلك ولذا قال (بلا تجر) والا فلا واقتدى (و) جاز (إبدال) ثوبه (أو رداءه) بأخر ولو كان الأول قل

يجوز ولو لم يجد أزاراً على المعتد ففي كلام المصنف حذف مضاف أي وفي كره ارتداء السراويل للمحرم وغيره وان ساقه المصنف في المحرم وعدم الكراهة روايتان وبحت فيه ابن غازي بأن كلام المصنف في الناسك ونحوه للباجي يفيد ان الجواز قول لغير الامام لا رواية عنه فانظره اه بن (قوله وهي الحمل) هو شققتان على البعير يحمل فيهما المديان اه بن وهو المسمى بالحمل النطلي وأراد الشارح ما يشمل ذلك وما يشمل التختروان (قوله نازلة) أي سواء كانت تلك المحارة نازلة الخ (قوله الذي عليها) أي على وجه الدوام والاستمرار (قوله لا فيها) أي لا في المحارة بأن يدخل فيها كما يدخل الحباء (قوله غير مسمر) أي فلا يجوز التظلل فيها فان لم يكشف ما عليها اقتدى وكذا يقال فيها بعدد من اللوهية (قوله كثوب بعضاً) أي فيمنع التظلل به وأما اتقاء المطر به فيجوز كما تقدم اه بن (قوله عند مالك) وهو المعتد وأجاز ابن الواز (قوله وان استنزل في المحارة) أي التي التي عليها ثوب غير مسمر بناء على المعتد أو مسلطاً بناء على الضعيف كما مر (قوله خلاف) ذكر المصنف في مناسكه ان القول بوجودها ظاهر المذهب ونقل عن مناسك ابن الحاج أن الاصح استحبابها فلعل المصنف اعتمد هذين الترجيعين فغير بخلاف وبه تعلم ان الخلاف في الوجوب والاستحباب لا في الوجوب والسقوط كما هو مقتضى كلام المصنف اه بن (قوله لخرج ونحوه) أي كمخلة وجراب وقوله على رأسه وأولى على كتفه (قوله فيها يحمله) أي الحاجة كائنة في الخرج ونحوه الذي يحمله كائنة تلك الحاجة لنفسه فهمها وصفان الحاجة أو أن قوله لنفسه خبر لكان المحذوفة أي إذا كانت الحاجة لنفسه ولم يجد الخ فان كانت الحاجة له ووجد من يحمله له بجائناً أو بأجرة لا يحتاج لها فلا يجوز حمله على رأسه واقتدى ان حملها عليها وان كانت الحاجة لغيره وحملها له على رأسه بلا أجرة أو بأجرة على وجه التسكيب لزمته الفدية وان كان بأجرة لاجل تمعشه فلا فدية (قوله ولم يجد من يحمله له الخ) على هذا لو كان غنيا وحمله بخلا أو لهضم نفسه فالمنع كذا في عقب ولكن كلام أبي الحسن يفيد انه لا شيء عليه في حمله لهضم نفسه مع قدرته على حمله على غيره اه عدوى (قوله كذلك) أي يتمعش بها (قوله بلا تجر) أشبه ما لم يكن تجارة ليعيشه كالطارين قال المصنف في مناسكه والظاهر ان كلام أشهب تقييد وكلام ابن بشير يدل على انه خلاف ولم يذكر المصنف هنا ما استظهره في مناسكه (قوله وجاز ابدال ثوبه أو يبعه) أي جاز للمحرم ان يبدل ثوبه الذي احرم فيه بغيره سواء كان الثوب أزاراً أو رداءً ولو كان ابداله الأول بغيره لأجل قل به آذاه وكذلك يجوز له بيع ثوبه الذي احرم فيه ولو لأذية القمل على المشهور (قوله حتى مات) أي حتف أنه (قوله بخلاف غسله) أي ترفها أو لوسخ (قوله ويدل له إيجاب الفدية) فقد قال الباجي في المنتقى ولو جهل ففصل ثوبه أو رأسه حتى اتفق بذلك لكان عليه الفدية فوجوب الفدية دليل على التحريم اه عدوى (قوله وهذا) أي حرمة الغسل ان شك في دوابه أو تحقق القمل اما ان تحقق عدم القمل جاز غسله بما شاء كان الغسل لنجاسة أو ترفها أو لوسخ (قوله اخرج ما فيه) أي وهو ماسياتي ان في القملة لعشرة حفنة ان كان القمل

لأن مالكا رأى نزع بقمله بمثابة من ارتحل من بيته وابقاه بيقه حتى مات (أو يبعه) ولو لإذية قمله (بخلاف غسله) فلا يجوز أي يحرم على المعتد حملاً للكراهة في المدونة والموازية على المنع وبه صرح سند ويدل له إيجاب الفدية وهذا ان شك في دوابه أو تحقق القمل فان غسله وقتل شيئاً في القسمين اخرج ما فيه (إلا لنجس) اصابعه (بالماء فقط)

دون صابون ونحوه ولا شيء عليه ان يبين له انه قتل شيئا حيث لا يمنع غسله بنحو صابون فان لم يل وتقل شيئا اخرج ما فيه فان تحقق نفي الدواب جاز مطلقا ولو بصابون أو ترפה (٥٨) فالأحوال ثلاثة اما ان يكون الفسل ترפה أو لوسخ أو نجاسة وفي كل امان

يتحقق وجود دوابه أو عدمه أو يشك في كل اما بالماء فقط أو مع غيره وقد علمت احكام الثانية عشر (و) جاز (بط) أي شق (جرحه) ودمه لاخراج ما فيه (و) ما حقي من عينه من بدنه كراسه (برق) خيفا قتل شيء واما ما يراه فلا حرج في حكه مطلقا (و) حاز (غصده) لحاجة والا كره فيما يظهر (إن) لم يصبه فان عصبه ولو لضرورة واقتدى وعصب من باب ضرب (و) جاز (شد) منطقة بكسر الليم وهي حزام مثل الكيس يجعل فيه الدراهم (لنفقته) على جلده أي تحت ازاره لافوقه (و) جاز (إضافة) نفقته غيره (لنفقته) (و) (إلا) بأن شدها لالنفقة له بل فارغة أو للتجارة أو لغيره فقط أو شده لا على جلده بل فوق ازاره (قندية) كعصب جرحه أو رأسه (ولو جاز لضرورة) أو كصق خرقة على جرحه أو رأسه كبريت (كدرم) بلى فأكثر ولو تعددت بمواضع قندية واحدة (أو لثبها) أي الحرقة (على ذكر) للمدى أو

لا لترفه والا فندية كما انها زاد على العشرة لغيره (قوله دون صابون ونحوه) أي كغاسول وأشتان (قوله فان فسل) أي فان غسله بصابون لنجاسة أو وسخ أو ترפה (قوله وقد علمت الخ) وحاصله انه ان تحقق نفي الدواب جاز الفسل لنجاسة أو وسخ أو ترفه سواء كان الفسل بماء وحده أو مع غيره فهذه ستة أحوال وان تحقق وجود الدواب أو شك في وجودها وعدمه فان كان الفسل لوسخ أو ترفه مع كان الفسل بالماء وحده أو مع غيره فهذه ثمانية أحوال وان كان الفسل لنجاسة جاز الفسل ان كان بالماء وحده وان كان مع الماء غيره منع فهذه أربعة أحوال تمام الثانية عشر حالاً ثم انه في الأحوال الثمانية إذا قتل شيئا من القمل لزمه ما فيه وفي الأحوال الأربعة التي بعدها لا شيء عليه في قتل الدواب في حالتي الجواز وفي حالتي النع يلزمه اخراج ما فيه (قوله وجاز بط الخ) أي ان احتاج لذلك لاجل اخراج ما فيه بمصره أو بوضع لثة عليه واما ان لم يخرج لبطه فانه يكره ما يأتي في قوله وفصله من انه إذا كان لغير حاجة كان مكروهاً عدوى (قوله كراسه) أي وظهروه وما أشبه ذلك وقوله برق أي وأما بشدة فهو مكروه (قوله مطلقا) أي برق أو بغيره ولو أدماء (قوله والا كره) أي وطى كل حال لا فندية فيه (قوله ان لم يصبه) فيه ان هذا غير ضروري الذكر مع قوله الآتي كعصب جرحه فهو ممنع عما هنا (قوله وعند منطقه) المراد بشدها ادخال سيورها أو خيوطها في اتقاها أو في الكلاب أو الإبريم مثلاً واما لو عقدها على جلده اقتدى كما يقتدى لوشدها فوق الأزار (قوله وهي حزام) أي سواء كان من جلد أو من غيره كالخرق (قوله على جلده) متعلق بشد (قوله وجاز إضافة نفقة غيره لنفقته) أي لأجل نفقته التي وضعها فيها ظاهره جواز إضافة نفقة الغير لنفقته ولو كانت الاضافة بمواطاة وهو ما استظهره في التوضيح وهو ظاهر الجلاب والبخمي كما في ابن عرفة وظاهر الطراز أيضاً كما في فتح فقيد عقب جواز الإضافة بما إذا كانت بغير مواطاة فيه نظر انظر بن قال شيخنا العدوي يمكن ان يقال ان للمواطاة الممنوعة محمولة على ما إذا كان الحامل له على شد المنطقة نفقة الغير والجازة على ما إذا كان الحامل على شدها نفقته واما نفقة الغير فبطريق التبع وحينئذ فالخالف لفظي (قوله بل فارغة) أي بل شدها فارغة أو شدها لأجل وضع مال التجارة فيها أو لأجل وضع مال لغيره فقط (قوله كعصب جرحه) أي كما انه يلزمه القندية بالتعصيب مطلقا كانت الحرقة التي عصب بها صغيرة ما ذكر للضرورة جائزا وظاهره لزوم القندية بالتعصيب مطلقا كانت الحرقة التي عصب بها صغيرة أو كبيرة وهو ظاهر الدونة خلافاً لابن المواز حيث فرق بين الحرق الصغار والكبار وجعل القندية في الثاني دون الأول انظر بن (قوله أو لصق خرقة) قال ابن عاشر هذا خاص بمجرع الوجه والرأس فالصق الحرقة على الجرح الذي في غير الوجه والرأس لا شيء فيه والفرق ان الوجه والرأس هما اللذان يجب كشفهما دون غيرهما من بقية الجسد انظر بن فقول الشارح أو رأسه عطف على محذوف أي على جرحه الذي بوجهه أو رأسه (قوله كبرت كدرم) اما لصق الحرقة الصغيرة فلا شيء فيه وقوله ولصق خرقة كبرت كدرم يعني بموضع أو بموضع بحيث لو جمعت كانت درهما كذا قيل لكن ظاهر التوضيح وابن الحاجب انه لا شيء عليه إذا كانت في مواضع بحيث لو جمعت لكانت درهما وهو الدول عليه (قوله للمدى أو بول) أي لأجل التحفظ من إصابتهما (قوله ولو صغيرة غير مطيبة) أي ولو غير مطيبة وسواء جعلها في أذنه لعله أو لغيرها (قوله بلصق خرقة) أي على جرحه الذي بوجهه

أو

بول بخلاف جعلها عليه عند النوم بلا لف فلا شيء عليه (أو)

جعل (مقنعة) ولو صغيرة غير مطيبة (بأذنيه) أو بواحدة وعرض هذا بلصق خرقة دون درهم واجب بأن هذا لنفع الأذن به

قرطاس (بصدغه)

أو بصدغ واحدة وإن حاز

لضرورة (أو ترك)

مصدر مجرور مطعوف على

عصب أي تجب القدية

بترك (ذی ثقة ذهب)

بعد فراغ ثقته ولم يدفعها

له وهو عالم بذهابه (أو)

ترك (ردّها له) مع تمكنه

من الرد أي أنه لم يذهب

صاحبها ولكنه تعذر ترك

ردّها له بعد فراغ ثقته

(و) جاز (لمرأة) محرمة

(خز) وحرير وجميع

التياب (وحلى) أي لبس

ذلك لأن حكمها بعد الاحرام

كحكمها قبله إلا في ستر الوجه

والكفين (و) كره

(شدة ثقته بصدغه

أو فخذ) ولا قدية

(وكب رأس) أي

وجه كما في النقل وبقرينة

كب (على وسادة) وأما

وضع خده عليها فجائز

(و) كره (بصدغ)

بصدغ أو نحوه من كل ما

لا طيب فيه ولكنه يشبهه

الطيب (لمقتدى به) من إمام

أو عالم خوف تطرق

الجاهل إلى لبس المحرم

(و) كره (شم) طيب

مذكر وهو ما يخفى أثره

ويظهر ريحه والمراد به

أنواع الرياحين

(كرمان) وورد وياسمين

وكذا يكره شم مؤثته

كره (بكن بمكان

أو رأسه وقوله دون درهم أي فإنه لا قدية فيها فكان مقتضاه أن القطة إذا جعلت في الأذن وكانت صغيرة لا قدية فيها أيضا (قوله أشبه الكبير) أي بخلاف الحرقة فإنه لا ينتفع الجرح بها إلا إذا كبرت (قوله أو قرطاس الخ) يعني أن المحرم إذا جعل على صدغه قرطاسا لضرورة كصداع أو لغيرها فإنه يقتدى وإن كان لا أهم مع الضرورة وظاهر لزوم القدية في لصق القرطاس بالصدغ سواء كان القرطاس كبيرا أو صغيرا بأن كان أقل من درهم وهو كذلك لأن ارتفاع الصدغ بالقرطاس الصغير كارتفاعه بالكبير (قوله أو ترك ذی ثقة الخ) حاصله أنه إذا ضم ثقة غيره لثقته التي وضعها في المنطقة التي شدها على جسده ثم أنه نفذت ثقته وترك ذا الثقة ذهب محل وهو يعلم بذهابه ولم ردّها فإنه تجب عليه القدية فإن لم يعلم بذهابه فلا شيء عليه وتبقى ثقة الغير معه فلا يدفعها لغيره (قوله أو ترك ردّها) أشار إلى أن قوله أو ردّها بالجزم عطف على ذی المضاف إليه ترك ثم إن هذه المسئلة يغنى عنها ما قبلها لعلم حكمها بما قبلها بالأولى (قوله خز) هو ماسداه من حرير ولحمته من غيره بأن كانت من قطن أو كتان أو صوف أو وبر (قوله وحلى) يدخل في الحلى الخاتم فيجوز للمرأة لبسه كما في التوضيح وغيره ونقله عند قوله فيما تقدم وخاتم خلافا لابن عاشر حيث قال لا يجوز لها لبسه اه بن (قوله وكره المحرم شد ثقته بعضه أو فخذ) أي ولم يوسع مالك إلا في شدها في الوسط تحت المئزر قال شيخنا العدوي محل الكراهة في الشد على العضد وما معه مالم يكن ذلك عادة لقوم والافلا كراهة (قوله وكب رأس الخ) يعني أنه يكره للشخص المحرم وكذا غيره أن ينام على وجهه وليست الكراهة خاصة بالمحرم كما هو ظاهر المصنف لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشياطين اه عدوي (قوله أي وجه) أي فهو من تسمية الجزء باسم السك (قوله وبقرينة كب على وسادة) فإن الذي يكب على الوسادة أي ينكفي عليها الوجه لا الرأس (قوله وكره مصبوغ) أي وكره في الاحرام لبس مصبوغ الخ وأما في غير حالة الاحرام فيجوز للمقتدى به وغيره لبس المصفر ونحوه مالم يكن مقدما أي شديد الحمرة والا كره لبسه للرجال في غير الاحرام كما في بن وحرم عليهم في الاحرام على المشهور كما في عقب إذا علمت هذا فقول الشارح وكره لبس مصبوغ بمصفر لغير مقتدى به أي إذا كان غير مقدم والاحرام كالطيب والقدم ضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة القوى الصبغ الذي رد في المصفر مرة بعد أخرى (قوله بمصفر أو نحوه من كل ما لا طيب فيه) أي وأما ما صبغ بطيب كزعفران وورس فلا خلاف في حرمة لبسه على الرجال والنساء في الاحرام وتجب القدية بلبسه انظر بن (قوله ولكنه يشبهه ذا الطيب) إنما قيد بذلك لإخراج ما صبغ بغير ذي الطيب وكان صبغه لا يشبه صبغ ذي الطيب كالأصفر ونحوه من الألوان التي لا تشبه لون المصفر فإنه يجوز الاحرام فيه للمقتدى به وغيره خلافا للقرافي القائل بكراهة ماسوى الأبيض للمقتدى به (قوله وهو ما يخفى أثره) أي تعلقه بما مسه من ثوب أو جسد (قوله كرمحان وورد وياسمين) وأما ما يعصر مما ذكر من المياه فليس من قبيل المؤنث بل يكره فقط كأصله كما نص على ذلك في الطراز قال ح وهو الجاري على القواعد وقال ابن فرحون فيه القدية لأن أثره يقر في البدن واعتمده طفي معترضا به على ح وهو غير ظاهر إذ كلام المدونة صريح في كراهته فقط ويقتضى فلا قدية فيه وبذلك تعلم أن اعتراض طفي على ح غير صواب اه بن (قوله وكذا يكره شم مؤثته بلاس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن القصار وعزا الباجي للمذهب المنع قال القلشاني واختلف في شم المؤنث كالمسك دون مس هل هو ممنوع أو مكروه وعن الباجي المذهب الأول وابن القصار قال بالثاني وهو نص المدونة ونص ابن عرفة في كون شمه أي المؤنث دون مس ممنوعا أو مكروها نقلا الباجي عن

بلا مس وهو ما يظهر لونه وأثره أي تعلقه بما مسه تعلقا شديدا كمسك وزعفران وكافور (و) كره (بكن بمكان

به طيب) مؤنث (و) كره (استصحابه) أى المؤنث أيضا لا الذكر فلا يكره مكته بمكان هو به ولا استصحابه ولا مسه بلا شتم كما يفيد الثلاثة قوله ونتم كرمحان وسبأى حرمة مس المؤنث فأقسام كل أربعة علمت أحكامها (و) كره (حجابة بلا عذر) خيفة قتل الدواب فان تحقق نفي الدواب (٣٠) فلا كراهة ومحل الكراهة اذا لم يزل بسببها شعر والاحرم بلا عذر واقتدى مطلقا لعذر

المذهب وابن القصار * قلت وهو ظاهرها اه بن (قوله به طيب) أى على شخص أو في ظرف كقارورة (قوله ولا مسه بلا شتم) يعنى لا كراهة في مس المذكور بدون شتم وفيه نظربل ظاهر كلامهم أنه مكروه كشمه وقد صرح في المدونة بكراهة استعماله كما في ح وهذا مقيد بغير الحناء وأما هي فاستعمالها حرام كما يأتى ذلك فيقال في التوضيح المذكور قسما قسم مكروه ولا فدية فيه كالرمحان وقسم محرم وفيه الفدية وهو الحناء اه بن (قوله علمت أحكامها) أى بالمؤنث يكره شمه واستصحابه ومكث في المكان الذى هو فيه ويحرم مسه والمذكر يكره شمه وأما مسه من غير شتم واستصحابه ومكث بمكان هو فيه فهو جائز (قوله فان تحقق نفي الدواب فلا كراهة) قياسه انه ان تحقق قتل الدواب حرمت لغير عذر وتفصيل الشارح أظهر من اطلاق ح الكراهة ونص ما في ح ان الحجابة بلا عذر تكره مطلقا خشى قتل الدواب أم لازال بسببها شعر أم لا هذا هو المشهور وأما العذر فتجوز مطلقا وهذا الحكم ابتداء وأما الفدية فتجب ان أزال شعرا أو قتل كثيرا أو أمنا القليل ففيه الاطعام وسواء احتجم في ذلك لعذر أم لا وفيه أن لزوم الفدية اذا احتجم لغير عذر وأزال شعرا مرا يقتضى التحريم فالكراهة حينئذ، شكاة انظر بن (قوله ومحل الكراهة الخ) الأولى ومحل الكراهة عند عدم تحقق نفي الدواب والجواز عند تحقق نفيها اذا لم يزل الخ (قوله وكره غمص رأسه في الماء) فان فعل أطمع شيئا من طعام كما هو نص المدونة واختلف في الاطعام المذكور فقال بعضهم انه واجب ومحل الكراهة على التحريم واستظهره طفى لعدم ذكر الاطعام في غير ذلك من الكرويات كالحجامة وتنجيف الرأس بشدة وحملها سند على كراهة التنزيه فجعل الاطعام مستحبا وتبعه المصنف انظر بن (قوله وكره لبس امرأة قباء) أى لأنه يصفها ويحل الكراهة اذا لبسته وكانت مع غير زوجها والانفلا كراهة (قوله وحرمة عليهما دهن شعر اللحية والرأس) قدر شعر لأن دهن بشرتهما داخل في قوله ودهن الجسد فتاير الشارح بين الحليين (قوله شعر اللحية) أى ان وجد للمرأة لحية (قوله وان صلحا) أى هذا اذا كان ذلك الرأس غير أصلع بأن كان شعره نابتا من مقدمه لمؤخره بل وان كان ذا صلح انحسر الشعر عن مقدمه (قوله وابانة ظفر لغير عذر) فان فعل فسيأتى ان فيه حفنة ان لم يكن لا مائة الاذى والافدية وهذا في ظفر نفسه وأما تقليم ظفر غيره فلفو (قوله أو قص) أى أو قرض بأصنان لكن ان كان شيئا يسيرا أطمع حفنة من طعام وان كان كثيرا بأن زاد على عشرة فانه يفتدى كما يأتى (قوله أو وسخ) أى يحرم على المحرم رجلا أو امرأة إزالة الوسخ عنه لأن المقصود ان يكون شعرا فان أزال الوسخ لزمه فدية (قوله الا ماتحت الظفر) أى من الوسخ فانه لا تحرم ازالته ولا فدية فيه كما رواه ابن نافع عن مالك وحينئذ فيقيد كلام المصنف بما عدا ماتحت الاظفار (قوله ان لم يكن المزيل مطيبا) أى كالإشنان والفاصول والصابون ومفهومه انه لو كان المزيل مطيبا فانه يحرم غسل اليدين به وفيه الفدية وذلك كالرياحين اذا جففت وطحنت لأجل غسل اليديها (قوله ولو مندوبين) أى هذا اذا كان الوضوء والغسل واجبين بل ولو مندوبين ومراده بالمندوب من الغسل ما يشمل السنة وظاهره ان

أم لا (و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب (وتنجيفه) أى الرأس ان اغتسل مثلا بخرقة (بشدة) و) كره (نظربل برأى) أى فيها خيفة ان يرى شعثا فيزيله (و) كره (لبس امرأة قباء) يفتح القاف والمد (مطلقا) حرمة أو أمة محرمة أو غير محرمة (و) حرم (عليهما) أى الرجل والمرأة بالأحرام (دهن) شعر (اللحية والرأس) ولو بدهن غير مطيب لما فيه من الزينة (وإن) كان الرأس (صلحا) ان قرى بوزن حمراء لزم وصف المذكور بالمؤنث وان قرى بوزن غصن جمعا لاصلع ورد وصف المفرد بالجمع والجواب اختيار الثانى ويراد بالرأس الجفص أو يقرأ مصدرا بوزن حمل أى ذا صلح أى منحسر الشعر من القدم (و) حرم عليهما (إبانة ظفر) لغير عذر فهو مفهوم قوله آفقا انكسر (أو) إزالة (شعر) وان قل بنشف أو حلق أو قص (أو وسخ) إلا ما

تحت الظفر (إلا غسل يديه) من وسخ (بمزيله) أى الوسخ فلا يحرم ان لم يكن المزيل مطيبا (و) الا (تساقط شعر) تساقط من لحيته مثلا (الوضوء) أو غسل ولو مندوبين ولا شىء عليه ان قتل قتل مثلا في الواجبين كالمندوبين على ما يظهر لانها مطلوبة (أو ركوب) كأن حاق الأكل مثلا ساقه فلا شىء عليه (و) حرم عليهما (دهن الجسد) لغير ضرورة والمراد به ما عدا بطن الكف والقدمين بدليل قوله (ككف ورجل) أى باطنهما وأما ظاهرهما فاندخل في الجسد وانما نص عليهما دفعا لتوهم انهما مظنة الترخيص (بمطيب)

راجع الجسد وما بعده وهو متعلق بمقدار أي واقتدى في دهنها بمطيب مطلقاً (أو) بغير (٩١)، مطيب (لغير علة) بل للترين (و) بغير مطيب (لها) أي لعلته

أي الضرورة من حقوق أو مرض أو قوة حمل (قولان) بالقدية وعدمها لكن في الجسد لا في باطن السكف والرجل وأما ما حمله فدية اتفاقاً (اختصرت) الدونه (عليهما) أي على القولين والحاصل أنه إن دهن مذكر بمطيب، طافاً أو بغير مطيب لعلته اقتدى وأما بغير مطيب لعله نفي باطن السكف والقدم لافدية وفي الجسد قولان فلو عبر النصف بمثل هذا لأفاد المراد (و) حرم عليها (تطيب بكورس) من كل طيب مؤث كزعفران ومسك وطر وعود (وإن ذهب ريحها) فيحرم وإن لم يكن عليه فدية (أو لضرورة كحل) فالقدية وإن لم يأت هذا مراده بهاتين المباحثين وذلك إن قوله وتطيب بكورس تضمن حكمتي الحرمة ووجوب القدية فالمبالغة الأولى ناظرة للأول والثانية ناظرة للثاني (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طيب فيه فالقدية (أو) مسه (لم يعلق) به بفتح اللام (إلا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة (سدت) سداً

تساقت الشعر للوضوء أو الفصل المباح كالذي يفعل لتبرد لا يقتصر وليس كذلك نعمان نزل فيه قملاً كثيراً اقتدى وإن قتل قليلاً كشرة فأقل لزمه قبضة واحدة من الطعام في الجميع (قوله وما بعده) أي باطن السكف والرجل (قوله أي واقتدى في دهنها بمطيب) أي سواء كان الادهان لعذر أو لغير عذر سواء كان الادهان لكل الجسد أو لبعضه أو لباطن السكف أو للرجل حكماً أو بمضاويج عمل قوله بمطيب متعلقاً بالمقدار المذكور لا بقوله وحرم دهن الجسد كسكف ورجل يندفع ما يقال إن كلام المصنف هنا يخالف قوله الآتي ولم يأتهم أن فعل لعذر لأن الكلام هنا في القدية وعدمها لا في الحرمة وعدمها * وحاصل فقه المسئلة إن الجسد وباطن السكف والرجل يحرم دهن كل واحد منها كلاً أو بعضاً إن كان لغير علة وإلا فلا حرمة وأما القدية فإن كان الدهن مطيباً اقتدى مطلقاً كان الادهان لعله أولاً وإن كان غير مطيب إن كان لغير علة اقتدى أيضاً وإن كان لعله قولان (قوله بل للترين) أي والتحسين سواء كان الادهان لكل الجسد أو بعضه أو لباطن السكف أو للرجل حكماً أو بعضاً (قوله لكن في الجسد) أي لكن القولان في دهن ظاهر الجسد بغير مطيب لعله (قوله وأما ما حمله) أي وأما باطن السكف والرجل إذا دهنهما بغير مطيب لعله فلا فدية اتفاقاً (قوله فلا فدية اتفاقاً) أي خلافاً لظاهر المصنف من جريان الخلاف فيهما كظاهر الجسد (قوله اختصرت عليهما) أي فالبراذعي اختصرها على عدم الوجوب وإن أبي زمنين اختصرها على وجوب القدية (قوله إن دهن مذكر) أي من الجسد أو باطن السكف أو للرجل وقوله مطلقاً أي لعله أو غيرها كان الادهان لكل مذكر أو لبعضه (قوله فلو عبر المصنف بمثل هذا) أي بأن قل واقتدى في دهن الجسد ولو بعضاً كبعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقاً كغيره لغير علة لالهيا يطن كفيه ورجليه وفي جسده قولان (قوله وعود) جملة من المؤث اعتبار دخانه الذي يصدر منه حين وضعه على النار (قوله وإن ذهب ريحها) أي لأن حكمه النع وقد ثبت له ذلك الحكم في حالة وجوب ريحها والأصل استصحابه (قوله أو لضرورة) كحل (عطف على محذوف والأصل وتطيب بكورس وإن ذهب ريحها واقتدى إن استعمله لغير ضرورة أو لضرورة كحل وليس عطفنا على ما قبله من المنوع إذ لا منع مع الضرورة أو أنه عطف على ما قبله من المنوع أي وإن ذهب ريحها وإن استعمله لضرورة كحل ويرتكب التوزيع في المباحثين على ما قال الشارح * وحاصل الفقه إن السكحل إذا كان فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلاً أو امرأة إذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة ولا حرمة إذا استعمله لضرورة حر ونحوه والقدية لازمة لاستعماله مطلقاً لاستعماله لضرورة أو لغيرها وإن كان السكحل لا طيب فيه فلا فدية مع الضرورة واقتدى في غيرها (قوله أو مسه ولم يعلق) أي أو مسه بيد أو نحوها ولم يعلق به أي فيحرم وفيه القدية (قوله إلا من مس أو حمل قارورة) أي وكذا حمل فارة المسك إذا كانت غير مشقوقة على ما قال ابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة قائلاً إن الفارة نفسها طيب (قوله فلا فدية) أي في مسها ولا حرمة أيضاً (قوله وهو استثناء منقطع) أي إن جعل المستثنى منه مس الطيب والمستثنى من القارورة التي فيها الطيب والمعنى حرم مس طيب لم يعلق إلا من قارورة فيها طيب وسدت فما بعد لا غير داخل فيما قبلها وأما إن جعل المستثنى منه ملابسة الطيب أي وحرم ملابسة طيب لم يعلق إلا ملابسة قارورة سدت كان الاستثناء متصلاً لأن الملابسة تعم المس وغيره (قوله ومطبوخاً) أي مع طعام وقوله إن أماته الطبخ الخ هذا التفصيل للبساطي وهو قول عبد الوهاب واعتمده والمذهب خلافه قال في التوضيح ابن بشر المذهب نفي القدية في المطبوخ مطلقاً لأنه أطلق في الدونة والموطأ والمختصر الجواز في المطبوخ وإبقاء الأبهري على ظاهره وقيد

وثقاً بحيث لم يظهر منها ريح فلا فدية وهو استثناء منقطع (و) الأطيبا (مطبوخاً) إن أماته الطبخ

عبد الوهاب بغلبة المأزج له وابن حبيب بغلبة المأزج بشرطان لا يعلق باليد ولا بالفم منه شيء اه
ابن عرفة ومما سمعته نازلي اباحته مطلقا أو ان استهلك ثالثها ولم يبق أثر صفه يهد ولا فم الأول للباحي
عن الابهري والثاني للقاضي والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب اه قول الابهري هو للإباحة
مطلقا استهلك أم لا هو المذهب عند ابن بغير وبذلك اعترض طئي على ح اعتاد قول القاضي
بالتنصيص اه بن (قوله ولو صبغ الخ) أى هذا إذا لم يصبغ الفم اتفاقا بل ولو صبغه على المشهور
خلافا لابن حبيب (قوله) والاطيا يسيرا بابقيا في ثوبه أو بدنه مما تطيب به قبل احرامه (أى بشرط
أن يكون الباقي من ذلك الطيب الذى تطيب به قبل الاحرام أثره أو ريحه مع ذهاب جرمه والمراد
بأثره لونه هذا مقتضى كلام سند والذى يظهر من كلام الباجي وابن الحاجب وابن عرفة انها لا تسقط
الفدية الا في بقاء الرائحة دون الاثر فقد اتفق الجميع على انه إذا كان الباقي مما تطيب به قبل الاحرام
شيئا من جرم الطيب فان الفدية تكون واجبة وان كان الباقي رائحته فلا فدية والخلاف فيها إذا كان
الباقي أثره أى لونه دون جرمه فقليل بعدم وجوبها وقيل بوجوبها إذا علمت هذا قول شارحنا
والاطيا يسيرا بابقيا الخ وقوله بعد وأما الباقي مما قبل الاحرام فيفتدى في كثيره وان لم يتراخ في نزع
على التعمد غير صواب وهو تابع في ذلك لحش حيث قال بعد تقرير كلام المؤلف وهذا في اليسير
وأما الكثير ففيه الفدية وانما كان غير صواب لأن التفرقة بين القليل والكثير من الطيب تقتضى ان
الباقي مما تطيب به شيء من جرمه انظر بن (قوله فلا فدية) أى بناء على ان الدوام ليس كالأبداء
وقوله وان كره أى احرامه مع علمه بذلك الطيب (قوله أو غيره) أى غير الريح كالثاء شخص
عليه طيبا وهو نائم أو وهو مستيقظ (قوله الا ان يتراخى) أى في طرحه عنه بعد علمه به وقوله فيهما
أى في الكثير والقليل في مسألة الثاء الريح أو غيره (قوله من خلوق كعبة) الخلق طيب مركب يتخذ
من زعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة (قوله وخبر في نزع يسيره) أى
الخلوق والباقي مما قبل احرامه الخ تبع في ذلك عيج والشيخ أحمد الزرقاني وحاصل ما قاله ان الاقسام
ثلاثة فالمصيب من الثاء ربح أو من الثاء شخص عليه يجب نزع فوراً قليلاً أو كثيراً فان تراخى
اقتدى مطلقاً قليلاً أو كثيراً والباقي مما قبل الاحرام ان كان يسيراً خبر في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه
نزعه بسرعة أو تراخى أو آقاه وان كان كثيراً فلا فدية مطلقاً نزعه بسرعة أو تراخى في نزعه وخلوق
الكعبة ان كان يسيراً خبر في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه نزعه بسرعة أو تراخى في نزعه وان كان كثيراً
فالفدية ان تراخى في نزعه وان نزعه بسرعة فلا شيء فيه وجعله الشيخ سالم راجعاً لقوله أو باتيما قبل
احرامه فما بعده فجعل الصور الثلاثة مثل بعضها في انه إذا كان الطيب يسيراً في الثلاثة لا شيء في نزع
بسرعة أو بعد تراخ وان كان كثيراً اقتدى ان تراخى في نزعه والا فلا وتبعه حش وذلك كله غير
صواب والصواب انه خاص بالخلوق كما قال ح وت وارتضاء ابن عاشر وطفى لأن المصيب من
الثاء الريح أو الغير يجب نزع قليلاً أو كثيراً وان تراخى اقتدى مطلقاً كما يؤخذ من ابن الحاجب
وغيره وصرح به ح وحينئذ لا يصح دخوله في قول المصنف وخبر في نزع يسيره وإلا اقتدى ان
تراخى كما فعل الشيخ سالم والباقي مما قبل الاحرام ان كان لونا أو رائحة لم يأت نزع لأن النزع يقتضى
التجسس فان قلت نزع كل شيء بحسبه فهو في اللون والريح بالنسبة قلنا قد مر أن اللون والريح لا شيء
فيه مطلقاً سواء نزع بالمعنى المذكور بسرعة أم لا وان كان الباقي جرم الطيب ففيه الفدية قل أو أكثر
تراخى في نزعه أم لا كما يؤخذ من كلام الباجي وحينئذ فلا يصح دخوله في كلام المصنف كما فعل
الشيخ أحمد والشيخ سالم واستدلال حش تبعاً لعج والشيخ سالم على ما ذكره بكلام الباجي غير

ولو صبغ الفم فان لم يمت
فالفدية والظاهر ان المراد
بإتمامه استهلاك كل الطعام
ودهاب عنه بحيث لا يظهر
منه سوى الريح كالمسك أو
أثره كزعفران بأرز (و) الا
طيبا يسيراً (باقياً) في ثوبه
أو بدنه (يحتمل) تطيب به
(قبل إحرامه) فلا
فدية عليه وان كره (و)
الاطيا (مصيباً من
الثاء ربح أو غيره)
على ثوبه أو بدنه فلا فدية
قل أو أكثر الا ان يتراخى
فيهما (أو) مصيباً
من (خلوق كعبة) بفتح
الحاء فلا فدية عليه ولو أكثر
لطاب القرب منها
(وخبر في نزع
يسيره) أى الخلق والباقي
مما قبل احرامه واما
المصيب من الثاء ربح أو
يسيره فيجب نزع يسيره
وكثيره فوراً فان
تراخى فيهما اقتدى فلا
يدخل في قوله

(والإ) يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه يبرأ من كان كثيرا (القديم إن تراخي) في نزعها لكن في خلق السمكة في قنطرة وأما الباقي مما قبل الإحرام فيفتدى ل كثيره وان لم يتراخ على العمد فيخص قوله وخبر في نزع يسيره بقبين وبخص التراخي واحد منهما ولا يخفى مافيه من التكلف على أن بعض المحققين قال النص في خلق السمكة التخيير في نزع (٦٣) يسيره وأما الكثير فيؤسر برعه

استحبها في كلام المصنف

غير مستقيم انتهى وهو في

وجوب القدية مع التراخي

وعدمه بعده قوله (كتفطية

رأيه) أي رأس الحرم بفعله

أو فعل غيره (نايما) فانه تراخي

في نزعه بعد بهتة القدي

وان نزعه فورا فلا قدية

(ولا تخاف) السمكة (أيام

الحج) أي يكره فيها يظهر

(ويقام التطارون)

ندبا (فيها) أي في أيام

الحج (من السنن) واقتدى

الملقى (طيا على محرم نائم

أو نوبا على رأسه) الحل إن لم

تلتزمه (أي إن لم تلزم

المحرم الملقى عليه قدية بأن

لم يتراخ في نزع ما ذكر بعد

انتباهه وقدية الحل للملقى

باطعام ستة مساكين أو

نسك (بلا صوم) لأنه

عبادة بدنية لا تكون عن

الغير (وإن لم يجد) الملقى

الحل ما يقتدى به (فليفتد

المحرم) بأنواع القدية

الثلاثة لأنه في الحقيقة صام

عن نفسه وان كانت

كفارته نيابة عن الحل

(كان حلق) الحل

(رأسه) أي رأس الحرم

ظاهر اه بن (قوله والا افتدى ان تراخي) هذا أيضا خاص بالخلق كافي في قول الفارح والا يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه الخ غير صواب لما مر ان الباقي من جرم الطيب يجب نزع وفيه القدية قل أو كثر تراخي في نزع أم لا هذا وما ذكره المصنف من لزوم القدية في الخلق الكثير إذا تراخي في نزع قد تعقبه طفي بأنه لم ير غير المصنف هنا وفي التوضيح والأخوذ من المدونة ومن كتاب همدانه لا قدية عليه فيما أصابه من خلق السمكة قليلا أو كثيرا وأنه يؤمر بفعله استحبابا إن كان كثيرا ولا قائل بالقدية الا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وحينئذ قوله والا افتدى ان تراخي غير مستقيم انظر بن (قوله أن بعض المحققين) أراد به العلامة طفي وحاصل ما ذكره ان اللبيب من القادر على أو غيره يجب نزع فورا قل أو كثر وان تراخي في نزعها فالقدية والساقى مما قبل الإحرام انه كان جرما يجب نزع فورا قل أو كثر وفيه القدية مطلقا تراخي في نزع أم لا قليلا أو كثيرا ولا يتأتى فيه قوله وخبر في نزع يسيره ولا قوله والا افتدى ان تراخي وأما خلق السمكة فانه يخبر في نزع ان كان يسيرا ويؤمر بفعله ان كثر على جهة التنبه ولا قدية ولا شيء وحينئذ قول المصنف وخبر في نزع يسيره خاص بخلق السمكة وقوله والا افتدى ان تراخي فهذا غير مستقيم (قوله أيام الحج) أي وهي الشرة الأيام الأول من ذي الحجة (قوله أي يكره فيها يظهر) أي لكثرة ازدحام الطائفتين فيؤدي الى مس الطائفتين للخلق (قوله بأن لم يتراخ الخ) أي وأما ان تراخي فالقدية لازمة له ولا شيء على الملقى (قوله باطعام ستة مساكين) أي لكل مسكين مدان وقوله أو نسك أي بأن يذبح شاة تجزى اضحية (قوله وان لم يجد فليفتد المحرم) هذه عبارة ابن المواقف في التوضيح وظاهرها الوجوب وهناك طريقة لابن يونس وعبد الحق انه إذا لم يجد الحل الملقى ما يفتدى به لا شيء على المحرم الذي نزع فورا وهي وجهة لأنه لم يحصل منه تعد انظر التوضيح وفي خش قوله فليفتد المحرم وجوبا وقيل ندبا والأول هو الراجح اه قال بن وانظر من اين أتى له ترجيح الأول وقد رأيت ما لابن يونس وعبد الحق اه كلامه (قوله لأنه في الحقيقة صام عن نفسه) الأولى لأنه في الحقيقة كفر عن نفسه من حيث ملاسته للطيب أو الثوب (قوله فان القدية على الحل) أي فان القدية بغير الصوم على الحل (قوله ورجع) أي المحرم الذي كفر نيابة عن الحل (قوله لم تلزمه) أي لكونه لم يتراخ في نزع عن نفسه بعد انتباهه (قوله فديتان على الأرجح) هذا قول القاسبي وصوبه ابن يونس وسندوا بن عبد السلام ومقابله لابن زيد يلومه قدية واحدة كما لو طيب نفسه ولا يقال صوابه تردد كما قال تت لأن اصطلاحه انه ان قال تردد قد اشار به للتأخيرين لانه كما اختلفوا عبره اه (قوله وأخرى تطيبه) أي للتأتم (قوله فلى الملقى واحدة) أي وعلى المحرم الملقى عليه واحدة وهذا كله إذا كان المحرم الملقى مس الطيب (قوله كان لم يمس ولم تلزم التأتم) أي بان لم يتراخ قدية واحدة على الملقى فقط ولا شيء على الملقى عليه (قوله فان تلزمه) أي فان كان الملقى لم يمس الطيب ولزمت القدية للتأتم بأن تراخي بعد انتباهه في نزع الطيب عنه (قوله فلا شيء على الملقى) أي وعلى الملقى عليه واحدة (قوله فالصور أربع)

فان القدية على الحل الخالق حيث لم تلزم المحرم بأن كان مكرها أو نائما فان لم يجد فليفتد المحرم بأنواعها الثلاثة (ورجع) على الفاعل (بالأقل) من قيمة النسك وكليل الطعام أو عنه ان اشتراه (إن لم يفتد) المحرم (صوم) والافلا رجوع (وعلى المحرم الملقى) طيبا على محرم نائم لم تلزمه (فديتان على الأرجح) قدية لمسه وأخرى تطيبه التأتم فان لزمت التأتم بان تراخي بعد نومه فلى الملقى واحدة كان لم يمس ولم تلزم التأتم فان لم تلزمه فلا شيء على الملقى فالصور أربع (وإن حلق) أو طيب (حل محرم ما يؤذن) من المحرم ولو حكما بأن رضى بضمه (فلى المحرم) القدية (والإ) بأن كان نائما أو أكره (فصله)

أى على الحلال الفدية وهذه تكرر (٦٤) مع قوله كأن خلق رأسه (وإن حلق محرم رأس حلق أ طعم) المحرم لاحتمال ان يكون قتل

قملًا في حاله فان تيقن نفيه فلا ولذا إذا قلم ظفر الحلق فلا شيء على القلم إذا الظفر ليس فيه دواب (وهل) اطعماه (حفنة)

أى ملء يد واحدة من طعام (أوفدية) حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك (تأويلان) في قول الامام رضى الله عنه افتدى فلو عبر المصنف به بدل أطعم كان أولى وهو لا قدم إن إبانة الظفر ممنوعة بين ما يلزم في إبانته فقال [درس]

(وفى) قلم (الظفر الواحد لا إمطة الأذى) ولا لكسره بل عبثاً أو ترطفاً (حفنة) من طعام وفى قص مازاد على الواحد فدية كان لإمطة الأذى أو لا وكذا ان كان لامطة الأذى ولو واحداً وان إبان واحداً بعد آخر فان كانا فى فور فدية والأففى كل حفنة (كشعة) أزالها من جسده (أو شعرات) عشرة فأقل لغير إمطة اذى فيها حفنة من طعام ولا ماطته فدية كالوزادت على العشرة مطلقاً (و) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة فدون حفنة ولا ماطة الأذى فدية كأن

وذلك لأن المحرم الملقى إما أن يمسه الطيب أو لا يمسه وفى كل اما ان يبادر الملقى عليه بنزعه عنه أم لا فان مسه الملقى وبادر الملقى عليه بنزعه فقد تان على الملقى وان مسه الملقى ولم يبادر الملقى عليه بنزعه فكل واحد من الملقى والملقى عليه يلزمه فدية وان لم يمسه الملقى الطيب فان بادر الملقى عليه بنزعه فدية واحدة على الملقى وان لم يبادر فالفدية على الملقى عليه ولا شيء على الملقى وانما لزمت الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لأنه كالتقاء الحلق على المحرم حيث لم تلزمه التي قدمها المصنف بقوله وافتدى الملقى الحلق ان لم تلزمه (قوله وهذه تكرر) أى قوله وإلا فعليه تكرار الخ وقد دفعه ح بأن ما هنا بين به موضع لزومها للمحرم وموضع لزومها للحلال ومما بين به أن حكم الحالق إذا لزمته هو حكم الملقى طيباً قال ابن عاشر وهذه محاولة لاتم إلا ما منع من جعل التشبيه تاماً حتى يستفاد منه المعنى المراد هنا اه بن (قوله فان تيقن نفيه فلا) مثله فى ح لكنه زاد وان قتل قملًا كثير فعليه الفدية اه بن فيتحقق ان محل التأويلين إذا قتل قملًا قليلاً وليس كذلك لأن أصل هذا التفصيل للخمى وسند وما جعل محل الخلاف إذا قتل قملًا كثيراً زاد سند أولم يتحقق شيء ونص سند إذا حلق المحرم رأس حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه فى المعروف من المذهب وان قتل شيئاً سيراً أطعم شيئاً من طعام وكثيراً أولم يتبين شيء فقال مالك يفتدى وقال ابن القاسم يطعم وهذا التفصيل مبنى على تعليل الفدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسند والبخمي وذهب البغداديون إلى تعليلها بالحلاق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين ان يقتل قملًا قليلاً أو كثيراً أو يتحقق نفيه وعلى الإطلاق حمل الشيخ سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالحلاق وصوبه طنى وهو غير ظاهر والصواب حمله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما فى ابن الحاجب ولقول المصنف بعد إلا أن يتحقق نفي القمل ولما تقدم عن سند من انه المعروف من المذهب ولقولهم فى تعليل المحرم ظفر حلال انه لا شيء عليه فان هذا يرجح قول من قال ان الفدية ليست للحلق إذ لو كانت للحلق لو جبت الفدية هنا وهو ظاهر اه بن (قوله فى قول الامام افتدى) أى مع قول ابن القاسم تصدق بشيء من الطعام يقال بعضهم قول الإمام افتدى المراد منه تصدق بحفنة من الطعام وقال بعضهم قول الإمام افتدى على ظاهره والتأويل الثانى بالخلاف للباحى والبخمي والأول بالوافق وترجيح مال الإمام لقول ابن القاسم لغيرها اه بن (قوله فلو عبر المصنف به بدل أطعم كان أولى) أى لأن ظاهره أن الفدية من الاطعام فقط وقد يجب بأن المصنف اطلق الخاص وهو الاطعام فى قوله اطعم وأراد العام وهو الافتداء (تنبيه) تكلم المصنف على ما إذا حلق حل محرماً وعلى ما إذا حلق محرم رأس حل وسكت عما إذا حلق محرم رأس محرم وحاصل ما فيه انه إذا حلق له بغير رضاه فالفدية على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل كثير أو شك فى ذلك فعلى المحلوق فدية وهل على الحالق أيضاً فدية أو حفنة قولان وان كان برضاه وتحقق نفي القمل فالفدية على المحلوق ولا شيء على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل يسير افتدى المحلوق واطعم الحالق حفنة (قوله وفى قلم الظفر الواحد الخ) مراد المصنف ظفر نفسه واما لو قلم ظفر غيره فلا شيء على المحرم فى قلم ظفر حلال فان قلم ظفر محرم مثله بغير أمره ورضى أو بأمره عمداً أو جهلاً أو نسياناً افتدى المقولوم وان فعل به مكرهاً أو نأماً فالفدية على الفاعل (قوله ولا ماطة الأذى فدية) فيه نظر بل ليس فى القملة والقملات إلا حفنة طمًا سواء كان القتل لغير إمطة الأذى أو كان لامطة الأذى قال فى التوضيح لا يعلم فى المذهب قول بوجوب الفدية فى قملة أو قملات اه بن والقملات جمع قلة فلا ينافى وجوب الفدية فى الاثنى عشر فما

زادت عن عشرة (وطرح) أى القملة فيه التفصيل المتقدم لأنه يؤدى لقتلها (كحلق محرم لمثله) فوقها (موضع الحجامه) يلزم الحالق حفنة من طعام (إلا أن يتحقق) الحالق (نفس القمل) فلا شيء عليه وعلى المحلوق

في الحالين القديمة (٥) كذا يلزم المحرم حفنة في (تفريد بغيره) أى إزالة القراد عنه وظاهره ولو كثر وهو قول ابن القاسم (لا كطرح علقته) عنه أو عن بغيره لأنها من دواب الأرض تمشي فيها (أو) (٦٥) طرح (برغوث) نمل ودود

وذباب وغيرهما سوى القمل وإزالة القراد أو الحلم عن دابته (والقديّة منحصرة) فيها (يترقه) أى يقتسم (به أو) فيها (يزيل) به (أذى كقص الشارب) يصلح أن يكون مثالا لها (أو ظفر) واحد لإمالة أذى ومتعدد فتحصل من كلامه أن للظفر ثلاثة أحوال قلم المنكسر لا شيء فيه قله لا لإمالة الأذى حفنة قله لا لماله فدية (وقتل قمل كثر) بأن زاد على عشرة ولو في غسل تبرد لاجنبية فلا فدية ولو كثر وكذا الذنوب كما مر استظهاره (وخضب) لرأس ولحية أو غيرها لا الجرح (بكحنا) بالمد منصرف مثال صالح للأمرين لأنه يطيب الرأس ويرجل شعره ويقتل دوابه (وإن) كان الخضب به (رقة) إن كبرت (كدرهم) صب ماء حار على جسده في (حثام) دون إزالة وسخ ولا تدلك (على المختار) وأسقط من كلامه قيدا وهو لا بد من جلوسه فيه حتى يهرق ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد مذهب الدونة من أنه إنما تجب الفدية على داخله

فوقها مطلقا وأما ما ذكره في الشعر فسلم لا نزاع فيه (قوله في الحالين) أى ما إذا تحقق نفي القمل وما إذا لم يتحقق (قوله وتفريد بغيره) قيده البساطى بما إذا لم يقتله وإلا فالفدية إن كثروا وهو تقييد غير صحيح وذلك لأن ابن الحاجب لما قال وفي تفريد بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بأن الذى حكاه غيره أن القولين إنما هما فيما إذا قتل القراد وأما إذا طرحه ولم يقتله فلا خلاف أنه يطعم فقط فتمين حمل كلام المصنف على كل من طرحه وقتله أو بن وقوله بغيره وأخرى بغير غيره فالمصنف نص على التوهم لأنه ربما يتوهم أن بغيره لكونه يحتاج إليه والقراد يضعفه لاشيء عاينه في تفريده (قوله وهو قول ابن القاسم) وكلام بعضهم يقتضى أنه الراجح وقال مالك يفتدى في الكثير ويطعم حفنة في البعير وكلام البدر يقتضى اعتناؤه والنفس أميل لقول ابن القاسم اه شيخنا عدوى (قوله لا كطرح علقته) أو برغوث جرت عادة المصنف أن يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف إليه أى لا شيء في طرح كعاقبة أو برغوث ونحوها مما لا يتولد من الجسد كمنمل وذباب وذر وبوض سواء طرحها عن جسده أو جسد غيره سواء كان ذلك المطروح قليلا أو كثيرا وقيل بالفدية في العلقه إن كثرت وقيل بحفنة في البراغيث مطلقا قليلة أو كثيرة ومفهوم طرح أن قتلها أى العلقه والبرغوث وكذا ماء ائلهما فيه فدية إن كثر ولا شيء فيه إن قل وقيل لا شيء فيها لافدية ولا اطعام قلت أو كثرت وقيل الواجب فيها حفنة من الطعام مطاوعات أو كثرت (قوله فيما يترقه به) أى منحصرة في فعل ما يترقه به الخ (قوله يصلح أن يكون مثالا لهما) أى لأن قص الشارب اما للترفة واما لدفع أذاه أو مداواة قرحة تحته (قوله لا لإمالة الأذى) أى بأن كان عبثا ولعبا (قوله وقتل قمل كثر) هذا قول مالك قال في البيان ورآه من إمالة الأذى وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله طرحه كما تقدم اه بن (قوله بان زاد على عشرة) الأولى بان زاد على اثنى عشر لأن ما قارب العشرة كالأحدى عشرة والاثنى عشرة ملحق بالعشرة في أن فيها حفنة كما قال بعضهم واختاره شيخنا (قوله وخضب بكحنا) أى ولو نزعا مكانه والرجل والمرأة في ذلك سواء (قوله أو غيرها) أى كيد أو رجل (قوله لا لجرح) أى أن قوله وخضب مفهوما أنه لو جعلها في فم جرح أو استعمالها في باطن الجسد كالماء شربها أو حشا شقوق رجله بها فانه لا شيء عليه ولو كثرت (قوله ويقتل دوابه) أى فهي بالاعتبار الأول تكون للترفة وبالأعتبار الثانى وهو قتلها للدواب تكون لإمالة الأذى (قوله وإن رقة) أى هذا إذا كان المخصوب بها عضوا يتامه بل وإن كان المخصوب بها رقة من العضو (قوله إن كبرت) أى فإن صغرت فلا شيء عليه وقوله كدرهم أى بغلى وهو الدائرة التى يياطن ذراع البغل (قوله ومجرد حمام) أى ومجرد صب ماء على جسده في حمام والمراد ماء حار واما لو صب فيه ماء باردا فانه لا شيء عليه كما أنه لو دخله من غير غسل بل للتدفى فلا شيء عليه كما في ح * وحاصله أن المحرم إذا دخل حماما وجلس فيه وعرق ثم صب على جسده ماء حارا فانه يلزمه الفدية لأنه مظنة إزالة الوسخ سواء تدلك أم لا انتهى الوسخ أم لا وهذه إحدى روايات ثلاث حكاهما اللخمي واختاره منها هذه الرواية والثانية يلزمه الفدية أن تدلك والثالثة أن تدلك واتقى الوسخ وهذه ظاهر المدونة (قوله والمعتمد مذهب الدونة) وإنما عدل المصنف عنه لاختيار عدة من الأشياء لما اختاره اللخمي لا لما فيها كذا قال بهرام (قوله إلا في مواضع أربعة) أى فإن الفدية فيها تتحد وإن تعدد موجهها (قوله إن ظن الإباحة) أى إباحة ما فعله للمحرم

(٩ - دوى - ثانى)

إن ذلك وأزال الوسخ ثم الأصل تعدد الفدية بتعدد موجهها إلا في مواضع أربعة أشار لأولها المصنف بقوله (وانحدت إن ظن) الفاعل (الإباحة) بأن يعتقد أنه خرج من إحرامه كأن يطوف لعمرة على غير وضوء ثم يمسى

ويحل منها أى أو للإفاضة معتقدا فيهما انه على طهارة فتيين خلافه أو يرفض حجه أو يفسده بوطء فيظن استباحة موافقه وان الإحرام سقطت حرمة بالرفض والفساد فيفعل أمورا كل منها يوجب الفدية فتتحد عليه الفدية في الصور الثلاث والأولى وهى الطواف على غير طهارة لا يتأتى فيها شك الإباحة والثانية والثالثة يتأتى وظاهر كلامهم تعدد الفدية بقوله ان ظن الإباحة أى فى شيء خاص وأما من ظن عدم حرمة (٣٦) ما يحرم بالإحرام ففعل متعددا أو ان كلا يوجب فدية إذا انقضى عند التعدد يوجب

واحدة فان هذا لا يوجب اتحاداً وأشار لثانيها بقوله (أو تعدد موجباً) أى من لبس وتطيب وقلم اظفار وقتل دواب (بغور) فدية واحدة لأنه كالفعل الواحد ومن ذلك ما يفعله من لا قدرة له على التجرد من إحرامه ثم يلبس بعده جميع ملبوسه من قلنسوة وعمامة وقميص وسراويل وغير ذلك فان تراخى ما بين الفعلين تعددت الفدية ولثالثها بقوله (أو) تراخى ما بين الفعلين لكنه عند فعل الأول أو إرادته (نوى التكرار) أى تكرار فعل الموجب لها وظاهره ولو اختلف الموجب كاللبس مع الطيب وكلامه صادق بثلاث صور أن ينوى فعل كل ما أوجب الفدية فيفعل الجميع أو بعضهم أو ينوى فعل كل ما احتاج اليه منها أو ينوى متعدداً مع فدية واحدة ما لم يخرج للأول قبل فعل الموجب الثانى والا تعددت ولرابعها بقوله (أو) تراخى ما بين

(قوله ويحل منها) أى ثم يفعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية ظاناً انه يباح له فعلها لتحلله كلبس عيظ ودهن بمطيب وتقليم اظفار لترفه وحلق شعر كثير (قوله أو للإفاضة) أى أو يطوف للإفاضة على غير وضوء معتقدا انه على طهارة ثم بعد تحلله بالإفاضة يفعل أمورا كل واحد يوجب الفدية والأولى حذف قوله أو للإفاضة لما تقدم عند المصنف انه فى فساد الإفاضة يرجع حلا الامن نساء وصيد فإذا فعل غيرهما فلا فدية عليه اتحد أو تعدد تأمله اه بن ولعل الشارح فرض الكلام فيما إذا خالف الواجب وقدم الإفاضة على الرمي وطاف لها على غير وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحلله فعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية (قوله فيفعل الخ) راجع لكل من المسائل الثلاث (قوله وهى الطواف) أى للعمرة أو للإفاضة (قوله لا يتأتى فيها شك الإباحة) أى الشك فى إباحة ما فعله محامو محرم على المحرم بل الذى يتأتى فيها الجزم بالإباحة (قوله والثانية والثالثة) أى ما إذا رفض حجه أو افسده بوطء (قوله تعدد الفدية) أى إذا شك فى إباحة ما فعله وهو الحاصل ان الصورة الأولى لما كان لا يتأتى فيها الشك فى إباحة ما فعله اتحدت الفدية فيها وأما الصورة الثانية والثالثة فان ظن فيهما الإباحة اتحدت أيضاً وان شك فيهما تعددت (قوله فى شيء خاص) أى وهو هذه المسائل الثلاثة (قوله وأن كلا) أى أو فعل افعالا متعددة وظن ان كلا الخ (قوله بغور) أى دفعة من غير تراخى بأن تكون تلك الأفعال فى وقت واحد فالغور على حقيقته وهذا ما يفيد ظاهراً للدونة واقره ابن عرفة خلافاً لما اقتضاه كلام ابن الحاجب واقتصر عليه تن من أن اليوم فور وان التراخى يوم وليلة لا أقل (قوله من إحرامه) أى بنية الحج والعمرة (قوله أو إرادته) أى أو عند ارادة الفعل الأول وقوله نوى التكرار أى ولو بعد ما بين الفعل الأول والثانى (قوله ولو اختلف الموجب) أى هذا إذا اتحد الموجب كما لو تداوى بطيب لقرحة ونوى تكرار التداوى لها كما احتاج للتداوى بل ولو اختلف الموجب (قوله كاللبس مع الطيب) أى كأن ينوى اللبس فى المستقبل عند استعماله للطيب حالا (قوله ان ينوى فعل كل الخ) أى ان ينوى عند فعله موجبا معينا فعل كل ما أوجب الفدية (قوله أو ينوى) أى عند فعله وجبا معينا فعل كل ما احتاج اليه من الموجبات فى المستقبل ثم انه فعل ما احتاج اليه (قوله أو ينوى متعددا معينا) أى عند تلبسه بفعل واحد معين أى ثم فعل فى المستقبل ما نواه (قوله ما لم يخرج الخ) يعنى ان ما ذكره المصنف من اتحاد الفدية عند تراخى الفعلين إذا نوى التكرار مقيد بما إذا فعل الموجب الثانى قبل اخراج كفارة الموجب الأول وإلا تعددت (قوله إلا أن يكون للخاص) أى الذى أخره عن العام الذى فعله أولا وهذا تقييد لاتحاد الفدية إذا قدم العام على الخاص (قوله أو دفع حر أو برد) قال بن هذا هو الذى يقضى به النظر وان لم نجد فيه نصا (قوله تقدم السراويل على الثوب) أى أو قدم الحجة على الثوب أو قدم العمامة على القلنسوة (قوله أو غيرهما) أى كعبة أو سراويل أو قلنسوة أو عمامة أو بابو (قوله انتفاع من حر أو برد) أى باعتبار العادة

العام

الفعلين ولم ينو التكرار عند الفعل الأول إلا أنه (قدّم) ما نفعه أعم كأن قدم

(الثوب على السراويل) أو القميص على الحجة أو القلنسوة على العمامة إلا أن يكون للخاص زيادة تقع على العام كما إذا طال السراويل طويلا له بال يحصل به انتفاع أو دفع حر أو برد فتتعدداً إذا عكس تقدم السراويل على الثوب (وتكرّرها) أى الفدية (فى التلبس) لثوب أو خف أو غيرهما (انتفاع من حر أو برد)

في الجملة فلو لبس ثوبا رقيقا لا يفي حر أو لا برد أو تراخي في نزعها فانه يقتدى لحصول تقع في الجملة من حيث الدوام (لا إن نزع مكانه) فلا شيء عليه (وفي) الفدية بلبسه في (صلاة) لم يطول فيها (قولان) الرجح عدم الفدية وظاهره ولورابعة فإن طول فالفدية اتفاقا وقوله في اللبس أي وأما فيما لا يقع إلا متفهما كالطيب فالفدية بمجرد بلا تفصيل (٦٧) (ولم يأت) مرتكب موجب

الفدية (إن فعل العذر) حاصل أو متروك (وهي) أي الفدية أنواع ثلاثة (نسك شاة) بالإضافة وبالتنوين على أن شاة بدل أو بيان وفي نسخة بشاة بالياء وبشروط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية والشاة أفضل من الإبل والبقر فهي كالضحايا لا كالمهدي ققوله (فأعلى) أي في كثرة اللحم لافي الفضل كذا قيل لكن المذهب على ما قال بعض المحققين إن كثرة اللحم أفضل قياسا على الهدى (أو إطعام ستة مساكين لكل مدان) فهي ثلاثة أصع (كالكفارة) في الصوم من كونها من غالب قوت البلد وكونها بمدة عليه الصلاة والسلام (أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام رخي) خلافا لمن قال بالمتع فيها (ولم يختص) النسك بمعنى الفدية بأنواعها الثلاثة (بزمان) كأيام مني (أو مكان) ككعبة أومنى بخلاف الهدى فانه يختص بهما (إلا أن ينوي بالذبح) بكسر الهمزة والذال بمعنى الذبوح (الهدى) المراد بنية

العامة لا باعتبار عادة بعض الأشخاص اه عيخنا عدوى (قوله في الجملة) الأولى ولو في الجملة أي هذا إذا كان الانتفاع كثيرا كما لو لبس ثوبا كثيفا يقي من البرد أو الحر ثم نزع بعد التراخي بل ولو كان الانتفاع في الجملة أي قليلا كما لو لبس الخ (قوله وتراخي في نزعها) أي كالإمساك في خش وعقب (قوله لأن نزع مكانه) مفهومه غير معتبر إذ كلام الجواهر يفيد أن لبسه دون اليوم لا شيء فيه حيث لم ينتفع اه غش (قوله وفي الفدية بلبسه) أي بانتفاعه بلبسه الخ (قوله قولان) في ح عن سند بعد ذكره القولين من رواية ابن القاسم عن مالك قاله فرأى مرة حصول النعمة في الصلاة ونظر مرة إلى الترفة وهو لا يحصل إلا بالطول قاله وهذا هو التوجيه الظاهر لما ذكره في التوضيح من أن الصلاة هل تعد طولاً أو لا وتبته تمت والواق وغيرهما إذ ليست الصلاة بطول لما قدمه هو من أن الطول كالإمساك كافي ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما وبهذا يعلم أن القولين جاريان سواء طول في الصلاة أم لا خلافا لما ذكره الشارح تما ليعق وخش انظر بن وفيه أيضاً أنه لو لبس رداء فوق رداء أو إزارا فوق إزار فلا فدية في الأول بخلاف الثاني أي حيث لم يبسطهما معا لانه كالخزام والربط فانظره (قوله ان فعل) أي ذلك الموجب لعذر أي كمرض أو حر أو برد (قوله حاصل أو متروك) هذاهو الذي استظهره عقب وسلمه له بن وهو قول التاجوري وظاهره قل الواق أنه لا بد أن يكون العذر حاصلًا بالفعل وإن خوف حصوله لا يكون كافيا في عدم الإثم ومفهوم قوله ان فعل لعذر انه ان فعل لغير عذر فانه يأتى ولا يرتفع ذلك الإثم بالفدية كان العذر لا يرفع الفدية كذا قرر شيخنا (قوله وهي أي الفدية) أي الواجبة أي لاقاء التفت وطلب الرفاهية وقوله نسك أي عبادة (قوله بالإضافة) أي البيانية (قوله بالياء) أي التي للتصوير أي نسك مصور بواحد من ثلاثة أشياء (قوله ويشترط فيها من السن الخ) أي ويشترط أيضا ذبحها فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة (قوله والشاة أفضل من الإبل الخ) هذا هو الذي ارتضاه أبو الحسن في مناسكه كما في ح اه بن (قوله قياسا على الهدى) وهذا قول الباجي وقال الأبي انه المذهب اه بن (قوله لكل مدان) أي فجملة الأمداد اثنا عشر مدا وهي ثلاثة أصع لأن كل صاع أربعة أمداد (قوله ولو أيام مني) وهي ثلثي النحر وثالثه ورابعه (قوله لمن قال بالمتع) أي يمنع الصوم فيها (قوله ولم يختص بزمان أو مكان) أي فيجوز الصوم في أي زمان يصح صومه وفي أي مكان وكذلك يجوز له الإطعام في أي زمان وفي أي مكان وكذا يجوز له ذبح الشاة وإعطائها للفقراء في أي زمان وفي أي مكان (قوله يختص بهما) أي بزمان ومكان فيختص الصوم بأيام مني والذبح في مني أو مكة (قوله بمعنى المذبوح) أي إلا أن ينوي بالمذبوح من الفدية الهدى (قوله لاحقية النية) أي لأن نيته بالمذبوح من الفدية الهدى كعدم كذا قال عيج واعترضه العلامة طفي قائلا مجرد النية كاف في كون حكمه كالمهدي كما يفيد كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب رهو ظاهر المصنف نعم ما ذكره من أن التقاليد والأشعار بمنزلة النية وإن لم ينو صحيح كما يفيد نقل الواق عن ابن المواز وصرح بالما كهاى ولا يدخل في قوله فكحكمه إلا كل فلا يؤكل منها بعد المحل ولو جعلت هديا كما يأتي اه بن (قوله غداء وعشاء) أي وكذا غدا آن وعشا آن

المهدي أن يقلده أو يشعره فيها يقلد أو يشعره لا حقيقة النية قال بعضهم والاعتماد ان المراد حقيقة فجردها كاف (فكيف حكمه) في الاختصاص بمعنى إن وقف به برفة وإلا فسكة والجمع فيه بين الحل والحرم وترتيبه وأفضلية الأكثر لما (ولا يجوز) عن الإطعام (غداء وعشاء) كذا في المدونة وظاهرها الاطلاق وقال أصحاب

(إن لم يبلغ) ماذكر (مدين) لكل واحد على انفراد أو بالأجزاء (و) حرم عليهما (الجماع) ومقدمته (ولو علمت السلامة من منى أو مذى) وأفسد (الجماع الحج والعمرة) (٦٨) (مطلقاً) ولو سهوا أو مكرها في آدمى وغيره فعل شيئاً من أفعال الحج بعد

الإحرام أولاً ولا كان بالغا أولاً (كاستدعاء منى) فإنه يحرم ويفسد إن خرج (وإن بنظر) أو فكر استدعى فإن خرج بمجرد فكر أو نظر لم يفسد وعليه هدى وجوبا ولا يشترط الاستدعاء في غير النظر والفكر حيث حصل إنزالاً وإلا فلا شيء عليه إلا القبله للذة فعليه الهدى وحل الفساد (إن وقع قبل الوقوف مطلقاً) فعل شيئاً بعد إحرامه كالقدوم والسعى أم لا (أو) وقع (بعده) بشيرطين أشار لهما بقوله (إن وقع) الجماع أو التي للمستدعى (قبل طواف) إفاضة أو سعى آخر (و) رمى (عقبه يوم النحر أو قبله) ليلة مزدلفة (وإلا) بأن وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما في يوم النحر (فهدي) واجب ولا فساد في الصور الثلاث (كإنزال ابتداء) أى بمجرد نظر أو فكر من غير إدامة فعليه الهدى وأما إن خرج بلا لذة أو غير متتادة فلا شيء عليه (وإنما ذكر) وإن مجرد نظره الهدى (وقبلته) فيها الهدى إن كانت بهم والا فساداً لا شيء فيها

(قوله إن لم يبلغ ماذكر) أى من الغداء والعشاء مدين لكل واحد والأجزاء وينبغي الاجزاء إذا بلغ لكل واحد مدين على انفراده ولو حصل غداء فقط وعشاء فقط (قوله ولو علمت السلامة) الذى استظهره عجز كراهة للقدماء إذا علمت السلامة كالصوم لكن يقيد بما إذا قلت (قوله كان بالغاً أولاً) هذا غير صواب ولم أر لأحد ما يوافقه وقول ابن الحاجب والجماع والى فى الإفساد على نحو موجب الكفارة في رمضان اه يدل على خلافه وكذا قول التوضيح وكأن المصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفارة هناك يوجب الفساد هنا اه وقد تقدم أن موجب الكفارة في الصوم هو الجماع اللوجب للفصل وعبرة ابن عرفة وفسد الحج مفيد الحشفة كما مر فى الفصل اه وبه يرد قول الشيخ عبق ويدخل تحت الإطلاق كونه موجبا للفصل أولاً اه بن على ما قاله من أن للفسد للحج إنما هو الجماع اللوجب للفصل لو حصل الجماع من صبي أو في غير مطيعة أو في هوى فرج أو مع لف خرقة كشيعة على الذكر والحال أنه لم ينزل لم يكن مفسداً (قوله كاستدعاء منى) تشبيه في قوله وأفسد أى كما يفسد الحج بالجماع يفسد استدعاء منى هذا إذا استدعاء بيد أو قبلة أو ملاعبة أو حضن بل وإن استدعاء بنظر أو فكر أى دائم حتى أنزل وقوله كاستدعاء منى أى عمداً أو جهلاً أو نسياناً للإحرام (قوله بمجرد فكر) أى بفكر مجرد عن الاستدعاء وحاصله أنه إذا استدعاء بالفكر أو النظر فصل ولم يستدع الاستدعاء أهدي ولا إفساد وأما إن استدعاء بغيرها كقبلة أو حضن أو ملاعبة فصل بالإفساد وإن لم يدم الاستدعاء (قوله فى غير النظر) أى كالقبلة والحضن (قوله فعليه الهدى) أى عند عدم حصول الانزال كما هو الموضوع (قوله آخر) أى أو بعده وقبل سعى آخر عن الوقوف (قوله يوم النحر) ظرف لقوله أن وقع (قوله أو قبله) أى قبل يوم النحر قال ح لابد من هذه اللفظة للالتزام اختصاص الفساد بيوم النحر اه بن (قوله والافهدي) هذا يشمل بظاهره ما إذا وقع بعدهما يوم النحر أو بعده مع أنه لا هدى في هذه وكان الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك اعتماداً على قول المصنف فيما مر وحل به ما بقى (قوله بأن وقع قبلهما) أى قبل الإفاضة وقبل رمى جرة العقبة (قوله أو بعدهما) أى أو وقع بعدهما رمى وقبل الإفاضة أو بعد الرمي أى والحال أنه قدم السعى (قوله كإنزال ابتداء) أى كإنزال الذى بمجرد نظرة أو فكر من غير إدامة لهما ولو قصد بهما اللذة (قوله وإن بمجرد نظر) أى هذا إذا خرج بعده مداومة نظر أو فكر بل وإن خرج بمجرد نظر أو فكر أو قبلة أو مباشرة فليس لزوم الهدى في المذى مقصوراً على ما إذا خرج ابتداء وإنه إذا خرج من إدامة شيء مما ذكر فإنه يفسد (قوله وقبلته) أى بغير إنزال أو مذى وهذا إذا كانت على القدم وكانت لغير وداع أو رحمة فإن كانت على غير القدم فلا شيء فيها إلا إذا أمذى أو كثرت وكذا إن كانت لوداع أو رحمة فلا شيء فيها ما لم يخرج معها منى أو مذى والافهدي (قوله والافسدت) سكت المصنف عما لو فعل في العمرة أمراً غير مفسد للحج مما يوجب هدياً به وذلك كالمدى والقبلة وطول اللامسة والملاعبة قبل تمامها والظاهر كما قال الشيخ سالم أن فيه الهدى وأن العمرة كالحج في ذلك وهذا مما يشهد له عموم كلام الباجي الذى نقله ح والتوضيح وظاهر كلام الشارح بهرام وغيره أنه لا هدى فيها ذكر في العمرة لقولهم أن الذى يوجب الهدى في العمرة ما أوجب فساد الحج في بعض الأحوال من وطء وإنزال وأما ما يوجب الهدى في الحج فلا يوجب في العمرة لأن أمرها أخف من حيث إنها ليست فرضاً وهو واضح

إلا إذا أهدي أو كثرت (ووقعه) أى المنى أو الجماع (هدى) تمام (سعى) وقبل الحلاق (في شهرته) قاله قاله الهدى (وإلا) بأن حصل قبل تمام السعى ولو يعوط (فصدت) ووجب القضاء والهدى (ووجب) بلا خلاف بين العلماء إلا داود (إنما) المفسد من حج أو عمرة فينادى عليه بالصحيح

إذا أدرك الوقوف فيه فإن لم يدركه بان فاته لصد ونحوه وجب تحمله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء لقابل على إحرامه لأن فيه التقاضى على الفاسد مع إمكان التخلص منه (وإلا) بان لم يتمه سواء طن أباحه قطعه أم لا (فهو) باقى (عليه وإن أحرّم) أى جدد إحراما بغيره بنية القضاء عنه أولا وإحرامه الثانى لقو (و) إذا كان باقيا عليه وأحرّم (٦٩) بقضائه فى القابل فلا يجزئيه عن

القضاء ويكون فعله فى القابل متمما للفاسد (لم يقع قضاؤه إلا فى) مرة (ثالثة) أن كان عمرة أو سنة ثالثة أن كان حجاً إذا لم يطلع عليه فى العام الثانى الأبعد الوقوف والا أمر بأتمام الأول بالإفاضة خاصة لأبفعل عمرة إذ الفرض أنه أدرك الوقوف عام الفساد فلم يبق عليه إلا الإفاضة فتدبر ثم يقضيه فى هذا العام الثانى (و) وجب (فورية القضاء) للفاسد من حج أو عمرة ولو على القول بالتراخي (وإن) كان للفاسد (تطوعاً و) وجب (قضاء القضاء) إذا فسد ولو تسلسل فأتى بحجتين إحسداها قضاء عن الأولى والثانية قضاء عن القضاء وعليه هديان (و) وجب (نحر هدى) (فى زمن القضاء) ولا يقدمه زمن الفساد وان كان وجوبه للفساد (وأحمد) (الهدى وإن) (تكرّر) وطؤه لامرأة أو (لنساء بخلاف) جزاء (صيد) فيتعدد بتعدد الصيد (و) بخلاف (فدية)

ول شيخنا العدوى وينبغى التحويل على الأول وان كان ظاهر النقل خلافه (قوله) إذا أدرك الوقوف فيه أى سواء كان الفساد قبل الوقوف أو بعده وأتمامه حيث أدرك الوقوف برى العقبة وطواف الأفاضة والسمى ان لم يكن قدّمه (قوله) وإلا فهو باقى (أى والائتمه ظنا منه انه خرج منه بافساده وتماضى للسنة القابلة فهو باقى على ذلك الحج أو العمرة المفسدة هذا إذا لم يحرم فى العام الثانى بشيء بل وان أحرّم فيه بحج القضاء أو بعمرته أو بغير ذلك فأحرام الثانى لم يصادف محلا وما زال باقيا على إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرّم به قضاء عنه بل يكون فعله فى القابل متمما للفاسد (قوله) ولم يقع قضاؤه الا فى ثالثة (أى انه اذا لم يتمه ظنا منه انه خرج منه بافساده ثم أحرّم بالقضاء فى سنة أخرى وقلنا إنه باقى على ما أفسد ولا يكون ما أحرّم به قضاء بل يكون ما فعله فى السنة الاخرى متمما للفاسد فلا يتأتى له القضاء الا فى سنة ثالثة اه وأعلم أن حجة القضاء تنوب عن حجة الإسلام اذا كان المفسد حجة الإسلام كما قال الشيخ سالم وذكر عجب ان من أفسد حجة الإسلام يجب عليه أتمامها وقضاؤها ويجب عليه حجة الاسلام بعد ذلك بخلاف الحج الفائت الذى تحل منه بفعل عمرة قضاؤه كاف عن حجة الاسلام قال شيخنا العدوى واعتمد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله) والا) أى والا يطلع عليه فى العام الثانى بعد الوقوف بل اطاع عليه قبله (قوله) اذا الفرض الحج (لما تقدم أن محل وجوب أتمام المفسد اذا كان أدرك الوقوف فى عام الفساد (قوله) وجب فورية القضاء) أى بعد أتمام المفسد ان كان أدرك الوقوف عام الفساد وبعد التحلل من الفساد ان كان لم يدرك الوقوف عام الفساد (قوله) وان تطوعا) أى لتعينه عليه بالشرع فيه (قوله) وجب قضاء القضاء) أى على المشهور بخلاف قضاء القضاء فى رمضان فالمشهور انه لا يجب والفرق بينهما ان الحج لما كانت كلفته شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لئلا يتهاون به ولأن القضاء فى الحج على الفور فلما كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة فى زمن معين فلزمه القضاء فى فسادها كحجة الاسلام واما زمن قضاء الصوم فليس بمعين انظر بن (قوله) فى زمن القضاء) أى للحجة المفسدة أو العمرة المفسدة (قوله) ولا يقدمه زمن الفساد) أى على المشهور وقيل ينعده فى زمن الفساد قبل قضائه (قوله) وان كان وجوبه للفساد) أى لكن لما كان هدى الفساد جابرا للفساد آخر لزمن القضاء الجابر للفساد أيضا لأجل ان يجتمع له الجابر المالى والجابر النسكى (قوله) واتمها الهدى) أى هدى الفساد وان تكرّر موجب الفساد كوطئه لامرأة مرارا متعددة أولنساء لأن الحكم للوطئه الأول (قوله) فيتعدد بتعدد الصيد) أى لأن جزاء الصيد عوض عما اتلف والاعواض تتكرر بحسب تكرر الاتلاف وسواء قتله عمدا أو جهلا أو نسيانا (قوله) فيتعدد بتعدد موجبها) أى لأنها عوض عن الترفه وهو يقبل التكرار (قوله) وجب هدايا) أى نحر هدايا ثلاثة (قوله) قارنا) أى أو متعما وقوله ثم فاته أى الوقوف (قوله) وأولى الخ) أى لأن القوات الواقع بعد الافساد اذا كان فيه هدى فمن باب أولى اذا كان القوات قبل الافساد لأن القوات حصل لحج لا تلم فيه تأمل (قوله) وقضى) عطف على محذوف أى ونحالم بعمرة وقضى وقوله قارنا أى ومتعما (قوله) ويسقط هدى القرآن الفاسد) أى وهو الأول وكذا التمتع الفاسد وذلك لأنه لم يتمه بل آل امره لفعل

فتتعدد بتعدد موجبها إلا فى المسائل الأربعة للتقدمة (وأجزأ) هدى الفساد (إن عجل) زمن الفساد قبل قضائه (و) وجب هدايا (ثلاثة) إن أفسد) إحرامه حال كونه (قارنا) ثم) بعد افساده وشروعه فى أتمامه (فاته) وأولى ان فاته ثم أفسد (وقضى) قارنا هدى للفساد وهدى للقوات وهدى للقران القضاء ويسقط هدى القرآن الفاسد وإلا كان عليه أربعة (وعمرة) عطف على هدى من قوله وإلا فهدى ولو وصله به كان أحسن أهي

وحيث قلنا لا تصدق الهدى ويجب مع الهدى عمرة يأتي بها بعد أيام من (إن وقع) الوطء (قبل ركعتي الطواف) صادق بصورين وقوعه قبل الطواف وبعده قبل الركعتين يأتي بطواف لا ينفذ فيه ولد للووقع الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جرة العقبة فهدى فقط لسلاطة طوافه (و) وجب على (٧٠) من أكره امرأة على الوطء (إحجاج مكرهته) وطوع الأمة أكره ما لم تطلبه أو تزني

له (وإن طلقها أو تكهنت خيرة) ويجبر الزوج الثاني على الإذن لها (و) وجب (كملها) إن تعج (إن أعدم) السكر (ورجعت عليه) أن يسر بالأقل من كراء المثل وما أكرت به أن أكرت أو بالأقل مما افقته على نفسها ومن ثقة مثلها في السفر على غيره وجه السرف أن لم تسكر وفي الفدية بالأقل من النسك وكيل الطعام أو ثمنه وفي الهدى بالأقل من قيمته أو ثمنه إن اشترته وإن صامت لم ترجع بشيء فقوله (كالتقدم) تشبيه في الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية إذ هو التقدم في مسئلة القاء الحل الطيب على المحرم النائم ولم يجد الحل فدية (وفارق) وجوبا (من أفسد معه) خوفا من عوده لمثل ماضى (من) حين (إحرامه) بالقضاء (لتحليله) برمي العقبة وطواف الأفاضة والسعي إن تأخر (ولا يراعى) في القضاء (زمن إحرامه) بالفسد فلن أحرم في

عمرة (قوله) وحيث قلنا لافساد أى إذا حصل الجماع قبل الأفاضة ورمى جرة العقبة بعد النحر أو بعد أحدهما وقبل الآخر يوم النحر (قوله) ويجب مع الهدى عمرة (أى جارة لما فعله وهذه العمرة لا تسكنى عن العمرة التى هى سنة فى العمر فهو حينئذ يأتى بعمرتين (قوله) ووجب إحجاج مكرهته) أى لتفنى حجها الذى أفسده عليها وقوله مكرهته أى التى أكرهها على أن يطأها ولو أكره رجل امرأة على أن يطأها غيره فلا شيء عليها ولا على مكرهها وعلى أطأها إحجاجها ويمكن ادخالها فى كلام المصنف بأن يكون المراد بقوله مكرهته أى مكرهه له أعم من أن يكون هو الذى أكرهها أو غيره انظر بن (قوله مكرهته) إشارة إلى أن الكلام فيما إذا كان السكره أنى وأما لو كان ذكرافه لم يجب على مكرهه إحجاجه أولا لأنص والظاهر أنه يجب عليه إحجاجه وأما أن طاع فلا يجب إحجاجه على الفاعل قاله شيخنا العدوى (قوله) ما لم تطلبه أو تزني له (أى فلا يلزمه حينئذ إحجاجها) (قوله) ويجبر الزوج الثانى على الإذن لها) أى فى الخروج مع ذلك الزوج الأول الذى كان أكرهها (قوله) تشبيه فى الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية اذهبوا المتقدم الخ) فيه أن الهدى لم يتقدم وإن الذى تقدم إنما هو الرجوع بالأقل فى الفدية وبعد هذا فالأولى جعل التشبيه فى مطلق الرجوع بالأقل التحقق فى الجميع والأقل فى كل شيء بحسبه * واعلم أن للعتب القلة يوم رجوعه لا يوم الإخراج خلافا لما استظهره عبق فى التوضيح مانصه التونسي لو كان النسك بالشاة أرفق بها حين نسكت وهو معسر ثم يسر وقد غلغل النسك ورخص الطعام فانها ترجع عليه بالطعام اذهبوا الآن أقل قيمة من قيمة النسك الذى نسكت به فقد اعتبر يوم الرجوع لا يوم الإخراج انظر بن (قوله) متعلق بأفسد أى من وقع الفساد معه يجب عليه مفارقتها لا غيرها فلا يجب عليه مفارقتها بل يجوز له الخلوة بها (قوله) من حين إحرامه بالقضاء) مفاده أن عام الفساد لا يجب عليه فيه مفارقة من أفسد معها حالة إتمامه لذلك الفساد وهو ظاهر الطراز وذكر ابن رشد أن عام للفساد كعام القضاء فى وجوب مفارقة من أفسد معها فيها وهو واضح بل ربما يقال عام الفساد أولى بالمفارقة لكثرة التهاون فيه مع وجوب إتمامه تأمل اه شيخنا عوى (قوله) بخلاف ميقات (أراد به مطلق مكان الإحرام لمسايلته به الزمن لا الميقات الشرعى والالام يحتاج لقوله أن شرع (قوله) تعين إحرامه بالقضاء منها) فان تعدها فى القضاء لزمه دم كما قال المصنف (قوله) كما لو استمر بعد الفساد) هذا أى لزوم الدم لذلك الذى أحرم من مكة يفيد أن إحرامه من الميقات واجب إذا يجب الدم فى ترك سنة ولا مندوب وهذا يخص قوله سابقا ومكانه له للقيم بمكة مكة وندب من المسجد كخروج ذى النفس لميقاته (قوله) وأما لو تعدها فى عام الفساد) أى لغير عذر أما لو كان تعدها فى عام الفساد لعذر كأن يجاوز الميقات حلالا لعدم إرادته دخول مكة ثم بعد ذلك أراد الدخول وأحرم بحج ثم أفسده فانه فى عام القضاء يحرم عما أحرم منه أولا كما قال الباجي والتونسي ويصدق عليه قول المصنف أن شرع لأنه مع العذر مشروع انظر خش (قوله) وأجزأت مع هذا يشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك اه عدوى (قوله) وعكسه مثله

الفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذى القعدة أو الحجة (بخلاف ميقات) مكانه فانه فى (إن شرع) فمن أحرم بالفسد من الحجة مثلا تعين إحرامه بالقضاء منها بخلافه إذا لم يشرع بأن أحرم فى العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام بالقضاء إلا منها (وإن تعدها) أى تعدى الميقات للشروع (قدم) ولو تعدها بوجه جائز كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قبله وأحرم بالقضاء وأمالو تعدها فى عام الفساد فلا يتعداه فى عام القضاء (وأجزأت مع) قضاء (عن إفرا) أفسد (وعكسه

وهو افراد عن تمتع (لا قران عن افراد) فلا يجزى (أو) قران عن (تمتع) فلا يجزى أيضا (ولا) (عكسها) وهو افراد عن قران أو تمتع عن قران (ولم ينب) لمن أحرم تطوع قبل حجة الفرض فاسده (قضاء تطوع) (٧١) مفسد (عن واجب) الذي هو حجة الفرض إذا نوى

في التوضيح عن النوادر والعقبة ونقله النخعي وابن يونس قال وهو الظاهر خلافا لابن الحاجب تبعاً لابن بشير من عدم الاجزاء اهـ بن (قوله) وهو افراد عن تمتع) أى بأن يقع الافساد في الحج الذي أحرم به بعد أن فرغت العمرة فإذا قضاء مفرداً فإنه يجزئه في الحقيقة أجزاء أفراد عن افراد وعليه هديان هدى للتمتع يجعله وهدي للافساد يؤخره (قوله ولا عكسها) قد علم بما ذكره ست صور اثنتان مجزئتان وأربعة غير مجزئة وأصل الصور تسع أسقط المصنف منها ثلاثة وهى قضاء الشيء بعثله لظهوره (قوله الذي هو حجة الفرض) في خش عبر المصنف بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه اللازم بالاصالة ليشمل النذر أيضاً فإذا نوى بقضاء التطوع القضاء والنذر معا فلا ينوب عن النذر كالإينوب عن حجة الفرض إذا نوى بالقضاء القضاء وحجة الفرض (قوله إذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض الخ) أى وأخرى إذا لم ينو إلا القضاء فلا ينوب عن الواجب قال عبق ويفهم من قوله قضاء تطوع أن قضاء النذر المفسد إذا نوى به القضاء والفرض معا فإنه ينوب عن الفرض وفيه نظر كما قال بن بل قضاء التطوع وقضاء النذر متساويان في أن كلا منهما واجب بالاصالة فكيف يجزى الثاني عن الواجب وأيضاً قول المصنف وإن حج ناويا نذره وفرضه اجزأ عن النذر فقط الخ يرد كلامه إذ كل من النذر وقضائه واجب فتأمله (قوله للمحمل) بكسر الميم وهو ما يعمل فيه على ظهور الدواب (قوله وأما محرماً) أى كأيها فلا يكره له حملها ولو كان محرماً وهذا هو الصواب كما يظهر من نقل اللواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج خلافاً لما في خش من أن الكراهة في المحرم أيضاً اهـ بن (قوله فظاهر أنه تمتع) أى سواء كان محرماً أولاً (قوله ويكره له رؤية ذراعيها) أى يكره للزوج إذا كان محرماً رؤية ذراعيها لاشعرها وينبغى حرمة مسه للذراعين لكونه مظنة للذة أكثر من الرؤية وكراهة مسه لشعرها (قوله وفيه نظر) إذ لم يحك المصنف في مناسكه إلا الكراهة (قوله ولا يكره الفتوى الخ) أشار الشارح إلى أنه عطف على قوله لاشعرها وهذا هو ظاهر المصنف وهو الصواب لقول الجواهر ويكره أن يحملها للمحمل ولا بأس أن يفق الفتى في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب قال طفي والبراد بلا بأس هنا الإباحة بدليل مقابلة الأئمة لها بالمكروه وما في الجواهر هو لفظ للوازية كما في مناسك المؤلف ونقله ابن عرفة عن النوادر وبذلك تعلم أن عطف خش له على المكروه غير صواب اهـ بن (قوله ولو في حيض ونفاس) أى ونحو ذلك مما يتعلق بخروجهن (قوله وحرمه وبالحرمة) الباء الأولى للسببية والثاني للظرفية (قوله على الخلاف في ذلك) هذا الخلاف مبنى على الخلاف في قدر الميل وفي قدر الذراع هل هو ذراع الآدمي أو ذراع البزالمصري والثاني أكبر من الأول اهـ عدوى (قوله ينتهى) أى الحرم للتعظيم بخروج الغاية لأن التعظيم من الحل للمامر من أن يريد العمرة يحرم منه وما في التوضيح عن النوادر من أن حر الحرم مما يلي المدينة نحو أربعة أميال إلى منتهى التعظيم اهـ معناه إلى منتهاه من أى من ناحية المدينة وهو مبدؤ للخارج من مكة فعلى خارجه عن الحرم اهـ بن والحاصل أن الخارج من مكة للمدينة يحرم عليه التعرض للصيد إلى مبدأ التعظيم والخارج من المدينة لمكة يجوز له التعرض للصيد إلى منتهى التعظيم من جهة مكة فيحرم عليه التعرض للصيد فالتعظيم يجوز فيه الصيد لمن خرج من مكة يريد المدينة ولمن جاء من المدينة يريد مكة (قوله للمقطع) بفتح الميم وسكون القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح

عند احرامه بالقضاء
القضاء والفرض معا أو
نيابة القضاء عن الفرض
ويجزى عن القضاء وأما
لو نوى الفرض فقط
فيجزى عنه والقضاء
باق في ذمته (وكره)
لزوج وسيد حالة احرامه
(حملها للمحمل) محرمة
أم لا وأما محرماً فلا
يكره وأما الاجنبى
فظاهر أنه تمتع (ولذلك)
أى ولأجل كراهة الحمل
المذكور (انخذت السلام)
لرقى النساء عليها للمحمل (و)
يكره له (رؤية ذراعيها)
لغير لذة وإلحاح (لا)
يكره له رؤية (شعرها)
لخفته وفيه نظر (و) لا يكره
(الفتوى في أمورهن)
ولو في حيض ونفاس
ولما أنهى الكلام على
محرمات الاحرام شرع
في محرماته مع الحرم فقال

[درس]

(وحرمه) أى الإلحاح
بحج أو عمرة ولو خارج
الحرم (وبالحرم) أى جرم
مكة ولو لغير محرم والحرم
(من نحو المدينة أربعة
أميال أو خمسة) على
الخلاف في ذلك وعلى كل

ينتهى للتعظيم) وهو المسمى الآن بمسجد عائشة يعنى أن الأربعة أميال أو الخمسة مبتدأة من البيت منتهية الى التعظيم من جهة المدينة وكذا يقال فيما بعده (ومن) جهة (المراق ثمانية) وينتهى (المقطع) اسم مكان أى ثنية جبل بمكان يسمى المقطع بفتح الميم والطاء وسكون القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح القاف وفتح القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح

ويشبه الجعرانة (ومن جدّة) يضم الجبل اسم قرية (عشرة لآخر الحديبية) بتشديد الباء وضبطها الشافعي بالتخفيف ولا يبين حده بالمساحة بينه بالعلامة بقوله (٧٣) (ويقفُ سيلُ الحل دونهُ) إذا جرى لجهته ولا يدخله لملوه عن الحل (تعرض)

لحيوان (برعي) فاعل حرم وما بينهما اعتراض أى حرم به وبالحرم تعرض يضم الزاء مشددة لحيوان يرى بفتح الباء ويدخل فيه السلحفاة والضفدع البريان والجراد لا الكلب الإنسى ويباح البحرى (وإن تأنس) البرى أى صار كالحيوان الإنسى بأن خرج عن طباع الوحش وألف الناس (أو لم يؤكل) كخنزير وقرد ولو مملوكا ويقوم للجزاء على تقدير جوازيه (أو) كان البرى (طير ماء) أى يألف الماء ويلزمه ويعيش بالبر (وجزئه) أى بعضه فكما يحرم التعرض لكله يحرم لبعضه كذنبه وأذنه وريشه (ويضه) ولما كان التعرض للصيد حرما ولوبا اعتبار الدوام به على حكمه بقوله (وليسله) وجوبا إذا كان مملوكا له قبل الاحرام وكان (بيده أو) يبد (رقيقته) الذين معه في قصص أو غيره فان لم يرسله وتلف وداه وأما إذا كان مملوكا لغيره فلا يجب عليه إرساله منهم وإن وجب عليه الأمر بذلك لأنه من باب الأمر

القاف وتشديد الطاء وهو جبل قيل مسمى ذلك الجبل بالمقطع لقطع الحجر منه لبناء البيت (قوله) وينتهى للجعرانة) هذا غير صحيح إذ ليست الجعرانة من جهة عرفة وصوابه لو قال وينتهى إلى عرفة كقافي ابن غازي وأما حد الحرم من جهة الجعرانة فهو كافى مناسك المؤلف تسعة أميال أيضا إلى موضع سماه التادلى شعب آل عبد الله بن خالد بن (قوله لآخر الحديبية) أى من جهة الحل وإلا فالحديبية من الحرم وهى قرية صغيرة بينها وبين مكة مرحلة واحدة وهى للمروفة الآن بمحطة بالحاء المحلة (قوله) ويقف سيل الحل دونهُ) أى وأما سيله إذا جرى لجهة الحل فانه ينزل فيه (قوله) تعرض لحيوان يرى) أى والحال انه متوحش فلا يجوز اصطیاده ولا التسبب في اصطیاده وقولنا والحال انه متوحش خرج الإوز والدجاج وخرج بالبرى الحيوان البحرى فانه يجوز للمحرم اصطیاده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعمه متاعا لكم وللسيارة (قوله) ويدخل فيه) أى في الحيوان البرى الذى يحرم التعرض له السلحفاة الخ (قوله لا الكلب) أى ولا يدخل في الحيوان البرى الذى يحرم التعرض له الكلب الإنسى لأنه وان كان حيوانا بریا لكن ليس مما يحرم التعرض له لاعلى المحرم ولا في الحرم لأن قتله جائز بل يندب على المشهور مطلقا فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول وليس من الصيد الكلب الخ وإلا فهو حيوان يرى قطعاً تأمل (قوله) وإن تأنس) أى هذا إذا استمر على توحشه بل وإن تأنس (قوله) أو لم يؤكل) عطف على مافى حيز إن أى وإن لم يؤكل وفيه رد على الشافعي القائل انه إنما يحرم التعرض للمأكول (قوله) ويقوم) أى غير المأكول (قوله) ويعيش في البر) أى لكونه من حيوانات البر وليس المراد بطير الماء ما يطير من حيوانات البحر لأن هذا محكم يجوز سيده للمحرم (قوله) وجزئه) عطف على حيوان يرى (قوله) أى بعضه) أشار الشارح بهذا إلى أن جزءا من المتن يقرأ بالزاي العجمة وهو الذى ارتضاه ح واستدل له بقول الناسك ويحرم التعرض لبعض الصياد ويضه اه وقد يبحث في هذه النسخة بان الجزء مستغنى عن ذكره لأنه ان فرض متصلا بالتعرض له تعرض للكل أى الحيوان البرى وإن فرض منفصلا فإماتة بان كان ذكاه محرم أو حلال في حرم أو كان بلا ذكاة فهذا يأتى وإما أن لا يكون ميتة فلا يحرم التعرض له أى أكله وضبطه ابن غازي وجروه بالراء والواو أى أولاده وقد يقال ذكر الجرو مستغنى عنه بقوله ويضه لأنه إذا حرم التعرض للبيض فأولى جروه تأمل (قوله) وليسله) جملة مستأنفة لامعطوفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر وهى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له انت قد ذكرت حرمة التعرض للبرى إذا لم يكن معه قبل الاحرام فما حكمه إذا كان معه فقال وليسله الخ (قوله في قصص) راجع لقوله وكان بيده وقوله أو كان يبدرفقته (قوله) وتلف) أى قبل إرساله دينته أى وبعد احرامه (قوله) وداه) أى دفع دينته أى جزاءه (قوله) فلو أخذه احد) أى بعد افلاته وقوله قبل لحوقه بالوحش الخ وأولى لو أخذه بعد لحوقه بها وهذا مفرع على زوال ملكه عنه لا يفرع على زوال ملكه عنه حالاً لأنه لو أفلته أحد من يده لم يضمن (قوله) وليس لربه الأصل) أى إذا فرغ من احرامه وخرج للحل (قوله) أو محله ان لم يحرم منه) أى بان احرم من اليقات (قوله) والاوجب إرساله) أى وزوال ملكه عنه (قوله) تأويلان) الاول للتونسى وابن يونس والثانى نقله ابن يونس عن بعض الاصحاب وهما على قولها ومن احرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا

يرسله

بالمعروف (و) إذا أرسله (زال ملكه عنه) حالاً وما لا فلا يؤخذ احد قبل لحوقه بالوحش فقد ملكه

وليس لربه الأصل أخذه منه (لأن) ان كان الصيد حال احرامه (بيته) فلا يرسله وملكه باق (وهل) عدم وجوب إرساله وعدم نفي ملكه مطلقاً (وإن) أحرم منه) أى من بيته وهو المعتمد ومحله ان لم يحرم منه وإلا وجب إرساله (تأويلان)

البيت والقفس مثلا إن القفس حامل له وينتقل بانتقاله والبيت مرتحل عنه وغير مصاحب له وإذا حرم التعرض للبرى (فلا يستعذر ملكه) لا بشراء ولا بقوله هبة أو صدقة أو أقالة وأما دخوله في ملكه جبرا كالمراث والردود بعيب فانه يدخل في قوله وليرسله (ولا يستودعه) بالبناء للفعل أى لا يقبله من الغير ودية فان قبله رده لصاحبه ان كان حاضرا والا أودعه عند غيره ان أمكن والا أرسله وضمن قيمته (وُرد) الصيد المودع عنده قبل الاحراء (إن وجد مُودعه) بالكسر ولم يقل ربه مع انه أخصر ليشمل وكيله فان لم يجده أودعه عند حلال ان أمكنه (وإلا) يجد ربه ولا حلالا يودعه عنده (بقى) بيده ولا يرسله لأنه قبله في وقت يجوز له فان أرسله ضمن قيمته فليس قوله ورد مفرعا على ما قبله لتغاير التصوير كما علمت (في صحة شرائه) أى شراء المحرم الصيد من حلال ويرسله ويضمن ثمنه على الأظهر فلورده لصاحبه لزمه جزاؤه وفساده ولزمه رده للبائع (قولان) ثم استثنى من حرمة التعرض للبرى قوله

يرسله ولا يزول ملكه عنه اه بن والمعتمد من التأويلين الأول كما قال الشارح (قوله والفرق الخ) جواب عما يقال لأى شيء قلتم إذا كان الصيد في بيته حال إحرامه فلا يرسله مطلقا وإن كان معه في قفس حال إحرامه وجب عليه إرساله وأى فرق بين كونه في البيت وكونه في القفس (قوله وينتقل بانتقاله) أى وخينئذ فالصيد الذى فيه كالصيد الذى في يده (قوله فلا يستجد الخ) مفرع على قوله حرم تعرض برى كما أشار له الشارح لا على قوله وليرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لأنه لا فائدة فيه لأن وجوب الارسال وزوال الملك كاف في إفادة النهى عن تجرد ملكه وحينئذ فلا حاجة لتفريعه عليه بخلاف النهى عن التعرض له فلا يفيد النهى عن تجرد الملك فلهذا فرعه عليه اه عدوى ثم ان السين والتاء زائدتان لتأكيد النهى والمعنى انه ينهى نهيا مؤكدا عن تجرد ملك الصيد أى احداث ملكه مادام محرما لا للطلب لأن المراد النهى عن تجرد الملك لا عن طلب تجرده ومحل النهى عن استحداث المحرم ملك الصيد بشراء أو قبول هبة الخ إذا كان الصيد حاضرا وأما ان كان غائبا فانه يجوز (قوله فانه يدخل الخ) حاصله انه إذا مات مورث المحرم عن صيد فان ذلك الصيد يدخل في ملك المحرم جبرا ويجب عليه إرساله بعد دخوله في ملكه بالحكم وكذا إذا باع صيدا قبل إحرامه فرده عليه المشتري بعد إحرامه بعيب فانه يرد اليه الزاما بالحكم ويجب عليه إرساله وأما لو وجد المحرم عيبا في صيد اشتراه قبل إحرامه فانه يرجع بالأرض على البائع ويرسله وإحرامه يفيت رده (قوله أى لا يقبله من الغير ودية) أى سواء كان ذلك الغير حلالا أو محرما (قوله رده لصاحبه) أى وجب عليه رده لصاحبه واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل هو التمين كما في ح وكلام التوضيح يؤيد انه إذا قبله يوجب إرساله بلا تفصيل ونقله ابن غازى والشارح بهرام وسلاه وليس كذلك انظر بن (تنبية) قوله رده لصاحبه فان أبى ربه من قبوله كان محرما أولا أرسله المحرم بحضرته ولا شيء عليه سواء تيسر رفعه للحاكم أم لا (قوله وإلا أودعه) أى والا بأن كان غائبا أودعه الخ (قوله وضمن قيمته) أى لربه ومحل هذا التفصيل إذا كان ربه حلالا حين الإبداع ولو طرأ إحرامه بعد مفارقة المودع وذلك لأن الاحرام لا يزول الملك عما غاب من الصيد وأما لو كان ربه محرما حين الإبداع فان المودع يرسله ولو مع حضوره لزوال ملكه عنه ولا يطالب برده ليرسله اه عدوى (قوله ان وجد مودعه) أى حلالا أو محرما (قوله فليس قوله وورده مفرعا على ما قبله) أى بحيث يقال ان المعنى فان ارتكب الحرمة وقبله وهو محررم رده ان وجد صاحبه والا فلا (قوله لتغاير التصوير) لأن إبقاءه من غير ارسال إذا لم يجد ربه ولم يجد من يودعه له عنده انما هو فيما إذا قبله قبل إحرامه وأما إذا قبله بعد إحرامه ولم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده وجب إرساله ولا يجوز له إبقاؤه واعلم ان صور هذه المسئلة تسع وذلك لأنه اما ان يودعه حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح أو يودعه حلال عند محرم أو يودعه محرم عند محرم فهذه ثلاثة أحوال وفى كل منها إما ان يجد المودع بالفتح رب الصيد وأما ان لا يجده لكن يجد حلالا يودعه عنده وأما ان لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالجميع تسع تفهم احكامها بما تقدم (قوله وفى صحته شرائه الخ) حاصله انه تقدم انه لا يجوز له المحرم ان يستجد ملكا للصيد فلو وقع واشترى المحرم صيدا من حلال فهل العقد صحيح وهو قول ابن حبيب أو فاسد وهو مافى للوازية وعلى الأول فيضمن ثمنه لبائعه ويجب عليه إرساله وعلى الثانى فلا يلزمه ثمنه ولا إرساله ويلزمه رده لبائعه لأنه يبيع فاسد لم يفت (قوله من حلال) أى وأما من محرم فهو فاسد اتفاقا فلا يلزمه ثمنه ويلزمه رده لبائعه ليرسله (قوله على الأظهر) أى كما قاله ح خلافا لما قاله سند من انه على القول بالصحة يضمن المشتري المحرم للبائع قيمته لاثمنه وعليه فيقال لنا يبيع صحيح يضمن

(إلا الفأرة) ويأحق بها ابن عرس وما يفرض الثياب من الدواب (والحية والعقرب) ويأحق بها الزبور أى ذكر النحل (مطلقا) كبيرة أو صغيرة بدأت بالأذية أم لا (وغرابا) أسود أو أبيض وهو ماخالط سواده بياض (وجدة) بوزن غنية فيجوز قتل هذه الحية لانية تذكيها والام يجوز وعليه جزاؤها (وفى) جواز قتل (صغيرها) أى الغراب والحدة وهو ما لم يصل لحد الإيذاء (خلاف) وعلى القول بالمنع فلا جزاء فيه مراعاة للقول الآخر ثم شبه في جواز القتل ما فسر به السكاب العقور في الحديث بقوله (كهادى سبع كذاب) وأسد وعمر وفهد (٧٤) (إن كبر) بكسر الباء وقتلها لدفع شرها فان قتلها بنية ذكاتها منع وعليه جزاؤها وكذا

يقال في الطير والوزغ المشار اليهما بقوله (كطير خيف) منه على نفس أو مال ولا يندفع (إلا) يقتله (و) (الا) ورغا فيجوز قتله (لحل محرم) اذ لو تركها الحلال بالحرم لكثرت في البيوت وحصل منها الضرر وأما المحرم فلا يجوز له قتله فان فعل فليطعم شيئا من الطعام أى حفنة كسائر الموام ثم شبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء المتقدم قوله (كأن عم الجراد) بحيث لا يستطيع دفعه فلا جزاء عليه في قتله ولا حرمة للضرورة (واجتهد) المحرم في التحفظ من قتله والواو للحال (وإلا) بم أوعم ولم يجتهد وقتل شيئا (فقيته) طعاما بماقوله أهل المعرفة كان كثيرا بأن زاد على الشرة (وفى) قتل الجرادة (الواحدة حفنة) من طعام ييد واحدة إلى العشرة هذا في

بالقيمة (قوله إلا الفأرة النخ) أى فانه يجوز قتلها للمحرم وفى الحرم إذا كان بغير نية الدكاة وإلا لم يجوز كإتيان (قوله مطلقا) راجع لثلاثة قبله (قوله وفى جواز قتل صغيرها) أى وعدم الجواز بالقول بالجواز نظر اللفظ غراب الواقع فى الحديث فانه مطلق يتحقق الكبير والصغير والقول بالمنع نظرا للعلة فى جواز القتل وهى الإيذاء وذلك منتف فى الصغير (قوله خلاف) الأول شهره ابن راشد والثانى شهره ابن هرون (قوله كهادى سبع) أى كما يجوز قتل العادى من السباع إن كان كبيرا وكان قتله لدفع شره وإلا فلا يجوز قتله وفيه الجزاء (قوله كطير) أى كما يجوز قتل الطير الذى يخاف منه على النفس أو المال ولا يندفع إلا بالقتل إذا كان قتله لدفع شره لا بقصد ذكاته فلا يجوز وفيه الجزاء (قوله وأما المحرم فلا يجوز له قتله) أى يحرم كما صرح به الجزولى فى شرح الرسالة وما فى المناسك من الكراهة قال طى المراد بها التحريم بدليل قوله فاذا قتلها المحرم أطعم كسائر الموام إذ لو كانت للتنزيه ما قال أطعم كسائر الموام اه بن وقد يقال الاطعام على جهة الاستحباب فلا ينافى ان الكراهة على بابها للتنزيه تأمل (قوله ثم شبه فى عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء) أى فكأنه قال ولا جزاء فى هذه المستثنيات كأن عم الجراد (قوله والواو للحال) أى فالمنى على التقييد أى ولا جزاء عليه ولا حرمة إذا كان قد اجتهد فى التحفظ من قتله ومات منه شىء بعد ذلك بدفعه (قوله والاقميته طعاما) ظاهر للصف تعين الحفنة فى الواحدة للعشر والقيمة طعاما فيما زاد وقال الباجى ولو شاء الصيام لحكم عليه بصوم يوم انظر طى والواق اه بن (قوله من غير تفصيل) أى بين قليل وكثير وقوله لكن النص الخ أجاب طى بأن القبضة والحفنة متقاربان والخطب سهل (قوله قبضة) أى بضاد معجمة كما فى حاشية خش وهى دون الحفنة وقد علم من كلامه ان الجرادة والدود ليسا كالقملة والقملات لأن القملة والقملات لعشرة فيها حفنة وما زاد فيه القدية وفى الجرادة الواحدة لعشرة حفنة وما زاد فيه القيمة والدود فى قليلة وكثيره قبضة (قوله والجزء بقتله) جملة مستأفة استثنا يائنا جوابا لسؤال مقدر تقديره فان تعرض للحيوان البرى فماذا يلزمه وحاصل الجواب انه نارة يقتله ونارة لا يقتله فان قتله فالجزء بقتله (قوله وجعل ونسيان) أى خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لا شىء فى غير العمد ولا فيما تكرر (قوله ولائم فى هذين النخ) قال بن فى سقوط الأثم بالجهل نظر لجزاء الاقدام قبل الحكم ولم أرهم ذكروا سقوط الأثم الا فى النسيان وهو ظاهر (قوله كالخمصة) قال خش فى كبيرة ويجوز الاصطيد للخمصة وعليه الجزاء وحينئذ فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين الحرمة ونهى الجزاء (قوله وتكرر الجزاء بتكرار قتل الصيد) ظاهره ان تكرر فعل ماضى والجملة مستأفة والذى ذكره غيره انه مصدر عطف على خمصة وان اللام بالنسبة له بمعنى مع أى وان كان القتل مصاحبا لتكرار لا للتعليل لأن التكرار ليس

علة

قتلها نقطة بل (وإن) قتلها (فى يوم كدوم) ونخل وذرباب ففيه حفنة ييد

ولو كثر جدا فالتشبيه فى وجوب الحفنة من غير تحصيل لكن النص ان فى الدود وما بعده قبضة من طعام (والجزاء) واجب (بقتله) أى الحيوان البرى (وإن) قتله (لخمصة) أى شدة جماعة تبيح اللينة (وجعل) لحكم قتله أو لعينه (ونسيان) أى نسي انه محرم أو فى الحرام أو نسي ان هذا صيد وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا خرج مخرج الغالب ولائم فى هذين كالخمصة على التحقيق (وتكرر) الجزاء بتكرار قتل الصيد

(كسهم) رماء حل محل (ومر السهم) بالحرم) أى فيه فجاوزه وأصاب صيدا بالحل (٧٥) فقتله ففيه الجزاء (وكلب) أرسله

حلال على صيد بالحل (تعيين طريقه) من الحرم أى لم يكن له طريق توصله للصيد إلا من الحرم فالجزاء والا فلا (أو قصر) ربه وهو محرم أو في الحرم (في ربطه) فأنقذت وقتل صيدا (أو أرسل) كلبه أو بازمه من الحل (بقربه) أى قرب الحرم بحيث يظن أنه يأخذه بالحرم فأدخله فيه وأخرجه منه (فقتل خارجه) فالجزاء ولا يؤكل في الكل وأما لو قتله خارجه قبل ادخاله الحرم فيؤكل ولا جزاء عليه وأما لو أرسله من بعيد بحيث يظن أنه يأخذ الصيد قبل الحرم فأدخله فيه وقتله فيه أو أخرجه وقتله خارجه فلا جزاء ولكن لا يؤكل (وطرده) بالجر عطف على قتله أى والجزاء في قتله وفي طرده (من حرم) إلى الحل فصاده صائد أو هلك قبل عوده للحرم أو شك في هلاكه وهو لا ينجو بنفسه فالجزاء على الطارد أما لو كان ينجو بنفسه كالغزال فلا جزاء على طارده في ذلك لأن طرده لا أثر له (ورمى منه) أى من الحرم على صيد في الحل فالجزاء ولا يؤكل (أو رمى من الحل) كلبه أى للحرم فالجزاء ولا يؤكل في هذه اتفاقا (وتمريضه للتلف) عطف على قتله أيضا أى والجزاء في تمريضه

علة للقتل وحاصله أنه إذا قتل صيدا فإن الجزاء يتكرر عليه بتكرر القتل سواء نوى التكرار أم لا خلافا لمن قال بعدم تكرار الجزاء بتكرر القتل (قوله وكسهم وكلب) هذا تشبيه في لزوم الجزاء (قوله ففيه الجزاء) أى ولا يؤكل عند ابن القاسم سواء قرب محل الرأى من الحرم أو بعده عنه وخالفه أشهب وعبد الملك فأشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه مطلقا وعبد الملك يوافق أشهب على الأكل وعدم الجزاء بشرط البعد فإن كان بين محل الرأى والحرم قرب كان ميتة وفيه الجزاء والبراد بالبعد أن يكون بين الرأى والحرم مسافة لا يقطعها السهم غالبا فوافق في مقدوره الله أنه قطعها وممر بطرف الحرم لقوة حصلت للرأى اه عدوى وقد جعل اللخمي هذا الخلاف الذي في مسألة السهم جاريا في مسألة الكلب الذي مر من الحرم واختار من الخلاف في المسئلتين الأكل وعدم الجزاء كما في بن (قوله والا فلا) أى وإلا يكن طريقه متعينة من الحرم إلا أنه ذهب إليه من الحرم فقتله أكل ولا جزاء لأن الكلب فعلا فعده للاحرم من نفسه بخلاف السهم فمن الرأى على كل حال فقول المصنف تعيين طريقة من الحرم قيد في الكلب فقط وقد تبع المصنف في تقييد الكلب بما ذكر ابن شاس وابن الحاجب وهذا قول رابع في مسألة الكلب وحاصله أنه إذا أرسل حل كلبا وهو في الحل على صيد فممر الكلب في الحرم فلما جاوزه قتل الصيد في الحل ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم مطلقا وقال أشهب يؤكل ولا جزاء مطلقا وقال عبد الملك يؤكل ولا جزاء إن بعد محل الإرسال من الحرم والا فالجزاء وقال ابن شاس وابن الحاجب إن تعيين الحرم طريقا له فالجزاء ولا يؤكل والا فلا وعلى ذلك مثنى المصنف (قوله أو أرسل بقربه الخ) اعلم أنه اختلف في حكم الاصطياد قرب الحرم فقال مالك أنه مباح إذا سلم من قتله في الحرم وقال في التوضيح المشهور أنه منهي عنه إما منعا أو كراهة بحسب فهم قوله صلى الله عليه وسلم كالرابع يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه قال ح والظاهر الكراهة ثم إن قتله في الحرم أو بعد أن أخرجه منه ففيه الجزاء ولا يؤكل وإن قتله بقرب الحرم قبل أن يدخل فيه فالمشهور أنه لا جزاء عليه وهو قول مالك وابن القاسم والتونسي ويؤكل حيث كان الصائد حلالا وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء انظر ح والتبادر من كلام المؤلف هو الصورة الأخيرة لكن لضعف القول بالجزاء فيها تعيين حمله على الثانية وبجعل قوله خارجه حالا من فاعل قتل أى قتل في حال كونه خارجا منه تأمل (قوله ولا يؤكل في الكل) أى لانتهاك حرمة الحرم (قوله وأما لو أرسله من بعيد) هذا مفهوم قول المصنف أو أرسل بقربه (قوله وطرده من حرم) أى وأما طرده عن طعامك ورهلك فلا بأس به إلا أنه إذا هلك بسببه فالجزاء كما في بن (قوله فصاده صائدا الخ) حاصل ما في ح أنه إن طرده من الحرم إلى الحل فإن عاد إلى الحرم فلا جزاء وإن صاده من الحل صائد فالجزاء وإن استمر باقيا في الحل فإن كان في محل يمنع تحقق منعه فيه فلا جزاء والا فالجزاء ابن (قوله وهو لا ينجو الخ) هذا القيد لابن يونس قيد به مسألة الطرد وحينئذ فيعتبر في جميع ما ذكره من قوله فصاده صائد ولقوله أو هلك قبل عوده ولقوله أو شك في هلاكه كما في حاشية شيخنا على خش (قوله على طارده في ذلك) أى ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد (قوله فالجزاء ولا يؤكل) أى على المشهور نظرا لابتداء الرمية وهو قول ابن القاسم ومقابله قول أشهب وعبد الملك أنه يؤكل ولا جزاء فيه نظرا لحل الإصابة (قوله ولا يؤكل في هذه اتفاقا) أى لأنه يصدق عليه أنه قتل صيدا في الحرم (قوله وتمريضه) أى تعريض من يحرم عليه الصيد من محرم وحلال في الحرم وليس من تعريضه للتلف كون الغير يقدر عليه بسبب جرحه له خلافا لما استظهره البساطي وسلمته لأنه مهما علم أنه لا يموت موت الجرح أو يرى منه بنقص والتحقق

كشفت ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تعلم سلامته (وجرحه) جرحا لم ينفذ مقاتله وغاب (ولم تحقق سلامته) فهما فان تحققت أى غلب على الظن سلامته (وكوّن بنقص) فلا جزاء عليه ولا شيء عليه في النقص خلافا لمحمد القائل يلزمه ما بين القيتين (وكرر) الجزاء أى أخرجه ثانيا (٧٦) (إن : خرج) أولا (لشك) في موته (ثم تحقق) أو غاب على الظن (موته)

بعد الاخراج حال الشك لأنه اخرج الجزاء قبل وجوبه وكلامه صادق بما إذا تحقق بعد الاخراج موته قبله مع أنه لاجزاء عليه فلو قال ثم مات وحذف تحقق لطابق القتل مع الاختصار (ككل) من المشتركين) في قتل الصيد فيتعذر الجزاء بتعدد أى على كل واحد جزاء كامل (و) والجزاء (بإرسال) لسلك أوباز (لبيع) ونحوه مما يجوز قتله فقتل غيره وكذا ان أرسله على سبع في ظنه فإذا هو غالا يجوز صيده كحمار وحش (أو) نصب شرك له (أى) لبيع فوقع فيه صيد (و) الجزاء على صيد محرم (بقتل) غلام (أى) عبد ومثله الولد الصغير (أمر) أى أمره سيده (بإفلاته) فظن (الغلام) (القتل) أى الأمر به وعلى العبد جزاء أيضا ان كان محرما اما إن أمره بالقتل فقتل فعلى السيد جزاء ان كانا محرمين وواحد ان كان المحرم أحدهما (وهل) لزوم الجزاء للسيد (إن تسبب السيد فيه)

بجنسه فلا شيء فيه وان كان الغير يقدر عليه وهو مذهب المدونة ويدخل في قول المصنف ولو بنقص ابن (قوله) كشفت ريشه أى الذى لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء كما انه لو تنف ريشه الذى لا يقدر على الطيران إلا به وأمسكه عنده حتى نبت بدله وأطلقه فلا جزاء عليه (قوله) ولم تحقق سلامته فهما (أى) في التعريض للتلف والجرح فهو قيد في المسئلتين (قوله) ولو بنقص (مبالغة في الفهوم كما أشاره الشارح والباء في قوله بنقص بمعنى مع (قوله) يلزمه ما بين القيتين) فإذا كانت قيمته سلبا ثلاثة أمداد ومعيا مدين لزمه مد وهو ما بين القيتين (قوله) ان أخرج لشك (أى) لاجل شك نشأ عن رى الصيد (قوله) ثم تحقق موته (أى) حصول موته بعد الاخراج حالة الشك ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله (قوله) لأنه أخرج الجزاء قبل وجوبه (أى) بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم انه يجب عند الشك أى انه كشف الغيب انه أخرج قبل الوجوب (قوله) مع انه لاجزاء عليه (أى) ثانيا كما انه لو استمر باقيا على شكه لم يتكرر عليه الجزاء والحاصل انه إذا رمى صيدا فشك في موته فأخرج جزاءه فان استمر على شكه أو غلب على ظنه ان موته قبل الاخراج لم يلزمه الاخراج ثانيا وان غلب على ظنه ان موته بعد الاخراج لزمه اخراج الجزاء ثانيا (قوله) ككل من المشتركين) اما بالثنية وهو بيان لاقول ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وأل للجنس وهو يصدق باثنين فأكثر (قوله) فيتعذر الجزاء بتعدد (أى) سواء كانوا محملين في الحرم أو محرمين ولو بغيره واما لو اشترك حل ليس بالحرم ومحرم في قتل الصيد كان الجزاء على المحرم فقط (تنبيه) قال عيج مانصه ومفهوم المشتركين انه لو تمالأ جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف انه لا ينظر إذا قتله جميعهم لمن فعله أقوى في حصول الموت وهذا إذا لم تتميز الضربات واما إذا تميزت الضربات وعلم أو ظن ان موته من ضربة معينة فالظاهر ان الجزاء عليه وحده لأنه اختص بقتله إلا ان تكون ضربة غيره هى التى عاقته عن النجاة فان كل واحد منهما عليه جزاء بمثابة المشتركين (قوله) فقتل غيره (أى) وترك السبع المرسل اليه (قوله) فوقع فيه صيد (أى) فيلزم الجزاء على المشهور وقال سحنون لا جزاء فيه وقال أشهب إن كان المحل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشرك وداه وإلا فلا شيء عليه اه عدوى (قوله) وبقتل غلام النخ (حاصلة ان المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام ان يرسله فظن الغلام انه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا ان يكون محرما فعلى الغلام جزاء آخر (قوله) أى أمره سيده بإفلاته (أى) أمره بالقول أو أشار له بإشارة ظن منها القتل وان كانت تلك الإشارة لا يفهم غيره منها القتل (قوله) فظن القتل (مفهومه انه لو شك في أمره له بالقتل أو بالإفلات ثم قتله كان الجزاء على العبد وحده كما يفيد كلام اللخمي اه عدوى (قوله) وعلى العبد جزاء أيضا إن كان محرما (أى) ولا ينفعه خطؤه وحينئذ فاما ان يصوم العبد عن نفسه واما أن يطعم عنه سيده ان شاء وان شاء أمره به من ماله وكذا يقال في الهدى فاما ان يهدي عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال سند (قوله) أولا (نرى راجع لقوله ان تسبب السيد فيه أى أولا يشترط في لزوم الجزاء للسيد تسببه فيه بل الجزاء لازم له مطلقا سواء تسبب فيه بأن اذن في اصطیاده أو لم يتسبب فيه بأن

صاده

أى في الصيد بان كان هو الذى صاده أو اذن في اصطیاده ثم

أمر العبد بإفلاته فظن القتل فان لم يتسبب بان كان هو الذى صاده بغير اذن سيده فلا جزاء على السيد وإنما هو على العبد إذ لم يفعل السيد إلا خبرا إذ أمره بالإفلات (أولا) بل الجزاء على السيد مطلقا

(تأويلان) (المتعدد الثاني (و) الجزء واجب (بسبب) من أسباب تلف الصيدان قصد بل (ولو انتفق) كونه حيا لهلاك الصيد (كفترعه) أي الصيد عند رؤيته (فئات) وكألو ركز رما فخطب فيه الصيد فئات (٧٧) فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب

(و) لكن (الأظهر) عنه ابن عبد السلام والمصنف لا ابن رشد خلافا لما يورمه كلامه (والأصح) عنه التونسي وابن الماوراء (خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم وهو قول أشهب أنه لا جزاء ولكن لا يؤكل وشبهه في عدم الجزاء قوله (كفسطاطه) أي خيمته إذا تعلق الصيد باطنها فئات (و) حفر (بئر الماء) فوقع الصيد فيها (ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر للفعل والدال لهما محرم وسواء كان الصيد المدلول عليه في الحل أو الحرم فلا جزاء على الدال (ورميه) أي رمى الحلال صيدا (على فرع) في الحل (أو أصله) بالحرمة فلا جزاء ويؤكل نظرا إلى محله ولا نزاع في وجوب الجزاء إذا كان الفرع في الحرم وأصله في الحل (أو رميه صيدا بحل) فأصابه السهم فيه (و) تحامل (ودخل الحرم فئات به) فلا جزاء (إن أنتد) السهم (مقتله) في الحل ويؤكل (وكذا) لا جزاء (إن لم ينفذ) مقتله في الحل (على المختار) ويؤكل

صاده الصيد بغير إذن سيده فقال له أفلته فقتله لظنه أنه أمره بقتله (قوله وتأويلان) الأول لابن السكاتب والثاني لابن محرز اه بن (قوله وبسبب) عطفت على محذوف أي والجزاء بقتله مباشرة وبسبب هذا إذا كان السبب مقصودا بل ولو كان انتافيا (قوله ان قصد) أي ذلك السبب بأن حفر حفرة بقصد وقوع الصيد فيها فوقع فيها ومات فالجزاء لازم باتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله ولو انتفق كونه حيا) أي من غير قصد جملة حيا وذلك بأن لا يقصد الصيد مع السبب أصلا لكن أدى ذلك لهلاك الصيد واخذ من كون السبب الاتفاق يوجب جزاء الصيد أنه لو فتح انسان بابا وكان قبل فتحه مستندا عليه جرة عمل مثلا فانكسرت فانه يضمها لأن فعله قارن الإتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق نارا في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن التلف اه شيخنا عدوى (قوله والأظهر عند ابن عبد السلام الخ) فيه ان من ذكر من ابن عبد السلام ومن معه مندرج في الأصح فلا حاجة لذكر الأظهر والأولى ابدال الأظهر بالأرجح بأن يقول والأرجح والأصح خلافا لابن يونس رجح هذا الثاني كما في اللواق (قوله أنه لا جزاء) أي في السبب الاتفاق (قوله وشبهه في عدم الجزاء) أي وعدم اكل الصيد أيضا (قوله فئات) أي فاته لا جزاء فيه ولا يؤكل وكذا يقال في قوله وبئر ماء ودلالة محرم أو حل كما هو ظاهر كلام ح (قوله وحفر بئر ماء) أي سواء كان الحفر في محل يحجور له الحفر فيه أولا كالطريق فليس ما هنا كما في الديار ولعل الفرق ان الصيد ليس شأنه لزوم طريق معين بخلاف الآدمي اه عدوى وهذا وقد وافق ابن القاسم أشهب في سقوط الجزاء في مسألة حفر البئر ماء وخالفه في مسألة فزعه فئات وقال بالجزاء كما مر قال ح وهي مناقضة لاشك فيها وحكي بعضهم قولنا عن ابن القاسم بوجوب الجزاء في مسألة البئر وهو ضعيف اه بن (قوله ودلالة محرم أو حل) أي لا جزاء في ان يدل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم ولو صاده المحرم أو الحلال للدلول وحاصله انه إذا دل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك الحرم الدال فهذه أربع صور وكذلك إذا دل حل محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك الحل الدال فهذه أربعة أيضا والجزاء إنما هو على المدلول ان كان محرم أو حلالا وكان الصيد في الحرم (قوله فلا جزاء على الدال) أي على الحرم الدال (قوله على فرع في الحل) أي خارج عن حد الحرم لدخول الحل وأما لو كان الفرع حلالا لم يحد الحرم والطير فوقه فالظاهر ان فيه الجزاء كما لو كان الطير على حد الحرم نفسه (قوله فلا جزاء ويؤكل نظرا إلى محله) أي على المشهور وهو مذهب المدونة وقال عبد الملك يلزمه الجزاء نظرا لأصل الفرع (قوله ولا نزاع الخ) أي كما انه لا نزاع في لزوم الجزاء والحرمة وعدم الأكل إذا كان كل من الفرع وأصله في الحرم (قوله أو بحل) عطفت على فرع أي ورميه حال كونه بحل أي والصائد بحل أيضا وقوله فئات به أي في الحرم ولا يصح ان يكون عطفا على الحرم والسكان المعنى ورميه على فرع أصله بالحل وهو فاسد لاقتضائه انه إذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورمى على الصيد الذي فوق الفرع فانه لا جزاء عليه مع ان عليه الجزاء (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من اقوال ثلاثة الأول قول التونسي بلزوم الجزاء ولا يؤكل والثاني قول اصبح بعدم الجواز ولا يؤكل والثالث قول اعصب بعدم الجزاء ويؤكل اختار اللخمي منها الثالث فاخياره منصب على نفي

أيضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الموت (أو أمسكه) أي الحرم الصيد (لشيرسه) لا لبقته (فقتله محرم) آخر أو حلال في الحرم فلا جزاء على الممسك بل على القاتل

(وإلا) بأن قتله منه حلال بالحل (٧٨) (فتاويه) أي فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه للأنخلو الصيد الذي مع المحرم من جزاء (والمحرم

الحل) القاتل (له) أي للمحرم الممسك (الأقل) من قيمة الصيد طعاما وجزائه أن لم يصم فإن صام فلا رجوع له على الحلال شيء (و) أن أمسكه (للقتل) فقتله محرم آخر فيها (شريكاً) في قتله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل (وما صاده محرم) أوفى الحرم فمات بصيده بسهمه أو كلبه أو ذبحه ولو بعد إحلاله أو ذبحه وإن لم يصده أو امر بذبحه أو بصيده أو دل عليه أو أعان على صيده ولو بإشارة (أو صيده) أي للمحرم وذبح حال إحرامه أو ذبحه حلال ليضيف به المحرم (ميتة) على كل واحد (كبش) أي يبيض الصيد كنعام وحمام ماعدا الأوز والدجاج إذا كسره محرم أو شواء ميتة لا يأكله حلال ولا محرم لأنه بمنزلة الجنين وقشره نجس (وفي) أي فيها صيد للمحرم معيناً أم لا (الجزاء) على المحرم (إن علم) أنه صيد للمحرم ولو غيره (وأكل) وأما إن لم يعلم فلا شيء عليه وهذا إذا صاده حلال للمحرم وأما لو صاده محرم فالجزاء عليه فقط أكله أحد أو لافلجزاء على الغير

الجزاء خلافاً للأول وعلى الأكل خلافاً للثاني والأول (قوله وإلا فليه) اختار التونسي والبخمي هنا قول سحنون لا شيء عليه ولم يبنه المؤلف عليه اه بن (قوله فقتله محرم آخر) أي وأما لو قتله حلال فيما أن يقتله في الحرم أوفى الحل فإن قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه ويفرم الحلال له قيمته طعاماً إن كانت قيمته أقل من جزائه والحاصل أنهما إذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرمًا والآخر حلالاً بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل مثل صورة المصنف وهي ما إذا كانا محرمين فإن كان أحدهما محرمًا أو حلالاً بالحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على المحرم أو من في الحرم ولا جزاء على الآخر وإن كان كل منهما غير محرم ولا بالحرم فلا شيء عليه اه عدوى (قوله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل) أي نظراً إلى التسبب والباشرة (قوله أوفى الحرم) أي أوصاده حلال في الحرم (قوله فمات بصيده) راجع لكل من صيد المحرم ولما صاده الحلال في الحرم وقوله أذبحه ولو بعد إحلاله عطف على قوله بصيده وقوله أذبحه وإن لم يصده عطف على مصاده محرم (قوله ذلوا بإشارة) أي أو من أكلة سوط (قوله أوصيده) أي لأجله صاده حلال أو حرام كان المحرم الذي صيد لأجله معيناً أو غير معين بأمره أو بغير أمره ليبيع له أو يهدي له أو يضيف به (قوله وذبح حال إحرامه) أي سواء أكل المحرم منه شيئاً أولاً واحترز بقوله وذبح حال إحرامه عما إذا ذبح بعده فإنه يكره أكله فقط كما في ح بخلاف مصاده فإنه ميتة ولو ذبح بعد إحلاله كما مر (قوله أذبحه حلال الخ) عطف على قوله أوصيده أي أذبحه حلال ليضيف به محرمًا والحال أن ذلك الحلال لم يصده (قوله ميتة) أي حكمه حكم الميتة وقوله على كل واحد أي بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لمحرم (قوله لأنه) أي لأن البيض بمنزلة الجنين أي جنين الصيد لسكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض نزل البيض منزله (قوله وقشره نجس) أي بالنسبة للمحرم وغيره لأنهم لما نزلوا البيض منزلة ما نشأ عنه وهو الجنين وحكموا عليه بحكم الميتة صار حكم قشره النجاسة بمنزلة البيض المذر أو ما خرج بعد الموت وإذا علت السبب في نجاسة البيض وجعله كالميتة تعلم أن بحث سند خلاف الذهب حيث قال إمامنا المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حق الغير على فعل الجوسى وهو إذا شوى يضاً أو كسره لم يحرم بذلك على السلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر لذكاة ومشروعة والمحرّم ليس من أهلها * والحاصل أن البيض يمنع من أكله للمحرم وغيره وقشره نجس بالنسبة لهما هذا على ما ذكره المصنف كغيره من أن البيض ميتة وأما على ما ذكره سند فيمنع من أكله المحرم دون غيره وقشره طاهر حتى للمحرم (قوله وأما إن لم يعلم) أي والحال أنه أكل منه (قوله فلا شيء عليه) وكذا إن علم أنه صيد للمحرم وكان الآكل منه غير محرم بأن كان حلالاً والحاصل أن الجزاء أنما يلزم الآكل مما صيد للمحرم به بقيد الأول إن يكون الآكل محرمًا وإن لم يعلم أنه صيد للمحرم فلو كان الآكل حلالاً فلا جزاء عليه وإن حرم أكله منه لأنه ميتة وكذا لا جزاء عليه إن كان محرمًا ولكن لا يعلم أنه صيد للمحرم (قوله وأما لو صاده محرم) أي مات بصيده أو ذبحه وإن لم يصده (قوله فالجزاء عليه) أي على المحرم الصائد ولا شيء على من صيد لأجله ولو كان معيناً (قوله عالماً) أي بأنه صيد للمحرم (قوله لافي أكلها) أي لا جزاء على المحرم في أكل ميتة الصيد الذي صاده هو أو صاده محرم غيره أو صاده حلال في الحرم وأولى من المحرم في عدم الجزاء الحلال إذا أكل ميتة الصيد الذي صاده المحرم أو ذبحه وسواء علم ذلك الآكل المحرم أو الحلال أن

ذلك

الآكل ولو همراً عالماً لأن الجزاء لزم الصائد المحرم وغايته

أنه أكل ميتة وهو داخل في قوله (لا) جزاء على الآكل (في أكلها) أي أكل ميتة الصيد التي ترتب جزاؤها على صائدها المحرم

أولى الحرم سواء كان الأسفل منها هراصائد أو غيره إذ لا يتعدا الجزء (وجاز) الحرم (٧٩) (مصيد حلال) أي أسفل مصيد

حلال (حلال) الصادق
به وبغيره (وإن) كان
كل منهما أو أحدهما
(مصيد حرام) أن تمت ذكاته
أو مات بالصبي قبل
الاحرام (و) حلال
(ذبحه) أي الحلال
(محرم) أي فيه (ما) أي
صيدا (صيد) يحل
أي فيه ودخل به الحرم
ويجوز أكله ولو لحرم
وهذا في حق ما كنى الحرم
وأما الآفاق الداخل في
الحرم بصيده من الحل
فلا يجوز له ذبحه ولو أقام
بمكة إقامة تقطع حكم السفر
ويجب عليه إرساله بمجرد
دخول الحرم (وليس
الإوز والذجاج) بصيد
فيجوز للمحرم ذبحه
وأكله (بخلاف الحمام)
ولوروميا، نخذا للعراق
فلا يؤكل لأنه من أصل
ما يطير (وحرم) أي
بالحرم (قطع) ما ثبت
بنفسه (من غير علاج
كالقمل السري وشجر
الطرفاء) وأثبتت نظرا
لجنسه وكأيا في عكسه
(إلا الإذخر والسنا)
بالقصر ثبت معروف
يتداوى به ومثلها العصا
والسواك وقطع الشجر
للبناء والسكنى بموضعه
أو قطعه لإصلاح الجوانب
(كذا ثبتت) من جنس

ذلك الصيد مصيد محرم أولا (قوله) وفي الحرم أي أو الحلال الذي صاده في الحرم (قوله) أو غيره
كان ذلك الغير محرما صيد لأجله أم لا (قوله) كل منهما أي من الصائد والمصيد (قوله) وإن سيحرم
مبالغة في جواز أكل المحرم من لحم الصيد المذكور (قوله) إن تمت الخ (شرط في الجواز أن كان صيدهم
فإن لم يتم ذكاته قبل الاحرام بل بعده كان ميتة لا يحل لأحد أكله لأنه يصدق عليه أنه صيد محرم إذا
كان تمام ذكاته بعد احرام الصيد الذي كان حلالا ويصدق عليه أنه صاده محرم إذا لم يتم ذكاته إلا
بعد احرام الصائد (قوله) أي الحلال أي وأما الحرم فلا يجوز له ذبح الصيد مطلقا لافي الحل ولا في
الحرم وبهذا تعلم أن قول بعض الشراح وجاز ذبحه أي الشخص سواء كان حلالا أو محرما فيه نظر
(قوله) ما صيد بحل أي ما صاده حلال بحل وأما ما صاده المحرم في الحل ودخل به في الحرم فلا يجوز
أكله للحل ولا الحرم بقول عقب صاده حلال أو محرم فيه نظر والصواب إسقاط محرم (قوله) وأما
الآفاق الداخل في الحرم أي سواء دخله محرما أو غير محرم (قوله) ويجب عليه إرساله (فإن إقامه
عنده حتى خرج من الحرم وذبحه بعد خروجه من الحرم وداه سواء كان حين دخوله الحرم بالصيد
محرما أو حلالا أما الحرم فواضح وأما الحلال فلا لأنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم كذا قيل
وفيه أن هذا التعليل يجري في الحلال للقيم بمكة تأمل (قوله) وليس الإوز بصيد أي إذا كان برياً
وأما الإوز العراقي فهو صيد كبقر الوحش (قوله) فيجوز له الحرم وذبحه وأكله أي كما يجوز له أكل
يضعها وكما يجوز له ذبحه بهيمة الأنعام من غنم وبقر وإبل إذا كانت متأنسة لا متوحشة لأنها صيد
(قوله) ولوروميا أي هذا إذا كان وحشياً بل ولو كان رومياً (قوله) نخذا للعراق هذا بيان للحمام
الرومي فهو الذي يتخذ للولادة لا للطيران وقوله) فلا يؤكل أي لاهو ولا يرضه (قوله) حرم به قطع
الخ (الجار والمجرور متعلق بنبئت أي حرم على كل أحد محرماً أو غير محرم أفاقاً أو من أهل مكة قطع
ما يثبت في الحرم بنفسه أي ولو كان قطعه لا طعام الدواب على التمسك ولا فرق بين الأخضر واليابس
(قوله) وشجر الطرفاء أي وكذا شجر أم غيلان (قوله) إلا الإذخر) ثبت معروف كالحمام طيب
الرائحة واحده اذخرة وجمع اذخر أذاخر كافاعل وقوله) إلا الإذخر والسنا أي فيجوز قطعهما
وقوله) ومثلها أي في جواز القطع (قوله) كما يستنبت أي كما يجوز قطع ما يستنبت (قوله) ونحوها أي
كالخطة والقناب والنب والذخل (قوله) وإن لم يعالج أي هذا إذا استنبت بمعالجة بل وإن لم
يعالج إن ثبت بنفسه (قوله) كصيد المدينة أي كما يحرم صيد حرم المدينة ولاجزاء فيه فهو تشبيه في
الحرمه وعدم الجزاء (قوله) ولاجزاء الخ) قال ابن رشد في رسم الحج من سباع القرنيين مانعه أعلم أن
أهل العلم اختلفوا فيما إذا صاد صيدا في حرم المدينة فمنهم من أوجب فيه الجزاء كحرم مكة سواء
وبذلك قال ابن تافع واليه ذهب عبد الوهاب وذهب مالك إلى أن الصيد فيها أخف من الصيد في حرم
مكة فلم يرع من صاد في حرمها إلا الاستغفار والزجر من الإمام فقيل له هل يؤكل الصيد الذي يصاد
في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وإن لا كرهه فراجع في ذلك فقال لا أدرى
أه بلفظه فعمل منه أن عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك وأنه لحقه أمر المدينة عن مكة وإن الإمام
توقف في أكل ما صيد بمحرمها وبه تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لغيره وهو خشي ومحرم أكله وفي
التوضيح وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أي والجزاء كفارة فلا يقاس
الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة أو لأن حرمة المدينة عندنا أشد كالحرم القموس
قولان اه وكلام ابن رشد المذكور يخالفه لأنه يقتضي أن عدم الجزاء لحقه أمر المدينة تأمل

وعلق وكراث وبطيخ ونحوها فيجوز قطعه (وإن لم يعالج) نظراً لأصله (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لأنه
قد زائد على التحريم يحتاج لدليل (كصيد) حرم (للمدينة) النورة فيحرم ويحرم أكله ولاجزاء

وبين حرمها بقوله (بين الحرار) الأربع المحيطة بها بكسر الحاء جمع حرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة بالنسبة للصيد داخله وفي قوله الحرار (٨٠) تجوز إذ ليس لها الا حرتان لسكن لما اشتملت كل حرة على طرفين ساغ له الجمع (و)

كحرمه قطع (شجرها) ويعتبر الحرم بالنسبة اليه (بريد) من طرف البيوت التي كانت في زمنه عليه السلام وسورها الآن هو طرفها في زمنه عليه السلام لما كان خارجا عنه من البيوت يحرم قطع شجره أي الذي شأنه ان ينبت بنفسه والمدينة خارجة عنه فيجوز قطع الشجر الذي بها ويعتبر البريد من جميع جهاتها وهو معنى قوله (في بريد) أي بريدا مع بريد من كل جهة فلو قال بريدا من كل جهة وحذف قوله في بريد لكان أحسن (والجزاء) المتقدم ذكره يكون (بحكم عدلين) ولا بد من لفظ الحكم فلا يكفي الفتوى ولا حكمه على نفسه ولا واحد فقط (فقهاء) أي عالمين (بذلك) أي بأحكام الصيد (مثله) أي مثل الصيد في القدر والصورة فان تعذرا فالقدر في الجملة كاف وهذا هو خبر المبتدأ أي الجزاء ومحلّه في أوامره كالهدى الآتي وبين المثل بقوله (من النعم) الإبل والبقر والنعم (أو أطعام) أو للتخيير لأن كفارة الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير (بقيمة الصيد) نفسه أي يقوم

انظر بن (قوله وبين حرمها) أي بالنسبة للصيد (قوله وكحرمه قطع شجرها) المراد به كل ما شأنه ان ينبت بنفسه وما استثنى فيما ر في النبات في حرم مكة يستثنى هنا (قوله أي بريدا مع بريد) هذا جواب عما يقال إن في كلام المصنف قلنا وذلك لأن البريد في البريد بريد فيكون الحرم ربع بريد من كل جهة لأن البريد اذا فرق على الجهات الأربع ناب كل جهة ربع بريد مع أن الحرم بريد من كل جهة وحاصل الجواب ان في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم والني بريدا مصاحبا لبريد حتى تستوفي جميع جهاتها (قوله بحكم عدلين) فلا يكفي اخراجه وحده بدون حكمين يحكمان عليه به واشتراط العدالة في الحكمين يستلزم اشتراط الحرية والبلوغ فيهما (قوله ولا بد من لفظ الحكم) أي في كل نوع اختاره من الأنواع الثلاثة بأن يقول لا حكمنا عليك بشاة مثلا قدرها كذا وبكذا مادام من الطعام أو بصوم كذا بعد أن يختار النوع الذي يكفر به خلافا لابن عرفة حيث قال ان الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا متأكدي القرابة اه عدوى وفي ح ولا أعلم خلافا في اشتراط الحكم في الأولين وأما الصوم فصرح ابن الحاجب باشتراط ذلك فيه وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه ان الصوم لا يشترط فيه الحكم ونقله في الطراز أيضا عن الباجي قال طفي عقب ما تقدم من كلام ح قلت أطلق رحمه الله تعالى الخلاف فظاهره من غير تفصيل وليس كذلك بل لابد من بيان محله قال الفاكهاني في شرح الرسالة ان أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام الا بحكم وان أراد الاطعام فلما حكم به أراد الصيام فقال جماعة من أصحابنا لا يحتاج لحكمها بالصوم لأن الصوم بدل من الطعام لا من الهدي وكان الصوم متقرر بالطعام بتقرير الشرع فلا حاجة للحكمين اه فينزل كلام ابن الحاجب على الأول وينزل كلام الطراز وابن عرفة والباجي على الثاني وحينئذ فالخلاف لفظي اه بن (قوله فلا يكفي الفتوى) أي بأن يقول لا حيث قلت كذا يلزمك كذا (قوله ولا واحد) أي ولا يكفي حكم واحد فقط (قوله أي بأحكام الصيد) أي لا بجميع أبواب الفقه اذ لا يشترط ذلك (قوله وهذا هو خبر المبتدأ) أي أن الجزاء مبتدأ ومثله خبره وقوله بحكم الخ حال إمام من المبتدأ أو من الخبر ويصح أن يكون الجزاء مبتدأ وخبره بحكم ومثله بدل من المبتدأ لأن الجزاء اسم بمعنى المجازي به والمكافأ به وهو مثله يكون بحكم الخ (قوله لأن كفارة الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير) اعلم أن النقل يدل على التخيير بين الأنواع الثلاثة في جميع الصيد ماورد فيه شيء والم يرد فيه شيء وانه متى اختار المكفر نوعا من الأنواع الثلاثة فلا بد من حكم الحكمين به هذا كله اذا كان للصيد مثل فان لم يكن له خير بين الاطعام والصيام ومتى اختار نوعا منهما ألزمه به وكل هذا في غير حمام مكة والحرم ويمامهما فان الواجب فيهما شاة تجزى ضحية فان لم يجدها صام عشرة أيام كما يأتي (قوله أي يقوم حيا كبيرا بطعام) بان يقال كم يساوي هذا الصيد لو كان حيا كبيرا من أغلب طعام هذا المحل الذي قتل به فيقال كذا فيحكم عليه بذلك (قوله لا بدراهم ثم يشتري بها طعام) أي فلو فعل ذلك أجزاء وأما لو قومه بدراهم أو عرض وأخرج ذلك فانه لا يجزى ويرجع به ان كان باقيا (قوله ويعتبر كل من الطعام والتقويم بمحله) حاصله انه اذا أخرج الجزاء من النعم اختص بالحرم وان صام فحيث شاء وان أراد أن يخرج

طعاما

حيا كبيرا بطعام لا بدراهم ثم يشتري بها طعام فان كان يحرم كله كخنزير اعتبر قيمته طعاما على تقدير جواز بيعه

وتعتبر القيمة (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدى ويكون من جل طعام أهل ذلك المكان ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بمحله) أي محل التلف (وإلا) يكن له قيمة بمحل التلف أولم يمكن الاطعام

(بغيره) أى بغير ما ذكر من
الحل أو قربه (ولا) يحزى
(زائد على) من أمداد
الطعام المقوم به الحيوان
(مسكين) ولا الناقص
عن المدبل لا بد من مدلكل
مسكين وبكمل الناقص وله
نزع الزائدان بين (إلا أن)
يكون الطعام الذى أخرجه
في غير محل التلف (يساوى
سعره) في محل التلف أو
يزيدان كان قيمته في محل
التلف عشرة أمداد وأراد
إخراجها في غيره وكان
سعرها في الحلين واحدا
أو في محل الإخراج أزيد
(فتأويلان) في الأجزاء
وعدمه فلا يستثناء من قوله
ولا يحزى بغيره وهما في
الاطعام بغير الحل الذى
قوم به وهو محل التلف
وليسا جارين في التقويم
خلافا لما يوهمه كلامه لأنه
إذا قوم في غير محل التلف
وأخرج في محل التلف
مع تساوى القيمة طعاما فيها
أجزاء اتفاقا وهو ظاهر
(أو) صيام أيام بعدد
الامداد في أى مكان شاء
(لكل مدّة صوم يوم
وكل لكسره) أى
كسر الصوم في الصوم
إذا يتصور صوم بعض
يوم ونوبا في إخراج
الطعام (فالنعمامة) أى
فجزاؤها (بدنة)
للمقاربة في القدر
والصورة في الجملة

طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما بمحل التلف وإن كان التقويم بغيره ولا بد من دفع ذلك الطعام
لفقراء ذلك الحل (قوله) لا يوم تقويم المسكين أى لأنه قد يتأخر وتختلف القيمة وقوله ولا يوم
التعدى أى لأنه قد يتقدم على يوم التلف (قوله) أى الطعام الذى يقوم به الصيد
(قوله لعدم الساكن فيه) أى الدين تدفع لهم القيمة (قوله) يقوم أو يطعم فقربه أى فتتبر قيمته في الحل
الذى بقره ويطعم فقراء الحل الذى بقره (قوله) ولا يحزى بغيره أى اعتبار القيمة ولا الاطعام
بغيره هذا هو الراد وهو لا ينافى جواز التقويم بغيره لكن مع اعتبار القيمة فيه (قوله) وبكمل
الناقص أى من الأمداد وجوبا (قوله) وله نزع الزائد أى بالقرعة كما في خش وعبق وهو غير
صحيح إذا تصور القرعة مع الزيادة على مد مسكين بل الزيادة تنزع حيث كانت سواء كانت عند
العض أو الجميع ولا محل للقرعة وإنما محلها إذا أعطى عشرة أمداد لعشرين مثلاً فإنه ينزع من عشرة
بالقرعة وبكمل للآخرين اهـ بن (قوله) أى للفقير عند الدفع إن هذا جزء أى وكان ذلك
الزائد باقيا عنده فإن تخلف شرط من الشرطين فلا ينزع منه شيء (قوله فتأويلان) قال في التوضيح
وتحصيل المسئلة أنه يطلب ابتداء أن يخرج الطعام بمحل التقويم أى اعتبار القيمة وهو محل التلف فإن
أخرجه في غيره فمذهب المدونة عدم الأجزاء وقال ابن المواز إن أصاب الصيد بمصر فأخرج
الطعام في المدينة فإنه يحزى لأن سعرها أعلى وإن أصاب الصيد بالمدينة فأخرج الطعام بمصر لم يحزى
إلا أن يتفق سعرهما ابن عبد السلام وقد اختلف الشيوخ في كلام ابن المواز فمنهم من جملة تفسيراً
للمدونة ومنهم من جملة خلافاً وهو الذى اعتمده ابن الحاجب اهـ بن يقول الشارح في الأجزاء
أى بناء على أن بين ابن المواز والمدونة اتفاقاً وقوله وعدم الأجزاء أى بناء على أن بينهما خلافاً
والاعتماد كلام المدونة من الإطلاق وذلك لأن الأجزاء حق تقرر لفقراء مكان الصيد فإذا كانت
قيمة الصيد بمحل التلف عشرة أمداد وأراد أن يخرجها بغير محل التلف فإن كانت قيمة الامداد
في محل الإخراج مساوية لقيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في كل من الحلين ديناراً أو كانت قيمتها
في محل الإخراج أكثر من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج ديناراً وفي محل
التلف نصف دينار فهاتان صورتان من محل الخلاف فعلى الوفاق يحزى فيهما وعلى الخلاف لا
يحزى على الاعتماد وهو مذهب المدونة خلافاً لابن المواز وأما إن كانت قيمة الأمداد العشرة
في محل الإخراج أقل من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج نصف دينار وفي محل
التلف ديناراً فلا يحزى اتفاقاً إذا علمت هذا فقول المصنف وهل إلا أن يساوى سعره أى وهل عدم
الأجزاء إذا أخرج الطعام في غير محل التلف أو قربه مطلقاً سواء كان سعر الطعام في بلد الإخراج
مساوياً لسعره في بلد التلف أو أقل أو أكثر وهو تأويل الخلاف فيكون بين المدونة وابن المواز
خلاف أو محل عدم الأجزاء إذا كان السعر في بلد الإخراج أقل منه في بلد التلف أو كان السعر
في بلد الإخراج أكثر أو مساوياً فإنه يحزى وهذا تأويل الوفاق (قوله) وهما في الاطعام أى فيها إذا
أخرج طعاماً وقوله الذى قوم به أى الذى اعتبرت القيمة فيه (قوله) وليسا جارين في التقويم
أى وليسا جارين فيها إذا اعتبرت قيمته بغير محل التلف ولكن أرسل الطعام لمحل التلف
(قوله) ولكل مدّة صوم يوم (لوقال أو صوم يوم لكل مكان أولى إلا أن يجعل قوله لكل مدّة مقدما
من تأخير متعلقاً بصوم وتقديم معمول المصدر الظرفى جائز عند المحققين) (قوله) وكل لكسره
الخ) فإذا قيل ما قيمة هذا الظبي قليل خمسة أمداد ونصف فإن أراد الصوم أزماء ستة أيام وإن
أراد الاطعام أزماء خمسة أمداد ونصف مدونذب له كمال المد السادس (قوله) فالنعمامة بدنة أى

(وَالْقِيلُ) أى جراوه بدنة (بذلك سننامين) الأولى حذف الباء أو ذات (وحمار الوحشي وبقره) أى جزاؤها (بقرة والضبع والثعلب شاة) وشبه في وجوب (٨٣) الشاة قوله (كحمام مكة والحرم ويمامهما) أى ما يصاد بهما

وان لم يتولد بهما ومن الحمام الفاخت والقمرى بضم القاف (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والعزاء بحكم عدلين وإنما لم يحتاج الحكم خروجهما عن الاجتهاد لما بين الأصل والجزاء من بعد التفاوت في القدر والصورة (وللحل) أى وجزاؤها في اصطليدهما في الحل (و) في (ضبة) وأرنب ويربوع وجميع الطير أى طير الحل والحرم غير حمام الحرم ويمامة القيمة حين الإلتاف (طعاماً) وظاهر المصنف أنه غير في النعمة وما بعدها بين اخراج ما ذكر الاطعام وعدله صياماً وهو كذلك على المذهب الا حمام الحرم ويمامة فالشاة فان لم يجدها فصيام عشرة أيام وهذا إفلا به مثل من الانعام وأما ما ليس له مثل كجميع الطير مطلقاً والحمام واليام في الحل فالتخير بين الاطعام والصوم الا الضب وما جده فانه وان لم يكن له مثل الا انه يخير بين الاطعام والصيام واخراج هدى (والصغير) من الصيد (والريض) منه (والجليل) في منظره والاثني والعلم (كغيره)

حيث أراد اخراج المثل الخير فيه وفي الاطعام والصيام فالنعامة مثلها وجزاؤها بدنة وحكنا يقال فيما بعد * والحاصل أن الصيد إن كان له مثل سواء كان مقرراً عن الصحابة أم لا فانه يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام ومالا مثل له لصفه قيمته طعاماً أو عدله صياماً على التخيير فقول المصنف فالنعامة بدنة بيان لما له مثل غير فيه وفي الاطعام والصوم وقوله وللحل وضب الخ بيان لما لا مثل له وقوله القيمة طعاماً يعنى أو عدله صياماً هذا حاصل ما قرر به البدر القرافي والشيخ سالم وتبهما شارحنا وقال عج الذي يفيد النفل انه يتعين في النعمة وما بعدها مذكوره المصنف فان لم يوجد فعده طعاماً فان لم يوجد صام لكل مد يوماً وحينئذ فقول فالنعامة بدنة هذا كالاستثناء من التخيير فكأنه قال الا النعامة فجزاؤها بدنة أى تعييناً وان قوله والعزاء بحكم عدلين مثله من النعم فيما لم يرد فيه شيء بعينه قال طي وما قاله عج خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم والصواب ما قاله شيخه البدر إذ كتب المالكية مصرحة بذلك انظر بن (قوله والقيل الخ) قال ابن الحاجب ولا نص في القيل وقال ابن بشير بدنة خراسانية ذات سنامين وقال القرويون القيمة طعاماً وقيل وزنه طعاماً لغو عظمه وكيفية وزنه أن يجعل في سفينة وينظر إلى حيث تنزل في الماء ثم يخرج منها وتلاً بالاطعام حتى تنزل في الماء ذلك القدر (قوله أى جزاؤه) أى الخير فيه وفي الاطعام والصوم (قوله والضبع والثعلب) يتعين حمل كلام المصنف على غير ما إذا لم ينبج منهما لا يقتلها والافلا جزاء عليه أصلاً كما صرح به القاضي عبد الوهاب في التلقين ونقل في التوضيح عن الباجي أنه المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير أو غيرها فقتلها هـ بن (قوله كحمام مكة والحرم ويمامهما) أى فجزاؤها شاة فان لم يجدها صام عشرة أيام من غير أن يحكم عليه شيء من ذلك * واعلم ان حمام الحرم القاطن به إذا خرج منه للحل وخرج له حلال للحل وقتله فلا شيء عليه فيجوز اصطياؤه في الحل للحلال أبو الحسن ظاهر الكتاب انه يجوز صيده وان كان له فراخ في الحرم ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب تحريم صيده لتعذيب فراخه حتى يموتوا قاله ح (قوله أى ما يصاد بهما) أشار إلى ان الاضافة في حمام مكة ويمامها لأدنى ملابسة (قوله أى وجزاؤها) يعنى الحمام واليام في اصطليدهما في الحل (قوله على المذهب) أى وهو ما قرر به الشيخ سالم والبدر وارتضاء طي خلافاً لما قاله عج وقد علمته (قوله وأما ما ليس له مثل الخ) هذا التفصيل الذي ذكره فيما ليس له مثل خلاف الصواب وان الذي عليه أهل المذهب ان ما كان من الصيد لا مثل له لصفه سواء كان طيراً أو غيره غير حمام الحرم ويمامة فانه يخير فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخير بين الثلاثة المثل والاطعام والصيام ولم يفصل أحد فيما ليس له مثل بين الطير وغيره والحاصل ان الصيد اما طير أو غيره والطير اما حمام الحرم ويمامة وإما غيرهما فان كان الصيد حمام الحرم ويمامة تعين فيه شاة تجزى ضحية فان عجز عنها صام عشرة أيام وان كان الطير غير ما ذكر خيراً بين القيمة طعاماً وعدله صياماً وان كان الصيد غير طير فاما ان يكون له مثل يجزى ضحية أم لا فان كان الأول خيراً بين المثل والاطعام والصوم كان فيه شيء مقرر أم لا وان كان ليس له مثل يجزى ضحية خيراً بين الاطعام والصوم فقط كجميع الطير هذا حاصل القول عليه من المذهب كما يفيد كلام بن (قوله كالدبة) أى كما ان دية الرجل الكبير كدية الرضيع ودية الجليل كدية القبيح ودية المريض كدية الصحيح (قوله ولا يلاحظ الوصف القائم به) أى

الوجوب

من كبير وعلم وقبيح وذكر غير معلم فيساوى غيره في التقويم كالدبة ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض

من هوبه بكبير صحيح يحزى ضحية (و) إذا كان مملوكا (قوله لربى بذلك) الوصف القائم به (ممنها) أى مع القيمة التى هى الجزاء لحق الله فيلزمه القيمتان قيمة لربه ملحوظ فيها الوصف القائم به وقيمة (٨٣) لحق الله غير ملحوظ فيها الوصف

(واجتهد) أى الحكمان

فما لها فيه دخل (وإن)

(روى) عن الشارع (فيه)

أى فى الجزاء فيه

متعلق باجتهاد والاولى

تقديمه بلسقه أى واجتهاد

فيه من ممن وسن وضده

وان ورد فيه شىء معين

فالنعماء فيها البدنة كما

ورد لكن تارة تكون

صغيرة وتارة كبيرة وكل

منهما متفاوت فلا بد من

بدنة تجزىء فى الهدايا ثم

يجتهدان هل يكفى اول

الاسنان ولا بد من جذعة

سمينة جدا أو إلى غير ذلك

(وله) أى للحكماء عليه

(أن ينتقل) عما حكم عليه

به لغيره فاذا خيره فى احد

الانواع الثلاثة فاختار

احدها وحكماء عليه به فله ان

يختار غيره ويحكم به عليه

(إلا أن يلتزم) ما حكم به

ويعرفه (فتاويلان) فى

الاتقال وعدمه والاعتماد

ان له الاتقال مطلقا

(وإن اختلفا) فى قدما

حكماء أو نوعه (ابتدىء)

الحكم منها أو من غيرها

أو من احدهما مع غير

صاحبه ولذا بى ابتدىء

للجهول (والأولى

كونهما) حال الحكم

الموجب لتقص قيمته فالصغير يقوم على أنه كبير والريض يقوم على أنه صحيح والقبیح يقوم على أنه جميل وهكذا (قوله من تقويمه بكبير صحيح يحزى ضحية) أى فالنعماء الصغيرة أو القيمة أو الرضىة إذا قلنا المحرم واختار مثلها من الانعام بحكم عليه بدنة صحيحة كبيرة تجزىء ضحية وكذا يقال فى غيرها وإن اختار أن يدفع قيمتها طعاما فإنها تقوم بطعام على أنها صحيحة كبيرة ويقطع النظر عما فيها من وصف الصغير أو المرض أو القبح ويدفع القيمة للأفقر أو يصوم لكل مديون إن اختار (قوله وإذا كان مملوكا) أى وإن كان السيد الذى قتله المحرم مملوكا الخ (قوله قيمة لربه ملحوظ الخ) أى فى تقويم لربه بدراهم على الحالة التى هو عليها من صغر أو كبر أو مرض أو صحة ويقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ان لم يخرج مثله من النعم فاذا كان الصيد صغيرا لم يصل لمن الاجزاء ضحية كشباب صغير لم يكمل سنة فانه يقوم بطعام على أنه كبير يحزىء ضحية وكذا يقال فيها إذا كان مريضا والحاصل أنه يقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ولو كان مريضا أو صغيرا كما فى خش (قوله فيها لها فيه دخل) بأن كان الصيد غير حمام مكة والحرم وبماها (قوله وإن روى فيه الخ) الحاصل ان الصيد ان كان لم يرو فيه شىء عن النبي ولا عن السلف الصالح كالذب والقرود والخزير فان الحكمين يجتهدان فى الواجب فيه وفى احواله وإن كان فيه شىء مقرر كالنعماء والفيل فانه ورد فى الأول بدنة ذات سنم وفى الثانى بدنة ذات سنمين فالاجتهاد فى احوال ذلك المقرر من ممن وسن وهزال بأن يريا ان فى هذه النعماء المتوتلة بدنة سمينة أو هزيلة مثلا كسمن النعماء أو هزالها (قوله هل يكفى أول الاسنان) أى من الابل وهى بنت محاض (قوله أولا) أى أو سمينة لاجدا (قوله وله ان ينتقل) أى فى غير ما يتبين عليه كالنعماء ونحوها بما ذكرناه ليس فيه تحيير قاله عقب وقد تقدم ان ما ذكره غير صحيح إذ التخيير فى الجميع ما ذكر وغيره اه بن (قوله وحكماء عليه الخ) فيه اشارة إلى أنها لا يحكمان عليه إلا بعد ان يخيرا بين الامور الثلاثة واختياره واحدا منها وقوله فله ان يختار غيره ويحكم به عليه محل حكمها عليه إذا انتقل لغير الاول إذا انتقل من المثل للطعام أو الى الصوم وأما لو انتقل من الطعام للصوم فلا يحتاج لحكم كالمز لأن صومه عوض عن الطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله إلا ان يلتزم الخ) الظاهر ان الالتزام يكون باللفظ بأن يقول التزم ذلك لا بالجزم القابى قاله شيخنا (قوله فتاويلان) محلها إذا علم ما حكم به عليه والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة به كاهو ظاهر المصنف والتأويل الاول وهو الانتقال للاكثر والتأويل الثانى وهو عدم الانتقال لابن الكاتب وابن محرز اه بن والحاصل ان التأويل الاول يقول له الانتقال مطلقا سواء عرف ما حكم به عليه ام لا التزمه ام لا والثانى يقول له الانتقال ما لم يعرف ما حكم به عليه ويلتزمه والام ينتقل (قوله فى قدر ما حكم به) بان قال احدهما حكمنا بشاة بنت ثلاث سنين وقال الآخر بل بنت سنين وقوله أو نوعه أى بأن قال احدهما حكمنا بشاة وقال الآخر حكمنا ببقرة وكذا إذا اختلفا فى أصل الحكم (قوله ابتدىء الحكم) أى اعيد ثانية وثالثة حتى يقع فى الاجتماع على امر لا خلف فيه وسواء وقع الحكم ثانيا وثالثا منها أو من غيرها أو من احدهما مع غير صاحبه (قوله تبينا واضحا) أى وأما لو كان الخطأ غير بين فانه لا يتقضى كالمز حكم فى الضبع بمن ابن أربعة أشهر فلا يتقضى حكمه لان بعض الأئمة يرى اجزاء ذلك وحكم الحاكم لا يتقضى إذا وقع بمختلف فيه وما ذكره الشارح من التفصيل قول لابن عبد الحكم وهو ضعيف والمعتمد انه متى تبين الخطأ فى الحكم فانه يتقضى سواء كان واضحا أو غير واضح كاهو ظاهر المصنف

(بمجلس) ليطلع كل على حكم صاحبه (وتقضى) حكمها (إن تبين الخطأ) تبينا واضحا كما فى الدونة كحكمها بشاة فيها فيه بقررة أو عكسه

(وفي الجنين) أي كل فرد من أفراد (و) في كل فرد من (البيض) غير المذر إذا كسرهما المحرم أو من في الحرم (عشر ذرية الأم ولو نحره) الجنين بعد نزوله ولم يستهل أو الفرج بعد كسر البيض وهذا إن لم يتحقق موت الجنين من قبل الضرب والا فلا شيء فيه (وديتها) كاملة (إن استهل) صارها بعد انفصاله عن أمه أو عن البيضة فماتت الأم أيضا فديتان * ولما كانت دماء الحلي ثلاثة بعضها على التخير وهو (٨٤) الفدية وجزاء الصيد كامر وبعضها على الترتيب أشار له بقوله (وغير الفدية) أي

فدية الأذى (و) غير جزء (العهد) وذلك الغير ما يجب تركه واجب أولدى أو قبله بغير أو غير ذلك كما تقدم (مرتبة) مرتبتين لا ينتقل عن أولاهما إلا بعد عجزه عنها لثالث لهما (هدى) وهو المرتبة الأولى (ونذبة) لأن كثرة اللحم فيه أفضل (فقره) فضاء (ثم) عند العجز عنه (صيام ثلاثة أيام) في الحج وهو المرتبة الثانية وأول وقته (من) حين (إحرامه) بالحج إلى يوم النحر وهو معنى قوله تعالى في الحج (و) أن فاته صومها قبل يوم النحر (صام) وجوبا (أيام) متى الثلاثة بعد يوم النحر ويكره على المعتد تأخيرها إلى أيام منى إلا لعذر فإن صام بعضها قبل يوم النحر كلها أيام التشريق وإن أخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء وصلها بالسبعة أو لا وقوله (بنقص) يحتمل أنه راجع لقوله وغير الفدية

أفلا بد في جزاء الصيد من كونه يحزى ضعيفه اه تقرير عيضا عدوى (قوله وفي الجنين والبيض عشر ذرية الأم) أي في الجنين بضرب محرم أو حلال في الحرم أمه فقلقه ميتا وفي كل واحدة من البيض غير المذر إذا كسرهما المحرم أو الحلال في الحرم من أي طائر عشر ذرية الأم والمراد بديدة الأم قيمتها طعاما أو عدله صياما فيما في جزاء أمه طعام وقيمة مثلها من النعم طعاما إذا لم يكن في جزائها طعام * وحاصل ذلك أنه غير في الجنين والبيض بين عشر قيمة أمه من الطعام وبين عدل ذلك صياما يصوم مكان كل مديوما إلا يرضى حمام مكة والحرم وجنيتها ففيه عشريقة الشاة طعاما فإن تعذر صام يوما انظر ح وغير هذا مما في عقب وعج غير صحيح اه بن ثم ان ظاهر قوله والبيض أن فيه العشر من غير حكومة كان يرضى حمام حرم أو غيره وذكر سندائه لا بد من حكم عدلين في البيض مطاوعا ولو كان يرضى حمام الحرم قال لانه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكيين اه وأمل الفرق بينه وبين أصله الذي هو حمام الحرم أن الأصل في الجزاء الحكومة لوروده في القرآن وإنما خرج حمام الحرم لقضاء غنائه فيه بالشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الأصل (قوله إذا كسرهما المحرم) أي ولو ضربات أو ضربات في فور وكذا يقال في الجنين أي أن في كل جنين عشر ذرية أمه ولو قتل المتعدد منها بضرب الأم ضربة واحدة أو ضربات في فور (قوله وهو الفدية) أي والتخير فيها بين النسك بشاة فاعلى وأطعام ستة مساكين لكل واحد مدان وصيام ثلاثة أيام (قوله وجزاء الصيد) أي والتخير فيه بين ثلاثة أشياء أن كان له مثل من النعم وهى المثل والأطعام بقدر قيمة الصيد والصوم عن كل مديوما وإن لم يكن له مثل خير بين أمرين القيمة طعاما والصوم لإحرام الحرم ويغناه فانه يتعين فيه شاة فإن عجز صام عشرة أيام (قوله لترك واجب) أي كترك الجمار وميت ليلة من ليالى منى وطواف القدوم وغير ذلك من واجبات الأحرام أو الوقوف أو واجبات الطواف أو السعى (قوله هدى) خبر عن قوله وغير الفدية وقوله مرتبة خبر عن محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير الفدية والصيد هدى الخ وهو مرتبة أي واجب ترتيبه (قوله فضاء) إنما سكت المصنف عنها لانحصار الهدى في الثلاثة ولو قال المصنف فغنى لأشعر أن هناك مرتبة أخرى يستحب تقديم الغنى عليها (قوله صيام ثلاثة أيام) أي ويندب فيها التتابع كما ينذب في السبعة الآتية أيضا اه عدوى (قوله وأول وقته) أي صوم الأيام الثلاثة (قوله ويكره على المعتد الخ) أي أن المعتد من المذهب كما قال الباجي أن صيامها قبل يوم النحر مستحب لا واجب وحينئذ فنأخيرها لايام منى من غير عذر مكروه وهو ظاهر المدونة أيضا وبه صرح ابن عرفة فما وقع لعقب تبعنا لعج والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ولا يجوز تأخيرها لايام منى بلا عذر ضعيف انظر بن (قوله قاصر) لأنه لا يشمل النقص في العمرة فيقتضى أنه ليس فيه ذلك الغير الكائن من هدى أو صوم وليس كذلك (قوله شرط في قوله من إحرامه) أي أن محل جواز صيام الأيام الثلاثة من إحرامه أن تقدم

والصيد الخ فكانه قال وذلك الغير من هدى

النقص

أو صيام كائن بسبب نقص في حج لكن التقييد بالحج يصير الكلام قاصرا إلا أن يجاب بأن فيه حذف العاطف والمعلوف أي أو عمرة ويكون قوله (إن تقدم) النفس (على الوقوف) شرطا في قوله من إحرامه الخ

ويحتمل أنه متعاقب بصام أي وصام أيام من بسبب نقص الحجج أن تقدم النقص على (٨٥) الوقوف كتمديد ميقات وتمتع وفران وذي

وقبله بهم وفوات الوقوف
نهارا أما نقص متأخر
عن الوقوف أو وقع
يوم الوقوف كترك
مزدلفة أو رمى أو حلق
أو مبيت بمنى أو وطء
قبل الإفاسة فيصوم له
متى شاء (و) صيام (سبعة)
إذا رجع من منى
سواء أقام بمكة أم لا ويندب
تأخيرها حتى يرجع لأهله
ليخرج من الخلاف (و لم
يخرج) السبعة بضم التاء
وسكون الجيم من الاجزاء
(إن قدمت على وقوفه)
أو على رجوعه من منى ثم
شبه في عدم الاجزاء قوله
(كصوم أيسر) بالهدى
(قبله) أي قبل الشروع
فيه أو قبل كمال يوم (أو
و جد) قبله (مسلفاً) يسلفه
ما يهدي به وينظره (لما ل
يلده) فلا يجزيه الصوم
بل يرجع للهدى (و ندب
الرجوع له) أي للهدى أن
أيسر (بعد) صوم يوم أو
(يومين) وكذا في اليوم
الثالث قبل اكتماله وأما
بعد اكتماله فلا يندب له
الرجوع لأنها فسيمة
فكانت كالنصف (و) ندب
(وقوفه به) أي بالهدى
(الواقف) كلها

النقص على الوقوف (قوله ويحتمل أنه المتعاقب) قال علق والأظهر أنه تنازع فيه المصدر والفعل فيكون
مراده أن تقدم النقصان على الوقوف بصفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه
إلى يوم النحر والثاني كونه إذا فاته صومها قبل يوم النحر صام أيام منى (قوله أو وقع يوم الوقوف)
أي كذا أو قبله بهم حصل يوم الوقوف (قوله متى شاء) أي بعد أيام منى الثلاثة فلو صامها لم تجزه اه
شيخنا عدوى (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح إلى أن سبعة بالجر عطف على ثلاثة وهذا هو
الصواب أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى وإن لم يصلها
بالرجوع ولا يصح عطفه على معمول صام لأنه يقتضي تقييد السبعة بالقيود التي قيد بها قوله صام
وليس كذلك بل السبعة تصام في الحج والعمرة تقدم النقص على الوقوف أو تأخر نعم قوله إذا رجع
من منى يقتضي اختصاص السبعة بالحج ونيس كذلك اه بن (قوله إذا رجع من منى) المراد بالرجوع
من منى الفراغ من أفعال الحج سواء رجع لمسكة أو رجع لأهله من منى أو أقام بمنى لكونه من أهلها مثلاً
(قوله ليخرج من الخلاف) حاصله أنه وقع الخلاف في الرجوع في قوله تعالى وسبعة إذا رجعت
فسره مالك في المدونة بالرجوع من منى سواء كان لمسكة أو لبلده وهو المشهور وفسره في الموازية
بالرجوع للأهل إلا أن يقيم بمكة فإذا أخر صيامها إلى أن يرجع لأهله أجزأ على القولين وإن أخر
للرجوع لمسكة من منى فتجزئ على الأول دون الثاني (قوله ولم تجز أن قدمت على وقوفه) وهل
يجتزئ منها بثلاثة أيام أو لا قولان الأول للتونسي والثاني لابن يونس والوضوح أنه لم يصم الأيام
الثلاثة بل قدم السبعة أيام على الوقوف وأراد تأخير الصلاة بعده وأما لو قدم العشرة فانه يجتزئ منها
بثلاثة ويصير مطالباً بالسبعة بعد الرجوع من منى (قوله أو على رجوعه) أي كالموصى بعضها في أيام
منى ابن عاشر انظر لو أوقع بعضها في أيام منى والظاهر عدم الاجزاء لقوله في الصوم لاسبقية إلا
لمتنع (قوله وندب الرجوع له بعد يومين الحج) نحوه لابن الحاجب وابن شاس وأصله قول اللخمي
استحب مالك لمن وجد الهدى قبل أن يستكمل الأيام الثلاثة أن يرجع للهدى قال طفي وانظر هذا
مع قول المدونة في كتاب الظهار وإن صام ثلاثة في الحج ثم وجد ثمن الهدى وفي اليوم الثالث
فليعض على صومه فان وجد ثمنه في اليوم الأول فان شاء أهدي أو تمادى على صومه اه فقد أمره بعد
يومين بالتمادي وخيره في أول يوم وكل هذا مخالف لما هنا من ندب الرجوع للهدى إذا وجد بعد يومين
قلت قد يقال يصح حمل ما ذكره المصنف ومتبوعاه على ما في المدونة بأن يراد باستحباب الرجوع بعد
يومين أي وقبل الشروع في الثالث كما نقله ت عن ابن ناجي خلافاً للخمي وإن المراد بالتأخير الذي
فيها عدم الزوم فلا ينافي الاستحباب تأمله والله أعلم وبما ذكر تعلم أن قول الشارح بوجوب
الرجوع للهدى إذا وجد بعد الشروع وقبل كمال يوم غير صحيح اه بن فنحصل أن الاعتماد أنه يندب
الرجوع للهدى أن أيسر بثمانه قبل كمال صوم الثالث سواء أيسر في اليوم الأول أو الثاني أو الثالث
وأما أن أيسر بعد كمال الثالث فانه لا يندب له الرجوع له لكن لو رجع له جاز لأنه الأصل (قوله فصب
الندب على الجميع) نحوه في ح وت و تعبه ابن عاشر وطى بان كلام المؤلف لا يحتاج لتأويل بل
هو على ظاهره من أن وقوفه به بكل موقف مستحب لأن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل إنما هو شرط
لنحره بمنى وليس شرطاً في كونه هدياً بحيث لو ترك بطل كونه هدياً ولا منافاة بين استحباب وقوفه
بعرفة وبين كونه شرطاً في نحره بمنى لأن النحر بمنى ليس بواجب بل إن شاء وقف به بعرفة

وهي عرفة والمشعر الحرام ومنى لأنه يقف فيها عقب الجمرتين الأوليين فصب الندب على الجميع فلا ينافي أن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل
شرط وهذا فيما ينحر بمنى وأما ما ينحر بمكة فالشرط فيه

الجمع بين الحل والحرم فقط (و) نذب (النحر) للهدى وكذا جزاء الصيد (بمعنى) بالشروط الثلاثة الآتية هذا ظاهره لكن الاعتماد وجوب النحر بمعنى عند استيفاء الشروط فإن نحره بمكة مع استيفائها صح مع مخالفة الواجب وأشار للشروط بقوله (إن كان) سبق (في) احرام (حج) ولو كان موجه بقصا (٨٦) في عمرة أو كان تطوعا (ووقف به هو) أي ربه (أو نائبه كهو)

أي كوقوفه في كونه لأبد
ان يقف به جزءاً من ليلة
النحر واحترز بقوله أو
نائبه عن وقوف التجار
إذ ليسوا ثابتهن عنه إلا أن
يشتريه منهم ويأذن لهم
في الوقوف به عنه والشرط
الثالث ان يكون النحر
(بأيامها) أي متى لكن
للمعتد أيام النحر إذ اليوم
الرابع ليس محلاً للنحر
مع انه ن أيام متى فلو عبر
بأيام النحر كان أولى
(ولاً) بأن اتفقت هذه
الشروط أو شئ منها بأن
مباقة في عمرة أو يقف به
بعرفة أو خرجت أيام
النحر (ف) محل نحره
(مكة) وجوبا فلا
يجزى بمعنى ولا غيرها
(وأجزاء) النحر بها
(إن أخرج) الهدى
(لحل) ولو بالشراء منه إذ
شرط كل هدى الجمع بين
الحل والحرم وسواء كان
المخرج له ربه أو غيره محرما
أو حلالا ولذا بنى أخرج
للهول وأما ما يذبح بمعنى
فالجمع فيه بين الحل والحرم
ضروري إذ شرطه الوقوف

ونحره بمعنى وإن شاء لم يقف به ونحره بمكة قاله في المدونة اه بن (قوله الجمع بين الحل والحرم) أي
ولا يندب ان يقف به للواقف (قوله ونذب النحر للهدى) أي سواء كان واجبا بأن كان لقص أو كان
تطوعا (قوله بالشروط الثلاثة) أي للشرطة في ذبحه بمعنى لا في كونه هديا فان ذبح بمعنى مع فقد واحد
منها لم يجز (قوله لكن الاعتماد الخ) وهو ما صرح به عياض في الاكبال وما قاله ح من الذبح بغير ظاهر
ولا دليل له في قول المدونة ومن وقف بهدي أو جزاء صيد أو متعة أو غيره بعرفة ثم قدم به مكة
فنحره بها جاهلا أو ترك متى متعمدا اجزاء اه لأن الاجزاء لا يدل على النذب اه طي (قوله إن
كان) أي الهدى وكذا جزاء الصيد سبق في احرام حج وقوله ولو كان موجه بقصا في عمرة أي
قدمها على ذلك الحج كانت في عامه أو في غيره (قوله ووقف به) أي ووقف به ربه المحرم بعرفة جزأ من
ليلة النحر (قوله أي كوقوفه) أي كوقوف ربه وأشار الشارح بقوله أي كوقوفه إلى أن الكاف داخلة
على مضاف مقدر فحذف فان فصل الضمير وليس كلام للصنف من القليل وهو جر الكاف للضمير
(قوله واحترز بقوله أو نائبه الخ) أي كما احتز بقوله كهو عما إذا وقف به النائب بعرفة في غير ليلة النحر
(قوله ان يكون النحر بأيامها) أي أن يكون أراد النحر في أيامها (قوله في عمرة) أي في احرامها سواء
كان نذرا أو جزاء صيد أو تطوعا أو عن قص في حج (قوله مكة) أي البلدة ما يليها من منازل الناس
وانضلم الروة لقوله عليه الصلاة والسلام في الروة هذا النحر وكل فجاج مكة أي طرقها منحرفان
نحرا خارجا عن بيوتها إلا انه من لواحقها فالمشهور انه لا يجزى كهو قول ابن القاسم وأما الذبح بمعنى
فالأفضل أن يكون عند الجرة الأولى ولا يجوز النحر دون جرة العقبة مما يلي مكة لأنه ليس من معنى
(قوله فلا يجزى بمعنى ولا غيرها) أي ويتعين ذبحه بمكة فان لم يرد الذبح بها بأن حلف ليدبحه بمعنى ولم
يقيد بهذا العام والفرض انه اتقى بعض شروط الذبح بها صير للعام القابل وذبح بمعنى مع مراعاة شروط
الذبح بها (قوله واجزاء ان أخرج لحل الخ) حاصله ان الهدى إذا فاتته الوقوف بعرفة أو سبق في احرام
عمرة أو خرجت أيام متى وتعين ذبحه بمكة فلا يخلو إما ان يكون اشتراه صاحبه من الحل أو من الحرم
فان كان اشتراه من الحل فادخله للحرم أمر ضروري لأن الفرض تعين ذبحه بمكة فان ذبحه في الحل
فلا يجزى وان كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج له للحل من أي جهة كانت (قوله إذ شرط كل
هدى الخ) ولو كان تطوعا (قوله كان وقف به) بفتح الهمزة أي كوقوفه به فكاف التشبيه داخلة
على اسم تأويل وبكسرهما على أن إن شرطية وجوابها ما في الكاف من التشبيه لا يقال ان حرف الجر
لا يدخل الاعلى اسم صريح أو قول وما هنا ليس كذلك إذا كسرت الهمزة لانا نقول هي داخلة على
محذوف والتقدير كالحكم ان وقف به فضل مقلدا ونحر أجزأ (قوله فضل) أي بعد ذلك (قوله تنازعه
الفعلان) أي فكل منهما يطلبه على انه حال من الضمير للممول وهذا بناء على جواز التنازع في الحال وأما
على منعه فهو من الحذف من الأول لادالة الثاني أو العكس (قوله ونحر) أي لكونه مقلدا أو الموض
غير مقلد ووجه مذبح حافي محل يجزى فيه الذبح أو في غيره فانه لا يجزى به (قوله فيجزيه) أي ولو كان
الذابح له نوى به الهدى عن نفسه (قوله فان وجدته منحورا في محل لا يجزى الخ) أي كأن وجدته منحورا
بغير همة من الأما كن (قوله ولم يعلم الخ) جملة حالية مقيدة لعدم الاجزاء إذا ضل ولم يجد أصلا أي واما ان لم

به بعرفة وهي حل وشبه في الاجزاء قوله (كان وقف به) أي بالهدى كان الواقف به ربه أو نائبه
(فضل مقلدا) حال من ضمير الهدى تنازعه الفعلان قبله (ونحر) بمعنى أيام النحر أو بمكة يعني وجدته ربه منحورا فيجزى به فان
وجدته منحورا في محل لا يجزى النحر فيه أو لم يجده أصلا ولم يعلم هل نحر أم لا لم يجزه

(و) المسوق (في العمرة) كان لتقص فيها أوفى حج أو نذر أو تطوعاً أو جزءاً من نحر (بمكة) وأعاد هذه وإن دخلت في قوله وإلا فسكة ليرتب عليها قوله (بعد) تمام (سعيها) فلا يجزى قبله (ثم) بعد نحر الهدى (حلق) أو قصر وحل من عمرته (وإن أردف) الحرم بالعمرة حجاً عليها (لخوف فوات) أن تشاغل بها (أو لحيش) أو قفاس ومعه هدى (٨٧) تطوع (أجزاً) الهدى (التطوع) السوق فيها قبل الإرداف

(لقرانه) الحاصل بالإرداف ولا مفهوم لخوف فوات بل كذلك إذا أردف لغيره (كان ساقه) أي الهدى (فيها)

أي في عمرته وآمها قبل إحرامه بالحج (ثم حج من كامر) وصار متمماً فان ذلك الهدى يجزى

عن تمتعه مطلقاً على الرجوع كما أجزأه عن قرانه (وتؤم أيضاً) كما تؤم بالاطلاق (بما إذا سبق للتمتع) يشمل

ما إذا سبق ابتداء بقصد التمتع أو للتطوع ثم جعله للتمتع على تقدير حصوله بعده فلا منافاة بين كونه

تطوعاً وبين كونه سيقاً للتمتع فان لم يسبق له بل كان تطوعاً محضاً لم يجزه على هذا التأويل

(والمندوب) فيها ينحر (بمكة للرؤ) وأجزأ في جميع أزقتها (وكرهه) للهدى (نحره) أو ذبح (غيره) عنه استئابة أن

كان النائب مسلماً والالم يجزه (كالأضحية) دليل ذلك بنفسه تواضعاً لربه (وإن مات متمتعاً) ولم يكن قلده هديه (فالهدى)

واجب إخراجه على وارثه (من رأس ماله) ولولم يوص به (إن رمى العقبة) أوفات وقها أرطاف الإفاضة فان قلده أو اشعره تبين ذبحه ولو مات قبل الوقوف فان انتفت الثلاثة فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال (وإن ألبس) أي جميع دماء الحج، ناله وبقر وغنم (وعليه) الجزاء معه وعبر المزي (كالضحية) الآتية في بابها (والمعتبر) أي الوقت المعبر فيه السن والعيب

يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك في أي محل نحر كما لو أخبره شخص بأنه نحر وذله ربه عن سؤاله في أي محل نحر فظاهر كلام المصنف أنه يجزى ولو ضل قبل الوقوف به ووجده قد ذبح بمكة أجزاً حيث جمع فيه بين الحل والحرم بأن ضل في الحل وأما أن لم يجمع فلا يجزى كما أنه لا يجزى إذا ضل قبل الوقوف ووجده مذبوحاً بمعنى إلا أن يعلم أن الذي أصابه وقف به والا أجزأه لأنه صدق عليه أنه وقف به نائبه حكماً (قوله والمسوق في العمرة) أي والهدى للمسوق في إحرام العمرة وهذا مبتدأ خبره قوله ينحر بمكة وقوله وأعاد هذه أي المسئلة (قوله فلا يجزى قبله) أي لأنهم زلوا سعيها منزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا ينحر إلا بعده (قوله أولحيض الخ) عطف على محنوف كما أشار له الشارح لأعلى قوله لخوف الفوات (قوله أو لحيش أو قفاس) أي طرأ عليها بعد الإحرام بالعمرة وخافت فوات الحج إذا انتظرت الطهر منها وتمت العمرة (قوله ومعه هدى تطوع) أي والحال أنه ساق معه في إحرام العمرة قبل الإرداف هدى تطوع سواء قلده أو اشعره أو لم يقلده ولم يشعره (قوله بل كذلك إذا أردف لغيره) أي فالمدار على كونه أردف بمحل يصح فيه الإرداف (قوله يجزى عن تمتعه) هذا أحد قولي مالك في المدونة ابن القاسم وهو أي الأجزاء أحب إلى وقد تأول سند الأجزاء مطلقاً كما هو ظاهر الكتاب وتأولها عبد الحق على أن محل الأجزاء إذا كان ذلك الهدى ساقه في إحرام العمرة على أن يجعله في تمتعه ولكن قلده أو اشعره قبل وجوبه الذي هو إحرام الحج وأما لو ساقه بنية التطوع فإنه لا يجزى (قوله بما إذا سبق للتمتع) أي بما إذا ساقه ليجمعه في تمتعه إلا أنه لما قلده أو اشعره قبل وجوبه بإحرام الحج سماه تطوعاً لذلك فهو تطوع حكماً (قوله ثم جعله) أي قبل الإحرام بالحج (قوله والمندوب بمكة) أي وأما ما ينحر بمكة فيندب أن يكون نحره عند جرة العقبة وهي الجرة الأولى (قوله للرؤ) أي لقوله عليه السلام في العمرة عند الرؤة هذا هو المنحر (قوله وأجزأ في جميع أزقتها) وأما ما نحر خارجاً عن بيوتها فإنه لا يجزى ولو كان من توابعها كذى طوى على قول ابن القاسم (قوله نحر غيره) أي أو ذبحه ومفهوم تخصيص الكراهة بالدكاة أن الاستئابة على السلق وتقطيع اللحم جائزة من غير كراهة وهو كذلك والظاهر أن محل كراهة الاستئابة على الدكاة ما لم يكن عذر ككثرة الهدايا والإفلا كراهة فقد أهدى ﷺ في حجة الوداع بمائة بدنة نحر بيده الشريفة منها ثلاثاً وستين ونحر على سبعاً وثلاثين استئابة (قوله استئابة) أي وأما أن ذكى الغير من غير استئابة لم يكره لربه ويجزى عنه (قوله والا لم يجزه) أي وعلى ذلك المستتب البدل كما في المدونة (قوله وإن مات متمتعاً) أي وأما لو مات قارن الهدى من رأس ماله حيث أحرمت بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات أه عدى (قوله ولم يكن قلده هديه) أي بأن مات من غير هدى أو عن هدى غير مقلد (قوله إن رمى العقبة) أي أن كان رمى العقبة يوم النحر قبل موته وقوله أوفات وقها أي بفوات يوم النحر ثم مات قبل رميها بالقلد وقوله أو طاف الإفاضة أي أو كان طاف للإفاضة قبل رميها ثم مات قبل رميها فالهدى من رأس ماله في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فان انتفت الثلاثة) أي بأن مات قبل رمى العقبة وقبل فوات وقها ولم يطب طواف الإفاضة وقوله فلا هدى عليه أي ما لم يكن قلده الهدى قبل موته والواجب إخراجه لوجوبه بالتقليد (قوله جميع دماء الحج)

واجب إخراجه على وارثه (من رأس ماله) ولولم يوص به (إن رمى العقبة) أوفات وقها أرطاف الإفاضة فان قلده أو اشعره تبين ذبحه ولو مات قبل الوقوف فان انتفت الثلاثة فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال (وإن ألبس) أي جميع دماء الحج، ناله وبقر وغنم (وعليه) الجزاء معه وعبر المزي (كالضحية) الآتية في بابها (والمعتبر) أي الوقت المعبر فيه السن والعيب

(حين وجوبه وتقليده) أي تعيينه وذلك بالتقليد بما يقبل وتمييزه عن غيره ليكون هدياً بما لا يقبله المراد بالوجوب والتقليد هنا شيء واحد وهو التبعين لا الوجوب الشرعي وهو أحد الأحكام الخمسة ولا حقيقة التقليد (فلا يجزئ) هدى واجب (مقلدٌ يعيب) يمنع الأجزاء أولم يبلغ السن (ولو سلم) من عيبه أبلغ السن قبل النحر بخلاف هدى تطوع أو منذور معين فيجزئ أن سلم قبل ذبحه ثم يجب انفاذ ما قلده معينا لوجوبه بالتقليد (٨٨) وان لم يجزه (بخلاف عكسه) وهو أن يقبله أو يمينه للهدى سلماً ثم يتعيب قبل ذبحه فيجزئ لا فرق بين التطوع والواجب على المذهب

فقوله (إن تطوع) به ليس شرطاً في قوله بخلاف عكسه لقصوره فكان الوجه حذفه فقلده مقدم من تأخير ومحلّه بعد قوله وإلا صدق به من قوله (وأرسته) أي الهدى المرجوع به على بانه لعيب قديم يمنع الأجزاء أم لا اطلع عليه بعد التقليد والأشعار اللقيتين لردّه (وتمنّه) المرجوع به لاستحقاقه جعل كل منها (في هدي إن بلغ) ذلك ممن هدى (وإلا) يبلغ (تصدق به) وجوباً وهذا ان تطوع به أو كان منذوراً حينه إذ لا يلزمه بدله لعدم شغل ذمته به (و) الأرض المأخوذ (في الفرض) الأصلي أو النذور الغير الممين (يستعين به في غير) أي يجعله في بدل الواجب عليه ان بلغ عنه فان لم يبلغ كمل عليه واشترى به البدل وهذا في عيب يمنع الأجزاء إذ عليه بدله

أي من فدية أوجزاء صيد أو هدى كان عن نقص أو كان نذراً أو تطوعاً (قوله حين وجوبه الخ) أي لا يوم نحره على المشهور (قوله وتمييزه عن غيره) أي يسوقه لمسكة أو نذر (قوله ولا حقيقة التقليد) أي الآية بل المراد به هنا أعم مما يأتي لأن المراد به هنا تعيينه للهدى سواء كان بالتقليد الحقيقي أو بالتمييز عن غيره من الانعام وإنما كان المراد بالتقليد هنا ما ذكر لأن هذا الحكم أعنى اعتبار السن والعيب حين التعيين يعم الانعام كلها ما قلده منها وما لا يقلد واعلم أن ما قلده من الهدايا يباع في الديون السابقة ما لم يذبح ولا يباع في اللاحقة كما قاله شيخنا (قوله فلا يجزئ مقلد الخ) هذا مفرع على قوله والعيب الخ وقوله هدى واجب أي ولا نذر مضمون وقوله يعيب أي ملتبساً بعيب أي حقيقة أو حكماً فيدخل الصغر لأنه عيب حكماً يمنع الأجزاء (قوله أو منذور معين) أي إذا قلده كل منهما وهو معيب عيباً يمنع الأجزاء (قوله بخلاف عكسه) أي فانه يجزئ وهذا مقيد بما إذا كان تعيينه من غير تعديده ولا تفريطه فان كان بتعديده أو تفريطه ضمن كما في ح عن الطراز ومقيداً بما إذا لم يمنع التيب بلوغ المحل فلو منعه كطبخ أو سرقة لم يجزه الهدى الواجب والنذور والمضمون كما يأتي اهـ بن (قوله المرجوع به على بانه) أي أو المأخوذ من الجاني على ذلك الهدى (قوله فان لم يمنعه) فكالتطوع هذا يشمل العيب الخفيف مطلقاً والعيب الشديد الطاريء بعد التقليد لأنه لطوره لا يمنع الأجزاء ويتحصل من كلامهم أربع صور لأن الهدى إما تطوع ومثله النذر الممين وأما واجب ومثله النذر المضمون وكل منهما إما أن يمنع العيب الذي فيه الأجزاء أولاً فان كان تطوعاً جعل الأرض والتمن في هدى ان بلغ والاتصدق به كان العيب يمنع الأجزاء بان كان شديداً متقدماً على التقليد وكان لا يمنع الأجزاء بان كان خفيفاً أو كان طارئاً على التقليد وان كان الهدى واجباً اشترى بالتمن أو الأرض هدى آخر ان بلغ ذلك تمن هدى وكل عليه ان لم يبلغ هذا ان كان العيب يمنع الأجزاء وان كان العيب لا يمنع الأجزاء جعل الأرض أو التمن في هدى آخر إن بلغ والاتصدق به مثل التطوع وقول المصنف يستعين به في غير ظاهره كالدونة وجوبا والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة انه يستعين به في البدل ان شاء اهـ بن (قوله وسن في هدايا الابل اشعار سنمها) هذا ظاهر إذا كان لها سنم فان كانت لا سنم لها فظاهر انها لا تشعر وهو رواية محمد والذي في الدونة ان الابل يسن اشعارها مطلقاً ولو لم يكن لها سنم ومالها سنمان يسن اشعارها في واحد منهما كما هو ظاهر كلامهم (قوله من الجانب الايسر) قال عقب وانظر ما حكم كون الاشعار في الايسر اهـ قال بن وهذا قصور منه ففي ابن عرفة مانصه وفي اوليته أي الاشعار في الشق الايمن او الايسر ثالثاً انه السنة في الايسر رابعاً سواء (قوله والأولى تقديم التقليد على الإشعار) أي في الذكر وقوله لأنه السنة أي لأن السنة تقديم التقليد على الاشعار فعلاً خوفاً من نزارها لو اشعرت أولاً وفعلها بوقت واحد أولاً وفائدة التقليد اعلام الساكنين ان هذا هدى فيجتمعون له وقيل

لاشغال ذمته به فان لم يمنعه فكالتطوع بجعله في هدى ان بلغ والاتصدق به (وسن) في هدايا الابل (اشعار) أي شق (سنمها) بضم أوله وثانيه جمع سنم بالفتح (من) الجانب (الايسر) أي فيه واللام في قوله (لارقبه) بمعنى من أي مبتدأ من ناحية الرقبة إلى ناحية الذنب قدر أمتين طولاً حتى يدمى (وسمياً) أي قائلاً باسم الله والله أكبر ندباً (و) سن (تقليد) أي تعليق قلادة أي حبل في عنقه والأولى تقديم التقليد على الإشعار لأنه السنة كما تقدم في قوله وتقليد هدى ثم اشعاره (وندرّب نعلان) بالفتح (يبنات الأرض) أي بحبل من نبات الأرض ندباً كحلفاء لا من صوف أو وبر خشية تعلقه بشئ فيؤذيه (و) ندب (تجلباهم)

أى الإبل أى وضع الجلال عليها جمع جل بالضم بأن يضع عليها شيئا من الثياب بقدر وسعه والياض أولى (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسنمة ليظهر الاشعار وتمسك بالسنام مخافة سقوطها (إن لم ترتفع) قيمتها (٨٩) كدرهمين فأقل فإن ارتفعت

بأن زادت عليها ندب عدم شقها لأنه من إضاعة مال المساكين بإفساده عليهم (وقلدت البقر) استأنافها يظهر (قطعة) دون إشعار فهو قيد لقلدت (إلا) أن تكون البقر (بأسنمة) فتشعر أيضا كالإبل (لألغيم) فلا تشعر ولا تقلد أى يكره تقليدها ويحرم إشعارها لأنه تمذيب * ولما كان الأكل من دماء الحج ينقسم منع وإباحة باعتبار بلوغ الحمل وعدمه أربعة أقسام أشار للأول منها وهو المنع مطلقا بقوله (ولم يؤكل) أى يحرم على رب الهدى أن يأكل (من نذر مساكين) لهم باللفظ أو النية بأن قال هذا نذر لله على ونوى أن يكون للمساكين (مطلقا) بلغ محله وهو منى بالشروط المقدمة أو مكة أولم يبلغ ومثل نذر المساكين المعين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماه لهم عين أم لا وكذا الفدية إن لم يعمل هديا فهذه ثلاثة يحرم الأكل منها على مذهبها مطلقا وأشار للقسم الثاني بقوله (عكس) الجميع) أى جميع الهدايا غير ما ذكر من تطوع أو واجب لنقص بحج أو محرمة من ترك واجب أو فساد

لثلا يضيع فيعلم أنه هدى فيرد (قوله أى الإبل) أى وأما البقر والغنم فلا تجل كما في التوضيح عن البسوط (قوله فهو قيد لقلدت) أى لا لبقر لما تقدم أن الإبل يسن تقليدها أيضا (قوله إلا بأسنمة) ما ذكره المصنف هو قول المدونة وتقلد البقر ولا تشمر إلا أن تكون لها أسنمة فتشعرا وعزا ابن عرفة لها أن البقر لا تشمر مطلقا وأما البقر والذى نقله الباجي عن البسوط أنها لا تجل وتقل الأبي عن المازري أنها تجل فهما قولان اهـ بن (قوله من دماء الحج) أى وهى الهدى وجزاء الصيد وفدية الأذى وما سبق بعد الاحرام تطوعا أو نذرا وقوله أربعة أقسام أى ما لا يؤكل منه مطلقا وما يؤكل منه مطلقا وما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه (قوله ولم يؤكل) الأولى ولا يؤكل لأن لم لنفى الماضى والمقصود النهى عن الأكل فى المستقبل (قوله أى يحرم على رب الهدى) أى وكذا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى أرسله معه كما يأتى وطى مأمورهما أى من أمره أن يأكل منه ما يمكن ذلك للمأمور فقير (قوله من نذر مساكين) أى من هدى مندور للمساكين (قوله عين لهم) أى سواء عين المساكين أيضا أولا (قوله بأن قال هذا نذر لله الخ) هذا مثال لنذر المساكين المعين لهم بالنية وأما المعين لهم باللفظ فكان يقول هذا نذر على المساكين (قوله أولم يبايع) بأن عطب قبله أما عدم الأكل منه إذا لم يبلغ الحل بأن عطب فلانه غير مضمون وأما بعد الحل فلانه قد عين آكله وهم المساكين ولأجل أن نذر المساكين المعين غير مضمون إذا مات أوسرق قبل الحل لا يلزم ربه بدله (قوله ومثل نذر المساكين المعين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماه لهم) أى هدى التطوع الذى جعله للمساكين بالنية أو باللفظ كما إذا قال هذا الهدى تطوع لله أو على هدى تطوع لله ونوى به المساكين أو عينهم باللفظ كهدى تطوع للمساكين أو على هدى تطوع للمساكين وقوله عين أم لا أى عين ذلك الهدى أم لا سواء عين المساكين أيضا أم لا (قوله فهذه الثلاثة يحرم الخ) أما حرمة الأكل من نذر المساكين المعين مطلقا فقد علمت وجهه وأما حرمة الأكل من هدى التطوع الذى جعله للمساكين باللفظ أو النية فهو ظاهر لأنه قيد بالمساكين وأما الفدية إذا لم يجعل هديا فعدم الأكل منها مطلقا لأنها عوض عن الترفة فالجميع بين الأكل منها والترفة كالجميع بين العوض والم عوض قال بن والأولى حذف قوله وكذا الفدية إذا لم يجعل هديا لأنها لا تختص بمكان كما تقدم بل أينما ذبحت فذلك محلها وحيث فلا يتصور فيها ذبح إلا بعد الحل فهى داخلة فى قول المصنف والفدية والجزاء بعد الحل فذلك أطابق المصنف فيها واعلم أن النذر قسمه الشارح إلى أربعة أقسام لأنه إما أن يسميه للفقراء باللفظ أو النية أولا يسميه لهم وفى كل إما أن يكون معينا أولا فإن سماه لهم باللفظ أو النية وكان معينا فلا يأكل منه مطلقا لا قبل الحل ولا بعده وإن لم يعينه ولم يسمه للمساكين كان له الأكل منه مطلقا وإن لم يعينه وسماه للمساكين فلا يأكل منه بعد الحل بل قبله وإن عينه ولم يجعله للمساكين فلا يأكل منه قبل الحل بل بعده (قوله مطلقا) أى سواء بلغت الحل أو عطب قبله (قوله عكس الجميع) أى وهذا المتقدم عكس جميع هدايا الحج فله أن يأكل منها ويتزود ويطعم النفسى والفقير وسواء بلغت الحل أو عطب قبله (قوله من تطوع أو واجب) عمم فى كلام المصنف لأجل الاستثناء الذى بعده اهـ بن (قوله من ترك واجب) أى كالتلبية والزول بعرفة نهارا أو الزول بالمزدلفة ليلا وكالجمار وطواف القدوم إلى غير ذلك من الواجبات (قوله أو نذر لم يعين) أى ولم يسمه للمساكين (قوله فله إطعام الخ) أى فيسبب هذه الإباحة المطلق له إطعام الخ

(وكثرة) إطعامه منها (لدمي) (٩٠) ثم استثنى بما يؤكل منه مطلقا بما يؤكل منه في حال دون آخر وتحت قسما أولهما ثالث

الأقسام الأربعة بقوله (إلا ثلاثة) نذر ألم يعين) بأن كان مضمونا وسماء للمساكين كلاله على هدى للمساكين أو نواه لهم (والفدية) إذا جعلت هديا (والجزاء) للصيد فلا يأكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) سائلة وأما إن عطيت قبله فبأكل منها لأن عليه بدلها وأشار لرابع الأقسام بقوله (وهدي تطوع) ولم يجعله للمساكين باللفظ ولانية ومثاله النذر المعين التي لم يجعل لهم كذلك (إن عطيت قبل محله) فلا يأكل منه أما أن وصل لمحله سائلا فانه يأكل منه (فتأني قلادته بدمه) لتكون قلادته دالة على كونه هديا يباح أكله (ويغني) للناس مطلقا ولو أغنياء وكفارا (كرسوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم لا في خصوص القسم الذي قبله فحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه إلا إذا عطب الواجب قبل للحل فلا يجوز له الأكل ظاهرا لثمة أن يكون تسبب في عطبه أما أن قامت بينه على انه لم يتسبب في عطبه أو علم أن ربه لا يثمه أو وطن نفسه على الفرم جاز له الأكل فالخاص انه يجوز له الأكل فيما بينه وبين

(قوله وكثرة) أي عند ابن القاسم وقال اللخمي يجوز (قوله) بأن كان مضمونا وسماء للمساكين أو نواه لهم) فالأول كما لو قال لله على هدى للمساكين والثاني كقوله لله على هدى ونوى انه للمساكين واحترز بقوله سماء للمساكين أو نواه لهم عن النذر المضمون الذي لم يعين ولم يجعله للمساكين لا باللفظ ولا بالنية فان هذا يجوز الأكل منه قبل الحل وبعده كما تقدم (قوله) والفدية إذا جمعت هديا أي وفدية الأذى إذا جعلها هديا بالنية بأن ينوى بها الهدى كما تقدم في قول المصنف إلا أن ينوى بالذبيح الهدى فكحكمه (قوله) فلا يأكل من هذه الثلاثة بعد الحل) أي ولو كان فقيرا (قوله) لأن عليه بدلها) أي يعمته إلى الحل فهو لم يأكل ما يجب عليه وامتنع الأكل من الثلاثة المذكورة بعد بلوغها للحل لأن النذر المضمون المجموع للمساكين قد وصل إليهم والفدية بدل عن الترفه فالجمع بين الأكل منها والترفه كالجمع بين العوض والم عوض والجزاء قيمة متلف (قوله) ان عطيت قبل محله فلا يأكل منه) أي ولو كان فقيرا وذلك لأنه غير ضامن له لو تلف فلأكل منه قبل الحل لانهم على عطبه (قوله) فتأني الخ) أي أن هدى التطوع إذا عطيت قبل الحل فإن صاحبه يشجره ويلقى قلادته وخطامه وجلاله بدمه ويغني بينه وبين الناس يأكلونه وإنما يخص القلادة بهدى التطوع ولم يجعل عاما في كل ذبيح يحرم الأكل منه قبل الحل لمعوم قوله ويغني بينه وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما بخلاف غيره من الهدايا التي يحرم على ربه الأكل منها فإن إباحة الأكل منها مخصوصة بالمسلم الفقير (قوله) ولو أغنياء وكفارا) أي بإباحته لا تختص بالفقير قال ح وهو ظاهر قول المدونة خلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والتوضيح خلافا لما ذكره سند من أن هدى التطوع يختص بالفقراء ونقله ح عنه فانظره (قوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم) أي من الأقسام الأربعة فالرسول فيها كربه فالرسول في القسم الأول لا يأكل منه لا قبل الحل ولا بعده وفي الثاني يجوز له الأكل مطلقا وفي الثالث يجوز له قبل لا بعد وفي الرابع يجوز له بعد لا قبل وفي هدى التطوع يجب عليه أن يلقي قلادته بدمه ويغني بينه وبين جميع الناس كما أن ربه يجب عليه ذلك (قوله) فحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه) هذا إذا كان ذلك الرسول غير فقير أما لو كان فقيرا جاز له الأكل كما لا يجوز له الأكل منه قال سندوكل هدى لا يأكل منه صاحبه لا يأكل منه نأنيه إلا أن يكون بصفة مستحقة بأن كان فقيرا وقال بعضهم لا يجوز له الأكل ولو كان فقيرا مثل ربه وجعل طفي هذا القول هو النقل انظر بن (قوله) إلا إذا عطب الواجب) أراد به النذر المضمون الذي جعله للمساكين والفدية التي جعلها هديا وجزاء الصيد وهو القسم الثالث (قوله) فلا يجوز له الأكل) أي لا يجوز للرسول وإن جاز له (قوله) فيما بينه وبين الله تعالى) أي وأما في الظاهر فيحكم بدم الجواز للثمة إلا لينة إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله) وضمن في غير الرسول الخ) هذه الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جواب عن سؤال اقتضته الجملة السابقة وذلك لأنه لما ذكر انه يمتنع الأكل من الهدى على صاحبه ورسوله ابتداء فكان سائلا قال وما الحكم لو وقع وأكل رب الهدى منه أو أكل منه رسوله أو أمر أحدهما بأخذ شيء أو بأكله فأجاب بقوله وضمن الخ (قوله) في غير الرسول) اعترضه البساطي بأن الأولى حذف في أي ضمن غير الرسول وهو ربه وأجاب الشارح بأن المراد في غير مسئلة الرسول وغيرها المسئلة المتعلقة برب الهدى (قوله) يأمره بأخذ شيء) أي سواء كان للمأمور مستحقا كفقير أو غير مستحق كغني وهذا خاص بهدى التطوع الذي عطيت قبل الحل وأما غير هدى التطوع إذا أمر انسانا بأخذ شيء منه فانه يضمن هديا كاملا

الله تعالى (وضمن) ربه (في غير) مسئلة (الرسول) وهي المسئلة المتعلقة بره (بأمره) أي أمر ربه (بأخذ شيء) من المنوع الأكل إذا

(كأكله) أي ربه (من ممنوع) أكله (بدله) مفعول ضمن أي ضمن هديا كاملا بدله الآن يأمر في غير التطوع مستحقا فلا شيء عليه وأما الرسول فلا ضمان عليه إذا أكل أو أمر وكان هو أو أموره مستحقا والضمن قدر أكله أو (٩١) قدر أخذ ما. وره فقط (وهل)

على ربه البذل كاملا في كل ممنوع (إلا نذر مساكين معين قدّر أكله) فقط وهو المتمد وقول ابن القاسم في البدنة أو مطلقا (خلاف) في التشهير (والخطام) أي الزمام (والجلال) بالكسر فهما جمع جل بالضم (كاللحم) في النع والاباحة فيجرى فهما ما جرى من التفصيل فما لا يجوز أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئا من خطامه أو جلالة فان أخذ شيئا أو أمر به ضمن قيمة ما أخذ فقط إن تلف وإلا رده فالتشبيه غير تام (وإن سرق) الهدى الواجب أو تلف (بعدم ذبحه) أو نحره (أجزأ) لأنه بلغ محله (لا قبضه) فلا يجوز به وأما المتطوع به ومثله نذر عين فلا بدل عليه إن سرق قبله (ومحمل الولد) الحاصل بعد التقليد أو الاشعار إلى مكة وجوبا وندب حمله (على غير) أي غير أمه إن لم يكن سوقه وأما الولود قبل التقليد فيستحب نحره ولا يجب حمله وهل يندب ويكون على غير الأم أم لا محل نظر (ثم) أن لم يجد غيرها حمل (عليها) أن قوت فان

إذا أمر غير مستحق وإن أمر مستحق فلا شيء عليه (قوله كأكله من ممنوع) أي سواء كان ممنوعا من الأكل منه قبل وبعد أو بعد لا قبل أو قبل لا بعد شئ أكل من ممنوع لزومه هدى كامل وهل ضمان بدل الهدى في الممنوعات مطلقا حتى في أكله من نذر المساكين المعين أو إلا في هذه الصورة فلما يلزمه قدر أكله فقط خلاف والتمد الثاني * والحاصل أن رب الهدى للممنوع من الأكل منه أن أكل لزومه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين إذا أكل منه فقولا أن في قدر اللازم له وإن أمر أحدا بالأكل منه فإن أمر غنيا لزومه هدى كامل إلا في نذر المعين للمساكين فلا يلزمه إلا قدر أكله كذا ينبغي ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاريان في أكله هو وإن أمر فقيرا فان كان لا يلزمه نفقته فلا يلزمه شيء اتفاقا إلا في هدى التطوع إذا عطب قبل محله فيلزمه بدله هدى كامل على المرتضى وقال اللخمي وسند لا يلزمه شيء وإن كان ذلك الفقير تلزمه نفقته كان بمنزلة أكل صاحبه هذا كله إذا كان الأكل أو الأمر من ربه وأما الـ رل فإن أمر فلا شيء عليه مطلقا أموره مستحقا أو غيره وإن كان عليه الاثم إذا أمر غير مستحق وإن أكل ضمن قدر ما أكل وعليه الاثم هذا إذا كان غير مستحق فان كان مستحقا فلا ضمان ولا اثم هذا حاصل ما في كبير خش وظاهره أنه لا فرق في الرسول بين هدى التطوع وغيره ولكن ظاهر القول يقتضي أن الرسول مثل ربها في هدى التطوع ولو فقيرا وورجحه بعضهم وذكر الأجهوري أنه لو أخذ ربه أو وكيله قدرا مما يمنع الأكل منه أو أمرا غيرهما بالأخذ منه ثم رد كل منهما عين ما أخذ ولو مطبوخا ينبغي أنه لا ضمان عليه في شيء من ذلك (قوله وأما الرسول الخ) ما ذكره شارحنا في الرسول من أنه إن أكل أو أمر بالأخذ وكان هو أو أموره غير مستحق فانه يضمن قدره وإلا فلا ضمان هذا هو الصواب لا ما في خش انظر بن (قوله قدّر أكله) أي قدر ما أكله من اللحم إن عرف وزنه وقيمته إن لم يعرف (قوله خلاف في التشهير) أي فالأول شهره ابن عبد البر في الكافي والثاني شهره ابن الحاجب (قوله ضمن قيمة) أي ويلزمه صرفها على المساكين وهذا فيما ليس له الأكل منه وإما ما له الأكل منه فلا يطالب بقيمة الخطام والجلال إذا أخذهما يفعل بهما ما شاء كما نقله عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقب من صرفها لهم مطلقا (قوله غير تام) لأن في أخذ ربه من لحم الممنوع الأكل منه وكذا في أمره بالأخذ منه هديا كاملا وفي أخذه الخطام والجلال أو أمره بأخذها قيمة ما أخذ (قوله وإن سرق الهدى الواجب) أي كجزاء الصيد وفدية الأذى والنذر المضمون للمساكين وما وجب لقران أو تمتع (قوله لأنه بلغ محله) أي وقد وقع التعدي في حق المساكين وله المطالبة بقيمته ممن ثبت أنه سرقه وصرفها للمساكين فيما ليس له الأكل منه وإما ما له الأكل منه فله أن يفعل بالقيمة ما شاء كما ذكره عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقب من تعين صرفها للمساكين مطلقا (قوله فلا يجوز به) أي ويلزمه بدله (قوله وجوبا) أي سواء كانت أمه هديا واجبا أو تطوعا أو نذرا معينا لوجوب ذبحه فيها كأصله (قوله وندب حمله على غير أي غير أمه) أي وأجرة الحل إن اقتضاها الحال من مال ربه (قوله ولا يجب حمله) أي لمسكة وقوله وهل يندب أي حمله لمسكة لينحر مع أمه (قوله محل نظر) قال بن عبارة الامام في الموازية كما في نقله تقتضي استحباب حمله معها ونصه قال مالك في الموازية وأحب إلى أن ينحر معها إن نوى ذلك قال محمد يعني أن نوى به الهدى اه ومثله في التوضيح (قوله على إيصاله بوجه) مثل سوقه

نحره دون البيت وهو قادر على إيصاله بوجه فعليه هدى بدله (ولا) يمكن حمله على أمه لضعفها ولا على غيرها ولا بأجرة من مال ربه (فان لم يمكن تركه) عند أمين فإن كان بفلاة من الأرض (ليشتد) ثم يعشه إلى محله

(فكالتطوع) يعطى قبل محله فينجره ويغلى بينه وبين الناس ولا يأكل منه فإن أكل منه فعليه بدله وكذا إن أمر بأخذ شيء منه سواء كانت أمه واجبة أو تطوعا بها (ولا يشرب) المهدى بعد التقليد أو الاشعار (من اللبن وإن فضل) عن رى فضيلها أى يحرم أن لم يفضل أو أضر ويكره إن فضل (وغرم إن أضر بشربه الأم أو) أضر (الولد بموجب فعله) بفتح الجيم من نقص أو تاف فيلزمه الأرض أو البدل (ونذبت عدم ركوها) والحلل (٩٣) عليها (بلا عذر) بل يكره فإن اضطر لركوبها لم يكره فإن ركب حينئذ

(ولا يلزم النزول بعد الراحة) وإنما يندب فقط (ونذبت) (نحرها) أى الابن (قائمة) على قوائمها غير معقولة (أو) قائمة (معقولة) مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها إن خاف ضعفه عنها فأو للتبويب لا للتخير على الأرجح (وأجزأ إن ذبح) أو نحر (غيره) أى غير المهدى عنه أى عن ربه متعلق بأجزأ (مقاداً) أنابه عنه أم لا (ولو نوى) الغير الذبح (عن نفسه إن غلط) فإن تعمد لم يجز عن الأصل أنابه أم لا ولا عن التعمد أيضاً بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو تعمد غيره ذبحها عن نفسه لكن لا بد من إنابة ربه له دون المهدى فهي تخالف المهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يصح الاشتراك في هدى (واجبا أو تطوعاً وأولى الفدية والجزاء لا فى الذات ولا فى الاجر والأقارب والأباعد فى ذلك سواء فإن اشترك لم يجز عن واحد منهما (وإن وجد) المهدى

أو محله على غير أمه أو على أمه وقوله فعليه هدى أى كبير تام كما فى التوضيح اهـ بن (قوله فكالتطوع) هذا جواب أن الثانية وهى وجوبها جواب الأولى (قوله فعليه بدله) أى هدى كبير تام (قوله ولا يشرب من اللبن) أى من لبن الهدى سواء كان مما يمنع الأكل منه أو مما يجوز الأكل منه كذا حمل بعض الشراح كلام المصنف على اطلاقه وهو الموافق لاطلاق أهل المذهب المدونة وغيرها كما قاله طفى وتعليهم النهى بخروج الهدى عن ملكه بالتقليد والاشعار وبخروجه خرجت للنافع فشربه نوع من العود فى الصدقة يدل على أن النهى للكرهية لأن العود فى الصدقة مكروه على التعمد ومحل الكراهة إن لم يضر شرب اللبن بالأم أو بولدها بأن أضعفهما أو أحدهما وإلا كان شربه ممنوعاً (قوله وإن فضل عن رى فضيلها) أى هذا إذا لم يفضل عن رى فضيلها بل وإن فضل فيكره الشرب على كل حال والفرض أنه لا يضرها ولا بولدها والاحرم كما تقدم (قوله وغرم إن أضر بشربه) أى أو محله وإن لم يشربه أو باقائه بضرها (قوله فإن ركب حينئذ) أى حين إذا كان مضطراً فلا يلزم النزول بعد الراحة وإنما يندب فقط فإن نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانياً إلا إذا اضطر كالأول فإن ركبها لغير عذر وتلفت ضمنها وإن ركبها لعذر وتلفت فلا ضمان عليه كذا قال عبق وفيه نظر بل متى تلفها بركوبه ضمنها وإتمامه العذر عدم الأثم كما نقله ح عن سند انظر بن (قوله غير معقولة) أى بل مقيدة فقط (قوله فأو للتبويب) أى لأن نحرها قائمة غير معقولة إذا لم يكن هناك عذر ونحرها قائمة معقولة مقيدة بما إذا كان هناك عذر كضعفه عنها وامتناعها من الصبر (قوله متعلق بأجزأ) لا يذبح والا بطلت البالغة وكان الأولى تقديمه فيقول وأجزأ عنه إن ذبحه أو نحره غير مقلداً أو مشعراً ولو نوى عن نفسه ومحل الاجزاء إذا كان ذلك الغير مسلماً لأن كان كافراً فلا يجزى وعلى ربه بدله (قوله ولو نوى الغير الذبح عن نفسه إن غلط) أى لأنه ناو للقرية (قوله فإن تعمد لم يجز عن الأصل) أى ولربه أخذ القيمة منه (قوله فى هذين الأمرين) أعنى الذبح عن نفسه عمداً والاستئابة والحاصل أن الهدى إذا ذبحه الغير عن نفسه عمداً فإنه لا يجزى صاحبه سواء وكله صاحبه على ذبحه أم لا وأما الضحية إذا ذبحها الغير عن نفسه عمداً فإنها تجزى صاحبها بشرط أن يكون صاحبها وكله على ذبحها (قوله وأولى الفدية والجزاء) أى فلو قال المصنف فى دم لكان أشمل (قوله لا فى الذات) أى بأن يحصل الاشتراك فى الثمن (قوله فى ذلك سواء) أى فالهدى يخالف الضحية فى أنه يجوز الاشتراك فيها فى الاجر بالشروط الآتية فى بابها والفرق إن الهدى قد خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى بالاشتراك فى الاجر بخلاف الضحية اهـ خش (قوله الهدى الضال الخ) أى أو جزاء الصيد الضال أو المسرور (قوله نحر الموجود أيضاً) أى يصير تطوعاً لأن البدل ناب عن الواجب للموجود وقوله نحر الموجود أى وجوباً فلا يجوز له رد ماله لتعينه بالتقليد (قوله بيع واحد منهما) لا مفهوم للبيع بل المراد أنه يتصرف فى أحدهما بـائر أنواع التصرفات

الضال أو المسرور (بعد نحر بدله نحر) الموجود أيضاً (إن قلنا) لتعينه بالتقليد (فصل)
(و) أن وجد الضال (قبل نحره) أى نحر البدل (نحره معاً إن قلنا) لتعينهما بالتقليد (وإلا) يكونا قلدين والموضوع وجود الضال قبل نحر البدل بأن لم يكن تقليد أصلاً أو للقلد أحدهما (بيع واحد) منهما على التخيير فى الأولى وتعيين للنحر القلد فى الأخيرة وجازيع الآخر

(فصل في ذكر موانع الحج)

(قوله أو حبس) يصح كونه مصدرا عطفا على عدو وكونه فعلا مبنيا للمجمول عطفا على منعه (قوله فخرج حبسه بحق ثابت مع عدم ثبوت عسره) أي فهو كالمنع لمرض فلا يتحلل إلا بفعل عمرة وظاهر كلام ابن رشدان المعتبر في الحبس بحق ظاهر الحال وإن لم يكن حقا في نفس الأمر حتى أنه إذا حبس لتهمة ظاهرة فهو كالمرض وإن كان يعلم من نفسه أنه بريء وهذا هو ظاهر المدونة والعقوبة كما نقله ح قال ابن عبد السلام وفيه عندي نظر وكان ينبغي أن يقال الأمر على ما يعلم من نفسه لأن الإحلال والإحرام من الأحكام التي بين العبد وربه وقيله في التوضيح وظاهر الطراز بواقعه ابن وذكر شيخنا العدوي أن الرجح إذا تغذر على أصحاب السفن لا يكون تغذره كحصر العدو بل هو مثل المرض لأنهم يقتدرون على الخروج للبر فيمشون (قوله أي فيه) أشار إلى أن الباء بمعنى في أي حالة كونه في حج أو عمرة وصح جعلها للملابسة أي متلبسا بذلك والاولى جعلها بمعنى عن متعلقة بمنعه أي أن منعه ما ذكر عن أنما حج بان حصر عن الوقوف والبيت معاً وعن أنما حج عمرة بان حصر عن البيت أو السعي وقوله فله التحلل أي بالنية بما هو محرم به في أي محل كان قارب مكة أولا دخلها أولا وله البقاء لقابل أيضا إلا أن تحلله أفضل وما ذكرناه من أنه يتحلل بالنية هو المشهور خلافا لمن قال لا يتحلل إلا بنحر الهدى والخلق (قوله قارب مكة أو دخلها) ما ذكره الشارح من افضلية التحلل على البقاء على إحرامه مطلقا قارب مكة أولا دخلها أولا وهو الصواب كما يأتي واما قول ختن وله البقاء لقابل أن كان على بعد ويكره له أن قارب مكة أو دخلها فغير صواب غره كلام المصنف الآتي مع أن ما يأتي إنما هو في الذي لا يتحلل إلا بفعل عمرة فجازله البقاء لقابل أن كان على بعد لمشقة السير للعمرة وأما هذا فإنه يتحلل بالنية في أي محل كان (قوله فليس له التحلل) أي ويبقى على إحرامه حتى يحج في العام القابل (قوله إلا أن يظن أنه لا يمنعه فتنعه) أي أنه لا يتحلل حينئذ بالنية كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية علما بالعدو ظانا أنه لا يمنعه فتنعه فلهما منه تحلل بالنية فقول المصنف أن لم يعلم في مفهومه تفصيل (قوله وأيس من زواله) أي بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج والحال أن إحرامه بوقت يدرك فيه الحج لولا الحصر وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وإن أحصر لأنه داخل على البقاء على إحرامه وقوله وأيس من زواله هذا خاص بالحج وأما العمرة فالمدار في التحلل منها على ظن حصول الضرر له إذا بقي على إحرامه لزوال الحصر (قوله لأن شك) أي في أن ذلك المنع يزول قبل فوات الحج أو بعد فواته أي فليس له التحلل وظاهره ولو شرط أنه أن حصل له مانع تحلل بالنية وهو المذهب خلافا للحنبي حيث قال إذا شك في زوال المانع فليس له التحلل إلا بشرط الإحلال (قوله قبل فواته) يحتمل أنه متعلق بقوله فله التحلل ردا لقول أشهب أن التحلل لا يكون إلا يوم النحر ويحتمل أن يتعلق بزواله وعليه فظاهره أنه يحل إذا أيس من زوال المانع قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت ما لزوال المانع لأدرك فيه الحج وهو ظاهر أول كلام المدونة والذي اختاره ابن يونس وسندما في آخر كلامها وهو أنه لا يحل حتى يكون في زمن يغشى فيه فوات الحج وقالا أن كلامها الثاني مفسر لكلامها الأول قال ح إذا علم أن هذا هو الراجح فينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه فيكون معنى قوله وأيس من زواله أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكن فيه السير لزوال المنذر ابن (قوله ولادم) أي خلافا لأشهب حيث قال بوجوب الهدى واستبدال بآية فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وأجيب عن دليله بأن الهدى في الآية لم يكن لأجل الحصر وإنما

الإحرام ويقال للمذبح
محصور ولما كان المحصر
على ثلاثة أقسام عن البيت
وعرفة وما وعن البيت فقط
وعن عرفة فقط وبنا الأول
منها مصدران أو الاشتراك
فقال (وإن منعه) أي
المحرم (عدو) ككافر
(أو فتنة) بين المسلمين
كالواقعة بين ابن الزبير
والحجاج (أو حبس
لا بحق) بل ظاهرا كشيون
عسره فخرج حبسه بحق
ثابت مع عدم ثبوت عسره
(يحج) أي فيه (أو
عمرة فله التحلل) بل هو
الأفضل له من البقاء على
إحرامه لقابل قارب مكة
أو دخلها دخلت أشهر
الحج أم لا (إن لم يعلم)
حين إحرامه (به) أي بما
ذكر من العدو وما بعده فإن
علم فليس له التحلل إلا أن
يظن أنه لا يمنعه فتنعه
(وأيس) وقت حصول
منع (من زواله) بأن علم
أو ظن لا أن شك (قبل
فواته) أي الحج (ولا
دم) عليه لما فاتته من الحج
بحصر العدو على المشهور
(ينحر هديه) متعلق
بقوله فله التحلل أي يتحلل
بنحر هديه الذي كان معه
بأن ساقه عن شيء مضى
أو تطلوعا في أي مكان
إن لم يتيسر له إرساله لمسكة (وحلقه) رأسه

ولا بد من نية التحلل بل هي كافية (ولا ديم) عليه (إن آخره) أي التحلل أو تحلل وأخر الحلق لبلده إذ القصد به التحلل لا النكس (ولا يلزمه) أي المحصر مطلقا (٩٤) لخصوص المحصر عن عرفة والبيت معا فقط الذي الكلام فيه (طريق)

ساقه بعضهم تطوعا فامروا بدبجه فلا دليل فيها على الوجوب كما يقول أشهب (قوله ولا بد من نية التحلل) أي فلو نحر الهدى وحلق ولم ينو التحلل لم يتحلل كما تله ح على الطراز (قوله بل هي كافية) أي وحدها ولا يشترط انضمام حلق أو هدى لها خلافا لظاهر المصنف من أن التحلل لا يحصل إلا بنحر هديه وحلق رأسه وليس كذلك بل الحلق والنحر سنة وليس شرطاً فقصد الشارح بقوله بل هي كافية التورك على المصنف وقد يجاب عن المصنف بأن الباء في قوله بنحر هديه وحلق رأسه للمصاحبة وفي كلامه حذف والاصل فله التحلل بالية مع نحر هديه أي المصاحبة لنحر هديه وحلق رأسه وحينئذ يفيد أن النية كافية (قوله إذا قصد الحج) أي أن الحلاق لما لم يقع في زمانه ومكانه لم يكن نسكاً بل تحللاً وحينئذ فلا دم في تأخير رجوعه لبلده (قوله ولا يلزمه طريق خوف) أي لا يلزم المحصر سلوك طريق يدرك منها الحج حيث كانت مخوفة يخاف السالك فيها على نفسه أو ماله الكثير أو القليل إذا كان العدوينك بل سلوكها حرام (قوله وكروا لمن يتحلل الحج) حاصله أن قول الذين وكروا بقاء إحرامه أن قارب مكة أو دخلها إنما يكون فيمن فاته الوقوف لحطاً عند أول أرض أو حيس بحق أو عدواً أو فتنة وكان متمكناً من البيت فهو لا يتحللون بفعل عمرة ويكره لهم البقاء على الإحرام لقابل إن قاربوا مكة ودخلوها وأما إن لم يدخلوها مكة ولم يقربوها كان لهم البقاء لقابل وأما المحصور عن البيت والوقوف معاً فالأفضل له التحلل بالنية قارب مكة أو لا دخلها أولاً ويكره له البقاء لقابل مطلقاً ووجه التفصيل الذي ذكره المصنف أنه لما كان لا يتحلل إلا بعمرة خير في حالة البعد لتعارض مشقة البقاء على الإحرام ومشقة الوصول للبيت وكروا البقاء مع القرب لتمكنه من البيت والحال أنه لا يامن على نفسه من مقاربة النساء والصيد فأحلاله أولى له واسلم وإذا بقي على إحرامه أجزاء على المشهور خلافاً لابن وهب ولا هدى عليه خلافاً للعتبية انظر التوضيح (قوله ولا يتحلل) أي ولا يجوز أن يتحلل الحج وحاصله أن من حصر عن البيت والوقوف معاً تقدم أن الأفضل له أن يتحلل بالنية وله البقاء لقابل فلو استمر على إحرامه مرتكباً للمكروه حتى دخل وقت الإحرام من العام القابل وزال المانع فلا يجوز له أن يتحلل بالمعركة ليسارة مابقي وكذا يقال فيمن فاته الوقوف معاً تمكناً من البيت وبقي على إحرامه حتى دخل وقته سواء بعدم مكة أو كان قريباً منها فلا يجوز له أن يتحلل بفعل عمرة ليسارة مابقي فهذا أي قول المصنف ولا يتحلل أن دخل وقته يجري فيمن يتحلل بعمرة وفيمن يتحلل بالنية (قوله متمتع) تتمه إنما هو باعتبار العمرة التي وقع بها الإحلال كما في التوضيح (قوله بناء على أن الدوام) أي بناء على أن العمرة التي آل إليها الأمر في التحلل كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وقد تقدم أن إنشاء العمرة على الحج لغو في قوله ولعامة عمرة عليه فلا دليل لا يعضي تحلله بالعمرة وهو باق على إحرامه وأما القول الأول والثاني فبينان على أن الدوام ليس كابتداء أي أن العمرة التي آل إليها الأمر في التحلل وهي مرادة بالدوام ليست كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وإلا كانت لاغية لما سبق ولعامة عمرة عليه فلا دليل أن تحلله بفعل العمرة يعضي وأعلم أن الأقوال الثلاثة لابن القاسم في الدونة ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً إلا في هذه المسئلة وأما مالك فقد اختلف قوله فيها ثلاثاً في مواضع متعددة (قوله ولا يسقط عنه الفرض) أي خلافاً لعبد الملك وأبي مصعب وابن سحنون قالوا لأنه فعل مقدوره وبذل وسعه واعترض عليهم بلزوم الإسقاط إذا حصل المحصر قبل

خوف ط، نفسه أو ماله بخلاف الماءونة فيلزمه سلوكها وإن بعدت أن كان يمكنه إدراك الحج ولم تعظم مشقتها (وكرة) لمن يتحلل بفعل عمرة وهو الذي تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر من الأمور (إبقاء إحراراً) بالحج لقابل من غير تحلل بفعل عمرة (إن قارب مكة أو دخلها) فالوجه أن يؤخر هذا إلى من حصر عن عرفة وأمان يتحلل بلا فعل عمرة وهو المحصور عنها الذي الكلام فيه فتقدم أن التحلل في حقه أفضل قارب مكة أو دخلها أم لا (ولا يتحلل) بفعل عمرة (إن) استمر على إحرامه مرتكباً للمكروه حتى (دخل وقته) أي الإحرام من العام القابل ليسارة مابقي (والإ) بأن خالف وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقته وأحرار بالحج (ثالثها) أي الأقوال (بعضي) تحلل (وهو متمتع) فعليه دم لتحلله بتمتعها وأولها يعضي وبشأن صنع ولا يكون متمتعاً لأن المتمتع من متمتع بالعمرة إلى الحج وهذا من حج إلى حج أي لأن عمرته

كلا عمرة إذ شرطها الإحرام وهو مفقود هنا وثانها لا يعضي وهو باق على إحرامه بناء على أن الدوام كالأبناء (ولا يسقط عنه) أي عن المحصر الذي تحلل بنحر هديه وحلقه أو بفعل عمرة (الفرض) للتعليق بدمته

من حجة إسلام أو نذر مضمون أو هجرة إسلام (ولم يفسد) إحرامه (بوطم) حصل منه قبل تحلله (ان لم ينو البقاء) على إحرامه بأن نوى عدمه أولاً لنية له لكن الرجحان أن نية البقاء لأنه محرم والأصل بقاء ما كان على ما كان فيفسد إحرامه فلو قال ان نوى التحلل كان أحسن ثم شرع في بيان القسم الثاني من المواضع بقوله (٩٥) (ومن دونه) بمسقط (محض)

الإحرام وهم لا يقولون به وقد يفرق بأن المشقة التي تحصل بعد الإحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله (قوله من حجة إسلام الخ) أي وأما التطوع من حج أو عمرة لأقضاء على من صدفيه إذا كان التحلل قبل الفوات وأما ان تحلل بعد الفوات لزمه القضاء وكذلك النذر المعين من حج أو عمرة لأقضاء على من صدفيه لفوات زمانه (قوله ولم يفسد الخ) يعني انه إذا حصر وقتاً يجوز له ان يتحلل فتارة ينوى البقاء على إحرامه للعام القابل وتارة لا ينوى ذلك فان نوى البقاء ثم أصاب النساء فقد أفسد حجه ويلزمه إتمامه وقضاؤه على الفور وان لم ينو البقاء على إحرامه للعام القابل بأن نوى عدم البقاء وانه يتحلل من إحرامه أولم ينو شيئاً الا انه في هاتين لم يتحلل حتى أصاب النساء فانه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه فلا يلزمه إتمام حجه ولا قضاؤه هذا حاصل كلامه (قوله وان وقف وحصر عن البيت الخ) ظاهره انه لم يمنع من غيره وقوله بعد وعليه الرمي يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وان وقف وحصر عما بعده لأفاد النع من ذلك والجواب أن المراد بهوله وحصر عن البيت أي سواء حصر عما قبله بعد الوقوف أم لا وقوله وعليه الرمي الخ أي حيث منع بمقابلته بعد الوقوف (قوله أو حبس ولو بحق) أي أو فتنه فالمنع به هنا أعم مما سبق لزيادة ما هنا بالحبس بحق (قوله فحجه تم) أي ويجزيه عن حجة الإسلام كافي نقل المواق عن ابن القاسم (قوله فالمراد) أي بتامه أنه أدركه أي الحج والأوضح أن يقول والمراد بتامه أنه من الفوات لأن ما بقي عليه لا يتقيد بزمن وإذا علمت أن المراد بتامه ما ذكره فلا يشكل على قوله بعد ولا يحل إلا بالافاضة (قوله ولا يحل الا بالافاضة) هذا إذا كان قدم السعي عند القدوم ثم حصر بعد ذلك وأما إن كان قد حصر قبل سعيه فلا يحل الا بالافاضة والسعي (قوله ونزول الخ) انما قدره لأن ظاهر المتن أن الهدى لترك البيت بالمزدلفة مع أن الهدى انما هو ترك النزول بها بقدر حط الرحال وحاصل الجواب أن قوله ومزدلفة عطف على مبيت على حذف مضاف (قوله عند ابن القاسم) وقال أشهب يتعد الهدى بتعدد ذلك (قوله بأمر من الأمور الثلاثة) أي العدو والفتنة والحبس ظناً (قوله يعني عرفة) أي فليها إفاضة مجازاً من اطلاق اسم المسبب على السبب وذلك لأن طواف الإفاضة يتسبب عن الدفع من عرفة قاله علق (قوله أوفاته الوقوف بغير) قال هذا وان كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل الا قبل عمرة لكن يخالفه المحصر من جهة انه لا قضاء عليه للتطوع كالحصر عنهما المتقدم بخلاف من فاته الوقوف فعليه القضاء ولو كان تطوعاً كما في النوادر وغيرها اهـ بن (قوله أو خطأ عدد) صورته كما قال ابن عبد السلام أن يعلموا أول الشهر ثم اتهم سهواً ووقفوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ الا بعد منى العاشر (قوله أو حبس بحق) قيد بقوله بحق لأن هذا من أمثلة قوله بغير ومفهومه دخل في قوله وان حصر بأمر من الأمور الثلاثة عن الإفاضة (قوله إن شاء التحلل) أي وإن شاء بقى على إحرامه للعام القابل لكن ان دخل مكة أو قاربها فالأفضل له التحلل ويكره بقاؤه لقابل وإن كان بعيداً عنها فيخير بين البقاء والاحلال على حد سواء (قوله بالهني السابق) أي وهونية الدخول في حرمة العمرة (قوله ولا يكتفى الخ) أي ولا يكتفى طواف القدوم والسعي بعده الحاصلين قبل الفوات عن طواف وسعي العمرة التي ينوي بها التحلل بعد الفوات قال خشن لعل هذا مبني على القول بأن إحرامه لا يتقلب عمرة من أوله

عن البيت (لمرض أو عدو أو حبس ولو بحق) (فحجه تم) لأن الحج عرفة فالمراد انه أدركه إله الركن الذي يفوت الحج فوات وقته قد فعل ولم يبق عليه إلا الإفاضة التي يصح الاتيان بها في أي وقت من الزمان فيبقى محرماً ولو أقام سنين (ولا يحل إلا بالافاضة) أي طوافها (وعليه الرمي) لا يلى (مبيت) ليلي (مبيت) نزول (مزدلفة) حصر عما ذكره (هدى) واحد (كنسبان الجميع) أي جميع ما تقدم بل ولو تعدد تركه فهدى واحد عند ابن القاسم وذكر المانع الثالث بقوله (وإن) تمكن من البيت و (حصر) بأمر من الأمور الثلاثة (عن الإفاضة) يعني عرفة ولو عبر به كان أخصر وأظهر (أو فاته الوقوف بغير) أي غير ما مر من العدو وما معه (كمرض أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحل) في ذلك كله (إلا) بفعل عمرة (ان شاء التحلل) ولما كان فعل العمرة يومه انه يجدد إحراماً رفقه بقوله

(بلا) تجديد (إحرام) بالهني السابق والا فلا بد من نية التحلل بها فيطوف ويسعى ويحلق بنية التحلل ويكتفي بالإحرام السابق وكان حقه أن يأتي بقوله المتقدم وكره إبقاء إحرامه ان قارب مكة أو دخلها فان هذا محله (ولا يكتفى) أي طواف قدومه وسعيه بعده عن طواف العمرة وسعيها التي طلب بها للاحلال بعد الفوات

(وحبس) من فاته الوقوف ندبا (هدية همة) ليأخذه معه لينحره بمسكة إذا نحل بالعمرة (إن لم يخف عليه) من عطيه عنده ولو أن كان إرساله فإن خاف عليه بعثه ان (٩٦) أمكن وهذا في المريض ومن في حكمه كمن حبس بحق ولم يصل مكة (ولم يجزه) أي من فاته

الوقوف هدى قلتم

أنحره قبل الفوات (عن)

هدى (فوات) للحج

سواء بعثه إلى مكة أو أبقاه

حتى أخذه معه لأنه بالتقليد

والاشعار وجب لغير

الفوات فلا يجزى عن

الفوات بل عليه هدى آخر

للفوات (وخرج) وجوبا

كل من فاته الحج ويمكن

من البيت وأراد التحلل

بعمرة (للحل) وبأي منه

من غير انشاء احرام (إن

أحرم) بحجه أولا

(بحرم أو أردف) الحج

فيه ليجمع في احرامه

لتحلله بين الحل والحرم

ويقضى حجه في العام القابل

(وآخر دم الفوات)

الذي ترتب عليه لأجله

(للقضاء) أي لعامة

الاجتماع له الجابر النسكي

والسالي وأفهم كلامه

وجوب القضاء ولو كان

القائت فلا وهو كذلك

بخلاف ما إذا حصر العدو

عن النفل فلا قضاء

(وأجزاء إن قدم) عام

الفوات وخاف الواجب

(وإن أفسد) احرامه

أولا وقتنا يجب اتمامه فمأدى

(ثم فاته أو بالعكس)

بأن فاته ثم أفسده قبل شروعه

في عمرة التحلل بل (وإن)

بلسن وقت نية فعل العمرة وقد ذكر الخلاف في هذا فقال قال في التبية عن ابن القاسم ان أي عرفة

بعد الفجر فليرجع إلى مكة ويطوف ويسعى ويحلق ويؤتي بها عمرة وهل يتقلب عمرة من أصل

الاحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة مخلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وبين أن محله إذا نوى العمرة

(قوله وحبس الخ) حاصله ان المريض والمحبوس بحق إذا فات كلاهما الوقوف وكان معه هدى

ساقه في احرامه تطوعا أو لنقص فلا يغاورا إما أن يخاف عليه العطب إذا بقي عنده لطول زمن المرض

والحبس أولا يخاف عليه العطب وفي كل اما ان يجد من يرسله معه لمسكة أولا فان كان لا يخاف عليه

إذا بقي فانه يحبس عنده رجاء ان يخلص ويحجر هديه في محله أمكنه إرساله لمسكة أولا وان كان يخاف

عليه اذا بقي عنده ان أمكنه إرساله لمسكة أرسله وإلا ذبحه في أي محل كان وأما ان كان المانع له من

الوقوف عدوا أو فتنه أو حبسا ظاهرا فمضى قدر على إرساله لمسكة بأن وجد من يرسله معه إليها أرسله كأن

يخاف عليه العطب إذا بقي عنده أم لا وان لم يجد من يرسله معه ذبحه في أي محل كان كأن يخاف

عليه العطب إذا بقي عنده أم لا فعلم ان الهدى لا يحبس معه الا إذا كان الفوات لمرض أو حبس بحق

وكان لا يخاف عليه إذا بقي عنده ولا يحبس في غير ذلك * واعلم ان حبس هدى للمريض والمحبوس

بحق مندوب سواء كان الهدى واجبا أو تطوعا كما في نقل ح عن سند وقال الشيخ سالم الحبس

واجب في الهدى الواجب ومندوب في هدى التطوع وجعل الشيخ أحمد الزرقاني الحبس واجبا

وأطلق ولكن حمل عج كلامه على الهدى الواجب وحينئذ فيكون وافقا للشيخ سالم وشارحنا مشي

على كلام سند والأظهر ما قاله الشيخ سالم كما قرره شيخنا (قوله ولم يجزه عن فوات) حاصله ان من

أحصر عن الوقوف حتى فاته الحج وكان عنده هدى تطوع قلده أو أشعر وساقه في احرامه قبل

فوات الحج فانه لا يجزئه عن دم الفوات سواء بعثه إلى مكة أو تركه عنده حتى أخذه معه لينحره

بمسكة إذا تحلل بالعمرة وأخذه معه في حجة القضاء لأن ذلك الهدى بالتقليد أو الاشعار وجب لغير

الفوات فلا يجزى عنه بل يلزمه هدى آخر للفوات مع حجة القضاء (قوله حتى أخذه) أي لينحره

بمسكة إذا تحلل بالعمرة أو أخذه معه في حجة القضاء (قوله من غير انشاء احرام) أي نية الدخول في

حرمت العمرة (قوله ان أحرم بحرم) أي ان أحرم بالحج مفردا من الحرم لكونه مقبلا بمسكة أو كان

آقيا ودخل مسكة محرما بعمرة ثم أردف الحج على العمرة في الحرم قبل طواف العمرة أو فيه

(قوله ليجمع في احرامه الخ) علة لقوله وخرج للحل الخ (قوله ويقضى حجه في العام القابل) أي ويقضى

ذلك الذي فاته الوقوف وتحلل بعمرة حجه في العام القابل إذا كان الفوات لمرض أو خطأ عدد أو

حبس بحق وأما لو كان فوات الوقوف لعدو أو فتنه أو حبس ظاهرا فلا يطالب بالقضاء وهذا

في التطوع وأما حجة الفرض فلا بد من قضائها مطلقا (قوله ما إذا حصر العدو) أي أو الفتنه أو الحبس

ظاهرا (قوله فتأدى) أي على ذلك الاحرام الفاسد لئتمه (قوله تحلل وجوبا) أي بعمرة فيقلب الفوات

على الفساد سواء كان ذلك الفساد سابقا على الفوات أو كان لاحق له ولا يقلب الفساد بحيث يطالب

بتمام الفساد (قوله وخرج إلى الحل) أي وإذا أراد ان يتحلل خرج إلى الحل الخ

(قوله في الصورة الثانية) أي ما إذا حصل منه الانفساد بعد ان شرع في عمرة التحلل (قوله لأنها في

الحقيقة تحلل لا عمرة) أي بدلين ماصر من عدم تجديد بإحرام لها (قوله وعليه هديان) أي ان

حصل منه الفساد (بعمرة التحلل) أي شرع فيها فلم يتمها حتى أفسد (تحلل) وجوبا في صورتين ولا يجوز له قضى البقاء على احرامه لما فيه من التأدي على الفساد وخرج إلى الحل إن أحرم بحرم أو أردف فيه على ما تقدم (وقضاء) أي الحج (دونها) أي العمرة في الصورة الثانية فلا يقضي لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة (وعليه) في صورتين (هديان) هدى للفوات يؤخره للقضاء وهدى للفساد

يؤخره أيضا وعليه هدى ثالث أيضا لقران القضاء أو نتمه ان كان أحرم أو لا تمتعها أو مفردا وقضى متمتعاً أو أحرم أو لا قارنا وقضى قارنا ولا هدى في القران أو التمتع الفاسد كما أشار له بقوله (لا يجب دم قران ومتمتع) الواو بمعنى أو (للفائت) لأنه آل أمره إلى صمرة ولم يتم القران أو التمتع (ولا يفيد) الحرم (لمرض) أصالة بأن يكون صحيحاً (٩٧)

أو زيادة بأن يكون مريضاً
وينوى أن زاد عليه المرض
تحلل (أو غيره) كمدو
أو حبس (نية التحلل)
من الإحرام (بمحصوله)
أي المانع من أتمام الحج
والباء سببية متعلقة بالتحلل
أي فهو عند حصوله باق
على إحرامه حتى يحدث
نية التحلل على الوجه
التقدم ولا تكفيه النية
السابقة على وجود العذر
(ولا يجوز) أي يحرم
(دفع مال) ولو قل
(لحاصري) ليخلى الطريق
(إن كفر) لأنه ذلة لأهل
الإسلام واستظهر ابن عرفة
جواز الدفع قال لأن وهن
الرجوع بصدده أشد من
إعطائه ومفهوم أن كفر
جواز الدفع لمسلم ويجب ما قال
أن كان لا ينكح (وفي جواز
القتال) لا حاصر (مطلقاً) أسلم
أو كفر ومنه (تردد) محله
إذا كان الحاصر بالحرم ولم يبدأ
بالقتال والاجاز اتفاقاً ولا وجه
للتردد بالنسبة للكافر (والأولى
منع سفيه) من حج ولو فرضاً
(كزوج) له منع زوجته
الرشيعة (في تطوع)
من حج أو عمرة لا فرض
وأما السفية فداخله فيما

قضى مفرداً سواء كان أحرم أو لا مفرداً أو متمتعاً وأما لو كان أحرم أو لا متمتعاً وقضى متمتعاً أو كان
أحرم أو لا قارناً وقضى قارناً أو كان أحرم أو لا مفرداً وقضى متمتعاً فعليه ثلاث هدايا في كل صورة
من هذه الصور الثلاث هدى للفساد وهدى للفوات وهدى للقران أو التمتع الحاصل في القضاء
ولأنه عليه في القران أو التمتع الفاسد الذي فات كما أشار له المصنف بقوله لادم قران أو متمتع
للفائت وهذا حاصل قول الشارح وعليه دم ثالث الخ (قوله يؤخره أيضاً) الذي ذكره شيخنا أن
هدى الفساد يقدمه وهدى الفوات يؤخره إلى القضاء وكذلك في شرح العمروسى (قوله لأنه آل
أمره) أي امر كل منها (قوله ولا يفيد الخ) حاصله أن الإنسان إذا نوى عند إحرامه أو شرط باللفظ
أنه متى حصل له مرض أو حصر من عدو أو من فتنة أو حبس ظمناً أو بيق أو غير ذلك من كل ما يمنعه
من تمام نسكه كان متحلاً من غير تجديد نية التحلل في الحصر عن الأمرين ما وهن غير فعل عمرة في
الحصر عن الوقوف فإن تلك النية وذلك الاشتراط لا يفيد ولو حصل له ذلك المانع بالفعل فهو عند
وجوده باق على إحرامه حتى يحدث نية التحلل أو يتحلل بعمرة على ما مر تفصيله وأما كان ذلك
لا يفيد لأنه شرط مخالف لسنة الإحرام وهذا هو المذهب خلافاً لمن قال أن تلك النية السابقة أو
الشرط السابق يفيد وحينئذ فلا يحتاج لنية تحلل أو لأحداث عمرة (قوله لأن وهن الرجوع بصدده
أشد من إعطائه) قال ح قد لا يسلم هذا لأن دفع المال رضا بالذل كالجزية وأما الرجوع فهو كسجال
الحرب لا يوهن الدين ويؤيد هذا أن الرجوع وقع من النبي ﷺ ومن أصحابه دون دفع المال
(قوله جواز الدفع لمسلم) أي سواء كان قليلاً أو كثيراً لكن القليل يجب دفعه إذا كان لا يمكن
بخلاف الكثير فإنه لا يجب دفعه مطلقاً وإنما يجوز قسط (قوله تردد) أي للتأخيرين أي في
النقل عن أهل المذهب ابن عرفة وفي جواز قتال غير باد قلاً عن سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن
المذهب الأول وهو الجواز هو الصواب أن كان الحاصر في غير مكة من الحرم فإن كان بها فلا يظهر
نقل ابن شاس من النع لحديث إنما اجلت لى ساعة من نهار اه كلام ابن عرفة اه بن (قوله إذا كان
الحاصر) بالحرم أي سواء كان بمكة أو غيرها وقوله والاجازى وإلا بأن كان في الحل أو كان في
الحرم وبدأن بالقتال جاز اتفاقاً (قوله فداخله فيما قبله) أي فالذى يمنعه في الفرض ولها وإن كان
زوجها ولها وإن كان له منعه من حيث أنه ولي لا من حيث أنه زوج (قوله فله التحلل لها) أي فله أن
يأمرها بأن يتحلل بالنية وليس المراد أن الولي أو الزوج هو الذى يتحلل لها بأن ينوى تحلل امرأته
أو مجبوره كما هو ظاهره لأن هذا لا يمكن كما يدل لذلك ما أتى عن ابن لكن الذى ذكره بعض الشراح
وفرره شيخنا أيضاً أن قوله فله التحلل أي فله أن يحللها بالنية بأن ينوى تحللها ورفض
إحرامها وهذا هو الحق ويدل له ما تقدم في أول الباب عند قوله فيحرم ولي عن رضيع الخ
(قوله كتحلل الحصر) أي عن الوقوف والبيت من جهة أن كلا بالنية (قوله بخلاف
السفيه الخ) هذا هو الذى نقله المصنف عن سند وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في البيان من
لزوم القضاء في السفية والزوجة والعبد وعزاه لمذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وعزا القول

(١٣ - دسوقى - ثانى)

قبله من النع مطلقاً (وإن لم ياذن) كل من الولي والزوج لها في الأحرام والإحرام
(فله التحلل) لها ما أحرمها به كتحلل الحصر (وعليها) أي الزوجة (القضاء) لما حللها منه إذا اذن لها وتأبعت بخلاف السفية والصغير
إذا حللها ولها فلا قضاء (كعبد) ولو مكاتباً لسيده تحلله وعليه القضاء إذا اذن له أو عتق (وأنهم من لم يقبل) ما صرح به الولي أو الزوج
أو العبد من التحلل (وله) أي للزوج إذا امتعت الزوجة من التحلل

(قبل الميقات) الزمان أو
المكان بعد و احتاج لها ولم
يحرم وإلا لم يحللها فان
حللها لم يلزمها غير حجة
الفريضة (وإلا) بأن أذن
الولي للنفية أو السيد أو
الزوج لزوجته في التطوع
(فلا) منع له بعد الاذن
(إن دخل) كل في الاحرام
أو في النذر المأذون فيه
(ولم يشترى) لعبد محرم
(إن لم يعلم) حين الشراء
باحرامه (ردّه) لأنه
عيب كتمه البائع إلا ان
يقرب زمن الاحرام فلا رد
(لأنه) فليس له (وإن
أذن) السيد لرققه في الاحرام
(فأفسده) أي الرقيق ما حرم
به (لم يلزمه إذن) ثان
(للقضاء على الأصح) وقيل
يلزمه لأنه من آثاره (وما
لزمه) أي العبد المأذون له في
الاحرام (عن خطأ)
صدر منه كأن فاتته الحج
لخطأ عدو أو هلال أو خطأ
طريق (أو) عن (ضرورة)
كلبس أو تطيب للتداوي
(فإن أذن له السيد
في الإخراج) لذلك الهدى
أو القدية بنسك أو اطعام
فعل ولا فرق بين ماله وماله
السيد في الاحتياج إلى
أذن في الإخراج (وإلا)
يأذن له في الإخراج (صام
بلا منع) من السيد له وان
أضر به في عمله (وإن

ب سقوطه في الجميع لأشبه وابن المواز انظر اه بن ه والحاصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة لزوم
الزوجة والنفية والعبد القضاء وعدم لزوم واحد منهم القضاء ولزوم الزوجة والعبد دون النفية
وهذا هو الذي مشى عليه المصنف بما لسند ثم ان الفرق بين الزوجة وغيرها على طريقة عنه أن
الحجر على النفية والصغير قوى لأنه لحق نفسه فليذا لم يطالب بالقضاء والحجر على الزوجة ضعيف
لأنه لحق الغير فلذا طلبت بالقضاء واعلم ان الخلاف المذكور محله إذا كان التحلل من غير حجة
الإسلام بان كان من حج التطوع أو النذور سواء كان مينا أو مضمونا أو ما إذا كان التحلل من حجة
الإسلام فلا يطالب واحد منهم بزائد عن حجة الإسلام قضاء عما وقع التحلل فيه (قوله مباشرة)
قال خنس وينبغي بتلك المباشرة التحلل وتسكني نية الزوج عنها فان لم ينو تحللها بالمباشرة فسد عليها
وعليها اتمامه وهدي للفساد ويجب على الزوج تمسكها من اتمام الفسد اه ومثله في الحج قال بن
وفيه نظر فان ظاهر كلامهم ان نية الزوج تحللها لا يكفي وأنه لا بد من نية المحرم وبدل على هذا قول
المصنف كغيره وأثم من لم يقبل قال في التوضيح أي ان لم يقبل ما أمرها به من التحلل أتممت حقها
فهذا صريح في أن التحلل يقع من المحرم لأن غيره اه كلامه وهذا الاعتراض مبني على أن الراد
بقوله وأثم من لم يقبل أي ما أمر به من التحلل كما حل به شارحنا تبعاً للتوضيح أما على ما قاله بعض
الشراح من أن الراد وأثم من لم يقبل ما أمر به من عدم الاحرام فلا اعتراض وحاصله أن النفية
والعبد والمرأة إذا أمروا بعدم الاحرام غفلوا وأحرموا فان الاتم عليهم لعدم قبولهم ما أمروا به
(قوله كفريضة) أي كان له تحليلها ومباشرتها إذا أحرمت بفريضة قبل الميقات الزمان ولو كان
أحرامها من الميقات المسكني أو قبل الميقات المسكني ولو كان أحرامها في الميقات الزمان بقيود ثلاثة
أن يكون أحرامها قبل الميقات بغير إذنه وان يكون محتاجا إليها للجماع وان لا يحرم هو أيضا فان
تخلف قيد من القيود الثلاثة لم يكن له تحليلها كما أشار له بقوله والامحلال (قوله والا) أي بان لم يحتاج
لها أو كان محتاج لها وأذن لها أو أحرم فالتنقح راجع للقيود الثلاثة وقوله فان حللها أي فان أحرمت قبل
الميقات بغير إذنه وكان محتاجا إليها ولم يحرم وحللها وقوله لم يلزمها غير حجة الفريضة أي لم يلزمها ان
تقضى إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام ومثل ما إذا حللها ما إذا أفسده عليها بان باشرها ولم ينو
بها التحلل فيجب عليها أتمامها ولا يلزم قضاؤها إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام كما نقله المواق
عن ابن رشد وصرح به الاخمي خلافا لما في عقب من انه يلزمها حجتان احدهما قضاء للفسدة
والاخرى حجة الإسلام (قوله فلا رد) قال في المدونة وان باع عبده أو أمته وما يحرم ان جاز بيعه
وليس للبتاع أن يحللها ما لم يعلم باحرامها أورد كتيب بهما إلا ان يقربا من الإحلال اه فقد
علمت أن مذهبا جواز بيع العبد محرما سواء قرب الإحلال أولا قال المصنف في مناسكه وهذا
هو المشهور قال في التوضيح وقال سحنون لا يجوز بيعه وبفسخ الأثرى ان ابن القاسم يقول إذا
آجر عبده شهرا لم يجزله بيعه الاخمي وقد يفرق بين المشتريين بان العبد المحرم منافعه لغيره وفي
الاجارة منافعه لغير المشتري مدة الاجارة وقيد ابن بشير خلاف سحنون بان يبقى من مدة
الاحرام زمن كثير قال في التوضيح وظاهر ما حكاه الاخمي عنه العموم انظر بن
(قوله لم يلزمه اذن ثان الخ) أي لأن القضاء عبادة ثانية غير التي أذن فيها وهذا القول قول
أشهب ومقابله لأصنب والأول صححه ابن المواز حيث قال والأول أصوب ولذا قال المصنف
على الأصح (قوله وما لزمه عن خطأ) أي من هدى أو فدية وقوله وما لزمه مبتدأ خبره الجملة

(إن أضره) الصدوم (بفتح الهمزة) السيد لادخاله على نفسه والله أعلم • ولما نهى الكلام على الربع الأول من هذا المختصر شرع في الربع الثاني وبدأ منه بالذكاة فقال [درس] (باب الذكاة) بمعنى التذكية أربعة أنواع ذبيح ونحر وعقروما يموت به نحو الجراد وأشار للأول بقوله (قطع ميميز) تحقيقاً لا غيره من صغير ومجنون وسكران (مينا كح) أي تنكح أشاء ولو عبر به كان أولى فدخل الكتابي ذكراً أو أنثى ولو أمة فالمفاعلة ليست على بابها (تمام) أي جميع (الحلقوم) ولو عبر به كان أولى وهو القصبة التي يجري فيها النفس فلو انحازت الجوزة كلها إلى البدن لم تؤكل على الراجح وذهب ابن وهب وغيره إلى جواز أكلها وهو (٩٩) مذهب الشافعي فقطع الحلقوم ليس بشرط عندكم كذا قيل

لكن الوجود عند الشافعية

أنه لا بد من قطع الحلقوم

والمرى فلو بقي من

الجوزة مع الرأس قدر

حلقة الحاتم كانت قطعاً

ولو بقي قدر نصف الدائرة

بأن كان للنحاز إلى الرأس

مثل القوس جرى على

قول ابن القاسم وسحنون

في الاكتفاء بنصف

الحلقوم وعدمه (و)

قطع جميع (الودجين)

وهما عرقان في صفحتي

العنق يتصل بهما أكثر

عروق البدن ويتصلان

بالدماغ فلو قطع أحدهما

وأبقى الآخر أو بعضه

لم تؤكل ولا يشترط قطع

المرى بهمز في آخره

وقيل بتشديد الياء من غير

همز بوزن على وهو عرق

أحمر تحت الحلقوم متصل

بالقمة ورأس المسدة

والسكرش يجري فيه الطعام

إليها ويسمى البلعوم

واشترط الشافعي قطعه

الشرطية وقوله فإن أذن الخ جواب الشرط محذوف تقديره فعل كما قدر الشارح (قوله إن أضر به) أي فإن لم يضر به في عمله لم يكن له منعه منه والله أعلم.

(باب الذكاة)

(قوله بمعنى التذكية) أشار إلى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى المصدر والراد الذكاة التحققة في الذبيح فلا بردان العقر والتحرر من أفراد الذكاة ولا يشترط فيها قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الخنق والنش فلا يسمى ذبحاً وقوله لا غيره أي لا قطع غيره (قوله تنكح أشاء) أي يجوز لنا نكاح أشاء وقوله فدخل الكتابي أي هو خرج المجوس لأن الكتابي يجوز لنا نكاح أشاء بخلاف المجوسي (قوله ليست على بابها) أي بحيث يصير المعنى يجوز له نكاح أشنا ويجوز لنا نكاح أشاء والا لخرج الكتابي مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بقي الخ) هذا مفرع على كلام المتن (قوله في الاكتفاء الخ) لف ونشر مرتب فالأكتفاء راجع لابن القاسم وعدمه راجع لسحنون (قوله فلا يؤكل ما ذبيح من) القفا أي ولا من إحدى صفحتي العنق لأنه نخع قبل تمام الذكاة أي لأنه قطع النخاع قبل تمام الذكاة والنخاع مع أيضاً في قفار العنق والظهر وقوله فلا يؤكل ما ذبيح من القفا أي سواء كان الذبيح في ضوء أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام وظن أنه أصاب وجه الذبيح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم تؤكل نص عليه في النوادر وقوله من المقدم المراد أنه ليس من إحدى صفحتي العنق ولأن المؤخر فلا يضر انحراف القطع من المقدم للحلقوم حيث لم يصدق عليه أن الذبيح من الصفحة كما في بن (قوله ولا مفهوم لقوله لم تساعده) أي بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم تؤكل على الاعتماد لمخالفة سنة الذكاة (قوله فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً) أي والفرض أنه رفع يده بعد انقضاء مقاتلها بحيث لو تركت لم تنش وما يأتي من أن منقوذ المقاتل لم يعمل فيه ذكاة هو في منقوذهما بغير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد أقوال خمسة وهو قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياساً على من سلم ساهياً وعاد عن قرب وأصلحها كما في الواقي الثاني قول سحنون لا تؤكل إذا رفع يده قبل تمام عاد عن قرب أو بعد وهو ظاهر المصنف لأن ظاهره أنه متى رفع الذابح يده قبل تمام لم تؤكل عاد لها عن بعد أو قرب واقتصر عليه ح وقيل يكره أكلها مطلقاً عاد لها عن قرب أو عن بعد وقيل إن رفع معتقداً تمام لم يؤكل أو مختبراً أكلت وقيل عكسه اه بن (قوله أو بعد) أي رفع اختياراً أو اضطراراً فعمل ان أقسام المسئلة ثمانية وذلك لأن رفع يده قبل تمام التذكية

(من المقدم) متعلق بقطع فلا يؤكل ما ذبيح من القفا وكذا إذا لم تساعده السكين على قطع ما ذكر قبلها وادخلها تحت الأوداج وقطع بها ما ذكر لم تؤكل كما قاله سحنون وغيره ولا مفهوم لقوله لم تساعده السكين وكثيراً ما يقع ذلك من الجهلة في ذبح الطير (بلا رفع) (الآلة قبل التمام) فإن رفع يده قبله ثم عاد لم يؤكل إن طال وسواء رفع يده اختياراً أو اضطراراً فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً والقرب والبعد بالعرف فالقرب مثل أن يسن السكين أو يطرحها ويأخذ أخرى من حزامه أو قربه وهذا كله إن كان أنفذ بعض المقاتل كأن قطع بعض الودجين إما أن لم يكن أنفذ ذلك بأن كانت لوترت لماشت فاتها تؤكل مطلقاً رجع عن قرب أو بعد لأنها ابتداء ذكاة مستقلة حينئذ لكن إن عاد عن بعد

بلاقد من النية والتسمية رفع اختياراً أو اضطراراً ولا يجد القرب ثلثاً باع كما قيل فإن هذا مما لا يوافق عقل ولا نقل إذ الثلثة باع النية وماتاً ذراع لأن الباع أربعة (١٠٠) أذرع فكيف يسع العاقل أن يقول إن هذا من القرب بل المائة باع من الطول الذي

لا شبهة فيه والله للوفق للصواب فإن قلت يجعل الحال على ما جرت به العادة من اهتلاب الثور من الجزار منطلقاً في غاية سرعة الجري والجزار خلفه كذلك فالزمن حينئذ يسير قلنا بطل التجديد بما ذكر ورجع الأمر إلى العرف تأمل ولا تغتر (و) الذكاة (في الشعر طعن) من عجزنا كبح (بلغة) بفتح اللام بلا رفع قبل التام على ما تقدم وإن لم يقطع شيئاً من الحلقوم والودجين ثم ذكر مقابل الأرجح بقوله (وشهر أيضاً) تشهراً لا يساوى الأول (الاكتفاء) في الذبح (بنصف الحلقوم و) جميع (الودجين) فلو قطع أقل من النصف مع تمام الودجين لم يكتف به على هذا القول كما أن ما زاد على النصف ولم يبلغ التام لم يكتف به على القول الأول المعتمد وتصح زكاة المميز (وإن) كان (سائراً) نسبة للسامرة فرقة من اليهود (أو مجوسياً تنصر) أو يهود راجع للمجوس فقط (وذبح) السكتاني أصالة أو انتقالاته عطف على ينا كح يعني أنه يصح ذبحه أو نحره بشروط ثلاثة أشار لأولها بقوله (لنفسه) أي

إما أن يكون بعد انقضاء شيء من المقائل أو قبل انقضاء شيء منها وفي كل إمام أن يعود عن قرب أو بعد وفي كل إمام أن يكون الرفع اختياراً أو اضطراراً فتوكل في ستة منها دون اثنين وما إذا كان الرفع بعد انقضاء شيء من المقائل وعاد عن بعد كان رفعه اختياراً أو اضطراراً ولا فرق بين أن يكون الراجع ثانياً هو الأول أو غيره ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد مطلقاً أو عن قرب وكان الثاني غير الأول وإلا لم يحتاج لذلك كما قاله الطخيزي (قوله فلا بد من النية) أي وأما إن عاد عن قرب فلا يحتاج لتجديد النية والتسمية إن كان الراجع ثانياً هو الأول أما إن كان غير فلا بد من تجديدها (قوله ولا يجد القرب النحر) أي الذي لا يحتاج فيه إلى تجديد نية وتسمية عند عدم انقضاء المقائل وتوكل فيه عند انقضاءها وهذا مرتبط بقوله سابقاً والقرب والبعد بالمعرف (قوله كما قيل) أي كما قال بعضهم أخذنا من فتوى ابن قدامح في ثور أضجعه الجزار وجرحه قدامحاً هارباً والجزار وراءه ثم أضجعه ثانياً وكل ذبحه فأفتى ابن قدامح بأكله وكانت مسافة الهروب ثلثمائة باع فقال بعضهم فتوى ابن قدامح بالأكل في هذه النازلة تقتضي أن حد القرب ثلثمائة باع فيرد عليه بما قاله الشارح من أن هذا التحديد لا يوافق عقل ولا نقل على أن فتوى ابن قدامح هذه لا دلالة فيها على التحديد لمسافة القرب لاحتمال أن تكون النتيجة في تلك النازلة لو تركت لعاشت وقد علمت أنها تؤكل مطلقاً عدا عن قرب أو عن بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التحديد) أي بطل تحديد القرب بما ذكر من الثلثمائة باع (قوله والذكاة في النحر) أي للتحقق في النحر من تحقيق السكلى في جزئه (قوله من يميز ينا كح) استغنى المصنف عن ذكر التمييز وكونه ينا كح هنالك كرها في الذبح فلعل أصله طعنه أي طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر انتكالا على ما تقدم (قوله وشهر أيضاً النحر) لما قدم القول للتعبد عليه من أنه لا بد من قطع الحلقوم والودجين وهو مذهب سحنون والرسالة أتبعه بذلك قول ابن القاسم في العتبية من الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين (قوله والودجين) عطف على نصف الحلقوم أي الاكتفاء بنصف الحلقوم وتمام الودجين كذا قرر ابن غازي وتبعه شارحنا فجعلنا الكلام مسألة واحدة وقد حكى ابن بزيعة في شرح التلحين التشهير في ثلاث صور نصف الحلقوم فقط مع تمام الودجين وفي تمام الحلقوم مع نصف كل ودج وفي نصف كل من الثلاثة وأما قطع الحلقوم مع أحد الودجين فقط فلم يشهر الأكل وقد قرر الشارح بهرام كلام المصنف على هذا الذي قاله ابن بزيعة فقال وشهر الاكتفاء بنصف الحلقوم هذه مسألة يعني مع تمام الودجين وقوله والودجين مسألة أخرى يعني نصف الودجين مع تمام الحلقوم أو مع نصفه ومن هذا تعلم أن ما قرر به الشارح بهرام كلام المصنف هو الأولى أنظر بن (قوله أو انتقالاتاً) أي كالمجوسى إذا تنصر (قوله فهو عطف على ينا كح) أي لا على تنصر أي لا يهامه قصر هذه الشروط على المجوسى مع أنها شروط في إباحة ذبيحة السكتاني (قوله يعني أنه يصح ذبحه) أي السكتاني والأولى أن يقول يعني أنه يجوز ذبحه بدليل قوله الآتي فإن وجدت الشروط الثلاثة جاز ذبحه أي جازاً كل مذبوحه وبدليل قوله لا أن كان مملوكاً لمسلم فإنه يكره أكله فإن الكراهة تنجم مع الصحة وحينئذ فلا يصح جعل قوله لنفسه شرطاً في الصحة (قوله لا أن كان مملوكاً لمسلم) أي أو كان مشتركاً بينه وبين مسلم (قوله على أرجح القولين الآتين) أي في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وفيه أن كلامه هنا يقتضي أن القولين الآتين بالكراهة والنحر وهو مخالف لما لحل به كلام المصنف فيما يأتي فإنه حمل القولين على الجواز

والمنع ما يملكه لا إن كان مملوكاً لمسلم فيكره لنا أكله على أرجح القولين الآتين ولثانها بقوله (مستحل) بفتح الحاء أي ما يحل له بشرعنا

لان ذبح اليهودي ذا الظفر فلا يحل لنا اكله الثالث ان لا يذبحه لصم كما يأتي قريبا فان وجدت الشروط جازحه أو تحرمه (رأى كحل
الليتة) أي استحل أكلها (إن لم يصب) على الليتة عند ذبحها بأن ذبحها بحضرة (١٠١) مسلم عارف بالزكوة الشرعية (لا يصح)

يميز (ارتد) أي لا يصح
ذكاته لا اعتبار رده
وعدم مناكحته وان لم
يقتل إلا بعد البلوغ
وأولى الكبير (و) لا

(ذبح) بكسر الهمزة أي مذبوح

(لصم) فلا يؤكل لأنه

بما أهل به لعير الله واللام

للاختصاص بأن قصد

التقرب أي التعبد له لكونه

إلهما كما يقصد السلم التقرب

للاله الحق (أو) ذبح

(غير حل له إن ثبت)

تحريمه عليه (بشرعا)

وهو ذو الظفر في حق

اليهود الثابت تحريمه عليهم

بقوله تعالى وعلى الذين

هادوا حرما كل ذي ظفر

فيحرم علينا كل ما ذبحه من

ذلك وهي الابل والنعام

والاوز والدجاج (وإلا)

يثبت تحريمه عليهم بشر

عنا بل هم الذين أخبرونا

بأن هذا الحيوان محرم

عليهم في شرعهم

(كراهة) أكله لنا وشراؤه

منهم ولم يفسخ (كجزارتهم)

بكسر الجيم أي جعله جزارا

في أسواق المسلمين أو في

البيوت فيكره وكذا يبيع

في الأسواق لعدم نصحه

(و) كره لنا (بيع)

(و) كره لنا (بيع)

والنوع نعم كل من الحليين صحيح لأن المسئلة ذات أقوال ثلاثة كما سيأتي بيانه (قوله) لأن ذبح اليهودي
الحل (و) أما لو ذبحه نصراني فإنه يحل لنا أكله فقول المصنف مستحله خاص باليهودي والشرط الذي
قبله وهو قوله لنفسه وما يأتي من عدم الذبح للصم عام في اليهودي والنصراني (قوله) أن لم يصب على
الليتة (أي) فإن غاب عليها لم تؤكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب ابن رشد القياس أنه إذا
كان يستحل أكل الليتة أنه لا تؤكل ذبيحته ولو لم يصب عليها لأن الذكاة لا بد فيها من النية وإذا استحل
الليتة فكيف ينوي الذكاة وإن ادعى أنه نواه فكيف يصدق وقوله الباجي وابن عرفة وأعلم أن
ما ذكره المصنف من أن المشهور أكل ذبائحهم وإن أكلوا الليتة إن لم يغيروا عليها بناء على المعتمد من
أن نية الذكاة لا تشترط من الكافر وما قاله غيره من عدم الأكل مطلقا غابوا عليها أم لا بناء على أن نية
الذكاة لا بد منها في حق كل مذك وسياق ذلك الخلاف (قوله) لا يصح ارتد (عطف على يناكح أي قطع
صبي يميز بناكح لا قطع صبي يميز ارتد لأنه لا يجوز لنا نكاح أثنائه وأنه عطف على مقدر أي قطع يميز
باق على دينه لا قطع صبي يميز ارتد وإنما ذكره وان علم من قوله يناكح ثلاثا يتوهم إنهما كان لا يقتل
حالا برده كانت رده غير معتبرة وإن ذكاته صحيحة تأمل (قوله) وعدم مناكحته (أي) وعدم جواز
نكاح أثنائه (قوله) لصم (أراد به كل ماعبد من دون الله بحيث يشمل الصم والصليب وغيرها كعيسى
(قوله) بأن قصد التقرب له (أي) وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم
عيسى أو الصم تبركا فهذا يكره أكله وهو الآتي في المصنف والحاصل أن ذبح أهل الكتاب إذا
قصدوا به التقرب لأهلهم بأن ذبحوه لأهلهم قربانا وتركوه لها لا ينتفعون به فإنه لا يحل لنا أكله
اذ ليس من طعامهم لأهلهم لا ينتفعون به وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتي من الكراهة في ذبح للصليب
فالمراد ما ذبحوه لأنفسهم بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم آلهتهم مثلا تبركا فهذا
يؤكل بكره لأنه تناوله عموم وطعام الذين أوتوا الكتاب هذا حاصل ما ذكره بن فلم يعول على ذكر
الله ولا على ذكر آلهتهم والذي عليه أشياخنا المصربون أن المراد بذبح الكتابي للصم الذي لا يؤكل
هو الذي ذكر اسم الصم عند ذبحه بأن قيل باسم الصم مثلا بدل بسم الله والحال أنه جعل ذلك محلا
كأنه أو متبركا به تبرك الألوهية وأما ذبح للصم قاصدا إهداء ثوابه له كذبح المسلمين لأوليائهم
والحال أنه ذكر اسم الله عليه فهو المكروه الآتي في قوله وذبح للصليب أو عيسى وكلام شارحنا
يميل فيما يأتي لما قاله المصربون ولعل كلامهم هو الأظهر لأن أهل الكتاب لا يتركون ما يذبحونه
قربانا لأهلهم هدرابل يطعمونه لفقراءهم على أن كلام بن يقتضي عدم الأكل من الأول ولو
ذكر اسم الله عليه وهو خلاف عموم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل كانه يقتضي الأكل من
الثاني ولو ذكر اسم آلهتهم فقط وهو خلاف عموم أو فسقا أهل أمير الله به (قوله) وهي الابل (أي)
وكذا حمار الوحش والمراد بنى الظفر كل ما كان ليس بمشقوق الخف ولا منفرج الأصابع فخرج
الدجاج لانفراج أصابعها وقال البيضاوي كل ذي ظفر أي كل ذي مخلب وحافر ويسمى الحافر
ظفرا مجازا ولذلك دخلت حمر الوحش (قوله) وشراؤه منهم (ما ذكره الشارح من كراهة شراء ذلك
منهم هو الصواب خلافا لما في خش من الحرمة (قوله) كجزارتهم (الضمير للمميز الذي يناكح أي
يكره للإمام أن يجعله جزارا أي ذباحا يذبح ما يستحله لبيعه في أسواق المسلمين (قوله) وفي البيوت
أي بناء على كراهة استنابته وقوله وكذا يبيع أي للحم أو غيره (قوله) من كل ما يعظم به شأنه (

الطعام أو غيره كشياب (وإجارة) الدواب وسفينة وغيرها (لغيره) أي الكافر وكعبد ما أشبهه من كل ما يعظم به شأنه (و)
كره لنا (شراء ذبحه) أي ما ذبحه لنفسه مما يباح له أكله عندنا بخلاف ما ذبحه لغيره مما يحل ذبحه له

فلا يكره الشراء من المسلم للذبح له (و) كره لنا (تسلف ثمن خمر) من كافر بابعه لكافر أو مسلم لكن هذا أشد كراهة (و) كره لنا (بيع السلمة) أي بئس الخمر (١٠٢) (لا أخذ) أي ثمن الخمر من كافر (قضاء) عن دين عليه ولو كان أصله يباع

(و) كره لنا (شحم يهودي) أي أكله من بقر وغنم ذبحهما لنفسه والراد به الشحم الخالص كالترب بثلاثة مفتوحة شحم رقيق ينشئ الكرش والامعاء لا ما اختلط بالعظم ولا الحوايا وهي الامعاء (و) كره لنا (ذبح) أي ما ذبحه النصراني (لصليب أو عيسى) عليه السلام أي لأجل التقرب بنفسهما كما يقصد المسلم الذبح لولي لله أي لثمنه بالثواب ولولم بسم الله تعالى لأن التسمية لا تشترط من كافر فلذا لو قصد بالصليب أو عيسى التبعيد لمنع كالصنم أو المنع لهم لكرهه ويعلم ذلك من قرآن الأحوال (و) كره لنا (قبول مصدق به قتلك) أي للصليب أو عيسى وأولى لامواتهم وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم من نحو كيك ويض (و) كره (ذكاة خنثى ومخصى) وأولى محبوب (وقاسق) لنفور النفس من فعلهم ذكي كل نفسه أو لغيره بخلاف المرأة ولو جنباً أو حائضاً والصبي والكافر إن ذبح نفسه مالم يحرم عليه جرعنا (وفي) حل (ذبح

أي مثل صبح البيض في أيام أعيادهم) (قوله فلا يكره الشراء من المسلم للذبح له) فيه أن هذا موضوع الخلاف الآتي في قول المصنف وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وتقدم للشارح أن الراجح منهما ما لكراهة (قوله وتسلف ثمن خمر من كافر) أي وأما لو كان الخمر لمسلم فباعه فيحرم تسلف عنه لأنه لا يملكه إذ يجب على البائع رد ثمنه للمشتري وإراقته (قوله لكن هذا) أي لكن تسلف هذا الثمن الذي باعه به للمسلم أشد كراهة مما إذا كان بابعه به لكافر (قوله ولو كان أصله) أي الدين وقوله يباع أي من بيع (قوله وشحم يهودي) أي بناء على أن الذكاة لا تنبعض أي لا تتعلق ببعض الشاة مثلاً دون بعض فلما صحت ذكاته في اللحم شملت السكك فلم يحرم الشحم عندنا لأنه جزء مذكى وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شحوم اليهود ثلاثة أقوال الاجازة والكراهة والمنع وانها ترجع لقولين للنوع والاجازة لأن الكراهة من قبيل الاجازة قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم هل الراد بذلك ذبائحهم أو ماياً كلون فمن ذهب إلى أن الراد بذلك ذبائحهم أجازاً كل شحومهم لأنها من ذبائحهم ومحال أن تقع الذكاة على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى أن الراد ماياً كلون لم يجز أكل شحومهم لأن الله سبحانه حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن العظيم فليست بماياً كلون (قوله أي لأجل التقرب بنفسهما) أي بشوابه والحال أنه لم يذكر عليه غير اسم الله بل ذكر عليه اسم الله فقط أولم يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله لذلك) أي لأجل هذا أي لأجل أن يهود يهاب الصدقة لمن ذكر (قوله وقاسق) أي سواء كان فسقه بالجراحة كدرك الصلاة أو بالاعتقاد كبدعي على القول بدم كفرة (قوله بخلاف المرأة والصبي الخ) ما ذكره من جواز ذكاتها قال ح هو المشهور ومذهب للدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع أشهب وصرح في آخر سماع ابن القاسم بالجواز فيهما وقوله بخلاف المرأة الخ أي وبخلاف الأغلف فلا تكره ذكاته كما جزم به ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله ولو جنباً أو حائضاً) مثل الحائض النفساء في جواز ذبحها كما استظهره بعضهم (قوله والكافر إن ذبح لنفسه الخ) أي فلا يكره لنا أكله لأن المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين على العموم وأما جزره لنفسه فلا كراهة فيه (قوله وفي حل الخ) عبارة ابن شاس وفي اباحة ما ذبحه مسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح في جواز أكلها ومنعه قولان وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يرجع عليه في التوضيح ونص ابن عرفة في حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه باذنه وحرمتها ثالثاً يكره اه والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة واعلم أن الخلاف المذكور جار في ذبح الكتابي ما يملكه المسلم بتمامه أو جزءاً منه بأن كان شركة بينه وبين الكتابي الذابح أما ذبح الكتابي لكافر آخر وهو مفهوم قول المصنف أسلم فحكمه أنه إن ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وإن ذبح ما يحل لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فان ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فالظاهر اعتبار حال الذابح كما قال بعضهم (قوله مسلم يميز) المراد مسلم حال إرسال السهم أو الحيوان وكذا يقال في التمييز فان تخلف واحد منهما بعد الإرسال وقبل الوصول فانه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجنابة معصوماً من حين الرمي للإصابة ويحتمل أن يقال يأكله لأن ما هنا أخف الأثر الخلاف هنا في اشتراط الإسلام من أصله فان أشهب وابن وهب لا يشترطان

أى ادمائه ولو باذن ولو لم ينشق الجلد فاذا لم يحصل ادماء لم يؤكل ولو شق الجلد وأما صيد الكافر ولو كثر ما فلا يؤكل أى ان مات من جرحه أو انفذ مقتله فلو جرحه من غير انقاذ مقتل ثم أدرك فذكى أكل ولو (١٠٣) بذكاة الكتابي (مُخَيَّر) لا غيره من

صبي ومجنون وسكران
حيوانا (وحشيا وان)
كان (تأنس) ثم توحش
(عجز عنه) حفة لوحشيا
أى وحشيا معجوزا عنه
لا ان قدر عليه (إلا
بعمى) قال فيها من رمى
صيда فأنخه حتى صار
لا يقدر على الفرار ثم رماه
آخر قتلته لم يؤكل أى
لأنه صار أسيرا مقدورا
عليه (لا نم شرده)
بالجرأى لاجرح نم شرده
خذف العطوف وأبقى
المضاف اليه على جره واراد
به ما قابل الوحش فيشمل
الاوز والحمام البقي فلا
يؤكل بالعقر ولو توحش
عملا بالاصل فلو قال
لانى لكان اين (أو)
نم (تردى) أى هلك
(بكوة) بفتح الكاف
ومنها أى طاقة يعنى ان
الانى إذا اشرف على
الهلاك فى حفرة ونحوها
كالطاقة فى الحائط وعجز
عن اخراجه فلا يؤكل
بالعقر (بسلاح محمد)
أى بشئ له حد ولو حجراه
حد وعلم اصابته بحده
لا خصوص الحديد لما
يأتى من ندبه واحترز به
عن نحو العصا والبندق أى

الاسلام (قوله أى ادمائه ولو باذن) والحال انه مات من الجرح (قوله ولو شق الجلد الخ) وهذا إذا
كان الصيد صحيحا وأما لو كان مريضا فشق الجلد من غير ادماء كاف (قوله عجز عنه) أى عجز عن
تحصيله فى كل حال إلا فى حال العسر والشقة (قوله لان قدر عابه) كالأو أمسك صيدا بحباله مثلا
وصار تحت يده ثم رماه آخر بسهم قتله فلا يؤكل (قوله لانه صار أسيرا مقدورا عليه) أى وحينئذ
فلا يؤكل إلا بذكاة كالشاة ويضمن هذا الذى رماه قتله للاول قيمته مجروحا (قوله بالجر) أى
بمضاف مقدر بدليل كلامه بعد وذلك المضاف للقدر معطوف على جرح مسلم فحذف المضاف
وبقى المضاف اليه على جره ويمكن الرفع على انه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارفع
ارتفاعه وهو أظهر (قوله وأراد به) أى بالنعم (قوله فيشمل الاوز) أى والبقر والغنم وإلا بل للتأنس
والحاصل ان جميع الحيوانات للتأنس إذا نذت فيها فانها لا تؤكل بالعقر عملا بالاصل وهذا هو
الشهور ومقابلة ما لابن حبيب انه ان ندغير البقر لم يؤكل بالعقر وان ندالبقر جازأ كاله بالقر لأن
البقر لها اصل فى التوحش ترجع اليه أى لشبهها ببقر الوحش انظر التوضيح (قوله والحمام البقي) فيه
نظر فقد تقدم فى آخرياب الحج ان الحمام كله صيد وحينئذ إذا توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فانها
لا تؤكل بالعقر ولو توحشت عملا بالاصل فيها وقد نقله للواق عن ابن حبيب اه بن ورد عليه بأن
ما ذكره ابن حبيب من اكل حمام البيوت بالعقر إذا توحشت قول ضعيف كما قال البدر القرافى ولا
يلزم من كونه صيدا فى الحج ان يكون صيدها عملا بالاحوط فى البابين فالحق مع الشارح تأمل
والحاصل ان الحيوان اما وحشى اصالة أو انسى اصالة وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول ان كان
توحشه دائما أو تأنس ثم توحش يؤكل بالجرح وان تأنس واستمر على تأنسه كالنعامة فى القرى لا يؤكل
بالجرح بل بالذبح وإلى الاولين اشار المصنف بقوله وحشيا وان تأنس وإلى الثالث اشار المصنف
بقوله فيما يأتى وذبح غيره النوع الثانى الانسى اصالة ان استمر دائما على تأنسه أو توحش ثم تأنس أو
توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى هذا اشار المصنف بقوله لانهم شرده فان
ظاهره ولو توحش دائما (قوله بكوة) أى بسبب ادخال رأسه فى كوة وقوله هلك أى أشرف على
الردى والهلاك وقوله أو نم تردى الاولى أو حيوان تردى أهم من كونه وحشيا أو غير وحشى
ففى المواق عن ابن المواز واصبغ ما اضطره الجرح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجله
فكنتم أى لا يؤكل إلا بالذكاة ولا يؤكل بالعقر (قوله فى حفرة) أى بسبب وقوعه فى حفرة وقوله
كالطاقة أى يدخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أى بالطن بجرمة مثلا فى غير محل الذكاة ولا بد
من ذكاته بالذبح أو النحر إن كان يمانحر وما ذكر من عدم اكل المتردى بالعقر هو المشهور وقال ابن
حبيب يؤكل الحيوان المتردى المعجوز عن ذكاته مطلقا بقرا أو غيره بالعقر صيانة للاموال
(قوله بسلاح محمد) متعلق بقوله وجرح مسلم (قوله عن نحو العصا والبندق) أى لأنه لا يجرح وإنما
يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أى فيؤكل ما صيده (قوله لأنه اقوى من السلاح) أى فى انهار الدم
والإجهاز بسرعة الذى شرعت الزكاة من اجله (قوله كذا اعتمده بعضهم) الحاصل ان الصيد
يبندق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود فى وسط المائة
الثامنة واختلف فيه التأخرون فمنهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز
كأبى عبد الله القورى وابن غازى والشيخ المنجور وسيدى عبد الرحمن الفاسى والشيخ عبد القادر الفاسى

البرام الذى يرمى بالقوس وأما الرصاص فيؤكل به لأنه اقوى من السلاح كذا اعتمده بعضهم (وحيوان) طيرا أو
غيره (علم) بالفعل ولو كان من جنس ما لا يقبل التعليم كالنمر والملم هو الذى إذا ارسل اطاع

لما فيه من الإنهار والإجهاز بسرعة التي شرعت الذكاة لأجله وقياسه على بندق الطين فاسد
لوجود الفارق وهو وجود الحرق والنفوذ في الرصاص حقيقاً وعدم ذلك في بندق الطين وإنما شأنه
الرض والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقد المحرم بنص القرآن اه بن ثم ان محل
الاحتراز عن العصا وبندق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حياً غير منفوذ مقتل ويذكر ويسمى ثانياً عند
ذكاته والا أكل فاذا نفذ مقتل من مقاتله لم يؤكل عندنا ولو أدرك حياً وذكرى وعبد الجنيبه ما أدرك
حياً ولو منفوذ جميع المقاتل وذكرى يؤكل ولا خلاف بيننا وبينهم في أن ماماته لا يؤكل وفي أن ما لم
ينفذ بسببه مقتل من مقاتله وأدرك حياً وذكرى يؤكل فالانقسام ثلاثة (قوله وإذا زجر الزجر) هذا
الشرط غير معتبر في الباز لأنه لا يزجر بل يرجع بعضهم عدم اعتبار الزجر مطلقاً لأن الجارح
لا يرجع بعد استيلائه واعلم ان عصيان المعلم مرة لا يخرج عن كونه معلماً كما لا يكون معلماً باطاعته
مرة بل الرجوع في ذلك العرف (قوله بارسال له من يده الخ) الباء للملابسة أي أزيه وان علم ملتبس
بارسال من يده أي من يذلل السلم المميز والبراد باليد حقيقتها ومثلها ارساله من حزامه أو من تحت قدمه
لا القدرة عليه أو الملك قط ثم ان ما متى عليه الصنف من اشتراط ارساله من يده ونحوها وإنه لو
كان مغلوفاً فارسله لم يؤكل هو قول مالك الذي رجح اليه وكان يقول ألا يؤكل ولو أرسله من غير يده
وبه أخذ ابن القاسم والقولان في الدونة واختار غير واحد كاللخمي ما اختاره ابن القاسم قاله ابن
ناجي وكان حق للصنف أن يذكره لقوته اه بن (قوله وكفت نية الأمر) أي سيد الغلام
(قوله ولا يشترط حينئذ أن يكون الغلام مسلماً) أي لأن النوى السمي هو سيده فالارسال منه حكماً
(قوله بلا ظهور ترك) الباء للملابسة أي ملتبس ذلك الحيوان بعدم ظهور ترك منه لما أرسل
عليه بل لابد ان يكون منبسطاً من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد وحاصله انه يشترط في جواز
أكل الصيد إذا قتله الجارح أن يكون منبسطاً من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد فلو
ظهر فيه تشاغل بغير الصيد ثم انبسط ثانياً فلا يؤكل وظاهره كالدونة أنه لا فرق بين قابل التشاغل
وكثيره ورأى اللخمي أن قليل التشاغل لا يضر (قوله قبل الوصول) أي للصيد (قوله شيء
قبله) أي قبل الوصول اليه (قوله ولو تعدد مصيده) المبالة في قوله وحشياً أي هذا إذا كان
للصيد الوحش واحداً بل ولو تعدد ذلك للصيد أي ان نوى الجميع هكذا قال في التوضيح
وهذا قول ابن القاسم وقال ابن الواز لا يؤكل إلا الأول وهو الذي اشار له الصنف بلو
قال عيج فان لم يكن له نية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شيء وقال جد عيج يؤكل جميع ما جاء
به في هذه أيضاً فادخلها في تصوير الصنف وهذا هو الصواب ومحل قوله الآتي أو قصد ما وجد
عدم الرؤية والموضوع هنا تحقيقاً فلونوى واحد بعينه لم يؤكل إلا إياه وان عرف وان نوى واحداً
لا بعينه لم يؤكل إلا الأول أيضاً فالصور أربع ولو شك في الأول لم يأكل شيئاً قاله اللخمي اه بن
(قوله فلو صاد شيئاً لم ينوه) أي بان نوى معيناً فآتى بغيره (قوله لم يؤكل بصيده) أي وإنما يؤكل بذكاة
(قوله أولم ير الخ) حاصله أنه إذا أرسل كلبه أو بازه المذموم على غار أو غيضة لم يعلم ان فيها صيداً ونوى ذكاة
ما وجده فيها فدخل ذلك الكلب أو الباز الغار أو الغيضة فوجد صيداً فقتله فانه يؤكل تنزيلاً للغالب
مثلة المعلوم زمن باب أولى إذا علم ان في الغار أو الغيضة صيداً ولم يره يصره وما قبل المبالة علمه
وإبصاره أو أحدهما فقط والمبالغ عليه اتفاقهما فالمنى إذا كان الصائد الذي هو المسلم المميز
علماً بالصيد ورآه أو علم به بدون رؤية بأن أخبر به مخبر بل ولو اتفق كل من الأمرين حالة كونه
بنار أو غيضة في نفس الأمر بأن لم يعلم ان فيه شيئاً لكن نوى ان آتى منه شيء فهو مذكي فارسل الجارح
فوجد صيداً فقتله ومحل جواز أكل الصيد في حالتي العلم وعدمه إذا لم يكن للغار أو الغيضة منفذ آخر

وإذا زجر الزجر
(بارسال) له (من يده)
مع نية وتسمية فلو كان
مغلوفاً فارسله لم يؤكل ولو
كان لا يذهب إلا بارساله
ويستخادمه كيداً وكفت
نية الأمر وتسميته وحده
نظراً إلى أن يدغلامه كيداً
ولا يشترط حينئذ أن
يكون الغلام مسلماً فانه يظهر
(بلا ظهور ترك) من
الجارح قبل الوصول فان
اشتغل بشيء قبله ثم انطلق
فقتله لم يؤكل إلا بذكاة
(ولو تعدد مصيده)
أي الجارح ان نوى الصائد
الجميع فلو صاد شيئاً لم ينوه
الصائد لم يؤكل بصيده
(أو) ولو (أكل) الجارح
شياً من الصيد ولو جله
(أو) ولو (لم ير) أي يعلم
الصيد (بنار) فب في
الجل (أو غيضة)
شجر ملتف تسمى أجمة
فأولى ان علم به فيها تنزيلاً
لغالب منزلة المعلوم ويشترط
ان لا يكون لها منفذ آخر
والا كان من افراد
قوله أو قصد ما وجد

(أو لم يظن نوعه) أي لم يترجح عنده أي نوع هو (من أنواع) (الباح) بأن شك مع علمه بأنه من أنواع الباح فان تردد هل هو مباح كظبي أو حرام كخنزير فصاده فإذا هو مباح لم يؤكل كما يأتي قريبا (أو) أرسله على معين ظنه ظنيا ثم (ظهر خلافه) (من الباح) كبقرة فيؤكل (لا إن ظنه) حال الإرسال أو شك أو توهمه (حراماً) كخنزير فإذا هو حلال فلا يؤكل لعدم الجزم بالنية (أو أخذ) الجارح أو السهم (غير مرسل عليه) تحقيقاً أو شكاً (أو لم يتحقق) صائده أو غيره (١٠٥) (المبيح) لأكله (في) حال

(شريكه غير) أي غير المبيح للمبيح في قتله فلا يؤكل تغليبا للجانب المحرم ومثل لذلك بقوله (كاه) أي كشر كماء بأن جرحه المسلم المميز فتجامل الصيد ووقع في ماء أو رماء وهو في الماء فمات فلم يتحقق الذي مات منه هل هو الجرح أو الماء (أو) شركة سم في (مضرب) له (بسموم) أي بسهم مسموم ولم ينفذ مقتله بالسهم فمات قبل ذكاته (أو) شركة (كالبجوسى) لكلب المسلم ومثل الكلب السهم ولو قال كافر بدل بجوسى كان أحسن فان علم أن كلب المسلم هو الذى أنفذ مقتله أولاً كل وهو ظاهر (أو) شركة نهش جرح الذى للذكاة (بنهش) أي الجارح والباء بمعنى عند (ما) أي صيداً (قدر) الصائد (على خلاصه) أي خلاص الصيد (منه) أي من الجارح فترك تخليصه منه حتى مات فلا يؤكل (أو أغرى) الصائد جرحه بعد انبعائه بنفسه (في الوسط) أي أثناء

وإلا لم يؤكل ما أتى به من الصيد ميتاً (قوله أو لم يظن الخ) صورته أرسل جرحه أو سهمه على صيد وهو يعلم أنه مباح ولكن لم يظن نوعه أي لم يترجح عنده أي نوع هو من أنواع الباح بأن شك فيه وتردد هل هو بقر وحش أو حمارة فإن أخذ الجارح صيدا وقتله جازاً كله فلا يشترط في جواز أكل الصيد العلم بنوعه حين الإرسال عليه (قوله بأن شك) أي في أن الصيد من أي نوع مع علمه بأنه نوع من أنواع الباح أي التى تؤكل بالعقر كما إذا جزم بأنه مباح وتردد في كونه حمارة وحش أو بقر وحش أو ظبيا فأرسل الجارح فقتل ذلك فانه يؤكل حيث ظهر أنه من أنواع الباح التى تؤكل بالعقر فان جزم بأنه مباح وتردد هل هو نهم أو حمارة وحش أو غزال لم يؤكل لأن الأول لا يباح بالعقر (قوله لم يؤكل) أي ما لم يدرك مظهره حراما غير منفوذ المقاتل ويذكره معتقدا أنه حلال وإلا كل بخلاف ما لو أدركه غير منفوذ المقاتل مع اعتقاد حرمة وان الذكاة تعمل في محرم الاكل فلما ذكاه تبين أنه حلال فانه لا يؤكل (قوله لا إن ظنه حراما) عطف على قوله ولو تعدد مصيده ومثل ظنه حراما ظنه حراما أو خشية (قوله أو أخذ الجارح أو السهم غير مرسل عليه تحقيقاً) بأن صاد ما نواه وما لم ينوه أو ما لم ينوه فقط تحقيقاً وقوله أو شك كما لو نوى واحدا معينا من جماعة من الصيد ثم بعد وقوعه ميتا شك في أنه هل هذا هو الذى نواه أو غيره (قوله فلم يتحقق الذى مات منه هل هو الجرح أو الماء) محل عدم الاكل حيث لم ينفذ شيء من المقاتل وأما إذا نفذت مقاتله ثم شارك المبيح غيره فانه لا يضر (قوله فمات قبل ذكاته) أي فلم يتحقق هل مات من الجرح أو السم (قوله أو شركة كلب مجوسى) أي كلب أرسله مجوسى وقوله لكلب المسلم أي لكلب الذى أرسله المسلم كان مسلماً أولا (قوله كان أحسن) أي لأن التقييد بمجوسى يقتضى أنه يؤكل إذا شارك كلب الكنانى كلب المسلم وليس كذلك (قوله أو شركة نهش) أي أنه لا يؤكل إن شارك نهش الجارح الذكاة كما لو نهش الجارح صيدا قدر الصائد على خلاصه منه فترك تخليصه منه حتى مات والحال أنه جرحه أولا قبل النهش ولم يعلم هل مات من نهشه له بعد الجرح أولا أو مات من الجرح الذى حصلت له به الذكاة أولا وكذا لو ذبحه في حال نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق أنه إذا ذكاه وهو مجتمع الحياة فان لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه أكل أن كان الجارح قد جرحه (قوله بنهشه) أي وذلك عند نهش الجارح صيدا قدر الخ (قوله عطف على ظنه الخ) أي فالعنى لأن ظنه حراما ولا إن أغرى الصائد جرحه في الوسط أي فانه لا يؤكل سواء زاده الإغراء قوة واستيلاء أم لا وقد علمت أن هذا مبنى على القول الذى رجح اليه مالك من أنه لا بد في حل الصيد من إرسال الصائد الجارح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فانه يؤكل ولو أرسله من غير يده أو أغراه في الوسط بعد انبعائه بنفسه (قوله مما يستدعى طولاً) أي في إخراجها منه (قوله حتى وجده ميتاً) ظاهره ولو وجد السهم في مقاتله وقد أنفذه وهو مافى المدونة وذلك لاحتمال غوص السهم في المقاتل بحركات الصيد لكن قال ابن اللواز لا بأس بأكل ما أنفذ السهم مقاتله وإن بات قاله أصبح قال

١٤ - دسوقى - ثانى * اطلاقه قبل ولو أغراه ابتداء حيث لم يكن بيده وهو فعل ماض عطف على ظنه فليس من أمثلة الشركة لا مصدر مجرور بالمطف على ماء إذ لا يصح أن يكون من أمثلة الشركة (أو تراخى) الصائد (في أتباعه) أي اتباع الجارح بعد إرساله حتى وجده ميتاً فلا يؤكل لاحتمال إدراك ذكاته لوجد (إلا أن يتحقق أنه) (أن جد) لا يلحقه (حيا) (أو حمل الآلة) للذبح (مع غير) وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير (أو) وضعها (مخرج) ونحوه مما يستدعى طولاً فمات بنفسه بحيث لو كانت في يده أو حزامه لأدبره (أو بات) الصيد

ثم وجده من الغد ميتا لم يؤكل لاحتمال موته بشيء من الهوام مثلا (أو صدم أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) فهما أي بلا إدماء
واو مع شق لجبله إلا ان يكون (١٠٦) الصيد مريضا فشق جلده ولم ينزل منه دم فيكنى (أو) أرسله على غير مرئي وليس

لأنه آمن عليه بما يخاف عليه الفقهاء أن يكون موته بسببه من غير سبب السهم قال ولم نجد لرواية ابن
القاسم هذه عن مالك ذكرها في كتاب السباع ولا رواها عنه أحد من أصحابه ولم نشك أن ابن القاسم وهم
فيها ابن المواز وبه أقول ابن يونس وهو الصواب ابن رشد وهو أظهر الأقوال قال سليمان الباجي
وقاله سخون وعنه جماعة من أصحابنا اه مواق (قوله ثم وجده من الغد ميتا) الغد ليس بقيد وإن كان
ظاهر المصنف بل المراد أنه خفي عليه مدة من الليل فيها طول بحيث يلتبس الحال ولا يدرى هل مات
من الجارح أو أعان على قتله شيء من الهوام التي تظهر فيه كالأفاعي فلورماه فغاب عنه يوما كاملا ثم وجده
ميتا فانه يؤكل حيث لم يتراخ في اتباعه وهذا مفهوم قوله بات والفرق بين الليل والنهار أن الصيد
يمنع نفسه من الهوام في النهار دون الليل فإذا غاب ليلا احتمل مشاركة الهوام التي تظهر فيه للسهم
بخلاف ما إذا غاب نهارا فانه لا يحتمل ذلك (قوله لاحتمال موته) كذا عللوا عدم الاكل وحينئذ
فالأحسن لو قدم للمصنف هذا الفرع وجعله من أفراد قوله ولم يتحقق للبيوع في شركة (قوله أو
صدم) أي بأن ضربه فرماه وصار يمرغه حتى مات (قوله بلا جرح فيها) أي ومات الصيد بذلك
وليس مفهوم قوله بلا جرح هنا مكررا مع منطوق قوله سابقا وجرح مسلم لانه مفهوم غير شرط
وهو لا يعتبره فاندفع ما يقال الاولى إسقاط قوله بلا جرح ويكون قوله أو صدم أو عض معناه من غير
جرح لانه محترز قوله وجرح مسلم (قوله على غير مرئي) أي نذهب الجارح فأتى بصيد ميت فلا يؤكل
لأن شرط الاكل رؤية الصيد وقت الإرسال أو كون المكان الذي أرسل فيه الجارح محصورا ولم
يوجدوا أحدهما (قوله وقتل الثاني) إنما لم يؤكل لأن الثاني قتل الصيد وهو مقدور عليه حين إرساله
وتقدم أن شرط أكل الصيد بالقر أن يكون معجوزا عنه حين الإرسال فلو أرسل ثانيا بعد مسكه
الاول له قتله الاول قبل وصول الثاني اليه فلا شك انه يؤكل للعجز عنه حين إرسال قاتله وكذلك
لو أرسل الثاني قبل مسكه الاول قتلته الثاني قبل مسكه الاول أو بعده أو قتله معا (قوله لم
يؤكل لاحتمال أن يكون الخ) هذا أحد القولين لمالك والثاني يؤكل بناء على أن الغالب كالحق اذ
الغالب أن الجارح إنما أخذ ما اضطرب عليه والقول الذي مشى عليه المصنف من عدم الاكل وهو
ما في العتية حيث قالت ولورأى الجارح مضطربا ولم ير الصائد شيئا فأرسله فصاد شيئا فلا أحب أكله
وكلامها هو محل التأويلين لأن ابن رشد حملها على ما إذا نوى المضطرب عليه فقط قال فان نواه وغيره
أكل لقول المدونة إن نوى جماعة وما وراءها محال يره أكل الجميع وحملها بعضهم على خلاف المدونة
وهذا تعلم أن التأويلين ليسا على صلاح المصنف لانهما ليسا على المدونة وإنما على قول العتية لا أحب
أكله هل هو على إطلاقه فيكون بين المدونة والعتية خلاف أو هو مقيد فيكون بينهما وفاق (قوله أي
المضطرب عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قوله إلا أن نوى المضطرب هو من باب الحذف
والإيصال فنائب الفاعل ضمير مستتر لا محذوف (قوله ووجب نيته) أي وجوبا مطلقا
غير مقيد بذكر ولا غيره وقوله بأنواعها أي الأربعة وأشار بقوله وإن لم يلاحظ حاية الاكل إلى
أن الواجب نية الفعل لانية التحليل (قوله عند التذكية) أي في الذبيح والنحر (قوله فلا تجب على ناس الخ)
أي وحينئذ فيقيد بذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا مما
تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة عليها وأما ما تركت التسمية عليه نسيانا أو عجزا فانه يؤكل

المكان محصورا أو قصد
ما وجد (بجرحه أو سهمه
في طريقه) (أو) أرسل
بجارحا فمسك الصيد ثم
(أرسل) جارحا (ثانيا)
بعد مسكه أول للصيد
(وقتل) الثاني أو قتل جميعا
فلا يؤكل للشك في البيوع
(أو اضطرب) الجارح
(فأرسل) الصائد جارحه
عليه (ولم ير) الصيد
بالبناء للفعل وليس
للمكان محصورا من غار أو
غيشة فصاد شيئا لم يؤكل
لاحتمال أن يكون غير
المضطرب عليه وصيده غير
نوى (إلا أن) ينوى
المضطرب (بفتح الراء
أي المضطرب عليه) وغيره
فتأويلان (بالأكل اذ
صيده نوى حينئذ وعدمه
إد شرطه الرؤية أو انحصار
المكان ولم يوجد واحد
منهما (ووجب) في الذكاة
بأنواعها (نيته) أي قصد
وإن لم يلاحظ حاية الاكل
احتراز عما لو ضرب حيوانا
بآلة فأصاب منحره أو
أصاب صيدا أو قصد مجرد
إزهاق روحه من غير قصد
تذكية لم يؤكل (وتسمية)
عند التذكية وعند الإرسال

والجاهل

في العقر (إن ذكر) وقد فلا تجب على ناس ولا أخرس ولا مكره فالشرط

راجع للتسمية فقط ومحل التأويل إن كان المذكي مسلما وأما النية أي قصد القول لتؤكل لا قتلها أي مجرد إزهاق روحها

فلا بد منها حتى من الكتابي والراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو لا خصوص باسم الله ولكنه الأفضل وكذا زيادة والله أكبر (و) وجب (نحرُ إبلٍ) وزرافة (و) وجب (ذبيحُ غيره) من غنم وطيور ولو نعامه (١٠٧) فان نحرته ولو سهوا لم تؤكل

(إن قدرَ) ونجّازا

(للضرورة) أي جاز الذبيح

في الإبل والنحر في غيرها

للضرورة كوقوع في

مهاوة أو عدم آلة ذبيح

أو نحر واستثنى من قوله

وذبيح غيره قوله (إلا البقر

فَيُندَبُ) فيها (الذبيحُ

كالخديد) فإنه يندب في

سائر أنواع الذكاة حتى

العقرو وأجزاء بحجر محدود

وزجاج وغيرهما

(وإحداده) أي سنه

يندب (وقيامُ إبل) حال

نحرها مقيدة أو معقولة

اليسرى لعذر يندب

(وضجع ذبيح) بفتح

الضاد وكسر الذال أي

مذبوح من بقر وغنم

وغيرهما (على) شقه

(الأيسر) لأنه أيسر

للذبيح (وتوجهه) لالة

(ويُضاحُ الحبل) أي محل

الذبيح من صوف أو غيره

حتى تظهر البشرة (وفرى

ودجى صيداً نفذ مقتله)

أي يندب لإراحته ويلزم

من فرى الودجين قطع

الحلقوم فالمراد تذكية

فلو عبر بها كان أوضح

وأخصر (وَلَى جَوَازِ

الذبيحِ بِالْعَظْمِ) أراد به

الظفر وكان عليه أن

يعبر به وأما لو ذكيت قطعة

عظم محددة فلا خلاف

والجاهل بالحكم كالعامد كما هو ظاهر المدونة وقال ابن رشد في البيان وليست التسمية بشرط في صحة الذكاة لأن معنى قول الله عز وجل ولأنكأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لأنكأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها لأنها فسق ومعنى قوله عز وجل فكلوا مما ذكر اسم الله عليه أي كلوا مما قصدت ذكاته فكفى عز وجل عن التذكية بذكر اسمه كما كفى عن رمي الجمار بذكره حيث قال واذكروا الله في أيام معدودات للصاحبة بينهما وحيث أن الآية المذكورة لا تدل على وجوب التسمية في الذكاة بل تصدق ولو بالسني (قوله فلا بد منها الخ) اعلم أن النية المطلوبة في الذكاة قيل هي قصد الفعل أي قصد الذكاة احترازاً عن قصد القتل وإزهاق الروح وعلى هذا فالنية لا بد منها حتى في الكتابي لأن النية بهذا المعنى متأنية منه وهذا القول هو ما شئى عليه الشارح ونسب عجز الحفيد ابن رشد عدم اشتراط النية من الكتابي ومذهب الحفيد كما كتب السيد البليدى نقلاً عن البدر أن النية المطلوبة نية التحليل وهو قول القرطبي وجنح له البدر فهو الذي لا يشترط في الكتابي وأما المسلم فمقتضى قصد الفعل أي الذكاة الشرعية كان نوايا للتحليل حكماً إذ لا معنى لكون الذكاة شرعية إلا كونها السبب للبيح لأكل الحيوان والنية الحكمية كافية * والحاصل أن المسلم لا بد فيه من نية التحليل ولو حكماً فان شك في التحليل ارتد وإن نجاه عمداً عن قصده مع اعتقاده فمتلاعب وكلاهما لا تؤكل ذبيحته ويدل على أنه لا بد في المسلم من نية التحليل ما مر من أنه إذا شك في إباحة الصيد لم يؤكل لعدم الجزم بالنية وأما الكتابي فيكفي منه قصد الفعل المعهود وإن لم ينو التحليل في قلبه لأنه إذا اعتقد حل الميتة أكلت ذبيحته حيث لم يرغب عليها انتهى عدوى (قوله ولكنه الأفضل وكذا زيادة الخ) الأولى أن يقول ولكنه الأفضل مع زيادة الخ ونص التوضيح ابن خبيب وإن قاله باسم الله فقط أو أنه أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا اله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأه ولكن ما شئى عليه الناس أحسن وهو باسم الله والله أكبر (قوله فان نحرته ولو سهوا) أي مع علمه بصفة الذبيح (قوله نوع عدم آلة ذبيح أو نحر) أي وكجهل صفة الذبيح لانسيانها أو جهل حكمها (قوله إلا البقر فيندب فيها الذبيح أي ونحوها خلاف الأولى ومن البقر الجاموس وبقر الوحش إذا قدر عليه فيجوز كل من الذبيح والنحر فيهما ومثل البقر في جواز الأمرين وندب الذبيح ما شبهه من حمار الوحش والتميل والغنم على القول محل أكلها وكذلك البغال والحمر الإنسانية على القول بكراهة أكلها كما قال الطرطوشي (قوله وأجزاء بحجر) أي أجزاء سائر أنواع الذكاة بحجر الخ (قوله وإحداده) إنما ندب لأجل سرعة قطعه فيكون أهون على المذبوح لخروج روحه بسرعة فتحصل له الراحة (قوله وتوجهه) أي ما يذكى (قوله ويضاح الحبل) أي يبتف أو غيره (قوله وفرى) أي قطع (قوله فاعبر بها الخ) قد يقال إنما عبر بفري إشارة إلى تحقق الذكاة الشرعية أولاً بانفاذ مقتله وإنما المراد بمجرد الفري والقطع تسهلاً (قوله أو محل الجواز بهما ان انفصلا) أي وأما ان اتصالاً بأن كانا مركبين فيذكر الذبيح بهما (قوله مطاة) أي سواء كان متصلًا أو منفصلاً وكذا يقال في السن بعد ذلك (قوله خلاف) الأقوال الأربعة لما لك والأول اختاره ابن القصار والثاني صححه ابن رشد والثالث شهره صاحب الأكال والرابع صححه الباجي انظر التوضيح (قوله محله أن وجدت آلة غير الحديد) أي مع ما كبحر محدود وقراز وهذا الكلام لم يبق

في الجوار (والسن) مطلقاً متصليين أو منفصلين (أو محل الجواز بهما) (إن انفصلا أو الجواز) (بالعظم) أي الظفر مطلقاً بالسن مطلقاً فلا يجوز يذكيه كما هو النقول (ومنهما) فلا يؤكل ما ذبح بهما على هذا القول (خلاف) محله أن وجدت آلة غير الحديد فان وجد الحديد تمين وإن لم يوجد غيرهما جاز بهما كذا قيل (وحرّم) على السكف (اصطفاً ما كُول) من طير أو غيره (لأنه الذكاة)

بل بلا نية شيء أو نية حبسه (١٠٨) أو الفرجة عليه ومثل نية الذكاة التقنية لغرض شرعى أى جائز شرعا وكره للهو وجاز

لتوسعة على نفسه وعياله
غير متعاده كأكمل الفواكه
وندى لتوسعة معتادة
أو سد خلّة غير واجبة أو
كف وجه عن سؤال أو
صدقة ووجب لسد خلّة
واجبة فتعريبه الاحكام
الحسنة (إلا) أن يكون
الاصطياد متعلّقا
(بكخزير) ممالا يؤكل
(فيجوز) إذا كان بنية قتله
وليس من العبث وأما
بنية غير ذلك كحبسه أو
الفرجة عليه فلا يجوز
فلم انه لا يجوز اصطياد
القرود والدب لأجل
التفرج عليه والتمتع به
لا مكان التمتع بغير
ويحرم التفرج عليه نعم
يجوز صيده للتذكية على
القول بجواز أكله
(كذلك مالا يؤكل)
كحمار وبغل (إن أيسر
منه) فيجوز تذكيته بل
يندب لأراحته (وكره)
ذبح بدور حفرة لعدم
الاستقبال في بعض ما
يذبح ولنظر بعضها بعضا
حال الذبح وهو مكروه
(وكره) (سلخ أو قطع)
لهو مستل من الذبح
(قبل الموت كقول موضح)
حال ذبح أضحيته (الاهم
منك) هذا أى من فضلك
واحسانك (واليك) التقرب
به بلا رياء ولا صفة

فيكره ان قاله استئنا لان

واعترضه بن بأن هذا التفصيل لم يقله أحد بل محل الخلاف إذا قعد الحديد ولو وجدت آلة غيرهما
فمن قال بالجواز بهما يسويهما مع غيرهما غير الحديد وحاصله انه ان وجد الحديد تعين الذبح به أى
ندب ندبا مؤكداً وان لم يوجد حديد سواء وجدت آلة غيرهما أو لم توجد الخلاف خلافاً لبقى في أنه
إذا لم توجد آلة غيرهما انه يجوز الذبح بهما في هذه الحالة اتفاقاً وقد أشار الشارح إلى التبري من هذا
السلام لما علمت من البحث فيه بقوله كذا قيل (قوله بل بلا نية شيء) أى أو بنية قتله (قوله أو نية حبسه)
أى بقص ولولذلك الله أو لسماع صوته كدرة وقمرى وكروان والظاهر أنه يمنع شراء درة أو
قمرى أو كروان أو بلبل معلم ليحبسها لذكر الله أو لسماع صوتها كالاصطياد لذلك ولا يحرم عقها
خلافاً لما ذكره عقب وفي تمليله بأنها من السائبة نظر لأن السائبة مخصوصة بالانعام (قوله أو الفرجة
عليه) أى أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرد أو نسناس لكن في ح ما يفيد جواز اصطياد الصيد بنية
الفرجة عليه حيث لا تعذيب وان بعضهم أخذ الجواز من حديث يأبى عمير ما فعل النخير كما في شمائل
الترمذى وغيرها (قوله ومثل نية الذكاة) أى مثل اصطياده بنية الذكاة في الجواز اصطياده بنية التقنية
لغرض شرعى كتعليقه الذهاب لبلد بكتاب يعلق بمنأى أو لينه على ما يقع في البيت من مفسدة
أو تعليم البازى أو غيره الاصطياد (قوله وكره) أى الاصطياد للهو وهذا عطف على قول المصنف
وحرم اصطياد ما كوله الخ (قوله ممالا يؤكل) أى فيجوز اصطياده لا بنية ذكاته بل بنية قتله وهذا
الاستثناء منقطع لأن ما قبله إلا في اصطياد المأكول وما بعدها غير مأكول وأدخل بالكاف في قوله
الا بكخزير الفواشق الخمس فانه يجوز صيدها بنية قتلها لا ذكاتها وان جاز أكلها (قوله وليس من
العبث) أى وليس صيده بنية قتله من العبث (قوله على القول بجواز أكله) الذى ذكره شيخنا
المدنى ان القرد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتأجيله والفرجة عليه وان كان يمكن التمتع
بغير ذلك وهو موافق لما تقدم عن ح (قوله كذا ذكاة الخ) هذا تشبيه في الجواز وقد استعمل المصنف
الذكاة هنا بمعنى الذبح لاجتماعها للشرعى وهو السبب للبيح لا ككل الحيوان بعد خروج روحه لأن
الفرض انه غير مأكول (قوله مالا يؤكل) أى من الحيوان وهذا في غير الآدمى كالخيل والبغال
والحبر وأما الآدمى فلا يجوز لشرفه (قوله ان أيسر منه) أى أيسر من الانتفاع به حقيقة لمرض أو
عمى أو حكمة بأن كان في مفارقةطن الأرض لا علف فيها ولا يرجى أخذ أحده (قوله بدور الخ) أى
كره ذبح اجتماعه فيه على دور حفرة ونص المدونة ببلغ مالكا ان الجزارين يجتمعون على الحفرة
يدورون بها فيذبحون حولها فتهاجم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (قوله ولنظر بعضها بعضا) أى
فالكراهة لأحد من قنشتد الكراهة عند اجتماعهما وتلتقى عند اتفاهما (قوله وكره سلخ أو قطع)
أى وكذا حرق بالنار (قوله قبل الموت) أى قبل خروج الروح لما في ذلك من التعذيب وقد ورد في
الحبر النهى عن ذلك وان ترك حتى تبرد الا السمك فيجوز تقطيعه وكذلك القفاؤه في النار قبل موته
عند ابن القاسم لأنه لما كان لا يحتاج للذكاة صار ما وقع فيه من الابقاء ومامعه بمنزلة ما وقع في غيره بعد
تمام ذكاته (قوله أى من فضلك واحسانك) أى لامن حولى وقوتى وقوله واليك التقرب به أى
لا إلى من سواك (قوله لان قصد الدعاء والشكر) أى على هذا يحمل قول الامام على بن أبى طالب
(قوله وتعمد إبانة رأس الخ) حاصله انه إذا تعمدا إبانة الرأس وأبانها فهل تؤكل تلك الذبيحة مع
السكرامة لذلك الفعل ولا تؤكل أصلاً قولان في المدونة أولهما لابن القاسم وإنما حكم بكراهة ذلك

الفعل

قصد الدعاء والشكر فيؤجر قاله ان شاء الله تعالى كما قاله ابن رشد (وتعمد إبانة رأس) للذبيحة أى وأبانها بالفعل فيكره وتؤكل

لأن لم يعتمد أولاً عليها بالفعل
وأشار لمقابل الرجوع بقوله
(وتؤولت أيضاً على عدم
الأكل إن قصدت) أي إبانة
الرأس بمعنى انفصالها
(أولاً) أي قبل قطع
الحقنم والودجين أي
وأبائها بالفعل (ودون
نصف) من صيد كيد أو
رجل أو جناح (أيين)
أي إبانة الجارح أو السهم
ولو حكما بان تعلق بيسير
جلده أو لحم (ميتة)
لا يؤكل ويؤكل ماسواه
وهذا إن لم يحصل بذلك
الدون إنفاذ مقتل والا
أكل كالباقي وصار
كالرأس المشار إليه بقوله
(إلا الرأس) فليس
بميتة (وملك الصيد)
المبادر له بوضع يده عليه
أو حوزة في داره أو كسر
رجله وإن رآه غيره قبله
وهم به لأنه مباح وكل
سابق لمباح فهو له (وإن
تنازع قادرون) يعني
تدافعوا عليه بالفعل
لا التنازع بالقول فقط
فهو للمبادر (فيهم) يقسم
ولو دفع أحدهم الآخر
ووقع عليه إذ ليس وضع
يده عليه والحالة هذه من
المبادرة بخلاف السابقة
بلا تدافع فلو جاء غير
التدافعين حال التدافع
وأخذه لاختص به كما
هو ظاهر (وإن أدعى

الفعل لأن إبانة الرأس بعد تمام الذكاة بمثابة قطع عضو بعد انتهاء البيع وقبل الموت وهذا مكره
والقول الثاني لما لك واختلف الأشياخ هل بين القولين خلاف أو وفاق فحمل بعضهم القولين على
الخلاف والمتمد كلام ابن القاسم وسميها بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك فحمله
على ما إذا لم يعتمد الإبانة ابتداء بل تمدها بعد الذكاة وإما لو تمدها ابتداء فلا تؤكل كما يقول مالك
نقول المصنف وتعمد إبانة رأس هذا قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقوله وتؤولت هذا إشارة
للقول بالوافق (قوله لأن لم يعتمد أو لم يبينها) أي فلا كراهة (قوله بمعنى انفصالها) أشار إلى أنه ذكر
الضمير العائد على الإبانة نظراً لكونها بمعنى الاتصال (قوله ودون نصف الخ) الصواب أن دون
هنا للسان المجازي وأنه يجوز فيها الرفع والنصب فإن رفع كان مبتدأ وإن نصب فالظاهر أنه صلة
لموصول مقدر أي وما هو دون نصف ميتة أه بن ومفهوم قوله ودون نصف أنه لو قطع الجارح
الطير نصفين من وسطه أكل لأن ضله كذلك فيه إنفاذ مقتل كذا قالوا ومنه يعلم أنه ليس الأكل
للنصف من حيث أنه نصف بل من حيث أنه لا يخلو عن إنفاذ مقتله فالمدار على إنفاذ القتل فعلى هذا
لو أبان الجارح أو السهم دون النصف وأنفذ مقتلاً أكل ذلك الدون كالباقي كما قال الشارح فلو أبان
الجارح أو السهم ثلثاً سدساً فهل يؤكلان أو الأخير أو يطرحان لأنص وقد يقال المدار على إنفاذ
المقاتل فالذي نذبه مقتل يؤكل والا فلا ثم إن الفرع مقيد بما له نفس سائلة أما الجراد مثلاً إذا قطع
جناحه فأت أكل الجميع لأن هذه ذكاته (قوله لا الرأس) أي وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك
(قوله وملك الصيد) أي الذي لم يسبق عليه ملك لأحد (قوله أو كسر رجله) أي أو قتل مطمورة أو
سدجهره عليه فلوسد جهره عليه ثم ذهب ليأتي بما يغفر به فجاء آخر ففتحه وأخذه فهو لمن سده كما
إن مافي الحباله بغير طرد أحد يكون للمالكها إلا لمن سبق بالأخذ منها بعد أن صار محجوراً عليه
(قوله وإن رآه غيره قبله الخ) فإن أخذ الصيد إنسان فتنازعه آخر وأدعى أنه واضع يده عليه قبل أن يأخذه
فعلى مدعى وضع اليد اثبات ذلك فإن لم يثبت فالظاهر أنه يقسم بينهما لأنه كمال تنازعه اثنان كذا
قاله ثم وقال بن المطابق للقواعد أنه يكون للأخذ فقط لحيازته وإنما عليه التمين لمن ادعى أنه
واضع اليد أو يردّها عليه تأمل (قوله وإن تنازع قادرون) أي على المبادرة فيقسم قطعا للتنازع
قاله المصنف قال ابن عرفة هذا إذا كان الصيد بمحل غير مملوك وإما بمملوك فله به وهذا ما لم يقع
في حجر شخص جالس في ذلك المكان المملوك وإلا كان له لأن حوزة أخص وصاحب الحوزة
الأخص وهو ما انتقل الحوزة بانتقاله يقدم على صاحب الحوزة الأعم أه شيخنا عدوى قال عبيق
وأخص من تعليل المصنف المذكور مسألة وهي ما تكررت شكوى شخص لآخر فإن له شكوى أن
يرفع الشاكي للحاكم ويقول إن كان له عندى شيء فيدعى به فإن أبى ذلك حكم عليه بأنه لا حق له بعد
ذلك وليس له عليه بعد ذلك شكوى قطعاً للتنازع وقد حكم بها البدر القرافي والبرموني وقالاه مشهورة
في الحاكم بمسئلة قطع النزاع المختصة بمذهب المالكية (قوله لا التنازع بالقول) أي بأن رآه اثنان فعازاه
أحدهما وتنازعا فصار الحائز يدعى أنه أحق به لحوزة والثاني يدعى أنه أحق لأنه رآه أولاً وكان هاما
على أخذه (قوله بخلاف السابقة بلا تدافع) أي بخلاف ما إذا تسابعا من غير تدافع فإن وضع يد
أحدهما عليه قبل الآخر من المبادرة (قوله من صاحبه) أي الذي ملكه بوضع يده عليه أولاً
(قوله ولو من مشتر) رد بولو قول ابن السكاتب إنه للأول أي المشتري قياساً على من أحيأرضاً بعد اندراس
بناء الأول فإن كان الأول مملوكها باحياً فلثاني وإن كان ملكها باشتراء ممن أحيأها فهي لذلك المشتري

شرد بغير اختيار من صاحبه بل (ولو من مشتر) له من صاحبه قاصطاده غيره (فلثاني)

ولو لم يلتحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الأول (لا إن) كان (تأنس) عند الأول فند منه (ولم يتوحش) بعد ندوده أي لم يهر وحشا بأن لم تطبع بطباع الوحش فهو (١١٠) للأول وللثاني أجرة تحصيله فقط (واشترك) في الصيد (طارده) له (مع

واندراسها لا يخرجها عن ملكه اه بن (قوله ولو لم يلتحق بالوحش) أي هذا إذا التحق في حال ندوده بالوحش بأن تطبع بطباعها بل ولو لم يلتحق بالوحش والأولى إسقاط هذا التعميم لان الموضوع كما قال بعد انه لم يتأنس وإذا كان لم يتأنس كان باقي على تطبعه بطباع الوحش فتأمل (قوله واشترك طارده الخ) أي ولو كان طرده لما يميزا ذن ربه (قوله وأيس الطارده منه أي من الصيد) أي وذلك بأن أيس الصيد الطارده واقطع الطارده عنه فهرب حيث شاء فحط في الحيلة فهو لربها ولو كان الطارده قصدها فلا مفهوم لقول المصنف وان لم يقصدها (قوله وان كان الطارده الخ) وذلك بأن أيس المائد الصيد وصار المائد على تحقيق أو غلبة ظن من امساكه بغير الحيلة فقدر الله أنه وقع فيها بقصده أو بغير قصده فهو للطارده خاصة ولا شيء عليه لصاحب الحيلة نعم إذا قصد الطارده إيقاعه فيها لاجل اراحة نفسه من التعب لزمه أجرتها لصاحبها والحاصل ان قول المصنف ولولاها لم يقع مفهومه أمر ان الأول مالو كان السبب في الوقوع الحيلة فقط وهذه هي المشار لها بقوله وان أيس الخ والثاني أن لا تكون الآلة متوقفا عليها الوقوع وهو ما أشار له المصنف هنا بقوله وعلى تحقيق الخ (قوله كالدار) تشبيه في اختصاص الطارده كالتي قبلها (قوله ولا شيء لرب الدار) أي لا يلزم الطارده أجرتها نظرا لما خففته عنه من التعب خلافا لابن رشد لانها لم توضع لاجل الصيد ولم يقصد بانها تحصيلها (قوله أي مالك ذات الدار) أراد الملك ولو حكما ليشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل فما يقع من الطير فيها والحال أنه غير مطرود اليها من أحد يكون للواقف أو الناظر بصرفه في مصالح الوقف ولا يكون للمرصد عليهم البيت من امام ومؤذن مثلا كذا ينبغي قوله عيج (قوله أو خالية) بل ولو خرابا كما في بن (قوله خلافا لبعضهم) أي حيث قال فمالك الدار أي مالك منفعتها سواء ملك الذات أيضا أم لا (قوله وضمن مار) أي تعلق ضمان الصيد بالمار إذا أمكنه ذلك وتتركها وهذا هو المشهور من المذهب بناء على ان الترك فعل أي ان الترك كفعل التفويت وقيل لاضمان عليه بناء على أن الترك ليس فعلا ولا تكليف الا بفعل وعلى نفي الضمان فإكله ربه وعلى المشهور من الضمان فلا يأكله ربه ولا ينتفي الضمان عن التارك ولو أكله ربه غفلة عن كونه مستأعدا أو ضيافة لأنه غير متمول وهذا بخلاف ما لو أكل إنسان ماله المنصوب منه ضيافة فانه لا يضمنه الغاصب كما استظهره عيج واستظهره بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني عدم ضمان المار إذا أكله ربه واعتمد الأول اللقائي (قوله أمكنه ذكاته) انث الفعل وجعل الفاعل الذكاة وضمير المار مفعولا ولم يجرّد الفعل من التاء ويجعل الذكاة مفعولا وضمير المار فاعلا لما تقرّر من انه إذا دار الأمر بين الاستناد للعنف والذات فالاستناد للعنف أولى من الاستناد للذات فيقال أمكنني السفر دون أمكنت السفر (قوله بوجود آلة) أي بوجوده ما يذكي به فإذا كان ليس معه ما يذكي به إلا الظفر أو السن وترك الذكاة بهما ضمن (قوله وهو ممن تصح الخ) أي وإلا فلا ضمان عليه إذا ترك نعم إذا ذكاه يضمن لأنه يفوته بذكاته (قوله ولو كئيبا) أي فالكئيب كالمسلم في وجوب ذكاة ما ذكر لانها ذكاة لا عقرو ولا يأتي الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كئيبا لمسلم قولان لأن هذا من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه يضمن بتركه (قوله لتفويته على ربه) وذلك لأن المار لما أمكنته ذكاه نزل

ذى حيلة (بالسكر شبكة أو فخ أو حفرة جعلت للصيد) قصدها الطارده لا يقاع الصيد فيها (ولو لاها) أي الطارده وذو الحيلة (لم يقع) الصيد فيها فالطارده أيس منه لولاها (محبس) أي بقدر أجرة (فصاها) متعلق باشتراك فإذا كانت أجرة الطارده درهمين وأجرة الحيلة درهما كان للطارده الثلث ولصاحب الحيلة الثلث (وإن لم يقصد) الطارده الحيلة (وأيس) الطارده (منه) أي من الصيد فوقع فيها (فلربها) ولا شيء للطارده (وإن كان الطارده على تحقيق) من أخذه (بغيرها) أي بغير الحيلة وسواء قصدها أولا فهو مفهوم لولاها لم يقع (فله) دون ربه (كالدار) أي ان من طرد صيد الدار ونحوها فأدخله فيها فانه يختص به ولا شيء لرب الدار أمكنه أخذه بدونها أولا إذ ليست بمدة للصيد كالخيلة (إلا أن لا يطرده) أي لدار بأن طرده بغيرها فهرب منه ودخلها ولم يكن على تحقيق

من أخذه بدونها (فلربها) أي مالك ذات الدار لا مالك منفعتها مسكونة أو خالية خلافا لبعضهم فان كان منزلة على تحقيق من أخذه بغيرها فهو للطارده (وضمن مار) على صيد مجروح لم ينفذ مقلته (أمكنته ذكاته) بوجود آلة وعله بها وهو ممن تصح ذكاته ولو كئيبا (وتركه) تذكيته حتى مات قيمته مجروحا لتفويته على ربه ولو كان المار غير بالغ

لأن الضمان من خطاب الوضع واما غير الصيد فان خيف موته وله بذلك بينة وجب عليه ذكاته كالصيد ولا ضمنه وإن لم تكن له بينة على خوف موته ضمنه ان ذكاه ولا يصدق في دعواه انه خاف عليه الهلاك، ألم تقم قرينة (١١١) على صدقه إلا الراعى فانه يصدق مطلقا

كأبائى في قوله وصدق ان ادعى خوف موت فحذر وشبه في الضمان قوله (كثرلك تخليص مستهلك من نفس أو مال) قدر على تخليصه (بيده) أى قدرته أو جاهه أو ماله فيضمن فى النفس الدية وفى المال القيمة (أو) ترك التخليص (بشهادته) أى بتركها حيث طلبت منه أو علم ان تركها يؤدى للهلاك وكذا ان ترك تجريح شاهد الزور (أو) ترك التخليص (بمسالك وثيقة) بمال أو ينفو عن دم وهذا إذا كان شاهدا لا يشهد إلا بها أو نسي الشاهد ما يشهد به ولا يذكر الواقعة إلا بها (أو تقطع بها) أى الوثيقة فضاع الحق فيضمنه وهذا إذا لم يكن لها سجل والإلم يضمن إلا ما يغرمه على اخراجها (وفى قتل شاهدى حق) عمدا أو خطأ حتى قات الحق بقتله (تردد) فى ضمان قاتلها لتفويته على ربه ويعلم كونها شاهدى حق باقرار القاتل وعدمه لأنه لم يقصد بقتلها ابطال الحق بل لاعداءه ولذا لو قصد بقتلها ضياع الحق لضمن قطعا والأظهر من

منزلة ربه وهو لو أمكنه ذكاته فتركه حتى مات لم يؤكل بل يكون ميتة (قوله لأن الضمان من خطاب الوضع) أى لأن الشارع جعل الترك سببا فى الضمان فيتناول البالغ وغيره (قوله ولا ضمنه) أى ولا يذكه ضمنه (قوله على خوف موته) أى فالواجب تركه من غير ذكاه وضمنه ان ذكاه ولا فرق بين المار والوديع (قوله فإنه يصدق) أى فى دعواه انه خاف عليه الهلاك فذبح لذلك وقوله مطلقا أى وقعت قرينة على صدقه أم لا (قوله كترك تخليص مستهلك) أى متوقع للهلاك ولو كان التارك للتخليص صديقا لأن الضمان من باب خطاب الوضع كما علمت واعلم انه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال لمن قدر عليه ولو بدفع مال من عنده ورجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع مال ولو لم يأذن له ربه فى دفع المال لخلاصه وهو من أفراد قول المصنف الآتى والاحسن فى القدى من لص أخذه بالقداء اه شيخنا عدوى وقد علم منه ان من دفع غرامة عن انسان بغير اذنه كان للدافع الرجوع بما دفعه على المدفوع عنه ان حرم تلك الغرامة ماله وإلا فلارجوع له عليه بما دفعه عنه (قوله فيضمن فى النفس الخ) أى أنه إذا ترك تخليص المال مع قدرته على خلاصه بجاهه أو ماله حتى ضاع ذلك المال على ربه فانه يضمن له قيمة ذلك المال ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا واما إذا ترك تخليص النفس حتى قتلت فانه يضمن الدية فى ماله ان ترك التخليص عمدا وعلى عاقفته ان تركه متأولا ولا يقتل به ولو ترك التخليص عمدا هذا مذهب المدونة وحكى عياض عن مالك انه يقتل به قال الأبنى فى شرح مسلم مازال الشيوخ يتكبرون حكايتهم عن مالك ويقولون انه خلاف المدونة بقله ح وفى التوضيح عن الأخير انه خرج ذلك على الخلاف فيعمد الزور فى شهادته حتى قتل بها الشهود عليه قال فقد قيل يقتل الشاهد ومذهب المدونة لاقتل عليه اه وبذلك تعلم ان قول خش ولو كان متعمدا لا هلاكه بترك تخليصه قتل غير صواب اه بن (قوله أو علم) أى ولم تطلب منه ولكن علم الخ وقوله يؤدى للهلاك أى هلاك الحق أو النفس (قوله أو تقطع بها) قال طفى تقطع الوثيقة وقتل شاهدى الحق ليسا من المسائل التى يجرى فيها هل الترك يوجب الضمان أولا وهو ظاهر فالاولى تأخيرها كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يخلل بها المسائل الجارية على القانون المذكور (قوله عمدا أو خطأ) أى لأن العمد والخطأ فى أموال الناس سواء (قوله ويعلم كونها شاهدى حق باقرار القاتل بذلك) أى وكذا بشهادة اثنين بأنها شاهد حق حيث لا يشهد الاثنان به لعدم علمها بقدره (قوله ومثل قتلها) أى فى جريان التردد قتل من عليه الحق أى والحال انه لم يخلف تركه لأنه كان يمكن اكتسابه ففى تضمين القاتل له الحق وعدم تضمينه تردد والاظهر تضمينه قالوا ومثل قتلها قتل احدهما حيث كان الحق لا يثبت إلا بشاهدين أى فيكون الاظهر غرمه جميع الحق انظر بن (قوله كل جرح الخ) أى إذا جرح انسان جرحا يخشى منه الموت سواء كان جائفة أفضت لجوفه أو غير جائفة واقتضى الحال خياطته بفتلة خيط أو حرير وجب على من كان معه ذلك إذا كان مستغنيا عنه حالا وآلا أو كان محتاجا له الثوب أو الجائفة دابة لا يموت بموتها أو كان معه الابرة وكان مواسة المجرع بذلك فان ترك مواساته بما ذكر ومات فانه يضمن ومحل الضمان مالم يكن المجرع منفوذ للقاتل وإلا فلا ضمان بترك المواسة وإنما يلزم الادب بتركها والدية أو القصاص على الجراح كما انه لو كان رب الخيط محتاجا له فى نفسه أو دابة يموت بموتها وترك الاعطاء

التردد ضمان المال ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن محرز (و) يضمن بسبب ترك مواسة زوجة باقل ان خاط به سلم فترك المواسة حتى تلف ومثل الخيط الابرة ومثل الجائفة كل جرح يخشى منه الموت

(و) ترك (فضل) أي زائد
 (طعام أو شراب) عما
 يمكّن الصحة لأفاضل
 من العادة وهو الشبع في
 الأكل (المضطر) حتى
 مات فيضن دية خطي إن
 تأول في النع والاعتص
 منه كإيائي في الجراح (و)
 بترك دفع (عمد وحش)
 لمن طلب منه ذلك لاسناد
 جدار مائل (فيقع) بالنصب
 لعطفه على الاسم الحاضر
 أي ترك (الجدار) فيضمن
 ما بين قيمته مائلا ومهدوما
 (وله) أي للوإس (الثمن)
 أي عن ما واسب به من خط
 ومابعد وقت الدفع (إن)
 وجد (الثمن عند المضطر
 حال الاضطراب وإلا لم
 يلزمه ولو كان غنيا يبلده
 أو أيسر بعد والمراد بالثمن
 ما يشمل الاجرة في العمد
 والحشب (واكل الذكي
 وإن أيس من حياته)
 بحيث لو ترك مات بسبب
 مرض أو تردية من
 شاق لم ينفذ مقتله أو
 أكاه عشا قاتل
 (يتحرك قوي) كخط
 يد أو رجل (مطلقاً)
 صحيحة أو مريضة وأما
 غير القوى كحركة
 الارتعاش أو حركة طرف
 عينها أو يد أو رجل أو
 قبض واحدة فلا عبرة به
 بحذف مد وقبض مما
 فيعتبر بل قيل باعتبار قبض
 أو مد واحدة فقط (وسيل دم) ولو بلا حشب (إن صححت) الذبيحة لأن كانت مريضة أي أضناها المرض

حتى مات فإنه لا ضمان عليه لعدم وجوب المواساة عليه حينئذ (قوله وترك فضل الخ) أي وترك
 اعطاء طعام فاضل وزائد عما يمكّن صحته وحاصله أن الشخص إذا كان عنده من الطعام أو الشراب
 زيادة على ما يمكّن صحته وكان معه مضطر فإنه يجب عليه مواساته بذلك الزائد فإن منع ولم يدفع له
 حتى مات ضمن (قوله عما يمكّن الصحة) قال خشي أي فاضلا عما يمكّن الصحة حالاً وماً لا إلى محل
 يوجد فيه الطعام هذا هو الظاهر كما أن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقة ومن في عياله لأنه
 قسط (قوله لأفاضل عن العادة) أي عن عادته في الأكل وهو الفاضل بعد شبعه (قوله للمضطر) أي
 سواء كان آدمياً أو حيواناً غير آدمي ولا مفهوم لطعام أو شراب بل وكذا فضل لباس أو ركوب بان
 كان لو لم يدفعه أو يركبه يموت وانظر هل لا بد في الضمان من سؤال المضطر أو يكفي العلم باضطرابه
 وهذا هو الظاهر (قوله فيضمن) هذا يقال في هذه المسئلة والتي تقدمت وقوله دية خطي إن تأول في
 النع أي أنه إذا تأول في النع لزمه دية خطي فتكون على عاتقه والمنع كواحد منهم (قوله وإلا اقتص
 منه) أي وإلا يتأول في المنع بل منع عمداً قاصداً قتله اقتص منه وهذه الطريقة هي العمدة وقال
 اللخمي لافرق بين التأويل وعدمه وأن على المانع الدية في الحالتين (قوله فيضمن ما بين قيمته الخ)
 وكذا يضمن رب العمد والحشب ما تلاف بسقوط الجدار من نفس أو مال لكن بشرطين أن يندر
 عند حاكم أو غيره وأن يكون الوقت من حين للأنذار إلى حين سقوط الجدار يمكن فيه اسناد الجدار
 لومكت رب العمد والحشب منها (قوله من خيط ومابعد) أي من فضل الطعام والشراب الذي
 دفعه للمضطر والعمد والحشب التي دفعها لمن طلبها منه لاسناد جداره المائل (قوله إن وجد الثمن
 عند المضطر الخ) أي ولو كان الموجود معه عروضاً أو حيوانات (قوله وإلا لم يلزمه) أي وإلا
 يوجد الثمن عند المضطر لاخيط أو الأجرة أو لفضل الطعام أو الشراب أو العمد أو الحشب وقت
 اضطرابه لم يلزمه شيء ولو أيسر بعد ذلك لا يحاسب على ماضى أمان وقت اليسار فقد زالت
 الضرورة فتلزمه اجرة العمد والحشب اخذاً من قوله وله الثمن إن وجد هكذا ذكر بعض
 الأشياخ والذي ذكره عقب تبعا لشيخه عج أنه إذا لم توجد الاجرة عنده وقت الاضطراب لم يلزمه
 شيء أصلاً ولو أيسر لاعتن مدة الاعشار ولا عن مدة اليسار نظراً لكونه اخذ مجاناً بوجه مآذون
 فيه (قوله وإن أيس من حياته) دخل فيها قبل المبالغة محقق الحياة ومرجوها ومشكوكها ولو عبر
 بلو لأفاد رد قول مختصر الوقار لاصح ذكاة الميؤوس من حياته التوضيح والاول احسن
 (قوله بحيث لو ترك) أي من غير تذكية لمات (قوله يتحرك قوي) الباء للشيئية أو بمعنى مع وقوله مطلقاً أي
 سواء كان التحرك من اعاليها أو من أسافلها سواء سال دم أم لا وسواء كان التحرك قبل الذبح أو
 معه أو بعده على ما لابن غازي وسواء كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا عبرة به) أي على المشهور
 سواء كان معه سيلان دم أو لا والفرض أنه ميؤوس منها وقوله بعد بل قيل الخ مقابل للشهور وإن كان
 هو الاظهر (قوله وسيل دم الخ) أشار بذلك لما في العتبية ونصها وسئل ابن القاسم وابن وهب عن شاة
 وضعت للذبح فذبحت وسال دمها فلم يتحرك منها شيء هل تؤكل قال لا نعم تؤكل إذا كانت حين تذبح
 حية فإن من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح حتى لا تتحرك الذبيحة وآخر يذبح فتقوم
 الذبيحة تسمى ابن رشد وهذا في الصحيحة (قوله ولو بلا حشب) الحشب خروج
 الدم بصوت والاولى للشارح أن يحذف قوله ولو لأنه يقتضي أن سيلان الدم بالحشب
 في المريضة لا يكفي في المريضة الميؤوس منها وليس كذلك إلا أن تجعل الواو للحال ولو زائدة
 (قوله إن صححت) المراد بها غير الميؤوس منها فالمريضة إذا كانت غير ميؤوس منها فهي كالصحيحة
 تؤكل بسيلان الدم أي وإن لم تتحرك وإذا كانت ميؤوساً منها ففي أعمال الذكاة فيها خلاف وعلى

فلا يكفي فيها سيل الدم * ولما أوهم قوله وإن أيس من حياته شموله لمنفوفة المقاتل مع أن ذكائها انوافقا استشاهها مشير التفسير الآية بقوله (الوقوف) أي الضرورة بحجر أو عصا (وما) ذكر (معها) في الآية قبلها أو بعدها كالمنخفة بحبل ونحوه والتردية من داهية أو في بئر أو حفرة والبطيحة من أخرى وما أكل بعضها السبع (المنفوفة) (بعض) (المقاتل) (١١٣) فلا تعمل فيها الذكاة فإن لم

تكن منفوفة مقتل عملت فيها وجري على ماتم من الحركة القوية وحيل الدم وذهب الشافعي إلى أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا منفوفة المقاتل أم لا متى كان فيها حياة مستقرة ثم بين منفوفة المقتل بقوله (يقطع نخاع) مثلث النون المخ الذي في قنار العنق والظهر بفتح الفاء جمع قنرة فكسر الصلب دون قطع النخاع ليس بمقتل (ونثر دماغ) وهو ما تحوزة الجمجمة لاشدخ الرأس ولا خرق خريطته دون انتثار (و) نثر (حشوة) بضم الحاء المهملة وكسرهما وسكون المعجمة وهو كل ما حواه البطن من كبد وطحال وأعضاء وقلب أي إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يقدر على رده في موضعه على وجه يعيش معه (وفري ووج) أي إبانة بضم عن بعض (وتقب) أي خرق (مصران) بضم الميم جمع مصر كرفيف ورغفان وجمع الجمع مصران كسلطان وسلاطين وأخرى قطعه بخلاف مجرد

القول للمعتمد بأن الذكاة تعمل فيها وهو المشار له بقول الصنف وأكل الذكي وإن أيس من حياته فإن شخب دمها أكلت كما تؤكل بالحركة القوية وإن كان السيلان فقط لم تؤكل لأنه قد يسيل منها بعد الموت انظر التوضيح (قوله فلا يكفي فيها سيل الدم) أي بل لابد معه من التحرك القوي * والحاصل أن كلا من الحركة القوية وشخب الدم يكفي في الصحة والريضة كان مرجوا حياتها أو مشكوكا في حياتها أو مأبوسا من حياتها والحال أنها غير منفوفة المقاتل وأما سيلان الدم وكذلك الحركة غير القوية اجتماعا وانفرادا لا يصحفي ذلك إلا في الصحة والريضة والتحقق بها وهي الرضة غير الميؤوس منها ولا يكفي ذلك في الرضة الميؤوس منها (قوله المنفوفة المقاتل) صفة للموقوفة وماعها وجمع المقاتل نظرا للموقوفة وماعها فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله) فإن لم تكن منفوفة مقتل عملت فيها (أي اتفاقا أن كانت مرجوة الحياة وكذا أن كانت مأبوسا منها أو مشكوكا فيها على قول ابن القاسم وروايته وقال ابن الماجشون وابن عبدالحكم لا تعمل فيها الذكاة ثالثا تعمل في الشكوك فيها دون المأبوس منها وهو الذي يفهم من العتية اهـ بن (قوله) وذهب الشافعي (نخ) أي وعليه فالاستثناء في قوله تعالى إلا ما ذكيتم متصل أي إلا ما ذكيتم منها وعندنا الاستثناء يجوز أن يكون متصلا أي إلا ما كانت ذكائكم عاملة فيه منها والذي يعمل فيه الذكاة منها هو الذي لم تفد مقاتله ويجوز أن يكون منقطعا والمعنى لكن ما ذكيتم من غيرها فلا يحرم عليكم إذا كان ذلك الغير ليس بمنفوذ المقاتل واعلم أن هذا المنسوب للشافعي من أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا هو مذهبه حقيقة خلافا لما يقع في بعض الشراح من نسبة غير ذلك له وعلاوة الحياة للمستقرة افتتاح العين وحركة الأطراف وأما الحياة المستمرة فهي الشق لوترك صاحبها بلا ذكاة لعاش (قوله) بحيث لا يقدر على رده في موضعه على وجه يعيش معه (أي بأن يزيل التزاق بعضها ببعض أو يزيل التزاقا بمقعر البطن وأما مجرد شق البطن وظهور الأمعاء فليس بمقتل لحصول الحياة إذا خيطت البطن (قوله) وثقب مصران (قوله) خلافا لما في الواقع عن ابن لبابة من أن ثقب المصران وشقه ليس بمقتل لأنه قد يانثم وإنما المقتل فيه قطعه وانتشاره هذا وكان الأدلى للمصنف أن يقول وثقب مصران لأن مصرانا جمع مصر كما قال الشارح فتصيره بالجمع يقتضي أن خرق الواحد لا يضر * والحاصل أن الية الواحدة يقال لها مصر والليتان يقال لهما مصران بالثنية والثلاثة يقال لها مصران وخرق المصر مضر مطلقا كان من أسفله أو من أعلاه أو من وسطه (قوله) عن ثقب السكرش (أي خرقها وأولى شقها) (قوله) وأنه في الواحد غير مقتل) أي وإن كان الخلاف موجودا في الواحد أيضا كما في الواقع عن ابن لبابة وهذا بخلاف القطع في الودج الواحد فقد مر أنه مقتل قول الواحد * والحاصل أن في شق الودجين قولين وكذا في شق الودج والأظهر من الخلاف في حكمل منهما ما علمته من الشارح وهو أن الشق في الودجين مقتل وفي الواحد غير مقتل بخلاف القطع فإنه مقتل اتفاقا ولو في وديج واحد وفي العيار ولم يعدوا جرح القلب من المقاتل والذي انفصل البحث عنه أنه منها فإذا وجدت الديعة مجروحة القلب فإنها لا تؤكل والسكيتان والرثة في معنى القلب فإذا وجد شيء منها مجروحا

(٩٥ - دسوق في ثاني -) شقه فليس بمقتل واحترز بالمصران عن ثقب السكرش فليس بمقتل على المعتمد فالبيعة المنتفخة إذا ذكيت ثم وجدت مثقوبة السكرش تؤكل على الصواب (وأي شق الودج) من غير إبانة بعضه من بعض (قولان) لكن الأظهر أنه مقتل في الودجين معا وأنه في الواحد غير مقتل ثم ذكر مسألة المدونة دليلا لقوله وأكل الذكي وإن أيس منه ولقوله إلا الوقوفة الع بقوله (وفيها) يجوز

(أكل ما دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش) وهذا شاهد الأول (إن لم ينخسها) أي يقطع نخاعها ومفهومه أنه إن نخسها لم تعمل فيها الذكاة وهو شاهد للثاني (وذكاة الجنين) يوجد ميتا بسبب ذكاة أمه تحقيقا أو شكاً لأن كان ميتا من قبل حاصلة (بذكاة أمه) فذكاة أمه ذكاة (إن تم) خلقه أي استوى (١١٤) خلقه ولو كان ناقص يداً أو رجل (بشعر) أي مع نبات شعره أي شعر

جسده ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر (وإن خرج) تاماً بشعره (حياً) حياة محققة أو مشكوكة (ذكي) وجوباً والالم يؤكل (إلا أن يادر) بفتح الدال أي إلا أن يسارع لذكائه (فيفوت) أي يسبق بالموت فيؤكل للعلم بأن حياته حينئذ غير معتبرة لضعفها بأخذ في السياق فهو بمنزلة ما لو وجد ميتاً فلم أنه إن وجد حياً لا يؤكل إلا بذكاة مالم يادر فيفوت فإن لم يادر حتى مات وكان بحيث لو بودر لم يدرك كره أكله (وذكي) الجنين (المرئى) وهو ما ألقته أمه في حياتها لعارض (إن حي مثله) أي إن كان مثله يعيش بأن كان تام الحلقة مع نبات شعر وكانت حياته محققة أو مظنونة لا مشكوكة (واقترع) على المشهور (نحو الجراح) من كل ما ليس له نفس سائلة (هنا) أي للذكاة بنية وتسمية لكن ذكاته (عما) أي بأى فعل (بموت به) إن يحل الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يعجل) أي كان شأنه

أو منقطعاً أو مفراقاً لم يؤكل (قوله أكل ما دق عنقه) أي بضرب بعضاً وترد من شاطئ جبل وقوله أو ما علم أي أو أصابه ما علم أنه لا يعيش منه (قوله شاهد للثاني) فأول الكلام دليل لمنطوقه للجواز وآخره دليل لمفهومه للمنع (قوله لا إن كان ميتاً من قبل) أي من قبل ذكاة أمه فلا يؤكل (قوله فذكاة أمه ذكاة) أي وحينئذ فيؤكل بغير ذكاة اكتفاء بذكاة أمه وفي الشبهة وهي عاؤه ثلاثة أقوال ثالثها أنها تبع للولد إن أكل الولد أكلت وإلا فلا وأما بيض الدجاجة للذكاة فانه يؤكل ولو لم يتم (قوله إن تم) أي والأفلايؤكل (قوله أي مع نبات شعره) أشار بذلك إلى أن الباء بمعنى مع والقيد لبيان الواقع لأنه متى تم خاقه نبت شعره عادة فاندفع ما يقال جعل الباء للعية يؤذن بأنه يمكن انفراد تمام الخلق عن نبات الشعر وانفراد نبات الشعر عن تمام الخلق مع أنه متى نبت شعره لزم تمام خلقه والعكس (قوله وإن خرج حياً) أي بعد ذكاة أمه (قوله حياة محققة أو مشكوكة) لوقال كغيره حياة محققة أو مشكوكا فيها أو ما يؤسا منها كان أولى وقوله ذكي وجوباً أي في المرجو والمشكوك واستحباً في الأيوس منه وقوله والا أي والأيذك لم يؤكل أي في الأولين كما علمت (قوله إلا أن يادر) أي إلا أن يادر إليه فهو من الحذف والإيصال وهذا فيما إذا كانت حياته ضعيفة بأن كانت ما يؤسا منها (قوله مالم وجد ميتاً) أي بمنزلة ما نزل ميتاً من بطن أمه بعد ذكاتها فيحكم عليه بأن ذكاته بذكاة أمه (قوله لم يدرك) أي وأمالو كان بحيث لو بودر لادرك فلا يؤكل وذلك في حالة الرجاء والشك * والحاصل أن الجنين إذا خرج حياً بعد ذكاة أمه فاما إن تكون حياته مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ميؤوساً من بقائها ففي الأولين يجب ذكاته ولا يؤكل إذا مات بدونها وفي الثالث تندب ذكاته كما قال ابن رشد في البيان وقال في البسوط قلاً عن عيسى متى خرج حياً لا يؤكل إلا بذكاة والعمد الأول قول المصنف وإن خرج حياً شامل للأحوال الثلاثة أي إن خرج حياً مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ما يؤسا من بقائها وقوله ذكي أي وجوباً في الأولين وندباً في الثالث وقوله إلا أن يادر خاص بالمؤوس منه أي إلا أن يادر لذكاته فيموت قبل أن يذكي فيفوت ندب ذكاته ويؤكل بدونها فإن لم يادر إليه حتى مات كره أكله (قوله إن حي الخ) أي فإن كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل تستمر حياته أم لا لم يؤكل ولو ذكي لأن موته يحتمل أن يكون من الإزلاق وقوله وكانت حياته محققة أو مظنونة لا مشكوكة يعني أنه تحقق استمرار حياته أو ظن ذلك لا أن شك في استمرارها وعدمه وأولى إذا توهم استمرارها فلا يؤكل ولو ذكي (قوله ولا يؤكل ما قطع منه) أي لأنه دون نصف أي إن يكون الرأس فانه يؤكل لكن ذكر العلامة السيد في حاشية عقب أن قول المصنف ودون نصف أي ميتة مخصوص بماله نفس سائلة (قوله ولكن لا بد من تعجيل الموت به) أي بما شأنه أن يعجل الموت كذا قال الشارح تبعاً لعقب قال بن وفيه نظر إذ لم ير من ذكر هذا القيد وظاهر كلامهم الإطلاق اه كلامه وقد يقال أنه لم يرد التعجيل الحقيقي بل أن يعلم أن الموت منه لا من انزائه (قوله كذا قيدها) أي بقوله ولكن لا بد من تعجيل الموت

(باب)

الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يعجل) أي كان شأنه عدم تعجيله (كقطع جناح) أو رجل أو القاء في ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه ولكن لا بد من تعجيل الموت فإن لم يحصل تعجيل فانه بمنزلة العدم ولا بد من ذكاة أخرى بنية وتسمية كذا قيدها أبو الحسن واعتمد بعضهم الإطلاق * ولما كانت الذكاة مبيهاً في إباحة أكل الحيوان شرع في الكلام على سائر الباحات فقال

[درس] باب المباح: حال الاختيار كالأشربة (طعام طاهر) لم يتعاق به حق الفير وتقدم بيان الطاهر أول الكتاب (والبغري) بأنواعه ونوادمه وخزيره (وان يستأطير) بجميع أنواعه (ولو) كان (جلالة) أي مستعملا للنجاسة والجلالة لغة البقرة التي تستعمل النجاسة والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها (و) لو (ذا محلب) بكسر اللام كالباذ والقاب والرخم وهو لاطار والسبع بمنزلة الظفر للانسان الا الوطواط فيكره أكله على الراجح (ونعم) إبل وبقر وغنم ولو جلالة (ووحش لم يفترس) كغزال وحمر وحش ويأتي حكم المفترس والافتراس عام فيما يفترس الانسان وغيره والعداء خاص بما يعدو على الآدمي فلذا لم يقل لم يعد (كربوع) هو وما بعده تمثيل ويحتمل التشبيه بناء على أن مراده بالوحش ما كان كبير وغزال

(١١٥)

عرس رجلاها أطول من

يديها (وخلد) مثلث

المعجمة مع سكون اللام

وقتها فار أعمى لا يصل

للنجاسة أعطى من الحس

ما يغنى عن البصر وكذا

الفار المهود مباح حيث

لا يصل للنجاسة وما

يصل اليها كفار البيوت

يكره على المشهور فان

شك في وصوله له لم يكره

(ووير) بفتح الواو

وسكون الباء وقيل بفتحها

أيضا فوق الربوع ودون

السور طحلاء اللون أي

لونها بين البياض والغبرة

(وأرب وقنفذ) بضم

القاف مع ضم الفاء وفتحها

آخره ذال معجمة أكبر

من الفأركه شوك الرأس

وبطنه وريديه ورجليه

(وضربوب) بضم الصاد

المعجمة وسكون الراء

كالقنفذ في الشوك إلا أنه

قريب من خلقه الشاة

(وحية أمن معها) ان

باب المباح

(قوله حال الاختيار) أي المباح تناوله حال الاختيار من جهة الأكل أو الشرب وقدر الشارح ذلك لأجل عطف قول المصنف الآتي وللضرورة ما يسهل الخ عليه (قوله لم يتعلق الخ) أخرج النصب عنه وإن كان طاهرا لكنه غير مباح لتعاق حق المالك به والأولى إسقاط هذا القيد لأن المقصود بيان المباح في نفسه لا المباح باعتبار شخص معين والنصب مباح في ذاته وحرمة عارضة اه بن (قوله يستعمل للنجاسة) أي كالريخ فأنها تأكل العذرة (قوله إلا الوطواط) استثناء من قول المصنف وطير (قوله فلذا لم يقل الخ) أي ولو عبر به ماصح وذلك لأن الذي لا يعدو قد يكون مفترسا فيقتضي اباحته وليس كذلك (قوله بناء) أي فليس مراده بالوحش مطلق وحش بل نوع منه وقد قال لا مانع من ارادة مطلق الوحش ويكون من تشبيه الخاص بالعام كذا قيل وفيه ان الأخصية تقتضي التمثيل لا التشبيه (قوله يكره على المشهور الخ) فيه نظر والذي في كتاب الطهارة من التوضيح أن في الفأر والوطواط ثلاثة أقوال وان القول بالتحريم هو المشهور وشهح وذكر عن ابن رشد أيضا أنه استظهر التحريم اه بن وقوله أن في السباع ظاهره مطلقا سواء كان يصل للنجاسة أولا وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن الأجهوري أنه يحرم أكلها لأن كل من أكلها عمى أي فحرمها عارضة وقضيته أنها تحل للأعمى وانظر اه شيخنا عدوى (قوله معها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح أفصح وجمعه ممام ومجوم اه عدوى (قوله ان ذكيت الخ) الذي يفيد كلام أهل المذهب أنه لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم أن تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها بان يترك قدر أربعة قراريط من ذنبها ورأسها ولا بد أن تطرح حال ذكاتها على ظهرها وأما لو طرحت على بطنها وقطع حلقها فلا يجزى لأن شرط الذكاة أن تكون من المقدم انتهى خش (قوله وأمن معها) أي واعتبار أمن معها بالنسبة الخ وقوله فيجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك أي كمن به داء الجذام أي ولا يجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك (قوله وخشاش أرض) أضيف لها لأنه يخش أي يدخل فيها ولا يخرج منها إلا بمخرج ويبادر برجوعه اليها (قوله بالرفع عطف على طعام) أي لا بالجر عطف على ربوع لأنه ليس من أمثلة الوحش الذي لم يفترس واعلم ان الخشاش وان كان مباحا وميته طاهرة لكنه يفتقر أكله لذكاة كما تقدم (قوله شراب يميل إلى الحموضة) أي يتخذ من القمح أو من الأرز (قوله ويذهب اسكاره) أي الذي حصل فيه عند غليانه على النار قبل انعقاده لانه كان فيه ابتداء (قوله فلا يتصور فيه سكر) أي حتى تقيد اباحته بالأمن من سكره (قوله وللضرورة ما يسهل الرمي)

ذكيت يلقها كما لأي الحسن وأمن معها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها باسمها لمن ينفعه ذلك لمرض (وخشاش أرض) بالرفع عطف على طعام وكذا ما بعده أي والمباح خشاش أرض. ثلث الأول والسكر أفصح كمقرب وخفساء وبنت وردان وجندب ونمل ودود وبسوس (وعصير) أي معصور ماء العنب أول عصره (وقفاح) شراب يتخذ من القمح والتمر (وسويا) شراب يميل إلى الحموضة بما يضاف اليه من عجوة ونحوها (وعقيد) وهو ماء العنب يلقى على النار حتى ينقد ويذهب اسكاره يسمى بالرب الصامت (أمن سكره) أي ما ذكره بعد العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر (و) المباح ما إذن فيه وان كان قد يجب (للضرورة) وهي الخوف على النفس من الهلاك علما أو ظنا (ما يسهل الرمي) وظاهره أنه لا يجوز له الشبع والمعتد أن له ان يشبع ويتزود من البيت فإذا استغنى عنها طرحتها كما في الرسالة (غير آدمي) بالرفع بدل من ما بالنصب على الحال منها (و) غير (خمر) من الاثربة ودخل في غيرها الدم والعنبرة

أى ما يحفظ الحياة فالمراد بالرمق الحياة ويسدها حفظها قل المواق انظر هذا فانه مذهب أبى حنيفة والشافعى ولم يعزه أبو محمد لأحد من أهل المذهب ونص الموطأ ومن أحسن ما سمعت فى الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحها اه وبه تعلم أن عزوت وخش ما ذكره المصنف لملك فيه نظر اه بن لكن ابن ناجى فى شرح الرسالة قل عن عياض أن عبد الوهاب نقله رواية عن مالك وحينئذ فلا نظر وتناول قوله وللضرورة ما يسد المتلبس بالمصية كما هو مختار ابن يونس وشهره القرافي خلافا لمن قال لا يباح له تناول الميتة وتمسك بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد . فمن اضطر فى مخصة غير متجانف لاثم . وأجاب المشهور بأن المراد غير باغ فى نفس الضرورة بأن يتجانف ويميل فى الباطن لشهوته ويتمسك فى الظاهر بالضرورة كأنه قيل فمن اضطر اضطرارا صادقا فإذا عصى فى نفس السبب المبيع كان كذب فى الضرورة وبغى وتعدى فيها وتجانف الائم كانت كالهدم (قوله وضالة الابل) ودخل أيضا جميع الحيوانات الميتة (قوله نعم تقدم الميتة عليها) أى على ضالة الابل عند اجتماعها ويعلم منه ان ضالة الابل تتعين عند انفرادها وتقدم عليها الميتة عند اجتماعها وهذا ما يفيد قل المواق عن ابن القاسم (قوله وأما آدمى فلا يجوز تناوله) أى سواء كان حيا أو ميتا ولومات المضطر هذا هو المنصوص لأهل المذهب وتقدم آخر الجنائز أن بعضهم صحح أكله للمضطر إذا كان ميتا ولا فرق بين المسلم والكافر فيما ذكر (قوله عند عدم ما يسفها به) ويصدق فى انه فعل ذلك للضرورة ان كان مأمونا وإلا فلا الاقرينة فيعمل عليها اه خش (قوله على خنزير) أى سواء كان ذلك الخنزير حيا أو ميتا انظر بن (قوله وصيد المحرم) المراد بالصيد هنا الصيد الحى بدليل قوله إلا لحه وأما الاصطياد فهو أخرى بتقديم الميتة عليه وحاصل كلام المصنف أن المضطر إذا كان محرما ووجد ميتة وصيدا حيا صاده محرم أو أعان على صيده فانه يجب عليه ان يقدم الميتة على الصيد الحى الذى صاده المحرم أو أعانته عليه وعمله ما لم تكن الميتة متغيرة يخاف على نفسه من أكلها والاقدم الصيد المذكور انظر التوضيح كما انه لو كان حلالا فانه يقدم صيد المحرم عليها (قوله ولم يذكّر الصيد) أى لأنه بذكاته يكون ميتة (قوله لا لحه) أى إذا وجد المضطر المحرم ميتة وصيدا قد صاده محرم أو صيده وصار لهما فلا يقدم الميتة عليه بل يقدمه عليها وعلم مما ذكرنا ان الصور ثلاث الأولى الاصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الاصطياد وحرمة ذبح الصيد الثانية الصيد الحى الذى صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة أيضا عليه ولا يجوز له ذبحه لأنه إذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة فى ارتكاب هذا المحرم الثالثة إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرم وذبح قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمة عارضة لانها خاصة بالاحرام بخلاف الميتة فحرمتها أصلية وهذه الصورة هى المشار لها بقوله لا لحه هذا احسن ما يقرر به كلامه (قوله بل يقدم) أى طعام الغير ندبا على الميتة هذا عند اجتماعها واماعند الانفراد فيتعين ما وجد قال فى الذخيرة وإذا أكل مال مسلم اقتصر على سد الرمق إلا ان يعلم طول الطريق فليتزود لأن مواساته تجب إذا جاع واعلم أن اشتراط عدم خوف القطع إنما هو إذا وجد الميتة وإلا أكله ولو خاف القطع كافى عجز لأن حفظ النفوس مقدم على حفظ العضو خلافا لما فى عقبى وحيث أكل طعام الغير فلا يضمن قيمته كما نقله المواق عن الأكثر وقال ابن الجلاب يضمن ومحل الخلاف إذا كان المضطر معدما وقت الأكل امانا وجمعه الثمن اخذ كاهم (قوله ان لم يخف القطع) أى فيما فى سرقة القطع كشم الجربى وغنم المراح وقوله أو الضرب أو الأذى أى فيما لا يقطع فى سرقة فان قلت المضطر إذا ثبت اضطراره لا يقطع ولا يضرب ولو كان معه ميتة فسكيف يخاف القطع

وضالة الابل نعم تقدم الميتة عليها وأما آدمى فلا يجوز تناوله وكذا الحرم (إلا لصة) فيجوز أزالها به عند عدم ما يسفها به من غيره (وقدّم) وجوبا (الليث) من غير الخنزير (على خنزير) عند اجتماعها لأنه حرام لذاته وحرمة الميتة عارضة (و) على (صيد المحرم) أى صاده محرم أو أعان عليه ووجده حيا بدليل قوله إلا لحه وهذا ان كان المضطر محرما فان كان حلالا قدم صيد المحرم على الميتة قال الباجى من وجد ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة ولم يذكّر الصيد (لا لحه) أى لا يقدم المحرم المضطر للميتة على لحم صيد صاده محرم آخر أو صيد له بان وجده بعد ما ذبح بل يقدم لحم الصيد على الميتة (و) لا يقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم ندبا طعام الغير على الميتة (إن لم يخف القطع) أو الضرب أو الأذى وإلا قدم الميتة (وقائل) المضطر جوازا رب الطعام ان امتنع من دفعه له (كعليه) أى على اخذه . نه . بعد أن يعلم ربه

ولو مسلماً انه ان لم يهله فانه قتل ربه فهدر هولو تكلم على المباح أخذ في بيان ضده وهو المحرم بقوله (والمحرم النجس) من جامد أو ناعم (وخنزير) برى (وبغل وفرن وحمار ولو وحشياً دجن) أى (١١٧) نأس فان توحش بعد ذلك أكل

نظراً لأصله وصارت فضائه حينئذ طاهرة (والسكره سبغ) وضع وتعلب وذنب وهر وإن وحشياً وفيل) وفهد ودب وغر ونمس وهذا مفهوم قوله فيما مر ووحش لم يفرس ماعداً المحرم (وكلب) ماء وخنزيره) للتعتمد اتها من المباح كما مر والتعتمد أيضاً ان الكلب الانسى مكروه وقيل حرام ولم يرد قول بإباحته (و) من للسكره (سكراب) أى شرب شراب (خليطين) خلطاً عند الانتباز أو الشرب كتمر أو زبيب مع تين أو رطب وكخطة مع شعير أو أحدهما من عسل أو تمر أو تين ومحل السكره حيث أمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل (و) من للسكره (نبذ) أى طرح شيء واحد كتين فقط (يكذباً) بضم الدال وتشديد الباء الموحدة والمدوهر والفرع وادخلت الكاف الحتم جمع حتمه وهى الأوانى الطلية بالزجاج والنقير وهو جذع النخلة ينقر والنقير وهو الإناء الطلى بالقار أى الزفت وعلة السكره فى الجميع

ميتة فكيف يخاف القطع قلت القطع قد يكون بالغاب والغاب (قوله ولو مسلماً) أى ولو كان ربه المقاتل بفتح التاء مسلماً (قوله ولو وحشياً دجن) أى فلا يؤكل نظراً لتلك الحالة العارضة وهى حالة الناس وهذا قول مالك وقال ابن القاسم بالجواز ورده المصنف بل وأما الحمار الانسى إذا توحش فتوحشه لا ينقله وحينئذ فيجرى فيه الخلاف قبل التوحش وهو التحريم على التعمد والسكره على مقابله (قوله والسكره سبغ الخ) ابن عرفة الباجى فى كراهة أكل السباع ومنع أكلها نالها حرمة عاديها كالأسد والفهد والغر والنذب وكراهة غيره كالدب والتعلب والضع والمهر مطلقاً الأول لرواية العراقيين معها والثانى لابن كنانة مع ابن القاسم والثالث لابن حبيب عن الدينين (قوله وفيل) تشهيره السكره فى الفيل فيه نظرية قد ذكر ابن الحاجب فيه قونين بالإباحة والتحريم وصحح فى التوضيح الإباحة فيه وفى كل ما قيل انه ممنوخ كالفرس والضب ولذا قال الشارح بهرام لا أعرف من شهر السكره كما هو ظاهر كلامه وقال البساطى تشهير السكره فى الفيل فى عهدة المصنف (قوله ما عدا المهر) فيه أنه من جملة المفترس لا فترسه نحو الفأر (قوله وقيل حرام) الذى حصله فى الكلب قولان الحرمة والسكره توصح ابن عبد البر التحريم قال ح ولم أر فى الذهب من نقل بإباحة كل الكلاب اه لكن نقل قبله القول بإباحته واعترضه فانظره اه بن (قوله شرب شراب خليطين) إنما قدر الشارح شرباً لأنه لا تنكيف إلا بفعل ومن جملة الخليطين السكره شربه ما ييل للمريض إذا كان نوعين كزبيب وتين ونحوهما فقوله وشرب شراب خليطين أى لصحيح أو لمريض وكما يكره شرب شراب الخليطين يكره أيضاً نبذهما معا خلافاً فى عقب من الحرمة والخلاف فى نبذهما معاً للشرب واما للتخليل فلا كراهة فى نبذهما معا على المشهور كما نص عليه ابن رشد وغيره ونص فى الجلاب على السكره خيفة التطرق لخلطهما مع الغير قاله شيخنا (قوله خلطاً عند الانتباز أو الشرب) أما السكره إذا كان الخلط عند الشرب فلا كلام فيها وأما إذا كان عند الانتباز فهو مبنى على أحد التأويلين فى قول المدونة ولا يجوز شرب شراب الخليطين ان نبذهما معاً قال الباجى طاهرها التحريم وحملها قوم على السكره فعلى الثانى يعم فى كلام المصنف اه بن والثانى هو الموعول عليه كما قال شيخنا فعلم انه ان وقع الخلط عند الشرب كان كل من الخلط والشرب مكروها وان وقع عند الانتباز كان كل منهما فيه خلاف بالسكره والحرمة والمعتمد الأول (قوله حيث أمكن الاسكار) أى لطول المدة فان لم يمكن لقصر مدة الانتباز فلا كراهة وهذا يقتضى ان علة النهى احتمال الاسكار وقال ابن رشد ظاهر الموطأ ان النهى عن هذا تعبد لا علة وعليه فيكره شرب شراب الخليطين سواء أمكن اسكاره أم لا انظر المواق واستظهر شيخنا القول الأول وان استصوب بن الثانى (تنبيه) إذا طرح الشيء فى نبذ نفسه كطرح العسل فى نبذ نفسه أو التمر فى نبذ نفسه كان شربه جائزاً وليس من شراب الخليطين الذى يكره شربه كان اللبن المخلوط بالعسل كذلك انظر عقب (قوله وأدخلت الكاف الحتم والنقير الخ) تبع الشارح فى ذلك تت واعترضه طنى قائلاً الصواب قصر الكاف على ادخال المزفت فقط وهو المقير وعدم ادخال الحتم والنقير ليوافق مذهب المدونة والموطأ وادخالها يوجب اجراء كلام المصنف على غير المعتمد لانهما لا تعرف كراهتهما إلا من رواية ابن حبيب وفى المواق عن المدونة لا ينبذ فى الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفقار وغيره من الظروف انتهى وقد قرره خش على الصواب اه بن (قوله فلا يكره) أى نبذ الشيء الواحد فيها وقوله وان طالت مدته

خوف تعجيل الاسكار لما ينبذ فيها إذ هى شأنها ذلك بخلاف غيرها فمن الأوانى من فجار أو غيره فلا يكره وان طالت مدته مالم يظن به الاسكار (وفى كرم) أكل (القرود) والسناس (والطين ومنعه) أى الأكل (قولان)

في توضيحه والمأخوذ مما تقدم
من أنه لا يجوز الاصطياد
للفرجة على الصيد ولالحبسه
أنه لا يجوز التكسب به ولو
على القول بأباحته نعم ان
كان غير صيد بأن كان إنسيا
يظهر جواز التكسب به على
القول بجوازه أكله والله أعلم
ولما أنهى الكلام على الذكاة
وعلى المباح وكانت الذكاة من
متعلقات الأضحية شرع
بتكلم على أحكامها فقال

[درس]

(باب)

(سُنَّ) عينا ولو حكما
كلاشتراك في الاجر على
ماسياتي لأن نية الادخال
كعمل النفس (حُرِّمَ) ذكر
أو أنثى كبيرا أو صغيرا
حاضرا أو مسافرا لارقيق
ولو بشائبة (غَيْرِ حَاجٍ)
لا حاج لأن سنته الهدى
(بَعِيَ) الأولى حذفه لأن
غير الحج تسنله الضحية
مطلقا كان بمعنى أولا
والحاج لا تسن في حقه
مطلقا (ضَحِيَّة) نائب
فاعل يسن أى عن نفسه وعن
أبويه الفقيرين وولده
الصغير حتى يبلغ الذكر
ويدخل بالانثى زوجها
قاله ابن حبيب لا عن
زوجة لانها غير تابعة
للفتحة بخلاف زكاة فطرتها

فَتَجِبَ عَلَيْهِ تَبَعِيَّتُهَا لَهَا (لَا تَجِبُ
لِالْحَرِّ (وَإِنْ) كَانَ (يَتِمُّ))

مبالغة في عذوف أى فلا يكره نبيذ الشئ الواحد فيها ولا يكره شرب شرابه وإن طالت النع
(قوله أرجعهما في الطين المنع) أى ومثله التراب والعظام والحجر المحرق بالنار فيها الخلاف بالكراهة
والحرمة والراجع الحرمة ومحل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملا وتشتاق لأكله وتخاف على مافي
بطنها وإلا رخص لها أكله (قوله وأظهرهما في القرد الكراهة) أى وهو قول مالك وأصحابه وأما
القول بالمنع فهو قول ابن المواز محتجا بأنه ليس من بهيمة الأنعام قال الباجى والأظهر عندى قول
مالك وأصحابه بأنه مكروه واحتج لذلك بعموم قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى الآية ومراعاة
خلاف العلماء فالآية تدل على عدم حرمة مراعاة قول المخالف بالمنع تنقضى كراهته (قوله وقيل
بإباحته) أى مطلقا وقيل بإباحته إن أكل السكلا وإلا كان مكروها فجعله الأقوال فيه أربعة حكاهما
في الشامل (قوله بل صحح قول بالإباحة) أى مطلقا كان يرعى السكلا أولا في توضيحه (قوله على
القول بجواز أكله) أى ويكره على القول بكراهته ويحرم على القول بحرمته كذا ذكره عبق وغيره
وقد حمل الشيخ أحمد النفاوى وغيره التسكيب على الصيد به مثلا وأما اللعب للعلوم فهو مكروه وفيه
أنه لا رابط بين الأكل والصيد ألا ترى أنه يصاد بالكلب أجماعا فالظاهر أن المراد الاكتساب
بلعبه قاله شيخنا العدوى (قوله وكانت الذكاة من متعلقات الأضحية) أى من الأمور التي
تتعلق بالأضحية

﴿ باب في الضحايا ﴾

(قوله سن) أى على الشهور وقبلها واجبة (قوله عينا) أى عن كل أحد بعينه (قوله لأن نية الإدخال) أى لأن نية دخول الغير معه فى الأجر كعملها عن ذلك الغير (قوله الأولى حذنه) أى سواء جعلته حالا من غير حاج أو صفة حاج وذلك لأنه إذا جعل صفة حاج انحل المبنى لقولنا سن لحر غير حاج كائن فى مبنى وهذا صادق بما إذا كان غير حاج أصلا أو حاجا فى غير مبنى ومفهومه انه لو كان حاجا مبنى لاتسن فى حقه وهذا فاسد لأن الحاج لا يطالب بها كان مبنى أو بغيرها وان جعل حالا من غير حاج انحل المبنى لقولنا سن لحر غير حاج حالة كون ذلك الغير فى مبنى فبرد عليه أن مقتضاه ان غير الحاج إذا كان فى غير مبنى لاتسن فى حقه وليس كذلك إذ غير الحاج تسن فى حقه مطلقا كان مبنى أو غيرها وان كان قد يجاب على هذا بان مفهوم مبنى احرى بالحكم وقد يقال الظاهر انه متعلق بمحذوف صفة حاج أى غير حاج مطلوب كونه مبنى فيشمل غير الحاج صلا ولو معتبرا والحاج الذى لا يطلب كونه مبنى وهو من فاته الحج وتحلل منه قبل يوم النحر ويخرج الحاج الباقي على احرامه سواء كان مبنى يومئذ أم لا كذا قرره السنائى (قوله ضحية) هى بمعنى التضحية إذ لا تكليف إلا بفعل وضيم لا يحجب يعود عليها بهذا المبنى إذ الذى يوصف بكونه يحجب أولا يحجب إنما هو الفعل لا الذات والمبنى لا يتبعه ولا تكلفه فوق وسعه والاحجاف الاتعاب (قوله حتى يبلغ الذكر ويدخل بالانثى زوجها) ظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام الذكر ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والظاهر انه يجرى على النفقة فكما ان النفقة على الابن الذى بلغ فقيرا عاجزا على الكسب لازمة لأبيه وكذا نفقة الانثى التى طلقت قبل البلوغ فكذا الضحية عنهما مطلوبة من أبيهما خلافا لما فى عقب من سقوطها فانه لا يظهر ونص التوضيح عن ابن حبيب يلزم الإنسان ان يضحى من تلزمه نفقته من ولد أو والد وهذا يفيد انها لا تسقط إلا بسقوط النفقة واعلم انه يخاطب بها فقير قدر عليها فى أيامها وكذا يخاطب بها

فتجب عليه تبعيتها لها (لا تجحف) بالمضى أى بماله بأن لا يحتاج لنفها في ضرورياته في عامه وتسكن
لحر (وإن) كان (يتما) ويخاطب وليه بفعلها عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في زكاة ماله (يجمع ضأن)

متعلق بضحية اذ معناه التضحية أو خبر لمحدوف أي وهي يجذع ضأن (وتنقى معزى) ثنى (بقر وإبل ذى سنة) راجع لمع الضأن وثنى المعز فلا بد من أن يوفى كل منها سنة لكن يشترط في ثنى المعز أن يدخل في الثانية دخولا يينا كشهري بخلاف الضأن فيكفي فيه مجرد الدخول والعبارة بالسنة العربية فلو ولد الضأن يوم عرفة في العام الماضي كفي بذبحه يوم النحر وكذا الولد يوم النحر لجاز ذبحه في ثانيه وثالثه في القابل فما يظهر (و) ذى (ثلاث) من السنين ودخل في الرابعة ولو غير بين راجع (١١٩) ثنى البقر (و) ذى (خمس)

السادسة

ودخل في الثالثة راجع لثنى الإبل (بلا شرك) في ثمنها أو لحظها فان اشتركوا في الثمن بأن دفع كل واحد جزءاً منه أو في اللحم بأن كانت مشتركة بينهم فلا تجزى عن واحد منهم (إلا) الاشتراك (في الأجر) قبل الذبح فيجزى ويسقط طلبها عنه وعن كل من أدخله معه (وإن) كان للشرك في الأجر (أكثر من سبعة) بشروط ثلاثة للدخال معه (إن سكن) الشرك بالفتح (معه) أي مع الشرك بالكسر في منزل واحد أو كالواحد بأن كان ينفق عليه معه باب وهذا إذا كان الشرك بالكسر ينفق عليه تبرعاً فان كان ينفق عليه وجوباً لم تعتبر سكناه معه (و) الثاني ان (قرب له) بأي وجه من وجوه القرابة وله ادخال الابد مع وجود الاقرب ومثل القريب الزوجة وأم الولد بخلاف الأجير (و) الثالث ان (أنفق) بالشرك بالكسر (عليه) أي على الشرك بالفتح وجوباً كابويه

عمن ولد يوم النحر أو في أيام التشريق لا عمن في البطن وكذا يخاطب بها من أسلم يوم النحر أو بعده في أيام التشريق لبقاء وقت الخطاب بالتضحية بخلاف زكاة الفطر نقله اللخمي اه عدوى (قوله) متعلق بضحية ويصح تعلقه أيضاً بسن أي التضحية تسن يجذع الخ (قوله) بالسنة العربية (أي) وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوماً بالسنة القبطية وقدرها ثلثمائة وخمسة أو ستة وستون يوماً (قوله) ودخل في السادسة) أي ولو كان الدخول غير بين (قوله) بلا شرك في ثمنها أو لحظها هذا حل بالنظر للفقهاء وليس مراده بيان أن الاستثناء منقطع لأن الحق أنه متصل وحيد فذا قبل الإيجل عاماً وقوله بلا شرك حال من ضحية أي حالة كونها ملتبسة بعدم الاشتراك فيها (قوله) فلا تجزى عن واحد منهم أي والظاهر أنه لا يجوز بيعها مثل ما إذا ذبح معيها جهلاً (قوله) وعن كل من أدخله معه أي ولو كان غنياً وهل يشترط في سقوط الطلب عمن اشركهم معه إعلامه لهم بالتشريك أو لا قولان الباجي وعندى أنه يصح له التشريك وإن لم يعلمهم بذلك ولذلك يدخل فيها صغار ولده وهم لا يصح منهم تصدق القرية (قوله) بشروط ثلاثة أي فان اختلف شرط منها فلا تجزى عن الشرك بالكسر ولا عن الشرك بالفتح والظاهر عدم جواز بيعها كامراً (قوله) وهذا الخ مثله في عقب وخش قال بن وانظر من أين لها هذا القيد ولم أر من ذكره غير أهله الطخيني عن العوفي مستدلاً بكلام ابن حبيب الذي في المواق ولا دلالة فيه أصلاً والظاهر من كلام المدونة والباجي واللخمي وغيرهم ان السكني معه شرط مطلقاً اه واعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط المساكنة هو ظاهر المدونة وقاله الباجي واللخمي والمازري وعزاه ابن حبيب وخالف ابن بشير فجعل المساكنة لغوا انظر بن (قوله) ومثل القريب الزوجة وأم الولد قال شيخنا الأولي حذف أم الولد لأنها رقيقة لا يطالب بالضحية عنها والكلام فيمن يسقط عنه الطلب بالضحية وقد يقال ان الشارح اراد التنبيه على صحتها عنها وان لها مجرد ثواب قال بن وما ذكره من جواز ادخال الزوجة وأم الولد هو الصواب خلافاً لتت وبهرام في اخراجها واخراج ما فيه بقية روق وقد اعترضه ح بقوله ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب ابن حبيب ذوالرق كأم الولد في صحة ادخالها اه ولم يذكر له مقابلاً وقال في البيان ما نصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخله معه في اضحيته على مذهب مالك ازواجه ومن في عياله من ذوى رحمه كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم غير ان من كان ممن تلزمه نفقته يلزمه أن يضحي عنه ان لم يدخله في اضحيته حاشا الزوجة اه منه انظر بن (قوله) وأجزاء أي التضحية (قوله) وان جاء الخ اعلم انها اذا كانت جاء من أصل الحلقة فانها تجزى باتفاق وقد نقل الاجماع على اجزائها ابن مرزوق وغيره واما ان كانت مستأصلة القرنين غير حلقة ففيها قولان بالاجزاء وهو نقل الشيخ عن كتاب محمد وعدم الاجزاء وهو قول ابن حبيب والفرض انه ليس هناك اجزاء والا فلا تجزى اتفاقاً انظر بن (قوله) كالبقرة أي والغنم

وصغار ولده الفقراء بل (وان) أنفق (تبرعاً) كأغنياً من ذكر وكعم واخو خال ومفهوم قولنا قبل الذبح انه لو شرك بعد الذبح لم تسقط عن الشرك بالفتح وتجزى عن ربها وهذه الشروط فيما اذا أدخل الغير معه كما اشترناه اما ان ذبح ضحية عن جماعة من غير أن يدخل معهم اجزأت عنهم بلا شرط كما عند اللخمي وهي فائدة جلية واجزأت بالاسنان المتقدمة (وإن) كانت (جماعة) وهي ما لا ترون لها في نوع ماله قرن كالبقرة (و) مفقودة أي عاجزة عن القيام (لشحم) كثر عليها (ومكسورة قرن) من أصله أو طرفه ان يرى (لا إن آدمي)

جماعة

أى لم يبرأ فلا تجزىء (كسب مرض) أى مرض بين فلا تجزىء وهو مالا تصرف معه تصرف السليمة بخلاف الخفيف (و) بين (جرب وبشم) أى تخمة بخلاف خفيفهما (و) بين (جنون) بأن فقدت الالهام بحيث لا تهتدى لما ينفعها ولا تجانب ما يضرها (و) بين (هزال) وهى العجفاء التى لا مخ فى عظامها (و) بين (عرج) وهى التى لا تسير سوا حباتها (وعور) وهى التى ذهب بصراحدى عينها ولو كانت صورة العين قائمة وكذا ذهب أكثره فان كان بعينها يابض لا يمنعها النظر أجزاء (وفانت جزء) لا تجزىء كفانت يد أو رجل اصالة أو طروا (غير خصية) (١٣٠) بضم الحاء وكسرها وهى البيضة وأما بخصية فيجزىء ان لم يحصل بها

مرض بين وانما أجزأ لانه يعود بمنفعة فى لحمها فيجبر ما قص (وصمعاء) بالمد صغيرة الأذنين (جدا) كأنها خلقت بلا اذن (وذى أم وحنية) وابوها من الانسى بأن ضربت فحول الانسى فى اناث الوحشى اتفاقا وكذا عكسه على الأصح (وبترء) وهى السق لا ذنب لها خلقة او طروا (وبكء) فاقدة الصوت (وبخراء) متغيرة رائحة الفم (وباسه صرع) أى جميعه فان أرضعت ببعضه فلا تضر (وشقوقه اذن) أكثر من ثلث فان كانت ثلثا أجزأت (ومكسورة سن) ان زاد على الواحدة واما كسر واحدة فلا يمنع الاجزاء على الاصح وأراد بالكسر ما يشمل القلع بدليل قوله (لتغير إفتار أو كبر) وأما لما فتحجزىء

(قوله أى لم يبرأ) أشار الشارح الى أن المراد بالادماء عدم البرء وان لم يسلم منه دم لاسيلا ن الدم ولو قال المصنف ان برء ويدخل لا على قوله كبرين مرض لكان أحسن وأخصر (قوله وبين جرب النخ) أشار الشارح الى ان قيد البنية معتبر فى العطوفات فلا يضر الخفيف من جميعها كما ذكره الشيخ سالم (قوله وبين جنون) قال ح كان الأولى ان يقول ودائم جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر كما فى التوضيح (قوله وفانت جزء) هذا عطف على قوله كبرين مرض فأولا ذكر العطوفات على المضاف اليه ثم شرع فى ذكر العطوفات على المضاف وقوله اصالة أى سواء كان فوات الجزء اصالة أى خلقة أو كان طارئا بقطع وسواء كان الجزء الفات بالقطع أصليا أو زائدا (قوله وأما بخصية) أى وأما فوات الجزء بخصية فيجزىء سواء كان فواته خلقة أو كان بقطع وقوله وانما أجزأ أى فانت الخصية (قوله جدا) أى بأن تصبغ بها الحلقة اه خش (قوله فان كان) أى الشق وقوله ثلثا أجزأ أى بالأولى من مقطوعة ثلث الأذن كما يأتى (قوله وأما لما فتحجزىء) حاصله ان قلع الاسنان كلا أو بعضا لا يضر إذا كان لإفتار أو كبر وأما لغيرهما فقلع الواحدة لا يضر ويضر قلع ما زاد عليها (قوله وهل هو العباسى النخ) الأولى امام الطاعة الا انه تبع فى التعبير بالعباسى اللخمى وابن الحاجب فانهما عبرا بذلك لأنها كانا فى زمن ولاية بنى العباس بخلاف المصنف وقد أوهمت عبارة المصنف الشارح بهرام فى باب القضاء فقال يستحب فى الامام الأعظم كونه عباسيا وتبعه عجم وقد خرجا بذلك عن أقوال المالكية فان الامام الأعظم يشترط فيه كونه قرشيا وأما كونه عباسيا فلا يشترط ولا يستحب اه طنى (قوله أو نائبه) أى كالباشا فى بلد ليس فيها امام الطاعة بل نائبه والحاصل أنه على القول الأول يتعين إمام الطاعة أو عامله على البلد (قوله قولان) صوابه تردد لأن الخلاف بين اللخمى وابن رشد فالأول للخمى والثانى لابن رشد فهو من تردد التأخرين لعدم نص المتقدمين ثم انه على ما قال ابن رشد من ان الاعتبار امام الصلاة فان كان واحدا فى البلد فالأمر ظاهر وان تعدد فيعتبر كل واحد بالنسبة لأهل الناحية التى صلى فيها اماما (قوله ومعلمها النخ) أى أن محل الخلاف اذا وجد ما فى البلد ولم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو كما انه اذا لم يكن فى البلد امام الطاعة ولا نائبه كان الاعتبار امام الصلاة قول واحد فان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين تحروا ذبح امام أقرب البلاد اليهم وهو واضح ان كان فى اقرب البلاد امام واحد فان تعدد تحروا اقرب الأئمة لبلدهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى سابق الامام بالذبح) أى بابتدائه سواء ختم الذبح قبل ختم الإمام أو بعد ختمه أو معه فلا تجزىء حيث ابتداء قبل الامام (قوله وكذا مساويه) أى فى ابتداء الذبح فلا تجزىء هذا اذا ختم قبله أو معه

ولو لجميعها (وذريعة ثلث ذنب) فصاعدا (لا) ثلث (أذن) فلا يضر وابتداء وقتها كأن (من) فراغ (ذبح) بل (الإمام) فى اليوم الأول فان لم يذبح اعتبر زمن ذبحه وأما وقت ذبحه هو فبعد الصلاة والخطبة فلو ذبح قبلها لم يجزىء ويستمر وقتها (لآخر) اليوم (الثالث) من أيام النحر والمعتبر امام الطاعة ان تولى صلاة العيد فان تولاها غيره فبخلاف أشار له بقوله (وهل) المراد بالامام (هو العباسى) وهو امام الطاعة أو نائبه (أو امام الصلاة) أى صلاة العيد (قولان) رجح الثانى ومعلمها مالم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو قول واحد (ولا يراعى قدره) أى قدر ذبح الامام (فى غير) اليوم (الأول) وهو الثانى والثالث بل يدخل وقت الذبح بطول الفجر لكن يندب التأخير لحل النافلة (وأعاد) أضحيته لبطولها (سابقه) أى سابق الامام بالذبح فى اليوم الأول وكذا مساويه ولو ختم بعده وكذا ان ابتدأ بعده ان ختم

قبله ومعه لا بعده فتجزي. (إلا) الدارج (التحرى أقرب إمام) لكونه لا إمام له في بلده ولا على كفرسخ بان خرج عنه فتبين أنه سبقه فيجزي لعذره يذل وسعه (كان لم يبرزها) الإمام للصلى وتحري فتجزي وإن تبين سبقه كأن علم بعدم ذبحه (وتواني) في ذبحها (بلا عذر) وانتظر (قدره) أي قدر وقت الذبح فمن ذبح قبله أجزاء (و) ان تواني (به) أي بسبب عذر (انتظر) بالذبح (لزال) أي قهره بحيث يبقى قدر ما يذبح قبله ثلاثين وقت الا فضل (والنهار شرط) في الضحايا (١٢١) كالهدايا فلا يجزي ما وقع منها

ليلا واول النهار طلوع الفجر
(وندى) للصلى وتأكد
للإمام (إبرازها) للصلى
ليعلم الناس ذبحه ولا يكره
عدم الإبراز لغير الإمام
(و) ندى (جيد) بان يكون
من أعلى النعم (وسالم) من
العيوب التي تجزي معها
كخفيف رضى وكسقرن
برىء ومنه ما أشار به قوله
(وغير خرقاء) وهى التي في
أذنها خرق مستدير (و)
غير (شرقاء) مشقوقة
الاذن (و) غير (مُقابلة)
وهى التي قطع من أذنها
من قبل وجهها وترك معلقا
(و) غير (مدبرة) قطع
من أذنها من خلفها وترك
معلقا (و) ندى (سين) و
وتسميتها (وذكر) على أنى
(وأقرن) على أجم (وأبيض)
ان وجد (وفحل) على خصى
(إن لم يكن الخصى أجمن)
والافه أفضل (و) ندى
(صان) مطلقاً فحله خصيه
فاتناه (ثم) يليه (معز)
كذلك (ثم هل) يليه (بقر)
كذلك (وهو الأظهر) عند
ابن رشد (أو ابل) خلاف

بل ولو ختم بعده (قوله أو) لا بعده (الح) ما ذكره من عدم الاجزاء في صورة ما إذا ابتداء بعده وختم
معه فيه نظر إذ قد تقدم صحة الصلاة فيها إذا ابتداء بعده وختم معه فالاجزاء في الضحية أولى اه بن
(قوله أقرب إمام) أي أقرب إمام بل يذبح إمامها بعد خطبته وليس المراد أقرب بلد لها إمام وإن لم
يذبح بحيث يتحرون ذبحه أن لو ذبح لأن هذا بمنزلة العدم فلا يعتبر (قوله ولا على كفرسخ) أي ولم يكن
هناك إمام خارج عن بلده على كفرسخ أي ثلاثة أميال وربع بل الموجود إمام خارج عن بلده بأزيد
من ذلك فتحري ذبحه وذبح فتبين أنه سبقه وأما لو كان هناك إمام خارج عن بلده بكفرسخ فقط
فاقل فانه كامام البلد لمخاطبة أهل تلك البلد الحالية من الإمام بالسمى لذلك الإمام والصلاة خلفه
وحيث إذا تحرى وتبين خطؤه لم تجز. والحاصل ان من على ثلاثة أميال حكمه كالبلد الذى له إمام
فلا يذبح إلا بعد تحقق ذبحه لأنه مطالب بالصلاة معه على وجه السنة وإنما التحرى ويجزئه
تحريه إلا تبين انه سبق الإمام من كان على أبعد من ذلك (قوله وإن تواني) أي الإمام (قوله بسبب
عذر) أي كقتال عدو أو اغناء أو جنون وهل من العذر طلب الإمام للضحية بشراء ونحوه أولاً
ينظر في ذلك وقد علم من المصنف ان التحرى لذبح الإمام حيث لم يبرزاضحيته وأما ان أبرزها فلا
يعتبر التحرى من أحدهم أهل البلد سواء علم بإبرازها أو لا وتحريه وعدمه على حد سواء في عدم
الاجزاء ان بان سبقه لان بان تأخره (قوله ولا يكره عدم الإبراز لغير الإمام) أي وأما عدم الإبراز
له فيكره (قوله فاتناه) كان عليه ان يزيد بعد ذلك فختناه فرائب الضان أربعة وكذا المزر والبقروالابل
(قوله خلاف) ابن غازى صرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثانى وهى عن المؤلف
بطرة نسخة وشهر الرجراجى الاول وشهر ابن بزية الثانى اه ونص ابن عرفة وفي فضل البقر
على الابل وعكسه فاشهر من بنى الاول للشهور مع رواية المختصر والقابى والثانى لابن شعبان
والثالث للشيخ عن أشهب اه بن (قوله وهو خلاف في حال الخ) الحق ان ذلك يختلف باختلاف
البلاد فالابل في بلاد الحجاز اطيب لحمان البقر وفي مصر بالعكس (قوله ومراده التسع) أي مراده
بشعر ذى الحجة التسعة أيام قبل يوم النحر فهو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وليس هذا تقليدا
كما في عبق وإنما يظهر التغليب في عكسه (قوله وضحية على صدقة) ظاهره ان المعنى وندب
تقديم ضحية على صدقة بشمها واورد عليه ان الضحية سنة فتقدمها على الصدقة التي هى مندوبة
سنة وقد اجاب الشارح بأن ضحية فاعل لمحذوف أى وفضلت ضحية والجملة عطف على جملة
وندى إبرازها وليس قوله وضحية عطفاً على إبرازها كالذى قبله (قوله ولو زاد ثمن الرقبة الخ)
وذلك لأن احياء السنن افضل من التطوع وإنما نص المصنف على ذلك مع العلم بأن السنة افضل
من المستحب دفعا لتوهم ان المستحب هنا افضل من السنة لأن السنة والنسب قد
يكونان افضل من الغرض كالتطهر قبل الوقت والابتداء بالسلام وإبراء العسر
وإذا كان الندوب قد يكون افضل من الغرض فربما يتوهم انه هنا افضل من السنة تأمل

(١٢١ - دسوقى - ثانى) وهو خلاف في حال فهل البقر اطيب لحافه افضل أو الابل (و) ندى (ترك كحلق) لشعر من
سائر بدنه (و) ترك (فيلم لمضغ) أى لمريدها ولو حكاً بأن كان مشركاً بالفتح (عشر ذى الحجة) ظرف لترك إلى ان يضحى أو يضحى
عنه ومراده التسع من ذى الحجة وإنما ندى للتشبيه بالحاج (و) فضلت (ضحية) لكونها سنة وشعيرة من شعائر الاسلام (على صدقة
وعشيق) ولو زاد ثمن الرقبة على اضعاف ثمن الضحية (و) ندى للمضغى ولو امرأة أو صبيا (ذبحها يبدو) اقتداء بسيد المالمين والمالفة من

مزيد التواضع وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح (و) ندب (للواريث) إن مات مورثه قبل ذبحها (إنقاذها) كسائر القرب التي مات قبل إنقاذها حيث لا دين عليه فإن مات بعد ذبحها تعينت وعلى الورثة إنقاذها فيقسمون لحمها ولا يتابع في دين ولو سابقا على الذبيح (و) ندب للضحى (جمع أكل) أى جمع بين أكل منها (وصدقة وإعطاء) أى اهداء ولو عبر به كان أولى لأن الاعطاء أعم (بلا حد) فى ذلك بثلك ولا غيره (١٢٢) (واليوم الأول) لغروبه أفضل مما عداه ثم أول الثانى من فجره إلى الزوال أفضل من

اول الثالث (وفى أفضلية أول الثالث) الى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروب أو عكسه وهو فضلية الثانى جميعه على أول الثالث (تردد) الرجح الاول (و) ندب (ذبح كولد) للضحية (خرج) أى ولد (قبل الذبح) لها ولو منذورة ولا يجب (و) الولد الخارج منها (بعده) أى بعد الذبح (جزء) أى كجزء منها لحكمه حكما ان تم خلقه ونبت شعره فان خرج حيا بعد ذبحها حياة محقة وجب ذبحه لاستقلاله بنفسه (وكره) للضحى (جزء) صورفها قبله (أى قبل الذبح لما فيه من نقص جمالها (إن لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبيح) أى لوقت الذبيح (ولم ينوه) أى الجز حين أخذها بشراء وكذا (حين أخذها) من شريكه أو من معطيها له أو تعيينها من غنمه فها يظهر إذ لا فرق فان نبت مثله للذبيح أو نواه حين

(قوله وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح) أى فان كان لا يحسن الذبح أولا يقدر عليه استناب من غير كراهة ويندب له ان يحضر عند نائبه (قوله وندب للوارث إنقاذها) أى إذا عينها مورثه قبل موته بغير النذر وإلا وجب عليه إنقاذها كما لو مات بعد ذبحها وإذا إنقاذها الوارث فلا تجزى عنه (قوله حيث لا دين عليه) أى على الميت اما إذا كان عليه دين يستغرقها فانها يتابع فيما عليه من الدين (قوله وجمع اكل النخ) ظاهره ان الجمع بين الثلاثة أفضل من الصدقة جميعها وإن كان أشق على النفس وهذا هو المشهور وحديث أفضل العبادات أحمرها ليس كليا وقال عجم القول بأن التصديق بجميعها أفضل متجه إذ أفضل العبادات أحمرها أى اشقها على النفس (قوله ولا يجب) أى بناء على الاعتماد من أنها لاتعين إلا بالذبيح ولاتعين بالنذر وإذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع أمه فحكم لحمه وجلده حكمها من جواز الاكل والتصدق والاهداء وندب الجمع بين الثلاثة ومنع البيع وإذالم يعمل بالمندوب وأبقى ذلك الولد من غير ذبيح لعام آخر صح أن يضحى به (قوله وكره جزصوفها) أى سواء جزءه ليتصرف فيه أولا خلافا لبقى حيث قيده بما إذا كان الجز ليتصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا ونسب ذلك لثت وح ورد عليه بأنه ليس فيها ذلك (قوله فان نبت مثله للذبيح) أونواه حين الاخذ لم يكره (أى كما أنه لا يكره الجز إذا تضررت ببقاء الصوف لحرو نحوهم واعلم ان ظاهر منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت الضحية منذورة أم لا وارتضاء عجم وقيده بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقانى بغير المنذورة وأما المنذورة فيحرم جزها سواء نواه أم لا وارتضاء الاقانى (قوله ولم يكن لها ولد) أى ولو لم يكن النخ (قوله والانسان لا يهود) أى يكره له العود على الاعتماد (قوله كما قال ابن حبيب) الاولى كما قال ابن الحاجب لان ابن حبيب من المتقدمين فلا يشير المصنف للخلاف الواقع بينه وبين غيره بالتردد فالصواب ان المصنف أشار بالتردد لطريقة ابن رشد وطريقة ابن الحاجب ويان ذلك ان الامام روى عنه اباحة أكل الكافر منها ثم رجع عنها إلى الكراهة وهى الاشهر فقال ابن رشد اختلاف قولى مالك إذا لم يكن فى عياله امان كان فيهم أو غشيم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن الحاجب الخلاف الروى عن الامام مطلق أى سواء كان فى عياله أو بعث اليه وأما ابن حبيب فله قول آخر حاصله انه لا خلاف بين قولى مالك فالقول بالكراهة محمول على ما اذا لم يكونوا فى عياله وبعث اليهم والقول بالاباحة محمول على ما اذا كانوا فى عياله انظر بن (قوله لأن شأن ذلك الباهة) أى وحيثئذ يخاف منه قصدها فان تحقق قصدها بالتغالى حرم وان تحقق من نفسه عدم قصدها وإنما قصد كثرة اللحم أو الاجر كان التغالى مندوبا للحديث فالصور ثلاث خوف قصد الباهة وقصدها بالفعل وتحقق عدم قصدها وهى جارية فى التغالى فيها وفى زيادة عددها (قوله وفلما عن ميت) فان فعلت عنه وعن الميت لم يكره قاله عجم وفيه ان هذا غير صواب لأنهم قد عللوا كراهة فلما عن الميت بعدم الوارد فى ذلك وهذا شامل لصورة الافراد والتشريك وأبضا شروط التشريك

الاخذ لم يكره (و) كره للضحى (يبع) أى الصوف السكره الجز (وشرب لبن) منها ولو نواه حين الاخذ المقدمة ولم يكن لها ولد لأنها خرجت قربة لله والانسان لا يهود فى قربته (وإطعام كافر) منها (وهل) محل الكراهة (إن بعث له) منها فى بيته لان كان فى عياله كأجير وقريب وزوجة فلا يكره اتفاقا كما قاله ابن رشيد (أو) الكراهة (ولو) كان الكافر (فى عياله) أى من جملهم كما قال ابن حبيب وهو الاظهر (تردد) كره (التغالى فيها) أى فى كثرة نمنا زيادة على عادة أهل البلد لأن شأن ذلك الباهة وكذا زيادة العدد فان نوى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير جاز بل ندب كما فى المدونة (و) كره (فلما عن ميت) ان لم يكن عينها قبل موته

وإلا نذب للوارث انفاذاها (كعبيرة) كعبيرة شاة كانت تذبح في الجاهلية بربح وكانت أول الإسلام ثم نسخ ذلك بالضحية (وإبدالها بدون) منها وكذا بمسا وعلى الراجع هذا إذا كان الإبدال اختيارا بل (وإن) كان اضطرارا (لا اختلاط) لجامع غيرها فيكره ترك الأفضل لصاحبه الا بقرعة فلا يكره لكن يندب له ذبيح أخرى أفضل ويكره له ذبحها فأخذ الدون بلاقرعة وذبحه فيه كراهتان (قبل الذبيح) متعلق بإبدال (وجاز) ربه (أخذ العوض) عنها وتركها (١٢٣) لصاحبه كما يجوز أخذ أحدها

بقرعة أولا (ان اختلطت بغيرها) أي بعد الذبيح ولم يعرف أكل ذبيحته (على الأحسن) عند ابن عبد السلام قال لأن مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ولأنها شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة في لحم ضحية مورثهم ويتصرف في العوض كيف شاء على الراجع ومقابل الأحسن هو الظاهر (وصح) ربه وكره بلا ضرورة (إنابة) يعني نيابة غيره (يلفظ) كاستنبك وولتكت واذبح عني (إن أسلم) النائب وكان مصليا بل (ولو لم يصل) لكن يستحب إعادة ما ذبحه فان كان كافرا لم تجزه (أو نوى) أي ولو نوى النائب ذبحها (عن نفسه) ونجزيه عن ربه (أو نيابة) بعادة كقريب أي بعادة مثل قريب فعادة مضاف للكاف التي بمعنى مثل

المتقدمة غير مجتمعة هنا اه بن (قوله وإلا نذب) أي وإلا بأن كان عنها نذب الخ أي والمراد أنه عنها بغير الذبيح والنذر اما لو عنها بالنذر أو بالذبيح بأن ذبحها ثم مات تمين على الوارث انفاذاها كما مر وقوله ان لم يكن عنها أي ولم يكن وقف وقتا وشرطها فيه وإلا وجب فعلها عنه لما يأتي من انه يجب اتباع شرط الواقف ان جاز أو كره * والحاصل ان كراهة فعلها عن الليث مقيدة بقيد كعملت (قوله شاة كانت تذبح في الجاهلية) أي يتقربون بها لاصنامهم (قوله وكانت أول الإسلام) أي تذبح لله سبحانه وتعالى على جهة النذب كما صرحوا به (قوله وإبدالها) أي وكره إبدالها بدون فاذا ابدل الشاة ببقرة تعلقت الكراهة بأخذ الشاة (١) بدلا عن البقرة ويستحب له ابدالها بالأفضل وان بزائد شيء في ثمنها وعمل الكراهة إذا لم تكن معينة بالنذر وإلا كان الإبدال ممنوعا ولا ينافي هذا ما يأتي من ان المشهور انها لا تمين بالنذر لأنه محمول على عدم الغاء العيب الطارئ فلا ينافي ان تمينها بالنذر يمنع من البذل ومن البيع اه بن (قوله وكذا بمسا على الراجع) سنده في هذا قول الإمام ولا يبدلها الا بغير منها ولأنه لا موجب للمعاوضة مع التساوي لكن في بن عن التوضيح ان ابدالها بمثلها جائز كما هو ظاهر المصنف (قوله الابقرة فلا يكره) كذا في ح وهو مشكل اذ القرعة لا تجوز مع التساوي فتأمل اه بن الان يقال انها قرعة في الجملة لضرورة الالتباس (قوله فيه كراهتان) أي وأما أخذ الدون بقرعة وذبحه ففيه كراهة واحدة (قوله وجاز أخذ العوض) أي من دراهم أو دنانير أو عروض مثلا ولا اشكال في اجزائها عن ربه مع أخذ العوض لأنه أمر جر اليه الحال (قوله ومقابل الأحسن) أي وهو القول بعدم جواز أخذ العوض من غير الجنس وقوله الظاهر أي لأن أخذ القيمة عنها بيع لها وهو ممنوع وعلى هذا القول فيتعين عند الاختلاط أخذ أحدهما إما بالقرعة أو بدونها واجزأت الضحيتان عن صاحبيهما وفي وجوب تصدقهما بهما وجواز أكلهما منهما قولنا يحيى بن عمر واللخمي قوله وتجزى عن ربه) أي سواء كانت معينة بالنذر أو مضمونة على الصواب خلافا لما في عبق وسواء كان النائب ذبحها عن نفسه عمدا أو خطأ لأن الاعتبارية ربه كما في ح عن ابن رشد لانية الذابح فهو كمن أمر رجلان بوضه فالمعتبرية الأمر بالتوضي لانية المأمور الموضي وما ذكره المصنف من اجزائها عن ربه إذا نوى النائب ذبحها عن نفسه قول مالك وصوبه ابن رشد وقيل لا تجزيه ربه وتجزى النائب الذابح لها ويضمن قيمتها لربه كمن تعدى على اضحية رجل وذبحها عن نفسه وقيل لا تجزيه واحدا منهما وهذه الأقوال الثلاثة تجري في الضحية مطلقا سواء كانت مضمونة أو معينة (قوله أو بعادة) عطف على قوله يلفظ (قوله أو اجنبيا) أي أو كان الذابح لها اجنبيا له عادة أي كجوارحير وغلالم عادة بالقيام بأمره (قوله تردد) أي طريقتان أحدهما تحكي الاتفاق على الإجزاء في القريب وان الخلاف في غير القريب وهو مقتضى كلام ابن بشير والآخرى تحكي اتفاق على عدم الإجزاء في غير القريب والخلاف في

والمراد بمثل القريب هو الصديق اللطيف (وإلا) بأن كان كقريب ولاعادة له أو اجنبيا له عادة (فتردد) في صحة كونها ضحية وعدمها نظرا لعدم الاستنابة وأما اجنبيا لاعادة له فلا تجزيه قطعا (لا إن غلط) عطف على المعنى أي وصح كونها ضحية ان استناب لان غلط الذابح في ذبح اضحية غيره معتقدا انها اضحيته والعرض انه يوكاله على ذبحها

(١) قوله بأخذ الشاة الخ لعل الصواب بأخذ البقرة بدلا عن الشاة تأمل اه

(فلا تجزئ) عن واحد منهما) لأن ربهما لعدم توكيله ولا عن الذابيح لعدم ملكها قبل البيع (ومنع البيع) من الضحية كجلده أو لحمه أو عظم أو شعر ولا يعطى الجزاء (١٣٤) في مقابلة جزائره أو بعضها شيئا منها وهذا إذا كانت هبة بل (وإن) لم يحصل

أجزاء كن (ذبيح) يوم النحر (قول الإمام أو) تعيبت (حالة الذبيح) عيبا يمنع الأجزاء كما إذا اضجعها للذبيح فاضطربت فانكسرت رجلاها أو أصابت السكين عينها ففقدت قبل تمام قرى الحاقوم والودجين (أو) تعيبت (قبله) أى قبل الشروع في الذبيح وذبحها وإلا فصل بها ماشاء كما يأتي وهذا يفهم بمقابلته بالأولى (أو ذبيح) عيباً جهلاً (بالعيب أو بكونه يمنع الأجزاء فلا يبيع منها شيئاً في ذلك كله (و) منع (الإجارة) لها قبل ذبحها وجلدها بعده والعمد الجواز (و) منع (البدل) لها أو لشيء منها بدم ذبحها بشيء آخر مجانس للبدل (إلا لتصدق عليه) و موهوب له فلا يمنع البيع أو البدل ولو علم بها حال التصديق عليه بذلك (وفسخت) عقدة البيع والبدل وكذا الإجارة على ما مضى عليه لا على العمدة ان عثر عليه قبل فوات المبيع والا تصدق بالعوض نفسه وجوبا ان لم يفت من غير تفصيل فان فوات العوض أيضا بأن صرفه في حاجته مثلا فهو

الغريب وتلقاها ابن عرفة وغيره عن الأحمى (قوله فلا تجزئ) عن واحد منهما) ثم ان أخذ المالك قيمتها من ذبحها غلطا فقال ابن القاسم في صماع عيسى ليس للذابيح في اللحم إلا الأكل أو الصدقة لأن ذبحه على وجه التضحية وان أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه كيف شاء لأنه لم يذبحه على التضحية به قال شيخنا في حاشية خش نقلا عن الشيخ سالم ومحل كونها لا تجزئ عن واحد إذا ذبحت غلطا إذا لم يكن ربهما ناذرا لها وإلا أجزأت عن نذره سواء كانت معينة أو مضمونة اهـ بقى ما إذا ذبح أضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استئابة وفيها تفصيل فان كان ربهما نذرها وكانت معينة أجزأته وسقط النذر وان كانت مضمونة فالنذر باق في ذمته وان كان ربهما لم يحصل منه نذر فقبل لا تجزئ واحدا منها بالأولى من الغلط وروى ابن محرز عن ابن حبيب عن اصبح أجزاءها عن الذابيح وضمن قيمتها لربها والفرق على هذا بين العائد والغلط ان التعمد داخل على ضمانها فكأنه ملكها قبل الذبيح بالاستيلاء عليها والحاصل ان الضحية إذا ذبحها غير ربهما فاما بوكالته أولا الأول هو قول الصنف وصح ائابة إلى قوله ولو نوى عن نفسه والثاني إيمان بنوى عن ربهما أو عن نفسه الأول هو محل التفصيل في قوله أو عبادة كقريب الخ والثاني وهو ما إذا نوى عن نفسه فاما غلطا وهو قوله لان غلطا وإما عمدا وهو اذكرناه لك بقولنا بقى الخ (قوله وذبحها) أى عالميا بالعيب وحكما وليس المراد انه ذبحها غير عالم بالعيب ولم يطلع عليه إلا بعد الذبيح وإلا كان مكررا مع قوله أو ذبح معيبا جهلا (قوله وإلا فعل بها ماشاء) أى وإلا بذبحها والفرض انها تعيبت فعل بها ماشاء (قوله فلا يبيع منها شيئا في ذلك) أى فيما ذكر من المسائل المشار لها بقوله وان ذبح قبل الإمام إلى هنا (قوله وللمتعد الجواز) أى جواز اجازتها قبل الذبيح وأما إجارة جلدها بعد الذبيح فالذهب النعم عند ابن شاس كما في الواق وجعل قول سحنون بالجواز مقابلا ولكن المعتمد ما قاله سحنون من الجواز (قوله والبدل) عطف على البيع يقتضى القايمة فالبدل ليس يباع لكنه يشبهه * واعلم ان البدل بعد الذبيح ممنوع مطلقا سواء أوجبها بالنذر أولا وأما قبل الذبيح فليس بممنوع ما لم تكن مندورة كما مر (قوله فلا يمنع) ما ذكره الصنف من الجواز هو قول اصبح وشهره ابن غلاب قال للحمى وهو الاحسن ومقابلته النعم للمالك وشهره في التوضيح في باب السرقة (قوله ولو علم ربهما) هذا مبالغة في محذوف أى ولا ثم على ربهما ولو علم حال التصديق عليه بذلك أى بأنه يبيع ما يعطيه خلافا لابن المواز (قوله وإلا) أى وإلا بان فوات اللحم أو الجلد المبيع تصدق بالعوض وجوبا أى وقضى به على الظاهر قال عجم ويستفاد من جعلهم تغير السوق فواتا ان الذبيح للجلد والطبخ اللحم ولو من غير أضرار فوات اذ هو أشد (قوله من غير تفصيل) أى سواء تولى البيع المضحى أو غيره بأذنه أو بغير اذنه (قوله أى يبدله) أى من قيمة أو مثل (قوله وحملناه على ذلك) أى على التصديق ببدل العوض في فوات العوض أى ولم نعمله على التصديق بالعوض في فوات المبيع وقيام العوض وقوله للقيد الخ أى فان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم يقتضى ان العوض صرف فيما يلزم ولم يكن باقيا هذا كلامه وفيه ان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم صادق بما إذا لم يصرف أصلا وبما إذا صرف فيما يلزم فالأولى جعل كلام المصنف عاما للتصدق بالعوض إذا فوات المبيع وكان العوض باقيا وللتصدق ببدل العوض إذا فوات العوض كما فعل ابن وغيره بجعل العوض شاملا لعوض المبيع ولبدل العوض (قوله ان لم يتول الخ) أى ان عدمت

تولية

ما أشار له بقوله (وصدق) وجوبا (بالعوض) أى يبدله (في الفوت) أى فوت العوض

وحملناه على ذلك القيد الذى أشار له بقوله (إن لم يتول) البيع (غير) أى غير المضحى (بلا إذن) بأن تولاه المضحى أو غيره بأذنه سواء صرفه فيما يلزم المضحى أم لا (و) بلا (صرف فيما لا يلزمه) المضحى بأن صرفه فيما يلزم فالمعنى ان لم يستوله غيره جلال عدم اذنه

وصرفه في غير لازمه وهو صادق بثلاث صور تولية ربه وغيره المأذون وغير المأذون (١٢٥) الصارف فيها يلزم ومفهومه أنه

لو تولاه الغير بغير إذنه
وصرفه فيها لا يلزمه فلا
يلزم الضحى التصديق
يبطل الموضع فالصور
أربع يلزمه التصديق في
ثلاث وشبه بمنطوق
المسئلة قوله (كما أرش
تجب لا يمنع الإجزاء)
بأن اشتراها ووجد
بها عيبا خفيئا كذا
خرقاء أو شرفاء فرجع
بأرشه على بائعه فيجب
التصديق به ولا يملكه لأنه
بمثلة بيع شيء منها وهو
ممنوع فلو كان العيب يمنع
الاجزاء لم يجب التصديق
بل يندب لأن عليه بدل
الذخيرة (وإنما يجب
بالنذر والتجريح) الواء
بمعنى أو لكن اعتمدوا
أنها لا تجب بالنذر وإنما
تجب بالذبح فقط (فلا
تجزيء إن تعينت)
عينا بمنع الاجزاء (قبله)
أى قبل شيء مما ذكر
(وصنع بها ما شاء)
لأن عليه بدلها فليس من
قوله أو تعينت حال الذبح
أو قبله فيها إذا ذبحها وهذا
فيها إذا لم يذبحها فإنا هنا
مفهوم ما مر (كعبتها
حتى فات الوقت) فيصنع
بها ما شاء ولو مندورة (إلا
أن هذا) دون الأول
(آثم) أى حبسه لمادليل على

تولية غيره للعقد المتبسة بعدم الاذن وبعدم الصرف فيها لا يلزم ولا شك أن استثناء تولية الغير المتبسة
بعدم الاذن وبعدم الصرف فيها لا يلزم صادق بما إذا تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو بغير إذنه
وصرفه فيها يلزم ولو قال المصنف ان تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو صرف الموضع فيها يلزمه
لأن مفيدا للراد بلا كلفة (قوله وصرفه في غير لازمه) أى وحال عدم صرفه في غير الخ (قوله لا يمنع
الاجزاء) هذه النسخة التي فيها أثبت لا نسخة ابن غارى قال ح والى في غالب النسخ وشرح عليه
البساطى وبهرام اسقاط لا يعلل الأولى يكون تشبيهاً بمنطوق قوله وتصديق بالعوض وعلى الثانية
يكون تشبيهاً بمفهوم قوله ان لم يتول الخ في عدم وجوب التصديق لأن المنقول عن ابن القاسم وهو
المستد أن الأرض ان منع عيبه الاجزاء منع به ما شاء وإلا تصديق به وأما الشاة فان لم يمنع العيب الاجزاء
فواضح وان منع فالذهب عدم جواز بيعها كما في التوضيح (قوله لكن اعتمدوا أنها لا تجب بالنذر
وإنما تجب بالذبح فقط) هذا صحيح ونحو قول القدمات لا تجب الأضحية إلا بالذبح وهو
المشهور في الذهب اه وهذا في الوجوب الذى يلقى طرو العيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن
عبد السلام فإذا نذرها ثم أصابها عيب قبل الذبح فانها لا تجزى كما قال ابن عبد السلام لأن تعيين
المسكاف والتزامه لا يرفع ما يطلب منه الشارع فعلة يوم الأضحية من ذبح شاة سليمة من العيوب اه
بخلاف طرو العيب في الهدي بعد التقليد وليس المراد عدم وجوب الضحية بالنذر مطلقا بل نذرهما
يوجب ذبحها ويمنع بيعها وبدلها اه وكان على المؤلف اسقاط النذر والانتصار على وجوبها بالذبح
فقط كما فعل غيره لأن كلامه في الوجوب الذى لا يعتبر طرو العيب بعده وقرعت ما في النذر وكأنه
غره ما في التوضيح عن الذخيرة المشهور تجب بالنذر والذبح مع أن كلام الذخيرة يحمل على
الوجوب الذى يمنع البيع لا طرو العيب وإنما تقدم علم أن قول ح فلو نذرها ثم تعينت قبل الذبح لم أر
فيه نصا قصور انظر بن (قوله قبل شيء مما ذكر) أى من النذر والذبح (قوله وصنع بها ما شاء) أى
من بيع وغيره (قوله فإما) أى من قوله ومنع البيع وان ذبح قبل الامام أو تعينت حالة الذبح أه قبله
(قوله ولو مندورا) فيه نظر فقد نظر ح في المندورة إذا ضلت أو حبسها حتى فات الوقت ما يفعل بها
ونقل ابن عرفة عن الجلاب أنه يلزمه ذبحها أو قتلها طي وفيه ما تقدم من أن النذر يمنع البذل والبيع اه بن
(قوله إلا أن هذا) أى الذى حبسها اختياراً حتى فات الوقت آثم وقوله دون الأول أى وهو
من عيبها قبل الذبح وقوله آثم أى مرتكب للآثم قبل ذلك وحبسها حتى فات الوقت دليل على ذلك أو
المراد بآثم أنه فات ثواب السنة فعبر عن المسكروه بالآثم لأنه عرض نفسه له كما قالوا ان المسكروه حجاب
بين العبد وربيه وهذا الجواب الثانى أحسن من الأول الذى ذكره الشارح لأنه يبعد قصد الفقيه
إليه على أنه يقال أيضا في الأول فلا يصح قول دون الأول (قوله وجاز للوارث القسم) أى وبعد
القسمه فلا يجوز لأحد من الورثة البيع ولا البذل على ما مر ثم اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال
ذكرها ابن رشد ولخصها ابن عرفة فقال ابن رشد أى كلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته
وقسمتها على الميراث ثالثا يقسمونها على قدر ما يأكلون سمع ابن القاسم وسمع عيسى
وظاهر الواضحة قلت والأول هو الذى استظهره ابن رشد قال ح والظاهر أن
المصنف مشى على القول بانهم يقسمونها على الرؤوس والذكر والأنثى والزوجة سواء لا على
الميراث لأنه قول ابن القاسم وقال التومنى أنه أشبه بقول ابن القاسم اه وهذا القول الذى اختاره
التومنى وعزاه ح لابن القاسم هو ثالث الأقوال المتقدمة الذى عزاه ابن رشد لظاهر

أنه ارتكب إنما حق فوه الله تعالى بسببه هذا الثواب العظيم لأن الله تعالى قد يحرم الإنسان الغير بدنب أصابه لأن حبسها يوجب
الآثم إذ السنة في تركها (و) جاز (لوارث القسم) في الأضحية المورثة بالقرعة لأنها تميز حق لا بالراضى .

لأنها بيع على خصب الوارث (ولو ذبحت قبل وث المورث لا يجوز بيع) لها (بمده) أي بعد البيع (في دين) على الميت ثلثها بالبيع ثم شرع يتكلم على الحقيقة وحكمها فقال (وندب) لأب من ماله (ذبح واحدة) من بهيمة الأنعام (تجزئ ضحية) فشرطها من سن وعدم عيب صحة كمال الضحية (في سابع الولادة) وسقطت بمضي زمنها بغروب السابع (نهاراً) من طلوع الفجر وندب بعد طلوع الشمس (والغنى يومها) (١٣٦) أي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة (إن سبق بالفجر) بأن ولده بعده

فان ولد معه حسب (و) ندب ولو لم يبق عنه خلق رأس للولد ولو أنى (و) التصديق بزنة شعره ذهباً أو فضة فان لم يخلق رأسه تجزئ زنته (و) جاز كسر عظامها ولا يندب وقيل يندب الخالفة الجاهلية فقد كانوا لا يكسرون عظامها وإنما يقطعونها من المفاصل مخافة ما يصيب الولد بزعمهم فجاء الاسلام بنقيض ذلك (و) كره عملها وطمع يدعو الناس إليها ليطبخ بها كل أهل البيت وغيرهم في مواضعهم ولا حد في الاطعام منها ومن الضحية بلداً كل منها ماشاء ويتصدق ويهدي بما شاء (و) كره (لطخه بدمها) خلافاً لما كان عليه الجاهلية من تلطيخ رأسه بدمها (و) كره (ختانه يومها) لأنه من فعل اليهود وإنما يندب زمان أمره بالصلاة وهو في الذكور سنة وأما خفاض الأنثى فنندوب ويندب ان لا تنكأ إلا بمجور في قطعها الجليدة

[درس]

الواضحة انظرين (قوله لأنها بيع) أي والبيع لا يجوز في الأضحية لافي كلها ولا بعضها قوله ولو ذبحت يعني ان للورثة القسم سواء مات بعد ان ذبحت أو مات قبل ان تذبح والحال أنه أوجها قبل موته أو مات قبل أن يوجها وفعل الورثة ما يستحب لهم من الذبح وأما إن مات قبل أن يوجها ولم يفعل الوارث المستحب فهي كمال من أمواله (قوله لا يبيع بعده في دين) يعني ان الضحية لا تباع بعد الذبح في دين طي مفلس حتى أوسيت فلا مفهوم للميت في كلام الشارح ومفهوم قوله بعده أنها إذا لم تذبح فللغرماء أخذها في الدين ولو كانت مندورة ولا فرق بين كون الدين سابقاً على نذرها أو طارئاً عليه (قوله وندب ذبح واحدة) أي سواء كان الولود ذكراً أو أنثى خلافاً لما كان ينعى عن الأنثى بواحدة وعن الذكر ب اثنين فالولد توأمان في بطن واحدة عقى عن كل واحد منهما بواحدة (قوله وسقطت بمضي زمنها الخ) أي ولو كان الأب موسرافيه وقيل أنها لا تقوت نفقات الاسبوع الأول بل تفعل في الاسبوع الثاني فان لم تفعل في الاسبوع الثالث ولا تفعل بعده (قوله من طلوع الفجر) في ح تقلا عن أبي الحسن جعل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستحب وهو من الضحوة للزوال ومكروه بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس ومنوع وهو الذبح بالليل فلا تجزئ إذا ذبحت فيه (قوله ان سبق) أي المولود بالفجر (قوله وندب التصديق بزنة شعره) أي في سابع الولادة ويفعل ذلك في اليوم السابع قبل الحقيقة فيمن ينعى عنه (قوله الخالفة الجاهلية) فيه ان الخالفة تحصل بجواز الكسر نعم في الذب شدة مخالفة وقوله مخافة ما يصيب الولد أي من كسر عظامه وقوله بنقيض ذلك أي وهو جواز الكسر (قوله وكره عملها ولحمة) أي وأما ذبح شاة أخرى وغيرها وعملها ولحمة فلا كراهة فيه (قوله وغيرهم) أي سواء كانوا فقراء أو أغنياء جيراناً أو لا (قوله ويتصدق ويهدي بما شاء) أي نيا أو مطبوخاً والجمع بين الثلاثة أولى فالو اقتصر على أكلها في البيت كفي (قوله من تلطيخ رأسه) أي تفاؤلاً بأنه يصير شجاعاً سفاكاً للدماء (قوله وهو) أي الختان (قوله في قطعها الجليدة) أي لأجل تمام اللذة

(باب الأيمان)

(قوله لم يجب) أي لم يجب وقوعه (قوله إذ لا يتصور هنا الخ) فيه ان العزم على الضد يتصور كان يعزم على عدم شرب البحر وعلى عدم صعود السماء لكنه (١) لا يتفعه فلاولى حذف ذلك ويقول من أول الأمر لعدم قدرته على الفعل (قوله بمعنى ازهاق روحه) أي لأن قتله بهذا المعنى ممتنع عقلاً لأنه تحصيل (١) قوله لكنه لا يتفعه الخ فيه ان العزم على الضد من وجبات الحث فلا يتوهم نفعه فاعل الصواب ان الإساقطة في كلام الشارح قبل العزم والأصل إذ لا يتصور فيه إلا العزم على الضد لعدم إلى آخره اه

كتبه محمد عليش

(باب) (الاسمين تحقيقي) أي تقرير وثبوت (ما) أي أمر (لم يجب) عقلاً أو عادة فدخل الممكن عادة ولو كان واجباً أو للحاصل محتماً شرعاً نحو والله لا أدخلن الدار أو لا أدخلها أو لأصليين الصبح أو لا أصليها أو لأشربن الحمر أو لا أشربه والممكن عقلاً ولو امتنع عادة فهو لأشربن البحر ولأصعدن السماء ويحتمل في هذا بمجرد اليمين إذ لا يتصور هنا العزم على الضد لعدم قدرته على الفعل ودخل الممتنع عقلاً فهو لأجمعين بين الضدين ولا تثنان زيدا البت بمعنى ازهاق روحه ويحتمل في هذا أيضاً بمجرد اليمين لما مر فالممتنع عقلاً أو عادة إنما يأتي فيه صبغة الحث كما نطلقاً وأما صبغة البر فهو لا أشرب البحر ولا أجمع بين الضدين فهو على برداً ما ضرورة أنه لا يمكن الفعل

وخرج الواجب العادي والعقلي كظلم الشمس من الشرقي وتحسب الجرم فانه لو قال ان الجرم متغير فهو صادق وان قال ليس
بمتغير فهو غموس فلم ان كلامه في اليمين التي تكفر (بذكر اسم الله) الباء سببية متعلقة بشعبي فهذا من تمام التعريف وشمل كل اسم
من أسماء تعالي (أو صفته) الدائمة كالم وكذا القدم والبقاء والواحدانية وكذا المعنوية لصفة الفعل كخلقه ورزقه واعلم أن اليمين
هنا ابن عرفة وجماعة ثلاثاً أنواع القسم بالله أو بصفة من صفاته والتزام مندوب غير مقصوده القربة نحو إن كاهت زينة فعدت حر
أو فعلت الشيء إلى مكة وما يجب بالإنشاء كان دخلت الدار فأنت طالق وظاهر المصنف (١٣٧) ان النوعين الآخرين ليسا من

اليمين وعليه فهما من
الالتزامات لا اليمين
(كإله) وواله وتالله
(وهالله) بحذف حرف
القسم وإقامة التثنية مقامه
(وأيم الله) بفتح الهمزة
وكسرها أي بركته
وأصلها أيم الله (وحق
الله) اذا أراد الخالف به
الصفة القديمة كعظمته
لان أراد به حقه على عباده
من العبادات (والذين)
من عزيز بفتح العين إذا
غلب أولم يوجد له مثل
وبكسرها إذا قل حتى
لا يكاد يوجد له نظير
(وعظمته) وجلاله
وإرادته (وكلماته)
أي التزامه ويرجع لكلامه
كالوعود والثواب (وكلامه
والقرآن والمصحف)
مالم ينو القوس أو هي مع
الأوراق (وإن قال)
الشخص بالله لأفعلن ثم
قال (أردت) بقولي بالله

للحاصل وأما قتله بمعنى حرز رقبته فهو ممكن عادة (قوله) وخرج الواجب أي خرج ما وقع عليه واجب
عقلاً أو عادة فلا يكون تحقيق وقوعه بذكر اسم الله أو صفته يميناً لأن الواجب يحقق في نفسه والراد
تحقيق وقوعه مالم يجب في المستقبل خاصة وأوردت على المصنف عدم شموله للغو والغموس إذا تعلقا
بغير المستقبل مع ان كلامهما يمين وردته طئي بأن تعريفه المذكور لليمين الواجبة للكفارة لا مطلق
اليمين والغو والغموس إذا تعلقا بغير المستقبل كالمأخوذ لا كفارة فيهما (قوله) وشمل كل اسم من أسماء
تعالي (لأن اسم في كلامه مفرد مضاف يعم وأراد بالاسم ما دل على الذات العلية سواء دل عليها وحدها
كالجلالة ومع صفة كالخافي والقادر والرازق الخ) (قوله) غير مقصود به القربة (أي بل المقصود به
امتناع النفس من الفعل وخرج بقوله غير مقصود به القربة النذر كلاله على دينار صدقة فان المقصود به
القربة بخلاف اليمين نحو ان دخلت الدار فعدت حر فانه انما قصد الامتناع من دخول الدار (قوله) وما
يجب بالإنشاء) هذا يشمل المندوب نحو أنت حر إن فعلت كذا وقد تقدم في قيد الإنشاء باليس بمندوب
بأن يقال وما يجب بالإنشاء أي والحال انه ليس بمندوب والاندخال مع ما قبله وقوله وما يجب بالإنشاء
حال كونه معاقباً على أمر مقصود عدمه (قوله) كأن دخلت الدار فأنت طالق (أي فاذا دخلت وجب
الطلاق بسبب إنشاء اليمين وليس للطلاق كفارة (قوله) لان أريد به حقه (أي لان أراد الخالف به
الحقوق التي له على عباده من العبادات فلا يكون يميناً وأما إذا لم يرد به شيئاً فأي عبق أنه يكون يميناً مثل
ما إذا أراد به الصفة كالظمة أو استحقاقه الألوهية والتي في عجب انه إذا لم يرد شيئاً لا يكون يميناً وتبعه
شب واعلم ان أيم الله قسم مطلقاً سواء ذكر معه حرف القسم وهو الواو أو لا بخلاف حق الله وما
أشبهه فلا يكون يميناً لا إذا ذكر معه حرف القسم لأن أيم الله وأيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها
بعضهم وهو الظاهر وفي بن الظاهر انه لا فرق بين حق الله وأيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها
فكأن مقدرة (قوله) وعظمته وجلاله) هاتان الصفتان راجعتان للقدرة وقيل انهما من الصفات
الجامعة للصفات السلبية والوجودية وهذا هو الأولى واعلم أنه لا يمتدح اليمين بعظمة الله وجلاله الا
إذا أريد بهما المعنى القديم القائم به تعالي وأما لو أراد الخالف بهما العظمة والجلال أي المباة اللتين
جعلهما الله في خلقه فلا يمتدح بهما يمين (قوله) أو هي مع الأوراق (واعلم انه لا خلاف في تسمية الحوادث
من الأصوات والحروف قرآناً وإنما ذكرنا الخلاف في تسمية القديم قرآناً (قوله) فيلزمه اليمين)
أي ولو تحقق سبق لسانه (قوله) كما في قوله تعالي الخ) الأولى كأن يريد بالهمزة اللمعة والقوة التي خافها في
السلطين والجبابرة ويريد بامانة الله أماته التي خلقها في زيد المضادة للخيانة ويريد بالعدم ما عهدهم
عليه كتطهير البيت الذي عاهد عليه ابراهيم واسماعيل (قوله) إنا عرضنا الامانة الخ) فيه أنهم فسروا

(ونقت) أو اعتصمت (بالله ثم ابتدأت) أي استأنفت قولي (لأفعلن) ولم أقصد اليمين (ديتن) أي صدق بلا يمين (لا يسبق
لسانه) . خرج من مقدر بعد قوله دين يفهم من الكلام السابق أي لا تلزمه يمين بذلك لا يسبق لسانه في اليمين يعني غلبة جريانه على
لسانه نحو لا والله ما فعلت كذا والله ما فعلت كذا فيلزمه اليمين وليس المراد يسبق اللسان الثفاته اليه عند ارادة الطلق بغيره إذ هنا
لا شيء عليه ويدين (وكعزة الله) أراد بها صفته القديمة التي هي منتهى قوته (وأمانته) أي تسليته من إيجاب وتحريم فهي ترجع
لكلامه (وعهده) أي الزامه وتساكيفه بمعنى ما قبله (وعلى عهد الله) فانها يمين (إلا أن يريد) بمنة الله وما يمدد المعنى (المخلوق) في العبادة
كما في قوله تعالي سبحانه ربك رب العزة ، إنا عرضنا الأمانة ، وعهدنا إلى ابراهيم ، فلا تنقض بها يمين (وكأحلف) وأقسم (وأشهد) لأفعلن
كصفا فهي أيمان

(إِنْ نَوَى) بالله لان لم ينوه (وأعزم) أو عزمت (إِنْ قَالَ بِاللَّهِ) لان لم يقل ولو نوى لأن معنى أعزم أقصد وأهتم وتأييده بالله يقتضي ان معناه أقسم (وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ) لأفعلن أو لأفعلت (قولان) أظهرهما ليس يمين لأن معاهدة الشخص ربه ليس بصفة من صفات الرب وعطف على بذكر (١٢٨) اسم الله قوله (لَا يَلِكُ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيَكَ عَهْدًا وَ) لا بقوله (عزمتُ عليك بالله)

الا ما فعلت كذا فلم يفعل (و) لا بقوله (حاشا الله) ما فعلت (و معاه الله) بالبال المهجلة من العود بمعنى الرجوع وبالمعجمة من الاعادة أى التحسين وعلى كل فليس يمين (و) لا بقوله (الله راع أو) الله (كفيل) أو وكيل أو شهيد لأنه من باب الاخبار لا الانشاء (والنبي والكعبة) والركن والقام والعرش والكبرى وسر الامام والولى فلان من كل مخلوق معظم شرعافات أو لأفعلن وفي حرمت الحلف بذلك وكراهته وهو صادق قولان وأما الحلف بالسلطان أو نعمة السلطان أو برأسه أو راس أبيه أو تربته ونحو ذلك فحرام قطعا (و) لا بصفات الافعال (كالخلق) والرزق والاحياء (والإماتة) وهى عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فهى أمور اعتبارية متجددة بتجدد المقدور (أو) قال (هو يهودى) أو نصرانى أو مرتد أو على غير ملة

الامانة بالكليف الشرعية التى هى الإلزامات نحو الإيجاب والتحريم الخ وهى ترجع لكلامه تعالى القديم الذى ينفرد به اليمين وهكذا قوله وعهدنا إلى ابراهيم واسماعيل أن طهر الخ اذ معناه ألزمتها بالتطهير وحينئذ فى الاستدلال بذلك نظر وقد يقال ان الاستدلال مبنى على ان المراد بالامانة الاعمال المكافى بها أو الشهوة كما هو أحد التفسير وان المراد بالعزة القوة والشدة التى خلقها فى بعض خلقه أو أنها حية عظيمة محيطة بالعرش أو بجبل قاف وان المراد بالعهد الأورثى عاهددهم عليها وأمرهم بها كما قيل (قوله ان نوى بالله) أى وأولى إذا نطق به والمراد بنيه تقديره أى ان قدر هذا اللفظ رمفهومه انه إذا لم يقدره وبلا حظه فلا يمين عليه (قوله لان لم يقل ولو نوى) أى بخلاف ما قبله فان النية فيه كافية وأشار الشارح للفرق بينهما بقوله لأن معنى أعزم الخ * وحاصله ان أعزم لما كان معناه اسأل وهو غير موضوع للقسم كانت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها فتأمل (قوله وعلى كل فليس يمين) ظاهره ولو نوى بهما اليمين وبه قيل وفى التوضيح عن الدوارد محل كونهما غير يمين لان يريد بهما اليمين (قوله وهو صادق) أى والا يكن صادقا كان حراما قطعا (قوله وكالخلق والرزق) عطف على مدخول الباء فى قوله لا يملك على عهد وفصله بالكاف لانه نوع غير ماسبق واليمين ان اليمين تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله أو صفته لا يملك على عهد ولا بالخلق والرزق ونحوهما من صفات الافعال فتحقيق مالم يجب بها ليس يميناً وقد تقدم ان مادل على صفات الافعال من الاسماء كالخلق والرازق يمين (قوله فلا شئ عليه) أى ولا يرتد بذلك ولو كان كاذبا فبما علق عليه لقصد بذلك انشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه (قوله فان كان فى غير يمين فردة) أى لأنه فى هذه الحالة يخبر عن نفسه بأنه على هذه الحالة وقوله ولو هازلا أى أو جاهلا (قوله وغموس) قال اللقانى مخرج مما فيه الكفارة وكأنه قال اليمين الواجبة للكفارة بذكر اسم الله أو صفته لا يملك على عهد ولا بغموس (قوله تعلق بماض) أى واما ان تعلق بالحال أو بالمستقبل ففيها الكفارة وعلى كل حال تسمى غموسا * والحاصل ان ظاهر المصنف ان الغموس تطلق على هذا المفهوم سواء وجبت فيها كفارة أم لا وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضا وكذلك اللغو اسم للمفهوم الآتى وجبت فيه كفارة أم لا كما هو ظاهر المصنف وابن عرفة كذا نقل شيخنا عن عج (قوله بأن شك أو ظن) أى كالولشك فى محمى زيد أمس وعدم محمى ثم حاف مع شكه انه قد جاء أو ظن انه جاء وحلف انه جاء ولم يتبين صدقه بأن تبين ان الامر على خلاف ما حلف وانه لم يحمى او بقى على شكه ومن باب أولى ما اذا علم عدم محمى وحلف انه قد جاء (قوله فان تبين صدقه لم يكن غموسا) أى ولا اثم عليه مستمر قال عج وهو المتبادر من المأونة وعليه حملها ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عتاب لفظ العتبية فيما يشبه مسئلة المدونة وحمل غير واحد المدونة على انه وافق البر فى الظاهر لان اثم الجراءة يسقط عنه لأن ذلك لا يزيله الا التوبة قال وهو ظاهر من جهة الفقه لانه بعيد من لفظ المدونة اه بن ققول الشارح لم تكن غموسا أى فلا حرمة عليه مستمرة بل تنقطع وقوله وفيه نظر اى فان اثم الجراءة

وكذا ان قوى الظن هو المصنف في الشهادات واعتمد الباث على ظن قوى وكذا إذا قال في يمينه في ظني (وليس تفكر الله) وجوبا بأن يعزم على أن لا يعود نادما على ما صدر منه في هو يهودي وما بعده (وإن قصد) في حلفه (بكالعزمي) من كل ما عدا من دون الله (التعظيم) من هذه الحيثية (فكفر) والعياذ بالله تعالى وإن لم يقصد فحرام (ولا) كفارة في يمين (لغو) فهو عطف على غموس أى لا يغموس ولا لغو تعلقت بماض أحوال بأن حلف (على ما) أى على شيء (يعتقده) أى يحزم به (فظهر) له (نفي) فان تعلقت بالمستقبل كفرت كالغموس فاللغو والغموس لا كفارة فيهما ان تعلقا بماض وفيهما (١٣٩) الكفارة إن تعلقا بالمستقبل

فان تعلقا بالحال كفرت الغموس دون اللغو وهذا معنى قول الأجهوري :

كفر غموسا بلا ماض تنكون كذا لغو يستقبل لا غير فامتناع (ولم يفد) لغو اليمين (في غير) الحلف بالله (والنذر الميم من طلاق أو عتق أو صدقة أو مشى لمكة فإذا حلف بشيء من ذلك على شيء يعتقد فظهر خلافه لزمه (كالاستثناء) بإن شاء الله) فانه لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الله وفي النذر الميم فان قال يلزمه الطلاق إن شاء الله لزمه وإن قال والله لا فعلت كذا أو لأفعلن إن شاء الله فمعه ولا كفارة عليه (إن قصد) أى قصد الاستثناء أى حل اليمين إلا ان قصد التبرك أو جرى على لسانه سموا (كالا) أن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الأظهر) في الأخيرين

لا يسقط عنه اذا تبين صدقه وانما تزيله التوبة (قوله) وكذا ان قوى الظن (أى لم يكن غموسا والفرض أنه لم يتبين صدقه فيما حلف عليه (قوله) وكذا إذا قال الخ) أى وكذا لا يكون غموسا اذا لم يقو ظنه ولم يتبين صدقه ولكن قال في يمينه في ظني وقد علم من كلام الشارح ان قوله بأن شك مقيد بقيد وهو تعلقا بماض وقوله أو ظن مقيد بثلاث قيود تعلقا بماض وعدم قوة الظن وعدم قوله في يمينه في ظني (قوله) وان قصد بكالغزى التعظيم الخ) أدخل بالكاف كل ما عدا من دون الله مثل اللات والمسيح والعزيز وما نسب له فعل كالأزلام وهى الاقداح واحدها زلم كجمل فكانوا اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أولها أمرنى ربى وعلى الثانى نهانى ربى وعلى الثالث غسل والمراد بضربها تحريكها في كيس من جلد فان خرج الاول مضى وان خرج الثانى تركه وان خرج الثالث أعادوا الضرب (قوله من هذه الحيثية) وأما ان قصد بالحلف بها تعظيمها لامن هذه الحيثية فالظاهر انه كفر في الأصنام (قوله) ولم يفد في غير الحلف بالله والنذر الميم) المراد به النذر الذى لم يسم له مخرجا فاذا قال ان لم يكن زيد في الدار فعلى نذر والحال أن الحالف معتقد أنه في الدار وتبين خلافه فلا شيء عليه (قوله) فاذا حلف بشيء من ذلك أى من الطلاق وما بعده على شيء يعتقد فظهر خلافه لزمه ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن ساعته لبائعها فبان انه انما دفعه لأخيه فقال ما كنت ظننت انى دفعته إلا للبائع قال مالك بحث بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها فقول الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم المراد بها الأيمان الشرعية وهى الحلف بالله وأما الطلاق والعتق والشئ والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هى إزمات ولذلك لا تدخل عليهما حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا (قوله) كالاستثناء بإن شاء الله) اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا في الأصل لانه شرط (قوله) ويفيد في الله) أى ولو كان اليمين بالله غموسا وفائدته رفع الائم (قوله) ان قصد هذا شرط في المفهوم وهو الافادة في اليمين بالله (قوله في الأخيرين) خلافا لمن قال إلا ان يريد الله أو يقضى الله لا ينفع في اليمين بالله ولا في غيره (قوله) بكالا) أى يلا وما مثلها من بقية أدوات الاستثناء نحو لا أدخل دار زيد إلا ان يشاء الله (١) أو ما خلا الله أو ما حاشا الله أو ما عدا الله أو ليس الله أولا يكون الله (قوله من شرط) نحو لا أدخل دار زيد إن كان فيها أولا أدخل داره الفلانية أو مدة غيبته أو مرضه أو فى هذا الشهر (قوله) مستقبلة) أى نحو والله لا تطلع

(١) قوله إلا أن يشاء الله الخ لعلة سهو والصواب إلى يوم الخميس أو ما خلا يوم قدومه أو ما حاشا يوم عرسه أو ما عدا يوم حزنه أو ليس مرضه أولا يكون يوم موته اه كتبه محمد عايش

(١٧ - دسوقي - ثانى)

وأما الاول فتفق على انه يفيد في اليمين بالله ولا يفيد في غيره (وأفاد) الاستثناء (بكالا) من خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما في معناها من شرط أو صفة أو غاية (في الجميع) أى في جميع متعلقات اليمين بالله مستقبلة أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا كن حلف أن يشرب البحر ثم استثنى نحو إلا أكثره فلا إثم عليه وهذا هو فائدة الاستثناء ويحتمل ان معنى الجميع جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بالعتق أو بالطلاق أو بالمشى الى مكة نحو إن دخلت الدار فمضى طالق ثلاثا إلا واحدة لكن يخص الاستثناء حينئذ بغير الشيئة وعلى الاحتمال الأول يعمها وغيرها نحو لأشربن البحر إلا أن يشاء الله أولا أكثره * ثم أشارك شروط الاستثناء الأربعة بقوله (إن اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه فلا انفصل لم يفد

كان مشبهة أو غيرها (إلا لعرض) (١٣٠) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس أو ثواب للتذكر ورد سلام

ونحوهما فيض (ونوى الاستثناء) أى نوى النطق به إلا أن جرى على لسانه مدحوا فلا يبعد مشبهة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين ولو بعد فراغه من غير فصل ولو بتذكير غيره لا إن قصد التبرك بأن شاء الله أولم يقصد عيثا بها أو بغيرها من كذا (ونطق به وإن سراً بمركبة لسانه) وحل نية إن لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقد يسع وإلا لم ينفعه لأن اليمين حينئذ على نية المحلف ثم استثنى من قوله ونطق به باعتبار متعلقه أى في كل عين قوله (إلا أن يعزل) أى يخرج الحالف (في يمينه أولاً) أى قبل النطق باليمين فلا يحتاج إلى النطق وتكفى النية ولو مع قيام البينة (كالزوجة) يعزلها أولاً (في) الحلف بقوله (الحلال) أو كل حلال (على) حرام لا أقبل كذا وفعله فلا شيء عليه في الزوجة لأن اللفظ العام أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فإنه إخراج لما دخل في اليمين أولاً فهو عام مخصوص واحتترز بقوله أولاً عما لو طرأت

الشمس غذا إلا أن تكون السماء مصحبة (قوله كان مشبهة) أى كان الاستثناء مشبهة أى كان بأن شاء الله أو بالأخوتها (قوله لا لتذكر) أى لأن فصل لتذكر (قوله) ولو بعد فراغه النطق أى هذا إذا قصد حل اليمين من أول النطق باليمين أو في أثناءه بل ولو قصد حل اليمين بعد فراغه باتفاق في الأولين وعلى المشهور في الأخير كما قال ابن عرفة ونصه في اشتراط نيته قبل تمامه نقلاً عن ابن رشد مع اللحنى والباجى عن محمد والمشهور أنه واعلم أنه بقى من شروط الاستثناء أن لا ينوى أولاً إدخال ما أخرجه آخر الاستثناء فإن نوى إدخاله أولاً ثم إخراجاً ثانياً فإنه لا ينفعه كما ذكره عبد الحق ونصه لو قصد أولاً إدخال الزوجة مع غيرها لم يفد استثناءه إياها بحال (قوله) من غير فصل ولو بتذكير غيره) أى ولو كان قوله بتذكير النكاح أى كما يقع لمن يقول للحالف قل إلا أن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالاً للأمر فينفعه ذلك (قوله وإن سراً) لو قال ولو سراً إشارة إلى الخلاف كان أولى (قوله) وحل نية أى الاستثناء بمركبة اللسان (قوله) والى يمينه) أى عند محنون وأصبح وابن اللواز وتلزمه الكفارة وقوله لأن اليمين حينئذ على نية المحلف عند هؤلاء وهو لا يرضى باستثناءه وخالف ابن القاسم في التبية وقال ينفع الاستثناء فبذلك فلا تلزمه الكفارة وإن كان يحرم عليه بمنع حق الغير وما قاله ابن القاسم خلاف المشهور كما قال البرموني (قوله) إلا أن يعزل أى ألا أن يخرج بنيته قبل حلفه شيئاً من يمينه فلا يحتاج للنطق بما أخرجه بنيته وتكفى النية في الإخراج ولو مع قيام البينة واختلف هل يحلف على ما ادعاه من العزل والإخراج أولاً يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل ثم اعلم أنه يتعين في هذا الاستثناء الانقطاع إذ لو كان متصلاً لكان الراد بالمحاشاة إخراجاً أو لا بآداة الاستثناء لكن نية لا نطقاً وليس بمراد بل المراد إخراجاً بالقلب ولذا قال ابن عرفة ولو كانت المحاشاة بأداة الاستثناء لم تكف النية على المشهور أى ففى نوى الإخراج بالأداة فلا بد من النطق على المشهور خلافاً للحنى في جعل الاستثناء قبل اليمين محاشاة (قوله) في يمينه أولاً) اعلم أن ما فسر به المصنف المحاشاة أصله لابن محرز وتبعه الأحنفى وفسره عبد الحق المدونة وقوله ابن ناجى عليها واقتصر عليه * وحاصله أن النية المخصصة إن كانت أولاً نعت وإن كانت في الاثناء لم تنفعه ولا بد من لفظ الاستثناء واعترضه طفى بأن ما ذكره من اشتراط الأولوية خلاف المذهب بل ظاهر كلامهم أن النية إذا كانت في الاثناء فإنها تنفع قال القرافي والمحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست المحاشاة شيئاً غير التخصيص وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين وهى بعده نحو ولو وصلت به بخلاف الاستثناء به وقد جعل ابن عبد السلام قول ابن محرز مقابلاً للمشهور وإن المشهور أن النية تنفعه إن وقعت أولاً أو في الاثناء ونسب ابن هرون هذا المشهور للمدونة وسلم ابن عرفة ذلك ونقل شيخنا في حاشية خشي هذا القول عن عبد الحق وقول الشارح واحتترز بقوله أولاً عما إذا طرأت النية فيه ميل لذلك القول (قوله) لأن اللفظ العام) أى وهو الحلال عليه وقوله أريد به الخصوص أى وهو ما عدا الزوجة فهو كل شئ استعمل ابتداءً في جزئى (قوله كما يأتى) أى في قوله وتحريم الحلال في غير الزوجة والأمة لنحو (قوله) فالكاف في كالزوجة زائدة) أى والأصل إلا أن يعزل في يمينه أولاً الزوجة في حلفه بقوله الحلال على حرام وهذا مبنى على أن مسألة المحاشاة خاصة بمسألة الحلال على حرام ولكن الزيادة للكاف خلاف الأصل فالظاهر أنها للتمثيل وإن مفعول يعزل وهو المثل له محذوف والأصل إلا أن يعزل

بنيته

النية بعد النطق باليمين فلا يكفى ولا بد من الاستثناء نطقاً، اتصالاً وقصد حل اليمين

ثم نية ما عداها لا يوجب عليه تحريم شيء مما أحله الله كما يأتى فالكاف في كالزوجة زائدة أو لإدخال الأمة على القول بأنها كالزوجة

(و) مسألة العزل هذه (هي المحاشاة) أي السماة بذلك عند الفقهاء لأنه حاشى الزوجة (١٣١)

بنيته قبل حلفه شيئا من يمينه كالزوجة في حلفه بقوله الحلال الخ (قوله وهي المحاشاة) ظاهر كلام المصنف وابن عمر أن المحاشاة قاعدة مطردة وإن مسألة الحلال على حرام فرد من أفرادها قال طي وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنها خاصة بمسئلة الحلال على حرام واستدل لذلك باطلاقهم في أن النية المخصصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال على حرام تقبل المحاشاة ولو رفعت النية قلت قد يرد استدلاله هذا بقول ابن رشد في سماع أصبغ القياس أنه لا يصدق القائل الحلال على حرام أن ادعى محاشاة زوجته مع قيام البينة لادعاء خلاف ظاهر لفظه كخالف لا كملت زيدا وقاله نويت شهرا وتصديقه في الزوجة استحسن لمراعاة الخلاف في أصل اليمين اه فانظر قوله لمراعاة الخلاف في أصل اليمين فإنه ربما يفيد قبول النية المخصصة في كل يمين وقوله لمراعاة الخلاف الخ إشارة لما قلناه سابقا من أن الخالف إذا عزل في يمينه أولا هل يحلف على ما ادعاه من العزل ولا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان والحاصل أن ما افاده ابن عمر ومن تبعه من أن المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر لا إطلاقهم قبول المحاشاة وتفصيلهم في النية المخصصة كما يأتي وما ادعاه طي من تخصيصها بالحلال على حرام فلم يقم عليه دليل وإن ادعى اطرادها في المحلوف به لم يبعد انظر بن (قوله أي الذي لم يسم له محرجا) أي لم يمين فيه المنذور أو ما لو عين محرجه باللفظ أو النية لزمه ما عينه (قوله كلى نذر الخ) اعلم أن لله على صيغة نذر مطلقا سواء علق أو لم يعلق وعلى كذا صيغة نذر أن لم يعلق أو علق على أمر غير مكتسب للشخص فإن علق على مكتسب للشخص فهو نذر ويمين باعتبارين فهو نذر من حيث أنه الزام مندوب ويمين من حيث أنه غير مقصود به القربة بل لا متناع من الفعل والأربعة داخله في قول المصنف وفي النذر المبهم وقوله واليمين والكفارة أي وفي نذر اليمين ونذر الكفارة فيندرج في كل منهما الصور الأربعة المذكورة في النذر المبهم ويحتمل أن المراد وفي الخلف باليمين والكفارة واعلم أن محل لزوم الكفارة في الخلف باليمين ما لم يكن العرف في اليمين الطلاق والا لزمه طلاق رجعية كما في بن عن الوائش رضى وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذي تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم الثبات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعي وعرف مصر إذا قال يمين منه كان طلاقا فلو جمع الأيمان كقوله على أيمان تعددت الكفارة وفي المواق تلعن ابن المواز قول باتحادها لتكرر صيغة اليمين بالله فإن ادعى أنه أراد بقوله على أيمان يميننا واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أزيد اثنين فتردد باعتبار اقل الجمع (قوله أو أن لم أقبل كذا ما أقت في هذه الدار) ظاهر صنيع الشارح أن إن نافية في صيغة البر وشرطية في صيغة الحنث وليس كذلك بل هي نافية في الصيغتين أن لم يذكر لها جواب نحو والله أن كملت زيدا أو والله أن لم أكمل زيدا ومعنى الصيغة الأولى لا أكمله ومعنى الثانية لا كملته لأن إن نافية ولم نافية ونفى النفي - انبأ فالفعل في الصيغتين وإن كان ماضيا لكن معناه الاستقبال لأن الكفارة إنما تتعلق بالمستقبل والذي صرف الماضي للاستقبال الانشاء إذا الخلف انشاء وإن ذكر لها جواب فهي شرطية فيها نحو والله أن كملت زيدا فلا أقم في هذه البلدة ولم اضرب زيدا ما أقت في هذه الدار (قوله أن لم يؤجل) هذا شرط في كون الصيغتين المذكورتين صيغتي حنث لا شرط في تنجيز الحنث عليه ولا في قوله اطعام عشرة مساكين لأن وجوب الاطعام في لأفعلن أو أن لم أقبل ليس مشروطا بعدم التأجيل وحاصل ما اراد المصنف أن الخالف بهاتين الصيغتين إنما يكون على حنث إذا لم يضرب ليمينه اجلاى بأن أطلق في يمينه نحو والله لا كملت زيدا أو والله إن لم أكمله لكن لا بحث إلا بالمحلف ومن هذا ما نقله المواق والله لأطلقنك فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا بحث الابنوتها

أولا أي أخرجها من بيمته ولما كانت اليمين المنعقدة بإشراكها في وجوب الكفارة ثلاثة أعيان فيسكون الموجب للكفارة أربعة أشياء نبه عليها بقوله (وفي النذر المبهم) أي الذي لم يسم له محرجا كلى نذر أو الله على نذر أو أن فعلت كذا أو شفى الله مريضى فعلى نذر أو الله على نذر (و) في (اليمين) بأن قال على يمين أو الله على يمين أو أن فعلت كذا فعلى يمين (و) في (الكفارة) أي الخلف بها كلى كفارة أو إن فعلت كذا فعلى كفارة وفعله (و) في (اليمين) (المنعقدة على بر) وتصور بصيغتين (يأن فعلت) بكسر المعزة وهي نافية كلا (ولا فعلت) واللفظ فهما لا أقبل كذا لأن الكفارة لا تتعلق بالماضي وإنما كانت منعقدة على بر لأن الخالف بها على البراءة الأصلية حتى يفعل المحلوف عليه (أو) المنعقدة على (حنث) ويحصل أيضا باحدى صيغتين (بلا فعلن) كذا (أو إن لم أقبل) كذا ما أقت في هذه الدار ثم عزم على الاقامة فيها (إن لم يؤجل) أي لم يضرب ليمينه أجلا فإن أجل نحو والله لأفعلن كذا في هذا الشهر أو أن لم أقبله فيه فلا أقم في هذه الدار فهو على بر

حق يمضي الأجل ولا مانع من الفعل أو مانع شرعي أو عادي لا عطل كاسيأت وحديث يمين حنث لأن الحالف بها على حنث حتى يفعل
المهلوف عليه (إطعام عشرة مساكين) هذا مبتدأ وما قبله من قوله وفي النذر الخ خبره والمراد بالإطعام التملك وبالمسكين ما يعم الفقير
وشروطه الحرية والإسلام (١٣٢) وعدم لزوم نفقته على المخرج (لـكل) أي لكل واحد (مدة) مما يخرج في زكاة الفطر (ونـدب

بغير المدينة زيادة ثلثه)
قال أشهب (أو نصفه)
قال ابن وهب فأولت وبيع
الحلاف وعند الإمام
الزيادة بالاجتهاد لا بحد
وهو الوجه (أو) لكل
(رطلان خبزاً) بالبغدادى
أصغر من رطل مصر
يسمى (بأدم) ندبا
فيجزىء بـلا ادم على
الراجح والتم والبقول
اдам (كشبعهم) مرتين
كغداء وعشاء أو غداءين
أو عشاءين وسواء
توالت المراتن أم لا فصل
بينهما بطول أم لا مجتمعين
العشرة أو متفرقين
متساوين في الأكل أم لا
والمعتبر الشبع الوسط
في المرتين ولو أكلوا أكثر
من العشرة الأمداد في كل
مرة أو لم يبلغ الأمداد
العشرة وأشار إلى النوع
الثاني من أنواع الكفارة
الثلاثة التي على التخيير
بقوله (أو كسومهم) أي
العشرة ويكفي للملبوس
الذي فيه قوة على الظاهر
(لـرطل خبزاً) يستر
جميع جسده لا أزار أو
عمامة (ولـرأف درعاً)
أي قميص ساتر (وخارء
ولو غير وسط) كسوة

(قوله حق يمضي الأجل) أي فإذا مضى الأجل ولم يفعل فإنه يحنث هذا إن لم يكن هناك مانع يمنع
من الفعل بل ولو كان هناك مانع يمنع منه شرعي أو عادي لأن كان عقلاً فلا حنث (قوله عشرة مساكين)
أي فإن اتهموها فإن علم ما أخذ كل فظاها وإلا فإن كانوا عشرة فأقل بنى على واحد اه شب
(قوله وشروطه الحرية الخ) أي ولا يشترط كونهم من محل الحنث وقد نظر في ذلك عجب والظاهر أن المدار على
أي مساكين كانوا (قوله وعدم لزوم نفقته على المخرج) أي وحيث فلا يجوز أن يدفع منها الرجل زوجته
أو ولده الفقير ويجوز أن تدفع الزوجة منها زوجها وولدها الفقيرين (قوله مما يخرج في زكاة الفطر) وهى
الأنواع التسعة القمح والشعير والسلت والزبيب والدخن والذرة والارز والعلس (١) والتمر انتهى
وهذه طريقة لبعضهم والطريقة الثانية أن الدائم اعتبر إذا أخرج من البر قال أبو الحسن وأما إذا
أخرج من الشعير أو التمر أو غير ذلك فليخرج وسط الشبع منه اه ونقل ابن عرفة عن الأحنف أن هذا
هو المذهب انظر طيفي (قوله بغير المدينة) أي وأما أهل المدينة فلا تدب لهم الزيادة لقلة القوت فيها وقوله بغير
المدينة شامل لمكة أيضاً (قوله وعند الإمام الخ) لكن ظاهر المدونة أن المساكين يقول بوجوب الزيادة
(قوله متساوين في الأكل أم لا) واشترط التوئى تقاربهم في الأكل كذا في البدر لاتساوهم فيه
خلافاً لما في عقب (قوله ويكفي للملبوس الخ) أي فلا يشترط في الكسوة أن تكون جديدة (قوله ثوب يستر
جميع جسده) عبارة ح عن ابن فرحون يعطى للرجل ثوب وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتغال
به في الصلاة اه بقول شارحنا لا أزار أو عمامة أي زائد على الثوب أو المرد لا أزار فقط يعنى لا يمكن
الاشتغال به في الصلاة (قوله ولو غير الخ) أي ولو كانت تلك الكسوة ليست من كسوة وسط أهل بلده
بل دون كسوتهم وهذا بخلاف الطعام فإن المعتبر فيه عيش أهل البلد على المعتد وقيل المعتبر عيش المكفر
وقيل المعتبر الأعلى منها ان قدر على الأعلى (قوله ولا يكفى اشباعه المرتين إلا إذا استغنى عن اللبن الخ)
صوابه ولو استغنى عن اللبن ففى طفى قال ابن جيب ولا يحزىء ان يغدى الصغار ويعشهم وفي التوضيح
عن المدونة يعطى الرضيع في الكفارة إذا كان قد أكل الطعام بقدر ما يعطى الكبير ثم قال وحكى
بعض المتأخرين قولاً بأن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة اه ونحوه لابن عبد السلام واعترضه
ابن عرفة فقال نقله عن بعض المتأخرين اعطاء الصغير ما يكفيه لا عرفة بل توجيه الباجى كون
كسوته ككبير بالقياس على كون اطعامه كذلك دليل على الاتفاق عليه في الاطعام (قوله ويعطى
كسوة كبير) هذا هو المعتد وعزاه في التوضيح لما لك في العتية وهو قول ابن القاسم ومحمد وقيل
ان الصغير يعتبر في نفسه فيعطى ثوباً بقدره ونقله ابن المواز عن أشهب والحاصل ان في كسوة الصغير
قولين كما علمت وأما الاطعام فإن كان يستغنى به عن اللبن كفى اشباعه وان كان لا يستغنى به عن اللبن
فلا يكفى اشباعه بل لابد من المد أو رطلين خبزاً كذا قال الشارح والنقل كما في التوضيح خلافاً كما
علمت وهو أن الصغير إذا أكل الطعام سواء استغنى به عن اللبن أو لا فيه قولان الأول مذهب المدونة
انه يعطى ما يعطى الكبير الثاني ما حكاه بعض المتأخرين من ان الصغير يعطى ما يكفيه خاصة

(١) قوله العلس الصواب ابداله بالأقط لما تقدم في المصنفان العلس لا يخرج منه الفطرة اه

(أهله والرضيع كالكبير فيها) أي في الكسوة والاطعام بنوعيه الأمداد والجز بشرط أن يأكل
الطعام وان لم يستغنى به عن اللبن على الأصح فيعطى رطلين خبزاً ولو لم يأكله لافي مرات ولا يكفى اشباعه الرتين إلا إذا استغنى
عن اللبن ويعطى كسوة كبير وأشار إلى النوع الثالث من أنواع الكفارة بقوله (أو عتق رقبة كالمظهار) لاجنين وعتق بعد وضعه مؤمنة

وفي الأجمعي تأويلان سابعة عن قطع أصبع ونحوه وعصى وجنون وبكم ومرض مشرف وقطع أذن وسمم وهمم وعرج شديدين إلى آخر ما دل ثم أشار إلى النوع الرابع الذي لا يجزئ إلا عند العجز عن الثلاثة التي على التحجير بقوله (ثم) إذا عجز وقت الإخراج عن الأنواع الثلاثة بأن لم يكن عنده ما يباع على الفلوس لزمه (صوم ثلاثة أيام) وندب تابعها (ولا تجزئ) الكفارة حال كونها (ملفقة) من نوعين فأكثر كاطعام مع كسوة وأما من صنف نوعين في جزئ في الطعام فيجوز تليفها من الأمداد والارطال والشبع ويجوز رفع ملفقة على أنه فاعل يجزئ وهو المناسب بقوله (و) لا يجزئ (مكرر) من طعام (١٣٣) أو كسوة (لمسكين خمسة

يطعم كل واحد مدين أو يكسئ كل واحد ثوبين) (و) لا (نقص) كعشرين) مسكينا (الكل) منهم (نصف) من مد (إلا أن يكمل) في الملفقة على نوع لا غيا لا آخر في الاطعام مع الكسوة ويكمل في الكسر على الحمة ويكمل في النقص على النصف بنصف آخر لهشرة (وهل) محل اجزاء التكميل في النقص (إن بقي) ما أخذه يد المسكين ليكمل له الدفي وقت واحد أولا يشترط البقاء بل تجزئ ولو ذهب من يده (تأويلان) وأما التكميل في الملفقة والمكررة فلا يشترط فيه البقاء قول واحد (وله) أي للكفر في المسائل الثلاث (نزع) أي نزع ما زاد بعد التكميل (إن بين) للمسكين وقت الدفع أنه كفارة ووجده باقي بيده كما يشعر به لفظ نزع والنزع في مسألة النقص

(قوله وفي الأجمعي تأويلان) المراد بالأجمعي من لا يحسن الأيمان (قوله ثم إذا عجز وقت الإخراج) أي لا وقت العجز ولا وقت الحنث (قوله تابعها) بمعنى أنه لا يشترط تابعها فلا ينافي وجوب القورية في أصل الكفارة من حيث هي وذلك يستلزم وجوب التابع لسكن لا لخصوص الصوم (قوله كاطعام مع كسوة) أي كالتلفيق من اطعام مع كسوة كان يطعم خمسة مثلا ويكسو خمسة مثالا فلا تجزئ من حيث التلفيق وإن صح التكميل على أحدهما (قوله وأما من صنف نوع) أي وأما التلفيق من صنف نوع وقوله في الطعام خاصة قيد لبيان الواقع لأن غير الطعام لا يتأتى فيه أصناف وجميع أفراد الكسوة صنف واحد (قوله ولا يجزئ مكرر) أي تكفير مكرر لمسكين عند الأئمة الثلاثة وجوب العدد لتصريح الآية به وأجاز أبو حنيفة دفعها لواحد لأن المقصود منها سد الحاجة لا عملها فحق سد عشر خلأت ولو في واحد قد أتى بالمطلوب (قوله وهل ان بقي تأويلان) الرجح منها كما قال عياض عدم اشتراط البقاء بأيديهم لوقت التكميل كما يفيد اجزاء الغداء والعشاء (قوله في مسألة النقص) أي وأما النزاع في مسألة التلفيق من الطعام والكسوة فلا يحتاج لقرعة لأن نزع الكسوة ليبنى على الطعام أو العكس فهو موكول إلى اختياره لا يحتاج لقرعة وكذا نزاع في مسألة التكرير كمالو دفع خمسة مساكين عشرة أمداد ثم كمل باعطاء خمسة مساكين خمسة أمداد فإن رجوعه على الخمسة الأولى بخمسة أمداد لا يحتاج لقرعة بل لا تاتى فيه (قوله والايخرج الأولى) أي واستمر عدم إخراجها الوقت إخراج الثانية (قوله لا تختلط الثانية) أي فتكون العشرة أمداد التي عن الكفارة الثانية غير معينة لها فهي في مقابلة الكفارتين كالعشرة الأولى فهو بمثابة من أعطى عشرة اشخاص عشرين مدا كل خمسة عشر عن كفارة (قوله بمبالغة في الكراهة) دفع بها ما يتوهم من الجواز وعدم نالغ لاختلاف الموجب (قوله وأجزأت قبل حثه) أي سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو كان الخاف بالله كانت النصيغة صيغة بر أو حنث اللهم إلا أن تكون الصيغة صيغة حنث مقيدة باجل فلا يكفر إلا بعد الاجل كما في المدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فان ضرب اجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل وهو مشكل فان الحنث المقيد على بر قبل ضيق الاجل فإذا ضاق تعين للحنث فهو متردد بين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه التكفير قبل الحنث ولذا حاول أبو الحسن في شرح التهذيب ان قال هذا مشهور مبنى على ضعيف من عدم التكفير قبل الحنث كما في البدر القرافي والأظهر ان يقال ان قول المدونة لا يكفر حتى يمضي الاجل أي على وجه الاحية كالمعقودة على بر لأن الاحب فيها عند مالك ان لا يكفر إلا بعد الحنث وان اجزأ قبله بخلاف المعقودة على حنث فانه يخير ان شاء فعل وان شاء كفر ولم يفعل (قوله ووجب به) أي ووجب الكفارة بالحنث على الفور فيما يظهر وظاهره ان موجبا أي شرطها الحنث

(بالقرعة) إذ ليس بعضهم أولى من بعض ومعلم ما لم يعلم الأخذ بعد تمام عشرة انها كفارة والاتعين الأخذ منه بلا قرعة (وإجاز) التكرار (لثانية) أي من كفارة ثانية بان يدفعها لمسكين الكفارة الأولى (إن) كان (أخرج) الأولى قبل الحنث في الثانية (وإلا) يخرج الأولى أو أخرجهما بالحنث في الثانية (كثرة) له دفع الثانية لمسكين الأولى لئلا تختلط الثانية في الكفارتين هذا ان أهدم وجههما كيمينين بالله بل (وإن) اختلف (كيمينين وظاهر) بمبالغة في الكراهة (وأجزأت) الكفارة أي إخراجها (قبل) حثه (ووجب به) أي بالحنث وهو في البر بالفعل وفي الحنث بعدمه

(إن لم يُكرهه يَر)، مطلق بأن كان طائعا مطلقا في عين حنث أو بر أو أكره في حنث فهذه ثلاث صور منطوقه ومفهومه أنه ان أكره على الحنث يَر فلا كفارة عليه لكن (١٣٤) بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل وان لا يأمر غيره بأكرهه له وان لا يكون الاكراه

وهو كذلك وإنما أجزأت قبله كما مر نظرا لتقدم سببها وهو اليمين لأن سبب الحكم إذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالمفو عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقديم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا سبب والحنث شرط فجاز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كما في الاكمال كتقديم العفو عن الجرح وتقديم اسقاط الشفعة على البيع وإجازة الورثة قبل الإيضاء (قوله ان لم يكره يَر) أي اتنى إلا كراه في صيغة البر المطلق (قوله أو أكره في حنث) كواؤه لأضر بن زيدا أو لأدخلن الدار فأكراه على عدم الضرب أو عدم الدخول ومنع منه قهرا (قوله ان أكره على الحنث يَر) كواؤه لأدخلت الدار فأدخلها كرها ولو من غير عاقل (قوله وان لا يكون الاكراه شرعيا) أي والا حنث لأن الاكراه الشرعى كالطوع كواؤه لأدخلت السجن ثم انه حبس فيه لدعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ما عليه من الدين في هذا الشهر فأكراهه القاضي على الدفع لكونه موسرا بقى ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلا ان لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمر لاقرار لها معه أو أخرجه صاحب الدار وهى بكراء قد انقضى أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لحوفها على مافى بطاها أو رضيهما ففي سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه بن لحروجه عن نيته حكما لوسئل على قاعدة البساط قال عقب ويحتمل الحنث لأنه كالاكراه الشرعى لأن الخروج واجب شرعا في مثل هذا ورده بن بانه غير صحيح لمخالفته للنص (قوله وان لا يكون الحالف الخ) أي والا حنث كما لو حلف زيد على عمرو أنه لا يدخل الدار ثم أنه أكرهه على دخولها فيحنث الحالف بدخولها على وجه الاكراه وقيل انه لا يحنث والقولان ذكرهما ابن عرفة (قوله عند الصنف) أي وأما عند غيره كابن عرفة ومن تبعه فهى غير مختصة بالحلف بالله وصفاته بل من جملتها التزام مندوب لا بقصد القرية وما يجب بانشاء معلقا على أمر مقصود عديمه كما ر (قوله أشد ما أخذ الخ) أى أشد الأيمان وأقوالها التى يأخذها أحد على أحد ولا مفهوم لأشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي قاله عج (قوله بت من يملك عصمتها) فلو حكم حاكم فيما ذكر وكذا فيما يأتى بطلقة واحدة تنقض حكمه (قوله وعنته) أى عتق من يملك يملك رقبته حال اليمين قال ابن غازى ظاهره أنه ان لم يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق وبه قال ابن زرتون وقيل ابن عرفة وقال الباجج إذا لم يكن له رقيق حين اليمين لزمه عتق رقبته ورجحه الصنف فى توضيحه لما فى الجواهر عن الطرطوشى ان المتأخرين أجمعوا على انه إذا لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبته واحده انظر بن (قوله إلا أن ينقص) أي الا أن يصير ماله وقت الحنث ناقصا عن ماله وقت الحلف فاللازم له التصديق بثلاث ما بقى (قوله لاعمرة) أى لأنه يلزمه من كل نوع من الأيمان أو غيرها ولذا جعل عليه الحج ماشيا دون العمرة كذا فى التوضيح فتلاعن أبى بكر بن عبد الرحمن وحكى فيه أيضا فتلاعن إيمان عمن أدرك من الشيوخ انه يلزمه الشئ فى حج أو عمرة وعلم انه إذا لم يقدر على الشئ حين اليمين لا شئ عليه ولا هدى كن نذر الشئ كذا ذكر شيخنا (قوله ولو بالنية) أى هذا إذا كان أخرجهما بالأداة بل ولو بالنية لكن ان كان بالنية فلا بد من كونها قبل تمام الحلف وإن كان بالأداة فلا بد من النطق بها بعد اليمين متصلة به كما مر (قوله أى: بكل ما يلزم مما تقدم) أى سواء جرى العرف بالحلف بالأيمان تلزمى وما قبله أو لا وليس الضمير فى قوله به راجعا للأيمان تلزمى وما قبله

شرعيا وان لا يفعل ثانيا طوعا بعد زوال الاكراه وان لا يكون الحالف على شخص بانه لا يفعل كذا هو المكروه له على فعله وان لا تكون يمينه لا فعله طائعا ولا مكرها وإلا حنث * ولما كانت اليمين الشرعية عند المصنف مختصة بالحلف بالله وصفاته وما عدا ذلك التزام لا أيمان وأنهى الكلام على اليمين وما تتعلق بها شرع فى شئ من الاتزامات فقال (و) اللازم (فى) قول الشخص (على) أشد ما أخذ أحد على أحد) لا فعلت كذا وفعل (بت من يملك) أى عصمتها (وعنته) أى عتق من يملك رقبته حين ليمين فيه ما فلا شئ عليه فيمن تزوجها أو ملكها بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة ثلثة) أى ثلث ماله حين يمينه أيضا الا أن ينقص فما بقى (ومشى بحج) (و) لاعمرة (و) كفارة (ليمين ومحل لزوم جميع ما ذكره ما لم يخرج الطلاق والعتق ولو بالنية ويصدق فى أخرجهما ولو فى القضاء (وزيد) على ما تقدم (فى) قوله (الأيمان) أو أيمان المسلمين (تلزمى) ان فعلت وفعل أو لأفعلن ولم يفعل ولا نية له (صوم

خلافًا

سنة إن اعتيد حلف يَر) أى بكل ما يلزم مما تقدم من طلاق وعتق ومشى

وصدقة وصوم وكفارة فان لم يجر عرف بحلف بعق كما فى بعض البلاد أو لم يجر بحلف بمشى أو صدقة كما فى مصر لم يلزم الحالف غير العتاد

والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد شيئا وجادته هو إذا لم يعتادوا شيئا فإن لم تكن له ولأهلهم عادة شيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين وكل هذا إذا لم ينو شيئا ولا عمل بنيته ولو في القضاء كما تقدم (وقل لزوم) صوم (شهرى ظهار) لأن حلقه يشبه السكر من القول وعدم لزومه وهو ظاهر (تردد) للتأخرين (وتحريم الحلال) كأن (١٣٥) يقول ان فعلت كذا فالحلال

على حرام أو فالتى
الفلانى على حرام وفعله
(فى) كل شيء أحله الله (غير
الزوجة والأمة لنوى)
لا يعتبر ولا يحرم عليه وأما
الزوجة والأمة فيحرمان
ويكون طلاقا ثلاثا في
الدخول بها كغيرها إلا
ان ينوى أقل وتعتق عليه
الأمة والصواب حذف
الأمة إذ التحقيق انها
لا تحرم عليه ولا تعتق
الله إلا ان ينوى به العتق
وبعضهم أجاب بأن قوله
والأمة عطف على غيرهم
ذلك فهو يوم خلاف الراد
وتقدم انه إذا حاشى
الزوجة في الحلال على
حرام فعنه (وتكررت)
الكفارة (إن قصد)
يمينه (تكررت الحنث)
كقوله والله لا أكلت
زيدا ونوى انه كماله
لزمه الحنث فتكرر بتكرار
الحلوف عليه (أو كان)
تكرر الحنث (العرف)
أى كان التكرار يستفاد
منه لا من مجرد اللفظ
(كعدم ترك الوتر)
مثلا فمن حلف لا يتركه
حين عوتب على تركه
فلزمه كمال تركه كفارة
لأن العرف دال على انه

خلافاً لعقب فالصواب ما قاله شارحنا تبعاً لعج والشيخ أحمد الزرقانى كما قال بن قال الطرطوشى
وليس للمالك فى إيمان المسلمين كلام وإنما الخلاف فيه للتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار
نقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينو به طلاقاً وإلا لزمه وقيل بت من يملك وعنته
وصدقة ثلث ماله ومشيى بمحج وكفارة يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا فى البدر والموافق
(قوله والعبرة بعادة أهل بلده) استظهر شيخنا السيد البليدى اعتبار العادة ولو فى الجملة يعنى بعض أهل
البلد فلا يشترط كلهم والظاهر ان العادة لا يكفى فيها الواحد والاثنان بل جم من الناس تحصل به
الشهرة (قوله ولا يعمل بنيته) أى اذا جرى العرف بالخلف بكل مما تقدم وحلف بأيمان للمسلمين ونوى
غير الطلاق أو غير العتق أو غيرها أو غير المشى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بأن كانت
أولاً أو فى أثنائه وأما إذا نوى ذلك بعد الحلف فلا بد من إخراجها بالأداة متصلاً باليمين كما مر
فى المحاشاة (قوله وفى لزوم شهرى ظهار) أى فى لزوم شهرين متتابعين مثل كفارة الظهار زيادة على
صوم السنة ولو كان غير متزوج وهو رأى الباجى وعدم لزومه وهو رأى ابن زرقون وابن عات
وان رashed تردد لهؤلاء للتأخرين وعمل التردد إذا كان الحلف بهما معتاداً والألم يلزمه شيء بالاولى
مما قبله قاله بن (قوله فى كل شيء أحله الله) أى من طعام وشراب ولباس وام ولد وعبد وغير ذلك وهو
متعلق بقوله لنوى وقوله لنوى أى خلاف لآبى خيفة القائل يلزمه كفارة يمين وإنما كان لنوى لأن ما
أباحه الله للعبد ولم يجعل له فيه تصرفاً فتحريره لنوى بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة فلا يكون
تحريرها لنوى بل طلاقاً ثلاثاً فى الدخول بها وغيرها إلا ان ينوى أقل كما قال الشارح لكن الذى
جرى به العمل فى المغرب لزوم طاعة بائنة حيث لانية (قوله عطف على غير) أى والمعى وتحريم الحلال
لنوى فى غير الزوجة ولنوى فى الأمانة ويقيد هذا بما إذا لم يقصد بتحريمها عتقها وإلا لم يكن لنوى
وعلى هذا الجواب فيقال إنما نص على الأمانة مع دخولها فيما قبلها للرد على من قال يلزمه فيها كفارة يمين
ولا يطؤها حتى يكفر وعلى من يقول انها تعتق (قوله وتقدم الخ) أى فحل كون تحريم الزوجة
لا يكون لنوى ما لم يحاشها فان حاشاها بأن أخرجها قبل تمام يمينه لم تحرم * والحاصل انه إذا قال الحلال
على حرام ان فعلت كذا وفعله فان أخرج الزوجة بالنية قبل تمام يمينه لا يلزمه شيء لافيه ولا فى
غيرها وان لم يخرجها لزمه طلاقها ثلاثاً إلا ان ينوى أقل وقيل يلزمه واحدة بائنة حيث لانية له وإلا
لزمه ما نواه وأما الأمانة فلا يلزمه فيها شيء إذا لم يكن له نية فان نوى عتقها لزمه وهذا إذا جمع بأن قال
الحلال على حرام فان أفردياً قال الشيء الفلانى على حرام ان فعلت كذا وفعله فان كان غير الزوجة
والأمانة لم يلزمه شيء وإن كانت الزوجة طلقت ثلاثاً ان لم ينو أقل وقيل طلقة بائنة وإن كانت الأمانة
فلا شيء عليه إلا ان ينوى عتقها (قوله أو نوى كفارات) أى أو نوى كفارات متعددة بعد ما ذكر
من اليمين كان المحلوف عليه واحداً أو متعدداً (قوله والله لا أدخل) فإذا دخل لزمه ثلاث كفارات
حيث نوى تعدد الكفارات بتعدد اليمين (قوله ولا آكل) عطف على أدخل أى والله لا آكل والله
لا ألبس فالمقسم به متعدد فى المثال الثانى كالاول فإذا دخل وأكل ولبس لزمه ثلاث كفارات (قوله فى الأول)

لا يتركه ولا مرة واحدة فكأنه قال كمالاً تركته فعلى كفارة (أو نوى) بتعدد اليمين فى نحو والله لا أدخل والله لا ألبس (كفارات) فتعدد بتعدد المقسم به فان قصد بتعدد اليمين التأكيد أو الانشاء دون
الكفارات لم تعدد اتفاقاً فى الاول وطى المشهور فى الثانى

حيث كان المحلوف عليه واحداً أمالو تعدد فلا يتأتى فيه تأكيد (أو قال) والله (لا) باع سلعته من زيد فقال له عمرو وأنا فقال له والله (ولا) أنت فباعها لها أو لاحدها فردت عليه فباعها الآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان (أو حلف) لا أفعل كذا ثم حلف (أن لا يحنث) ففعله فكفارتان لحنثه في قوله لا أفعل كذا ولحنثه في قوله لا أحنث (أو حلف) بالقرء آتو والمصحف (والكتاب) ان لا يفعله كذا ففعله فثلاث كفارات والراجح ان عليه كفارة واحدة في هذا الفرع لأن مدلول الثلاثة واحد سواء قصد التأكد أو التأسيس حيث لم يقصد تكرار الحنث ولم ينو كفارات (أو دل لفظه) على التكرار حال كون لفظه ملتبساً (بجمع) نحو ان فعلت كذا ففعل (١٣٦) أيمان أو كفارات ففعله فعليه اقل الجمع ثلاثة ما لم ينو أكثر من ثلاثة ولو قال فعلى

عشرة لزمه العشرة لأن اسماء العدد نفس في معناها (أو دل لفظه على التكرار بالوضع كان علق (ب) قوله (كلماً أو مفعلاً) فعلت كذا ففعلى يمين أو كفارة فعليه بكل فعله كفارة (لا) ان علق بقوله (مقياً) فلا تكرر الكفارة بل ينحل اليمين بالفعل الاول وهذا هو الراجح وما يتأتى في الطلاق ضعيف (و) لان قال (والله) لا فعلت كذا (ثم) قال ولو بمجلس آخر (والله) لا أفعله ففعله فليس عليه الا كفارة واحدة (وإن قصدت) أى التكرار ليمين ثانية وانشاؤها دون قصد تعدد الكفارة إذا قصد انشائه لا يستلزم قصد تعدد الكفارة فهذا محترز قوله آتوا نوى كفارات (أو حلف) القرآن والتوراة والإنجيل (لا أفعل كذا) ففعله فكفارة واحدة لأن ذلك كله كلام

أى التأكد وقوله في الثانى المراد به الانشاء وسواء أعاد المجلس الذى كثر فيه اليمين أو تعدد (قوله حيث الخ) أى لكن الثانى وهو التأكد بما يتأتى حيث كان المحلوف عليه واحداً نحو والله لا أدخل والله لا أدخل وقوله أمالو تعدد أى كقوله والله لا أدخل والله لا أكل والله لا لبس (قوله ولا من فلان) أى فباعها لها أو باعها لاحدها فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة وذلك لتعدد القسم واختلاف القسم عليه في الاولى بخلاف الثانية فان القسم فيها غير متعدد وما ذكره فرض مسألة فيها من قال والله لا أكل فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا ثم فعل ذلك أو بعضه فانما عليه كفارة واحدة. وكانه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكل فلانا والله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلانا فعليه هنالك صنف فعله كفارة لأن هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة اه نقله الواق وقال وكان ينبغي للمصنف ان يقول أو قال لا والله ولا وأمالا ولا فليس فيه إلا كفارة واحدة (قوله لم يقصد تكرر الحنث) أى بتكرر الفعل وأما لو نوى تكرر الحنث بتكرر الفعل تعددت كما لو حلف بالثلاثة انه لا يفعله كذا ونوى انه كلما فعله حنث فانه كلما فعله تلزمه الكفارة (قوله وإن قصدت) أى هذا إذا لم يقصد انشاء يمين ثانية بأن قصد تأكيد الاولى أو قصد بل وإن قصد الانشاء ليمين ثانية (قوله فكفارة واحدة لأن) أى سواء قصد التأكد أو التأسيس مالم يقصد تكرر الحنث ومالم ينو كفارات (قوله فكفارة واحدة بخلاف) أى ثم لاشئ عليه إن كلفه بعده لا تحلل اليمين وكذا يلزمه كفارة ان كلفه أولاً بعد غد ومحل اتحادها إذا كلفه في اليومين معا حيث لم يقصد تعدد الكفارة (قوله فكفارتان) لزوم الكفارتين في غدى هذه لوقوعه ثانياً مع الغير فكأنه غير الاول لأن الشئ مع غيره في نفسه ومسئلة المصنف وقع القصد ثانياً وحده فكان كالتأكد للاول (قوله المجمع) أى المشترك اشتراكاً لفظياً كالمثال الذى مثل به وكلفه لينظر ليمين ويريد أحد معانيها فتقبل نيته في الفتوى والقضاء (قوله يستغرق الصالح له الخ) أى يتناول جميع الافراد الصالح لذلك اللفظ دفعة وبهذا يخرج المطلق لأنه لا يتناول ما يصلح له دفعة بل على سبيل البدل فعموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي وصلاحي اللفظ لتلك الافراد من جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة العام على افراده دلالة كلية على جزئيات معناه لدلالة كل على أجزاء معناه (قوله من غير حصر) أى حالة كون الافراد الصالح لها ذلك اللفظ غير محصورة (قوله على بعض افراده) أى فمن حلف لا أكل اللبن ونوى لبن الإبل جازله أكل لبن البقر والغنم وكذا لو قال إن فعلت كذا

فيعيدى

الله وهو صفة واحدة من صفاته هذا هو الراجح وبه يعلم ضعف قوله سابقاً أو بالقرآن

والمصحف والكتاب (و) لا تكرر الكفارة ايضاً ان كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق الاولى كالحلف (لا كلمته غداً وبعده ثم) حلف ثانياً لا كلمه (غداً) وكله غداً فكفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى كالحلف لا كلمه غداً ثم حلف لا كلمه غداً ولا بعده فكلمه غداً فكفارتان ثم لاشئ عليه ان كلفه بعده فان كلفه بعده ابتداء فظاهر أنها واحدة وهذا شروع فيما يخص اليمين أو يقيد بها وهو خمسة النية والبساط والعرف القولى والمقصد اللغوى والمقصد الشرعى وبدءاً بالنية لأنها الأصل فقال (وخصصت) نية الحالف لفظه العام (وقيدت) لفظه المطلق وأراد بالتقييد ما يشمل تبين المجمع كقوله زينب طالق وله زوجتان اسم كل زينب وقال أردت بنت فلان والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وتخصيصه قصره على بعض افراده والمطلق ما دل على

الماهية بلا قيد وتقييده رده الى بعض ما يتناول به حيث لا يتناول غيره فمن حلف لا أكلم رجلا (١٣٧) ونوى جاهلا أو في المسجد

أو في الليل جازله تكليمه العالم أو في غير المسجد أو في النهار (إنه نأفت) نيته أي خالفت لفظه العام فهذا راجع لقوله خصصت فقط ولا حاجة له اذ لا معنى لتخصيصها الا منافاتها لظاهر لفظه ولا يرجع لتقييد لأن التقييد لا يكون إلا واقفا لظاهر اللفظ كالوقا قال أحد عبيدي حر وقال أردت فلانا كذا قيل والأظهر رجوعه لهما وأنه لا حاجة له (وساوت) راجع للتخصيص والتقييد وهو ظاهر ومعنى ساوت احتملت على السواء بأن يكون لفظ الحالف يحتمل مانواه وغيره على السواء وتخصيص النية وتقييدها حينئذ يكون (في الله) أي في اليمين به (وغيرها كطلاق) وعق و مثل للساوية في الطلاق بقوله (ككونها) أي الزوجة (معه) في عصمته (في) حلفه لها (لا يتزوج) امرأة عليها (حياتها) فمن تزوجها فهي طالق ثم طلقها وتزوج وادعى انه نوى مادامت معه في عصمته فينفعه ذلك في الفتوى والقضاء مطلقا ولو في طلاق وعق معين ومنه فهم ان ساوت انها ان لم تساوبا أن خالفت

فعبدي أحرار ثم فعل ذلك وقال أردت بعبدي غير زيد فانه يقبل منه ذلك وكحلفه لا ألبس الثياب ونوى السكنان فينفعه ذلك ويجوز له لبس الثياب من غير السكنان كالقطن والصوف (قوله بلا قيد) أي من غير تقييد لتحقيقها في فرد مبهم أو معين فهو مرادف لاسم الجنس بخلاف النكرة فانه مادل على الماهية بقيد الوحدة الشائعة أي بقيد وجودها في فرد مبهم واعلم أن اللفظ في الطاق والنكرة واحد يفرق بينها بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد فهو المطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد الوحدة الشائعة مسمى نكرة كما قاله ابن السبكي وقال القرافي والآمدي وابن الحاجب انهما واحد ذاتا واعتبارا وهو مادل على الماهية بقيد وجودها في فرد مبهم لكن الأول هو الذي عليه أسلوب الناطقة والأصوليين (قوله فمن حلف الخ) وكذا لو حلف ليكرمن رجلا ونوى زيدا فلا يربا كرام غيره لأن رجلا مطلق قيده بخصوص زيد فصار معنى اليمين لأكرمن زيدا (قوله أي خالفت لفظه العام) أشار بهذا إلى ان المراد بمنافاة النية للعام مخالفتها لمقتضى لفظه ولو بالعموم والخصوص سواء كانت منافية له حقيقة بأن كان اللفظ يقتضي ثبوت الحكم لأمر والنية تنفيه عنه أو بالعكس أو كانت غير منافية له فالأول كمالو حلف لا آكل ممنا ونوى ممن الضأن وإباحة ممن غير الضأن والثاني كمالو حلف لا يأكل ممنا ونوى ممن الضأن أي انه قصد هذا المعنى الخاص معبرا عنه باللفظ العام ولم يلاحظ إباحة ممن غيره فنية ممن الضأن ليست منافية لعموم السمن بل فرد منه وان كانت مغايرة له فالنية نافعة للحالف في الصورتين على الاعتماد فله أكل ممن غير الضأن فيهما واشترط القرافي في تخصيص النية للعام منافاتها له حقيقة فجعلها مخصصة في المثال الأول دون الثاني ورد عليه بأن المنافاة إنما تشترط في المخصص النقص عن العام المستقل لا للتصل به كالتخصيص بالوصف وحينئذ فنية الضأن في حكم ما لو قال والله لا آكل سمنا ضأنا فلا يحث بغيره هذا ولا يصح كون نأفت من ناف يثبب بمعنى يزيد لأن النية التي تفي أي تزيد على مقتضى العام لا تخصص ولا تقيد نعم هي تعمم المطلق كما يؤخذ من الفروع الآتية نحو والله لأكرمن أخا لك وتريد جميع إخوته فأخا مطلق فإذا أراد جميع إخوته كانت تلك النية زائدة على المطلق ومعتملة فلا يبرأ الا بأكرام الجميع (قوله إذلا معنى لتخصيصها) أي للعام وقول الامنافاتها أي له أي مخالفتها ومغايرتها له لأن تخصيصها له قصره على بعض أفرادها وبعض أفرادها مغاير ومخالف لعمومه وحيث كان لا معنى لتخصيصها للعام الامخالفتها له فاشترط المنافاة في تخصيصها من اشتراط الشيء في نفسه تأمل (قوله والأظهر رجوعه لهما) أي وذلك لأنه إذا حلف لا يكلم رجلا ونوى جاهلا فالجاهل ليس موافقا لظاهر اللفظ بل الموافق له أي رجل كان والحاصل ان المراد بمنافاة النية مخالفتها لظاهر اللفظ وهذا متأت في كل من العام والمطلق (قوله على السواء) أي بالنظر للعرف بأن يكون احتمال لفظ الحالف لمانواه ولغيره متساويين عرفا وليس احتماله لمانواه أبدا احترازا عن النية البعيدة لاجد او هي قوله كأن خالفت ظاهر لفظه الخوعن شديدة البعد وهي قوله لا ارادة ميتة (قوله ومثل للساوية) أي للنية المساوية المخصصة للعام وذلك لأن قوله حياتها مفرد مضاف يعم كل وقت من أوقات حياتها الشامل ذلك لوقت كونها معه في عصمته وغيره فإذا أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصرا للعام على بعض أفرادها وهو تخصيص له (قوله ثم طلقها) أي طلاقا باثنا وأمالو طلقها طلاقا رجعيا ثم تزوج وقع عليه الطلاق في التي تزوجها ولا تنفع نيته بكونها معه لأن الرجعية زوجة مادامت في العدة فلو طلق المحلوف لها طلاقا باثنا ثم تزوج وعادت المحلوف لها بعمد جديد عادت عليه اليمين في المحلوف لها حتى تنقضي عصمتها على ما يأتي (قوله انه نوى)

والله أشار بقوله (كَانَ خَالَفتُ) نيته (ظاهراً لفظه) وقربت من المساواة فيعتبر تخصيصها وتقييدها للاحتيال القريب من المساوي ومثله بقوله (كسمن ضأن) أي كنية ممن ضأن (في) حلفه (لا كل مناً) ولولم يلاحظ إخراج غيره أولاً وفقاً لـ ابن يونس إذ لا معنى لنية الضأن إلا إخراج غيره (أو) حلف (لا كلمة) وقال نويت شهر أو في السجدة في صدق الافي طلاق أو عتق معين بمرافقة (وكنوكيله) غيره في بيع عبده أو ضربه (في) حلفه (لا يبيعه أو لا يضره) بئاعه الوكيل أو ضربه وقال نويت لا أفعل بنفسى فيقبل قوله في كل شيء مما ذكر (إلا) لمرافقة (أي رفع نقاض (وينة) أي مع نية إقامتها الرافع شهدت عليه بحثه بما ذكر من اليمين فادعى التخصيص أو التقييد (أو) مع (إقرار) منه بذلك حين المرافعة فلا يقبل قوله (في طلاق وعتق) معين (قطعة) واستحلف (مطناً) بالله أو بطلاق أو عتق مطلقاً في الفتوى أو القضاء (في وثيقة حق)

أي بحياتها (قوله) فيما عدا الطلاق والعتق المعلن (أي أنها تقبل عند الفتي مطلقاً وكذا عند القاضي إن كانت اليمين بالله وأما إن كانت بطلاق أو عتق معين فلا تقبل عند القاضي فيها (قوله) للاحتيال نظراً للاحتيال (قوله) كسمن ضأن الخ) جعل هذا المثال مما خالفت فيه النية ظاهر اللفظ صحيح حيث يكون ممن البقر مثلاً أغلب وعند العكس وهو ما إذا كان الأغلب ممن الضأن تكون النية قرينة مساوية لظاهر اللفظ كذا في بن وحاصله أنه إذا حلف لا يأكل سمناً وقال أردت سمناً الضأن كانت تلك النية مخصصة ليمينه فلا يحث بأكل ممن غيره سواء لاحظ إخراج غير الضأن أولاً بأن ينوي إباحة ماعداً ممن الضأن أولاً ولم يلاحظ ذلك لأنه لا معنى لنية الضأن إلا إخراج غيره وهذا ما قاله ابن يونس وقال القرافي أن نية ممن الضأن لا تكون مخصصة لقوله لا آكل سمناً إلا إذا نوى إخراج غيره أولاً بأن ينوي إباحة ماعداً ممن الضأن وأما لو نوى عدم أكل ممن الضأن فقط في لا آكل سمناً من غير نية إخراج غيره أولاً فإنه يحث بجميع أنواع السمناً لأن ذكر فرد العام بمحكمه يؤيده ولا يخصه لعدم منافاته له ومالا بن يونس هو قول الجمهور وهو الراجح كما في طي وب (قوله) في لا يبيعه أو لا يضره (لو قال في لا يفعل كذا كان أخصر وأشمل لصدقه بالبيع والضرب وغيرهما (قوله) المرافعة (أي إلا عند مرافعة للقاضي لدعواه عدم الحث بسبب تخصيص نيته أو تقييده ليمينه فإذا رفعه من ادعى عليه الحث وأقام بينة تشهد بأنه قد فعل ضد ما حلف عليه فادعى التخصيص أو التقييد فإن القاضي يحكم بعدم قبول نيته إذا كان الحلف بطلاق أو عتق معين أو بالوكانت اليمين بالله أو بعتق مبهم فإنه يقبل النية فالخامس أن الحالف لم ينكر الحلف وإنما يدعى عدم الحث لاعتقاده أن نيته تنفعه والذي رفعه للقاضي يدعى عليه أنه قد حث في يمينه لأنه فعل ضد ما حلف عليه وقيم عليه بينة تشهد بحلفه وبفعله ضد ما حلف عليه أو يقر المدعى عليه بذلك أو ينكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت يمينه بغير طلاق وعتق معين كما أفاده ع (قوله) المرافعة (اللام بمعنى عند والمرافعة بمعنى الرفع فالمرافعة ليست على بابها لأن الرفع من جانب غيره والمعنى الاعتداف للقاضي فلذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك لأنه كان من قبيل الفتوى كما في التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أنى لأفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف فلا يقبل في القضاء إلا أن يشهد قبل الإخبار بأنه يستخلص بذلك كما في ح (قوله) أو استحلف (كان الأولى أو استحلاف إذ لا يعطف الفعل على الاسم إلا إذا كان ذلك الاسم مشبهاً للفعل وإن أجيب عنه بأن قوله أو استحلف عطف على معنى قوله إلا المرافعة أي لأن رافع أو استحلف أي خصصت وقيدت إلا أن رافع فلا تقبل نيته في الطلاق والعتق المعلن أو استحلف في حق فلا تنفعه مطلقاً وحاصله أنه إذا استحلف في وثيقة فلا تقبل نيته مطلقاً كانت تلك النية مساوية لظاهر اللفظ أو كانت مخالفة له قرينة من التساوي لافي الفتوى ولا في القضاء كانت اليمين بالله أو بطلاق أو بعتق معين أو غير معين منجزاً أو معلقاً وظاهره عدم القبول ولو كان الحلف عند غير حاكم وهو كذلك وقوله أو استحلف الخ أفهم تغييره بسين الطلب أنه لو طاع باليمين في وثيقة حق لنفعته نيته وهو أحد قولين والعمد أنها لا تنفعه وإن العبرة بنية المحلف مطلقاً وحينئذ فتجعل السين والتاء زائدين (قوله) أو بطلاق (إذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه في أجل كذا قضى الأجل ولم يقضه فقال الحالف أردت طلبة واحدة وقال الحلف أماناً نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف اه خش ومثله في عقب قلنا عن ابن القاسم وهو محمول على ما ذكره بذلك رب الحق تشديداً لأنه يقول الرجعية لا يبالى بها فادفع قول بن

إن الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل نيته (قوله أى توثق في حق) المراد بالتوثق قطع النزاع فالله أن استحلل لاجل قطع نزاع متعلق بحق (قوله من دين) كأن يدعى أن له عليه عشرة دنانير من بيع فيحلف بالله أو بالطلاق أو بعق عبيده أو عبده فلان مالك عندي عشرة وينوي من قرض (قوله أو غيره) أى كأن يدعى عليه بأن الشيء القلاني وديعة فينكر ذلك ويحلف بالله أو بالطلاق أو العتق ماله عندي وديعة وينوي حاضرة (قوله فلا تقبل نية الحالف) أى إذا تزوج عليها غير مصرية وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها مصرية * والحاصل أن العبرة بنية الحالف الآن يحلف لدى حق فالعبرة بنية الحلف فلا ينفع الاستثناء من الحالف كما لا تعتبر نيته (قوله في قوله زوجتي طالق) حاصله أنه إذا قال زوجته طالق وقال أردت زوجتي التي ماتت قبل الحلف أو التي طلقها قبل الحلف فلا تقبل منه تلك النية وكذلك إذا قال امتي حرة وقال أردت امتي التي ماتت من منذ مدة أو التي أعتقها من منذ مدة فإنه لا تقبل منه تلك الإرادة وكذا إذا قال لزوجته وأمتي حرام وقال أردت أن كذبها حرام فإنه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة والعتق في الأمة (قوله لف ونشر مرتب) أى فقوله في طالق وحررة راجع لميتة وقوله أو حرام راجع للكذب (قوله في طلاق) أى إذا قال ذلك لزوجته وقوله وعق أى إذا قال ذلك للأمة وهذا مرتبط بقوله ولا يصدق في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام. (قوله إلا لقرينة تصدق دعواه) أى في إرادة الميتة ونحوها وإلا عمل عليها ومثله إذا قامت قرينة على إرادة الكذب وليس هذا من باب العمل بالنية قطبيل بها وبالقرينة (قوله ثم إن عدمت النية) أى الصريحة وإنما قلنا ذلك لأن البساطة حكمية لقول ابن رشد أنه تحويم على النية (قوله أو لم تضبط) أى أو لم تعدم النية الصريحة لكن عدم ضبط الحالف لها (قوله وهو السبب الحامل على اليمين) هذا تعريفه باعتبار الغالب وإلا فهو العبر عنه في علم اللغويين بالمقام وقرينة السياق وقد لا يكون سببا كما في بعض الأمثلة الآتية كذا في حاشية السيد واعلم أن البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعق كما قال بعضهم :

يجرى البساط في جميع الحلف وهو الثير لليمين فأعرف

أن لم يكن نوى وزال السبب وليس ذا الحالف ينتسب اه

وقوله وهو الثير أى السبب الحامل على اليمين وقوله أن لم يكن نوى وأما أن نوى في مثال الشارح لا يشتري لحازالت الزحمة أو بقيت فإنه يحث إذا اشتراه عند زوال الزحمة وقوله وزال السبب أما أن لم يزل السبب فإنه يحث وقوله وليس ذا أى السبب ينتسب للحالف أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للحالف مدخل في السبب الحامل على اليمين فلو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي فحلف عليه أن لا يدخل داره ثم زال النزاع واصطلح الحالف والمخوف عليه فإنه يحث بدخوله لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع كما أنه لا ينفع فيما نجز بالفعل كالموت شاجرت زوجته مع أحد فطلقها ثم زالت الشاجرة فلا يرتفع الطلاق لأن رفع الواقع محال كذا ذكر شيخنا السيد البليدي (قوله بل هو نية ضمنا) أى فطنه على النية باعتبار أن تلك نية صريحة وهذا نية ضمنية والتحقيق أن البساط من باب القرائن فهو أقوى من النية المخالفة ولا ينافي ما تقدم عن ابن رشد من أنه تحويم على النية لأن المراد أنه تحويم على التصريح بها وإذا علمت أنه من باب القرائن فالعطف ظاهر (قوله لا حث عليه) أى لا في الفتوى ولا في القضاء * والحاصل أن ظاهر المصنف ككلامهم اعتبار البساط ولو مع مراعاة في طلاق أو عتق إلا أن الملقى يدين الحالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الحالف عند وجود البساط يعنى بأن تشهد البيئة عند المرافعة بالبساط فيحمل

اشترطت عند العقد عليها أن لا يتزوج عليها وحلفته بالطلاق على ذلك فلا تقبل نية الحالف والعبرة بنية الحلف لأنه كأنه اعتاض من حقه هذه اليمين ولو قال أو حلف مطلقا في حق لسان أخصر وأحسن وأشار للمخالفة البعيدة جدا بقوله (لا إرادة ميتة) بالجر عطفًا على سمن (أو) إرادة (كذب) (في) قوله زوجتي (طالق) (و) أمي (حررة) وقال أردت الميتة فهما أو أردت المطلقة أو الميتة (أو) في قوله هي (حرام) وقال أردت الكذب أى أردت كذبها حرام ففي كلامه لف ونشر مرتب أى لا يصدق في دعواه إرادة الميتة في قوله هي طالق أو حرة ولا في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام في طلاق وعق بمراعاة بل (وإن يفتوى) إلا لقرينة تصدق دعواه (ثم) أن عدمت النية أو لم تضبط خصص وقيد (بساط يمينه) وهو السبب الحامل على اليمين إذ هو مظنة النية فليس هو اتفاقا عن النية بل هو نية ضمنا مثله قول ابن القاسم فيمن وجد الزحام على المجررة فحلف لا يشتري إلا به لحاف وجد لحاف دون زحام أو انضكت الزحمة فاشتراه لا حث عليه وكذا لو مع طيبيا

بقول لحم البقر داء فحلف لا يأكل لحما فلا يحث بلحم ضأن لأن السبب الحامل كونه داء وليس الضأن كذلك فيخص لفظه العام بلحم البقر كما يقيد شرآؤه في الأول (١٤٠) بوقت الزحمة (ثم) ان عدمت النية والبساط خصص وقيد (عُرف قولي) أي

منسوب إلى القول بأن يحكون المعنى هو الذي ينصرف إليه القول عند الإطلاق كاختصاص الدابة عندهم بالحمار والمناوك بالأبيض والثوب بالقميص فمن حلف لا يشتري ما ذكر مثلا فاشترى فرسا أو أسود أو عمامة فلا يحث (ثم) بعدما ذكر خصص يقيد (مقصود) أي مقصود (لغوي) أي مدلول لغوي فمن حلف لا ركب دابة ولا لبس ثوبا وليس لهم عرف في دابة معينة ولا ثوب معين حث بركوبه التمساح ولبسه العمامة لأنه المدلول اللغوي وفي كونه من المخصص أو المقيد نظر فلعالمهم أرادوا مطلق الحمل (ثم) خصص وقيد بعد المقصد اللغوي مقصد (شرعي) ان كان التكلم صاحب شرع فمن حلف لا يصلي أولا يتطهر أولا يركب حث بالشرعي لا باللغوي وما مشى عليه من تأخير الشرع عن اللغوي ضيف والراجح تقديمه عليه ولما فرغ من مقتضيات البر والحث من النية وما معها شرع في

عليه حيث كانت عينه مما يتوى فيه أم لا وأما ان شهدت البيعة باليمين وإدعى هو البساط فلا يعمل عليه عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه طفي (قوله يقول لحم البقر داء الخ) أي وكذا إذا قيل له أنت تركي الناس لأجل شيء تأخذه منهم فحلف بالطلاق انه لا يركي ولا نية فلا يحث باخراج زكاة ماله وإنما يحث بتركه للناس ومن جملة أمثله كما في الحج أن يحلف ليشترين دار فلان فلم يرض ربها بشمن مثلها فأقوى القولين عدم الحث كما في ح وكذا إذا حلف ليعين فأعطى دون الثمن ومن جملة أمثله كما في البدر القرافي ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمتها وكانت أعتقتها قبل ذلك فلا يحث لأنه لو علم لم يحلف ومنها لو حلف أنه ينطق بمثل ما تتكلم به زوجته فقالت أنت طالق فلا يحث كيه ومنها لو حلفت زوجة أمير أنها لا تسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت بعده أمير آخر فأسكنها بها لم تحث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال ذلك ومنها من ضاع صكه فقال للشهود اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا بعده في موضع ولا هو في بيته ثم وجد في بيته فلاحث عليه عملا بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على المشهور ومنها لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل يضا ثم وجد في حجر زوجته شيئا مستورا فقالت لا أريكة حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه فحلف فانه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها يضا ولا يأكل منه لأن بساط يمينه انه يأكل منه ما لم يمنع من الأكل مانع ولأن علمه باليمين الأول يتضمن نية اخراجه (قوله خصص وقيد عرفي) أي مدلول متعارف من القول أي لأنه غالب قصد الحالف واحترز بالعرف القولي من الفعل فانه لا يخصص كما إذا حلف لا يأكل خبزا والحال ان الخبز اسم لكل ما يخبز فإذا كان بلدا الحالف لا يأكلون إلا الشعير فأكل الشعير عندهم عرف فعلى فلا يعتبر مخصصا فإذا أكل الحالف خبز القمح فانه يحث وما ذكره المصنف هنا وفي التوضيح من عدم اعتبار العرف الفعلي فقد تبع فيه القرافي وذكر ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان فليا ونقل الوانوغى عن البا جى انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصا ومقيدا قال وبه يرد ما زعمه القرافي وصرح الاخمي باعتباره أيضا وفي القلشاني لا فرق بين القولي والفعل في ظاهر مسائل الفقهاء (قوله لا يشتري ما ذكر) أي دابة أو مملوكا أو ثوبا (قوله ولا ثوب معين الخ) بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادب على الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فانه يحث بركوبه ولو التمساح ولبسه ولو لعامة اه ومن حلف لا يصلي ولفظ الصلاة إنما يطلق عندهم على المعنى اللغوي فانه يحث بالدعاء إذ هو الصلاة لغة وإنما قدم العرف القولي على المقصد اللغوي لأن العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ مقدم على المنسوخ (قوله فلعلمهم أرادوا مطلق الحمل) أي فلعلمهم أرادوا بكون المقصد اللغوي مخصصا ومقيدا ان اللفظ يعمل عليه وان كان ليس ذلك تخصيصا ولا تقييدا حقيقة (قوله بعد المقصد اللغوي) أي بعد وجوده وعدم معرفته وليس المراد بعد عدمه لأن المقصد اللغوي لا يعدم ويوجد الشرعي لأن الشرعي إما فرد من أفراد اللغوي أو مرادف له كما في الظلم فانه تجاوز الحد في كل من اللغة وعرف الشرع لا يقال المدلول الشرعي مدلول عرفي فيتكرر مع المدلول العرفي لأننا نقول المدلول العرفي يطلق على العرفي الخاص وهو ما تبين ناقله كالشرعي واللغوي وعلى العرفي العام وهو الذي لم تبين ناقله والمراد به هنا الثاني لا الأول (قوله والراجح تقديمه) أي المقصد الشرعي عليه أي على

بطون (أى تعذر) مما حلف عليه (أى لم يمنع بل) ولو لم يمنع شيء (كمنع من حلف لبطانها الليلة وحصل منه لمن حلف لبيعتها (أو) مانع عادي كمنصب أو (سرقة) حيوان حلف ليدعنه أو شيء (١٤١) حلف ليلبسه أو طعام

حلف لياكله وهكذا وحل الحنث ان لم يقيد بإمكان الفعل وإلا فلا (لا) بحث لمانع عقلي فلا بحث (بكونه حراما في) حلفه (ليدعنه) فوات عقب العيّن أو تأخر بلا تفریط وإلا حنث وهذا إذا لم يوقت فان وقت بشهر ثلاث فوات فيه فلا حنث مالم يضيق الوقت ويفرط والكاف يقدر دخولها على حمام أيضا فيشمل الموت الحرق ونحوه ويشمل الحمام الثوب ونحوه ويشمل اللبس ونحوه والحاصل ان المانع الشرعى يحنث به ولو تقدم على العيّن أفت أم لا فرط أم لا لكن هذا التعميم انما يتم فيما إذا كان المانع الشرعى لا يزول كحمل جازية في لبيعتها والعمو في القصاص لافي محو الحيض وأما العادي والعقلي فان تقدما على العيّن فلا حنث مطاقا أفت أم لا فرط أم لا وأما ان تأخر فالعادي يحنث فيه مطلقا والعقلي يحنث فيه ان لم يوقت وفرط لا إن بادر أو أفت (و) حنث الحالف

الافوى بل الذى فى سماع سماعون والشورى فى المواق تقديم المقصد الشرعى على العرفى وبه جزم الشيخ ميارة اه بن (قوله بوقت ما حلف عليه) مانع (أى) كان حلف لبطان الليلة فتركه اختيارا حتى فأت الليلة (قوله ولو لم يمنع العيّن) وهو العرفى الشرعى على ابن القاسم فى مسألة الحيض وعلى محدثون فى مسألة بيع الأمة وفى العادى على نقل الشيخ عن أصحاب من عدم الحنث (قوله لمن حلف لبطانها الليلة) فبان بها حيز بحث عند مالك وأبي سعيد وقال ابن القاسم لا حنث عليه (قوله لمن حلف لبيعتها) فبان بها حمل منه فانه بحث خلافا لمحدثون (قوله وحل الحنث ان لم يقيد الخ) أى ان الحنث فى هذه المسائل التى فأت فيها المحلوف عليه مانع شرعى أو عادى محله إذا أطلق الحالف فى عيّن ولم يقيد بإمكان الفعل ولا بدمه وأولى لو قيد بالاطلاق كما لو قال لأفعلنه مطلقا قدرت على الفعل أولا اما ان قيد بإمكان الفعل فلا حنث بفواته (قوله لا يحنث لمانع عقلي) من جملة أمثاله ما إذا حلف ضيف على رب داره لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليفرض زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنث لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلا (قوله وإلا حنث) أى وإلا بان فرط حتى فأت حنث الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من الحنث مع التفریط إذا لم يوقت * والحاصل ان المحلوف عليه إذا فأت لمانع عقلي فاما ان يكون الحالف قد عين وقتا لفعله أولا فإن كان قد وقت وفأت المحلوف عليه فى ذلك الوقت يحنث ان لم يضيق الوقت ويفرط وان كان لم يوقت فلا حنث ان حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تفریط فان فرط مع التأخير حتى فأت فالحنث (قوله فيشمل الموت ونحوه) أى كالحرق فإذا حلف ليلبس هذا الثوب فى هذا اليوم فأخذه منه انسان وحرقه حتى صار رمادا فلا حنث عليه حيث وقت مالم يضيق الوقت ويفرط واما إذا لم يوقت فلا حنث إلا ان يفرط (قوله والحاصل الخ) قد نظم ذلك عجب بقوله

إذا فأت محلوف عليه مانع * فان كان شرعيا فحنثه مطلقا
كعقلى أو عادى إن يتأخرا * وفرط حتى فأت دام لك البقا
وان أفت أو قد كان منه تبادر * فحنثه بالعادى لا غير مطاقا
وان كان كل قد تقدم منها * فلا حنث فى حال نغذه محققا

(قوله ولو تقدم على العيّن) انظر كيف يتصور التفریط فى المانع المتقدم وقد يقال تفريطه بإمكان الكشف عنه قريبا فتركه وحلف (قوله والعفو فى القصاص) كالحلف انسان من أولياء القتول انه ليقصن من الجاني ففعا عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين انه عفا عنه قبل الحلف (قوله لافي نحو الحيض) أى لأن الحنث فى مسألة الحيض مقيد كما فى النقل بما إذا حلف لبطانها الليلة أى فبان أنها حائض أو طرأ لها الحيض بعد العيّن فى تلك الليلة قبل وطئها وأما إذا لم يقيد باليلة فلا يحنث بحيضها بل ينتظر طهرها فى المستقبل ويطؤها حينئذ هذا هو الصواب كما فى بن وطئ خلافا لما يفيد كلام عبق من الحنث مطلقا تأمل (قوله وبعرمه على ضده) ظاهره تحتم الحنث بذلك وهو طريقة ابن المواز وابن شاس فى الجواهر وابن الحاجب والقرافى وقال غيرهم غاية ما فى المدونة ان الحالف بصيغة الحنث المطلق له تحنث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحنث الحنث إلا بفوات المحلوف عليه فله ان يرجع ليمينه ويطلق العزم كما إذا قال ان لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وابطال عزمه ولا يلزمه شيء مما حلف به مالم يكن المحلوف به طلاقا ولا يلزمه بمجرد

(بعزمه على ضده) أى ضد ما حلف عليه كوالله لأفعلن كذا أو ان لم أفعل فأت طالق أو حرة ثم عزم على عدم الفعل وهذا فى صيغة الحنث المطلق كما مثلنا وأما للوجل أو البر

فلا حنث بالعزم على الضد (و) (١٤٣) حنث (بالنسيان) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا (ان أطلق) فى يمينه ولم يقل لأفعله مالم

أنس وإلا فلا حنث بالنسيان ومثل النسيان الخطأ والغلط فمن حلف لا يفعل كذا ففعله معتقدا انه غيره أو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فجرى ذكره على لسانه غلطا حنث فتعاق الخطأ الجنان ومتماق الغلط اللسان لكن فى الحنث بالغلط نظر (و) حنث (بالبعض) فمن حلف لا يأكل رغيفا فاكل بعضه ولو لقمة حنث وهذا فى صيغة البر ولو قيد بالكل وإما فى صيغة الحنث فلا يبر بفعل البعض فمن حلف لا أكل هذا الرغيف وان لم آكله فانت طالق فلا يبر بأكل بعضه وهذا معنى قوله (عكس البر) أى فى صيغة الحنث (و) حنث (يسويق أو لبن) أى بشرهما (فى) حلفه (لا آكل) طعاما فى هذا اليوم أو فلان لأن شربهما أكل شرعا ولقمة وهذا ان قصد التضيق على نفسه بأن لا يدخل فى بطنه طعاما إذهما من الطعام فان قصد الأكل دون الشرب فلا حنث (لا) شرب (ماء) ولو ماء زمزم فلا حنث اذ هو ليس بطعام عرفا وان كان ماء زمزم طعاما شرعا والعرف يقدم كما تقدم (و) لا يحنث (بتسخير فى) حاله (لا أتمنى) مالم يقصد ترك الأكل فى جميع الليل (و) لا يحنث (فى ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

العزم على الضد ونحنث نفسه ولا يتأتى له الرجوع انظر حاشية موج واختار طنى هذه الطريقة انظر بن (قوله فلا حنث بالعزم على الضد) أى وإنما يحنث بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه (قوله وحنث بالنسيان) أى على التعمد خلافا لابن العربي والسيورى وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقا لشافعى كذا فى البدر القرافى (قوله) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا أى فإذا حلف انه لا يأكل فى غد فأكل فيه نسيانا فانه يحنث على التعمد ولو حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأصبح صائما فأكل ناسيا فلا حنث عليه كما فى صناع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجد والذى فعله نسيانا هو الأكل وهذا الأكل غير مبطل لصومه لأن الأكل فى التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث (قوله مالم أنس) أى أولا أفعله عمدا وأما لو قال لأفعله عمدا ولا نسيانا فانه يحنث اتفاقا (قوله فمن حلف لا يفعل كذا) هذا مثال للخطأ وحاصله أنه إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقدا أنها غير هافا فانه يحنث ومن أثلة الخطأ أيضا ما إذا حلف انه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوبانيتين أن فيه دراهم فانه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل بالحنث ان كان يظن أن فيه دراهم قياسا على السرقة وإلا فلا حنث انظر ح (قوله لكن فى الحنث بالغلط) أى اللسانى نظر والصواب عدم الحنث فيه وما وقع فى كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائى الذى هو الخطأ كحلته أنه لا يكلم زيدا فكاهه معتقدا أنه عمرو وكلفه لا ذكر فلانا فذكره لظنه انه غير الاسم المحلوف عليه انظر بن (قوله وبالبعض) أى وحنث بالحلف على ترك ذى أجزاء بفعل البعض منه فمن حلف انه لا يأكل رغيفا حنث بأكل لقمة منه ومن حلف انه لا يلبس هذا الثوب حنث بإدخال طوقه فى عنقه وان حلف لا يصلى حنث بالإحرام أو لا يصوم حنث بالإصباح ناويا ولو أقصد بعد ذلك فيهما بل فى ح ان حلف لا يركب حنث بوضع رجله فى الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض وان حلف ان وضعت مافى بطنك فوضعت واحدا وبقي واحد حنث بوضع أحدهما قال ولو حلف لا يطؤها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالإزال ولم يلتفتوا فى هذا للبعض كأنه لتعويل الشارع فى أحكام الوطء على مغيب الحشفة ولو حلف انه لا يدخل الدار لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر ان اعتمد عليها انظر البدر (قوله ولو قيد بالكل) أى بان قال لا آكل كل الرغيف وهذا هو المشهور واستشكل هذا بانه مخالف لما تقرر من أن إفادة كل للكلية محله ما لم تقع فى حيز النفى وإلا لم تستغرق غالبا بل يكون المقصود نفي الهيئة الاجتماعية الصادق بثبوت البعض كقوله :

ماكل ما يمتنى المرء يدركه * مجرى الرياح بما لا تشهى السفن

ومن هنا من هذا القبيل ومن غير الغالب استغراقها نحو قول الله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور فتأمل له إلا ان يقال روعى فى هذا القول المشهور الوجه القليل حيث لانية ولا بساط لأن الحنث يقع بأدنى وجه فتأمل (قوله عكس البر) أى إذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شئ ذى اجزاء فلا يبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره ان من حلف عليه بالأكل فان كان فى آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لهم فاكثروا إن لم يكن الحلف عليه فى آخره كلفه فلا يبر الحالف الا بشبع مثله (قوله لا يشرب ماء) أى لا يحنث بشرب ماء فى حلفه لا آكل طعاما فى هذا اليوم أو فلان (قوله والعرف يقدم) أى والعرف القولى يقدم على المقصد الشرعى هذا وما ذكره من ان ماء زمزم طعام شرعا فيه نظر لأن غاية ما ورد فيه أنه لما شربه فلا يلزم من قيامه قيام الطعام ان يكون طعاما بل هو ماء مطلق

(قوله)

لا يحنث (فى ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

(لم يعمل) الدواقي بمعنى المذوق (جوفه) والإحنت (وبوجود) درام (أكثر) فالحلف عليه (في) حلفه بطلاق أو عتق أو غيرها مما لا لغو فيه (ليس معنى غيره) أي غير القدر المسمى كشمرة (استسلف) أو سائل أو مقتض حلفه وأما اليمين بالله فلتقولوا نمكن من اليمين قريبا (لا) بوجود (أقل) عددا ووزنا ولو في اليمين بالطلاق اتفاقا إذا المراد ليس معنى ما يزيد على ما حلفت عليه (وبدوام وكوبه) لدابة (و) دوام (لئسبه) لثوب وسكاه دارا مع إمكان الترك (في) حلفه (لا أركب وألبس) وأمكن ما ذكر بناء على أن الدوام كالابتداء (لا) حث بالدوام (في) حلفه على (كدخول) لدار مثلا (١٤٣) حلف لا يدخلها وهو ما كثر فيها

بخلاف ما لو حلف وهو داخل واستمر داخلًا فيحنت (و) حث (بدابة) عبده (أي عبد المحلوف عليه) فيشمل عبد نفسه إن حلف لا أركب دابة (في) حلفه على (دأبته) لا يركبها إذا مال العبد مال للسيد المحلوف عليه ولذا لا يحث بدابة ولده ولو كان له اعتصارها ورجع الحث حينئذ (ويجمع الأسواط) وضربه بها مرة واحدة (في) حلفه لعبده مثلا (لأضربنه كذا) عشرين سوطا مثلا بمعنى أنه لا يبر بذلك بل لا بد في البر من ضربه بالسوط العدد منفردا على العادة ولا يحتسب بالضربة الحاصلة من جمعها حيث لم يحصل منها إيلا م كإيلا م المنفردة والا حسبت واحدة (و) حث (بلحم الحوت) والطيرو لصدق اللحم عليها (و) حث بأكل (بيضه) أي يبيض الحوت بمعنى ما يبيض من العروان البحري كالترس

(قوله لم يعمل جوفه) أي ولو وصل لحلقه (قوله وبوجود أكثر) أي قالوا سأله خمسة عشر فحلف أنه ليس معه إلا عشرة معتقدا ذلك فوجد مامعه أحد عشر فينحث حيث كانت اليمين بالله فلا حث وأما لو وجد معه أقل مما حلف عليه فلا حث سواء كان يمينه مما ينفع فيه اللغو أم لا لأن المراد بقوله ليس معنى غيره ليس ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه (قوله وبدوام ركوبه) أي ولا يتقيد بذلك بجدة حيث أطبق بل ولو لحظ (قوله في حلفه لا أركب ولا ألبس) أي وأما لو حلف لأركب وألبس بر بدوام الركوب واللبس أي بدوام الركوب في المدة التي يظن الركوب فيها ودوام اللبس في المدة التي يظن اللبس فيها فإذا كان مسافرا مسافة يومين وقال والله لأركب الدابة والحال أنه راكب لها فلا يبر إلا إذا ركبها المسافة بتمامها ولا يضر نزوله ليلا ولا في أوقات الضرورات وكذا يقال في حلفه لألبس (قوله واستمر داخلًا فيحنت) أي وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كاللداية فما إذا حلف لا أركبها وكالدار فيها إذا حلف لا يدخلها فإذا حلف لا يركب هذه السفينة فيحنت بدوام ركوبه وإذا حلف لا يدخلها فلا يحث بدوام المسكن فيها (قوله وبدابة عبده في دابته) قال فيها ومن حلف أنه لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث إلا أن يكون له نية لأن ما في يد العبد لسيدته ألا ترى أنه لو اشتري من يعتق على سيده اعتق عليه وهذا التعليل يقتضي عدم الحث بركوب دابة مكاتبه وهو ما ارتضاه البدر القرافي واختار غيره الحث بركوبها نظرا للحقوق النية كما حو قها بدابة سيده الذي والمحلوف عليه (قوله ولدا) أي لأجل هذا التعليل لا يحث بدابة ولده لأن مال الولد ليس مالا لأبيه (قوله ولو كان له اعتصارها) أي بأن كان قد وهبها له لكن القول بعدم الحث في دابة الولد ولو كان لوالده اعتصارها ذكر في الدونة أنه قول أشهب وهذا يدل على ضعفه كما قال الشيخ سالم وإن المذهب أنه يحث بدابة الولد إن كانت موهوبة من والده وله اعتصارها لتحقق النية فيها لا ما لا اعتصار له (قوله بمعنى الخ) أي أنه ليس المراد بحثه بذلك لزوم الكفاية بذلك الفعل بل المراد بحثه أنه لا يبر بذلك لأن قصد الحالف زيادة الإيلا م وهو مفقود عند جمعها فلو حلف لأضربنه عشرين سوطا فجمع الأسواط وضرب بها مرة حث لأن الحث يقع بأدنى سبب (قوله لصدق اللحم عليهما) أي كما في قوله تعالى لتأكلوا لحما طريا وقال أيضا ولحم طير مما يشتهون وما ذكره من الحث بلحم الحوت إذا حلف لا آكل لحما عرف مضى وأما عرف زماننا خصوصا بمصر فلا يحث بأكل لحم الحوت لأنه لا يسمى لحما عرفا قاله شيخنا (قوله وهريسة) هي أن يطبخ اللحم مع القمح طبخا جيدا حتى يعزل العظم عن اللحم فيؤتى بعصا فيها غلظ ويمركون بها ذلك حتى يصير كالصيدة (قوله وما ذكره المصنف) أي من الحث بأكل الكمك والحشك كنان

والتمساح (و) حث بأكله (عمل الرطب في) حلفه على (مطلقها) أي مطلق اللحم والبيض والعمل بأن قال لا آكل لحما أو أيضا أو عملا من غير تقيد بلفظ أو نية أو بمصاط (و) حث (بكلك وحشك كنان) ففتح الحاء المعجمة وكسر الكاف ككك محشو بسكر (وهريسة وإطرية) بكسر المعجمة وتخفيف التحتية قيل هي ما تسمى في زماننا بالفعرية وقيل ما يسمى بالريشة (في) حلفه على تركه أكل (خبز) قالوا وما ذكره المصنف لا يجري على عرف زماننا والجاري عليه عدم الحث بماد كرك (لا يحث في عكسه) وهو أن يحلف على ترك شيء من هذه الأشياء الخاصة فلا يحث بأكل الخبز (و) حث (بضأن ومغز) أي بأكله من واحد منهما

(و) بأكله من (ديكة ودجاجة في) حلفه لا آكل لحم (غنم) في الأول (و) لا آكل لحم (دجاج) في الثاني وعرف زماننا اختصاص الغنم بالضأن (لا) يحنت (بأحدهما) أي أحد النوعين (في) حلفه على ترك (آخر) فلا يحنت بالضأن في حلفه على ترك العز ولا عكسه ولا بالديكة في الدجاجة ولا (١٤٤) عكسه لعدم تناول أحد النوعين للآخر (و) حنت (بسمن استهلك)

بلته (في سويق) في حلفه لا يأكل سمناً لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار ولذا لو استهلك في طعام لم يحنت (وبزعران) استهلك (في طعام) في حلفه لا آكل زعفراناً لأنه لا يؤكل الا كذلك (لا) يحنت إن حلف لا يأكل خلاؤماء ورد أو نارنج (بأكل طبخ) لفقد العائتين لأن الخل يؤكل بنفسه وإذا استهلك لا يمكن استخراجه (و) حنت (باسترخاء لها في) حلفه (لا قبلت) وقبلته في الهمة فقط وأما إن قبلها هو حنت مطلقاً قبلها في الفم أو غيره (أو) حلف (لا قبلتني) وقبلته بالعمد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا في الفم أو غيره (و) حنت (بفرار غريمه) قبل أخذ حقه منه (في) حلفه (لا فارتكت) أنا (أو) (لا فارتقتني) أنت (إلا بحق) وفرط بل (ولو لم يفرط) بأن انغلت منه كرها أو استغفلاً ولم يحمله على غريم له بل (وإن أحواله) في مجرد قبول

والهريسة والإطرية إذا حلف لا آكل خبزاً (قوله وديكة) هي ذكور الدجاج والدجاجة هي إناث الدجاج (قوله اختصاص الغنم بالضأن) أي وحيتن إذا حلف لا آكل غنماً إنما يحنت بأكل الضأن لا بأكل العز (قوله وحنت بسمن) أي أنه إذا حلف لا يأكل سمناً فأكله مستهلك في سويق فإنه يحنت إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طعمه أم لا قال في المدونة وإن حلف لا يأكل سمناً فأكل سويقاً لم يسمن حنت وجد طعمه أوريجه أم لا هـ ولا ين ميسر لا يحنت إذا لم يجد طعمه (قوله لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار) أي فان انتفى ذلك التعديل بأن لا يمكن استخلاصه بالماء الحار من السويق فلا حنت (قوله لأنه لا يؤكل إلا كذلك) يؤخذ منه إذا انتفى هذا التعديل بأن كان الزعفران يؤكل في غير الطعام فإنه لا يحنت بأكله مستهلك في الطعام (قوله لا بكحل طبخ) أي طرح في الطيبخ وأما بأكله موضوعاً فوق الطعام فإنه يحنت لأن شأن الخل أن لا يؤكل إلا في طعام ولذا قال بعضهم إن كلام المصنف ضعيف والمعتمد أنه يحنت ومع ضعفه هو مقيد بما إذا لم يعين وأما إذا عين بأن قال لا آكل هذا الخل فإنه يحنت بأكله ولو استهلك في طعام قولاً واحداً كذا قرر شيخنا المدوي ودخل بالكاف ماء الورد والزهر وماء الليمون وماء النارنج وأما ذاتها فيحنت بها ولو طبخت لبقاء عينا فهي أخرى من السمن والزعفران ولا يدخل بالكاف العسل إذا طبخ في طعام لنقل ابن عرفة الحنت فيه عن سحنون (قوله العتمد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا) أي لأنه حلف على فعلها وهي مختارة فيه وإن كان مكرها وقوله العتمد أي خلافاً لظاهر المصنف وأجاب بعضهم عنه بأن مفهوم وباسترخاء لها فيه تفصيل وهو عدم الحنت في الأولى والحث في الثانية (قوله وبفرار غريمه) لا يقال الفرار إكراه وهذه الصيغة صيغة بر لأنها تقول لا نسلم أن الفرار إكراه سئلنا أنه إكراه فلا نسلم أن الصيغة صيغة بر بل صيغة حنت لأن المعنى لألزمك انظر الترضيح اهـ بن (قوله لا بحق) أي إلا بعد أخذ حقي ومثله حتى استوفى حتى أو حتى أقبض حتى (قوله وفرط) أي في القبض عليه حتى فرمته (قوله في مجرد قبول الحوالة يحنت) أي ولولم تحصل مفارقة من الغريم لأنها بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بمحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحنت بالحوالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بها ومعلوم أن الإيمان مبنية على العرف (قوله إلا أن ينوي) أي بقوله إلا بحق وكذا إذا صرح به بأن قال لا فارتكت أو فارتقتني ولي عليك حق فإنه يبر بالحوالة (قوله وحنت إن لم يكن له نية) أي ولا قرينة ولا بساط (قوله نشأ بعد اليمين) أي وأما الفرع السابق عليه فقد فارق قبل الحسم (قوله من هكذا الطلع) ليست من متعلقة بأكل بل الجار والمجرور صفة لمحدوف العلم به أي لا آكل شيئاً من هذا الطلع والشئ شامل للطلع وماتولد منه وحيتن ظهر الفرق بين الإتيان بمن وعدم الإتيان بها وقد أشار الشارح لذلك في حله لامتني (قوله فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه) أي فيحنت بكل فرع تقدم لتلك النخلة أو الشاة بكل مانساً عنهما لأنه لم يخص اللبن أو الطلع الحاضر بالإشارة بل أطلق فيهما وجعل الإشارة للنخلة والشاة وليس المراد أنه

الحوالة حنت لأن المعنى إلا بأخذ حقي منك إلا أن ينوي ولي حق عليك (و) حنت (بالشحم في) حلفه على ترك (الاشحم) لأنه يحنت جزء اللحم (لا العكس) بأن حلف لا آكل شحم فأكل لحم (و) حنت إن لم تكن له نية (بفرع) نشأ بعد اليمين (في) حلفه على ترك أصله كوا الله (لا آكل) شيئاً (من كس هذا الطلع) فيحنت ببسر وورطه وعجوته وثمره وأدخلت الكاف القمح واللبن والقصب وغيرها من كل أصل وأما لو قال من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه (أو) لا آكل (هذا الطلع) باسقاط من

لكن الراجح انه ان أسقط من فلا بحث بالفرع لأن الإشارة خاصة بالطلع فحكمه حكم ما إذا أسقط من والإشارة بما نكر أو عرف كما أشار له بقوله (لا) بحث بالفرع ان حلف (لا آكل الطلع) معرفاً (أو) لا آكل (طلعاً) منكرًا وكذا من الطلع حيث لانيه وأما حته بالاصل في الخمس فظاهر * ثم استثنى خمس مسائل بحث فيها بما تولى من المحلوف عليه وإن لم يأت بمن والإشارة لقربها من أصلها قربا قويا إلى اللية فيها فقال (الإنبيذ زبيب) أى حلف لا آكل زبيبا أو الزبيب فيبحث شرب نبيذه (و) إلا (مرقة لحم) في حلفه لا آكل اللحم أو لحم (أو شحمه) عطف على مرقة أى حلف لا آكل اللحم أو لحم فيبحث بشحمه وأعاد هذه لجمع النظائر (و) إلا (خبز قمح) في حلفه لا آكل القمح أو قمحا وكذا لا آكل منه (و) إلا (عصير عنب) في حلفه لا آكل (١٤٥) العنت أو عنباً وهذه تفهم بالاولى

من مسئلة النبيذ (و) حنت
(بما أنبتت الحنطة)
العينة في حلفه لا آكل من
هذه الحنطة (إن نوى)
ييمينه (الن) أى قطعه
كان قال له لولا أنا اطعمكم
لمت جوعا وكذا بما اشترى
من ثمنها ان يبع وهذا إذا
كانت المنة فى شيء معين
وأما ان نوى قطع المنة
مطلقا فيبحث بكل شيء
وصله منه ودلت بساط
يمينه على انه لو باعها فأكلها
أو أكل مما نبت منها عند
الشترى لم يبحث (لا) ان
حلف على تركها (رداءة)
فيها فلا حنت بما أنبتت
جيذا ولا بما اشترى من
ثمنها أو اعطيه من غيرها
(أو) حلف عليها (لسمو)
صنعة طعام فيجوز له فلا
حنت (و) حنت (بالحمام)
أى بدخوله (فى) حلفه على
ترك دخول (البيت)
أولا دخل على فلان بيتا

يبحث بكل فرع للطلع وكل فرع للبن وإن لم يكن ناشئا عن تلك النخلة أو تلك الشاة * والحاصل انه ليس المتصور له الفرعية من حيث كونها للطلع والبن بل من حيث كونها للنخلة والشاة وإن كان فرع الشاة والنخلة فرعا للطاع والابن (قوله لكن الراجح) أى كما هو قول ابن القاسم خلافا للعصنف تبعاً لابن بشير القائل بالحنث في الفرع وقد شهره ابن الحاجب واعتضه في التوضيح بأنه لم يرم من ذكره الابن بشير (قوله في الخمس) أى ما إذا جمع بين من واسم الإشارة أو حذف من أو اسم الإشارة أو حذفها معاً وعرف الأصل أو نكره (قوله فظاهر) أى لكونه حلف على عدم الأكل منه ثم أكل (قوله وأعاد هذه) أى مع ان ذكرها أو لا بقوله وبالشحم في اللحم (قوله كان قال له الخ) أى فحلف انه لا يأكل من حنطته هذه فيبحث بالأكل منها وبما أنبتته وبالأكل بما اشتراه بثمنها (قوله وهذا إذا كانت المنة فى شيء معين) أى وهذا إذا كان القصد باليمين قطع المنة بشيء معين أى كالمنة عليه بالأكل من حنطته (قوله فيبحث بكل شيء وصله منه) سواء كان طعاما أو شرابا أو لباسا أو شيئا يستعين به على تحصيل معاشه كدابة لحرق عليها * والحاصل انه إذا من عليه بشيء معين فحلف عليه فانه يبحث به وبما تولى منه وبما اشتراه من ثمنه ولا يحنث بما أعطى له من غيره سواء نوى ذلك عند يمينه أو لم ينو شيئا وأما إذا نوى عند يمينه أنه لا ينتفع منه بشيء أو نوى قطع منته مطلقا فانه يحنث بكل ما وصل منه (قوله لا يطلقون على الحمام اسم البيت) أى ولا على الحانوت والحان ومحل القهوة وحينئذ فلا يحنث بدخول الحمام ولا الحان ولا الحانوت ولا محل القهوة ولا أدخل بيتا وإن كان كل واحدا ذكرا يقال له بيت لغة لتقدم المدلول العرفى على المدلول اللغوى كما مر (قوله فى دار جاره) أى جار المحلوف عليه كان جارا للحالف أيضا أولا (قوله والظاهر فى هذا) أى الفرع عدم الحنت بدخوله عليه فى بيت جاره لأن العرف الآن انه لا يقال لبيت جارك انه بيتك وإنما يقال بيتك لما يملك ذاته أو منفعة والأيمان مبناها العرف (قوله أو بيت شعر) العرف الآن يقتضى عدم الحنت فيه إذ لا يقال للشعر فى العرف الآن انه بيت وإن كان يقال له لغة والمدلول العرفى يقدم على اللغوى كما مر (قوله إلى اللية أو بساط) أى كأن يسمع يقوم انهدم عليهم المسكن فحلف عند ذلك انه لا يسكن بيتا فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (قوله فى حبس) أى بسبب حبس وقوله بحق أى وأما لو حبس عنده ظلما فلا حنت (قوله عام) احتزبه عن المسجد المحجور فيبحث بدخوله عليه (قوله فلا حنت) أى عليه

(١٩ - دسوقى ثانى) فدخل عليه بالحمام أو الحان الالية أو عرف وعرف مصر أنهم لا يطلقون على الحمام اسم البيت (أو) حلف لا دخل عليه بيته فدخل عليه فى (دار جاره) لأن للجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره فأشبهت داره داره أولاً لأن الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكانه المحلوف عليه عرفاً والظاهر فى هذا عدم الحنت (أو) حلف لا سكن بيتا أو لا دخله حنت بسكنى أو دخول (بيت شعر) بدوياً كان أو حضرياً الالية أو بساط (كحبس) أى كما بحث الحالف فى حبس (أو كره عليه) فى حلفه لا دخل عليه بيتا أولاً يجتمع معه فى بيت فحبس عنده كرها (بحق) أى فيه لأن الاكراه بحق كالطوع فلا يمرض قوله سابقا ان لم يكره يبر (لا) ان دخل عليه (بمسجد) عام فلا حنت لأنه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كأنه غير مراد للحالف

(وَبَدْخُولِهِ عَلَيْهِ) أى على المحلوف عليه حال كونه (ميتاً) فى حلفه لا دخل عليه ميتاً (فى ميتة يملكه) لأن له فيه حقاً حتى يدفن فإن دفن فيه لم يحنث بدخوله عليه بده (بَدْخُولِ) محلوف عليه على الحالف ولو استمر الحالف جالساً معه (إن لم يتنو) الحالف (المجاعة) والإحنث (و) حنث (بتكفيره) أى إدراجة فى كفته أو تضليله وكذا حملته وإدخاله القبر فيها يظهر (فى) حلفه (لا تقعه سبيته) (١٤٦) أو ما عاش أو أبداً (و) حنث (بأكل من تركته) أى تركه المحلوف

عليه (قبل قسمها فى) حلفه (لا أكل طعامه إن أوصى) الليت بشئ معلوم غير معين يحتاج فيه لبيع مال الليت (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) ولو غير محبط وإنما حنث لوجوب وقفها للوصية أولاد الدين فإن أوصى بهمين كهذا العبد أو شائع كربع مما لا يحتاج فيه لبيع أو أكل جد وفاء الدين ولو قبل قسمها لم يحنث إذ لم يبق الليت فيها تعلق (و) حنث الحالف (بكتاب) كتبه هو أو أملاه أو أمره به ثم قرأ عليه كان عازماً حين الكتابة أم لا (إن وصل) الكتاب للمحلوف عليه ولو لم يقرأه لا إن لم يصل بخلاف الطلاق يقع بمجرد الكتابة عازماً والفرق أن الطلاق يستقل به الزوج بخلاف الكلام لا يستقل به الحالف (أو) أرسل له كلاماً مع (رسول) وبلغه الرسول (فى) حلفه (لا كلمته) إلا أن ينوى المشافهة فينوى فى الرسول مطلقاً وفى الكتاب فى

فى حلفه لا يدخل على فلان ميتاً أولاً اجتماع معناه فى ميت (قوله) وبدخوله عليه ميتاً أى قبل الدفن وقوله فى ميت يملكه أى ذاتاً أو منفعة وقوله فى حلفه لا أدخل عليه ميتاً الأولى ميتة (١) ولو قال حياته أو ما عاش لأنها عرفاً بمعنى أبداً وقوله لأن له فيه حقاً أى لأن للبيت الذى يملك ذاته أو منفعته حقاً وهو تجهيزه به فجرى ذلك مجرى الملك (قوله) ولو امتدح (أى خلافاً لما نقله ابن يونس حيث قال بعض أصحابنا وينبغى على قول ابن القاسم أنه لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه قال ح وح فيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستقراره فى الدار إذا حلف لا يدخلها وكذلك هنا لأنه إنما حلف على الدخول فتأمله اه بن (قوله) إن لم ينو المجاعة أى إن لم ينو الحالف بدخوله عليه ميتاً اجتماعه مع فى البيت لا حقيقة الدخول وقوله والإحنث أى الحالف بدخول المحلوف عليه وإن لم يحصل جلوس (قوله) أى إدراجة فى كفته أى خلافاً لما استظهره البدر من عدم الحنث به وأولى من التكفين فى الحنث شيراً الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لأنه يقع فى الجملة (قوله) فيما يظهر أى لأن هذا كله من توابع الحياة وهذا الذى استظهره هو ما اختاره بن والسناوى خلافاً لعقب حيث قال أنه لا يحنث بيقينه مؤث التحيز وأما إذا لم يقل حياته أو قال أبداً فإنه يحنث بفعل ما عاينته منفعة له بعد الموت من مؤن التجهيز والدفن والصلاة والصدقة عليه والدعاء له من غير خلاف وفى كبير خش إذا حلف فلا ينفع فلاناً فإنه يحنث بنفع أولاده الذين يجب نفقتهم عليه (قوله) إن أوصى أو كان مديناً أى لأنه فى تلك الحالة كان له حقاً باقياً فى التركة فصدق عليه أنه أكل من طعامه (قوله) بشئ معلوم غير معين أى كائنة دينار مثلاً وحنث الحالف أى الذى حلف لا كلمهم فلاناً (قوله) كان عازماً حين الكتابة أى على كلامه أو كان غير عازم على ذلك (قوله) إن وصل أى وكان الوصول بأمر الحالف وإماله دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك أمره بعدم إيصاله للمحلوف عليه فعصاه وأوصله فلا يحنث الحالف لا بإيصاله ولا بقرائه على المحلوف عليه كما يأتى (قوله) يستقل به الزوج أى فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا على مشافهتها (قوله) لا يستقل به الحالف أى فيتوقف على حضور المخاطب ومشافهته (قوله) وأرسل له أى أو أرسل الحالف للمحلوف عليه (قوله) وبلغه الرسول أى وبلغ الرسول المحلوف عليه الكلام أى وأما مجرد وصول الرسول فلا يوجب الحنث (قوله) فينوى فى الرسول مطلقاً أى لمواظبة نيته لظاهر لفظه ولم ينو فى الكتاب والعق والطلاق أى لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للنوى والعرفى بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لالفة ولا عرفاً (قوله) وبالإشارة الخ أى سواء كان سمياً أو اصم أو أخرس أو نائماً لكن الذى فى ح إن الراجح عدم الحنث مطلقاً خلافاً لظاهر المصنف إذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر الإيلاء من المدونة ونص ابن عرفة وفى حته بالإشارة إليه ثالثاً فى التى يفهم بها الأول لابن رشد عن أبيه مع ابن الماجشون

(١) قوله الأولى النع مدفوع بان الشارح ملاحظ يملكه من تمام صيغة المبين اه

والثانى الفتوى كالتقضاء فى غير العتق والطلاق (ولم يتنو) أى لا تقبل نيته فى القضاء انه نوى لا كله مشافهة (فى) مسألة (الكتاب فى) خصوص (العتق) المعين (والطلاق) لحق العبد والزوجة (و) حنث إضافى لا كله (بالإشارة له) لأنها تمد كلاماً عرفاً (و) حنث (بكلامه ولو لم يسمعه) مانع من اغتفال أو نوم أو صمم بحيث لو زال المانع لسمعته عادة احترازاً عما لو كان فى بعد لا يمكن سماعه منه عادة فلا حنث

والثاني لسباع عيسى، ابن القاسم وابن رشد مع ظاهر إيلائها والثالث لابن عبدوس عن ابن القاسم ابن
 (قوله والواو حالية) أى فالمعنى وحنت الحالف بكلامه للمحلف عليه والحال ان المحاوف عليه لم
 يسمع الحالف وإنما لم يجعل للمبالغة لأن صورة ما لو سمعه لا يتوهم عدم الحنث فيها وقد يقال كل مبالغة
 لا يتوهم نفي الحكم عما قبلها تأمل (تنبيه) لو كلف الحالف غير المحاوف عليه بحضرة المحاوف عليه يريد
 اسماء فسمع حنث وان لم يسمعه فى حنثه وعدمه قولاً ابن رشد مع قوله عن ابن زياد وسماع ابن
 زيد عن ابن القاسم (قوله لا بقراءة بقلبه الخ) مغناه المطابق لسياق كلامه ان من حلف لا كلف فلانا
 فانه لا يحنث بكتاب وحل للمحلف عليه من الخالف وقراء المحاوف عليه بقلبه وإنما يحنث إذا قرأه
 بلسانه وهو قول أشهب لكن حمله على هذا يخالف قوله السابق وبكتاب ان وصل فان ظاهره الحنث
 بمجرد الوصول وهو ظاهر الدونة وقال اللخمي انه للذهب وهو الراجح كما فى ابن غزى فانما عدل
 الشارح تبعا لمعنى عن حمله على ظاهره إلى قوله لا يحنث من حلف لا يقرأ الكتاب الخ وان كان هذا
 الحمل بعيدا من كلامه انظر (قوله أو قراءة أحد الخ) كما لو قلت والله لا أكلم زيدا ثم كتبت كتابا
 لزيد ودفعته لعمره ليوصله لزيد ثم بعد ذلك نهيت عمرا عن إيصاله لزيد فصاك وأوصله له وقراء
 عليه أو قرأه أحد آخر عليه بغير اذنك فلا حنث عليك أيها الحالف بل لا حنث ولو قرأه المحاوف عليه
 حيث كان وصوله له بغير اذن الحالف خلافا لما يوجهه قول المصنف أو قراءة أحد فانه يوم ان قراءته
 هو ليست كذلك (قوله ولا بسلامه عليه بسلامة) يعنى ان من حلف لا كلف زيدا فصلى المحلف عليه
 يقوم من جملتهم الحالف فلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحنث بذلك أو صلى
 الحالف إماما بمجموعة منهم المحلف عليه وسلم الامام قاصدا التحليل والسلام على من خلفه فانه لا يحنث
 بذلك وظاهره ولو كانت التسليمة التى قصد بها الامام الجماعة التى من جملتهم المحلف عليه ثانية على اليسار
 كما قال ابن ميسر خلافا لمحمد بن المواز حيث قال بالحنث فى هذه وظاهر كلام المصنف عدم الحنث
 بالسلام عليه فى صلاة سواء كان ذلك السلام فى آخرها أو فى أثنائها معتقدا تمامها وإنما لم يحنث بسلامه
 عليه فى الصلاة لأنه ليس كلاما عموما بخلاف السلام خلع الصلاة وان كان كل مطلوبا (قوله ولا بوصول
 كتاب المحلف عليه) أى انه لو حلف لا كلمت فلانا ثم ان المحلف عليه أرسل للحالف كتابا قرأه لم
 يحنث لأنه إنما حلف لا كلمته لا كلمتى (قوله على الأصوب) أى على ما صوبه ابن الواز وطى ما اختاره
 اللخمي من قولى ابن القاسم وهما عدم الحنث والحنث (قوله وحنت بسلامه عليه) أى فى غير صلاة
 وقوله معتقدا انه غيره أى جازما انه غيره فتبين انه هو لا يقال هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجرى فيه
 اللغو لأننا نقول (١) اللغو الحلف على ما يعتقد فيظهر ثبته والاعتقاد هنا ليس متعلقا بالمحلف عليه
 حتى يكون لغوا بل بغيره وذلك لأن الاعتقاد تعلق بزيد فتبين انه غيره وزيد ليس محلوا عليه
 بل للمحلف عليه عدم الكلام وقوله معتقدا انه غيره أى وأولى ظانا أو شاكا أو متوهم انه غيره
 (قوله فلا تنفعه) أى وإنما ينفعه الإخراج بالأداة متصلا بالكلام بأن يقول السلام عليكم الا فلانا والحاصل
 انه إذا أخرجه من الجماعة قبل السلام فلا حنث عليه سواء كان الإخراج بالنية أو باللفظ وان
 حدثت الحاشاة بعد السلام أو فى اثنائه فلا ينفعه الا الإخراج باللفظ لا بالنية هذا وما ذكره الشارح
 من ان نية الإخراج اذا حدثت فى أثناء السلام لا تنفعه أحد قولين والمعتد ان الإخراج بالنية حال
 السلام ينفع فقد تقدم فى مسألة الحاشاة ان الإخراج بالنية حال اليمين هل ينفعه أولا قولان والمعتد انه
 ينفع والإخراج حال السلام هنا كالإخراج حال اليمين (قوله وحنت بفتح الخ) أى حنث من حلف

(١) قوله لأننا نقول اللغو وضع منه أن اللغو حال الحلف وهذا فعل للمحلف عليه خطأ وسبق الحنث به

والواو فى ولو حالية ولو
 حادثة (لا) يحنث من
 حلف لا يقرأ الكتاب أولا
 يقرأ (بقراءة بقلبه) بلا
 حركة لسان (أو قراءة
 أحد) كتاب من حلف لا
 كلم زيدا (عليه) أى على
 المحلف عليه (بلا إذن)
 من الحالف بان نهي الرسول
 عن إيصاله للمحلف
 عليه فعصاه وقراءه عليه أو
 قرأه غير الرسول بلاذن
 فلا يحنث (ولا) يحنث
 (بسلامه عليه بسلامة
 ولا) بوصول (كتاب
 المحلف عليه) إلى الحالف
 (ولو قرأ) الحالف
 كتاب المحلف عليه
 (على الأصوب والخيار و)
 حنث (بسلامه عليه
 معتقدا أنه غيره أو)
 كان المحلف عليه
 (فى جماعة) فلم عليهم
 الحالف علم انه فهم أم لا
 (إلا أن يحتاجه) أى
 يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام
 عليهم أما ان حدثت النية فى
 أثناء السلام فلا تنفعه (و)
 حنث (بفتح عليه) أى
 ارشاده لقراءة إذا وقف
 المحلف عليه والسدت
 عليه طريقها لأنه فى قوة
 قوله قل كذا

(و) حنث إذا خرجت زوجته مثلاً (بلا) علم (إذنه) لها في الخروج (في) حافه (لا تخرجي إلا بإذني) وأذن لها ولم تعلم بالإذن لأن معنى كلامه لا بسبب اذني وهي لم تخرج بسببه (١٤٨) بخلاف الا أن أذنت وأذن وخرجت قبل العلم به فلا حنث (و) حنث (بعدم علمه

أى اعلامه المحلوف له لم ير (في) خلفه لشخص انه ان علم بكذا (لأعلمته) به قبله الخبر من غير الحالف فلا ير الحالف الا بالاعلام (كأن برسول) يرسله اليه واولى بكتاب فانه ير فهو مباقة في المفهوم (وهل) الحنث اذا لم يعلمه (إلا أن يعلم) الحالف (أنه) أى المحلوف له (علم) بالخبر من غيره لحصول المقصود من الاعلام ومطلق علم الحالف انه علم اولاً (تأويلان) الأظهر مراعاة البساط (أو) بعدم (علم) أى اعلام (وال) من ولاية المسلمين (ثان) تولى بعد أول (في) حلفه طوعاً (لأول في نظري) أى في مصلحة للمسلمين فمات الأول أو عزل فلو كانت المصلحة للوالى نفسه فلا حنث بعدم اعلام الثانى بل بعدم اعلام الأول على ما تقدم ويكفي اعلامه وان برسول وهل الا أن يعلم انه علم تأويلان (و) حنث (بجهون) من الثياب (في) حلفه لمن طلب منه اعارته (لا ثوب لى) الا أن ينوى خير المهون (و) حنث (بالهبة والصدقة) أى

لا كلمت فلانا بفتح عليه سواء كان في غير الصلاة أو فيها ولو كان الفتح واجبا بأن كان المحلوف عليه إماماً وفتح الحالف عليه في الفاتحة ان قلت اذا لم يحنث بسلام الرد في الصلاة مع أنه مطلوب استئنا فأولى أن لا يحنث بالفتح على إمامه إذا وجب * قلت الفتح في معنى السكالة إذ هو في معنى قل كذا وقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة وما ذكرناه من الحنث بالفتح مطلقاً هو العتمد خلافاً لمن قال انه يحنث بالفتح في السورة ولا يحنث بالفتح عليه في الفاتحة (قوله) وبلا علم الخ) يعنى ان من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج الا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد اذنه لكن قبل علمها بالاذن فانه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الاذن أم لا (قوله) لا تخرجي إلا بإذني) حذف منه النون لغير جازم وهو لغة شاذة لأنه لكونه جواباً للقسم يتعين أنه خبر لانهى (قوله) الا بسبب إذني) أى وليس قصده لا تخرجي الا مصاحبة لإذني والا فلا حنث لأن خروجها مصاحبة لإذنه فلو أذن لها ثم رجع في إذنه فخرجت فمذهب ابن القاسم يحنث وقال أشهب لا يحنث (قوله) وبعدم علمه) حاصله انه إذا حلف أنه ان علم بالشئ الفلاني ليعلمن به زيداً فعلم به ولم يعلم به زيداً حتى علمه زيد من غير الحالف فان الحالف يحنث بذلك حتى يعلم زيداً والمراد بحنثه بذلك أنه يصير على حنث ويطلب بما يبره والذي يبره اعلامه زيداً مشافهة أو برسول أو كتاب وليس المراد بحنثه انه وقع في ورطة اليمين وتلزمه الكفارة (قوله) فهو مباقة في المفهوم) والمعنى فان أعلمه بر وإن كان الاعلام برسول وبالغ على الرسول لأنه قد يزيد أو ينقص (قوله) وهل الحنث الا أن يعلم أنه علم بالخبر من غيره) فان علم انه علم بالخبر من غيره لم يحنث لتزويل علمه باعلام غيره منزلة اعلامه هو لحصول المقصود بكل منهما (قوله) تأويلان) الأول الهمي والثاني لأبي عمران الفاسي (قوله) أو بعدم علم وال ثان) حاصله أنه حلف طوعاً لوال أو لتولى شيئاً من أمور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني الذى فيه ظفر للمسلمين ومصلحة لهم ليخبرنه به فمات ذلك الوالى للمحلف له أو عزل وتولى غيره ثم ان ذلك الحالف رأى الأمر فعليه أن يخبر به الوالى الثانى فان لم يخبره به فانه يحنث أى لم يبرأ ما اعلام الأول والحال ما ذكر فلا يعتبر أماً إذا حلف للوالى انه إذا رأى الأمر الفلاني الذى فيه مصلحة لك لأخبرتك به ثم انه عزل الوالى وتولى غيره ورأى الحالف ذلك الأمر فلا ير إلا بإخبار الوالى الأول به دون الثانى ويكفي اعلام الأول وان برسول فان مات الأول قبل ان يعلم الحالف والحال أن الحالف لم يفرط لم يحنث لأن المانع عقلى ولا يلزم الحالف اعلام وأرثه أو وصيه بذلك الأمر (قوله) فلو كانت المصلحة للوالى) أى الأول وقوله بل بعدم اعلام الأول أى بل يحنث بعدم اعلام الأول العزول (قوله) وحنث بجهون في حلفه لا ثوب لى) أى سواء زادت قيمته على الدين المرهون فيه أم لا (قوله) الا ان ينوى غير المرهون) أى فان نوى ذلك فلا حنث مطلقاً اتفاقاً فان نوى لا ثوب لى تمكن اعارته لم يحنث ان كانت قيمته قدر الدين وان كان فيها فضل على الدين فقولان بالحنث وعدمه والعتمد عدمه ومحل الخلاف ان كان قادراً على فك الرهن فان كان لا يقدر عليه لصره أو لكون الدين عمالاً يجعل فلا حنث اتفاقاً (قوله) وفهم منه) أى من كلام المصنف نظراً للملة المذكورة (قوله) ونوى) راجع لقوله والمكس * وحاصله انه إذا حلف انه

تصدق عليه وإلا صورة المصنف الأولى وهي ما إذا حلف لأماره فتصدق أو وهب فانه لا ينوي في الطلاق والعق المعلن أن يرفع مع ينة أو إقرار بخلاف صورة المصنف وهي ما إذا حلف لا يتصدق أو لا يهب فأمار (١٤٩) وكذا ان حلف لا يتصدق فهو هب الق

هي عكس قوله إلا في صدقة

عن هبة فإنه ينوي حتى في

الطلاق والعق المعلن ثلاثة

ينوي مطلقا وثلاثة ينوي

إلا فيما علمت وأما عند الفنى

فينوي مطلقا للجميع (و)

حنت (ببقاء) زائد عن

امكان الانتقال (ولو ليلا

في حلفه (لا سكنت) هذه

الدار فان لم يمكنه لعدم من

ينقل له متاعه أو أقام يومين

أو أكثر وهو ينقله لكثرتة

وعدم تأني القل عادة في يوم

لم يحنت لأنه كالمقصود باليمين

وكذا خوف ظالم أو سارق

وليس من العذر وجود

بيت لا يناسبه أو كثير

الاجرة بل ينتقل ولو لبيت

شعر ثم إذا خرج لا يعود

لأنه على العموم بخلاف

لأنه لا ينتقل (لا) يحنت بالبقاء

(في حلفه (لا تنتقل

إلا ان يقيد بزمن فيحنت

بعضه ويؤمر من أطاق

بالانتقال وهو على حنت

ولا يبطأ أمراته حتى ينتقل

ان كان حلفه بالطلاق

(ولا) يحنت الحالف على

ترك السكنى (مخزن) بعد

خروجه منها إذ لا يعد

سكنى بخلاف لو أبقى شيئا

من متاعه مخزونا فيحنت

كما سيأتى له (و) أنتقل في لاساكنه عما كانا عليه قبل اليمين بأن ينتقل معا وأحدهما انتقل لا يزول معه اسم الساكنة عرفا (أو

صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي

(ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهزم الدار) متعلق بساكنه أى حلف لاساكنه في هذه الدار

لا يهيه أو لا يتصدق عليه وادعى أنه قصد الهبة والصدقة حقيقة لا عدم نفعه مطلقا فانه لا يحنت بالعمارة وتقبل نيته عند القاضي حتى في الطلاق والعتق العيين مع الرافعة (قوله فتصدق عليه) أى فيحنت ولا يقبل قوله انما أردت خصوص الهبة لانفعه مطلقا إذا روع في طلاق وعتق معين (قوله فانه لا ينوي) أى فيحنت ولا تقبل نيته أنه أراد خصوص العمارة (قوله الا فيما علمت) أى في الطلاق والعتق للمعين إذا حصلت مراعاة عند القاضي (قوله وببقاء) يعنى ان من حلف لا يسكن في هذه الدار وهو فيها فانه يجب عليه ان ينتقل منها فور الآن بقاءه سكنى عرفا فان بقى فيها بعد يمينه مدة تزيد على مدة إمكان الانتقال حنت ولو كان البقاء ليلا وهذا مذهب المدونة ومقابلته قول أشهب لا يحنت حتى يكمل يوما وليلة وقول أصبغ لا يحنت حتى يزيد عليها اه بن وفي عجز ان هذا الذى مشى عليه المصنف مبنى على مراعاة الألفاظ ومن رأى العرف والعادة أمهله حتى يصبح فينتقل لما ينتقل اليه مثله اه شيخنا عدوى (قوله لم يحنت) أى ولو كان في مدة القل ساكنا (قوله وكذا خوف ظالم) أى وكذا لا يحنت ببقائه ليلا لحرف ظالم أو سارق لأنه مكره على البقاء ويمينه صيغة بر ولا حنت فيها بالاكره كما مر (قوله بخلاف لأنتقلن) أى فانه يجوز له العود للدار بعد الانتقال منها بعد نصف شهر ولا بقيت ولا أقمت مثل لأنتقلن على المعتد وقيل مثل لاسكنت انظر بن فعلى المعتد يجوز له الرجوع بعد نصف شهر إذا حلف لا بقيت في هذه الدار أولا أقمت فيها ولا يحنت بالبقاء إلا ان يقيد بزمن (قوله لافى لأنتقلن) القلشاني قال ابن رشد في حل يمينه لأنتقلن على الفور فيحنت بتأخيره أو على التراخي فلا يحنت به قولان ثم قل والقول بانه على التراخي هو المشهور من المذهب ومثله في المواق (قوله ولا يبطأ أمراته) أى إذا كانت يمينه بطلاق حتى ينتقل فان لم ينتقل ورافعته ضرب له أجل ايلاء من يوم الرفع (قوله فى لاسكنه الخ) حاصله انه إذا حلف لاساكنه فى هذه الدار وأحرى لو قال فى دار وكانا ساكنين بدار فانه لا يبر إلا بالانتقال الذى يزول معه اسم الساكنة عرفا كان الانتقال منهما أو من أحدهما أو بضرب جدار بينهما سواء كان وثيقا كما لو كان من حجر أو أجر أو كان غير وثيق بأن كان من جريد وهذا صورة المتن على الحل الأول الآتى للشارح وهو جعل قوله فى هذه الدار متعلقا بساكنه وحاصل الحل الثانى انه إذا حلف لاساكنه وكانا ساكنين فى دار فلا يبر إلا بالانتقال عرفا أو بضرب جدار بينهما ولو غير وثيق هذا إذا قال لاساكنه فى دار بل ولو قال فى هذه الدار بقى ما لو قال والله لا ساكنه وكانا بحجارة أو بحارتين فى قرية أو مدينة فالحكم انهما إذا كانا بحجارة فلا بد من الانتقال سواء كانت يمينه لاساكنه أولا ساكنه فى هذه الحارة وان كانت يمينه لاساكنه ببلدة أو فى هذه البلدة فيلزمه الانتقال لبلد لا يلزم أهلها السعى لجمعة الأخرى بأن ينتقل لبلد على كفرسخ وان حلف لاساكنه والحال انهما بحارتين لزمه الانتقال لبلدة أخرى على كفرسخ ان صغرت البلدة التى هما فيها لأن القرية الصغيرة كمحلة فان كانت البلدة كبيرة فلا يلزمه الانتقال وتلزمه المباشرة عنه وعدم سكناه معه فان سكن معه حنت قال اللخمي ان كان حين حلفه بمحلة انتقل لأخرى ومحلين فى مدينة لاشئ عليه إلا ان يساكنه وفى قرية انتقل لأخرى لأن القرية كمحلة والذى فى ح عن ابن عبد السلام مانعه وان كانا حين اليمين فى قرية واحدة انتقل عنه إلى قرية أخرى ولم يفصل بين صغيرة وكبيرة (قوله بأن ينتقل معا) أى من البيت أو ينتقل أحدهما منه ويبقى الآخر ساكنا فيه (قوله اسم الساكنة عرفا) احتراز بذلك عما إذا انتقل

كما سيأتى له (و) أنتقل فى لاساكنه عما كانا عليه قبل اليمين بأن ينتقل معا وأحدهما انتقل لا يزول معه اسم الساكنة عرفا (أو صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي (ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهزم الدار) متعلق بساكنه أى حلف لاساكنه في هذه الدار

وأخرى ان لم يعين فلو قدمه بلفظه كان أولى وقبل هو داخل في حيز المبالغة ردا على ما قيل لا يكفي الجدار في المينة (و) حنث في لاساكنه (بالزيارة) من أحدهما الآخر (إن قصدت يمينه) (التحسين) عنه أي البعد إذ لا يدمع الزيارة (لا) ان لم يقصده بل كانت يمينه (لأنه) (شئ بين) من لساء وصبية فلا حنث بالزيارة وكذا ان كان لانية له (إن لم يكثرها كنهياً) فان أكثرها حنث والكثرة بالعرف وقيل أن يمكث عنده أكثر من ثلاثة أيام (و) يبيت بالاحرام من قام بالمحلو ف عليه والواو بمعنى مع ويبيت (١) بالنصب لمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين (١٥٥) ومفهومه الحنث بوجودهما أو بوجود أحدهما ولك أن تجعل يبيت مجزوما عطفاً على

يكثراً فلا يحنث ان اتفيا وهو يفيد ان وجود أحدهما كاف في الحنث فان بات لمرض المحلو ف عليه فلا حنث وهذا ظاهر فيها إذا كان لانية له في يمينه وأما إذا كان الحامل له دخول شئ بين العيال فلا وجه للحنث اللهم الا ان تكون الكثرة والبيات مع العيال (وسافر القصر) أربعة برد والامير (في) حلفه (لأسافرن) حملا له على المقصد الشرعي دون النفوى (ومكث) في منتهى سفره خارجا عن مسافة القصر (نصف شهر) والامير والمراد بالمكث انه لا يرجع لمكان دون المسافة فلا ينافي انه لو استمر سائرا نصف شهر بعد المسافة لكفى (وتدب كاله) أي كمال الشهر (كأن تفتلن) أي كحلفه لأتقلن من هذا البلد فلا بد ان ينتقل لأخرى على مسافة قصر ومكث نصف شهر وتدب كاله وأما من

كل واحد منهما لمكان الآخر وسكن فيه فهذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة غر فالا يبر بها وفي ح عن ابن عبد السلام انهما إذا كانا بمحل واحد وفوقهما محل خال فان انتقل أحدهما للمحل وبقي الآخر في الأسفل اجزأه بشرط ان يكون لكل منهما مرافق مستقلة ومدخل مستقل ورأى بعض الشيوخ ان هذا انما يكفي إذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكفي (قوله) (وأخرى ان لم يعين) أي كالحلف لاساكنه في دار والحال انهما ساكنان في دار (قوله) (ردا على ما قيل) أي على ما قاله ابن رشد (قوله في المينة) أي في الدار المينة باسم الإشارة كما لو قال والله لاساكنه في هذه الدار وعلى هذا فالنصف أشار بلو لخلافين والمعنى أو ضربا جدارا هذا إذا كان وثيقا بل وان كان جريدا خلافا لابن الماجشون هذا إذا لم يعين الدار بأن قال لاساكنه بل وان عينها بأن قال لاساكنه في هذه الدار خلافا لما نقله ابن رشد عن سماع أصبغ (قوله) (وكذا ان كان لانية له) أي فالعول عليه مفهوم الشرط لا مفهوم قوله لا لدخول والحاصل ان مفهوم الشرط ومفهوم قوله لا لدخول تعارضا فيما إذا كان لانية له في يمينه فهو الشرط يقتضي عدم حنثه ومفهوم الثاني يقتضي حنثه والعول عليه مفهوم الشرط (قوله) (فان أكثرها حنث الخ) إلا ان يشخص اليه من بلد آخر فلا بأس ان يقيم اليوم واليومين واللييلة (قوله بالعرف) أي وهو الأظهر (قوله بالمرض) أي من غير أن يحصل مرض للمحلو ف عليه فيجلس ليعله كذا في بن وذكر غيره ان الراد من غير حصول مرض للحالف فجوز عن الانتقال والظاهر اعتبار كل منهما كما قال شيخنا (قوله) (فمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين) بأن لم تحصل كثرة الزيارة نهاها ولا البيات بلا مرض وقوله ومفهومه الحنث بوجودهما أي بأن أكرر الزيارة نهرا وبات من غير مرض وقوله أو وجود أحدهما ذلك بأن أكرر الزيارة نهرا ولم يبيت لغير مرض بأن لم يبيت أصلا أو بات لمرض أو انه بات لغير مرض من غير اكثار للزيارة (قوله) (فان بات لمرض المحلو ف عليه) أي أو لمرض الحالف كما علمت (قوله) (وهذا ظاهر) أي حنثه بوجودهما أو بوجود أحدهما ظاهر الخ (قوله) (حملا له على المقصد الشرعي) هذا يؤيد ما مر من ان الاعتماد تقديم المقصد الشرعي على النفوى (قوله) (انه لا يرجع لمكان دون المسافة) أي قبل نصف الشهر وقوله بعد المسافة أي وهي الأربعة برد (قوله) (كفى الانتقال لأخرى) أي ولا يشترط كونها على مسافة القصر قال في التوضيح وهذا إذا قصد ارهاق جاره ونحوه وأما ان كره مجاورته فلا يساكنه ابدا اه بن (قوله) (فان اطلق) أي فان حلف لأتقلن واطلق ولم يقيد بالبلد أو الدار أو الحارة لالفاظا ولانية وقوله فالقياس ان لا يبر الخ أي وحينئذ فيلزمه سفر مسافة القصر ومكث نصف

هذه الدار أو الحارة أو نوى ذلك كفى الانتقال لأخرى ويمكث نصف شهر وتدب كاله فان اطلق ولم ينو شيئا فالقياس ان لا يبر إلا بفعل من قيد بالبلد لفظا أو نية وقوله (ولو لم يبر رحله) راجع لقوله لاسكنت وقوله لا تفتلن لكن المعنى يختلف

(١) قول الشارح ويبيت بالنصب فمنطوقه الخ غير صحيح لما تقرر أن النفي إذا تسلط على مقيد صدق منطوق الكلام بنفى القيد أو المقيدهما ومفهومه ثبوتها فلو نصب يبيت كان قيداً في يكثرها السلط عليه لم يفيد كلام المصنف منطوقه عدم الحنث عند نفى البيات فقط ونفى الكثرة فقط وذاعير صحيح وعند انتفاءها ومفهومه الحنث عند ثبوتها وحينئذ فيتعين جزم يبيت فمنطوقه عدم الحنث عند انتفاءها ومفهومه الحنث بثبوتها أو أحدهما اه كتبه محمد عليش

قاله بالنسبة للأول انه يحث بإبقاء رحله وبالنسبة للثاني انه لاير بابقائه والمراد بالرحل ما يحمل الحالف على الرجوع له ان تركه (لايكسهار) ووتد بما لايعمله على العود فلا يحث بتركه (وسهل) عدم الحث بتركه (١٥١) (إن نوى عدم عوديه) له فان نوى

العود حث أو عدم الحث مطلقا (تردده) واعترض عليه بأن ظاهره ان الأول يقول بالحث عند عدم النية كما إذا نوى المسار ونحوه مع ان المذهب عدم الحث خلافا لابن وهب فحل التردد ان نوى العود فان نوى عدمه لم يحث اتفاقا وكذا ان لم ينو شيئا عند ابن القاسم فلو قال وهل إلا ان ينو عوده تردد كان أحسن (و) من حلف ليقضين فلا نحقه إلى أجل كذا قضاء إياه فاستحق من يده أو طلع فيه على عيب حث (بإستحقاق بعضه) وأولى كله ولو كان البعض الباقي يفي بالدين (أو) ظهور (عيبه) القديم الموجب للرد (بعد الأجل) كما إذا وجد فيها نجسا أو رصا وهذا حيث لم يرض بالمعيب واجده فان رضى به فلا حث الا أن يكون نقص عدد أو وزن في التعامل به كذلك فيحث ولو رضى (و) حث من حلف ليقضين فلا نحقه إلى أجل كذا (ببيع فاسد) متفق على فساده وقاصصه بشئ

شهر وندب كاله (قوله قاله بالنسبة للأول انه يحث الخ) وذلك لأن المعنى إذا حلف لأسكن هذه الدار فانه يجب عليه أن يرتحل بجميع أهله وولده ومتاعه فورا فان ارتحل بأهله وولده وأبقى من متاعه ماله بال فانه يحث لان ترك نحو مسمار أو خشبة مما لا يحمل الحالف على العود إليه فانه لا يحث بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود إليه أم لا وقيل ان نوى العود إليه حث لا ان نوى عدم العود أو لانية له فالتردد إنما هو فيمن نوى العود له (قوله انه لاير) أي وذلك لأن المعنى ان من حلف لينتقلن يجب عليه الانتقال فإذا نقل أهله وولده وأبقى رحله فلاير بذلك إلا إذا كان الباقي شيئا قليلا كسمار أو خشبة فانه ير (قوله وهل عدم الحث) أي بإبقاء المسار ونحوه (قوله تردد) التردد هنا للتأخيرين في فهم قول ابن القاسم في الموازية فان ترك من النقل مثل التودد والمسار والخشبة مما لا حاجة له به أو ترك ذلك نسيانا فلا شيء عليه اه هل يقيد بما لم ينو عوده له فان نوى عوده إليه حث أو يبقى على اطلاقه في عدم الحث ولما لم يكن اختلافهم في فهم المدونة عبر بالتردد دون التأويلين اه بن وفي عج ان التعبير بالتردد في محله وان النقل اختاف عن ابن القاسم فان رشد في البيان نقل عنه انه يحث فيما إذا نوى العود ونقل عن أشهب ما يفيد انه لا يحث وغير ابن رشد نقل عن ابن القاسم عدم الحث إذا نوى العود له (قوله خلافا لابن وهب) فانه يقول بالحث إذا لم يكن له نية أصلا أو نوى العود إليه فان نوى عدم العود له فلا حث (قوله وأولى كله) أي وقام رب الدين به وهذا القيد مصرح به في المدونة وظاهرها انه يجري في العيب والاستحقاق كما نقله أبو الحسن اه بن (قوله ولو كان البعض الباقي يفي بالدين) وذلك لأنه مارضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا في القضاء بغير الجنس وظاهره الحث بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذ رب الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك (قوله بعد الاجل) متعلق بمحذوف أي وكان القيام بما ذكر من العيب والاستحقاق بعد الاجل فلم يما ذكر أن الحث في مسألة الاستحقاق مقيد بقيدين ان يقوم رب الدين به وان يكون قيامه بعد الأجل وفي مسألة ظهور العيب مقيد بقيود ثلاثة بزيادة كون العيب موجبا للرد فان لم يكن موجبا للرد أو لم يقر رب الدين به بل ساءح لم يحث الحالف وان قام رب الدين به قبل الاجل فلا حث ان أجاز وكذا ان لم يجز واستوفى حقه قبل مضي الاجل والا حث انظر اه بن (قوله وبيع فاسد الخ) صورتها حلف ليقضينه حقه إلى أجل كذا فباعه عرضا قيمته أقل من الدين يباع فاسدا بمثل الدين وقاصصه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل فان مضى الاجل حث لأن للمعاوضة الشرعية لم تحصل الآن يكون في القيمة وفاء بالدين فانه ير (قوله وإلا فلا) أي والا بأن كان في القيمة وفاء بالدين أو كمل الحالف للغريم بقيمة حقه قبل مضي الاجل فلا حث (قوله كأن لم يفت) هذا تشبيه بما قبله تام في منطوقه ومفهومه ومنطوقه ان لم تنف القيمة بالدين ومفهومه وفاؤها بالدين (قوله فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده الخ) فيه نظر لأن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف في ان الخلاف والاختيار جاريان فيما إذا لم يفت قبل الاجل سواء فات بعده أم لا ونص اللخمي فانه مضى الاجل وهو قائم فقال سحنون يحث وقال أشهب لا يحث وأرى بره ان كان فيه وفاء اه نقله الواق وقد شرح كلام المصنف على ظاهره ولم يتعقبه وقال

من حقه (فات) المبيع في يد صاحب الحق (قبله) أي قبل الاجل المحلوف اليه (إن لم تنف) القيمة بالدين ولم يكمل الحالف للغريم بقيمة حقه حتى مضى الاجل وإلا فلا كما لو كان مختلفا في فساده لمضيه بالثمن (كأن لم يفت) المبيع قبل الاجل أي وفات بعده فان وفات القيمة بر والا فلا (على المختار) فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده حث قطعا

لأنه لم يدخل في ملك المشتري (١٥٣) وقيل يحنت مطلقا وقيل لامطلقا (و) حنت أيضا (بهيته) أي هبة الدين (له) أي

للمدين الحالف لربه لأقضيته حقه في أجل كذا وقبل الهبة فيحنت بمجرد القبول ولا ينفعه دفعه بعد القبول لربه فان لم يقبل فان وفاء لربه قبل الاجل بر لانه على بر للاجل (أو دفع قريب) للحالف (عنه) أي عن الحالف بغير اذنه (وإن) كان الدفع (من ماله) أي الحالف فيحنت أي لم ير إلا أن يعلم بدفع قريبه عنه قبل الاجل ويرضى فيرسوا دفع من ماله أو من مال الحالف أو كان الدافع وكيلًا للحالف (أو شهادة بيّنة) للحالف على رب الحق (بالقضاء) أو تذكر انه كان قبضه وأبرأه فلا ير الحالف في ذلك كله (إلا بدفعه) الحق لربه (ثم أخذه) منه ان شاء وظاهره ولو في مسألة الهبة إذا قبل وهو ظاهر قول مالك وأشهب لكن المعتمد ما تقدم (لأن جن) الحالف ليقضين فلانا حقه لاجل كذا أو أسرا أو حبس ولم يمكنه الدافع (وَدَفَعَ الحاكم) عنه قبل مضى الاجل من ماله أو مال الحاكم فيبر حيث الأولى للمجنون وإلا لم ير بدفع الحاكم بل يدفع وليه (وإن) لم يدفع الحاكم عنه قبل مضى الاجل بل بعده (ققولان) بالحنث وعدمه

ابن عاشر مفهوم قبله مندرج في قوله كأن لم يفت لأن هذا صادق بما إذا لم يفت أصلا وبما إذا فات لكن بعد الاجل اهـ بن (قوله) لأنه لم يدخل في ملك المشتري (فيه نظر وذلك لدخوله في ضمان المشتري بالقبض كما هو الموضوع وسيأتي للمصنف وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله) وقيل يحنت مطلقا) أي سواء كان في القيمة وفاء بالدين أم لا والفرص ان المبيع لم يفت قبل الاجل فهذا مقابل لاختيار اللخمي الواقع في التبن وكذا القول بعده وتحصل مما ذكر انه إذا حلف ليقضين فلانا حقه إلى أجل كذا ثم باعه عرضا يباعا فاسدا وقاصه بالثمن من حقه فلا يخلو إما ان يفوت ذلك المبيع في يد المشتري الذي هو صاحب الحق قبل الاجل المحلوف اليه أولا يفوت قبله فان فات قبله حنت ان كانت القيمة لا تنفي بالدين ولم يكمل الحالف للغريم بقية حقه قبل الاجل وان كانت القيمة تنفي بالدين أو أكمل الحالف للغريم بقية حقه قبل الاجل فلا حنت وهذا باتفاق وان لم يفت المبيع قبل الاجل سواء فات بعده أو لم يفت أصلا فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة قال سحنون يحنت مطلقا وقال أشهب لا يحنت مطلقا واختار اللخمي التفصيل وهو الحنث ان لم يكن في القيمة وفاء بالدين وعدم الحنث ان كان فيها وفاء به واعترض على المصنف في قوله على المختار بأن الأولى ان يعبر بالفعل لأن هذا اختيار اللخمي من عند نفسه واجيب عنه بان هذا التفصيل لما كان لا يخرج عن القولين كان مختارا من الخلاف (قوله) وبهيته له) يعني انه إذا حلف ليقضيته حقه لاجل كذا فوهمه لرب الدين وقبل الحالف الهبة فانه يحنت (قوله) ولا ينفعه الخ) قال في التوضيح وعلى الحنث فهل يحنت بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب اصيب وابن حبيب أو لا يحنت حتى يحل الاجل ولا يقضه الدين ولو قضاه إياه بعد القبول وقبل حلول الاجل لم يحنت وهو ظاهر قول مالك وأشهب اهـ قال ح وعلى قول مالك وأشهب حمل بهرام كلام المصنف اهـ وذكر ت في كيره عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل المصنف عليه بان يقال معناه وحنث المدين الحالف لأقضين حق فلان إلى أجل كذا فوهمه له رب الدين وقبل الحالف الهبة ومضى الاجل ولم يقضه الدين خلا لابق وتبعه شارحنا وبهذا تعلم أن قول الشارح ولا ينفعه دفعه له بعد القبول لا يسلم بل الحق انه ينفعه دفعه له بعد القبول قبل الاجل ثم يرجع به عليه (قوله) أو دفع قريب عنه) يعني انه إذا حلف لأقضيته حقه فندفع الحق لربه قريب الحالف بغير اذنه فان الحالف لا يرسوا دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف وهذا محمول على قريب غير وكيل أو وكيل تقاض له أو ضيعة أو بيع أو شراء أما لو كان وكيل قضاء أو مفوضا فانه ير بدفعه أمره أم لا علم بذلك وسكت أم لا انظرين (قوله) إلا بدفعه ثم أخذه) حاصله انه إذا حلف لأقضين فلانا حقه ثم تذكر ان ربه قبضه أو قامت له بيّنة بالقضاء فانه لا ير بذلك ولا ير الا بدفع الحق وإذا دفعه فان شاء رجع به وان شاء لم يرجع فقوله ثم أخذه يقرأ فعلا ماضيا أي والحكم انه إذا دفعه أخذه أو يقرأ بالرفع على انه مبتدأ والخبر محذوف أي ثم له أخذه ولا يقرأ بالجزم لثلا يوم توقف البر على الدفع والاخذ معا وليس كذلك بل البر بمجرد الدفع ابن عاشر وهذا ان قبل المحلوف له قبض المال فان أبي وقال لا حق لي لم يجبر على قبضه ويقع الحنث وقال بن أبي لهان يدفع للحاكم لير ثم يأخذه واستظهر عج جبر رب الحق على قبوله ان أبي منه لأجل ان ير الحالف (قوله) والا لم ير بدفع الحاكم) بل يدفع وليه قال بعضهم انه ير بدفع الحاكم ولو كان للمجنون ولي أو وكيل لأنه انزل بمجنونه وينبغي ان محل بره حيث لم يبق قبل الأجل والا فلا بد من دفعه له ثم أخذه اهـ شيخنا عدوى (قوله) ققولان بالحنث وعدمه) الأول قول اصغ نظرا إلى حين اليقين والثاني قول ابن حبيب نظرا إلى حين

(و) حنت (بعد قضاء في غدي) حالفه (لأقضيته) حقه (غدا يوم الجمعة) (و) الحال انه (ليس هو) يوم الجمعة بل الخميس

ثلاثاً تعلق الحنث بالعد لا بتسميته اليوم وهو يقع بأدنى سبب وكذا لو قال في يوم الجمعة غداً (لا) يحنث (إن قضى قبله) لأن قصده عدم المطال إلا أن يقصد بالتأخير إلى غد المطل فيحنث بالتعجيل (بخلاف) حلفه على طعام (لا كأنه) غداً فأكله قبله فيحنث لأن الطعام قد يقصده اليوم (ولاً) يحنث (إن باعه به) أي بالحق الذي حلف ليقضيه إياه (عرضاً) وكان دنائراً أو دراهم ولم يقصد عينا بل قصد وفاء الحق وكانت قيمته قدر الحق لأقل (وبر) الحالف ليقضين الحق لأجل (١٥٣) كذا (إن غاب) الحالف له (بقضاء

النفوذ (قوله تعلق الحث بالغد) أى الذى هو اليوم التالى ليومه وقوله لا بتسميته اليوم أى لا بتسميته يوم الجمعة أو غيره (قوله لان الطعام قد يقصده اليوم) قال أبو ابراهيم حمل فى الطعام على مقتضى اللفظ وفى الدين على المقصد ولذا لو قصد فى الدين اللدد بالتأخير وفى الطعام الرغبة فى أكله لكونه مريضا لانعكس الحكم (قوله وكان دنابر الخ) أى وكان الحق دنابر الخ (قوله وكانت قيمته قدر الحق) رده الاقناني قائلا ولا يشترط فى هذا المبيع أن تساوى قيمته الدين لأن الفرض ان البيع صحيح وتقييدت له بذلك أى بما اذا كانت قيمته قدر الحق غير ظاهر اه عدوى (قوله لا أول) أى بأن كانت قيمة العرض أقل من الدين أم يبر ولو قدر أنه باعه بازيد من قيمته بان باعه بقدر الدين (قوله إن غاب المحلوف له) أى أو كان حاضرا ولم يكن اخفى واجتهد الحالف فى طلبه فلم يجد (قوله لأن الاضافة تمنع منه) أى لان اضافة وكيل اليه تمنع منه وقد يقال يمكن عطف مفوض على وكيل أى أو وكيل مفوض فحذف الموصوف وأقيمت صنته مقامه فلا حاجة لجعل مفوض بمعنى تفويض (قوله وكيل ضيعة) أى وهو الذى وكله على قبض خراجها والضيعة فى الأصل هى العقار كافى القاموس وذو كرا بن مرزوق ان وكيل الضيعة هو الذى يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وخضار وصابون وغير ذلك وهو النشار له بقول شارحنا والاراد بوكيل الضيعة الخ (قوله تأويلان) الاول لابن رشد والثانى لابن لبابة وعليه الأكثر اه بن (قوله فلم علم ان وكيل الضيعة الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف محتمل لما قاله الشارح من مساواة الحاكم ووكيل الضيعة ومن تقديم وكيل الضيعة على الحاكم لان قوله وهل ثم وكيل ضيعة انما يفيد ان مرتبة وكيل الضيعة بعدما قبله وهل الحاكم مساو له أو مؤخر عنه محتمل ولكن النقل كافى الموافق هو ما ذكره الشارح من أن التأويل الاول يقول بتساويهما والتأويل الثانى يقول بتقديم الحاكم على وكيل الضيعة وقول الشارح لا أنه مقدم عليه أى وان كان كلام المصنف محتملا لذلك (قوله من الأربعة) أى وكيل التقاضى والمفوض ووكيل الضيعة والحاكم (قوله بالأولين) أى بالدفع لهما وهما وكيل التقاضى والمفوض (قوله دون الثالث) أى وهو وكيل الضيعة أى دون الدفع له وقوله وفى الرابع أى وفى الدفع الرابع وهو الحاكم تفصيل (قوله وأراد بجماعة المسلمين اثنين) ظاهره ان الواحد من العدول لا يكفي والذى فى كبير خش وشب تقلا ان الواحد من جماعة المسلمين الذين يشهد بهم يكفي (قوله فان لم توجد عدالة فالجمع على أصله) أى لان زيادة العدد تعبر خلل الشهود وظاهره انه يكفي بثلاثة من غير العدول ولا يسلم هذا بل اذا عدت العدول يستكثر من الشهود بحيث يغلب على الظن الصدق للتأتى بالعدول كما هو القاعدة وأشعر قوله جماعة يشهد بهم انه لا يبرجعه عند عدل من غير اشهاد عدلين وليس كذلك بل الذى فى ح عن اللخمي انه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يديه فانه يبر اذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان ومثله فى بهرام عن مالك فى كتابه محمد قول الشارح بعد ولا يبر بلا إسهاد إما ان يحمل على ما اذا أبقاه تحت يده وأنه مقابل لما فى ح

ولا يبر بلا إتيان (وله يومٌ و ليلةٌ) الأولى ولا ليلة ويوم من الشهر (في حلفه لأقضيته حقه في (رأس الشهر) القلاني (أو عند رأسه) وإذا استهل) ومثله عند انبلاخه وإذا انسلخ وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو إذا استهل (و) له في حلفه ليقضيه (إلى رمضان أو لاستهلاله شعبان) (١٥٤)

للصنف لاستهلاله فضيف إذا التمس له ليلة ويوم من رمضان بخلاف إلى ففرق بين جره باللام وجره يلى (و) حنث (بجعل ثوب قباء) بالمد ثوب مفرج (أو عمامة في) حلفه (لا ألبسه) ولبسه على هذه الحالة أو وضعه على كتفه أو أتزربه (لا) يحنث بجملة قباء أو عمامة (إن كرهه لضيقه) أو لسوء صنفته أى إن كان الحامل له على الحلف ذلك (ولا وضعه) عطف على جملة التقدير بعد لا من قوله لأن كرهه على كرهه. لقساد المعنى (على فرجه) ليلا أو نهارة من غير لف والإدارة (و) حنث (بدخوله من باب غير) عن حالته الأولى كأن وسعه أو علاه مع بقاءه في محله الأول (في) حلفه (لا أدخله) أى لا أدخل منه للدار (إن لم يكره ضيقه) فإن كان الحامل له على اليمين كراهة ضيقه أو نحوه فقير الحالة زال معها كره فلا حنث (و) حنث (بقائه على ظهره) أى ظهر البيت (وبمكرى) أو معار (في) حنث (لا أدخل لفلان

(قوله ولا يبر بلا إتيان) أى لا يبر بإحضار جماعة المسلمين أو إخبارهم بأنه حلف ليقضين فلانا حقه لأجل كذا وأنه أحضر الحق قبل الأجل فلم يجده ولم يشهدهم على إحضار الحق وعدده ووزنه (قوله الأولى) أى لأن ليلة كل يوم مقدمة عليه (قوله من الشهر) أى الثانى فإذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حاشا (قوله وله في حلفه النخ) حاصله أنه إذا حلف ليقضيه حقه إلى رمضان أو إلى استهلال رمضان فظرف القضاء شعبان لا غير فبمجرد انبلاخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفه حقه كان حاشا وأما لو قال لأقضيته حقه لاستهلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فلا يحنث إلا إذا مر أو لم يوفه فقول الصنف أو لاستهلاله ضيف (قوله ومثله) أى مثل إلى رمضان (قوله بين جره) أى الاستهلال باللام وجره بالي (قوله ولبسه على هذه الحالة) أشار بذلك إلى أنه ليس مراد الصنف مجرد الجمل وإن لم يلبس إذ لا حنث بذلك (قوله لأن كرهه لضيقه) عطف على مقدر أى إن كرهه لذاته لا إن كرهه لضيقه أى لا إن كان الحامل على حلفه على عدم لبسه ضيقه أو سوء صنفته قطعه وجملة قباء أو عمامة ولبسه فانه لا يحنث بذلك وهذا إذا كان المحلوف عليه بما يلبس كأن كان قميصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما إن كان بما لا يلبس بوجه مثل الشقة فإذا حلف لا يلبسها ثم قطعها ولبسها فانه يحنث ولا ينوى أنه أراد ضيقها قاله أبو عمران (قوله ولا وضعه النخ) أى أنه إذا حلف لا يلبس الثوب القلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فانه لا يحنث (قوله لقساد المعنى) أى لأن المعنى حينئذ لا يحنث بجملة قباء أو عمامة إن كان قد وضعه على فرجه (قوله أى لا أدخل منه للدار) أشار بذلك إلى أن كلام الصنف من باب الحذف والإيصال أى أنه حذف منه الجار وأوصل الضمير بالفعل (قوله كراهة ضيقه أو نحوه) أى كمروره على ما لا يحب الإطلاع عليه وقوله فلا حنث أى بدخوله من ذلك الباب بعد تغييره (قوله وبقائه على ظهره) يعنى أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا يسكنه فانه يحنث ببقائه أى علوه ولو مرورا على ظهر ذلك البيت الذى يسكنه فلان المحلوف عليه من غير دخول بان نزل على سطحه من سطح الجار لأن الاستقرار على ظهره ولو مرورا يعد دخولا وأما لو حلف ليدخلن على فلان بيته فاستعلى على ظهره من غير دخول فانه لا يبر بذلك احتياطا كفى حاشية السيد لأن الحنث يقع بأدنى سبب والبر يحتاط فيه (قوله وبمكرى النخ) أى أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته الذى يسكنه فانه يحنث بدخوله عليه في بيت ساكن فيه سواء كان مالكا لرقبته أو منفعة فقط بكره أو إغارة لأن البيت لساكنه وهذا إذا لم يقيد بملكه وأما لو قال لا أدخل لفلان بيتا يملكه فلا حنث بدخول بيت الكراء أو الإغارة (قوله وبأكل النخ) أى وحنث الخالف بأكله من ولده طعاما دفعه له المحلوف عليه أنه لا يأكل له طعاما وكذا لو دفعه لولد الخالف غير المحلوف عليه والفرض أنه من عند المحلوف عليه بأن أرسله الولد مع الرسول (قوله وإن لم يعلم) أى خلافا لسنن القائل بعدم الحنث عند عدم العلم (قوله إن كانت نفقته عليه) هذا شرط أول في الحنث وقوله ولا بد الخ شرط ثان فيه فإن اختلف شرط منهما فلا حنث وهذان القيدين قيدهما بعض القرويين قول الإمام بالحنث (قوله ولا بد من كون المدفوع للولد سيرا) أى وهو الذى لا ينتفع به إلا في الوقت كالسكررة

بيتا) لأن البيت ينسب لساكنه والاستقرار على ظهره ولو مرورا دخولا (وبأكل من ولد) للحالف بأن (قوله) لا يأكل شيئا من طعام فلان (دفع له) أى للولد (محلوف عليه) شيئا من الطعام كرهيف (وإن لم يعلم) الحالف إن المحلوف عليه دفع لولد هذا الرهيف (إن كانت نفقته) أى الولد (عليه) أى على أبيه الحالف لفقد الولد ورأيه ولا بد من كون المدفوع للولد سيرا وإلا لم يحنث

إذ ليس للأب رد الكثير بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده فساكنه باق على ملك ربه والعبد كالولد إلا أنه بحث بأكله مما دفع له ولو كان كثير بخلاف الوالدين والزوجة (و) حنث (بالكلام) مثلاً (أبدأ) أى فى جميع (١٥٥) ما يستقبل من الزمان (فى) حلفه

(لا كله الأيام أو الشهور)

أو السنين حملاً لآل على الاستعراق حيث لا نية

(و) لزمه (ثلاثة) أى ترك

الكلام فى ثلاثة من الأيام

أو الشهور أو السنين (فى)

حلفه على (كأيام) بالتكبير

لأنها أقل الجمع ولا يحسب

يوم الحلف لكنه لا يكلمه

فيه (وهل كذلك) أى

يلزمه ثلاثة أيام فقط (فى)

حلفه (لأهجرته) وإطلاق

حمله على المجران الجائر

(أو) يلزمه (شهر) رعباً

للعرف (قولان) و (لزم

سنة) من يوم الحلف (فى

حين وزمان وعصر ودهر)

ولا فرق فى الأول بين

تعريفه وتكثيره بخلاف

الأخيرة فإنه يلزمه فى

تعريفها الأبد (و) حنث

(بما أى بنا كبح) (يفسخ)

أبداً وأطلع عليه قبل مضيه

ففسخ (أو) بتزوجه (بغير

نسائه) أى بمالاته ان

تكون من النساء اللاتي

شأنه ان يتزوج منهن

لدناءتهن (فى) حلفه

(لأن تزوجاً) ان لم يقيد

بمنه باجل ومعنى حنث انه

لم يبرق قيد باجل حنث

بأنقصه حقيقة فان

(قوله إذ ليس للأب رد الكثير) أى لأنه لا مصاحبة فى رده بخلاف اليسير فإن له أن يقول نفقة ولدى على فليس لأحد أن يحمل على مناشيا (قوله على ملك ربه) أى الذى هو المحلوف عليه (قوله والعبد كالولد) أى فكما بحث الحالف بالأكل من طعام المحلوف عليه المدفوع لولده بحث بأكله منه إذا كان مدفوعاً لعبد (قوله والعبد كالولد) ظاهره ولو كان مكاتباً قال شيخنا والظاهر اعتبار ما يؤول إليه (قوله إلا أنه بحث بأكله مما دفع له ولو كان كثيراً) أى لأن للسيد رزماً وهب لعبد سواء كان كثيراً أو قليلاً لأن يكون على العبد دين كذا عملوا لكن انظره مع قول المصنف الآتى فى الهبة ولغير من أذن له القبول بلاذن فالأولى التعليل بأن ما يبد العبد ملك للسيد لأن له انتزاعه منه (قوله بخلاف الوالدين) أى اللذين يجب نفقتهما على الحالف فلا بحث بالأكل مما دفع لهم سواء كان قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليسا محجوراً عليهما للولد فاندفع ما يقال العلة الجارية فى إعطاء اليسير للولد الفقير تجرى فى إعطاء اليسير للوالدين الفقيرين فما الفرق * وحاصل الفرق ان الولد محجور عليه للوادة دون العكس اه عدوى (تنبيه) قوله بخلاف الوالدين أى وكذا ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى انه لا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لألبسه ولا تركه الأيام الخ (قوله لا أكله الأيام الخ) مثله لا أكله فقط حيث لا بساط ولا نية الخ (قوله فى حلفه على كايام) أى بأن حلف لا أكله أياماً أو شهوراً أو سنيناً (قوله لأنها أقل الجمع) أو رده عليه أن التكرار فى سياق النقي تعم فقتضاه أنه لا يكلمه أبداً وان التكثير كالتعريف ويحجب بان العرف جرى فى التكثير على عدم الاستعراق فإنه يتبادر منه ان معنى لا أكله أياماً لا تركن كلاًه أياماً (قوله ولا يحسب يوم الحلف) أى لا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق التمين بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فان كلف فيه حنث وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف وقيل ان يوم الحلف لا يلقى بل تسكمل بقيته من اليوم الذى يلى اليومين الصحيحين وظاهر ما فى كتاب النذور ترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى ترجيح القول الأول فان وقع الحلف لىلا اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الأيام الثلاثة قولاً واحداً اه عدوى (قوله قولان) الأول للعتية والواضحة والثانى لابن القاسم فى الموازية والأول مبنى على تقديم المقصد الشرعى على العرف القولى والثانى بالعكس والراجع من القولين والأول كما فى المج (قوله وسنة فى حين الخ) لعل هذا إذا اشترى استعمال هذه الالفاظ عرفاً فى السنة والإقترانه أقل ما يصدق عليه لغة اه بن (قوله فى حين) أى فى حلفه لا أكله حيناً أو زماناً أو عصراً أو دهراً (قوله بخلاف الأخيرة) أى بخلاف الثلاثة الأخيرة وهى زمان وعصر ودهر فإنه يلزم فى تعريفها الأبد رعباً للعرف وان كان الزمان هو الحين لغة فان جمع بين هذه الالفاظ بالواو فى يمين واحدة بان قال والله لا أكله حيناً وزماناً وعصراً ودهراً حمل على التأكيد على الظاهر وان جمع بينها بالفاء أو ثم فلهغايرة وان قال أحياناً أو زماناً أو عصراً أو دهراً لزمه ثلاث سنين (قوله أو بتزوجه بغير نسائه الخ) أى ولو دخل بها (قوله لدناءتهن) أى بالنظر للعرف كالسكنانية والفقيرة والزانية (قوله ومعنى حنث أنه لم يبر) أى أو يحمل حنثه على ما إذا عزم على الضد (قوله بانواع الضمان كلها) أى سواء كان ضمان غرم أو ضمان وجه أو ضمان طلب وبهذا قيد التكفل فى كلام المصنف بالمال كما قيدت به المدونة * والحاصل انه إذا حلف لا أتكفل بمال فإنه يحنث بضمأن الغرم أو بضمأن الوجه ان لم يشترط عدم الغرم ولا يحنث بضمأن الطلب وإما إذا حلف لا أتكفل

كان يضى بالدخول أو بالطول وأطلع عليه بعد مضيه بر إن أطلق أو اجل ولم ينقض الاجل الا بعد النضى (و) حنث (بضمان الوجه) فى حلفه (لأن أتكفل) بمال لأنه يؤول للمال عند تعذر الغريم (إن لم يشترط عدم الغرم) عند تعذره والافلال لأنه يصير ضمان طلب وهو لا يحنث به فان حلف لا أتكفل وأطلق حنث بانواع الضمان كلها

(و) حنث (به) أى بالضمان (الوكيل) عن شخص ولم يعلم بأنه وكيله (فى) حلفه (لاأضمن له) أى للشخص (إن كان) الوكيل المضمون له (من ناحيته) أى للشخص كقريبه (١٥٦) وصديقه (وهل) الحنث (إن علم) الحالف أنه من ناحيته ليكون بذلك كانه علم بالوكالة

فإن لم يعلم فلا حنث أو الحنث مطلقا علم أنه من ناحيته أولا (تأويلان) أما إن علم أنه وكيل فالحنث اتفاقا (و) حنث الحالف المخبر بفتح الباء (بقوله) ما ظننته (أى ذلك الشخص قاله) أى ذلك الخبر (لغيرى) أولا حد بدون غيرى (لخبر) بالكسر متعلق بقوله أى بقوله لمن أخبر بخبر ناقله عن شخص كان قد أسره الحالف وحلفه ليكنمه ولا يبيده لاحد كما أشار له بقوله (فى) حلفه (ليسرته) ولا يخبر به أحد اقترن قوله ما ظننته الخ منزلة الاخبار به ولو لم يقصد لأن الحنث يقع بأذى سبب (و) حنث (بأذيه) أى بقوله لزوجه مثلا اذهبي أو انصرفي (الآن) ظرف لحنث القدر ولو حذف ماضر (إثر) أى عقب حلفه (لا كلمتك حتى) فعلى (كذا الآن قوله اذهبي كلام قبل الفعل) وليس قواه (أى قول المحلوف على ترك كلامه (لأنبألى) بك (بدأ) يوجب حل اليمين (لقول آخر) فى حلفه (لا كلمتك حتى تبدأ) فى)

وأطلق فانه يحنث بانواع الضمان الثلاثة كلها (قوله وحنث به الخ) * حاصله انه إذا حلف لأضمن فلانا فانه يحنث بضمانه لوكيله فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه والحال انه لم يعلم بوكالته له بشرط أن يكون ذلك الوكيل المضمون فى الواقع من ناحية الموكل صديقا مطلقا أو قريبا فان لم يكن من ناحيته فلا حنث وأشار المصنف بهذا لقول المدونة ومن حلف أن لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لوكيله ولم يعلم بوكالته عنه فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث الحالف اه ومفهوم الشرط أن الوكيل لو كان من سبب فلان وناحيته فان الحالف يحنث (قوله تأويلان) سببهما ان ابن المواز قيد الحنث قلاعن مالك وأشهب بما إذا علم الحالف أنه من ناحيته بان علم بقرابته أو صداقته لفظ ذكر عياض عن ابن يونس انه حمل المدونة عليه وحملها هو على ظاهرها علم انه من ناحيته أم لا وعلى التأويل الأول إذا ادعى الحالف أنه لم يعلم أن ذلك الوكيل من ناحية المحلوف عليه فانه يصدق كانت يمينه بالله أو بالطلاق أو بالعق ان كان غير مشهور بانه من ناحيته فان كان مشهور بانه من ناحيته لم تقبل دعواه إذا كانت يمينه بطلاق أو عتق مع الرافعة وتقبل إذا كانت اليمين بغيرهما أو بهما مع الفتوى اه بن (قوله أما ان علم انه وكيل فالحنث اتفاقا) الأولى مطلقا أى سواء كان من ناحيته أولا علم بانه من ناحيته أولا * والحاصل انه ان علم بالوكالة فالحنث مطلقا وان لم يعلم بها فلا يحنث الا إذا كان من ناحيته فى الواقع وهل يشترط علمه بانه من ناحيته أولا خلاف وكل هذا إذا ضمن الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه وأما لو ضمن الحالف الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه لنفسه فانه لا يحنث ولو علم حين الضمان انه وكيل المحلوف عليه (قوله وبقوله الخ) صورتها أعلم زيد خالدا بأمر واستحلفه على كتابته ثم ان زيدا أسره لغير خالد فاسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للمخبر لما ظننت ان زيدا قال ذلك الأمر لغيرى فانه يحنث بذلك لتنزيل قوله ما ظننته قاله لغيرى منزلة الاخبار (قوله وبأذهبي الخ) صورتها قال لزوجه ان كلمتك قبل ان تفعلنى الشيء الفلانى فانت طالق ثم قال لها اذهبي فانه يحنث الآن بذلك لأن قوله اذهبي كلام قبل ان تفعل المحلوف على فعله وهذا هو المشهور ومقابل لابن كنانة انه لا يحنث ومثل ما ذكره المصنف ما إذا حلف لا كلمتين حتى تتولى أحبك فقالت له عفا الله عنك انى أحبك فيحنث بقولها عفا الله عنك لأنه كلام صدر منها قبل قولها أحبك (قوله ظرف لحنث القدر) أى انه يحنث من الآن عقب قوله اذهبي ولا يتوقف الحنث على كلام آخر خلافا لابن كنانة والظاهر انه ظرف لاذهي تأمل (قوله وليس قوله لا أبألى الخ) صورته حلف بالطلاق أو غيره انه لا يكلم زيدا مثلا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبألى بك فان هذا لا يكون تبذره معتدا بها فى حل اليمين فان كلمه قبل صدور كلام غير هذا حنث وإنما لم يجعل قوله لا أبألى بك كلاما لانه فى جانب البر وهو لا يحصل الا بكلام معتد به وجعل قوله اذهبي كلاما لأنه فى جانب الحنث وهو يحصل بأذى سبب ثم ان ظاهره أن لا أبألى لا يعدبدا معتدا به ولو كرر ولو قال والله لا أبألى وهو كذلك كفى التوضيح نقلا عن ابن القاسم فى العتبية (قوله وبالأقالة الخ) * حاصله أن من باع سلعة لشخص بشمن لم يقبضه من المشتري ثم ان المشتري سأل فى حط شيء من الثمن فحلف البائع لا ترك من حقه شيئا فتعايل فى السلعة المبيعة فان كانت قيمتها حين الأقالة قدر الثمن الذى بيعت به فاكثر تحقيا فلا حنث وان كانت أقل منه حنث الا ان يدفع له المشتري ما نقصته القصة والا فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة والا

لا احتياط فى جانب البر (و) حنث بائع سلعة بشمن لم يقبضه من المشتري (بالإقالة فى) حله حين سأل المشتري فيحنث حذيفة شيء من الثمن (لا ترك من حقه شيئا إن لم تف) قيمة السلعة بالثمن الذى بيعت به الآن يدفع المشتري ما نقصته ومفهوم ان لم تف

أنها إن وقت بان كانت وقت الإقالة قدر الثمن فأكثر فلا حنث (لأن آخر الثمن) في خلفه (١٥٧) لا ترك من حقه شيئا من غير

حط فلا حنث (على المختار)
لأن الاجل إنما يكون له
حصه من الثمن إذا وقع
ابتداء واما بعد تقرر فليس
من الوضعية بل من حسن
للمعاملة (ولأن دفن مالا)
ثم طلبه (فلم يجده) حال طلبه
(ثم وجده) مكانه الذي
دفنه فيه وأولى في غيره إن
كان من متعلقاتها (في)
حلفه ولو بطلاق وعتق
معين لقد أخذت به لأن
للعق أنه إن كان أخذ لم
يأخذه غيرك فإن وجده
عند غيرها حنث إن كانت
بمينه بطلاق أو عتق معين
(و) حنث زوج (بتركها)
أي الزوجة (علما بخروجها
بلا إذن وأولى أن لم يعلم
(في) حلفه (لا خرجت)
مثلا (بلا بإذني) فليس
عليه بخروجها إذا منه فإن
إذن اشترط عليها باذنه كما
مر (لا) يحنث من حلف
لا يأذن لزوجته إلا في كذا
كيت ابها (إن أذن) لها
في الخروج (لأمر) معين
مما حلف عليه كيت ابها
(فزادت) على ما أذن لها
فيه (بلا علم) منه حال
الزيادة فعلمه بعد الزيادة
لا يوجب حنثا فإن علم حال
الزيادة حنث لأن علمه
بالزيادة حالها إذن منه فيها
وقد حلف على النع منها إذ
الموضوع أنه حلف لا يأذن
لها إلا في نوع معين فليست
هذه المسئلة من تنعها قبلها
بل هي مستقلة بدليل قوله

فيحنت اه شيخنا عدوى (قوله أنها إن وقت الخ) اشتراط الوفاء في عدم الحنث مبنى على أن الإقالة
بيع وأما على أنها رد للبيع الأول فلا حنث مطلقا ولو كانت القيمة حين الإقالة أقل من الثمن الذي حصل
به البيع لأن بساط يمينه ين ثبت على حق فلا ضاع منه شيئا وحيث انحل البيع ورد فلم يثبت للبائع حق
عند المشتري (قوله لا أن آخر الثمن) يطفئ بحسب المعنى على قوله وبالإقالة أي لا بتأخير الثمن
(قوله إذا وقع ابتداء) أي إذا اشترط في صلب العقد وقوله واما بعد تقرر أي الثمن وقوله فليس أي الاجل
من الوضعية (قوله ولا أن دفن مالا) لا مفهوم الدفن بل مثله الوضع بلا دفن (قوله فلم يجده حال طلبه)
أي لنسيانه المكان الذي دفعه أو وضعه فيه (قوله ثم وجده مكانه) أي ثم أمعن فيه النظر ثانيا فوجده
في مكانه الذي دفعه فيه (قوله وأولى في غيره) وجه الأولوية عنده في الجملة إذا قل عن مكانه واحتمل
أنها الناقلة وما ذكره الشارح من تساوي الحالتين في عدم الحنث هو ما لا يخفى ومقتضى كلام ابن
عرفة خلافا لابن بشر حيث قال بالحنث في الثانية (١) لتفريطه انظر التوضيح * وحاصل ما في
المقام أنه لا حنث إذا وجده في محله أو تبين أنها أخذته لوجوده في مكان من متعلقاتها وسواء كان حين
الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شاكا وسواء كان الحلف بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة
لا حنث فيها وذلك لأن معنى يمينه أنه إن كان قد أخذ لم يأخذه غيرك أي وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها
أخذته واما إذا كان حين الحلف جازما بعدم الأخذ والحال أنه قد وجد في موضعه أو تبين أنها
أخذته فإن كانت اليمين طلاقا حنث وإن كانت بالله كانت غموسا لا كفارة فيها فهذه أربع صور تضم
للاثني عشر المقدمة فالجملة ستة عشر واما أن تبين أن غيرها أخذته أو لم يتبين شيء فإن كان حين اليمين
جازما بعدم أخذها أو ظانا عدمه أو شاكا كفي ذلك فإن كانت اليمين بغير الله حنث وإن كانت بالله كانت
غموسا لا كفارة فيها فهذه اثنتا عشرة صورة وإن كان حين اليمين جازما بأخذها له أو ظانا له فإن لم يتبين
أخذ أحد له فلا حنث كانت اليمين بالله أو غيره وإن تبين أن غيرها أخذته حنث إن كانت اليمين بغير
الله ولا حنث إن كانت اليمين بالله لأنها لغو * والحاصل أن الأحوال أربعة تارة يوجد المال في
مكانه وتارة يوجد عندها وتارة يوجد عند غيرها وتارة لا يوجد أصلا وفي كل إما أن يكون حين
الحلف جازما بانها أخذته أو بانها لم تأخذ أو ظانا أخذها أو شاكا فيه فهذه ستة عشر وفي كل إما أن
يكون الحلف بالطلاق أو غيره فالجملة اثنتان وثلاثون صورة وقد علمتها (قوله من متعلقاتها) أي
من متعلقات المرأة المحلوف عليها بانها أخذته (قوله إن كانت بيمينه بطلاق الخ) أي لأن كانت بيمينه
بالله أو بصفته لأن هذا من لغو اليمين واللغو لا يفيد في غير الله والموضوع أنه حلف معتقدا أخذها
أو ظانا له (قوله وبتركها علما) * حاصله أنه إذا حلف لا خرجت أولا فعلت كذا إلا بإذني فانه
يحنث بخروجها بغير إذنه سواء علم بخروجها ولم يمنعها أو لم يعلم بخروجها وأما حنثه إذا لم يعلم بخروجها
فظاهر وأما حنثه إذا علم بخروجها ولم يمنعها فلأن علمه بخروجها وعدم منعها منه ليس اذنا في
الخروج فلا بد من الإذن الصريح ولا يكفي العلم لأن الإذن هنا في جانب البر والبر يحتاط فيه فلذا
كان العلم بخروجها غير كاف فيه ولا بد فيه من الإذن الصريح بخلاف الإذن في المسئلة الآتية فانه
في جانب الحنث وهو يقع بادنى سبب فالعلم فيه بمثابة الإذن فلذا حنث به (قوله فإن أذن اشترط)
أي في بره علما باذنه قبل خروجها (قوله لا إن أذن لأمر الخ) صورته أنه حلف لا يأذن
لزوجته في الخروج إلا لبيت ابها مثلا فاذن لها في ذلك فزادت عليه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده
أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما الزيادة وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فانه

(١) قوله في الثانية أهل الصواب في الأولى اه

للعلم واما لو حلف لا خرجت إلا بإذني فاذن لها في امر فزادت فالحنث مطلقا علم بالزيادة أو لم يعلم إذا لم يأذن إلا في خاص لا في الرائد عليه

وقيل لا بحث مطلقا لأن العاق عليه وهو الأذن قد حصل ولادخل للزيادة في الحنث ولا عدمه إلا أن يقول لها لا أذن لك في غيره والاحتث مطلقا (و) حنث (١٥٨) (يهوده) أي الحالف (لها) أي للدار على وجه السكنى (بعد) أي بعد خروجها

عن ملكه (ملك آخر) بالإضافة والباء ظرفية أي حال كونها في ملك شخص آخر (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهي في ملكه أو ملك غيره فباعها وسكنها الحالف في ملك من اشتراها (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان) هذه إن لم ينو مادامت له (صح رجوع الشرط للاولى أيضا إذا كانت الدار لغيره أو باعتبار المعنى أي مادامت للمالك (لا) بحث أن حلف لا سكنت (دار فلان) بدون اسم إشارة وخرجت عن ملكه فسكنها إن لم ينو عنها (ولا) بحث من حلف لادخل هذه الدار (إن) دخلها بعد أن (خربت وصارت طريقا) أو بنيت مسجدا فإن بنيت بعد صيرورتها طريقا بيتا حنث (إن لم يأمر به) أي بالتخريب فإن أمر به حنث معاملة له بنقيض قصده والظاهر أن هذا الحكم مسلم يجب به الفتوى وإن كان الأمر في الدونة متعلقا بالأكراه لقولها وإن دخلها مكرها لم يحنث إلا أن يأمرهم بذلك (و) حنث (في) حلفه (لا باع منه)

بحث لأن علمه كاذنه وقد حلف أنه لا يأذن لها في ذلك الزائد (قوله) وقيل لا بحث مطلقا (أي علم بالزيادة أولم يعلم بها والقول الاول شجاع ابن ابى زيد من ابن القاسم وهو المتمد والقول الثاني نقل الواضحة عن ابن القاسم وهو ضعيف * واعلم أن محل الخلاف إذا خرجت ابتداء لما أذن لها فيه ثم زادت عليه وأما لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه بعد ذلك فإنه يحنث اتفاقا سواء علم بالزيادة أم لا وعمله أيضا ما لم يقل لها لا أذن لك في غيره وإلا حنث مطلقا اتفاقا (قوله) ويعوده لها أي طائعا لا مكرها لأن الصيغة صيغة برولا حنث فيها بفعل المحلوف على تركها بالقيود المتقدمة واعتراض على المصنف في تعبيره بالعود لأن الحنث لا يتقيد بما إذا كان ساكنا ثم عاد واجب بان العود قد يطلق بمعنى الدخول أولا كافي قوله تعالى أولتعودن في ملتنا أي لتدخلن وهو المراد هنا * وحاصله أنه إذا حلف لا أسكن هذه الدار أو الدار الفلانية والحال أنها في ملكه أو ملك غيره ثم انتقلت الملك شخص آخر فسكنها بعد انتقالها للملك الآخر فإنه يحنث إن لم ينو مادامت في ملكي أو في ملك فلان وإلا فلا حنث في سكنها بعد انتقالها للملك آخر (قوله أي للدار) أي المفهومة من قوله لا سكنت هذه الدار (قوله أي بعد خروجها عن ملكه) أي أو ملك صاحبها غيره بدليل ما يأتي (قوله فباعها) أي صاحبها وسكنها الحالف (قوله أو دار فلان هذه) أي فباعها فلان صاحبها وسكنها الحالف وهي في ملك ذلك المشتري وإما حنث في هاتين المسئلتين لما في اسم الإشارة من التعيين فلا يزيله انتقال الملك وإتيانه باسم الإشارة يقوى أنه إنما كره تلك (قوله أي مادامت للمالك) أي وهو فلان في الثانية أو الحالف أو غيره في الاولى وإنما احتيج لذلك التكلف لأن التبادر رجوعه للثانية إذ مقتضى رجوعه للاولى أن يقال مادامت في ملكي أولا وعلم أن المسئلة الثانية الحنث فيها إلا أن ينو مادامت له قولا واحدا وكذا الاولى الحنث فيها ما لم ينو مادامت لى اتفاقا أن كانت الدار له فإن كانت لغيره فليل يحنث مطلقا ولونوى مادامت له وقيل يحنث ما لم ينو ذلك والا فلا حنث وهذا هو المتمد إذا علمت هذا تعلم أن هذا القيد وهو قول المصنف مادامت له يصح رجوعه للاولى مطلقا ولو كانت في ملك الغير على التعمد (قوله) ولأن دخلها بعد أن خربت (أي لزوال اسم الدار عنها ومنه) هذا إذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كما في ح ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لا أصل الحبس تأمل (قوله وصارت طريقا) هذا فرض مثال وزيادة بيان لاشترط كما أشار له الشارح وذكر كرح الخلاف فيمن ترك داره طريقا مدة طويلة هل تصير وقفا عليه أم لا (قوله أو بنيت مسجدا) أي بعد خرابها واعلم أن محل عدم الحنث إذا دخلها بعد أن خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا مقيد بما إذا كان حلفه أنه لا يدخلها كراهية في صاحبها أو في بنائها الذي قد زال وأما لو كان حلفه كراهية في البقعة من الأرض فإنه يحنث بدخولها مطلقا ولو خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا (قوله أن هذا الحكم) أي وهو الحنث إذا دخلها بعد التخريب والحال أنه قد أمر به (قوله) وإن كان الأمر في الدونة متعلقا بالأكراه (أي لا بالتخريب كما هو ظاهر المصنف ويمكن جعل الضمير في كلام المصنف عائدا على الأكراه بارتكاب تقدير في الكلام والاصل ولا أن خربت وصارت طريقا أو بنيت ودخلها مكرها إن لم يأمر به أي بالأكراه وحينئذ فيكون كلام المصنف موافقا لكلام الدونة (قوله أهولها الخ) نصها وإن حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت أو خربت حتى صارت طريقا لم يحنث فإن بنيت بعد ذلك فلا يدخلها فإن دخلها مكرها لم يحنث إلا أن يأمرهم بذلك فغولهم حملوني ففعلوا به ذلك فإنه يحنث (قوله) إن كان ذلك الوكيل من ناحيته (أي في نفس الأمر بأن

كان

أي من زيد مثلا (أو) حالفه لا باع (له) أي لا أتولى له يباعا بسمرة (بالوكيل)

أي بالبيع أو السمرة لو كبل زيد (إن كان) ذلك الوكيل (من ناحيته) ولم يعلم أنه وكيل والاحتث مطلقا كان من ناحيته أولا

ويحنت (وإن قال) البائع (حين البيع أنا حلفت) أن لا أبيع لزيد وخاف أن تسكون وكيله (فقال هو) أي البيع (لي) لاله (تم ص) أي ثبت بالينة (أما ابتاع) أنواع (له) أي لزيد ولو حذف ابتاع لكان آخر (١٥٩) وأشمل (حت ولزم البيع) للعالم

مع الحنث والميعال الحالف
ان كنت تشتري له فلا بيع
بينى وبينك لم يحنت ولم يلزم
البيع على العتد (وأجزأ)
الحالف فلا يحنت (تأخير)
الوارث (أى وارث
المحلف له ان كان
الوارث رشيدا (فى)
حافه بطلاق أو غيره
لأقضيته حقه الى
أجل كذا (إلا أن
تؤخرنى) فمات رب الحق
المحلف له قبل الأجل
لأنه حق يورث (لا) اذنه
(فى) حافه على (دخول
دار) لأدخلها الا بآذن زيد
وهو غير ربها فمات زيد
فأذن وارثه فى الدخول
فلا يكفى إذ الاذن ليس
بحق يورث فلو كان
زيد ربها كفى اذن وارثه
ولا مفهوم للدخول (و)
أجزأ (تأخير وصى) فى
الصورة السابقة إذا كان
الوارث غير رشيد وأخر
وصيه (بالظر) للصغير
ككون التأخير يسيرا أو
خوف جعد أو لد أو
خاصة فان أخر لتغير
نظر أجزأ الحالف وان
حرم على الوصى فالتقييد
بالنظر لجواز الاندما على
التأخير ولو حذف لكان

كان ذلك الوكيل قريبا للمحلف عليه أو صديقا ملاطفا له فان كان ذلك الوكيل ليس من ناحيته فلا
حنث وهل يتوقف الحنث على علم البائع أنه من ناحيته أولا يتوقف قولان واستغنى المصنف
بذكرها فيما تقدم عن ذكرهما فى هذه المسئلة لموافقتهما فى لاهى وان كانت غيرها (قوله ويحنت) أى
وإذا كان الوكيل من ناحية المحلف عليه فان البائع يحنت وان قل الخ فهو مبالغة فى الحنث
(قوله بالينة) احتراماً لعمه الوفاً الوكيل لشترى لنفسه ثم بعد الشراء قال اشترى لعلان المحلف عليه فيبغى
ان لا يحنت الحالف بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه كذا فى خش وعقب قلنا
عن أنى اسحاق التوسى ومثله كما نقله شيخنا السيد البليدى عن شيخه سيدى محمد الزرقانى إذا حلف على
زوجه بطلاق أنها لا تدخل حماما مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يحنت الا إذا ثبت
بالينة (قوله على العتد) وهو قول اللخمي والتوسى ومقابله ان البيع لازم والشرط باطل ويحنت
وهو الموافق لقول المدونة فى البيع الفاسد وان قال البائع أى فى حال البيع ان لم تأت باليمن إلى أجل
كذا فلا بيع بينى وبينك كان البيع ماضيا والشرط باطلا انظره بن (قوله قبل الأجل) أى وأخره
الوارث أجزأ ثانياً فلا يحنت بفرأج الأجل الأول فلو لم يؤخره الوارث فانه يحنت بفرأج الأجل
الأول من غير قضاء على العتد خلافاً لما نقله ابن حارث عن المجموعة من انه إذا حلف لأقضيته
حقت إلى أجل كذا ومات ربه قبل الأجل فقتضى الحالف ورثته بعد الأجل لم يحنت ثم ان ما ذكره
المصنف من اجزاء تأخير الوارث مقيد بما إذا كان ذلك الوارث رشيدا وكان الميت ليس عليه
دين والا كان تأخيره غير محز (قوله لأنه الخ) أى لأن تأخير الدين حق يورث فللوارث ان يأخر
فضه كما كان لمورثه (قوله لاذنه) أى لا يجزىء إذن الوارث فى دخول دار حالف لا يدخلها الا بآذن
زيد وهو غير ربها فمات زيد فأذن له وارثه فى الدخول فإذا دخلها مستندا لآذن الوارث حنت
الا لبساط كما لو كانت أمة زيد فى الدار فحلف لذلك فكفى اذنه وارثه الذى ورث الأمانة
(قوله كفى اذن وارثه) أى لأنه لما ورثها صار الإذن حقاً يورث فيكفى اذنه (قوله ولا مفهوم للدخول)
أى بل الراد سائر الحقوق التى لا تورث (قوله وأجزأ تأخير وصى بالنظر الخ) يعنى لو حلف
ليقضيته حقه إلى أجل كذا الا أن يؤخره فمات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فخره
الوصى عليهم فانه يجزىء الحالف ولا يحنت بشرط ان لا يكون على الميت دين محيط والا فالعبرة
بتأخير الغرماء وسواء كان تأخير الوصى لنظر كخوف لداً وخصام أو كان لتغير نظر غايته ان تأخير
الوصى ان كان لتغير نظر كان موجبا لأنه فقط وينبغى أن يؤخذ الدين حالاً فتقيد المؤلف تأخير
الوصى بالنظر لأجل جواز الاندما على التأخير لا لاجزائه ولو حذف المؤلف قوله بالنظر لموافق
النقل (قوله أى محيط) أى فليس المراد نفي الدين أصلاً بل نفي المحيط فان كان غير محيط فالكلام
للوارث أو الوصى وان كان محيطاً فالكلام للغرماء فقط كما أشار لذلك الشارح (قوله وتأخير غريم الخ)
صورته حلف ليقضيته حقه إلى أجل كذا الا أن يؤخره فمات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين
محيط بماله فأخره بذلك لحق الغرماء فان ذلك يجزىء ان أبرء أمانة الميت من القدر الذى أخروا به
الحالف ومحل اجزاء تأخير الغريم إذا وقع التأخير من جميع الغرماء وأما لو أخر بعضهم دون بعض وجب
التمجيل ان لم يؤخره وكذا الورثة ومن غاب فالحاكم يقوم مقامه (قوله حتى يكون كالتمايى من الدين الحالف)

أحسن وقوله (ولادين) أى محيط على الميت قيد فى مسئلة الوارث والوصى لأن الكلام عند احاطه الدين إنما هو للغريم لا للوارث
والوصى ولذا قال (و) أجزأ (تأخير غريم) للمحلف له (إن أحاط) الدين بماله (وأبرأ) الغريم ذمه المدين المحلف له من القدر الذى
أخر به الحالف حتى يكون كالتمايى من الدين الحالف فان لم يحط فلا يجزى تأخير الغريم ولو أبرأه المدين

(لأطانها) اللبلة مثلا
 فحاضت (فوطها حائضا)
 أو صائمة أو محرمة حملا
 للفظ على مدلوله القوي
 وعدم بره حملا له على
 المدلول الشرعي والعدوم
 شرعا كالعدوم حسا قولان
 فإن لم يطأها حينئذ حنث
 قطعها كما قدمه في قوله
 وحنثان لم تكن له نية
 ولا بساط بفوت ما حلف
 عليه ولو لما منع شرعى (وفي)
 بره في حلفه لزوجه في
 قطعة لحم (لتأكلها)
 فخطفها مرة () عند مناولته
 إياها وابتلعها (فشق)
 جوفها عاجلا وأخرجت
 قبل أن يتحمل في جوفها
 منها شيء (وأكلت) أى
 أكلتها المرأة وحنثه
 قولان مع التواني في أخذها
 منها رجحما الحنث فإن لم
 تتوان لم يحنث اتفاقا (أو)
 لم تخطفها المرة ولكن
 أكلتها (بعد تساقدها) بأن
 تركتها بعد البين حتى
 فسدت (قولان) في كل
 من المسائل الثلاثة وعمل
 القولين في الثانية (إلا أن
 سموان) في شق جوفها
 حتى تحلل في جوفها منها
 شيء فإن تواتر فالحنث
 قطعها (وفيها الحنث بأحدهما)
 أى الثوبين (في) حلفه
 (لا كسوتهما) إياها
 (ونيتة الجمع) بينهما أى عدمه أى لا يكسوها الثوبين معا (واستعمل)

الأولى من الميت المخوف له أى فيشخص الحق للغريم فيعتبر إذنه وتأخيره (قوله في حلفه
 لأطانها) أى سواء قيد باللبلة مثلا أو أطلق وقوله فوطها حائضا أى فوطها وطئا حراما مثل أن
 تكون حائضا الخ وقوله والعدوم شرعا أى لأن العدوم شرعا الخ فهو من عطف العلة على الملوك
 (قوله قولان) القولان في هذه المسئلة الأولى لابن القاسم الأول نقل محمد بن المواز في المجموع عنه والثاني
 سماع عيسى عنه (قوله وخينثذ) أى عين إذا حلف ليطانها اللبلة فوجدها حائضا واستمر الحيض حتى
 فات الوقت حنث قطعها فالحنث إذا قيد وأما إذا أطلق فإنه يطأ في المستقبل بعد انقطاع الحيض ولا
 حنث (قوله كما قدمه الخ) أى فلما تقدم تكلم على ما إذا لم يفعله مع المانع وفات وهناتكلم على ما إذا فعله
 مع المانع قبل الفوات فكانه يقول فيما تقدم حنثان لم يطأ في حالة الحيض وأما أن وطئ قولان
 (قوله لتأكلها) أصله لتأكلتها حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين
 (قوله فخطفها) بكسر الطاء كما هو الأجود قال تعالى لا من خطف الحطفة وفيه لغة رديئة كضرب قاله
 في الصحاح (قوله قولان) أى بالحنث لابن القاسم وعدمه لابن الماجشون وصحح ابن رعد الأول
 لجريانه على المشهور من حمل الإيمان على القاصد والثاني جار على مراعاة الالفاظ كذا في ح
 (قوله مع التواني) أى مع تواني المرأة في أخذها منه حتى خطفها المرة والمراد به أن يكون بين يمينه وبين
 أخذ المرة البضعة قدر ماتناولها المرأة وتخوزها دونها فإن كان بينهما أقل فهو عدم التواني هذا هو
 الذى في سماع أبي زيد كما في نقل ح وغيره وبه يعلم بطلان ما فسر به خشى من أن المراد بالتواني
 أن يكون بين يمينه وبين أخذ المرة البضعة ما يزيد على قدر ماتناولها المرأة وعدم التواني أن يكون
 بين اليمين وأخذ المرة قدر ماتناولها المرأة قائلا كما يفيد المواق مع أن الذى نقله الواق سماع أبي زيد
 المتقدم (قوله فإن لم تتوان لم يحنث اتفاقا) أى ولو لم تشق جوف المرة وتخرجها (قوله قولان) القولان
 في المسئلة الثالثة لابن القاسم ووافق على الحنث مالك وعلى القول بعدم الحنث سحنون (قوله وعمل
 القولين في الثانية إلا أن تتوان الخ) أشار الشارح لما هو الصواب من رجوع الاستثناء للمسئلة
 الثانية أعنى مسئلة المرة لكن ليس المراد بالتواني هنا التواني بالمعنى المتقدم لأنه يقتضى أن الخلاف مع
 عدم التواني بالنفسير المذكور وليس كذلك إذ عدم الحنث حينئذ متفق عليه كما اعترض بذلك
 الشارح وح على المصنف وأما المراد هنا التواني في شق جوف المرة لأن عمل قول ابن الماجشون
 بعدم الحنث هو فيما إذا لم تتوان البضعة في جوف المرة حتى تحلل بعضها والاحنث عنده أيضا كما
 يقوله ابن القاسم فسقط اعتراض الشارح وح * والحاصل أن المسئلة على طرفين وواسطة أن لم
 تتوان المرأة في أخذها لم يحنث اتفاقا ولو تواتر في شق جوفها أو تركته من غير شق وان تواتر
 في أخذها وتواتر في شق جوف المرة حنث اتفاقا وان تواتر في أخذها لكن لم تتوان في شق جوف
 المرة قولان ولا يصح أن يكون قوله الآن تتوانى راجعا للمسئلة الثالثة وهى مسئلة الفساد خلافا
 لحش وعقب لقول التوضيح وحكى الأحمى وغيره فيمن حلف ليا كان هذا الطعام فتركه حتى فسد
 ثم أكله قولان فحكى القولين مع التواني لامع عدم التواني (قوله وفيها الحنث بأحدهما) أى
 بكسوتها أحدهما (قوله ونيتة الجمع بينهما) الجملة حالية وأولى في الحنث إذا لم يمكن له نية أصلا
 (قوله أى عدمه) أى ونيتة عدم الجمع بينهما في الكسوة لافى الزمان بأن نوى أنه لا يكسوها بهما معا
 في زمن واحد أو زمنين (قوله بأنه مخالف لنيتة) ظاهره لأن (١) كسوتها أحدهما مخالف لنيتة
 وفيه أن نيتة أن لا يجمع بين الثوبين في كسوتها وإذا كساها أحد الثوبين صدق عليه أنه لم يجمع بين
 الثوبين في كسوتها فإن المخالفة فالأولى أن يقول بأنه موافق لنيتة وتوضيحه أنه استشكل عدم

(١) قوله ظاهر لأن الخ بل ظاهره أن الضمير لحنثه بكسوته أحدهما أه كسوته محمد عليه .

(ونيتة الجمع) بينهما أى عدمه أى لا يكسوها الثوبين معا (واستعمل) حنثه بكسوته أحدهما بأنه مخالف لنيتة

يقول

[ردم]

(فصل) في التمسك
وأحكامه (النذر التزم)
مسلم) فلا يلزم الكافر
الوفاء به ولو أسلم لكن
يندب بعد الإسلام
(كثف) لاسي وندب
الوفاء بعد البلوغ ومجنون
وشمل المكلف الرقيق
ولرب منه في غير المال إن
أضر به في عمله وعليه أن
عق مالا أو غيره وليس
للسيد إبطاله بخلاف غير
النذر وشمل السفه
فيلزمه غير المال (ولو) كان
النذر (غضبان) خلافا
لمن قال يلزمه كفارة معين
كأن يقول حال غضبه أن
دخلت دار زيد فعلى كذا
ومنه نذر اللجاج وهو أن
يقصد منع نفسه من شيء
ومعاقبتها نحو قوله على كذا
أن كلمت زيدا ويلزمه النذر
وهذا من أقسام الميعن عند
ابن عرفة والمصنف يرى
أنه من النذر (وإن قال إلا
أن يدولى) أن لا يفعل
أو إن شاء الله (أو) إلا إن
(أرى خيرا منه) أي من
المنذور (بخلاف) على
كذا (إن شاء فلان
فبمشيئة) من حل أو
عقد كالطلاق والعق فان
مات قبل أن يشاء أو لم تعلم
مشيئته فلا شيء على الناذر

قبوله نيته بأنها مسلوقة للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقا في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعق
معين مع المرافعة وأجيب باننا نسلم مساواة نيته للفظه بل نيته مخالفة للفظه لأن قوله لا كسوتها
أيامها كما يحتمل لا كسوتها أيامها جميعا يحتمل لا كسوتها لكل واحد منهما على آخره فهذا الاعتبار
سارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند اللقي مطلقا كانت الميعن بالله أو
بغيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت الميعن بطلاق أو عق معين والخنث في المدونة
محمول على ما إذا كانت يمينه بطلاق أو عق معين ورفع للقاضي وأما لوجاء مستفتيا قبلت نيته اتفاقا
في فصل في النذر أي في أركانه وهي ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كفه على أعلى ضحية والشيء
اللتزم وسيأتي عند قوله وإنما يلزم به مآذيب والشخص للتعزم وهو ما أشار له بقوله النذر التزم - لم الخ
(قوله وشمل المكلف الرقيق) أي فيلزمه الوفاء بما نذره مالا كان أو غيره (قوله وللسيد منه) أي
أي من تعجيل الوفاء به وقوله في غير المال أي بان كان صلاة أو صوما وإنما نص على غير المال لأجل قوله
إن أضر به في عمله وأما المال فله منه من غير شرط ولو قال الشارح ولرب منه من الوفاء به إن كان
مالا أو كان غيره إن أضر به في عمله كان أظهر وحاصل ما لا بن عرفة أن الرقيق إذا نذر ما يتعلق بحسبه
من صلاة أو صوم فإن لم يضرب السيد لم يمنعه من تعجيله وإن أضر به فله منه من تعجيله ويبقى في ذمته
وإن نذر مالا كان للسيد منه من الوفاء به في حال الرق فان عتق وجب عليه الوفاء بما نذره فان رده
السيد وأبطله لم يلزمه كما في كتاب العتق من المدونة خلافا لما في كتاب الاعتكاف منها قول الشارح
وليس للسيد إبطاله أي فإن أبطله بطل ولا يلزمه الوفاء به وقيل لا يبطل ويلزمه الوفاء به بعد العتق
على ما علمت من الخلاف (قوله بخلاف غير النذر) أي كالدين فإن للسيد إبطاله (قوله وشمل السفه)
أي وشمل أيضا الزوجة والمريض فيجب عليهما الوفاء بما نذراه إذا كان غير مال أو مالا ولم يزد على
الثالث فإن زاد على الثالث كان للزوج رد الجميع فإن لم يزد لزمها وكان للوارث رد ما زاد على الثالث
والحاصل أن نذر الزوجة والمريض في زائد الثالث لازم لهما لم يرد الزوج والوارث وردهما إبطال
والعبد يلزمه ما نذره سواء كان مالا أو غيره فإن منعه منه السيد فعليه أن عتق مالا أو غيره والسفيه لا
يلزمه ما نذره إذا كان مالا ولوليه رده وله هو أيضا رده بعد رشده (قوله فيلزمه غير المال) أي وأما
ما نذره من المال فلا يلزمه لأنه محجور عليه فيه وسواء كان المال قليلا أو كثيرا (قوله ولو غضبان) مبالغة
في محذوف أي وهو لازم ولو غضبان (قوله خلافا لمن قال الخ) أي وهو ابن القاسم (قوله ومنه نذر
اللجاج) أي ومن نذر الغضبان نذر اللجاج فيكون لازما ونذر اللجاج ما يحصل لأجل قطع لجاج نفسه
فأراد بالغضب أولا غير ذلك والحاصل أن الغضبان ما كان نذره من أجل غضبه من غيره واللجاج ما
كان من نفسه وقد ذكر ح ما يفيد أنه مكروه وقد علم منه أن النذر المكروه لازم بخلاف نذر المكروه فلا
يلزم لقول المصنف فيما يأتي وإنما يلزم به مآذيب (قوله وإن قال الخ) عطف على المبالغ عليه فهو داخل
في حيز المبالغة (قوله بخلاف إن شاء فلان فبمشيئة الخ) حاصل ما لم في الطلاق أن التقيدي فيه بمشيئة
الله لا ينفع وأنه يلزمه سواء كان شرطا نحو إن شاء الله أو كان استثناء نحو إلا إن شاء الله وأن التقيدي فيه
بمشيئة الغير نافع لتوقف ثروته على مشيئة ذلك الغير سواء كان شرطا نحو إن شاء فلان أو كان استثناء نحو
إلا إن شاء فلان وإن التقييد فيه بمشيئته هو غير نافع إن كان استثناء نحو إلا إن يدولى هذا إذا كان
الطلاق معلقا أو مطلقا وجعل الاستثناء راجعا للمعلق أو لكل من المعلق والمعلق عليه أما إن جعل
راجعا للمعلق عليه فقط فإنه ينفعه كما ينفعه إن كان شرطا نحو إن شئت فينوقف ثروته على مشيئته على
النصوص في المدونة كما قلناه في الطلاق عند قوله بخلاف إلا إن يدولى الخ ومثل الطلاق في ذلك

(وإنما يلزم به) أي بالنذر (ما يُندب) أي طلب طلبا غير جازم فيشمل السنة والرغبة وسواء أطلقه (كقوله على أو طي) بدون (ضحية) أو ركننا الفجر أو الضحى أو صدقة أو عمرة أو منى لمكة ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح أو علقه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح. أو غيرها (١٦٣) نحو أنه على أن صليت الظهر في وقته أو أن شربت خمرًا أو أن صليت الضحى أو

وكتبتين بعد فرض العصر أو أن أكلت هذا الرغيف أو أن شفى الله مريضى لا تصدق بدم أو لا زورن وليا لله تعالى فيلزمه أن وجد المعلق عليه ومفهوم ما ندب أن نذر المهرم والمكروه والمباح لا يلزم وكذا الواجب لأنه لازم بنفسه ونذر المهرم محرم وكذا المكروه والمباح على قول الأكثر وقيل مثلهما (وُندب) النذر (الطلق) وهو ما ليس بمعلق على شيء ولا مكرر وهو ما أوجبه على نفسه شكرا لله تعالى على نعمة وقعت كمن شفى الله مريضه أو رزق ولدا أو زوجة فنذر أن يصوم أو يتصدق وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل (وكره) للمكره) كمنذر صوم كل خميس أى الإقدام عليه وإن كان قربة لثقله عند فعله فيكون إلى عدم الطاعة أقرب ولخوف تخريبه في وفاته (وفي كره المعلق) كإن شفى الله مريضى أو أن رزقنى كذا فلي صدقة بدينار لأنه كأنه أتى به على

التفصيل العتيق ولم أر نصا مصرحا بذلك في باب النذر والظاهر أن جميع التفصيل المذكور في الطلاق والعتيق يجري هنا في النذر خلافا لما يظهر من كلام عتيق من الفرق بينهما فالمسئلة في كل من البابين على طرفين وواسطة اه بن (قوله) وإنما يلزم به) أى بالنذر بالمعنى الصندرى ما ندب ابن عاشر يعنى بخلا يصح أن يقع الإقربة وأما ما يصح وقوعه تارة قربة وتارة غيرهما فلا يلزم بالنذر وإن كان مندوبا كالنكاح والهبة اه بن وما ذكره المصنف من لزوم المندوب بالنذر ظاهره مطلقا سواء أطلق في نذره أو علق فيه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح كقوله أن صليت الظهر مثلا أو أن شربت الخمر أو أن صليت ركعتين قبل الظهر أو أن صليت ركعتين بعد العصر أو أن مشيت إلى محل كذا فلي صدقة بدينار مثلا فإنه يلزمه إذا وجد المعلق عليه وأما إذا لم يوجد فلا يلزمه فقول المصنف ما ندب أى في المعلق لافى المعلق عليه فالعبرة بالسبب لا بالسبب ولا تفهم من لزوم المندوب أنه يقضى به إلا يقضى به ولو لم يكن ولو عتقا بل يجب على الشخص تنفيذ المندوب من نفسه وما وقع في الزاماتح. من القضاء بالمندوب إذا كان لمعين دون غيره ففيه نظر لأن هذا إنما هو في الهبة والصدقة والعتق كذا ذكر شيخنا العدوى (قوله كقوله على أو على ضحية) أتى بكاف التثنية إشارة إلى عدم انحصار الضحية في الله على أو على كذا فيلزم بكل لفظ فيه الزام مثل أن شفى الله مريضى أو قدم غائبى أو نجوت من أمر كذا وكذا فانا أصوم يومين أو أصلى كذا أو أتصدق بكذا قال طفي قال ونهت على ذلك لأن بعض القاصرين توهم أن النذر لا يكون إلا بقوله لله على أو على كذا اغترارا منه بظاهر المصنف (قوله أو على ضحية) أن قلت جعله الضحية هنا تلزم بالنذر ينافى ما تقدم من أنها لا تلزم بالنذر ولا يجب إلا بالدع قلت كلامه هنا مبنى على أحد القولين من أنها يجب بالنذر وتعين به وما تقدم مبنى على المشهور من أنها لا يجب عليه إلا بالدع وعلى المشهور يقال في قوله وإنما يلزم به ما ندب أى غير الضحية كذا قرر شيخنا العدوى وفي بن الحق أن الضحية تجب بالنذر في الشاة المعينة وغيرها لكن معنى وجوبها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فيها بعده لأن الوجوب باعتبار العيب الطارىء بعد النذر لأنه يمنع الاجزاء فيها وقولهم أنها لا تجب بالنذر المنفى وجوب تعيين يؤدي إلى إلغاء العيب الطارىء (قوله وكذا المكروه والمباح) أى نذرها حرام أيضا لأنه عظم ما لم يعظمه الشريع (قوله وقيل مثلها) أى نذر كل واحد منهما مثل نفسه فنذر المكروه مكروه ونذر المباح مباح وهو ظاهر المقدمات بقى شيء آخر وهو القدوم على نذر الواجب هل هو مكروه أو خلاف الأولى اه عدوى (قوله وندب المطلق) أى ندب القدوم عليه كما في المواق عن ابن رشد خلافا لما في عتيق تبعنا من إباحة القدوم عليه (قوله وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل) أى فالقدوم عليه مندوب كالذى قبله (قوله وفي كره المطلق) أى في كره القدوم عليه وإباحته تردد الكراهة للباحى وابن شاس والإباحة لابن رشد (قوله كما مثلنا) أى بان شفى الله مريضى أو نجوت من الأمر الفلانى (قوله فإن كان من فعله) أى فإن كان المعلق عليه من فعله بان يقول إن فعلت كذا فعلى كذا وقوله كره اتفاقا أى فيوافق ابن رشد غيره على الكراهة (قوله ولزم البدنة بنذرهما) بأن قال لله على بدنة أو أن شفى الله مريضى أو أن نجوت من كذا فعلى بدنة ولا فرق بين كون النذر مطلقا أو معلقا فإنه يلزمه هدى بدنة في المطلق بمجرد نذرها وفي المعلق إذا حصل المعلق عليه وكلام

سبيل للمواضة لا القربة المحضة (تردد) وهو لازم بعد الوقوع كالسكر ورجوع التردد إن علقه المصنف بمحبوب ليس من فعله كما مثلنا فإن كان من فعله كره اتفاقا كذا ذكرنا ولكن ما كان فعله له قد يكون مندوبا ومباحا ومكروها ومحرمًا والظاهر الندب في الأول والحرم في الأخير (ولزم البدنة) وهى الواحدة من الأبله ذكرنا أو أن شفى الله مريضى أو أن نجوت من كذا (بنذرهما)

وذكر البدنة ليرتب عليها قوله (فان هجرته) عنها (بقرة) تلزمه بدلها (ثم) ان هجر لدم وجودها أو لعدم ثمنها لزمه (سبع) هياه (كل شاة تجزى، ضحية (لاغير) الشياه فلا يجزى، اطعام أو صيام عند (١٦٣) العجز عنها بل يصبر

لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله ويحتمل لا غير السبع مع القدرة على أكثر خلافا لمن قال يلزمه عشرة (و) لزم (صيام) نذره (بشر) بمثلثة موضع مخالفة المدو من فروع البلدان كدمياط واسكندرية ومثل الصوم الصلاة وأولى الرباط (و) لزم النافر (ثلاثة) أي ثلث ماله الموجود (حين يمينه) لما زاد بعده (إلا أن ينقص) يوم الحنث عن يوم اليمين (فما بقي) أي يلزمه ثلثة سواء كانت يمينه على بر أو حنث كان النقص قبل الحنث أو بعده بعد أن يحسب ماعليه من دين ولومؤجلا كتهر زوجته (عالمى) أي يلزمه الثلث بقوله عالمى (في كسبيل الله) ودخل بالكاف مالى للفقراء أو للمساكين أو المجاورين أو طلبة العلم أو هدية لهم أو هدى أو نحو ذلك ان فعلت كذا أو ان لم أفعله وحنث واه الوقال مالى في كسبيل الله ولم يعلقه وحصل فيه نقص فيلزمه ثلث ما بقى أيضا وان كان النقص بتلف ولو بتفريط

للصنف فيمن نذر بلفظ البدنة كما هو واضح وأما لو نذر بلفظ الهدى كليله على هدى أو ان نجوت من كذا فلى هدى فان نوى نوعا لزمه والا فالأفضل البدنة اه وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لأن البقرة التي تقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما إذا وقع النذر بالبقرة اه شيخنا عدوى (قوله وذكر البدنة) أي خصها بالذكر مع ان غيرها كالشاة والبقرة كذلك تلزم بنذرها (قوله فلا يجزى، اطعام الخ) أي خلافا لمن قال إذا عجز عن السبع شياه وما قبلها صام عشرة أيام وقيل شهرين (قوله بل يصبر لوجود الأصل) فلو قدر على دون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك كما هو ظاهر كلام المؤلف والمواق بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله بتمامه وقال بعضهم يلزمه اخراج ما هو قادر عليه ثم يكمل ما بقى عند اليسر وهو ظاهر لأنه ليس عليه ان يأتي بها كلها في وقت واحد وعلى هذا الثاني فلو قدر على باقى الشياه والبدنة أو البقرة أو وجدها كلها فهل يكمل على الشياه وهو الظاهر أو يرجع للأصل وهو البدنة أو البقرة اه عجز (قوله يلزمه عشرة) أي من الشياه عند عجزه على البقرة مع القدرة على أكثر من السبع (قوله وصيام بشر) أي من نذر صوما بشر من الثغور كما قال الله على صوم ثلاثة أيام بدمياط فانه يلزمه الاتيان اليه وان من مكة أو المدينة لأن صومه لا يمنع من عبادة الرباط ويأتي اليه راکبا ومفهوم الثغور انه لو نذر الصوم بموضع غير ثغر لا يلزمه الاتيان لذلك الموضع ويصوم في مكانه إذ لا قربة في صومه بذلك الموضع (قوله ومثل الصوم الصلاة) أي فيلزمه اتيان الثغر لفعليها وهذا محمول على ما إذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة كما إذا نذر الاتيان للثغر لصلاة قيام رمضان مدته وأما إذا نذر اتيان الثغر لصلاة واحدة ثم يعود من فور فليصل بموضعه ولا يأتيه كما نص عليه اللخمي انظر طنى وعلى الثاني يحصل كلام خش وت (قوله وأولى الرباط) أي وأولى في لزوم الاتيان للثغر من نذر الاتيان للثغر من نذر رباطا فيه (قوله ثلث ماله الموجود حين يمينه) أي من عين وعدد دين حال وقيمة مؤجل مرجون وقيمة عرض وقيمة كتابة مكاتب (قوله لا زاد بعده) أي بهية أو نعاء أو ولادة (قوله إلا أن ينقص يوم الحنث) أي ولو كان النقص بانفاق أو بتلف بتفريط (قوله بعد ان يحسب الخ) متعلق بما بقى (قوله عالمى في كسبيل الله) لم يتكلم المصنف على جواز الاقدام على ذلك وقال ابن عرفة مانصه وفي جواز الصدقة بكل المال نقلا للاخمي ورواية محمد وقول سخون في العتية من تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكفيه ردت صدقته اه ثم اعترض ابن عرفة القول الثانى فانظره وقال ابن عمر المشهور أن ذلك جائز وان لم يبق لنفسه شيئا اه بن (قوله وان كان بانفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا) ما ذكره من أنه يلزمه ثلث ما أنفقه في النذر دون اليمين أصله للشيخ أحمد الزرقانى وتبعه عجز قال طنى ولم أر هذا التفريق لغيرهما وظاهر كلام المدونة وابن رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بينهما فلا يلزمه ثلث ما أنفقه لا في النذر ولا في اليمين اه بن (قوله وسبيل الله) أي الذى يدفع له ثلث مال الخالف أو الناذر المتقدم هو الجهاد وقوله بمحل خيف الخ هذا تحقيق للرباط لا انه أمر زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولا قاتل ولا مريض ميثوس منه ولا مفلولج ولا شبهه ولا أقطع احدى الرجاين أو البداليسرى اه والظاهر أولوية اليمين اعدوى (قوله بمحل خيف منه العدو) ظاهر المصنف ان الإقامة بمحل يخاف فيه من العدو رباط

وان كان بانفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا خلافا لمن جعله شاملا لليمين وغيره (و) سبيل الله (هو الجهاد والرباط بمحل خيف) منه العدو (وأفق عليه) أي على الثلث الذى لزمه بقوله مالى في سبيل الله (من غير) من باقى ماله لا منه وأما لو قال ثلث مالى في سبيل الله

فلأنه ينفق عليه منه اتفاقاً (إلا لتصديق به) أي بحاله المتقدم في قوله مالى (على معنيين) بالشخص كزيد أو بالوصف كبنى زيد (فالجميع) حين اليمين لذلك المعين إلا أن ينقص فما بقى وكذا (١٦٤) يقال في قوله وما سمي وإن معينا ويتركه ما يتركه للفلس (وكذا) نادر

الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك إخراج الثلث لسكن يمين فيخرج الثلث لليمين الأولى ثم ثلث الباقي وهكذا (إن أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد لزومه وقبل إنشاء الثانية وشمل اللزوم النذر واليمين ومعلوم أن النذر يلزم باللفظ واليمين بالحث فيها (وإلا) بأن لم يخرج الأول حتى أنشأ الثاني نذرا أو يمينا وتحت اليمين صورتان ما إذا أنشأ الثانية قبل الحث في الأولى أو بعده (ققولان) في الصور الثلاث بالتكرار وعدمه بأن يكفي ثلث واحد لجميع الأيمان (و) لزوم (ما سمي) من ماله إذا كان شائعا كسدسه أو تسعة أعشاره بل (وإن) كان المسمى (معينا) أي ذلك المعين (على الجميع) أي جميع ماله كعبدى ودارى وفرسى ولم يكن له غير ذلك (و) لزوم (بعت فرس وسلاح) نذرهما أو حلف بهما وحث (لحله) أي الجهاد (إن وصل) أن أمكن وصوله (وإن لم يصل) أي لم

ولو كانت الإقامة بالأهل وهو الذى اختاره الباجى وقال مالك ليس برباط أه بن (قوله) فإنه ينفق عليه منه (أي على ذلك الثلث في إيصاله للمجاهدين والمراطين) (قوله) أي بحاله المتقدم في قوله مالى فإذا قال مالى صدقة لزيد أو لبنى فلان لزومه إخراج جميع ماله لزيد لأنه فقط وقوله إلا لتصديق الخ استثناء منقطع أي لكن إذا تصدق به على معين فيلزمه جميع المال لأنه فقط (قوله) ونادر الصدقة بجميع ماله الخ) كالفائل مالى في سبيل الله أو ثلث مالى في سبيل الله وقوله أو الخالف بذلك أي بكل ماله أو ثلثه كالفائل إن فعلت كذا فملى كله أو ثلثه صدقة (قوله) ثم ثلث الباقي (أي لليمين الثانية) (قوله) ققولان (الأول) نذر ابن رشد عن سماع يحيى من ابن القاسم ونهل ابن رشد الثاني أيضا عن سماع أبي زيد وهو محتمل كونه عن ابن القاسم أو ابن كنانة قاله ابن عرفة اه بن (قوله) ولزم ما سمي (تقدم أنه إذا قال مالى في سبيل الله أو صدقة للفقراء أو نحو ذلك فإنه يجوز أن يخرج ثلثه وأما إذا سمي شيئا بان قال سدس مالى صدقة للفقراء أو عينه بان قال على مائة دينار صدقة للفقراء أو عبيدى أو دارى أو فرسى صدقة للفقراء فإنه يلزمه إخراج ما سماه أو عينه وإن استغرق الذى سماه جميع ماله على المشهور خلافا لما روى عن مالك من أنه إذا سمي معينا وآتى على جميع ماله لا يلزمه إلا الثلث ماله ولما حكاه اللخمي عن سحنون من أنه لا يلزمه إلا مالا يحجب به (قوله) وإن معينا) المراد بالمعين في كلامه ما قبل الشائع ققول المصنف وما سمي يشمل ثلاث صور الجزء الشائع كالنصف والثلث والعدد المعين كمائة أو ألف وما عين بالذات كالعبد والدار والثاني والثالث يمكن أن يأتي على جميع ماله فلذا بالغ عليهما بقوله وإن معينا أي لزومه ما سماه هذا إذا كان شائعا بل وإن كان معينا هذا إذا لم يأت ذلك المعين على جميع ماله بل وإن آتى ذلك المعين على جميع ماله (قوله) نذرهما) بان قال فرسى أو سيفى أو غير ذلك من آلات الحرب في سبيل الله أو نذر لله تعالى (قوله) أو حلف بهما وحث) أي بان قال إن كنت زيدا فرسى أو سيفى في سبيل الله ثم كله (قوله) أي لم يمكن وصوله) أي بان لم يوجد من يبلغه على وجه الامانة (قوله) بيع) أي هنا وأرسل ثمنه لحل الجهاد يشتري بثمنه مثله هناك ولا يشتري بثمن الفرس سلاح ولا عكسه لاختلاف منفعتهما كما قاله الشيخ أحمد وان لم يبلغ ثمن ما بيع شراء مثله اشتري بالثمن أقرب شئ للمبيع فإن لم يبلغ ذلك دفع ثمنه للغازى ولا يحفل في شقص مثله بخلاف الوقف (قوله) كهدى نذره) تشبيه في لزوم الإرسال فإذا قال هذه البدنة هدى أو لله على الإهداء بهذه البقرة أو الحروف أو البعير وكذا إذا حلف به وحث كآت كملت فلانا فعلى الإهداء بهذا الحروف أو بهذه البقرة أو فعلى بدنة أو خروف هدى ثم كله ولزومه إرساله لمكة أو منى ولا يجوز إرسال قيمته إن أمكن وصوله (قوله) ولزومه بعثه ولو معينا) أي هذا إذا كان سليما بل ولو كان معينا على الأصح وهذا قول أشهب ومثله ما لابن اللواز من أنه يبعه هنا ويرسل ثمنه يشتري به هناك سالما وحل الخلاف بينهما في المعين أما غير المعين كما إذا قال لله على هدى معيب أو بدنة عوراء ولم يعينه فإنه يلزمه شراء هدى سالم باتفاقهما كذا في عقب والذى في التوضيح عن التونسى الأشهب في المصيب غير المعين أنه لا يلزمه شئ لأنه نذر هدى مالا يصح هديا كمن نذر صلاة في وقت لا يجوز وما ذكره أشهب من لزوم إرسال الهدى للمعين إذا كان يمكن وصوله فإن لم يمكن وصوله وجب إبداله بالسليم بأن

يمكن وصوله (بيع وعوض) بثمنه مثله من خيل أو سلاح فإن جعل في سبيل الله ما ليس بفرس وسلاح كعبدى يباع أو ثوبى في سبيل الله يبيع ودفعت ثمنه لمن يزوجه (كهدى) نذره فإنه يبعه لحله مكة أو منى إن أمكن وصوله والبيع وعوض بثمنه من مكة أو غيرها ولزومه بعثه (ولو معينا) إن كان معينا كمن نذر هذه البدنة وهى عوراء مثلا بما لا يهدى لان السلامة إنما تطلب في الواجب

الطلاق (على الأصح) ومقابلته يباع ويشترى بثمنه سليم وأما غير المعين كملى بدنة عوراء فيلزمه سليم بصفة (و) جازله فيه (أي أنه إذا بيع) (بذا بيع) لتعذر إرساله (الإبدال بالفضل) دون الأدنى بأن يشتري بقرأ أو بابل بدل غنم (وإن كان) التذرع عديه غالا يهدى (كثوب) وعبد (بيع) واشترى بثمنه هدى (وكره بعث) لما فيه من إيهام تغيير سنة الهدى (وأهدى به) بالبناء المجعول ليشمل رب الثوب وغيره وهو راجع للصورتين قبله أي يبيع وأهدى به وكره بعثه أي فإن بعثه يبيع وأهدى به ثم إن ما ذكره من أن مالا يهدى يباع ويبيعت منه لبشترى به هدى هو مذهب المدونة هنا وهو يقتضى وجوب البيع وظاهرها في كتاب الحج وموضع آخر من التذرع جواز تقويمه على نفسه وإخراج قيمته وهو مذهب العتبية وإلى كون ما في حجبها مع العتبية (١٦٥) وما فيها هنا متخالفين أو

متوافقين أشار بقوله (وهل
اختلف) قوله مالك فيها
أي هل حمل ما فيها على
الخلاف وكان قائلا قاله وفي
أي شيء اختلف فقال (هل
يقوم) على نفسه كافي المدونة
والعتبية (أولا) يقوم بل يبيعه
كافي للسنة هنا (أولا)
اختلف بل بينهما وفاق
بأن يبيعه (ندبا) لا وجوبا
وما في العتبية من الجواز
لا ينافي الذنب (أو التقويم)
الواقع في العتبية محله (إذا
كان يمين) حث فيها
إذ الخالف لا يقصد قرينة
والبيع الذي في المدونة فيما
إذا لزم بغير عين فهم وقاصد
القرينة (تأويلات)
ثلاث واحد بالاختلاف
واثنان بالوافق ولو قال
بعد قوله وكره بعثه وفيها
أيضا مع العتبية له تقويمه
على نفسه وهل خلاف
أولا فيباع ندبا أو عند
انقضاء اليمين تأويلات

يبيع هنا ويرسل ثمنه ثم يشتري به سليم (قوله للطلاق) أي غير المعين (قوله وجازله فيه) أي في الهدى
سواء كان سليما أو معيبا إذا بيع لتعذر إرساله الإبدال بالفضل أي بنوع أفضل من نوعه وهذا
بخلاف ما إذا قال فرسي أو سبقي في سبيل الله وتعذر إرساله لحل الجهاد فإنه يباع هنا ويعوض بثمنه في
محله مثله من خيل أو سلاح ولا يجوز أن يعوض به من غير جنسه والفرق أن الطلوب في الهدى شيء
واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الابل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فإنها متنافيان
وما ذكره المصنف من جواز الإبدال بالفضل هو ما صححه ابن الحاجب وقال ابن بشر يتعين
الشراء من نوع الأول ولا يخالف إلى الأفضل (قوله دون الأدنى) أي فلا يجوز ما لم يعجز الثمن عن
شراء هدى من نوع الأول ومن الأفضل منه وإلا اشترى هدى أدنى من الأول في الجنس فإن قصر
الثمن عن شراء الأدنى دفع لحزنة الكعبة بصرفونها في مصالحها إن احتاجت والاتصدق به في أي
عمل كان كما سيأتي (قوله بأن يشتري بقرأ أو بابل بدل غنم) هذا التصور للإبدال بالأفضل إشارة إلى أن
للرأد الأفضلية من حيث النوع (قوله كثوب وعبد) بأن قال ثوب أو عبد هدى (قوله وإخراج
قيمته) أي ليشترى بها هدى (قوله أو مالا يهدى) أي أو قصر ثمن مالا يهدى وقوله عوض الأدنى
أي عوض بالأدنى (قوله ثم لحزنة الكعبة) هذا قول مالك في المدونة ابن الحاجب فإن قصر عن
التعويض فقال ابن القاسم يتصدق به حيث شاء وفيها أيضا يبعثه لحزنة الكعبة ينفق عليها وقيل
يخص أهل الحرم بالثمن اه وهذا الثالث قول أصبغ وهو موافق لابن القاسم في أنه يتصدق به
ابتداء لكن خالفه في تخصيصه الصدقة بمساكين مكة والمصنف لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصبغ
وأما تبع قول مالك وقيد ابن المواز بقوله إن احتاجت (قوله أن يشركهم غيرهم) أي في خدمتها
والقيام بمصالحها والتصرف فيها والحكم عليها وأما تزعمها منهم بالكفاية فقد نص الحديث على منعه
(قوله لأنها) أي خدمتهم إياها ولاية أي بولية وتمكين منه عليه الصلاة والسلام وذلك لأن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطى مفاتيحها لجدهم عبد الله بن طلحة وقال لا يزوج هذا المفتاح منك يا بني عبد الدار إلا
ظالم ونص الإمام على منع التشريك لثلاث يوم إن الممنوع إنما هو تزعمها منهم بالكفاية (تأنيده) أجمع
العلماء على حرمة أخذ خدمة الكعبة أجرة على فتحها لدخول الناس خلافا لما يعتقد بعض
الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ما شاءوا قاله ح (قوله في حج أو عمرة) متعلق
بالشيء أي لزم المشي في حج أو عمرة لمن نذر المشي لمسجد مكة أو حلف به وحث هذا إذا نذر

لكان أو ضح (فإن عجز) أي قصر ثمن الهدى الذي لا يصل أو لا يهدى عن هدى أعلى (عوض الأدنى) بأن يشتري به شاة إن أمكن
(ثم) إن قصر عن الأدنى دفع ثمن الهدى الذي لا يصل أو لا يهدى (لحزنة الكعبة) جمع خازن أي خدمتها وهم بنو شيبة (يصرف)
فيها) أي بصرفونه في مصالحها (إن احتاجت) وإلا (بأن لم تنحج) (تصدق به) الناذر أو غيره حيث شاء لحزنة الكعبة أو غيرهم ثم أشار إلى
مسئلة ليست من النذر استطرادا وكأنه جواب عن سؤال تقديره هل يجوز أن يشركهم في خدمتها غيرهم فقال (وأعظم) أي استعظم
ومنع (مالك) رضي الله عنه (أن يشرك) بفتح التعتبية والراء المهمة (هم غيرهم لأنها) أي خدمة الكعبة (ولاية) منه عليه الصلاة
والسلام (ولزم) (المشي لمسجد مكة) لحن يمين أو نذر في حج أو عمرة بل

(ولو) نذر للمشي (لصلاة) فرضاً أو قفلاً (وخرج) إلى الحل (من) نذر المشي لمكة وهو (هاو آتى بعمرة) من طرف الحل ماشياً (كمكة) أى كناذر المشي لها (أو) إلى (البيت) أى الكعبة (أو جزئته) للتصل به كبابه وركنه وحطيمه وشاذروانه (لاغير) أى لاغير البيت وجزئته مما هو منفصل عنه كزمزم (١٦٦) والمقام وقبة الشراب وأولى الصفا والمروة وعرفة ومحل عدم لزوم (إن لم ينو

نسكاً) حجا أو عمرة فإن نواه يلزمه المشي كالتصل فإن كان بمكة خرج إلى الحل وآتى بعمرة كما مر ثم لزوم المشي في جميع مامر (من حيث نوى) الناذر أو الحالف المشي منه إن كان له نية (وإلا) يكن له نية يلزمه المشي من حيث (حلف) كوا الله لأحجن ماشياً أو نذر كلفه على المشي إلى مكة (أو) يمتنى من (مثله) أى مثل موضع حلقه في البعد (إن حنث به) أى بذلك المائل وكذا إن لم يحنث به فإنه يجوز له المثل ومحل اجزاء المثل عند عدم النية إذا لم يجزى هرف بالمشي من محل خاص وإلا فحينئذ حلف أو نذر وإلا فمن حيث جرى العرف لطابق النقل ولم يحنث لقوله (وتعتين) لا بداء مشيه إن لم تكن له نية (محل اعتيد) للحالفين من بلد أو نواحيها (وركب) جوازاً (في) إقامة (المشهل) أى محل النزول كان به ماء أولاً (ولحاجة) غير المشهل قبل نزوله كحاجة نسبا فماد

المشي أو حلف به لذلك بل ولو نذره أو حلف به لصلاة (قوله ولو لصلاة) أشار بلو لخلاف القاصي إسماعيل القائل إن من نذر المشي إلى المسجد الحرام للصلاة لالتصك لا يلزمه المشي ويركب إن شاء وقد اعتمد ابن يونس ولم يحك له مقابلاً وقوله المواق معتزلاً به كلام المؤلف وقال ابن بشير إنه المشهور وتبعه ابن الحاجب لكن لما تعقبه في التوضيح على ابن الحاجب بقوله وكلام صاحب الإكمال يقتضى أن قول إسماعيل القاضي مخالف للذهب تبع هنا ما قاله في التوضيح قال طنبى وما ذكره المصنف هو الصواب كما في الإكمال ونقل الأبي عن المازرى أن المشهور أن من نذر الصلاة بأحد المساجد الثلاثة ماشياً إنما يلزمه المشي في المسجد الحرام ولقول ابن عرفة أن قول إسماعيل مخالف لظاهر الروايات ونص كلام الأبي عن المازرى اختصت المساجد الثلاثة لعظمها على غيرها بأن من كان في غيرها ونذر الصلاة بأحدها أنها فان قال ماشياً فقال إسماعيل القاضي لم يلزمه وآتى ركباً في الجميع وقال ابن وهب يلزمه المشي في الجميع والمشهور أنه يلزمه المشي في المسجد الحرام فقط اه فقد تبين مما تقدم تشهير كل من القولين وإن على المؤلف أن يعبر بخلافه بن (قوله وخرج من نذر المشي لمكة) أى أو نذر المشي لمسجدها أو للبيت أو لجزئته المتصل (قوله كمكة) أى كأن من نذر المشي لمكة أو للمسجد أو للبيت أو لجزئته كلفه على المشي لباب البيت أو ركنه والحال أنه ليس بمكة يلزمه المشي لمكة في حج أو عمرة (قوله ومحل عدم لزوم) أى محل عدم لزوم المشي لمن نذر المشي للمنفصل عن البيت أو حلف به وحنث إذا لم ينو نسكاً (قوله ومحل اجزاء المثل الخ) الأولى ومحل اجزاء المشي من محل الحلف والمثل عند عدم النية الخ (قوله إذا لم يجز عرف بالمشي) أى أن لم يجز عرف الحالفين بالمشي والناظرين له من محل خاص (قوله ولا يمكنه الوصول لمكة لإبركوبه) ظاهره أنه إذا أمكنه الوصول بالتحليق فإنه لا يجوز له الركوب ويتعين عليه التحليق والظاهر أن محل ذلك مالم يحصل له مشقة فادحة بالتحليق والإجازة الركوب اه عدوى (قوله لا اعتيد على الأرجح) حاصل كلام ابن يونس كما نقله طنبى أن أبا بكر بن عبد الرحمن يميز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقاً الحالفين وغيرهم وأن أبا محمد يمنع الركوب المعتاد وإن ابن يونس قيد الجواز بما إذا كان معتاداً للحالفين اعتيد لغيرهم أيضاً أم لا فإن اعتيد لغيرهم قطع لم يجز على هذا فعلى المصنف الدرك في نسبة إطلاق المنع لابن يونس وتعميره عن ترجيحه بالاسم اه بن وأجاب شارحنا عن الاعتراض الأول بما قرر به كلام المصنف (قوله ثم لزوم المشي منه) أى من المحل الذى نوى المشي منه أو من المعتاد للحالفين المشي منه أو الذى حلف فيه أو مثله (قوله تمام طواف الإفاضة) أى وحينئذ فيركب في رجوعه من مكة إلى منى وفي رمى الجمار وأما أن آخر طواف الإفاضة بعد الرمي فإنه يمتنى في حال الرمي (قوله لمن لم يقدمه) أى وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية لزوم المشي في العمرة (قوله ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة) أى المفهومة من السلام وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية المشي إذا أخر السعى عن الإفاضة في الحج (قوله وعلى كل) أى من جعل الضمير

للإفاضة

البيها (كطريق) أى كما يجوز له مشي في طريق (فركى اعتيدت) للحالفين فقط أولهم ولغيرهم فإن اعتيدت البعدى

للحالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (و) ركب (بمراً اضطره) ككونه في طريقه ولا يمكنه الوصول لمكة لإبركوبه (لا اعتيد) لغير الحالفين واعتيد للحالفين غيره فلا يركب (على الأرجح) فإن اعتيد للحالفين فقط أولهم ولغيرهم ركب ثم لزوم المشي منه (تمام طواف الإفاضة) لمن قدم السعى (وسعيها) لمن لم يقدمه ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة وعلى كل يفوته السلام على المسئلة الأخرى

(ورجع) وجوب المسكة من بعض الشيء فيمضى الأما كن التي ركها (وأهدى) لتبعض الشيء وآخر هذه لعام رجوعه يجمع بين الجابر النسكي والمالي فإن قدمه في عام مشيه الأول أجزاء (إن ركب كثيرا) في نفسه لاقبلا (١٦٧) فيمضى فقط (بحسب

السافة) متعلق بكثيرى أى ان السكرة والقلة باعتبار السافة صعوبة وسهولة ومساحة (أو) ركب (الناسك) وهى مايفعله من خروجه من مكة الى رجوعه الى (والإفاضة) أى الرجوع من منى لطواف الافاضة والواو بمعنى مع وكذا الناسك فقط فيرجع لأنها وان كانت قليلة في نفسها الا أنها كثيرة معنى لأنها المقصودة بالذات وأما ركوب الافاضة فقط فلا رجوع فيه بدليل قوله الآتى كالافاضة في مفهومه تفصيل يدل عليه بقية كلامه (نحو المصرى) فاعل رجع بل تنازعه رجس وأهدى وركب والمراد به من توسطت داره وأولى من قربت كالدنى وسأى حكم البعيد جدا كالإفريق فيلزمه الهدى فقط (قابلا) ظرف رجع أى زمنا قابلا (فيمضى) ماركب) ان علمه والا شى الجميع (في مثل الميكن) متعلق برجع أى يرجع محرما بما أحرم به أولا وعينه في نذره أو يمينه بلفظه

للإفاضة أو للعمرة (قوله ورجع وجوبا) ولا يلزم أن يكون الرجوع على الدور وقوله من بعض الشيء أى بان مشى بعض الطريق وركب بعضها وكان ماركبه كثيرا في نفسه (قوله فيمضى الأما كن التي ركها) أى فقط ولو كانت جل الطريق على المشهور وقال ابن الماجشون انه يرجع فيمضى جميع الطريق إن كان ركب الجبل أولا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا ولا يجوز ان يمشى عدة أيام ركوبه اذ قد يركب أما كن ركوبه أولا وحينئذ فلا معنى لرجوعه فلا بد من مشيه أما كن ركوبه وهذا اذا علم أما كن الركوب والا مشى الطريق كلها عام رجوعه (قوله وأخر هديه) أى ندبا وقوله بعد أجزاء أى مع الكراهة (قوله الجابر النسكى) أى وهو رجوعه للعمرة أو الحج والجابر المالى وهو الهدى (قوله إن ركب كثيرا) أى في غير الناسك وسواء كان مختارا في ركوبه أو مضطرا (قوله في نفسه) أى وليس المراد بكثيرى أكثر السافة فقط لاقتضائه أن الصف من حيز اليسير وليس كذلك (قوله فيمضى فقط) أى ولا يمشى ماركبه (قوله أى ان السكرة والقلة) يعنى في النفس منظور فيها لا اعتبار للسافة سهولة وصعوبة (قوله ومساحة) أى أو مساحة فقط فاذا اختلفت الطرق صعوبة وسهولة اعتبرت السكرة فيهما مع المساحة وإن كانت كلها صعبة أو سهلة اعتبرت السكرة في المساحة فقط وكذا علمت أن كثرة الركوب في نفسه منظور فيها لصعوبة السافة وقتها قد يكون الركوب كثيرا في نفسه بالنظر لمسافة وقبلا بالنظر لمسافة أخرى كالركوب للعقبة بالنسبة للمصرى والإفريقى (قوله أو للناسك والافاضة) هذا قول الامام مالك وهو المعتمد وقال ابن يونس الصواب انه لا يرجع عليه لان بوصله لمكة بر واليه كانت اليمين انظر المواقا ه بن (قوله الى رجوعه لنى) أى رمى جرة العقبة (قوله بمعنى مع) أى لا يعنى أو ثلاثا في قوله الآتى كالافاضة فقط (قوله وكذا الناسك) أى وكذا إذا ركب الناسك فقط (قوله فيرجع) أى وجوبا في العام القابل ليمضى ماركبه في العام الاول من الناسك مع الإفاضة أو للناسك فقط ومحل وجوب الرجوع للمضى المذكور ان كان قد ذهب لبلده وعليه الهدى هنا استحبابا وأما اذا مكث في مكة للعام القابل فحج ومشى للناسك التي ركها أولا فانه يجزيه (قوله فلا رجوع) أى إذا ذهب لبلده (قوله فى مفهومه تفصيل) أى ان قوله أوركب الناسك مع الافاضة مفهومه انه اذا ركب الناسك فقط فعليه الرجوع إذا ذهب لبلده وان ركب الافاضة فقط فلا رجوع أصلا (قوله نحو المصرى) أى وكذا التوسط بين مصر وأفريقية وأولى القريب من مصر وأما القريب من أفريقية فيعطى حكمها أفاده عج (قوله توسطت داره) أى كانت داره بعيدة من مكة بعدا متوسطا (قوله فيلزمه الهدى فقط) أى ولا يلزمه الرجوع فتأخذ الشى أحواله ثلاثة اما أن تكون بلدة قريبة من مكة كالدنى أو بعيدة عنها بعدا متوسطا كالمصرى ومن الحقبه واما أن تكون بعيدة جدا كالإفريقى (قوله أى زمنا قابلا) ولا يلزم أن يكون الرجوع فورا (قوله وعينه) أى والحال انه عينه (قوله ومحل الرجوع) أى محل رجوع من ركب كثيرا ليمضى أما كن ركوبه (قوله إن ظن أولا أى حين خروجه) أى في المرة الاولى القدرة أى أو جزم بها وقوله فخالف ظنه أى أو جزمه وتبين عجزه فركب كثيرا وهاتان الحالتان تضربان في حالات النذر أو اليمين الحسنة وهى أن يكون حين النذر أو اليمين معتقدا القدرة على شى جميع السافة أو ظانا القدرة أو شاكا فيها أو متوهمالها أو جاز ما بعدهما فهذه عشرة أحوال يتعين فيها الرجوع ليمضى أما كن ركوبه والهدى

أونيته من حج أو عمرة فلا يرجع بعمرة ان كان عين أو لاحجا ولا عكسه (والا) بان لم يمين واحدا منهما بلفظ ولانية حين نذره أو حلفه بل نذر الشى مبهما صرفه فى أحدهما (فله) في عام رجوعه (الخالفه) لما أحرم به أولا ومحل الرجوع (إن ظن) الناذر أو الخالف (أو لا) أى حين خروجه (القدرة) على شى جميع السافة ولو في عامين فخالف ظنه

(والإلا) بأن لم يظن القدرة حين خروجه أى وقد ظن القدرة حين يمينا على مشى الجميع في عام واحد بأن علم أو ظن حين خروجه العجز (مشى) إذا خرج (مقدوره) ولو نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) من غير رجوع ثانياً أمام من ظن العجز حين يمينا أو نوى أن لا يمشى إلا ما يطيقه فانه يخرج أول عام ويمشى مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا هدى * ثم شبه في لزوم الهدى وعدم الرجوع قوله (كان نفل) ركوبه (١٦٨) بحسب مسافته فالهدى فقط (ولو) كان (قادراً) على المشى (كالإفاضة) أى ركب في

مسيره من ملى لمكة لطواف الافاضة (فقط) من غير ضميعة للناسك وأما الناسك فقط فيأزمه الرجوع كما تقدم (وكدام عيّن) المشوم فيه فركب فيه وأدرك الحج أوفاته لعذر أو لم يخرج فيه أصلاً لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع (وليقتضه) ان لم يخرج له لغير عذر أو خرج وفاته لغير عذر ويقضيه ولو راكباً (أولم يقدر) عطف على ما لا رجوع فيه أى أو ظن في العام الثاني انه ان خرج لم يقدر على مشى ما ركب فيه فلا يخرج بل يهدى فقط (وكا فريقي) من كل من بعدت داره جداً فلا يرجع بل يهدى فقط وهذا قسم قوله نحو المصرى (وكان فرقة) أى المشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ومشى الجميع (ولو) فرق (بلا عذر) فالهدى فقط وأثم بخلاف المعتاد كالمغربى يقيم بمصر الشهر ونحوه حتى يأتى إبان الحج وكالاته بالعقبة ونحوهما فلا هدى

(قوله وإلا مشى مقدوره) أى والايكن ظاناً القدرة ولا جازماً بها حين خروجه بل كان متوهماً لها أو شاكاً فيها أو جازماً بعدمها وقد كان حال اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها فنه ستمشى فيها مقدوره ويهدى ولا رجوع عليه ومفهوم قولنا قد كان حين اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها أنه لو كان حين اليمين أو النذر شاكاً في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها والموضوع أنه في حال الخروج شك في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها فانه يمشى أول عام مقدوره ولا رجوع ولا هدى في هذه الصور التسع فجملة صور المسئلة خمسة وعشرون (قوله أمام من ظن العجز حين يمينا) أى بأن توهم القدرة على المشى وكذا إذا شك فيها أو جزم بعدمها والموضوع انه حين الخروج علم أو ظن العجز وعدم القدرة على مشى الجميع أو شك في ذلك (قوله بحسب مسافته) أى ولو كان له بال في نفسه كما عزا ابن عرفة للدونة (قوله كالأفاضة) تشبيه في عدم الرجوع والهدى وان كان الهدى في الأول واجباً وفي الثاني مندوباً وإنما عدل عن العطف للتشبيه لأجل ان يرجع قوله فقط إلى ما بعد الكاف ويعطف ما بعده عليه (قوله وأما الناسك فقط) أى وأما إذا ركب الناسك فقط دون الافاضة وقوله فيلزمه الرجوع أى ولا يجب عليه الهدى بل يستحب فقط مراعاة لمن يقول ان من نذر المشى لمكة إنما يلزمه الإتيان لها ماشياً ولا يلزمه الإتيان بالناسك ولا بحج ولا عمره (قوله وكدام الخ) هذا تشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع فإذا قال الله على الحج ماشياً في عام كذا فركب فيه وأدرك الحج أو ركب فيه وفاته لعذر كمرض أو لم يخرج أصلاً لعذر فانه لا يلزمه الرجوع في عام آخر وإنما يلزمه الهدى فقط فلو ترك الحج في هذا العام للمين عمداً من غير ضرورة أو خرج له ولو ماشياً وتراخى حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاءه ولو راكباً وهو معنى قول المصنف وليقتضه (قوله أولم يقدر الخ) ليس هذا معارضاً لقوله لسابقاً ولا مشى مقدوره الخ لأن ما مر ظن أولاً أى حين خروجه في العام الأول عدم القدرة وما هنا ظن عدم القدرة في العام الثاني كما قال الشارح (قوله وكان فرقة) وذلك بأن ينزل بمحلات ويقعد في كل محل مدة من الزمان وقد جرت عادة الناس بعدم التزول بها ثم ان ما ذكره المصنف من الاجزاء قال ابن عبد السلام هو الذى في الموازية ومقابله عدم الاجزاء في كتاب ابن حبيب وصوب ابن رشد القول بالاجزاء وصوب ابن عبد السلام عدمه انظر بن (قوله واعترض ح الخ) أى على المصنف في قوله بالاجزاء ولزوم الهدى بانه لم يرم من قال بلزوم الهدى أى على من فرق المشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ولو بغير عذر كما قال المصنف وفيه نظر فقد صرح ابن رشد في البيان بلزوم الهدى وحينئذ فلا اعتراض انظر بن (قوله وركوب عقبة أخرى) أى وهكذا طول الطريق وقوله لما حصل له من الراحة علة لقوله وفي لزوم مشى الجميع في رجوعه * واعلم ان هذا الخلاف المذكور في التنصيف أى ما إذا كان أما كن ركوبه نصف الطريق وأما كن مشيه نصفها وأما ان ركب كثيراً رجوع ومشى أما كن الركوب اتفاقاً وأهدى أو قليلاً أهدى فقط (قوله تأويلان) سببهما قول المدونة

عليه ولا ثم واعترض الخطاب بأنه لم يرم من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر اللغوى انه لا مشى عليه (وفي لزوم) مشى (الجميع) في رجوعه لبطلانه (يمشى عقبة) في ذهابه أولاً وهى ستة أميال والمراد مسافة نظائر التركبها (وركوب) عقبة (أخرى) لما حصل له من الراحة بالركوب المعادلة للمشى فسكانه لم يمى أصلاً وعدم لزوم مشى الجميع بل مشى أما كن ركوبه فقط وهو الوجه (تأويلان) معهما إذا عرف اما كن ركوبه وشبهه والامشى الجميع اتفاقاً (والهدى) متى قلنا به وجوب معرجوع أم لا (واجب إلا فيمن شديد) أى ركب (الناسك) أو الافاضة أوهما (فندب)

ولو مشى في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب (ولو أفسد) من وجب عليه المشي ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بكوطه (آثم) فاسدا (ومشى في قضائه من الميقات) الشرعى إلا أن يكون أحرم به (١٦٩) ولا يلزم حيث أحرم (وإن فاته)

الحج الذى أحرم به وقد كان نذر مشيا معها أو حلف به أى لم يبين حجا ولا عمرة (جمله في عمرة) أى تحلل منه بفعله ثم قضى الحج الذى فاته على حكم القوات (وركب) أى جاز له الركوب (في قضائه) لأن النذر قد انقضى وهذا إنما هو للقوات (وإن حج) نذر المشي معها أو من عين الحج بمشيه وكان ضرورة فيها (ناويا نذره وفرضه) معا (مفردا) كان (أو قارنا) شمل صورتين بأن نوى بالحج الذى في ضمن إحرامه فرضه ونذره أو نوى بالحج فرضه فقط وبالعمره نذره (أجزأ عن النذر) فقط (وهل) محل الأجزاء عن النذر (إن لم يندر حجا) بل نذر المشي مطلقا أو حلف كذلك وجعله في حج فان نذر الحج ماشيا أو حلف به كذلك لم يجز عن واحد منها للتشريك به أو الأجزاء عن النذر مطلقا ولو نذر حجا (تأويلان) (و) يجب (على الضرورة) إذا نذر معها أو حلف به وحنث (جمله) أى جعل مشيه (في عمرة ثم حج من مكة) على الفور (ويكون

وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله وفي الموازية عن مالك ما يعارضها ونصها وإن كان ماركب متناصفا كأن يركب عقبة ويمشى أخرى فلا يجزئ به إلا أن يمشى الطريق كلها فجعل بعضهم مافى الموازية مخالفا لما فى المدونة والمعتمد كلام المدونة وجعل أبو الحسن كلام الموازية تقييدا للمدونة بحمل كلام المدونة على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة مافى الموازية على من لم يتحقق ضبط مواضع مشيه من أما كن ركوبه ومافى المدونة على من تحقق ضبط أما كن مشيه من أما كن ركوبه فيها تأويلان كلاهما بالوافق الأول لآى الحسن والثانى للؤلؤ وابن عرفة اه طفى فقول المصنف وفي لزوم مشى الجميع بمشى عقبة وركوب أخرى بناء على أن بينها وفاقا وقول الشارح وعدم لزوم مشى الجميع أى بناء على أن بينها خلافا وأن المعتمد كلام المدونة (قوله ولو مشى الجميع الخ) رد بوقول ابن المواز إن مشى الطريق كله فلا هدى عليه لأنه لم يفرق مشيه قال ابن بشر وتعبه الأشياخ بأنه كيف يسقط ما تقرر من الهدى في ذمته بمشى غير واجب (قوله آثم فاسدا) أى ولو راكبا لأن آثامه ليس من النذر في شيء وإنما هو لانتمام الحج (قوله ومشى في قضائه من الميقات) أى إن كان أحرم منه عام الفساد وقوله إلا أن يكون أحرم قبله أى قبل الميقات في عام الفساد وقوله وإلا فمن حيث أحرم أى وإلا مشى في قضائه من المكان الذى أحرم منه أولا عام الفساد لتسلط الفساد على ما بعد الإحرام وإن كان يؤخر الإحرام عام القضاء للميقات وبعد هذا فالظاهر أن كلامنا من الإحرام والمشى يؤخر في علم القضاء للميقات لأن المدوم شرعا كالمعدوم حسا والإحرام قبل الميقات منهي عنه (قوله أى تحلل منه بفعله) أى ماشيا لتمام سعيها ليخلص من نذر المشى بذلك لأنه لما فاته الحج وجعله في عمرة فكأنه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك وقوله أى جاز الركوب يعنى جميع الطريق في قضائه وهل يلزمه المشى في المناسك أولا قولان لابن القاسم مع سحنون ومالك (قوله لأن النذر قد انقضى) أى بمشيه في العمرة التى تحلل بها من الحج الفائت (قوله وإن حج ناذر المشى معها) أى وإن حج من نذر المشى لمسكة ولم يبين حجا ولا عمرة ثم جعله في حج وقوله أو من عين الحج بمشيه أى أو حج من عين الحج بمشيه (قوله الذى في ضمن إحرامه) أى لأن القارن محرم بها فالحج وحده يصدق عليه أنه في ضمن إحرامه بالقران (قوله أجزأ عن النذر فقط) أى وعليه قضاء الفرض وهذا مذهب المدونة وقبل أنه يجزئ عنها وقيل لا يجزئ عن واحد منها كما فى الشامل (قوله للتشريك) أى لأنه شرك فى الحج بين النذر والفرض وفيه أن التشريك موجود حال الإطلاق فالأولى أن يقول لقوة النذر بالتمييز فشابه الفرض الأصل (قوله تأويلان) الأول لابن يونس والثانى لبعض الأصحاب (قوله وعلى الضرورة جعله في عمرة) أى عليه ذلك على جهة الوجوب كما قال الشارح بناء على أن الحج واجب على الفور وكلام ابن الحسن والجلاب يفيد أن جعله في عمرة مستحب وهو مبنى على القول بأن وجوب الحج على التراخي ومفهوم الضرورة أن غيره بخير إن شاء جعل مشيه الذى قصده أداء نذره في عمرة وإن شاء جعله في حج وسواء كان مفريا أولا (قوله إذا نذر معها) أى مشيا معها (قوله أى جعل مشيه) أى الذى قصده أداء نذره (قوله ويكون متمما بشرطه) أى وهو كون حجه فى العام الذى اعتمر فيه (قوله وجعل الإحرام) أى بحج أو عمرة وقوله ناذره أى ناذر الإحرام والمراد بتعجيله إنشاؤه (قوله لفظا أو نية) وهذا صحيح كما صرح به فى التوضيح قائلا وقد

(٢٢ - دسوقى - ثانى) متمما بشرطه (وجعل الإحرام) ناذره أو الحلف به وحنث وجوبا (قوله أنا محرم) بصيغة اسم الفاعل (أو أحرم) بصيغة المضارع (إن قيد) لفظا أو نية (يوم كذا) أو مكان كذا نحو قوله على أن أحرم بحج أو عمرة أول درجة

أومن بركة الحج نحو ان كُلت (١٧٠) زيدافانا محرم أو أحرم بحج أو عمرة كذلك فنحن بان كله وجب عليه ان ينشئ الاحرام

صرح في المدونة بان النية مساوية للفظ خلافا لما يرويه ابن الحاجب من قصره على اللفظ اه بن
(قوله أومن بركة الحج) أى إذا اتبناها (قوله كذلك) أى أول يوم من رجب أو من بركة الحج
(قوله وجب عليه ان ينشئ الاحرام الخ) سواء وجد صحبة يسير معها أو عدمها (قولا ولا يؤخر للميقات)
أى ولا لوجود رقعة لأن القيد قرينة على الفورية (قوله وليس للراد الخ) أى بل المراد انشاؤه إذا
حصل الوقت أو الفعل الذى قيد به (قوله كالعمرة) أى كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حالة كونه
مطلقا أى غير مقيد لها بوقت ان وجد صحبة فإذا قال ان كُلت فلانا فانا محرم بعمرة وكله عجل
الاحرام بها من يوم الحنث وإذا قال لله على أن أحرم بعمرة فانه يجعل الاحرام بها من حين نذره
ان وجد صحبة وإلا لم يلزمه تعجيل الاحرام بها (قوله بالكسر) أى لأنه على فتح اللام يكون المراد
بالاطلاق سواء قيدت بالزمان أولا والتشبيه يقتضى تخصيصها بغير القيدة لدخول القيدة فيها قبله
وأىضا الاطلاق يقتضى ان قوله ان لم يعدم صحابة يجرى في العمرة للقيدة بالزمان وما قبل الكاف
يفتضى عدم جريانها فيها لشموله الحج والعمرة فتناقضا ولا يصح الاطلاق على أن يكون ما قبل
الكاف خاصا بالحج لأن قوله ان لم يعدم صحابة إنما هو منصوص في العمرة المطلقة دون المقيدة
فلذلك تعين كسر اللام في مطلقا (قوله أى أو غير مقيد لها بوقت أو مكان) أى والوضوح أنها مقيدة
لفظ الاحرام كافر ضها في المدونة وأما إذا لم يقيد بها نحو قوله في نذر أو عمن على عمرة فلا يلزمه تعجيل
الاحرام بل يستحب فقط كافي ابن عرفة وكذا قوله لا الحج المطلق يعنى مقيدا بالاحرام وإلا فلا يلزمه
تعجيل الاحرام بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة والجواهر وابن عرفة في القيد بالاحرام قاله
طحا • والحاصل ان نذر على ثلاثة اقسام مقيد بالزمان والاحرام ومقيد بالاحرام فقط وغير مقيد
بالاحرام ولا بالزمان فالاول كان فعلت كذا فانا محرم بحج أو عمرة أو أحرم يوم كذا بحج أو عمرة
ومثله غير المتعلق كأن محرم أو أحرم يوم كذا أو من مكان كذا إذا أتيت فهذا يلزم فيه تعجيل الاحرام
إذا حصل الوقت أو الفعل الذى قيد به ولو عدم صحبة والثانى ان فعلت كذا فانا محرم أو أحرم
بعمرة أو حج فهذا يلزمه في العمرة تعجيل الاحرام بها ان وجد صحبة والا فلا وفى الحج
يؤخر الاحرام لأشهره ان وصل والا فمن حيث يصل والثالث كما لو قال على عمرة أو حج إن
كُلت فلانا وكله فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب فقط كان الاحرام بحج أو عمرة وجد
صحبة أولا كان في أشهر الحج أولا (قوله ان لم يعدم) أى فان عدم الصحبة أخر الاحرام لوجودها
(قوله فالتقيدة) أى بالزمان أو المكان (قوله لاناذر الحج المطلق) أى الذى لم يقيد بوقت ولا مكان
(قوله في صورتين) أى صورة نذر الحج المطلق وصورة نذر المشى المطلق فالاول كأن محرم أو أنا
أحرم به بحج أو ان كُلت فلانا فانا محرم أو أحرم بحج وكله والثانية كلاله على المشى لمكة أو ان كُلت
فلانا فعل المشى لمكة وكله (قوله وفى المشى المطلق من الميقات) أى وفى نذر المشى المطلق يحرم من
الميقات فان أحرم قبله اجزا (قوله حقه الخ) أى لان الذى اختار ذلك ابن يونس لابن رشد
اذ لا اختيار له هنا • وحاصل ما فى المقام ان الذى قال يحرم من حيث يصل ابن ابى زيد وقال القابسى
يخرج من بلده غير محرم وإينا ادر كته أشهر الحج أحرم قال ابن يونس والراجح • ذهب ابى محمد
وقال ابن عبد السلام انه الظاهر فان كان المصنف اراد ترجيح ابن يونس فكان الاولى ان يقول
على الارجح وان اراد استظهار ابن عبد السلام فكان الاولى ان يعبر بالمستحسن أو المصحح
(قوله ولا يلزم النذر فى مالى فى الكعبة حيث اراد صرفه فى بنائها) أى وحينئذ فلا يلزم النذر شىء من ماله
ولا كفارة يمين على المشهور خلافا لما روى عن مالك من لزوم كفارة يمين وإنما كان النذر باطلا لأنه

أول رجب أو من البركة
ولا يؤخر للبيقات الزمانى
وهو أشهر الحج ولا
للكافى هذا مراده وليس
المراد تعجيله الآن بمجرد
النذر أو الحنث (كالعمرة)
أى كما يجعل احرامها حال
كونه (منطقا) بالكسر أى
غير مقيد لها بوقت أو مكان
(ان لم يعدم) فى العمرة
المطلقة (صحابة) فالتقيدة
كالحج المقيد يجعل الاحرام
فيها ولو عدم صحبا يسير
معهم مالم يخف على نفسه
من الاحرام (لا) ناذر
(الحج) المطلق أو الخالف
به فنحن فى غير أشهره فلا
يجعله قبلها (و) لا ناذر
(المنى) المطلق أى من غير
تقييد بهام ولا حج ولا
عمرة فلا يؤمر بالتعجيل
وإذا لم يؤمر به فى صورتين
(فلا شهره) أى فيلزمه
التعجيل فيها عند أشهر
الحج (ان) كان إذا خرج
فى أشهره (وصل) لمكة
وادر ك الحج لكن فى الحج
يحرم من مكانه ويخرج وفى
المنى المطلق من البيقات
(وإلا) يصل فيها كافر يقى
(فن حيث) أى فيحرم
من الزمان الذى إذا خرج
فيه (يصل على الأظهر)
حقه على الأرجح • ولما فرغ
من بيان ما يلزم بالنذر
شرع فى بيان ما لا يلزم منه
بقوله (ولا يلزم) النذر (فى)
قوله (مالى فى الكعبة أو

بانها) حيث اراد صرفه فى بنائها ان هدمت اولانية له فان اراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للعبادة يصرفونه فيها نذر

ان احتاجت (أو كل ما أكتسبه) في الكعبة أو بابها ان فعلت كذا وفعله (أو نذر هدى) بلفظه أو بدنة بلفظها (غير مكة) كغيره عليه الصلاة والسلام فلا يلزمه شيء فيها لابتها ولا ذكاته بموضعه بل يمنع (١٧١) بعته ولو قصد الفقراء للملازمين له

الشريف أو لعبر الولي لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال أى لما فيه من تغيير معالم الشريعة فان عبر بغير لفظ هدى أو بدنة كلفظ بعير أو خروف فلا يبعثه بل يذبحه بموضعه وبعته أو استحبابه من الضلال أيضاً ولا يضر قصد زيارة ولي واستصحاب شيء من الحيوان مهم ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر وأما نذر جنس ما لا يهدى كالثوب والدرهم والطعام فان قصد به الفقراء للملازمين للمحل أو الخدمة وجب بعته وان أراد مجرد الثواب للنبي أو الولي أولاً نيته تصدق به في أى محل شاء ولا يلزم بث شمع ولا زيت يوقد على القبر وكذا لا يلزم بل يحرم نذر الذهب والفضة ونحوهما لتزيين باب أو تابوت ولي أو سقف مسجد لأنه من ضياع المال فيما لا فائدة فيه دنيا وأخرى وهو ظاهر وجاز له أو لوارثه

نذر لا قربة فيه لأنها لا تنقض قتيبي كما في المدونة (قوله ان احتاجت) أى والا تصدق به على الفقراء حيث شاء ومثل ما إذا قال مالى في الكعبة وأراد صرفه في كسوتها في لزوم ثلث ماله للحجبة ما إذا قال مالى في كسوتها أو طيبها (قوله أو كل ما أكتسبه في الكعبة أو بابها) أى أو في سبيل الله أو للفقراء وإنما لم يلزمه شيء للشقة الحاصلة بتشديده على نفسه فهو كمن عزم في الطلاق وهذا إذا لم يقيد بزمان أو مكان وأما إذا قيد بزمان أو مكان بأن قال ان فعلت كذا فكل ما أكتسبه أو استفيده في مدة كذا أو في بلد كذا فهو في الكعبة أو في بابها أو صدقة على الفقراء أو في سبيل الله وفعل المحلوف عليه فقولان قيل لا يلزمه شيء وهو لابن القاسم وأصبح وحكى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه يلزمه اخراج جميع ما يستفيدة أو يكتسبه بعد قوله في ذلك الأجل أو في تلك البلد والأول ضعيف والثاني هو الراجح لقول ابن رشد هو القياس وقول ابن عرفة انه الصواب انظر بن هذا كله إذا كانت الصيغة عيناً فان كانت نذراً بأن قال الله على التصديق بكل ما أكتسبه أو استفيده فان لم يقيد بزمن أو بلد لزمه ثلث جميع ما يكتسبه بعد قوله لا ثلث ماله وان قيد لزمه جميع ما يكتسبه وهذا كله في صيغة النذر واليمين إذا لم يعين للدفع له وأما إن عينه كله على التصديق على فلان بكل ما أكتسبه أو ان فعلت كذا فكل ما أكتسبه فلان لزمه جميع ما يكتسبه سواء عين زماناً أو مكاناً أولاً كانت الصيغة نذراً أو يميناً (قوله أو نذر هدى) أى لا يلزم نذر حيوان كمجمل أو خروف نذره بلفظ الهدى أو بلفظ البدنة لغير مكة كأن يقول الله على عجل هدياً للمدينة أو لله على بدنة لطندتا (قوله كلفظ بعير الخ) أى بان يقول الله على عجل أو خروف أو جزور لولي الفلاني أو للنبي أو للمدينة (قوله فلا يبعثه) أى ولو قصد به الفقراء للملازمين لقبر الولي أو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل يذبحه) أى الناذر أو الخالف بموضعه ويتصدق به على فقراء محله وكاله ذبحه له ان يبيعه ويدفع لفقراء موضعه بدله مثل ما فيه من اللحم (قوله وبعته أو استحبابه) وكذا بث لحمه من الضلال أيضاً هذا هو الشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعته شها بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابلته للمالك في الموازية وبه قال أشهب جواز بعته أو استحبابه لأن اطعام السالكين بأى بلدة طاعة ومن نذر ان يطعم الله فليطعمه اه بن (قوله وأما نذر جنس ما لا يهدى) أى نذره لغير مكة كله على النبي أو لولي الفلاني دينار صدقة أو ستر أو أردب حنطة أو ان فعلت كذا فعلى ما ذكر وحث وأما نذر ذلك بمكة فقد تقدم انه يباع ويشترى بتمنه هدى (قوله ولا يلزم بث شمع ولا زيت) أى نذره أو حلف به وحث (قوله يوقد على القبر) أى قبر الولي أو على قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأن إيقاده على القبر حرام لأنه اتلاف مال ما لم يكن هناك من ينتفع بالوقيد والا فلا حرمة ويلزم ارساله (قوله لتزيين باب) أى سواء كان باب الكعبة أو باب ولي (قوله فيما يظهر) الظاهر كما قاله شيخنا ان به إذا عرض عنه كان لبيت المال وليس له الرجوع فيه (قوله أو مال غير) عطف على مالى من قوله ولا يلزم في مالى في الكعبة أى لا يلزمه في مالى ولا يلزم في مال غير أى لا يلزم في مال غير كله على عتق عبد فلان أو التصديق بماله أو إداره على الفقراء (قوله فعليه هدى) أى إذا قصد بقوله على هدى فلان القربة وكذا إذا كان لانية له على المشهور وأما إذا قصد المعصية يعنى ذبحه لم يلزمه شيء وكل هذا إذا كان فلان الذى نذر نحره هدياً

الرجوع فيه لأنه لم يخرج عن ملكه فيما يظهر فان لم يعلم ملكه فحقه بيت المال (أو نذر مال غير) من عبده أو داره أو غيرها (ان لم يرد) بنذره اياه (إن ملكه) فان أراد ذلك لزمه حين يملكه لأنه تعليق (أو نذر فلان) فلا يلزمه شيء (أو نذر) كان فلان (قريباً) له كوله (إن لم يلفظ) في نذره أو تعليق (بالهدى) فان لفظ به كمل هدى فلان أو نحره هدياً فعليه هدى (أو لم ينو) أى الهدى فان نواه فملكه

(أو) لم يذكر مقام إبراهيم (أو ينوه أو يذكر مكاناً من الأمكنة التي يذبح فيها كمن أو موضع من مكة أو في كلامه بمعنى الواو أي فلا يبريه إلا في الثلاثة والزم عند وجود أحدها (والأحب حينئذ) أي حين لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (كنذر الهدى) تشبيهه لا فائدة الحكم أي كما (١٧٢) يستحب في نذر الهدى المطلق نحو لله على هدى (بدنة ثم) عند فقدها (بقرة ثم) فإن عجز

فشاة واحدة والأحبة منسبة على الترتيب والا فالهدى في نفسه واجب (كنذر الحفاه) بالمد وهو الشيء بلائيل أي فلا يلزمه الحفاه في نذره المسمى إلى مكة حفاه أو جوا أو زحفاً من كل ما فيه حرج ومزيد مشقة لأنه ليس بقربة بل عشي متعل على العادة ويندب له الهدى (أو) نذر (حمل فلان) على عقه لمكة (إن نوى التعب) لنفسه فلا يلزمه وإنما يلزمه أن يحج هو ماشياً وهدى ندبا (والإ) ينو التعب بل نوى بحمله أحجاجة أولاً نية له (ركب) هو في حجه جوازاً (وحج به) أي المحلوف بحمله معه أن يرضى والأحج وحده (بلا هدى) عليه فيها (ولما) بالفتح كوهى فعل لازم يتعدى بالهمزة يقال التبت الشيء أبطلته أي وبطل قول الشخص لله على أو (على السب) أو الاتيان أو الانطلاق (والذهب) والركوب لمكة (الان ينو اتيانها حاجاً أو معتمراً فيلزم الاتيان ويركب الان ينو ماشياً

حراً وأما لو كان عبداً لغيره فلا يلزمه شيء والفرق بين الحر والغير أن العبد يصح ملكه فيخرج عوضه وهو قيمته وأما الحر فليس مما يصح ملكه ولا يخرج عوضه فجعل عليه هدى إذا قصد القرية انظر بن (قوله) أولم يذكر مقام إبراهيم) أي فإن ذكره لزمه هدى وذلك بأن يقول لله على نحر فلان عند مقام إبراهيم أو في مكة أو في منى والمراد بمقام إبراهيم مقام الصلاة وهو الحجر الذي وقف عليه عند بناء البيت كذا قيل وكلام للدونة يدل لذلك وعليه فالمراد بالذكر الذكر الساني وقيل إن المراد بمقام إبراهيم قصته مع ولده وإن المراد بذكرها ملاحظتها فمن لاحظ ذلك لزمه الهدى وقول الشارح أو ينوه أو يذكر مكة إنما يتأتى على التقرير الأول لا على الثاني اه عدوى (قوله) أو في كلامه بمعنى الواو أي أن أو في قول المصنف أولم ينوه أولم يذكر مقام إبراهيم بمعنى الواو لأن عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة لا عند انتفاء أحدها والزم عند واحد منها كذا قال الشارح ولا حاجة له لأن أو بعد النفي لنفي الأحاد الدائر ونفيه بانتفاء الجميع * ثم اعلم أن ظاهر المصنف أنه لا فرق بين الأجنبي والقريب في عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة ولزومه وإن وجد أحدها وهذه طريقة الباجي وذكره أبو الحسن عن ابن المواز عن ابن القاسم وخس ابن الحاجب ذلك التفصيل بالقريب وأما الأجنبي فلا يلزمه فيه شيء ولو ذكر مقام إبراهيم وأما إذا تلفظ بالهدى أو نواه فلا فرق بين القريب والأجنبي في لزوم الهدى وهي طريقة ابن بشير وابن شاس وقد رد المصنف عليها بل في قوله ولو قريبا انظر ح (قوله) فلا يبريه أي من لزوم النذر (قوله) والا فالهدى في نفسه واجب أي أن لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (قوله) كنذر الحفاه تشبيهه بقوله ولا يلزم بحال الخ (قوله) والاركب وحج به) إنما يعمل هذا على ما إذا لم ينو شيئاً أما إذا نوى أحجاجة فإن الحالف لا يلزمه حج بل يدفع للرجل ما يحتاج إليه من مؤنة الحج فقط كما في أبي الحسن * وحاصل كلامه أن للسئلة على ثلاثة أوجه تارة يحج الحالف وحده وهذا إذا أراد الشقة على نفسه بحمله على عقه وتارة يحج المحلوف به وحده إذا أراد أحجاجة من ماله وتارة يحجان جميعاً إذا لم يكن له نية وهذا مما لا يختلف فيه وبهذا تعلم ما في كلام الشارح تبعاً لما سبق انظر بن (قوله) فيها أي فيما إذا رضى بالحج معه أو لم يرض وحج النادر وحده (قوله) وإنما لما ماذ كردون الشيء أي مع أن السير والذهاب مساويان في المعنى المقصود وهو مطلق الوصول (قوله) لأن العرف الخ) يؤخذ من هذا أنه لو جرى عرف بهذه الألفاظ لم يكن لقوله شيخنا ويؤيده أن أصل الالفاء مختلف فيه فقد اعتبرها أشهب وبه أخذ ابن المواز وسحنون والبخمي وعن ابن القاسم اعتبار الركوب وقول المصنف لمكة يقتضى أنه إذا قيد بالكعبة لزم وهو فهم ابن يونس لكلام ابن القاسم كافي التوضيح (قوله) ولما مطلق الشيء أي لأن الشيء بانفراده لا طاعة فيه والزمه أشهب الشيء لمكة (قوله) من غير تقييد بمكة أي فإن قيد بها لزمه الشيء سواء نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً أو حجاً أو عمرة أو لم ينو شيئاً بل نوى مطلق الشيء لمكة (قوله) ومشي لمسجد الخ) يعني أن من نذر الشيء لمسجد غير المساجد الثلاثة لا اعتكافاً أو صلاة فإنه لا يلزمه الاتيان لذلك المسجد ويفعل تلك العبادة بحمله لخبر لا نشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى

فيلزم وإنما لما ماذ كر دون الشيء لأن العرف إنما جرى بلفظ الشيء دون غيره ولأنه الوارد في السنة (و) لما مطلق الشيء هذا من غير تقييد بمكة لفظاً أو نية كأن يقول لله على شيء أو أن كنت فلاناً فعلت شيء (و) لما قوله على (شيء) أي اتيان (لمسجد) غير الثلاثة (وإن لا اعتكاف) فيه (إلا القريب جداً) بأن يكون على ثلاثة أميال فدون (فقولان) في لزوم الاتيان له ماشياً للصلاة أو الاعتكاف وعدم الاتيان بالكعبة بل يجب فعل ما نذره بموضعه كمن نذرهما بمسجد بصيد (تحتملهما) أي المدونة

ماشيا أو راكباً (المدنية) المشرقة بسيد العالمين (أو إيلياء) بالمدينة و ربما قصر ويقال إيلة كمنحلة بيت المقدس (إن لم ينو) أو ينذر (صلاة) أو صوما أو اعتكافاً (بمسجديهما أو يسجديهما) أى المسجدين فان نوى ذلك أو سماها لزمه الايتان وحينئذ (فركب) ولا يلزمه التثنية (وهل) لزوم الايتان في ذلك مطلقاً و (إن كان) الناذر قهراً (بعضهما) فافضلا أو مفضولاً (أو) يلزمه (إلا لكونه) قهراً (بأفضل)

فلا يلزمه ايتان المفضول (خلاف للمدينة) المنورة بأنوار أفضل الحاق (أفضل) عندنا من مكة وهو قول أهل المدينة (ثم مكة) فبيت المقدس والأكثر على أن السماء أفضل من الأرض والله أعلم بحقيقة الحال

[درس]

(باب)

ذكر فيه الجهاد (الجهاد) مبتدأ خبره فرض كفاية ويكون (في أهم جهة) فان استوت الجهات خير الامام (كل سنة) ظرف لقوله الجهاد فرض كفاية (وإن خاف) المجاهد (محاربا) في طريقه أو طروء على مال أو حرم حال الاشتغال بالجهاد فلا يسقط الجهاد (كزيارة الكعبة) اى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى * وحاصل فقه المسئلة أن من نذر الايتان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف نذر يلزم الايتان اليه ن وكذا اذا نذر ايتان نذر لأجل صلاة أو صوم لزمه ايتانه لا لاعتكاف على ما مر وأما اذا نذر ايتان لمسجد غير الثلاثة لأجل صلاة أو صوم أو اعتكاف فان كان بعيدا من الناذر فلا يلزم الايتان اليه وان كان قريبا منه قهراً لان قيل يلزمه الايتان اليه ماشيا واستقره ابن عبد السلام لأنه في التثنية الى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله في الراكب وقيل لا يلزمه الايتان اليه أصلاً وانما نذر الايتان لمسجد من الثلاثة أصلاً أو اعتكاف لزمه الايتان اليه وان كان مقبلاً ببعضها وهل مطلقاً أو الأمان يكون ماهو فيه أفضل فلا يلزم قولان (قوله) ولعاشى للمدينة أو إيلياء) يعنى ان من نذر التثنية أو السير أو الذهاب للمدينة أو لإيلياء أو حلف بذلك وحث فلا يلزمه الايتان اليهما لا مشياً ولا ركاباً ومحل عدم لزوم الايتان اليهما ان لم ينو وينذر صلاة ولو نفلاً أو صوما أو اعتكافاً بمسجديهما أو يسجديهما لا بالبلدين فان نوى صلاة أو صوما أو اعتكافاً في المسجدين أو سماهما لزمه الايتان اليهما (قوله) والمدينة أفضل أى لما رواه الطبرانى والدارقطنى من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة نقله في الجامع الصغير وحث كانت المدينة أفضل (١) فيكون الثواب المترتب على العمل في مسجدها من صلاة أو اعتكاف أكثر من الثواب المترتب على العمل في مسجدة مكة

﴿ باب في الجهاد ﴾

(قوله فرض كفاية) ظاهره مع الامن والخوف وهو ما نقله الجزولى عن ابن رشد والقاضى عبد الوهاب وذلك لما فيه من إعلاء كلمة الله وإدلال الكفر ونقل عن ابن عبد البر انه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الامن والقول الاول أقوى انظر بن (قوله) ويكون في أهم جهة) أى وللطلب على جهة الوجوب أن يكون في أهم جهة إذا كان العدو في جهات وكان ضرره في بعضها أكثر من ضرره في غيرها فان أرسل الامام لغير أهم أهم كما صرح به الاقانى فان استوت الجهات في الضرر خير الامام في الجهة التى يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والا وجب في الجميع وإن كان في جهة واحدة يمين القتال فيها وأشار الشارح بتقدير يكون الى ان قوله في أهم جهة متعلق بمقدر لالجهاد كما هو ظاهر المصنف لانه يقتضى انه لا يقع فرض كفاية الا اذا تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في أهم منها مع انه فرض كفاية ولو كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد في غيره وقد يقال لاداعي لذلك التقدير فالمصنف نص على التوجه إذ ربما يتوهم انه في أهم فرض عيين فلا ينافى انه فرض كفاية أيضا اذا كان الخوف في جهة أو جهات لم يكن فيها أهم أو فيها وجاهد في غيره (قوله كل سنة) اى بأن يوجه الامام كل سنة طائفة ويزج بنفسه معها أو يخرج بدله من يثق به ليدعوهم للإسلام ويرغبهم فيه ثم يقاتلهم إذا أبوا منه (قوله) فلا يسقط الجهاد) أى لان قتال الكفار أهم من قتال المحاربين وقال ابن عبد السلام قتال المحاربين أفضل من قتال الكفار وصوب ابن ناجى المشهور أنه ليس بأفضل * والحاصل ان المسئلة في تقديم أحدهما على الآخر وأفضليته عليه خلافة والنظر ارتكاب أخف الضررين فان استويا قوتل الكفار (قوله أى إقامة الموسم الخ) أى وليس المراد زيارتها

(١) قوله فيكون الخ في عدة أحاديث في الجامع الصغير التصريح بخلافه منها ما رواه البيهقى في شعب الإيمان عن أبي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة وفي مسجدى ألف صلاة وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة نعم قالوا هذه منزلة نظير فضل الصلاة في منى يوم التروية ونحوه على الصلاة في مكة والله أعلم

(كزيارة الكعبة) اى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

ولولمعه وال (أي أمير) في أحكامه ظالم في رعيته الآن يكون غادرا ينقض العهد فلا يجب معه على الأصح (على كل حر ذكر مكافئ قاتل) متعلق بفرض كفاية (كالتزام معلوم الشرع) غير العيني وهي الفقه والتفسير والحديث والعقائد وما توقفت عليه من نحو وتصريف ومعان وبيان وحساب وأصول لافلسفة وهيئة ولا منطق على الأصح ولا عروض كما هو ظاهر والراد بالقيام بها حفظها واقرؤها وتدوينها وتحقيقها (١٧٤) (والفتوى) وهي الاخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الالتزام (ودفع الضرر عن

المسلمين) ومن في حكمهم من أهل الدمة (والقضاء) وهو الاخبار بالحكم على وجه الالتزام لما فيه من فصل الخصومات ورفع المهرج وإقامة الحدود ونصر المظلوم (والشهادة) أداء وتحملا ان احتيج لذلك (والإمامة) الكبرى (والأمر بالمعروف) أي المطلوب شرعا والنهي عن المنكر أي النهي عنه شرعا بشرط معرفة كل وأن لا يؤدي الى ارتكاب ما هو أعظم منه مفسدة وان يظن الافادة والأولان شرطان لا يجوز فيحرم عند مقدمهما والثالث شرط للوجوب فيسقط عند عدم ظن الافادة ويشترط في النهي عن المنكر أيضا أن يكون مجعما عليه أو مختلفا فيه ومرتكبه يرى تحريره لا ان كان يرى حله أو يقلد من يقول بالحل (والحرف المهمة) أي التي بها صلاح الناس وإقامة معاشهم كالخياطة والتجارة والحياكة والقلاحة لا كتقصير

لظواف فقط أو عمرة وأفرد هذا عن نظائره الآتية لمشاركته للجهد في الوجوب كل سنة بخلاف الأمور الآتية فانها واجبة في كل وقت لا في كل سنة واعلم أن فرضية إقامة الموسم تحصل بمجرد حصول الشعيرة وان لم يلاحظوا فرض الكفاية نعم ثواب الفرض يتوقف على نيته قاله شيخنا (قوله ولو مع وال جائز) رد بلو على ما روى عن مالك من انه لا يغزى معه (قوله الا أن يكون غادرا ينقض العهد) أي ولومع كافر على الظاهر قاله شيخنا (قوله على كل حر النخ) هذا يشمل الكافر فيجب عليه الجهاد بأن يقتل غيره بناء على أن الكفار مخاطبون بالفروع كذا قيل وفيه نظر اذ كيف يكون الجهاد واجبا على الكافر وقد عدا بن رشد الاسلام من شروط الوجوب كما نقله الواقاه بن وقد يقال لا يرد هذا لان الظاهر ان مراد ابن رشد الوجوب الذي يطالب بسببه الامام وولاية الأمور والكفار لا تعرض لهم وإن قلنا بمخاطبتهم بالفروع وانهم يعذبون عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر (قوله وهي الفقه) أي العلوم الشرعية غير العيني الفقه النخ وأما الواجب العيني فاعلم أنه لا ينحصر في معرفة باب معين بل يجب على كل مكلف أن لا يقدم على أمر من طهارة وصلاة وغيرهما حتى يعلم حكم الله فيه ولو بالسؤال عنه (قوله على الأصح) فقد نهى عن قراءته الباجي وابن العربي وعياض خلافا لمن قال بوجوب تعلمه لتوقف العقائد عليه وتوقف إقامة الدين عليها ورد ذلك الغزالي بأنه ليس عند المتكلم من عقائد الدين إلا العقيدة التي يشارك فيها العوام وإنما يتميز عنهم بصفة المجادلة (قوله وهي الاخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الالتزام) لاشك ان هذا من جملة القيام بمعلوم الشرع فهو من عطف الخاص على العام (قوله ودفع الضرر عن المسلمين) أي باطعام جائع وستر عورة حيث لم تنف الصدقات ولا بيت المال بذلك وبالمعاونة على رد ما أخذه اللص لصاحبه وبرد الظالم على المظلوم وبغير ذلك (قوله وهو الاخبار) فيه نظر والحق ان القضاء إنشاء الاخبار بالحكم على وجه الالتزام (قوله معرفة كل) أي من المطلوب شرعا والنهي عنه شرعا (قوله وان يظن الافادة) لا يخفى ان ظن الافادة يستلزم عدم التأدية الى منكر أكبر منه لكن ثمرة التعداد تظهر عند اختلال القبول لانه اذا اختل الثاني يحرم واذا اختل الثالث يجوز أو يندب (قوله وآكل) الذي ذكره ح في باب الأذان أنه يكره السلام على الآكل ولا يرد انظره وذكر عيج ان السلام كما يطلب من القادم يطلب من المفاقر للجماعة كما يدل عليه الحديث وانه يكره تنزيها السلام على الكفار فان سلموا علينا باخلاص وجب علينا الرد (قوله كشابة) أي سلم عليها بالغ غير محرم والا وجب عليها الرد (قوله ولو آتى على جميع النخ) أي اذا كان لا يحصل لهم ضرر بذلك والا ارتكب أخف الضررين (قوله وان توجه الدفع على امرأة ورقيق) فيه ان توجه الدفع هو عين فرضية الجهاد عليهم فكأنه قال وتوجه الدفع بفتح العدو على كل احد وان كان التوجه على امرأة وهذا غير معقول فالأحسن أن يحمل قوله وان على امرأة مبالغة في مخدوف والمعنى وتعين بفتح العدو على كل أحد وان كان ذلك لأحد امرأة كذا قرر شيخنا قال الجزولي ويسمى إذ ذاك للمرأة والعبد والصبي

لان

توب وتغش وطرز (ورد السلام) ولو من قارى قرآن وآكل أو مصل

لكن بالاشارة ولا يطلب بالرد بعد فراغه منها وكذا يجب الرد على ملب ووذن ومقيم لكن بعد الفراغ ان بقي السلم لاعلى قاضي حاجته وواطي ولاعلى مستمع خطبة كشابة (وتجهيز الميت) والصلاة عليه (وفك الأسير) ولو آتى على جميع مال المسلمين فان كان له مال يملك به لم يجب على المسلمين بل يتعين في ماله (وتعين) الجهاد (بفتح العدو) على قوم (وإن) توجه الدفع (على امرأة)

لأن الجهاد صار واجبا عليهم وأما حيث لم يفجأهم العدو فلا يجب عليهم ولذا لا يسهم لهم اه بن
(قوله ورقى) وكذا صي له قدرة على القتال (قوله وعلى من يقرهم) أى وتعين على من يمكن معاربتهم
ان يقاتلوا معهم ان عجز من فجأهم العدو عن الدفع عن أنفسهم وحل التعيين على من يقرهم ان لم يغشوا
على نصائهم ويؤتوهم من عدو يتشاغلهم بمعاونة من فجأهم العدو والا تركوا اعانتهم (قوله وتعين
الامام) أى ان كل من عينه الامام للجهاد فانه يتعين عليه ولو كان صيدا مطيقا للقتال أو امرأة أو عبدا
أو ولدا أو مدينا أو مخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد ورب الدين والمراد بتعيينه على الصبي
بفتح الهمزة وتعين الامام الخاؤه عليه وجبره عليه كايلازم بما فيه إصلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه
كذا ذكر طي فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجماع اه شيخنا عدوى (قوله ولو امرأة
وعبدا) أى أوصيا مطيقا للقتال كما في التوارد كذا في عقب (قوله بعد التعيين) أى من الامام أو بفتح
العدو بحلة قوم وهذا خارج مخرج المبالغة وكأنه قال وسقط بمرض وجنون الخ ولو طرأ ذلك بعد
التعيين والسقوط هنا مستعمل في حقيقة بالنسبة للمانع الطارئ كالمرض والجنون والعمى والعرج
والعجز عما يحتاج اليه في مجازة إذا كان المانع غير طارئ كالصبا والانوثة لأن الجهاد لم يترتب عليهما
أولا حتى يسقط بالسقوط بالنسبة اليهما بمعنى عدم الاروم فالمعنى حينئذ ولا يلزم الصبي والانثى وهذا
إذا لم يعينا أو عانا غير مطيقين والا لزمهما كما مر (قوله وعجز عن تحصيل الخ) أى ومن باب أولى
اختلاف كلمة المسلمين فإذا اختلف سقط الوجوب وسواء كان بتعيين الامام أو بفتح العدو بحلة كما
في النفاوى على الرسالة (قوله مع قدرته على الوفاء) أى يبيع ماعنده وكان ذلك لا يحصل الا في زمان
يلزم على انتقضائه فوات الجيش له ولا يقدر على ادراكه بعد سفره (قوله وإلا خرج بغير إذن ربه
أى وإلا يقدر على وفائه أو كان غير حال ولا يحل في غيبته خرج بغير إذن ربه فان حل في غيبته وعنده
ما يوفى منه وكل من يقضيه عنه (قوله كوالدين الخ) هذا تشبيه في السقوط وهو على حذف مضاف
أى كمنع والدين دية أى وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما يسقط كل فرض كفاية بمنع الوالدين
أو أحدهما مع سكوت الآخر أو إجازته على الظاهر (قوله يجر الخ) متعلق بمحذوف مرتبط بقوله
فرض كفاية أى كوالدين في كل فرض إذا كان السفر لتحصيله في بحر أو بر خطر وحاصل كلام
المصنف ان كل فرض كفاية للوالدين أو أحدهما المنع منه إذا كان السفر لتحصيله في البحر أو البر
الخطر لان كان في بر آمن قال الشارح يستثنى من ذلك الجهاد فان لها منع الولد منه مطلقا ولو كان السفر
له في بر آمن ويستثنى أيضا طلب العلم الكفائي إذا خلا محلها عن غيبته فليس لها منعه من السفر له مطلقا
كان في بحر أو بر خطر أو آمن وأما إذا كان في البلد من يقيد فلهما المنع من السفر له مطلقا وما ذكره
الشارح من ان للأبوين أو أحدهما المنع من السفر لطلب العلم الكفائي ان كان في بلدهما من يقيد
وإلا فليس لها منعه من السفر بطريقة للطروش ونحوه ولو منعه أبواه من الخروج لفقته والكتاب
والسنة ومعرفة الاجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس فان كان من يقيد ذلك موجودا ببلده
لم يخرج إلا باذنهما والا خرج ولا طاعة لهما في منعه لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض
كفاية واعترض هذا القرافي بان طاعة الأبوين فرض عين فلا يسقط لاجل فرض
الكفاية فلذا قال في التوضيح ان للأبوين ان يمنعا من فرض الكفاية مطلقا جهادا أو علما
كفائيا أو غير ذلك كان السفر لذلك في البحر أو في البر الخطر أو المأمون وتبعه على ذلك ابن
غازي وقال صواب قوله ببحر كبحر يجر أو بر خطر ليصير تشبيها في المنع وليس له تعلق بالجهاد
وأورد عليه بأنه أى فرق بين فرض الكفاية لهما منعه منه مطلقا وبين التجارة لمعاشه لهما منعه
منها إذا كان السفر لها ببحر أو بر خطر لا ير آمن * وأجيب بان فرض الكفاية لما كان يقوم به

ورقيق (و) تدين (على من
يقرهم إن عجزوا) عن
كف العدو بانفسهم (و)
تعين أيضا (بتعين الإمام)
شخصا ولو امرأة وعبدا
(وسقط) الجهاد بعد التغيب
كما لا يجب ابتداء (بمرض
وصبا وجنون وعمى
وعرج وانوثة وعجز عن)
تحصيل شيء (محتاج له)
من سلاح وثقة ذهابا وإيابا
(ورق) ولو بشئ ان لم
يعين كامر (ودين حل) مع
قدرته على الوفاء والا خرج
بغير إذن ربه (كوالدين)
أى كالسقوط بمنع أحد
والدين دية (في) كل
(فرض كفاية) ولو علما
كفائيا فلا يخرج له الا
بأذنهما حيث كان في بلده
من يقيد والا خرج له
بغير اذنهما ان كان فيه
أهلية النظر (ببحر أو) بر
(خطر) بكسر الطاء الا
الجهاد فاهما المنع منه ولو
ير آمن والا العلم الكفائي
فلا يمنعه إذا خلا محلها
عن يقوم به على ما تقدم

أحد الأيوين (الكافر) كغيره (فله المنع في غيره) أي غير الجهاد من فروض الكفاية بخلاف الجهاد فليس له المنع لأنه مظنة قصد توهين الإسلام إلا لقرينة تفيد الشفقة ونحوها (ودعوا) وجوبا (للاسلام) ثلاثة أيام بلغتهم الدعوة أم لا مالم يماجلونا بالقتال والا قوتلوا (ثم) أن أبوا من قبوله دعوا إلى أداء (جزية) اجمالا إلا أن يسألوا عن تفصيلها (بمحل يؤمن) متعلق بالاسلام والجزية (والا) بأن لم يجيبوا أو أجابوا ولكن بمحل لانهم أحكامنا فيه لم يرتحلوا لبلادنا (قوتلوا) أي جاز قتلهم (إلا) سبعة (المرأة) فلا تقتل (إلا) في مقاتلتها (فيجوز قتلها) ان قتلت أحدا أو قتلت بسلاح كالرجال ولو بعد أسرها لان قتلت بكرى حبر فلا تقتل ولو حال القتال (لو) (الا) (الصبي) (الطيق) للقتال فلا يجوز قتله ويجرى فيه ما في المرأة من التفصيل (و) (الا) (العتوة) أي ضعيف العقل فالجهنون أولى (كشيخ فان) لا قدرة له على القتال (وزن) بكسر الميم أي عاجز (وأعمى) عطف خاص على عام

الغير كان لهما منعه منه مطلقا بخلاف التجارة ولكن الحق ان فرض الكفاية الذي لهما منعه منه مطلقا حتى في البر المؤمن خصوص الجهاد وان غيره من فروض الكفاية كالعالم الزائد على الحاجة فهو كالتجارة فلها منعه من السفر لتحصيله إذا كان ليس في بلدهما من يفيد حيث كان السفر في البحر أو البر الخطر والا فلا منعه شيخنا عدوى (قوله لاجد) عطف على والدين أي يسقط فرض الجهاد بمنع والدين لا بمنع جد أو جدة وان كان برهما واجبا فيسترضيهما ليأذنا له فان أيا خرج بلا إذن (قوله كغيره) أي كالأب السلم وقوله فله المنع في غيره أي في كل فرض كفاية غيره (قوله الا لقرينة تفيد الشفقة) أي وإلا كان له منعه من الجهاد وهذا التفصيل لسحنون واقتصر عليه المواق وارتضاء الاقاني والذي في التوضيح أن الوالد الكافر ليس له منع ولده من الجهاد مطلقا سواء علم أن منعه كراهة اعانة المسلمين أو شفقة عليه وفي كبير خش لو طلبت أم المسلم الكافرة حملها للكنيسة هل يحملها أولا قول ابن القاسم وسحنون فان طلبت دراهم للقيس فلا يعطيه اتفاقا (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم مرة فإذا دعوا أول الثالث قوتلوا في أول الرابع بعد دعوتهم فيه لاداء الجزية وامتناعهم ولا يدعون للاسلام لا في بقية الثالث ولا في أول الرابع (قوله بلغتهم الدعوة) أي دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا هو المشهور وقيل انهم لا يدعون للاسلام أولا إلا إذا لم تبلغهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أما من بلغتهم فلا يدعون إلى الاسلام (قوله مالم يماجلونا بالقتال) أي أو يكون الجيش قليلا ومن هذا كانت اغارة سراياه عليه الصلاة والسلام (قوله ثم جزية) أي مرة واحدة في أول اليوم الرابع (قوله متعلق بالاسلام والجزية) أي أنه مرتبط بهما معنى فلا ينافي أنه متعلق اصطلاحا بمحذوف أي فان أجابوا لذلك اكتفى به منهم إذا كانوا بمحل يؤمن غدرهم فيه لكونهم تنالهم فيه أحكامنا (قوله والا بأن لم يجيبوا) أي بواحد من الأمرين (قوله قوتلوا) أي أخذ في قتلهم وجاز قتلهم ان قدر عليهم (قوله الا المرأة الا في مقاتلتها) الاستثناء الأول من الواو من قوتلوا والثاني من مقدر دل عليه الاستثناء الأول أي فلا تقتل إلا في مقاتلتها وفي سببه أي إلا بسبب مقاتلتها فتقتل حال مقاتلتها وبعده وليس المراد انها لا تقتل إلا في حال مقاتلتها فقط كما هو ظاهره * واعلم أن للمرأة ثمانية أحوال لانها إما ان تقتل أحدا أو لا وفي كل اما ان تقاتل بسلاح أو غيره وفي كل اما ان تؤسر أو لا فان قتلت أحدا بالفعل جاز قتلها سواء كانت مقاتلتها بسلاح أو بغيره كالحجارة سواء أسرت أم لا وان لم تقتل أحدا فان قتلت بالسلاح كالرجال جاز قتلها أيضا أسرت أم لا وان قتلت برمي الحجارة فلا تقتل بعد الأسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الراجح وهاتان الحالتان مستثناتان من قول المصنف الا في مقاتلتها (قوله ولو بعد أسرها) ما ذكره من جواز قتلها بعد الأسر إذا قتلت أحدا وقاتلت بالسلاح هو قول ابن القاسم في رواية يحيى وهو ذهب كما قال الفاكهاني وقال سحنون لا تقتل المرأة إذا أسرت مطلقا وصححه ابن ناجي وهو ظاهر المصنف وقيل ان قتلت أحدا جاز قتلها والا فلا انظر بن (قوله ويجرى فيه ما جرى في المرأة من التفصيل) أي فيجوز قتله في ستة أحوال كالمرأة ويمتنع قتله في حالتين وهذا بخلاف الرجل فإنه يجب قتله حال المقاتلة وبعد أسره يتعين ما يراه الامام فيه أصح كما يأتي (قوله فالجهنون أولى) أي إذا كان مطبقا فان كان ضيقا أحيانا قتل (قوله أي عاجز) يعني عن القتال لسكونه مريضا باقما أو شل أو فلج أو جذام أو نحو ذلك (قوله لأنهم صاروا كالنساء) أي وأما رهبان الكنائس المخاطبون لهم فانهم يقتلون وقوله لأنهم صاروا كالنساء عبارة ابن عرفة إيمانهم عن قتلهم لاعترافهم أهل دينهم وتباعدن عن عاربة المسلمين لا لفضل تربهم بل هم أبعد من الله من غيرهم لشدة كفرهم وقول المصنف وراهب وأولى في عدم القتل الراهبة لأن المرأة لا تقتل سواء اعتبر تربها أو التي

قيد فيها به للكاف (و) إذ لم يقتلوا (ترك لهم) من مال الكفار (الكفاية قطة) أى ما يكتفيهم حياتهم على الماء وقدم عليهم على ما خفهم ويؤخذ ما يزيد على الكفاية فإن لم يكن لهم ولا للكفار مال وجب على المسلمين (١٧٧) مواساتهم ان امكن (و) ان تصدى

أحد على قتل من ذكر

(استغفر) أى تاب وجوبا

(قائلهم) قبل حوزهم

بدليل ما يأتى ولا شئ عليه

من دية ولا كفارة وكل

من لا يقتل يجوز أسرهم

الا الراهب والراهبة

بلا رأى (كن) أى كفته

من (لم تلمحه دعوة) فليس

على قتله سوى الاستغفار

(وإن حيزوا) أى من لم

يجز قتلهم سوى الراهب

والراهبة أى صلوا

مغنا وقتلهم شخص

(قد حشهم) على قتلهم

يجعلها الامام فى القنية

(واراهب والراهبة)

المنزلان بلا رأى

(حران) فلا يؤسران ولا

يقتلان وان كان لادبة

على قاتلها وعلق بقوله

قتلوا قوله (بقطع ماء)

عنهم أو عليهم حتى يفرقوا

(وآلة) كيف وروح

ونجنيق ولوفهم الذئب

والصبيان (وبنار) إن لم

يمكن غيرهما) وقد خفف

منهم (ولم يكن فيهم مسلم)

فان امكن غيرها أو كان

فيهم مسلم لم يحرقوا بها

ويجوز قتلهم بها بالشرطين

(وإن سكنا وياهم أو

أحد الفريقين (بسنن)

بناء على ان البالغة راجعة

وإنما فائدة الخلاف بين سحنون وسباع القرينين فى لقو ترهبها واعتباره صيرورتها حرة بالترهب فلا تسترق وعدم ذلك ثم ان اقتصار المصنف على استثناء السبعة المذكورة يفيد قتل الأجراء والحرثين وأرباب الصنائع منهم وهو قول سحنون وهو خلاف المشهور من انهم لا يقتلون بل يؤسرون كما هو قول ابن القاسم فى كتاب محمد وابن الماجشون وابن وهب وابن حبيب وحكاه الأعمى عن مالك قائلا وهو الاحسن لأن هؤلاء فى أهل دينهم كالمستضعفين كذا فى بن والظاهر انه خلاف لفظى فى حال وأن المدار على المصلحة بنظر الامام (قوله قيد الخ) أى ان محل كون الشيخ القانى وما بعده لا يقتلون مالم يكن لهم رأى وتدير فى الحروب لقومهم وإلا قتلوا وإنما لم يعتبر رأى المرأة لأن رأى فى ترك رأيا (قوله) وإذا لم يقتلوا ترك لهم الكفاية) أى وإذا لم يقتلوا ولم يؤسروا ترك الخ لأن ترك الكفاية إنما هو لمن لا يقتل ولا يؤسر سواء كان لا يجوز أسره كالراهب أو كان أسره جائزا ولكن ترك من غير أسر كالباقي وما ذكره من انه يترك لهم الكفاية فقط أى لا كل ما لهم هو الاشر عند ابن الحاجب وحاصله ان هؤلاء الذين لا يقتلون ولا يؤسرون يترك لهم ما يتعمشون منه كالبقرة والغنم والبغلة والخيالات وما يقوم بمعاشهم ويؤخذ الباقي أو يحرق كما هو ظاهر الدونة وقيل يترك لهم أموالهم كلها وهو ضعيف (قوله وقدم ما لهم) أى إن كان لهم مال (قوله مواساتهم) أى من ما لهم (قوله واستغفروا قتلهم) ولا شئ عليه من كفارة ولادية لافرق بين الراهب والراهبة وبين غيرهم ممن لا يقتل كما هو ظاهر الشارح وهو مفاد النقل عن الباجى كافى طفى وما فى خش من أن الراهب والراهبة يلزم قتلها دينها لأهل دينها لأنها حران فهو خلاف النقل انظر حاشية شيخنا العدوى (قوله إلا الراهب والراهبة) أى فانه لا يجوز أسرها لأنها حران وأما غيرها من المعتوه والشيخ القانى والزمن والاعمى فانهم وإن حرم قتلهم يجوز أسرهم ويجوز تركهم من غير قتل ومن غير أسر وحينئذ يترك لهم الكفاية كما مر (قوله فليس على قاتله سوى الاستغفار) أى سواء قتله فى غير جهاد أو فى جهاد قبل أن يدعوا للإسلام أو الجزية وسواء كان ذلك المقتول المذكور غير متمسك بكتاب أو كان متمسكا بكتاب مؤمنا بنبيه خلافا لمن قال يلزوم الدية لقاتل هذا الاخير (قوله سوى الراهب والراهبة) أى وإما فلا يحازان لأنها لا يؤسران كما قال المصنف بعد الراهب والراهبة حران (قوله والراهب والراهبة للمنزلان بلا رأى حران) التقييد بلا رأى خاص بالراهب للامران رأى المرأة غير معتبر لأن رأى فى ترك رأيا (قوله ان لم يمكن غيرهما وقد خفف منهم) ما ذكره من التقييد بالخوف فهو غير صواب بل مذهب للدونة انه إذا لم يمكن غيرهما فانهم يقتلون بها ولولم يخفف منهم على المسلمين ان تركتهم انظر بن (قوله أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها) ظاهره ولو خفنا منهم وهو كذلك كما لابن الحاجب التوضيح هو المذهب خلافا للأعمى (قوله بناء على ان البالغة راجعة للمنطوق) قيل الاولى جعلها راجعة للمفهوم أى انه إذا امكن غير النار أو كان فيهم مسلم فانهم لا يقتلون بالنار ولو بسفن وذلك لأنه إذا اجتمع الشرطان جاز قتلهم بالنار انما فى السفن كالحصن فلا عمل للمبالغة على السفن وقد يقال المصنف لم يأت بلوى لرد الخلاف وإنما أتى بيان والمبالغة يكفى فى صحتها مجرد دفع التوهم وقد يتوهم ان النار تلتحق حق الغازين فى السفن (قوله وبالحصن) عطف على مقدر أى وقوتلوا فى غير الحصن بقطع ماء وآلة وفى الحصن بغير تحريق الخ (قوله وهذا كالتخصيص الخ) هذا غير صواب

للمنطوق (و) قوتلوا (بالحصن بغير تحريق) بنار (وتحريق) بناء

وهذا كالتخصيص لظاهر قوله للتقدم بقطع ماء وآلة بالنظر فى قوله

(مع ذرية) أو نساء أي قوتلوا (١٧٨) بالحصن بغير ماذكر حال كونهم مع ذرية أي مالم تخف منهم على المسلمين (وإن

ترسو بذرية) أو نساء
(تركوا) لحق الغامضين (إلا
لخوف) على المسلمين (و)
ان ترسو (عسلا) قوتلوا
(لم تصد الترس) بالرمي
وان خفنا على انفسنا لأن
هم للسلم لا يباح بالخوف
على النفس (إن لم تخف
على أكثر المسلمين) فان
خيف سقطت حرمة
الترس وجازر ميه (وحرمة
نبيل سم) أي حرم علينا
رميهم بنبل أو ربح أو
نحوها مسموم خوفا من
ان يباد منهم الينا كذا
علوا (و) حرم علينا
(استعانة بتمشرك) والسبيل
فطلب فان خرج من تلقاء
نفسه لم يمنع على المعتد
(إلا لخدمة) منه لنا
كنوني أو خياط أو لخدم
حصن (و) حرم (إرسال
مصحف لهم) (ولوطلو
ليدبروه خشية اهاتهم
له وأراد بالمصحف ما قابل
الكتاب الذي فيه الآية
ونحوها (و) حرم (سفر به)
أي بالمصحف (لأرضهم)
ولومع جيش كبير ومثل
للمصحف كتب الحديث
فبا يظهرا (كرامة) مسلمة
فيحرم السفر بها لدار الحرب
(إلا لجيش آمن) بالمديفجوز
(و) حرم (فرار) من العدو

لما علمت من ان قوله وبالحصن عطف على مقدر (قوله مع ذرية) أي ونساء ومن باب أولى إذا كان
عندهم في الحصن مسلم (قوله حال كونهم مع ذرية) أي فان لم يكن معهم ذرية جازر ميه بالدار وتفرقهم
ففى المواق الحصون إذا لم يكن فيها إلا المقاتلة اجاز فى المدونة ان يرموا بالنار (قوله مالم تخف منهم على
المسلمين) أي وإلا قوتلوا بما ذكر من النار والماء ولو كان فيهم الذرية والنساء والاسارى (قوله وان
ترسو) أي الكفار لا بقيد كونهم فى الحصن وقوله تركوا أي من غير قتال (قوله إلا لخوف على
المسلمين) أي من تركهم بغير قتال فيقاتلون حينئذ وقوله إلا لخوف على المسلمين أي على جنسهم
ولو كان واحدا هو عدوى (قوله وان ترسو بمسلم قوتلوا) أي وأولى إذا ترسو بأبنا وال المسلمين
فيقاتلون ولا يتركون وينبى ضمان قيمته على من رماهم قياسا على ما يرمى من السفينة للنجاة من الفرق
بجامع ان كلا اتلاف مال للنجاة قاله شيخنا (قوله وان خفنا على انفسنا) أي جنس انفسنا للتحقق
فى بعض الجيش (قوله ان لم يخف على أكثر المسلمين) هذا شرط فى عدم قصد الترس أى أن عمل
كونهم إذا ترسو بمسلم يقاتلون ولا يقصد الترس إذا لم يخف على أكثر المسلمين أى بأن لم يخف عليهم
أصلا أو خيف على أقل المسلمين أو على نصفهم فان خيف على أكثرهم جاز رمى الترس والمراد
بالمسلمين هنا جماعة الجيش المقاتلين للكفار دون الترس بهم وظاهره انه إذا خيف على أكثر الجيش
يجوز ان يرمى الترس ولو كان المسلمون المترس بهم أكثر من المجاهدين وهو كذلك كما قاله شيخنا
(قوله أى حرم علينا) ظاهره ولو رمونا به أولا (قوله كذا علوا) أي وهو لا ينتج الحرمة والذى
فى النواذر عن مالك الكراهة ونحوه لابن يونس فحملها المؤلف على التحريم (قوله بتمشرك) المراد به
مطلق الكافر لخصوص من يشرك مع الله لها آخر فهو من اطلاق الحاص وارادة العام
(قوله لم يمنع على المعتد) أى كما هو صماح يحى خلافا لاصبغ حيث قال بالنفع فى هذا ايضا ثم انه على المعتد
إذا اختلطوا بالمسلمين فى طلائعهم وسرايهم واذن لهم الإمام واصابوا مغنا قسم بينهم وبين المسلمين
وما اصاب المسلمين يخمس دون ما اصابهم فان خرجوا وحدهم فما أصابوه فهو لهم ولا يخمس
(قوله إلا لخدمة) اللام بمعنى فى أى إذا كانت الاستعانة به فى خدمة فلا تحرم والمحرمانما هو الاستعانة
به فى القتال (قوله أو لخدم حصن) أى او حفرب أو متراس أو لعم (قوله ما قابل الخ) أى حينئذ
فيشمل الجزء وكذا يقال فيما بعده ولا بأس ان يرسل الكتاب لدار الحرب وفيه الآيات من القرآن
القليلة والاحاديث ندعوم بذلك للإسلام كما سيأتى وقوله واراد الخ جواب عما اعترض به اللقانى
وهو ان قوله وارسل مصحف يقتضى ان ارسال مادونه كالجل لا يحرم وهو يعارض مفهوم قوله
الآن فيما يجوز وبث كتاب فيه كآية اذ مفهومه ان ما زاد على الآية لا يجوز وحاصل الجواب ان
مراد المصنف هنا بالمصنف ما قابل الكتاب الذى فيه الآية ونحوها فيشمل الجزء بدليل ما أتى
(قوله وسفر به لأرضهم) أى مخافة ان يسقط منا ولا نشعر به فآخذونه فتتاله الاهانة (قوله إلا فى
جيش آمن) راجع لما بعد الكاف وهو المرأة المسلمة واما المصحف فيحرم السفر به لأرضهم مطلقا
ولو كان الجيش آمنا وذلك لأن المرأة المسلمة تنبى على نفسها عند فواتها والمصحف قد يسقط ولا
يشعر به (قوله وحرم فرار) أى فى الجهاد مطلقا سواء كان كفائا أو عينا كافرره شيخنا
العدوى (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أى فاذا بلغ المسلمون نصف العدو فلا يجوز
لهم الفرار مالم يكن مدد الكفار حاصلا ولا مدد للمسلمين (قوله ولو كثر الكفار)
أى ولو كان مدد متصلا ولا مدد للمسلمين (قوله مالم تخاف الخ) الحاصل انه متى

(إن بلغ المسلمون) الدين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كآفة من مائتين (ولم يلبغوا) أى المسلمون
(اثني عشر ألفا) فان بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار جدا مالم تخاف كتبهم

(إلا تحرفاً) لقتال بان يظهر من نفسه الجزع ليقبمه العدو فيرجع عليه لقتله (و) (ال) (محرراً) (١٧٩) إلى فئة يتقوى بهم وهذا (إن

خيف) أى خاف التحير
خوفاً يبين من العدو وقرب
النحاز إليه (و) حرم بعد
القدرة عليهم (الثلة) بضم
الهمزة وسكون المثناة القوية
الشذبة كرض الرأس
وقطع الاذن أو الأنف
إذا لم يثملوا بعلم والا جاز
(و) حرم (حمل رأس)
السكر (البلد أو) إلى (وال)
أى أمير جيش وأما في
البلد التي وقع فيها القتله
فجائز (و) حرم (خيانة)
أسير (م) لم عديم (أو تمن)
على شيء من ما لهم حالم
كونه (طائفاً) بل (ولو)
أو تمن (على نفسه) بعده
نه ان لا يهرب أولاً بخونهم
في ما لهم أو بلا عهد نحو
أمنك على نفسك أو على
مناقبك له أن يأخذ من
ما لهم شيئاً ولو حقيراً فان
لم يؤمن أو أو تمن مكره
فله الهروب وله أخذ كل
ما قدر عليه من مال أو
نساء أو ذرية ولو يمين
ولا حث عليه لان أصل
يمينه الاكراه (و) حرم
(القول) بضم القين للمعجمة
أى الحيانة من القبيلة
قبل حوزها وليس منه
أخذ قدر ما يستحق منها
إذا كان الأمير جائراً لا
يقسم قسمة شرعية فانه يجوز
أن أمن على نفسه (وأدب)

اختلفت كلهم جاز الفرار مطلقاً ولو بلغوا اثني عشر ألفاً فان لم تختلف حرم الفرار ان بلغوا نصف
العدو فان كانوا أقل من نصفه جاز لهم الفرار ان لم يبلغوا اثني عشر ألفاً ولا يجوز فمليت من هذا ان
قوله ولم يبلغوا الحيد في المفهوم لا في المنطوق فساكنه قال وحرم فرار ان بلغ المسلمون النصف وجاز
ان تقصوا ولم يبلغوا النصف (قوله) (إلا تحرفاً) استثناء متصل باعتبار الصورة لأنه صورة فرار منقطع نظراً
للحقيقة لأن التحرف ليس فراراً في الحقيقة (قوله وهذا) أى جواز التحيز إلى فئة يتقوى بها
(قوله) وقرب النحاز إليه) أى بان يكون انحيازه إلى فئة خرج معها أماناً يخرجوا من بلد والأمير مقيم في بلدة
فلا يجوز لأحد الفرار حتى ينحاز إليه كذا في ح وقوله وقرب النحاز إليه أى ولم يكن التحيز أميراً
لجيش فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو على سبيل التحيز ولو أدى لهلاك نفسه وبقيما الجيش من غير
أمير مالم يفر جميع الجيش عند هلاكه (قوله) وحرم بعد القدرة عليهم) أى وأما قبل القدرة عليهم
فيجوز لنا أن يقتلهم بأى وجه من وجوه القتل ولو كان في ذلك الوجه تشييل (قوله) والا جاز
التشيل بهم بعد القدرة عليهم (قوله) وحمل رأس كافر) أى على رمح وقوله لبلد أى ثان سواء كان البوالى
ما كذا فيها أم لا وقوله وأولى وال أولى ولو كان في بلد القتال نفسها (قوله) وأما في البلد) أى وأما حملها
في بلد القتال لا للوالى فهو جائز بخلاف البغاة فانه لا يجوز والظاهر أن محل حرمة حمل رأس الحربى لبلد
ثان مالم يكن في ذلك مصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالجزم بموته والا جاز فقد حمل لثني رأس كعب
ابن الاشرف من خير للمدينة (قوله) حرم خيانة أسير) أى فيما أمن عليه خاصة (قوله) طائفاً) أى
بالاثنان سواء كان الاثنان مصرحاً به مثل ان يقال له أمنك على مالنا أو على كذا أو كان غير مصرح به
كأن اعطى الأسير ما يخططه فلا يجوز له السرقة منه لعموم خبر أد الأمانة لمن اتعتك ان قلت الفرض
انه أسير فكيف يتأتى منه طوع قلت يمكن ذلك فيمن أسرا ابتداء فلما وصل لبلادهم احبوه واطلقوه
وامحبه بلادهم لكثرة ائتماء كل والمشارب (قوله) بعده) أى بان قال لهم عاهدتكم على انى لا أخونكم
في ما لكم أو على انى لا اهرب بعد أن قالوا له أمنك على نفسك أو على أموالنا (قوله) أو بلا عهد) أى أو
أو تمن على نفسه أو على أموالهم من غير أخذ عهد منه على ذلك بان قالوا له أمنك على نفسك أو على
أموالنا أو على حريمنا وأولادنا ولم يقل لهم عاهدتكم على انى لا أخون في ذلك (قوله) فله الهروب) فان
تأزع الأسير ومن أمنه هل وقع الاثنان على الطوع أو الاكراه فالقول قول الأسير قاله عيج
(قوله) ولو يمين) أى أخذوه منه على ذلك بان قال لهم بعد ان أمنوه مكرها والله لا أخونكم في ما لكم أو والله
لا اهرب وفي حاشية السيد ان الأسير إذا عاهدكم على الفداء لا يجب عليه الرجوع إذا عجز بل يسعى
جهده ويوصله لهم الا ان يشترط عليه الرجوع وذكر خلافاً في وجوب الوفاء إذا اترض الفداء من
حربى فانظره (قوله) (ان جاء ثانياً) أى وآتى بما سرق فلا يؤدب (قوله) (ولو بعد القسم وتفرق الجيش) فيه
نظر بل الحق انه ان جاء ثانياً قبل القسم فلا يؤدب وان جاء بعده وبعد تفرق الجيش فانه يؤدب ويتصدق
بما أخذه لقول ابن رشد كما في ح والتوضيح ومن تاب بعد القسم وانفراق الجيش أدب عند جميعهم
فياسا على الشاهد يرجع بعد الحسم لأن انفراق الجيش كنفوذ الحسم بل هو أشد لقدرته على الغرم
للمحكوم عليه وعجزه عن ذلك في الجيش اهن (قوله) (و) جاز أخذ محتاج) أى من المنعم قبل قسمه (قوله) (مالم
يمنع من ذلك) أى من الأخذ فان منعه الامام من الأخذ فلا يجوز له ان يأخذ لكن الذى في المدونة ولو

القال بالاجتهاد (إن ظهر عليه) لان جاء ثانياً ولو بعد انقسم وتفرق الجيش وتمذر الرد ويتصدق به عنهم بعد دفع خمسة للامام
(و) جاز أخذ محتاج) من الفاتمين ولو لم تبلغ حاجته حد الضرورة وسواء أذن له الامام أم لا لما لم يمنع من ذلك

ولم يكن الأخذ على وجه القبول (نعلاً أو حزاماً) معتاداً (وابرةً وطعاماً) وغير ذلك (وإن) كان (نعماً) يذبحها ويرد جلدها للغبية إن لم يخرج إليه (وعلفاً) لدابته (كتوب) يلبسه (وسلاح) يقاتل به (ودابة) يركبها ليقاتل عليها أو يرجع بها لبلده أو يحمل عليها متاعه (ليرد) راجع لما بعد الكف ولذا فصله بها أي أن جواز ما ذكر إذا أخذه بنية رده لا أن نوى التملك أولاً نية له لكن الراجح كما (١٨٠) هو ظاهر المدونة أن محل النع إذا أخذ بنية التملك فقط وأما قبل الكف فالجواز

مطلقاً (ورد) وجوباً (الفضل) أي الفاضل عن حاجته من كل ما أخذه بما بعد الكف وما قبلها (إن كثيراً) بأن كان قدر الدرهم لا أن كان يسيراً بأن لم يكن له ثمن أو أقل من درهم (فإن تعذر) رد ما أخذه لتفرق الجيش (تصدق به) كله بعد اخراج الخمس على المشهور (ومضت المبادلة) بل وتجوز ابتداء بينهم) أي بين المجاهدين فن أخذ لحماً أو عسلاً أو قمحاً أو شعيراً وأخذ غيره خلاف ذلك جاز لها المبادلة ولو بتفاضل في طعام ربوي متحد الجنس قبل القسم لا بعده (و) جاز بمعنى اذن للإمام (يلدهم إقامة الحد) إذ هو واجب (و) جاز (تخريب) لديارهم (وقطع) نخل وحرقت لزرعهم وأشجارهم (إن أنكى) أي كان فيه نكابة لهم أي افاظة ورجيت للمسلمين (أو لم ينك) (لم ترج) فالجواز في صورتين فإن

نهاهم إلا أنهم اضطروا إليه جاز لهم أخذه ولا عبرة بنهي أبو الحسن لأن الإمام إذا ذاك عاص فلا يلتفت إليه اهـ بن (قوله) ولم يكن الأخذ على وجه القبول (حال من قول المصنف محتاج أي جاز أخذ محتاج حيث كان أخذه على وجه الاحتياج لا أن كان أخذه على وجه القبول والحاجة فلا يجوز له الأخذ (قوله معتاداً) أي وأما إذا كان مثل أحزمة الملوك فلا يجوز أخذه (قوله وإن كان) أي المحتاج (نعماً) قوله إن لم يخرج إليه) أي وأما أن احتاج إليه ليجلس عليه أو ليجعله قربة مثلاً فلا يرد (قوله ليرد) ليست اللام للتعليل لأن العلة في أخذ ما ذكر الانتفاع ولا للصيرورة لأن عاقبة أخذ ما ذكر وممرته المترتبة عليه الانتفاع وإنما هي بمعنى على كافي قوله تعالى ويغرون للاذقان فالمدنى وأخذ ما ذكر على أن يرد (قوله أي أن جواز ما ذكر) أي أخذ ما ذكر من الثوب والسلاح والدابة (قوله بما بعد الكف وما قبلها) فيه نظر بل يتعين صرفه لما قبل الكف فقط دون ما بعده لأنه يرد بعينه كالدابة والثوب والسلاح ولا معنى للقلة والكثرة فيما يرد بعينه وهو ظاهر اهـ بن (قوله فإن تعذر رد ما أخذه) أي سواء كان أخذه ليرده أم لا خلافاً لما في عقب اهـ بن (قوله بعد اخراج الخمس) الذي في التوضيح أنه يصدق بجميعة واختار شيخنا ما قاله الشارح وقوله على المشهور متعلق بقوله تصدق به كله ومقابله قول ابن الموار أنه يصدق منه حتى يبقى اليسير فإذا صار الباقي يسيراً جاز لذلك الأخذ كله كما لو كان الباقي بمد الحاجة يسيراً من أول الأمر (قوله بل ويجوز ابتداء) هذا هو الصواب كما عبر به ابن الحاجب خلافاً لظاهر المؤلف من كراهته ابتداء ومضيه بعد الوقوع وعليه منى تت (قوله ولو بتفاضل) أي وكذا نغى لهم المبادلة مع غيرهم وتجوز لكن إن سلمت من الربا في هذه والا منعت لأن الربا إنما هو مقتصر للفرقة فيما بينهم ابن عرفة المازري لو كان أحدهما من غير الجيش منع الربا قل شيخنا والظاهر جواز اجتماع ربا الفضل والنساء هنا لأنها ليست معاوضة حقيقية ثم إن محل جواز التفاضل فيما بين الفرقة إنما هو فيما استغنى عنه من صنف واحتيج لغيره وأما أن لم يكن عند كل واحد إلا ما يحتاج إليه فلا يجوز فيه الربا بل يمنع وبهذا قيد الجواز أبو الحسن في شرح المدونة واعتمده الشيخ أحمد وعج وقيد به كلام المؤلف وتبعه عقب وظاهر كلام ابن عبد السلام عدم اعتياده وتبعه في التوضيح اهـ بن (قوله قبل القسم) متعلق بقوله جاز لها المبادلة (قوله ويلدهم الخ) أي أنه إذا صدر موجب حد كزنا أو سرقة أو قتل أو شرب خمر من أحد سواء كان من الجيش أو كان أسيراً أو ممن أسلم فإنه يجب إقامة الحد عليه يلدهم ولا يؤخر حتى يرجع لبلدها والظاهر أنه إذا خيف من إقامة الحد يلدهم حصول مفسدة فإنه يؤخر ذلك للرجوع لبلدها لا سيما أن خيف عظمها قاله شيخنا (قوله ورجيت) أي قبل التخريب والقطع والجملة الحالية (قوله والمذهب ما قدمناه) أي من وجوب التخريب وما معه إذا كان فيه انكاه ولم يرج بقاء الشجر والزرع والمقار للمسلمين وما قاله ابن رشد من التدب فهو ضعيف (قوله وإن كان المصنف لا يفيد) أي لا يفيد ما قلناه من الوجوب لأنه

إنسكى ولم ترج تبين التخريب وإن لم تنك ورجيت وجب الإبقاء فالصور أربع إنما (والظاهر) عند ابن رشد (أنه) أي ما ذكر من التخريب وما معه (مندوب) أي إذا لم ترج وكان فيه نكابة وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها التخريب (كمكسه) أي إبقاؤها إذا رجيت ولم تنك وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها الإبقاء والمذهب ما قدمناه وإن كان المصنف لا يفيد وما لا ينرشد ضيف

(و) حاز (وطء أسير) (زوجة أوامة) له أسرتا معه ان أيقن انها (سلمتا) من وطء (١٨١) الكافر لها لأن سبهم لا يهدم

نكاحنا ولا يظلم ملكنا
واراد بالجواز عدم الحرمة
والافهو مكروه خوفا من
بقا ذريته بأرض الحرب
(و) جاز (ذبح حيوان) لم
يحجز عن الانتفاع به قبل
للراد ازهاق روحه لا
الذبح الشرعي (وعرقته)
أى قطع عرقوبه (وأجهز
عليه) وجوبا للراحة
من التعذيب (وفي) جواز
اتلاف (النحل) بجاء
مهمة (إن كثرت) نكابة
لهم فان قلت كره (ولم
يقصد) بالاتلاف (علمها)
أى أخذها واما ان قصد
السلون باتلافها أخذ
علمها فيجوز قلت أو
كثرت وكرهته (روايتان)
(وحرقت) الحيوان ندما
بعد اتلافه (إن أكلوا
الهيئة) أى استحلوا كلها
في دينهم وقيل التحريم
واجب ورجح ونقل
الاخمس ان كانوا يرجعون
اليه قبل فساد وجب
التحريق والالم يجب
لأن المقصد عدم انتفاعهم
به وقد حمل (كتاب) لم
أولم (هجز عن حمله) أو
عن الانتفاع به فيتلصص
بحرق أو غيره للانتفاعوا
به (د) جاز للامام (جعل
الديوان) بفتح الجيم بان
يجعل الامام ديوانا
لطائفة يجمعها وتقاط

انما تعرض أولا لسورتي الجواز وما ذكره الشارح من حمل قول المصنف والظاهر انه مندوب كعكسه
على الحالة التي يجب فيها التخريب والتي يجب فيها الإبقاء هو الصواب لأن نص ابن رشد إنما هو
فيهما وان كان العول عليه الوجوب وما وقع في بعض الشراح من حمل قول المصنف والظاهر انه
مندوب على الصورة الثانية من سورتي الجواز وحمل قوله كعكسه على الصورة الأولى منهما بغير
صواب كما قال شيخنا وذكره في البدر أيضا (قوله ووطء أسير) أى بدار الحرب (قوله ان أيقن انها
سلمتا من وطء الكافر) فان لم يتيقن ذلك بأن شك أو ظن في وطء الكافر لم يبان غاب عليهما فلا يجوز له
وطؤها الا بعد الاستبراء ولا تصدق المرأة في دعواها عدم وطء الكافر لها عند الغيبة عليها وقول
الشارح ان أيقن انها سلمتا مثل يتيقن السلامة ظن سلامتهما من وطء الساب فيجوز وطؤها من
غير احتياج لاستبراء على الظاهر كما قل شيخنا (قوله والافهو) أى وطء الأسير لزوجه أوامته بدار
الحرب مكروه (قوله وذبح حيوان الخ) قال في التوضيح إذا عجز المسلمون عن حمل مال الكفار أو
عن حمل بعض متاعهم فاتهم يتافونه لثلاث ينتفع به العدو سواء الحيوان وغيره على المشهور المعروف ثم
قال وعلى المشهور فاختار ما إذا يتلف به الحيوان فقال المصريون من اصحاب مالك تعرقب أو تذبح
أو يجهز عليها وقد اللدنيون يجهز عليها وكرهوا أن تعرقب أو تذبح اه ومثله للباجي وأبي الحسن
وابن عبد السلام وبه تعلم ان المصنف هنا درج على قول المصريين وهو مذهب المدونة وان الواو في
كلامه بمعنى أو لا وثانيا كما في كلام التوضيح وغيره اذ ليس المراد اجتماع الثلاثة أو اثنين منها إذ لم أر
من قال ذلك ولا معنى له حينئذ وحينئذ قول بعض الشراح وأجهز عليه عقب عرقبه غير صواب إذ
لو كان يجهز عليه لما فائدة عرقبه فالجع بينهما عبث والصواب ان معناه ويجوز الاجهاز عليه فهو
عطف على ذبح وان كان تغييره الأسلوب يشعر بما قالوه لكن يتبين ما قلنا ليطلق النقل اه بن
(قوله قيل الخ) نيه انه يصير مكررا مع الاجهاز عليه فالحق ان المراد بالذبح الشرعي (قوله ولم يقصد
الخ) جملة حاله (قوله فيجوز) أى اتفاقا قلت أو كثرت (قوله وكرهته الخ) أى والقرض انها كثيرة
والحاصل ان الصور أربع ان قصد باتلافها أخذ علمها كان اتلافها جائزا اتفاقا قلت أو كثرت وان
لم يقصد أخذ علمها فان قلت كره اتلافها اتفاقا وان كثرت فروايتان بجواز اتلافها وكرهته
والصورة الأخيرة هي صورة المصنف (قوله بعد اتلافه) أى بالاجهاز عليه أو العرقبة والتذبح
وقوله ان أكلوا الميتة أى ان استحلوا أكلها ولو ظنا لثلاث ينتفعوا به فان كانوا لا يستحلون أكل الميتة
لم يطلب التحريق في هذه الحالة وان كان جائزا والأظهر طلب تحريقه مطلقا سواء استحلوا أكل
الميتة أم لا لاحتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله وقال الاخمس الخ) هذا جمع بين القولين (قوله بأن
يجعل الامام ديوانا) أى كأن يجعل دفترًا تكتب فيه أسماء العساكر المصرية أو الشامية أو الحلبية
الخ وما لى كل واحد من العطاء الذى يجعله له من بيت المال (قوله اسم للدفر الخ) أى كالدفر
الذى يكتب فيه أسماء عساكر مصر وجندها الذين يخرجون إلى الجهاد بعطاء أى
جامكية من بيت المال فانهم أنواع عرب وانكشارية وجمالية وجاوشية ومتفرقة
وجراكسة واسباهية وقد كتب بذلك الدفر أسماء جند كل نوع مما ذكر وما لى كل
واحد من الجامكية وعلم انه لا يجوز لأحد من العساكر ان يأخذ من الجامكية الا بقدر
 حاجته المعتادة لامثاله واما أخذه زيادة عنها فيحرم بخلاف مربى تدريس ونحوه فيجوز لمن
هو من أهل العلم وقام بشرط الواقف أخذه ولو كان غنيا لأن قصد الواقف اعطاؤه للمصنف بالعلم
وان كان غنيا دون الديوان كذا في عنى وتعقبه شيخنا وغيره بان الحق أن لا يسكر الأخذ

بهم احكام والديوان بكسر الدال على الصحيح اسم للدفر الذى يجمع فيه أسماء أنواع الجند المجاهدين

بعطاء من بيت المال (و) جاز (جعل) يضم الجيم (من قاعد) يدقمه (لمن يخرج عنه) للجهاد وسواء كان الجعل هو عطاء الجاعل من من الديوان أو قدرا معيناً من (١٨٣) عنده (إن كانا) أى الجاعل والخارج عنه (بديوان) واحد أى بأن كانا من أهل

عطاء واحد كديوان مصر فاته واحد وان اختلفت انواعهم ككفرقة وجراكية وجاوشية وأهل الشام أهل ديوان واحد وأهل اهرام أهل ديوان فلا يخرج شامى عن مصرى ويشترط ايضا ان تكون الحرجة واحدة ولم يبين الامام شخص الخارج وان يكون الجعل عند حضور الحرجة أى صرفها لأهل الديوان والسهم للقاعد لا للخارج واستظهر ابن عرفة انه لها كمال تنازعه اثنان قامل (و) جاز (رفع) صوت مرابط (وحارس همر) (بالكبير) فى حرسهم ليلا ونهارا لانه شعارهم ومثله رفعه بتكبير العبد وبالتلبية وكذا التهليل والتسبيح الواضع بعد الصلوات الخمس أى من الجماعة لا للفرد والسرى فى غير ذلك أفضل ووجب ان يؤمن من الجهر التشويش على المسلمين أو لداكرين (وكرة التطريب) أى التفتى بالتكبير (و) جاز (قتل مينا) أى جاسوس يطلع على عورات المسلمين وينقل اخبارهم للعدو (وإن آمن) أى دخل

من جعل الديوان ولو كانوا أغنياء فتأمل (قوله بعطاء) أى بسبب عطاء (قوله وجاز جعل من قاعد) يعنى أنه إذا عين الامام طائفة للجهاد وأراد أحدهم ان يجعل جعلاً لمن يخرج بدلا عنه فانه يجوز بشرط أربعة ذكر المصنف منها واحدا وذكر الشارح ثلاثة (قوله هو عطاء الجاعل) أى جامع كونه الى يأخذها من الديوان (قوله أو قدرا معيناً) سواء كان قدر عطاءه من الديوان أو أقل أو أكثر (قوله ان كانا بديوان) وذلك لأن الأصل منع هذه الاجارة لكونها اجارة مجبولة العمل اذ لا يدري هل يقع لقاء أم لا ولا كم مدة اللقاء وانما أجيئت إذا كانا من ديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر فخرج المجهول له كأنه لم يكن لأجل الجعل ولأنه ربما خرج وربما لم يخرج (قوله وأهل الشام أهل ديوان) أى وان اختلفت انواعهم الانكشارية وغيرهم (قوله ويشترط ايضا) أى فى جواز دفع الجعل عن القاعد لمن يخرج بدلا عنه أن تكون الحرجة أى للجهاد بدلا عنه التى يجاعله عليها واحدة كأن جاعلك بكذا على ان يخرج بدلا عنى فى هذه السنة وأما لو تأماد معه على انه كلما حصل الخروج للجهاد خرج نائباً عنه فلا يجوز لقوة القرر فالمراد بالحرجة المرة من الخروج للغزو وكذا قرر شيخنا (قوله ولم يبين الامام شخص الخارج) الاولى شخص القاعد أى وإنما عينه بالوصف كأن يقول الامام أنا بنى يخرج من الجاوشية بمصر أو من الانكشارية مائة فيجوز لو احد منهم قبل تعيينه بالشخص ان يجعل لنفسه بدلا ويقعد وكأن يقول الامام يخرج أصحاب فلان أو أهل النوبة الصيفية أو الشتوية فيجوز لو احد منهم ان يستنيب فان عينه الامام بالشخص فظاهر المدونة جواز الاستنابة وقال التونسي إنما يجوز باذن الامام (قوله وأن يكون الجعل) أى دفعه للخارج بدلا عنه عند حضور الحرجة أى عند صرف الجامكية لأهل الديوان (قوله والسهم) أى من الغنيمة (قوله وجاز رفع صوت مرابط بالتكبير) ظاهر المصنف كان المرابط واحدا أو جماعة كان التكبير عقب الصلاة أولا والذى فى المدخل ان هذا إذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة فان كان واحدا كره له رفع صوته بالتكبير وحينئذ فينبغى ان يفيد كلام المصنف بما اذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة (قوله فى حرسهم) أى فى أماكن حرسهم (قوله وكذا التهليل) أى ان مثل التكبير فى ندب رفع الصوت به التهليل والتسبيح الواقع عقب الصلاة (قوله أى من الجماعة) هذا راجع لقول المصنف ورفع صوت مرابط بالتكبير ولما مائله من التسبيح والتهليل (قوله والسرى غير ذلك) أى فى غير ما ذكر من تكبير المرابط والعبد والتلبية وتسبيح الجماعة وتهليلها بعد الصلاة أفضل أى من الجهر وأما ما ذكر فالجهر فيه أفضل أى وحينئذ فالجواز هنا يرجحانية على الصواب لا بمر جوحية خلافا لعقب (قوله ووجب) أى اسرار المرابط بالتكبير واسرار الجماعة بالتسبيح (قوله وجاز قتل عين) أى كافر قال سحنون ما من بالامام استرقاقه وهو مشكل لأن استرقاقه لا يدفع إذايته تأمل (قوله وإن آمن) أى هذا إذا لم يؤمن بأن دخل بلادنا بلا امان مستخفيا وصار عينا بل وان امن (قوله ولا يجوز عقد عليه) أى لا يجوز عقد الامان على التجسس فضير عليه لوصف الشخص (قوله وجاز قبول الامام) أى فى حالة الجهاد وقيام الحرب (قوله لا إن ضفوا الخ) أى فلا تقبل حينئذ لكن مع العمل بما تصدوه والا فلا مانع من قبولها كذا قرر شيخنا

(قوله)

بلادنا بامان لان التأمين لا يتضمن كونه عينا ولا يسنلزمه ولا يجوز عقد عليه

(والسلم) العين (كأن يندبى) يقتل ان ظهر عليه ولا تقبل منه نوبة وان جاء تابيا قبلت (و) جاز (قبول الامام) وامير الجيش (هديتهم) ان كان ليهم منعة وقوة لا ان ضفوا واشرف الامام على اخذهم وفسدوا توهمين للمسلمين

(وهي) أي الهدية (له) أي للإمام يختص بها (إن كانت من بعض) منهم له (للكفارة) أو صداقة أو كفاة وسواء دخل بلد العدو أم لا فإن كانت لالكفارة فهي في المسلمين بلا تخميس إن لم يدخل بلادهم والافتقار تخمس (١٨٣) (وهي في) ترصد لمصالح المسلمين بلا تخميس (إن كانت) الهدية للإمام (من) الطاغية (أي ملكهم) (إن لم يدخل) الإمام (بلده) أي إقليمه كانت لالكفارة أم لا فإن دخلها فتقيقة للجيش تخمس وهذا كله في الهدية للإمام كما هو صريحه فإن كانت لغيره فهي له كانت من الطاغية أو من بعضهم لالكفارة أو لا دخل الإمام بلادهم أم لا إلا أن يكون الغير له كفة وجاء عند الإمام فيجزي فيه تفصيل الإمام (و) جاز (قتل روم) وهم الأفرنج (وترك) قيرهم أولى وأما نص على من ذكر للإشارة إلى أن حديث أتركوا الحبشة ما تركوكم أوتركو الترك ما تركوكم محمول على الإرشاد وإن قال غيرهم في ذلك الزمان أولى وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وإن كان النوب غيرهم في الأصل وهي الصواب لموافقها الحديث للذكور وأما الروم فلم يردهم عن قتالهم حتى انتهى بالنص عليهم (و) جاز (احتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) إن

(قوله وهي له الخ) حاصل صور هذه المسئلة ستة عشر لأن المهدي أما الطاغية أو بعض جنده وفي كل إما لكفارة أولا وفي كل إما قبل دخول بلده أو بعده فهذه ثمانية والمهدي له إما الإمام أو بعض جنده فإن كانت الهدية للإمام من غير الطاغية فهي للإمام إن كانت لكفارة كانت قبل دخول بلد العدو أو بعد دخولها وإن كانت لغير قرابة فإن كانت قبل دخول بلدهم ففيه وإن كانت بعد فتقيقة فهذه أربعة وإن كانت للإمام من الطاغية فإن كانت قبل دخول بلدهم ففيه وإن كانت بعد فتقيقة وسواء كانت لكفارة أم لا فهذه أربعة أيضا فالجملة ثمانية وإن كانت الهدية لغير الإمام فهي له سواء كانت من الطاغية أو من غيره. لكفارة أولا بعد دخول بلدهم أو قبله فهذه ثمانية أيضا (قوله) وإنما نص على من ذكر أي على جواز قتال من ذكر دون غيرهم مع أن غيرهم كالحبشة والقبط والفرنج كذلك يجوز قتالهم أيضا (قوله محمول على الإرشاد) أي إن الأمر في الحديث محمول على الإرشاد لما هو الأفضل في ذلك الوقت لأنه للوجوب كاتقوا الصلاة ولا الهانة نحو كونوا حجارة أوحيدا فالنبي عليه الصلاة والسلام أرشدنا ودلنا على أنه يجوز لنا أن نترك مقاتلتهم ونشتغل بمقاتلة غيرهم في ذلك الزمان لكونه أولى لقوة ذلك الغير من غير أن يكون ذلك الترك واجبا علينا وإذا كان ترك مقاتلتهم جائزا كان قتالهم جائزا كما أفاده المصنف فلا معارضة بين كلام المصنف والحديث (قوله) وإن كان النوب غيرهم في الأصل (أي لأن النوب في الأصل صنف من السودان (قوله لموافقها الحديث) أي وللإجماع على جواز قتال الروم فلا وجه لذكرهم بخلاف الحبشة فقد قيل يمنع قتالهم والترك (تنبيه) الروم أولاد روم بن عيص بن اسحق بن إبراهيم سموا باسم أبيهم وهم الذين تسميهم أهل هذه البلاد بالأفرنج وهم فرق كثيرة كالانجليز والفرنسيين ودبره ونيمسه وموسقه وغير ذلك وأما الترك فهم جيل من الناس لا كتاب لهم من أولاد يافث بن نوح تركوا من يأجوج ومأجوج خلف السد لا يكادون يفقهون قولا تولد لسانهم من الفارسي مع شيء من العربي (قوله والاحرم) ظاهره ولو كان الاحتجاج به عليهم مع السب نافعا وهو الصواب كما في بن خلافا لما في عقب من الجواز حينئذ (قوله والمراد) أي بالاحتجاج عليهم بالقرآن تلاوته عليهم أي لعلمهم يرجعون (قوله على الظاهر) راجع لقوله وأقدام الرجل كما يفيد نقل الواقع لا إلى الشرط كما يومه ظاهره اه بن (قوله وإن يظن الخ) عطف على قوله إن لم يكن والحاصل إن جواز أقدام الواحد على الكثير مقيد بأمرين إن يكون قصده أعلاء كلمة الله وإن يظن تأثيره فيهم والظاهر أن الشرط الأول للسكال لما يأتي من جواز الافتخار في الحرب ففهمومه الكرامة فقط خلافا لما يفيد كلامه خشن من الحرمة كذا قرر شيخنا * وأعلم أنه إذا علم أوطن تأثيره فيهم جاز له الأقدام ولو علم ذهب نفسه كما في عقب ومقابل الأظهر ما قاله بعضهم من المنع لقوله تعالى ولا تلتوا بأيديكم إلى التهلكة (قوله من سبب الخ) إنما قدر الشارح سبب لأن الموت لا تعدد فيه والتعدد إنما هو في أسبابه

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره * تعددت الأسباب والموت واحد

(قوله وإن طرح نفسه في البحر هلك) أي فيجوز له طرح نفسه في البحر وهذا هو المشهور ومقابلته

أمن سبهم له أولئك أنزل عليه والاحرم والمراد تلاوته عليهم (وبعث كتاب) لهم (في كآلية) والآيتين والثلاثة إن أمن السب والامتنان (و) جاز (أقدام الرجلي) المـ (على كثير) ن الكفار (إن لم يكن) قصده (ليظهر شجاعة) بل لأعلاء كلمة الله (على الظاهر) وإن يظن تأثيره فيهم والا لم يجوز (و) جاز (انتقال من) سبب (موت لاخر) كهرتهم - فينة إن استمر فيها هلك وإن طرح نفسه في البحر هلك

(ووجب) الانتقال (إن رجا) به (حياة أو طولاً) ولو حصل له بها ، هو أشد من الموت لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن وشبه في الوجوب قوله (كالنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الأسرى) قبل قسم الغنيمة (يقتل) ويعسب من رأس الغنيمة (أو من) بان يترك سيولهم ويعسب من الخمس (أو فداء) من الخمس أيضا بالأسرى الذين عندهم أو بمال (أو) ضرب (جزية) عليهم ويعسب للضروب عليهم من الخمس أيضا (أو استرقاق) ويرجع للغنيمة وهذه الوجوه بالنسبة للرجال المقاتلة وأما النساء والذرية فليس فيهم إلا الاسترقاق أو (١٨٤) الفداء (ولا يمنة) أي الاسترقاق (حمل) لأمه (بمسلم) كأن يتزوج مسلم كناية

حرية يولد الحرب ثم
تسبي حاملا أو يتزوج
كافر كافرة ويسلم ثم
تسبي حاملا وقد أحبلها
حال كفره أو بعد اسلامه
فهي رقيقة لاسبابها والحمل
في الصور الثلاث مسلم
وامارته فيه تفصيل
أشار له بقوله (ورق)
كأمة (إن حملت به بكفر)
أي في حال كفر أبيه ثم
أسلم كافي الصورة الوسطى
لأن حملت به حال اسلام
أبيه كما في الطرفين (فحر) (و)
وجب لهم (الوفاء بما) أي
بالشرط الذي (نتج لنا)
الحسن أو القلعة أو
البلد (بـ) أي بسببه
(بمفهم) كأن فتح لكم على
ان تؤمنوني على فلان
أو على أهلي أو على
عشرة من أهلي أو بنى
فلان ويكون هو آمنامع
من طلب له الامان لأنه
لا يطلب الامان لأحد الا
مع طلبه لنفسه (و) وجب
الوفاء (بأمان الإمام

ما في كتاب محمد من عدم الجواز وفرض المسئلة استواء الأمرين أي يعلم أنه إن مكث مات حالا وإن
رمى نفسه في البحر مات حالا وأما ان علم انه ان نزل البحر مكث حيا ولو ذرجه ووطن ذلك أو شك فيه
وان مكث مات حالا وجب عليه النزول في البحر وهو معنى قول المصنف ووجب ان رجي حياة الخ
(قوله ووجب الانتقال) أي من سبب الموت لسبب آخر وقوله ان رجي به أي بالانتقال بمعنى
الانتقل اليه ولو كان الرجاء على جهة الشك (قوله ويعسب) أي قيمة الأسير المقتول من رأس الغنيمة
أي وحينئذ فيضيع على الجميع (قوله بأن يترك سيولهم) أي مجانا من غير أخذ شيء منهم لا عاجلا ولا
آجلا (قوله ويعسب) أي من من عليه الامام وأعتقه من الخمس الذي لبيت المال (قوله أو فداء من
الخمس الخ) أي انه امان يحصل الفداء بمال يأخذه منهم ويضمه للغنيمة أو يحصل الفداء برد الأسرى
الذين عندهم وحينئذ فيحسب القدر الذي يفك به الأسرى من عندهم من الخمس (قوله ويعسب
للضروب عليهم) أي ويعسب قيمة الأسرى الذين ضربت عليهم الجزية من الخمس أيضا والجزية
التي تؤخذ منهم كل عام محلها بيت المال وما ذكره الشارح من أن هذه الثلاثة تحسب من الخمس هو ما
نقله عن اللخمي والذي لابن رشد ان الثلاثة تحسب من رأس المال انظر بن (قوله وأما رقه) أي
رق الجمل (قوله فحر) أي وحينئذ فلا ملك لأحد عايه لاسا في امه ولا غيره (قوله يولد الخ) أي كان ذلك
الامام حين أعطى الامان للحربي في بلد من بلاده أو كان في بلد من بلاد سلطان آخر من المسلمين (قوله آمنه)
أمن الامام الحربي (قوله أو غيره) أي كنفسه وأهله (قوله أو عند محصور) أي وسواء كان
الأمان بعد الفتح أو قبله (قوله كالمبارز) أي فاذا برز للميدان واحد من شجعان المسلمين وطلب ان
قرينه فلان الكافر يبرز له فقال ذلك الكافر بشرط أن تتقاتل ماشيين أو راكبين على خيل أو إبل أو
تقاتل بالسيوف والرماح فيجب على المسلم أن يوفي لقرنه بما شرطه عليه فان خيف على السلم المبارز
القتل من قرنه الكافر فقتل الباجي عن ابن القاسم وسحنون ان المسلم لا يعان بوجه لأجل الشرط وقال
أشهب وابن حبيب يجوز اعانة السلم ودفع المشترك عنه بغير القتل لأن مبارزته عهد على أن لا يقتله الا
من بارزه قال المواق وهذا هو الذي تجب به الفتوى الا ترى ان العلاج الكافي لو أراد أن يأسره لوجب
علينا اتقائه منه فان لم يكن دفعه عنه الا بالقتل قتل كما في البساطي (قوله بكسر الكاف) أي وجمعه
اقران وقوله للسكافي أي المائل (قوله في الشجاعة) أي أو العلم أو البطش والقتال وأما الذي
يقارنك في سنك فهو قرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء كما في الشارق (قوله قتل العين فقط)
أي وترك المعان لمبارزه يتقاتلان حتى يحصل ما يريد الله لأن مبارزته عهد على انه لا يقتله الا من بارزه
فان جهل الحال ولم يعلم هل اعانه باذن أو بغير اذن حمل على الاذن إن دلت القرينة عايه كما إذا راطنه
بلسانه ولم يعلم ما يقول فجاء عقب ذلك وإلا فالأصل عدم الاذن (قوله وأجبروا أي أهل الحصن الخ)

أي

مطلقاً) يولد الامام أو غيرها من بلاد سلاطين المسلمين آمنه على مال أو غيره كان الامان لا قبله

أو عدد محصور (كالمبارز) يجب عليه الوفاء بما شرطه من القتال (مع قرنه) يكسر القاف السكافي له في الشجاعة راجلين أو راكبين فرسين
أو بغيرين بسيف أو خنجر أو غير ذلك (وإن أعين) القرن الكافر (بإذنه قتل) المعان (معه) أي مع العين وبغير اذنه قتل العين فقط
(و) جاز (لمن خرج) للمبارزة (في) جملة (جماعة) مسلمين (لئلا) من الكفار من غير تعيين شخص لآخر عند العقد لكن عند القتال
اتهم كل واحد بقرن (إذا فرغ) السلم (من قرنه) الإعانة) لغيره على قرنه نظرا إلى ان الجمع مقابل للجمع (وأجبروا) أي أهل الحصن

أو المدينة أو من قدم بتجارة ونحوها من الكفار الجريين إذا نزلوا بآمان (على مقتضى حكم من نزلوا على حكمه إن كان) من نزلوا على حكمه (عدلاً) فيما حكموه فيه من تأمين أو نحوه وإن لم يكن عدل شهادة فيشمل العبد والصغير كذا قيل والتحقيق أن المراد به عدل الشهادة فغيره من صغير وعبد وامرأة داخل تحت قول للصف والالح (وعرف للصحة) للسليين أى إذا أئزهم الامام على حكم غيره فحكم بالقتل أو الاسر أو يضرب جزية أو غير ذلك أجبروا على حكمه ولا (١٨٥) يردون لما منهم ان أبوا (وإلا)

بان اتقى الشرطان أو أحدهما (نظر الإمام) فيما حكم به ان كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه ولا يردم لما منهم * ثم شبه في نظر الامام قوله (كتأمين غيره) أى غير الامام (إقالباً) أى عدداً غير محصور وإن لم يكن أحد الأقاليم السبعة (وإلا) بان أمن غير الامام دون اقليم بان أمن عدداً محصوراً أو واحداً (فهل يجوز) ابتداء وليس للامام فيه خيار (وعليه الأكثر) من أهل العلم (و) لا يجوز ابتداء ولكن (يخصى) ان أمضاه الامام وإن شاء رده ثم الجواز ابتداء أو مضيه إنما هو في الامان الواقع (من مؤمنين مميزين) والاولى حذف مؤمن (ولو) صغيراً أو امرأة أو رقباً أو خارجاً على الإمام (لا) ان كان المؤمن (ذمياً) أو خائفاً منهم) حال عقد الامان فلا يعضى لان كفره يحمله على سوء النظر للمسلمين وخوفه يحمله على مصلحة نفسه

أى انه إذا حاصر الجيش حصناً أو أرادوا قتل من فيه فقال أهل الحصن ننزل لكم مع على حكم فلان أو راضين بحكم فلان فينا الذى هو من جملة الجيش فلا يجوز للامام انزلهم من الحصن أو القاء على حكم غيره بل على حكمه ثم إذا كانوا مترجين ان فلاناً يحكم فيهم بحكم هين كفداء فلما نزلوا حكم فيهم بالقتل أو الاسر لما رآه من المصلحة أجبروا على ذلك الحكم ولا عبرة بقولهم بعد نزولهم وحكم فلان فيهم لا ترضى بحكمه لاننا كنا نظن انه يراف بنافو جده لئس كذلك (قوله أو من قدم الخ) أى فإذا قدم بلادنا حريون بتجارة وطلبوا الدخول بآمان وقالوا نرضى بما يحكم به علينا فلان من اخذ ما يرضيه من الاموال التى بايدينا فاذا دخلوا وقال حكمت بالمشرفا بوا من ذلك فإنهم يجيرون على ما حكم به فلان من اخذ العشر او غيره (قوله كذا قيل) أى وفيه نظربل هو غير صحيح إذا عدالة لابد منها في كل حاكم وهى لا تتجزأ فلا يصح كونه عدلاً فيما حكموه فيه دون غيره سواء كان الحاكم عاملاً أو خاصاً والصواب ان المراد عدل الشهادة وهو الحر الذكر البالغ العاقل السالم من الفسق انظر بن (قوله كتأمين غيره) أى فاذا أمن غير الامام اقلها وجب نظر الامام في ذلك فان كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه وذلك لأن تأمين الأقاليم من خصائص الامام (قوله وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة) أى التى هى الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك وأجوج والصين وأما المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد الدية واليقات واليمن والحبة من الحجاز وكل اقليم من هذه الأقاليم سبعة فرسخ في مثلها من غيران يحسب من ذلك جبل ولاود والبحر الاعظم محيط بذلك ومحيط به بجبل قاف (قوله والاولى حذف مؤمن) هذا إذا جمل مؤمن ماخوذاً من الامان أو من التأمين وهو غير متعين لجواز ان يكون ماخوذاً من الامان فيكون قوله لازماً معتزلاً وهو عطف على من مؤمن لأنه واقع في محل الحال (قوله تأويلان) سبها قول للدونة قال مالك امان المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى امان العبد والصبي إذا كان الصبي يتقيل الامان وقال ابن الماجشون ينظر فيه الامام بالاجتهاد ابن يونس جمل عبد الوهاب قول ابن الماجشون خلافاً وجعله غيره وفقاً فقوله امانها جائز اراد بالجواز بعد الوقوع لا اباحة الاقدام عليه ابتداء (قوله ولو خارجاً على الامام الخ) الحاصل ان من كملت فيه ستة شروط وهى الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والذكورية وعدم الخوف منهم إذا اعطى اماناً كان كآمان الامام في الجواز ابتداء ولا يتمقب ولو كان خسيساً لا يثبت عنه إذا غاب ولا يشاوران حضر ولو كان خارجاً على الامام فان وقع الامان من صبي مميز أو رقيق أو اثنى ففيه الخلاف وان صدر من كافر أو من غير مميز أو من خائف منهم كان غير منعقد اتفاقاً (قوله وإنما الخلاف في الصغير) أى في جوازه ابتداء وعدم جوازه ابتداء بل ان أمضاه الإمام مضى وإن رده رد (قوله إذا أمضاه) هذا شرط فيما يحتاج لامضاء كتأمين المرأة والعبد والصبي لعدد محصور على احد القولين السابقين وكتأمين الذكر البالغ اقلها اماناً تأمين الذكر الحر البالغ المسلم العدد المحصور فانه يسقط به القتل ولا يتوقف على امضاء الامام لأنه ماض في نفسه (قوله ولو بعد الفتح)

(٢٤ - دسوقى - ثانى)

خاصة دون المسلمين وقوله (تأويلان) راجع لما قبل لاولو قدمه لكان أحسن ثم ان قوله ولو صغيراً يقتضى ان ما قبل التالبة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك إذ لا خلاف فيه ولو خارجاً على الامام وإنما الخلاف في الصغير المميز والعبد والمرأة فلو قال من صغير مميز الخ كان أحسن (وسقط القتل) لتأمين الامام أو غيره إذا أمضاه (ولو) وقع الامان (بعد الفتح) وكذا يسقط غيره من جزية أو استرقاق أو فداء

إن وقع قبله فالامان بعد الفتح لا يسقط الا القتل وللإمام النظر في بقية الامور وقوله عام في اسقاط القتل وغيره ثم الامان من امام أو غيره يكون (بلفظ) عربي أو غيره (أو إشارة مفهومة) أي يثبت الحرب منها الامان وإن قصد السلم بهاضمه ويثبت الامان من غير الامام بيينة لا بقول المؤمن كنت أمتهم بخلاف الامام ثم شرط الامان (إن لم يضر) بالمسلمين بان يكون فيه مصلحة أو استتوت المصلحة وعدم الضرر فان أضر (١٨٦) بالمسلمين وجب رده (وإن ظنه) أي ظن الامان (حربي) من غير إشارة له ولم

يقصده المؤمن كأن خاطب مسلم صاحبه أو خاطب حريباً بكلام فظنه الحربي أماناً (فجاء) معتمداً على ظنه (أو نهى) الامام (الناس عنه) أي عن التأمين (فقصوا) نهيه وأمنوا (أو نسوا أوجهلوا) أي لم يعلموا نهيه (أو جهلوا) الحربي (إسلامه) أي اسلام المؤمن له بأن أمنه ذمى فاعتقد انه مسلم (لا) ان علم انه ذمى وجعل (إمضاه) بان ظن ان امانه ماض كالامان الصبي والراة فلا يعضى وهو في (أعضى) الامان في السائل الخمس ان أمضاه الامام (أورد) الحربي (لحله) أي لحل التأمين الذي كان فيه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وإن أخذ) الحربي حال كونه (مقبلاً) اليها (بأرضهم) متعاق باخذ (وقل جئت أطلب الأمان) منكم (و) اخذ (أرضنا) ومعه تجارة (وقل) لنا إنما دخلت ارضكم بلا امان لأنني (ظننت) أنكم لا تعرضون

وأولى بعد الاشراف على فتح الحصن وهذا قول ابن القاسم وابن اللواز ورد المصنف بلو على ما قاله سحنون لا يجوز لمؤنه قتله ويجوز لغيره لعدم صحة أمانه بالنسبة لغيره. مؤنه فحل الخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح إنما هو بالنسبة لغير المؤمن وأما هو فليس له اتفاقاً كذا في التوضيح وح ومقتضى قول اللواز عن ابن بشير أن محل الخلاف في تأمين غير الامام بعد الفتح وأما تأمين الامام فانه يسقط به القتل اتفاقاً بالنسبة للامام ولغيره اه بن (قوله إن وقع) أي الامان قبله أي قبل الفتح (قوله وإن قصد الخ) كفتحتنا لهم المصحف وحلفنا أن تقتلهم فظنوا ذلك أماناً ومعنى كون هذا أماناً انه يصمم دمه وماله لكن يغير الامام بين امضائه ورده لما منه وهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصد الامان وبين ما في اللواز من عدم اشتراطه فحمل ما في التوضيح على الامان للنمقد الذي لا يرد وما في اللواز على ما يشمل تغيير الامام اه بن (قوله بخلاف الامام) أي فانه يثبت الامان بقوله كنت أمتهم (قوله بان يكون فيه مصلحة أو استتوت الخ) فالشرط في لزوم الامان عدم الضرر لا وجود المصلحة (قوله فان أضر بالمسلمين) أي كما لو أمن جاسوساً أو طليعة أو من فيه مضرة (قوله من غير إشارة) أي أو بإشارة لم يقصد بها المؤمن الامان كما في بن (قوله) أو خاطب حريباً بكلام الخ) كقول السلم لرئيس مركب الدواريخ قلعك أو لشخص منهم بالفارسية مترس أي لا تخف فظنوا ذلك أماناً (قوله أو جهل اسلامه) هذا أحد قولي ابن القاسم واختاره ابن اللواز والقول الآخر انهم في واختاره الاخميمي انظر ح اه بن (قوله وجهل امضاه) أي حكم امضاه وهو عدم الزوم وقوله فلا يعضى أي ولا يعذر بذلك الجهل (قوله أورد لحله) أو للتخير أي ان الامام يغير بين امضائه أو رده الى الحل الذي كان فيه قبل التأمين سواء كان يامن فيه أو يخاف فيه فلا يتعرض له في حال مكته عندنا ولو طالت اقامته ولا في حال توجهه الى المكان الذي كان فيه (قوله أو أخذ بينها) ما ذكره المصنف من انه يرد في هذه لمأته احد قولين وقيل انه يغير فيه الامام ويرى فيه رأيه كما في ح ومحل هذا الخلاف إذا أخذ بعد ثمان بجبهته وإلا خير فيه الامام باتفاق انظر التوضيح (قوله وإن قامت قرينة على صدقه) أي كعدم وجود سلاح معه وقوله أو كذبه أي كوجوده معه وقوله فعلمها العمل أي في المسائل الثلاث (قوله فعلى امانه الاول) أي وله بعد رده نزوله بمكانه الذي كان به قبل السفر وليس للامام أن يلزمه الذهاب لأنه على أمانه (قوله فان رجع الخ) نص ابن عرفة ولو رجع بعد بلوغه مأمنه ففي حل أخذه وتغيير الامام في انزاله آمناً ورده ثالثاً ان رجع اختياراً الاول للصقل عث ابن حبيب عن ابن الماجشون والثاني لعمدو الثالث لابن حبيب عن عبيد الملك (قوله وقيل ان رجع اختياراً) أي اخذ قياً والارده الامام لما منه (قوله وانزاله) أي عندنا بامان (قوله وإن مات عندنا الخ) الذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان الصور أربع لأن الحربي إما ان يموت عندنا وإما ان يموت في بلده ويكون له مال

عندنا

لتاجر أو أخذ (بينهما) وقال جئت اطلب الامان (رد) في المسائل الثلاث (لأمنه) أي لحل

أمنه ولا يجوز قتله ولا اسره ولا اخذ ماله (وإن قامت قرينة) على صدقه أو كذبه (فعلينا) العمل فان قامت على كذبه رأى الامام فيه رأي من قتل أو استرقا أو غيره (وإن رد) مؤمن توجه لبلده قبل وصوله لها (برجع فعلى أمانه) الاول لا يتعرض له (حق) يصل لبلده أو لمأمنه فان رجع بعد وصوله لها فاقبل له وقيل ان رجع اختياراً وقيل يغير الامام في رده وانزاله (وإن مات) المستأمن (عندنا فإله) وديته ان قتل (له) في بيت المال (إن لم يكن معه) يبلدنا (وارث) فان كان معه وارث في دينهم ولو ذارحم فإله له دخل على التجيز أم لا

(ولم يدخل) بلدنا (على التجيز) بل دخل على الإقامة ولو بالمادة أو جهل ما دخل عليه ولا عادة وكذا إن دسل على التجيز والمادة ذلك وطالت إقامته عندنا فيها ومحل كون ماله قياً ما لم ينقض العهد بخارب يؤسر (١٨٧) قتل أولم يقتل فإنه يكون إن أسره وماله لمن قتله كما أشار به قوله

(و) ماله (لقاتله) من جيش أو سرية أو بعض المسلمين (إن) نقض العهد (أسر ثم قتل) أي أولم يقتل فلا مفهوم للقتل ثم إن كان من أسره من الجيش ومستند له خمس كسائر الغنيمة وإلا اختص به وكان الأولى تأخير هذه عن قوله قولان لأنها جارية في قوله وإن مات عندنا الخ وفي قوله وإلا أرسل مع ديت الخ وفي قوله كوديته فهو كالمتستق من الثلاث (وإلا) بأن دخل على التجيز أو كانت المادة ذلك ولم تطل إقامته فيها (أرسل) ماله (مع ديت) إن قتل ظمناً أو في معركة قبل أسره (لوارثه) ولاحق للمسلمين في ذلك فقوله والاراجع للشرط الثاني فقط أي قوله ولم يدخل على التجيز (كوديته) التي تركها عندنا وسافر لبلده فمات فترسل لوارثه (وهل) مطلقاً (إن) قتل في معركة (بينه وبين المسلمين من غير أسره) أي هي في هذه الحالة (في) بيت المال لا ترسل

عندنا نحو ودية وإما إن يؤسر وإما إن يقتل في معركة فإشار للمصنف إلى الأولى بقوله وإن مات عندنا الخ مع قوله وإلا أرسل مع ديت وأشار للثانية بقوله كوديته فالتشبيه تام كما في خش والشيخ سالم ويدل عليه كلام ابن عرفة وأشار للثالثة بقوله ولقاتله إن أسره فهو قسم لما قبله ولما بعده فلا يتوهم رجوعه لهما خلافاً لما توهمه عقب عن شيخه وتبهما الشارح وأشار للرابعة بقوله وهل إن قتل في معركة قولان هذا تحقيق كلام المصنف وبه تعلم ما في كلام عقب من الحل وتبعه الشارح قال ابن عرفة الصقلي عن محمد بن عبد الله بن القاسم وأصبح حكم ماله عندنا في موته يبلده كموته عندنا وماله في موته بعد أسره لمن أسره ولو قتل في معركة ففى كونه لوارثه أو فياً لا يخمس لقاد الصقلي عن محمد بن حبيب مع نقله عن ابن القاسم وأصبح اه وبه تعلم أن المراد بقوله كوديته المال المتروك عندنا لا خصوص الودية العرفية (قوله) ولم يدخل على التجيز) أي لم يدخل على أنه يقضى حاجته ثم يذهب لبلاده (قوله) وطالت إقامته عندنا فيها) أي ففى هذه الصور المحس يكون ماله وديته فياً (قوله) فإنه) أي مع ماله يكون لمن أسره إذا لم يقتل وقوله وماله لمن قتله أي إذا قتل (قوله) أي أولم يقتل) أي أو حارب وأسرو ولم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره (قوله) فلا مفهوم للقتل) إلا أنه إذا لم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره وإن قتل فماله لقاتله (قوله) وكان الأولى تأخير هذه عن قوله الخ) أي بحيث يقول وإن مات عندنا فماله ففى أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز وإلا أرسل مع ديت لوارثه كوديته وهل وإن قتل في معركة أو فى قولان ولقاتله إن أسره ثم قتل (قوله) لأنها جارية الخ) أي فكأنه قال وإن مات عندنا فماله ففى أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز مالم يؤسر حياً ثم يموت وإلا كان ماله لأسره وإن دخل على التجيز أرسل ماله لوارثه مالم يؤسر حياً ثم يموت وإلا كان ماله لأسره ووديته ترسل لوارثه مالم يؤسر عندنا ويموت وإلا كانت لأسره هذا حاصل كلام الشارح وقد علمت أن الصواب أن قوله ولقاتله إن أسره ثم قتل ليس راجعاً لما قبله ولا لما بعده بل هو كلام مستقل على حدة (قوله) ولم تطل إقامته) أي ومات عندنا (قوله) أو في معركة) الصواب حذف ذلك إذ لادية له أن قتل في معركة اه بن (قوله) لوارثه) فإن لم يكن له وارث في بلده أرسل لاساقفتهم من أهل ديت (قوله) وهل) مطلقاً الخ) أي وهل يرسل ماله ووديته لوارثه حيث دخل على التجيز ومات عندنا وإن قتل في معركة فهذا راجع لقوله وإلا أرسل ماله لوارثه وقوله كوديته فالقولان لا يختصان بالودية العرفية كما زعمه عقب بل موضوعهما المال المتروك عندنا مطلقاً كما تقدم عن ابن عرفة ومن فرضهما فى الودية كما فى التوضيح وغيره فالظاهر أن مرادهم بالمال المستودع المتروك عند المسلمين كما يؤخذ من كلامهم لا خصوص الودية العرفية اه بن (قوله) وهى في هذه الحالة فى) ظاهره أن الضمير للودية والأولى أوها أى المال والودية إلا أن يقال أراد بالودية المال المتروك عند المسلمين لا خصوص الودية العرفية (قوله) ولم تطل إقامته) أي بل مات عندنا بقرب دخوله عندنا أو رجع لبلده ومات فيها (قوله) فإن طالت) أي ومات عندنا (قوله) ووديته كذلك) أي تكون لأسره يختص بها إن لم يكن جيشاً ولا مستنداً إليه وإلا خست (قوله) ولو قدم حربى بامان الخ) أي وأمالو دخلوا بلادنا بالقهر ونهبوا منها أمتعة وأرادوا بيعها فيها فلا يجوز الشراء منهم وهى باقية على ملك أربابها فلم يخذلهم اشتراها بقصد التملك بجائزاً وإما أن

(قولان) ومحلها إذا دخل على التجيز أو كانت المادة ذلك ولم تطل إقامته فإن طالت كان ماله ولو وديته فياً كما تقدم فإن أسره للمركة اخمس به أسره إن لم يكن جيشاً ولا مستنداً له وإلا خمس كما مر ووديته كذلك (و) لو قدم حربى بامان ومعه سلع لمسلم أو ذى (كثرة) كراهة تنزيه على الراجح (لغير المال)

اشترأه سلمه) أى سلخ المالك اماناً فيه تسليطاً لهم على أموال المسلمين وتقوية لهم عليها أولاً أنه بشرائها يفوتها على المالك كما قال (وفانت به) أى باشتراء غير المالك على المالك فليس له اليها سبيل بمن ولا غيره (و) فانت أيضاً (بهمتها لها) لم يردى امان لأن الامان يعقق ملكهم أولاً أنه بالعهد صار له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما باعوه أو وهبوه بدارهم فإن لربه أخذه باليمن في البيع ومجاناً في الهبة كما سيأتى (وانتزع) من (١٨٨) المستأمن (مُسْرِق) مناز من العهد (ثم عيده به يبلدنا) بعد ذهابه لدار الحرب عاد به

انسارق أو غيره لكن ان عاد به السارق قطع ولو شرط عند العهد أن لا يؤخذ منه شيء مما سرق ولا تقام عليه حدود المسلمين ولا يوفى له بشرطه (على الأظهر) متعلق بانتزع (لا) ينتزع منهم (أحرار مسلمون) أسروهم ثم (قدموا بهم) بامان عند ابن القاسم على احد قوله والقول الآخر انهم ينتزعون منهم جبراً بالقيمة وهو الذى عليه اصحاب مالك وبه العمل (وملك) الحربى (باسلامه) جميع ما يده بما غصبه أو سرقة أو نهبه (غير الحر المسلم) من رقيق ولو سلمنا اوام ولد أو متقاً لأجل وذى وغيرهما واما الحر المسلم فلا يملكه دكر أو انثى ولا حبساً محققاً ولا ماسرقة من عهده ولا ديناً في ذمته ولا وديعة ولا ما استأجره منا حال كفره (ومؤدبت أم الولد) قيمتها وجوباً على سيدها لشبهها بالحررة واتبعت ذمته ان

اشترأها بقصد الفداء لربها فالأحسن أخذها بالفداء لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب باخذ الكفار لها بالقهر مادامت شعائر الإسلام قائمة فيها (قوله اشتراء سلمه) أى من الحربى الذى دخل بها بلادنا بامان (قوله أولاً أنه بشرائها يفوتها على المالك) هذا التعليل هو الظاهر وأما قوله فيأتى أيضاً فيما إذا كان المشتري هو المالك مع أنه لا يكره له شرائها ولذا رده أبو الحسن انظر بن (قوله وبهمتها لها) أى بعد دخولهم بها بلادنا بامان وأما ما أخذوه من بلادنا فيها وهبوه فيها فلا يملكه الموهوب له ولا يفوت على مالكه بالهبة ثم ان ظاهر المصنف أنه لا كراهة في قبول الهبة كالكسب وإلا كان يقول وكره لغير المالك اشتراء سلمه واتهابها أى قبول هبتها وبعضهم سوى بينهما في الكراهة وبالجملة فالمسئلة ذات خلاف والتعليل الثانى في كراهة الشراء موجود في الهبة قاله شيخنا (قوله أو لأنه) أى الحربى (قوله لا احرار مسلمون قدموا بهم) سواء كانوا ذكورا أو اناثاً فلا ينتزع منهم جبراً عليهم لا بالقيمة ولا بدونها ولا يمنعون من الرجوع بهم بلادهم كما لا ينتزع منهم شيء من أموال المسلمين التى قدموا بها عندنا بامان وقد كانوا أخذوها غضباً أو نهباً لاسرقة كاسر وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقد رنا على نزعهم قبل ان يذهبوا به لبلادهم فانه ينتزع منهم لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع اقامة شعائر الإسلام عنها واما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب (قوله القول الآخر) يعنى لابن القاسم وهذا العزو فيه نظر فان هذا القول لغير ابن القاسم من اصحاب مالك وأما قول ابن القاسم الآخر فهو ان ينتزع منهم بالقيمة الاناث دون الذكور هكذا في التوضيح والمواق اه بن (قوله انهم ينتزعون منه جبراً) أى سواء كانوا ذكورا أو اناثاً (قوله وملك باسلامه غير الحر المسلم) أى سواء قدم اليها في حال كفره بامان أو لم يقدم حال كفره لكن قدم حال اسلامه واما إذا سلم واقام ببلده فسيأتى في آخر الباب في قول المصنف وماله وولده الخ فقول خشى قدم بامان واقام ببلده غير ظاهر اه بن لأنه يقتضى انه إذا قدم بذلك حال اسلامه لا يملكه وليس كذلك ولأنه إذا قام ببلده فله حكم آخر وليس له هذا الحكم (قوله وغيرها) أى غير الرقيق والذى من أنواع العروض كالكتب والسلاح والأموال وإذا ملك ما ذكر باسلامه جاز الشراء منه من غير كراهة (قوله ولا حبساً) أى ولا يملك حبساً الخ (قوله ولا ماسرقة زمن عهده) أى لأن شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيما أخذوه على طريق القهر والغلبة ومثل المسروق الاقطة فلا يملكها وتؤخذ منه مجاناً (قوله ولادينا ترتب في ذمته) أى من شيء اشتراء من مسلم أو استأجره منه واقرضه منه ولو وقع الشراء والاجارة والسلف في أرض الحرب حال كفره (قوله بقيمتها) أى على انها قن ومحل وجوب فداها ما لم تمت أو يمت سيدها وإلا فلا فداء لموتها في الأول وخروجها حرة في الثانى (قوله رقبه لبقية لمن اسلم عليه) أى عتق ما حمله الثلث منه ورق باقية الخ (قوله ورق كاه) أى لعدم حمل الثلث لشيء منه بأن كان مدينياً ديناً يستغرق التركة بتأملها وذلك العبد وقوله أو بعضه أى لحمل

الثلث

اعسر (و) ملك من مدبر ومعتق لأجل ما يملكه السيد منها فان مات السيد

(عتق المدبر من ثلث سيده) فان حمل بعضه رق باقية لمن اسلم عليه (و) عتق (معتق لأجل بعده) أى بعد الأجل (ولا يتبعون) الأولى ولا يتبعان أى لا يتبعهما من اسلم عليهما بعد عتقهما (بشيء) ولعله جمع باعتبار افرادها ويحتمل انه جمع لرجوعه لحر المسلم ايضا (ولا خياراً للوارث) في المدبر إذا مات سيده ورق كاه أو بعضه

لمن أسلم عليه بين أسلامه له أو أخذه ودفع قيمته له كما في المدير الجاني لأن السيد هنا لم يكن له انتزاعه من أسلم فكذا وارثه وعنى للكتاب أن أدى الذي أسلم ولولاؤه لمن عقدها وإن عجز رقب له ولا شيء السيد وسكت عنه المصنف لوضوحه (وحدّزان) بحرية أو ذات مقم قل الجيش أو أكثر (سارق) نصاباً (و) لو قدر حقه أو دونه (إن حيز المغنم) لا أن لم يحز فلا يقطع (ووقت الأرض) غير الموات من أرض الزراعة وكذا الدور على المشهور بمجرد الاستيلاء عليها ولا يحتاج إلى صيغة من الامام ولا لتطبيب نفس المجاهدين ولا يؤخذ للدور كراء بخلاف أرض الزراعة ثم إن محل عدم أخذ كراء لها وعدم بيعها مادامت ببيان الكفار التي صادفها الفتح موجودة أما إذا تهدمت وجدد الناس أبنية جاز حينئذ أخذ السكراء والبيع والأخذ (١٨٩) بالشفعة والأرض كما هو الآن في

مكة ومصر وغيرها وأولى لو تجددت بلد بأرض براج كلقاهرة ولو كان أصل الأرض وفقاً لأن البناء مملوك وأما أرض الزراعة فيصرف خراجها فيما سيصرح به المؤلف قريباً والكلام فيها للسلطان أو نائبه ولا تورث لأنها لا تملك ولو مات أحد الفلاحين وله ورثة وقد جرت العادة بأن الذكور تختص بالأرض دون الإناث كما في بعض قرى الصعيد فإنه يجب اجراؤهم على عاداتهم على ما يظهر لآل هذه العادة والعرف صارت كالآلة من السلطان في ذلك ومقتضى ما تقدم أنه يجوز للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع يدهم عليها ويعطيها لمن يشاء وقد يظهر أنه لا يجوز له لما فيه من فتح باب يؤدي إلى المهرج والفساد ولأن

الثالث (قوله لمن أسلم عليه) أي سواء جاء إليه أو دخل بأمان ثم أسلم (قوله كما في المدير الجاني) أي إذا مات السيد عن مدير جان خير وارثه إما أن يدفع أرض الجناية ويأخذ المدير أو يسلمه للجاني عليه (قوله وحدّزان بحرية) أي زنى بها قبل حوز المغنم وقوله أو ذات مغنم زنى بها بعد حوز المغنم وقوله إن حيز المغنم شرط في قوله وسارق وكان الأولى أن يقول وكسارق بالكاف لأجل أن يظهر رجوع الشرطاً بعدها وهذا الصواب قول عبد الملك عدم الحد للشبهة وعدم القطع حتى يسرق نصاباً فوق حظه النظار اهـ بن (قوله إن حيز المغنم) أي جمع في مكان بالفعل بحيث صار معينا بين أيدي المجاهدين قبل قسمه (قوله على المشهور) خلافاً لمن قال إن الامام يقسم الأرض بين المجاهدين كغيرها من الغنمة (قوله بمجرد الاستيلاء عليها) متعلق بقوله وقت قال طي لم أر من قال إنها تصير وقتاً بمجرد الاستيلاء عليها إذ كلام الأئمة فيما يفعله الامام فيها هل يقسمها كغيرها أو يتركها لنواب المسلمين وحينئذ فمعنى وقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطاح عليه وهو الحبس وقره بن وقد يقال هذا المعنى هو مراد الشارح بوقفها بمجرد الاستيلاء عليها فإنها تترك للمصالح ولا معنى لاوقف والتجسس الا ذلك فإن أراد بالمصطاح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فالشارح قد قال إن هذا الوقف لا يحتاج لمصلحة تأمل (قوله ولا يؤخذ للدور كراء) أي بل هي كالمساجد من سبق وفي بن عن بعض الشيوخ أنه ينبغي أن يؤخذ للدور كراء ويكون في المصالح كخراج أرض الزراعة (قوله وأولى أو تجددت بلد) أي أولى في جواز السكراء والبيع والأخذ بالشفعة (قوله قريباً) أي بقوله فخراجها والخمس والجزية (قوله والكلام فيها) أي في أرض الزراعة للسلطان أي فيمكن منها من شاء وإذا مات شخص وتحت يده أرض يزرعها ويؤدى خراجها فالظر في تلك الأرض للسلطان أو نائبه يعطيها لمن يشاء ولا تورث عن ذلك الميت نعم وارثه أولى وأحق بها من غيره وهذا على المشهور من وقف الأرض وأما على مقابله من أرض للمجاهدين كالغنيمة فإنها تورث عمن مات عن شيء منها (قوله وقد جرت النج) جملة حالية (قوله فانه يجب الخ) جواب الشرط من قوله ولو مات المغنم (قوله ومقتضى ما تقدم) أي من الكلام للسلطان أو نائبه (قوله نوع استحقاق) أي من جهة تحريكه للأرض المدة الطويلة التي لولاها لحرست الأرض وتلفت فهو شبه الحلو في الأرض الموقوفة (قوله للملزم) أي الذي هو نائب السلطان فله أن يعطيها لمن يشاء (قوله لمناقها ما تقدم) أي من أنها وقف وقد يقال القول بوقفية أرض الزراعة ليس متفقاً عليه بل غاية الأمر أنه المشهور ومقابله أنها تقسم على الجيش فلهذا تلك

لمورثهم نوع استحقاق وأيضاً المادة تنزل منزلة حكم السلاطين المتقدمين بأن كل من بيده شيء فهو لورثته أو لأولاده الذكور دون الإناث رعاية لحق المصلحة نعم إذا مات ولم يكن له وارث فالأمر للملزم وما اشتهر من فتاوى معزوة لبعض أئمتنا كالشيخ الحرشي والشيخ عبد الباقى والشيخ يحيى الشاوى وغيرهم من أن أرض الزراعة تورث فهي فتوى باطلة لمناقها ما تقدم وغالبهم قد شرح هذا المختصر ولم يذكر الإرث ولا بالإشارة فالظاهر أن هذه الفتاوى مكذوبة عليهم فلا يلتفت إليها وذلك (ك) أرض (مصر) والشهم والعراق وخمس غيرها) أي غير الأرض من سائر أموال الحريين أي يقسم أخماساً خمس لبيت مال المسلمين والأربعة للمجاهدين تقسم على ماسيأتى ومحل وقف الأرض وتخمس غيرها (إن أو جف) أي قوتل (عليه) ولو حكما كغيرهم قبل القاتلة بعد نزول الجيش بلادهم

على أحد القولين وأما لو عرّبوا قبل خروج الجيش من بلاد الإسلام فيكون ما انجلوا عنه فياً، ووضعه بيت المال وكذا لو هربوا بعد خروجهم وقبل نزوله بلدهم على ما لا باجى (نخرأجها) أى الأرض (والخمس) الذى لله ولرسوله (والجزية) العنوية والصحية والنفى وعشور محلها بيت مال المسلمين يصرفه الامام باجتهاده في مصالحهم العامة والخاصة ويبدأ بالصرف ندبا (لا يكره عليه الصلاة والسلام) وهم بنو هاشم ويوفر نصيبهم لمنهم من الزكاة (ثم للصالح) المائدة نفعا على المسلمين كبناء المساجد وترميمها والقنطرة وعمارة الثغور والغزو وارتزاق القضاة وقضاء دين معسر وعقل جراح ونجيم زمت واعانة حاج وتزويج أعزب واعانة أهل العلم ومن ذلك الصرف على نفسه وعياله منه المعروف (وبدئ) من المصالح وجوبا بعد الآل (بمن فيهم المال) أى بمن في بلدكم الخراج أو الخمس أو الجزية فيعطون حتى ينفذوا كفاية سنة ان امكن (وتنقل لأحوج الأكثر) من المال ان كان هناك أحوج بمن فيهم المال (وتنقل) الامام أى زاد (منه) أى من خمس الفينة خاصة (السلب) بالفتح ما يسلب ويسمى النفل السكلى وغيره

النفى بناء على ذلك القول وهو وان كان ضعيفا لكن نظرا لصلحة ودفع المخرج أو يقال الأرض وان كانت موقوفة على المشهور لكن قد ثبت للزراعين فيها حق يشبه الخلو من جهة تحريكهم الأرض والعلاج فيها والخلو يورث كما سيأتى في الوقف تأمل (قوله أحد القولين) ذكرهما ابن عرفة وهذا القول ضعيف والقول الآخر وهو المذهب أنه لا يخمس بل هو فى. يصرف بتمامه فى مصالح السامعين ولا يخمس إلا ما أوجف عليه بالفعل قال المازرى فى العلم لا خلاف فى ان الفينة تخمس وأما ما انجلى عنه أهله دون قتال فمئذنا لا يخمس ويصرف فى مصالح السامعين وقال الشافعى يخمس كالغنيمة ونقله الأئمة واقراء فانت ترى المازرى لم يعز القول بالتخمس إلا لاشافعى مع سعة حفظه قاله طفى (قوله أى الأرض) أى المأخوذة عنوة وقهرا بالمقاتلة عاها (قوله والخمس) أى خمس الغنيمة وهو ما نيل بالقتال عليه من أموال الحريين وكذا خمس الركاى المتقدم فى قوله وفى ندرته الخمس كالكراى (قوله العنوية والصحية) أى المضروبة على أهل العنوية وأهل الصالح (قوله وخراج أرض الصالح) وذلك إذا صالحونا على ان كل فدان عليه كذا وقوله وما صولح عليه أهل الحرب وذلك كما إذا صالح أهل البلد على دفع قدر معين فى كل سنة من غير أن يعين القدر الذى على كل رأس أو كل فدان من الأرض وإلا كان ذلك الجزية الصحية وخراج أرض الصالح تأمل (قوله وما أخذ من تجارهم) ويزاد أيضا على ذلك مال المرتد إذا مات على رده والمال الذى جهات أربابه ومال من لا وارث له فهذه جهات بيت المال (قوله ويوفر) أى يكثُر ويعظم (قوله ومن ذلك) أى مما ذكر من مصالح السامعين وقوله الصرف أى صرف الامام على نفسه وعياله بالمعروف ولو استغرق جميعه كما قال عبد الوهاب وظاهر الشارح ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم وقال عبد الوهاب انه يبدأ بنفسه وعياله (قوله بعد الآل) أى فالبداية هنا اضافية بخلاف البداية بالآل فانها حقيقة (قوله ونقل لأحوج الأكثر) أى ونقل الامام عمن فيهم المال لغيرهم إذا كثر إذا كان ذلك الغير أحوج منهم * وحاصله انه إذا كان غير فقراء البلد التى جى فيها المال أكثر احتياجا منهم فان الامام يصرف القليل لأهل البلد التى جى فيها المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم (قوله ونقل منه السلب) اعلم ان النفل هو ما يعطيه الامام مع خمس الفينة لمستحقها لمصلحة وهو جزئى وكلى فالأولى ما يثبت باعطائه بالفعل كأن يقول خذ يا فلان هذا الدينار أو البعير مثلا والثانى ما يثبت بقوله من قبل قتيلافله سلبه ابن (قوله ما يسلب) أى ما ينزع من المقتول وقوله ويسمى أى ما يسلب من المقتول وقوله النفل بفتح الفاء وقوله السكلى أى لعدم اختصاصه بشئ بعينه (قوله وغيره) عطف على قول المصنف السلب أى ونقل منه من غير السلب وقوله ويسمى الجزئى أى النفل الجزئى (قوله كان أشمل) أى لشموله للنفل السكلى وهو السلب والجزئى وهو ما يعطيه له بفعل وقد يجاب بان تنفيل غير السلب معلوم بالأولى من تنفيل السلب لأنه إذا جاز العام مع كثرته فالخاص القليل أولى * وحاصله ان الامام إذا قال لشخص ما اعلم من شجاعته أو تديره إذا قتلت قتيلافلك سلبه أو أعطاه دينارا أو بعيرا فانه يحسب سلب القتل أو الدينار أو البعير من الخمس لامن أصل الفينة (قوله بأن لم يقدر على العدو) هذا تفسير لعدم انقضاء القتال تفسير مراد وقوله ان يقول أى

ويسمى الجزئى فلو أن سقط لفظ السلب كان أشمل (لمصلحة) من شجاعة وتدير (ولم يجر) أى يكره للامام وقيل نحره وهو ظاهره (ان لم ينفذ القتال) بأن لم يقدر على العدو وان (من قتلا قتيلافله السلب) أو من جاءنى بشئ من عين أو متاع فله ربه مثلا لأنه يصرف نيتهم قتال الدنيا فلذا جاز بعد القدرة عليهم

اذ لا محذور فيه (ومضى) القول المذكور وان لم يحز (إن لم يطله) الامام (قبل) حوز (المقسم) فان ابطاله اعتبر ابطاله فباجد الابطال لا فيما قبله ولا يعتبر ابطاله بعد النعم بل كل من فعل شيئا استحق مارتبه له عليه الامام ولو كان من أصل القنينة ولما كان قوله الامام من قتل قتيلاً فله سلبه ليس على عمومته في الاشخاص وفي كل سلب بين الراد بقوله (وللمسلم فقط) دون الذي مالم ينفذه له الامام (سلب) من حربي (اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كدابة الركوبة (١٩١) له أو المسوكة بيده أو بدغلامه

للقاتل وسرجه ولجامه ودرعه وسلاحه ومنطقته وما فيها من حلي وثيابه التي عليه (لاسوار) و صليب وعين) ذهب أو فضة (ودابة) غير مسوكة ولا مسوكة للقاتل بل جنب امامه يد غلامه للافتخار فلا يكون للقاتل لأنها من غير المعتاد وله المعتاد (وإن لم يسمع) قول الامام بعد أو غيبة اذ سماع بعض الجيش كاف (أو تعدد) السلب بعد القتلى فله الجميع (إن لم يقاتل قتيل) اعترض بأن الموضوع انه قال ذلك فالوجه ان يقول ان يمين قاتل (وإلا) ان عين قاتل بان قاتل يافان قتيلاً فله سلبه قتل أكثر (فالأول) له سلبه فقط ان علم وإلا فنصف كل منهما كما لو قتلها معا وقيل له الأول في الفرع الأول والأكثر في الثاني (ولم يكن) السلب (لكرأة) من صبي

الامام وقوله من قتل قتيلاً فاعل يحز أي لم يحز هذا اللفظ وكذا ما كان بمعناه قبل اقدرة على العدو وحاصله انه لا يجوز للامام أن يقول للمجاهدين من قتل قتيلاً فله سلبه لأنه يؤدي لفساد نيتهم (قوله) اذ لا محذور فيه) أي ويكون معنى قوله من قتل قتيلاً أي من كان قتل قتيلاً فاندفع ما يقال اذا كانت القتال قد انقضت كيف يقول لهم من قتل قتيلاً فله سلبه والجواب ان المراد من كان قتل قتيلاً في الماضي (قوله فان ابطاله) أي نظير الرجوع عنه قبل حوز المقسم (قوله فباجد الابطال) أي فان قتل قتيلاً بعد الابطال فلا يستحق سلبه وان كان قتل قتيلاً قبل الابطال استحق سلبه (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد المقسم) أي بعد حوز (قوله ولو كان من أقل القنينة) أي هذا اذا كان مارتبه من الخمس بل ولو كان من القنينة كمن قتل قتيلاً فله سلبه أو قله دينار من الخمس أو من القنينة (قوله وللمسلم فقط) أي اذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله مالم ينفذه له الامام) يعني انه لا يجوز ابتداء ولكن ان حكم به مضي لأنه حكم بمختلف فيه فلا يتم فيه اه بن (قوله اعتيد وجوده مع المقتول) ويشبث كونه قتيله بعد ان شرط الامام البينة والا فقولان انظر اه بن (قوله وله المعتاد) أشار بذلك الى ان قوله وان لم يسمع مبالغة في استحقاق القاتل السلب المعتاد (قوله وان لم يسمع قول الامام) أي قوله من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله كاف) أي في استحقاق السلب للمعتاد (قوله انه قال ذلك) أي وإذا كان موضوع المسئلة انه قال ذلك فكيف يجعل عدم قوله ذلك شرطاً مع انه مناف للموضوع (قوله والا فالأول) والتفريق بين ان قتل قتيلاً وبين من قتل قتيلاً مشكل اذ في كليهما النكرة في سياق الشرط وهي تعم وأجيب بأنه اذا عين الامام الفاعل كان غير داخل على اتساع العطاء وحينئذ يقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحداً بخلاف ما إذا قال من قتل قتيلاً فان العموم يقوى العموم كذا قرر مشيخنا (قوله وقيل له الاقل) أي الأقل من السلبين فيما اذا تعدد المقتول في الفرع الأول وهو ما اذا قتلها على الترتيب وقوله والاكثر أي من السلبين وقوله في الثاني أي في الفرع الثاني وهو ما اذا قتلها معا (قوله ولم يكن لكرأة) حال من قوله سلب اعتيد أي والحال انه لم يكن ذلك السلب المعتاد من كراءه فان كان من كراءه فلا يكون سلبها لقاتلها اذ لا يجوز قتلها ولا قتل من ذكر معها هذا إذا لم تقاتل. قال الرجال وقد علمت من هذا ان اللام في قوله لكرأة بمعنى من (قوله تشبيه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ) أي فسك ان سلب المقتول المعتاد يكون لقاتله للمسلم إذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه كذلك يكون سلبه لقاتله اذا كان هو الامام (قوله ان لم يقل منكم) أي ان لم يقل من قتل قتيلاً منكم فله سلبه بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بدون منكم (قوله وإلا فلا يدخل) أي والا بان قال منكم فلا يدخل في كلامه (قوله غير مسوكة للقتال عليها) أي فليست لقاتله وقوله والا أي بأن كانت مسوكة بيد غلامه للقتال عليها وما هنا فيما اذا قال من قتل قتيلاً فله فرسه أو خاله وما مر

وراهب منزول وزمن وشيخ فان (إن لم تقاتل) قتال الرجال فان قاتلت بالسلاح أو قتلت أحداً فسلبها لقاتلها (كإمام) تشبيهه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ لأن التسليم يدخل في عموم كلامه (إن لم يقل منكم) والا فلا يدخل (أو) لم (يخص نفسه) بأن قال ان قتل أنا قتيلاً فله سلبه فلا شيء له لانه حابي نفسه (وله) أي للقاتل (البقرة) الآية (إن قال الامام من قتل قتيلاً على يدي) فهو له صدق البذل على الآية بخلاف من قتل قتيلاً على يده فليس له الذكر له كذا لم صدق البقرة على القاتل المذكور (لا إن كانت الدابة بيد غلامه) غير مسوكة للقتال عليها والا فهي لقاتله كما مر (وقسم) الإمام (الأربعة) الخماس الباقية (الحرم)

ذكر (مسلم بالغ عاتل حاضر) لانتقال صحيح على تفصيل في قوله ومريض شهد الخ (كناجر وجبر إن قاتلا) والافلاولو شهدا صف القتال (أخرج جاذبة غزو) (١٩٢) ولولا يقاتل (لاضد هم) من عبدوكافروهم وروصى وغائب (ولو قاتلوا إلا الصبي

فقيه إن أجبر) من الامام (وقاتل) وهو مطبق للقتال (خلاف ولا يرضخ) أي لا يعطى لهم) أي لمن لا يسهم له من الأضداد المتقدمة والرضخ مال موكل تقديره للامام عمله الخمس كالفضل (كيت) آدمى او فرس (قبل اللقاء) أي القتال فلا يرضخ له ولا يسهم (وأعمر وأخرج) إلا ان يقاتل (ونزل) وأقطع الا ان يكون لهم رأى وتدير (وتخلف) يلد الاسلام (لحاجة إن لم تتعاق) حاجته (بالجيش) والآنهم له (وضال) عن الجيش (يلدنا وان) ضل بمعنى رد (يرج) لكن الرجح انه يسهم له ولن رد يرجع الا ان يرجع اختيارا (مخالف) ضال (يلدم) فيهم له (و) بخلاف (مريض شهد) القتال ولم يمنعه مرضه عنه فان منعه لم يسهم له الا ان يكون له تدبير (كفرس رهيص) والرهيص مرض في باطن قدمه من وطئه على حجر ونحوه كالوقرة فيسهم له لكونه بصفة الاصحاء (أو مرض)

في قوله أودابة فيما إذا قل له سلبه فلا تكرار وقوله لا إن كانت بيد غلامه أي وأما لو كانت بيده أو مربوطه بمنطقته فهي لقاتله كما قال قت وظاهره ولو كان راكباً لغيرها (قوله ذكر) أي فالمرأة لا يسهم لها ولو قاتلت إلا إذا تعين الجهاد عليها بفتح العدو وإلا أسهم لها كما قال الجزولي (قوله حاضر لالقتال) أي ولو لم يقاتل بالفعل (قوله إن قاتل الخ) وقيل يكفي في الاسهم للتاجر والأجير شهود القتال وقيل بعدم الاسهم للأجير مطلقاً ولو قاتل ففي الأجير ثلاثة أقوال وفي التاجر قولان انظر بين والوضوح أن خروج التاجر بقصد التجارة وخروج الأجير بقصد الخدمة (قوله أو خرجا بنية غزو) ظاهره كانت نية الغزو تابعة أو متبوعة والتي في التوضيح ان التعمد أنه اذا كانت نية الغزو تابعة انه لا يسهم لهما فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت متبوعة أو كانت مقصودتين. ما اه بن (قوله ولو قاتلوا) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد والمبالغة راجعة لما عدا ضد حاضر إذ لا يتصور القتال مع الغيبة ورد بالمبالغة على من قل بالاسهم لكل واحد من تلك الأضداد إذا قاتل والخلاف موجود في الذمي اذا قاتل كما في التوضيح وابن عرفة (قوله خلاف) أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له ان أجبر وقاتل فلم نفع على من شهره وهو وان اقتصر عليه في الرسالة لكنها لا تقيد بالمشهور نعم شهر المالكهاني القول بأنه يسهم له إذا حضر صف القتال كما في التوضيح وهو قول ثالث لم يعرج عليه المؤلف ويلزم من تشهيره تشهير ماحكه المصنف اه بن (قوله ولا يرضخ لهم) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد أي لا يعطى هؤلاء الجماعة الذين لا يسهم لهم شيئاً من الخمس (قوله والرضخ) أي في عرف الفقهاء وأما في اللغة فهو اعطاء الشيء البير (قوله وأعمر وأخرج) أي كذلك لا يسهم لهم ولا يرضخ وقوله إلا ان يقاتل أي الأعرج راكباً وراجلاً فيسهم له على التعمد كما في الواقع خلافاً لما يفيد كلام قت من أنه لا يسهم للأعرج مطلقاً ولو قاتل وذمي جريان هذا القيد في الأعمر أيضاً (قوله إن لم يتعلق بالجيش) أي ان لم يعد عليه منها نفع وقوله وإلا أسهم له أي وإلا بأن تعلقت بالجيش بأن عاد عليه وعلى أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول كإقامته في بلد المسلمين لأجل تسوق طعام أو سلاح للجيش والثاني كتحلفه في بلاد الاسلام لأجل تمريض ابن أو أخ أمير الجيش (قوله وضال عن الجيش يلدنا) أي ولم يجتمع عليه أصلاً أو اجتمع عليه بعد الفتح وفراغ الجهاد (قوله لكن الرجح انه يسهم له) أي لمن ضل عن الجيش يلدنا ولن رد يرجع قال ذلك في المدونة ومن ردتهم الرجح لبلد الاسلام فانه يسهم لهم مع أصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو ضل رجل من العسكر فلم يرجع حتى غنموا فله سهمهم لقول مالك في الذين ردتهم الرجح اه والمصنف تبع تشهير ابن الحاجب تبعاً لابن شاس وهو غير ظاهر لما عدت من كلام المدونة (قوله شهد القتال ولم يمنعه مرضه عنه) أي سواء كان المرض حصل له بعد الاشراف على الغنمة أو حصل له في ابتداء القتال أو حصل له قبل دخول بدم وقوله فان منعه لم يسهم له أي على أحد القولين اذا كان المرض طراً له قبل دخول بدم أو في ابتداء القتال فان طراً له بعد الاشراف على الغنمة أسهم له اتفاقاً كما يأتي (قوله أو مرض بعد أن أشرف الخ) عطف على شهد فهو في موضع الصفة لمريض ومناه انه اذا حضر القتال صحيحاً ثم طراً له مرض بعد الاشراف على حوز الغنمة

اوجب

الفرس أو الغاوى (بعد أن أقرت على) حوز الغنمة (إلا) بأن برس

قبل القتال أو قبل الاشراف على الغنمة واستمر مريضاً حتى انقضى القتال ولم يقاتل (فقولان) نظراً لدخوله بلد الحرب صحيحاً

وللرض للمانع (و) يسهم (للفرس مثلا) سهم (فارسه) فللفرس سهمان ولراكبه سهم كأن لمن لافرس له سهما واحدا والفرس الذي لا يسهم لراكبه سهمان كالعبد والفرس السهمان (وإن) كان القتال (بسفينة) لأن للقعود من حمل الخيل في الجهاد رهاب العدو (أو) كان الفرس (برذونا) واجازه الإمام وهو العظيم الحلقة الفايط الأعضاء والعرب المدوحة ضر وأرق أعضاء (وهيناً) من الخيل لا الابل اذ لا يسهم لها وهو مأبوه عربى وأمه نبطية أى رديئة وعكس المهجين مقرف اسم فاعسل من أقرف وهو مأمه عربية وأبوه نبطى (وصغيراً يُقدر بها) أى بالثلاثة (على الكرم) على العدو (والفرس) منه (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وقد شهد به القتال من ابتداءه صحيحاً ثم حدث له المرض في بقیته (و) لفرس (محبس) وسهما للمقاتل عليه لا للمحبس ولا في مصالحه كدلف ونحوه (و) لفرس (منصوب) وسهما للمقاتل عليه ان غصب (من الغنمة) فقاتل به في غنمة وعليه أجره للجيش (أو) غصبه (من غير الجيش) بان غصبه من آحاد المسلمين وسهما للقاص ولربه أجره المثل (و) للنصوب (منه) أى من الجيش أى من آحاده سهما (لربه) إذا لم يكن له غيره والافسهما للقاص وعليه أجره لربه (لأن عجباً) عطف على فرس رهيب فهو مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل فلا يسهم له وهو الهزيل الذى لا تقع به

أوجب منه عن اقتال فانه يسهم له وإذا علمت هذا فالأولى قصر قوله أو مرض الخ على الآدمى لأن الفرس المريض لا يشترط في الاسهام له شهود القتال بل المدار على كونه يرجى برؤه كما يأتى (قوله والمرض) أى ونظرا للمرض المانع من القتال فمن نظر لذلك قل بعدم الاسهام له ومن نظره دخوله بلاد الحرب وتكثيره لسواد المسلمين فيها قال يسهم * والحاصل ان المريض إذا شهد القتال مع مرضه فانه يسهم له سواء حصل له المرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله في ابتداء القتال أو حصل له بعد الاشراف على الغنمة وهذه الصور الثلاثة داخلة تحت قول المصنف ومريض شهد وأما إذا منعه المرض من شهود القتال فان طرأ له بعد الاشراف على الغنمة فانه يسهم له وهذا ما أشار له المصنف بقوله أو أشرف على الغنمة وأما إذا طرأ له قبل القتال أو بعد الشروع فيه وقبل الاشراف على الغنمة فقولان بالاسهام له وعدمه (قوله ويسهم لفرس مريض رجى الخ) هذا الحل يشير إلى ان قول المصنف ومريض بالجر عطف على فرس رهيب وفي بعض النسخ ومريضاً بالنصب عطفاً على مدخول المبالغة وهو أنسب وقول الشارح وقد شهد به القتال فيه نظراً لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس إذا رجى برؤه يسهم له على قول مالك خلافاً لأشهب وابن نافع وهو مفروض فيما إذا لم يمكن القتال عليه لمرضه لكنه يرجى برؤه وأما إذا كان يمكن القتال عليه أو قاتل عليه بالفعل فانه يسهم له بلا خلاف ولا يأتى فيه التفصيل السابق في الإنسان ولذا اطلق المصنف اه بن (قوله سهما لامقاتل عليه وحده) أى فان قاتلنا عليه معا فالسهمان بينهما ان تساويا في القتال عليه وإلا فلكل ماخضه من ذلك ويتراجعان في الأجرة فلو فرض ان لكل واحد منهما نصف الفرس وقاتل كل واحد منها عليها يومين فكل واحد يأخذ سهما ولو قاتل احدهما أربعة أيام والآخر يومين فالأول يأخذ ثلثي السهمين والآخر يأخذ ثلثهما ويدفع اجرة المثل بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كانت اجرة الفرس اثني عشر درهما يدفع الذى ركه أربعة أيام لمن ركه يومين درهمين (قوله والغانم المستند للجيش) أى المتفوى به بأن كان حال انفراده سائراً تحت ظله ولا استقلال له (قوله في غية) أى غية ذلك المستند عن الجيش (قوله فيقسم) أى ما غنمه في حال غيته بنفسه (قوله لأن استناده للجيش) الأولى لأنه لاستناده للجيش لا يخرج عنه (قوله إلا إذا كان مكافئاً) أى إلا إذا كان ذلك المستند الذى لا يسهم له مكافئاً للجيش في القوة وقوله أو يكون هو أى المستند الغالب أى الذى غلب على الكفار وهزمهم (قوله فتقسم الغنمة) أى مناصفة ولو كان المستند طائفة قليلة اعدوى (قوله وبين الاحرار) أى الذين هم الجيش وقوله ثم ي خمس سهم المسلمين أى الجيش

(٢٥ - دسوقى - ثانى.) (أو كبير لا ينتفع به) (و) لا (بغالب وبغيره) فرس (ثان) (أما) (و) الفرس (المشترك) بين اثنين فما كثر سهما (للمقاتل) عليه وحده (ودفع أجره) حصه (شريكه) كثر أو قلت (و) الغانم (المستند للجيش) واحداً أو أكثر اذن له الوالى في الخروج أولاً (كهو) أى كالجيش فيما غنم في غيبته فيقسم بينه وبين الجيش كما ان الجيش يقسم عليه ما غنمه في غيبته لأن استناده للجيش لا يخرج عنه وهذا إذا كان المستند ممن يقسم له فان كان عبداً أو ذمياً لما غنمه فللجيش إلا إذا كان مكافئاً له في القوة أو يكون هو الغالب فتقسم الغنمة بينه وبين الاحرار المسلمين قبل أن تخمس ثم ي خمس سهم المسلمين خاصة (وإلا) يستند في غنيمته للجيش أى لم يتفوى به بل كان مستقلاً بنفسه (لله) ما غنمه

يختص به دون الجيش فلا ينافي تخميسه (كتلصص) أخذ شيئا من أموالهم يختص به وهو مثال لما قبله (وخمس مسلم) ما أخذه (ولو) كان السلم (عبداً على الأصح) وظاهره ان اللص السلم يغمس ولولم يخرج للغزو وحمله بعضهم على ما إذا خرج له وإلا فلا يغمس (لاذمي) فلا يغمس بل يغمس (١٩٤) بما أخذه استند للجيش أولاً (ولا من عمل) من أهل الجيش (سرجاً أو سهماً) أو

فدحا أو قصعة وفهم منه أنه ما كان معمولاً في يومهم لا يختص به وان دفع بل هو غنيمة وهو كذلك (والشأن) الذي مضى عليه السلف (القسم) للفنائم (يسلّمهم) لما فيه من تعجيل مسرة الفاعلين وغيظ الكافرين (وهل) الإمام (يبيع) جمع الغنيمة النقل هل ينهي له بيعها (ليقسم) آثامها خمسة أقسام أربعة للجيش وخمس لبيت المال أولاً ينهي له البيع بل يغير في البيع وفي قسم الأعيان (قولان) فيما إذا أمكن البيع هناك والا لم يفت قسم الأعيان (وأفرد) وجوباً في القسم (كل صنف) منها على حدته ليقسمه أخماساً (إن أمكن) حساً بالتسع الغنيمة وشراً بان لا يؤدي إلى تفريق أم عن ولدها قبل الانتشار (على الأرجح) الأولى على المختار (وأجست) لخص (مبين) أي معروف بينه حاضر (وإن) كان (ذمياً

وأما سهم المستند المكافئ أو الغالب فلا يغمس وهو ظاهر إذا كان ذمياً فان كان عبداً فهل كذلك كما هو ظاهره أو يغمس سهمه كما يأتي في العبد للتلصص وهو الظاهر انظره (قوله يغمس به) أي دون الجيش فلا ينافي أنه يغمسه (قوله ما أخذه) أي من الحريين على وجه التلصص (قوله ولو عبداً) أي هذا إذا كان السلم حراً بل ولو عبداً ورد بل قول من قال ان السلم لا يغمس ما أخذه من الحريين على وجه التلصص إلا إذا كان حراً لان كان عبداً (قوله على الأصح) قال ابن عاشر لم أر من صححه ولعل الذي صححه المؤلف اهـ بن (قوله ولولم يخرج للغزو) أي جهاراً بل خرج لمجرد التلصص خفية (قوله وحمله بعضهم) أي وهو البدر القرافي (قوله على ما إذا خرج له) أي خرج للغزو جهاراً وقوله وإلا أي بان خرج لأجل التلصص خفية فلا يغمس (قوله استند للجيش أولاً) فيه أن الذي استند للجيش ان كان مكافئاً للجيش قسم ما غنمه بينه وبين المسلمين مناصفة وان كان غير مكافئ كان ما غنمه للجيش خاصة ولا شيء له منه وحينئذ فإن الاختصاص فالأولى حمل قوله لا ذمي على ما إذا كان غير مستند للجيش بان كان متلصصاً تأمل وقد يقال يصح حمله أيضاً على ما إذا كان مستنداً للجيش ويغيد بما إذا كانوا مكافئين للمسلمين فنصف الغنيمة الذي يختصهم لا يغمس والنصف الذي يخص المسلمين يغمس (قوله ولا من عمل الخ) أي فلا يغمس ذلك بل يختص به (قوله والشأن القسم يلدن) أي ويكره تأخيرها لبلد الإسلام وهذا إذا كان الفاعلون جيشاً وأمنوا من كره العدو عليهم فان خافوا كره العدو عليهم وكانوا سرية أخرجوا القسم حتى يعودوا للجيش أو لمحل الأمن (قوله وهل الإمام يبيع سلع الغنيمة) أي وجوباً كما في عقب تبعاً لعج وفيه نظر بل الذي لابن عرفة والفكاكاني عن سحنون وهو صاحب القول الأول أنه ينبغي له ان يبيع لأنه يجب عليه والقول الثاني بالتجديد لحمد ابن المواز انظر طفي ولذا قال الشارح النقل هل ينبغي له بيعها ليقسم آثامها أولاً ينبغي له البيع بل يغير الخ (قوله إذا أمكن البيع) أي بان وجد مشتر يشتري بالقيمة لا بالعين (قوله وأفرد) أي وإذا اختار الإمام قسمة الأعيان أفرد كل صنف وجوباً في القسم على حدته أي ولا يضم بعضها إلى بعض وقيل يضم بعضها لبعض والأول لابن المواز والثاني لغيره ومحل الخلاف إذا أمكن الأفراد والاضمت الأصناف بعضها لبعض اتصافاً (قوله الأولى الخ) أي لأن ابن يونس لم يرجح هنا شيئاً وإنما نقل كلام ابن المواز ولم يزد عليه والذي اختار هذا هو اللخمي كذا قال المواقف ورده البدر القرافي بأنه قد وقف على ذلك الترجيح لابن يونس وذكره نصه فانظره (قوله حاضر) أي قسم الغنيمة (قوله وان ذمياً) أي لمشاركته للسلم في عصمة المال (قوله ان كان للمين غائباً) أي عن محل قسمة الغنيمة (قوله ويحلف أيضاً انه باق على ملكه ما باعه الخ) تبع الشارح في ذلك عقب نقلاً عن البساطي وفيه نظر إذ النقل ان الغائب الذي يحمل له لا يمين عليه لأن حمله له إنما هو برضا الجيش بخلاف الحاضر فانه يحلف لمنازعة الجيش له انظر بن (قوله والبيع له) أي لأجل ربه فاللام للتعليل لاصلة بيع لأن الشيء لا يباع لمالكه ولو جعلت اللام بمعنى على كان أولى لافادة لزوم البيع وانه ليس له تقضه بعد كما في المواقف (قوله وإذا قسم) أي

وإذا ما عرف) انه (كقوله) أي قبل القسم (مجاناً) بغير شيء (وحلف أنه يملكه) أي بال على ملكه الآن (ومحمل له) ان كان للمين غائباً وعليه أجرة الحمل (إن كان) الحمل (خيراً) له ويحلف أيضاً أنه باق على ملكه ما باعه ولا وجه ولا يخرج عن ملكه بنافل شرعي (والأ) يكن حمله خيراً من بيعه بل يبيع خبر واستوت مصلحة بيعه وحمله (يبيع له) وحمل فقه له (و) إذا قسم ما عرف مالكة (لم يضمن قسمة) ولرب به أخذه باليمن

(إلا لتأول) بان يأخذ بقول بعض العلماء كالأوزاعي ان الحربى يملك مال للسلم فيمضى القسم وليس لربه أخذه إلا بالنسبة
(على الأحسن) وإنما لم يعض إذا لم يتأول بان قسمه متعمدا للباطل أو جاهلا لأن حكم الحاكم جهلا أو قصدا للباطل
يجب تقضه اجماعا وإن وافق قول عالم (لا إن لم يتعين) ربه بعينه (١٩٥) ولا ناحيته كصروهماته

لمسلم في الجملة كصنف
وكتب حديث كالبخارى
فلا يحمل بل قسم
على المشهور تطليا حتى
المجاهدين ولا يوقف
والنص انه يجوز قسمه
ابتداء فإخراجه من أخذ
معين أو من لم يعض قسمه
غسر مخلص والمخلص
إخراجه من قوله وحمل
له فتأمل (بخلاف
اللقطة) توجد عندهم
مكتوبا عليها ذلك فانها
لا تقسم بل توقف اخلافا
ثم ان عرف ربهما حملت له
ان كان خيرا (وريت
خدمة متقى لأجل و)
خدمة (مدبر) وجد في
القيمة ودرجتهما
لمسلم غير معين أوجب لم
يكن حملها خيرا ثم ان
جاء السيد فله فداؤها
بالثمن وله تركها ما يصير
حق مشترها في الخدمة
ويخرج عند الاجل حرا
واستشكل بيع خدمة
المدبر بأن فانها موت
السيد وهو مجهول وأوجب
بان معنى يمعن انه يؤاجر
الى زمن معلوم يظن حياة
السيد اليه ولا يزداد على

وإذا قسم الامام على الجيش الشيء الذى علم مالكة قبل القسم سواء كان حاضرا حين القسم كما فرض
ابن بشر أو غائبا كما فرض ابن يونس لم يعض قسمه (قوله الا لتأول) أى من الامام الذى قسم الغنيمة
(قوله كالأوزاعي) ما قاله الأوزاعي مثله روى ابن وهب عن مالك ونقله ابن زرقون اه بن (قوله أو
قصدا للباطل) أى على مقتضى مذهبه (قوله غير مخلص) أى لأنه لا يفيد الجواز ابتداء لصدقه
بالوقف مع أن المقصود جواز قسمه ابتداء (قوله والمخلص الخ) حاصله ان قوله ان لم يتعين ان جعل
مخرجا من قوله وأخذ معين الخ يكون المعنى وأخذ معين وان ذميا ما عرف له لان لم يتعين فلا يأخذه
وهل يقسم على الجيش أو يوقف يحتمل وان جعل مخرجا من قوله ولم يعض قسمه كان المعنى لان لم
يتعين فانه يعض قسمه وهل يجوز ابتداء قسمه أولا يجوز يحتمل فالجواز ابتداء غير معلوم من كلام
المصنف على كل حال فالخاص أن يحمل عطفًا على معنى قوله وحمل له ان كان خيرا إذ معناه وحمل ما كان
خيرا لربه ان تعين لان لم يتعين ربه فلا يحمل له بل يقسم وقد يقال ان قوله لان لم يتعين ربه فلا يحمل
له صادق بأن يقسم أو يوقف فهو مثل إخراجه من قوله وأخذ معين (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لأنه
يمكن أن يقال ان إخراجه من قوله وحمل له مماثل لإخراجه من قوله وأخذ معين في احتماله للقسم
والوقف فلم يتم الجواب وأصل الاشكال لهرام والجواب للشيخ أحمد الزرقاني وقد علمت ما فيه
(قوله توجد عندهم مكتوبا عليها ذلك) أى انها لقطة قال طي هذا التقرير لهرام وهو غير صحيح
وخالف المذهب لأن مذهب مالك ان كل ما أخذه الشركون من أموال المسلمين لهم فيه شبهة الملك
من أى وجه حصل لهم سواء أخذه على وجه التهم أو غيره وإنما الراد بخلاف اللقطة الآتية في بابها
فانها توقف فالمراد التفرقة بين ما هنا وبين اللقطة فان المالك غير معين فيهما وقالوا هنا أى اذا وجد مال
لمسلم غير معين بالقسم وعدم الايقاف على المشهور وانفقوا على الايقاف فى اللقطة الآتية فهو كقول
ابن بشر وان علم أنه لم يعلم على الجملة فهل يقسم أو يوقف لصاحبه كاللقطة المشهور أنه يقسم على ملك
الغائبين اه ومثله فى عبارة ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة انظر طي اه بن (قوله أو
حيث لم يكن حملها) أى أولدين ولم يكن حملها خيرا له وفى هذه الحالة يحمل الثمن للسيد (قوله ثم ان
جاء السيد فله فداؤها الخ) هذا صحيح بالنسبة للصورة الأولى وأما فى الثانية وهى يعم حيث لم يكن
حمله خيرا فغير صواب لأن البيع حينئذ لازم ليس للسيد تقضه انظر بن (قوله فله فداؤها) أى ممن
اشترى خدمتهما بثمان الخدمة وقوله فى الخدمة اظهار فى محل الاضرار والراد فيصير حق مشترى
الخدمة فيها فان استخدمه مشترىه للأجل خرج حرا ولا شيء لربه لأنه ليس له فيه الا الخدمة
لأجل وقد استوفاهما المشتري وان جاء ربه به نصف خدمته مثلا خير فى فدائه مما بقى ببقية الثمن
(قوله ثم مازاد من الخدمة عن ذلك) أى عن الثمن الذى دفعه المشتري يكون كاللقطة وحاصله أنه
بعد انقضاء مدة الاجارة إذا عاش المدبر وسيد بعد ما تكون الخدمة الزائدة عليها كاللقطة نوضع فى
بيت المال لا لتراق الجيش وعدم العلم باعيان من يستحقها (قوله فان جهل السيد) أى
بعيثة لا يمكن ظن الزمان الذى يعيش اليه وقوله فالخدمة عشر أى فليؤجر الخدمة عشر عاما

الغاية المذكورة فى باب الاجارة المشار اليها بقوله وعبد خمسة عشر عاما ثم مازاد من الخدمة عن ذلك يكون كاللقطة
ليوضع خراجه فى بيت المال انتهى فان جهل السيد فالخدمة عشر عاما فلها يظهر ثم يحكم بحريته هذا هو الذى ينبغي فليعامل
(و) يمت (كتابة) لمكاتب

جهل ربه فان أدى للشترى عقق وولاؤه للمسلمين وإلرق له فان علم سيده فولاؤه له (لأنه ولد) بالرفع عطف على كتابة وفيه حذف مضاف أى لا تباع خدمة أم ولد لمسلم جهل ربه إذ ليس لسيدها فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة وهولفسو فيجز عققها ولا بد من ثبوت العتق لأجل (١٩٦) وما بعده بالينة وكيفيتها مع عدم معرفة السيد أن تقول أشهدنا قوم يسمونهم

أى سيده دبره مثلا ولم نعلم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه (وله) أى للمسلمين مسلم أو ذمى (بعده) أى بعد القسم (أخذه) بمن هو بيده وإن أبى (بشتمه) الذى يبيع به على القول بالبيع ليقسم عنه ويبيع وعلم الثمن وقيمته على القول بقسمة الاعيان أو جهل الثمن (و) اخذ بالأول (من الأمان) (إن) بعدد البيع (وأجبر) السيد (في أم الولد) إذا بيعت أو قسمت بعد ثمنها جهلا بها (على الثمن) أى على أخذه الثمن الذى يبيع به أو حرمت به في المقاسم وإن كان اضافى قيمتها إذا كان مليا (واتبع به إن أهدم) وأما لو قسمت مع المسلم بأنها أم ولد لمسلم فبأخذها ممن اشتراها من لثمن مجانا ولا يتبع بشيء وحده وجوب الفداء (إلا أن تموت هي أو سيدها) قبل الفداء ثلاثه عليه في موتها ولا في تركتها إن مات (وله) أى السيد (فداء معتق

قوله جهل ربه) أى وجد في الغنيمة وعلم أنه لمسلم وجهل ربه وحاصله أنه إذا وجد في الغنيمة قبل قسم مكاتب وعلمنا أنه لمسلم أو ذمى ولم يعلم عينه فأنه تباع كتابته وتقسم على الجيش إذ لم يبق لسيده الذى كاتبه فيه الا الكتابة وليس له فيه خدمة لانه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر (قوله فان علم سيده) أى بعد بيع الكتابة وأدائها المشتري وعقده فولاؤه الخ (قوله أى لا تباع خدمة أم ولد) أى وجدت في الغنيمة (قوله وهو لقو) أى ويسير الخدمة لقو والاستمتاع لا يقبل المعاوضة (قوله فيجز عققها) تبع في ذلك الشيخ سالم السنهورى قال بن وإمره لغيره ولا يخفى ما فيه من التفويت على السيد إذا ظهر فالظاهر أنه يغلى سبيلها وترك على حالها فلا يبيعت جهلا وجاء ربه أخذها مجانا قاله شيخنا (قوله أن تقول) أى البينة وقوله يسمونهم أى يذكرون اسماءهم بأن يقولوا أشهدنا فلان وفلان (قوله وله بعده أخذه) هذا مفهوم قوله سابقا وأخذ معين وإن ذميا ما عرف له قبله مجانا ثم إن هذا يشمل ما قسم جهلا أنه لمسلم أو علم بأنه لمسلم غير معين أو معين وقسم متأولا هب (قوله وقيمته) أى وتعتبر القيمة يوم القسم على مال بن رشد ويوم أخذ ربه له على مال بن عبد السلام انظر التوضيح ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مدبر ومعتق لأجل وكتابة فان له أخذه بشتمه وأما ما قسم بلاتأول فبأخذه ربه مجانا كامر (قوله أوجهل الثمن) أى وهكذا على القول بالبيع ليقسم ويبيع ولكن جهل الثمن (قوله وأخذ بالأول من الأمان أن تعدد البيع) هذا المشهور من قولى سحنون وقيل أنه بخير في الأخذ بأى ثمن شاء كالتفيع قاله شيخنا (قوله في أم الولد) أى التى وجدت في الغنيمة لمعين (قوله وأما لو قسمت) أى بعد تقويمها أى أوبيعت وقسم ثمنها (قوله مع العلم بأنها أم ولد) أى ولو كان جاهلا بالحكم بأن ظن أنها تباع مع العلم أم ولد كفى التوضيح انظر بن وقوله فبأخذها ممن اشتراها أى وكذا ممن قومت عليه (قوله قبل الفداء) أى قبل الحكم بالفداء كما في نقل الباجى وابن عبد السلام عن سحنون وذلك بأن يموت أحدهما قبل العلم بها أو بعده وقبل الحكم عليه بالفداء وهذا هو المراد من عبارة الشارح وأهـ الومات أحدهما بعد الحكم بالفداء وجب الفداء بدفع الثمن (قوله ثلاثه عليه في موتها) أى لأن القصد من الفداء تخلص الرقبة وقد تعدد بموتها وقوله ولا في تركتها أن مات أى لأنها تصير حرة بموتها والفداء ليس دينا ثابتا عليه وإنما هو لتخلص الرقبة وقد فات (قوله وله فداء معتق لأجل) قد يقال أنه يستغنى عن هذا بقوله وله بعده أخذه بشتمه الا ان يقال أنه ذكر هذا ليرتب عليه قوله مسلما لخدمتهما لأجل الخلاف في ذلك (قوله على مامر) أى من أنه إذا وجد في المقاسم مدبرا أو معتقا لأجل لمسلم غير معين فأنه تباع خدمتهما (قوله وله تركهما للمشتري) أى الذى اشترى خدمتهما أو ذاتهما جهلا (قوله مسلما لخدمتهما) على وجه التملك لا على وجه التقاضى كاقيل والأول لا بل المقاسم والثانى لسحنون وينبى على الأول أنه لا يرجع لسيده إن استوفى من الخدمة بقدر الثمن قبل الأجل بل يملك المشتري الخدمة للأجل وإن كثرت وإن انقضى الأجل قبل أن يستوفى لا يتبع شيء بعده وينبى على الثانى الرجوع والاتباع والأول هو المعتمد (قوله في الأول) أى المعتق لأجل (قوله والى استثناء ما) أى الخدمة التى أخذها بالثمن وقوله فى الثانى أى وهو المدبر فالمراد الأول والثانى في كلام المصنف

(قوله)

لأجل ومدبر) يبت خدمتهما على مامر أو ذاتهما

جهلا بهما ليرجى (لحالهما) الأول من التدبير أو العتق لأجل (و) له (تر كهما) للمشتري أولن وفقا في سهمه جهلا بهما (مسلم لخدمتهما) إلى الأجل في الأول وإلى استيفاء ما أخذه به في الثانى (فإن مات المدبر) بحكمه الباء وهو السيد

(قبل الاستيفاء) لما قوم به واشترى به (فحرر إن حمله الثالث واتبع بما بقي كسبه أو ذمى قسماً) جهلاً بحالهما (ولم يعذر في سكوتها) عن الأخبار بحالهما (بأمر) من صغر أو بلاهة أو عجمة فيتبعه إن بما وقع به في (القسم) مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فان عذراً بأمر محاصر لم يتجأ بشئ (وإن حمل) الثالث (بعضه) أى بعض الدبر عتق ذلك البعض و (رُقًى باقية) لمن هو بيده (ولا خيار للوارث شئ) فبارق منه بين اسلامه وفدائه بما بقي من ثمنه الذى اشترى به وهذا إذا بيعت رقبته لاعتقاد (١٩٧) رقه وأما لو بيعت خدمته

للمعلم بتدبيره فله الخيار لأن المشتري لم يدخل على أنه يملك رقبته (بخلاف الجانية) من الدبر سلمه سيده للمجنى عليه ثم يموت السيد وثلثه يحصل بقتله فان وارثه بخير فبارق منه بين اسلامه رقه للمجنى عليه وفدائه بما بقي عليه من الجانية (وإن أدى الكاتب) الذى بيعت رقبته جهلاً بحاله أو قسمت كذلك (ثمنه) لمتباعه أو أخذه (فطهر حاله) يرجع مكاتباً وأما لو بيعت كتابته فادأها خرج حراً وأما لو بيع مع العلم بحاله فلا يتبع بشئ (والا) بأن عجز عن الاداء (قن) طلقاً سواء (أسلم) لصاحب الثمن (أو فدى) أى فداه السيد بالثمن الذى اشترى به من القاسم أو دار الحرب ولما كان الحربى لا يملك مال المسلم بل ولا الذى ملكاً تاماً بل إنما له فيه شبهة سلمت فقط أشار لذلك بقوله

(قوله قبل الاستيفاء) أى قبل أن يستوفى المشتري من الخدمة بقدر الثمن الذى اشترى به وقوله واتبع أى الدبر بما بقي إنما يأتى هذا على قول سحنون من أن التارك للمشتري على وجه التقاضى وأما على قول ابن القاسم من أنه لما يكى إذا حمله الثلث وعتق لم يتبع بشئ والحاصل أن القولين جاريان في الدبر والمتعلق لاجل إذا بيعت خدمتهما لعدم تعيين سلكهما أو بيعت ذاتهما جهلاً بحالهما كما في بن وخنس (قوله ولم يعذر) أى والحال انهما لم يعذرا في سكوتها بأمرى ولم يكن لهما عذر في سكوتها (قوله فان عذرا الخ) فان تنازعا مع من اشتراها فاقبالا إنما كان السكوت لعذر وقال المشتري بل لعذر عذر والحال أنه لا قرينة على صدق واحد فالظاهر انها يصدقان دون المشتري (قوله وهذا) أى عدم الخيار للوارث (قوله وأما لو بيعت خدمته) أى ومات سيده وحمل الثالث بعضه ورق باقية وسكت المصنف عما إذا لم يحمل الثلث شيئاً منه والظاهر رقبته جميعه لمن هو بيده ولا خيار للوارث كما إذا رقبته (قوله وأقسمت كذلك) أى والحال أنه عرف لمعين بعد البيع أو القسم (قوله لمتباعه) أى لمشتريه وقوله أو أخذه أى فى سهمه (قوله يرجع مكاتباً) أى لسيدة يؤدى إليه كتابته ويخرج حراً وان عجز رقبته (قوله فادأها) أى للمشتري خرج حراً والحاصل أن المكاتب إذا بيعت رقبته فادأ ثمنه يرجع مكاتباً وإذا بيعت كتابته فادأها خرج حراً (قوله وأما لو بيع مع العلم) أى وأما لو بيعت رقبته مع العلم بكونه مكاتباً فلا يفرم سيده لمشتريه شيئاً لأنما ولا كتابة ويرجع مكاتباً سيده قهراً عن المشتري فان أدى له نجوم الكتابة خرج حراً وإلا رقبته (قوله ولا بان عجز عن الاداء) أى عن أداء الثمن لمشتريه (قوله سواء أسلم) أى أسلمه سيده لصاحب الثمن وهو المشتري (قوله أودار الحرب) عطف على قوله القاسم وليس للسيد إذا فداه أن يحاسب المشتري بما أخذه منه لأن فداه كالاتحاق والمستحق منه يفوز بالثمن قاله شيخنا (قوله وعلى الآخذ الخ) أى ويجب على من أخذ شيئاً من الفتيمة بوجه من الوجوه المسوغة لأخذه منها بأن اشتراه منها أو قوم عليه فى سهمه لعدم تعيين ربه عند القسم سواء كان رقيقاً أو غيره ان علم بعد القسم أنه جار فى ملك شخص معين ترك التصرف فيه حتى يغير ربه بين أخذه بالثمن أو تركه له فان تصرف باستيلاذ ونحوه قبل أن يغيره مضي تصرفه هذا إذا كان أخذه من الفتيمة بنية تملكه وان أخذه منها بنية رده لربه وتصرف فيه فقولان فى امضاء تصرفه وعدم امضاءه (قوله ان علم أنه جار بملك شخص) أى فى ملك شخص معين أى ان علم ذلك بعد القسم سواء كان حين القسم لم يعلم أنها سلمة سلم أو ذمى أو كان يعلم أنها سلمة واحد منهما لكن لم يعلم عينه وإنما علمت بعد القسم كذا قرر شيخنا (قوله بوجه) متعلق بالآخذ وقوله المسوغة لقسمه الأولى لأخذه (قوله أولئك) أى قسمه لو تعين ربه الجملة حاله أى والحال أنه تعين ربه وفيه نظر لأنه إذا رأى الامام قسمه مع العلم بملكه المعين فانه يجوز التصرف فيه لمن صار إليه كافي التوضيح فلا يصح ادخال هذه الصورة فى كلامه هنا فالصواب ان يصور كلام المؤلف كافي بما إذا علم انه معين بعد ان حصل القسم اهـ بن (قوله كالمشتري من

(وعلى الآخر) شئ من القاسم رقيقاً أو غيره (إن علم) انه جار (بملك) شخص (معين) سلم أو ذمى بوجه من الوجوه المسوغة لقسمه لا لعدم تعيين ربه عند أمير الجيش أولئك يرى نفسه ولو تعين ربه أو غير ذلك (ترك تصرفه) أى يعجز ربه هل يأخذه بالثمن أو يتركه له (وإن) اتفق النهي و (تصرف) باستيلاذ ونحوه (مضي) تصرفه لشبهة الكفار وليس لملكه أخذه (كالمشتري) سلمة لمعين (من)

حربي (في دار الحرب فلا (١٩٨) يتصرف فيه حتى يغيره فان تصرف (باستيلاء) مضى وأخرى بتق ناجز وكذا بكتابة أو

مدير أو عتق لاجل وكذا
بيع في المشتري من حربي
بخلاف المأخوذ من الغنيمة
فلا يبيع بالبيع على المعتمد
فقوله باستيلاء راجع لكل
من تصرف ومضى (إن لم
يأخذه) من الغنيمة (على)
نية (رد له) بان اشتراه
بنية تملكه لنفسه فهذا
راجع للمشتري من الغنيمة
فقط فهو راجع لما قبل
الكاف على خلاف قاعدته
(وإلا) بأن أخذه بنية رده
لربه فاعتق أو استولد
(فقولان) في الامضاء
وعنده وهو الراجح
(وفي) امضاء العتق
(المؤجل تردّد) والراجح
الامضاء كما مر وإذا
كان يعضى التدبير كما تقدم
فأولى العتق المؤجل فكان
الأولى حذف هذا التردد
(ولمسلّم أو ذمّي) أخذنا
(وهبوه) أي الحريون
(بدارهم) وكذا بدارنا
قبل تأمينهم (مجاناً) معمول
لاخذ (و) ان بذلوه لنا
(بموض) أخذه مالمكة
(ب) بمثل المثل وقيمة
للقوم وتعتبر قيمته هناك
(ان لم يبيع) أي ان لم
يبيع أخذه منهم في المسئتين
فان باعه الموهوب له أو
المعاوض عليه (فيعضى)
البيع وائس لربه إليه - ييل

حربي في دار الحرب الخ) أي وأما من اشترى من الحربي في بلاد الإسلام بعد أن دخلها بأمان فليس عليه ترك التصرف فيه لأنه ليس لربه أخذه كما مر في قول المصنف وكره لغير المالك اشتراء سلعه وفاتت به وبهتته (قوله فان تصرف باستيلاء مضى) المراد بالاستيلاء أن يطي الجارية التي اشتراها ويولدها وأما مجرد وطئها فلا يفتيها على ربه بل يغير فيها (قوله بتق ناجز) أي خالص عن التعليل على دفع دراهم أو مضى أجل (قوله بخلاف) أخوذ من الغنيمة فلا يعضى (أي التصرف فيه بالبيع على المعتمد لقول المصنف سابقاً وبالأول ان تعدد قال بن والفرق بين المسئتين ما ذكره عبد الحق عن بعض القرويين أن ما وقع في المقاسم قد أخذ من العدو على وجه القهر والقلبة فكان أقوى في رده لربه والمشتري من دار الحرب إنما دفعه الحربي الذي كان في يده طوعاً ولو شاء ما دفعه فهو أقوى في امضاء ما فعل به من البيع (قوله ان لم يأخذ الخ) أي أن محل فوت ما أخذ من الغنيمة بالاستيلاء ومأمعه ان لم يأخذه بنية رده لربه (قوله فهو راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته) أي لأن المشتري من الحرب في دار الحرب لا يتصرف إلا بعد أن يغير ربه فان تصرف بدون تغييره مضى تصرفه اتفاقاً سواء كان اشتراه من الحربي بنية تملكه أو رده لربه أو لم يكن له نية أصلاً (قوله فقولان) بفواته على ربه وامضاء التصرف بالعتق ومأمعه وعدم فواته على المالك ولا يعضى العتق ولا مأمعه من التصرف لأنه أخذه لربه والأول للقاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن السكاتب وعلى هذا فالحل للتردد اهـ بن (قوله وفي المؤجل الخ) أي أن من اشترى عبداً من الغنيمة أو من حربي بدار الحرب وعرف ذلك العبد لمعين فتصرف فيه ذلك المشتري بالعتق لاجل قبل أن يغير سيده فهل يعضى ذلك العتق أو لا تردد للخصمي وابن بشر وهو فيما إذا أخذه لا ليرده لربه فكان حق المصنف أن يقدم على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خشي هناك وهو حسن غير أنه خلاف النسخ انظر بن (قوله وإذا كان يعضى التدبير) أي ويفوته على ربه (قوله والمسلم الخ) صورته راجل دخل بلاد الحرب فوهبه حربي سلعة أو عبداً هرب لدار الحرب وأغار عليه الحربي وأخذه فإذا قدم الموهوب له بذلك فان ربه المسلم أو الذي يأخذه منه بغير عوض (قوله وكذا بدارنا قبل تأمينهم) أي وأما ما باعوه أو وهبوه بدارنا بعد تأمينهم فقد تقدم أنه يفوت على ربه (قوله بمثل المثل وقيمة المقوم) فيه نظر والذي في التوضيح وح أن الواجب مثل العوض في محله ولو كان مقوماً كمن أسلف عرضاً فلا يلزمه إلا مثله في موضع السلف نعم ان يحجز عن المثل في محله اعتبرت القيمة في العوض ولو كان مثلياً ونص التوضيح إنما يأخذه ربه بالثمن فان كان عينا دفع اليه مثله حيث لقيه فان كان مثلياً أو عرضاً دفع اليه مثل ذلك بيلد الحرب ان كان الوصول إليها يمكن كمن أسلف ذلك فلا يلزمه الا مثله بموضع السلف ابن يونس فان لم يمكن الوصول إليها فعليه هنا قيمة ذلك المكيل بيلد الحرب اهـ بن * والحاصل أنه يلزم ربه إذا أراد أخذه ان يرد مثل الثمن سواء كان عينا أو غيرها لكن ان كان عينا دفعه في أي محل وان كان غير عين دفعه بمحل المعاوضة ان أمكن والا فغيره ان ساوت قيمته بموضع الدفع قيمته بموضع المعاوضة والا فالواجب اعتبار قيمته بدار الحرب ولو زادت على قيمته هنا (قوله في المسئتين) أي مسئلة أخذه من الحربي بهية وم مسئلة أخذه منه بمعاوضة (قوله والاحسن) أي والقول الأحسن بمعنى الأرجح من القولين عن ابن عبد السلام في المفدى من لص أخذه بالهداء قياساً على ما فدى من دار الحرب ولأنه ولو أخذه ربه بمن فداه وخلصه بغير شيء مع كثرة الاصوص لسد هذا الباب مع كثرة حاجة

(ولمّا لئكه) المسلم أو الذي حينئذ (الثن) على البائع ن كانت الهبة مجاناً (أو الزائد) عليه إن أخذه بموض كأن يأخذه بمائة الناس ويبيعه بمائتين فيأخذ المائة الزائدة (والأحسن) أي الأرجح (في) المال (المفدى) بفتح الميم وكسر الدال كالشوي اسم مفعول أصله

مفدوى (من لست) ونحوه كحارب وغاصب وظالم من كل مال أخذ من صاحبه خير (١٩٩) رضاه ولم يمكن الوصول اليه الا

بالفداء (أخذه بالقيد)
التي يفدى به مثله عادة
إذا لم يفده ليملكه فان
امكنه خلاصه بلا شيء
أو بدون ما دفع أخذه في
الاول بلا شيء كالمو فداءه
ليتملكه وفي الثاني بما
يتوقف خلاصه عليه عادة
ومقابل الاحسن أخذه
بلا شيء مطلقا لأن العس
ليس له شبهة ملك بخلاف
الحربي (وإن أسلم) من
السيد (لما وض) أي لمن
عاوض على عبده في دار
الحرب بأن اشتراه (مدبر
ونحوه) كمنع لأجل لأم
ولد فيجبر على فداها
(استوفيت خدمته) أي
يستوفيهما معاوض ولو
زادت على عوضه (ثم) ان
لم يوف قبل موت السيد
في المدبر وقبل الاجل في
العتق لأجل بأن مات
السيد أو حل الاجل قبل
التوفية (هل يتبع) العبد (إن
عتق بالثمن) المعاوض به
كله بناء على انه أخذه تملك
ولا يحاسبه شيء مما استولى
منه لأنه كالقائدة أو القلة
التي يفوز بها المشتري (أو بما
بقى) عليه فقط بناء على انه
أخذه تقاضيا وهو الراجح
(قولان) وعبد الحرب (يسلم)
دون سيده (حر) وكذا
ان لم يسلم (إن فر) البنا (أو)
أسلم (بقي حق غنم) قبل
إسلام سيده (حر أيضا) (لا إن خر) فار البنا (بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه) أي السيد أي خرج مصاحبا لإسلام سيده فهو رقيق

الذي اليه ابن ناجي وبه كان يفتي شيخنا الشيبيني (قوله مفدوى) اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء
(قوله كحارب وغاصب وظالم) قال السيد البليدي من ذلك الكشاف الذي يمسك زرع أو بهائم انسان
ظلم في يديه انسان (قوله من كل مال أخذ) الاولى من كل أخذ مال الخ (قوله إذا لم يفده ليملكه) هذا
القيد لابن هرون فان فداء ليملكه أخذ منه مجانا ابن ناجي لا يبعد أن يكون هذا مراد من ذهب
للقول الثاني فيرجعان للوافق اه بن قال في التوضيح ولا يجوز دفع اجرة للفاذي ان كان قد دفع الفداء
من عنده لأنه سلف واجارة واما ان كان الدافع للفداء غيره ففي جواز دفع الاجرة له مجال للتأمل نظر بن
(قوله مطاقا) أي سواء فداء ليملكه أو فداء بقصد دفعه لربه (قوله وإن أسلم الخ) حاصله ان
الانسان إذا اشترى مدبرا أو معتقا لأجل من اللصوص أو من حربي في دار الحرب غير عالم بكونه
مدبرا أو معتقا لأجل ثم قدم به فعرفه ربه فأسلمه لمشتريه ولم يدفع العوض ويأخذه فان المشتري
يستوفي خدمته في مقابلة ما دفعه من الثمن ولو زادت عليه فيخدم المدبر لموت سيده الذي دبره والمتق
لأجل يخدم إلى ذلك الاجل فإذا مات سيده الذي دبره والثالث يحمله أوجاء الاجل في المعتق لأجل
وقد وينا ما فديا به فلا كلام أنها يمتنان ولا يتبعان شيء وإن لم يوفيا ذلك فهل يتبعها الذي عاوض
عليها بجميع ما عاوض عليها به ولا يحسب عليه ما غتله منها لأنه كالقائدة أولا يتبعها إلا بما بقي
عليها فقط قولان (قوله أي يستوفيهما معاوض) أي في مقابلة ما دفع من الثمن قال ابن عاشر ولا
يرجع لسيد به استيفاء العوض لقول المصنف استوفيت خدمته (قوله قبل التوفية) أي قبل ان
يستوفي من الخدمة بقدر ما دفع من الثمن (قوله بناء على انه أخذه تملك) أي بناء على ان اسلام السيد له
على وجه التملك (قوله بناء على انه أخذه تقاضيا) أي بناء على ان اسلام السيد له على وجه التقاضي فكل
بعض من الخدمة في مقابلة بعض من الثمن الذي دفعه (قوله وهو الراجح) اعتمد في ترجيحه القول
الثاني ما يظهر من كلام المواق كما قال عج والذي يفيد كلام ابن الحاجب أن الاول هو الراجح
لتصديده بالاول وعطف الثاني عليه بقل اه بن فان قلت إنه قد تقدم انه إذا أسلم السيد المدبر
والمعتق لأجل لمن وقفا في سهمه وقوما عليه أو اشتراهما من المغنم ثم مات سيد المدبر أو حل
الاجل ولم يوفيا ما وقفا به في المغنم فانه لا يتبعها شيء بناء على ان التسليم تملك وعلى انه
تقاضى فانها يتبعان بما بقي لما الفرق بين ما هنا وما تقدم والجواب ان المدبر والمعتق
لاجل في المسئلة المتقدمة وقفا في المغنم يعني لم يؤخذوا من العدو بما وقفا به بطريق
الغلبة فتقوى أمر المالك الاصلى وضمف امر الآخذ كما سبق بخلاف المدبر هنا فانه
مشتري من العدو ولم يؤخذ قهرا عنهم إذا لو شاءوا ما دفعوه فتقوى أمر الآخذ منهم
باختيارهم كما سبق (قوله قولان) الاول لسحنون والثاني لمحمد وعليها لو استوفى من الخدمة فداءه
قبل اجله ففي كون باقيها له أو لربه قولان (قوله وكذا إن لم يسلم) أي فلا مفهوم لقول المصنف
يسلم لكنه أتى به لأجل قوله أبقى حتى غنم فان قيد الاسلام معتبر فيه والحاصل ان عبد الحرب
إذا فر البنا قبل اسلام سيده كان حرا لأنه غنم نفسه سواء أسلم أو لم يسلم وسواء كان فراره
قبل نزول الجيش في بلادهم أو كان بعد نزوله فيها ولا ولاء لسيد عليه ولا يرجع له ان أسلم
وكذا يكون حرا إذا أسلم وبقى حتى غنم قبل اسلام سيده واما إذا فر البنا بعد اسلام سيده
أو مصاحبا لإسلامه فانه يحكم برقه لسيد (قوله أو بمجرد اسلامه أي السيد) ما قرر به الشارح

إسلام سيده (حر أيضا) (لا إن خر) فار البنا (بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه) أي السيد أي خرج مصاحبا لإسلام سيده فهو رقيق

(وهذه) أى قطع (السبي) من الزوجين كافرين (النكاح) بينها سببا معا او مرتبين او سببت هى فقط قبل اسلامه او سبي هو فقط وعليها الاستبراء (٣٠٠) حيضة لانها أمة (الآن نسي وتسلم بعده) أى بعد اسلام زوجها والظرف متعلق

بالفعلين يعنى إذا اسلم زوجها الحربى أو للتأمين ثم سببت واسلمت بعد اسلامه فلا يهدم سببها النكاح وتصير أمة مسلمة تحت حر مسلم وعمله ان اسلمت قبل حيضة (ووكده) أى الحربى الذى اسلم وفر البنا أو بقى حتى غزا المسلمون بلده فغنموه ان حملت به أمة قبل اسلام ايه (وماله فى) أى غنيمة فان حملت به بعد اسلام ايه فحر اتفاقا واما زوجته فتعime اتفاقا وأقر عليها ان اسلمت قبل حيضة كما مر (مطلقا) كان الولد صغيرا أو كبيرا (لا ولد صغير لكتائية) حرة (سببت) أى سبها حربى فأولدها (أو) ولد صغير من (مسلمة) سببت أى سبها حربى فأولدها ثم غنم للمسلمون الكتائية والمسلمة واولادها الصغار فالاولاد احرار تبعاً لأبهم وأما الكبار فنرى ان كانوا من كتائية (وهل كبار) اولاد الحرة (المسلمة فى) أى غنيمة ككبار اولاد الكتائية مطلقا (أو) (ان قاتلوا تأويلان وولد الأمة)

تبع فيه تتقال طفى وهو ريك والصواب ان الضمير راجع للعبد وأن المراد لا يكون العبد حرا بمجرد اسلامه بل حتى يفر أو يغم فال مؤلف أراد اختصار قول ابن الحاجب ولا يكون حرا بمجرد اسلامه خلافا لاشبه وسحنون وعليه تقوله بمجرد اسلامه عطف على معنى قوله ان خرج لاطى بعد أى لا يخرجوه ولا بمجرد اسلامه وهو وان كان تكرارا مع مفهوم قوله ان فر أو بقى لكن اتى به لنتكة وهى الرد على مخالفة سحنون واشبه حيث قال لا يكون حرا بمجرد الاسلام (قوله وهذه) بالمعجمة بمعنى قطع وبالمهملة بمعنى أسقط وقض كافى المصباح (قوله أو سببت هى فقط قبل اسلامه) أى وقبل قدومه بامان أو قبل اسلامه وبعد قدومه بامان (قوله أو سبي هو فقط) أى قبل اسلامها وقبل قدومها بامان أو قبل اسلامها وبعد قدومها بامان وظاهر الشارح انها إذا سببا مرتبين يهدم نكاحها سواء حصل اسلام من احدهما بين سببها أو حصل بعده والثانى كما لو سبي أولا وبقى على كفره ثم سببت واسلم بعد ذلك أو بالعكس والاول كما لو سبي هو وأسلم ثم سببت هى بعد اسلامه وأسلمت أو بالعكس فيهدم النكاح على كل حال ولا تدخل هذه الصورة الاولى تحت قوله إلا ان نسي وتسلم بعده لأن هذا للمستثنى مقيد بأن يكون الزوج اسلم من غير سبي وهو فى دار الحرب أو مؤمن كافى ابن الحاجب وقرره الشارح بذلك (قوله وعليها الاستبراء) أى فى هذه الصور الاربع التى اتهدم فيها النكاح إذا أراد السابى وطأها (قوله والظرف متعلق بالفعلين) أى لتنازعها فيه فيها طالبان له من حيث المعنى وإن كان العامل فيه أحدهما (قوله فلا يهدم سببها النكاح) وحينئذ فيكون احقبها وتصير أمة مسلمة تحت حر والراجح كما قال ابن عمر زانه لا يشترط فى اقراره عليها ما اشترط فى نكاح الأمة من عدم الطول وخوف العنت لأن هذه شروط فى نكاح الأمة فى الابتداء والدوام ليس كالا ابتداء على المعتمد خلافا للتوضيح وحاه بن (قوله ان اسلمت قبل حيضة) مفهومه انها لو أسلمت بعد حيضة اتهدم نكاحها لحرجها من الاستبراء بتلك الحيضة (قوله وماله فى) أى ماله الذى فى بلاد الحرب والموجب لكونه غنيمة كونه فى بلاد الحرب وأما قول المصنف سابقا وملك باسلامه غير الحر المسلم فمحمول على مال قدم به البنا لاطى الذى ابقاه (قوله وماله فى) ظاهره ان ماله يكون غنيمة مطلقا سواء كان عندنا وترك ماله فى بلده أو كان باقيا بدار الحرب مع ماله وفى الثانية خلاف مذهب ابن القاسم وروايته أنه يكون غنيمة أيضا وقال التونسى انه يكون له وهما تأويلان على المدونة اشار لذلك فى التوضيح اه بن (قوله وأزواجه) أى الحربى المذكور وهو الذى اسلم وفر البنا وقوله فتعime اتفاقا أى وكذا مؤخر صداقها لأن صداق الزوجة مال لها والزوجة رقيقة للجيش ومال الرقيق لسيده (قوله تأويلان) قال فيها واما الكبار إذا بلغوا وقتلوا فمهم فى فحملها ابن أبى زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لامفهومه وأن المقصود أن يكونوا على حال يمكنهم القتال انظر التوضيح (قوله لما لكها) أى لتبعية الولد لأمه فى الرق والحرية ولا يه فى الدين وأداء الجزية (فصل عقد الجزية) (قوله عقد الجزية النخ) الاضافة على معنى اللام أى العقد المنسوب للجزية فاندفع بإيقال الجزية اصطلاحا هى المال المأخوذ منهم فلا معنى لإضافة العقد اليه وإضافة العقد للجزية من اضافة الشروط للشروط لأن المراد بالمقد كما فى الجواهر التزام تقريرهم فى دارنا وحمائهم والذب عنهم

اتى سبهاا الحريون منا فولدت عندهم (لما لكها) صغارا أو كبارا

من زوج أو غنمه • ثم شرع بشكلم على الجزية واحكامها فقال [درس] (فصل عقد الجزية)

إذن الإمام لكافراً (ولو قرشياً) (صح سبأؤه) بالمداي أسره وخرج بالامام غيره فلا يصح عقدها منه إلا بإذن الامام وخرج بقوله صح سبأؤه المرتد فلا يصح سبأؤه لانه لا يقر على رده والمهاد قبل انقضاء عهده (٣٠١) والراهب والراهبة الحران (مكلف)

فلا تؤخذ من صغير ومجنون
(حر) لامن عبد فان بلغ
الصبي أو عتق العبد أو
أفاق المجنون أخذت منه
ولا ينتظر حول بعد البلوغ
وكذا ما بعده ومحل أخذها
منهم ان تقدم لضربها على
كبارهم الاحرار حول
فأكثر وتقدم له هو عندنا
حول صبياً أو عبداً (قادر)
على أدائها ولو بعضاً فلا
يؤخذ من معدم شيء منها
(مخالط) لأهل دينه ولو
راهب كنيسة أو شيخاً
فانياً أو زمناً أو أعمى لامن
راهب منزول بدير مثلاً
لأرأى له والا قتل ولا
يبقى حتى تضرب عليه
الجزية (لم يعتقه مسلم)
يلد الاسلام فان اعتقه
كافر أو مسلم يلد الحرب
أخذت منه (سكنى) معمول
أذن أى إذن الامام فى
سكنى (غير ملكة والمدنية)
وما فى حكمهما من أرض
الحجاز (واليمن) لأنه من
جزيرة العرب المشار اليها
بقوله عليه الصلاة والسلام
لا يبقين دينان بجزيرة
العرب (ولهم الاجتياز)
بجزيرة العرب غير مقامين
وكذا لهم إقامة ثلاثة
أيام لمصلحتهم ان دخلوا

عنه بشرط بذل الجزية والجزية العنوية ملازم الكفر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الاسلام
وصونه (قوله إذن الإمام) لا بدق الكلام من حذف لأجل صحة الاخبار أى سبب عقد الجزية
إذن الامام أو عقد الجزية سببه إذن الامام أو نائبه بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله ولو قرشياً) أى
فتؤخذ الجزية منهم على الراجح قال المازرى انه ظاهر المذهب وهو مقتضى اطلاق الصنف وهذه
طريقة ولابن رشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم إجماعاً اما لمسكتهم من رسول الله أو لان قرشياً
أسلموا كلهم فان وجد منهم كافر فتردت واذا ثبتت الردة فلا تؤخذ منهم (قوله فلا يصح عقدها منه إلا
بإذن الامام) أى لكنه وإن كان غير صحيح بغير إذن الامام الا أنه يمنع القتل والأسر وحينئذ فيرد
لما منه حتى يعقدها معه الامام أو نائبه (قوله فلا يصح سبأؤه) علة لمحدوف أى فلا تؤخذ منه لانه
لا يصح الخ (قوله والمهاد) أى وخرج للمهاد وهو الذى دخل بلادنا بأمان لقضاء غرض ثم يرجع
لبلاده فلا تؤخذ منه الجزية لأنه لا يصح سبأؤه وكذلك الراهب (قوله حر) لعل الصنف استغنى
بتذكير الأوصاف عن اشتراط الذكورية والا فالأنثى لا تضرب الجزية عليها خلافاً لظاهره (قوله ولا
ينتظر حول) أى تمام الحول (قوله وكذا ما بعده) أى ولا بعد الافاقة ولا بعد العتق (قوله ومحل
أخذها منهم) أى من الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والعبد اذا عتق ولا ينتظر حول بعد ذلك ان
تقدم الخ فان اختلف شرط من الشرطين انتظر الحول بعد البلوغ والافاقة والعتق (قوله والاقتل) أى
وإلا بأن كان له رأى (قوله ولا يبقى الخ) فيه نظر بل للامام الاجتهاد فيه بالقتل وغيره كما تقدم اهـ بن
(قوله لم يعتقه مسلم) اعلم ان العبد الكافر إذا عتق لا يخلو إما أن يعتق بدار الحرب وهذا تضرب
عليه الجزية لانه كواحد منهم سواء أعتقه حربى أو ذمى أو مسلم وإما ان يعتق بدار الاسلام وهذا
إذا أعتقه مسلم لا تضرب عليه إلا اذا حارب وأسر وهذا خارج بقوله صح سبأؤه وإن أعتقه ذمى
ضربت عليه تبعاً لسيده وان كان لا يصح سبأؤه وهذا وارد على الصنف فلو قال صح سببه أو أعتقه
ذمى لوفى به اذا علمت هذا فقوله لم يعتقه مسلم لاحاجة اليه بعد قوله صح سبأؤه لا غناؤه عنه بل هو مضر
لاقتضائه ان يعتق المسلم اذا حارب لا تضرب عليه اهـ بن (قوله وأخذت منه) أى وأما لو أعتقه
مسلم يلد الاسلام فلا تضرب عليه إلا اذا حارب وأسر (قوله لأنه) أى اليمن (قوله ولهم الاجتياز)
أى المرور وظاهره ولولغير حاجة ككون طريقه من غيرها أقرب (قوله وكذا لهم إقامة ثلاثة أيام)
ليس هذا تحديداً بل لهم إقامة الأيام القلائل بنظرا للامام ان احتاجوا لذلك وكان دخولهم لمصلحة
كما لو دخلوا بطعام واحتاجوا لإقامة الأيام لاستيفاء ثمنه وقضاء حوائجهم (قوله للعنوى) أى على
العنوى وهو نسبة للعنوة وهى القهر والغلبة (قوله أربعة دنائير شرعية) أى وهى أكبر من دنائير مصر
لان الدينار الشرعى أحد وعشرون حبة خروب وسبع حبة ونصف سبع حبة وأما الدينار
المصرى فثمان عشرة حبة فتكون الأربعة دنائير الشرعية أربعة دنائير مصرية وثلاث دينار وثلاثة
أسباع تسع دينار (١) (قوله أو أربعون درهماً شرعياً) أى وهى أقل من دراهم مصر لأن
الدرهم الشرعى أربعة عشرة خروبة وثمانية أعشار خروبة ونصف عشر خروبة والمصرى ست
عشرة خروبة فزيادة الأربعين المصرية على الأربعين الشرعية ست وأربعون خروبة وهى

(١) قوله وثلاثة أسباع دينار الخ صوابه وستة أسباع خروبة اهـ كتبه محمد عايش

(٣٦١ - دسوى - ثانى)

لمصلحة كجلب طعام (مخالط) متعلق بسكنى أى إذن الامام لكافراً ان يسكن فى غير جزيرة
العرب على ما يبدون له بل فى الحقيقة الجزية نفس المال المضروب عليهم لاستقرارهم تحت حكم الاسلام وصونهم (للعنوى أربعة دنائير)
شرعية ان كان من أهل الذهب (أو أربعون درهماً) شرعياً إن كانوا من أهل الفضة وأهل مصر أهل ذهب وان لم يعمل فيها بالفضة

(في كل سنة قمرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أي السنة كما هو نص الشافعي وهو القياس كإزكاة وقال أبو حنيفة أولها وكذلك الصلحة إذا وقست بمهمة (وقسم القير) وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما فان أيسر بعد يؤخذ منه ما نقص لضيقه (ولا يزداد) على ما ذكر لكثرة يسار (والصاحي) وهو من فتحت بده صلحا (ما شرط) ورضى به الامام أو نائبه فان لم يرض الامام فله مقاتلة ولو بذل اضعاف العنوي (وإن أطاق) في (٣٠٣) صلحه (فكلاول) أي فعلية بذل ما يلزم العنوي (والظاهر) عند ابن رشد (إن بذل) الصلحي

القدر (الأول حرم قتاله) وان لم يرض الامام وهذا مقابل قوله وللصلحي ما شرط أي مع رضا الامام والاعتماد الاول وكان حقه أن يعبر بالفعل لانه من عنده لا من الخلاف وتؤخذ كل من الجزيتين (مع الإهانة) أي الادلال وجوبا (عند أخذها) لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وينفع على قتاله عند أخذها ولا يقبل من النائب بل كل احد منهم يعطيها بنفسه لأجل إهائته عسى أن يكون ذلك سببا لدخوله في الاسلام (وسقطت بالاسلام) وبالموت ولو متجمدة عن سنين ثم شبه في السقوط لا بقيد سبه وهو الاسلام قوله (كأرزاق المسلمين) التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية فانها ساقطة عنهم ولا تؤخذ وهي على من بالشام والحيرة في كل شهر على كل نفس مديان من الخنطة وثلاثة أفساط زيت

درهمان بالمصري وسبعة أثمان درهم فيكون الأربعون درهما شرعية سبعة وثلاثين مصرية وثمان درهم (قوله في كل سنة قمرية) أي لاشمسية ثلاث تضع على المسلمين سنة في كل ثلاث وثلاثين سنة (قوله وقسم القير) أي عند الاخذ لا عند الضرب لانها لا تضرب إلا كاملة قاله شيخنا (قوله بمهمة) أي غير معين وقتها فانها تؤخذ آخر السنة (قوله لم يؤخذ منه ما نقص لضيقه) أي ما نقصه أولا لأجل ضيقه (قوله وللصلحي) أي على الصلحي فاللام بمعنى على وقوله ما شرط يجعل ضمير شرط راجعا للامام أي على الصلحي المالك الذي شرطه الامام وعلى هذا فلا يحتاج لزيادة ورضى به الامام ويحتمل رجوعه للصلحي وعليه فلا بد من ذلك القيد ولا قرينة في كلام المصنف عليه فالاختلال الاول أولى كما قال اللقاني (قوله فله مقاتلة) أي على المذهب كما قال البدر وهو قول ابن حبيب (قوله وان أطلق في صلحه) أي لم يعين قدر معلوما بأن وقع الصلح على الجزية بمهمة وقوله فعلية بذل ما يلزم العنوي أي وهو أربعة دنانير أو أربعون درهما في كل سنة (قوله وللمتد الاول) أي وهو أنه اذا لم يرض الامام بما بذله فله مقاتلة سواء بذل القدر الاول أو أكثر منه والحاصل ان الامام تارة يصالحهم على الجزية بمهمة من غير ان يبين قدرها وفي هذه الحالة يلزمه قبول جزية العنوي اذا بذلوا وتارة يتراضى معهم على قدر معين وفي هذه الحالة يلزمهم ما تراضوا عليه معه وتارة لا يتراضون معه على قدر معين ولا على الجزية بمهمة وفي هذه الحالة اذا بذلوا الجزية العنوية هل يلزمه قبولها أولا قولان الاول لابن رشد ورجحه بن والثاني لابن حبيب ورجحه البدر القرافي (قوله ولا يقبل) أي اعطاؤها من النائب (قوله وسقطت بالاسلام الخ) وفي سقوطها بالترهب الطاريء وعدم سقوطها قولان ابن القاسم والاخوين قال ابن شاس قال القاضي أبو الوليد ومن اجتمعت عليه جزية سنين فان كان ذلك لمرارها أخذت منه لما مضى وان كان لمره لم تؤخذ منه ولا يطالب بها بعد غناه انظر ح (قوله الفاروق) هو همر بن الخطاب (قوله والحيرة) بكسر الحاء وسكون الياء المثناة مدينة بقرب الكوفة (قوله مديان) ثنية مدي وهو مكيا يسع خمسة عشر صاعا ونصف صاع كما في بن قلا عن النهاية (قوله على كل واحد مع كسوة) أي في كل شهر (قوله وإضافة المجتاز) أي المار عليهم بمصر خاصة كما في اللواق (قوله وإنما سقطت عنهم) أي الارزاق وإضافة المجتاز عليهم من المسلمين (قوله لا ظلم) فقد قال مالك أرى ان توضع عنهم اليوم الضيافة والأرزاق لما حدث عليهم من الجور قال البساطي واعلم انه لا يؤخذ بأقوال الأئمة مع قطع النظر عن المقاصد لانه اذا اتفق الظلم وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر فالواجب أن يغلظ عليهم وان يزداد على ما كان مقررا عليهم وما قاله صواب صحيح قاله شيخنا (قوله والعنوي حر) أي لانه أحرز بضرب الجزية عليه نفسه وماله ولأن اقراره في الارض لمართها من ناحية المني الذي ذكره الله تعالى بقوله فإما مناجدوا المني العتاة (قوله فعلى قاتله الخ)

أي

والسقط ثلاثة أرباط على من بمصر كل شهر على كل واحد ادرب حنط ولا أدري

كم من الودك والصل والكسوة على أهل العراق خمسة عشر صاعا من القير على كل واحد مع كسوة كان يكسوها عمر للناس لأدري ما هي قاله مالك (وإضافة المجتاز) عليهم من المسلمين (ثلاثاً) من الأيام وإنما سقطت عنهم (لا ظلم) الحادث عليهم من ولاية الأمور لكن ولاية مصر قوت شوكتهم باتخاذ الكتبة منهم واستأنومهم على أموالهم وحريمهم وسبيهم الذين ظلموا أي منقلب ينفلون (والعنوي) بعد ضرب الجزية عليه (حر) فعلى قاتله خمسة دنانير ولا يمنعون من هبة أموالهم والصدقة بها ولا من الوصية بجميع ما لهم

إلا إذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين (وإن مات) الأولى التفريع بالفاء (أو أسلم فالأرض) للممودة في قوله ووقفت الأرض (فقط) دون ماله (للمسلمين) ليس لورثته تعاقبها بل يعطيها السلطان لمن شاء وخراجها في بيت المال وأما ماله ومنه الأرض التي أحيها من موات فهو لوارثه فإن لم يكن له وارث عندهم فللمسلمين هذا حكم أرض العنوى وماله (و) الحكم (في) أهل (الصلح) لا يخلو من أربعة أقسام لأن الجزية إما أن تضرب عليهم بحملة على الأرض والرقاب أو مفصلة على الرقاب فقط أو على الأرض فقط أو عليهما (إِنْ أجملت) على الأرض والرقاب بأن ضربت على البلديما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص كل شخص وما يخص الرقاب من الأرض (فاهم أرضهم) (٣٠٣) يقسمونها ويبيعونها ولا تعرض لهم فيها ولا يزداد في الجزية زيادتهم ولا تنقص بقصمهم (و) لهم (الوصية) بمالهم كله وأولى ببعضه (وورثوها) أي الأرض وكذا مالهم فإن لم يكن لهم وارث عندهم فلا هل دينهم على حسب ما يرونه عندهم (وإن فرقت) جزيتهم (على الرقاب) فقط كلى كل رأس كذا سواء أجملت على الأرض أو سكنت عنها وكذا إن فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب كلى كل فدان كذا أو فرقت عليهما (فبى) لهم أي الأرض وكذا مالهم (لهم) يبيعونها ويرثونها كالممودة وتكون لهم إن أسلموا (إلا أن يموت) واحد منهم (بلا وارث) في دينهم (فللمسلمين) أرضه وماله (ووصيتهم في الثلث) فقط حيث لا وارث عندهم وما

أى إذا كان ذلك القتل ذكرا وكان كناية قوله إلا إذا لم يكن لهم وارث الخ (ما إذا لم يكن لهم وارث فلا يمكن من الوصية بجميع ماله بل بالثلث فقط) قوله الأولى التفريع بالفاء (أى لأن هذا مفرع على ما قبله والتفريع باعتبار مفهوم قوله فقط) قوله فالأرض الممودة (أى وهى أرض الزراعة التي في بلاده المفتوحة عنوة بالقهر والغلبة) قوله دون ماله (أى فانه ليس للمسلمين بل هو له إن أسلم ولوارثه إن مات كان المال عينا أو عرضا أو حيوانا لافرق بين المال الذى اكتسبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب وظاهر المدونة وقال ابن المواز المال الذى يكون للعنوى إذا أسلم ولوارثه إذ مات ما اكتسبه بعد الفتح وأما ما اكتسبه قبل الفتح فهو للمسلمين كالأرض واعترضه ابن رشد بأن أقرهم في بلادهم على أن يؤدوا الجزية إن كانت من ناحية المن فمالهم لهم ولورثتهم مطلقا إذا ماتوا أو أسلموا والا فليس لهم ذلك المال مطلقا وحينئذ فلا وجه لتلك التفرقة (قوله للمسلمين) أى لآلها صارت وقفا بمجرد الفتح وإنما أقرت تحت يده لاجل أن يعمل فيها اعانة على الجزية (قوله لا يخلو من أربعة أقسام) أى وفي الجميع لهم أرضهم ومالهم فيهم ويقسمون ويبيعون ويورث عنهم إلا أن القسم الأول يفترق من غيره من جهة أن من مات منهم بلا وارث فارضه وماله لاهل دينه وله الوصية حينئذ بجميع ماله وإن لم يكن له وارث بخلافه في غير الأول فإن من مات بغير وارث فماله وأرضه للمسلمين ووصيتهم في الثلث إن لم يكن وارث وإذا فصلت الجزية على الأرض والرقاب أو على الأرض دون الرقاب فاختلف في بيع الأرض قليل يمنع من بيعها وقيل يجوزها وخراجها يكون على المشتري والمشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو جواز بيعها والخراج على البائع وعليه منى المصنف هذا حاصل المسئلة (قوله ولا تعرض لهم فيها) أى لا يضرب خراج ولا يأخذ عشر الزرع ولا غيره (قوله ولا يزداد في الجزية بزيادتهم الخ) وكذا لا يبرأ أحد منهم بالإبداء الجميع لانهم حملاء (قوله ولهم الوصية بمالهم كله وأولى ببعضه) أى وإن لم يكن وارث (قوله ووصيتهم في الثلث فقط) أى لأن للاحفاظ في مالهم من حيث إن الباقي بعد الثلث يكون لافيحجر عليهم فيما زاد على الثلث بخلاف ما إذا أجملت أو فصلت وكان لهم وارث فلا كلام لنا معهم لأنه لا حق لنا حينئذ في مالهم (قوله وما بى) أى بعد الثلث الذى خرج وصية (قوله فاهم بيعها) وقيل ليس لهم بيعها وقوله وخراجها على البائع أى وقيل على المشتري والمراد بخراجها ما ضرب عليها من الجزية في كل سنة (قوله أحداث كنيصة يولد العنوة) أى التي اقربها سواء كان فيها مسلمون أم لا وأما القديمة الموجودة

وارث فله الوصية بجميع ماله إذ لا تعرض لهم حينئذ فلو حذف المصنف قوله على الرقاب لكان أخصر وأشمل وأما قوله وإن فرقت عليها الخ فهو في بيع الأرض وخراجها ولذا قال (وإن فرقت) الجزية (عليها) أى الأرض كلى كل فدان أو زيتونة أو ذراع كذا سواء أجملت على الرقاب أو سكنت عنها (أو) فرقت (عليهما) كلى كل فدان كذا وعلى كل رأس كذا (فاهم) يبيعها (أى الأرض) (وخراجها) في كل سنة (على البائع) في السنتين لا على المشتري إلا أن يموت أو يسلم فقط عنه وعن المشتري فإن أسلم الصلحي فارضه وماله ملك له وسقط ما ضرب عليه (وللعنوى أحداث كنيصة) يولد العنوة (إن شرط) الأحداث عند ضرب الجزية عليه أى إن سأل الامام فأجابها لذلك وإلا فللعنوى مشهور لا يتأتى منه شرط (وإلا فلا) وهذا ضعيف

وللعمد انه ليس له الاحداث ولا يمكن منه شرط أولا (كرم التهم) تشبيه بقوله فلا يمنع من الرم مطلقا بشرط أولا على التعمد وأما البلد التي اختطها المسلمون كالقاهرة فلا يجوز الاحداث فيها باتفاق كما يأتي لكن ملوك مصر لضعف إيمانهم وجههم القاني مكنوهم من ذلك (والصلحي الاحداث) شرط (٣٠٤) أولا لكن في بلاد يخطها المسلمون معهم (و) للصلحي (بيع عرضتها) أي عرصة

كنيسة (و) بيع (حائط) لها وأما العنوى فليس له ذلك لأنها وقف بالفتح (لا) يجوز لكل من العنوى والصلحي احداث (بلد) الإسلام ولو اختطها معه الكافر عنويا أو صلحيا (لا) لمفسدة أعظم (من) الاحداث فلا يمنع ارتكابها لأخف الضررين (ومنع) التهمي عنويا أو صلحيا (ركوب الخيل) نفيسة أم لا (والغال) النفيسة (والسروج) والبزاج النفيسة ولو على الخيل وإنما يركبون على الخيل فقط أو الابل إذا لم يكن في ركوبها عز كالخيل كما هو في عرف كثير من الناس ويجعل رجليه في جانب الدابة (و) منع (جادة الطريق) أي وسطها بل على جانبيها إلا إذا لم يكن بها أحد (والزم بلبس مميزة) عن المسلمين يؤذن بذلك كمامة زرقاء وبرنيطة وطرطور (وعز ترك الزنار) بضم الزاى خيوط متلونة بألوان شتى يشد بها وسطه علاة على ذله (و) عزز على

قبل الفتح فابا تبقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولو أكل البحر كنيسةهم فهل لهم ان يقولوا أو فصل بين كونهم شرطوا ذلك أم لا وهو الظاهر كذا في حاشية شيخنا عن كبير خشن (قوله) والمتمتع بالفتح تبع فيما قاله البساطي وفيه نظر بل الصواب ما قاله المصنف لأنه قول ابن القاسم في المدونة انظر والمواق اه بن (قوله) فيمنع من الرم مطلقا (في بن ماذكره من منع ترميم المنهدم وان كان ظاهر المصنف غير صحيح لتصريح أبي الحسن في العنوى بجواز رم المنهدم وظاهره مطلقا شرط ذلك أم لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم شرط ذلك أم لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم ان يحدثوا الكنائس في بلاد العنوة لأنها فيء ولا تورث عنهم فقال أبو الحسن قوله ليس لهم الاحداث في بلد العنوة مفهومة أن لهم ان يرموا ما كان قبل ذلك وكذا يجوز الترميم للصلحي على قول ابن القاسم خلافا لمن قال بمنعون من الترميم الا بشرط فتبين ان للصلحي الاحداث ورم المنهدم مطلقا شرط ذلك أم لا على قول ابن القاسم فلعل ناسخ الميضة قدم قوله كرم المنهدم وأصله أن يكون بعد قوله والصلحي الاحداث انظر طفي واللواق (قوله شرط) أي الترميم أي استأذن الامام في ذلك وأذنه أولا (قوله) لكن في بلدنا (أي وأما لو كانت تلك البلد اختطها المسلمون معهم في جواز احداثها وعدمه قول ابن القاسم وابن الماجشون كما في ابن عرفة والحاصل ان العنوى لا يمكن من الاحداث في بلد العنوة سواء كان أهلها كفارا أو سكن المسلمون معهم فيها إلا بشرط وأما رم المنهدم فجائز مطلقا وأما الصلحي فيمكن من الاحداث في بلد ليس معه أحد فيها من المسلمين مطلقا بشرط وبغيره وكذا ان كان معهم فيها أحد من المسلمين على ما قاله ابن القاسم خلافا لابن الماجشون وكذا يمكنون من رم المنهدم على ما قاله ابن القاسم مطلقا (قوله) ولو اختطها (أي أنشأها مع المسلم الكافر عنويا أو صلحيا وهذا ما لابن الماجشون وأما على ما لابن القاسم إذا اختطها الصلحي فيجوز له الاحداث ولو كان معه مسلم وهذا وكان الأولى للشارح حذف المبالغة ويقول في حل المتن لا يجوز للكفار الاحداث يلد انفراد المسلمون باختطاطها ثم انتقل الكفار إليها وسكنوا فيها مع المسلمين (قوله) وأريقت الحمر) ظاهره انه لا تكسر وانها في ابن عرفة انها تكسر وهو الصواب وقد اقتصر عليه كانه المذهب وكذلك المواق وكذلك صرح البرزلي في نوازل قله عن ابن رشد بكسرها وإنما أريقت الحمر دون غيرها من النجاسات لأن النفس تشبهها وظاهر المصنف ان كل مسلم له اراقها ولا يختص ذلك بالحاكم وقول الشارح ان اظهرها أي أو حملها من بلد آخر فإن لم يظهرها وارقها مسلم ضمن له قيمتها لتعمده عليه (قوله) ان اظهروا (أي كما في الجواهر ولا شيء على من كسره وكذلك الصليب كما في المواق (قوله) وينقض عهده) أي امانه وقوله بقتال عام أي غير مختص واحد (قوله) ومنع جزية) يقيد كما قال البدر بمنعها تمردا أو نبذ الامد لا لجرد غل فيجبر عليها (قوله) وبغصب حرة) واما زناه باطاعة فانما يوجب تزييره وحدث هي وكذا لو زنى بأمة مسامة أو بكرة كافرة طوعا أو كرها فلا يكون ذلك ناقضا لعهد

(ظهور) أي اظهار (السكر) بين المسلمين (و) على اظهار (معتقده) في المسيحية أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين (و) على (قوله) (بسط لسانه) على مسلم أو بحضرته (وأريقت الحمر) ان اظهرها (وكسر الناقوس) ان اظهره (وينقض عهده) بقتال عام للمسلمين يقتضى خروجه عن الدمة لاما كان فيه ذب عن نفسه (ومنع جزية) وتمرد على الأحكام الشرعية بان يظهر عدم المبالاة بها (وبغصب حرة مسلمة) على الزنا وزنى بها بالفعل ولا بد من شهود أربعة على رثاء يرون الرود في المسكحلة على التعمد

وقيل بكفى هنا اثنان لأن شهادتهما على شخص العهد (وغرورها) باختياره إما أنه مسلم فتزوجها ووطئها (وتطعمه على عودات المسلمين) يعنى يطاع الحريين على عودات المسلمين كأن يكتب لهم كتاباً ويرسل رسولاً بأن أهل الفلانى للمسلمين لا حارس فيه مثلاً ليأتوا منه (وسبّ نبيّ) جمع على نبوته عندنا (عالم يكفر به) أى بما تهرم عليه من كفرهم لا بما كفر به كالم رسولنا أو عيسى ابن الله فإنه لا يقتل لأننا أقرناهم على ذلك نعم ان اظهر ذلك بوجه صريح (قلوا) أى الاشياخ في بيان (٢٠٥) ما لم يكفر به (كليس بنى أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن

(قوله وقيل يكفى هاتان) أى يشهدان على القسمة وإن لم يعانها الوطاء وقوله على نقض العهد أى
لأعلى الزنا (قوله فتزوجها ووطئها) وأما زوجها مع علمها بكفره من غير غرور فلا يكون نقضا
لهده ويلزمه الأدب فقط (قوله كأن يكتب لهم كتابا الخ) فى الواقع عن سحنون أن وجدنا فى أرض
الإسلام ذميا كاتباً لأهل الشرك يورث المسلمين قتل لىكون نسكالا لغيره (قوله جمع على نبوته
عندنا) أى معشر المسلمين وإن أسكرها اليهود كنبوة داود وسليمان واحتز بقوله جمع الخ عما اختلف
فى نبوته عندنا كالخضر ولهمان فلا ينتقض عهده بسبه (قوله بئام يكفر به) أى بئام يكفر به الكفر
الذى يقر عليه بأن كفر به الكفر الذى لا يقر عليه كذا ذكر بعضهم وذكر غير واحد أن المراد بئام
يكفر به مالا يقر عليه والمراد بما كفر به ما أقرناه عليه (قوله يريد عضته فى ساقه) فيه أنه لاجبة
لهذا التفسير إذ لا حقيقة لهذا الكلام حق يبين وإنما وقع من ملعون من نصارى مصر أنه قال مسكين
محمد يخبركم بأنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه إذ كانت الكلاب تأكل ساقه فأرسل مالك الاستفتاء فيه
فقال أرى أن يضرب عنقه فقال له ابن القاسم يا أبا عبد الله اكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك
قال ابن القاسم فكتبته ونفذت الصحيفة بذلك ففعل به ذلك قال عياض ويجوز إحراق السابحيا
وميتا (قوله وقتل ابن بسم) ضمير قتل راجع للناقض (قوله وفى غضب السلمة وغرورها) أماتينه
أى القتل فى السب فقد اقتصر عليه فى الرسالة وصدر به فى الجواهر وحكى عياض فى الشفاء عليه
الاتفاق وأماتينه فى غضب الحرية وغرورها فهو فى نقل ابن شاس وغيره لما فيها من انتهاك حرمة
الإسلام وقد قتل عمر رضى الله عنه علجا نحس بغلا عليه امرأة فسقطت فأنكشفت عورتها
(قوله وأما فى قتاله فينظر فيه الخ) ومثل القتال التمرد على الأحكام ومنع الجزية من كونه ينظر فيه الإمام
بالأمور الحجة ومآله شارحنا هو الصواب خلافا لما ذكره بعض السراج من أن الضمير فى قوله وقتل
أن لم يسم راجع للسب خاصة وأما غيره من بقية النقض فالإمام مخير فيه بفعل واحد من الأمور
الحسة الساجدة وذلك لأن نقض العهد يوجب الرجوع للأصل من التخيير بين الأمور الساجدة
(قوله إذ الإمام مخير فيه بين المن الخ) أى عند ابن القاسم (قوله القائل بأن الحر الخ) أى القائل
أن الإمام مخير فيه بين أمور أربعة ماعدا الاسترقاق لأن الحر لا يرجع رقيقا ومنشأ الخلاف أن
الذمة هل تقتضى الحرية بدوام العهد فقط أو أبدا (قوله ويصدق فى دعواه أنه خرج لظلم)
أى سواء قامت قرينة على صدقه أم لا (قوله كعابته) أى قطعه الطريق لأخذ مال أو منع
سلوك فلا يسترق وإنما يحكم عليه بحكم الإسلام فى المحارب (قوله فإن حكمه حكم المسلم المحارب)
أى المشار له بقوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا
الآية وإذا كان حكمه حكم المحارب المسلم فلا يسترق (قوله فكالمرتدين) أى كما هو قول ابن القاسم لا
كالحرين كما قال أصبغ (قوله وينبى أوثابه) أى أو يقال قوله وللإمام أى حقيقة أو حكما فيدخل
نوابه فالخبر المستفاد من تقديم الخبر بالنسبة لآحاد الناس فإن وقعت المهادنة من غير الإمام

أى صالح الحربى مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام (لمصلحة) كالمعجز عن قتالهم. مطلقاً أو فى الوقت الحاضر وتعين ان كانت المصلحة فيها وان كانت المصلحة (٢٠٦) فى عدمها امتنعت فاللام للاختصاص لالاخير (إن خلا) عقد المهادنة وكان

ونوابه مضت على ما قاله سحنون ان كانت صواباً فليست كالجزية لما تقدم أنها ان وقعت من غير الإمام ونوابه كانت باطلة (قوله أى صالح الحربى) أى على ترك القتال والجهاد (قوله ان خلا) الحاصل ان المهادنة لا تجوز إلا بشروط أربعة الأول أن يكون العاقد لها الإمام أو نوابه الثانى ان يكون لمصلحة الثالث أن يخلو عقدها عن شرط فاسد الرابع ان تكون مدتها معينة يعينها الإمام باجتهاده وندب أن لا تزيد على أربعة أشهر (قوله وان كانت المصلحة فى عدمها امتنعت) أى وان استوت للمصلحة فيها وفى عدمها جازت وقوله فاللام للاختصاص أى وحينئذ فكلام للصف شامل للأقسام الثلاثة وقوله لالاخير أى وإلا كان قاصراً على الاخير منها كما انها إذا كانت بمعنى على كان قاصراً على الأول فقط (قوله أو قرية) أى أو شرط بقاء قرية لنا حالة كونها خالية مناهم يسكنون فيها (قوله وان ببال يدفعه أهل الكفر لنا) أى وان كان الشرط الفاسد مصاحباً لمال يدفعه أهل الكفر لنا ولا يفتر ذلك الشرط الفاسد لأجل المال الذى يدفعونه لنا أو وان كان الفساد بسبب اعطاء مال من المسلمين لهم (قوله واما فى منطوقه) أى وهو الخلو عن الشرط الفاسد والمعنى وجاز للإمام المهادنة ان خلت عن شرط فاسد وان ببال يدفعه الإمام لهم وهذا الاحتمال فيه نظر لاقتضائه جواز عقدها على اعطاء مال لهم من غير ضرورة وليس كذلك أيضاً متى دفع لهم مال لم يخل عن الشرط الفاسد فلا تصح المبالغة فلعل الأولى أن يقول وإما فى شئ من متعلقات المنطوق وهو الشرط الفاسد فى حد ذاته أى وان كان الشرط الفاسد مصوراً الخ بسبب مال (قوله إلخوف مما هو أشد الخ) أى كاستيلائهم على المسلمين فيجوز دفع المال لهم أو منهم فقد شاور النبي ﷺ لما أحاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد فى ان يترك للمشركين ثلث الثمار لما خاف أن يكون الانصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله فسمنا واطمنا وان كان هذا رأياً فمأكلوا منها فى الجاهلية ثمرة البشرى أو قرى فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام فلما رأى النبي عزمهم على القتال ترك ذلك فلم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزاً ما شاور رسول الله فيه (قوله ولاحد واجب لمدتها) لا يقال هذا يخالف ما مر من ان شرط المهادنة أن تكون مدتها معينة لانا نقول المراد ان شرطها ان يكون فى مدة معينة لا على التأيد ولا على الابهام ثم تلك المدة لاحد لها بل يعينها الإمام باجتهاده (قوله وهذا) أى ندب عدم الزيادة على أربعة أشهر (قوله نبذه) أى العهد الواقع بينه وبينهم على المهادنة وترك الجهاد (قوله للضرورة) أى خوف الوقوع فى الهلاك بالتهادى على العهد (قوله ووجب الوفاء الخ) يعنى إذا عاهدناهم على المهادنة وترك القتال مدة واخذنا منهم رهائن واشتروا علينا انه إذا فرغت مدة المهادنة نرد لهم رهائنهم فانه يجب علينا الوفاء بذلك فردد لهم ولو اسلموا عندنا (قوله وان لم يشرطوا الخ) أى كاهو رواية ابن القاسم عن مالك لجواز أن يفر من عندهم ويرجع لنا أو نفديه منهم وقال ابن حبيب لا نرد لهم الرهائن ولا الرسل إذا اسلموا ولو اشتروا ردهم وقيل ان اشتروا ردهم ولو اسلموا ردهم وإلا فلا (قوله كن أسلم) أى كشرطهم ردهم من جاء اليها منهم واسلم فانه يوفى به هذا إذا كان غير رسول بل وان كان رسولا جاءنا باختيارهم وبالع على الرسول لخالفه ابن الماجشون فيه ولكلا يتوهم ان شرطهم قاصر على من

القياس ان خلت بالتأنيث (عن) شرط فاسد فان لم تخل عنه لم تجز (كشرط بقاء مسلم) أسير تحت ايديهم أو قرية لنا خالية لهم أو شرط حكمين مسلم وكافر يحكمهم (وان ببال) مبالغة أى فى مفهوم الشرط أى فإن لم يخل عن شرط فاسد لم تجز وان ببال يدفعه أهل الكفر لنا واما فى منطوقه أى وان ببال يدفعه الإمام لهم (إلخوف) بما هو أشد ضرراً من دفع المال منهم أو لهم سواء جعلت المبالغة فى المفهوم أو المنطوق (ولا حد) واجب لمدتها بل على حسب اجتهاد الإمام (وُندب أن لا تزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتال حصول قوة أو نحوها للمسلمين وهذا إذا استوت المصلحة فى تلك المدة وغيرها وإلا تعين ما فيه المصلحة (وإن استشعر) الإمام أى ظن (حياتهم) قبل المدة بظهور أمارتها (نبذه) وجوباً وانما سقط العهد المتيقن بالظن الذى ظهرت علامات للضرورة (وأنذرهم)

وجوباً بانه لا عهد لهم فان تحقق حياتهم نبذه بلا انذار (ووجب الوفاء) بما عاهدوا عليه (وإن) كان همدنا لهم (رد رهائن) كفار عندنا (ولو اسلموا) حيث وقع اشتراط ردهم وان لم يشرطوا فى الرد ان اسلموا (كن أسلم) أى كشرط رد من جاءنا منهم واسلم وليس رهنا فانه يوفى به (وإن رسولا) وعمل الرد (إن كان) من ذكر من الرهائن الذين اسلموا

أومن أسلم (ذكر أ) فان كان اثني لم تردو نوع شرط رد هاصريحا (وفاء) من أسلم ورد لا كفار من رهائن أو غيرهم وأولى السلم الأصل الأسير (بالق) أي بيت مال المسلمين وجوبا على الامام (ثم) ان لم يكن بيت مال أو لم يكن الوصول اليه أو قصر مافي عن الكفاية فدى (بمال المسلمين) على قدر وسعهم والأسير كواحد منهم (ثم) ان تعذر من المسلمين فدى (٢٠٧) (بماله) ان كان له مال (ورج) (

جاء منهم حاربا لا طائعا أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن حاء منهم الينا وأسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله الالفسة أعظم وينبغي عدم الرد لموم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة وأسروها وتوقف تخليصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأصل الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعا فقبضوا عليه سواء كان حرا أو عبدا كما قل شيخنا (قوله وفدى بالتي) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الاقرب فالاقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يدرى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشتركون به سلاحا ولا بارودا وكل من دفع شيئا من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير الفدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف النادى العيني (قوله ورجع بمثل الثلث وقيمة غيره الخ) مثله للباجي وابن بشر وقال ابن عبد السلام الأظهر للثلث مطلقا لأنه قرض وقال ابن عرفة الأظهر ان كان الفداء بقول الفدى افدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقا لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لأن السلفة الفدى بها لم يثبت لها تقرر في الدمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكها فيرجع قيمتها اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متعلق برجع وأما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداء بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لملحه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالما أو طائفا ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجبه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولا قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له افدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مثنى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما اه وحى تنيد أن الواو لا يجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيرا من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكد من الديون لأن الاسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبرا عليه فيقدم على دينه الذى دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الأسير الذى قدم به من بلاد الحرب وماله الذى يبلد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على العدد) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيرا بقدر معين وفيهم

جاء منهم حاربا لا طائعا أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن حاء منهم الينا وأسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله الالفسة أعظم وينبغي عدم الرد لموم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة وأسروها وتوقف تخليصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأصل الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعا فقبضوا عليه سواء كان حرا أو عبدا كما قل شيخنا (قوله وفدى بالتي) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الاقرب فالاقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يدرى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشتركون به سلاحا ولا بارودا وكل من دفع شيئا من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير الفدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف النادى العيني (قوله ورجع بمثل الثلث وقيمة غيره الخ) مثله للباجي وابن بشر وقال ابن عبد السلام الأظهر للثلث مطلقا لأنه قرض وقال ابن عرفة الأظهر ان كان الفداء بقول الفدى افدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقا لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لأن السلفة الفدى بها لم يثبت لها تقرر في الدمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكها فيرجع قيمتها اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متعلق برجع وأما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداء بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لملحه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالما أو طائفا ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجبه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولا قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له افدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مثنى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما اه وحى تنيد أن الواو لا يجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيرا من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكد من الديون لأن الاسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبرا عليه فيقدم على دينه الذى دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الأسير الذى قدم به من بلاد الحرب وماله الذى يبلد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على العدد) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيرا بقدر معين وفيهم

أي الا ان يأمر المفدى القادى بالفداء فيرجع ولو محرما أو زوجا (ويلتزمه) الواو بمعنى أو إذا الأمر بالفداء كاف في الرجوع وان لم يلتزمه (وقدم) القادى بمافدى (على غيره) من ارباب الديون (ولو لى) مال يبلد الاسلام (غير ما يفديه) مما قدم به من بلاد العدو ويفض الفداء (على العدد) بالسوية (إن جهلوا) أي العدو (قدرهم) أي الأسارى من غنى وفقروا وشرف ووضاعة فان علموه فض على قدر ما يفدى به كل واحد بحسب عايتهم كثلاثة يفدى واحد منهم عادة بعشرة وآخر بشعيرين

وآخر بخمسة (ولقول للأسير) يمينه أشبه أم لاحت لا بينة للفادى (فى) انكار (الفداء) من أصله كان يقول بلائىء ويقول الفادى بشىء (أو) انكار (بعضه) (٣٠٨) كأن يقول بعشرة ويقول الفادى بخمسة عشر (ولو لم يكن*) (الأسير) (بدو) أى بيد

الفادى والصواب عكس للبالغة أى ولو كان يده خلافا لسنون القائل محل كون القول للأسير إذا لم يكن بيد الفادى فإن كان يده فاقول للفادى (وجاز) فداء أسير المسلمين (بالأسرى) الكفار فى أدينا (المقاتلة) أى الذين شأنهم القتال إذا لم يرضوا الا بذلك لأن قتالهم لنا مترقب وخلاص الأسير محقق وقبضه اللخمى بما إذا لم يخش منهم والاحرم (و) جاز الفداء بـ (الحجر والخزير على الأحسن) وصفة ما يفعل فى ذلك ان يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك للعدو وبخاصهم بقيمة ذلك مما عيهم من الجزية فان لم يمكن ذلك جاز شراؤه للضرورة (ولا يرجع) الفادى المسلم (به) أى بموضع الحجر والخزير اشتراه أو كان عنده (على مسلم) ولاذى أيضا لوجوب اراقة على المسلم إن كان عنده وكذا ان اشتراه على ما جزم به بعضهم (وفى الخيل) أى وفى جواز فداء الاسير للمسلم بالخيل (وآلة الحرب

الغنى والفقير والشريف والوضيع فيقسم الفداء على العدد من غير تفاصل بينهم ان جهل السكفار قدر الاسارى (قوله وآخر بخمسة) أى فالجملة خمسة وثلاثون فاذا فدى هؤلاء الثلاثة بمائة فانها توزع عليهم كل واحد بحسب عادته فعلى من عادته عشرة سبعا المائة لأن سبعمائة الخمسة والثلاثين عشرة وعلى من عادته عشرون أربعة أسباعها لان العشرين أربعة أسباع الخمسة والثلاثين وعلى من عادته خمسة سبع المائة لأن الخمسة سبع الحصة والثلاثين (قوله والقول للأسير يمينه أشبه أم لافى انكار الفداء أو بعضه) هذا قول ابن القاسم وان كان كما قال ابن رشد ليس جاريا على قواعدهم والجارى عليها اتهمها إذا اختلفا فى مبلغ الفداء صدق الأسير ان أشبه والاصدق الفادى ان انفرد بالشبه والاحلفا ولربه فداء الثل وكذا ان نكلا وقضى للحالف على النا كل (قوله أى ولو كان يده) هذا قول ابن القاسم وقوله فاقول للفادى أى لأن الاسير فى يده بمنزلة الرهن (قوله وجاز الفداء بالحجر والخزير) أى عند أشهب وعبد الملك وسحنون وقوله على الأحسن أى عند ابن عبد السلام وقل ابن القاسم يمنع الفداء بما ذكر (قوله فان لم يمكن ذلك) أى بأن امتنع أهل الذمة من دفع ذلك اليهم أو لم يوجد ذلك عندهم وقوله جاز شراؤه أى لأجل ان يدفعه لهم فداء للأسرى ثم ان محل جواز الفداء بالحجر والخزير إذا لم يرضوا بذلك وأما إذا رضوا بغيره فلا يجوز الفداء به كذا ذكر بن خلافا لما ذكره عبق من الجواز مطلقا ويفهم من جواز الفداء بما ذكر جوازه بالطعام بالطريقة الأولى (قوله ولا يرجع الفادى المسلم) أى وأما الفادى الذى فانه يرجع على الأسير مسلما أو كافرا بقيمة الحجر ومأمعه ان كان أخرجه من عنده وبشئ ان كان اشتراه هذا هو الصواب (قوله اشتراه أو كان عنده) قال بن هذا هو المتمسك كفى ابن عرفة ومقابله لا يرجع به ان كان من عنده أما ان اشتراه فانه يرجع بما اشتراه به وعلم مما ذكر ان الصور ثمانية لأن الفادى بخمر أو خنزير إما مسلم أو ذمى وفى كل اما ان يخرج من عنده أو يشتريه وفى كل من هذه الأربع اما ان يفتدى به مسلما أو ذميا وقد علمت أحكامها (قوله وفى الخيل) أى وفى جواز فداء الاسير بالخيل وآلة الحرب أى وعدم جوازه قولان لابن القاسم وأشهب فالمنع لابن القاسم والجواز لأشهب فان قلت حيث جاز الفداء بالاسرى المقاتلة فكان مقتضاها الجزم بجواز الفداء بالخيل وآلة الحرب أو يذكر القولين فى الفداء بالاسرى المقاتلة لأنهم أحق بما ذكره والجواب ان جواز الفداء بالمقاتلة محله إذا لم يرض الكفار الا بذلك ولم يخش منهم والا فلا يجوز وأما الخيل وآلة الحرب فالخلاف فيها عند امكان الفداء بغيرها والا تميئت قولنا واحدا قاله شيخنا (قوله اذا لم يخش الخ) تتبع فى هذا التقيد عج قال طي وفيه نظر فان هذا التقيد لابن حبيب وقد جعله ابن رشد قولنا ثالثا ونصه فظاهر قول أشهب اجازة ذلك وان كثر وهو معنى قول سحنون خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من انه إنما يجوز ذلك ما لم يكن الخيل والسلاح أمرا كثيرا يكون لهم به القدرة الظاهرة وقد روى عن ابن القاسم أن الفاداة بالحجر أخف منها بالخيل وهو كما قال اذا ضرر على المسلمين فى الفاداة بالحجر بخلاف الخيل وكذا ابن عرفة جعل قول ابن حبيب خلافا لاتقيدا قال طي ولم أر من ذكره تقيدا وقد تردد ابن عبد السلام فى ذلك ولم يحزم بشىء اه بن

﴿ باب السابقة ﴾

(قوله وفتحتها) أى والسبق بفتحها (قوله المسال الذى يوضع) أى يجعل الخ (قوله جائزة

قولان) إذا لم يخش بهما الظاهر على المسلمين والامنع اتفاقا [درس] ﴿ باب ﴾ فى ذكر ما يدرب به على الجهاد فى (السابقة) مشتقة من سبق بسكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وفتحتها المسال الذى يوضع بين أهل السباقي (يجعل) جائزة

(في الخيل) من الجانبين (و) في (الإبل) كذلك (وبينهما) خيل من جانب وأبل من جانب وأولى في الجوز لا يغير جعل وأما غير هذه الثلاثة فلا يجوز الامجانا كما يأتي (و) جائزة (في السهم) (٣٠٩)

في الخيل (أشار الشارح إلى أن قوله في الخيل متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو السابقة وأما قوله يجعل فهو حال من المبتدأ أو من ضمير الخبر واعلم أن السابقة مستثناة من ثلاثة أمور كل منهما يقتضي النفع القمار وتعذيب الحيوان لغير ما كلة وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد اه والقمار بكسر القاف المقامرة والمغالبة وقولنا لغير ما كلة أى لغير أكل إذ لا يعذب الحيوان إلا لأكلة بالعقر والذبح وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد في بعض الصور وهى ما إذا أخرجه غير المتسابقين ليأخذه السابق (قوله وأولى في الجواز بغير جعل) أى وأولى في الجواز السابقة على الثلاثة المذكورة بغير جعل (قوله وأما غير هذه الثلاثة) أى كالمسابقة على البغال والحير والبقلة (قوله شرط في جواز السابقة) أى يجعل (قوله فلا تصح بغير) أى بذى غرر كعبد آبق أو بغير شارد (قوله ولا يحمول) أى كالتى في الجيب وفي الصندوق والحال أنه لا يعلم قدره أو جنسه فلو وقت السابقة بمنوع مما ذكر فالظاهر أنه لا شئ فيها لأنه لم ينفع الجاعل بشئ حتى يقال عليه جعل للثل خلافا لما في البدل القرافي بل تكون كالحجانية كذا قرر شيخنا (قوله وعين للبدأ) عطف على قوله صح يبعه وهو بالبناء للعقول ليشمل ما إذا كان التعيين منها بتصريح أو كان بعبادة والمراد بالبدأ المحل الذى يتبدأ منه بالراحة أو الرمي بالسهم والمراد بالغاية المحل الذى تنتهى إليه الراحة أو الرمي (قوله ولا تشترط المساواة فيها) أى فى المبدأ ولا فى الغاية بل إذا دخلا على الاختلاف فى ذلك جاز كأن يقول لصاحبه تسابقك بشرط أن ابتدئ الراحة من المحل القلائى القريب من آخر الميدان وانت من المحل القلائى الذى هو بعيد من آخر الميدان وكل من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عد سابقا أو يقول لصاحبه تبدئ الراحة من المحل القلائى وانت تنتهى لمحل كذا وأنا لمحل كذا الذى هو أقرب من نهايتك وكل من وصل لنهايته قبل صاحبه عد سابقا (قوله وعين الركب) أى بالإشارة الحسية بأن يقول أسابقك على فرسى هذه أو بعيرى هذا وانت على فرسك هذه أو بعيرك هذا ولا يكتفى بالتعيين بالوصف كسابقك على فرس أو بعير صنته كذا وكذا كما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة أعيان السباق انظر المواق وأحرى أن لا يكتفى بذلك الجنس كسابقك أنا على فرس وانت على فرس من غير ذكر وصف خلافا للقائى (قوله ولا بد أن لا يقطع الخ) يعنى أنه يشترط أن يحول كل واحد من المتسابقين سبق فرسه وفر صاحبه فإن قطع أحدهما أن أحد الفرسين يسبق الآخر لم تجز (قوله وعين الرامى) أى أنه لا بد من معرفة شخصه كزيد وعمر وفلوقوع العقد على أن شخصا يسابق شخصا الرمي لم يجز (قوله وعدد الإصابة) أى بمرة أو بعترتين من عشرة (قوله ولا يثبت السهم فيه) أى وهو أن يثبت السهم الغرض ولا يثبت فيه (قوله وهو أن يثبت ويثبت فيه) أى أن يثبت السهم الغرض ويثبت فيه (قوله وأخرجه متبرع) السابقة فى هذه جائزة اتفاقا وأما فى الثانية وهى قوله أو أحدهما فهى جائزة على المشهور كفى عقب وفى المواق أنها جائزة اتفاقا عند ابن رشد (قوله فلن حضر) أى السابقة على الظاهر ويحتمل لمن حضر العقد ويحتمل لمن حضرهما وهل يخرج الجمل الأكل معهم منه أم لا قباسا على الصدقة تعود إليه قولان (قوله ولا يشترط فى صحة العقد التصريح بالخ) هذا هو الصواب خلافا لما فى خش من اشتراط ذلك قائلا كان الأولى للمصنف أن يقول على أن من سبق الخ اه بن (قوله ويجعل عليه) أى على ذلك الذى ذكره المصنف

الرمية (إن صح يبعه) أى يبع الجمل شرط في جواز السابقة مطلقا في السهم وغيره فلا تصح بغير ولا يحمول وخمر وخزير وميتة وزبل وأم ولد ومكاتب ومعتق لأجل (وعين) في السابقة بحمولتها أو سهام (المبدأ والمغالبة) ولا تشترط المساواة فيها (و) عين (الركب) بفتح الكاف أى ما يركب من خيل أو أبل ولا بد أن لا يقطع بسبق أحدهما الآخر والإلم تجز (و) عين (الرامى) (و) عين (عدد الإصابة) (و) عين (نوعها) أى نوع الإصابة (من خرق) بخاء وزاى معجمتين وهو أن يثبت ولا يثبت السهم فيه (أو غيره) كخسق بخاء معجمة وسين مهملة وقاف وهو أن يثبت ويثبت فيه وخرم براء مهملة وهو ما يصيب طرف الغرض فيخذه ثم أشار إلى أن يخرج الجمل ثلاثة أقسام عاطفا على فعل الشرط من قوله أن صح يبعه قوله (وأخرجه متبرع) أى غير المتسابقين ليأخذه لمن سبق منها (أو) أخرجه

(٣١٧ - صدوقى - ثانى) أحدهما فإن سبق غيره (أى غير الخارج) (أخذه) السابق (وإن سبق هو) أى الخارج (فليمن حضر) ولا يشترط فى صحة العقد التصريح بذلك إذ لو سكتا عنه صح ويجعل عليه وإنما المضر اشتراط الخرج أنه

يسبق طلاله و اشار لقسم الثالث و انه ممنوع بقوله (لا إن^{٢٠} أخرج) أى أخرج كل منها جملا (لأخذ^{٢١} الساق) منها لأنهم القمار
 فان وقع ذلك لم يستحق بل هو لربه و بالغ على اللع بقوله (ولو) وقع ذلك (بمحل) أى معلوم يخرج شيئا (يُمكنُ سبقه) لها القوة
 فرسه على انه ان سبق أخذ الجميع لجواز عود الجمل فخرجه على تقدير سبقه واولى في المنع ان قطع بعدم سبق المحلل لأنه كالمقدم (ولا
 يشترط) في المناضلة (تبيين السهم) لاثنتين (٣١٠) (الوتر) برؤية أو وصف (وله) في الرمي (ماشاء) من سهم أو قوس أو وتر

(قوله إن سبق عاد اليه) أى الجمل الذى اخرجه (قوله لا ان أخرجا لأخذه السابق) أى واما لو
 اخرجوا وسكتا عمن يأخذه منها فظاهر المصنف انه لا يتمتع والظاهر انه يكون لمن حضر فان كان
 لأخذه السبوق جاز كما هو ظاهر كلامهم ثم انه لا يمتنع ولا ان أخرجا يقتضى ان للمتنوع
 اخرجها بالفعل وانها لو اتفقا من غير اخراج على ان من سبق فله على الآخر قدر كذا لا يتمتع
 وليس كذلك بل الصواب للتع كافي بن لأن التزام الكلف كآخرجه (قوله لأخذه السابق) أى
 يأخذ السابق الجمل الذى اخرجه غيره مع بقاء جملة (قوله لم يستحقه السابق) أى لم يستحق
 السابق جعل غيره بل هو لربه (قوله ولو بمحل) أى ولو وقع عقد السابقة على الوجه المتقدم مع محلل
 ورد بلوطى من قال بالجواز مع المحلل وهو ابن السبب وقلبه مالك مرة ووجه انها مع المحلل صارا
 كائنين اخرج احدهما دون الآخر قاله بن وفيه انه إذا أخرج أحدهما يأخذ إذا سبق ممنوع والذى
 في ح عن الجزولى توجه ذلك القول بان دخول الثالث يدل على انها لم يقصدا القمار وإنما قصدا
 القوة على الجهاد فتدبر وعلى ذلك القول إذا سبق المحلل أخذ الجمل منها وإذا سبق احدهما مع المحلل
 أخذ ذلك الأحدهما وقسم المال الآخر مع المحلل إذ ليس له عليه مزية اه بن (قوله من المتبرع) بل
 وكذا ان كان الجمل منهما معا وكان بينهما محلل بناء على القول بالجواز للشاره بلو يجوز ان يخرج
 احدهما خمسة والآخر عشرة كما قال ابن يونس (قوله أو موضع الإصابة) بالجر عطفًا على الجمل
 (قوله بل يجوز اشتراط الخ) أى كأن يقول احدهما أنا أصيب الفرض أربعة من عشرة خرقة في أدناه أى في
 اسفله وأنت تصيبه أربعة من عشرة خرقة أو خسفا من وسطه أو من أعلاه (قوله في
 المسافة فيها) أى في المسافة والمناضلة وقوله في الثانى أى في المناضلة (قوله أو نزع سوط) أى
 بان نزع انسان السوط الذى يسوق به الفرس من يده تعديا فخف جربه (قوله بخلاف
 تضيق السوط) أى كالمو نفيه قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله أو حرن
 الفرس) أى أو سقوطه من فوقه فاذا تعطل بذلك صار مسبوقا (قوله لذلك) أى لإيصال الخبر
 بسرعة (قوله مما ينتفع به) أى وغير ذلك مما ينتفع به الخ فهو يان لمحدوف (قوله للمناضلة) هذا
 محترز قوله مما ينتفع به في نكابة العدو أى وبعد ان يكون مجانا يشترط أن يقصد به الانتفاع في
 نكابة العدو لا المناضلة كذا في الجواهر اه بن إذا علمت ذلك فالاولى للشارح ان يقول بشرط أن
 يقصده الانتفاع في نكابة الخ والحاصل ان المسابقة بغير الامور الاربعة المتقدمة جائزة بشرطين
 ان يكون مجانا وان يقصدها الانتفاع في نكابة العدو (قوله وإلا منع) أى حرم وقيل انه يكره وقد
 حكى الزنائى قولين بالسكراهة والحكمة فيمن تطوع باخراج شيء للتصارعين أو المتسابقين على
 ارجلها أو على حماليها أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله والرجز) أى وانشاد الرجز من

(ولا) يشترط (معرفة
 الجرى) (لقرس كل بل
 يشترط جهل كل منها
 يجرى فرس صاحبه على
 ما من (و) لا معرفة
 (الراكب) لها (ولم يحل)
 عليها (صبي) أى تكره
 للمناضلة بين صبيين أو
 صبي مع بالغ (ولا) يشترط
 (استواء) أى تساوى
 (الجمل) من المتبرع
 السابق بل يجوز ان
 يقول إن سبق فلان فله
 ديار وإن سبق فلان فله اثنان
 (أو) استواء (موضع
 الإصابة) بل يجوز اشتراط
 أحدهما موضعا بعينه من
 الفرس والآخر أعلى
 منه أو ادنى أو غير ذلك
 (أو تساوى) عطف على
 استواء أى لا يشترط تساوى
 المتسابقين أو المتناضلين في
 المسافة فيها ولا في عدد الإصابة
 في الثانى (وإن عرض للسهم
 فارض) في ذهابه فمطل
 سيره (أو انكسر أو) عرض
 (للفرس ضرب وجهه) مثلا

المتسابقين

فقطه (أو) عرض لصاحبه (نزع سوط) مزيد (لم يكن مسبوفا)

بذلك لعدم (بخلاف تضيق السوط أو حرن الفرس) أو قطع الاجام (وجاز) سبق (فيمّا عدا) أى ما ذكر من الامور الاربعة
 وهى الخيل من الجانبين أو الابل كذلك والحمل مع الابل والسهم كالسفن والطير لإيصال الخبر بسرعة والجرى على الاقدام لذلك
 والرحم بالا حجار والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو لا المناضلة كما يفعله أهل الفسوق والاهو حال كون ذلك (مجانا) بغير جعل
 والامنع (و) جاز (الافتخار) أى دحكر المفاخر بالتساب إلى اب أو قبيلة (عند الرمي والرجز) بين المتسابقين أو المتناضلين

وكذا في الحرب عند الرمي (والتسمية) لنفسه كأنه فلان بن فلان أو أنا فلان أبو فلان (والصياح) حال الرمي لما فيه من التشجيع وإثارة النفس من اتعب (والأحب) أي والأولى من ذلك كله (ذكره الله تعالى) عند الرمي من تكبير أو غيره (لا حديث الرامي) أي تكلمه بغير ما تقدم فلا يجوز بل يحرم أن كان فحشا من القول أو يكبره (ولزم المقد) إذا وقع بعمل على ما تقدم فليس لاحدهما حله إلا برضاها معا (كلا جارة) أي كل زوج عقدتها بالشروط الآتية كالرشد والتكليف فتجزي هنا (٢١١) [درس] باب ذكر فيه بعض

ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام وهي ثلاثة أقسام واجبة وعمره ومباحة والأول قسبان واجب عليه وواجب له علينا كاجابة الصلي إذا دعاه والثاني قسبان أيضا حرام عليه كآكل الثوم وحرام علينا له كندائه باسمه وما أيسح له دوننا كتزوجه زيادة على أربعة فالأقسام خمسة أشار إلى الأول منها بقوله (خص النبي صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل عن غيره من الأنبياء على معنى أنه خص بجميع ما يأتي بخلاف غيره فانه لم يشاركه في الجميع بل في البعض (بوجوب) صلاة (الضحى) وأقل الواجب عليه منه ركعتان على هذا القول وهو ضعيف والجمهور على أنه مستحب عليه (و) وجوب (الأضحى) أي الضحى (و) وجوب (التهجد) صلاة الليل بعد النوم

المتسابقين والمتناضين وكذا في الحرب عند الرمي والمراد انشاد الشعر مطلقا لا خصوص الشعر الذي من بحر الرجز وإن كان أكثر ما يقع في الحرب الانشاد منه كدوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب لانه وافق للحركة والاضطراب (قوله وكذا في الحرب) أي وكذا يجوز الانتصار والرجز في الحرب عند الرمي (قوله والتسمية لنفسه) أي حال الحرب وكذا في حال المسابقة (قوله التشجيع) أي تحصيل الشجاعة (قوله ولزم المقد) أي إذا كانا رشيدين طائعين (قوله كلاجارة) أي في غير المتسابقين فاندفع ما يقال ان فيه تشبيه الشيء بنفسه لأن عقد المسابقة من الاجارة أو انه من تشبيه الجزئ بالسلكي

(باب الحداث)

(قوله بعد ما أختص به النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى أن المصنف لم يذكر في هذا الباب جميع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم بل بعضه (قوله على هذا القول) أي القائل بوجوب الضحى عليه (قوله والأضحى) هو لغة في الضحية ومحل وجوبها عليه إذا كان غير حاج والا كان مساويا لغيره في وجوب الهدى وعدم وجوبها (قوله والتهجد) أي لقوله تعالى ومن أتيل فتهجد به نافلة لك أي فتهجد به حالة كونه زيادة لك في الاقتراض على القرائن الخمسة (قوله وقيل يسمى) أي صلاة الليل تهجدا مطلقا سواء كانت بعد نوم أو قبله (قوله راجع لثلاثة) الضحية والتهجد والوتر فشكل من الثلاثة لم يجب عليه إلا إذا كان حاضرا لا مسافرا والدليل على أن الوتر في السفر غير واجب عليه إيتاره على راحته فلو كان فرضا مافعله عليها لأن الفرض لا يفعل على الدابة حيث توجهت (قوله لسلك صلاة) أي سواء كانت حضره أو سفره وانظر هل المراد كل صلاة فريضة أو ولو نافلة كذا نظر ابن الملقن في قولهم يجب السواك على لكل صلاة وكذا في قوله لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (قوله بانت بمجرد ذلك) فيه نظر بل الأصح أن من اختارت الدنيا بطلبها النبي ﷺ بعد ذلك كما استظهره في التوضيح في فصل التخيير والتحكيم لقول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين واسركن سراحا جميلا ه بن والحق أنه لم يثبت أن امرأة من نساءه ﷺ اختارت الدنيا بل كلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل أن فاطمة بنت الضحاك اختارت الدنيا فكانت تلتقط البعر وتقول هي الشقية فقد رده العراقي بأنها اشتعذت بالله منه ولم يثبت أنها قالت اخترت الدنيا وإن آية التخيير إنما نزلت وفي عصمته التسع اللاتي مات هن (قوله لكنه لم يقع ذلك) أي وأما تزوجه بزوجة غيره بأمر الله له بزواجها إذا طلقها فواقع لقوله تعالى فلما قضى

وقيل يسمى تهجدا مطلقا (و) وجوب (الوتر بمحض) راجع لثلاثة (و) وجوب (السواك) لكل صلاة (وتخيير نسائه فيه) أي في الإقامة معه طلبا للآخرة ومفارقة طلبا للدنيا فمن اختارت الدنيا بانت بمجرد ذلك وأشار القسم الثاني وهو ماوجب علينا له بقوة (وطلاقه مرغوبه) من إضافة المصدر لفعله أي خص بوجوب طلاقنا من رغب فيها أي في نكاحها لو وقع لكنه لم يقع ذلك منه عليه الصلاة والسلام أي لم يقع منه أنه رغب في امرأة رجل وطلقها له (وإجابة المذلي) أي خص بأن يجب على الصلي اجابة النبي ﷺ إذا دعاه حال الصلاة وهل تبطل قولان

الأظهر عدم البطلان لأن إجابته إجابة فهو لا تبطل (والشاور) هذا وما بعده من القسم الأول الذي يجب عليه فالأولى تهديده على ما يجب علينا له أي يجب عليه مشاورة أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء والحروب تطييباً لحواطمهم وتأليفاً لهم لا ليستفيد منهم علماً أو حكماً لأنه سيد العالمين وقوده (٢١٢) العارفين (وقضاء دين الميت) أو الحى (المعسر) المسلم من ماله الخاص به (وإثبات

همه) أى اللدومة عليه
بمعنى انه لا يقطعه رأساً
فلا ينافى انه قد كان يترك
بعض العمل فى بعض
الاحيان لبيان انه ليس
بواجب أو لفرض من
الاغراض الشرعية
(ومصاربة العدو الكثير)
ولو اهل الأرض فلا يفر
منهم إذ منصبه الشريف
يجل عن ان ينهزم (و)
بوجوب (تغيير التكرار)
إذ سكوته على فعل أمر
تحرير له وهو يدل على
جوازه فيلزم اقلاب
الحرام جائزاً ثم شرع في
بيان قسمي الحرام أى
عليه أو علينا فمن الأول
قوله (وحرمة الصدقتين)
مطلف على وجوب أى
خصي بحرمة الصدقة
الواجبة ومنها الكفارة
والتطوع (عليه) صونا
لمنصبه الشريف عن
الإذلال (وعلى آله) بنى
هاشم فطولو من بعضهم
لبعض والاعتماد عدم
حرمة التطوع على الآل
ومحل حرمة الفرض ان
أعطوا من الثمن ما
يستحقونه والا جاز ان
أضر الفقير بهم وان لم يصلوا

زيد منها وطرا زوجنا كلها (قوله الأظهر عدم البطلان) أى سواء اجابه المصلى بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشيء القلاني يا رسول الله جواباً لقوله غلبه الصلاة والصلاة هل فعلته (قوله فى الآراء والحروب) الأولى فى الآراء فى الحروب وغيرها مما ليس فيه حكم بين الناس وأما ما فيه حكم فلا يشاور لأنه إنما يلتمس العلم منه ولا ينبغي أن يكون أحدهم أعلم بما أنزل عليه منه وقد قال قوم انه أن يشاور فى الأحكام وهذه غفلة عظيمة منهم لأن الله سبحانه وتعالى يقول وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم الآية وأما غير الأحكام فربما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم شيئاً لم يره النبي ﷺ ولم يسمعه * فان قلت ما ذكرته من أنه إنما كانت يشاور فى الآراء لا فى الأحكام يرد عليه مشاورته فى الأذان وفعله قبل الوحي به لانا نقول ان مشاورته فى الشرائع كان جائزاً فى صدر الإسلام ثم نسخ ذلك بالمشاورة فى غير الشرائع فقط وذلك لأن الاذان كان فى السنة الأولى من الهجرة ونزول قوله تعالى وشاورهم فى الأمر كان فى السنة الثالثة والمشاورة فى الشرائع كانت أولاً جائزة ثم نسخت فى السنة الثالثة بالأمر بالمشاورة فى غيرها فقط كذا قرر شيخنا (قوله أو الحى) نحوه فى خش وعبق قال بن وهو فى عهدتهما إذ لم أر من ذكر أن الحى كالميت وظاهر نصوصهم وظاهر الأحاديث التى فى ح والواق وغيرهما انه خاص بالميت كالمصنف ومن جملة الاحاديث المذكورة من ترك ديننا أو ضياعاً فلى وإلى أى فعل قضاؤه وإلى كفاية عياله (قوله المعسر المسلم) وهذا كان فى صدر الاسلام قبل فتح الفتوحات ثم نسخ ذلك بوجوب قضاءه من بيت المال (قوله ومصاربة العدو) أى والصبر على مقاتلة العدو الكثير بخلاف أمته فانه إذا زاد العدو على الضعف لم يجب الصبر (قوله إذ منصبه الشريف يجل الخ) أى لأن الله تعالى وعده بالعصمة بقوله والله يصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى انهم شجوا وجهه وكسروا رباعيته أو ان العصمة نزلت بعد الشج وكسر الرباعية وعلى هذا فالمراد بالعصمة من القتل وغيره (قوله والمعتمد الخ) قال ح مذهب ابن القاسم انها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو الذى عليه جمهور أهل العلم وهو الصحيح عندنا والذى فى التوضيح عن ابن عبد السلام ان المشهور المنع مطلقاً انظر بن (قوله وامساك كارهته) أى إذا كانت كارهة بقاءها تحته لغيره وأما كراهة ذاته فهو كفر تبين بمجرد (قوله لقد استعذت بمعاذ) أى بمن يستأذ به ويلجأ إليه وهو الله سبحانه وتعالى وقوله بمعاذ بفتح الميم مصدر أو اسم مكان كما فى النهاية أى تحصنت بمعاذ وملجأ وضبطه القسطلاني بضم اليم أى بالذى يستأذ به والحق بأهلك ثلاثي همزته وصل من لحق كفرح وقال القسطلاني كونه رباعياً بقطع الهمزة وكسر الحاء من ألحق بمعنى لحق لفة فيه اه بن (قوله لخبر العائذة) راجع لحرمة امساك الكارهة وجعلها كارهة بالنظر للفظها وإلا فهي ممدودة لا كراهة عنها وإنما خدعت لفظة رايها وكانت جميلة جداً ففارت أمهات المؤمنين ان تحظى برسول الله صلى الله عليه وسلم فتفوتهن كثرة مشاهدة طاعته ورؤية عبادته عندهن ليلاً وما يتلى فى بيوتهن من آيات الله والحكمة فى ذلك فليتأنس المتأنسون فسألتهن ماذا يعجبهن فقالن لها يعجبه ان يقال له أعوذ بالله منك فلما دخل عليها حجرتها

إلى حد أكل الميتة (و) حرمة (أكاه كشوم) بضم اللام من كل ماله رائحة كريهة كبصل وفجل (أو) أكله قلت (متكأ) أى مثلاً على شق وقيل متربها لما فيه من الاخلال بالشكر (و) حرمة (امساك كارهته) فى عصمته بل يجب عليه طلائها لخبر العائذة القائلة أعوذ بالله منك فقال لها لقد استعذت بمعاذ الحقى بأهلك رواه البخارى واصحابها أئمة بنت الزمان وقيل مليكة الليثية

(وتبدل أزواجه) اللاتي اخترته (ونكاح الكتائية) الحرة (والأمة) المسلمة (و) خص بحرمة (مدخولته) التي طلقها أو مات عنها (لقبره) أي على غيره وكذا التي مات عنها قبل البناء على المذهب فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة (٣١٣) تلوث ومات صلى عليه وسلم

عن تسعة نسوة نظمها

بعضهم

توفي رسول الله عن تسع

نسوة

الذين تمزى السكرات

وتنسب

فعاثنة ميمونة وصفية

وحفصة تلوهن هند

وزينب

جويرية مع رسة ثم

سودة

ثلاث وست نظمن

مذهب

(و) حرمة (زعر لأمته)

بالحزم وهي آله الحرب

من سيف أو غيره (حق)

يقال (العدو أو يحكم الله

بينه وبين عدوه فلا يتعين

القتال بالعدل (والن)

أي الاعطاء (ليستكثر)

أي ليطلب أكثر مما

أعطى لاخلاله بمنصبه

الشريف يقتضى الزهد

والإعراض عن أعراض

الدنيا (وخاتنة الأعين) بان

يظهر خلاف ما يضر

(والحكم بينه وبين محاربه)

أي خص بان يحرم علينا

ان نحكم بينه وبين عدوم

لأنه تقدم بين يديه يدل

على ذلك قوله (و) حرمة

(رفع الصوت عليه) وكذا

قلت له ذلك (قوله وتبدل أزواجه) أي يحرم عليه ان يبدل أزواجه اللاتي خيرهن فاخترته بغيرهن مكافأة لمن لقوله تعالى ولان تبدل بين من ازواج قال ابن عباس أي لا يحل لك ان تطلق امرأة من أزواجك وتنكح غيرها وهذا لم ينسخ وقيل غيره انه نسخ بقوله تعالى انا أحللك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن أي انا أحللك كل زوجة دفعت صداقها لأجل ان يكون لك اللثة عليهن بترك الزوج عليهن مع كونه حلالا لك وعلى هذا فحرمة تبدل الأزواج من خصوصياته أولا قبل النسخ (قوله ونكاح الكتائية الحرة) وكذا الأمة فلا مفهوم للحرمة اذ الكتائية يحرم نكاحها مطلقا حرة أو أمة لكن حرمة نكاح الحرة من خصوصياته وحرمة نكاح الأمة ليس مختصا به بل وكذلك امته (قوله والأمة المسلمة) أي نكاح الأمة المسلمة واعلم انه اختص بحرمة نكاحها على الدوام لانتفاء شرطى جواز نكاحها بالنسبة له وهما خشية الفتنة وعدم وجود طول الحرمة لأنه موصوم وله ان يزوج بغير مهر ومنع نكاحها في حقنا فليس ابديا اذ يجوز مع وجود الشرطين ويمنع مع تقدمهما وأما وطؤه لها المالك فجائز وأما وطء الأمة الكتائية بالملك ففي عرق انه جائز له وذكر شيخنا انه حرام عليه أيضا (قوله فلامفهوم الخ) وذلك لأن كل من مات عنها فلا تحرم على غيره بنى بها أولا وأما التي طلقها فان كان قد وطئها حرمت على غيره وان لم يكن وطئها لا تحرم على غيره لافي حال حياته ولا بعد موته وذلك كالمائدة فانه طلقها قبل البناء بها وتزوجت بعد وفاته بالاشمت بن قيس هذا وفي ح الصحيح ان مدخولته التي طلقها لا تحرم على غيره كما للقرطبي وابن شاس قاله عجم وهذا محمول على التي اختلى بها ولم يمسها وأما من مسها فلا خلاف في حرمتها على غيره (قوله أو يحكم الله بينه وبين عدوه) أي يصلح على شيء يؤخذ من العدو كل سنة كالجزية أو يحكم الله بهزم العدو وقوله فلا يتعين القتال بالفعل أي كما هو ظاهر المصنف (قوله ليستكثر) لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فقد قيل ان معناه لا تعط عطية ليطلب أكثر منها وقيل معناه لا تعط عطية مستكثرا لها أي تعدها كثيرة أي لا تستكثر ما تمن به (قوله بان يظهر خلاف ما يضر) أي فشيء ما يضره المظهر لخلافه بالحيانة لاختفائه وحرمة اظهار خلاف ما يظن في حقه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لغير الحروب وأما فيها فقد ايسح له انه ان اراد سفر الفز ومحل يورى بغيره بان يسأل عن طريق محل آخر وعن سهمولها وعن حال الماء فيها ليوم انه مسافر لذلك المحل الذي يسأل عن طريقه والحال انه عازم على السفر لقبره (قوله والحكم بينه وبين محاربه) هذا شروع في الحرم علينا لأجله وحاصله انه إذا كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره عداوة أي خصومة فلا يجوز لأحد من الأمة ان يدخل بينهما بالصلح بحيث يحكم على احدهما بشيء أو يصلح بينهما من غير حكم بشيء على احد منهما لأن الشأن ان الذي يسعى بالصلح بين اثنين يكون له شأن عليهما (قوله من غير افطار) أي بأكل أو شرب ويدل لباحة الوصال له وكرهته لقبره قوله عليه الصلاة والسلام حين نهى عنه وفعله وسئل عن ذلك لست كأحدكم اني ابيت عند ربى يطعمنى ويسقنى اه وهي عندية مكانة لا عندية مكان وهى أكله وشربه حقيقة أو كناية عن اعطاء القوة والأول للسيوطى فقال انه يطعم من طعام الجنة ويسقى من مائها وطعامها لا يفسد (قوله ودخول مكة بلا احرام) أي من غير عذر كحصر عدو بان يدخلها لتجارة مثلا وأما جواز دخولها بلا احرام لم يذكر فلا يختص به

يحرم رفعه عند قراءة حديثه لأنه من باب رفع الصوت عليه (وندائه من وراء الحجاب) أي المحل الذي يجنب عن الناس فيه بمناط ونحوه لما فيه من سوء الادب (وباسمه) كما محمد في حياته وكذا بعد وفاته إلا إذا اقرن بما يفيد التعظيم من صلاة عليه أو صيade ثم ذكر قسم المباح له بقوله (وباحق الوصال) بان يتابع الصوم من غير افطار ويكره لقبره (ودخول مكة بلا احرام

وَقَتَال (بخلاف غيره) وصفي (٣٩٤) القسمة) أى ما يختاره منه قبل القسم وينفق منه على نفسه وأهله ومنه كانت حفية

(والجس) صوابه خمس
الجس (وزوج من نفسه)
بالنصب عطفًا على الوصال
أى وان يزوج المرأة
نفسه ولولم ترض الزوجة
ووليها ويتولى الطرفين
(ومن شاء) عطف على
من نفسه أى وزوج
من شاء من الرجال أو
النساء لغير اذن (و)
باباحة ان يزوج نفسه أو
لهيره (بلفظ الهمزة) من غير
ذكر صدق (و) باباحة
(زائد على أربع) من
النساء لنفسه فقط (و)
باباحة تزويج نفسه
أو غيره (بلا مهر وولي
وعهود) أى بلا هذه
الثلاثة مجتمعة (وإحرام
بمسح أو همة لنفسه
(وبلا) وجوب (تسم)
بين الزوجات (و) بان
(بحكم نفسه وولديه)
بحق عن الغير لمصته (و)
بان (بحكم) الموات (له) أى
لنفسه (و) بان (لا يورث)
وكذا غيره من الانبياء لقوله
ﷺ انه معاشر الانبياء
لا نورث ما تركناه صدقة
[درس]

(باب فى النكاح)

(قوله) فالراغب ان خشى على نفسه الزنا أى إذا لم يتزوج (قوله) وان ادى إلى الاتفاق عليهما من حرام
أى اودى إلى عدم الاتفاق عليهما والظاهر وجوب اعلامها بذلك اه خشى وقوله وان ادى إلى
الاتفاق عليهما من حرام هذا ربما يفيد قول ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت وكان يضر المرأة
لعدم قدرته على الوطء أو على النفقة أو كان يكذب فى موضع لا يحل فانه يقضى انه إذا كان يخاف
على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو أدى لضرر الزوجة بدم النفقة عليها أو كان ينفق عليهما من
حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرر المرأة لعدم وطء أو نفقة أو تكسب يحرم ولم
يخف عنتاه ولكن اعترضه ابن رجال بان الحائض من العنت مكلف بترك الزنا لأنه فى
طوقه كما هو مكلف بترك الزوج الحرام فلا يحل فعل محرم لدفع محرم والحاصل انه لا يحل محرم
لدفع محرم لأنه مكلف بترك كل منهما وحينئذ فلا يصح ان يقال إذا خاف الزنا وجب النكاح

الا أن يؤدي الى حرام فيحرم وغير الراغب إن اراء الى قطع مندوب (٣١٥) كره والا أيسح الآن يرجو نسلا أو ينوي

خيرا من ثقة على قربة
أوصون لها فيندب ما لم يؤد
الى محرم والا حرم
والأصل فيه التيسير
فلذا اقتصر عليه للصنف
بقوله (نُذِبَ لَهَا) أي
لراغب في الوطء أو فيمنع
يقوم بشأنه في حاله ومنزله
رجا نسلا أولا أو غير
راغب ورجا النسل لأنه
محتاج حكا (ذئ أهنية)
أي قدرة على صدق وثقة
(نكاح بكر) بل البكر
مندوب مستقل فالأولى
وبكر بالعطف (و) تدب
للخاطب (نظر وجهها)
وكيفها) ان لم قصد فقط
والاحرم (قط) دون
غيرها لأنه عورة فلا يجوز
هذا هو المراد (بعل) منها
أو من ولها ويكره استئصالها
وله توكيل رجل أو امرأة
في نظرها وراز للمرأة
الوكيلة نظر زائد على الوجه
والسكينة من حيث انها
امرأة لا مندوب من
حيث انها وكيلة الذلول
لا يجوز له نظر الزائد عليها
(وحل لها) أي لسك من
الزوجين في نكاح صحيح
مبيح لاوطء نظر كل جزء
من جسد صاحبه (حق)
نظر الفرج) وما ورد من
ان نظر فرجها يورث
العمى منكر لا أصل له

ولو أدى للاتفاق من حرام وقد يقال اذا استحکم الامر فالقاعدة ارتكاب اخف الضررين حيث
بانع الاجزاء ألا ترى ان المرأة اذا لم تجد ما يسد رمقها الا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله) الا أن يؤدي
الى حرام) كأن يضر بالمرأة لعدم قدرته على الوطء أو لعدم الثقة أو التمسك من حرام أو تأخير
الصلاة عن أوقاتها لاشتغالها بتحصيل نفقتها (قوله) ما لم يؤدي الى حرام والاحرم (علم بما قاله ان
الراغب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه واما غير الراغب له
فهو اما مكروه في حقه أو حرام أو مباح أو مندوب (قوله) والاحرم (يقيد المنع بما اذا لم تلم المرأة
بجزءه عن الوطء والاجاز النكاح ان رضيت وان لم تكن رشيقة وكذلك الرشيدة في الاتفاق واما
الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز معه النكاح وان علمت بذلك قاله أبو علي السناوي اه بن (قوله) والأصل
فيه التدب) أي وأما بقية الأحكام فهي عارضة له (قوله) أو فيمنع يقوم بشأنه) أي أو لراغب
في امرأة تقوم بشأنه (قوله) ونظر وجهها وكيفها) أي حين الخطبة ثم إن ظاهر للصنف ان
النظر مستحب والذي في عبارة أهل المذهب الجواز ولم يحك ابن عرفة الاستحباب الا عن ابن
القطن انظر طي ويمكن حمل الجواز في كلام أهل المذهب على الاذن وكما ينسب نظر الزوج
منها الوجه والسكينة يندب أن تنظر المرأة ذلك كما في الحج وقوله وكيفها أي ظاهرها وباطنها
فالمراد يديها وكوعها وانما اذن للخاطب في نظر الوجه والسكينة لأن الوجه يدل على الجمال وعده
واليدان يدلان على خصاصة البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله) هذا هو المراد) أي خلافا لظاهر
الصنف من أن المعنى دون غيرها فلا يندب نظره وهو صادق بالجواز (قوله) بلم) متعلق بنظر وقوله
وكره استئصالها أي لا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب وعمل كراهة
الاستئصال ان كان يعلم انه لو سألها في النظر لما ذكر نجيها ان كانت غير مجبرة أو اذا سأل ولها يجيبه
لذلك اذا كانت مجبرة أو جهل الحال وأما اذا علم عدم الاجابة حرم النظر كقول ابن القطن ان خشى
فتنة والا كره وان كان نظر وجه الأجنبية وكيفها جائزا الآن نظرهما في معرض النكاح مظنة قصد
اللذة (قوله) وله توكيل رجل أو امرأة في نظرها) اذا وكلهما على ذلك ندب لها النظر كما يندب
لموكلهما وهو الخاطب وما ذكره من جواز التوكيل على النظر صرح به عن البرزلي ونص البرزلي
انظر هل له أن يفرض لو كيله في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف عليه
مفسدة من النظر اليهما واعترضه بعض الشيوخ بأن نظر الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كيله وهو
ظاهر اه بن (قوله) لا مندوب) أي لأن نظرها للزائد منه مندوب من حيث انها وكيلة (قوله) في نكاح
صحيح) أي بمجرد النكاح الصحيح وقوله مبيح لاوطء احتراز عما قبل الاشهاد مثلا وعن نكاح العبد
فانه وان كان صحيحا الا انه غير مبيح لاوطء لأن لسيده الخيار كما يأتي (قوله) حتى نظر الفرج) أي
فيحل لسك من الزوجين نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره الصنف
من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وان كان متفقا عليه لكن كرهوا ذلك للفتنة لأنه
يؤدي البصر ويورث قلة الحياء في الولد (قوله) وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع اذا جامع
أحدكم زوجته أو جاريتها فلا ينظر الى فرجها لأن ذلك يورث العمى فهذا الحديث موضوعه النهي
حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأخرى في غير الجماع (قوله) منكر) أي فهو موضوع كما قال ابن الجوزي
(قوله) المستقل به) أي الذي استقل وانفرد به واحد (قوله) دون مانع) أي من محرمة ونحوها
كزواج الأمة والمثقة لأجل والسكينة (قوله) بخلاف مثقة لأجل ومثقة) المثقة

(كالمالك) انعام المستقبل به دون مانع فيحل له وللاثن المملوكه نظر جميع الجسد حتى الفرج بخلاف مثقة لأجل ومثقة ومثركة
ومحرم وذكر مملوك وخنى (و) حل لزوج وسيد (منع تغيير) وطء (دبر)

على رسوله وآية مشتملة على أمر يتقوى (خطبة) أي عندها بكسر الحاء التماس النكاح (و) عند (عقد) والشأن أن يكون البادئ عند الخطبة هو الزوج أو وكيله وعند المقد هو الولي أو وكيله فهي أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة غير مضر (و) ندب (تأجيلها) أي الخطبة بالضم (وإعلانه) أي النكاح بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها (و) ندب (تهتئ) بالهمز أي العروس الشامل لكل من الزوجين أي ادخال السرور عليه عند العقد والبناء نحو فرحنا لكم ويوم مبارك وسرنا ما قلتم (والدعاء له) أي العروس عند العقد والبناء نحو مبارك الله لك منكاً في صاحبه وجل منكم التذرية الصالحة وجمع الله بينكما في خير وسعة رزق (و) ندب (إشهاد عدلين) فقير العدل من مستور وفاسق عدم (غير الولي) أي غير من له ولاية العقد ولو كان وكيله فشهادته عدم (بفقر) أي عنده هذا هو مصيب الندب وأما الإشهاد عند البناء فواجب شرط (وفسخ) النكاح (إن دخلا بلاه) أي بلاشهاد

محرز التام والمشاركة محترز الاستقل به والعقبة لأجل والمحرم والذكر محترز بلامانع (قوله) فيجوز التمتع بظاهره (أى ولو بوضع اليد كره عليه والمراد بظاهره له من خارج وما ذكره الشارح من جواز التمتع بظاهر الدبر هو الذي ذكره البرزلى قتلاً ووجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذا لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه أنه واعتمده ح والقاتي خلافاً لتبعاً للبساطي والأقفسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لظاهره ولا باطنه انظر بن (قوله بلا استمنا) قد تبع الشارح في ذلك عقب قل بن وفيه نظر بل ظاهر كلام البرزلى وابن فرحون كافى ح خلافة وهو أنه يجوز التمتع بظاهره على وجه الاستمنا به (قوله والشأن) أي اللندوب (قوله أن يكون البادئ) أي بالخطبة بالضم وقوله عند الخطبة أي التماس النكاح وذلك بأن يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً واتقوا الله وقولوا قولاً سديداً الآية أما بعد فاني أوفان فلانارغب فيكم ويريد الانضمام اليكم والدخول في زمركم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فانكحوه فيقول ولي المرأة بعد الخطبة التقدمة أما بعد فقد أجبنا لندك (قوله وعند المقد) أي والبادئ بالخطبة بالضم عند العقد (قوله هو الولي) أي ولي المرأة (قوله فهي أربع خطب) اثنتان عند التماس النكاح واحدة من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنتان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة من الزوج (قوله بين الإيجاب) أي من ولي المرأة (قوله والقبول) أي من الزوج أو من وليه (قوله بالخطبة) الصادرة من الزوج أو من وليه (قوله أي الخطبة) قال عجم ذكر بعض الأكابر أن أقلما أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد زوجتك بنتي مثلاً بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما مر من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبلت نكاحها لنفسى أو لموكلتى بالصداق المذكور (قوله وإعلانه) أي وندب إعلانه أي إظهاره وإشهاره بإطعام الطعام عليه لقوله عليه الصلاة والسلام أفشوا النكاح واضربوا عليه بالدف (قوله بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها) أي خشية كلام الفسدين (قوله أي العروس) أي للأخوذ من اللقائم (قوله فقير العدل الخ) هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفى اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود (قوله ولو كان وكيله) أي هذا إذا كان من له ولاية العقد تولاه بنفسه بل ولو تولاه وكيله باذنه وقوله فشهادته أي فشهادة من ذكر بمن له ولاية العقد ووكيله عدم وشمل كلاهما الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولي من هو أقرب منه فلا تقبل شهادته كافى ح (قوله هذا هو مصيب الندب) حاصله أن الإشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد مندوب زائداً على الواجب فإن حصل الإشهاد عند العقد فقد حصل الواجب والندوب وإن لم يحصل عند العقد كان واجبا عند البناء (قوله وفسخ النكاح) أي أن لم يعكم حاكم حنفى بصحته وقوله ومحمدان إذا أقر الخ أي وإلا عزرنا فقط (قوله لصحة العقد) أي لأن الإشهاد ليس شرطاً في صحة العقد عندنا بل واجب مستقل مخافة أن كل اثنين اجتماعاً في خلوة على فساد يدعيان سبق عقد بلا اشهاد فيؤدى لرفع ح الزنا (قوله بائنة) بالرفع أي وهى بائنة لا بالجر صفة لطلقة لأن الحاكم قول طلقها عليه ولا يقول طلقة بائنة وإذا قال الحاكم طلقها عليه وقع ذلك طلقة بائنة (قوله من الحاكم) أي وكل طلاق أو فسخ الحاكم كان بائناً بالإطلاق المولى والمعر بالصفة فانه يكون رجعي (قوله لأنه فسخ جرى من الحاكم) الأولى أن يقال إنما كان اثناً لأنه بشرط في الرجعي تقدم وطء صحيح ولم

إن لم يحصل فشو (ولاحد) عليها (إن فشا) النكاح بوليمة أو ضرب دف أو دخان (٢١٧) أو كان على العقد أو على الدخول

شاهد واحد غير الولي (ولو علم) كل من الزوجين وجوب الاشهاد قبل البناء وحرمة الدخول بلاه (وحرمة خطبة) امرأة راكنة (إن كانت غير مجبرة) والافالعة بمجيرها (لغير) خاطب (فاسق) في دينه من صالح أو مجهول ولو كان الخاطب صالحا فهذه ست صور أما الراكنة لافاسق فلا تحرم خطبتها إن كان الثاني صالحا أو مجهولا والاحرم قفى المهرومة تفصيل واعلم أن الصور تسع والحرمة في سبعة منها إن قدر صدق بل (ولو لم يقدر صدق) خلافا لابن نافع (وفسخ) عقد الثاني وجوبا بطلاق وإن لم يطلبه الخاطب الأول ولو لم يعلم الثاني بخطبة الأول فما يظن (إن لم يبين) الثاني بها والا مضى ولو أنكر السيس فالمراد بالبناء إرخاء الستور (و) حرم (صریح خطبة) امرأة (معتدة) بكسر الخاء من غير بموت أو طلاق لا من طلاقه وفيجوز له تزويجها في عدتها من حيث لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) بأن يعدها وتعهده وأما العدة من أحدهما ففكروا كما يأتي (كوليها) تشبيهه في تحريم صريح الخطبة منه ومواعده وظاهره ولو غير مجبر لكن

يحصل ذلك هنا ولذا كان الطلاق هنا باثنا حكم به حاكم أولا كذا قرر شيخنا (قوله) إن لم يحصل فشو (قوله) في قوله ويحدان (قوله) إن فشا النكاح (جمل الشرح فاعل فشا ضمير النكاح وهو ملاين عرفة وابن عبد السلام وجعله عقب ضمير الدخول وبه صرح ابن رشد قال طمى والكل صحيح إذ قصد نفى الاستتار (قوله) أو كان على العقد أو على الدخول شاهد واحد) كذا قال الشرح تبعاً لمبق والذي لابن رشد في البيان مانصه وحدا أن أقرا بالوطء إلا أن يكون الدخول فاشيا أو يكون على العقد شاهد واحد فدرأ الحد بالشبهة اه ومثله في نوازل ابن سهل فانظر قوله أو على الدخول فقد تبع فيه عيج وهو غير ظاهر اه بن وهذا عجيب من بن فإن قل ما ذكره عيج عن الباب وكذا غيره (قوله) والا فلعبرة بمجيرها (أى بركونه وعدم ركونه فذا رد ولي المجبرة لم تحرم خطبتها وكذا إذا ردت غير المجبرة خطبة الأول لم تحرم خطبتها علم أنه لا يعتبر ركون المجبرة مع رد مجبرها ولاردها مع ركونه وأنه لا يعتبر ركون أمها أو وليها غير المجبر مع ردها ولاردها أمها أو وليها غير المجبر مع رضاها * واعلم أن رد المرأة أو وليها بعد الركون للخاطب لا يحرم ما لم يكن الرد لأجل خطبة الثانية فإن تزوجت الخاطب الثاني وأدعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني وأدعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لأحدهما فالظاهر كما قال عيج أنه يعمل بقولها وقول مجبرها لأن هذا لا يعلم إلا من جهتها ولأن دعواها موجب للصحة بخلاف دعوى الخاطب الأول فانها موجبة لفساد العقد والأصل في العقود الصحة (قوله) ولو كان الخاطب الخ (أى هذا إذا كان الخاطب الثاني فاسقا أو مجهولا حاله بل ولو كان صالحا (قوله) فهذه ست صور) وذلك لأن الخاطب الأول الذى حصل الركون اليه إما صالح أو مجهول الحال والخاطب الثاني إما صالح أو مجهول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة (قوله) والحرمة في سبعة (أى والجواز في اثنين وهما خطبة صالح أو مجهول الحال على فاسق) (قوله) خلافا لابن نافع (أى القائل لحرمة في هذه الصور السبع) إلا إذا قدر الصداق وهو ظاهر الموطأ كفاي التوضيح وفي المواقىقتضى نقل ابن عرفة أن كلام القولين مشهور وعليه فكان على المؤلفان يعبر بخلاف بأن يقول وهل ولو لم يقدر صداق خلاف (قوله) وفسخ إن لم يبين الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقا بنى أولم يبين وعدم الفسخ مطلقا والفسخ إن لم يبين لان بنى ونص ابن عرفة أبو عمر في فسحه ثالث الروايات قبل البناء ولم يذكر ترجيحاً أصلاً مع أن أبا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قيده بالاستحباب والمصنف تبع تشهيره كفاي التوضيح لكن حذف منه الاستحباب هنا وفي التوضيح ونص أبى عمر في الكافي والشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه أنه يفسخ نكاحه قبل الدخول استجباً لأنه تعدى ما ندب إليه وبش ما صنع فإن دخل بها مضى النكاح ولم يفسخ اه نقله أبو على السنائوى (قوله) فيما يظهر) هذا مبنى على ما نقله من أن الفسخ على جهة الوجوب إما على أنه مستحب كما هو الصواب فأنما يكون عند عدم مسامحة الأول لفان سامحه فلا يفسخ كما يأتي في قوله وعرض راكنة الخ (قوله) والا مضى (أى والابن بنى بها مضى ومحل الفسخ أيضاً ما لم يحكم حاكم بصحة نكاح الثاني والا لم يفسخ كالخنى فإنه يرى أن النهى في الحديث للكرهية (قوله) إرخاء الستور (أى الحلوة سواء حصل أساس أولاً (قوله) وحرمة صريح خطبة امرأة معتدة) أى سواء كانت مسلمة أو كنيانية حرة أو أمة وقوله أو طلاق أى ولو كان رجعيًا وقوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه المناسب فيجوز له أن يصرح لها بالخطبة في العدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بغير الثلاث (قوله) بأن يعدها وتعهده (أى بأن يتوثق كل من صاحبه أنه لا يأخذ غيره (قوله) وظاهره ولو غير مجبر (أى وهو قول ابن حبيب وقوله) لكن المعتمد أى وهو الذى حكى ابن رشد

المعتمد أن مواعده غير المجبر بغير علمها كلعده من أحدهما فيكره (كاستبراء من زناً)

من زنا ليشمل القصب وغيره كان أولى (وتأيد تحريمها) أي المنة من موت أو طلاق غير بائن أو بشبهة نكاح والسترة من غيره (بوطن) بنكاح بان يعقد عليها ويطأها فيها بل (وإن) كان الوطء (بشبهة) لنكاح بان يطأها من غير عقد يظنها زوجته وشمل كلامه ثمانى صور لأن من وطئت بنكاح أو شبهته إما محبوسة بعدة نكاح أو شبهته أو باستبراء من زنا من غيره أو من غصب كذلك وأما المحبوسة بملك أو شبهته فانه وان امكن دخولها هنا الا انه يتكرر مع قوله أو بملك كحكمه ثم بالغ على تأييد الوطء بنكاح بقوله (وإن) كان الوطء بنكاح واقعا (بعدها) أي العدة فالمبالغة راجعة لقوله بوطن أى مع عقد فيها لم يطؤها بعدها مستندا لذلك العقد ولا ترجع لقوله وان بشبهة لأن الوطء بشبهة نكاح بعد العدة لا يحرم ولو صرح لها بالخطبة في العدة (و) تأيد تحريمها (بعدها) أي أى النكاح من قبله ومباشرة (فيها) أى في العدة وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأيد تحريمها

الاجماع عليه (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الأولى أن يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة لها أو لوليها وحاصل فقه المسئلة ان السترة من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من شبهة نكاح حكمها حكم المعتدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح لها ولوليها بالخطبة في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها ولوليها بالنكاح (قوله ولومنه) أى ولو كان الزنا أو القصب منه وقوله لا ينسب اليه ما تخلف منه أى فهو كماء الغير (قوله ولو قاتل وان من زنا ليشمل القصب وغيره) أى ليشمل السترة من غصب وغيره كالسترة من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال إذا حرم ما ذكر في الاستبراء من الزنا فأحرى غيره من الاستبراء أت لأن الاستبراء من الزنا أخفها كما صرح به في اللقدمات وحينئذ فلا يحتاج لما ذكره من التصويبات بن (قوله من موت أو طلاق غيره) هذا في معنى قول غيره أى المنة من نكاح (قوله باننا) وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لأنها زوجة فكأنه زنى بزوجة الغير ولا يحرم بالزنا حاله وهل يحمد الواطء لانه زان حينئذ أولا وكلامهم في باب الحد يدل على أنه محذور معدوم وفى بن ان القول بعدم التأييد في الرجعية هو الذى يظهر ترجيحه من كلام أبى الحسن وفى الشامل انه الأصح ولعل الصنف أطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب في الرجعية التحريم (قوله والسترة من غيره) أى سواء كانت هذه السترة حاملا أو غير حامل وسواء كان استبرائها من غيره بسبب زنا ذلك الغير أو اغتصابه لان كانت مستبرة من زناه أو اغتصابه هو فلا يتأيد تحريمها عليه بذلك كما فى خشي وما ذكره من تأييد التحريم بوطن المحبوسة من زنا غيره أو اغتصابه هو قول ذلك ومطرف وهو ظاهر والقول بعدم تأييد التحريم لابن القاسم وابن الماجشون (قوله بان يعقد عليها) أى في زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله ويطأها فيها أى في العدة أو الاستبراء (قوله وشمل كلامه ثمانى صور) أى يتأيد فيها التحريم على الواطء ولها الصداق ولا ميراث بينهما لأنه عقد مجمع على فساد (قوله أو من غصب كذلك) أى من غيره (قوله الا انه يتكرر مع قوله أو بملك) أى يتكرر مع قوله كملكه من قوله الآتى أو بملك كملكه (قوله ولو بعدها) أى هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا في العدة بل وان كان واقعا بعدها أى بعد العدة من النكاح أو شبهته وازداد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا أو القصب وقوله ولو بعدها رد بلو قول الغيرة ان الوطء بالنكاح كالوطء بشبهة النكاح لا يحرم إلا إذا كان في العدة لا إن كان بعدها والحاصل أن المحبوسة بعدة النكاح أو شبهته أو بسبب الاستبراء من زنا غيره أو غصبه إذا عقد عليها في زمن العدة أو الاستبراء ووطئت بالنكاح في العدة أو الاستبراء أو بعد انقضائها تأيد تحريمها وأما اذا وطئت تلك المرأة المحبوسة للعدة أو الاستبراء بشبهة نكاح تأيد تحريمها على الواطء ان كان وطؤه لها من العدة أو الاستبراء لان كان بعد انقضائها (قوله وتأيد تحريمها) أى المنة من نكاح أو من شبهته وقوله بمقدمته أى المستندة لعقد فاذا كانت معتدة من نكاح أو من شبهته وعقد عليها لم قبلها أو باسرها في العدة حرمت عليه لان كان ذلك بعد العدة وكذلك إذا كانت مستبرة من زنا غيره أو غصبه أولا لتقال ملك أو شبهة ملك وعقد عليها من الاستبراء وقبلها في زمن الاستبراء مستندا لذلك العقد فانه يتأيد تحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ الاستبراء فنصير اللقدمات التي يتأيد التحريم فيها ستة وهى ما اذا طرأت مقدمات النكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت في العدة مستندة لنكاح أى عقد لان حصلت فيها مستندة لشبهة النكاح أو حصلت بعدها كانت مستندة لنكاح أولا (قوله أو كان الخ) أى ان الوطء

بمقدمات النكاح أى المستندة لمقدودون المستندة لشبهة فمن قبل معتدة أو مستبرة من غيره معتقدا انها زوجته لم المستند يتأيد تحريمها عليه وعطف على المبالغة قوله (أو) كان وطؤه لها (بملك) وشبهته وهى معتدة من نكاح أو شبهته فهذه أربع صور (كملكه)

أن يطأها بنكاح أو شبهته وهي مستبرأة من ملك أو شبهته كأن يطأ من يطأ أمته فهذه أربع أيضا صور تأييد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية والثمانية التقدمة في قوله وتابذ تحريمها بوطء وإن بشبهة (لا) يتابذ (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (أو بزنا) في واحدة من هذه الستة ومراده (٢١٩) بالزنا ما يشمل الغصب فصوره

اثنتا عشرة صورة (أو) وطأها (بملك) أو شبهته (عن ملك) أو شبهته أو عن زنا أو غضب فهذه ثمانية مضافة للثاني عشر قبلها لا يتابذ فيها التحريم وله تزويجها بعد تمام ما هي فيه فصور عدم التأييد عشرون وصور التأييد ست عشرة فالمجموع ست وثلاثون حاصلة من ضرب ستة وهي المحبوسة بنكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غضب في مثلها وكلها مستفادة من المصنف ولو بالقياس كقوله بأس شبهة النكاح عليه وكلها خارجة عن صور المقدمات (أو) وطء (مبتوتة) في عدتها منه بنكاح (قبل زوج) لم يتابذ تحريمها لأن الماء ماؤه ومنعه منها لم يكن لاجل العدة بل لكونها لم تزوج غيره (كالحرمة) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة أي كما لم يتابذ التحريم في الوطء المحرم بنكاح كن عقده على حرمة محج أو ممرأة أو على محرم جميعا مع زوجته ثم وطأها (وجاز) لحاطب (تعريض) في عدة متولى عنها أو

المستند لذلك أول شبهته إذا طرأ على نكاح أو شبهته فإنه يحرم (قوله بأن يطأها) تصوير لشبهة الملك (قوله بوطء) أي وأما صور تأييد التحريم بالمقدمات فستة كما مر (قوله ست عشرة صورة) أي وهي ما إذا وطئت المرأة بنكاح أو شبهة وكانت معتدة من نكاح أو شبهته أو كانت مستبرأة من زنا غيره أو غضب أو من ملك أو شبهته أو وطئت بملك أو شبهته وكانت معتدة من نكاح أو شبهته (قوله لا بعقد) ابن الحاجب فإن لم توطأ ففي التأييد أي بمجرد العقد قولان ابن عبد السلام والأظهر عدم التأييد واعتمد المصنف هنا هذا الاستظهار اهـ بن (قوله من هذه الستة) أي وهي المعتدة من نكاح أو شبهته والمستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (قوله فصوره اثنتا عشرة) حاصلة من طرو الزنا أو الغصب على كل واحدة من الستة (قوله عن ملك) أي لاجل انتقال ملك كما لو كانت تستبرأ من سيدها فاستبرأها شخص ووطئها (قوله فالمجموع ست وثلاثون) يتابذ التحريم في ست عشرة كما تقدم وهي ما إذا طرأ نكاح أو شبهة نكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا من غضب أو من ملك أو شبهته أو طرأ الملك أو شبهته على النكاح أو شبهته وما عدا هذه لا يتابذ فيها التحريم وهي ما إذا طرأ وطء بزنا أو غضب على المعتدة من نكاح أو شبهته أو المستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته أو طرأ الوطء بملك أو شبهته على المستبرأة لاجل الملك أو شبهته أو الزنا أو الغصب فهذه عشرون (قوله عن صور المقدمات) أي الستة للتقدمة (قوله أو وطء مبتوتة) عطف على بعقد أي لا يتابذ التحريم بعقد ولا بوطء مبتوتة قبل زوج (قوله لم يتابذ تحريمها) أي ويحذر إن كان قد تزوجها علما بالتحريم ولا يلحق به الولد فإن تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد عليه ويلحق به الولد فإن أقر بمد النكاح أنه كان قبله علما بالتحريم ولم يثبت ذلك بالينة فإنه يحد لاقراره ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد (قوله لأن الماء ماؤه) أي فلا يحتاط فيه ما يحتاط في غيره ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تابذ تحريمها كما أفاده الظرف في كلام المصنف (قوله كالحرمة الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها قليل يتابذ فيها التحريم وقيل لا يتابذ فيها التحريم وإنما يغسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطئها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها وهذا هو المشهور انظر بن (قوله في الوطء) أي الوطء المحرم المستند لنكاح (قوله في عدة الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهته وكذا يجوز التعريض للمستبرأة مطلقا (قوله من يميز بينهما) أي بين التعريض والتصریح (قوله وسيأتيك من قبلنا خير الخ) فكل هذه الالفاظ تعريض بنكاحها لأن التعريض لفظ استعمل في معناه إلحاح بغيره فهو حقيقته أبدا وهذه الالفاظ كذلك بخلاف الكناية فإنها التمبر عن المألوم باسم اللازم كقولنا في وصف شخص بالطول أنه طويل النجاد فطول القامة يلزمه طول حائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم أنه كثير الرماذ فالكرم يلزمه كثرة الرماذ (قوله لا النفقة عليها) أي لا اجراء النفقة عليها في العدة فلا يجوز بل يحرم (قوله لم يرجع عليها شيء) أي سواء كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهذا هو أصل المذهب (قوله والأوجه الخ) هذا التفصيل ذكره الشمس الآقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازی في تكميل التقييد

مطلقة بالثامن غيره وأما الرجعى فيحرم التعريض فيها إجماعا لأنها زوجة وهو ضد التصريح ثم جواز في حق من يميز بينهما وأما غيره فلا يباح له (كفيك راغب) أو محب أو معجب وأنت الآن علينا كريمة وسيأتيك من قبلنا خير أو رزق (و) جاز (الإهداء) في العدة لا النفقة عليها فإن أهدى أو اتفق ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها شيء ومثل العدة غيره ما لو كان الرجوع من جهتها والأوجه الرجوع عليها

(و) صح (١) تسمية (مداق وهبت) لك ابنتي مثلا أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم ينسج صداقا لم ينسج (وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبت) لك ابنتي صداق قدره كذا أو ملكتك إياها أو أحللت وأعطيت ومنحتك إياها بكذا (كذلك) أي مثل وهبت حيث مسمى صداقا فينقده به النكاح أولا ينقده ولو مسمى صداقا (٣٢١) ككل لفظ لا يقتضي البقاء

كالجلس والوقف والاجارة

والعارية والمعمرى وهو

الراجح (ردد وكفبات)

عطف على أنكحت أي

الصيغة مصورة بأنكحت

من الولي وقبلت ونحوه

كرضيت من الزوج

(و) انقصد (١) قول

الزوج للولي (زوجي) أو

أنكحتك ابنتك مثلا

(فيقول) أي الولي بأن

يقول زوجتك إياها أو

أنكحتك أو فعلت إذ

لا يشترط تقديم الإيجاب

على القبول بل يشترط

(ولزم) النكاح بالصيغة

منهما (وإن لم يرض)

الأخر ولو قامت قرينة

على قصد المزل منهما معا

كالطلاق والعق * ولما

فرغ من الكلام على

الصيغة شرع في الكلام

على باقي الأركان على ترتيبها في

المتن أولها الولي وهو ضربان

مخير وهو المالك فالأب

فوصيه وغيره وهو من - وأم

فبدأ بالمالك لقوته فقال

[درس]

(وجبر المالك) المسلم الحر ولو

أنقذ وملك (أمة وعبد) له

(لا إضرار) عليهما فيه فإن

واعترضه الناصر اللثاني قائلا فيه نظر إذ المآل يحصل بالماضي دون المضارع لأن الأصل فيه الوعد وفي الماضي الأزوم (قوله) صح بتسمية (مداق) أي حقيقة كأن يقول وهبتك لك بصداق قدره كذا أو حكما كأن يقول وهبتك تفريضا (قوله) أو تصدقت الخ (فيه نظر بل كلامه هنا مفسر على لفظ وهبت إذ هو الذي في المدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في التردد الآتي * والحاصل أن تردد ابن النصار وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهبت بصداق انظر بن (قوله) يقتضي البقاء) أي تلك الذات (قوله) فينقده النكاح) وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب في الاشتراق والباقي وابن العربي في أحكامه (قوله) أولا ينقده ولو مسمى صداقا) أي وهو قول ابن رشد في المقدمات (قوله) ككل لفظ لا يقتضي الخ) تحصل من كلامه من الأقسام أربعة الأول ما ينقده النكاح مطلقا سواء مسمى صداقا أولا وهو أنكحت وزوجت والثاني ما ينقده إن مسمى صداقا وإلا فلا وهو وهبت فقط والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة قيل ينقده إن مسمى صداقا وقيل لا ينقده به مطلقا والرابع ما لا ينقده به مطلقا اتفاقا وهو كل لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة (قوله من الولي) أي ولي المرأة (قوله فيقول) أشعر اتيانته بالناء باشتراط الفور بين القبول والإيجاب وصرح به في القوانين فقال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار ويلزم فيه الفور من الطرفين فإن تأخر القبول يسيرا جاز ولكن الذي في الميار عن البايع ما يقتضي الاتفاق صحة النكاح مع تأخر القبول عن الإيجاب وبذلك أتى العبدوسى والقورى انظر بن (قوله) إذ لا يشترط تقديم الإيجاب) أي من الولي على القبول أي من الزوج (قوله) وإن لم يرض الآخر) أي بعد حصول الصيغة منهما وظاهره أن خيار المجلس غير معمول به عندنا في النكاح وليس كذلك بل هو معمول به وأجيب بأن محل العمل به إذا اشترط قرره شيخنا وما ذكره المصنف من لزوم النكاح وإن لم يرض هو المعتد ولو قامت قرينة على ارادة المزل من الجانبين خلافا لقول القابسي إنه إذا علم المزل في النكاح فإنه لا يلزم (قوله) كالطلاق والعق) أي وكذلك الرجعة (قوله) لقوته) أي في التصرف بسبب تزويجه الأمة مع وجود الأب وله أن يجبر الثيب والبكر والكبيرة والصغيرة والذكر والانثى لانهما مال من أمواله وله أن يصلح ماله بأى وجه شاء (قوله) وجبر المالك) أي لكل الرقيق أخذًا بما بعده (قوله) السلم) وأما الكافر فلا تعرض له (قوله) الحر) أي وأما المالك الرقيق فلا جبر له والجبر لسيده والراد الحر المالك لأمر نفسه وإلا كان الجبر لوليه ومثل الحر المالك لأمر نفسه العبد المأذون له في التجارة فإنه يجبر رقيقه (قوله) من ذى عاهة) أي ممن فيه أمر موجب للخيار كجذام أو برص أو جنون لا قبض منظر وفقر (قوله) ولو حصل لها الضرر بعدمه) بل ولو قصد إضرارها بعدمه على المعتد ولا يؤمر حينئذ ببيع ولا تزوج لأن الضرر إنما يجب رفعه إذا كان فيه منع حق واجب ولا حق لها في النكاح ومافى التوضيح من أن محل عدم جبرهما له على التزويج إذا قصد بمنعها منه الصالحة ولم يقصد الضرر أما إذا قصد الضرر أمر إما بالبيع أو التزويج فهو ضئيف (قوله) ذلك الرقيق) مفعول يجبر (قوله) وله) أي لملك البعض الولاية أى على ذلك البعض فلا يتزوج إلا بإذنه * وحاصله أن مالك

كان فيه إضرار كتزويجهما من ذى عاهة لم يجز له الجبر ولها التسع ولو طال الزمن (لا يسكسه) فلا يجبر البعد أو الأمة السيد على أن يزوجهما ولو حصل لها الضرر بعدمه (ولا) يجبر (الك) بعض) لرقيق ذكر أو أنثى ذلك الرقيق والبعض الآخر إما حر أو ملك غيره (وله) أي لملك البعض (الولاية) على الأمة فلا تزوج باذنه فلا تزوج المشتركة إلا باذن الجميع فإن رضا بتزويجها فلهما معا الجبر

في العبد ان تزوج بغير
 اذنه واما في الأمة فيتحتم
 الرد ولو عقد لها أحد
 الشريكين (والختار) عند
 اللخمي زيادة على ما تقدم
 من عدم جبر مالك البعض
 (ولا) يجبر السيد (أنثى)
 بشائبة (من حرية غير
 التبييض المتقدم كأثم ولد
 وتعين رده ان جبرها
 والراجح كراهته فيعضي
 ان جبرها (و) لاشخص
 (مكاتب) ذكر أو أنثى
 (بخلاف) شخص (أو) غير
 ومعتق (لأجل) ولو أنثى
 فله جبرهما (إن لم يمرض
 السيد) مرضا يخوف في المدي
 (و) ان لم (يقرب الأجل)
 في المعتق لأجل والقرب
 بثلاثة أشهر فدون وقبل
 بالشهر (ثم) جبر بعد المالك
 (أب) رشيد وإلا فولي
 وله الجبر ولو لأعمى أو قل
 حالا أو مآلا منها أرقيع
 منظر أو بربع دينار ولو
 كان مهر مثلها قطارا
 وليس ذلك لغيره كوصي
 (وجبر الجنونة) المطبقة ولو
 ثيبا أو ولدت الأولاد
 لامن تفيق فتنظر افاقتهما ان
 كانت ثيبا بالغا (و) جبر
 (البكر) ولو غائبا بلفت
 ستين سنة أو أكثر (إلا)
 (لذي عاهة) (كخصي)
 مقطوع ذكر أو اثنين قائم
 الذكر

البعض وان لم يكن له جبر لكن الولاية ثابتة له فان تزوج البعض بغير اذنه كان له الاجازة والردان كان
 ذلك البعض ذكرا وان كان أنثى فان كان بعضها رقاً له والبعض الآخر حراً كان للسيد الذي هو مالك
 البعض الاجازة والرد أيضاً وان كان بعضها رقاً للسيد والبعض الآخر رقاً لغيره تحتم الرد كذا قرر طي
 والذي ذكره ح ان البعوضة بالحرية كالبعوضة بالشركة في تحتم الرد واختاره بن (قوله) وله أيضا الرد
 والاجازة (أشار بذلك إلى ان الرد ليس قسماً للولاية كما هو ظاهر المصنف بل قسم من ثمرتها
 والقسم الآخر الاجازة فكان الأولى للمصنف ان يقول وله الولاية فله الرد والاجازة وأشار الشارح
 إلى أن تخيره بين الاجازة والرد في المملوك الذكر دون الانثى (قوله) وأما في الأمة أي الزوجة بغير
 اذنه (قوله) ولو عقد لها أحد الشريكين (هذا ظاهر في المشتركة وأما البعوضة فقد جزم فيها بتحتم
 الرد كالشركة ونازعه طي بان ظاهر كلامهم عدم تحتم الرد فيها بل بخبر ورده بن وقوى ما فله ح بما
 يعلم بالوقوف عليه كما مر (قوله) والختار مبتدأ والخبر مخذوف أي والختار ما يذكركم من الحكم وهو
 ولا أنثى أي لا يجبر أنثى ملتبسة بشائبة وقوله والختار الخ لفظ اللخمي في التبصرة اختلف هل للسيد أن
 يجبر من فيه عقد حرية بتدبير أو كتابة أو عتق لأجل أو استبدال قليله اجبارهم وقيل ليس له اجبارهم
 وقيل ينظر لمن ينتزع ماله فيجبره ومن لا فلا وقيل له اجبار الذكور دون الاناث ثم قال والصواب منعه
 من اجبار المسكينة والمسكاتب بخلاف المدبر والتعلق لأجل فله جبرها إلا ان يمرض السيد أو يقرب
 الأجل ويمنع من اجبار الاناث كأثم الولد والدبرة والشتة لأجل اه بلفظه إذا علمت هذا تعلم ان قوله
 والختار حقه واختار الخ لأنه اختيار له من عند نفسه لامن خلاف وقد يحجب بان تفصيل اللخمي
 لما كان غير خارج عن الأقوال التي نقلها عبر المصنف بالاسم اه بن (قوله) كأثم ولد (أي ومكاتب
 ومديرة ومعتقة لأجل (قوله) وتعين رده (أي النكاح ان جبرها هذا بناء على احدى الروايتين في ام
 الولد يمنع الجبر وهي التي اختارها اللخمي وقوله والراجح كراهته أي كراهة جبرها وهذه رواية يحيى
 عن ابن القاسم وعليها منى المصنف في قوله الآتي في باب أم الولد وكره تزويجهم وان رضاهما بناء على
 ان الواو لمبالغة كما هو الحق للاحال كما قبل (قوله) ذكر أو أنثى (الأولى قصره على الذكر لأن الانثى
 دخلت في عموم قوله ولا يجبر أنثى بشائبة (قوله) أو متعق لأجل ولو أنثى) الصواب قصره على الذكر اما
 الانثى الدبرة أو المعتقة لأجل فيمنع جبرها عند اللخمي وهي داخلة في عموم قوله ولو أنثى بشائبة كما يعلم
 ذلك من كلام اللخمي المتقدم انظر بن (قوله) والانثى (أي ولا يكون رشيدا بل كان سفيا فالذي
 يجبرها وإيه نحوه في عقب وخش قال بن وفيه نظر لما سبأ في قوله وعقد السفية ذو الرأي انه
 لا جبر لولي الاب إذا كان سفيا بل السفية إذا كان ذاعقل ودين فله جبر بنته وان كان ناقص التمييز
 خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزويج بنته واختلف فيمن يلي العقد هل الولي أو الاب
 ولو عقد حيث يمنع منه نظر فان حسن امضاؤه أمضى وإلا فلا فرق بينهما انظر المواق فيما يأتي اه
 ويمكن حمل ما قاله الشراح ومن واقفهم على ناقص التمييز فإن وليه يجبر فيوافق مافي بن
 تأمل في تنبيهه لو كان الأب سفيا ولولاه جرى في جبر ابنته الخلاف الآتي في باب
 الحجر من قول المصنف وتصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينبغي
 قاله عقب (قوله) فتنظر افاقتهما ان كانت ثيبا (أي فاذا أفاقت فلا تزوج الابرضاهما وأما ان كانت
 بكرا فانه يجبرها ولا تنتظر افاقتهما (قوله) ولو غائبا (أي ولو طال انقامتها عند ابها وعرفت
 صالح نفسها قبل الزواج وما ذكره من جبر البكر ولو غائبا هو المشهور خلافا لابن وهب حيث
 قال للأب جبر البكر مالم تسكن غائبا لأنها لما عشت صارت كالكاتب ومنشأ الخلاف هل العلة في

حيث كان لا ينفى فلا يجبرها (على الأصح) ودخل تحت الكفاف المجنون والمبرص والمجنون أو العنيد والمحبوب والمعتز (و) جبر (الثبت) ولو بنكاح صحيح (إن صغرت أو) كبرت بأن بلغت (٢٢٣)

وثبت (بإرض) كوثبة

أو ضربة (أو بحرام)

زنا أو غصب ولو ولدت

منه يقدم الأب هنا على

الابن (وهل) يجبرها (إن)

لم يتكرر الزنا حتى طار

منها الحياء أو يجبرها مطلقا

وهو الأرجح (تأويلان

لا) ان ثبت البالغة

(ب) نكاح (فاسد) مختلف

فيه أو يجمع عليه ودرا

الحد فلا يجبرها (وإن)

كانت (سفيه) ولا يلزم من

ولاية المال ولاية النكاح

فإن لم يدرك الحد جبرها للحاق

له بأزنا فهو داخل في قوله

أو بحرام (و) لا يجبر (بكر)

رشدت) ان بلغت ولو

رشدت قبله بأن قل لها

رشدت أو أطلعت يدك

أورفعت الحجر عنك أو

نحو ذلك ولا بد من نطقها

كما يأتي (أو أقامت) المرأة

(بيتها) التي دخلت فيه

مع زوجها (سنة) من يوم

الدخول (وأنكرت) بعد

فراقها الوطء فلا يجبره

عليها تنزيلا لإقامتها السنة

منزلة الثبوت (وجبروصي)

وإن نزل كوصي الوصي

(أمره أب) أي بالجبر

ولو ضمنا كزوجها قبل

البلوغ وعده (أو) لم يأمره

بذلك (عنه الزوج) ولكن لا يجبر الوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (ولأن) يأمره

الأب بالإجبار ولا عين له الزوج بان قال له أنت وصي على بناتي أو بنتي فلانة أو زوجها ممن أحببت (فخلاف)

الجبر البكارة وهي موجودة أو الحبل بمصالح النساء وهي مفقودة وقد اشار المصنف للرد على قول ابن وهب بلو (قوله حيث كان لا ينفى) أي وأما إذا كان ينفى فله جبرها على نكاحه أي لأنها تلذ بزول المني منه (قوله على الأصح) هذا قول سحنون واختاره الأحمي والباقي كما في التوضيح فلو قال على المختار والأصح كان أولى (قوله ودخل تحت الكفاف) محصله أنه أراد بكافح من قام به موجب الخيار (تبيين) كل أن الأب ليس له جبر بنته البكر على التزوج بذي عاهة موجهة لحياها ليس له جبرها على التزوج بعد ولو كان عبده وإنما تزوج به برضاها به بالقول كما سيأتي في الأبكار السبعة (قوله ولو بنكاح صحيح) أي هذا إذا كانت ثبوتها بنكاح فاسد أو بإرض أو بزنا بل ولو بنكاح صحيح (قوله إن صغرت) ظاهره أنه إنما يجبرها قبل البلوغ فان ثبتت وتأييت قبله لم ينفى قبل النكاح فلا تجبر وهو كافي التوضيح قول ابن القاسم واشبه واستحسنه الأحمي وصوبه ومقابلته لسحنون يجبرها مطلقا بن (قوله وهو الأرجح) أي وهو ظاهر المدونة والتقييد لعبد الوهاب (قوله لا يفسد) عطف على قوله أو بإرض كما افاده تقريره وقوله لا أن ثبت بنكاح فاسد أي وأولى صحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي لا يلزم من كونها مولى عليها من جهة المال أن تكون مولى عليها من جهة النكاح وبالنسبة المصنف عليها دفعا لثبوت مساواتها وأنها تجبر على النكاح كما يجبر عليها في المال (قوله ولا يجبر بكرا رشدت) أي كالأب لا يجبر الأب نيا بنكاح فاسد لا يجبر بكرا رشدت أي رشدتها أبوها وثبت ترشيدها بإقراره أو بيينة أن أنكرت وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها وإذنها وما ذكره المصنف من عدم جبر الأب المرشدة هو المعروف من المذهب وقال ابن عبد البر له جبرها ومثل البكر التي رشدتها أبوها في كونه لا يجبره عليها البكر إذا رشدتها الوصي وفي بقاء ولايته عليها قولان والأرجح بقاء ولايته كما هو نقل التيطي عن سماع أصبغ بن ابن القاسم لكن لا يزوجه إلا برضاها وأما لورشد الوصي الثيب فلا ولاية له عليها والولاية لأقاربها (تبيين) إذا رشد البكر أبوها كما لا يجبرها على النكاح لا يجبر عليها في المأتملة وما في خش وعقب من أنه لا يجبرها على النكاح وعجبر عليها في المأتملة فهو غير صواب إذ الرشد لا يقيض فلا يكون في أمره كما ذكره الوائسري في طرر المشتالي انظر بن (قوله ولو رشدتها قبله) هذا غير صحيح إذ الرشد من لوازمه البلوغ وقد قال ح كبر رشدت يعني بعد البلوغ انظر بن (قوله أو أقامت الخ) أي لا يجبر الأب من أقامت في بيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة من حين دخول الزوج بها كما هو ظاهر كلامهم لأن حين بلوغها كإفاد عقب وقوله وأنكرت أي والحال أنها أنكرت بعد فراقها الوطء مع العلم بخلوها هذا إذا كذبها الزوج بل ولو واقفها على عدمه أو جهلت خلوتها بها وأنكرت للس إضا وأولى في عدم الجبر إقرارها به. لكن مع الإقرار لا يجبرها حتى فيا دون السنة وأما ان علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول إليها فلا يرتفع إجبار الأب عنها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله منزلة الثبوت) أي في تكميل الصداق (قوله وجبروصي) أي كل من يجبرها الأب وهي المجنونة مطلقا والبكر ولو عانسا والثيب ان صغرت مطلقا والثيب البالغة ان ثبتت بإرض أو بحرام كالأب (قوله نوعين له الزوج) أي وكان غير فاسق إذ لا عبرة بتعيين الفاسق كافي للنج (قوله ولكن لا يجبر الوصي) أي فيما إذا عين له الأب الزوج أو أمره بالجبر (قوله إلا إذا بذل الزوج مهر المثل الخ) ما ذكره من أن الوصي لا يزوج الأمهر المثل فأكتر

به ولكن (عنه الزوج) ولكن لا يجبر الوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (ولأن) يأمره الأب بالإجبار ولا عين له الزوج بان قال له أنت وصي على بناتي أو بنتي فلانة أو زوجها ممن أحببت (فخلاف)

والراجح الجبر (وهو) أى الوصى (فى الثيب) للوصى على نكاحه (ولى*) من أوليائها يزوجهها برضاها ويكون فى مرتبة الاب (وصح) النكاح بقول الاب (إن مُت) فى (٢٢٤) مرضى هذا (تقدّر زوجت أبنتى) لقائل كان قوله المذكور (بمرض) مخوف أم لا

طال أو قصر إذا مات منه وصحته مجمع عليها لأنه من وصايا المسلمين (وهل) صحته (إن قبل) الزوج (بقرب موته) أى بعد موته بقرب لاقبله أو يصبح ولو بعد (تأويلان) والقرب بالعرف (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لاجبر) لاحد من الأولياء لانتى ولو بكرًا يتيمة تحت حجره وحينئذ (فالبائع) هى التى تزوج بإذنها فان كانت ثيبًا اعربت عن نفسها وإن كانت بكرًا كفى صحتها إلا ما استثنى كما يأتى مفصلاً فى كلامه رحمه الله تعالى بخلاف غير البالغ فلا تزوج بوجه (الإيتمة خيف فسادها) أى فساد حالها بفقر أو زنا أو عدم حاضن شرعى أو ضياع مال أو دين (وبلفت) من السنين (عشرًا) أى آتمها وأذنت لوليها بالقول كما يأتى للمصنف ولكن رجح اشياخنا انه يكفى صحتها (وشور القاضى) الذى يرى ذلك ولو لم يكن مالكًا لثبت عنده ما ذكر وانها خلية من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤها فى الدين والحرية والنسب

لا يعارضه ما يأتى فى نكاح التفويض من أنه يجوز الرضا بدونه للوصى قبل الدخول لأن ما هنا قبل العقد وما يأتى بعده مصلحة عدم الفراق (قوله والراجح الجبر) الحق كما قال شيخنا العدوى ان الراجح الجبر ان ذكر البضع أو النكاح أو الزوج بان قال له الاب انت وصى على بضع بناتى أو على نكاح بناتى أو على تزويجهن أو وصى على بناتى تزوجهن أو تزوجهن ممن أحببت وان لم يذكر شيئاً من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما إذا قل وصى على بناتى أو على بعض بناتى أو على بناتى فلاته وأما لوقال وصى فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو قبض دينى فلا جبر اتفاقاً وهذه غير داخلة فى كلام المصنف فلو زوج جبراً فاستظهر عجز الأضواء وتوقف فيه النفراوى وأما إن تزوجهها بلا جبر صح كما يأتى فى قول المصنف وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح (قوله لاقبله) أى ولا بعده يبعد (قوله تأويلان) أى والتمتع منهما الثانى وهو الصحة مطلقاً أى قبل بعد الموت بقرب أو بعد (قوله إلا الاستثنى) أى من الإبكار السبعة فلا بد من إذنهما بالقول (قوله وأذنت لوليها بالقول) هذا يقتضى انها لا تجبر ولا تزوج الإبرضاها وهو ما فى المواق عن اللخمي وعزاه ابن عرفة المعروف من المذهب وحكى عليه الاتفاق وسلمه ابن سلمون وهو ظاهر عد المصنف لهما من الإبكار التى تعرب عن نفسها كالثيب (قوله وشور القاضى) هذا القول لم يذكره ابن رشد ولا المتيطى ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا أبو الحسن ولا غيرهم ممن تكلم على هذه المسئلة أعنى جواز نكاح اليتيمة القاصر وإنما نقله المصنف عن ابن عبد السلام قائلاً العمل عليه عندنا ثم انه ان اراد بمشاورة القاضى الرفع له لاجل اثبات اللوجبات المذكورة قال عيج وتبمه شارحنا فذلك صحيح ومعنى ورفع وجوب القاضى لاثبات ما ذكر وإن كان المراد انه لابد فى تزويجها من مشاورته فلا يصح بدونها فهذا غير ظاهر إذ لم يقل بذلك أحد انظر بن (قوله يرى ذلك) أى جواز نكاحها (قوله ما ذكر) أى من خوف الفساد وبلوغها عشرين (قوله وأنه كفؤها فى الدين) أى فى الدين والتمسك بالأحكام الشرعية (قوله والنسب) أى بان كان معلوم الاب لان كان لقيطاً أو من زنا (قوله كفى جماعة المسلمين) أى فى ثبوت ما ذكر لديهم والواحد منهم يكنى (قوله وإلا بأن زوجت مع تقصد الشروط الثلاثة أو بعضها) الذى يفيد نقل المواق وحلوله اختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بمفهوم القيد الاول وهو خيف فسادها قالوا لم نرمز ذكره فى باقى مفاهيم القيود السابقة اه * أقول فحينئذ معناه ان المطلوب ان تكون بلغت عشراً فى فرض إذالم تبلغها وزوجت صح النكاح اه عدوى * والحاصل ان بلوغها عشراً مطلوب لمراعاة القول الآخر وهو مذهب المدونة والرسالة انها اى اليتيمة لا تزوج إلا إذا بلغت وليس شرطاً يتوقف عليه تزويجها على القول الذى جرى به العمل بتزويجها وكذلك مشاورة القاضى وإن كانت واجبة ليس شرطاً على ما علمت فلذا قال شيخنا الصلابة العدوى المعتمد فى هذه المسئلة ما ارتضاه المتأخرون من ان المدار على خيفة الفساد فى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها ووجت بلغت عشراً أولاً رضيت بالنكاح أم لا فيجبرها وليها على التزويج ووجب مشاورة القاضى فى تزويجها فان لم يخف عليها الفساد وزوجت صح ان دخل وطال وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاورة القاضى صح النكاح ان دخل وإن لم يطل (قوله أو مضت مدة نكاحها ذلك)

والحال والمال وأن الصداق مهر مثلها وأن الجهاز الذى جهزت به مناسب لها فيأذن لاولى فى تزويجها فان لم يوجد حاكم أو كان أى من الجائرين المفسدين فى الارض كفى جماعة المسلمين (والا) بان زوجت مع فقه الشروط الثلاثة أو بعضها (صح) النكاح (إن دخل) الزوج بها (وطال) أى النكاح أى امدها بان ولدت ولدين فى بطنين أو مضت مسدة نكاحها ذلك فان لم يدخل أو لم يطل ففسخ

عند اجتماع أولياء غير
مخيرين (ابن) ولوم من زنا
ان لم تكن مجبرة (فأبته)
وان سفل (فأب) فأخ (فأب)
لأب (فأبته) وان سفل
(فأب) لأب (فأبته) فأم (فأبته)
وقدم (في الأخ وأبته)
والعم وأبته (الشقيق) على
الذي للأب (على الأصح)
والختار (عند اللخمى)
لقوة الشقيق على الذي
للأب (فأب) على وهو
من أعتقها أو أعتق من
أعتقها أو أعتق أبها (ثم
هل) بعده الولي (الأسفل)
وهو من أعتقته المرأة (وبد)
فأبته (المدونة) (أولا)
ولاية له أصلا عليها
(وصحح) وهو القياس
لان الولاية هنا انما تستحق
بالتصيب قاله المصنف
(فكافل) وهو القائم بأمرها
حتى بلغت عنده أو بلغت
عشرا بشروطها المتقدمة
(وهل) محل تحقق ولايته
عليها (ان كفلا) المرأة
(عشرا) من الاعوام (أو
أربعا) (ان كفلا) (ما) أي
زمننا (يشفق) فيه ان يحصل
فيه الشفقة بالفعل عليها
(تردد) نظيره الأخير
(وظاهرها) أي المدونة
(شرط) (التي تامة) للمرأة
المسكولة بأن يكون لا قدر
لها والا فلا يزوجه الا
الحاكم والكافل حينئذ

أى وأقلها ثلاث سنين (قوله على المشهور) هذا القول شهره في العتبية والتبطين ومقابلة مارواه
ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وإن ولدت الأولاد وشهر هذا القول أبو الحسن وما روى
عن ابن القاسم من انه لا يفسخ اه عدوى (قوله وقدم ابن) أى وجوبا على الراجع وقيل ندبا
وعليه ما يتخرج ما يأتي في قوله وصح بأبعد مع أقرب إن لم يجز ولم يجز فروعى القول بوجوب
الترتيب فحكم بعدم الجواز عند قدمه وروعى القول بالنسب فحكم بالصحة كذا قيل وقد يقال انه
واجب غير شرط وهو المناسب لقوله ولم يجز وحينئذ فالصحة على كلا القولين تأمل (قوله ولو من
زنا) أى بأن ثبت البالغ بنسكاح صحيح ثم زنت وأنت بولد فيقدم على الأب وأما اذا ثبتت بزنا
وأنت منه بابتان فان الأب يقدم عليه لانها في تلك الحالة مجبرة للأب كما يفهم مما مر اذا لم يفرق في الحرام
بين ان ينشأ عنه ابن أم لا (قوله وان لم تكن مجبرة) أى ولا يقدم المخير على الابن سواء كان المخير أباً
أو وصياً (قوله فأب) أى شرعى أى وأما الأب الزانى فلا عبرة به كالأب من الرضاع (قوله فأخ لأب)
صادق بأن يكون شقيقاً أو لأب فقط وخرج الأخ للأب فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية من
جهة انه من أفراد عامة المسلمين (قوله فأخ فأبته فجد) مذكروه من تقديم الأخ وابنه على الجد هنا
كالولاء وإمامة الجنازة والمشهور ومقابلة ان الجد وأباه وإن علا يقدمان على الأخ وابنه قال عج :

بنفسه وإيضاء ولا جنازة * نكاح أخا وابنا على الجد قدم
وعقل ووسطه يباب حضانة * وسوء مع الآباء في الإرث والدم

ثم إلى ابن العم أبو الجد فعم الأب وهكذا يقدم الاصل على فرعه وفرعه على أصل أصله وقيل إن الجد
وإن علا يقدم على العم أى على عمها وابنه وعلى عم أبيها وابنه وعلى عم جدّها وابنه (قوله على الأصح)
أى عند ابن بشير والختار أى عند اللخمى وهو قول مالك وابن القاسم وسخون ومقابلة مارواه
على بن زياد عن مالك أن الشقيق من الاخوة وغيره في مرتبة واحدة فيقرعان عند التنازع فتبين ان
الخلاف انما هو منصوص في الاخوين كما قاله شيخنا (قوله وهو من أعتقها) أى وعصبته المتصوبون
بأنفسهم وكذا يقال فيمن أعتق من أعتقها أو أعتق أبها لان كلا من الثلاثة المذكورين وعصبته
للمتصوبين بأنفسهم يصدق عليه انه مولى أعلى وترتيب عصبه كل واحد من المتصوبين بأنفسهم
كترتيب عصبته (قوله انما تستحق بالتصيب) أى والعتيق ليس من عصبته وإنما لم يعبر المصنف
بقولان لأن الثاني أصح من الاول ولم يقل خلاف لانه انما يعبر به اذا كان كل من القولين قد
شهر وما هنا ليس كذلك (قوله فكافل) المراد بالمسكولة كما قال شيخنا من مات أبوها وغاب أهلها
* وحاصله ان البنت اذا مات أبوها وغاب أهلها وكفلها رجل أى قام بأمرها حتى بلغت عنده
سواء كان مستحقاً لحضانتها شرعاً أو كان أجنبياً فانه يثبت له الولاية عليها وبزوجها باذنها فان مات
زوج المسكولة أو طلقها فهل تعود ولاية الكافل أو لا تعود نالها تعود إن كان فاضلاً ورأبها
تعود الولاية إن عادت المرأة لكفالاته وأشعر إتيان المصنف بالوصف مذكرا ان المرأة الكافلة
لا ولاية لها وهو اللذهب وقيل لها ولاية لكنها لا تبشر العقد بل توكل من يعقد لمسكولتها
(قوله بشروطها) أى بالشروط التي بلغت عشرا (قوله وأظهره الأخير) قال أبو محمد صالح أقل
الكفالة التي تثبت بها الولاية أربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لا تحدا الا بما يوجب
الحنان والشفقة اه أبو الحسن (قوله وإلا) أى بأن كان لها قدر بأن كانت ذات مال أو جمال
(قوله من جملة عامة المسلمين) أى فلا يزوجه إلا عند عدم الحاكم حقيقة أو حكماً (قوله والمعتمد
ظاهراً) أى وقيل انه لا يشترط في ولاية الكافل الدناءة بل ولايته عامة للدينية والشريفة

إن ثبت عنده صحتها أو خلوها مع مانع وأنه لا ولي لها أو عضلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها في الدين والحرية والحال والمهر في غير المالكه امرئتها (٢٣٦) وأما الرشيدة فلها إسقاط الكفاءة فيأذكر (فولاية عامة مسلم) أي فان

لم يوجد من ذكر فيتولى عقد نكاحها أي فرد من المسلمين بإذنها حيث علم خلوها من موانع النكاح ودخل في ذلك الزوج فيتولى الطرفين كما يأتي (وصح) النكاح (بها) أي بالولاية العامة (في) تزويج امرأة (دنيئة) كسلمانية ومعتقة وقفيرة سوداء غير ذات نسب ولا حسب والظاهر أنها ان عسدت النسب والحسب فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال (مع) وجود ولي (خاص) ممن تقدم (لم يجبر) ولولم يدخل الزوج بها فان وجد المجر لم يصح حتى في الدنيئة (كشريفة) أي كما يصح بالولاية العامة مع خاص لم يجبر في شريفة أي ذات قدر من حسب وعلو نسب وجمال ومال (دخل) الزوج بها (وطال) بأن ولدت ولدين غير توأمين أو مضى قدر ذلك كثلث سنين (وإن قرب) في الشريفة بعد الدخول (فلأقرب) عند اجتماع أقرب وأبعد وللبعيد عند عدم القريب (أو الحاكم إن) عدم الولي

وما ذكره الفارح من أن المتمد ظاهرها تبع فيه عجز وقد اعتمد الشيخ ابراهيم اللقاني والبدر التراقي مقابله فكل من القولين قدر رجح (قوله) إن ثبت عنده صحتها أي خلوها من المرض وقوله وخلوها من مانع أي كالأحرام والعدة (قوله) وأنه كفؤها في الدين أي التدين والعمل بالأحكام الشرعية بحيث لا يكون شريفا ولا فاسقا (قوله) والحال أي السلامة من الغيوب ولو من غير ما يوجب الحيار وقيل ان المراد مساواتها فيها هي عليه من صفات الكمال فهما تقريران والظاهر أن المراد ما هو أعم (قوله) والمهر أي وان ثبت أن المهر مهر مثلها (قوله) في غير المالكه النخ أي وإثبات الكفاءة في الأمور المذكورة إنما يحتاج له في غير المالكه النخ (قوله) وأما الرشيدة أي وهي المالكه لأمر نفسها وقوله فلها إسقاط النخ أي فلا يحتاج في حقها لإثبات الكفاءة فيأذكر لأن لها إسقاط النخ (قوله) فيأذكر أي من الدين والحرية والحال ومهر المثل (تنبيه) لو عقد الحاكم من غير بحث عن هذه الأمور صح ما لم يثبت ما يبطل العقد (قوله) فولاية عامة مسلم المراد بالمسلم الجنس وإضافة عامة له من إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح أي فولاية المسلمين عامتهم أي كلهم فلا يخص بتلك الولاية شخص دون آخر بل لكل واحد فيها مدخل كانت المرأة شريفة أو دنيئة لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض متى قام بها واحد سقط عن الباقي على طريق الكفاية (قوله) وصح بها النخ ظاهره عدم الجواز ابتداء وإن صح بعد الوقوع والحق الجواز كما هو نص للدونة وابن قنوح وابن عرفة وغيرهم (قوله) كسلمانية ومعتقة ظاهره ولو كانت كل منهما ذات مال وجمال وحسب وهو ما قاله عجز قال بن وهو غير صحيح إذ الذي في كلام زروق ان السلمانية والمعتقة إنما تكون دنيئة اذا كانت غير معروفة بالمال والجمال والحسب ونصه فان زوج بالولاية العامة مع وجود الخاصة فان كانت دنيئة كالسوداء والسلمانية ومن في معناهما ممن لا يرغب فيه لحسب ولا مال ولا جمال صح اه ومنتقاه ان من يرغب فيها منهن لواحد مما ذكر فشريفة وهو ظاهر (قوله) ولا حسب هو ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والصلاح (قوله) والظاهر أنها أي المرأة وقوله ان عسدت النسب أي علو النسب وقوله فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال أي وأما ان كانت ذات نسب وحسب كانت شريفة ولو قفيرة غير جميلة وهذا غير معول عليه بل المعول عليه ما قاله زروق (قوله) لم يجبر أي وأما لو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص المجر كالأب وابنته والسيد في أمته كان النكاح فاسدا ويفسخ أبدا ولو أجازاه المجر (قوله) فلأقرب الرد أي وله الاجازة قال عبق فان سكث الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره العقد فهو اقرار له قال بن وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج انه لا اعتبار برضا الأقرب اذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا بعد هذا اقرارا للنكاح ذكره في نوازه في عقد النكاح الخال مع حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه (قوله) قبل الدخول أي وبعد العقد أي ان طال ما بين العقد والبناء وحاصله انه اذا عقد للشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول دخل أم لا فهل يتعم الفسخ ولا يتعم وبغير الولي بين الاجازة والرد تأويلان وعلى التأويل الاول من تعم الفسخ فانظر هل يطلق أو بعيره (قوله) تأويلان الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون (قوله) وصح أي مراعاة للقول بنسب الترتيب المتقدم أو أن

الوجوب

العاصب أو وجدو (غاب) على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) فان غاب غيبة قريية كتب اليه الحاكم

ويوقف الزوج عنها (وفي تحتمه) أي نعم الرد أي فسخ النكاح (إن طال) الزمن (قبله) أي قبل الدخول دخل أم لا لقوله قبله متعلق بطال وعدم تحتمه فللولي الاجازة وهو الظاهر والطول بالعرف (تأويلان و) صح النكاح حال وجود أولياء أقرب وأبعد

(بأبعد مع) وجود (أقرب) كمن مع أخ وأب مع ابن وكغير شقيق مع شقيق (إن لم يجبر) (٢٢٧) الأترب والإلم يصح على تمصيل

يأتى في قوله وان أجاز مجبر
الح (ولم يجز) راجع لقوله
وصح بها وما بعده وشبه
في الصحة فقط قوله
(كأحد المتقين) ككل
ولين متساويين غير
مجبرين كعمين أو أخوين
دون عدم الجواز إذ يجوز
ابتداء على للمرضى وأما
المجيران كوصيين وشريكين
في أمة فلا بد من الفسخ
وان أجاز الآخر ولما كانت
غير المجبرة لا بد من اذنها
ورضاها بينه بقوله (ورضاء
البكر) بالزوج والصداق
(صمت) يعنى صمتها رضا ولا
يشترط نطقها (كتفويضها)
للولى في العقد. فيكفى
صمتها بأن قيل لها هل
تفوضين له في العقد أو
نشهد عليك انك قد
فوضت العقد له فسكتت
(وئذ بع إعلامها به) أى
بأن صمتها رضا منها (ولا
يقبل منها) بعد العقد (دعوى
جهل) أى جهلها أن
صمتها رضا (في تأويل
الأكثر) من العلماء لشهرته
عند الناس ولو كان شأنها
الجهل والبلادة (وان
منعت أو فترت لم تزوج)
لعدم رضاها (لا إن
ضحكته أو بكته)

الوجوب غير شرطى (قوله بأبعد) أى ولو كان ذلك الابد هو الحاكم كما قاله ح فإذا لم ترض المرأة بحضور
أحدها من أقاربها وزوجها الحاكم كانت من أفراد هذه المسئلة ولوم ترض الأبوكالة واحد اجنبى من أحاد
للمسلمين غير الحاكم جرى فيه قوله سابقا وصح بها في دنيته ثم ان الراد بالأبعد المؤخر عن الآخر في
المرتبة والأقرب للتقدم عليه في الرتبة ولو كانت جهتهما متحدة فيشمل تزويج الأخ للاب مع وجود
الشقيق وليس المراد الأقرب والأبعد في الجهة والا لأوهم ان تزويج الأخ للاب مع وجود
الشقيق جائز ابتداء لا تحادجهما مع انه ليس كذلك (قوله راجع لقوله وصح بها وما بعده) فيه نظر
بل عدم الجواز خاص بقوله وبأبعد مع أقرب الخ لما تقدم في قوله وصح بها في دنيته الضاهن والذي
تقدم فيها هو ان للشهور الجواز ابتداء وانظر ما الفرق بين المسلتين حيث حكم بالجواز في الأولى
دون الثانية بل كان القياس العكس (قوله في الصحة فقط) أشار إلى أن الكاف للتشبيه لا لتمثيل لعدم
شمول ما قبلها لما بعدها خلافا لعقب حيث جوز جعلها لتمثيل فانظره (قوله كأحد الخ) أى كما يصح
العقد إذا تولاها أحد المتقين (قوله بينه) أى بين أن رضاها يكون بأى شئ (قوله يعنى صمتها الخ) شار
إلى أن في كلام المصنف قلبا لأن المقصود الاخبار عن الصمت بكونه رضا لا الاخبار عن الرضا
بالصمت (قوله رضا) أى بالزوج والصداق (قوله ولا يقبل الخ) يعنى إذا قيل لها فلان يريد
تزوجك وجعل لك من الصداق كذلك فسكتت فقيل لها هل تفوضين لفلان في العقد فسكتت فعقد
لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذى سمى لها فبعد العقد ادعت انها لم ترض بذلك الزوج أو
الصداق أو الولى الذى عقد لها وادعت انها تجهل ان الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح وهذا
عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل أن الصمت رضا وهو مبنى على وجوب
اعلامها به وقال حمديس ان عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل والا فلا تقبل دعواها
فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله كتفويضها للولى في العقد) فيكفى صمتها أى سواء كانت غائبة عن
مجلس العقد أو حاضرة فيه والموضوع أنها بكر أو أما الثيب فلا يكفى سكوتها في التفويض للولى في العقد
إلا إذا كانت حاضرة وأما ان كانت غائبة فلا بد من نطقها وهذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب
يكفى صمت الثيب في الاذن للولى حضرت أو غابت فهى كالسكر في ذلك وإنما يختلفان في تعيين
الزوج والصداق في البكر يكفى الصمت وأما الثيب فلا بد فيها من النطق (قوله دعوى جهله) من
إضافة المصدر لمفعوله كما أشار له الشارح (قوله لشهرته) أى لشهرة ان صمتها رضا (قوله وان
منعت) أى بالقول حين عرض عليها الصداق أو الزوج بأن قالت لا أتزوج وقوله أو فترت أى
بالفعل بان قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهتها وقوله لم تزوج لعدم رضاها فان زوجت
فسخ نكاحها أبدا ولو بعد بناء وطول ولو أجازته وهى أولى من المقتات عليها لأنه اشترط
في المقتات عليها ان لا يظهر منها منع وهذه قد اظهرته (قوله تزوج) أى لدلالة الأول
على الرضا صريحا ولدلالة الثانى عليه ضمنا لاحتمال ان بكاهها على قدر أيها وتقول
في نفسها لو كان أى حيا لم احتج لاستئذان (قوله عما في نفسها) أى من الرضا بالزوج والصداق وعدم
الرضا بهما أو بأحدهما وأما اذنها في العقد فيكفى فيه الصمت كذا قال عقب وفيه نظر بل لا بد من
اذنها في التفويض كما يفيد من المواق عن المتبطل وهو قول ابن القاسم وأما ما قاله عقب فهو قول
ابن حبيب وهو ضعيف (قوله ولو قبل بلوغها الخ) صوابه بعد بلوغها لان الرهد لا يصح الابد البلوغ كما مر

تزوج لاحتمال أن بكاه على قدر أيها فان علم أنه منع لم تزوج (والثيب) غير المجبرة (تعرّب) أى تبين باللفظ هما في نفسها
ولما كان يشار كها في ذلك سبعة أبنكار أشار لمن بالتشبيه بها بقوله (كبكر) بالغ (رهدت) من أب أو وصى ولو قبل بلوغها

فلا بد من نطقها له (أو) بـكـر مجبرة (عُضِلَتْ) أي منعها أبوها من النكاح فرفقت أمرها للحاكم فزوجها فلا بد من نطقها فإن أمر الحاكم أباها فزوجها لم يحتج لإذن (أو) بكر (زوجة برّض) وهي من قوم لا يزوجون به وليست مجبرة (أو) زوجة (برق) بأن زوجته بعد فلا بد من نطقها ولو مجبرة (أو) زوجة (٢٣٨) (ب) زوج ذى عيب (لها فيه خيار كجنون وجذام ولو مجبرة فلا بد من نطقها

(قوله فلا بد من نطقها) أى بانها راضية بذلك الزوج والصداق ولا يكون سكوتها اذا نامها (قوله) أو زوجت بعرض (أى سواء كان كل الصداق أو بعضه فلا بد من ان ترضى به بالقول وأما الزوج فيكفى في الرضا به صمتها كما يظهر كذا قرر شيخنا (قوله) وليست بحجرة (أى بأن كانت يتيمة لأب لها ولا وصى ينظر في حالها فلا بد من نطقها بالرضا بذلك العرض لانها بائعة مشترية والبيع والشراء لا يلزم بالصمت ومفهوم قوله وهى من قوم لا يزوجون به انها لو كانت من قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها ويكفى في رضاها بالصداق صمتها (قوله برقى) أى بزواج ذى رقب ولو كان عبدانها وزوجها أبوها به لما في تزويجها به من زيادة للمرة التى لا يحصل مثلها في تزويجها بغير عبدانها اهـ خش (قوله) فلا بد من نطقها (أى بالرضا به ولو بحجرة (قوله) وتقدم ان يعتمد انه يكفى صمتها (أى بناء على القول انها لا تجبر وقد علمت ان المولى عليه انها تجبر إذا خيف فسادها (قوله) وأفتيت عليها (أى بالعقد ولورضيت بالخطبة قبل ولم تاذن في العقد لأن الخطبة غير لازمة لجواز الرجوع عنها فلا تكفى عن عرض العقد عليها والاستئذان فيه وتعيين الصداق (قوله) وصح النكاح هذا شروع في شروط صحة العقد على المفتات عليها إذا رضيت بعقد وليها عليها افتياتا (قوله) حينئذ (أى حين اذ رضيت بالقول (قوله) واليوم بعد لا يخفى معارضه مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار اليها بالخبر في وقتها والظاهر أن العبرة بمفهوم هذا اهـ عدوى (قوله) فلا يصح رضاها به (أى بالنكاح وقوله معه أى مع تأخر وصول الخبر اليها يوما وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمى كالشرطى أم لا أى أهل الخيار الذى جراه له الحكم وهو الخيار الذى في المدة التى بين العقد ورضاها كالخيار الحاصل بالشرط وحينئذ فيفسخ النكاح ولا عبرة بذلك الرضا الواقع بعد اليوم أوليس مثله (قوله) بالبلد (أى الذى وقع فيه العقد افتياتا ولو بعد طرفاه لانه لما كان البلد واحدا نزل بعد الطرفين منزلة القرب بخلاف البلدين ولو تقاربا فإن شأنهما بعد المسافة اهـ عدوى (قوله) أى المالكان (أى المالك الذى فيه الزوجة والمكان الذى وقع فيه العقد افتياتا (قوله) ولم يقر المولى به (فان اقر المولى الواقع منه الافتيات بالانفيات حال العقد فسخ اتفاقا وان قرب رضاها كما قال ابن رشد اهـ خش (قوله) وبقي شرط رابع (فى الحقيقة هو شرط خامس فى صحة عقد المفتات عليها * وحاصل المسئلة ان المفتات عليها سواء كانت بكرا أو ثيبا إنما يصح نكاحها إذا رضيت بذلك العقد بالنطق وان يكون رضاها قريبا زمنه من العقد وأن تكون المرأة فى البلد الذى وقع فيه العقد افتياتا وأن لا يقر المولى الذى وقع منه الافتيات بالانفيات حالة العقد وان لا يقع منها رد قبل الرضا والشارح جعل الشروط أربعة نظرا لكون الشروط فيه صحة نكاح المفتات عليها التى رضيت بالقول (قوله) فلا عبرة برضاها بعده (أى بعد الدرد ولو قرب الرضا (قوله) كالافتيات عليها (أى فيصح العقد ان رضى الزوج به نطقا بالشروط الأربعة المتقدمة (قوله) مطلقا (أى وجدت كل الشروط أو بعضها أو عدمت رأسا (قوله) اشخاصا ثلاثة (جعلها ثلاثة باعتبار استثنائه وان كان فى الواقع لا خصوصية لهؤلاء الثلاثة بل كل ولى كذلك على ما يأتى للشارح (قوله) وان أجاز جبر النكاح * حاصله ان المجرى إذا كان له ابن أو أخت أو أب أو جد ثم انه زوج ابنة ذلك المجرى أو أخته بغير اذنه والحال انه حاضر فلما اطعم المجرى على ذلك أجازها فان النكاح بمضى إذا كان ذلك المجرى

صدر منهم بغير إذن المخبر ويحتمل جد المخبر وهو جد أبيها وكذا سائر الأولياء بالشرط الآتي واقتصر على من ذكر لأنه نص المدونة والافلاخص والأشمل ان يقول وان أجاز مجرى ولي (فوض) المخبر (له أموره) (٢٣٩) بالصيغة أو بالعادة بان يتصرف

له تصرفا عاما كتصرف الوكيل الفوض وهو حاضر ساكت وثبت التفويض المذكور (بينة جاز) جواب الشرط أى العقد (وهل) محل الجواز (إن قُرب) ما بين الإجازة والعقد وهو الأوجه أو مطلقا (تأويلان) وفسخ) أبدا إذا لم ياذن المخبر أول يفوض لمن ذكر (تزوج حاكم وغيره) من الأولياء كما وجد (ابنته) أى ابنة المخبر وكذا امته ولو أجازة المخبر أو ولدت الأولاد (في) غيبته غيبة قرية (كشتر) من الأيام ذهبا فالأولى إذا كان حاضرا وهذا إذا كانت النفقة جارية عليها ولم يخش عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والأزوجه القاضى واما إذا كانت الغيبة بعيدة جدا فإشار له بقوله (وزوج الحاكم) ابنة الغائب المحيرة دون غيره من الأولياء (في) غيبته البعيدة (كأفريقية) إذا لم يرج قدومه بسرعة ولولم يستوطن ولودامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة واذنها صحتها فان خيف فسادها زوجها ولو جبرا على العمد (وظهر) لابن رشد أن

فوض لذلك العاقد أموره وثبت التفويض بينة (قوله صدر) أى ذلك النكاح (قوله لأنه نص المدونة الخ) قال فى التوضيح وألحق بهم ابن حبيب سائر الأولياء إذا قاموا هذا المقام الأبهري وابن محرز وكذلك الاجنبى لأنه إذا كانت العلة تفويض المخبر فلا فرق وكلام المدونة يحتمل ان يكون موافقا لها ويحتمل أن يكون مخالفا لها ويحتمل أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة اه كلامه فظاهره ان هذه احتمالات فقط وظاهر عبق أنها تأويلات للشيوخ اه بن (قوله فى ولي) أى فى صورة عقد ولي (قوله وثبت التفويض بينة) أى تشهد على ان المخبر نص له على التفويض بان قال له فوضت اليك جميع امورى أو اقتكت مقامى فى جميع امورى أو تشهد على أنهم يرونه يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المتفوض له وظاهر المصنف ان التفويض انما يثبت بالبينة لا بقول المخبر وهو كذلك (قوله جاز) أى مضى (قوله وهل محل الجواز) أى المضى والصحة (قوله تأويلان) الأول لحد يس والثانى لأبى عمران القاسى (قوله وفسخ الخ) حاصله ان المخبر إذا كان غائبا غيبة قريبة كعشرة أيام أو كان حاضرا ثم ان الحاكم وغيره من الأولياء زوج ابنته أو امته بغير اذنه ولم يفوض له اموره فان النكاح يفسخ ابدا ولو أجازة المخبر بعد علمه ولو ولدت الأولاد (قوله وهذا) أى ما ذكره من تحتمل الفسخ ولو أجازة المخبر إذا كانت النفقة جارية الخ أى وعمله أيضا ما لم يتبين اضراؤه بها بغيبته بان قصد تركها من غير زواج فان تبين ذلك كتب له الحاكم اما ان تحضر زوجها أو توكل وكيلها زوجها والأزوجه عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا يفسخ كقال الرجراجى (قوله والأزوجه القاضى) أى سواء كانت بالغة أولا ولولم تبلغ عشرة ولولم تأذن بالقول كما قال ابن رشد والأخى فعلم من هذا ان الصغيرة غير اليتيمة تزوج إذا خيف عليها الضيعة أو عدمت النفقة وانه يزوجه الحاكم لا ولها خلافا لابن وهب فليست كاليتيمة من كل وجه ألا ترى ان هذه لا يزوجه إلا الحاكم واليتيمة يزوجه رباها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا العدوى (قوله وزوج الحاكم الخ) يبق الكلام فى الغيبة المتوسطة والظاهر أن ما قارب الشيء يعطى حكمه ويبقى الكلام فى النصف والظاهر انه محتاط فيه ويلحق بالغيبة القريبة يفسخ (قوله فى كأفريقية) أى فى كل غيبة بعيدة كأفريقية ومحل جواز تزويج الحاكم لها إذا كانت بالغا وإلا فلا يزوجه ما لم يخف عليها الفساد وإلا زوجها كما قال ابن حارث (قوله ولو دامت نفقتها) هذا هو الراجح كما فى ح خلافا لما اعتمدته طفى من اشتراط قطع النفقة وخوف الضيعة لأن الأول ظاهر المدونة والثانى قول الإمام مالك فى كتاب محمد (قوله واذنها صحتها) هذا هو الصواب خلافا لقول عبق لابد من اذنها بالقول إذ لم يعد هانئيا مر (قوله ولو جبرا على المتمدن) هو ما قاله الاخى ورجحه بعضهم خلافا لما فى عبق (قوله وظهر من مصر) استبعد هذا ابن عبد السلام (قوله وقال الأكثر الخ) استظهر هذا ابن عبد السلام لأن المسئلة لما لا لابن القاسم وقد يقال ان المسئلة وان كانت لما لا لكن ابن القاسم لما قررهما بمصر ولم يعين المبدأ فقد افاد أن أفريقية بعيدة من البلدين وهذا هو الذى ينبغى قاله شيخنا (قوله وتوالت أيضا بالاستيطان) أى كما انها توالت على ان للحاكم ان يزوجه فى غيبته البعيدة كأفريقية سواء كان متوطنا بها أم لا توالت على انه لا يزوجه إلا إذا كان متوطنا بالفعل بأفريقية ونحوها وآخر هذا التأويل لأن ابن رشد ضعفه وقال لا وجه له انظر بن (قوله وأما من خرج لتجارة) أى لأفريقية ونحوها

أفريقية مبتدأة (من مصر) لأن ابن القاسم كان بها وبينهما ثلاثة اشهر وقال الأكثر من المدينة لأن ما سكا كان بها وبينهما أربعة أشهر (وتوالت أيضا بالاستيطان) بالفعل ولا يكتفى بمظنته واما من خرج لتجارة وهوها

ونيته العود فلا يزوج الحاكم ابنته ولو طالت اقامته إلا إذا خيف فسادها وشبهه في جواز تزويج الحاكم قوله (كغنية) الولي (الأقرب) غير المحبر (الثلاث) فما فوقها فيزوجها الحاكم دون الابعد لأن الحاكم وكيل الغائب فان كانت دون الثلاث أرسل اليه فان حضر أو وكل والازوجها الابعد لا الحاكم (وإن أسر) الولي محبراً كان أولاً (أو قُفد) بان لم يعلم موضعه (فالأبعد) من الأولياء لا الحاكم ثم شبه في الانتقال للابعد من قد شرط الولي وهي ستة الذكورة والحرية والبلوغ والعقل وعدم الاحرام وعدم الكفر في المسلمة وأما الرشد والعدالة فشرطاً كمال بقوله (كذري رق) أب أومالك فان عقد الرقيق على وليته فسخ أبداً ولو ولدت الأولاد أو كانت دينثة أو أذن له سيده بطلقة (وصغر) (٢٣٠) وعته (ضعف عقل وأولى جنون) (وأنوثة) فإذا كان الأقرب متصفاً بوصف من

هذه انتقلت الولاية منه للابعد (لا ذى فسق) فلا تنتقل عنه للابعد إذا فسق لا يسلبها على الرجوع (وسلب السكّال) فإذا كان مع الفاسق عدل في درجته فالعدل أولى بالتقديم من الفاسق (وولدت) امرأة (مالكة) لامة (ووصية) على انثى (ومعتقة) لانثى ذكراً مستوفياً للشروط في عقد الانثى في الثلاث (وإن) كان الوكيل (أجنبياً) من الموكلة في الثلاث مع حضور أوليائها ومن الوكيل عليها في الأولى والثانية لافي الثالثة حيث يكون لها ولي نسب إذا ولاية للمعتقة حينئذ لما تقدم من تقديم ولي النسب على المعتقة بالكسر فعلم ان كلام المصنف في تزويج الانثى وأما في تزويج الذكر فكل واحدة بمن

(قوله ونيته العود) الأولى ويرجى عوده وقوله فلا يزوج الحاكم ابنته أى على هذا التأويل الثانى (قوله كغنية الأقرب إلخ) حاصله ان الولي الأقرب غير المحبر إذا غاب غيبة مساقها من بلد المرأة ثلاثة أيام ونحوها ودعت لكفاء وأثبتت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاءة فان الحاكم يزوجها لا الأبعد فلو زوجها الأبعد في هذه الحالة صح كما يدل عليه قوله وبأبعد مع أقرب فلو كان لهذا الغائب وكيل مفوض لتولى التزويج لأن الغائب نزله منزلة نفسه وليست الثيب مستثناة من الوكالة كالبكر (قوله وإن أسر أو قفد) فالابعد من الأولياء (أى يزوجها برضاها لو جرت الفقه عليها ولم يخف عليها ضيمة قال المتيطى وبه القضاء ولا يزوجها الحاكم قال ابن وقد تبع المصنف في هذا ما رجحه المتيطى والذي لابن رشد الاتفاق على أن الاسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة لا يزوج ابنتها الا الحاكم ولا ينقل الأمر للابعد وصوبه بعض الموقنين قائلان أى فرق بين المفقود والاسير وبعد الغيبة انظر المواق لكن في حاشية شيخنا ان المشهور ما قاله المتيطى وذلك لتزويل أسير الأقرب وفقدته منزلة موته وهو إذا مات تنتقل الولاية للابعد بخلاف بعيد الغيبة فان حياته معلومة فتأمل (قوله من قد شرط الولي) أى من قد شرط من شروطه فشرط في كلامه مفرد مضاف يعم (قوله كذري رق) أى كاي ينتقل الحق في العقد للابعد إذا كان الأقرب ذارق كما لو كان الأب أو المالك رقيقاً (قوله على وليته) أى التى هى بنته أو امته وقوله أو كانت دينثة أى ولو كانت دينثة ولو كان اذن له سيده فمما داخلان في حيز المبالغة (قوله بطلقة) بمتعلق بقوله فسخ أبداً (قوله ذكراً) مفعول لقوله وكلت وقوله مستوفياً للشروط أى الستة المعتبرة في الولي المباشر لعقد الانثى وقوله في عقد الانثى متعلق بوكلت وانما وكلت من ذكر لأن لكل منهن حقاً في ولاية النكاح ولا يصح مباشرتها له (قوله فكل واحدة بمن ذكر تلى تزويجه على المشهور) أى وهو قول ابن القاسم في الغيبة والواضحة وقيل لا تقبل المرأة للذكر نقله عبالوهاب (قوله كبعض الاناث) أى وهو المالكة والوصية والمعتقة المتقدم ذكرهن فانهن بمنعن المباشرة للعقد وان كانت الولاية ثابتة لمن (قوله لعدم) أى ولا يباشر العقد لعدم اهليته لمباشرة (قوله طلب فضلاً) أى فان لم يطلب فضلاً بزواجها فليس له ان يوكل من يعقد عليها بل المتولى لعقدتها انما هو سيده وتوكيله باطل وان اجازاه السيد جاز فلوجهل الأمر ولم يعلم هل طلب بزواجها فضلاً أم لا حمل على عدم طلب الفضل حتى يثبت خلافه (قوله بان يزيد) أى ما طلبه (قوله لأنه أحرز) علة لحدوف أى وانما جاز للسكاتب تزويج امته إذا طلب فضلاً في مهرها (قوله ولا يوكلون) أى لا يوكل الزوج ولا المرأة ولا الولي المحرم كل منهم ويستمر المنع إلى تمام الاحلال بالرمي والطواف والسعى في

ذكرنا على تزويجه على المشهور وما ذكر سلب الولاية عن ذى الرق ذكر ان بعض الارقاء يجوز له التوكيل وانما يمنع الحج المباشرة كبعض الاناث وهن المذكورات مشبهاً بهن بقوله (كعبد أوصى) على انثى فانه يوكل من يزوجها لعدم اهليته (ومكاتب في تزويج) أمة) له إذا (طلب فضلاً) في مهرها بان يزيد على ما يجبر عيب التزويج وعلى صداق مثلها كأن تكون قيمتها خمسين وبعيب التزويج أربعين وصداق مثلها عشرة فزوجها بأحد وعشرين فعلى أزيد من صداقها وما يجبر عيب التزويج معاً فانه يوكل من يفقد لها (وإن كره) ذلك (سببه) لأنه أحرز نفسه وماله مع عدم تذييره فيه ان تولى العقد بنفسه فسخ أبداً وان اجازاه سيده (ومنع) صحة النكاح (إحرام) بحج أو عمرة (من أحد الثلاث) الزوج والزوجة ووليها فلا يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكلون

ولا يميزون وبفسخ أبداً (ككفر) فإنه يمنع عقد النكاح (لمسلم) فلا يتولى (٢٣١) الكافر عقد ابنته المسلمة (وعكسه)

فلا يكون المسلم ولياً لقريبته الكافرة (إلا لأمة) له كافرة فيزوجها سيدها المسلم للكافر فقط (و) إلا (لمتعة) له كافرة (من غير نساء الجزية) بأن اغتفها وهو مسلم يولد الاسلام فيزوجها ولو لمسلم حيث كانت كناية (وزوج الكافر) وليته الكافرة (لمسلم وإن عقد مسلم) على كافرة ولو أجنبية (للكافر ترك) عقده ولا تعرض له بفسخ وقد ظلم المسلم نفسه قاله ابن القاسم ثم بين أن اشتراط الرشد في الولي لا يعتبر على الراجح بقوله [درس]

(وعقد السفية ذو الرأي) أي العقل والظن ولو لمعجراً اذسفه لا يخرج من كونه معجراً (يأذن وليه) استحساناً وليس بشرط صحة فلو عقد بغير اذنه ندب اطلاعه عليه لينظر فيه فإن لم يفعل مضى كمن لا ولي له تواماً ضعيف الرأي فيفسخ عقده (وصح) توكيل زوج) في قبول العقد له (الجميع) أي جميع من تقدم ممن قام به مانع من الولاية كعبد وامرأة وكافر وصبي إلا المحرم والمعتوه (لا) يصح توكيل (ولي) لامرأة (إلا كفو) أي إلا مثله في الذكورة

الجميع والعمة (قوله ولا يميزون) أي إذا اتبعت على واحد منهم فلا حرام كإتباع من عقد النكاح يمنع من التوكيل عليه ويمنع من إجازته (قوله وبفسخ أبداً) أي قبل البناء وبعده ولولدت الأولاد لكسبه لا يتأبد به التحريم ابن عرفة ومن قدم سعيه وافاض ونسب الركتين وعقد فإن نكح بالقرب فسخ وإن تباعد جاز نكاحه ونقله ابن رشد وقال القرب أن يكون بحيث يمكنه أن يرجع فيبتدىء طوافه ويعلم منه أن القرب والبعده منظور فيهما لترك الركتين مع ابتداء العقد لأنه منظور فيهما للعقد مع وقت الاطلاع عليه فإذا عقد قبل أن يصل للبلد كان ذلك ترواها وان عقد بعد الوصول للبلد كان بعداً (قوله فلا يكون المسلم ولياً لقريبته الكافرة) أي وأولى غيرها فلو وقع وتولى نكاحها فإن كان لمسلم فسخ وإن كان لكافر ترك كقوله المصنف بعد (قوله فيزوجها سيدها المسلم للكافر فقط) أي لعبد كافر له أو لغيره لا لمسلم وتوقف الشيخ سالم السنهوري في تزويجها لحر كافر وقال لا يعرف فيمنشئاً والظاهر أنه لا يصح لوجود علة عدم تزويج الحر الأمة وهو استرقاق الولد وقال الشيخ إبراهيم اللقاني وعمومات كلامهم تشمل عقده للكافر حراً أو رقياً فليحرر اهـ شيخنا (قوله من غير نساء الجزية) أي حاله كون تلك الفتاة ليست من نساء أهل الجزية وإنما قدرنا أهل لأن النساء لاجزيرة عليهن مطلقاً وإنما هي على الرجال الأحرار أصالة أو للمعتقين بفتح التاء إذا كان عتقهم من كافر مطلقاً أي يولد الحرب أو يولد الاسلام أو كان عتقهم من مسلم بدار الحرب فقط واحتراز المصنف بقوله من غير نساء أهل الجزية عما لو كانت من نساء أهل الجزية بأن عتقها مسلم يولد الحرب أو اعتق كافر أمته يولد الحرب أو الاسلام ثم أسلم فإنه لا يزوجهما إذا ولاية له عليها اللهم إلا أن تسلم (قوله على كافرة) أي هذا إذا كانت قريبة له بل ولو الخ (قوله ترك) أي وأما الزوج المسلم فإنه يفسخ أبداً خلافاً لأبى القائل بعدم الفسخ (قوله وقد ظلم المسلم نفسه) أي لاعتائه الكافر على ذلك العقد (قوله لينظر فيه) أي فإن وجدته صواباً أمضاه والارده (قوله فإن لم يفعل) أي فإن لم يظفر فيه لولي (قوله كمن لا ولي له) أي والحال أنه ذو رأي فإنه يجوز أن يحوز أنكاحه اتفاقاً (قوله فيفسخ عقده) أي أن لم يكن نظراً ولا مضى أي أنه يكون معرضاً للفسخ بحيث يجب على الولي النظر فيه فإن وجدته نظراً أمضاه والارده كذا قرره شيخنا العدوي وفي المواق وان كان ناقص التمييز خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزوج بنته كيتيمة ويختلف فيمن يلى العقد هل الأب أو الولي ولو عقد حيث يمنع منه نظر فإن كان حسن النظر أمضاه والافرق بينهما اهـ بن (قوله وصح توكيل زوج الجميع) اعلم أن توكيل الزوج للجميع جائز ابتداءً وإنما عبر المصنف بالصحة لأجل قوله لا ولي إلا كفو اهـ بن ويدل لجوازه ابتداءً ما في سماع عيسى ونصه لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة على عقد نكاحه اهـ وقول الشارح والصبي أي المميز وأما غيره فهو كالمعتوه (قوله إلا كفو) ادخل الكاف على الضمير على مذهب ابن مالك القائل بجوازه على قلة ومذهب غيره لا يجوز إلا في الضرورة (قوله وعليه الإجابة لكفـ رضيت به) أي سواء طلبته للتزوج به أو لم تطلبه بان خطبها ورضيت به لأنه لو لم يجب لذلك مع كونها مضطرة لعقده كان ذلك ضراراً بها وأما الأب المجر فلا يجب عليه الإجابة لكفهاً لأنه مجبرهاً إلا لكفهاً إلا أن يبين عضله والأوجب عليه الإجابة لكفهاً ومحل كلام المصنف ما لم تكن كناية وتندعو لمسلم والأفلا تجاب له حيث امتنع أو لياؤها لأن المسلم غير كفـ لها عندهم فلا يجبرون على تزويجها به قاله شيخنا (قوله وكفوها أولى) أي لأنه أقرب لدوام العشرة (قوله فيأمره الحاكم) أي فإن امتنع الولي من

والبلوغ والحرية والاسلام وعدم الإحرام والعتق (وعليه) أي على الولي ولو أباً غير مجبر وجوباً (الإجابة لكفـ رضيت به) (و) لودعت لكفـ ودعا ولها لكفـ غيره كان (كفوها أولى) أي أوجب أي فيتعين كفؤها (فيأمره الحاكم) بتزويجها

تزوجها بالكف الذي رضى به في السلتين امره الحاكم الخ (قوله في السلتين) الأولى ماذا طلبها كف ورضيت به طلبت التزويج به أولا والثانية ماذا دعت لكف ودعا وليها لكف آخر (قوله ولم يظهر له الخ) أى وأما ان سأله عن وجه امتناعه فابدى له وجهه ورآه صوابا ردها اليه (قوله ثم ان امتنع) أى بعد امر الحاكم زوجها الحاكم * وحاصل الفقه انه إذا امتنع الولي غير الجبر من تزويجها بالكف الذي رضى به في السلتين فإن الحاكم يسأله عن وجه امتناعه فإن ابدى وجهه ورآه صوابا ردها اليه وان لم يبدو وجهها صحيحا أمر بتزويجها فان امتنع من تزويجها بعد الأمر زوجها الحاكم هذا حاصل كلام الشارح وهو الصواب خلافا لما في عقب فانظره (قوله ولا ينتقل) أى بسبب امتناعه من تزويجها لكفها الحق للابعد مثله في التوضيح ونصه قال في العدة الزوج مع عضل الأب الحاكم بلا اشكال كما نص عليه التيطي وغيره من الموثقين وهو ظاهر في انه إذا امتنع الولي الأقرب انتقلت الولاية للحاكم لا للابعد وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال انما يزوجه الحاكم عند عدم الولي غير العاضل واما عند وجوده، فينتقل الحق للابعد لأن عضل الأقرب واستمراره على الامتناع صيره بمنزلة العدم فينتقل الحق للابعد وأما الحاكم فلا يظهر كونه وكيله الا إذا لم يظهر منه امتناع كالمو كان غائبا مثلا وما في التوضيح تبعا للدونة استصوبه بن وما لابن عبد السلام استصوبه شيخنا في حاشية خش (قوله لان الولي الخ) علة قوله ثم زوج الحاكم أو كل من يعقد لها (قوله ولا يعضل اب) أى لا يعد الأب الجبر عاضلا لجبرته برده لكفها ارماد متكررا وذلك لما جبل عليه الأب من الحنان والشفقة على بنته ولجلها بمصالح نفسها فربما علم الأب من حالها أو من حال الخاطب مالا يوافق فلا يعد عاضلا بما ذكر حتى يتحقق عضله وفي البدر القراني عن ابن حبيب منع مالك بناته وقدر غب فيمن خيار الرجال وفعله العلماء قبله وبعده وحاشاهم ان يقصدوا به الضرر (قوله ومثله وصية الجبر) وقيل ان الوصي الجبر يعد عاضلا برده أول كف، وهو ظاهر المصنف (قوله الأولى مجبرة) أى واما غير المجبرة سواء كانت ثيبا أو بكرا مرشدة فيعد الأب عاضلا برده أول كف، كما ان غيره من الأولياء كذلك (قوله أو انحد) أى ولكنه رده ردا متكررا (قوله ولو بمرة) بل ولو بدون مرة أصلا كما قال شيخنا وقوله امره الحاكم أى بالتزويج وقوله ثم زوج أى إذا امتنع منه بعد امره به ولا يسأله الحاكم عن وجه امتناعه اذ لا معنى للسؤال مع تحقق العضل وقد تقدم ان من عضلت لا بد من اذنها بالقول (قوله أن يزوجها بمن أحب) أى بان قالت لوليها زوجي ممن أحببت وأولى اذا لم تقل ممن أحببت بان قالت وكلت على أن تزوجني فلا بد ان يعين لها الزوج قبل العقد (قوله وإلا يعين) أى والا يعينه لها قبل العقد بل زوجها من غير تعيين له معتمدا على عموم اذنها (قوله فلها الاجازة والرد) أى سواء زوجها من نفسه أو من غيره هذا قول مالك في المدونة وفيها لابن القاسم ان زوجها من غيره لزمها ومن نفسه خيرت اه بن وسواء زوجها بمهر المثل أو بدونه فالخيار لها مطلقا (قوله ولو بعد) البالغة راجعة للاجازة فقط لأن الخلاف انما هو فيها وظاهره ولو كان البعد جديا ولأجل كون البالغة راجعة للاجازة فقط اقتصر المصنف عليها * وحاصله ان لها الرد في حالة القرب والبعد اتفاقا وكذلك لها الاجازة في حالة القرب اتفاقا وفي حالة البعد على المصنف خلافا لابن حبيب القائل انه يتحكم الرد في حالة البعد وانما كان لها الاجازة في حالة البعد لأنها وكلت بخلاف المقتات عليها فانها لما توكلت بشرط قرب رضاها واجازتها بتعيينه * تكلم المصنف على حكم ما اذا وكلته على ان يزوجها بمن احب وسكت عن حكم ما اذا وكلته على ان يزوجها بمن أحببت هي فزوجها من غير تعيين له قبل العقد والحكم أنها كالفتات عليها فيصح النكاح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقربه

في السلتين بعد ان يسأله عن وجه امتناعه ولم يظهر له وجه صحيح (ثم) ان امتنع (زوج) الحاكم أو وكل من يعقد عليها ولو اجنبيا منها ولا ينتقل الحق للابعد لأن الولي يصير عاضلا برده أول كف بخلاف الجبر كما أشار له بقوله (ولا يعضل أب) مجبر وثله وصيه الجبر (بكرا) الأولى مجبرة ليشمل الثيب المجبرة (رد) للكف (متكرر) نعم لرد تعدد الخاطب أو انحد أى لا يعد عاضلا (حق) يتحقق (عضله وإضراره ولو بمرة فان تحقق أمره الحاكم ثم زوج (وان وكلته) للمرأة ان يزوجها (من أحب) (الوكيل (عين) لها قبل العقد وجوبا من احبه لها لا اختلاف اغراض النساء في أعيان الرجال (وإلا) يعين (فلها الاجازة) والرد (ولو بعد) ما بين العقد واطلاعها على التزويج (لا العكس) يعنى إذا وكل الرجل شخصا على ان يزوجه ولم يعين له المرأة فزوجها من امرأة ولم يعينها له لزمه

إذا كانت ممن تليق به (ولابن عم ونحوه) من كل من له ولاية نكاحها وتزوجها من (٢٣٣) نفسه فيشمل السكافل والحاكم

ومن يزوج بولاية الاسلام (تزوجها من نفسه) أى لنفسه (إن عين لها انه الزوج فرضيت بالقول أو الصمت على ما تقدم وأشار تصوير الزوج بقوله (تزوجتك بكذا) من المهر أو تفويضاً (وترضى) بذلك المهر ولا بد من الاشهاد ولو بعد عقده لنفسه حيث كانت مقرة بالعقد (وتولى الطرفين) الإيجاب والقبول وهو بكسر اللام عطفاً على تزويج وآتى به وان استفيد مما قبله للتصريح بالرد على من قال لا يجوز تولى الطرفين (وإن أنكرت) المرأة (العقد) بأن قالت لولها لم يحصل منك عقد وقال بل عقدت (صدق الوكيل) بلاعين (ان ادعاه) أى ادعى النكاح (الزوج) لأنها مقرة بالاذن والوكيل قائم مقامها فان لم يدعه الزوج صدقت فلها أن تزوج غيره إن شاء (وإن تنازع الأولياء للتساوون) درجة كاخوة أو بنهم أو اعمام (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على الزوج بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه نظر الحاكم فيمن يتولاه منهم (أو) تنازعوا في تعيين (الزوج) بأن يريد

حال العقد وذلك لشدة الافتيات عليها في هذه أكثر من مسألة المصنف لاسنادها المحبة لها فيها (قوله إذا كانت ممن تليق به) أى لأن الرجل إذا كره النكاح قد رعى حله لأن الطلاق يده بخلاف المرأة ولا عبرة بضياع المال وهو نصف الصداق لأنه داخل عليه بتوكيله ومفهوم قوله ان كانت ممن تليق به أنه ان زوجه مالا تليق به والحال انه لم يعينها له قبل العقد فان النكاح لا يلزم وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في هذه المسئلة بين أن تكون صيغة الزوج لا وكيل زوجي ممن أحببت أنت أو أنا أو زوجي وأطلق وقول الشارح معنى إذا وكل الخ لاشك ان هذا عكس للمسئلة السابقة في الحكم وفي التصوير في الجملة أما كون العكس في الحكم فظاهر وأما في التصوير فلان الموكل في الاولى امرأة وكلت رجلاً وهنا الموكل رجل وكل رجلاً فلذا قلنا في الجملة فإذا كان الرجل وكل امرأة كان عكسا في الحكم والتصوير حقيقة وإن حمل العكس على هذا صح إلا انه يستثنى ما إذا زوجته الوكيله من نفسها وإلاخير بين الاجازة والرد لأن الوكيل على شيء لا يسوغ له أن يفعله مع نفسه فليس لمن وكل على بيع أو شراء أن يبيع أو يشتري من نفسه (قوله ومن يزوج بولاية الاسلام) أى والمتقى الاعلى والوصى والولى الاسفل على القول بولايته (قوله فرضيت بالقول) أى ان كانت ثيباً أو ما في حكمها من الابكار السبعة (قوله أو الصمت) أى إن كانت بكرًا ليست من السبعة المتقدمة (قوله تزوجتك بكذا) أى ولا يحتاج لقوله قبلت نكاحك بنفسى بعد ذلك لأن قوله تزجتك فيه قبول قاله الشيخ سالم وبهرام في كبره (قوله عطف على تزويج) أى عطف مرادف أو تفسير وكان الاولى للمصنف ان يذكر بعد تزوجها من نفسه لأنه تفسير أو مرادف له (قوله وإن استفيد مما قبله) أى وهو قوله تزوجها من نفسه (قوله وقال بل عقدت) أى لك على فلان (قوله إن ادعاه الزوج) أى العمود وهو الذى عينه الوكيل (قوله فلها ان تزوج غيره) أى فلو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبله وقال الوكيل بل العزل إنما حصل بعده فحكى ابن بشر في ايها يصدق قولين والراجح منها ان القول قوله إلا ان يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة اشهر والاقبل قولها ويحمل على العزل (قوله بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه) هذا محمول على ما إذا فوضت أمر العقد لى واحد من اعمامها مثلاً وأما لو عينت واحداً من الإخوة مثلاً فلا كلام لغيره من بقية الاخوة ولا يسوغ له منازعته قاله شيخنا (قوله ولم تعين المرأة) بل قالت كلهم خيار وبركة (قوله نظر الحاكم فيمن يزوجها منه) فيه نظر بل ينظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأياً من الأولياء فيحكم بانها إنما تزوج بفلان والذى يباشر العقد الولى لأن الحاكم يتولى العقد له كايومهم كلام الشارح (قوله وإن أذنت لولين) هذا فرض مثال اذ لو أذنت لاولياء فالحكم كذلك وأما إذا أذنت لولى واحد في أن يزوجها ففقد لها على اثنين فلا بد من فسخ نكاح الثانى ولو دخل بها واعلم ان مسئلة ذات الوليين على ثلاثة اقسام وذلك لانها اما ان يعقد لها بزمنين ويعلم السابق أو يحجل أو يزمن واحد في القسم الاول تكون للاول على التفصيل الذى ذكره المصنف ويفسخ نكاح الاثنين في القسم الثانى والثالث وما ذكره المصنف من التفصيل في القسم الاول محله إذا كانت حين عين لها الثانى ناسية للاول أو اتخذ اسم الزوجين أو اعتقدت ان الثانى هو الاول فاندفع ما يقال ماذ كره المصنف لا يتصور لأن اشهر القولين لا بد أن يعين لها الزوج وإلا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل فيها لأنها تكون للاول مطلقاً لعلها بالثانى وإن لم يعين كل منهما الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثانى من غير نظر لتلذذ من الاول أو الثانى اه عدوى (قوله فمقد لها على الترتيب) أى بدليل قوله

٣٠ - دسوقى - ثانى - كل منهم تزويجها لغير ما يريد الآخر ولم تعين المرأة واحداً ولا اجبت لما عينته إن كان كفواً كأم (نظر الحاكم) فيمن يزوجه منه (وإن أذنت) غير المحيرة في تزويجها (لوليين) معاً أو مترتين (فقد) لها على الترتيب وعلم الاول والثانى

(هـ) (لأول) دون الثاني لأنه تزوج (٢٣٤) ذات زوج (إن لم تلذ بها) (الثاني) بمقدمات وطء ففوق (بلا علم) منه أنه ثان

أى ان اتنى تلذذه حالة
عدم علمه بان لم يتلذذ
اصلا أو تلذذ عالما ببينة
على اقراره قبل عقده
فتكون للأول في هاتين
الصورتين وهما منطوق
المصنف ويفسخ نكاح
الثاني بلا طلاق وقيل
بطلاق ومفهومه انه لو
تلذذ بها غير عالم بانه ثان
كانت له وهو كذلك (ولو)
تأخر تفويضه أى الاذن
منها له أى لاولى الذى
عقد له أى الثانى فهو مبالغة
فى المفهوم رداعلى من قال
ان فوضت لاحدهما بعد
الآخر كانت للأول دون
الثانى ولو دخل وعمل
كونها للثانى ان تلذذ غير
عالم (إن لم تكن) حال
تلذذها (فى عدة وفاة) من
الاول وإلا لم تكن له بل
يفسخ نكاحه وترد للأول
أى لا يكمل عدتها منه
وترته فهذا شرط فى
المفهوم أيضا فهو شرط
ثان فى كونها للثانى وبقي
شرط ثالث وهو أن لا
يكون الأول تلذذها قبل
تلذذ الثانى وإلا كانت له
مطلقا دون الثانى فهى
لثانى بشروط ثلاثة ان
يتلذذ بها غير عالم بالاول
وان لا تكون فى عدة وفاة

فللأول وقوله وعلم الأول والثانى أى بدليل قوله أوجمل الزمن (قوله فلا أول) أى فهى للأول أى
فهى للمقود له أولا (قوله أى وان اتنى الخ) أى ان كان تلذذه بها فى حال عدم العلم بانه ثان متفيا
(قوله عالما) أى بانه ثان (قوله ببينة الخ) أى وثبت ذلك العلم ببينة على اقراره به قبل التلذذ بان أقر قبل
أن يتلذذ انه يعلم أنه ثان وشهدت عليه البينة بذلك الاقرار ثم تلذذ وأمالو أقر بذلك فقط بعد التلذذ
أى بان أقر بعده أنه يعلم قبله انه ثان فلا تكون للأول لاحتمال كذبه وتكون للثانى ولكنه يفسخ
نكاحه بطلاق عملا باقراره لأنه مختلف فيه * والحاصل انه إذا ادعى كل من الزوج الثانى أو الزوجة
بعد التلذذ أو ادعى الولي بعد العقد انه كان عالما عند العقد أو قبله بانه ثان فانه يفسخ النكاح فى المسائل
الثلاث وتكون للأول فيها ان ثبت ذلك العلم ببينة وان لم يثبت ما ذكر ببينة فان كانت الدعوى من
الزوجة أو الولي بما ذكر فلا اثر لها وان كانت من الزوج ففسخ نكاح كل من الأول والثانى بطلاق أما
الأول فلا حتمال كذبه وأما الثانى فعلملا باقراره قاله شيخنا (قوله وقيل بطلاق) هذا القول للقورى
قال شيخنا لا يخفى أن هذا هو الظاهر لأنه نكاح مختلف فيه وعليه فلاح على الثانى بدخوله عالما بالأول
كما فى العيار (قوله ومفهومه انه لو تلذذ الخ) المراد بالتلذذ إرخاء الستور وان لم يحصل مقدمات كما هو
ظاهر نصوصهم خلافا للشارح تبعا لحش من أن المراد التلذذ بمقدمات الوطء فما فوقها قاله شيخنا العدوى
(قوله كانت له) أى للثانى لا للأول ولو طلقها الثانى ويلزمه ما اوقعه من الطلاق ويفسخ نكاح
الأول بطلاق لأن ابن عبد الحكم يقول لا تنفوت على الأول بحال (قوله تفويضه) مصدر مضاف
لفعله أى تفويضها له (قوله ردا على من قال الخ) أى وهو الباجى (قوله دون الثانى ولودخل) أى
الثانى بها (قوله ان لم تكن حال تلذذه الخ) يرد على هذا الحل من عقد فى عدة وفاة الأول ووطئ بعدها
فان منطوقه يقتضى انها تكون للثانى مع انه يجب النسخ ويتبادل التحريم لقوله فيما مر بوطء ولو بعدها
فينبغى أن يقرر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثانى أو تلذذه فى عدة وفاة من الأول لأجل أن
يشمل هذه الصورة تأمل (قوله فى عدة وفاة) بيان لوائح للاحتراز اذ لا تكون المدة هنا الا عدة
وفاة لأن الطلاق الواقع من الأول انما يكون قبل الدخول والطلقة قبل الدخول لعدة عليها ولا
يتأتى أن يكون الأول دخل بها وتكون للثانى (قوله وإلا لم تكن له) أى والا بان تلذذها الثانى فى حال
عدتها من وفاة الأول لم تكن له كالمات الأول عنها قبل دخول الثانى بها ثم دخل بها الثانى بعد موته
وقبل انقضاء عدة الأول فيفسخ نكاحه وترد لبال عدة الأول كان العقد بعد وفاة الأول أو قبل
وفاته كما أشار له المصنف بقوله ولو تقدم العقد على الأظهر (قوله فهو شرط ثان) أى والأول ان
يتلذذ بها وهو غير عالم بالأول (قوله فان كانت الخ) أشار بهذا إلى ان قول المصنف ولو تقدم
العقد مبالغة فى مفهوم ما قبله وهو الشرط الثانى وقوله فان كانت فى عدة وفاة أى حال تلذذ
الثانى (قوله ولو تقدم الخ) أى هذا إذا تأخر عقد الثانى على موت الأول بل ولو تقدم عقده على
موته فيفسخ نكاح الثانى على الأظهر (قوله على الأظهر) قال ح الالىق بقاعدة المؤلف
ان يشير لابن رشد بالقول بان يقول على ماظهر لأنه من عند نفسه مقابلا لقول ابن
الواز لا أنه اختيار له من خلاف واجاب الشيخ أحمد الزرقانى بما حاصله انه لما كان ما قاله
ابن رشد هنا لم يخرج عن اطلاقات الاقوال كأنه اختيار من خلاف لأن ابن عبد الحكم يقول
انها للأول مطلقا ولا تنفوت عليه محال والباجى يقول إذا تقدم التفويض للثانى فهى له بالتلذذ مطلقا
ولو فى عدة وفاة الأول (قوله وقال ابن الواز الخ) * حاصل كلامه ان عقد الثانى للتلذذ بها فى عدة

وفاة

الأول وان لا يتلذذ بها الأول قبل تلذذ الثانى فان كانت فى عدة وفاة ففسخ الثانى

(ولو تقدم العقد) له قبل موت الأول ودخل عليها فى المدة (على الأظهر) وقال ابن الواز يقر نكاحه ولا ميراث لها من الأول

وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه (وُفسخ) النكاحان معا (بلاطلاق إن عقداً ٢٣٥) بزمن واحد تحقيقاً أو شكاً دخلاً

أو أحدهما أولاً (أوليتة) شهدت على الثاني باقراره (بعلمه) قبل الدخول (أنه) ثان (فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق وترد للأول بعد الاستبراء (لا إن أقر) الثاني بعد الدخول بأنه دخل عالماً بأنه ثان فيفسخ نكاحه بطلاق بائن لا احتمال كذبه وأنه دخل غير عالم ويلزمه جميع الصداق ولا تكون للأول (أو جهل الزمن) أى جل تقدم زمن عقد أحدهما على زمن عقد الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخ النكاحان بطلاق اذا لم يدخل أو دخلاً ولم يعلم الأول والا كانت له فان دخل واحد فقط فهي له ان لم يعلم انه ثان (وإن مات) بعد ان دخل معاً في مسألة جهل الزمن (و جهل الآحق) بها منهما (ففى) ثبوت (الإرث) لهما معا ميراث زوج واحد يقسم بينهما لتحقيق الزوجية والشك انما هو في تعيين المستحق وهو لا يضر وهو الراجح ولا وجه لترجيح غيره وعدم ارث واحد منهما نظراً الى ان الشك في تعيين المستحق كالشك في السبب (قولان وطى) القول بثبوت (الإرث فالصداق)

وفاة الاول إن كان واقعا بعد وفاة الاول فانه يفسخ وإن كان قبل وفاة الاول فانه يقر ولا ميراث لها من الاول (قوله) وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه) وترث الاول قال في المقدمات لانها بمنزلة امرأة المفقود فتزوج بعد ضرب الأجل وانقضاء العدة ويدخل بها زوجها فيكشف أنها تزوجت قبل وفاة المفقود ودخلت بعد وفاته في العدة وقد جزموا بتأيد حرمتها ولا فرق بين المسئلتين اه * والحاصل أنه ان وقع العقد عليها بعد الوفاة يتأبد تحريمها باتفاق وإن كان قبل وفاة الاول فتأيد تحريمها عند ابن رشد نظراً لوقوع الوطء في العدة لا عند ابن المواز لان العقد وقع على ذات زوج (قوله أو ليتة) أى وكذا يفسخ نكاح الثاني فقط بلاطلاق لاجل بينة شهدت عليه بانه أقر قبل الدخول أنه يعلم أنه ثان والحال أن العقد لهما وقع على الترتيب وعلم الأول والثاني (قوله) فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق) فيه أنه نكاح مختلف فيه لان بعضهم يقول إنها للثاني ولو مع علمه بالاول قضية ذلك أن يكون الفسخ بطلاق (قوله وترد الخ) وهل يتأبد تحريمها على الثاني اذا وطئ في العدة والحال أنه قد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد قد وقع على ذات زوج والظاهر الاول نظراً لوقوع الوطء في العدة كما هو الذى جزموا به في مسألة المفقود كذا قرر وأظنه لم يجز ادعى (قوله) بانه دخل عالماً أى قبل الدخول أنه ثان وقوله لا احتمال الخ الاولى عملاً باقراره ويجعل قوله لا احتمال الخ علة لقوله ولا تكون للأول والحال أنه يفسخ نكاح كل منهما بطلاق بائن (قوله) مع تحقق وقوعهما في زمنين) أى وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله إن عقدا بزمن فالفسخ للنكاحين بلا طلاق حينئذ (قوله) اذا لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو للمعول عليه وهو في مافى الشيخ سالم وشبوح قلا عن الرجرجى خلافاً لما فى عقب من فسخ النكاحين مطلقاً دخلاً أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما (قوله وان مات) أى قبل الفسخ لعدم الاطلاع عليه وقوله وجهل الآحق جملة حالية أى والحال انه جهل الآحق بها منهما أى جهل المستحق لهما منهما فأفضل ليس على بابه وهو الذى يقضى له بالزوجية لو علم به وهو إما الاول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله (قوله قولان) القول الاول لابن محرز وأكثر المتأخرين واختار التونسي والثاني الذى يظهر من كلام بهرام والواق ترجيحه وكان الاولى ان يقول تردد لان هذا تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين وقد علمت ان محل الخلاف اذا كان العقدان مترتبين تحقيقاً ولم يعلم السابق منهما وأما ان وقعا في زمن ولو وهما وماتت قبل الفسخ فلا ارث اتفاقاً لانه يفسخ بلا طلاق للاتفاق على فساد (قوله الا الصداق) أى وإن كان لها مال غير الصداق وقع الارث في كل منهما (قوله) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه الخ) أى من التركة وهى مجموع ما خلفت والصداق الذى عليه ولا ينظر للصداق الذى على صاحبه فلو كان ما يرثه من التركة المذكورة أزيد من صداقها لا يكون له شيء ولا عليه شيء كما اذا كان ما يرثه مساوياً لصداقها وإن لم يكن لها مال أصلاً غرم الصداق كله وإن كان لها مال وورث منه أقل من الصداق لزمه الزائد من الصداق على ما يرثه لورثتها فاذا خلفت خمسين وأصدقها أحدهما خمسين وأصدقها الآخر مائة فلا شيء على ذى الخمسين لانها قدر ارثه من مجموع صداقها وما خلفته ويفرم صاحب المائة خمسة وعشرين لان ما خلفته مع صداق مائة وخمسون يرث من ذلك خمسة وسبعين حيث لا ولد وزيادة صداق على ارثه خمسة وعشرون * والحاصل ان القول الاول يقول بالإرث من مالها كان قليلاً أو كثيراً ويدفع الصداق ويرث منه قليلاً أو كثيراً حتى لو لم يكن لها مال أصلاً يلزم كلامهما كما لا للورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لها مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإلّا) نقل الارث بل بعده (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حق انه اذا لم يكن لها إلا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لها فيه

يلزم كلامهما كما لا للورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لها مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإلّا) نقل الارث بل بعده (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حق انه اذا لم يكن لها إلا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لها فيه

فمن لم يزد الصداق على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ مازاد على صداقه من الارث ان لو كان يرث وهو محل اختلاف القولين أى انه اذا زاد ما يرث على صداقه على القول بالارث الزائد وعلى القول بعدمه لا يأخذ (وإن مات الرجلان) أو أحدهما قبلها مع جهل الاحق منهما (فلا يرث) لهما، (ولا صداق) (٢٣٦) لهما عليهما ما أتتا وعلى أحدهما ان مات فقط (وأعدلية) (أحدى بينتين) (متن قسطين)

الا لصداق فانه يرث منه بخلاف القول الثاني فانه اذا لم يكن لهما مل غرم الصداق بتمامه ولا يرث وان كان لهما مال فان كان ما يرث منه أزيد من الصداق أو مساويا له فلا شيء له ولا عليه وإن ورث منه أقل من الصداق غرم مازاد من الصداق (قوله فمن لم يزد الصداق على ارثه) أى بان كان ارثه أزيد من الصداق أو مساويا له (قوله وهو محل اختلاف القولين) حاصله أن القولين متفقان على عدم أخذ شيء حيث كان الارث أقل من الصداق أو مساويا له أما على الاول فلانه اذا كان الصداق قدر الميراث فيتقاسم بينهما وان كان ميراثه أقل من الصداق فانهما يتقاسمان في قدر الميراث ويدفع للورثة ما زاد من الصداق على ميراثه وأما على القول الثاني فظاهر أنه لا يأخذ شيئا لان من عليه الغرم له الغنم وهو لا صداق عليه في هاتين الحالتين فلا يأخذ شيئا ويختلف القولان حيث كان ارثه زائدا على صداقه فله أخذ الزائد على القول الاول دون الثاني * واعلم أن محل الخلاف في لزوم غرم الصداق أو زائده اذا ادعى كل واحد أنه الاول والا فلا غرم لشيء اتفاقا (قوله أو على أحدهما ان مات فقط) وذلك لان سبب الارث والصداق الزوجية ولم تثبت لاناشك في زوجية كل منهما * والحاصل ان الفرق بين موته وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها تحقيقها على كل منهما إذ لا تزوج المرأة باثنين ولم يتعين واحد تدعى عليه (قوله وأعدلية احدى بينتين الخ) أى كالأوقام أحدهما بينة ان نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق وأقام غيره بينة على عكسه وكانت إحداها أعدل من الأخرى فان زيادة العدالة كغيرها من المرجحات الآتية في باب الشهادة غير معتبرة هنا ولو صدقتها المرأة لقيام زيادة العدالة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح دون غيره وحينئذ فتسقط البيتان لتناقضهما وعدم مرجح وحينئذ فيقيد قوله فيما يأتي في الشهادات وبمزيد عدالة بغير النكاح (قوله ولو صدقتها المرأة) رد بلو قول أشهب من اعتبارها اذا صدقتها المرأة (قوله وبدأ بنكاح السر) أى بحكمه حيث قال وفسخ ان لم يدخل ويطل وقوله وفي ضمنه معناه أى معنى نكاح السر لان قوله موسى بكنمه عن امرأة أو منزل أو أيام هو معنى نكاح السر (قوله وفسخ موسى بكنمه) لا يخفى ان بكنمه نائب الفاعل فهو عمدة لا يحذف الا ان يقال انه حذف الجار ثم المضاف فاتصل الضمير واستتر في عامله وانما فسخ لان الكتم من أوصاف الزنا فلما كان نكاح الموصى بكنمه شبيها بالزنا ففسخ قاله شيخنا (قوله عن امرأة الزوج) أى القديعة (قوله والموصى الخ) جملة حالية (قوله الواو للحال وان زائدة) أى والحال ان الموصى بكنمه الشهود وهذا جواب عما يقال ان المتبادر من المصنف ان الواو للمبالغة وان المعنى هذا اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو ولها أو هما معا بل ولو كان المتواصى بكنمه الشهود فقط وهذا لا يصح لانه اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو الولي أو هما لم يكن نكاح سر لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن امرأته أو عن جماعة (قوله اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم) أى يأخذ منه مالا وقوله أو نحوه أى كالسحر فالوصية على الكتم خوفا من ذلك لا تنضر (قوله أو اتفق الزوجان والولي على الكتم) أى وهكذا لو أوصى الزوج والولي والزوجة معا أو أحدهما على الكتم لم ينضر (قوله على الكتم) أن على كتمه عن امرأة الزوج أو عن جماعة (قوله وأجيب الخ) هذا مرتبط بقوله الواو للحال وان زائدة فهو جواب ثان

بأن تشهد واحدة منهما لأحدهما انه أحق لسبق نكاحه وشهدت الأخرى فلا تنظر بعكس ذلك واحداهما أعدل من الأخرى أو فيها مرجح من المرجحات فزيادة الترجيح (ملغاة) لا يرجح بها (ولو صدقتها المرأة) لقيام الزيادة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح وتسقط البيتان لتناقضهما وأما غير النكاح كالبيع فيعتبر * ولما كان النكاح المفسد بالنسبة للفسخ وعدمه ثلاثة أقسام ما يفسخ قبل الدخول وبعده ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ أبدا شرع في ذكرها على هذا الترتيب وبدأ بنكاح السر وفي ضمنه معناه فقال (وُفسخ) نكاح (موصى) بكنمه عن امرأة الزوج حالة العقد أو قبله والموصى بالكسر هو الزوج وحده أو مع زوجته الجديدة والموصى بالفتح هم الشهود خاصة فقوله (وإن بكنم شهود) الواو للحال وان زائدة فلو حذفها كان

وحاصله

أخصر وأوضح لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن زوجته أو عن جماعة ولو

أهل منزل كما يأتي اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم أو نحوه وأما إيهاء الولي فقط أو الزوجة فقط أوهما الشهود دون الزوج أو اتفق الزوجان والولي على الكتم دون إيهاء الشهود لم ينضر وكذا اذا حصل الإيهاء بكنم الشهود بعد العقد وأجيب بأن مصب المبالغة قوله

وحاصله أما نجعل الواو في قوله وان بكنتم شهودا لمبالغة لكن مصب المبالغة ليس قوله بكنتم شهود بل قوله عن امرأة وحينئذ فالمعنى وفسخ نكاح موصى بكنتم هذا إذا أوصى الشهود بكنتم دائماً عن كل أحد بل وان أوصى الشهود بكنتم عن امرأة الزوج أو عن أهل منزل أو مدة أيام هذا وقد تبع الشارح فيما قاله الواق بناء على أن ما أوصى بكنتمه غير الشهود ليس بنكاح سر واستدل عليه ح بقول ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور أنه ما أمر الشهود حين العقد بكنتمه وفيه نظر والصواب ابقاء عبارة المصنف على ظاهرها وان استكنام غير الشهود نكاح سر كما التوضيح عن الباجي ومثله في ح ونص الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعدوا البيئة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المغونة إذا تواصوا بكنان النكاح بطل العقد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة اه بن وذكر شيخنا المدوي ما حاصله الأولى ابقاء كلام المتن على ظاهره وان المعنى وفسخ موصى بكنتمه هذا إذا كان المتواصى بكنتمه الشهود والزوجة والولي بل ولو كان المتواصى بكنتمه الشهود فقط دون الزوجة والولي أى والذي يوصى بكنتمه هو الزوج فقط أو هو مع الزوجة فالمدار على ابقاء الشهود بكنتمه أوصى غيرهم أيضاً أولاً وعلى كون الموصى بأنفسكم هو الزوج سواء انضم لذلك أمر غيره أم لا فلو استكنمت الزوجة والولي الشهود دون الزوج لم يؤثر شيئاً أو اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك فكذلك * والحاصل ان في نكاح السر طريقتين طريقة الباجي وهى أن استكنتم غير الشهود نكاح سر أيضاً كما لو تواصى الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك ورجحها البدر الترافى بن وطريقة ابن عرفة ورجحها الواق وحى وهى ان نكاح السر ما أوصى الشهود على كتمه أوصى غيرهم أيضاً على كتمه أم لا ولا بد ان يكون للموصى الزوج انضم له أيضاً غيره كالزوجة أم لا وكلام المصنف ممكن تشبته على كل من الطريقتين فيحتمل ان المعنى وفسخ موصى بكنتمه هذا إذا كان المتواصى بكنتمه الزوجة أو الولي أوهما معا بل ولو كان المتواصى بكنتمه الشهود وهى طريقة الباجي ويحتمل وفسخ موصى بكنتمه هذا إذا كان المتواصى بكنتمه الزوجة والولي والشهود بل ولو كان المتواصى بكنتمه الشهود فقط وهى طريقة ابن عرفة (قوله عن امرأة) ظاهره امرأة الزوج أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه المصنف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأة له (قوله مدة أيام) أى ثلاثه فاكثر كما رواه ابن حبيب (قوله مقابل) أى المذهب حيث عبر بأيام ولم يعبر بيومين كما قال الأحمي وقد يقال يمكن أن الجمع في أيام في كلام المصنف لما فوق الواحد فيكون موافقا للأحمي لا لما رواه ابن حبيب فتأمل (قوله أى انتفيا معا) أشار الى أن الواو بمعنى مع وان التفتى منصب على المجموع فيصدق بالصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أو دخل ولم يطل) أى ففى هاتين الحالتين يفسخ بطلاق لأنه مختلف فيه لأن الشافعي وأبا حنيفة يريان جواز دونه قال جماعة من أصحاب مالك (قوله لم يفسخ) أى على المشهور خلافاً لابن الحاحب حيث قال يفسخ بعد البناء ولو طال (قوله وهو) أى الطول بالعرف ما يحصل الخ (قوله وعوقبا) أى الزوجان ظاهره وان لم يحصل دخول لارتكابهم العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة إنما تكون بعد الدخول وان لم يحصل ففسخ بان طال الزمان فتقيد الشارح بالدخول تبعاً له (قوله ولم يعذرا) أى والحال انهما لم يعذرا بههل فان عذرا بالجهل لم يعاقبا وقوله ولم يكونا الخ أى والحال انهما لم يكونا مجبورين اما ان كانا مجبورين فالذى يعاقب وليهما (قوله والشهود) الأرجح فيه النصيب على أنه مفعول معه لضعف رفعه عطفاً على ضمير الرفع لعدم الفصل وكلام الشارح يؤذن أنه مرفوع (قوله كذلك) أى إن حصل دخول ولم يعذرا بههل ولم يكونا مجبورين على السكنان (قوله وجوبا) إنما قال ذلك لئلا يتوهم ان هذا النكاح لما كان

(عن امرأة) للزوج. يتعلق بكنم وظاهره ولومع إظهاره لامرأة أخرى وهو ظاهر. غيره أيضاً (أو) موصى بكنتمه عن أهل (منزل) دون غيرهم (أو) بكنتمه مدة (أيام) معينة الأحمي البومان كالأيام وظاهر كلام المصنف ان كلام الأحمي مقابل ومحل التسخ (إن لم يدخل ويطلع) أى ان انتفيا معا بان لم يدخل أو دخل ولم يطل فان دخل وطل لم يفسخ واستظهر ان الطول هنا بالعرف لا بولادة الأولاد وهو ما يحصل فيه الظهور والاشتهار عادة (وعوقبا) أى الزوجان ان دخلا ولم يعذرا بههل ولم يكونا مجبورين والا فوليها (و) عوقب (الشهود) كذلك وأشار للقسم الثاني وهو ما يفسخ قبل الدخول فقط بقوله (و) فسخ نكاح (قبل الدخول) فقط (وجوبا) ان وقع (على) شرط (أن لا تأتيه) أو بأنفسها (إلا نهراً) أو ليلاً أو بعض ذلك

ويثبت بالدخول ويسقط الشرط ولها مهر المثل لما في هذا الشرط من التأثير في الصداق لأنه يزيد وينقص لذلك (أو) وقع (بخيار) يوماً أو أكثر (لأحدهما) أو لهما (أو غير) (إلا) خيار المجلس فيجوز اتفاقاً أو على العتد ويثبت بعد الدخول بالمسمى إن كان والصدق المثل ومثله يقال في قوله (أو) (٢٣٨) وقع على إن لم يأت بالصدق (أو بعضه) (لكن إذا) كآخر الشهر (فلا نكاح) بينهما (وجاء به)

قبل الأجل أو عنده فان لم يأت به إلا بعد انقضاء الاجل أو لم يأت به أصلاً فسخ قبل الدخول وبعده وعطف ما فسد لصداقه على ما فسد لعقده بقوله (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (أو) أي نكاح (فسد لصداقه) إما لكونه لا يملك شرعاً كخمر وخنزير أو يملك ولا يصح بيعه كآبق (أو) وقع (على) شرط يناقض (المقصود من العقد) كأن لا يقسم (لها) في المبيت مع زوجة أخرى (أو) شرط ان (يؤثر عليها) غيرها كأن يجعل لضرتها لياقين ولها ليلة أو شرط ان لا ميراث بينهما أو نفقة معينة كل شهر أو يوم أو ان نفقتها عليها وعلى أبها وشرطت عليه ان ينفق على ولدها أو على أن أمرها بيدها أو شرطت زوجة الصغير أو السفية أو العبد أن نفقتها على الولي أو السيد فان النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بمهر التثليل ويلغى الشرط كما قال (والنهي)

بعض بالدخول ويكون الفسخ فيه استحباباً يدفع ذلك التوهم بقوله وجوبا (قوله ويثبت بالدخول) أي عند ابن القاسم وهو العتد خلافاً لمن قال يفسخ ولو دخل (قوله ولها مهر المثل) أي لا للمسمى وإن كان فاسدا لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده يعض بالدخول بالمسمى لأن محلها ما لم يؤثر الشرط الموجب لفساد العقد خلافاً للصدق والا مضى بعد الدخول بصدق المثل (قوله لأنه يزيد الخ) أي لأنه إن كان الشرط منه كان الصداق كثير وإن كان منها كان قليلاً لقوله لذلك أي لأجل ذلك شرط (قوله أو غير) أي سواء كان واليا أو أجنبياً (قوله الاختيار المجلس الخ) بحث فيه بعضهم بان اشتراطه في البيع يفسده فأولى النكاح بل البيع أولى بالصحة لأن الخيار عهد فيه واجاب بان النكاح مبنى على الكرامة فتدومح فيه ما لا يتسامح في غيره ~~تنبية~~ لا ارث في النكاح بخيار إذا حصل الموت قبل الدخول بخلاف المقتات عليها فانها ترثه وإن كان لها الخيار لأن الخيار لها من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما هنا ذكره خش في كبره (قوله أو وقع الخ) أي كما لو قال الولي زوجتك موكلتي بصدق قدره كذا تأتي به آخر الشهر فان لم تأت به فيه فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك (قوله وجاء به قبل الاجل أو عنده) أي يفسخ قبل الدخول لا بعده على المشهور فيهما وقيل يفسخ فيهما أبداً دخل أو لم يدخل وفي قول مالك يفسخ دليل على انعقاد ذلك النكاح وعليه فهم اللخمي والاكثر المدونة وفيهما بعضهم على أنه منحل وإنما ينعقد عند مجيء الاجل وهو غير صحيح قاله شيخنا (قوله وعطف ما فسد الخ) أي قوله وما فسد لصداقه عطف على موسى بكنتم شهدوا الأحسن انه عطف على قوله على أن لا تأتيه الخ أي وفسخ قبل الدخول على شرط أن لا تأتيه وفسخ قبل الدخول نكاح فسد لصداقه كما يشير لذلك الشارح (قوله أو على شرط الخ) عطف على قوله على أن لا تأتيه الا نهارة لأنه مما فسد لعقده وأعاد العامل وهو على الابد (قوله يناقض المقصود) أي ويلزم من ذلك ان العقد لا يقتضيه (قوله كأن لا يقسم) أي كشرط ان لا يقسم لها (قوله على ولدها) أي من غيره أو على أمها أو اختها (قوله كحسن الخ) أي كشرط حسن العشرة واجراء النفقة وإن لا يضربها في عشرة وكسوة (قوله كالنكاح الخ) السكاف بمعنى مثل نائب فاعل فسخ ومطلقاً حال أي فسخ مثل النكاح لاجل حالة كون ذلك النكاح مطلقاً أي مدخولاً فيه أو غير مدخول فيه * فان قلت المراد بشبه النكاح لاجل قلت المراد بشبهه مالم يصرح فيه بالتأجيل كأن يعلم الزوج الزوجة عند العقد أنه يفارقها عند سفره كما في تزويج أهل الموسم من مكة * والحاصل ان النكاح لاجل له صورتان الأولى زوجتي بنتك عشر سنين بكذا والثانية زوجتي بنتك مدة اقامتي في هذا البلد فإذا سافرت منه فارقها فالعقد فاسد فيهما وفسخ أبداً (قوله عين الأجل) أي كأن تزوجك سنة كذا أو شهر كذا بصدق قدره كذا وقوله أولاً كأن تزوجك سنة أو شهراً بكذا وظاهر المصنف كالمدة وغيرها كما لابن عرفة قرب الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما وظاهر كلام أبي الحسن ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما

فيضر

الشرط المناقض بعد الدخول في جميع ما مر واحتراز بالشرط المناقض عن المكروه وهو لا يقتضيه

العقد ولا ينافيه كأن لا يسرى عليها أو يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل ولا يمد ولا يلزم الوفاء به وإنما يستحب وإنما كره ما فيه من التحجير وعن الجائز وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكره كحسن العشرة واجراء النفقة فان وجوده وعدمه سواء وأعمار للقسم الثالث وهو ما يفسخ مطلقاً بقوله (د) فسخ النكاح (مطلقاً) قبل الدخول وبعده (كالنكاح لاجل) عين الأجل أولاً

وهو المسمى بنكاح النعمة ويفسخ بشير طلاق وقيل به ويعاقب فيه الزوجان على الذهب وتيل بخدان وحقيقة نكاح النعمة الذي يفسخ ابدا ان يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو ولها وإما إذا لم يقع ذلك في (٢٣٩)

العقد ولم يملها الزوج بذلك وإنما قصد في نفسه وفهم المرأة أو ولها المفارقة بعدمدة فإنه لا يضر وهي فائدة تنفع المتغرب (أو) قال لها (إن مضى شهر فانا آتو بك) فرضيت هي أو ولها وجعلا ذلك اللفظ هو الصيغة بحيث لا يتفان غيره فيفسخ مطلقا لأنه نكاح منعة قدم فيه الأجل ولما تكلم على ما يفسخ مطلقا وما يفسخ في حال دون حال كان المقام مظنة اسئلة أربعة وهي هل الفسخ بطلاق أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الارث أم لا وإذا فسح فهل للمرأة شيء من الصداق أم لا فاجاب عن الأول بقوله (وهو) أي الفسخ (طلاق) إن اختلف فيه بين العلماء ولو خارج المذهب حيث كان قويا بان قيل يصح بعد العقد وان لم يجر ابتداء كما في الشغاراذ لا قائل بجوازه ابتداء ولا بد من حكم حاكم فهو بائن لارجمي فان عقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ لم يصح لأنها زوجة وقوله (كحريم) بجمع أو همرة من احد الثلاثة (وشغار) أي صريحه وهو البضع بالضع كالزوج محرم مثلا ففسح

فيصر (قوله) وهو المسمى بنكاح النعمة قال المازري قد تفررا لاجماع على منعه ولم يخالف فيه الاطائفة من الابتدعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجع عنه (قوله) ويفسخ بغير طلاق) أي وعليه المسمى ان دخل لان فساد لعقده وقيل صداق الثلث لان ذكر الاجل أثر خلا في الصداق واختار اللخمي الاول والقور بان الفسخ بلاطلاق ناظر الى أن الخلاف للوجود في المسئلة غير معتبر لمخالفته لاجماع والقول بانه بطلاق ناظر لوجود الخلاف في الجملة وان كان غير قوي والمتمم القول الاول (قوله) ويعاقب فيه الزوجان على المذهب) أي ويلحق فيه الوله بالزوج ولا يبلغ الحاكم بهما مبلغ الحد (قوله) وقيل بخدان) أي وهو ضعيف (قوله) فانه لا يضر) هذا هو الراجح كما يفهم من اقتصار عيج وجده عليه وان كافى بهرام صدر في شرحه وفي عامله بالفساد اذا فهمت منه ذلك الامر الذي قصده في نفسه فان لم يصرح للمرأة ولا لولها بذلك ولم تفهم المرأة ما قصد في نفسه فليس نكاح منعة اتفاقا فلاقسام ثلاثة (قوله) فرضيت هي) أي اذا كانت غير مجبرة وقوله أو ولها أي اذا كانت مجبرة (قوله) قدم فيه الاجل) أي على الوطء (قوله) وجعلا ذلك اللفظ هو الصيغة) أي وأما لو قال الزوج ذلك لها أو لولها على سبيل الوعد فانه لا يضر (قوله) وهل الفسخ) أي لكل نكاح فاسد سواء كان فساد لعقده أو لصداقه (قوله) بعقده) أي يحصل بعقد النكاح الفاسد ووطئه وقوله أم لا أي أو يحصل بوطئه فقط (قوله) وهل فيه الارث) أي وهل يحصل به اي بالنكاح الفاسد الارث (قوله) وهو طلاق) اشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فاسد مختلف في فساد فانه فسخه يكون طلاقا أي ان الفسخ نفسه محكم عليه بانه طلاق أي يكون طلاقا بانه سواء لفظ الحاكم أو الزوج بالطلاق أولا (قوله) أي الفسخ) أي للنكاح الفاسد كان فساد لعقده أو لصداقه وقوله ان اختلف فيه أي في صحه وفساده لافي جوازه وعدم جوازه اذلا قائل بجواز نكاح الشغار ونكاح العبد (قوله) ولو خارج المذهب) أي ولو كان الخلاف خارج المذهب بان كان مذهبا يقول بعدم الصحة ومذهب غيرنا يقول بالصحة ولو بعد العقد وان لم يجر ابتداء (قوله) ولا بد) أي في فسخ النكاح المختلف فيه من حكم حاكم به كذا قال الشارح تبعا لبقى قال بن وهو غير صحيح ل لا يحتاج لحكم الحاكم الا اذا امتنع الزوج كافي ونصه والظاهر أن فسخ النكاح الفاسد لا يفتقر الى حكم حاكم قال في المدونة في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود الولي واراد الولي فسخه قال ابن القاسم واذا اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الحاكم الا ان رضى الزوج بالفراق دونه ثم نقل عن اللخمي مثله من أن تفاسخهما يكفى ومن وقت الفاسخة تكون العدة اهـ والحاصل أن محل الاحتياج لحكم الحاكم بالفسخ اذا حصل نزاع فان تراضيا على الفسخ لم يحتج لحكم ويكفى قول الزوج طلقها أو فسخ نكاحها (قوله) فهو بائن) أي وحيث حكم الحاكم به فهو بائن وإما إذا أوقفه الزوج من غير حكم فهل يكون بائنا كالحكم وهو ما ارتضاه شيخنا العدوي قائل لأن الرجمي إنما يكون في نكاح صحيح لازم أو يكون رجعيا وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته على عقب قائله وفانته ارتداد طلاق ثان عليه وان لم يكن له عليها رجعة (قوله) فان عقد عليها شخص) أي فان فرقنا بينهما وعقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ أي وقبل فسخ الزوج لأنه كطلاقه وقوله لم يصح أي ولو كان عقده عليها بعد التفرقة بمدة طويلة وقوله لو عقد عليها شخص أي غير الزوج الأول وأما لو جدد الزوج الأول عليها عقدا فهو صحيح قطعا لأنه امتراض على فسخ الأول أو تصحيحه وانظر هل يلزم طلاق نظرا لليلة الأولى أو لا تأمل (قوله) والتحريم بعقده) أي فيمن تحرم بالعقد وهي الام

مثالان للختلف فيه واجاب عن السؤال الثاني بقوله (والتحريم) في المختلف فيه يقع تارة (بعقده) كالزوج محرم مثلا ففسح نكاحه قبل الدخول بها فانه محرم عليه نكاح امها دون بنتها لأن العقد

على البنت بحرم الام (و) تارة يقع (ووطئه) فيما يحرم وطؤه أو التلذذ بمقدماته كالأزواج المحرم امرأه فدخل بها ففسخ فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم عليه فالحاصل ان المختلف فيه كالصحيح وأجاب عن الثالث بقوله (وفيه) أى فى المختلف فيه (الإرث) إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ (٢٤٠) دخل بها أو لم يدخل فان فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخل أو

وقوله ووطئه أى فيمن تحرم بالوطء ومثله التلذذ أى وهى البنت وبهذا التقرير علم أنه لا يستغنى عن قوله ووطئه بقوله بعقده لأن لسكل واحد منهما موضوعا (قوله) فالحاصل ان المختلف فيه كالصحيح (أى) وحينئذ فالعقد الفاسد المختلف فيه يحرم للنكاح على أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد على البنات يحرم الامهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله) الانكاح المريض فلا إرث فيه (أى) إذا مات أحدهما قبل الفسخ ولو بعد الدخول (قوله) وان كان مختلفا فى فساد (أى) لأن مذهب الشافعى صحته وذهبنا أنه فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده إلا ان يصح المريض منهما فلا يفسخ (قوله) ادخال وارث (أى) وقد نعى النبي صلى الله عليه وسلم عنه والأصل فى النهى الفساد وقوله ادخال وارث أى وهذا متحقق إذا مات المريض أو الصحيح (قوله) ومثله نكاح الحيار (أى) فإنه لا إرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم (قوله) وعطف على كحرم الخ (أى) أنما جعله عطفاً عليه لأن انكاح العبد والمرأة فيه الإرث ولو جعله عطفاً على المريض لا يقتضى أنه لا إرث فى انكاحهما وهو قول ضعيف لا يصح وكان من حق المصنف ان يقدم قوله وانكاح العبد بعد قوله وشغار لأن انكاح العبد والمرأة من جملة المختلف فيه الذى يفسخ بطلاق فاعل ناسخ المبيضة أخره عن محله كذا قال المواق وابن غازى وعقبى قال بن وفيه نظر والظاهر أن قوله وانكاح العبد بالنصب عطفاً على قوله الانكاح المريض وكأنه اعتمد قول أصبغ كما اعتمد ابن يونس ونصه ما عقده العبد على ابنته أو على غيرها أو عقده المرأة على بنتها أو بنت غيرها أو على نفسها يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الأولاد أجازة الولي أولاً بطلقة ولها المسمى ان دخل أصبغ ولا إرث فيما عقده المرأة والعبد وان فسخ بطلاق لضعف الاختلاف فيه وفى التوضيح أيضاً أصبغ ولا ميراث فى النكاح الذى تولى العبد عقده وان فسخ بطلقة لضعف الاختلاف فيه اه قد اعتمد قول أصبغ رحمه الله (قوله) وان اتفق على منعه (أى) والعبد وان لم يقل أحد بجواز ولايته إلا انه قيل بصحتها بعد الوقوع (قوله) بل بلا طلاق الخ (أى) بل فسخه ملتبس بعدم الطلاق (قوله) وان عبر (أى) الزوج (قوله) ولا يحتاج لحكم الخ (أى) بخلاف المختلف فيه فإنه يحتاج للحكم ان حصل تنازع وأما ان تراضيا عليه فلا يحتاج لحكم ويكفى فسخ الزوج له بقوله طلقك أو فسخت نكاحك كما مر (قوله) وحرم وطؤه (يعنى) ان العقد فى النكاح التفق على فساد لا ينشر الحرمة بل أنما ينشرها الوطء ان درأ الحد كأن يجعل الحكم فى الخامسة وأما لو علم الحكم كأن زنا فيجد ولا يكون وطؤه ناشر للحرمة اذ لا يحرم بالزنا حلال على العتد ومقدمات الوطء كالوطء فإذا عقد على خامسة جاهلاً للحرمة حل له ان يتزوج بامها وبنتها ولا تحرم على أصوله وفصوله ولا اثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر الحرمة ويحرم عليه أصولها وفصولها وتحرم على أصوله وفصوله (قوله) وما فسخ بعده (أى) سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فى فساد (قوله) ويكون الخ (أى) لأن ما قصد لصدقه فقط يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل كما مر (قوله) وسقط بالفسخ قبله (هذا إشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه كان الفساد لعقده أو لصدقه أو لمها فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل البناء فى النكاح الصحيح) (قوله) ان فسد لصدقه مطلقاً) هذا التفصيل راجع لقوله

كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن كاتقدم (إلا) نكاح المريض (فلأرث فيه وان كان مختلفاً فى فساد مات المريض أو الصحيح لأن سبب فساد ادخال وارث ومثله نكاح الحيار لا إرث فيه لأنه لما كان منجلاً كان كالأعدم وعطف على كحرم قوله (وإن نكاح العبد) بأن تولى عقداً امرأة (والمرأة) بان عقدت على نفسها أو غيرها فهو من المختلف فيه لكن قال المصنف لا أعلم من قال بجواز كون العبد ولياً بخلاف المحرم وانكاح المرأة نفسها فإنه لا يحنف ويجب بان الكلام فى المختلف فى صحته وفساده وان اتفق على منعه ابتداء كالشغار وعطف على قوله اختلاف فيه قوله (لا) إن (اتفق على فساد فلا طلاق) أى ليس فسخه طلاقاً بل بلا طلاق وان عبر فى الطلاق ولا يحتاج لحكم كمن انعاده (ولا إرث) فيه ان مات أحدهما قبل الفسخ (كخامسة) مثال للتفق عليه وكأن زوجته وعمتها وخالتها (وحرمة وطؤه) وكذا مقدماته فاحترز بقوله

(فقط) عن العقد وأجاب عن السؤال الرابع بقوله (وما فسخ بعده) أى بعد البناء ولا يكون فسادُه إلا لعقده أو لعقده وكذا وصدقه معا (فالمسمى) واجب للمرأة ان كان حالاً (وإلا) يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان حراماً كخمر (فصدائق المثل) واجب عليه (وسقط) كل من المسمى وصدائق المثل (بالفسخ قبله) أى قبل الدخول ولو مختلفاً فيه وكذا بالموت قبله ان فسد لصدقه

مطلقاً أو فسد لعمده وانفق عليه كسكاح النعمة أو اختاف فيه أو أثر خلا في الصداق كالحال أو على حرية وله الامة أو على أن لا ميراث بينهما إن لم يؤثر فيه كسكاح المحرم ففيه 'الصداق' (إلا نكاح الدرهمين) مراده به ما نقص عن (٢٤١) الصداق الشرعي وأبى الزوج

من أنماه (فصصهما)
واجب عليه بالنسخ قبله
وكذا لو ادعى الزوج الرضاع
وانكحته الزوجة فيفسخ
ولها قبل البناء نصف
الصداق (كطلاقة) تنبيه
تام أى ان اطلاق الزوج
اختياراً في النكاح الفاسد
المختلف فيه كفسخه فان
طلق بعد البناء ففيه
المسمى وإن كان والافساق
المثل وان طلق قبله فلا
شئ فيه الانكاح
الدرهمين ويلحقه الطلاق
وأما المتفق على فساد فلا
يلحقه فيه طلاق ولها
المسمى بالدخول ولاشئ
فيه قبله (وتعاض) وجوباً
بالاجتهاد للمرأة (الملتذد)
بها) من غير وطء ولو في
المتفق على فساد في الفسخ
والطلاق (ولو في) زوج
(صغير) عقد لنفسه بغير
اذن وليه (فسخ عقده)
واجازته أى ان الشارع
جعل له ذلك لينظر له في
الاصح فان استوت
المصلحة خير (فلا مهر)
ولو أزال بكارتها اذ وطء
كالعدم قل ابن عبد السلام
ينبغي ان يكون في البكر
ماشأها (ولا عدة) عليها
بخلاف لومات قبل الفسخ
فعلها عدة الوفاة ولو لم يدخل

وكذا بالموت قبله فهو مختص بالموت قبل الدخول ولا يرجع لافسخ قبله (قوله مطلقاً) أى سواء كان متفقاً على الفساد به كالحرم أو كان مختلفاً فيه كالأبق (قوله كسكاح النعمة) أى ونكاح المرأة على عمتها أو خالتها (قوله فان لم يؤثر فيه) أى فان كان مختلفاً فيه ولم يؤثر فيه (قوله فتصههما) هذا أحد قولين مشهورين والثاني لا يلزمه شئ والأول نقله الباجي عن محمد وجماعة من أصحابنا والثاني نقله الجلاب عن ابن محرز وجماعة من التأخرين وصوب القاسبي الأول وابن الكاتب الثاني قال طئي وأما انقصر المصنف على القول الأول لقول الشيطي انه قال به غير واحد من القرويين (قوله ولها قبل البناء نصف الصداق) وهذا معنى ولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شئ فيه الانكاح الدرهمين وفرقه المتراضين وفرقة الثلاثين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى وإنما لازمه نصف المسمى في الأخيرتين لأن الزوج يthem على انه إنما ادعى الرضاع أولاً عنها لأجل ان يفسخ النكاح فيسقط عنه النصف فعول بنقيض قصده أمالو ثبت الرضاع بينة أو اقرارهما أو ثبت الزنا فلا يلزمه شئ لعدم اتهامه (قوله ويلحقه الطلاق) أى أنه إذا طلق اختياراً في النكاح المختلف فيه فانه يلحقه الطلاق (قوله ولاشئ فيه قبله) أى فقد فاد بالتشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (قوله وتعاض الخ) يعنى أن النكاح الفاسد سواء كان متفقاً على فساد أو كان مختلفاً فيه إذا فسخ أو حصل فيه طلاق اختياراً بعد التلذذ بالمرأة بشئ دون الوطء فاتها تعطى شيئاً وجوباً بحسب ما يراه الحاكم أو جماعة المسلمين من غير تقدير على ما لابن القاسم وهل اجتهاد جماعة المسلمين في قدره إنما يكون عند عدم الحاكم الشرعى وبه قيل أو ولو كان موجوداً واختاره شيخنا (قوله فسخ عقده) شئ بطلاق لأنه نكاح صحيح غاية الأمر أنه غير لازم له ح والتوضيح قال ابن المواز وإذ الميرد الولي نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح ابن راشد وينبغي ان ينتقل النظر اليه فيحضى أو يرداه بن (قوله أى ان الشارع جعل له ذلك الخ) أشار إلى ان اللام للاختصاص لا للتخير أى انه مختص بالاجازة والفسخ وهذا لا ينافي انه ان وجد المصلحة في ابقائه تعينت اجازته وان وجد المصلحة في رده تعين فسخه وان استوت المصلحة فيهما خير (قوله فلا مهر) شئ وإذا فسخه فلا مهر لها (قوله ينبغي ان يكون لها في البكر ماشأها) جزم بهذا أبو الحسن ولم يقل ينبغي ومثله في نقل المواق ان كانت صغيرة اه بن وما قاله ابن عبد السلام ظاهر في الصغيرة لأن تسليمها له عليه كالدعم وأما في الكبيرة فكانه نظر إلى انها انما سلطته في نظير المهر ولم يتم فرجع للارش تدبر (قوله وليه) أى سواء كان أباً وغيره ذكر أو أبناً (قوله أى عليها) أى على شروط شرطت لها عليه حين العقد (قوله وكانت تلزم الخ) أى لكونها ملتزمة بتعليق وأما لو كانت لا يلزم المكلف إذا وقعت منه كقولها لها في العقد لا تزوج عليا ولا تسرى عليها فالدعم صحيح كما مر ولا يلزم الوفاء بذلك وحينئذ فلا خيار له (قوله وكره بعد بلوغه تلك الشروط) أى والحال انه لم يدخل بها لا قبل البلوغ ولا بعده وأما ان رضى بها أو دخل بعد بلوغه فلا راد واضح وهو لزومها له وان دخل بها قبل البلوغ سقطت عنه الشروط كما قال الشارع (قوله أى فعله جبراً الخ) فيه اخراج المصنف عن ظاهره فلا موجب والظاهر ان اللام للتخير أى مخير بين التزامها وثبوت النكاح وبين عدم التزامها وفسخ

٣١ - دسوقى ثانی - (وإن زوج) الصغير أى زوجه وليه (بشروط) أى عليها وكانت تلزم ان وقعت من مكلف كان تزوج عليها أو تسرى نهي أو التي تزوجها طالق (أو) زوج نفسه بالشروط (يجزى) أى اجازها وليه (ولم يكره) بعد بلوغه تلك الشروط (قوله) أى فعله جبراً (التطليق) حيث طلبها المرأة وأبأها هو لقول المصنف وكره أى يفسخ النكاح بطلاق جبراً عليه

والافضل زوج له التطلق ولو قال (٣٤٣) فانها التطلق لا فاد ذلك وعمل ذلك ما لم تعرض باسقاط الشروط والافلا تطابق عليه وما

لم يدخل بعد بلوغه عالما بها
والا لزمته فان دخل بها
قبل البلوغ سقطت عنه ولو
دخل عالما بالانها لم تكن من
تسبها من لا يلزمه الشروط
(وفي) لزوم (نصف
الصداق) اذا وقع التطلق
وعدم لزومه (قولان
محمل بهما) والراجح
اللزوم عليه أو على من
تحمله عنه والوضع انه
لم يدخل (والقول لمسا) أو
لولها يمين ان ادعت هي
أو ولها (أن العقد) على
هذه الشروط وقع (وهو
كبير) وادعى هو انها
وقعت وهو صغير وعليه
اثبات ذلك (والسيد)
ذكرنا أو اثني (رد نكاح
عبد) الذكر القن ومن
فيه شائبة ككتاب حيث
تزوج بغير اذنه وله
الامضاء ولو طال الزمن
بعد علمه (بطلقة فقط)
فلما وقع طلقين لم يلزم
العبد الا واحدة (بائنة)
أي وهي بائنة لارجمية
لما يأتي أن الرجمي إنما
يكون في نكاح لازم حل
وطؤه وهذا ليس بلازم
(إن لم يبعه) فان باعه فلا
رده اذ ليس فيه تصرف
وليس للمشتري فسخ
نكاحه كالموهوب له
بخلاف الوارث فله الرد
(إلا أن يرد) العبد (به) أي

النكاح وبهذا شرح وغيره واعلم أنه إذا لم يلتزمها وفسخ النكاح فان تلك الشروط تسقط عنه
ولا تعود عليه إذا تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة المعلق فيها شيء بخلاف من تزوج على شروط
وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصة المعلق فيها شيء لان عادت
بعصمة جديدة وهذا فائدة التخيير فعني كلامه فله التطلق لأجل ان يسقط عن نفسه الشروط بالمرة
بحيث لا تعود بدورها له (قوله والا فكل الخ) أي والا نقل ان المعنى فعليه التطيع جبرا بل أبقينا
الكلام على ظاهره من كونه بخير بين الطلاق وعدمه فلا يصح لأن كل زوج له التطلق وله الإبقاء
وحينئذ فلا فائدة في النص على التخيير (قوله والافلا تطابق) أي والا بان رضيت باسقاطها فلا تطابق
وفيه ان الشروط حاصلة بتعلق وحينئذ فلا يتأتى اسقاطها وأجيب بان الاسقاط محمول على صورة
ما اذا شرط لها أن أمرها يدها لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الاسقاط (قوله قولان) حاصله أنه إذا كره
الشروط وقلنا انه غير كما قال ابن القاسم فان التزمها ثبت النكاح وان كرهها فسخ النكاح وهل هذا
الفسخ بطلاق فيلزمه نصف الصداق أو غير طلاق فلا يلزمه شيء قولان مفرع عليهما قولان في
لزوم نصف الصداق وعدم لزومه (قوله والراجح اللزوم عليه) فيه نظر بل الذي يفيد القل أن
الراجح عدم اللزوم انظر بن (قوله والوضع) أي موضوع كلام المصنف أنه لم يدخل اما ان
دخل بعد بلوغه عالما بالشروط لزمته الشروط ولزمه الصداق كاملا إذا طلق وان دخل بها قبل
البلوغ سقطت عنه الشروط ولزمه الصداق كاملا أيضا كما قاله الشارح فان دخل بعد بلوغه وادعى
أنه غير عالم بالشروط صدق بيمينه وفي لزوم الشروط له وسقوطها عنه وتخييره بين أن يلتزمها فيثبت
النكاح أولا يلتزمها فيفسخ النكاح ويلزمه كل الصداق أقوال ثلاثة كما في الحج (قوله وهو كبير) أي بالغ
فهي لازمة له (قوله وادعى هو انها وقعت) أي وحينئذ فله الخيار بين أن يلتزمها ويثبت النكاح
أولا يلتزمها ويفسخ النكاح بطلقة (قوله وعليه) أي وعلى الزوج اثبات مادعاء بالينة (قوله والاسيد الخ)
اللام هنا للتخيير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الاجازة لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع
عبد (قوله الذكر) أي وأما الأمة فان نكاحها بغير اذن سيدها يتحتم رده الا للمبعض التي بعضها رق
وبعضها حرفان له الخيار على ما قاله طي م قال بن يتحتم الرد فيها أيضا (قوله وله الامضاء ولو طال
الزمن بعد علمه) أي وليس قول للمصنف الآتي وله الاجازة ان قرب أحد شقي التخيير هنا كما يأتي
للشارح (قوله بطلقة) أي بان يقول طلقت زوجة عبدى فلان منه (قوله أي وهي بائنة) شار بذلك
إلى ان بائنة في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه خبر لمحدوف لا بالجر صفة لطلقة لأنه يؤهم أنه من جملة
مقول السيد وقد يقال لاداعي لذلك اذ قوله بطلقة فقط بائنة ليس هو مقول السيد عند الرد حتى يحتاج
لما ذكره وإنما هو من كلام المصنف لبيان الحكم ويدل على ذلك قوله فقط اذ السيد لا يقول فقط
فيتعين أن بائنة بالجر على الوصفية والقطع في نعت النكحة غير سائغ دون تقدم نعت تابع لما قبله كما عند
ابن هشام وغيره (قوله وهذا ليس بلازم) أي بل هو منحل وان كان صحيحا (قوله فان باعه)
أي عالما بتزوجه أو غير عالم به (قوله وليس للمشتري الخ) أي بل يقال له ان كنت علت
بالتزويج قبل الشراء فهو عيب دخلت عليه والافلا فلك رد العبد لبائنه ولك ان تناسك به وإذا تمسكت
به فليس لك رد نكاحه (قوله فله الرد) أي والاجازة فلو اختلف الورثة في الرد وعدمه والحال ان
مورثهم مات قبل علمه بتزوجه أو بعد ان علم وقبل ان ينظر في ذلك فالتقول لمن طلب الرد (قوله الا
أن يرد به) مفهومه انه لو رد بغيره بان كان للمشتري لم يطاع على عيب التزويج ورده بغيره كان للبائع

بجيب للتزويج فله رد نكاحه ان كان قد باعه غير عالم والافلا (أو بعته) بالجزم عطف على بيعه وان عتقه فلا رد لنكاحه رد
ولو لم تصرفه بالعلق (ولها) أي لزوجة العبد حيث رد السيد نكاحه (رج دينار) من مال العبد ان كان له مال والا تبعت به في ذمة

(إن دخل) بها بالثا ولا فلائشي لها وترد الزائد إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمه (واتح عبد) غير مكاتب (ومكاتب) أى ابنتها الزوجة بعد عتقها (بما بقى) بعد ربع الدينار (إن عتق) الزوجة بانها حران فإن لم يغب أبان أخبرها بحالها أو سكتا فلا تتبعها ومحل اتباعها (إن لم يبيطله سيد أو سلطان) عن المبد قبل عتقه وكذا عن المكاتب (٣٤٣) حيث غر ورجع رقيقا لمجزة

لان غر وخرج حرا فلا يعتبر اسقاطها منه (وله) أى السيد إذا كلم في اجازة نكاح عبده فامتنع ابتداء من غير ان يقول فسخت أو ردوت نكاحه (الاجازة) إن قرب (وقت الاجازة من الامتناع كيومين فأقل والايام طول وأما إذا لم يحصل منه امتناع فله الاجازة ولو طال الزمن فليس هذا قسم قوله سابقا ولا سيد رد نكاح عبده لانه فيما إذا لم يحصل امتناع وهنا فيما إذا حصل (ولم يرد) بامتناعه (الفسخ أو) لم (يشك) السيد (في قسمه) عند الامتناع هل قصد الفسخ أولا فإن شك ففسخ وليس له الاجازة بعد فيشك بالبناء للفاعل (ولولى) فيه) بالغ تزوج بغير اذنه (فسخ عقده) بطلقة بائنة وتبين الفسخ ان كانت المصاحبة فيه وتبين الاضاء ان كانت مصلحة والاخير فاللام للاختصاص ولا فيه لها قبل البناء ولها بعده

رد نكاحه وإن كان المشتري اطلع على عيب التزويج ورضيه ورده بغيره تقولان أحدهما ان البائع يرجع على المشتري بأرضه لانه لما رضى به فكأنه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لآخذنه أرضه من المشتري والثاني ليس للبائع الرجوع على المشتري بأرضه وللبائع حينئذ رد نكاحه والقول الاول مبنى على ان الرد بالعيب ابتداء يبيع والثاني مبنى على ان الرد بالعيب قبض لبيع من اصله وهو العتد (قوله ولا فلائشي لها) أى ولا بان لم يدخلها أصلا أو دخلها وهو غير بالغ فلائشي له (قوله وترد) أى فان كانت معدمة اتبعت به (قوله غير مكاتب) أى فيشمل القن والدبر والمتق لأجل (قوله بما بقى) أى من السمي جد الربع دينار وإنما تبتعها بعد عتقها وذلك لأن الحجر لحق السيد وقد زال بالعتق بخلاف السفية فيما يأتى فان الحجر عليه لحق نفسه (قوله فان لم يغب أبان أخبرها بحالها أو سكتا فلا تتبعها) هذا هو العتد وقيل انها تتبعها ياتى للسعي اذا عتقا مطلقا غرا أولا والقولان في المدونة لكن البرادعى وابن ابى زيد وابن ابى زيمين لما اختصروا المدونة اقتصروا على القول الاول ولم يذكروا الثاني فدل ذلك على اعتماد القول الاول دون الثاني (قوله ومحل اتباعها) أى ان غراها بالحرية (قوله أو سلطان) أى إذا رفع له الامر عند غيبة السيد لأن السلطان يذب عن مال الغائب (قوله قبل عتقه) فان أسقطه عنه بان قال أسقطت عنك ما بقى من الصداق فلا تتبعه المرأة إذا عتق بغيره وانما جاز لا سيد ابطاله عنها لان الدين بغير اذن السيد يجوز له ابطاله (قوله فامتنع ابتداء من غير الخ) أى بان قال لا أجيزه فقط أولا أمضى ما فعله (قوله والايام) أى الثلاثة لما فوقها طول فلا تصح الاجازة بعدها (قوله وأما إذا لم يحصل منه امتناع) أى بان كلم في اجازة النكاح فسكت (قوله فليس هذا قسم الخ) بل فرع مقتضب وإنما قسم قوله ولا سيد رد الخ هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا ينقيد بالقرب * والحاصل ان المسائل ثلاث رده ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية اجازته ابتداء من غير سبق امتناع وهى قسيمة لرد ابتداء وهاتان المسائلان هما المشار لها بقوله ولا سيد رد نكاح عبده أى وله اجازته والثالثة اجازته بعد الامتناع اما ابتداء من غير سبق سؤال أو بعد سؤال من غير رد فيها وهذا قول المصنف وله الاجازة ان قرب الخ فموضوع ما هنا انه امتنع أولا من الاجازة ثم أجاز وما تقدم موضوعه عدم الامتناع وحينئذ فلا يكون ما هنا قسيما لامر (قوله ولم يرد بامتناع الفسخ) أى فان أراد ذلك فلا تصح اجازته بعد ذلك (قوله ففسخ) أى فامتناعه ففسخ (قوله فاللام للاختصاص) أى لا للتخير إلا أن يحمل كلامه على ما إذا استوت المصلحة في الاجازة والرد (قوله ولا تتبع) أى ياتى الصداق (قوله ولا ينتقل له) أى انه إذا ارشد قبل نظر وليه في نكاحه فليس له فسخه بل يثبت النكاح ولا ينتقل له ما كان لوليه من الاجازة والرد على الاصح وقيل ينتقل (قوله ولو ماتت) أى ويرثها إن أجازته لكون الارث اكثر من الصداق وإن رده لكون الصداق اكثر فلا يرثها فان فسخ بعد الارث رد المال فيما يظهر وقوله ولو ماتت هذا قول ابن القاسم ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من ان النظر يفوت بالموت ويتوارثان فان لم يكن للسفيه ولى يأتى فيه قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم (قوله وتبين بموته)

ربع دينار فقط ولا تمنع ان ارشد بما زاد عليه ولزمه النكاح ان ارشد ولا ينتقل له ما كان لوليه وللولي ذلك (ولو ماتت) الزوجة لا قد يكون عليه من الصداق أكثر مما ينوبه من الميراث (وتبين) الفسخ شرعا (بموت) أى موت السفية لامن جرة الولي لزوال نظره بالموت فلا صداق لها

ولاميراث ويلتز بها فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرث وهما حران ليس بهما ممانع (و) جاز (المكاتب
ومأذون) له في التجارة بمال (٣٤٤) نفسه (تسرى) من المأذون (وإن بلا إذن) من سيدها بان منهها أو سكت

وكان للمأذون مال
من نحو هبة وأما
من مال السيد فلا يجوز
لأنه وكيل فيه وأما غيرها
فلا يجوز له وطء جاريته
ولو أذله السيد أو وهبها
له لأنه يشبه تحليل الأمة
بخلاف ما إذا وهب له
نفسها أو أسلفه له فيجوز
(وهقة) زوجة (العبد)
غير للمكاتب والمأذون
وللمرض فيشمل القن
والعبد والمعتق لأجل (في
غير خراج) وهو مانع
لأن مال بل عن كايجار
نفسه في خاص أو عام كأن
نصب نفسه صانعا (و)
غير (كسب) له وهو ما
نشأ عن مال أجرة لانها
لسيده وغيرهما الهبة
والصدقة والوصية والوقف
والظاهر أن مثل ذلك
الركاز وأما المكاتب
فكالحر وللأذن في يومه
كالحر وفي يوم سيده كالقن
وأما للمأذون فنفسها فيما
ييده من ماله ورجعه وما
وهب له ونحوه دون
مال سيده ورجعه دون
ملكه كالقن (بالعرف)
بالإتفاق من الخراج
والكسب أو جاز على
السيد فيعمل به (كالحر)

أى لأن في أمضائه ترتب الصداق والميراث بدون فائدة تعود على ورثته فعظم الضرر فلذا تمين الفسخ
وأما ان ماتت كان في أمضائه الصداق يأخذه ورثتها من الزوج ويأخذ الزوج الميراث فاشبهها المعاوضة
فخفف الضرر ولذا قيل يجوز الفسخ والامضاء وأعلم أن الفسخ يحصل بمجرد موت السفية ولا
يتوقف على حكم حاكم خلافا للشيخ كريم الدين البرموني حيث قال ويضخه الحاكم لا الولي لأنه
يموت السفية قد انقطعت ولايته (قوله ولا ميراث) أى لا زوجة منه لأن فعل السفية محمول على الرد
حتى يجاز وحينئذ فلا تكون زوجة حتى يجاز النكاح وبموته انقطعت الولاية والإجازة فكان النكاح
باطلا فلا ميراث لها بخلاف ما إذا ماتت الزوجة فإنه لم يبطل نظر الولي فإذا أجاز النكاح مضى فيها
حينئذ وقوله فلا صداق لها يعنى كاملا فلا ينفى أن لها ربع دينار أن دخل (قوله وإن بلا إذن) بالغ على ذلك
لأن يتوهم في المكاتب أنه لا بد من الإذن خوف عجزه كالزوج وفي المأذون لأنه في ماله كالوكيل
(قوله وكان للمأذون مال) أى اشترى منه تلك السرية (قوله وأما من مال السيد) أى وأما تسريها من
مال السيد فلا يجوز لا للمأذون له في التجارة ولا للمكاتب ولو أذن لها في التسرى الآن ياذن لها في
شراؤها من ماله أو يهبها أو يسلفها الثمن (قوله وأما غيرها) أى إذا اشترى بمال نفسه جارية وقوله
ولو أذن له السيد أى في شراؤها أو وهبها وهذا إحدى طريقتين ولأن رشد جوازه إذا أذن له السيد
في شراؤها أو وهبها له انظر بن (قوله لأنه يشبه الخ) أى لأن للسيد أن يترعها منه فإذا أذله في وطنها
فقد أشبه تحليلها (قوله وهقة زوجة العبد) أى إذا تزوج بأذن سيده أو بغير إذنه وأجازه وأشار
الشارح بتقدير زوجة إلى أن الكلام على حذف مضاف أو أن نفقة بمعنى اتفاق فهو مصدر مضاف
للفاعل وقوله ونفقة زوجة العبد أى وأما نفقة أولاده فعلى سيد أمهم أن كانت رقيقة وإن كانت حرة
فعلى بيت المال أن أمكن الوصول إليه والاخذ منه والافضل جماعة المسلمين (قوله وأما المكاتب فكالحر)
أى لأنه انفصل عن سيده بماله فإن عجز طلق عليه (قوله وأما المأذون الخ) حاصله أنه يوافق
غير المأذون في أن نفقة زوجته لا تكون في غلته أى فيما اكتسبه من عمل يده وأما ما راع المال الذى في
يده فتكون فيه فهو مخالف في ذلك لغير المأذون ومخالف أيضا في أنها تكون فيما يده من المال الذى
أذن له سيده في التجرة فيه (قوله لا لرف بالاتفاق من الخراج والكسب) أى فان جرى العرف
بالاتفاق منها عمله وإذا لم يجد من أين ينفق ولم يكن العرف بالاتفاق من خراجه وكسبه فرق بينها
إلا أن ترضى بالمقام معه بلا نفقة أو يتطوع بها متطوع ولا يباع العبد في نفقة وحكم المهر كلنفقة لا
يكون من خراجه وكسبه إلا إذا جرت العادة بذلك كما قال المصنف (قوله أوجار) أى أو لعرف جار
بالنفقة على السيد (قوله ولا يضمه سيد) أى لا يكون السيد ضامنا لنفقة زوجة العبد ولا لمهرها
بسبب إذنه كافي للزوج بل هما على العبد إلا أن يشترطها على السيد وقوله بأذن الزوج أى بأذنه للعبد
في الزوج (قوله على الرجوع) أى وحينئذ فليس السيد كالأب فإنه إذا جبر ولده على النكاح كان
الصداق عليه أن كان الولد معذرا حين العقد كما يأتى بل كالوصى والحاكم فانها وإن جبر لا يلزمها
صداق (قوله ولو لم يكن له جبر لأنى) أى هذا إذا كان له جبر إلا أنى بان أمره الأب بجباره أو عين له
الزوجة أو لم يكن له جبر إلا أنى أن قال له أنت وصى على ولدى وما ذكره من أن الوصى مطلقا له جبر من
ذكر هو الصواب كما في طي وما في عبيد بعلح من تقيده بكونه له جبر إلا أنى فقيه نظر انظر بن

قوله
فإنه من غير خراجه وكسبه إلا لعرف (ولا يضمه) أى ما ذكره من نفقة ومهر
(سيد ياذن الزوج) ولو بامر العبد أو جبره على الزوج على الرجوع (وجبر أب وصى) له ولو لم يكن له جبر إلا أنى (وحاكم) ومقدمه

دون غيرهم ذكر (مجنونا) مطعما والا انتظرت افاته (احتاج) للكاح بان خيف عليه الزنا أو الهلاك أو شديد الضرر وتعليل
الزواج لانه منه وحمل جبر الثالث له ان عدم الأولان أو بلغ رشيدا ثم جن ولو وجدا (و) جبروا (صغيرا) لمصلحة كتزويجه من
شريعة أو غيه أو بنت عم (و) جبر (السفيه) إذا لم يخف عليه الزنا ولم يترتب (٣٤٥) على تزويجه مفسدة (خلاف)

فان خيف عليه الزنا
جبر قطعاً وان ترتب على
الزواج فسدته لا يجبر قطعاً
(وصداقهم) أى المجنون
والصغير والسفيه على
القول بجبره (إن أعدموا)
بفتح الممزة أى كانوا
معدمين وقت العقد عليهم
(على الأب) ولو لم يشترط
عليه أو كان معدماً ويؤخذ
من ماله (وإن مات) أذهب
لأنه لزم ذمته فلا يتنقل
عنها بوته ومفهوم اعدموا
سيأتى انه يكون على الزوج
وكذا ان زوجهم الوصى
أو الحاكم (أو أيسروا بعد)
أى بعد العقد عليهم (ولو
شروط) الأب (ضدّه) بأن
شرطانه ليس عليه بل
عليهم فانه يلزمه ولا عبرة
بشرطه (وإلا) يكونوا
معدمين بل أيسروا وقت
العقد ولو بيعضه (فعلهم)
ما أيسروا به دون أذهب
ولو اعدموا بعد (إلا
لشرط) على أذهب فيعمل
به وكذا ان شرط على
الوصى أو الحاكم فيعمل به
(وإن) عقد أب لولده
الرشد باذنه ولم يبين

(قوله دون غيرهم) أى كاخ وعم وغيرهما من الأولاد (و) جبروا (صغيرا) ولا مجنونا على المشهور
فان جبر قليل يفسخ النكاح مطلقاً ولو دخل وطال وقيل بالقسح مالم يدخل ويطل فان دخل وطال
ثبت (قوله ذكر المجنونا) أى وإنما الأتى فلا يجبرها إلا أذهب والوصى على تفصيل تقدم فيه وأما الحاكم
فلا يجبرها ولا غيرها على الزواج (قوله احتاج للكاح) أى وان لم يكن فيه غبطة (قوله وحمل جبر
الثالث) أى وهو الحاكم ان عدم الأولان أى ان كان جنونه قبل البلوغ وعدم الأولان (قوله لمصلحة)
أى لا لغيرها فلا يجبرونه حينئذ ولا بد من من ظهورها فى الوصى والحاكم وأما أذهب فهو محمول عليها قال
ابن رجال قيد المصلحة إنما هو حيث يكون الصداق من مال الولد والا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم ابن
(قوله خلاف) الجبر لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجى بانه المشهور وعدم الجبر والوقف
على رضاه هو مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح قاله فى التوضيح وبالجملة فكل
من القولين قدشهر لكن الأظهر من القولين عدم جبره كفى الميج لانله أن يطلق (قوله وصداقهم) أى
إذا أجبروا على الكاح وحاصله انه ان جبرهم الوصى أو الحاكم كان الصداق عليهم أى على المجنون
والصغير والسفيه سواء كانوا معدمين أو موسرين لكن ان كانوا معدمين اتبعوا به مالم يشترط ذلك
على الوصى أو الحاكم والا يعمل به وان كان الذى جبرهم الأب فصداقهم عليه ان كانوا معدمين حين
العقد ولو مات الأب ولو أيسروا بعد العقد ولو شرط الأب ان الصداق عليهم وان كانوا موسرين
حين العقد فعليهم ولو أعدموا بعد العقد الا لشرط على الأب فيعمل به (قوله أى المجنون والصغير الخ)
قال بهرام هذا الحكم بالنسبة للصغير منقول وقال اللخمي ان السفيه مثله ولم أر فى كون المجنون كذلك
نصاً والظاهر أن المجنون أخرى من السفيه لأن السفيه يصح طلاقه بخلاف المجنون كما يأتى فى الجبر
(قوله ان أعدموا) إن بمعنى لو أو على بابها وكان مقدرة مع اسمها أى صداقهم لو اعدموا وان كانوا
اعدها وان دفع ما يقال إن ان تخلص الفعل للاستقبال فظاهره أن عدم ليس حاصلًا وقت العقد بل بعد
وانهم فى حال العقد أغنياء مع انهم فى تلك الحالة الصداق عليهم لا على الأب والشارح أشار لتجواب
الثانى بقوله أى كانوا معدمين الخ (قوله أو كان) أى ولو كان معدماً كالولد الذى جبره فهو عطف على
ما فى حيز المبالغة (قوله لأنه لزم ذمته) أى ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض (قوله أى بعد العقد
عليهم) أى الحاصل حين عدمهم (قوله انه ليس عليه) أى والموضوع بحاله من كونهم معدمين حين
العقد (قوله تتطارحه) أى طرحه كل منهما على الآخر (قوله بأن قال الرشيد) أى لايه ومفهوم قوله
وان تتطارحه رشيد وأب أنه ان تطارحه سفيه وأب فقيه تفصيل فان كان الولد السفيه ملئاً حين العقد
لزمه الصداق ولا يفسخ لأنه إذا كان يلزمه الصداق فى حالة جبر الأب له فأولى فى حالة عدم الجبر وان كان
الوالد السفيه معدماً حالة العقد فقد ر أن الصداق على الأب فى حالة الجبر وهل كذلك فى حالة عدم الجبر
أم لا قاله شيخنا (قوله أو قال كل لا آخرا نأشرطه عليك) هذا إنما يتصور إذا مات الشهود وأغابوا أو
حضرُوا أو نسوا أو وقع العقد من غير اشهاد والاستلوا مما وقع عليه العقد (قوله ان لم يرض به واحد منهما)

الصداق على أيهما ثم (تطارحه رشيد وأب) بأن قال الرشيد إنما قصدت عليك الصداق وقال الأب بل إنما أردت أن يكون على ابني
أو على كل لا آخرا نأشرطه عليك (فسخ) قبل الدخول (ولاً مهر) على واحد منهما ان لم يرض به واحد منهما (وهل) الفسخ وعدم
للهر (إن حلفاً) ويبدأ بالأب لمباشرة العقد وقيل يقرع بينهما فيمن يبدأ (وإلا) إن نكلا أو أحدهما ثبت النكاح و (لزم) للهر
(الناكل) منهما فان نكلا معا

فلى كل نصفه أو الفسخ وعدم الهر مطاقا حلما أولا (تردد) والذهب الثاني ومحل قبل الدخول كما يعلم من قوله ولا مهر فان دخل الرشيد بها افعال اللخمى بخلف الأب ويبرأ ولها على الزوج صدق المثل فان كان قدر المسمى أو أكثر غرمه بلا بين وان كان أقل من للمسمى حلف ليدفع عن نفسه (٢٤٦) غرم الزائد اه وظاهره ان الأب إذا نكل غرم (وحلف) ابن (رشيد) عقد له أبوه

بحضوره وادعى إذنه أو رضاه بفعله وانكر ذلك الابن قال فيها ومن زوج ابنه البالغ المالك لأمر نفسه وهو حاضر صامت قلنا فرغ الأب من النكاح قال الابن ما أمرته ولا أرضى صدق مع يمينه وان كانت الابن غائبا فانكر حين بانه سقط النكاح والصدائق عنه وعن الأب والابن والاجنبى في هذا سواء انتهى وإلى ذلك أشار بقوله (د) حلف (أجنبي) عقد له من زعم توكيله أو رضاه (وامرأة) زوجها غير مجبر كذلك (أنكروا الرضا) العقد إذا ادعى عليهم الرضا (والأمر) الواو بمعنى أو أى أو أنكروا الأمر أى الاذن إذا ادعى عليهم الاذن حال كونهم (حضورا) له صامتين ولم يبادر بالانكار حال العقد بل سكنوا لتامه ولا يلزمهم النكاح وسقط الصداق عنهم ومحل حلفهم (إن لم ينكروا)

أى فان رضى أحدهما به لزمه وثبت النكاح (قوله فعلى كل نصفه) أى وثبت النكاح (قوله أو الفسخ وعدم المهر مطاقا الخ) حقه كما قال بن أو الفسخ غير مقيد بخلف لأنه على هذا القول لا يتوجه عين أصلا ولا يشرع وليس إلا الفسخ (قوله تردد) في التوضيح قال مالك يفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد أن يحلفا ومن نكل كان الصداق عليه ابن بشر وهذا يحتمل أن يكون تفسيراً لقول مالك ويحتمل أن يكون خلافاً له وأشار المصنف بالتردد لتردد ابن بشر في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك فليس في للذهب إلا قول واحد أو هو خلاف فيكون في للذهب قولان وقد تقدم أن التردد ولو من واحد اه طنى ولما لم يكن هذا القول لمالك في المدونة لم يعر المصنف بالتأويل نظر ابن (قوله ومحل قبل الدخول) أى محل هذا الخلاف في كون النكاح يفسخ مطلقاً أو ان حلفاً إذا طارحاه قبل الدخول (قوله فان دخل الرشيد بها) أى وتطارحاه بعد الدخول (قوله ولها على الزوج صدق المثل) انما غرم الزوج ذلك مع انه نكاح صحيح لأن المسمى الذى لاجل الطارحة وصار المبرقة ما استوفاه الزوج فلا يقال لأى شيء دفع للزوجة ما لم تدعه (قوله حلف) أى وغرمه (قوله ليدفع عن نفسه غرم الزائد) أى غرم ما زاده المسمى ان قالت ان المسمى قد أنقضى قلت هو وان الذى لكن لما كان يحتمل انه رضى بان المسمى عليه الزمان المين لاجل اسقاط الزائد (قوله وحلف رشيد الخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح ان الأب إذا عقد لابنه الرشيد على امرأة وادعى أنها أمره بالعقد له عليها ووكله على ذنب أو قال ابني راض بالأمر الذى افعله والواله حاضر للعقد ثم ان الابن انكر الأمر والوكالة أو الرضا فلا يغلو انكاره من ثلاثة أوجه إما ان يكون فوراً عندما فهم انه يعقده أو بعد مدة يسيرة كلمه وسكوته تمام العقد أو بعد مدة كثيرة كبد تمام العقد وتهنئة من حضر وانصرافه على ذلك فان كان انكاره فوراً عندما فهم ان العقد له كان القول قوله من غير بين عليه وان كان انكاره بعد علمه انه نكاح يعقده وسكت ثم أنكر بعد الفراغ من العقد حلف كما قال المصنف ان لم يكن - سكوت على الرضا بذلك وإذا انكر بعد تمام العقد وانصرافه على ذلك وادعى حسب عادات الناس لم يقبل قوله لان الظاهر فيه الرضا ويلزم النكاح وبعد انكار الزوج طلاقاً ومزبلاً للنكاح فلا تحل له إلا بعقد جديد ويلزم نصف الصداق (قوله وادعى) أى بعد العقد انه اذنه في العقد ووكاله عليه أو انه راض بفعله (قوله مع يمينه) أى وسقط النكاح والصداق عنه وعن الأب (قوله سقط النكاح) أى ولا بين على الابن ان ادعى أبوه أنه اذن له فى أن يعقده (قوله كذلك) أى وادعى اذنه فى العقد عليها ورضاها بما فعله (قوله حضورا) وصف طردى لا مفهوم له فان الغائب كالحاضر في التفصيل المذكور لأنه إما ان يبادر بالانكار بان ينكر في حال انتهاء الخبر اليه وإما ان لا يبادر بالانكار بان علم وسكت زمناً غير طويل ثم أنكر وإما ان يعلم ويسكت زمناً طويلاً ثم ينكر ففي الحلة الأولى يقبل قوله بلا بين وفي الثانية القول قوله بيمين وفي الثالثة لا يقبل قوله ويلزم النكاح انظر ابن (قوله حال العقد) أى قبل تمامه وقوله علماً أى بان العقد له (قوله وسقط الصداق عنهم) فان نكلوا قيل يلزم النكاح

الرشيد

الرضا أو الأمر (بمجرد علمهم) ولا فلا بين عليهم والمراد بمجرد العلم

حال العقد لمن حضر علماً وحال انتهاء العلم إليه ان كان غائبا أو حاضر اغبر عالم بان العقد له (وإن طال) الزمن (كثيراً) ان كان بإمكانهم بعد التهنئة والدعاء لهم بحسب العادة أو مضى زمن بعد العلم بنقض العادة أنه لا يسكت فيه الا من رضى (لزم) النكاح كل واحد من الثلاثة لكن لا يمكن منها إلا بعقد جديد

والرشد والاجتنب والراة ويلزم الزوج الصداق كاملا ولا يمد نكوله في هذه الحالة طلاقا بل له وطؤها
ولا أدب عليه ولا شيء وقيل لا يلزم شيء لانكاح ولا صداق لان البين إنما هي استظهار له أن
يقر وقيل تطاق عليه فيلزمه نصف الصداق والقول الأول عزاه في التوضيح لابن يونس وعليه
اتصرت عبق والثاني لابن محمد وصوبه ابو عمران والثالث حكاه ابن سمدون عن بعض شيوخه
(قوله ولو رجع عن انكاره) اعلم ان هذه المسئلة إنما ذكرها اللخمي وعقلها عنه ابو الحسن وابن عرفة
ونص اللخمي بعد ان ذكر الاوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف فان رضى الزوج في هذه الاوجه الثلاثة
بالنكاح بعد انكاره فان قرب رضاه من العقد ولم يسكن منه الا مجرد الانكار بان لم يقل رددت ذلك
ولا فسخته فله ذلك لأن انكاره الرضا لا يقتضى الرد واستحسن حلفه أنه لم يرد بانكاره فسحا فان
نكحل لم يفرق بينهما وان رضى بعد طول أو كان قال رددت العقد لم يكن له ذلك الا بعد جد بداهم
أبي الحسن اه بن (قوله ورجع لأب وذی قدر زوج غيره وضمن لابنته النصف بالطلاق) هذا
بناء على أنها تملك بالعقد النصف وأما على أنها تملك بالعقد الجميع والطلاق قبل الدخول بشرطه
فالتباس رجوع النصف للزوج للضامن قاله ابن عبد السلام وأصله لابن رشد ونص ابن عرفة
فلو طاق قبله فني كون النصف للضامن أو للزوج قول ابن القاسم فيها مع صماحه سخون وتخرج
ابن رشد على وجوب كله للزوج بالعقد اه بن (قوله لأن الضامن) أي وهو الأب وذو القدر
(قوله وتأخذ الزوجة النصف الثاني) أي فلو طاق الزوج قبل دفع الأب شيئا من الصداق لكان عليه
نصف المهر للزوجة تنبئه به في حياته ومماه كما في الطراز ولا يقال إنها عطية وهي تبطل بموت العطي
إذا لم تحز عنه لأنها قول لما كانت في مقابلة عوض أشبهت المعاوضة وكأنه اشترى شيئا في ذمته فتأمل
(قوله بالفساد) أي الفسخ الحاصل قبل الدخول (قوله قبل الدخول) أي ان طلقت قبل
الدخول وقوله أو السك بعد اه بن ان فسخ النكاح بعده (قوله بالحالة) هي أن يدفع المهر من عنده على
ان يرجع به بعد ذلك والتصريح بها كأن يقول على حمالة صدائك كما قال الشارح (قوله فيرجع به)
أي فيرجع الدافع بما تستحقه الزوجة على الزوج (قوله كان قبل العقد) أي كان التصريح بالحالة
قبل العقد أو فيه أو بعده (قوله أو يكون الضمان بعد العقد) سواء وقع بلنظ الضمان أو بافظ على
أو عندي كأن يقول بعد العقد ضمان صدائك مني أو صدائك عندي أو على وقوله فيرجع على الزوج
أي لأنه يعمل على الحمل (قوله وان كان قبل العقد) أي وان كان الضمان قبل العقد أو فيه وقوله فلا
يرجع أي لعله على الحمل كما انه لا رجوع له إذا صرح بالحمل مطلقا كما نأجل عنك الصداق سواء وقع
منه ذلك حال العقد أو قبله أو بعده * والحاصل ان الدافع امان ان يصرح بافظ الحمل أو بالحالة والضمان
رفي كل ادقيل العقد أو بعده أو فيه فالتصریح بالحالة يرجع فيه مطلقا وبالحمل لا يرجع مطلقا
والتصریح بالضمان ان كان قبل العقد أو فيه لم يرجع وان كان بعده رجع ومثل الحمل في عدم الرجوع
الدفع كما أدفع صدائك أو أدفع الصداق عنك وقد نظم أبو علي المسنوي أقسام هذه المسئلة :

انك رجوعا عند حمل مطلقا * حمالة يمسك ذا فحققا
لفظ ضمان عند عقد لا ارتجاع * وبعد حمالة بلا نزاع
وكل ما التزم بعد عقد * فشرط هذا الحوز فافهم قصدي

(قوله تدل على خلافه) أي كما لو جرى العرف بأن من دفع عن إنسان صدائه أو تحمل به عنه
بأي لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا إذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله ان تعذر أخذه) المراد

أي للزوجة (الامتناع) من الدخول والوطء بعده (إن تعذر أخذه)

من الزوج أو التحمل به
(حتى يُقرر) لها صداق في
نكاح التفويض (وتأخذ
الحال) أصالة أو بعد
أجله في نكاح التسمية
(وله) أي الزوج حيث
امتعت (الترك) بأن يطلق
ولا شيء عليه في نكاح
التفويض أو في نكاح
التسمية حيث لا يرجع
للتحمل به على الزوج
وهو ما قبل الاستثناء
وأما ما فيه رجوع عليه
وهو ما إذا صرح بالحالة
مطلقاً أو كان بلفظ الضمان
ووقع بعد العقد فإنه ان
طلق غرم لها نصف
الصداق وان دخل غرم
الجميع (وبطل) الضمان
على وجه الحمل وصح
النكاح (إن ضمن) شخص
مهما بلفظ الحمل (في
مرض) الخوف (عن
وارث) ابن أو غيره
ومات لانه وصية أو
عطية له في المرض (لا)
ان تحمّل عن (زوج ابنة)
غير وارث لأنه وصية
لقبر وارث فيجوز في
الثالث فإن زاد عليه ولم
يجزه الوارث خبير
الزوج بين ان يدفعه من
ماله أو يترك النكاح ولا
شيء عليه • ولما كانت
الكفاءة مطلوبة في النكاح
عقب المصنف ما ذكره
من أركان النكاح الكلام
عليها قال [درس]
(والكفاءة) وهي لغة للمائلة والمقاربة

بالتعذر التمسر أي تعذر الأخذ منه لكونه معسراً وأما لو كان لا يتعذر الأخذ منه لكونه مليماً يكن
لها الامتناع (قوله من الزوج) سيأتي أن للمرأة ان تمنع نفسها من الدخول والوطء بعد الدخول حتى
تأخذ ما حل من الصداق فيحمل ما يأتي على ما إذا كان الصداق على الزوج وما هنا على ما إذا كان على
غيره وتعذر أخذه من التحمل به سواء كان يرجع به على الزوج أم لا وأما تعميم الشارح فيها هنا فيلزم
عليه التكرار فيها يأتي (قوله حتى يقرر لها) أي لأن الزوجة وان دخلت على اتباع غير الزوج بتدخل
على تسليم سلمتها مجاناً وقوله حتى يقرر لها صداقاً في نكاح التفويض ظاهر العبارة وان لم يقبضه وإليه
ذهب بعض الشراح وقيل عجز عن الشيخ كريم الدين حتى يبين وتقبضه وهو ظاهر كلام
ابن الحاجب وهو ظاهر لأنه اذا كانت الأخذ متمذراً فلا فائدة في تقدير الصداق وحده وعلى هذا
فيختلف نكاح التفويض التي فيه الصداق على الزوج والتي فيه الصداق على غيره فإنه يكفي في
الأول مجرد التقرير وان لم يقبضه كما يفيد قول المصنف فيها يأتي ولها طلب التقدير اعدوى (قوله أو
بعد أجله) أي بأن كان • وجلا فعل أجله وتسويته بين الحال ابتداء وبين ما حل بعد الأجل من أن
لها الامتناع حتى تقبضه فيه نظر بل انما يكونان - واه لو كان الصداق على الزوج وأما اذا كان على
التحمل به فليس لها النع من التمكن الابال نسبة للعالم أصالة دون ما حل بعد أجله كما فله لا يخفى وقوله
ابن عرفة عنه (قوله وله) أي الزوج حيث امتعت من الدخول وتعذر الأخذ من التحمل به (قوله الترك)
أي وله أن يدفع لها من عنده ويتبع به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لأنه لم يدخل
على غرم شيء ولو كان الحامل عديماً لم تكن من نفسها مات فلا شيء على الزوج اعدوى (قوله حيث
لا يرجع النكاح) قيد في قوله ولا شيء عليه والحاصل انها اذا امتعت من الدخول لتعذر خلاص
الصداق من الالتزام فان الزوج غير بين ان يدفع الصداق من عنده أو يطلقها فان دفعه من عنده مرجع
به على الالتزام ان كان التزامه به على وجه الحمل مطلقاً أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو فيه وان كان
على وجه الحمل أو الضمان بعد العقد فلا رجوع له عليه وان طلقها فلا شيء عليه اذا كان الالتزام التزمه على
وجه الحمل أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو حينه وأما ان كان التزامه على وجه الحمل أو الضمان
بعد العقد فإنه ان طلقها يغرم لها نصف الصداق وان دخل غرم الجميع (قوله وبطل النكاح) قد سبق ان
التزام المهر حمل وحالة وضمان فان كان حملاً فلا يرجع بمادفعه مطلقاً وان كان حملاً ترجع مطلقاً وان كان
ضماناً رجع ان كان بعد العقد لان كان قبله أو حينه اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا ضمن مهر في مرضه
الخوف على وجه الحمل لو ارث كان الضمان باطلا لأنها وصية لو ارث والنكاح صحيح فاذا كانت
المرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وان كان الزوج كبيراً وقد دخل أو أراد الدخول أو ضميراً
ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة وأما لو كان المريض ضمن المهر لا وارث أو لأجنبي على وجه الحمل
فانه يصح من الثالث نظراً لكونه تبرعاً في الصورة ولو لاحظوا أن فيه الرجوع لأجازوه من رأس المال
وفهم من قول المصنف عن وارث صحته أي الضمان على وجه الحمل عن غير وارث أجنبي أو قريب
ويكون وصية من الثالث فلو كان أزيد من الثالث ولم يجز الوارث الزائد خير الزوج إما ان يدفع
الزائد ويدخل وإما ان يفك عن نفسه ولا شيء عليه كما أشار له المصنف بقوله لاعتن زوج ابنة النكاح
(قوله عن زوج ابنة) أي رجل يريد ان يتزوج ابنته (قوله لأنه وصية لقبر وارث) أي ولا
ينظر لكون المال تأخذه بنته التي هي وارثة له (قوله وطاوبة) أي لاجل دواء المودة بين الزوجين
(قوله والكفاءة) أي المطلوبة في النكاح وقوله الدين والحال فيه حذف أي المائلة في الدين والحال
فهي لغة مطلق المائلة أو المقاربة وأما اصطلاحاً فهي المائلة فيما ذكر (قوله والمقاربة) أو الواسعة أو

والعتبر فيها على ما ذكر المصنف أمران (الدين) أى الدين أى كونه ذا دين أى غير فاسق لا بمعنى الاسلام لقوله ولها ولأولى تركها
اذ ليس له ما تركه وتأخذ كأنرا اجماعا (والحال) أى السلامة من العيوب التى توجب لها (٢٤٩) الخيار فى الزوج لالحال عني

(قوله والعتبر الخ) الحاصل ان الأوصاف التى اعتبروها فى الكفاءة سنة أشار لها بعض بقوله:

نسب ودين صنعة حرية * فقد العيوب وفى اليسار تردد

فان ساواها الرجل فى السنة فلا خلاف فى كفاءته والا فلا واتصم للمصنف على ما ذكر لقول القاضى
عبد الوهاب انها المائلة فى الدين والحال ولا يشترط فيها المائلة فى غير ذلك من باقى الأوصاف فمضى
ساواها الرجل فيها فقط كان كفوًا (قوله الحسب) هو ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم والعلم
والصلاح وقوله النسب أى بأن يكون كل منهما معلوم الأب لا يكون أحدهما لقيطا أو مولى إذا
لانسب له معلوم (قوله وانما تندب) أى المائلة فيهما فقط (قوله أى لهما معا) أى فان تركتها المرأة بأن
رضيت بغير كفء ولم يرزى الولي بتركها فللاولياء الفسخ مالم يدخل فان دخل فلا فسخ * والحاصل
ان المرأة ان تركتها فحق الولي باقى والعكس (قوله من فاسق) أى وذلك لأن الحق لهما فى الكفاءة فاذا
أسقطا حقهما منها وزوجها من فاسق كان النكاح صحيحا على المعتد * وحاصل ما فى المسئلة ان ظاهر
ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليها منه
وانه ليس لها ولا لولى الرضا به وهو ظاهر لأن مخالطة الفاسق ممنوعة وهجره واجب شرعا فكيف
بخلطة النكاح فاذا وقع ونزل وتزوجها فى العقد ثلاثة أقوال لزوم فسخه لفساده وهو ظاهر للخمى
وابن بشير وابن فرحون وابن سلون الثانى انه صحيح وشهره الفاكهانى الثالث لأصغ ان كان
لا يؤمن منه رده الامام وان رضيت به وظاهر ابن غازى ان القول الأول وهو الراجح وعليه فيتمين
عود ضمير تركها للحال فقط لأنه أقرب مذكور اه بن والتى قرره شيخنا ان يعتمد القول
بالصحة كما شهره الفاكهانى (قوله حفظا) أى لوجوب حفظ النفوس (قوله وليس لولى الخ) يعنى ان
الولى اذا رضى بغير كفء وزوجها منه ثم طلقها طلاقا باتنا أو رجعا وانقضت العدة وأراد عودها
فرضيت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث ما يوجب الامتناع وبعد عاضلا
اما إذا كان الطلاق رجعا ولم تنقض العدة فهى زوجة فلا كلام لها ولا لولها (قوله من فقير) أى
سواء كان ابن أخ له أو غيره وأسقط المصنف ابن أخ الواقع فى الرواية لأنه وصف طردى مخرج
على سؤال سائل وحينئذ فلا مفهوم له كما انه اسقط المطلقة من قوله وللاهم لما ذكرنا وقوله
فى تزويج لأب أى وغير الأب أولى بذلك وأما الام فخاص بها مطابقة أم لا. ومثل الفقير من يجرها
عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل على هذا الفرع ما تقدم فى قوله اللكصى أى فليس للأب
ان يجبر بنته على التزوج غصى ونحوه من العيوب الموجبة للخيار وأما الفقر فلم يذكره فله
جبرها ولا كلام لاحد حتى الأم فكيف يحكم هنا لها بالنكاح الا ان يقال ما هنا مبنى على أن اليسار معتبر
فى الكفاءة ولا مانع من بناء مشهور على ضيف اه عدوى (قوله أو غيره) أى أو غير ابن الأخ
(قوله هل هو صواب) أى فيمكنه بما أراد أو غير صواب فيمنعه مما أراده (قوله بالاثبات) أى على
أنه تأكيد لقوله نعم قال بعضهم ورواية الاثبات أصح ولذا قدمها المصنف على رواية النفي كأنه قدم
قول مالك على قول ابن القاسم اشمارا بترجيحه عليه اه لكن قضية ما تقدم من الاشكال ان الراجح
كلام ابن القاسم وانه لا نكاح لها الا لضرر اه شيخنا عدوى (قوله ورويت أيضا بالنفي) أى قال نعم
انى لأرى لك متكاما وفيه ان النفي لم يستقم مع قوله نعم ويختل المعنى ويتناقض كلامه بعضهم بعض

الحسب والنسب وانما

تندب فقط (ولم وأولها)

أى لهما معا (تركها) وتزويجها

من فاسق كبير يؤمن

عليها منه والا رده الامام

وان رضيت لحق الله

حفظا للنفوس وكذا

تزوجها من معيب لكن

سيأتى فى فصل الخيار ان

الثانى أى السلامة من

العيب حق للمرأة فقط

وليس لأولى فيه كلام

(وليس كولى رضى) بغير

كفء (فطلق) غير الكفء

بعد تزويجها (امتناع) اسم

ليس أى ليس له امتناع

من تزويجها له ثانيا حيث

طلبها ورضيت به (بلا)

عيب (حادث) غير الأول

يوجب الامتناع لأن

رضاه أولا أسقط حقه

من الامتناع وبعد عاضلا

ان امتنع فان حدث عيب

بان زاد فسقط له الامتناع

(وللاهم التكم فى) ارادة

(تزوج الأب) ابنته

(للموسرة المرغوبة فيها

من) ابن أخ له (فقير) أم

غيره بأن ترفع إلى الحاكم

ليظهر فيها أراده الأب هل

هو صواب قال فى الدونة

اتت امرأة مطلقة إلى مالك

فقلت انى ابنة فى حجره

٣٣ - درولى - ثانى * موسرة مرغوبا فيها فأراد أبوها ان يزوجه من ابن أخ له فقير أقترى لى فى ذلك متكلما

قال نعم انى لأرى لك متكلما انتهى قوله انى لأرى لك بالاثبات (ورويت) أيضا بالنفي (أى لأرى لك متكلما (ابن القاسم) قال

بعد ما تقدم وأنا أراه ماضيا أي فلاتكلم لها (إلا لضرر بين) فانها التكام (و) اختلف في جواب (هل) هو (وفاق) وخلاف قيل
وفاق بتفيد كلام الامام بعدم الضرر على رواية النقي أو بالضرر على رواية الاثبات فوافق ابن القاسم أو يكون كلام ابن القاسم
بعد الوقوع أقوله أراه راضيا (٣٥٠) أي بعد الوقوع وإنما ابتداء فيقول بقول الامام لكن هذا الثاني إنما يقول

يأتي على رواية الاثبات
وقيل خلاف يحمل كلام
الامام على اطلاقه سواء
كانت الرواية عنه بالاثبات
أو النقي أي كان هناك ضرر
أم لا وابن القاسم يقول
بالتفصيل بين الضرر البين
وعدمه وإلى ذلك أشار
بقوله (تأويلان والولي)
أي العتيق (وغير الشريف)
أي الذي في نفسه
كالسنان أو في حرقه
كحمار وزبال (والأقل
جاءا) أي قدرا أو نصبا
(كفء) للحررة أصالة
والشريعة وذات الجاه
أكثر منه (وفي) كفاءة
(البدر) للحررة وعدم
كفائه لها على الأرجح
(تأويلان وحررم) على
الشخص (أصوله) وهو
كل من له عليه ولادة وإن
علا (فصوله) وإن سفلوا
(ولو خلقت) الفصول
(من مائه) أي المجرد عن
عقد وما يقوم مقامه من
شبهة فما قبل البالغة ماؤه
الغير المجرد عن ذلك فمن
زنى بأمرأة فحملت منه
بينت فانها محرم عليه وعلى
أصوله وفروعه وإن حلت

وأجيب بأنه يستقيم لأن قوله نعم معناه أجيب سؤالك اه تقرير عدوى (قوله بعدم ما تقدم) أي بعد
ان ذكر لسحنون ما تقدم نقلا عن مالك (قوله وأنا أراه) أي ما يفعله الأب (قوله الا لضرر بين) أي
لحصول ضرر بين لها بسبب الفقر وأشار الشارح بقوله وأنا أراه ماضيا الخ إلى أن قوله الا لضرر
استثناء من مقدر (قوله هل هو) أي كلام ابن القاسم وفاق أي لكلام مالك أو مخالف له قال
ابن حبيب قول ابن القاسم خلاف وقال أبو عمران وفاق وقد ذكر الشارح للوفاق وجهين الأول
منهما نقله ابن محرز عن بعض المتأخرين والثاني منهما لأبي عمران كما نقله في التوضيح (قوله لكن
هذا الثاني) أي التوفيق الثاني (قوله وقيل خلاف) أي وعليه فالراجح قول ابن القاسم اه تقرير عدوى
(قوله والولي وغير الشريف الخ) هذا يفيد انه لا يشترط في انكفاء المائلة في النسب
والحسب (قوله وفي البعد تأويلان) المذهب انه ليس بكفء كما في الشارح فيما لشب وفي عبق
ان الراجح انه كفء وهو الأحسن لأنه قول ابن القاسم أقول والظاهر التفصيل فما كان من جنس
الأيض فهو كفء لأن الرغبة فيه أكثر من الاحرار وبه الشريف في عرف مصرنا وما كان من
جنس الأسود فليس بكفء لأن النفوس تنفر منه ويقع به الدم للزوجة اه عدوى وظاهر
المصنف جريان الخلاف في عبد أبيها وغيره (قوله ولو خلقت) أي هذا إذا خلقت الفصول من مائه
الغير المجرد عن عقد بل ولو خلقت من مائه المجرد عن العقد ففي الكلام حذف الصفة وهي قوله المجرد
ورد بل على ابن اللاجشون في قوله لا تحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد عن العقد وعمما يشبهه من
الشبهة على صاحب الماء قل سحنون وهو خطأ صراح قال في التوضيح وقول سحنون خطأ
ليس بظاهر لأنها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازله الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كله
متنف عندنا (قوله من مائه) ومثل من خلقت من مائه من شربت من لبن امرأة زنى بها الإنسان فتحرم
تلك البنت على ذلك الزاني التي شربت من مائه وهذا هو ما رجح اليه مالك وهو الأصح وبه قل
سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قل ابن عبد السلام ونقله في التوضيح (قوله فانها) أي تلك
البنت (قوله فروع أبيه من الزنا) أي السكائن ذلك الأب من الزنا (قوله وزوجها) ضمير التثنية
راجع لأصل الشخص وفصله يعني انه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه
وإن علوا أو أحد من بنيه وإن سفلوا ويجوز أن يتزوج بامزوجة أبيه وابنة زوجة أبيه من غير اذاولتها
أما قبل التزوج بأبيه فتحل له اجماعا وأما إذا ولدتها لها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقته فقبل مجملها وهو
المتعمد وقيل بحرمتها وثالثها يكره نكاحها الأول رواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سمع ابن زيد
عن ابن القاسم والثالث نقله ابن حبيب عن طاوس (قوله وكذا يحرم زوج الاناث الخ) أي
فلا يجوز للمرأة ان تتزوج بزواج أمها ولا بزواج أمهات أمها ولا بزواج أبيها ولا بزواج أمهات أم
أبيها ولا بزواج أم جدّها ولا بزواج أمهاتها (قوله وزوج الفروع الإناث الخ) أي فلا تتزوج المرأة بزواج
بنتها ولا بزواج بنات بنتها وإن سفلن (قوله فلو حذف التاء لشمّل هاتين الخ) فبه نظر اذ لو حذفوا شمل

منه بل ذكر حرم على صاحب الماء تزوج بنته كما يحرم على الذكر تزوج فروع أبيه من الزنا وأصوله
(وزوجها) أي تحرم زوجة الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول وكذا يحرم زوج
الأصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الأصول الاناث فلو حذف التاء لشمّل هاتين الصورتين أيضا

(و) حرم على الشخص (فصول أول أصوله) وهم الاخوة والاخوات وذريتهم وان سفلوا (و) حرم عليه (أول فصل من كل فصل) بخلاف ذريته كينت العمة وبنت الحالة فعلال (و) حرم بالعمدوان (أصول زوجته) وهن أمهاتهن وان علون وهو معنى قوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم (تلتذذه) بزوجه (وإن بعد موتها ولو بنظر) (زوج) (٢٥١) ولو لم يقصد لان قصد فقط

(فصولها) وهن كل من لها عليهن ولادة مباشرة أو بواسطة كرا وأنتى وهو المراد بقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فسر الامام الدخول بالتلذذ ولا مفهوم لقوله تعالى اللاتي في حجوركم لجرية على الغالب وقوله ولو بنظر أى فيما عدا الوجه واليدين وامامهما فلا يحرم فيهما الا الاذنة بالمباشرة أو القبلة (كالمك) تشبه في جميع ما تقدم لكن المحرم هنا التلذذ بها لا مجرد المك فلا يحرم على سيدها اصولها وفصولها ولا تحرم هي على اصولها وفصولها الا إذا تلذذ بها وشبهة المك مثله ولا بد في التحريم من بلوغه وأما الامة فلا يشترط فيها البلوغ ولا اطاقه الوطء فلذلك بالصغيرة جدا كاف في التحريم (و) حرم العقد (أى عقد النكاح على الوجه المتقدم) (وإن فسد إن لم يجمع عليه) بان اختاف العلماء فيه وان كان القائل بصحته خارج

الصورتين لكان قوله بعد وأصول زوجته وتلذذه الخ تكرارا مع هذا ويكون كلامهما موافقا أن فصول الزوجة يحرم من مجرد العقد عليها وليس كذلك كما يأتي فنافعه المصنف هو عين الصواب اهـ (قوله وفصول أول أصوله) يعنى أنه يحرم فصول أياه وأمه وهم اخوته أشقاء أو لأب أو لأم (قوله وأول فصل من كل أصل) أى ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الذى عدا الأصل الأول هو الجد الاقرب والجدة القرى وابن الأول عم أو خال وابنة عممة أو خالة وأما أولادهم فعلال (قوله لان قصد) أى التلذذ فقط أى من غير أن تحصل لذة (قوله ولا مفهوم الخ) أى ففى تلذذ المرأة حرمت عليه بنتها كانت فى حجره وكفاله أم لا (قوله كالمك) ان جعل تشبها فى قوله وتلذذه وان بعد موتها ولو بنظر فصولها لا يستثنى شىء لانه متى تلذذ بامة ولو بمجوسية حرم عليه بناتها وبنات بناتها وان جعل تشبها فى جميع ما مر من قوله وحرم أصوله إلى هنا يستثنى العقد فان عقد الأب فى النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الشراء لا يحرم شيئا لان الملك ليس المبتغى منه الوطء بل الخدمة والامتثال بخلاف النكاح فالتحريم فى الملك إنما يكون بالتلذذ كما قال الشارح (قوله فى جميع ما تقدم) أى وهو قوله وحرم أصوله إلى هنا فإذا تلذذ بامة حرمت على أصوله وإن علوا وعلى فصوله وان سفلوا وكذا تحرم عليه الجارية التى تلذذ بها أحد آبائه أو من ابنته وكذا يحرم عليه التلذذ بجارية من فصول أول أصوله أو بجارية من أول فصل من كل أصل من أصوله وإذا تلذذ بجارية ولو بنظر حرم عليه أصولها وفصولها (قوله ولا بد فى التحريم من بلوغه) أى لا بد فى التحريم الحاصل بالتلذذ من بلوغه فوطء الصغير للامة لا ينشر الحرمة ولو كان مراهما على الراجح فلا تحرم موطوءته على أصوله ولا على فصوله ولا تحرم بناتها عليه وأما التحريم الحاصل بالعقد فانه يكون بعقد الصغير ولو لم يقع على الوطء (قوله وأما الامة فلا يشترط الخ) أى وحينئذ فوطء الامة الصغيرة ينشر الحرمة كالكبيرة فتحرم على أصولها وأهلها وعلى فصوله وتحرم عليه بناتها اللاتي ستلذهن (قوله وحرم العقد) أى ونشر العقد الحرمة فإذا عقد على امرأة حرمت على أصوله وعلى فصوله وحرم عليه أصولها هذا إذا كان العقد صحيحا بل وان كان مختلفا فى فساده وقوله وحرم العقد أى عقد النكاح الكبير أو صغير لأن عقد الصغير محرم بخلاف وطء الامة فانه لا يحرم على الراجح ولو كان مراهما كما مر وأما عقد الرقيق بغير اذن سيده إذا رده فلا يحرم لأنه ارتفع من أصله بالرد وانظر هل مثله عقد الصبي والسفيه بغير اذن ولهما لكونه غير لازم كعقد الرقيق وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفاسد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد والسفيه فانه متفق على حله وقيل إنه محرم لانه عقد صحيح وان كان غير لازم فلا يشترط فى العقد المحرم كونه لازما ما تقرير عدوى الذى صوبه بن هذا القول الأخير وذكر انه نص فى التهذيب على تحريم عقد الرقيق بغير اذن سيده فانظره (قوله فالحرم وطؤه) فى كبير خش ان المراد بالوطء ما يشمل ارضاء السور ولو تفتاروا على عدم الوطء ومثل الوطء مقدماته كما قال الشارح وإنما انتصر المصنف على الوطء لاجل قوله ان درأ الحد (قوله غير عالم) فيد فى عدم الحد عن الثلاثة ومثل الثلاثة الخاصة وقوله فان لم يدرا

المذهب كحرم وشغار وتزويج المرأة نفسها بمقدمة ينشر الحرمة كالصحيح (ولا) بان اجمع على فساد (ف) المحرم (وطؤه) وكذا مقدماته (إن درأ) وطؤه (الحد) عن الواطء كزنا المحرم وذات محرم ورضاع غير عالم فان علم حد إلا المعتدة فقولان فان لم يدرا الحد كان من الزنا (وفى) نشر حرمة (الزنا خلاف) (الاعتماد منه عدم نشره الحرمة فيجوز لمن زنى بامرأة ان يتزوج بغيرها وأصولها ولا يه وابنه ان يتزوجها) (وان حاول) زوج (تلتذذ بزوجه)

فالتلذذ بابتنها) منه أو من غيره (٢٥٣) ظاناتها زوجته بوطء أو مقدماته (تردد) في تحريم زوجته عليه وهو الرضى وعدمه (وإن

قال أبى) عند قصد ابنه
تكااح رافأنا (تكحتنا)
ابى عقدت عليها (أو)
قال (وطئت) هذه
(الأمة) أو تلذذت بها
وهى فى ملكى (عند قصد
الابن ذلك) أى العقد
على الرأه وملك من أراد
فمن يلفظ بها (وأنكر)
الابن ما قاله الأب (ندب)
له (تنزه) ولا يجب إذا
لم يعلم تقدم ملك الأب
لها ولم يغش قول الأب
قبل ذلك (وفى وجوبه)
أى التنزه (إن فشا) قول
الأب قبل ذلك وعدم
وجوبه (تأويلان)
للاظهر الأول وعليه
يفسخ النكاح ان وقع
(و) حرم على الحر والعبد
جمع خمس من النساء
(د) جاز (لا بعد الرابعة)
وليس مراده حرم عليه
الرابعة كما يوهمه كلامه
(و) جمع ثنتين لو قدرت
أية أى كل واحدة منهما
(ذكرأ) والأخرى انى
(حرم) وطؤها له فتخرج
للمرأة قوتها فيجوز جمعها
فى نكاح لأنه إذا قدرت
للاكله ذكرأ جاز له
وطء أمته بالملك وتخرج
المرأة وبنت زوجها أو أم
زوجها لانا إذا قدرنا
المرأة ذكرأ لم يحرم وطء
أم زوجها ولا بنته بنكاح

الحد أى فان علم بأنها ذات محرم أو ذات رضاع أو أنها معتدة وانها خامسة وقوله الا المعتدة فتولان
أى الا العالم بأنها معتدة ففى حده قولان (قوله فالتلذذ بابتنها) أى وبأمها ولو كان الالتذاذ بمجرد
اللس كما فى المج وأما لو قصد التلذذ بينت زوجته نظها زوجته ولم يأتد فلا ينشر الحرمة على
الصحيح والواط باين زوجته لا ينشر الحرمة عند الأمة الثلاثة خلافا لابن حنبل (قوله ظاننا الخ)
أى وأما لو تلذذ بالبت عمدا جرى فيه الخلاف السابق فى قوله وفى الزنا خلاف والمعتمد عدم الحرمة
(قوله تردد) لا يقال ان التلذذ بينت الزوجة غلطا هذا وطء شبهة ووطء الشبهة يحرم اتفاقا فلم جرى
التردد هنا لانا نقول لانسلم ان هذا وطء شبهة إذ وطء الشبهة هو الوطء غلطا فيمن تحل فى المستقبل
ولذا كان وطء أخت الزوجة غلطا محرما بناتها على زوج أختها الواطء لما لانا نحل له فى المستقبل
فوطؤها وطء شبهة وأما لو وطء بينت الزوجة غلطا فليس وطء شبهة لانا لا نحل فى المستقبل فلذا
جرى فيه التردد اه خش لكن ما ذكره من ان وطء الشبهة يحرم اتفاقا في نظر فقد ذكر المواقىبه
ثلاثة أقوال قيل انه يحرم وقيل لا يحرم والثالث الوقف والأول هو المشهور كفى القلتانى
وابن ناجى اه بن (قوله وعدمه) اعلم ان التردد جارى فى كل من التلذذ بالوطء والمقدمات وان المعتمد
التحريم فهما كما قال الشارح ومثله فى تت والشيخ سالم وعج (قوله وان قال أبى) أى أو جد
فالمراد بالأب كل من يحرم على الولد نكاح زوجته (قوله ندب التنزه) أى التباعد عنها قال الشيخ
كريم الدين وينفى إذا صدقت الحرمة الأب ان تؤخذ بقرارها فلا يجوز ان تزوج الولد وظاهره
انه لا ينظر لما نقوله الا انه لا يهاهما فى محبة الولد أو ضدها اه عدوى (تنبيه) من ملك جارية أیه
أو ابنه بعد موته ولم يعلم هل وطأها أم لا قتل ابن حبيب لا تحل وبه العمل واستحسنه اللخمي
فى العلى وقول يندب التباعد عنها فى الوحش ولا تحرم الاصابة وهكذا ان باعها الأب لابنه أو
بالعكس ثم غاب البائع أو مات قبل أن يسأل فلا تحل مطلقا أو ان كانت من العلى فلو أخبر البائع
منهما الآخر بعدم الاصابة صدق فان باعها الأب لاجنبى والاجنبى باعها للولد والحال ان الأب
البائع أخبر الاجنبى بعدم اصابتها والاجنبى أخبر الولد بذلك فهل يصدق أولا والظاهر أن
هذا الاجنبى ان كان شأنه الصدق فى أخباره صدق وإلا فلا اه تقرير عدوى (قوله تأويلان)
الأول لعباض والثانى لأبى عمران (قوله الأظهر الأول) أى لان قول الأب ذلك قبل العقد
وفشوه عنه دليل على صدقه (قوله جمع خمس من النساء) أى فى عقد أو عقود لكن إن جمعهم فى عقد
فسخ نكاح الجميع وان كان فى عقود فسخ نكاح الخامسة ان علم والا فالجميع (قوله جاز للعبد
الرابعة) أى لأن النكاح من المبادات والحر والعبد فيها سواء بخلاف الطلاق فانه فى معنى الحدود
فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما فى الحدود (قوله كما يوهمه كلامه) وهو وان قال به ابن وهب
الا انه ضعيف فلا يعمل المصنف عليه لأنه مبين لما به الفتوى (قوله أوجع ثنتين الخ) أى
كلاختين والمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو أختها وكلماتين اللتين كل منهما عمه للأخرى
أو كل منهما خالة للأخرى فالأولى كما إذا تزوج كل من رجلين بام الآخر وأنى كل واحد منهما
يفت فشكل من البنتين عمه للأخرى والثانية كما لو تزوج كل من رجلين بينت الآخر وأولدها
بنتا فشكل من البنتين خالة للأخرى (قوله لو قدرت أية) الظاهر أن أية هنا موصولة حذف
منها المضاف اليه والصلة والتقدير لو قدرت ايتهما أردت ذكرأ أى لو قدرت انى أردت
منهما ذكرأ حرم وطءه للأخرى (قوله كوطئها بالملك) اعلم ان الجمع بين المرأتين

اللتين

ولا غيره لانها أم رجل أجنبى وبنت رجل أجنبى قل عج : وجمع امرأة وأم البهمل أو بنته أو رقها ذو حل

(كوطئها) أى الثنتين (بالملك) فيحرم وأما جمعهما فى الملك لا الوطء بل لخدمة أو احداهما لها والثانية لاوطء فلا يحرم

(و) لو جمع بين محرقتي الجمع كالأختين زكراة وهما أو خالتهما في نكاح (فسخ نكاح ثانية) (نهما صدقت) الزوج الثانية وأولى ان علم بيعة (ولا) تصدقه بأن قلت أنا الأولى أو قالت لا علم عدى ولا بيعة ففسخ نكاحها بطلاق عملا باقرارها و (حلفت) الزوج أنها الثانية وما هي الأولى ان لم يقع عليه قبل الدخول (لغير) أي سقطت نفسه عنه (٢٥٣) الواجب لها على تقدير أنها الأولى

وإن نكاحها صحيح ولذا لا عين عليه لو دخل بها لو حوب للهر عليه بالبناء ولا بد من الفسخ ويبقى على نكاح الأولى بدعواه من غير تجديد عقد فلو نكل غرم لها النصف بمجرد نكوله ان قلت لا علم عندي وحد يمينها ان قلت أنا الأولى فان لم تحلف سقط حقها وقوله (بلا طلاق) منه في بقوله وفسخ نكاح ثانية صدقت فهو راجع لما قبل والا لأنه يجمع على فساده وأخره ليثبه به قوة (كأنه وابنتها) أو أختين أو كل محرقتي الجمع جميعا (يقدر) أي في عقد واحد يفسخ بلا طلاق لأنه يجمع على فساده لكن تخمس الأم وبنتها بتأنيده التحريم إلا أن لتأنيده ثلاثة أوجه لأنه إما ان يدخل بهما أولا يدخل بواحدة أو يدخل بواحدة فقط فأشار لأولها بقوله (وتأيد تحريمهما) مما (ان دخل) بهما عليه صداقهما (ولا يثبت) ان مات لواحدة لانه يجمع

اللتين لو قدرت كل منهما ذكرا والأخرى أنثى حرم عليه نكاحها لأجل الرطه اما ان يكون بنكاح وهو مأمروا اما ان يكون بنكاح ذلك يأتي واما ان يكون بالملك فقط وهو مذكور هنا (قوله ولو جمع بين محرقتي الجمع) أي وتقدم كلا منهما بقدر وأما لو جمعتهما في عقد فسيأتي بعد في قوله كام وبنتها بقدر (قوله أو خالتهما) أي أو بنت أخيها أو بنت أختها أو أمها أو بنتها (قوله وأولى ان علم بيعة) أي أنها ثانية وسواء دخل بها أم لا لأنه ان دخل لزمه السمي والافسخ قبل البناء ولا شيء له بالافساح ما أنه لاحق لها ولا عين على الزوج حينئذ والفسخ بلا طلاق لأنه يجمع على فساده (قوله والا تصدقه الخ) حامله انها اذا لم تصدقه بأن قلت أنا الأولى أولا علم عندي فان اطاع على ذلك قبل الدخول ففسخ بطلاق ولا شيء لها من الصداق وحلفت أنها ثانية لأجل سقوط النصف الواجب لها بالطلاق قبل السيس على تقدير أنها الأولى وإن نكاحها صحيح فان نكل غرم لها النصف بمجرد نكوله ان قلت لا علم عندي لأنها شبه دعوى الاتهام وبعد يمينها ان قلت أنا الأولى فان نكلت فلا شيء لها أصلا وإن اطاع على ذلك بعد الدخول ففسخ النكاح بطلاق وكان لها المهر كاملا بالبناء ولا عين عليه ويبقى على نكاح الأولى بدعواه من غير تجديد عقد (قوله بأن قلت أنا الأولى) أي وقال الزوج بل انت الثانية وقوله أو قلت لا علم عندي أي وقال لها الزوج انت ثانية (قوله الواجب لها) أي بالطلاق قبل الس على تقدير الخ (قوله ولذا) أي ولأجل ان حلفه لأجل سقوط نصف الصداق عنه لا عين الخ (قوله ولا بد من الفسخ) أي بطلاق لاحتمال أنها الأولى (قوله فلو نكل) أي في حقه لو اطاع عليه قبل الدخول فهذا بيان لمقبوم قوله وحلف (قوله فهو راجع لما قبل والا) أي وليس راجعا لما بعدها وهو ما اذا لم يصدق لأن فسحه بطلاق دخل أولا (قوله لأنه) أي ما قبل الا وهو ما اذا صدقت الزوج على أنها ثانية (قوله أو كل محرقتي الجمع) أي كالأختين وعمهما أو خالتهما أو بنت أخيها أو بنت أختها (قوله فيفسخ) أي ابدا (قوله لكن تخمس الأم وبنتها) أي عن بقية محرقتي الجمع (قوله إلا ان لتأنيده) أي تأييد تحريم الأم وابنتها المجوعتين في عقد (قوله اما ان يدخل بهما) المراد بالدخول مطلق التلذذ (قوله وتأيد تحريمهما) أي انه اذا عقد على ام وابنتها ووطئهما فانهما يحرم ان عليه ابدا يري اذا كان جاهلا بالتحريم بان كان حديث عهد بالاسلام يعتقد حل نكاح الأم وابنتها وان كان عالما بالتحريم فانه ينظر الى نكاحه هل يدرأ الجدة عن الواطئ بأن كان يجملها بقتها أولا يدرأ الجدة عنه بأن كان يعلم انها بنتها ويجرى على ما مر من تحريمها ان كان يدرأ الحد والا كان زنا فلا يحرم ان على المقتد (قوله وعليه صداقهما) أي وعليهما الاستبراء ثلاث حيض (قوله ان مات) أي قبل الفسخ (قوله لأنه يجمع على فساده) أي وقد تقدم ان المجمع على فساده لا يوجب الميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ (قوله وان ترتبتا) لا يصح ان يكون هذا مبالغة وان التقى هذا اذا عقد عليهما معا بل وان ترتبتا في العقد وتكون للبالغة في الفسخ بلا طلاق وتأيد التحريم ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث بل يتعين ان تكون ان شرطية والجواب محذوف كما اقتصر عليه الشارح لان شرط البالغة ان يكون ما بعدها اخلافا قباها وهنا ليس كذلك لان ما قباها العقد عليهما واحد

على فساد (وإن ترتبت) في العقد بأن عقد على احدهما بعد الأخرى فالحكم كذا في الاحكام الاربعة المذكورة وهو الفسخ بلا طلاق وتأيد تحريمها ان دخل بهما وعدم الميراث ولزوم الصداق فعلم ان جواب الشرط محذوف ولو قال كان ترتبتا كان احسن واشار لوجه الثاني بقوله (وإن لم يدخل بواحدة)

وكانت قد فسخ نكاحها
البنت لان العقد على الأم
لا يحرم البنت اذا كان
صحيحا فأولى اذا كان فاسدا
وسكت عن الوجه الثالث
وهو أن يدخل بواحدة
وقد كان جمعها بقدر
في فسخ نكاحها ويتأبد
تحريم من لم يدخل بها
وتحل التي دخل بها منها
بعد الجديد بعد الاستبراء
(وإن) ترتبتا (مات)
قبل النكاح بهما (ولم تعلم
السابقة) منها (فالإرث)
بينهما لوجود سببه وجهل
مستحقه (ولسكن) منها
(نصف صدقاتها) المسمى
لها لان الموت كمله وكل
تدعيه والوارث يناكرها
في قسم بينهما وشبهه في
الارث والصدقات لامن
كل وجهه قوله (كأن) تزوج
خمسا في عقود أو أربعة في
عقد وأفرد الخامسة و (لم
تلم الخامسة) فالإرث
بينهم الخمسا ولمن مسها
منهم صدقاتها فان دخل
بالجميع فلهم خمسة أصدقة
وبأربع فلنكاح صدقاتها
ولم يَدْخُلْ بها نصف
صدقاتها لانها تدعى انها
ليست بخامسة والوارث
يكذبها في قسم بينهما
وبثلاث فلنكاح صدقاتها
وللباقى صدقات ونصف
يكون لكل منهما ثلاثة

وما بعدها مترتب (قوله) وكاتب العقد الخ احتراز عما إذا عقد عليها عقدين مترتين ولم يدخل بواحدة
في فسخ عقد الثانية لفظ بلا خلاف ويملك الأولى كانت الأم أو البنت ثم ان كانت التي فسخ نكاحها
الأم فهي حرام أبدا وإن كانت البنت كان له أن يطأ الأولى وهي الأم ويتزوجها وهذا مع علم
الأولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقد مر نحوه في قوله وفسخ نكاح ثانية صدقت الخ (قوله) وحلت
الأم (أى على المشهور خلافا لعبد الملك القائل بعدم جازمها إجراء لفاسد مجرى الصحيح (قوله) للاجماع
على فسادها) أى ومحل كون العقد على البنات يحرم الأمهات اذا كان العقد صحيحا أو مختلفا في
فساده (قوله) فأولى إذا كان فاسدا) أى فالخاص ان حلية البنت لا خلاف فيها لان العقد الصحيح
على الام لا يحرم البنت فالأولى الفاسد والخلاف إنما هو في حلية الأم وعدم حلها والمشهور حلها
ولذا انتصر المصنف على حلها (قوله) وقد كان جمعها بقدر أى وأما لوجعهما في عقدين مترتين
ودخل بواحدة فان كانت تلك التي دخل بها الأولى ثبت عليها بلا خلاف ان كانت البنت وفسخ نكاح
الثانية وتأبدت وإن كان المدخول بها الأم فكذلك على المشهور أى يثبت نكاح الأم وقيل انها
يحرمان لان العقد على البنت ينشر الحرمة ولو كان فاسدا وإن دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما
وبينه وكان لها صدقاتها وله تزويجها بعد الاستبراء وإن كانت الأم حرمتا أبدا أما الام فلان العقد على
البنات يحرم الأمهات وأما البنت فلان المدخول بالأمهات يحرم البنات ولو كان العقد فاسدا كما هنا
ولاميراث (قوله) ولم تعلم السابقة الخ) يعنى انه اذا عقد على الأم وابنتها مترتين ومات ولم يدخل بواحدة
ولم تعلم السابقة في العقد فن الإرث بينهما لثبوت سببه وجهل مستحقه ويجب لسكن واحدة نصف
صدقاتها لان بالموت تسكن عليه الصدقات وكل منهما الوارث يناكرها فيؤخذ منه نصف الصدقاتين
فيعطى لكل واحدة نصف صدقاتها سواء اختلفت الصدقات أو استويا في القدر (قوله) وكل تدعيه
أى تدعى انها تستحقه لكونها الأولى فنكاحها صحيح (قوله) والوارث يناكرها) أى ويقول لها
انت ثانية فلا صدقات لك لفساد نكاحك (قوله) فيقسم) أى كل صدقات من الصدقاتين بينهما أى
بين الزوجة والوارث لانه مال تنازعه اثبات (قوله) كأن تزوج خمسا في عقود) أى ثم مات وقوله أو
أربعة في عقد وأفرد الخامسة أى أوجع اثنتين أو ثلاثة في عقد وأفرد ما بقى كل واحدة بقدر (قوله) ان
دخل بالجميع) أى والحال انه لم يعلم الخامسة وقوله فلهم خمسة أصدقة أى واليراث يقسم بينهما
أخماسا (قوله) تدعى انها ليست بخامسة) أى فنكاحها صحيح ويتكفل لها الصدقات بالموت
وقوله والوارث يكذبها أى يقول انها خامسة فنكاحها مجمع على فسادها فلا ميراث لها (قوله) وللباقى
صدقات ونصف) وذلك لان واحدة منهما رابعة قطعا والأخرى يحتمل انها غير خامسة
وان الخامسة غيرها من المدخول بهن والوارث ينازعها فيقسم الصدقات للتنازع فيه
بينهما فيكون للباقيتين صدقات ونصف (قوله) فللباقى صدقات ونصف) لان لاثنتين منهن صدقاتين
قطعا وصدقات الثالثة ينازع فيه الوارث لانه يقول واحدة من اللاتي لم يدخلن خامسة فلا شيء لها
وهن بقان الخامسة ليست واحدة منا بل من الاثنين دخل بهما قلنا ثلاثة أصدقة كوامل فيقسم ذلك
الصدقات الذى وقع فيه التنازع بين الوارث وبينهن فيصير صدقات ونصف وإذا
قسم ذلك على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة أرباع صدقاتها وثلاث رבעه وإن شئت قلت
خمس أصداس صدقاتها وقوله ثلاثة أرباع صدقاتها وثمته أى وإن شئت قلت كما قال ابن عرفة لسكن
واحدة سبعة أثمانه والمضى واحد (قوله) وإن لم يدخل بواحدة فأربعة أصدقة الخ) هذا قول محمد

وسنكون وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه أن المصنف مشى على هذا القول المقابل للمشهور واجاب الشارح فيها مران التشبيه في الارث والصداق لا من كل وجه بل من جهة قسمة المحقق وجوبه وهو صداق واحد في المسئلة الاولى وهي قوله وان مات ولم تلم السابقة الخ يقسم على امرأتين فيكون لكل واحدة نصف صداقها والمحقق وجوبه في الثانية وهو اربعة اصدقة يقسم على خمسة اه بن (قوله وحلت الأخت الخ) يعني انه اذا عقد على امرأة أو تلذذ بامته فلا عمل له التلذذ باختها او عمتها مثلا بنكاح او ملك الا اذا ابان الاولى ان كانت منكوحه او ازال ملكها ان كانت أمة (قوله أو باقتضاء عدة الرجعي) والقول قولها في عدم اقتضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لاجل النفقة لاقتضاء سنة فان ادعت بعدها تحريكاً نظرها النساء فان صدقتها تربص لاقتضى امد الحمل والام لم يلزمه تربص لاقتضى امد الحمل وهل منع الرجل من نكاح كالأخت في مدة عدة تلك المطلقة يسمى عدة أو لا قولان وعلى الاول فهي احدى المسائل التي يمتد فيها الرجل ثانياً من تحته اربع زوجات فطلق واحدة واراد أن يتزوج واحدة فلا بد من تربصه حتى تخرج الاولى من العدة إن كان طلاقها رجعيًا كما يأتي والثالثة اذا مات ربيبه وادعى ان زوجته حامل فيجب ان يتجنب زوجته حتى تستبرأ بحضة لينظر هل زوجته حامل فيرث حمله او غير حامل ولا يقال انه قد يتجنبها في غير هذا الاستبرائه من فاسد لان المراد التجنب لتغير معنى طراً على البضع (قوله يؤخذ منه) أي لانه لو لم يتمتع الوطء بالتأجيل لما ايسح له وطء الأخت (قوله او كتابة) أي للامة السابقة فيحل بها من يحرم جمعها معها لان للكتابة حرز نفسها ومالها وليس للسيد وطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للخمى حيث قال لا تحل محرمة الجمع بكتابة الاولى (قوله لم يحرم الاخرى) أي بل له الاسترسال عليها وترك الاولى التي عجزت وله ترك الاخرى والاسترسال على التي عجزت واقتصاره على العتق والكتابة يقتضى عدم حلية الأخت بتدبير السابقة وهو كذلك نعم مثل العتق لاجل عتق البعض وان لم يكمل عليه عتقها لدين (قوله أو انكاح الخ) أي انه اذا وطئ أمة واراد ان يتزوج اختها او يوطئها بالملك فلا تحل له الا اذا حرم فرج الاولى بانكاح محل وطء للبتوة بان يكون صحيحاً لازماً او فاسداً يمتضى بالدخول فتحل الأخت بمجرد العقد الفاسد المذكور لانه يصدق عليه انه عقد محل وطء للبتوة (قوله وليس مراده محل للبتوة الخ) الاولى وليس مراده بالنكاح الذي محل للبتوة الدخول بها لانه يقتضى انه لا يحلها الا الدخول بالعقد وليس كذلك (قوله لانها مظنة اليأس) أي وله لم يقيد المصنف الاسر باليأس بخلاف الاباق فانه لما كان غير مظنة لليأس قيده به (قوله وهذا في موطوءة بملك) أي وامان توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجميع معها باسرها او بإياقها فان طلقها في حال اسرها طلاقاً بانناحل من يحرم جمعها معها وامان طلقها طلاقاً رجعيًا لم تحل كاختها الا بمضي خمس سنين من اسرها لاحتمال حملها وتاخره لاقتضى امد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها لاحتمال ربيتها وحضها في كل سنة مرة هذا اذا كان الاباق او الاسر ليس بغور ولادتها والاحلت بمضي ثلاث سنين من طلاقها (قوله أو بيع دلس فيه) يعني ان بيع السيد لأمته المبيعة بيعاً صحيحاً كاف في حلية من يحرم اجتماعها معه ما لم يكن اشترط في ذلك البيع مواضعة او خياراً وعهدة والا فلا تحل الأخت الا اذا خرجت من اللواضعة وكذا من أمد الخيار والعهدة لان الضمان في مدة اللواضعة والعهدة والخيار من البائع ولو كان السيد عالماً بالعيب وكنتمه عن المشتري لان المشتري التمسك بها واحرى ان لم يعلم البائع به (قوله وأولى ان لم يدلس) وانما نص على الدلس لان فيه خلافاً هل يكون بمجرد كافي في حل الأخت ام لا اه بن

(وحلت الأخت) الثانية

ونحوها من كل محرق

الجمع فلو قل كالأخت

لكان أشمل أي إذا اراد

وطء الثانية بملك او نكاح

حلت له (بينونة السابقة)

بخلع او بتات أو اقتضاء

عدة الرجعي أو بطلاقها

قبل الدخول (أو زوال

ملك) عن السابقة (متق

وإن لأجل) يؤخذ منه

منع وطء المطلقة لاجل

وهو كذلك لانه يشبه

نكاح ائمة (أو كتابة)

عطف على زوال ملك

لا على عتق لان الكتابة

لا يزول بها الملك فان عجزت

لم تحرم الاخرى (أو

إنكاح) أي عقد (بخل)

وطؤه (للبتوة) أي

بمحل او حصل فيه وطء

حلت به للبتوة بان يكون

صحيحاً لازماً او فاسداً

يمتضى بالدخول وليس

مراده محل للبتوة الدخول

بها (أو أسر) لانه لا يظن

اليأس (أو إباق اليأس)

لا يرجى معه عودها ولا

فلا وهذا في موطوءة

بملك فيحل له ان يوطئ

أو نكاح من يحرم جمع

معه (أو بيع دلس فيه)

واولى ان لم يدلس فيحل

بمجرد وطء كاختها

(لا) بيع أو نكاح (فاسد لم يفت) بمقالة سوق فأبى في البيع وبدخول في النكاح فلا تحل الثانية فإن فات حلت (و) لا (حيض) لا (عدة شبهة) أي استبراء من وطء الشبهة (و) لا (ردغة) من أمة وأما من زوجة ولو أمة فتحل به الاخت لفسخ النكاح ويدخل في قوله سابقا بينونة السابقة وإنما لم تحل في الحيض وما بعده لقصر زمانه والغالب في الردة الرجوع للإسلام (و) لا (إحرار) بإحد النكبين (٢٥٦) لقصر زمانه أيضا (وظهار) لقدرته على رفع حرمة بالكفارة (واستبراء)

من زنا وقيل مراده به الواضحة ولو عبر به كان أولى (و) لا بيع (خيار) له أو لغيره لأنه منحل (و) بيع (عهدة ثلاث) لأنه يرد فيها بكل حادث والحوادث كثيرة وزمنها قصير بخلاف عهدة السنة فتحل كالأخت لطول زمنها وتدور ادوائها (و) لا (إعدام سنة) أو سنتين أو ثلاث بخلاف السنين الكثيرة (و) لا (هبة لمن يتصرها منه) بلا عوض كوله قبل حصول مفوت وعبد بل (وإن) كان الاعتصار (بيع) كتيمة التي في حجره والمراد به الشراء أي وإن بشراء منه (بخلاف صدقة) عليه أي على من يتصرها منه (إن حيزت) بأن حازها له غير المتصدق بالكسر إذ لا يكفي في حلها حوزة هو للمتصدق عليه ويكفي الحوز أسكنى كان أعتقها

(قوله لا بيع أو نكاح فاسد لم يفت) مقتضى كلام بن عند قول المصنف أو انكاح محل البتوتة أن يقصر قول المصنف لا فاسد لم يفت على خصوص البيع لأن النكاح الفاسد إذا كان يمتضى بالدخول تحل به الاخت ولو لم يحصل دخول بالنكاح (قوله ولا حيض) أي لا يحل كالاخت حرمة الأولى عليه لحيض أو نفاس أو استبراء من وطء شبهة (قوله وعدة شبهة) تقيده العدة بالشبهة حسن لا بد منه لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابه (قوله أي استبراء من وطء شبهة) أشار بهذا إلى أن مراده بالعدة الاستبراء لأن ما يوجب وطء الشبهة من التريص يسمى استبراء لا عدة وإطلاق العدة عليه مجاز (قوله وإنما لم تحل) أي الاخت وقوله في الحيض أي حيض الأولى (قوله الرجوع للإسلام) أي لحوف القتل (قوله وظهار) مثله الخلف على ترك وطء السابقة ولو بحرمتها فلا تحل به الأخرى كما قاله ح (قوله وقيل مراده به الواضحة) حاصله أن بعض الشراح جعل قوله واستبراء وخيار وعهدة ثلاث مرتبطة بقوله ويبيع دلس فيه على أنها قيد فيه وحينئذ فيكون المراد بالاستبراء الواضحة وكأنه قال محل كون البيع الصحيح ولو دلس فيه كافيا بمجرد في حلية الأخت مالم يكن فيه مواضعة أو خيار أو عهدة ثلاث والا فلا يكون بمجرد كافيا بل لابد من الخروج منها (قوله أو سنتين) أخذ ذلك من قول المصنف الآتي بخلاف خدام سنتين فإن مقابلته لسة يقتضي أن المراد بها مقابل السنين الكثيرة (قوله وهبة لمن يتصرها منه) المراد بالهبة هنا هبة غير اثواب بدليل الاعتصار لأن هبة الثواب يبيع ولا اعتصار في البيع فجعل بعضهم هبة الثواب داخلة في كلام المصنف غير ظاهر (قوله كوله) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا ومفهوم لمن يتصرها منه أن الهبة لغيره تحل به كالاخت (قوله بخلاف صدقة عليه أن حيزت) أي لأنه لا اعتصار في الصدقة فله ابن عبد السلام قوله أي على من يتصرها منه (أي وهو عبده وابنه الكبير والصغير واليتيم الذي في حجره وقوله بأن حازها له الخ ناظر لما إذا كان المتصدق عليه صغيرا في حجره وقوله ويكفي الخ ناظر لما إذا كان المتصدق عليه كبيرا (قوله إن حيزت) هذا شرط بالنسبة لحلية الأخت وأما بالنسبة لصحة الصدقة فيكفي حوزة لمجوره (قوله والمعتد) أي كافى ح قلا عن ابن فرحون (قوله كالهبة) أي في كونها لا تحل بها الاخت وقوله لأن له الخ أي وحينئذ فلا يتم ما قبله المصنف (قوله لأن له أخذها منه) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا لا يقال إن شراء الولي مال محجوره لا يجوز فكيف يكون له تزيمها بالبيع من محجوره اليتيم قلت إن للمتبع شراء مال محجوره الذي لم يهبه له وإنما أوهبها فيكره له شراؤه ولا يكون موسوعا منع تحريم أه عدى (قوله وبخلاف أخدام سنين) في كلام المصنف اشعار بمنع وطء الخدمة ولو قل زمن الخدمة لأنه لو لم يتمتع وطؤها ما حلت الاخت وبهذا صرح أبو الحسن وحاصل المتن أن الأمة الخدمة لا يحل وطؤها قل زمن الخدمة أو أكثر إلا أنه لم تحل الاخت إذا قل زمن الخدمة لقصر الزمان

حكا الإحرام

أو وهبها المتصدق عليه قبل الحوز لمضى فعله والتمتع أن

الصدقة عليه كالهبة لأن له أخذها منه بالشراء جبرا (و) بخلاف (إخدام) للوطوءة (سنين) كثيرة كأربعة فأعلى ومثل الكتابة حياة المخدم (ووقف) عنهما (إن وطئهما) الأولى أن تلذذ بهما (لبحرمة) واحدة منهما بوجه من الوجوه السابقة (فإن أبى الثانية)

وطاً أى التى وطئها بعد الأخرى (استبرأها) فمأسد مأه الحاصل قبل التحريم وان لحق به الولد وان بقى الاولى فلا استبراء
ان لم يعد لو طئها بعد وطء الاخرى أو زمن الايقاف ثم أشار إلى جمع الاختين بنكاح وملك وفيه صورتان سبق
النكاح للملك وعكسه وأشار للأولى بقوله (وإن عقد) على احدى (٢٥٧) محرمى الجمع (فاشترى) بعد

عقده كأختها (فالأولى)
هى التى تحمل وهى ذات
العقد ولا يجوز له وطء
المشترأة (فإن وطئ)
المشترأة أو تلذذ بها صار
بمزلة وطء الاختين
فيوقف عنهما حتى يحرم
واحدة منهما بما سبق
وأشار للثانية وهى سبق
الملك بقوله (أو عقد) على
الاخت (بعد تلذذ)
بأختها بملك) له عليها
(فكلاً ولا) أى فحكمه
كحكم الفرع الاول
وهو قوله ووقف ان
وطئها ليحرم فقوله
فكلاً اول جواب عن
المسئلتين (و) حرمت
(البيتة) أى المطلقة ثلاثا
للحر أو اثنتين للعبد ولو
علقه على فعلها فأخفته
قصداً أو فى نكاح مختلف
فيه وهو فاسد عندنا خلافاً
لاشبه فى الاول ولابن
القاسم فى الثانى أى حرم
وطئها بنكاح أو ملك على
من أبتها (حتى يولج) أى
يدخل فى القبل (بالع)
وقت الابلاج ولو صيا
وقت العقد (فقد الحشفة)
ان لم يكن له حشفة فان

كالاحرام والحيض بخلاف ما إذا كثر زمن الخدمة فان حلها ظاهر (قوله وطئ) أى الثانية من حيث
الوطء (قوله أو عقد الخ) هذا العقد لا يجوز لقول المدونة لا يجزى وحمل على التحريم ونصها من كانت
له أمة يطؤها بالملك ثم انه تزوج أختها فانه لا يجزى نكاحه ولا أنسخه ويوقف اما أن يطلق أو يحرم
الامة وقوله يطلق أى قبل البناء فهو بائن وهو محرم كما تقدم اه بن (قوله بعد تلذذ بأختها) مفهوماً
أنه لو كان قبل تلذذ بأختها بملك بان عقد نكاح احدى أختين بعد شرائه للأخرى وقبل تلذذ بها فلا
يكون الحكم كذلك والحكم انه ان أبى الاولى وهى التى اشتراها للوطء للخدمة أبان الثانية التى عقد
عليها وإن أبى الثانية وقف عن الاولى أى كسبها ويوكل لاماته ولا يؤمر بزوال ملكها بعق أو
بيع ولا بكتبتها أو انكاحها (قوله كحكم الفرع الاول) أى فيجب عليه ان يوقف عنها حتى يحرم
أيتها شاء أما النكحة بفراقها بالبينونة أو بفراق المملوكة بزوال الملك (قوله أى المطلقة ثلاثا للحر)
أى سواء كانت الزوجة حرة أو أمة وكذا يقال فيما بعده وسواء وقع الطلاق الثلاث فى مرات أو وقع
مرة واحدة على المتعمد خلافاً لمن قال يلزم طلبة واحدة إذا وقع الثلاث فى مرة واحدة ونسب فى
النوادر هذا القول لابن مغيث كما فى الشامل ونسبه بعضهم أيضاً لاشبه وهو قول ضعيف جدا
لخالفته للاجماع (قوله ولو علقه على فعلها الخ) كأن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلتها قاصدة
حشنة فتحرم عليه عند ابن القاسم وغيره خلافاً لاشبه القائل بعدم وقوع الطلاق معاملة لها بقبض
قصدها قال ابو الحسن على المدونة وهذا القول شاذ والمشهور قول ابن القاسم وكذا ذكر ابن رشد
فى المقدمات (قوله أوفى نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا) أى كنكاح المحرم والشغار وانكاح العبد
والمرأة فان هذه الانكحة تختلف فى صحتها وفسادها ومذهبنا فسادها فإذا طلق الزوج فى هذه الانكحة
ثلاثا حرمت عليه خلافاً لابن القاسم القائل انه يقع عليه ذلك الطلاق نظراً لصحة النكاح على
مذهب الغير ولا يتزوجها إلا بعد زوج فلو تزوجها قبل زوج لم يفسخ نكاحه نظراً لمذهبه من فساد
النكاح وعدم لزوم الطلاق فيكون هذا النكاح الثانى صحيحاً (قوله حتى يولج الخ) أى سواء كان حراً
أو عبداً فإذا عقد عليها عبد ولو ملكاً للزوج باذن سيده وكان بالغا وأولج فيها حشفته فقد حلت فلو كان
ملكاً للزوج ووهبها لفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة (قوله ولا بد ان يكون مسلماً)
هذا القيد مأخوذ من قول المصنف الآتى لازم لأن اللزوم يستلزم الصحة والصحة تستلزم الاسلام
(قوله بلامنع) أى حالة كون ذلك الابلاج ملتبساً بعدم المنع منه شرعاً (قوله فيخرج الابلاج فى دبر)
أى فلا يكون الابلاج فيه ولا فيها بعده كافياً فى حلها المبنيها ويؤخذ من قوله بلامنع شرط كونها مطيعة
لان وطء من لا تطيق جنابة وهى ممنوعة انظر (قوله وصوم) أى سواء كان واجباً أو كان تطوعاً
كما هو ظاهر المدونة والموازية عند الباجى وغيره واختاره ابن رشد وقال ابن الماجشون الوطء فى
الحيض والاحرام والصيام محلها وقيل ان محل القولين فى الوطء فى صوم رمضان والنذر المعين واما
الوطء فيما عداهما كصيام التطوع والقضاء والنذر وغير المعين فانه محلها اتفاقاً واختاره اللخمي
انظر التوضيح اه بن ووجه ما قاله اللخمي انه يفسد بمجرد الملاقاة بنية الوطء لانه فيه بخلاف رمضان

(٣٣ - دسوى - ثانى)

كان له حشفة فلا بد من ابلاجها ائزلاً ولا ولا بد ان يكون

مسلماً فلا يكتفى بصبي ولا كافر تزوج مكنتاً به قد أبانها مسلم (بلامنع) شرعى فيخرج الابلاج فى دبر أو حيض أو نفاس
ولو بعد انقطاعهما وقبل الفصل واحرام وصوم واعتكاف (ولا نكحة فيه) أى فى الابلاج من احد الزوجين فان اقرباه

أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار فان انكرا أو أحدهما لم تحل (بانتشار) ولو بعد الإيلاج ولا يشترط أن يكون تاما (في نكاح) فلا تحل مبتوتة بوطء سيدها (لازم) للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء مجبور كبد أو صفيه لم ياذن له وليه في العقد الإبطاء بعد الإجازة ولاذى (٣٥٨) عيباً أو مفرورة الإبطاء بعد الرضا (وعلم خلوة) بين الزوجين وثبتت بامرأتين

لا يتصادقهما (و) علم (زوجة فقط) بالوطء لا مجنونة أو مغمى عليها أو نائمة وخرج بقوله فقط الزوج فتحل به ولو لم يعلم كمجنون (ولو) مكان اللولج (خصياً) وهو المقطوع الاثني دون الذكر ان علمت به حال الوطء وإلا فهو نكاح معيب (كزواج) مبتوتة (غير مشبهة) لنسائه وأولج (لغيره) أى تزوجها لأجل عيب حائضها لزوجته ان لم تزوج عليك فانت طالق فزوج بدنيته وطلقها فانها تحل لمن بها وإن كان لاير في يمينه إذ لاير إلا إذا تزوج من تشبه ان تكون من نسائه (لا بفاسد) ولو دخل (إن لم يثبت بعده) أى بعد البناء فان ثبت بعده حلت (بوطء ثان وفي) حائضها بالوطء (الأول) الذى حصل به الثبوت بناء على ان النزاع وطء وعدم حائضها بناء على انه ليس بوطء وهو الاحوط هنا (تردد) ثم مثل للفاسد الذى لا يثبت بالدخول بقوله

والنذر المعلن فان للزمن المعلن حرمة (قوله) أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار (أى لأن الأصل الصدق ويدل له ما يأتي في حلها بالمجنون خلافا لما في البدر القرافي نعم إذا مثلاً حاضرين فلا بد من اقرارهما (قوله) فان انكرا أو أحدهما لم تحل) أى سواء كان ذلك قبل الطلاق الثانى أو بعده ولو بعد طول مالم يحصل تصديق عليه قبل الانكسار وإلا فلا عبرة بالانكسار وأما لو كان تصديقها بعد الانكسار فلا عبرة به (قوله) بانتشار أى ملتبساً بذلك الإيلاج بانتشار لذكر (قوله) ولو بعد الإيلاج أى هذا إذا كان الانتشار حاصلًا عند الإيلاج أى ادخال الذكر في الفرج بل ولو حصل الانتشار بعد الإيلاج أى دخوله فيه (تنبيه) لا بد في حلية المبتوتة أن لا يكون الإيلاج في هواء الفرج وان لا يلف على الذكر خرقة كثيفة وفي حليتها مع الحرقة الخفيفة خلاف فظاهر عبق الحلية وفي البدر أنها لا تحل معها لمنع العسيلة وكلام عبق أظهر كما قرر شيخنا (قوله) أو بعد الإجازة) وذلك في كل نكاح فيه خيار لأحدهما كما مثل وقوله والفرورة أى بخرية (قوله) وعلم زوجة فقط) هذا هو المتمد خلافا لمن قال لا بد من علم الزوج أيضاً (قوله) ان علمت به حال الوطء) أى ان علمت بكونه خصياً حال الوطء لأنها إذا علمت بذلك وسكت حتى أتم الوطء كان النكاح لازماً ولا خيار لها (قوله) فهو نكاح معيب (أى وحينئذ فلا يحلها لأنه غير لازم) (قوله) فزوج بدنيته (أى وأولج فيها حشفتها أو قدرها (قوله) لا بفاسد) أى لا تحل بوطء مستند لنكاح فاسد (قوله) بوطء ثان) متعلق بمقدور مرتبط بالمفهوم وهو ثبوته بعده كما أشار لذلك الشارح (قوله) تردد) أى التردد للباجى قال في التوضيح بناء على أن النزاع وطء أم لا اه بن (قوله) ثم مثل للفاسد الخ) انما جعل قوله كحلل تمثيلاً للفاسد لا تشبهاً به لايهامه انه غير فاسد لأن الشيء لا يشبه بنفسه (قوله) كحلل) أى ان من تزوج امرأة أبنتها زوجها بنية احلالها له أو بنية الاحلاك مع نية الامساك ان اعجبته فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وبعده ولا تحل بوطئه لمبنتها لاتفاء نية الامساك للطلقة المشترطة شرعاً في الاحلال لما خالطها من نية التحليل ان لم تعجبه (قوله) مع الاعجاب) بان نوى التحليل ان لم تعجبه وامساكها ان أعجبته (قوله) لاتفاء نية الامساك الخ) أى ولها للسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل نظراً إلى أن العقد على وجه التحليل أثر خلا في الصداق وهذا القول الثانى ضعيف وان كان واقعاً للقواعد كما قال شيخنا قال ابن رشد وهذا الاختلاف في الصداق انما يكون إذا تزوجها بشرط ان يحلها ولو نوى ان يحلها دون شرط كان بينه وبينها وبينه وبين أوليائها علم ذلك الزوج أو لم يعلم لكان لها الصداق للسمى قولاً واحداً اه بن (قوله) بطلقة بائة) اعلم انه ان تزوجها بشرط التحليل أو غير شرط ولكنه أقرب قبل العقد فالفسخ غير طلاق وإن أقرب بعده فالفسخ بطلاق كما في التوضيح وابن عرفة قال الباجى وعندى انه يدخله الخلاف في النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو مخرج ظاهر انظر بن وما قاله الباجى هو الذى مشى عليه الشارح (قوله) إذا لم يقصده المحلل) أى فالمعتبر في تحليها وعدم تحليها نية المحلل دون غيره لأن الطلاق يده ومحل فساد النكاح إذا قصد المحلل تحليها مالم يحكم بفسخه من يراه كشافى وإلا كان صحيحاً لان حكم المحاكم في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف ويصير المسئلة كالجميع عليها

(كحلل) وهو من قصد التحليل لغيره (وإن) نوى التحليل (مع نية) (إمساكها مع الاعجاب) لاتفاء نية الامساك على الدوام المقصودة من النكاح ويفرق بينها قبل البناء وبعده بطلقة بائة (ونية) للطلاق (ونيتها) أى للمرأة التحليل ولو اتفقا على ذلك (لنوى) لا أثر لها فهو غير مضر في التحليل إذا لم يقصده المحلل

ما بين ينيوتها ودعواها
التزوج بحيث يمكن موت
شهودها واندراس العلم
(وفي قول قول (غيرها)
أي غير الأمومة مع البعد
وعدم قبوله (قولان)
ولما كان من موانع النكاح
الرق وهو نكاح ما يمنع
مطابقا وما يمنع من جهة
شرع في ذلك وبدأ بالأول
فقال [درس] (و) حرم على
المالك ذكر أو أنثى (المسألة)

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا • بنوهن أبناء الرجال الأبعد

تتزوج أمته أو أمة والده (وإن طراً) ملكه أو ملك ولده لها أو بعضها بعد الزوج بشرأ أو هبة أو صدقة أو أرت (بلا طلاق) لأنه
يجمع على فساد (كزف) متزوجة ببد طراً ملكها أو ملك ولدها له كلاً أو بعضاً بوجه من وجوه الملك (لزوجها) فيفسخ نكاحها بلا
طلاق (ولو) كان طرو ملكها فيه (يدفع مال) منها للسيدة (ليعتق عنها) ففعل

لدخوله في ملكها تقديرا ولا مفهوم لدفعها مالا لان مثله لو سأله أو رغبته في أن يشتبه عنها فعمل بخلاف مالهو سألته أو رغبته في عتقه من غير تعيين أو عينت (٣٦٠) غيرها أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها فاعتقه ولو عنها فلا يفسخ (لا إن رد

سيد) أى سيد الأمة
للزوجة بعد (شراء من)
أى أمة (لم يأذن لها) السيد
في شراء زوجها من سيده
فلا يفسخ النكاح بذلك
لأن الشراء كالعدم لعدم
لرومه بخلاف للأذونة
ولو في عموم تجارة فيفسخ
(أو قصداً) أى السيد
والزوجة الحرة أو الأمة
للملوكة سيد الزوج
(بالبيع) أى بيع زوجها لها
(الفسخ) لنكاحه فلا
يفسخ معاملة لها
بقيض قصدها ومثله
قصد السيد فقط كما
استظهره ابن عرفة حيث
قال ظاهره أى النص ان
قصده وحده لغو وفيه
نظر (كبتها) أى الزوجة
ملوكة أى وهبها سيدها
(للعبد) زوجها المملوك له
أيضا (ليتزعا) أى لقصده
اتزاعها منه يعنى والعبد
لم يقبل الهبة بل ردها فان
الهبة لا تتم مع القصد
للذکور ولا يفسخ
النكاح بخلاف لو قبل
فيفسخ وبه ينم قوله (فأخذ)
كما ذكر من التفرقة
للكورة (جبر العبد على)
قبول (الهبة) والا لم يكن
للتفرقة معنى وفى الحقيقة

وما مشى عليه المصنف من فسخ النكاح هو قول ابن القاسم وهو المشهور (قوله لدخوله) أى لأنه بقدر
دخوله في ملكها تم عتقه عنها بذلك وانما قدر ذلك لأن الولاء لها وهو إنما يكون لمن أعتق والمعتق
انما يكون مالكا (قوله أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها) أى أو أعتقه عنها من غير سؤال وقوله فلا
يفسخ أى في صور المفهوم كلها لعدم دخوله في ملكها تحقيقا وتقديرا والولاء لها ان اعتقه عنها
وكانت حرة بالغة وان خالف القاعدة من كون الولاء لمن ملك وأعتق فان أعتقه عنها وكانت أمة
كان الولاء لسيدها (قوله لا ان رد سيد الخ) يعنى ان الأمة التي لم يأذن لها سيدها في شراء زوجها إذا
اشتريته بغير إذن سيدها فلما بلغه ذلك رد شراءها فان نكاحها لا يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف
المأذون لها في شرائه اذا ملتبس بالخصوص أو بالعموم كاذنه لها في التجارة كان ذلك الاذن بنص أو
بتضمن ككتابتها لها فانه يفسخ النكاح (قوله ولو في عموم الخ) أى هذا إذا كان الاذن لها ملتبسا
بخصوص شرائه بل ولو كان الاذن لها في عموم تجارة (قوله أى السيد) أى سيد العبد وقوله
والزوجة أى مع الزوجة (قوله لا يفسخ) أى النكاح وأما البيع فانه يرد (قوله لغو) أى بمنزلة العدم
وانه يفسخ النكاح وبذلك قال ابن عبد السلام وقوله وفيه نظر أى بل قصد السيد مثل قصدها في أنه
لا يوجب فسخ النكاح قال ح والحق ما قاله ابن عرفة وأنه لا يفسخ كما في مسألة الهبة فانه ليس في
كل منهما الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وقصدها وحدها لا يفسخ معه النكاح عند ابن عرفة
وشيخه ابن عبد السلام * والحاصل انه إذا قصدت الزوجة والسيد بالبيع فسخ النكاح أو قصدت
الزوجة ذلك وحدها لم يفسخ النكاح ويرد البيع باتفاق ابن عرفة وشيخه وأما ان قصد ذلك السيد
وحده فكذلك عند ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام القائل بفسخ النكاح في هذه الحالة
(قوله كبتها للعبد الخ) هذا تشبيه في عدم الفسخ وحاصله ان من زوج عبده من أمته ثم ان ذلك السيد وهب
الزوجة لزوجها قاصدا بذلك التوصل الى اتزاعها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة
لا تتم وترد كرد البيع فيما مروا ولا يفسخ النكاح معاملة للسيد بقبض قصده من اضرار العبد بفسخ
النكاح وسواء كان العبد يملك مثله مثلها بان كان ذا مال أم لا وسواء قصد باتزاعها منه ازالة عيب
عبده أو قصد احلالها لنفسه فان وهبها له ولم يقصد اتزاعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة لزمت
الهبة وفسخ النكاح لدخولها في ملكه جبرا عليه وأما لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه سواء قصد السيد
اتزاعها منه أم لا وانما تفرق ارادة السيد اتزاعها وعدم ارادته ذلك إذا لم يقبل الهبة (قوله أى وهبها
سيدها) هذا يشير إلى أن قول المصنف كبتها مصدر مضاف لمفعوله (قوله أى لقصده اتزاعها
منه) أى لازالة عيب التزويج أو لإحلالها لنفسه ومفهومه انه لو وهبها ولم يقصد اتزاعها منه
والحال انه لم يقبل الهبة فان الهبة تتم وفسخ النكاح (قوله ولا يفسخ النكاح) أى معاملة له بقبض
قصده لا لعدم التبول (قوله بخلاف لو قبل فيفسخ) أى سواء قصد السيد اتزاعها منه أو لم يقصد
ذلك فلا تفرق ارادة السيد اتزاعها منه وعدم ارادته ذلك إلا عند عدم قبول الهبة * والحاصل أن
الاحوال أربعة لأن العبد اما أن يقبل الهبة أولا وفى كل اما ان يقصد السيد بالهبة اضرار العبد
باتزاعها منه أولا وقد علمتها (قوله من التفرقة المذكورة) أى بين قبول العبد للهبة وعدم
قبوله لها (قوله فيفسخ بمجرد هبتها له) أى لدخولها في ملكه جبرا على العبد وقوله ولو لم يقبل

جملة حالية (قوله والراجح الخ) أي وحينئذ فمفهوم المصنف مشهور مبنى على ضعف (قوله وملك أب الخ) حاصله أن الأب وإن علا يملك جارية ولده وإن سفل صغيرا كان أو كبير ذكرا أو أنثى كان الأب حرا أو عبدا بمجرد تلذذه بها بجماع أو مقدماته لشبهة الأب في مال ولده لكن لا يجانبل بالقيمة يوم التلذذ وإن لم تحمل وإذا كان الأب عبدا كانت تلك القمعة جنائية في رقبته فيخير سيده في اسلامه لولده في القيمة أو فدائه بدفع قيمة الأمة لولده وإذا أسلمه سيده لولده عتق عليه (قوله بتلذذه بها بوطه) ولا حد على الأب حينئذ للشبهة في مال ابنه وحيث ملكها الأب بتلذذه بها فله وطؤها بعد استبرائها من مائه الفاسد (١) أن لم يكن استبرأها قبل وطئه الفاسد خوفا من أن تكون حاملا من أجنبي والا حل له وطؤها من غير استبراء وهذا كله إذا كانت تلك الجارية لم تلذذ بها الابن قبل تلذذ الأب والا فلا يجوز للأب وطؤها مطلقا استبرأها أم لا لحرمتهما عليهما (قوله أن لم تحمل) أي والا فلا يجوز بيعها وبقيت له أم ولد (قوله في هذه الحالة) أي حالة عدم الأب وقوله وتباع عليه فيها أي في القيمة فإن زاد الثمن على القيمة كانت الزيادة للأب وإن نقص الثمن عنها كان النقص عليه * والحاصل أن الجارية إذا لم تحمل أن كان الأب مليا تعين أخذ القيمة منه وليس للولد أخذها وإن كان معدماخير الولد بين أخذها في القيمة وبين اتباعه بها فتباع عليه فيها فالزائد له والنقص عليه هذا هو المشهور ومقابله قول ابن عبد الحكم أن للولد أن يتأسك بها أن لم تحمل في يسر الأب وعدمه وله أن لا يتأسك بها ويأخذ منه القيمة حالا إن كان مليا ويتبعه بها أن كان معدما وأما إذا حملت تعين بقاؤها للأب أم ولد وليس للولد إلا القيمة يأخذها حالا إن كان الأب موسرا ويتبعه بها أن كان معسرا (قوله وحرمت عليهما الخ) أي إذا كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الأب لأن وطء الصغير لا يحرم بخلاف عقد نكاحه فإنه ينشر الحرمة وأما حرمت عليهما إذا وطئها لأن وطء كل منهما يحرمها على الآخر وطئها الابن قبل أبيه أو بعده واعلم أن جارية الابن إذا وطئها كل من الأب والابن فلا يحد الأب لشبهته في مال الابن ولو علم بوطء الابن لها قبله على الراجح ويؤدب أن لم يعذر بحمل وما في خش تبعاً لت من حده أن علم بوطء الابن قبله فهو ضعيف وأما الابن ففى عقب وخش ينبغي أن يحد الابن إذا وطئ جارية نفسه بعد علمه بتلذذ أبيه بها وقال بن الأظهر قول ابن رحال بعدم حده لأن قول ابن عبد الحكم للابن التمسك بها مطلقاً شبهة قوية (قوله وإن حملت) أي من أحدهما والحال أنهما وطئها معا كل واحد في طهر وأنت به لسعة أشهر من وطء الثاني أو الأول أو كان وطئها معا في طهر وألحقته القافة بأحدهما (قوله فإن ولدت من كل) أي فإن ولدت من كل منهما ولداً بان وطئها كل واحد منهما في طهر وأنت منه بولد (قوله كما ألحقته) أي القافة بهما وحاصل ما في المسئلة أنها تارة تلد من أحدهما وتارة تلد منهما وفي كل إيمان يعلم السابق أولاً فإن ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولد له وعتقت عليه ناجزاً كان هو الأب أو الابن ولا يتأني العلم بذلك الاحد الذي ولدت منه الا اذا كان وطئها في طهرين بان استبرأها أحدهما بحضة من وطء الاول وطئها بعدها فإن أنت بولد لستة أشهر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه وإن ولدت لأقل من ستة من وطء الثاني لحق بالأول لأنه كان في بطنها عند حيضها والحامل يحض عند مالك وإن لم يعلم من أيهما بأن وطئها في طهر واحد فالقافة فمن ألحقته به فهو ابن له وتعتق عليه فإن لم تلحقه بواحد عتق عليهما كأن لم تكن قافة أو كانوا واختلوا ولم يكن أعرف وإن ولدت من كل

(١) قوله الفاسد في المخلين الصواب ابداله بالأول إذ وطؤه ليس فاسداً لدخولها في ملكه ببداء التلذذ صيانة لمائه عن الفاسد لماله من الشبهة القوية في مال ولده اهـ كتبه محمد عايش

والراجح انه لا يجبر على
القبول أى لا يجبر سيده
على قبول هبة وهبها له
أجنبي (وملك أب) وإن
علا (جارية ابنه) أى فرعه
وإن سفل ذكراً أو أنثى
(بتلذذه) بها بوطه أو
مقدماته (بالقيمة) يوم
التلذذ ويتبع بها إن أعدم
وتباع عليه فيها أن لم تحمل
وللابن أن يتمسك بها في
هذه الحالة وحرمت على
الابن ققطان لم يكن وطئها
(وحرمت عليهما) معا
(إن وطئها) أو تلذذ بها
بدون وطء (و) أن حملت
(عتقت) أى ناجزاً (على
مولد لها) منهما لأن كل أم ولد
حرم وطئها بنحو عتقها فإن
ولدت من كل عتقت على
السابق منهما فإن وطئها
بطهر ولم توجد قافة تعين
الحق بهما وعتقت عليهما
كالوألحقته بهما (ولعبد)
أى جاز له

(تزوج ابنة سيم) برضاها ورضا السيد وكذا بنت سيدة (بقتل) بكسر اللثة وفتح القاف ضد الحنة أى بكراهة اذ هو ليس من مكارم الاخلاق ولربما مات السيد فترته فيفسخ النكاح (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أى غير نفسه فيشمل ملك السيد سواء خشى على نفسه العنت أم لا كان يولد له أم لا (كحر لا يولد له) كجبوب (٣٦٣)

وخشى وعقيم وعقيمة
خشى على نفسه العنت
أم لا (وكأمة الجد)
لو قال الأصل لشل
الأم والاب وأصولهما
ذكورا وانثا أى فللحر
تزوج امة أصله بشرط
حرية المالك سواء خشى
العنت أو وجد للحرائر
طولا أم لا اذ علة منع
تزوج الامة استرقاق
الولد وهى متفية هنا
(والا) بان كان حرا يولد
له والامة ملك لمن لا يبتقى
ولدها عليه (i) يجوز
تزوجها (إن خاف) على
نفسه (زنا) فيها أو فى
غيرها (وعدم ما) أى مالا
من قد أو عرض (يتزوج
به حرة غير مغالية) فى
مهرها أى غير طالبة منه
ما يخرج عن العادة إلى
السرف فان لم يجد غيرها
تزوج الامة وصار
وجودها كالعدم وكذا
إن خشى زنا فى امة بينها
لتعلقه بها فيتزوجها بلا
شرط على التعمد (ولو)
كانت الحرة غير المغالية
(كتاتية) فانه يتزوجها
ولا يجوز تزوج الامة

واحد ولدا فانها تتحق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده فالولاء
له وإن عتقت عليهما فالولاء لهما ويضم الأب قيمتها فى كل الصور ولو عتقت على الابن وحده
وتكون قيمة قن ويؤدب الأب فى الصور كلها ان لم يذرب يجهل (قوله تزوج ابنة سيده) فلو ولدت منه
أولادا وماتوا عن مال كان ارثهم لأمرهم مع بيت المال وذلك لأن السيد جدم لأمرهم فلا يرث وأبوم
ممنوع بالرق (قوله أى بكراهة) أى وهى متعلقة بالجميع لا بالزوجة ووليها فقط دون العبد خلافا للعقب
وحينئذ فالمراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافى الكراهة (قوله ولربما مات السيد) أى الذى هو أبوها
وقوله فترته أى العبد أى تأخذه بالميراث وبهذا يلغى ويقال مات شخص فانفسخ نكاح آخر
(قوله فيشمل ملك السيد) أى وملك الاجنبى وإنما جاز لامرئ تزوج امة غيره مطلقا لأن الامة من نساء العبد
وليس عليه ان يحمر ولده بتزوج حرة إذ ليس ولده أعظم منه (قوله كحر لا يولد له) أى لأن علة منع
التزوج بالامة وهو خوف ارقاق الولد متفية هنا (قوله وكأمة الجد) الكاف داخل على الجد لما علم من
عادته وهى ادخال الكاف على المضاف وقصوده دخولها على المضاف اليه فاندفع اعتراض الشارح
(قوله حرية المالك) أى للامة الذى هو أصله لأنه لو كان رقيقا كان الولد رقيقا للسيد الاعلى وقوله
بشرط حرية المالك أى وبشرط كون الامة مسالمة وإنما يقيد المصنف للمسئلة بما ذكر من القيدين
للم القيد الأول من كون العلة فى النكاح خوف الاسترقاق للولد ولا تنفى الا إذا كان للمالك للامة حرا
ولعلم القيد الثانى بما يأتى من قوله وأمرهم بالملك (قوله وهى متفية هنا) أى لتعلق الولد على مالكها لأنه
فرعه (قوله لمن لا يبتقى ولدها عليه) أى من اجنبى أو كان من أحد أصوله لكه رقيق (قوله ان خاف
على نفسه زنا) ظاهره ولو توهمه لأن الخوف يصدق بالوم كذا قيل ولكن الظاهر ان المراد بالخوف
الشك فما فوقه وهو الظن والجزم لا يلزم على تزويج الامة من رقية الولد فلا يقدم عليه بأمر وهى بل
بأمر قوى كالشك (قوله وعدم ما يتزوج به حرة الخ) اعلم ان أصح قال الطول هو المال الذى يقدر على
نكاح الحرائر به والنفقة عليهن منه وهو خلاف رواية محمد من أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح
كلام أصح من اعتبار القدرة على الصداق وعلى النفقة كما افاده بعضهم فتقول المصنف وعدم ما تنفسر
مابأهبة ليشمل الصداق والنفقة والباء فى به بمعنى مع ولا تنفسر مابال ونجمل الباء لا عوض لأنه كلام
محمد وهو ضعيف اه عدوى (قوله من قد أو عرض) أى أودين على ملىء وكتابة وأجرة خدمة
معتق لأجل فان وجد شيئا من ذلك كان واجدا للطول ويستثنى من العرض دار السكنى فليست طولا
ولو كان فيها فضل عن حاجته كما قاله عيج ودخل فى العرض دابة الركوب وكتب الفقه المحتاج اليها فى
من جملة الطول والفرق بينهما وبين دار السكنى ان الحاجة لدار السكنى أشد من الحاجة لادابة والسكنى
(قوله فان لم يجد غيرها الخ) أى فان وجد ما لا يتزوج به الحرة غير المغالية إلا أنه لم يجد غير المغالية (قوله بالشرط)
أى بلا اشتراط عدم ما يتزوج به الحرة غير المغالية (قوله ولو كتاتية) مبالغة فى مفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة غير
مغالية أى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية
كتاتية لأن عدم ارقاق الولد يحصل بنكاح الكتاتية (قوله بالشرطين) أى إذا خاف على نفسه الزنا

ومع وجودها (أوتحت حرة) لانكحه أى جنسها الصادق بالتعدد
فيجوز له تزوج الامة بالشرطين ولا يغنى ما فى كلامه من الركة لأن قوله ولو كتاتية مبالغة فى مفهوم الشرط الثانى وظاهر قوله
أوتحت انه عطف على كتاتية فهو فى حيز اللبالة فيكون مبالغة فى المفهوم أيضا

وهو لا يصح لجوب رجوع الباتة الثانية لمنطوق الشرط الاول علو قال ان خاف زنا ولو عتته حرة وعدم الخ لكان آيين فان تزوجها الحر بدون الشرطين أو أحدهما فسخ بطلاق لانه مختلف فيه وبقي شرط ثالث وهو اسلامها وسكت عنه لما سيذكره في نكاح الكافرة ولو تزوجها بشرطه ثم زال الميخ لم يفسخ (و) جاز (لبيد بلا شرك) لسيدته فيه (ومكاتب) بلا شرك (وغندين) أي قبيح النظر (نظر شرع السدة) لئلا يكتلها وبقية أطرافها التي (٢٦٣) ينظرها المحرم منها وخص الشعر

لانه التوهم وله الخلو معها على المشهور ومفهوم بلا شرك منع ما لها فيه شرك ولو الزوج (كنص) وغندين وهو مقطوع الذكر قطع وأولى المحبوب مملوك (زوج) وأولى لها يرى شعر زوجها سيده بخلاف خصي تغير الزوج أو خصي حر فلا يجوز (وروي) عن مالك (جوازه وإن لم يكن لها) بل لأجنبي (و) لو تزوج حرامه بشرطه ثم تزوج عليها حرة ولم تقم بها (خيرت الحرة مع الزوج) (الحر) لا العبد (في نفسها) بين ان تقيم مع الامة أو تفارق (بطلقة) واحدة (بأنه) صفة كاشفة إذ هو كطلاق الحاكم فان وقت أكثر لم يلزم إلا واحدة (كنزويج أمة عليها) عكس ما قبله (أو) كنزويج أمة (ثانية) على التي رضيت بها الحرة (أو عليها) أي الحرة (بواحدة فألفت أكثر) فتغير في نفسها في الصور

وليجد مهرا (١) يتزوج به حرة (قوله وهو لا يصح) لانه ينحل المني فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية كناية ولو كان تحت حرة لا تنكحه مع أنه اذا كان تحت حرة لا تنكحه وخاف على نفسه الزنا جاز له نكاح الامة (قوله لجوب الخ) أي فاليلة الاولى راجعة لمفهوم الشرط الثاني والمبالغة الثانية راجعة لمنطوق الشرط الاول واعترضه ابن غازي بأنه كيف يعطف مبالغة على مبالغة مع اختلاف موضوعهما من غير تكرار (قوله بدون الشرطين) أي بأن لم يخف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة (قوله أو أحدهما) أي أو بدون أحدهما كما لو كان لا يخاف الزنا وعدم ما يتزوج به الحرة أو خاف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة الغير المغالية (قوله فسخ بطلاق) أي قبل الدخول قطع على الظاهر وقوله لانه مختلف فيه أي في المذهب وخارجه حتى قال ابن رشد المشهور جوازه بلا شرط وهو قول ابن القاسم كافي وكانه حمل الآية على الأولوية أو على النسخ يحرم ذلك (قوله لم يفسخ) أي وكذا إذا طلق الامة ووجد مهر الحرة فله رجعة الامة وهذا هو المشهور بناء على المتمد من أن تلك الشروط شروط في الابتداء فقط وقيل انها شروط معتبرة في الابتداء والدوام وعليه إذا تزوج الامة بشرطه ثم زال الميخ انفسخ النكاح ولا تصح الرجعة (قوله وله الخلو الخ) فيه أن الخلاف إنما هو في رؤية شعرها وإنما الخلو بها ونظر بقية الأطراف فليس فيها إلا النكح كما قال عجي والحاصل ان مذهب للدونة جواز نظر العبد والمكاتب الوغدين لشعر السيدة وهو المشهور لان باب الطمع مسدود من الجانبين وقال ابن عبد الحكم يمنع من رؤية شعر سيدته لمعوم الفساد في هذا الزمان فلم يبق كالزمن الذي قال الله فيه أو ما ملكت أيمانهم وقول ابن عبد الحكم يمنع رؤيته لشعر سيدته وجبه وإن كان للشمع الجواز ثم ان الشيخ سالما السهري جعل النظر لبقية أطرافها والخلو بها مثل الشعر في الجواز فرد عليه عجي بأن الخلاف إنما هو في رؤية الشعر والمشهور الجواز وأما رؤية بقية الأطراف والخلو فكل منهما ممنوع من غير خلاف والعلو عليه ما قاله عجي من قصر الجواز على رؤية الشعر (قوله وهو مقطوع الذكر قطع) أي قائم الاثني وأما ذهاب الاثني قائم الذكر فهو بمنزلة السالم فلا يجوز له رؤية شعرها إلا إذا كان مملوكا كما تقدم والفرض انه وغد (قوله وخيرت الحرة مع الحر) أي وأمام العبد إذا تزوج الامة على الحرة أو تزوجها على الامة فإنه لا خيار للحرة لان الامة من نساء العبد (قوله إذ هو كطلاق الحاكم) أي لان القاعدة أن كل طلاق أوقعه غير الزوج فهو بائن إلا في الإيلاء وعسر النفقة (قوله كنزويج أمة عليها) ما ذكره للصف من تخيير الحرة في نفسها هو المشهور وقيل ان سبقت الامة خيرت الحرة في نفسها وان سبق بها خيرت في الامة (قوله أو عليها بواحدة الخ) أي كما لو علت الحرة انه متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما علت فلما دخلت

(١) هذا على رواية محمد وسبق ضيفها فالناسب اهبة اه كنية محمد عايش

الثلاث بطلانة (ولاتبوا أمة) أي لا تفرد بيت مع زوجة جيرا عن سيدها بالتبقي بيت سيدها ويأتمها زوجها فيه لأن أفرادها مع زوجها يطل حق سيدها من الخدمة أو غالبا وحقه فإنا ثابت (بالشرط) من الزوج (أو عرف) فان جرى العرف بأنها تبوأ أو شرط الزوج على السيد قبل العقد أو فيه ذلك كان له أخذها وفرادها ثم راعه (والسيد السفر) والبيع لمن يسافر (بمن تبوأ) ولو طال السفر ويقضى للزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف كما ان المروءة ليس له السفر بها إلا لشرط أو عرف (و) لسيد الامة إذا قرر صداقها (أن يضع) من الزوج

(من صداقها) ولو بشر رضاها لانه حتى له بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن لم يمنعه دينها) المحيط بالصداق بان يكون أذن لها في تدانها والا فله الوضع الثاني أن لا ينقص الباقي بعد الوضع عن ربع دينار واليه أشار بقوله (إلا ربع دينار) لحق الله والشرط الاول عام والثاني خاص بمن لم يدخل بها وإلا فله وضع الجميع (و) للسيد (منعها) من الدخول والوطء بعده (حتى يقبضه) من الزوج كاللحرة منع نفسها لذلك (و) له (أخذهُ) (٣٦٤) لنفسه أي أخذ جميعه ولو قبل الدخول قاله ابن القاسم وهو للمول عليه (وإن قتلها) سيدها

إذ لا ينهم على انه قتلها لذلك (أو باعها بمكان بعيد) يشق على الزوج الوصول اليه فللسيد أخذه (إلا) أن يبيعها قبل البناء (لظالم) يعجز معه عن الوصول اليها فلا يلزم الزوج الصداق ويرده السيد ان قبضه متى قدر الزوج على الوصول اليها دفعه للسيد * ولما قدم انه يجوز للسيد أخذ مهر أمته ومنعها من الزوج حتى يقبضه واسقاطه لإلاربيع دينار وكل هذا يدل على ان له حبس صداقها وتركها بلا جهاز ذكر ما ينافيه بقوله (وفيها) أيضا (يلزمه) أي السيد تجهيزها به (أي بمهرها (وهل) منفي التوضيحين (خلاف) وعليه أذا كثروا (أو) وفق (الأول) الذي يدل على ان له أخذ صداقها محمول على أمة (لم تُبَيَّنْ) والثاني على من بوئت منزلا منفردا عن سيدها فيلزمه تجهيزها

وجدت عنده أكثر مما علمت فان الخيار يثبت لها (قوله من صداقها) من اسم بمعنى بعض أو أنها يمانية مبنية لمحدوف أي شيئا من صداقها (قوله إن لم يمنعه دينها) أي إن كان ذلك الوضع لا يمنع منه دينها المحيط بصداقها وقوله بأن يكون النخ مثال لا عنق وهو ما اذا كان دينها يمنع من الوضع لأنها اذا تدانيت باذنه لم يكن له إسقاط ذلك الدين ويجب وفاؤه من غير خراج وكسب كالمهر وأما إذا تدانيت بغير إذنه فله إسقاطه وحسنه فلا يمنع ذلك الدين الوضع (قوله منع نفسها لذلك) أي لأجل أن تقبض ما حل من صداقها (قوله وهو للمول عليه) أي والمضر في حق الله إسقاطه للزوج لا أخذ السيد له الذي كلامنا فيه ومقابله له أخذه إلا ربع دينار فيتركها لها (قوله وإن قتلها سيدها) أي قبل الدخول أو بعده وهذا مبالغة في أخذ السيد صداقها فاذا زوج أمته ثم قتلها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها بنى بها أم لا ويتكفل عليه الصداق بالقتل (قوله لذلك) أي لأجل أخذ صداقها لان الغالب أن تمها أكثر من صداقها (قوله أو باعها بمكان بعيد) يعني أن السيد إذا زوج أمته ثم باعها لمن سافر به المكان بعيد فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو نصفه إذا طلق قبل البناء (قوله فلا يلزم الزوج الصداق) أي لا يلزمه شيء منه وقوله دفعه للسيد أي الذي باعها لانه مال من أموالها ومال الرقيق اذا بيع لبائعه وإلّا يلزم الزوج دفعه للسيد إذا عسكن من الوصول اليها لان النكاح صحيح (قوله وتركها بلا جهاز) أي كافي كتاب النكاح من الدونة وقوله وفيها أيضا أي في الدونة في كتاب الرهون (قوله تأويلان) وتأويلها بعضهم أيضا بحمل المحل الاول على ما اذا باعها فقدم حقه والمحل الثاني على ما اذا لم يبيعها فقدم حق الزوج وتوالت أيضا بحمل المحل الاول على ما إذا زوجها من عبده والمحل الثاني على ما إذا زوجها بأجنبي أو بغيره (قوله وسقط بيعها النخ) تقدم ان للسيد أن يمنع أمته التي زوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه ثم ذكر هنا ما إذا باعها سيدها لغير زوجها قبل البناء فذكر انه ليس للسيد أن يمنع زوجها من الدخول حتى يقبض صداقها وذلك لسقوط تصرف البائع لانها خرجت عن ملكه بالبيع وكذلك ليس للمشتري أي يمنعه من الدخول لان الصداق ليس له وأما هو لبائعه لانه من جملة ما لا أن يشترطه المشتري فيكون له النخ (قوله منع تسليمها) فاعل سقط وأنت خير بأن سقوط النخ بالنسبة لكل من البائع والمشتري وقوله لسقوط النخ علة لسقوط النخ بالنسبة للبائع وتركه علة بالنسبة للمشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه كالمال والمال لبائعه إلا ان يشترطه المشتري (قوله من بائع أو مشتري) أي سواء كان النخ من بائع أو مشتري أي ليس لبائعه ولا لمشتريه أن يمنعه من زوجها حتى يقبض صداقها وإذا سقط منع كل فليس لها منع نفسها من الزوج وبيع البائع بالصداق في ذمته ولو أعتقها سيدها ولم يستثن مالها فلها أن تمنع نفسها كاللحرة حتى تقبض صداقها وأما إن استثنى مالها فلا كلام لها لان المال ماله ولكن

ليس

(أو) الاول محمول على أمة (جهزها) سيدها

(من عنده) فجازله أخذ صداقها والثاني لم تجهزها من عنده فلزمه تجهيزها به (تأويلان) بالثنية واحد بالخلاف وواحد بالوفاق وله وجهان وفي نسخة تأويلات بالجمع وهي ظاهرة (وسقط بيعها) لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبضه صداقها (منع تسليمها) لزوج حتى يدفع صداقها من بائع أو مشتري فليس لواحد منهما منعه من الزوج (لسقوط تصرف البائع) يبيعها لها وأما عدم منع تسليم المشتري فلعدم حقه في الصداق وهو ظاهر لانه للبائع ولذا لو استثنى المشتري كان له منع تسليمها حتى يقبضه

(و) سقط (الوفاء) من الامة (بالتزويج) بمعنى أنه لا يلزمها الوفاء به (٣٦٥) (إذا أعتق) السيد أمته (عليه)

أى على أن تزوج به أو
بغيره والأولى الوفاء بما
التزمت حيث جاز الشرط
والأفلا يجوز الوفاء كماله
أعتقها على أن عتقها
صداقها إذ العتق ليس
بتمول ولما قدم بيعها لغير
الزوج ذكر بيعها له بقوله
(و) سقط بيعها لزوجها
قبل البناء (صداقها) عن
الزوج أى نصفه لأنه
اللازم قبل البناء وإن قبضه
السيد رده ويرجع به الزوج
عليه من الثمن لأن الفسخ
من قبله (وهل) سقوطه
عنه (ولو) بيع سلطان
على سيدها لزوجها قبل
البناء (لفلس) حصل
للسيد بناء على أن ما فيها
مخالف للعتبة (أولاً)
يسقط عن الزوج لأن بيع
السلطان له لم يعمده السيد
أى لم يحجب من قبله
(ولكن) لا بمعنى عدم
السقوط حقيقة حتى يكون
مخالفا لما فيها بل بمعنى أن
الزوج إذا كان أقضه
لسيدها (لا يرجع به) أى
بالصداق أى بنصفه عليه
(من الثمن) حيث دفعه له
بل يتبع بدمته لأنه كدين
طراً بعد الفلس فقوله أولاً
ولكن الخ إشارة لتأويل
الوفاق أى من أن معنى عدم
السقوط الذى فى العتبية
انه لا يرجع به من الثمن
فلا ينافى انه يتبعه فى

ليس له منعها من الزوج خلافاً لمن توهمه (قوله والوفاء الخ) يعنى ان الانسان إذا أعتق أمته بشرط
ان تزوج به أو بغيره فلما تم عتقها امتعت من ذلك فانه لا يقضى عليها به ولا يلزمها الوفاء به لانها
ملكته نفسها بمجرد العتق والوعد لا يلزم الوفاء به (قوله وصداقها الخ) حاصله ان السيد إذا باع
الامة للزوجة لزوجها قبل بنائه بها فان الزوج يسقط عنه صداقها وان قبضه السيد رده بمعنى أن
الزوج يحسبه من الثمن فلو باعها السلطان لزوجها قبل البناء لفلس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج
الصداق وهو ظاهر المدونة أولاً يسقط عنه وهو ما فى العتبية عن ابن القاسم وهل ما فى السماع خلاف
ما فى المدونة أو وفاق لها فذهب أبو عمران إلى الخلاف بحمل كلام العتبية على أنه يلزمه الثمن كما لا
زيادة على الصداق كما لا وحمل كلام المدونة على انه يدفع الثمن فقط وذهب كثير من الاشياخ الى
الوفاق بحمل قول العتبية انه لا يسقط عنه الصداق على معنى ان الزوج إذا دفع الصداق بتامه للسيد
فانه لا يحسبه من الثمن بل يدفعه أى الثمن بتامه للسلطان ويتبع ذمة السيد بالصداق فى الحقيقة
الصداق ساقط عن الزوج فوافق كلام المدونة هذا حاصل كلام الشارح (قوله ويرجع به الزوج
عليه من الثمن) أى انه يحاسب به من الثمن (قوله لم يحجب من قبله) أى من قبل السيد حتى يخفف عن
الزوج (قوله من قبله) أى جاء من قبل السيد فقد أنلف النكاح الذى به أخذ الصداق فيرده وأما إذا
روعى القول بانها لا تملك بالعقد شيئاً فالأمر ظاهر (قوله أى بنصفه) الأولى ابقاء الثمن على حاله كما
هو للنصوص فى المدونة (قوله فلا ينافى انه يتبعه به) أى ان الزوج يتبع السيد به (قوله وقرر المصنف
بوجه آخر) اعلم ان المدونة قالت من تزوج أمته ابتاعها من سيدها قبل البناء فلا صداق لها وان
قبضه السيد رده لأن الفسخ من قبله اه وفى العتبية مع أبو زيد ابن القاسم من قبض مهر أمته فباعها
السلطان فى فلسه من زوجها قبل بنائه لا يرجع زوجها بمهرها على ربهما لأن السلطان هو الذى باعها
منه اه فاختلف هل ما فى الكتابين خلاف وهو تأويل أبى عمران ورأى أن يبيع الحاكم لفلس وصف
طردى لا مفهوماً له والمدار على بيعها سواء كان من السلطان لفلس أو من غيره ولو لغير فلس وضعف
ما فى العتبية من أن الزوج لا رجوع له بالمهر مطلقاً باع السلطان لفلس أو باع غيره ولو لغير فلس بل يدفع
الثمن بتامه زيادة على مادفعه من الصداق كله واعتمد ما فى المدونة من رجوعه بالمهر مطلقاً وانه إنما
يدفع الثمن ويسقط عنه الصداق فتحقق الخلاف بين ما فى الكتابين اه أو وفاق وأن معنى قول
ابن القاسم فى العتبية لا يرجع زوجها بمهرها على ربهما معناه أنه لا يرجع به الآن على انه من الثمن بل
يدفع الثمن للسلطان بتامه وهذا لا ينافى انه يتبع السيد بالمهر على انه دين فى ذمته فى الحقيقة الصداق
ساقط عن الزوج وليس مراده أنه لا يرجع به الزوج على ربهما مطاقاً وقول المدونة انه يسقط عنه بمعنى
انه يرجع به الزوج على السيد وان كان لا يحسبه من أصل الثمن وهو تأويل بعضهم إذا علمت هذا فقول
المصنف وهل ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع من الثمن إشارة للوفاق وقوله أولاً إشارة
للخلاف فصدر الكلام وعجزه إشارة للوفاق ووسطه إشارة للخلاف والمعنى وهل يسقط الصداق ولو
يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به الزوج المشتري من الثمن أى لا يحسبه منه بل يتبع به ذمة السيد
أولاً يسقط يبيع السلطان لها للفلس وحينئذ يدفعه الزوج زيادة عن الثمن ولا رجوع له به. طلقاً هذا
معنى كلام المتن وكذا قرره بهرام وت وعقب وهو المشار له بقول شارحنا وقرر المصنف بتقرير آخر
وقرر شارحنا تبعاً لح وخش ان قوله وهل ولو يبيع سلطان لفلس إشارة لتأويل الخلاف وانه رد بلو
على سماع أبى زيد وقوله أولاً ولكن الخ إشارة للوفاق فقوله ولكن مرتبط بقوله أولاً فهو من تمة الوفاق

الذمة فى الحقيقة هو ساقط وفاقاً لما فى المدونة وقرر المصنف بوجه آخر (تأويلان)

(٣٤ - دسوقى - ثانى)

ولو قال المصنف وصادقها ولو يبيع حاتم هل في العتية لا وهل خلافه ولا بل يرجع به من ضمن تأويله كان أحسن (و) إذا بيعت (بعده) أي البناء فالصادق (كألفها) (٣٦٦) فللسيد امتزاعه ولا يسقط عن الزوج بيعه من سيد أو سلطان ويتبعها ان

ولما كان قوله أولاً معناه أولاً يسقط عن الزوج يقتضي أن الزوج يدفعه ولا يرجع به مطلقاً بين أن المراد بعدم سقوطه أنه لا يحسبه من الثمن الآن فلا ينافي أنه يتبع به البائع في ذمته وهناك تأويل آخر لأن رشد لم يذكره المصنف وهو أن ما في الدونة من السقوط إذا بيعت اختياراً بأن يبيعها سيدها وما في العتية محمول على ما إذا بيعت جبراً على سيدها كيبيع السلطان لقلس فلم يبيع السلطان لقلس وصفاً طردياً كما زعم أبو عمران بل هو قيد مقصود وبعد هذا كله فالتأويلان المذكوران في كلام العتية لا في كلام الدونة كما علمت فهما على خلاف اصطلاح المصنف كذا قيل وقد قيل أن التعبير بالتأويل جار على اصطلاح المصنف من حيث أنه وإن تعلق بالعتية فهو من حيث الواقعة والمخالفة مع الدونة (قوله ولو قال المصنف وصادقها) أي وسقط صداقها ببيعها لزوجها قبل البناء وهل ولو يبيع حاكم الخ (قوله من سيد أو سلطان) أي كان البيع صادراً من سيد أو سلطان وقوله ويتبعها أي صداقها (قوله وبطل في الأمة أن جميعها مع حرة فقط) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل - بخون يطل العقد فيها واحتج بأن العقدة إذا جمعت حلالاً وحراماً غلب جانب الحرمة وبطلت كلها * وأجاب المشهور عن هذا الاحتجاج بما قال الشارح فسقط حينئذ احتجاجه ومحل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرية سيدتها والأبطل العقد فهما على المشهور لأنه مؤد للتباغض والتشاحن ومقابل المشهور فسخ نكاح الأمة فقط حينئذ وعمله أيضاً ما لم يكن نكاح الأمة جائزاً له والا صح العقد عليهما (قوله وبصح في الحرة) أي سواء سمى لسكلاً واحدة صداقاً أم لا (قوله إذا جمعت حلالاً وحراماً) أي مثل يبيع قلة دخل وقلة خمر صفقة واحدة (قوله لأنه في الحرام بكل حال) أي مثل الخمر أو الخنزير المصاحب لثوب أو قلة خل (قوله في بعض الأحوال) أي إذا خشي الزنا ولم يجد طولا للحرية (قوله لأنه قبل الخ) إشارة لافرق بين الحرامين وهو حاصله أن الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال فلذا فسدت الصفقة التي جمعت مع حلال والحرام الغير المطلق وهو ما كانت حرمة في بعض الأحوال تجوز للمعاوضة عليه في الجملة ولذا لم تبطل الصفقة التي جمعت (قوله بخلاف الخمس) فانه يبطل في الجميع (أي قبل الدخول وبمده ولو ولدت الأولاد وسواء كن كلهن حرائر أو أماء أو كان بعضهن أحراراً وبعضهن أماء وقد وجدت شروط نكاح الأماء وسواء سمى لسكلاً واحدة صداقاً أم لا وسواء كان يحرم الجمع بين بعضهن أم لا وإنما فسخ نكاح الجميع لعدم تعيين الحرام بخلاف جمع الأمة مع الحرية فإن الحرام متعين (قوله والا فسخ نكاحها فقط) الظاهر فسخ النكاح في هذه الصورة في الجميع لأن التحريم فيها ليس من جهة الأمة فقط بل من جهة جمع الخمس المحرم بالاجتماع ومن جهة الأمة فقد جمع العقد بين تحريم الأمة وتحريم الجمع المذكور فهو أولى بالقسح مما إذا لم تكن فيه أمة انظر بن (قوله ولا ارث كافي جمع الخمس) أي لأميراث في المثلثين إذا مات الزوج قبل القسح للاتفاق على فساد النكاح في المثلثين (قوله وسيدها) بالنصب على أنه مفعول معه لا بالرفع عطفاً على ضمير الرفع المستتر في أذنت لمدم القائل (قوله معاً) فيه إشارة إلى أن الواو في قوله وسيدها واو الملية أي مع سيدها لأن له حقاً في الأولاد (قوله إذا كانت الخ) أي وإنما يعتبر اذن السيد في الجواز إذا كانت الخ فلو رضى السيد بزل الزوج وأبنت هي فلها مطالبة الزوج بعدم العزل وترفعه عند الحاكم لأنه ضرر بها كما ذكره خشن في كبرى (قوله بجواز عزل مالك الأمة) سواء كانت قناتاً أو أم ولد وقوله وهو كذلك أي لأنه

عتقت إلى غير ذلك من أحكام مالها (و بطل) السكاح (في الأمة) التي يتمتع بزواجها فقد شرط بمأمور (إن جمعها) في العقد (مع حرة) وقوله (فقط) راجع لقوله في الأمة أي بطل في الأمة فقط وبصح في الحرية ولا يخالف قولهم الصفقة إذا جمعت حلالاً وحراماً بطلت كلها لأنه في الحرام بكل حال والأمة يجوز نكاحها في بعض الأحوال لأنه يقبل المعاوضة في الجملة بخلاف الحرام المطلق فانه لا يقبلها بحال (بخلاف) جمع (الخمسة) بعقد واحد فانه يبطل في الجميع حيث لم تكن إحدى الخمس أمة يتمتع نكاحها فقد شرطها والا فسخ نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرة إذ هي جنس يشمل الواحدة والمتعددة (و) بخلاف جمع (المرأة ومحرماً) كاختها وعمتها بعقد واحد فيفسخ جميعه ولو طال ولا ارث كافي جمع الخمس أيضاً (ولزوجها) أي الأمة (العزل) أي عدم الانزال في فرجها (إذا أذنت وسيدها) معاً إذا كانت ممن تحمل ويتوقع

حملها والا للبرة بأذن دون السيد الصغيرة وآيس وحامل (كالحرية) لزواجها العزل (إذا أذنت) مجاً أو بعوض صغيرة أو كبيرة ولا يعتبر اذن وليها واشهر كلامه بجواز عزل مالك الأمة عنها بغير اذنها وهو كذلك ولا يجوز اخراج المني المتكون في الرحم

ولو قبل الأربعين يوما وإذا

تخت فيه الروح حرم
اجماعا (و) حرم (الكافرة)
أى وطؤها بملك أو نكاح
(إلا الحرة الكتابية) فيجوز
نكاحها للمسلم (يكفر)
عند الامام مالك وأجاز
ابن القاسم بلا كراهة وهو
ظاهر الآية (وتأكد) الكفر
(بدار الحرب) تركه ولده
بها وخشية تريتها له على
دينها ولا تبالي باطلاع
أبيه على ذلك (ولو) كانت
الحرة الكتابية (يهودية)
تصيرت وبالعكس (فيجوز
بكره خلاف لو انتقلت
للمجوسية أو الدهرية فلا
يجوز (و) (أنتهم) أى
الامة الكتابية فيجوز
وطؤها للمالك للمسلم
(بالمالك) خلاف نكاحها
فلا يجوز لمسلم ولو عبدا
خشى الفتنة لم لا ولو كانت
مملوكة لمسلم (وقررت)
الزواج (عليها) أى على الحرة
الكتابية (إن أسلم)
ترغيبه في الاسلام وهل
مع كراهة أو بدونها تردد
(وأنكحهم) أى أهل
الكتاب من اليهود
والنصارى (فاسدة) ولو
استوفت شروط الصحة
في الصورة (و) قرر الزواج
إن أسلم (على الأمة) الكتابية
(و) على (المجوسية) مطانة (إن
عتقت) راجع للامة الكتابية
(وأسلمت) راجع لها

لا حق لها في الوطء على السيد (قوله) ولو قبل الأربعين (هذا هو المتمد وقيل يكره إخراجها قبل
الأربعين (قوله) وحرم الكافرة) أشار بتقدير حرم إلى أن قوله والكافرة عطف على اصوله ويختص
في التابع ما لا يختص في التبوع (قوله الكتابية) أى سواء كانت يهودية أو نصرانية وقوله فيجوز
نكاحها للمسلم أى سواء كان حرا أو عبدا (قوله) وهو ظاهر الآية) أى قوله والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب والمراد بالمحصنات الحرائر (قوله عند الامام مالك) إنما كره مالك ذلك في بلد
الاسلام لأنها تغذى بالحجر والخزير وتغذى ولده بها وهو يقبها ويضاجعها وليس له منعها من
ذلك التغذى ولو تضرر برأيتها ولا من الذهاب للكنيسة وقد تموت وهى حامل فتدفن في مقبرة
الكفار وهى حفرة من حفر النار (قوله وتأكد بدار الحرب) أى أن تزوج الحرة الكتابية بدار
الحرب اشد كراهة من تزوجها بدار السلام (قوله) ولو يهودية تصيرت (هذا مبالغة في جواز
نكاح الحرة الكتابية بكره أى هذا إذا استمرت الكتابية على دينها بل ولو انتقلت اليهودية
لنصرانية وبالعكس) وأما لو انتقلت اليهودية أو النصرانية للمجوسية أو الدهرية أو ما شبه ذلك
فانه لا يجوز نكاحها ولم يعلم منه حكم انتقالها من مجوسية ليهودية أو نصرانية هل تحل للمسلم أولا
واستظهر البساطى وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله وأنتهم) الاضافة على معنى من أى وإلا
الامة منهم أى من الكتابيين لا يقال شرطها صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وهو لا يصح هنا
اذلا يصح أن يقال هذه الامة الكتابيون لانا نقول يكفي صحة حمل مفرد المضاف اليه على المضاف
ويصح أن تكون الاضافة على معنى الام اختصاص أى والا الامة المختصة بالكتابيين من حيث
انها على دينهم * والحاصل ان غير الكتابيات من الكفار لا يجوز وطؤها ولا بملك ولا بنكاح
والكتابيات يجوز وطء حرائهن بالنكاح وإماهن بالملك فقط لا بالنكاح ولو كان سيدها مسلما فكل
من جاز وطء حرائهم بالنكاح من غير المسلمين جاز وطء إمامهم بالملك فقط وكل من منع وطء حرائهم
بالنكاح منع وطء إمامهم ولو بالملك (قوله) وقرر عليها أن أسلم) أى سواء كان كبيرا أو صغيرا أو سوا.
أسلمت أم لا قرب اسلامها من اسلامها أم لا وضمير عليها لازوجة الحرة الكتابية كما قال الشارح وأما
أن أسلم وتحت زوجة مجوسية فإن كان بالغا فرق بينهما ما لم تسلم بالقرب وإلا وقف حتى يبلغ فإن لم
تسلم فرق بينهما كما يأتى (قوله تردد) هذا التردد مبنى على أن الدوام كالاتداء فيكره أو ليس
كالابتداء فلا يكره والمذهب الكراهة (قوله) ولو استوفت شروط الصحة في الصورة) أى لا تنفاه
كون الزوج مسلما وهذا هو الذى في التوضيح تبعا لابن راشد فيما فهمه من قول ابن شاس
وابن الحاجب المشهور أن أنكحهم فاسدة والذى يفيد عبد الوهاب وابن يونس واللخمي وأبو الحسن
وابن قنوج والقرافى الاتفاق على التفصيل فإن استوفت شروط الصحة كانت صحيحة وإلا كانت
فاسدة وعند الجمل يحمل على الفساد لأنه الغالب قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر وكون اسلام
الزوج شرطاً في صحة النكاح محله إذا كانت الزوجة مسلمة * فإن قلت ما فائدة كون أنكحهم فاسدة
مطلنا أو ما لم تستوف الشروط مع اننا لا نتعرض لهم وبقر عليها أن أسلم أو أسلمت واسلم في عدتها أو
اسلما معا * قلت فائدة ذلك الخلاف انه ان قلنا بفساد أنكحهم مطلقا لا يجوز لنا توليتها وإن قلنا
التفصيل فيجوز لنا توليتها ان كانت مستوفية للشروط الصحة (قوله وعلى الأمة الكتابية)
أى الزوج بها سواء كانت مدخولا بها أم لا وكذا يقال في المجوسية (قوله على المجوسية) أى
التزوج بها وقوله مطلقا أى حرة أو أمة (قوله راجع للأمة) أى ان عتقت بعد اسلامه
وإن لم تلم وحينئذ فتصير حرة ككتابية نكحت مسلم ولا ضرر فيه * والحاصل ان للدار
في الامة الكتابية على عتقها أو اسلامها فإن عتقت واسلمت صارت حرة مسلمة نكحت مسلم
(وأسلمت) راجع لها

وإن عتقت فقط صارت حرة كناية تحت مسلم ولا ضرر فيه وإن أسلمت من غير عتق صارت أمة مسلمة تحت حر ولا ضرر فيه بناء على القول بأن شروط تزوج الأمة تعتبر في الابتداء والدار في المجوسية على إسلامها عتقت أم لا فإن أسلمت وعتقت صارت حرة مسلمة تحت حروان أسلمت فقط صارت أمة مسلمة متزوجة بمسلم ولا ضرر فيه على الاعتماد فعلت مما قلنا أن قوله أن عتقت وأسلمت ليس لفا ونشرا مرتبا بل قوله وأسلمت راجع لها تأمل ومفهوم أحلمت بالنسبة للمجوسية أنها إذا لم تسلم فيه تفصيل فإن كان بالغا فرق بينهما ولا يقر عليها وإن كان صبياً أقر عليها مادام صبياً فإذا بلغ فرق بينهما (قوله وتصير أمة الخ) أي وتصير الأمة الكناية أو المجوسية إذا أسلمت فقط أمة مسلمة الخ (قوله ولم يعد إسلامها من إسلامه) الأولى كما قال بن ولم يعد ما ذكر من عتقها وإسلامها من إسلامه (قوله فلا بد أن يكون ناجزا) أي غير مقيد بأجل أو بموته وليس المراد بكونه ناجزا كونه بفور إسلامه خلافا لما يوهمه كلام الشرح ولذا قال بن واحترز بالتق الناجز من التدبير والتعق لأجل بقاءها فيها على الرقية وحينئذ فلا يقر عليها بل يفرق بينها وقوله ولا يجرى فيه أي في العتق التأويلان قال ابن عاشر لا يعد جربا لها في العتق أيضا كما يقتضيه كلام المصنف فيعرض على السيد هـ هل يعتق أمتهام لا وذكره الشيخ ابن رحال أيضا اه بن (قوله كالشهر) أدخلت الكاف مادون الشهرين (قوله وهل أن غفل الخ) نص للمدونة قال مالك وإن أسلم مجوسى أو ذمى تحت مجوسية عرض عليها الإسلام فإن أبته وقعت الفرقة بينها وإن أسلمت بقيت زوجة مالم يعد مائين إسلامها ولم يحد في البعد حدا وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا ليس بكثير اه أبو الحسن قوله وقعت الفرقة بينها ظاهره أنها لا تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القاسم أنه يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة ومثله في كتاب محمد وقوله ولم يحد في البعد الخ ابن يونس في بعض الروايات أنه شهران قاله ابن اللباد وذلك أي كون الشرين بعدا ومادونها يسير إذا غفل عنها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها ولم توقف أمالو وقتت وقت إسلامه فتوقفت لتتظرف أمرها فلا يقر عليها وإن أسلمت بعد ذلك فيمادون الشهرين كما أنه لا يقر عليها إذا عرض عليها الإسلام حين إسلامه فابته ولم تسلم أصلا وحملها ابن أبي زمنين على ظاهرها من كونها غفل عنها أولم يغل عنها بل عرض عليها الإسلام فتوقفت لتتظرف في أمرها وأبته فقال المعروف إذا وقتت إلى شهر أو بعده فأسلمت أنها أمراته عياض فظاهر كلامه أنها توقف لتتظرف في أمرها دون الشهرين ولا يفرق بينها بمجرد أبائها خلاف ما تأوله القرويون من أن محل كونها إذا أسلمت بعد شهر تكون زوجة إذا غفل عنها وأما إذا عرض عليها الإسلام فابت أو توقفت فانه يفرق بينها ولا توقف لتتظرف في أمرها فعلى ما تأوله القرويون يكون قول ابن القاسم يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة أي إذا ابت الإسلام حين إسلامه ثم يفرق بينها ولا توقف لتتظرف في أمرها وفاقا لمالك من أن محل كونها تكون زوجة إذا أسلمت بعد شهر ولو عرض عليها الإسلام قبل ذلك وأبته خلاف قول ابن القاسم انظر بن (قوله فلم يتمكن من الاستمتاع بها) أي والنفقة في مقابلة الاستمتاع (قوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها) الضمير في أسلمت للزوجة سواء كانت كناية أو مجوسية حرة أو أمة وهذه عكس ما قبلها لأن ما قبلها تقدم اسلام الزوج على إسلامها وهذه تقدم إسلامها على اسلام الزوج والحكم في هذه كما قل المصنف أنه يقر عليها إذا أسلم في عدتها والفرق بين هذه وما قبلها حيث جعل الأجل فيها كالشهر وفي هذه تمام المدة أنه هنا لا سبق إسلامها اعتبر أجلها الشرعى وهو العدة ولم يكن له عدة أجل إسلامه بالقرب عادة وحمل على كالشهر (قوله أي زمن استبرائها)

وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط وجود شروط الأمة المسلمة بناء على أن الدوام ليس كالاتداء (ولم يعد) إسلامها من إسلامه (كالشهر) مثال للنفي فهو مثال بالقرب على الاعتماد فالمعنى وقرب كالشهر وأما عتقها فلا بد أن يكون ناجزا ولا يجرى فيه التأويلان (وهل) أقرار عليها حيث أسلمت وقرب كالشهر (إن غفل) من إيقافها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها أمالو وقتت وقت اسلام فابت اسلام يقر عليها ولو أسلمت بعد ذلك بالقرب (أو) يقر عليها أن قرب إسلامها كالشهر (مطلقا) غفل عنها أولا (تأويلان ولا نفقة) على الزوج فيما بينة إسلاميها لأن المانع من جمعها بتأخيرها الإسلام فلم يتمكن من الاستمتاع بها إلا إذا كانت حاملا (أو أسلمت) هي أولا (ثم تسلم في عدتها) أي زمن استبرائها منه وهو كالر فانه يقر عليها (ولو) كان (طائفا) حال مكفرة

بعد إسلامها والبناء بها ادلا عبرة بطلاق الكفر فان انقضت عدتها قبل اسلامه (٣٦٩) بانت منه (ولانفقة) لها عليه ايضا فباين

اسلامهما (على المختار
والأحسن) من قولي ابن
القاسم وقال ابن القاسم
أيضا لها النفقة واختاره
أصبح لأنه أحق بها ما
دامت في العدة والراجع
الأول وعمل الخلاف ما لم
تكن حاملا والا فلها
النفقة انفاقا (و) ان أسلت
قبله (قبل البناء) بانت
مكاتها) لعدم العدة ولا
تحلل له الا بعد جديد ولو
أسلم عقب اسلامها ولا
مهر لها وان قبضته ردت
لأنه فسخ لا طلاق وقد
قال فيأمر وسقط بالقسخ
قبله (أو أسلم) مما قبل
البناء أو بعده فانه يقر
عليها وهو صادق بالمعنى
الحقيقية أو الحكيمة بان
جا آليا مسلمين أى لم
نطلع عليهما الا وهما
مسلمان ولو ترتب
اسلامهما وانما لم يراجع
فيهما اذا ترتب اسلامهما
ما تقدم لانا اذا لم نطلع
عليهما الا وهما مسلمان
فكان اسلامهما لم يثبت الا
حال لا اطلاع فلا عبرة
بالترتيب في هذه الحالة (الا
الحرم) بنسب أو رضاع
فلا يقر عليها بحال واما
تحريم الصاهرة فلا يحصل
الا بالوطء كما يدل عليه قوله

فسر العدة بالاستبراء من مائه لأن أنسكتهم فاسدة والعدة إما تكون من النكاح الصحيح
(قوله بعد إسلامها) وأولى لو كان الطلاق قبل إسلامها (قوله والبناء بها) أى وبعد البناء بها والابانت
بمجرد إسلامها ولو لم يطلها كما يأتي (قوله ادلا عبرة بطلاق الكفر) أى لأن لزوم الطلاق فرع عن
صحة النكاح وأنسكتهم فاسدة (قوله فان انقضت عدتها) هذا مفهوم قول المصنف وأسلم في عدتها
(قوله ولا نفقة لها على المختار والأحسن) أى مدة عدتها لأن الكلام في المدخول بها وأشار بالأحسن
لقول ابن أبي زمنين وهو الصحيح وقال ابن راشد هو القياس لأن المنع جاء من قبلها بإسلامها والنفقة
في مقابلة الاستمتاع ووجه كون المنع جاء من قبلها أن الزوج يقول أنا على ديني لم انتقل عنه وهى
فعلت ما أوجب الحيولة بيني وبينها وقول الشارح فيما بين إسلامها ونحوه في عبارة ابن الحاجب
واعترضها ابن عبد السلام وابن عرفة بانها توهم ان القول بثبوت النفقة مشروط بإسلامه وليس
كذلك ونص التوضيح واعلم أن القولين في النفقة موجودان سواء أسلم الزوج أولم يسلم وليس كما
يعطيه كلام المصنف من أنهما مقصوران على ما بين إسلامهما اه بن إذا علمت ذلك فالأولى
للشارح أن يقول ولا نفقة لها عليه مدة عدتها على المختار والأحسن (قوله بانت مكاتها) اعلم ان قوله
بانت مكاتها حكى ابن يونس الاتفاق عليه وتبعه ابن الحاجب وظاهره قرب اسلامه من اسلامها
أو بعد وحكى ابن بشر والآخرى فيما إذا قرب اسلامه قولين هل هو أحق بها أولا بناء على ان ما قارب
الشيء يعطى حكمه أم لا قال في التوضيح وعلى هذا فالانفاق مع الطول اه فقول المصنف بانت أى
اتنفاقا مع الطول وعلى الراجع مع القرب وقولنا انه الراجع مع القرب لحكاية ابن يونس الاتفاق فاذا لم
يصح فيه الاتفاق فلا أقل أن يكون هو المشهور وأيضا هو الذى يظهر من نقل ابن عرفة اه بن
(قوله وسقط بالقسخ قبله) أى قبل البناء (قوله ما تقدم) نائب فاعل يراجع وما تقدم هو أنه ان أسلم ثم أسلت
أقر عليها ان قرب كالشهر وان أسلت ثم أسلم أقر عليها حيث كان اسلامه قبل خروجها من العدة
(قوله فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة) أى وانما يراجع حيث علمنا اسلام كل منهما بانفرادهما كما تقدم
(قوله إلا المحرم) هذا استثناء من قوله واقرا عليها ان أسلم أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلم معا وحاصله ان
محل كونه يقر على زوجته في هذه الأحوال ما لم يكن بينهما من النسب والرضاع ما يوجب التفريق في الاسلام
كما إذا أسلم على عمته وما أشبهها فانه لا يقر عليها ويفرق بينهما لأن الاسلام لا يقر على شيء من ذلك
(قوله فلا يحصل الا بالوطء) فلا تحرم البنت الا بنكاح الام ولا تحرم الأم الا بنكاح البنت فاذا أسلم على
امراة أقر عليها ما لم يكن نكح امها أو بنتها وكذا إذا عقد على امراة ثم أسلم فلا تحرم على أبيه ولا على
ابنه (قوله كما يدل عليه قوله فيما يأتي وأما وابنتها) كان عليه ان يزيد المنع لأن محل الدلالة قوله بعد
وحرمتا عليه ان مسهما فتأمل (قوله قبل انقضاء العدة) أى والا نكاحا في العدة اسلاما فيه أو
أحدهما قبل انقضائها حصل دخول أولا فلا يقران عليه لأن الاقرار عليه يؤدى لسقي زرع
غيره بمائه فكلامه يشمل اسلامهما واسلام أحدهما لكن ان وقع وطء بعد الاسلام في العدة
تأبى التحريم هذا حاصل ما نقله ح عن ابن عرفة والحاصل ان الفراق مطلقا وأما تأييد
التحريم فهو مقيد بمحصل الوطء في العدة بعد الاسلام (قوله وقبل انقضاء الاجل وتعاديه) أى
والحال انهما قالا أو أحدهما بعد الاسلام تنادى لذلك الاجل المدخول عليه فقط
فلا يقران على ذلك النكاح ويفسخ لان اقرارهما عليه فيه اجازة لنكاح المتعة في الاسلام
(قوله فان قالا معا تنادى عليه ابدا) أى والوضع انهما أسلمتا قبل انقضاء الأجل وقوله اقرا
عليه أى لأنه لا يصير حينئذ نكاح متعة وان كان أصله كذلك وظاهره سواء قالا ذلك قبل اسلامهما

فيما يأتي وأما وابنتها (و) الا ان تزوجها في عدة أو الى أجل وأسلمتا أو أحدهما (قبل انقضاء العدة و) قبل انقضاء (الأجل
وتعاديه له) أى للاجل بان قالا أو أحدهما تنادى اليه لأنه نكاح متعة فان قالا معا تنادى عليه ابدا اقرا ومفهوم قوله قل انهما

لأن أسلمها بعد اتصافها اقرا وبالع على بقاء نكاحهما في قوله وقرر عليها ان أسلم وقوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها وقوله أو أسلمها بقوله (ولو) كان (طلقة ثلاثاً) حال كفره وأعادته وان علم من قوله قبل ولو طلقها لأجل قوله ثلاثاً وقوله (وعقد) عليها عقد جديد (إن أنابها) أي أخرجها من حوزة وفارقها وان لم يحصل منه طلاق حيث زعم أن أخرجها فراق (لا محلل) إذ ما وقع

منه من الطلاق الثلاث حال الكفر لا يعتبر كما ر لأن صحة الطلاق شرطها الإسلام وإنما احتج لعقد لأجل إخراجها من حوزة واعتقاده ان ذلك فراق عندهم (وفسخ للإسلام أحدهما بطلاق) فيها لا يقر عليها مما سبق (لإردت) أي أحد الزوجين فليس فسخا مجرد ابل هو طلاق وإذا كانت طلاقاً (فبأنه) لارجمية فلا بد من عقد جديد فان وقع قبل البناء فلها نصف الصداق ومحل كلام المصنف مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح والالم يفسخ (ولو) ارتد الزوج (لدين زوجته) الكتابية فيفسخ بطلقة بآنة ومحال بينهما وقال اضبح لإيصال بينهما إذ سبب الحيلولة بين المسلمة وبين المرتد استيلاء الكافر على المسلمة ولا محرم إذا تاب ورجع للإسلام (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث) لأنه متى طلقها (أي طاق أمراته

أو بعد إسلامهما وهو ملاح وخش وارضى بن ملاين رجال من أنهما إذا قالا ذلك قبل الإسلام أقروا ان قال ذلك بعده فسخ النكاح لأن الإسلام لما قارن المفسدين الفسخ بخلاف ما إذا قالا ذلك قبل الإسلام قال بن ولادليل لاح في كلام التوضيح فانظره وان أسلم بعد الأجل ولم يسقطه قبل الإسلام فلانكاح بينهما يقران عليه لأهما أنما يقران على ما يعتقدان أنه نكاح سواء كان فاسداً ولا بخلاف إسقاطهما له قبل إسلامهما فيعتبر ولو بعد اتصاف الأجل (قوله ان أسلمها بعد اتصافها اقرا) ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقده في العدة لم يفرق بينهما بن رشيد إذا أسلم بعدها ولو وطئ فيها (بن) (قوله ولو طلقها ثلاثاً) به بلو على خلاف الغيرة من اعتبار طلاقه فلا تحل له إذا لم الأبعد زوج (قوله أي أخرجها من حوزة) وأما إذا لم يخرجها من حوزة وأسلم فانه يقر عليها ولا حاجة للعقد ولو لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله بسلا طلاق) أي على الشهور خلافاً لما في سماع عيسى (قوله فيما لا يقر عليها) أي لأجل مانع من اللوائح ككونها مجوسية وابت الإسلام أو كانت أمة ولم تسلم ولم تتفق أو كانت من محارمه وآتى الشارع بهذا الإصلاح المصنف لأن ظاهره أنه متى أسلم أحدهما فسخ النكاح من غير طلاق ولا يقر عليها فيما راض مامر (قوله بل هو) أي الارتداد نفسه يكون طلاقاً (قوله وإذا كانت) أي الردة (قوله لارجمية) أي خلافاً للمخزومي وثمره الخلاف عدم رجعتها ان تاب في العدة بل لا بد من عقد جديد على الأول لا الثاني وقيل ان الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي ويس وينبئ عليه انه إذا تاب المرتد منهم ما وجد الزوج عقدها تكون عنده على ثلاث تطبيقات وعلى المشهور تكون عنده على طلقتين وكذا على ما قال المخزومي (قوله فان وقع) أي الارتداد قبل البناء فلها نصف الصداق أي على القول بان الردة طلاق بان أو رجعي وأما على القول بانها فسخ فلا شيء لها (قوله والالم يفسخ) ماملة لها بتقيض قصدها وعلى هذا اقتصرح والقاشاني قائلاً أقام الاشياخ ذلك من الدونة وروى على بن زياد عن مالك إذا ارتدت المرأة تريد بذلك فسخ النكاح لا يكون ذلك طلاقاً وتبقى على عصمته ابن يونس وأخذ به بعض شيوخنا قال وهو كاشترأها زوجها بقصد فسخ نكاحها وإذا علمت هذا تعلم أن ماصدر به تت في شرح الرسالة من فسخ النكاح ضعيف وقوله أنه ظاهر المذهب لا يسلم والخلاف فيها إذا قصدت المرأة بالردة فسخ النكاح وأما إذا قصدت الزوج ذلك اعتبر قصده اتفاقاً لأن العصمة بيده (قوله ولو ارتد الزوج) أي المسلم لدين زوجته كآلو زوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد لدينها (قوله وترافعا البنا) أي وأما إذا لم يترافعا البنا فلا تعرض لهم (قوله بالفراق محملاً) بان يقال ألزمتك بفراقها وانك لا تقر بها ولا يقال ألزمتك بطلقة أو ثلاثاً (قوله فتحل له بلا محلل الخ) فالطلاق في المعنى واحدة وقيل لا بد من محلل فهذا الفراق في المعنى طلاق ثلاث والحاصل ان القائلين يلزمهم الفراق محملاً اختلفوا هل تحل بلا محلل أولاً بد من محال (قوله ولا تعرض لهم) أي بل نطردهم ولا نسمع دعواهم (قوله تأويلات) أي أربع الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث للفايبي والرابع لابن الكاتب واستظهره عياض فيظهر رجحانه واعلم ان محل هذا الخلاف إذا ترافعا البنا وقاوا لنا احكموا بيننا بحكم

المكافرة ثلاثاً (وترافعا إيتا) وعايه ان أسلم فلا بد من محلل بشروطه الشرعية حتى تحل له (أو) الإسلام

محل لزوم الثلاث (إن كان صحيحاً في الإسلام) بان توفرت فيه شروطه فان كان غير صحيح فيه لم يلزمه شيئاً أي تحكم بانه لا يلزمه شيء (أو) نلزمه (بالفراق محملاً) من غير تعرض لطلاق ولا عدمه فتحل له بلا محلل ان أسلم (أو لا) نلزمه شيئاً ولا تعرض لهم (تأويلات)

ومضى صدقهم القاسد كخمر وخنزير (أو الإسقاط) له (إن قبض) القاسد (٢٧١) (ودخل) في القاسد وفي الإسقاط قبل

الاسلام او يحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو يحكم الاسلام على اهل الكفر في اهل الكفر واما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا احكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فاننا بطردهم ولا نعلم بينهم لانا لا ندرى هل هو وما غير أم لا وعليه هل هو منسوخ (١) فالقرآن أم لا اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صدقهم القاسد أو الاسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الأولى اذا تزوج الكافر كافرة بصدق قاسد عندنا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق القاسد ويدخل بها زوجها ثم يسلمان بعد ذلك فيقران على نكاحهما لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلما فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها النكاح الا أن ترضى به وتارة تقبض الصداق القاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلما فان دفع لها صداق المثل لزمها النكاح وان أبي وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق القاسد حتى أسلما فيتضي لها بصدق المثل للدخول المسئلة الثانية ماذا تزوج كافر بكافرة على اسقاط الصداق وهذه على قسمين الاول أن يدخل بها قبل إسلامها والحكم فيه انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلما قبل الدخول بها فان فرض لها صداق المثل لزم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا أن ترضى به ولا يلزمه ان يفرض صداق المثل كمن تزوج امرأة نكاح تفويض كما يأتي (قوله وإلا فكالتفويض) ما ذكره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه كالتفويض هو قول ابن القاسم فيها وقال غيره فيها إن قبضته مضى ولا شيء لهما غيره بنى او لم يبن وتقل في التوضيح عن ابن محرز أن قول الغير هو المشهور وانه خير من قول ابن القاسم وصرح للخمى بانه المعروف من المذهب ومثله في ابى الحسن اه بن (قوله وهل محل مضى صدقهم القاسد) أى اذا قبضته ودخل بها ثم أسلما (قوله لم يعض) أى لم يثبت النكاح بعد الاسلام لانهم انما دخلوا على الزنا لا على النكاح (قوله او يعض مطلقا) أى وقول المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط (قوله ورجعه بعضهم للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لهما في المدونة وان نكح نصرانى نصرانية بخمر أو خنزير أو بغير مهر وشرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلما بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد السلام شرط في المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود ورأى بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالحجر والخنزير بعيد لشبهة قولهم اياها بل ظاهره رد النكاح بغير مهر اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان قبل اسلامه كتنايا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العاقل واما غيره فيتخاره له وليه فان لم يكن له ولي اختار له الحكم سلطانا أو قاضيا وقوله واختار المسلم اربعا أى ولو كان في حال اختياره مريضا أو محرما ولو كانت المختارة امته وهو واجد لطول الحرية لان الاختيار كرجعه واذا تزوج الانسان أمة

الاسلام او يحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو يحكم الاسلام على اهل الكفر في اهل الكفر واما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا احكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فاننا بطردهم ولا نعلم بينهم لانا لا ندرى هل هو وما غير أم لا وعليه هل هو منسوخ (١) فالقرآن أم لا اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صدقهم القاسد أو الاسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الأولى اذا تزوج الكافر كافرة بصدق قاسد عندنا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق القاسد ويدخل بها زوجها ثم يسلمان بعد ذلك فيقران على نكاحهما لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلما فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها النكاح الا أن ترضى به وتارة تقبض الصداق القاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلما فان دفع لها صداق المثل لزمها النكاح وان أبي وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق القاسد حتى أسلما فيتضي لها بصدق المثل للدخول المسئلة الثانية ماذا تزوج كافر بكافرة على اسقاط الصداق وهذه على قسمين الاول أن يدخل بها قبل إسلامها والحكم فيه انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلما قبل الدخول بها فان فرض لها صداق المثل لزم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا أن ترضى به ولا يلزمه ان يفرض صداق المثل كمن تزوج امرأة نكاح تفويض كما يأتي (قوله وإلا فكالتفويض) ما ذكره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه كالتفويض هو قول ابن القاسم فيها وقال غيره فيها إن قبضته مضى ولا شيء لهما غيره بنى او لم يبن وتقل في التوضيح عن ابن محرز أن قول الغير هو المشهور وانه خير من قول ابن القاسم وصرح للخمى بانه المعروف من المذهب ومثله في ابى الحسن اه بن (قوله وهل محل مضى صدقهم القاسد) أى اذا قبضته ودخل بها ثم أسلما (قوله لم يعض) أى لم يثبت النكاح بعد الاسلام لانهم انما دخلوا على الزنا لا على النكاح (قوله او يعض مطلقا) أى وقول المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط (قوله ورجعه بعضهم للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لهما في المدونة وان نكح نصرانى نصرانية بخمر أو خنزير أو بغير مهر وشرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلما بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد السلام شرط في المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود ورأى بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالحجر والخنزير بعيد لشبهة قولهم اياها بل ظاهره رد النكاح بغير مهر اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان قبل اسلامه كتنايا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العاقل واما غيره فيتخاره له وليه فان لم يكن له ولي اختار له الحكم سلطانا أو قاضيا وقوله واختار المسلم اربعا أى ولو كان في حال اختياره مريضا أو محرما ولو كانت المختارة امته وهو واجد لطول الحرية لان الاختيار كرجعه واذا تزوج الانسان أمة

(١) لا معنى لهذا فان كل ما خالف القرآن منسوخ اه

استحلوه) أى استحلوا النكاح به في دينهم فان لم يستحلوه لم يعض أو يعض مطلقا فهذا راجع لقوله ومضى صدقهم القاسد ولا يرجع لقوله او الاسقاط ورجعه بعضهم للصورتين معا (تأويلان واختار المسلم) أى الذى أسلم على أكثر من اربع (أربعا) نهن

ان اسلمن معه أو كن كتابيات زوجهن في عقد أو عقود بنى هن أو ببعضهن أولاً كانت الأربع هي الاواخر أولاً واليه أشار بقوله (وإن) كن (أواخر) وإن شاء اختار أقل من أربع أولم يختار منها (و) اختار (إحدى أختين) ونحوهما من كل عمر حتى الجمع إذا أسلم عليهما (مطلقاً) من نسب أو (٣٧٣) رضاع كان في عقد أو عقدين دخل بهما أو باحداهما أولاً (و) اختار (أماً وابنتهما بمسهما)

الواو بمعنى أو أي يختار من شاء منهما جميعهما في عقد أو عقدين لأن العقد الفاسد لا أثر له والاحرمت الأم مطلقاً وفي بعض النسخ وأم بالجور عطفاً على أختين فالواو على بابها (وإن مسهما) أي تلذبهما (حرمناً) أبداً لأنه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (و) إن مس (إحداهما تعينت) أي للبقاء إن شاء أي إن أراد إبقاء واحدة تعينت للمسوسة للبقاء وحرمت الأخرى أبداً (ولا يتزوج أبنته) أي ابن من أسلم على أم وابنتها (أو أبوه من فارقتها) يتبادرون ذكر ذلك عقب مسألة الأم وبنتها إن ذلك خاص بهما وعليه فالنهي للكره لا للتحريم إن كان الفراق قبل البناء لأنه لم يكن إلا العقد وعقد الكفر لا ينشر الحرمة وإن كان بعده فللتحريم ويحتمل إن كلامه في عمر حتى الجمع مطلقاً أو فيمن أسلم على أكثر من أربع وعليه

بشرطه وطلقتها طلاقاً رجعياً كان له مراجعتها وإن كان واجداً لطول الحرة وقوله أربعة أي وإن متن وفائدته الإرث وقوله واختار السلم أربعة أي وفارق الباقي والفرقة فسخ لاطلاق على المشهور (قوله إن اسلمن معه) أي وكن قبل الإسلام مجوسيات أو كتابيات وقوله أو كن كتابيات أي وبقين على دينهن ولم يسلمن معه (قوله وإن كن أواخر) أي في العقد خلافاً لابي حنيفة القائل بتعين الاوائل دون الاواخر (قوله من كل عمر حتى الجمع) أي غير الأم وابنتها لذكر الصنف لهما بعد ذلك كالمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها (قوله كانا أي عمرتا الجمع) أي كان جمعهما في عقد أو عقدين وظاهره ولو علمت الأولى وما تقدم من أنه إذا جمعتهما بعقدين وعلمت الأولى فانها تعين فهو في النكاح الصحيح لا في الفاسد كما هنا اه عدوى (قوله لم يسهما) أي في حال كفره وإنما عقد عليهما فيه بقداً واحد أو عقدين واسلمنا معه أو كانتا كتابيتين واسلم عليهما (قوله والاحرمت الأم) أي والا لو كان له أثر لحرمت الأم لأن المقصد على البنات يحرم الأمهات وقوله مطلقاً أي سواء مس البنت أم لا (قوله وحرمت الأخرى أبداً) فإن كانت المسوسة البنت تعين بقاؤها وحرمت عليه الأم اتفاقاً وإن كانت للمسوسة الأم تعين بقاؤها وحرمت البنت على مذهب السدونة ومقابله يقول لا يتعين إبقاء الأم ومسها كلاماً وله أن يتزوج البنت اه تقرير عدوى (قوله أي ابن من أسلم على أم وابنتها) الحق كما كتب العلامة السيد البليدي وانحط عليه كلام بن آخر أنه لا مفهوم للأم وابنتها وأنه إذا كان الفراق قبل البناء فالنهي لكرهية التنزيه فقط لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر الحرمة وإن كان الفراق بعد البناء فالنهي للتحريم (قوله قبل البناء) أي بوحدة منهما (قوله فللتحريم) أي لأن الوطء وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (قوله واختار بطلاق) به المصنف بهذا على أنه لا يشترط في الاختيار أن يكون بصريح اللفظ كاخترت فلانة بل يكون بغيره مما يدل عليه من قول أو فدل كما ذكره المصنف (قوله أي يعد مختاراً بسبب طلاق) فإذا طلق بعد إسلامه إحدى الزوجات فإنه يعد بطلاقه مختاراً لها فليس له أن يختار أرباعاً غيرها أي وأما كونه يمكن منها أولاً فهو شيء آخر فإن كان الطلاق قبل الدخول كان بائناً لان النكاح وإن كان فاسداً بحسب الأصل لكن صححه الإسلام وإن كان بعده عمل بمقتضاه من كونه رجعياً أو غيره من بالغ النهاية وغيره (قوله أو إيلاء) وهل هو اختياره بطلاقه وهو ظاهر كلام المصنف ورجعه ابن عرفة أو إنما هو اختيار إن وقت كوالله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر أو قيد بمحل كالأطوك إلا في بلد كذا أو فلا يعد اختياراً لأنه يكون في الاجنبية والظاهر أن اللعان من الرجل فقط يعد اختياراً ومن المرأة لا يعد اختياراً وأما لعانها معا فيكون فسخاً للنكاح فلا يكون اختياراً (قوله أو وطء) هذا مستفاد مما قبله بالأولى لأنه إذا كان ما يقطع العصمة أو يوجب خلافاً فيها يحصل به الاختيار فالوطء المترتب باعتباره على وجودها (قوله عدم مختارها) أي سواء نوى بذلك الوطء الاختيار أم لا لأنه إن نوى به الاختيار فظاهر وإذا لم ينو له نصرة فلجانب الاختيار لتعين صرفه

لجانب

فالنهي للتحريم إن كانت التي فارقتها مسها لأن مسها بمنزلة العقد الصحيح فتحرم على أصله وفرعه

(واختار بطلاق) أي يعد مختاراً بسبب طلاق إذ لا يكون الطلاق إلا في زوجة فإن طلق واحدة معينة كان له من البواقي ثلاث وإن طلق أرباعاً لم يكن له شيء كأن طلق واحدة مبهم (أو ظاهر) لأنه يدل على الزوجية (أو إيلاء) لأنه لا يكون إلا في الزوجة (أو وطء) فحق وطء بعد إسلامه واحدة أو تلذبهما من أسلم أو كن كتابيات هـ مختاراً لها فإن وطئ أكثر من أربع فاعبره بالاول (و) اختار (الغير)

أى غير المفسوخ نكاحها (إن فسخ) الزوج (نكاحها) أى يختار غير من فسخ نكاحها أى إذا قال من أسلم فسخت نكاح فلان
فسخه بعد فراقا ويختار أرباعا غيرا والفرق بين الطلاق والفسخ ان الفسخ يكون فى (٢٧٣) المبيع على فساد بخلاف الطلاق

فاما يكون فى الزوجة من الصحيح والمختص فيه ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان أخصر وأظهر (أو) اختار الغيران (ظهر أنهن) أى المختارات (أخوات) ونحوهن من عمرقى الجمع فيختار غيرهن وكذا له اختيار واحدة منهن خلافا لظاهر المصنف فلو قال وواحدة من ظهر أنهن كأخوات لكان أحسن (مالم يتزوجن) أى الغيرأى غير المختارات وجمع باعتبار المعنى أى ويتلذذ الثاقه بهن غير عالم بأن من فارقتها له اختيارا لظهور أن من اختارهن أخوات قبلها على ذات الولين فإن لم يتلذذ أصلا أو تلذذ عالما بما ذكر فلا يفوت اختياره لها فتقول المصنف وواحدة من ظهر أنهن كأخوات وباقي الأربع من سواهن مالم يتلذذ بهن زوج غير عالم لأفاد المراد بلا كلمة (ولاشئ) من الصداق (لتسريحهن) أى لتسريح المختارات (إن لم يدخل به) أى لتسريحهن فان دخل فلها صداقها فان لم يختار شيئا أصلا من كالعشرة بان فارقت قبل البناء بعد اسلامه لزمه لأربع منهن

لجانب الزنا والنبي يقول ادروا الحدود بالشبهات كذا قرر عقب (قوله أى غير للمفسوخ نكاحها أشار إلى أن ألعوز عن اللصاف إليه (قوله ان فسخ) هو فعل ماض مبنى للفعل (قوله والفرق بين الطلاق والفسخ) أى حيث جعلوا الطلاق اختيارا والفسخ فراقا تبين به ولا تحمل له الا بقصد جديد (قوله أو اختار الغيران ظهر الخ) أى أو اختار غير الأخوات ان ظهر الخ • وحاصله انه إذا اختار أرباعا مثلا وفارق الباقي فظهر ان اللاتي اختارهن أخوات فله أن يختار أرباعا من اللاتي فارقهن أو يختار من اللاتي فارقهن ثلاثة وواحدة ممن ظهر أنهن أخوات (قوله فلو قال وواحدة ممن ظهر أنهن كأخوات لكان أحسن) أجيب بأمرين الأول ان المراد ان ظهر أنهن أخوات لمن أسلم الثانى ان اختيار الواحدة ممن ظهر أنهن أخوات هى قوله واحدة اختين مطلقا هه عدوى (قوله مالم يتزوجن) حاصله انه إذا اختار أرباعا فبمجرد اختياره للأربع حل الباقي للأزواج فإذا قدر الله انه حصل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين ان المختارات أخوات فله ان يختار من حصل العقد عليها وترجع له ولا يفوتها الاوطء أو تلذذ الثانى مالم يكن حين وطئه وتلذذه عالما بان مختارات من أسلم أخوات فلا نفوت بذلك ثم إذا لم يدخل الثانى وقلنا انها ترجع للأول يفسخ نكاح الثانى بطلاق لأنه عتقت فيه لأن بعضهم يقول بالقوات بمجرد العقد كما يأتى كما ان هناك من يقول انها لا نفوت على الأول بدخول الثانى (قوله أى ويتلذذ الخ) ما ذكره من انه لا بد فى النفوت من التلذذ تبع فيه تمت قائلا صرح ابن فرحون بتسريحه واعتضه طقى بان الصواب ابقاء المصنف على ظاهره وبه صرح الأحمى وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة فظاهر كلامهم أو صريحه أن مجرد التزوج فوت إذ لو كان يعتبر التلذذ معه لما اغفلوه ولا تقوم الحجة على المؤلف بتسريح ابن فرحون هه بن • والحاصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل انها نفوت على الأول بمجرد التزوج أى العقد وقيل لا نفوت الا بالدخول أو التلذذ وقيل انها لا نفوت على الأول أصلا ولا بدخول الثانى ثم ان ابن الحاجب بعد أن ذكر هذا الخلاف قال : قال الأحمى فان فارقتها بطلاق وبانت فلا كلام فى فواتها بالعقد وذلك لأن الطلاق وان عد اختيارا لازم فكانه اختارها وطلقها ثم تزوجت (قوله بما ذكر) أى بان من فارقتها اختيارا (قوله وباقي الأربع) أى ويختار باقى الأربع (قوله ولا شئ) لغيرهن ان لم يدخل به • حاصله ان السلم إذا اختار أرباعا وفارق الباقي فلا شئ لغير المختارات حيث لم يدخل بذلك الغير لأن الفرقة هنا فسخ بلا طلاق والفسخ قبل البناء لاشئ فيه (قوله فان دخل) أى بغير المختارات وقوله فلم أى فلم يدخل بها صداقها وهذه مفهوم الشرط فان اختار واحدة وفارق الباقي قبل البناء كان للباقي من العشرة صداق ونصف صداق يقسم بينهما وان اختار اثنتين كان للباقي صداق وان اختار ثلاثا كان للباقي نصف صداق (قوله فان لم يختار شيئا أصلا) هذه مفهوم المصنف لان قوله ولا شئ لغيرهن يقتضى انه اختار بعضهن (قوله اذ فى عصمته شرعا أربع) أى أربع نسوة اختار فراقهن قبل البناء فلمن صداقان وهن غير معينات فيقسم الصداقان على العشرة لكل واحدة خمس صداقها (قوله كاختياره واحدة الخ) حاصله أنه إذا تزوج أربع رضعات فى عقد أو عقود نكاحا صحيحا ثم أرضعتهن امرأة فانه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي ولا شئ لمن فارقتها لانه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لاشئ فيه والفسخ هنا بغير طلاق عند ابن القاسم وقال غيره انه بطلاق فلو مات قبل أن يختار واحدة كان لمن صداق واحد يقسمه أرباعا لان واحدة منهن زوجة ولا كلام الا انها غير معينة فلو طلق قبل الدخول

(٣٥ - دسوقى - ثانى) غير معينات صداقان إذ فى عصمته شرعا أربع وإذا قسم اثنتان على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس صداقها (كاختياره) أى المسلم مطلقا اعم من ان يكون أصليا أو كافرا ثم أسلم (واحدة) كانه (من أربع رضعات تزوجهن

وإذا عقد عتده عليهن (أرضعتن) (٣٧٤) امرأة) عمل له بناتها فصرن أخوة من الرضاع فإن اختار واحدة فلا شيء لغيرها

من الصداق فإن لم يخر
شيئا وطلقهن قبل البناء
لرصه نصف صداق لغير
سنة فلكل ثمن مهرها
إذ هو الخارج بقسمة
لنصف صداق على أربعة
فإن أرضعتن أمه أو اخته
لم يخر منهن شيئا (وعليه)
أي على من أسلم على أكثر
من أربع نسوة (أربع
صدقات) تضم بينهن
بجسبة ما لهن (إن مات ولم
يخر) شيئا منهن فإذا كن
عشرة فلكل واحدة خمس
صداقها بنسبة قسم أربع
بصدقات على عشرة وإذا
كانت ستا كان لكل
واحدة ثلثا صداقها وهذا
إذا لم يكن دخل بين والا
فلمدخل بها صداق
كامل ولغيرها خمس
صداقها أو ثلثاه على ما تقدم
(ولا إرث) لمن أسلمت
منهن (إن) مات مسلما
قبل أن يخر (تخلف)
أربع كتاتيات (حرائر
(عن الإسلام) لاحتال
أنه كان يخرهن فوق
الشك في سب الارث
ولا ارث مع الشك فلو
تخلف عن الإسلام
دونهن فالارث لسلطات
لان الغالب فمن اعتاد
الأربع فأكثر ان لا يخر
على أقل (أو) مات مسلم عن زوجتين مسلمة وكتاتية

وقبل أن يخراروا واحدة لزمه نصف صداق يقتسمه أرباعا وكلام المؤلف فيها إذا كانت المربعة
من لا يحرم رضاعها على الزوج والا لم يخر منهن واحدة كما لو أرضعتن أمه أو اخته ولا شيء لواحدة
من الصداق إذ لا يصح أن تكون واحدة منهن زوجة له (قوله وبعد عقد عليهن أرضعتن امرأة)
أي فإن أرضعتن قبل العقد فإن عقد عليهن عقدا واحدا فسخ الجميع كما مر وإن جمعن في عقود فسخ
نكاح ما عدا نكاح الأولى (قوله أربع صدقات) أي أنه ليس في عصمته شرعا لا أربع غير معينات
(قوله إن مات ولم يخر) الظاهر في مفهومه أنه إذا اختار اثنتين ثم مات أنه لا شيء للثان (١) لان
اختيار اثنتين يدل على مفارقة الثان لقول التوضيح بمجرد اختياره تبين البواني وكذا في كلام ابن عرفة
قاله الشيخ ابن رحال اه بن (قوله فإذا كان من أسلم عليهن ومات ولم
يخر منهن عشرة) (قوله فلكل واحدة خمس صداقها) بهذا سقط ما يقال كلام المصنف ظاهر إذا
كانت الصدقات متعددة وإذا كانت مختلفة فالمرعى هل الكثير أو القليل أو القرعة وحاصل الجواب
أنه لا يراعى شيء من ذلك وإنما عليه إذا كان النساء عشر الكل واحدة خمس صداقها ومجموع ذلك
أربعة أصدقة (قوله ثلثا صداقها) أي بنسبة أربع صدقات إلى الستة وإذا كن ثمانية كان لكل
واحدة نصف صداقها بنسبة الأربعة للثمانية وإذا كن تسعة كان لكل واحدة أربعة أضعاف صداقها
بنسبة الأربعة للتسعة وإذا كن أربعة كان لكل واحدة صداقها كاملا (قوله وهذا) أي كون كل
واحدة لها خمس صداقها أو ثلثا صداقها إذا لم يكن الخ (قوله والا فلا مدخول الخ) أي والا بان دخل
أي قبل اسلامه وأما أن كان المدخول بعد اسلامه فلم يدخل بها الصداق كاملا ولغيرها من صداقها
بنسبة قسمة باقي الاصدقة الأربعة على عدد من لم يدخل بها فإذا دخل بواحدة بعد اسلامه وهن
عشرة ومات ولم يخر شيئا بعد المدخول بها فلمدخل بها الصداق ولكل واحدة من لم يدخل بها
ثلث صداقها إذ الخارج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث وإذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما
صداقها وللباقي ربع صداقها إذ هو الخارج بقسمة اثنتين على ثمانية وهكذا العمل ان دخل بثلاثة
وأما ان دخل بأربع فلا شيء لمن لم يدخل بها لأن دخوله بعد الاسلام اختيار وقد اختار أربعا بدخوله
بين والحاصل ان المدخول بعد الاسلام اختيار فإذا دخل بأربع كان اختيارا لهن فلا صداق
لغيرهن وان دخل بأقل من أربع كانت المدخول بها مختارة فلها صداق كامل ولغيرها من صداقها
بنسبة قسمة باقي الاصدقة الأربعة على عدد من لم يدخل بها وأما المدخول قبل الاسلام فليس
اختيارا لما زال أربعة شائعة في العشر مثلا فلكل واحدة من الأربعة الأصدقة بنسبة قسمتها على
عدهم ويكمل للمدخل بها صداقها فقط (قوله ولغيرها خمس صداقها) أي إذا مات عن عشر ولم
يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع ومن لم يدخل بها لها خمس صداقها وقوله
أو ثلثاه أي إذا مات عن ست ولم يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع وكل
من لم يدخل بها لها ثلثا صداقها وإذا مات عن تسع فلكل من دخل بها لها صداق كامل ومن لم
يدخل بها لها أربعة أضعاف صداقها (قوله ولا ارث ان تخلف الخ) يعني أنه لو أسلم عن عشر كتاتيات

(١) قوله أنه لا شيء للثان فيه نظر إذ في عصمته شرعا اثنتان منهن وقد فارقهن قبل البناء فعليه لهما
نصفان من صدقات غير معينتين فينسب واحد للثان يكون ثلثا فلكل من الثان ثمن صداقها ولا يتكامل
لواحدة منهن صداقها بالموت ليعتبر قبله بمجرد اختيار الاثنين وهذا هو الظاهر وقوله لان اختيار الخ
أنما ينتج عدم التكميل بالموت لعدم استحقاق شيء بالسكية ينفي لهذا بعض طلبة المقاربة
اصح الله تعالى أحوالي وأحواله وأحوال المؤمنين اه كنه محمد عابد

وقد طلق أحدهما و (التبست للطلقة) بائنة أو رجعيًا و انقضت العدة (من مسلة وكتاية) فلا يرث للسلة لثوب الشك في رجوعها (لا إن طلق) رجل (إحدى زوجتيه) السلتين طلاقاً غير بائن (وجملت للطلقة (٢٧٥) منهما (ودخل بإحداها) وعلت (ولم

تنقض العدة فلم يدخل بها الصداق) كما لا يدخل (وثلاثة أرباع الميراث) لأنها تنازع غير المدخول بها في الميراث وتقول أن لهم أطلق بائنا فهو لي بتمامه غير المدخول بها تدعى أنها في العصة وإن لها نصف الميراث وللأخرى نصفه فيقسم النصف بينهما نصفين لأن المنازعة امتد وقت فيه فلها قان (ولغيرها) أي غير المدخول بها (رُبعة) أي ربع الميراث (و) لها (ثلاثة أرباع الصداق) أي صداقها لأنها إن كانت هي المطاعة فليس لها النصف ونصفه الآخر للورثة وإن كانت المطاعة هي المدخول بها فلهذه جميع صداقها لشكله بالموت فالنزاع بينها وبين الورثة في النصف الثاني فيقسم بينهما نصفين فلها ربع النصف الذي لا تنازع لها فيه فيصير لها ثلاثة أرباع الصداق وللورثة ربعه بهر ميعن كل على ما ادعى ونفى دعوى صاحبه ومفهوم قوله تنقض العدة أنها لو انقضت قبل موته

فأسلم منهن ست وخاف عن الإسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهن فانه لا يرث لجميعهن أما الكتابيات فلأن الكافر لا يرث السلم وأما السلمات فلا احتمال أن يختار الكتابيات وهن غاية ما يختار فوق الشك في سبب الإرث ولا يرث مع الشك (قوله) وقد طلق بإحداها أي قبل البناء وذلك بأن قال لاحداها أنت طالق ومات قبل البناء ولم تعلم المطلقة من غيرها أو طلقها بعد البناء طلاقاً بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة قبل موته ثم مات ولم تعلم المطلقة من غيرها فقول الشارح بائناً أي أوكان الطلاق بعد البناء وكان بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة والحال أنه لم تعلم المطلقة من غيرها (قوله) وانقضت العدة) أما إذا كان رجعيًا ومات قبل انقضاء العدة فلا التباس والارث كله للمسلة لأنه على احتمال أن تكون المطلقة هي السكتاية فالمراث كله للمسلة وعلى احتمال كون المطلقة هي المسلة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضاً (قوله) لأن طلق الخ) هذا عطف على قوله إن تخلف فهذه المسلة محرجة من عدم الارث فالارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وإنما الشك في تبيينه مستحقه وصورة المسلة أنه طلق إحدى زوجتيه السلتين طلاقاً قاصراً عن الغاية وجملت المطلقة بأن قل إحداها طالق وادعى أنه قصد واحدة بعينها ولم يعينها للينة والحال أنه دخل بإحداها وعلت ثم مات للطلق قبل أن تنقض عدة الطلاق وقد علقت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة للمدخل بها وبائن بالنسبة لغيرها فلم يدخل به الصداق إلى آخر ما قال المصنف (قوله) أنا لم أطلق بائناً) الأولى أن يقول وتقول أنا لم أطلق أصلاً وأنت قد طلقت طلاقاً بائناً (قوله) وثلاثة أرباع الميراث ولغيرها ربعه الخ) مدرج عليه المؤلف تبعاً لابن الحاجب نحوه في كتاب الأيمان والطلاق من المسدونة وقال في التوضيح أنه المشهور ودرج في آخر الشهادات على خلاف هذا وأنه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بمشهوريته فيه أيضاً قاله طي وعليه فلم يدخل بها ثلثا الميراث ولغيرها ثلثه لأن الأولى تدعى أن لها كل الميراث والثانية تدعى أن لها نصفه فإذا ضم النصف للكل ونسب النصف للمجموع كان ثلثا وإذا نسب الكل للمجموع كان ثلثين وكذا يقال في قوله ولها ثلاثة أرباع الصداق أنه مبني على القول بأن القسم على التنازع وأما على القول بأنه على الدعوى فلم يدخل بها من الصداق ثلثا وللورثة ثلثه (قوله) فالصداق على ما ذكره المصنف) أي من أن للمدخل بها الصداق كاملاً للمدخل من غير منازعة وغير المدخول بها تدعى أنها غير مطلقة فلها الصداق كاملاً بالموت والوارث يقول أنت المطلقة فللك نصفه فقط فالنصف سلم اليها والنصف الثاني فيه النزاع فيقسم بينهما وبين الوارث (قوله) والميراث بينهما نصفين) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة وإنما تأخذ الميراث بتمامه وحينئذ فيقسم بينهما (قوله) وكذا لو كان بائناً) أي وجملت المطلقة ودخل بإحداها وعلت (قوله) وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة فتستحق الصداق كاملاً بالموت والوارث يدعى أنها المطاعة فلا تستحق إلا نصفه فالنصف مسلم لها والتنازع في النصف الثاني فيقسم وقوله والميراث بينهما أي لما تقدم في المسلة السابقة (فتبينه) تكلم المصنف والشارح على ما إذا جملت المطلقة وعلم المدخول بها وأما لو علقت المطلقة وجعل المدخول بها فقلت لم تطلق الصداق كاملاً والمطلقة ثلاثة أرباع الصداق للنزاع في النصف الثاني لاحتمال عدم دخولها وإن جعل كل من المطاعة والمدخول بها فلكل واحدة سبعة أثمان صداقها لأنها يقولان المطلقة من دخلت فيكمل للثانية صداقها ويقول الوارث لهما صداق ونصف المطلقة لم تدخل

فالصداق على ما ذكر المصنف والميراث بينهما نصفين وكذا لو كان بائناً وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق والميراث بينهما سواء وإن دخل بهما فلكل صداقها والميراث بينهما سواء إلا أنه إذا كان الطلاق رجعيًا لم يكن من صور الالتباس • ولما كانت موانع النكاح خمسة ركن وكفر واحرام وتقدمت وكون الشخص خشي مشكلاً ولم يذكره المصنف لندوره والمهر

وما ألحق به ذكر بقوله (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) مطلقا (وإن أذن الوارث) الرشد أو احتياج المريض لاحتياجه قبل موته (أو المنع) (إن لم يمنع) المريض للنكاح فإن احتياج لم يمنع وإن لم

بأذن له الوارث (خلافه) أشهره الأول ويلحق بالمريض في ذلك كل مجبور من حاضر صف القتال ومحجوس قتل أو قطع وحامل ستة فلا يقد عليها من خالها وهي حامل منه إلا إذا كان خالها صحيحا ثم مرض فيجوز له نكاحها بقدر جديد حيث لم يتم ستة أشهر فإن دخلت في السابع امتنع (ولا للمريضة) أي المتزوجة في المرض (بالدخول للمسمى) زاد على صدق المثل أم لا ومثل الدخول موته فيبقى لها من رأس المال أو موتها قبله وقبل الصغى لانه من المختلف فيه وفسد لعقده ولم يؤثر خلا في الصداق (وكل المريض) أي المتزوج في مرضه الخوف إذا مات قبل فسخه (من ثلثه) أي ثلث ماله (الأهل) أي من المسمى (ومن صدق المثل) فإن كان الثلث أقل منها أخذته فقط فتحصل ان عليه الأقل من الثلاثة أهياء الثلث والمسمى وصداق المثل (وعجل بالفسخ) متى عثر عليه ولو بعد البناء أو حاله (إلا أن

فتنازعهما في نصف فيقسم فلهما صدق وثلاثة أرباع يتنازعا فيهما فيقسم ذلك بينهما والميراث بينهما صفة في للسألة الثالثة وثلاثة أرباعه لاني لم تطلق في للسألة الاولى تأمل (قوله) وما ألحق به وهو للشاره بقول الشارح ويلحق بالمريض الخ (قوله) وهل يمنع من النكاح يرض أحدهما الخوف) أي سواء كان المريض مشرطا أم لا وقوله مرض أحدهما أي وأما لو كانا معا مريضين فإنه يتفق على المنع ثم إن كلا من القولين في مرض أحدهما قد شهر فالأول شهره اللحمى والثاني شهره ابن شاس لكن الأول منهما هو الراجح لأنه عن ادخال وارث وإنما لم يمنع المريض من وطء زوجته مع ان فيه ادخال وارث وقد نهى عنه لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس ينشأ عن كل وطء حمل (قوله) أو احتياج المريض) أو مانعة خلوت يجوز الجمع (قوله) لاحتياجه موته) أي الوارث الأذن وقوله قبل موته أي الذي هو ذلك المريض ويكون الوارث لذلك المريض غير الأذن فلما احتل ذلك كان إذن الوارث له بمنزلة الدم وقوله لاحتياجه منع علة لقوله وإن أذن الوارث (قوله) فإن احتاج) أي للنكاح أو إلى من يقوم به ويخدمه في مرضه (قوله) وإن أذن له الوارث) أي بأن منعه أو سكت (قوله) فلا يقد عليها) أي بعد الستة من خالها وقوله إلا إذا كان خالها صحيحا الخ هذه الصورة مستثناة من منع نكاح المريض وقوله فإن دخلت في السابع امتنع أي لأنها صارا مريضين (قوله) والمريضة) أي التي فسخ نكاحها بعد الدخول للمسمى لقول المصنف فيما يأتي وتقرر بوطء وإن حرم (قوله) موته) أي قبل الفسخ والبناء أو موتها قبلها ولا ميراث لمن بقى حيا بعد موت صاحبه (قوله) لأنه من المختلف فيه وفسد لعقده الخ) أي ومن المعلوم أن ما كان كذلك يلزم فيه المسمى بموت أحدهما قبل فسخه كالنكاح الصحيح (قوله) وكل المريض الخ) الفرق بين مرضها ومرضه حيث قاتم في الأول يلزم المسمى من رأس المال بموت أحدهما وقاتم في الثاني يلزم الأقل من الأمرين من الثلث إن الزوج في الأول صحيح قبره معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة الصحة على بينة المرض أو العكس أو يقدم الأعدل منهما أقوال ثلاثة ذكرها في الميار (قوله) أي المتزوج في مرضه الخ) أي بخلاف ما إذا غضب المريض امرأة فلها الصداق من رأس ماله لأنها لم تدخل معه على المعاوضة الاختيارية كالزوجة ذكره ح (قوله) إذا مات قبل فسخه) أي سواء دخل أو لم يدخل وأما إذا فسخ قبل موته وقبل الدخول فلا شيء فيه وأما إن فسخ بعد الدخول ثم مات أو صح كان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدأ إن مات ومن رأس ماله إن صح (قوله) وعجل بالفسخ) أي وجوبا بناء على القول بفساده مطلقا أو إن لم يحتج له لا إن احتاج فلا فسخ بحال خلافا لمن قال بعدم تعجيله لصحته (قوله) ومنع نكاحه الخ) أي لان في نكاح المريض لها ادخال وارث على تقدير اسلام النصرانية وعق الأمة (قوله) على الأصح) هو قول ابن محرز وصححه بعض البغداديين وعليه فيكون لها الأقل من الثلث ومن المسمى ومن صدق المثل ان كان هناك مسمى وإلا الأقل من صدق المثل والثلث وهذا كله إذا مات قبل الفسخ ولا إرث لها إن مات من مرضه المتزوج فيه بعد إسلامها أو عتقها وأما إن فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لها سواء سمى لها أو نكحها تفويضا (قوله) واختار خلافة) أي والذي اختاره اللخمي القول بمواز ذلك وهو ضعيف (قوله) فلها المسمى إن كان وإلا فصدق المثل) تأخذ ذلك من رأس المال

(فصل)

صح المريض منها فلا يفسخ زوال المانع (ومنع نكاحه) أي المريض (النصرانية)

الأولها الكتابية (والأمة) المسلمة (على الأصح) المتحد لجواز اسلام النصرانية وعق الأمة فيص ان أهل الميراث وبفسخ قبل البناء بعده لا انه صح (وما اختار خلافة) لان كلامنا الاسلام العتق نادر فلا يلتفت اليه وعليه فلها المسمى إن كان وإلا فصدق المثل

[درس] فصل في خيار أحد الزوجين إذا وجد صاحبه عيبا وبين العيوب التي توجب الخيار في الرد (الخيار) لأحد الزوجين بسبب وجود عيب من العيوب الآتية يأتيها فقوله الخيار مبتدأ وقوله يبرص الخ. متعلق بالخبر المحذوف أي ثابت يبرص وقوله (إن لم يسبق العلم) الخ شرط في الخبر أي ثابت للسليم أولم يجد في صاحبه عيبا ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحقه من الخيار وعيبه لا يمنعه من ذلك إن لم يسبق علمه بسبب العيب على العقد (أولم يبرص) بسبب العيب (٢٧٧) صريحا أو التزاما حيث اطلع عليه بعد

العقد (أو) لم يتلذذ بالمعيب علما به وأو بمعنى الواو اذلا بدم من انتفاء الامور الثلاثة اذلو وجدت أو بعضها لا تنفي الخيار الا امرأة المقرض إذا علمت قبل العقد أو بعده باعتراضه ومكنته من التلذذ بها قلها الخيار حيث كانت ترجو برأه فيها ولم يحصل (وحلف) مرید الرد إذا ادعى عليه العيب مسقطا لخياره من سبق علم أو رضا أو تلذذ ولا يثبت (على نفسه) أي على نفي مسقط الخيار (يبرص) متعلق بالخبر المحذوف كما قدمنا وحاصل ما أشار له الصنف ان العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة يشتركان فيها وهي الجنون والجدام والبرص والعذبة وأربعة خاصة بالرجل الحب والخضاء والاعتراض والعنة وخمسة خاصة بالمرأة وهي الرق والقرن والعقل والافضاء والبخر وأضاف ما يختص بالرجل لضميره وما يختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك لم يصفه

فصل في خيار أحد الزوجين (قوله ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحقه) كان عيبه من جنس عيب صاحبه أو من غير جنسه كما صرح به الرجراجي وقوله ح وهو ظاهر اطلاق ابن عرفة أيضا ولا يخفى تفصيل ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه مخالف لعيبه بان تبين ان به جنونا وبها جذام أو برص أو داء فرج كان لكل واحد منهما القيام واما ان كانا من جنس واحد كجدام أو برص أو جنون صرع لم يذهب فان له القيام دونها لأنه بذل صداقا لسلمة فوجدتها ممن يكون صداقها أقل من ذلك انظر بن قال شيخنا والأول اظهر لأن المدرك الضرر واجتماع المرض على المرض يؤثر زيادة (قوله ان لم يسبق العلم) أي ان لم يكن العلم من السليم بالعيب سابقا على العقد ولم يرض بالعيب من علم به بعد العقد. ولم يتلذذ فان علم السليم بسبب العيب قبل العقد فلا خيار له بعد ذلك لأن عقده مع العلم بالعيب دليل على رضاه وكذلك إذا رضى به بعد الاطلاع عليه فلا خيار له بعد ذلك وكذلك إذا تلذذ بعد العلم به فلا خيار له بعد ذلك لأن تلذذه بعد العلم به دليل على رضاه في الحقيقة للدار في سقوط الخيار على الرضا وما ذكره من العلم والتلذذ دلالة عليه (قوله صريحا) أي بان كان الرضا بالتقول كرضيت وقوله أو التزاما أي مثل تمكين السليم من نفسه (قوله وأو بمعنى الواو) أي واو في الحلين بمعنى الواو وقد يقال لاداعي لذلك بل هي لاحد الدائر لو قوعها بعد النفي ونفي الأحاد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الجميع (قوله الا امرأة المقرض الخ) أشار الشارح بهذا إلى ان مفهوم الشرط الأول تفصيلا وقوله فيها أي في صورتين (قوله وحلف على نفسه) يعني انه إذا أراد أحد الزوجين ان يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال العيب للسليم أنت علمت بالعيب قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت به أو تلذذت والحال أنه لا يثبت لذلك المدعى العيب تشبه له بما ادعاه وأنكر السليم ذلك وأراد العيب ان يحلفه على نفي ما ادعاه عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ فانه يلزمه ان يحلف ومحل كلام الصنف اذا لم يكن العيب ظاهرا وتدعى علمه به بعد البناء أو بطل الأمر كشره والافلا يحلف السليم والقول قول العيب انه رضى به يمينه ابن عرفة عن بعض الموثقين ان قالت علم عبي حين البناء وأكذبها وكان ذلك بعد البناء بشهر ونحوه صدقت مع عيبتها الا ان يكون العيب خفيا كبرص يباطن جسدها ونحوه فيصدق يمينه انظر ح والنواق ٨١ بن وقوله وحلف على نفسه أي وثبت له الخيار فان نكل حلف الميعب وسقط الخيار هذا اذا كانت دعوى الميعب على السليم دعوى تحقيق أما ان كانت دعوى اتهام فان الميعب لا يحلف ويسقط عنه الخيار بمجرد نكول السليم لان دعوى الاتهام لا ترد فيها الميعب فان كانت دعوى تحقيق ونكل الميعب بعد نكول السليم فالظاهر جريانه على القاعدة الآتية وهي ان النكول تصديق لنا كل الأول فيبقى الخيار للسليم (قوله على أحد قولين في السير الخ) هذا كله في برص فديمر قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد بالسير اتفاقا وفي الكثير خلاف وهذا بما حدث بالرجل وأما

وبدا به لعمومه فقال يبرص ولا فرق بين ابيضه وأسوده الأرد من الأبيض لأنه من مقدمات الجسام والناث على الأبيض شعر أبيض ويشبهه في لونه البهق غير ان الشعر النابت عليه أسود ولا خيار فيه وإذا نحس البرص بآفة خرج منه ماء ومن البهق دم وعلامة الأسود التظاير والتشعير بخلاف الأبيض أي يكون قشره مدورا يشبه الفلوس وهو مع كونه أردا أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الأبيض وسواء كان البرص يسيرا أو كثيرا في المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد القولين في اليسير (وعذبة)

بكسر العين للهمة وسكون الدال المعجمة وفتح اللثة التحية فطاء مهملة وهى التخطوط عند الجماع إذا كان قديما أو شك فيه لا أن تحقق حدوته فلا رد به ومثله البول ولارد بالرجع قولوا واحدا ولا بالبول فى القرش على الأرجح (وجذام) بين أى عتق ولوقل أو حدث بعد العقد (لأجذام الأب) (٣٧٨) فلا يثبت الخيار لأحد الزوجين به والمراد الأصل فيشمل الأم وأولى الجد

ولو قال الوالد كان أولى (وبخصائه) وهو قطع الذكر دون الاثنين (وجبه) وهو قطع الذكر والاثنين وكذا مقطوع الاثنين فقط إذا كان لا معنى والا فلا رد به ومثل قطع الذكر قطع الحشفة على الرابع (وعنته) بضم العين للهمة وتشديد النون وللرأده هنا صغر الذكر بحيث لا يتأتى به الجماع (واعتراضه) عدم انتشار الذكر (و) للزوج ردها (بقرنها) بفتح الراء شئ يبرز فى فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون من لحم غالبا فيمكن علاجه وتارة يكون عظما فلا عكن علاجه عادة (ورقتها) بفتح الراء والتاء الفوقية وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع إلا أنه إذا انسد بلحم يمكن علاجه وبغضها أى نفن فرجها لأنه مفرو هو ظاهر وقل الأئمة الثلاثة لا رد به كالجرب وثبت الفم (وعفها) بفتح العين والقاء لحم يبرز فى قباها

فى المرأة فمصيبة نزلت به كما فى البدر القرافى (قوله بكسر العين الخ) فيه ان اللأم لعطفة على ما قبله انه بفتح العين مصدر عذيب وأما على ضبط الشارح فهو اسم لذى العيب فلا يناسب عطفه على العيب (قوله وهى التخطوط الخ) هذا إنما يناسب ماضبطناه به لا ماضبط به الشارح (قوله أو شك فيه) أى فى حدوته بعد العقد وقدمه عنه فإذا حدثت عند تزوجها من غير سبق تزوج فإنها تعمل على انها غير حادثة بل كاملة فيها (قوله ومثله البول) أى مثل الغائط عند الجماع البول عنده (قوله ولا بالبول) وكذا لارد بكثرة الأيام للبول بالأولى الا لشرط (قوله بين) وأما لو كان مشكوكا فى كونه جذاما فلا رد به اتفاقا (قوله ولوقل أو حدث بعد العقد) أى هذا إذا كان كثيرا بل ولو كان قليلا هذا إذا كان قديما بل ولو حدث بعد العقد بخلاف البرص فإنه ان كان قبل العقد واطلع عليه بعده فلا فرق بين كونه قليلا أو كثيرا وان كان بعده فلا بد من كونه كثيرا كما يأتى للمصنف وتقدم أيضا قريبا (قوله لأجذام الأب) أى بخلاف من اشتبى رقيقا فوجد باحد أصوله جذما ما عيب يرد به لأن البيع مبنى على المشاحة بخلاف النكاح فإنه مبنى على المسكامة (قوله والا فلا رد به) أى ولا يضر عدم النسل كالعقم (قوله وللرأده هنا صغر الذكر) مثل الصغرى كونه موجبا للرد والتخن المانع من الإيلاج وأما الطول فيلوى شئ على مالا يستطيع إيلاجه من أصله ولا يرد الزوج بوجوده خنى متضخ الذكورية كما فى البدر القرافى ونظر شيخنا السيد البليدى فى وجود الزوجة خنى متضخ الانوثة (قوله من لحم غالبا) أى وقد يكون من عظم فلا يمكن علاجه (قوله ادرة الرجل) الادرة اسم لنفخ الحصى كما فى الصالح ان قلت ان القرن وما بعده أمور إنما تدرك بالوطء وهو يدل على الرضا فيتفى الخيار قلت الوطء الدال على الرضا هو الحاصل بعد العلم بموجب الخيار لا الحاصل قبله أو به (قوله قبل العقد) حال من قوله : من أى الخيار ثابت ببرص وما عطف عليه حالة كونها كائنة قبل تمام العقد فلا يحتاج لقول الشارح قبل العقد أو فيه (قوله اما الحادثة بعده الخ) حاصله أن العيوب المشتركة ان كانت قبل العقد كان نسل من الزوجين رد صاحبه به وان وجدت بعد العقد كان للزوجة ان ترد به الزوج دون الزوج فليس له ان يرد الزوجة لأنه قادر على مفارقتها بالطلاق ان تضرر لأن الطلاق بيد بخلاف المرأة فإذا ثبت لها الخيار (قوله ولها فقط الرد فالجذام الخ) حاصله أنه السئلة على ما يؤخذ من كلام المصنف هنا وفيما مر أن الجذام متى كان محققا ثبت للمرأة الرد به ولو يسيرا كان قبل العقد أو حدث بعده وأما الرجل فله الرد به ان كان قبل العقد قل أو كثر ولارد به ان كان حادثا بعد العقد مطلقا وأما البرص فإن كان قبل العقد رد به ان كان كهيما فيها أو يسيرا فى المرأة اتفاقا وفى اليسير فى الرجل قولان وأما الحادث بعد العقد فلا رد به لو احدى ان كان يسيرا باتفاق وان كان كثيرا فترد به المرأة الرجل على السذهب وليس للرجل ردها به لأنه قادر على فراقها بالطلاق ان تضرر لأن العصمة بيد بخلاف المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله أى بعد العقد) أى سواء كان قبل الدخول أو بعده كما قاله ابو القاسم الجزيرى فى وثائقه فالحدث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد فى التفصيل المذكور وهو ان الجذام اذا كان محققا يرد به قل أو كثر والبرص يرد به بشرط ان يكون فاحشا لا يسيرا وهذه طريقة وهناك طريقة أخرى للميطى وحاصلها انه لا يرد بالجذم

الحادث

ولا يسم غالبا من رشح يشبه ادرة الرجل وقيل انه رغبة فى الفرج تحدث عند الجماع (و) إفضائها) وهو

اختلاط مسلكى الذكر والبول وأولى منه اختلاط مسلكى الذكر والغائط وقد يكون المصنف أطلقه على ما يعمهما ومحل ثبوت الخيار بهذه العيوب ان حدث (قبل العقد) أو حينه اما الحادثة بالمرأة بعده فمصيبة نزلت بالرجل واما الحادثة فأتى بها بقوله (ولها فقط) دون الزوج (الرد) بالجذام (البين) أى المحقق ولو يسيرا (والبرص المضرة) أى الفاحش دون اليسير (الحادثين بعده) أى بعد العقد

بعد التأجيل سنة ان رضى برؤه وليس الزوج كلام ولا اخذ شيء منها في نظير طلاقها وكذا يقال في الجنون وسأى في كلامه الاشارة
لذلك استظهر بعضهم ان المذيطة الحادثة بعده كالجنون ومما فيه الرد بها (لا بكعراض) حدث بعد الوطء فيها ولو مرة وهي مصيبة
نزلت بها إلا ان يتسبب فيه فلها الرد به كالحادث قبل الوطء وبعد العقد وأدخلت (٢٧٩) الكاف الحياء والجب والكبر

المانع من الوطء (و) ثبت
الخيار (بمجنونها) القديم
قبل العقد سواء كان بصريح
أو وسواس وهو أحد
العيوب الأربعة المشتركة
(وإن مرة في الشهر) لنفور
النفس وخوفها منه أى
يثبت لكل منها الخيار
بالجنون القديم (قبل
الدخول وبعده) حيث لم
يعلم به إلا بعد الدخول
وأما ان علم به قبله ودخل
فلا خيار له كما تقدم
أول الفصل • واعلم ان
الجنون حكمه حكم الجنان
فان كان قبل العقد
ردبه مطلقا وإن حدث
بعده وقبل البناء فانه يوجب
الخيار للمرأة دون الرجل
وكذا ان حدث بعد البناء
على ظاهر المدونة في
الجنان ويقاس عليه
الجنون ولذا جعل بعضهم
قول المصنف قبل الدخول
وبعده متعلقا بمحذوف
تقديره وإن حدث الجنون
بالرجل قبل الدخول
وبعده أى فلها رد بخلافه
هو ليفيد ان حكمه حكم
الجنان وإن كان لا دليل

الحادث بعد البناء إلا اذا تباحش كالبرص فليس الحادث بعد البناء عنده كالحادث بعد العقد وقبل
البناء وطريقة الجزرى هي ظاهر المدونة والمصنف (قوله بعد التأجيل سنة) متعلق بقوله ولها الرد الخ
فتبوت الرد لها بالجنان والبرص الحادثين بعد العقد لا ينافى كونه بعد سنة كما يأتى للمصنف في قوله وأجل
في برص وجدام رضى برؤهما سنة (قوله وكذا يقال في الجنون) أى ان لها فقط الرد به إذا حدث بعد
العقد وانه يؤجل سنة قبل الرد إذا رضى برؤه (قوله فلها الرد بها) أى دون الزوج فليس له أن يرد بها
(قوله لا بكعراض) أى لاردها بكعراض وقوله إلا ان يتسبب فيه أى في الاعتراض الحادث
بعد الوطء فان تسبب فيه كان لها الرد به (قوله كالحادث قبل الوطء) أى فلها الخيار بعد ان يؤجل الحر
سنة والعبد نصفها كما يأتى (قوله وأدخلت الكاف الحياء والجب) أى الحادثين ذلك بعد الوطء
وقوله والكبر أى وكبر الشخص المانع له من الوطء بان زالت منه الشبوبة فلا خيار لها في الجميع
(قوله وثبت الخيار بمجنونها) أى لكل منها (قوله بصريح) أى من الجن وقوله أو وسواس وهو ما كان من
غلبة السوداء (قوله وإن مرة) أى هذا إذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وإن حصل في كل شهر مرة
ويبقى فيما سواها وظاهره انه إذا كان يأتى بعد كل شهرين فلا رد به وليس كذلك والظاهر أن هذا
كنية عن القلة ثم محل الرد بما ذكر من الجنون الذى يحصل في الشهر مرة إذا كان يحصل منه اضرار من
ضرب أو إفساد شيء اما الذى يطرح بالارض ويبقى من غير اضرار فلا رد به (قوله قبل الدخول
وبعده) جملة الشارح متعلقا بمحذوف أى يثبت الخيار قبل الدخول وبعده بمجنونها القديم وهو ما
كان قبل العقد وعلى هذا فالمصنف ساكت عن الحادث بعد العقد كان حدوثه قبل الدخول أو بعده
وحاصل ما في المسئلة ان الجنون إذا كان قديما وهو السابق على العقد فلكل من الزوجين ان يرد به
صاحبه اتفاقا قبل الدخول وبعده وإن حدث بعد العقد ففيه طرق أربعة قيل ردبه مطلقا كان بالرجل
أو بالمرأة حدث بعد البناء أو قبله فحدوثه بالمرأة بعد العقد كحدوثه بالرجل ويصح تقرير المصنف
به على جملة قوله قبل الدخول وبعده مدخولا للاغيا وضميم بعده للدخول وقيل لا يرد به مطلقا
وقيل ردبه الزوجة الزوج لا العكس وقيل ان حدث قبل البناء ثبت لها الرد به وإن حدث بعد البناء
فلا رد لها الا لى الحسن ونسبه للمدونة والثانية لأشهب والثالثة قول ابن القاسم وروايته
والرابعة للتبطينى والمعتمد قول ابن القاسم ومحل الخلاف في جنون من تأمن زوجته أذاه وإلا
فلها الخيار اتفاقا حدث قبل البناء أو بعده كما فى ابن غازى (قوله ردبه مطلقا) أى سواء كان قائما
بالمرأة أو بالرجل (قوله فانه يوجب الخيار للمرأة) هذا على ما نقله المواق عن اللخمي والتبطينى
(قوله وكذا ان حدث بعد البناء الخ) أى فان لها ان ترد به كالحادث قبل البناء وهذا إشارة لما قاله ابن القاسم
(قوله ولذا جعل بعضهم الخ) أى لأجل قياس الجنون على الجنان (قوله متعلقا بمحذوف) أى لأجل
ان يكون المصنف ذا كراهة الحكم القديم قبل العقد والحادث بعده قبل الدخول وبعده ماشيا على قول
ابن القاسم وحاصل مذهبه ان العيوب المشتركة ما حصل منها قبل العقد فلكل من الزوجين ردصاحبه
وما حدث منها بعد العقد فالزوجة الرد به دون الزوج سواء حدث قبل البناء أو بعده (قوله قبل الدخول الخ)

على هذا المحذوف لقول المصنف ولها فقط ان حدث قبل الدخول الخ كان أحسن وأجلا (يه) هكذا في بعض النسخ بواو وفي
نسخة بدونها على الاستئناف البياني كما نقل له وهل الخيار في الجنون القديم لكل منها وفى الحادث لها دون الرجل يكون بتأجيل
او بلا تأجيل فاجاب بقوله أجلا فيه (وفي برص وجدام) قديمين بهما أو حادثين بالرجل فقط (رضى برؤهما) بضمير التثنية يذهب رجوعه
للزوجين أى في العيوب الثلاثة وفى بعض النسخ بضمير المفرد المؤنث الرابع للعيوب الثلاثة فلا بد من رجاء البره في الثلاثة

كالمنصف من أن المجنون
يؤجل ولو لم يرج رؤه (سنة)
لحرية للحر ونصفها للعبد
أو الأمة من يوم الحكم
(و) الخيار ثابت (بغيرها)
أي غير العيوب المتقدمة
من سواد وقرع وعمى
وعور وعرج وشلل
وقطع وكثرة أكل من
كل ما بعد عيا عرفا (إن
شرط السلامة) منه سواء
عين ماضية أو قال من
كل عيب أو من العيوب
فإن لم يشترط السلامة فلا
خيار (ولو) كان شرط
السلامة (بوصف الولي)
أو وصف غيره بحضرته
وسكت بأنها يضاء أو
صحيحة العينين أو سليمة
من القرع ونحو ذلك
وسواء سأل الزوج عنها
أو وصف الواصف ابتداء
(عند الخطبة) بالكسر
من الزوج أو وكيله
(وفي الرد) من الزوج
(إن شرط) الموثق بأن
كتب في الوثيقة (الصحة)
للزوجة في العقل والبدن
فتوجد على خلافه وهو
قول الباجي وعدمه وهو
قول ابن أبي زيد لأنه
من تلفيق الموثقين وهو
الظاهر (تردد) ولو دل
وفي الرد أن كتب الموثق
الصحة تردد كان أحسن

أي أو جده (قوله على المتحد) أي كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات (قوله كالمنصف) أي على
نسخة التنية لا على النسخة التي عبر فيها بضمير المفرد للثوث الراجع للعيوب الثلاثة (قوله سنة)
اختار ابن رشد أن تزوجة المجنون النفقة في الاجل إن كانت مدخولا بها كزوجة المجنم والابرص
مطلقا (قوله للحر) أي كان ذكرا أو أنثى فالمراد الشخص الحر (قوله ونصفها للعبد أو الأمة)
أي العيين وجعل نصفها للعبد أمر تعبدى وإن كان النظر لمرور الفصول الأربعة يقتضى مساواة
العبد للحر في التأجيل بسنة (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل لامن يوم الرفع للحاكم
(قوله وبغيرها) عطف على قوله يبرص (قوله من كل ما بعد عيا عرفا) أي كتنن فم وجرب وحب
افرج (قوله إن شرط) أي أحد الزوجين السلامة (قوله سواء عين ماضية) أي بان قال
بشرط سلامتها من العيب القلاني (قوله أو من العيوب) أي ولا يحمل قوله من كل عيب أو من
العيوب على عيوب ترد بها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة
إن ادعاء الزوج والحال أنه لا يئنه له قاله ابن المندى والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من
نحو السواد والقرع من أنه لا يرد بها إلا بالشرط وما تقدم يرد بهما من غير شرط إن العيوب المتقدمة
مما عافها النفوس وتتقص الاستمتاع بخلاف السواد والقرع وما مائلها (قوله) فإن لم يشترط
السلامة فلا خيار (ظاهره) أن العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره أيضا ولعل الفرق بين
النكاح وبين غيره من كثير من الأبواب حيث جعل العرف فيها كالشرط أن النكاح مبنى على
المكاملة واعلم أنه إذا اشترط السلامة من عيب لا ترد به إلا بشرط ولم يوجد ماضية فإن اطلع على
ذلك قبل البناء فامان يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وإن اطلع على ذلك بعد
البناء واد بقاءها أو مفارقتها ردت لصداق مثلها وسقط ما زاده لأجل ما اشترطه ما لم يكن صداق
مثلا أكثر من المسمى والإلزامه للمسمى فليس كالعيب الذي ثبت فيه الخيار بدون شرط لأنه إن
اطاع قبل البناء امان يرضى وعليه المسمى أو يفارق ولا شيء عليه وإن اطلع بعده امان يرضى ويلزمه
المسمى أو يفارق ويلزمه ربع دينار على ما بآني (قوله ولو بوصف الولي) أي هذا إذا كان شرط
السلامة صادرا من الخاطب بل ولو كان بوصف الولي أي ولي المرأة عند الخطبة وهذا ما لا يفتي
في ثبوت الخيار للزوج إذا وجدت على خلاف ما شرط (تنبيه) قوله ولو بوصف الولي هذا
قول عيسى وابن وهب ورد بلو قول محمد مع أصح وابن القاسم أن وصف الولي لا يوجب الخيار
أه بن (قوله أو صحيحة العينين) أي فتوجد على خلاف ما وصف (قوله وسواء سأل الزوج
عنها) أي فوصفها الواصف وما ذكره الخارج من أن الخلاف بين عيسى ومحمد مطلق وإن عيسى
يقول أن وصف الولي يوجب الخيار سواء وصفها ابتداء أو كان وصفه بعد سؤال الزوج عنها
ومحمد يقول وصف الولي لا يوجب الخيار مطلقا طريقة للخمي وصدر بها المنصف في التوضيح
وطريقة ابن رشد أن الخلاف بين عيسى ومحمد إنما هو إذا صدر الوصف ابتداء من الواصف وأما
إذا صدر بعد سؤال الزوج فيتفق على أنه شرط يوجب الرد انظر (قوله إن شرط للموثق)
أي أن كتب الموثق في وثيقة القصد الصحة بأن كتب تزوج فلان فلانة الشابة الصحيحة العقل
والبدن بصداق قدره كذا وكذا وتوجد على خلافه وتنازع الولي والزوجة فقال الزوج أنا
شرطت ذلك وانكر الولي ولا يئنه لواحد فقال ابن أبي زيد لارده ولا يكون ما كتبه الموثق دليلا
على اشتراطه لأن الموثق جرت المادة بأنه يلتقي الكلام ويجعله ويذكر فيه ما ليس بمشترط وقال
الباجي له الرد لأن العادة أن الموثق لا يكتب الصحيحة إلا إذا اشترطت الصحة (قوله بأن
كتب في الوثيقة) تصوير للشرط الحاصل من الموثق (قوله تردد) أي للباجي وابن أبي زيد وكلام

(لا) خيار (بخلاف الظن كالقرع) وهو عدم ذات الشعر لانه من قوم ذوى شعر (٢٨١) (والسواد من قوم يبيض و) لاني بن

القمر وهو البخر ولا تن
الانف وهي الخشاء خلافا
للخمي فيهما قياسا منه على
نن الفرج (و) لا في
(الثوبية) سواء كانت
بنكاح أم لا حيث ظنها
بكرا فهذا من أمثلة تخلف
الظن (إلا أن يقول)
أنزوجهما على شرط أنها
(عذراء) فتوجد ثيبا فله
الخيار (وفي) الخيار بشرط
(بكرا) فيجدها ثيبا بغير نكاح
وعنده (تردد) محله ما يجر
عرف بمساواة البكر للعذراء
كما هو عندنا بمصر وما يعلم
ولها بذويتها عند شرط
الزوج أو وكيله والا فله
الرد قطعا (وإلا تزوج
الحرة الأمة) يظنها حرة
تتخلف ظنه فله ردها (و)
تزوج (الحرة) ولو دنيئة
(العبد) تظنه حرا فله الرد
وهذا الاستثناء معطوف
على الاستثناء قبله لكن
الأول منقطع (بخلاف
العبد مع الأمة) يظن
أحدهما حرية الآخر
(والمسلم مع النصرانية)
يظنها مسلمة أو عكسه
فتبين خلاف ظنه فلا
لاستوائيهما رقا وحرية
(إلا أن يفرأ) بأن يقول
الرقيق أنا حر والنصرانية
أنا مسلمة وعكسه ولا

التيطى يدل على أن الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه صدرت الفتوى فكان اللائق للمؤلف
الاقتصار عليه قال فان كتب الوثيق سليمة البدن اتفق ابن أبي زيد والباجي على أنه شرط أي
فله الرد ان وجدها غير سليمة اه بن قال بعضهم لعله إنما فرق بين صحيحة وسليمة لأن الأول عادة
الموتقين جارية بتأنيقه أي بذكره من عند أنفسهم ولم تجر عاداتهم بتلقيق الثاني (قوله لا بخلف الظن)
أي لا يتخلف الأمر للظنون كما إذا تزوج بامرأة من قوم ذوى شعر فظنها أنها مثلهم فتخلف ظنه بان
وجدها قرعاء وهذا عطف على قوله يبرص أو على معنى أن شرط السلامة والاصل وبغيرها بشرط
السلامة لا بخلف الظن وهذا تصريح بمفهوم الشرط صرح به ليرتب عليه ما بعده (قوله من قوم)
راجع لقوله كالقرع وهو متعلق بمحذوف أي كالقرع لمن تزوجهما من قوم الخ وكذا يقال في قول
المنصف والسواد من قوم يبيض (قوله فتوجد ثيبا فله الخيار) أي لأن العذراء هي التي لم تنزل بكارتها
(قوله وفي بكرا الخ) البكر عند الفقهاء هي التي لم توطأ بعقد صحيح أو فاسد جار مجرى الصحيح وأما
العذراء فهي التي لم تنزل بكارتها بمنزل فلو أزيلت بكارتها بزنا أو بوثبة أو بنكاح لا يقران عليه فهي
بكر فهي نعم من العذراء وقيل البكر مرادفة للعذراء فهي التي لم تنزل بكارتها أصلا وعلى ذلك الخلاف
وقع التردد الذي ذكره المنصف (قوله فيجدها ثيبا بغير نكاح) وأما لو وجدها ثيبا بنكاح فقد قولنا
واحد كما نقله ابن عرفة عن التيطى وابن فتحون اه بن (قوله تردد) الأول لابن المطار مع
بعض الموتقين بناء على أن البكر مرادفة للعذراء وأنها التي لم تنزل بكارتها أصلا والثاني لاني بكر بن
عبد الرحمن وصوبه بعض الموتقين بناء على أن البكر هي التي لم تنزل بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد
جار مجراه (قوله محله ما لم يجر الخ) أي ومحله أيضا إذا أتفتت مع الزوج على أنها الآن غير بكر فان
ادعت أنها بكر وادعى هو عدمها فالقول لها في وجودها ولا ينظر لها النساء جبرا عليها فان مكنت
من نفسها امرأتين فان شهدتا بثبوتها كان القول قوله دونها وان شهدتا بكارتها كان القول قولها ودونه
(قوله لكن الأولى منقطع) أي لعدم دخول ما بعد الألفا قبلها لأن ما قبلها يتخلف فيه الظن وما بعدها
تخلف فيه الشرط وهذا أي اشتراط كونها عذراء فتوجد ثيبا ليس داخلها قبله وهو ما إذا ظن أنها
بكر فوجدها ثيبا فما قبل إلا تخلف فيه الظن وما بعدها تتخلف فيه الشرط (قوله أو عكسه) أي تظنه
نصرانيا وقوله فلا أي ليس لأحدهما رد الآخر وقوله لاستوائيهما رقا أي بالنسبة لمسئلة العبد
مع الأمة وقوله وحرية أي في مسألة المسلم مع النصرانية (قوله إلا أن يفرأ) بالبناء للمفعول ونائب
الفاعل ضمير المغرورين أو للفاعل وهو ضمير الفارين وعلى كل يشمل الغرور من الجانبين فالاستثناء
راجع للفروع الأربعة المشتمل عليها قوله بخلاف العبد الخ لصدقه على غروره لها وغرورها له
وكذا المسلم مع النصرانية (قوله بأن يقول الرقيق) أي سواء كان هو الزوج الذي هو العبد
أو المرأة التي هي الأمة (قوله وعكسه) أي بأن يقول المسلم للنصرانية أنه نصراني فتبين أنه مسلم
(قوله ولا يكون الزوج بذلك مرتدا) أي خلافا لما في البدر القرافي من رده بذلك ووجه ما قاله
الشارح أن قرينة الحال وهي التوصل لغرضه من نكاحها صارفة عن رده كما في اليمين
إذا قال هو يهودي أو نصراني أن كنت فعلت كذا والحال أنه فعله وقد كذب في يمينه فلا
يكون بذلك مرتدا كما مر (قوله للعرض) بفتح الراء اسم مفعول أي الشخص الذي اعترضه
المانع فتمعه من الوطء إذ الأصل عدمه وإنما يكون لعارض يعرض كسحر أو خوف
أو مرض (قوله بأن لم يسبق له فيها وطء) سواء كان اعترضه قديما أو حادثا أي وأما التي
سبقت له وطء لها ولمرة فلا خيار لها فيه حينئذ فلا يؤجل كما مر في قوله لا بكناء اعراض (قوله لعلاجه)

(٣٦ - دسوفى - ثنى) يكون الزوج بذلك مرتدا فالخيار في الأربع صور (وأجبال المترض) الحر الثابت
لزوجته عليه خيار بان لم يسبق له فيها وطء (سنة) قرينة لعلاجه (بعد الصحة) من مرض غير الاعتراض أي إذا كان به مرض غيره

فإنه يؤجل بعد الصحة منعمة (من يوم الحكم) لا من يوم الرفع لأنه قد يتقدم عن يوم الحكم فإن لم يترافعا وتراضيا على التأجيل فمن يوم التراضي (وإن مرض) بعد الحكم (٢٨٢) جميع السنة أو بعضها كأن يقدر في مرضه هذا علاج أو لا ولا يزداد عليها بل يطاق عليها (و) أجل (العبد)

نصفها (أي نصف السنة (والظاهر) عند المصنف (لا نفقة لها فيها) أي لا مراة للعرض في مدة التأجيل وإما ابن رشد فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها فإن دخل فلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها ولا يصح قياس المصنف العرض على المجنون الذي لم يدخل لأن المجنون يعزل عنها وللعرض مسترسل عليها فالأظهر أن لأمراة العرض النفقة كما يفيد كلامهم على المجنون والأبرص وكذا المجنون بعد الدخول فهو قياس بلا جامع (وصديق) للعرض (إن ادعى فيها) أي في المدة (الوطء) بعد ضرب الاجل وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها (يمين) فان ادعى بعدها انه وطئ بعدها يصدق (فإن نكل حلفت) وفرق بينهما قبل تمام السنة (وإلا) تخلف (بقيت) زوجة ولا كلام لها بعد ذلك لأنها بنكوتها مصدقة له على الوطء (وإن لم يدعه) بعد السنة (طائها) ان

علة أقوله أجل (قوله فانه يؤجل بعد الصحة منه) أي لأن المرض قد يمنع من البرء مما هو قائم به من الاعتراض (قوله من يوم الحكم) أي وابتدائها من يوم الحكم حالة كونه واقما بعد الصحة (قوله ولا يزداد عليها) أي لاجل المرض الذي حصل فيها (قوله بل يطلق عليه) أي بمجرد فراغها وهو قول ابن القاسم ومقتضى التعليق السابق أنه يزداد عليها بقدر زمن مرضه وبه قول ابن رشد ان كان المرض شديدا وقال أصبغ ان عم المرض السنة استوفت له وان مرض بعضها فلا يزداد بقدر زمانه (قوله والعبد نصفها) قال المتيطي في النهاية واختلف في الاجل للعبد قيل كالحر قال أبو بكر بن الجهم قل في السكافي ونقل عن مالك وجمهورية الفقهاء وقيل ستة أشهر وهو قول مالك ومذهب المدونة وبه الحكم قال الأحمي والأول آيين لأن السنة جعلت ليختبر في القصول الأربعة فقد ينفع البواء في فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد (قوله لا نفقة لها فيها) أي لا نفقة لأمراة المعرض في مدة التأجيل على الزوج المعرض سواء كان حرا أو عبدا (قوله وأما ابن رشد الخ) هذا مقابل لقوله عند المصنف أي فالظاهر هنا على خلاف اصطلاحه (قوله فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها) أي إذا اجل لرجاء البرء أي ولكن المعتمد هو مذهب المدونة ان لها النفقة مثل امرأة المعسر بالصداق إذا منعت نفسها حتى يؤدي صداقها إذ لعل له مالا فكتمه (قوله يعزل عنها) أي في الاجل وحينئذ فلا نفقة لها لأنها في مقابلة الاستمتاع ولا استمتاع حينئذ (قوله والمعرض مسترسل عليها) أي فيجتمع بها في الاجل بغير الوطء وحينئذ فلها النفقة (قوله كما يفيد كلامهم على المجنون والأبرص) أي إذا اجلا لرجاء برئهما فان لزوجتهما النفقة عليهما مدة التأجيل (قوله وكذا المجنون بعد الدخول) أي لزوجه النفقة (قوله فهو) أي قياس المصنف زوجة المعرض على زوجة المجنون التي لم يدخل بها قياسا بلا جامع والواصل أن زوجة المبرص والمجنوم اذا اجلا للبرء كان لزوجتهما النفقة مدة الاجل كاتما مدخولا بهما أولا وكذا زوجة المجنون إذا اجل لرجاء البرء لها النفقة ان كانت مدخولا بها وكذا ان كانت غير مدخول بها على مذهب المدونة واختار ابن رشد انه لا نفقة لها وأما زوجة المعرض إذا اجل لرجاء البرء فاستظهر المصنف انه لا نفقة لها قياسا على زوجة المجنون الغير المدخول بها عند ابن رشد واعترض عليه بأنه قياس فاسد لعدم الجامع ووجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه فالحق ان لزوجة المعرض النفقة مدة الاجل كزوجة الأبرص والاجنم والمجنون (قوله ان ادعى فيها الوطء) أي ان ادعى في المدة انه وطئ بعد ضرب الاجل (قوله وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها) أي فيصدق يمين وهذا هو المعتمد كما يفيد ابن هرون خلافا لما يفيد ظاهر المصنف من عدم تصديقه لتقدمه فيها على الوطء (قوله وفرق بينهما قبل تمام السنة) هذا هو مذهب المدونة وهو المعتمد خلافا لما في الموازية من انه إذا نكل يبق تمام السنة ثم يطلب بالحلف ولا يكون نكوله أولا . اما من حلفه عند تمام السنة فان نكل فرق بينهما (قوله وان لم يدعه بعد السنة) أي وان لم يدع الوطء بعد تمام السنة بل واقفها على عدمه فيها أو سكوت ولم يدع وطئا ولا عدوا (قوله فهل يطاق الحاكم) أي واحدة فان أوقع ازيد منها لم يلزم ذلك الزائد بخلاف الزوج فان له ان يوقع ماشاء (قوله وما في معناه) كأن طائقة منك (قوله ويكون) أي كل من طلاق الحاكم وطاقتها بائنا واعترض بان هذا يناقض ما يأتي من لزوم العدة بالحلوة فقتضى ذلك أنه رجعي اذ لو كان قبل البناء ما وجبت عدة كما قاله شيخنا وقد يقال انصرح به فيما يأتي انهم وجوب العدة بالحلوة يعاملان باقرارها انه لا ووطء فلا رجعة

(قوله)

هات الزوجة بان يأمره الحاكم به فان طائها فواضح (وإلا) بطاقتها بان أبي

(فهل يطلق) عليه (الحاكم أو يأمره) أي بإيقاع الطلاق كطائفت قسي منك وما معناه ويكون بائنا لكونه قبل البناء

(ثم يحكم به) الحاكم ليرفع

خلاف من لا يرى أمر
القاضي لها في هذه الصورة
حكما (قولان ولها) أى
لزوجة المعترض ان
رضيت بعد الأجل بالمقام
معه لأجل آخر كما روى
عن ابن القاسم (فراقه بعد
الرضا) بالاقامة معه (بلا)
ضرب (أجل) ثان ولا
رفع لحاكم لانه قد ضرب
أولا ومفهوم ما في الرواية
من قولها الى أجل آخر
أنها لو قالت بعد السنة
رضيت بالمقام معه أبدا أنها
ليس لها فراقه وهو كذلك
وفيه قول المصنف أول
الفصل أولم يرض (و) لها
(الصدائق بعدها) أى
السنة كاملا لانها مكنت
من نفسها وطال مقامها
معه وتلذذ بها وأخلق
شورتها فان طلق قبلها فلها
النصف وتعاوض المتلذذ
بها بالاجتهاد قاله الشيخ
سالم ثم شبه في وجوب
الصدائق قوله (كدخل
العَيْنِ والجُيُوبِ) ثم
يطلقان باختيارها لان
طلق عليهما العيْنِ فانه يأتي
في كلام المصنف والحصى
أولى من الجيوب (وحيث
تجبل الطلاق) على
المعترض (ان يطع ذكره
فيها) أى في السنة قبل
تمامها حيث طلبته الزوجة
اذ لا فائدة في التأخير
حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقي حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقَاءُ

(قوله) ثم يحكم به الحاكم ليرفع خلاف الخ) الاولى ليرفع خلاف من يرى أن طلاق المرأة لا يقع أصلا ثم
ان هذا يقتضى أن الراد بقوله ثم يحكم به حقيقة الحكم والذي قاله بعضهم أن الراد بالحكم هنا الاشهاد
أى أو بأمرها به فإذا طلقت نفسها أشهد الحاكم على ذلك الطلاق الواقع منها كما قاله ابن عات وغيره من
المؤلفين وليس مراد المصنف ما يتبادر منه من الحكم ففى نوازل ابن سهل عن ابن عات ان الحاكم يقول
لها بعد كمال نظره إن شئت أن تطلقى نفسك وإن شئت التبرص عليه فان طلقت نفسها أشهد على ذلك اه
قال المتيطى ولا أعذار في الدين يشهدون بأنها طالقت نفسها إذ لا أعذار فيما يقع بين يدي الامام من
اقرار وإنكار على المشهور من المذهب انظر بن (قوله قولان) ظاهره انه لا ترجيح في واحد منهما
وليس كذلك ففى ابن عرفة مانعه المتيطى في كون الطلاق بالغيب الامام بوقعه أو بفوض اليها قولان
للمشهور وأبى زيد عن ابن القاسم اه قال ح وأفتى بالثاني ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل اه
وعليه فعق المصنف الاقتصار على الأول أو يقول خلاف اه بن (قوله ولها) أى لزوجة
المعترض حاصله أنها إذا رضيت بعد مضي السنة التي ضربت لها بالاقامة معه مدة لتتروى وتنتظر في
أمرها ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا اعتاج لضرب أجل ثان لان الأجل قد ضرب أولا
بخلاف ما لو رضيت ابتداء بالاقامة معه لتتروى في أمرها بلا ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب
الأجل هذا كله في زوجة المعترض (قوله وهو كذلك) أى كما في نص اللواق وقوله وفيه قول
المصنف أول الفصل أولم يرض أى فانه يفيد انه رضا مطاق من حيث انه لم يقيد وقول بن الذى في
شرح ابن رحال مانعه والظاهر من كلامهم أن ما في الرواية غير شرط بل وكذا اذا قالت رضيت
بالمقام معه فلها فراقه وهو ظاهر التوضيح وهذا كله في زوجة المعترض وأما زوجة المخيم اذا طلبت
فراقه فأجل لرجاء برئه فبعد انقضاء الأجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها
بالمقام معه بأجل لتتروى كان لها الفراق من غير ضرب أجل ثان وان لم تقيد بل رضيت بالمقام معه أبدا
ثم أرادت الفراق فقال ابن القاسم ليس لها ذلك إلا أن يزيد الجذام وقال أشهب لها ذلك وإن لم يزد
وحكى في البيان قولانك ليس لها ذلك وإن زاد انظر التوضيح قال بن وقول ابن القاسم وهو اللائق
لتقييد الخيار فيما سبق بعدم الرضا (قوله بعدها) أى إذا حصل الطلاق بعدها وحاصله ان المعترض
إذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء وزوجه واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور
وروى عن مالك ان لها نصفه (قوله وتلذذ بها) أى بالقبلة والمباشرة وليس المراد اللذة الكبرى
(قوله فان طلق قبلها فلها النصف) يعنى اذا لم يطل مقامها معه وإلا فلها الصداق كاملا ولفظح وأما اذا
طلعت قبل انقضاء الأجل فلها نصف الصداق إذا لم يطل مقامها فانه في المدونة ونقله في التوضيح اه بن
ويتصور وقوع الطلاق قبل السنة فيما إذا رضى بالفراق قبل تمامها وفيما إذا قطع ذكره في السنة (قوله فانه
يأتى في كلام المصنف) أى في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبه دفع عيبه المسمى ومعه رجع
بجميعه الخ (قوله والحصى) أى المقطوع الأثنين قائم الله ذكر (قوله قولان) الاول لابن القاسم والثاني
حكمه في البيان عن مالك وبقي قول ثالث وهو أنه لا تطلق أصلا وتكون مصيبة نزلت بها وقوله ان
قطع بالبناء للمجهول وأما لو قطعه هو فيعجل الطلاق قطعا ولها النصف حينئذ فلو قطعت عمدا فالظاهر
انها مصيبة نزلت بها فلا تطلق أصلا وتبقى زوجه لتعديها خصوصا وقد قيل بذلك إذا قطعه غيرها
(قوله وأجلت الرِّقَاءُ الخ) اعلم ان الادواء المشتركة والمختصة بالرجل اذا رجمى برؤها فإنه يؤجل فيها
الحر سنة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة بالنساء فالتأجيل فيها إن رجمى البرء بالاجتهاد وقوله
وأجلت الرِّقَاءُ أى وهى التى انسدت مسلك الذكركر منها بحيث لا يكثر منه الجماع فاذا طاب الزوج ردها
وطابت التداوى فانه تؤجل لذلك بالاجتهاد وليس للزوج منعها من ذلك وردها حالاً لأهلها بل يلزمه

حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقي حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقَاءُ

الفرج (الذوار بالاجتهاد) من غير تحديد بل بما يقوله أهل المعرفة بالطب وهذا اذا رجى البرء بلا ضرر والا فلا (ولا تجبر عليه) ان امتنع (ان كان خلقه) بأن كان من أصل الخلقة إذ شأنه ان في قطعه شدة ضرره ان لم يكن خلقه جبر عليه الآتي منهما لطالبه ان لم يلزم عليه عيب في الاصابة بعده والا جبرت هي ان طلبه الزوج (وجس) بظاهر اليد (على ثوب منكر الجب ونحوه) من خصاء وعنه ولا ينظره الشهود لان الجنس أخف من النظر (وصدق في) إنكار (الاعتراض) يمين وكذا يصدي في نفي داء الفرج من برص وجذام (كالمراة تصدق في) نفي (دائها) أي داء فرجها يمين ولا ينظرها النساء وأما داء غير الفرج كبرص فباطح عليه الرجال كالوجه والدين فلا بد من ثبوته برجلين وإن كان في باقي الجسد كفي فيه امرأتان (أو) في نفي (وجوده) أي العيب (حال العقد) بان قلت حدث بعده فلا خيار لك وقال بل قبله في الخيار فانقول لها يمين ان حصل النزاع بعد البناء والاقوله (أو) في وجود (بكرتها)

أن يصبر لملاجها فاذا مضى الأجل المضروب لملاجها ولم تبرأ خير بين ابقائها وردھا والظاهر أن الدواء عليها لان عليها أن تمكن زوجها من الاستمتاع وهو يتوقف على ذلك وان الفقة عليه في مدة الأجل قدرته على الاستمتاع بخبروطه (قوله وغيرها) أي كالقراءة والنفلاء والبخراء (قوله للدواء) أي للتداوى أو لاستعمال الدواء (قوله من غير تحديد) هذا هو للشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله وهذا) أي ومحل هذا أي تأجيلها للتداوى إذا طلبته وطلب الزوج ردها اذا كان يوجبى البرء بلا ضرر في الاصابة وقوله وإلا فلا أي والا بأن كان يحصل بعده عيب في الاصابة فلا تجب لما طلبته من التأجيل للدواء إلا برضا (قوله ولا تجبر عليه) أي على الدواء إن امتنع أي والحال انه طلبه الزوج وسواء كان يحصل بعده عيب في الإصابة أم لا وقوله إن كان أي الداء خلقه (قوله فان لم يكن) أي الرقي خلقه بأن كان عارضا بصنع صانع كما لو خففت والتف فخذها على بعض والتحم اللحم (قوله والا جبرت الخ) أي والا بان كان يلزم على التداوى عيب في الاصابة جبرت عليه إن طلبه الزوج فان طلبته هي وأبى الزوج فلا يجبر على إجابتها بل هو مخير • والحاصل أن الداء إما أن يكون خافا أو عارضا وفي كل إما أن تطلب الزوجة التداوى منه ويأبى الزوج أو يطلبه الزوج وتأباه الزوجة وفي كل إما أن يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا فجملة الصور ثمانية فان كان خلقه وطلبت الزوجة التداوى وأباه الزوج أحييت لما طلبته ان كان لا يترتب على التداوى عيب في الاصابة والا فلا تجب وان طلبه الزوج واستمتع فلا تجبر عليه سواء كان يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا وان كان الداء عارضا وطلبه أحدهما فكل من طلبه منهما أجب له ان لم يترتب عليه عيب في الاصابة فان ترتب عليه عيب أجبرت عليه إن طلبه الزوج وان طلبته هي فلا يجبر عليه الزوج بل يخير (قوله بظاهر اليد) أي لا يباطنها لأن باطن اليد مظنة لسكال الذة فلا يرتكب مع التمكن من العلم بذلك بظاهر اليد (قوله وصدق في انكار الاعتراض) أي فإذا ادعت على زوجها بأنه معترض وأكذبها فانه لا يمكن ان يعلم بالجنس وحينئذ فيصدق في نفيه يمين • إن قلت هذا مكرر مع قوله سابقا وصدق إن ادعى فيها الوطء • قلت لا تكرار لان المسئلة الأولى فيما اذا ادعى بعد أن أجله الحاكم انه وطئ بعد التأجيل وهذه فيما اذا أنكر الاعتراض ابتداء وقد يقال انه لا معنى للتكرار إلا كون الثاني مستغادا بما ذكر أولا وما هنا كذلك لانه اذا صدق في دعواه زوال الاعتراض بعد وجوده فأولى أن يصدق في نفيه من أول الأمر فالأولى أن يقال ان العصف كرر هذه المسئلة ليرتب عليها قوله كالمراة في دائها (قوله كالمراة تصدق في نفي دائها) أي نفي داء فرجها ولو برضا أو جذاما ادعى الزوج قيامه به وأنكرت ذلك وقوله يمين أي ولها رد اليمين على الزوج فاذا حلف نفيه الرد قاله أبو ابراهيم الأعرج ونقله عنه اللواقح وقال ابن المني ليس لها ردها عليه (قوله بان قالت حدث بعده فلا خيار لك) أي لما تقدم ان ما حدث من العيوب في المراة بعد العقد لا خيار للرجل فيه ويكون مصيبة نزلت به لان الطلاق بيده (قوله والا فاقوله) أي والا بان حصل النزاع قبل البناء أي وبعد العقد قوله أي فالقول قوله يمين وهذا التفصيل الذي ذكره الشارح لابن رشد والذي في خشى ان القول قولها في انه حدث بعد العقد مطلقا أي سواء كان النزاع بعد البناء وبعد العقد وقبل البناء كما هو ظاهر اطلاق الصنف والدونة وقال شيخنا في حاشيته انه الظاهر وان كان بعض الشراح رجح ما ذكره ابن رشد من التفصيل (قوله وقالت بل وجدني بكرا) أي سواء ادعت انها الآن بكر أو ادعت انها كانت بكرا وهو أزال بكارتها فصدق في صورتين معا يمين كما يفيد نقل ابن غازي وغيره خلافا لما في خشى هنا ولما في عقب عند قوله وفي بكر تردد من انها في الصورة الثانية لا تصدق بل ينظرها النساء فان قلن إن بها أنرا قريبا كان القول قولها وان قلن ان بها أنرا يسه ركونه

(أدبها) كانت سفينة

أوصية الأولى (ولا ينظرها النساء) جبر عليها أو ابتداء وهذا جار في كل عيب بالفرج وأما برضاها فينظرها فلا منافاة بينه وبين قوله (وإن آتى) الزوج (بأمرأتين تشهدان له قبلتا) ولا يكون تعمد نظرهما للفرج جرحة إما لعذرهما بالجهل أو لكون المانع من نظرهما حق المرأة في عدم الإطلاع على عورتها فإن رضيت جاز للضرورة (وإن علم الأب) أو غيره من الأولياء وقد شرط الزوج بكارهتها (بثبوتها بلاوط) من تكاح بل بوثبة ونحوها أو زنا (وكنتم قللزوج الرد على) القول (الأصح) وأما إذا كان من تكاح فقد رد وان لم يعلم الأب * ولما ذكرنا لا يوجب الرد ولا يوجه شرع في الكلام على ما يترتب للمرأة إذا حصل الرد قبل البناء وبعدة من الصداق فقال [درس] (و) ان وقع الاختيار (مع الرد قبل البناء فلا صداق) لها سواء وقع بلفظ الطلاق أو غيره لأنه ان كان العيب بها فهي مدلسة وان كان به فهي مختارة لقراه (كنفور) من أحدهما (بحرية)

منه كان القول قوله يمين اه لأن هذا قول سحنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف وهو قول ابن القاسم وابن حبيب وقوله بعض الأندلسيين عن مالك وكل أصحابه غير سحنون انظر بن (قوله أو أبوها ان كانت سفينة) ان قلت كيف حلف الأب ليستحق الفير مع ان الشأن ان الانسان إنما يحلف ليستحق هو لا يستحق غيره قلت أمر الأب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد على ان ولته سائلة فالفرع متعلق به فالخلف لرد الفير عن نفسه لا لاستحقاق غيره (تنبيه) قال ابن رشد والأخ كالأب وأما غيرها من الأولياء فلا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على نفي العلم لأنه مما يخفى الا ان يشهد ان مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهرا فيحلف على البت فان نكل حلف الزوج على نحو ما وجبت على الأب هذا هو المشهور من المذهب وقيل كل الأيمان في ذلك على البت وقال اللخيطي قال بعض الموقنين عن بعض شيوخه إذا كان الزوج لم يدخل بالزوجة فانما يجب اليمين عليها لا على الولي وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبل الدخول وان كان قد دخل بها بحيث يجب الفير على الولي فعليه اليمين ان كان قريب القرابة أو عليها ان لم يكن قريبا اه بن (قوله ولا ينظرها النساء) وقال سحنون يجوز النظر للفرج للنساء لاجل الشهادة وتبخر المرأة على نظرهن له قال بن الذي تلقيه من بعض شيوخنا المفتين ان العمل جرى بإساق يقول سحنون هذا (قوله وهذا جار في كل عيب بالفرج) أى ولا يقتصر على المسائل الثلاث (قوله فلا منافاة الخ) مفرع على الجوابين المذكورين (قوله وان آتى بأمرأتين) أى وأمرأة واحدة وهذا كالمستثنى من قوله كالمرأة في دائها وكأنه قال إلا إذا أتى الرجل بأمرأتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه كنفى الرق مثلاً فانه يعمل بشهادتهما ولا تصدق وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت اه عدوى (قوله قبلتا) أى قبلت شهادتهما لانها وان لم تكن بمال الا انها تؤول له لان من فمرتها سقطت الصداق (قوله أو لكون المانع الخ) يرد عليه انه قد تقرر في بحث ستر العورة أنه لا يجوز النظر للفرج المرأة ولو رضيت * قلت أحيب ما في ستر العورة على ما إذا لم يكن لنفع شرعى والا جاز كما في هذه ومثلها الطب اه عدوى (قوله لعذرهما بالجهل) أى بجمل حرمة النظر للعورة (قوله وان علم الأب بثبوتها الخ) حاصله ان من تزوج امرأة يظنها بكرا فوجدها ثيبا فلا رد له الا ان يشترط أنها عذراء أو انها بكر ووجدها قد ثبتت بركا فان اشترط البكارة ووجدها قد ثبتت بوثبة أو بزنا فهل له الرد أو ليس له الرد لأن اسم البكارة صادق على ذلك تردد ومحل هذا التردد إذا لم يعلم الاب بثبوتها حين اشترط الزوج البكارة وكنتم ذلك عن الزوج فللزوج الرد على القول الأصح * والحاصل انه إذا وجدها ثيبا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا أى علم الأب بثبوتها أم لا وان شرط المدايرة أو البكارة وكان زوالها بتكاح فله الرد مطلقا وان اشترط البكارة وكان زوالها بركا أو وثبة فان علم الأب وكنتم على الزوج المشترط كان له الرد على الأصح وان لم يعلم الأب فقيه تردد (قوله فللزوج الرد) أى ورجع بالصداق على الأب وعلى غيره ان تولى العقد كما يأتي (قوله على القول الأصح) هو قول اصغى وقال ابن العطار وبعض الموقنين انه الصواب ومقابله قول أشهب لا رد له (قوله وان وقع الاختيار مع الرد الخ) كان الحامل له على تقدير الشرط وجود الفاء في كلام المصنف مع أنها تزداد بعد كلمة الظرف كثيرا كما في قوله تعالى وإذا لم يهتدوا به فسيهولون هذا فك قديم وقوله الاختيار هو بمعنى الخيار وهو لازم لرد (قوله سواء وقع) أى الرد بلفظ الطلاق أو غيره هذا ظاهر في ردها له بيبه وأما في ردها له بيبها فحل كونه لاصداق لها ان ردها بغير طلاق لان ردها به فعليه نصف الصداق وكلام المصنف شامل لما إذا كان الرد بيبب يوجب الرد بغير شرط أو بيبب لا يوجب الا بشرط وحصل ذلك

أو بإسلام تبين عدمها فحصل رد قبل البناء فلا صدق لان الفار ان كان هي الزوجة فظاهر وان كان الزوج فالقراق جاء من قبلها (و) ان وقع الرد (بعده) أي بعد البناء (لمع عليه) أي عيب الزوج أي فع الرد بسبب عيبه ولو كانت هي معية أيضا يجب لها (السمى) لتدليس (ومها) أي مع ردها لم يبيها ولو كان هو معية أيضا (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي غرمه لها في عيب ترد به بغير شرط وأما ما ترد به الشرط فانه يرجع بما زاده السمي طى (٢٨٦) صدق مثلها وكلامه في الحرة بدليل قوله طى ولى لم يغب الخ قوله

(لا قيمة الولد) الأولى حذفه من هنا لأنه فيما إذا غر الزوج شخص غير السيد والأمة فجعله بعد قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية بقيمة الولد يعنى ان الزوج إذا غره أجنبي بحرة أمة تولى عقدها باذن سيدها ولم يخبر به غيره ولى بل أخبر بانه ولى أولم يخبر بشيء وغرم الزوج للسمى لسيدها وقيمة الولد لانه حر فانه يرجع طى من غره بالسمى لا بقيمة الولد التى غرمها للسيد لان الغرور سبب فى اتلاف الصداق وهو وان كان سببا للوطء أيضا الا انه قد لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على التسبب فلو أخير الأجنبي بانه غير ولى فلا يرجع الزوج عليه شيء كما إذا لم يتول العقد وسيأتى حكم غرور السيد في كلامه (على ولى) متعلق برجع (لم يغب)

الشرط (قوله أو بإسلام) الأولى أو بدين (قوله فظاهر) أى لأنه لا شيء لها لانها مدلسة (قوله فالقراق جاء من قبلها) أى مع بقاء سلعها (قوله أى فع الرد بسبب عيبه يجب لها السمي) إذا كان يتصور وطؤه كجنون ومجنون وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالجبوب والعين والحصى مقطوع الذكر فانه لا مهر طى من ذكر كما قال ابن عرفة ولا يمارض هذا قول المصنف فيما تقدم كدخول العين والمجبوب لأن ما تقدم محمول طى ما إذا طلقا باختيارها وما هناردا بعيبهما كما أشار بذلك الشارح فيما مر (قوله لا قيمة الولد) عطف طى جميعه (قوله فكان يقول عقبه) أى عقب قوله طى غار غير ولى تولى العقد (قوله أو لم يخبر بشيء) أى ودخل بها الزوج وحملت ثم علم أنها أمة فردها وغرم الزوج الخ (قوله لأنه حر) أى فليس لسيد أمة أخذه ولا يبعه فقد أتلفه الزوج بوطئه طى سيد أمة فلذا غرم له قيمته * والحاصل ان سيد الأم له يبيع كل ولد نشأ منها لکن لما وطئها ذلك الزوج وهو مفرور حكم طى ذلك الولد بالحرة فلذا غرم الزوج قيمته لأنه تسبب فى اتلافه (قوله لان الغرور سبب فى اتلاف الصداق) أى طى الزوج فلذا يرجع به الزوج طى الفار وقوله لان الغرور الخ أى ووطئه الزوج سبب فى اتلاف الولد طى سيد الأمة فلذا لا يرجع الزوج بقيمته طى أحد وقوله وهو أى الغرور ان كان سببا فى الوطء أى الذى هو سبب فى اتلاف الولد وقوله الا انه قد لا ينشأ عن الوطء ولد الأولى حذفه ويقول وان كان سببا للوطء الا أن المباشر مقدم الخ تأمل (قوله فلا يرجع الزوج عليه شيء) أى لا بالصداق ولا بقيمة الولد كما سيأتى ذلك (قوله إذا لم يتول العقد) أى كالأجنبي الذى غرولم يتول العقد فانه لا يرجع عليه شيء لا بالصداق ولا بقيمة الولد وهو قول المصنف لان لم يتوله ولو كان الغرور من الأمة لكان طى الزوج الأقل من السمي وصداق الثلث (قوله وسيأتى حكم غرور السيد) أى من ان الزوج يلزمه الأقل من السمي وصداق الثلث خلافا لما فى خش من أنها أمة محملة طى الزوج فجنها وعليه فى جميع تلك المفاهيم قيمة الولد (قوله على ولى) أى تولى العقد وقوله لم يغب أى لم يغب عنها أى خالطها بحيث لا يخفى عليه عيبها وإنما رجع الزوج عليه بجميع الصداق لانه لما كان مخالطها وعالما بعيوبها وأخفاها على الزوج صار غارا له ومدلسا عليه (قوله فان غاب عنها) أى لم يخالطها بحيث يخفى عليه عيبها حاضرا كان أو غائبا لم يرجع عليه وإنما يرجع طى الزوجة إلا ربع دينار فانه يترك لها (قوله فليس المراد بالتيه السفر) أى والا لاقتضى أنه متى كان حاضرا بالبلد رجع عليه كان مخالطها أم لا وليس كذلك بل المراد بالتيه عنها عدم المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيبها كما قلنا (قوله كالعبد) أى فى كون الرجوع على الزوجة (قوله كابن وأخ وكذا عم وابن عم) أى فلا فرق فى الولى الذى لم يغب عنها بين أن تكون قرابته قريبة أو بعيدة ومحل الرجوع على من ذكر إذا لم يكن لها محبر وزوجها من ذكر باذنه والا كان الغرم على المجر (قوله ولا شيء عليها) أى فإذا رجع الزوج على ولها الذى لا يخفى عليها أمرها وأخذ منه جميع الصداق الذى دفعه للزوجة فأت الولى لا يرجع

يعنى لم يخف عليه أمر وليته وان كان غائبا فان غاب عنها بان خفى عليه عيبها لعدم مخالطتها لم يرجع عليه فليس المراد بالتيه السفر وهذا فى عيب يظهر قبل البناء كجذام وبرص وأما مالا يظهر الا بعده أو بالوطء فعلم الولى القريب فيه كالعبد (كابن) وأب (وأخ) مثال للذى لم يخف عليه عيبها وكذا عم وابن عم معها فى البيت بحيث لا يخفى عليها عيب (ولا شيء عليها) من الصداق الذى أخذته من الزوج إذا كانت غائبة عن مجلس العقد فلا رجوع الولى عليها لأنه هو الذى دل على تزوج ولا للزوج وان اعدم الولى أو مات لانها لم تدلس ومن حجتها ان نقول لو حضرت محل العقد ما كنت عيب (و) رجع (عليه)

أى على الولي القريب (وعليها) الواو بمعنى أو ولو غيرها لسكان أولى (إن زوجها محضورها كاعتين) لا يجب اذ كل منهما غريم فالزوج
غير في الرجوع على من شاء منهما (ثم) يرجع (الولي عليها إن أخذها) الزوج (منه لا العكس) فلا ترجع هي عليه إن أخذها الزوج منها لأنها
هي المايشرة للإتلاف (و) رجع الزوج (عليها) فقط (في) تزويج (كأن الم) والمولى (٢٨٧) والحاكم من كل ولي قريب أو بعيد

شأنه أن يخفى عليه حالها
(إلا ربع دينار) خلق الله
لئلا يعرى البضع عن
صداق ويجرى ذلك
أيضا في قوله وعليها (فإن)
علم (الولي البعيد بعينها
وكنهه عن الزوج
(فكالتقريب) الذي لم
ينب فالرجوع عليه فقط
إن كانت غائبة وعليه
وعليها أن زوجها محضورها
كاعتين كما سبق (وحلفه) أى
حلف الزوج الولي البعيد
(إن ادعى) الزوج عليه
دعوى تحقيق (علمه)
بعينها (كأنتها) أى
اتهم الزوج الولي أنه أطلع
على الميب وكنهه (على
المختار) يجب حذفه إذ
ليس للأخمي في هذه اختيار
(فإن نكل) الولي في دعوى
التحقيق (حلف) الزوج
(أنه غريم) ورجع عليه
أى على الولي دون الزوجة
وأما في دعوى الإهم
فيغرم الولي بمجرد النكول
(فإن نكل) الزوج في
دعوى التحقيق كما نكل
الولي (رجع) الزوج (على)
الزوجة (على المختار)
واعترض على المصنف بأن
اختيار الأخمي ليس في

عليها بشيء وكذا لا يرجع الزوج عليها بشيء وإن أعدم الولي الذي لا يخفى عليه أمرها أومات وهذا
قول مالك وابن القاسم كما في التوضيح وذلك إن حبيب يرجع أنزوج عليها في حالة عدم الولي واختاره
الأخمي اه بن (قوله أى على الولي القريب) أى الذي شأنه أنه لا يخفى عليه أمرها (قوله بمعنى أو)
أى التي للتخير أى ورجع الزوج بجميع الصداق عليها أو عليه (قوله اذ كل منها) أى من الولي
والزوجة وقوله غريم أى للزوج بسبب تدليس عليه (قوله فالزوج غير في الرجوع على من شاء
منهما) إلا أنه إن رجع على الولي أخذها منه بتمامه وإن رجع عليها ترك لها منه ربع دينار (قوله ثم يرجع
الولي عليها) أى الأربع دينار فإنه يتركها (قوله إن أخذ الزوج منه) أى إن أخذ الزوج الصداق
منه (قوله ورجع الزوج عليها فقط) أى بالصداق سواء كانت حاضرة في مجلس العقد أو غائبة
عنه (قوله كأن الم) أى الذي ليس معها في البيت (قوله الأربع دينار) المراد به ما يحل به البضع
شرعا فيشمل الثلاثة دراهم وما يقوم بأحدهما (قوله ويجرى ذلك أيضا في قوله وعليها) أى ولا
يجرئ في قوله على ولي خلافا لمبق لأن هذا خاص بما إذا كان الرجوع عليها وأما متى رجع على
الولي فإنه يرجع عليه بجميعه كما يدل لذلك نقل المواق وقول المصنف قبل رجع بجميعه الخ اه بن
(قوله إن كانت غائبة) أى عن مجلس العقد ولا يرجع عليها بشيء لامن جهة الزوج ولا من جهة الولي
وقوله وعليه وعليها الخ أى ويرجع الزوج على من شاء منهما أن زوجها الخ (قوله وحلفه إن ادعى
علمه بعينها) أى فإن حلف رجع الزوج عليها فقط على ما اختاره الأخمي كما قل الشارح (قوله كالتها)
أى كما أنه لتخليفه عند اتهامه بناء على المشهور من توجه اليمين في دعوى التهمة وقوله على المختار أى
خلافا لابن الموا حيث قال لا يمين له عليه بمجرد اتهامه وإنما يرجع على الزوجة (قوله ورجع عليه دون
الزوجة) أى لما تقدم أن الولي الذي لا يخفى عليه أمرها إنما يرجع عليه فقط (قوله واعترض على
المصنف الخ) ما ذكره شارحنا من الاعتراض والتصويب أصله لابن غازي وهو اعترض
ساقط ولا حاجة للتصويب لأن اختيار الأخمي في نكول الزوج بعد نكول الولي كما قال المصنف
تحقيقا وأما إذا حلف الولي فلا خلاف في اتباعه للزوجة ونص عبارة الأخمي في تبصرته واختلف
إذا كان الولي عما أو ابن عم أو من العشيرة أو السلطان فادعى الزوج أنه علم وغره وأنكر الولي فقال
محمد يحلفه فإن نكل حلف الزوج أنه علم وغره فإن نكل الزوج فلا شيء على الولي ولا على الزوجة
وقد سقطت تباعته على المرأة بدعواه على الولي وقال ابن حبيب إن نكل الزوج رجع على المرأة
وهو أصوب اه أى لأن نكول الزوج بعد نكول الولي بمنزلة حلف الولي فنقول ابن حبيب يرجع
الزوج على المرأة خلاف قول محمد لا يرجع عليها (قوله فالصواب أن يقول) أى بدل قوله
فإن نكل وذلك لأن الزوج إذا نكل عن اليمين بعد ردها عليه فإنه لا يتابعه للزوج على أحد اتفاقا
والخلاف الواقع بين الأخمي وغيره إنما هو فيها إذا حلف الولي هذا كلام الشارح وقد علمت
أنه (قوله غير ولي خاص) أى بل ولي عام وحينئذ فلا منافاة بين قوله غير ولي وقوله تولى العقد

نكول الزوج وإنما هو في حلف الولي فالصواب أن يقول وإن حلف أى الولي البعيد رجع أى الزوج على الزوجة على المختار ثم هو
ضعيف والمذهب أن الولي البعيد إذا حلف أنه لم يضر الزوج لم يرجع الزوج على الزوجة لا قراره أن الولي غره ولا على الولي لحلفه (و)
رجع الزوج (على) شخص (غريم) له بالسلامة من العيب أو بحرية أمه (غير ولي) خاص (تولى) النار (العقد) بجميع الصداق ولا
يترك له ربع دينار ولا يرجع أن غريمه أمه بقيمة الولد التي غرمها لبيدها على النار وقد تقدم شرحه فهذا محله كما سبق

وقوله تولى الفار العقد أى وأخبر أنه ولها أوسكت كما مر (قوله إلا أن يخرج أنه غير ولى) أى خاص (قوله فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها) مالم يقل أنا ضمن لك أنها غير سوداء أو نحو ذلك والا رجع الزوج عليه لضمانيه (قوله ومثل أخباره) أى بانه غير ولى خاص (قوله لا أن لم يتوله) أى لا أن غره ولم يتول العقد لها فلا غرم عليه ولا عليها (قوله لأنه غرور بالقول فقط) أى والزوج مفطر بعدم فحصه عن حال تلك المرأة وكلام المصنف في الفار الأجنبي وإن كان ولى ولم يتول العقد يرجع عليه إن كان مجبرا والأفعلى من تولاه حيث علم بغرور الولى وسكت (قوله وولد الغرور الخ) يعنى إن الامة إذا غرت الحر فقالت له أنا حرة أو غره سيدها أو غره أجنبي بحضرتها أو بغير حضرتها تولى العقد أولا أخبر حين تولى العقد أنه ولى أو أنه غير ولى أوسكت فتزوجها على ذلك ثم اطلع على أنها أمة بعد أن دخل وحملت منه فإن ولدها يكون حراتبا لأبيه وهو أعلم إن الزوج إذا أراد أمسا كها فليستبرئها لأجل أن يفرق بين المأمين لأن الماء الذى قبل الإجازة الولد الناشئ منه حر والناشئ من الماء الذى بعد الإجازة رق (قوله ولا للغرور العبد) ما ذكره من أن ولد للغرور العبد رق طريقة الأكثر ونص ابن عرفة بعد أن ذكر حرية ولد الحر وفى كون ولد العبد كذلك طريقان إلا كثر ولده رفيق وذلك لأن العبد للغرور على تقدير لو أعطى قيمة ولده كالحرة كان الولد معه رقا لسيده ولا يعتق عليه وإن لم يعط القيمة كان رقا لسيده أمة فريته متعينة على كل حال مع أحد الأبوين (قوله أى الغرور الحر) كذا فى ح ثم قال وأما إذا كان الغرور الذى غرته الامة أوسيدها عبدا فانه لا خيار له فى ردها كما مر لاتفاقهما فى الرقية ويتمين ابتاؤها ويرجع على من غره بالفضل على مهر مثلها كذا فى المدونة ونقله ابن يونس وابن عرفة اهـ (قوله إذا كان الغرور منها أومن سيدها) أى وأما لو كان الغرور من أجنبي فعليه المسمى ثم إن لم يتول العقد فلا رجوع للزوج عليه وكذا إن تولاه وأخبر أنه غير ولى خاص وأما إن تولاه وأخبر أنه ولى أولم يخرج بشئ يرجع الزوج عليه بجميع الصداق كما مر وما ذكره الشارح من أن غرور السيد مثل غرورها هو الصواب خلافا لما فى خشى من جعلها كالحللة إذا غر سيدها بحريتها فلزم الزوج قيمتها (قوله الأقل الخ) أى لأن من حجة الزوج أن يقول إذا كان المسمى أقل قدر ضنت به على أنها حرة فرضاه به على أنها رق أولى وإن كان صداق المثل أقل من المسمى فمن حجه أن يقول لم أدفع المسمى إلا على أنها حرة والفرق بين الحرة الفارة والأمة الفارة أن الامة الفارة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فلزم الأقل من المسمى ومن صداق المثل بخلاف الحرة الفارة فلذا لم يكن لها شئ إلا ربع دينار لحق الله (قوله والانصداق المثل) أى والارءد فراقها بل أراد إبقائها فى عصمته لزمه صداق المثل كذا قال الشارح والذى فى عقب والمج أنه إذا أراد إبقائها فى عصمته لزمه المسمى كاستحقاق ماليس وجه الصفقة كما أفاده القرافي (قوله والظاهر خلافه) أى لما تقدم عند قوله وافر على الأمة المحجوبة إن عتقت أو أسلمت من عدم اشتراطها لقول ابن عمرز فى الموضع المذكور والأرجح عدم فسخه كنزوجة بشرطه ثم وجد طولا لا يفسخ نكاحه وهو ظاهر المدونة أيضا ما حيث خيره بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف العنت ولا عدم الطول وذلك مبنى فى الموضعين على أن الدوام ليس كالاتداء اهـ بن (قوله وإلا فسخ أبدا) أى وليس للزوج الرضا ببقائها زوجة (قوله وتعتبر القيمة) أى قيمة الولد وقوله يوم الحكم أى لأن ضمان قيمة الولد سيه منع سيد الام منه وهو أنما يتحقق يوم الحكم (قوله فلا قيمة فيه على الزوج) أى فإذا غرته أمة أياه أو أمة جسده من جهة أياه أو أمة أمه بالحرية فتزوجها ظانا بحريتها وأولدها ثم علم بعد ذلك برقها فإن الولد يعتق على جسده أو جدته ولا قيمة فيه ويلزم الزوج

وأما عقد بولاية الاسلام أو بالوكالة عن الولى فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها ومثل أخباره علم الزوج بانه غير ولى (لا إن لم يتوله) لأنه غرور بالقول فقط (وولد) الزوج (الغرور) بحرية أمة فن وبشائية (الحر فقط) لا غير الغرور ولا للغرور العبد (حر) تبعاً لأبيه بإجماع الصحابة فهو مستثنى من قاعدة كل ولد فهو تابع لأبيه فى الرق والحرية (وعليه) نى للغرور الحر إذا كان الغرور منها أومن سيدها (الأقل من المسمى) وصداق المثل (إذا فارقها) والا بصداق المثل وأما يجوز أمسا كهم بشرط خوف العنت وعدم الطول بناء على أن الدوام كالاتداء والظاهر خلافه وأذن السيد لها فى استخلاف من يعقد عليها أو أذنه للشخص فى العقد والافسخ أبدا (و) عليه أيضا (قيمة) الرلد) أسك أو فارق (دون ماله) وتعتبر القيمة (يوم الحكم) لا يوم الولادة فلو مات قبل يوم الحكم سقطت (إلا) أن تكون الامة الفارة ملكا (لكحد) أى الغرور ممن يعتق عليه الولد فلا

أى تخلق على الحرية (و) قوم الولد (على الفرر في) ولد (أم الولد) الفرور بحرنيها فيقوم يوم الحكم على غرره لو جاز يمه
لاحتال موته قبل موت سيداه فيكون رقيقا أو بعد موته فيكون حرا (و) في ولد (٣٨٩) (الدبرة) لاحتال موته قبل

السيد فيكون رقيقا أو
بعده ويحمله الثلث فحر
أو يحمله بضمه أولا يحمله
منه شيئا فبرق ما لا يحمله
فاحتال الرق في ولده المدبرة
أكثر منه في ولده الولد
(وسقطت) قيمة ولد
الغارة عن أبيه (بموتته)
أى الولد قبل الحكم وهذا
من فوائد قوله قبل يوم الحكم
وصرح به لأنه مفهوم غير
شرط ولقوة الخلاف فيه
ويحتمل عود ضمير موته
على سيد الأمة أى تسقط
القيمة عن الأب بموت
سيدها والغرض منه حرا بموته
فليس لورثته مطالبة الأب
(و) لزم أباه لسيد أمه
(الأقل من قيمته وأوديته)
إن قتل (الولد قبل الحكم
وأخذ الأب ديتته فإن اقتص
أو هرب القاتل فلا شيء
على الأب لأنه قبل الحكم
بالقيمة فقط كموته قبله
كما إذا عفا الأب وهل
يرجع السيد على الجاني
إذا عفا الأب قولان
(و) الأقل (من غرته)
أى الولد إذا ضرب شخص
بطنها فالقتل جنبنا
ميتا وهى حية فاخذ
الأب فيه من الجاني
عشر دية حرة هذا أو
عبدا أو ولده تساويه وهو

للأمة المذكورة الأول من المسمى ومن صدق مثل إذا اراد فرقا (قوله أى تخلق على الحرية)
أى أنه عتق بالملك حتى يكون عليه الولاء وفائدة نفي الولاء عن الجدة مع أنه يرث بالنسب تظهر لو قيل
بفى الجدلا لأنه لا يرث بالنسب (قوله وعلى الفرر) عطف على مقدراى وعليه أى الفرور قيمة
ولده يوم الحكم على انه رقيق في غير ولده الولد والمدبرة وعلى الفرر فى أم الولد أى في ولده أم الولد
الغارة والمدبرة ويصح أن يكون قوله وعلى الفرر معمولا لحذف كما قال الشارح (قوله فيقوم
يوم الحكم على غرره الخ) قال في المدونة ولو كانت الغارة أم ولد فليس لها قيمة أولادها على أبيهم
على رجاء المتق لهم بموت سيداهم وخوف أن يموتوا في الرق قبله اهـ يعنى أنه يقال ما قيمة ذلك الولد
أن لو جاز بيعه مع احتمال أنه يخرج حرا بموت سيداهم وإن يموت في الرق قبله فاذا قيل قيمته كذا لزم
أباه تلك القيمة (قوله والمدبرة) ما ذكره المصنف مذهب المدونة وصرح في التوضيح أنه المشهور
وقال ابن الوازيلزم الزوج الفرور في ولد المدبرة قيمة عبدقن قل المازرى وهو المشهور وعليه أكثر
الأصحاب لكن المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة لم يعتبرها تشهيره (قوله ولقوة الخلاف فيه)
أى لقوة قول المخالف الذى يقول لا تسقط قيمته بموته قبل الحكم وهو أشبه القائل أن قيمة الولد
تعتبر يوم الولادة (قوله ويحتمل عود ضمير موته على سيد الأمة) أى أم الولد والمدبرة
(قوله الأول من قيمته الخ) فإن كانت ديتته أقل من قيمته فلا يلزم الأب غيرها لأنه هو الذى أخذه من
القاتل والدية بمنزله عين الولد وإن كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غيرها بمنزلة ما لو كان الولد
حيا وما زاد من الدية فهو وارث (قوله أو ديتته) المراد بالدية ما يشمل دية الخطأ وصالح العمد
(قوله قبل الحكم) أى على أبيه بقيمته أى وأما أن قتل بعد الحكم على أبيه بالقيمة فاللزم للأب
أنه هو القيمة التى حكم عليه بها سواء كانت أقل من الدية أو أكثر (قوله فإن اقتص) أى الأب
من القاتل وقوله أو هرب القاتل أى بحيث تعذر أخذ الدية منه والقصاص (قوله لأنه) أى
القصاص أو الهروب قبل الحكم بالقيمة وذلك لأن القتل كان قبل الحكم بقيمته فما يتبعه من
قصاص أو هروب يكون قبل الحكم بقيمته لأنه لما قتل تعذر الحكم بقيمته (قوله كما إذا عفا
الأب) أى فإن القيمة تسقط عنه (قوله وهل يرجع السيد على الجاني إذا عفا الأب قولان)
حاصله أنه إذا عفا الأب فلا يتبع شيء والخلاف إنما هو في اتباع السيد للجاني بالدية وعدم اتباعه
بها وظاهره سواء وقع العفو في عمد أو خطأ وهو ظاهر في العمد ما في الخطأ فينبغي أن يتبع السيد
الجاني قولاً واحداً كما أنه لو صالح الأب باقل من الدية فإن السيد يرجع على الجاني بالأقل من تمة
القيمة والدية مثلاً الدية ألف دينار وصالح بخمسمائة والقيمة ستمائة فاذا غرم الأب خمسمائة رجع
السيد على الجاني بمائة التى هى تمام القيمة فتأم القيمة مائة وتأم الدية خمسمائة والمائة أقل من الخمسمائة
(قوله إذا ضرب شخص بطنها) أى بطن الأمة الغارة (قوله فيلزم الأب الأقل من ذلك) أى
لسيد الأم (قوله أو ماقتصا) أى بمعنى الواو لأن الأقلية امر نسبي لا يكون إلا بين شيئين (قوله أو عشر
قيمته) أى فالغرة فى السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الأم بمنزلة القيمة فيه فيلزمه الأقل منها
(قوله إذ لا يعرف هنا الخ) أى وإن كان هو قول ابن وهب فى الجنائيات (قوله إن ألقته
ميتا) أى وأما إن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية ويرجع فيه لقوله أو الأقل من قيمته
أوديته أن قتل (قوله كجرحه) أى ولد الغارة قبل الحكم على أبيه بلزوم القيمة لسيداه

(٣٧ - دسوق - ثانياً) المراد بالغرة فيلزم الأب الأقل من ذلك (أو ماقتصها) أى الأم وصوابه أو عشر قيمتها أى الأم
يوم الضرب إذ لا يعرف هنا من قال في جنين الغارة ماقتصها (إن ألقته ميتاً) وهى حية (كجرحه) أى الولد فيلزم أباه لسيداهم والغارة

الأقل مما قصته قيمته مجروحا من قيمته سالما يوم الجرح وما أخذه من الجاني في نظير الجرح وذلك بعد دفع قيمته ناقصا للسيد يوم الحكم (ولعدمه) أي الأب أي لصره أو موته أو فلسه (تؤخذ) القيمة (من الأب) المورس عن نفسه ولا يرجع بها على أبيه كان الأب إذا غرمها لا يرجع بها على ابنه فإن أعسر أخذت من أولها يسارا (ولا يؤخذ من ولد من الأولاد) إذا تعدوا (إلا) قسطه أي قيمة نفسه فقط ولا يفرم لليء عن أخيه المدم (ووقت قيمة ولد السكابة) التي غرت زوجها بالحرية فأولدها ثم علم بأنها مكتوبة تحت يد عدل (فإن أدت) الكتابة وخرجت حرة (رجعت) (٣٩٠) القيمة (للأب) لكشف الغيب أنها كانت حرة وتغرروها وان عجزت أخذها

السيد لظهور أنها أمة (وقبل قول الزوج) الحر إذا ادعى على الأمة أو صيدها (أنه غرت) يمين وقال لا بد قد علمت ابتداء بدم الحرية (ولو طلقها أو ماتا) معا أو أحدهما (ثم) اطلع (بالبناء للمفعول أي اطلع السليم في مسألة الطلاق أو ورثة السليم أو الحى في مسألة الموت (على موجب خيار) في الآخر (فكالتقدم) في دفع الزوج لها الصداق كاملا إن دخل ونصفه إن لم يدخل ولا قيام لورثة السليم على ورثة المعب ولا لحي على ورثة الميت والإرث ثابت بينهما لغير طلاق من عن الفحص عن حال المعب وبالموت تكمل الصداق دخل أو لا يدخل (والولى) كتم العمى ونحوه (من كل عيب لا خيار فيه إلا بالشرط إذا لم يشترط الزوج السلامة لأن النكاح مبني على السكامة بخلاف البيع ولما أوجب به

(قوله الأقل مما قصته قيمته مجروحا الخ) مثلا قيمته سالما عشرون وناقصا عشرة فما بين قيمته سالما ومجروحا عشرة فينظر للأقل من الأمرين الذي قبضه من الجاني وما بين القيمتين يفرمه لا سيد زيادة على قيمته ناقصا فإذا كان قبض من الجاني خمسة دفعها زيادة على قيمته مجروحا وإن كان قبض خمسة عشر غرم له عشرة زيادة على قيمته مجروحا والضابط أن أقل الأمرين يفرمه الأب للسيد زيادة على قيمته مجروحا (قوله إلا قسطه) اعترض بأن التعبير بقيمته أولى لأنه أظهر * وأجيب بأنه إنما عبر بقسطه لاجل أن يشمل ما إذا دفع الأب بعضا من قيمتهم وأعسر بالباقي فلا إشكال أن الباقي يقسط عليهم بقدر قيمتهم (قوله ولو طلقها الخ) ظاهره ولو كان الطلاق على ما أخذه منها وهو كذلك عند ابن القاسم في النكاح الأول من المدونة ابن القاسم وأكثر الرواة على أن كل نكاح لأحد الزوجين أمضاؤه ونسخه إذا خالها الزوج على ما أخذه منها فالطلاق يلزمه ويحل له ما أخذ منها ولا عبرة بما ظهر من العيب بعد الطلاق اه فظاهرها أنه لا فرق بين أن يظهر العيب بالزوجة أو بالزوج فالخلع ماض على كلا الحالين وقال عبد الملك إذا ظهر العيب بالزوج رد ما أخذ لانها كانت مالكة لفراقه وقد اقتصر المصنف على هذا القول في باب الخلع واعتمده الاجهوري وصوب بعضهم كما قال شيخنا قول ابن القاسم وهو ظاهر ما هنا (قوله في دفع الزوج لها الصداق كاملا إن دخل ونصفه إن لم يدخل) هذا في مسألة الخلع سواء ظهر بعد أن العيب بها أو به ولا رجوع له بمادفه على ولها الذي لا يخفى عليه أمرها ولا عليها إذا كان يخفى عليه أمرها على ما مر (قوله ونحوه) أي كالقرع والسواد والشلل (قوله بخلاف البيع) أي فانه مبني على المشاحة وقوله ولذا وجب فيه بيان ما يكره المشتري أي ما لا شأن أنه يكرهه سواء. اشترط السلامة أم لا (قوله والذي ينبغي حينئذ الخ) أي خلافا لقول عج ينبغي أن يقيد المصنف بما إذا لم يشترط الزوج السلامة منه والواجب اعلامه بذلك وتبعه على ذلك عبق (قوله والأصح الخ) في ح لو قال المصنف والظاهر كان أولى لأن ابن رشد استظهر القول بأنه يمنع من وطء امائه اه ونص ابن رشد الأظهر قول ابن القاسم يمنع شديد الجذام من وطء امائه لأنه ضرر اه (قوله منع الاجذم) المراد بال منع الجبلولة بينه وبينها كذا قال عبق قال شيخنا ولا حاجة لذلك بل الظاهر أن وطء لمن حرام عليه وكلام المصنف مقيد بما إذا اشتد الجذام كافي النقل وانظر هل المراد بالشديد المحقق كونه جذاما أو ما كان زائدا وكثيرا وهو الظاهر أنه لا نفقة لزوجته إذا نمت نفسها خوف العدوى اه شيخنا عدوى (قوله وهل التي لم يتقدم عليها رق لأحد) أي فتشمل الفارسية والمراد بالرية على هذا الحرة أصالة وقوله لا من تتكلم باللغة العربية أي فقط وقال شيخنا في حاشية خش والظاهر أن المراد بالعربية من لم يتقدم لها رق وكانت تتكلم باللغة العربية

يلزم ما يكره المشتري (وعاين) ي الولي وجوا (كتم الحسا) ففتح الحاء المعجمة أي المواحش التي تشين العرض كالزنا والسرقة وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من ذلك والذي ينبغي حينئذ أن يقال يجب السكتم للستر والنكاح تزويجا بان يقول للزوج هي لاتصالح لك لأن الدين النصيحة (والأصح منع الأجذم) والأبرص (من وطء امائه) والزوجة أولى بالمنع لأن تصرفه في أمته أقوى منه في زوجته (ولاهر بشد) وهي التي لم تقدم عليها رق لأحد لا من تتكلم باللغة العربية (رد) الزوج (الولى) أي العتيق (المتنسر) لفخذه من العرب لئى تزوجه لا تشابه إلهم فوجدته هنيئا لهم لأنه بانتسابه كأنه مشترط ذلك فثبت لها رده فلا ينال قوله والولى وغير الشراف والأقل جاحا مكفرا إذ ليس فيه شرط بخلاف ما هنا (لا العربي) تزوجه على أنه من قبيلة بينهما فتجده من غيرهما

كغيرها مع الشرط (لتروجه)
على أنه قرشي (فقد
عريا غير قرشي فلها الرد
لان قرشا بالنسبة لغيرهم
من العرب كالعرب بالنسبة
للدوالي • ولما انتهى الكلام
على السنين الاولين
للخيار وهما الميب والفرور
شرع في الثالث وهو العتيق
فقال [درس]

(فصل) (و) جاز (من)
كل عتقها (وهي هت
عبد (فراق) زوجها (العبد)
ولو شائه رقي في حال
بينهما حتى تختار وقوله
(فقط) راجع لها أي لمن
كل عتقها لان لم يكمل
فراق العبد لآخر (بطاقة)
لا أكتف سواه بينها أو
أبهرتها بان قالت طلقت
نفسى او اختارت نفسى
(بائنة) بالرفع خبر مبتدأ
محذوف أي وهي بائنة
بالجر للابواب أنه من تمة
تصوير نقطتها اذ لو قلنا انها
رجعية لم يكن لا خيارها
الواحدة فائدة فان أوقف
اثنين فله رد الثانية وهذا
قول الاكثر وهو الراجح
وقوله (أو اثنين) اشارة
لقول الاقل فأو لتتويج
الحلاف (وسقط صداقها)
أي نصفه باختيارها
نفسها (قل البناء) سقط
(الفراق) بان لا يكون لها

وحينئذ فلا يشمل الفارسية (قوله فلارد) أي إلا أن يحصل صريح الاشتراط وإلا كان لها الرد مطلقا عرية أم لا كافي بن عن أبي الحسن
(فصل و جاز لمن كمل عتقها فراق العبد) (قوله ولمن كمل عتقها) أي في مرة أو مرات بان اعتق السيد
جميعها ان كانت كاملة الرق او باقية ان كانت مبيعة او عتقت باداء كتابتها او كانت مدبرة وعتقت
من ثلث ماله او ام ولد عتقت من رأس ماله واحترز بقوله كمل عتقها عما اذا حصل لها شائبة حرية
كتدبير او عتق لاجل او عتق بعض او ايلاد من سيد كما لو غاب الزوج واستبرأها السيد من ماء الزوج
وارتكب المحذور ووطئها فولدت فلا يحصل لها الخيار بمجرد ذلك بل بعد الاجل او موت السيد وقوله
فراق العبد ابن رشد علة تخييرها نفس زوجها لا جبرها على النكاح ولذا قلنا لا خيار لها اذا كمل عتقها
وهي تحت الحر على وقول اهل العراق من ان عتق جبرها على النكاح لها الخيار اذا كمل عتقها تحت الحر
ايضا (قوله ولو بشا بترق) أي ولو كان فيه شائبة رق والاحسن شائبة الحرية (قوله في حال بينها الخ)
نحوه في المدونة وابن الحاجب وابن عرفة قائلا عدم ذكر أكثر من رجل بينها على فائدة معتبرة
اه بن (قوله حتى تختار) هذا اذا كانت بالغة رشيدة وينظر السلطان للصغيرة بالصلحة وكذا
للسفيرة ما لم يتبادر لاختيار نفسها ولو رضيت الصغيرة والسفيرة بالاقامة معه يلزمها على قول ابن القاسم
ان كان حسن نظر ولزمها على قول اشهب مطلقا (قوله بان قلت الخ) تصوير لايها ميا واما تبينها
فبان تقول طلقت نفسى طلقة واحدة (قوله بالرفع) فيه نظرا ذ قطع التمت هنا على التبعية لا يجوز
لقولهم ان نمت النكرة لا يقطع الا اذا وصفت قبله بنت آخر وذلك مفقود هنا وما زعمه في الجر من
الايهام فهو غير صحيح تامل اه بن (قوله اذلو قلنا الخ) علة المحذوف أي وانما قلنا انها بائنة لاننا
قلنا الخ (قوله لم يكن لا خيارها الواحدة فائدة) أي لان الرجعية زوجة فلا معنى لا خيارها
(قوله وهذا) أي ما ذكر من ان لها الفراق بطلقة لا أكثر (قوله فاولت تنويج الحلاف) هذا نحو قول تن
هذه رواية ثانية رجع لها مالك فليست او للتخير ولو قل وهل بطلقة بائنة او اثنتين روايتان لكن ابن اه
وظاهر نقل اللخمي وغير واحد ان اختلاف قول مالك فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع
وصوبه ابن عرفة بمعنى انه اختلف في لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع واما ابتداء فيتنفق على انها
تؤمر بايقاع واحدة فقط هذا وقد استبعد طفي كون او لتتويج الحلاف قائلا انه اخراج الكلام
للمنف عن ظاهره بلا داع اذ لم يعمد فيه الاشارة للخلاف بهذه العبارة وما للنا من حمل كلام المنصف
على ظاهره من كون او للتخير ويكون للمنف جاريا على القول للرجوع اليه في المدونة قل مالك
وللازمة اذا عتقت ان تختار نفسها بالبات وكان مالك يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقوله أكثر الرواة
وبتاتها اثنان اذا ماتت العبد (قوله أي نصفه) الاولى جميعه الا ان يقال مراده سقوط النصف
الذي كانت تستحقه بالفراق قبل البناء فيلزم سقوط الجميع لا خيارها ابن الحاجب فان اختارت
قبل فلا صداق قل في التوضيح يعني انه لا يكون لها نصفه اه وفي المدونة وان اختارت قبل البناء
فلا مهر لها اه لأن الفراق جاء من قبلها انظر بن (قوله باختيارها نفسها قبل البناء) أي واما
لو كمل عتقها قبل البناء فان اختارت المقام معه لم يسقط لانه مال من اموالها يتبعها اذا عتقت لان
يكون سيدها اخذ حين العقد عليها واشترط اخذه من الزوج والفرض انها رضيت بالمقام معه
(قوله والفراق) عطف على صداقها أي وسقط اختيار الفراق والموضع انه وقع المتق قبل البناء
ففيه الحذف من الثاني دلالة الاول عليه ولا يقال انه لاحذف لان قوله قبل البناء قيد
في المعطوف عليه فيكون قبدا في المعطوف لانا نقول ما كان قبدا في المعطوف عليه لا يلزم

خيار بل تثبت زوجة تحت العبد (ان قبضه السيد) أي قبض صداقها من زوجها العبد قبل عتقها واعتقها قبل البناء

(و) قد (كان عديما) يوم العتق واستمر عدمه لوقت القيام عليه اذ لو مكنت من الخيار فاخترت نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع الى السيد ولا ماله سواها وعليه دين (٢٩٣) سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها فيه فصار خيارها

يؤدي الى نفي عتقها للوجوب لخيارها وما أدى ليوته الى نفيه انتهى (و) انه عتقت (بعده) اي البناء فهو (لها) من جملة ما اهل الاخذ ياخذ السيد او بشرطه فيكون له كما ياتي (كالو) رضى (قبل البناء) وهي مفوضة (اي حال كونه تزويجا نفوذا) بما فيه (اي عساه زوجها) (بعد عتقها لها) متناقضه فيكون لها لا للسيد ولو شرطه لنفسه لانه مال يحدد لها بعد العتق بالتشبيه فيماد قوله لها فان بنى بها قيل الفرض فلها صداق لثمة ورضيت الا (لان) ان يأنفخه السيد من الزوج قبل عتقها (او بشرطه) لنفسه بعد ملكته قبل عتقها بالدخول فيكون له فهذا الاستثناء راجع لقوله وبعدها (وصفت) بلا عين ادا عتقت ولم تبادر بالقران بل سكنت مدة (لأن لم تمكنه) من نفسها في دعواها (انها لم ترضت) به وانما سكنها للتزويج في نفسها وتبقى على خيارها (وان بعد سنة) حيث فسد منها او اوقفها

جربانه في المظوف (قوله وكان عديما) جملة حاله ماضوية فلذا قدر الشارح قدوقوله وكان عديما يوم العتق مثله لو كان مليا وقت العتق الا انه صار معدما وقت اختيار الزوجة اه عدوى وهو تابع للشيخ أحمد الزرقاني والذي في عبارة ابن شاس وابن عرفة ان كان معسرا يوم عتقها واستمر عدمه لوقت القيام عليه الخ أي واما ان كان مليا يوم العتق ثم أعسر بعد فلها الخيار ويتبع الزوج السيد في ذمته لان الصداق كدين طرأ على العتق فلا يبطله انظر بن (قوله اذ لو مكنت الخ) علة لقوله وسقط الفراق ان قبضه السيد وكان عديما (قوله يؤدي الى نفي عتقها) اي واذا انتهى العتق انتهى الخيار فصار ثبوت الخيار يؤدي لنفي الخيار فانضح قوله وما أدى ثباته الخ (قوله وان عتقت بعده) أي واختارت نفسها (قوله فهو لها) اي فالصداق بتمامه لها (قوله الا ان ياخذ السيد) اي الا ان يكون السيد أخذه من الزوج حين العقد عليها أو اخذه منها بعد ذلك وقبل العتق على سبيل الاتزاع (قوله أو بشرطه) اي او لم ياخذها ولكن اشترط عليها قبل العتق اخذه كأعتقتك بشرط ان اخذ صداقك (قوله كالمو رضى قبل البناء) هذا تشبيه في أن للصداق يكون لازمة للسيد ولو اشترطه وصورته زوج امته نكاح تفويض ثم نجح عتقها ثم فرض الزوج لها صداقها ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفرض للتأخر عن العتق والسيد انما له اتراع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا انما ملكته بعد عتقها فلو فرضه الزوج قبل العتق كان للسيد ان اشترطه وكل هذا اذا كان العتق قبل البناء واما لو بنى الزوج بها ونجح السيد عتقها فالصداق للسيد ان اشترطه وقع الفرض قبل العتق او بعده (قوله وهي مفوضة) حال من فاعل رضى اي في حال كونها مفوضا نكاحا لابن التفويض من صفات النكاح لا من صفاتها (قوله بما فرضه بعد عتقها لها) اي واما لو فرضه قبل عتقها فان اشترطه السيد كان له لانه مال ملكته قبل العتق كامر (قوله بالتشبيه في مفاد قوله لها) اي ان التشبيه في ان الصداق يكون لازمة للسيد ولو اشترطه (قوله راجع لقوله وبعدها لها) قال ابن غازي بتعين رجوع الاستثناء لما قبل الكاف أعنى قوله وبعدها لها لتعذر رجوعه لما بعد الكاف ذلك مصرح به في المدونة (قوله وصدت الخ) صورتها ان السيد اذا نجح عتق أمته وهي تحت عبد فسكنت مدة من غير اختيار والحال انها لم تمكنه من نفسها ثم طلب الفراق بعد ذلك وقالت لم ارض بالمقام معه وانما سكنت لأنظر في أمرى فانها تصدق في ذلك ولا يبين عليها (قوله بل سكنت مدة) اي للغة عنها (قوله الا ان تسقطه) اي ولو صغيرة او سفية اذا كان الاسقاط حسن نظر لها والالم يلزمها عند ابن القاسم ونظر لها السلطان خلافا لقول اشهب يلزمها الاسقاط طلقا ولو لم يكن حسن نظر كامر (قوله او تمكنه) يدخل في ذلك ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ بها مع محاولته لها يكون مسقطا فاحرى اذا تلذذت به دون محاولة (قوله ولو جهات الحكم) يعني ان الامة اذا علمت بعقدها واسقطت خيارها او مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو كانت تجهل الحكم بان لم تدرك هل الجارية التي تم عتقها ثبت لها الخيار ام لا وكذا اوجهات ان التحكين يسقط خيارها وهذا الاطلاق الذي مشى عليه الصنف شهره ابن شاس وابن الحاجب

الحاكم هذه المدة جهلا منه وقوله (لان تسقطه او تمكنه) راجع لقوله ولن كل عتقها والقرافي اطلاقه لان تسقط خيارها بان يقول اسقطته أو اخترت زوجي او تمكنه من نفسها بعد العلم بعقدها طائفة بوطء او مقدماته وان لم يفعل فلا خيار له بعد ذلك (ولو جهات الحكم) بان لها الخيار او بان تمكنها طائفة مسقط (لا) ان جهات (العتق) لم تكن طائفة

فلا يسقط خيارها (أو لها) على الزوج ان عتقت قبل الدخول ولم تعلم بعقبتها حتى وطئها (الأكثر من التمسى وصدائق النبل) على أنها
 واحدة أحداث الفراق أو البقاء علم الزوج بعقبتها فلا (أو بينها) عطف على تسقطه (٣٩٣)

بأننا قبل ان تختار فلا
 خيار لها لقوات محله
 بفوات محل الطلاق
 (لا يرجى) فلا يسقط
 خيارها به للمكة رجعتها
 فلها تطبيقه طلبة أخرى
 بآنية (أو عتق) زوجها
 بعد عتقها و (قبل)
 الاختيار (فلا خيار لها
 لزوال سببه وهو رقي الزوج
 إلا) ان حصل عتقه
 قبل اختيارها (لأخير
 الحيض) فلا يسقط حقها
 بعقبة لجبرها شرعا على
 التأخير اذ لا يجوز اختيار
 في زمنه فان أوقعت فراقه
 في الحيض لزم ولم يجبر على
 الرجعة لانها طلبة بآنية
 (وان تزوجت) من عتق
 زوجها بعد عتقها واختارت
 الفراق (قبل علمها) بعقبة
 (و) قبل (دخولها) بالاول
 (فأنت بدخول الثاني) لها
 لم يعلم حتى الاول واعترض
 المصنف بان الذهب
 فواتها بلنذ الثاني ولو
 دخل بها الاول فكان
 عليه حذف قوله ودخولها
 (ولها) أي لمن كل عتقها
 (ان أوقفها) زوجها عند
 حاكم بضرورة عتقها وقال
 إما ان تختار البقاء أو

والفراق وقد ان التظان إنما استلزم مالك خيارها حيث اشترى الحكم ولم يخف على أمة وأما اذا
 أمكن جمعها فلا (قوله ولا يسقط خيارها) أي لعدم علمها بعقبتها ولو ادعى عليها العلم
 وخالفته كان القول قررها بلا بين (قوله ولما الأكثر الخ) أي لانه إن كان للسمى أكثر فقد رضى
 به على أنها أمة فبرضاء به على أنها حرة أولى وإن كان صدق مثلاً أكثر من السمي دفعه لها وجوبا
 لانه قيمة بضعها ومحل لزومه الا أكثر منهما اذا كان نكاحه صحيحا أو فاسدا لعقده فان كان فاسدا
 اصدقه وجب لها بالدخول مهر مثلاً اتفاقا قاله ح (قوله ان عتقت قبل الدخول) أي وأما لو كان
 عتقها بعد الدخول ولم تعلم بعقبتها حتى وطئها فليس لها الا السمي لانها استحقته بالميس (قوله اختارت
 الفراق أو البقاء الخ) هذا التعميم أصله لا يجزى وهو ظاهر لانه قد استوفى بضع حرة فيلزمه
 قيمته ان لم يكن للسمى أكثر ولا عبرة بعدم علمه وليست هذه السئلة كسئلة الفارة للتقدمة في قوله
 وعليه الأقل من السمي وصدائق التل مع الفراق ومع ما لبقاء لها السمي لان تلك غارة متعدي وهذه
 مظلومة معذورة (قوله أو بينها) أي ان الأمة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختار حتى أباتها فلا خيار
 لها ولو كان تأخيرها الاختيار لحض قوله إلا لتأخير حبض محله حيث لم بينها قبل ذلك * واعلم انه
 إذا أباتها قبل اختيارها نفسها وكان ذلك قبل الدخول فلها نصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله
 وسقط صداقها قبل البناء لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طليقتها (قوله بفوات محل الطلاق)
 أي وهو العصة فإذا أباتها واختارت الطلاق بعده كان ذلك الطلاق لا محل له لزوال محله بالبيونة
 وكان الاولى حذف محله ويقول لقوات بفوات محل الطلاق وذلك لان محل الطلاق ومحل الخيار متحد
 وهو العصة وعبارته تؤذن باختلافهما (قوله ولم يجبر على الرجعة) ظاهره ان الرجعة ممكنة الا انه
 لا يجبر عليها مع انها غير ممكنة لوجود الطلاق البائن فالأولى حذفه ثم ان محل كونها لها الخيار اذا عتق
 زوجها قبل اختيارها لتأخيرها للحيض ما لم تمض مدة يمكنها ان تختار فيها فلم تختار حتى جاء الحيض
 وإلا فلا خيار لها كذا في كبر خش (قوله وان تزوجت الخ) يعني ان الأمة اذا عتقت تحت العبد
 واختارت الفراق وتزوجت غيره ثم ثبت بالبينة ان زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد
 علمت بذلك حتى دخل بها الزوج الثاني أو تلذذ بها فانها تفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده
 علم كذات الولين (قوله فكان عليه حذف قوله ودخولها) وذلك لانه لا فرق بين أن يكون الاول
 قد دخل بها أم لا فلي كلا الوجهين تفوت بدخول الزوج الثاني أو تلذذ بها بلا علم اه واعلم ان كلام
 ابن الحاجب يفيد أن هذا أي فواتها على الاول بلنذ الثاني اذا كان الزوج الاول غالبا بعيدا
 أما ان كان حاضرا أو قريب الغيبة فلا تفوت بدخول الثاني لانه لا بد من الاعتذار اليه لاحتمال عتقه
 قبلها واستظهر ابن عرفة عكس ذلك وظاهر كلام تالعموم فانظرو (قوله ولها ان أوقفها تأخير الخ)
 فلو عتق العبد في زمن الايقاف بطل خيارها ورجعت زوجة وليس ذلك كما لو عتق العبد في زمن
 تأخيرها اختيار الطلاق لأجل حبض (قوله ان طائته) أي بأن قالت امهلوني أنظر وأستشير في ذلك
 * واعلم انه لا غفلة لها في مدة التأخير لان البيع جاء منها (قوله والقول بانه محدود الخ) أي كادفع للمازرى
 في مجلس المذاكرة واستحسنه الأحمى

فصل في أحكام الصداق (قوله فتح الصاد) أي وهو الأفضح (قوله الصداق كالتن) لما فرغ من

الفراق (تأخير) موأول لاجتهاد الحائز لم أر طائته (نظر بين) ولا تستعجل في الحضرة والقول بأنه محدود بثلاثة أيام ضيف

[درس] فصل في بيان أحكام الصداق * وهو بفتح الصاد وقد تكسر وهو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها
 ويسمى مهرا ولما كان يشترط فيه شروط الثمن أشار لها المصنف بقوله (الصداق كالتن)

الكلام على أركان النكاح الثلاثة الولي والأهل والصفة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو
 الصداق مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع
 ومعنى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا يرد أنه يصح نكاح
 التفويض ولم تقع فيه التسمية (قوله الصداق كالثمن) أي الصداق في مقابلة البضع كالثمن في
 مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتاً ونقياً (قوله لاخر) محترز الطهارة والخزير
 محترز الانتفاع به والآخر محترز القدرة على التسليم وقوله وثمرة الخ محترز للمعلومية وقوله على التبعة أي
 وأما الثمرة التي لم يبد صلاحها على الجز فإنه يجوز أن تكون صداقاً وإن كان لا يجوز بيعها إلا بشروط تأتي
 (قوله ويستقر فيه يسير الجهل) أي لأن الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع (قوله بدليل
 قوله الخ) أي وبدليل أنه إذا أسقط مكة الدنانير أعطيت من السكة الغالبة يوم النكاح فإذا جعل
 لها عشرة دنانير وأطلق وكان في البلد المحبوب المحمدي والابراهيمى واليزيدى أخذت العشرة من
 السكة الغالبة يوم النكاح فإن تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل فإن كانت سكتان أعطيت
 من كل سكة نصف صداقها أو ثلاثة فمن كل الثلث كزوج بريق لم يذكر حمرانا ولا سودانا وفي البيع
 يفسد أن لم يكن غالب (قوله وان وقع الخ) أي أنه إذا أصدقها قلة خل معينة فظهر أنها خر لزمه مثلها
 أما لو كانت القلة ثمانية ثمنين أنها خر فسد البيع (قوله وجاز بشورة) أي أنه يجوز نكاح المرأة على أن
 يعطيها جهاز بيت ولا يجوز أن يشتري سلعة بذلك (قوله كبد الخ) أي أنه أن يجوز أن يقول لها
 أنزوجك بمبد تختارينه إذا كان لذلك الزوج عيب مملوك له وكانت معينة حاضرة أو غائبة ووصفت
 كما يجوز أن يقول للمشتري أيك على البت تبدا تختاره أنت بكذا بالشروط المذكورة وقوله تختاره
 هي لاهو التخييق بين اختيارها واختياره مقيد بالعدد القليل وهو الثلاثة فأقل وهو مذهب ابن القاسم
 أما العدد الكثير فيختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كما في البيع اه بن ومثله في البد التراقي
 وكان سبب الجواز عند الكثرة أن بكثرة العدد يتسع الأمر وفيه أن بكثرة العدد يكثر الغرر
 (قوله وكذا المشتري) أي دخل (١) على أن البائع يختار الأحسن (قوله وكذا البائع) الأولى (٢) وكذا
 المشتري أي وكذا منع إذا كان يختار المشتري (قوله فلا غرر) أي قوى والا نأصل الغرر حاصل
 (قوله لا يتبين أن يختار الأدنى) أي بل يجوز أن يختار الأدنى ويجوز أن يختار الأعلى فجاء الغرر
 وأشار الشارح بالتأمل إلى ما يقال أنه وإن احتمل ذلك لكن الغالب اختياره للأدنى فيكونان
 داخلين على ذلك كما أن الغالب في الرأه اختيارها للأعلى وإن احتمل خلافه * والحاصل أن الغرر
 موجود في كلا الحالتين وكل من اختار منهما فأنما يختار الأخط لنفسه وحيث قد تفرقة بينهما
 لا وجه لها (قوله وضمانه الخ) يعني أن ضمان الصداق للمعين إذا ثبت هلاكه كضمان البائع وقد علمت
 أن البيع تارة يكون صحيحاً وتارة يكون فاسداً فكما أن البيع إذا كان صحيحاً فضمن البائع من
 المشتري بمجرد العقد سواء كان البيع يده أو يده البائع فكذلك النكاح أن كان صحيحاً فإن الزوجة
 تضمن الصداق بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج والمراد بضمانه أنه يضيع عليها وإن كان البيع فاسداً
 فإن المشتري لا يضمن البيع بمجرد العقد بل بالقبض فكذلك النكاح إذا كان فاسداً فإنها
 لا تضمن الصداق إلا بقبضه وهذا كله إذا لم يحصل طلاق قبل الدخول أما إن حصل طلاق
 قبل الدخول وتلف الصداق والفرض أنه قامت على هلاكه بينة فضمنه منها سواء كان بيد الزوج
 أو بيد الزوجة فكل من تلف من يده لا يفرم للآخر حصته أما أن كان مما ينفاب عليه ولم تقم

فبشروط أن يكون طاهراً
 منتفعا به مقدوراً على
 تسليمه معلوماً لاخر
 وخزيراً ولا آتاً ومرة لم
 يبد صلاحها على التبعة
 ويستقر فيه يسير الجهل بما
 لا يتقرر في الثمن بقوله
 كالثمن أي في الجملة
 بدليل قوله وإن
 وقع قلة خل الخ وقوله
 وجاز بشورة الخ وقوله
 أو إلى اليسرة الخ ومثلاً
 يجوز صداقاً وثمناً بقوله
 (كبد) من عيب
 مملوك للزوج أو البائع
 حاضرة معلومة أو غائبة
 ووصفت (تختاره هي)
 لأنه داخل على أنها تختار
 الأحسن وكذا المشتري
 فلا غرر (لا) يختاره (هو)
 أي الزوج وكذا البائع
 لحصول الغرر إذ لا يتبين
 أن يختار الأدنى فتأمل
 (وضمانه) أي الصداق
 إذا ثبت ضياعه من الزوجة
 بمجرد العقد الصحيح

(١) لعل المناسب داخل البائع على أن للمشتري يختار الأحسن (٢) قوله الأولى الخ سبق قل
 والصواب ما في الشارح اه كنبه محمد عليش

وبالقبض في القاسد كاليح
فيما (وتلفه) بدعوى من
هو يده منها من غير ثبوت
كاليح فالتى يصدق فيه البائع
والمشتري يصدق فيه
الزوج والزوجة فلا يصدق
الزوج فيما يغاب عليه ولم
تقم له عليه بينة وكذا
الزوجة إذا حصل طلاق
قبل الدخول وتقرم له نفسه
فإن قامت به بينة أو كان مما
لا يغاب عليه فيها إن لم
يحصل طلاق والا فنهما
تعمل أنه بعمل ضمانه
على صورة وتلفه على
صورة أخرى حتى يتفابرا
وإن كان سبب الضمان هو
التلف فلو اقتصر على
احدهما الأغناء عن الأخرى
(والمستحقاق) من يدها
كاليح فترجع بمثل التل
والتقوم الموصوف وأما
المقوم للمدين إذا استحق
جميعه منها فانه يوجب
الرجوع لها عليه بقيته
ولا يفسخ الكاح بخلاف
اليح فيفسخ (وتعييه) أى
اطلاعه على عيب قديم
فيه يوجب خيارها في
التاسك به أو رده وترجع
بمثله أو قيمته على ما مر
في الاستحقاق من غير فرق
(أو بعضه) يرجع لها أى
استحقاق بعضه أو تعيب
بعضه كاليح بقوله (كاليح)
خبر عن قوله وضمانه وما
عطف عليه على تسامح في
بعضها كما بين (وإن وقع)

على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فضمانه ممن هو يده فشكل من ضاع في يده يغرم للآخر
حصته (قوله وبالقبض في القاسد) بأن مضى بك دخول فكالصحيح وظاهره أنها إنما يضمن
بالقبض في القاسد سواء كان القاسد لصدائه أو لمقدمه وأثر خلا في الصداق وكان لمقدمه فقط وهو
ما رجعه شيخنا تبعاً لما تأنى وهناك طريقة أخرى وهى أن ضمانها بالقبض إذا كان فسد الكاح
لصدائه دخل أو لم يدخل أو كان فساد له مقدمه وأثر خلا في صدائه وأما لو كان فساد له مقدمه كان
ضماناً بالمقدم كالصحيح ويدل لهذا ما يأتى عند قول المصنف وضمنه بعد القبض (قوله وتلفه) يعنى
أن تلف الصداق إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه كاليح إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه
فكما أن البيع المذكور ضمانه ممن هلك في يده سواء كان البائع أو المشتري فكذلك الصداق المذكور
ضمانه ممن هلك يده سواء كان الزوج أو الزوجة فإذا كان في يد الزوج وادعى ضياعه وكان قد دخل
بها ضمن لها قيمته أو مثله وإن كان يدها ضاع عليها وإن كان قد طلق قبل البناء لزم لها نصف الصداق
إن ضاع يده وإن كان يدها غرمت له نصف القيمة أو نصف التل (قوله فالتى يصدق فيه البائع
والمشتري الخ) أى وهو لا يغاب عليه وما يغاب عليه إذا ثبت هلاكه أى والتى لا يصدق فيه البائع
والمشتري لا يصدق فيه الزوج والزوجة وذلك إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة
(قوله وكذا الزوجة إذا حصل طلاق) أى والحال أنها قبضت جميعه (قوله فلم أنه يعمل ضمانه على
صورة) أى وهى إذا كان مما لا يغاب عليه أو مما يغاب وثبت هلاكه بينة وقوله وتلفه على صورة
أخرى وهى ما إذا كان مما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه (قوله وإن كان سبب الضمان هو التلف) أى
فهو بدون ذلك الحل من عطف السبب على السبب (قوله فانه يوجب الرجوع لها عليه بقيته) أى يوم
عقد النكاح (قوله أى اطلاعه الخ) الأولى أى اطلاعه على عيب قديم فيه كاليح أى مثل اطلاع
المشتري على عيب قديم في المبيع فيثبت لها الخيار في التماسك به أو رده وترجع بمثله إن كان مثلاً أو
مقوماً موصوفاً وترجع بقيته إن كان مقوماً معيناً كما أن المشتري إذا اطلع على عيب قديم كذلك
(قوله أو بعضه) بالرفع عطف على تعييه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فارفع
ارتفاعه وبصح عطفه على الضمير في تعييه (١) وحينئذ فيجوز فيه الجر والنصب لأن الضمير في محل
جر باعتبار كونه مضافاً إليه وفى محل نصب باعتبار كونه مفعولاً للمصدر (قوله أى استحقاق بعضه أو
أو تعيب بعضه كاليح) فإذا تزوجها بدار بينهما فاستحق بعضها فإن كان الذى استحق من الدار
فيه ضرر بان كان أزيد من الثلث كان لها أن ترد بقيتها وتأخذ منه قيمتها أو تحسب ما بقى وترجع
بقيمة ما استحق وإن استحق منها الثلث أو الشيء التافه الذى لا ضرر فيه رجعت بقيمة ما استحق
فقط وإذا تزوجها بشيء واحد بعينه أو بمدد معين من رقيق أو حيوان أو مقاطع قماش مثلاً واستحق
من ذلك جزء قل أو كثر ولو اثنين من ثلاثة قلها أن ترد بقيته وترجع بقيمة جميعه أو تحسب
ما بقى وترجع بقيمة ما استحق وإذا تزوجها بعرض متعدد معين كعدد من الرقيق ونحوه فوجدت
عيباً قديماً في بعض ذلك كان ذلك العيب قليلاً أو كثيراً فمسكا تقدم في استحقاق البعض من أن لها أن
ترد ما بقى وترجع بقيمة جميعه أو تحسب ما بقى وترجع بقيمة العيب وهذا ما يخالف فيه الصداق
اليح لانه يحرم في البيع التمسك بالانل مما استحق أو تعيب (قوله على تسامح في بعضها) أى وهو
استحقاق القوم للمعين جميعه أو استحقاق بعضه أو تعييه إذا كان ذلك البعض المستحق أو
المعيب الأكثر فانه يفسخ البيع بسبب ذلك دون الكاح فانه لا يفسخ كالم (قوله وإن وقع بقلة
خل فإذا هى خمر الخ) أى وأما عكسه وهو ما إذا تزوجها بقلة خمر فإذا هى خل ثبت النكاح

(١) الظاهر أن التعيب بمعنى التعيب أى ظهور عيبه فهو مصدر مضاف لفاعله والضمير في محل رفع لانهب اه

النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة (فإذا هى خمر مثله) أى للزوجة مثل الخلد والنكاح ثابت بخلاف البيع فيفسخ ثم ذكر أربع مسائل

كالاستثناء من قوله كالتن لعدم صفة (٢٩٦) كون شيء منها مقفلا (وجاز) النكاح (بشورة) معروفة عندهم وهي بالفتح

مخاض البيت وبالضم الجمل
(أو) على (عدد) معلوم
كثيرة (من) كابل أوريق
ولوفي الذمة غير موصوف
لا عدد من شجر إلا أن
عين (أو) على (صداق
مثل) أي مثلها (ولها) في
المسائل الأربع (الوسط)
من شورة مثلها في حضر
الحضرة وأبو لبديوة
والوسط من كابل ورقيق
من السن الذي يتناكح به
الناس والوسط من صداق
مثل يرغب به في مثلها
باعتبار الاوصاف التي
تعتبر في صداق المثل من
جمال وحسب ونسب
ويستبر الوسط من ذلك
(حالا) لا مؤجلا (وفي
شرط ذكر جنس) أي
صنف (الرقيق) إذا تزوجها
على عدد معلوم منه قليلا
لأقر كبربري أو حبشي
أوزنجي أو رومي وعدم
اشتراط ولها أغلب
الصنفين بالبلد من السود
والحمر فان استويا أعطيت
النصف الوسط من كل
فان كانت الاصناف ثلاثة
أعطيت من وسط كل
صنف ثلثه وهكذا قولان
(والا) (الإناث منه)
أي من الرقيق (إن طلق)
ولا يقضى بالاناث من
غيره حيث الإطلاق (ولا

رضا يخل فان لم يحصل رضا فسخ قبل الدخول وثبت بعده بصداق المثل (قوله كالاستثناء الخ) زاد
السكاف لعدم أداة الاستثناء أو لأنه لما كان التشبيه في الجملة كان الاستثناء منه في الحقيقة (قوله لعدم
صفة كون شيء منها تمنا) أي لأن النكاح أوسع من البيع في الفرر وأوسع من النكاح في ذلك الرهن
إذ يجوز فيه رهن الآبق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من الرهن في الفرر الهبة والخلع إذ يجوز هبة
الجنين والخلع به (قوله وجاز النكاح بشورة) بأن يقول تزوجها وأجعل صداقها جهازا أو شوارها
فينظر لها ان كانت حضرية أو بدوية بخلاف البيع فلا يجوز أن تكون الشورة تمنا (قوله معروفة) أي
بالنوع فلا ينافي أنها مقولة بالتشكيك لأجل اعتبار الوسط (قوله أو عدد من كابل) يعني انه يجوز
النكاح على عدد من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق في الذمة ولو كان غير موصوف بأن يجعل الصداق
عشرة بما ذكر ويطلق ونص المصنف على العدد لتوهم المنع فيه لكثرة الفرر فالواحد من كابل أولى
بالجواز وأما جعل ذلك تمنا فلا يجوز (قوله ولوفي الذمة غير موصوف) الأولى أن يقول في الذمة ولو
موصوفا قلب البالغة لتوهم المنع في الموصوف لأنه كالمسلم الحال بن (قوله لا عدد من شجر) أي في
الذمة ولو كان موصوفا وقوله إلا ان عين أي بالاشارة كهذا الشجر أو بالوصف كالشجر الذي في محل
كذا ولعل الفرق بين الماشية والشجر إذا كان كل منهما في الذمة وكان موصوفا ان الشجر إذا كان في
الذمة ووصف كان وصفه مستديعا تعيين وصف مكانه فيؤدي إلى السلم في ١٠ عين كما ذكره في منع
النكاح على بيت يئنه لها لأنه يؤدي إلى وصف البناء وللوضع (قوله أو صداق مثل) أي كاتزوجك
على أن صدقاتك صداق مثلك قل الميطي يجوز النكاح على صداق المثل فيجب بالعقد ويجب نصفه
بالطلاق قبل البناء وجميعه بالموت اه بن (قوله من شورة مثلها الخ) حاصله انه إذا تزوجها على جهاز
بيت فان كانت حضرية فيجهزها جهازا وسطا من جهاز الحاضرة فإذا كان جهاز الحاضرة معروفا على
أوصاف ثلاثة لزمه الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة وإذا كان على وجه واحد فاللازم ذلك الوجه
الواحد وإذا كان على وجهين فلم يكن وسط فالعالم فإن لم يكن غالب فالظاهر نصف كل وكذا يقال
في غير الحضرية (قوله من السن الذي يتناكح به الناس) فان كان الناس يصدقن الابل أو الرقيق ابن
عشر سنين وابن ثمان سنين وابن ستة لزمه ان يدفع لها ابن ثمانية (قوله باعتبار الاوصاف الخ) يعني أن
من قامت به تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها إذا كانت تارة تصدق بمائة دينار وتارة بتسعين
وتارة بثلاثين فانه يدفع لها التسعين (قوله وفي شرط ذكر جنس الرقيق) أي إذا لم يذكر جنسه فسخ
قبل الدخول وثبت بعده بصداق المثل (قوله أعطيت النصف الوسط من كل) فإذا كان الرقيق الذي
في البلد بربريا وحبشيا فقط واستويا فانها تعطى من كل صنف منهما نصف الاوسط في السن وإذا
كان الرقيق الذي في البلد بربريا وحبشيا وروميا فانها تعطى من كل صنف من الاصناف الثلاثة
ثلث الوسط في السن وهكذا يقال إذا كان الموجود أربعة أصناف (قوله قولان) أي على حد سواء
وأما غير الرقيق من ابل وبقر ففيه قولان لكن المتمد عدم اشتراط ذكره ويفرق بين الرقيق
وغيره بكثرة الاختلاف بين آحاد الرقيق واصنافه بخلاف أصناف غيره اه عدوى وفي بن
ان قوله قولان الأول منها قول سحنون والثاني ظاهر المدونة وهو المشهور انظره (قوله ولها
الإناث الخ) عطف على الوسط (قوله ان أطلق) أي لم يقيد بذكور أو اناث لان النساء غرضا
في الاناث للدخول عليهن ونحو ذلك (قوله حيث الإطلاق) أي بل يعمل في غيره بالعرف
(قوله ما لم تشترطها والا فوفى لها بها) هذا هو المتمد وقوله وقيل الخ ضعيف كما في بن وقرره شيخنا أيضا
ورجع عن ترجيعه الثاني في حاشية خش (قوله ذلك المبيع) يسكون الرأه ونفعها أي ضمان المبيع

عهدة) للمرأة على الزوج في الرقيق ثلاثا ولا سنة كما يأتي مع نظائره في باب الخلع مع جريان العرف بهما (قوله
تشرطها والا فوفى لها بها إذا المؤمن عند شرطه وقبل لاعهدة ولو اشترطت واما عهدة الاسلام وهي ذلك المبيع من عيب أو استحقاق

فلها القيام بها في الرقيق وغيره (و) جاز تأجيل الصداق أو بضعه (إلى الدخول إن علم) الدخول أي وقته بالعادة عندهم كالليل فان لم يعلم فسد قبل الدخول (أو) تأجيله إلى (الميسرة) للزوج فيجوز (٢٩٧) (إن كان) الزوج (ملياً) كمن عنده

ساع يرصد بها الاسواق
اوله استحقاق في وقت
ونحوه فان لم يكن ملياً
فكؤجل بمجهول (و)
جاز نكاحها (على هبة
العبد) التي في ملكه
(لقلان) أو الصدقة به
عليه ولا مهر لها غيره لأنه
يقدر دخوله في ملكها
ثم هبة أو صدقة (أو)
على أن (يعتق بأعت) مثلاً
(عنها) والولاء لها (أو)
عن نفسه (أي الزوج
والولاء له فلو طلقها قبل
البناء غرمت له نصف
قيمتها ولما كان الصداق
كالمثل قال (دوجب) على
الزوج (تسليمه) أي
تعجيل الصداق لها أو
وليها (إن تمتن) كدار
أو عبد أو ثوب بعينه ولو
غير مطيقة أو الزوج صيا
ويمنع تأخير كبيع معين
يتأخر قبضه ويفسد
النكاح ان دخلا عليه
إلا اذا كان الاجل قريباً
فيجوز كما يأتي للمنف
(والا) يكن معيناً وتازعا
في البدنة (فلها منع نفسها
وإن) كانت (معبية)
بميب لا قيام له به بان
رضى به أو حدث به العقد
(من الدخول) عليها (و)

(قوله فلها القيام بها) أي وهو معنى قول المصنف سابقاً واستحقاقه وعيه كالبيع (قوله إلى الدخول)
أي كأن تزوجك بصدق قدره كذا أدقمه كله أو نصفه عند الدخول (قوله ان علم) أي بشرط أن يكون
الدخول وقته معلوماً عندهم بالعادة على المشهور فان لم يكن معلوماً فسخ النكاح قبل الدخول وثبت
بعده بصدق المثل ومقابل المشهور ما هو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك وإن لم يكن وقت الدخول
معلوماً لأن الدخول بيد المرأة فهو كالحال متى شاءت أخذته (قوله كالليل) أي عند بعض فلاحي
مصر وكالربيع عند أرباب الإبلان والجذاذ عند أرباب الثمار (قوله أو تأجيله إلى الميسرة) أي بالعمل
وقوله ان كان ملياً أي بالقوة فاندفع ما يقال إن في كلام المصنف تناقضاً لأن التأجيل للسلا يقتضي
انه غير ملي وقوله ان كان ملياً يقتضي وجوده فتأمل (قوله كمن عنده مبيع يرصد بها الاسواق الخ)
لا يخفى ان يبيعها بمجهول زمنه فكانهم نظروا لتلك السلع وكان الصداق حال باعتبارها (قوله فكؤجل
بمجهول) أي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل (تنبيه) إذا تزوجها بصدق وأنجله
إلى ان تطلبه المرأة منه فهل هو كتأجيله بالميسرة فيكون جائزاً أو كتأجيله بموت أو فراق فيكون
ممنوعاً قولان الاول لابن القاسم والثاني لابن الماجشون وأصبح (قوله وعلى هبة العبد) الباجي فان
طلقها قبل البناء رجع بنصف العبد وصار العبد مشتركاً بين الزوج والموهوب له وان فات في يد
الموهوب له تبعة بنصف قيمته ولا يتبع المرأة بشئ نقله ابن عرفة اهـ بن لما قيل انه إذا طلقها قبل
البناء رجع عليها بقيمة نصفه كالمسئلة الآتية فهو خلاف النقل (قوله لأنه يقدر دخوله في ملكها)
أي لأجل ان يصح النكاح فليس فيه دخول على اسقاطه وكذا يقال فيما بعده فان قلت في مسئلة
إذا تزوجها بعتق أبيها كيف يقدر ملكها مع أنه يعتق عليها قلت ان تقدير ملكها له فرض
لا يوجب العتق حتى يتصل بملكها له حذر (قوله ووجب الخ) هذا إذا كان الصداق
حاضراً في مجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتي حكم الغائب في قوله أو بمعين جريد كخراسان
(قوله ويمنع تأخير) أي إذا كان التأخير بشرط والآن لا ننظر بن (قوله كبيع معين بتأخر قبضه) أي
فلا يجوز تأخير تسليم المعين بعد بيعه لما يباحق ذلك من الضرر لأنه لا يدري كيف يقبض لا مكان
هلاكه قبل قبضه (قوله ويفسد النكاح ان دخلا عليه) أي على التأجيل هذا الكلام يقتضي أن
التعجيل حق لله وانه يفسد العقد بالتأخير ولو رضيت به وهذا إنما يأتي إذا وقع العقد بشرط التأخير
واما ان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير إذا لم يحذور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا
ظاهر كلامهم قاله طفي وحاصل فقه المسئلة أن الصداق إذا كان من العروض أو الرقيق أو الحيوان
أو الاصول فان كان غائباً عن بلد العقد صح النكاح ان اجل قبضه باجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالباً
وإلا فسد النكاح وإن كان حاضراً في البلد وجب تسليمه لها أو لوليها يوم العقد ولا يجوز تأخير
ولو رضيت بذلك حيث اشترط التأخير في صلب العقد وان لم يشترط كان تعجيله من حقها
فان رضيت بالتأخير جاز (قوله وتنازعا في البدنة) بان طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطلبت هي
دفعه قبل الدخول (قوله فلها المنع) ظاهره انها مخيرة بين المنع والتسكين على حد سواء وليس كذلك
بل التسكين مكروه عند مالك حيث كان قبيل قبضها ربع دينار فقوله فلها أي فيندب لها تأمل
(قوله بمعنى الاختلاء بها) أي لا بمعنى الوطء بدليل الخ (قوله إلى تسليم ما حل) أي وغاية منعها من الدخول
ومن الوطء بعده إذا مكنته من الدخول ومن السفر معه إلى ان يسلم لها ما حل من المهر وإنما كان

أو التمكن منه وإن لم يأنفليس لها منع نفسها منه مصرا أو موسرا ولا من السفر معه (إلا أن يستحق) الصداق من يدها بعد الوطء فلها الامتناع حتى تخضع عوضه من قبة القوم ومثل التلث ان غرها بان علم أنه لا يملكه بل (ولو لم يضرها على الأظهر ومن بدر) من الزوجين بدفع ما في جهته حصلت (٢٩٨) بينها منازعة أم لا (أجبر له الآخر) بتسليم ما عليه (إن باع الزوج) الحلم (وأمكن

وطؤها) ولو لم يباغ فان لم يبلغ الزوج لم يجبر له الزوجة إن كانت مطلوبة ولا يجبر لها الزوج ان كان مطلوبا وكذا لو كانت غير مطيقة فان لم يمكن وطؤها لمرض فكا لصحبة تجبر إذا لم تبلغ حد السياق (وتمهل) الزوجة عن الدخول أى تعجب الامهال ولو دفع الزوج ما حل من الصداق (سنة) (إن اشترطت) عند العقد على الزوج أى اشترطها أهلها (لتعزية) أى لأجل تعزيتها عنهم بان يسافر بها فقصدا للتمتع بها (أو يضر) يمكن معه الوطء فهو كالستى من قوله ومن بدر الخ (ولا) بان لم يشترط السنة بان وقع ذكرها بعد العقد أو كانت لا لتعزية ولا لصفر (بطل) الامهال (لا) ان شرط (أكثر) من سنة فانه يطل أى جميع ما اشترط لا ما زاد عليها فقط ولو حذف قوله لا أكثر لا يمكن ادخاله تحت وإلا (و) تمهل الزوجة

لها منع نفسها لأنها بائنة والبائع له منع سلته حتى يقبض الثمن (قوله أو التمكن منه) هكذا في التوضيح عن ابن عبد السلام والذي ارتضاه ابن عسرة أنه لا يسقط منعها الا الوطء بالفعل (قوله على الأظهر) هذا هو العتمد وقيل ليس لها المنع بعد الوطء سواء استحق اولاً وغرها أولاً وقيل ان غرها فلها المنع وإلا فلا وما ضيفان اه عدوى (قوله حصلت بينها منازعة) أى فى التبدئة أم لا (قوله بتسليم ما عليه) فان دفع الزوج ما حل من الصداق وطلب الدخول فامتنت الزوجة وكانت مطيقة للوطء والزواج الف فانها تجبر على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادرت بالتكسين من نفسها وهى مطيقة للوطء وأبى الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ وامتنت من دفع الصداق حتى يدخل بها فانه يجبر على أن يدفع لها ما حل من صداقها وهذا كله إذا كان الصداق غير معين بل كان موصوفاً فى الذمة أما لو كان معيناً فلا يشترط بلوغ ولا اطاعة بل يجب تعجيله كامر ولا يجوز اشتراط تأخيرها كان الزوج بالتمام أم لا أمكن وطؤها أم لا (قوله وكذا لو كانت غير مطيقة) أى فلا يجبر له إن كانت مطلوبة ولا يجبر لها الزوج ان كان مطلوبا من وليها والأنسب فى التعبير أن لو قال وكذا إذا كان لا يمكن وطؤها لعدم اطاعتها (قوله وتمهل سنة) والظاهر أنه لا نفقة لها كالتى بعدها (قوله يمكن معه الوطء) وأما الصغر الذى لا يمكن معه الجماع فسيأتى الكلام عليه وانها تمهل لزواله ولو طال (قوله فهو كالستى الخ) أى فكانه قال ومن بدر أجبره الآخر ما لم يشترط أهلها امهالها سنة لصغر أو تعزبة وإلا فلا (قوله بطل الامهال) أى بطل شرط الامهال والنكاح صحيح (قوله لان شرط أكثر من سنة) أى اصغر أو تعزبة وقوله لا أكثر مفهوم سنة (قوله لا يمكن ادخاله الخ) أى لأن قوله وإلا بطل معناه وإن لم يشترط السنة عند العقد بطل الامهال وهذا صادق بما إذا اشترطت بعد العقد وبما إذا شرط أكثر منها عند العقد (قوله وتمهل الزوجة للمرض) أى وان لم يشترط الامهال عند العقد (قوله وما ذكره فى المرض) أى ما ذكره من ان المرض الحاصل قبل البناء إذا كان يمنع من الجماع فانها تمهل لزواله بانفت حد السياق أم لا تبع فيه النصف ابن الحاجب وقواء طفى وقوله والذى فى المدونة الخ هذا مخالف لما فى ح ونصه واما امهال الزوجة لمرض إذا طابته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه فى المدونة ولا ابن عسرة وإنما نص فيها على أن الرخصة مرضاً يمنع من الجماع إذا دعت إلى البناء والنفقة لزمه ذلك ونصها ومن دعت زوجها إلى البناء والنفقة وأحدهما مريض لا يقدر على الجماع لزمه ان ينفق أو يدخل إلا ان يكون مريضاً بلغ حد السياق فلا يلزمه ذلك اه بن إذا علمت ذلك تعلم ان مانسبه شارحاً للمدونة ليس هو ما فيها بل الذى فيها مشكلة أخرى تأمل إلا أن يقال ان مرضها البالغ حد السياق كمرضه فصح مانسبه الشارح للمدونة (قوله إلا إذا بلغ المريض حد السياق) أى وإلا فلا تمهل لزواله (قوله وتمهل قدر ما يهوى مثلها امرها) أى وكذا تمهل هو قدر ما يهوى مثله امره (قوله وذلك يختلف باختلاف الناس) أى من غى وقرر (قوله ولا نفقة لها فى مدة التريئة) أى فى مدة تهيئتها وكذا فى مدة تهيئته فليكتب فى وثائق النكاح من نحو قوله وفرض لها فى نظير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه لا عبرة به إلا ان يحكم به

للمرض والصغر) الحاصلين لها قبل البناء (المانعين من الجماع) لزوالها وإن طال وما ذكره فى المرض تبع فيه ابن الحاجب من الذى فى المدونة أنها لا تمهل فى المرض إلا اذا بلغ المريض حد السياق (و) تمهل (قدر ما) أى زمن (يهوى مثلها) فيه (أمرها) مفعول يهوى ومثلها فاعله أى يحصل مثلها ما تحتاج اليه من الجهاز وذلك يختلف باختلاف الناس والجهاز والزمان والمكان ولا نفقة لها فى مدة التريئة

(لِيَدْخُلَنَّ الْاَيْلَةَ) مثلا
 في قضى له به ارتكاب لأخف
 الضررين وسواء حلف
 بطلاق أو عتاق أو بالله
 ما طله ولها أم لا ، هو
 ظاهر المصنف وهذا مستثنى
 مما قبله بصلته (لا) تمهل
 (الحيض) ولا لنفاس
 لا مكان الاستمتاع بها غير
 الوطء (وإن) طالبت
 الزوجة التي لها الامتناع
 من الدخول حتى تقبضه
 زوجها للصدائق الغير
 المين (لم يجده) بأن ادعى
 العدم ولم تصدقه أو أقام
 بيته على صدقه ولا مل له
 ظاهر ولم يغلب على الظن
 عسره (أجل) أى أجله
 الحاكم (لإثبات عسره)
 أى لأجل اثباتها ان
 اعطى حميلا بالوجه والا
 حبس كسائر الديون
 وأشار إلى قدر مدة التأجيل
 بقوله (ثلاثة أسابيع)
 ستة فستة فثلاثة لأن
 الأسواق تعدد في غالب
 البلاد مرتين في كل ستة
 أيام فربما اتجر بسوقين
 فربح بقدر المهر فإن كان
 معينا فأتى للمصنف وان
 كان له مال ظاهر أخذ منه
 حالا فودخل بها فليس لها
 الا المطالبة ولا يطلق عليه
 باعساره به جد الباء على
 المذهب (ثم) إذا ثبت
 عسره بالبيعة أو صدقته
 (تلوم) له (بالنظر) وإذا لم

من يراه (قوله إلا أن يحلف ليدخلن الليلة) يريد ليدخل قبل مضى مد التهيئة أى فلو حلف ليدخلن الليلة
 وحلفت على عدم الدخول حتى يهبى لها أمرها فينبغي ان يحث الزوج لأنها حلفت على حقها وان
 كان هو أيضا صاحب حق لكن حقها أصلى اه تقرير شيخنا عدوى والذي في عقب ان حلف
 الزوجة لا يعتبر حلفت على الدخول أو على عدمه حلفت وحدها أو مع الزوج بان حلف كل على
 خلاف ما حلف عليه الآخر فتأمل (قوله ما طله ولها أم لا) أى بان تسكسل ولم يشرع في التهيئة لا بعد
 أيام من العقد فاندفع ما يقال ان الحلف قبل مضى مدة التهيئة وحينئذ فلا يتأتى مطل (قوله كما هو ظاهر
 المصنف) أى لأنه أطلق في الحلف فظاهره كان بالله أو بطلاق أو بعق ما طله ولها أم لا لأن حذف
 العمول يؤذن بالعموم (قوله وهذا مستثنى مما قبله) فساكنه قل وتمهل قدر الزمان الذى يحصل فيه
 مثلها ما يحتاج اليه من الجهاز الا أن يحلف الزوج ليدخلن الليلة فلا تمهل ويصح جعله مستثنى من
 محذوف وكانه قال ويمتع الزوج من الدخول بها قبل مضى تلك المدة الا أن يحلف الخ (قوله وان
 طالبت الخ) تقدم أن الصداق اذا كان معينا وجب تعجيله ولا يجوز فيه التأخير على ما مر فيه من
 التفصيل وان كان مضمونا وتنازعا في التبدئة كان لها الامتناع من تمكينه حتى تقبض ما حصل من
 الصداق وذكر هنا ما اذا طالبت بالمضمون قبل الدخول فادعى العدم فتارة تصدقه وتارة لاتصدقه
 وفي الحالة الثانية امان تقوم بيته على عدمه وما أن لا تقوم بيته بذلك وحاصله أن الزوج إذا طالبت
 زوجته قبل الدخول عليها بحال الصداق فادعى العدم فان الحاكم يؤجله لإثبات عسره ثم يتلوم له لعله
 يحصل له يسار ثم يطاق عليه بشروط خمسة أن لاتصدقه في دعواه الاعسار وأن لا يقيم بيته على
 صدقه وأن لا يكون له مال ظاهر وأن لا يغلب على الظن عسره وأن يجرى النفقة عليها من يوم دعائه
 للدخول فان صدقته في دعواه الاعسار أو أقام بيته بالعسر فانه يتلوم له من أول الأمر بالنظر ولا يؤجل
 لإثبات عسره وكذا ان كان ممن يغلب على الظن عسره كالإقبال وان كان له مال ظاهر أخذ منه حالا
 وان لم يجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ لعدم النفقة مع عدم الصداق على الزاجر
 (قوله ان اعطى حميلا بالوجه) أى خشية هروبه بحيث لا يعلم له محل ولا يكلف بحميل بالمال بناء على
 انها لا تملك بالمقد شيئا (قوله إلا حبس) أى لإثبات عسره (قوله وأشار إلى قدر مدة التأجيل) أى
 لإثبات عسره (قوله ثلاثة أسابيع) ابن عرفة هذا التحديد ليس بلازم بل هو استحسان لاتفاق
 قناة قرطبة وغيرهم عليه وإنما هو موكول لاجتهاد الحاكم اه بن (قوله ستة فستة الخ)
 كذا في التوضيح والذي في التيطى وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم اربعة ثم ثلاثة انظر وقوله ستة
 الخ أى ثم يسأل عقب كل ستة وكذا عقب الثلاثة هل وجد مالا أم لا وهل وجد بيته تشبه بهسره
 أم لا وهكذا (قوله فان كان معينا فأتى للمصنف) أى فان كان الصداق معينا وهذا محترز بقوله وان
 طالبت زوجها بالصدائق الغير المعين وقوله فأتى للمصنف أى التسكلم على بعضه وذلك لأن المعين
 اما غائب عن بلد العقد أو حاضر بها فالخاضر بها تقدم انه يجب تعجيله وان كان غائبا فسيأتى انه إما
 ان يؤجل قبضه بأجل قريب او بعيد (قوله فلو دخل بها الخ) هذا محترز بقوله إذا طالبت زوجته الخ
 لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه * والاصل ان محل كونه يؤجل لإثبات عسره إذا ادعى العدم
 بالشروط المذكورة اذا كان لم يدخل بها فان دخل بها الخ (قوله ثم اذا ثبت عسره) أى في أثناء الاسابيع
 الثلاثة أو بعد فراغها وقوله تلوم له أى بعد اعدار القاضى في تلك البيعة الشاهدة بالعسر فان كان عندها
 مطمئن أبدته والا حلف الزوج مع تلك البيعة بمين الاستظهار على تحقيق ادعاه (قوله وصدقته)
 أى على ما ادعاه من العسر (قوله تلوم له بالنظر) أى لعله يحصل له يسار ويدفع ذلك الصداق

ثبت عسره في الثلاثة أسابيع ولم تصدقه فقال الخطاب الظاهر أنه يحبس ان جهل حاله

ليستراً أمره ولو غلب على الظن عسره تلوم له ابتداء وأما ظاهر اللاء فيجس الى ان يأتي بيعة تشهد بجره الا ان يحصل لها ضرر بطول للدة فلها التطبيق (وعمل في التلوم (٣٠٠) عندا وتعين (بسته وشهر) ستة أشهر فأربعة أشهر في شهر وهذا ضعيف مقابل

لقوله بالنظر (وفي) جواب (التلوم لمن لا يرجي) يساره كمن يرجي لأن الغيب قد يكشف عن المجانب وهو تأويل الأكثر (وُصحح وعدمه) فيطلق عليه ناجزاً متى ثبت عسره (تأويلان ثم) بعد التلوم وظهور العجز (طلق عليه) بان يطلق الحاكم أو توقعه هي ثم يحكم القولان (ووجب) عليه (نصفه) أي نصف الصداق وكلامه صريح في انه قبل البناء وهو كذلك اذ لاطلاق على للمسر بالصداق بعد البناء كما تقدم (لا) ان يطلق عليه أو فسخ قول البناء (في) نظير (عيب) به أو بها فلا شيء عليه كما تقدم في فصل خيار الزوجين ولما كان الصداق أحوال ثلاثة يتكفل تارة وينتظر تارة ويسقط تارة كما إذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء وكما في الرد بالبيع قبله أشار إلى أن أسباب الحالة الأولى ثلاثة بقوله (وتقرر) جميع الصداق الشرعي المسمى أو صداق المثل في التفويض (بوطه) لطيفة من بالغ

للطالب به (قوله ليستراً أمره) أي إذا جس وتبين عسره تلوم له بالنظر ثم طاق عليه وان تبين يسره أخذ منه الصداق (قوله وأما ظاهر اللاء فيجس) أي حتى يدفع ولو طال حبسه (قوله ستة أشهر) أي ثم يسأل هل وجد يساراً أم لا فاربعة أي ثم يسأل كذلك فشهريين ثم يسأل كذلك. قوله فشهريين (قوله) أي ثم يسأل فان أتى بشيء فلا أمر ظاهر ولا عجزه القاضي وطلق عليه واعلم انه لا يجس في مدة التلوم على كلا القولين لأن الموضوع أنه اثبت عدمه وقد قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فدافي خش وعقب انه يجس في مدة التلوم على كلا القولين الأولى استقاطه اذ لا معنى له قال بن ولم أر من ذكره وقد صرح ابو الحسن بأن دين الصداق كسائر الديون فيجب ان يسرح اذا ثبت عسره (قوله وهذا ضعيف) مقابل لقوله بالنظر (الخ) فيه نظر لأن هذا عمل بعض القضاة وهذا لا ينافي أن الأجل موكل الى اجتراء الامام كما تقدم والحاصل ان التلوم موكل قدره لاجتهاد الحاكم وقد اتفق لبعض القضاة انه تلوم بسنة وشهر لكون اجتهاده أداه لذلك (قوله لمن لا يرجي يساره) أي لمن ثبت عسره والحال انه لا يرجي يساره (قوله وصح) أي وصححه المتيطى وعياض (قوله وعدمه) وهذا تأويل فضل على المدونة (قوله ثم بعد التلوم وظهور العجز طاق عليه) قال عقب فان حكم القاضي بالطلاق قبل التلوم فالظاهر انه صحيح (قوله ووجب عليه نصفه) أي ووجب على الزوج إذا طلق أو طاق عليه الحاكم لمسه بالصداق لزوجته نصف الصداق فيتبع به اذا أيسر لتقرر في ذمته بالعقد عنده (قوله في أنه) أي الطلاق قبل البناء الخ (قوله لافي عيب) أي إذا أرادت رد زوجها بعيب به من العيوب التقدمة قبل البناء فطاق عليه لامتناعه منه أو رد الزوج زوجته أي فسخ نكاحها بعيب بها قبل البناء فانه لا شيء لها على الزوج وقد مر هذا في باب الخيار عند قول المصنف ومع الرد قبل البناء فلا صداق ويمكن ان يكون ذكره هنا لافادة بيان اختلاف هذا وهو الفسخ مع ما قبله وهو الطلاق ففي الطلاق لها نصف الصداق وفي الفسخ لا شيء لها فقد اختلف الطلاق والفسخ في الحكم وان اشتركا في أن كلا منهما مغلوب عليه (قوله تقدم) أي في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق (قوله ولما كان للصداق) أي عند المفارقة أحوال ثلاثة الخ (قوله وتقرر) أي ثبت وتحقق وإنما عجز بتقرر دون تكمل ليشمل صداق المثل في التفويض ولأن تقرر يناسب كلا من الأقوال الثلاثة في المسمى لأن قوله تقرر يحتمل تقرر تمامه ان قلنا إنها تملك بالعقد النصف ويحتمل تقرر أدائه ان قلنا إنها تملك بالبيع النصف ويحتمل تقرر أصله ان قلنا إنها لا تملك بالعقد شيئاً والمذهب انها تملك بالعقد النصف وقوله بوطه أي ولو حكما كدخول الدين والمحبوب ولو من غير انتشار كما قاله ابن ناجي في شرح الرسالة (قوله كفي حيض) هذا مثال لسببها باعتبار قيام أصل السبب بها والدبر مثال لسببه من حيث ميته لذلك والانتمى حرم على احدهما حرم على الآخر موافقته وصومهما بسببهما وكذلك اعتكافهما واحرامهما (قوله ولو بكر) أي بقيت على بكرتها فصحت البالعة فاذا زال البكارة بأصبعه فان طاقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارش البكارة وبعده لها الصداق فقط ويندرج ارش البكارة في الصداق كذا في صماص أصبح عن ابن القاسم وهو المتمد والذي في صماص عيسى عن ابن القاسم انه يلزمه بانتضاذه ايأها بأصبعه كل للمهر والذي اختاره اللخمي انه يلزمه ارش البكارة مع نصف الصداق اذا طلقها ان رأيها انها لا تزوج بعد ذلك الا بمهر ثيب

وإلا (وإن حرم) ذلك الوطء بسبب الزوج أو الزوجة أوهما كفي حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو احرام في قبل أو دبر ولو بكر الأله قد استولى سلعتهما بالوطء فاستحقت جميعه وأشار للسبب الثاني بقوله

موت واحد في القويض
 قبل الفرض فلا شيء
 فيه وأشار لثالث بقوله
 (و) تقرر أيضا بسبب
 (إقامة حنة) بعد الدخول
 بلا وطء بشرط بلوغه
 وإطاقها مع اتفاقهما على
 عدم الوطء لأن الإقامة
 المذكورة تقوم مقام
 الوطء (وسدقت في)
 دعوى الوطء في (خلقة
 الاهتداء) يمين أن كانت
 كبيرة ولو سفية بكرا أو
 ثيبا إذا اتفقا على الخلوة
 وثبتت ولو بغير اثنين
 فإن نكحت حلف الزوج
 ولزمه نصفه إن طلق وإن
 نكح غرم الجميع فإن كانت
 صغيرة حلف لرد دعواها
 وغرم النصف ووقف
 النصف الآخر لبلوغها
 فإن حلفت أخذته والا
 فلا ولا يمين ثانية عليه
 وبالع على تصديقها في
 دعوى الوطء بقوله (وإن)
 كانت ملتبسة (بمانع
 شرعي) كحيض ونفاس
 وصوم (و) صدقت أيضا
 (في) دعوى (نقبة) أي
 الوطء (وإن سفية وأمة
 وصغيرة بلا يمين إذا
 اللوضوع أنه قد واقفها
 على ذلك بدليل قوله وإن
 أقر به الخ (و) صدق
 (الزائر منها) في غان

وإلا فلا أرض لها وفي ح قلا من التوارد إذا انتفى زوجته فماتت روى ابن القاسم عن مالك أن علم
 أنها ماتت منه فعليه دينها وهو كالخجل صغيرة كانت أو كبيرة وعليه في الصغيرة الأدب أن لم تكن
 بلغت حد ذلك وقول ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلته ويؤدب في التي
 لا يوطأ مثلها (قوله وموت واحد الخ) ظاهره كان الموت تيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما
 نقله أبو القاسم الجزري في وثائقه عن مالك وذلك كاللقود في بلاد المسلمين فإنه بعد مضي مدة
 التعمير يحكم الحاكم بموته في تنبيه (قوله وموت واحد هذا في النكاح الصحيح وفي الفاسد لقدمه
 إذا لم يؤثر خلا في الصداق وكان مختلفا فيه كنكاح المحرم والنكاح بلاولى فهو كالصحيح يجب فيه
 للموت بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في نوازله اه بن وشمل قوله
 وموت واحد مالمو ثلث نفسها كرها في زوجها كما نقله بهرام آخر باب الدنايح عند قول المصنف
 وفي قتل شاعدي حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته الزوجة فلا يسهط الصداق عن زوجها
 ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكفل صداقها أو يتكفل
 والظاهر أنه لا يتكفل لها بذلك لاتهامها لثلا يكون ذريعة لقتل النساء أزواجهن اه عدوى
 (قوله وأما موت واحد في القويض قبل الدخول) أي وأما إذا مات واحد بعد الفرض فهو كنكاح
 التسمية فقول الشارح وهذا في نكاح التسمية أي في النكاح الذي حصلت فيه تسمية سواء كان
 حين العقد أو بعده (قوله وإقامة سنة) أي عند الزوج وظاهره ولو كان الزوج عبدا أو قبا بعض أشياخ عجم
 يذنب أن يعتبر في البعد إقامة نصف سنة ولا وجه له اد ليس لهذا شبه بالحدود أصلا بل فيه تشديد
 فتأمله اه بن (قوله في خلوة الاهتداء) من الهدء والسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن
 للآخر وإطمأن إليه وخلوة الاهتداء هي المروفة عندهم بارخاء الستور كان هناك إرخاء ستور أو
 غلق باب أو غيره وحاصله أن الزوج إذا اختل بزوجته خلوة اهتداء أي خلا بينه وبينها ثم طلقها
 وتنازعا في المسيس فقال الزوج أصبتها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك يمين كانت بكرا أو
 ثيبا كان الزوج صالحا أم لا (قوله فإن نكحت حلف الزوج) أي وإن حلفت أخذت الصداق كاملا
 (قوله وإن نكح غرم الجميع) أي لأن الخلوة بمنزلة شاهد ونكوله بمنزلة شاهد آخر (قوله حلف
 لرد دعواها) فإن نكح غرم الجميع الصداق وليس له تحلفها إذا بلغت (قوله فإن حلفت أخذته)
 فلو ماتت قبل البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تعلمه كما جزم به خش وهو الموافق
 لقول المصنف في الشهادات كورثته قبله فتتظير عقب في ذلك قصور انظر بن (قوله وإن بمانع
 شرعي) مبالغة في تصديقها في دعوى الوطء عند حصول خلوة الاهتداء دفعا لنوم عدم تصديقها
 في تلك الحالة لأن الشأن أن الرجل لا يقربها في تلك الحالة وإن كان عنده اشتياق جلي إليها ولذا
 قيل أنها لا تصدق في تلك الحالة إلا إذا كان الزوج يابى به ذلك (قوله وإن سفية وأمة) لو قال
 ولو سفية وأمة لرد قول سحنون بعدم تصديقها كان أولى اه بن (قوله إذ اللوضوع أنه قد واقفها)
 أن قلت إذا واقفها الزوج على النفي فلا يخفى أن تصديقها لا يتوهم خلافه فلا حاجة للنص عليه قلت
 صرح به لأجل البالغة التي هي قوله وإن سفية وأمة (قوله وصدق الزائر منها) أي
 للآخر يمين كما في ح وحاصل ما ذكره الشارح أنه أن كان هو الزائر فإنه يصدق هو في دعواه
 عدم الوطء وإن كانت هي الزائرة صدقت في دعواها الوطء وأما أن كان زائرا وادعى الوطء
 وكذبه أو كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فإنه يجري فيه قول المصنف وإن أقر به فقط الخ

الوطء اثباتا أو نفيًا فإن زارته صدقت في وطئه ولا جبرة بالنكاح لأن المرف نشاطه في بيته وازارها صدق في نفيه ولا جبرة بدعواها
 الوطء لأن المرف عدم نشاطه في بيتها وليس المراد أن الزائر منها يصدق مطلقا في الإلابة والنفي بل المراد ما عرفت

فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه كما يرشده التاميل (وإن أنكر به) الزوج (فقط أخذ) إقراره في الخلوتين اهتداء وزيارة ولم تعلم بينهما خلوة (إن كانت) الزوجة (سفيهة) (٣٠٣) حرة أو أمة أو صغيرة مطيعة (وهل إن أدام الإقرار) بأنه وطئ تكون (الرشيعة

كذلك) أي كالسفيهة
فيؤخذ بإقراره كذبه
أو سكنت لاحتمال أنه وطئها
نائمة أو غيب عقلها بغيث
فإن لم يدمه بأن رجع عن
إقراره أخذ به أيضا إن
سكنت لأن كذبه فيعمل
برجوعه ويلزمه النصف
فقط ففى مفهومه تفصيل
فلا اعتراض عليه (أو) إنما
يؤخذ بإقراره (إن كذبت)
الرشيعة (نفسها) ورجعت
لموافقته بأنه وطئها قبل
رجوعه عن إقراره
(تأويلان) إما أن كذبت
نفسها بعد رجوعه عن
إقراره فليس لها إلا النصف
ولما نهى الكلام على شروط
الصداق شرع في الكلام
على الانكحة الفاسدة
لحلل فيه بفقد شرط وبدأ
من ذلك بالناسد لاقله
فقال (وفسد) النكاح (إن
نقص) صدقه (عن ربع
دينار) شرعى (أو) عن
(ثلاثة دراهم) فضاة
(خالصة) من الفس وكذا
يشترط خلوص ربع
الدينار (أو) نقص عن
(قوم) يوم العقد (بهما)
أي بربع دينار أو ثلاثة
دراهم فإيهما ساواه صح
به ولو نقص عن الآخر

(قوله فإن كانا زائرين) أي لغيرهما واجتمعا في بيت ذلك الغير (قوله فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه)
أي فإن ادعى الوطء وكذبه فجرى فيه قوله وإن أنكر به فقط الخ بقى ما لو اختلاني بيت أو فلاة من الأرض
ليس به أحد وليس أحدهما زائرا فتصدق المرأة في دعواها الرطء لأن الرجل ينشط فيه (قوله وإن
أنكر به فقط) أي ثم طلقها أخذ بإقراره فيلزمه جميع الصداق (قوله إن كانت الزوجة سفيهة) أي سواء
أدام الإقرار بأنه وطئها أم لا بدليل ما بعده ولو قال إن كانت محجورة لكان أولى لبشمل الأمة
والصغيرة إلا أن يقال إنه أراد بالسفيهة مطاق المحجور عليها من باب عموم المجاز هذا وذكر أن
المصنف جرى فيما ذكره من مؤاخذته بإقراره أن كانت الزوجة سفيهة على ما نقله في التوضيح عن
ابن راشد وهو خلاف قول ابن عبد السلام في الصغيرة والأمة والسفيهة إن المشهور قبول قولها اه
قال بن قلت نقل أبو الحسن في أول إرخاء الستور عن الأخمى أنه عزأ قبول قولها لعبد الملك وأصبح
وعدمه لمطرف وقال فيه مانصه وهو أحسن إذا كانت خلوة بناء اه فما جرى عليه المؤلف يوافق
اختيار الأخمى (قوله وهل إن أدام الخ) أي وهل الرشيعة كذلك إذا استمر الزوج على إقراره سواء
كذبت نفسها أم لا أو يشترط تكذيب نفسها ورجوعها لموافقته والمسئلة على طرفين وواسطة فإن
رجع عن إقراره وكذبه أي وكانت تكذبه قبل رجوعه فلا يؤخذ بإقراره بحيث يلزمه جميع
الصداق باتفاق التأويلين وإن لم يرجع وكذبه أي استمرت على تكذيبه فهو محل التأويلين وإن
كذبت نفسها ورجعت لدعواه وهو مذهب لاقراره فيؤخذ باتفاق التأويلين ونص المدونة وإن أقر
بالوطء وأكذبه فلها أخذه بجميع الصداق بإقراره اه أبو الحسن ظاهرها رجعت إلى قول الزرج
أو أقامت على قولها وقال سحنون ليس لها أخذ جميع الصداق حتى تصدق فحمله عبد الحق عن بعض شيوخه
وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف انظر بن إذا علمت هذا فقول المصنف
وهل إن أدام الإقرار بأنه وطئ تكون الرشيعة كذلك أي بناء على أن بين المدونة وكلام سحنون
خلافًا وقوله أو إن أكذبت نفسها أي على أن بينهما وفاقًا وقوله تأويلان أي بالخلاف والوافق
(قوله فيؤخذ بإقراره) أي وحينئذ يلزمه جميع الصداق إذا طلقها (قوله كذبه أو سكنت) فيه أن
للموضوع أنه أنكر به فقط وحينئذ ففى أما مكذبة له أو ساكتة فالأولى أن يقول كذبت نفسها
ورجعت لموافقته أم لا (قوله فلا اعتراض عليه) أي بحيث يقال إن قوله وهل الرشيعة كذلك إن
أدام الإقرار يقتضى أنه إذا رجع عنه لا يكون كذلك مع أنه قد يكون كذلك إذا سكنت (قوله على
شروط الصداق) أي الأربعة وهو كونه طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه معلوما للشارع بقول
المصنف الصداق كالثمن (قوله بالفاسد لاقله) أي لنقصه عن أقله اعلم أن أقل الصداق على المشهور
ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة من الفضة أو ما يساوى أحدهما من العروض ولاحد لا كثره
ومقابل للمشهور ما نقل عن ابن وهب من إجازته بدرهم ونقل عنه أيضا أنه لاحد لاقله وإن النكاح
يحوز بالتدليل والكثير ثم إن من عادة المصنف أن يستغنى بالاضداد عن الشروط فكانه قال شرط
الصداق أن يكون ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوى ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإن نقص
عن ذلك فسد لكن فساده مقيد بما إذا لم يدخل ولم يتمه (قوله خالصة من الفس) أي فلا تجزى
الفسوشة ولو راجت رواج الكاملة (قوله أو نقص عن مقوم) أي أو نقص عن عرض مقوم
(قوله فأيهما ساواه) أي فأى الأمرين ساوى المقوم صح (قوله أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسمجا)

ولما كان كان الفساد يوم وجوب الفسخ قبل الدخول ولو أنه وصدق للثل بعدد كم في كل
فاسد لصدقه أو أغلبه ولا شيء فيه إن طلق قبل الدخول مع أن فيه نصف السمي أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسمجا بقوله

(وَأَتَمَّهُ) أَيِ النَّاقِصِ عَمَّا ذَكَرَ وَجُوبًا (إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا) يَدْخُلُ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَتِمَّ فَلَا فسخ (فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فُسخ) بِطُلَاقٍ وَجِبَ فِيهِ نِصْفُ السَّمِيِّ (أَوْ) أَيِ وَفَسَدَانِ تَزْوِجَهَا (بِمَا لَا يَمْلِكُ) شَرْعًا (كَخَمِيرٍ) وَخَنْزِيرٍ وَلَوْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ كِتَابِيَّةً (وَحَرًّا) وَيُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ قَالَ

(٣٠٣)

لشمو له جلد الاضحية
وجلد اللبنة للدبوغ
(أَوْ) وقع النقد
(بِإِقَاطِهِ) أَيِ عَلَى شَرْطِ
إِقَاطِهِ أَيِ الصَّدَاقِ
فَيُفْسَخُ قَبْلَ وَفِيهِ بَعْدَهُ
صَدَاقُ لِلْمَثَلِ (أَوْ)
تَزْوِجَهَا بِمَا لَا يَتَوَلَّو
(كَفَصَاصٍ) وَجِبَ
لَهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى غَيْرِهَا
فَيُفْسَخُ قَبْلَ وَيُثَبَّتُ
بَعْدَ صَدَاقِ لِلْمَثَلِ
وَيُسْقَطُ الْقَصَاصُ
وَيَرْجِعُ لِلدِّينَةِ (أَوْ) بِمَنْفِيهِ
غَرَرٌ وَخَوٌّ (أَبْقَى) أَوْ جُنَيْنٌ
أَوْ ثَمَرَةٌ لَمْ يَدُ صِلَاحُهَا
عَلَى التَّبْقِيَةِ (أَوْ) عَلَى
(دَارِ فُلَانٍ) مَثَلًا بَانَ
يَشْتَرِيهَا بِمَالِهِ وَيُعْطِيهَا
صَدَاقًا لِأَنَّ فُلَانًا
قَدْ لَا يَبِيعُ دَارَهُ (أَوْ)
مَصْرُوتَهَا) أَيِ الدَّارِ لَا
بَقِيدِ دَارِ فُلَانٍ بَانَ يَتَوَلَّى
مَصْرُوتَهُ دَارٌ مَثَلًا تَشْتَرِيهَا
الزَّوْجَةُ وَتُدْفَعُ نَفْسُهَا أَوْ
تَبِيعُهَا وَجِصْلُ صَدَاقِهَا
مَصْرُوتَهُ لَهَا وَمَحَلُّ الْفَسَادِ
قَبْلَ الْبَيْعِ وَأَمَّا بَعْدَهُ
فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ جَائِزٌ لِأَنَّ
مَصْرُوتَهُ فِيهَا حَقٌّ تَرْتَبُ
لَهُ عَلَيْهَا اخْتِذَاهَا (أَوْ)

أَيِ الْمَرَادِ تَعْرِضُ لِلْفَسَادِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ (قَوْلُهُ وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ) أَيِ إِنْ غَضَلَ عَنْهُ حَتَّى دَخَلَ وَقَوْلُهُ وَأَتَمَّهُ
أَيِ أَتَمَّ رِبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَارِمٍ أَوْ أَقِيمَتَهُ ذَلِكَ لَصَحَةِ النِّكَاحِ وَلَا يَلْزِمُهُ صَدَاقُ الْمَثَلِ عَلَى الْقَاعِدَةِ
(قَوْلُهُ وَإِلَّا يَدْخُلُ) أَيِ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّخُولِ (قَوْلُهُ وَجِبَ فِيهِ نِصْفُ السَّمِيِّ) أَيِ لِلْمَا مِنْ أَنْ
كُلُّ نِكَاحٍ فَسَدَ لَعَقْدُهُ وَصَدَاقُهُ وَفُسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا نِكَاحُ الدَّرْهَمَيْنِ وَفَرْقَةُ الْمُتَرَاذِمَيْنِ
وَالْمُتَلَاعِنَيْنِ (قَوْلُهُ وَيُفْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ) أَيِ وَلَا شَيْءَ لَهَا (قَوْلُهُ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ) أَيِ حَقٌّ
فِي الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِالْحَرِّ أَوِ الْخَنْزِيرِ وَلَوْ كَانَتْ قَدْ قَبِضَتْ ذَلِكَ وَاسْتَهْلَكَتْهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ
وَقَالَ أَشْبَهَ لِمَارْبِعِ دِينَارٍ الْإِخْمَى وَهُوَ أَحْسَنُ لِأَنَّ حَقَّهَا فِي الصَّدَاقِ سَقَطَ بِقَبْضِهَا لِأَنَّهَا تَسْتَحِلُّهُ وَبَقِيَ
حَقُّ اللَّهِ أَهْ عَدْوً (قَوْلُهُ لَشَمُولِهِ جِلْدَ الْأَضْحِيَّةِ) أَيِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَوْ بِمَا لَا يَمْلِكُ فَانَّهُ لَا يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ
لِأَنَّ جِلْدَ الْأَضْحِيَّةِ وَجِلْدَ اللَّبْنَةِ بَعْدَ دَبْغِهِ يَمْلِكُ وَإِنْ كَانَ لِإِبْيَاعٍ (قَوْلُهُ كَفَصَاصٍ) أَيِ كَقَدَمِ قَصَاصٍ
لِأَنَّ صُورَةَ الْمَثَلَةِ إِنْ أَمْرَأَةٌ قَتَلَتْ أَبَا رَجُلٍ وَاسْتَحَقَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ دَمَهَا فَاتَّفَقَ مَعَهَا عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
وَيَجْعَلَ صَدَاقَهَا عَدَمَ قَتْلِهَا فَانَّهُ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا كَانَ أَخُوهَا قَدْ قَتَلَ أَبَازِلِكَ الرَّجُلِ وَاسْتَحَقَّ دَمَهُ
(تَنْبِيْهُ) أَدْخَلْتُ الْكَفَّ مَا أَشْبَهَ الْقَصَاصَ عَمَّا هُوَ غَيْرُ مَشْمُولٍ كَتَزْوِجِهِ بِقِرَاءَتِهِ لَهَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ
كَسُورَةٍ يَسْ مَثَلًا وَيَجْعَلُ ذَلِكَ صَدَاقًا وَأَمَّا لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى تَطْيِيقِ الْقُرْآنِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ فَسَيَأْتِي أَنْ فِيهِ
قَوْلَيْنِ وَكَتَزْوِجِهِ بِعَقْدِهِ أَمَةً عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَقْدَهَا صَدَاقًا وَوَأُورِدَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَزَوَّجَ
صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَقْدَهَا صَدَاقًا فَهُوَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَصْحَبْهُ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ وَيُسْقَطُ
الْقَصَاصُ) أَيِ بِمَجْرَدِ التَّزْوِجِ سِوَاهُ فُسَخَ النِّكَاحُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ ثَبَّتَ بِالدَّخُولِ (قَوْلُهُ وَيَرْجِعُ لِلدِّينَةِ)
أَيِ لِلدِّينَةِ الْعَمْدِ سِوَاهُ فُسَخَ النِّكَاحُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ دَخَلَ وَلَهُ الْعَفْوُ وَجَانًا وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ لِلْقَصَاصِ
(قَوْلُهُ عَلَى التَّبْقِيَةِ) أَيِ وَأَمَّا عَلَى الْجَذِّ فَيَجُوزُ بِشَرْطِهِ الْآتِي (قَوْلُهُ أَوْ عَلَى دَارِ فُلَانٍ) أَيِ كَأَنَّ يَتَزَوَّجَهَا
عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا دَارَ فُلَانٍ بِمَالِهِ وَيَجْعَلُهَا لَهَا صَدَاقًا وَقَوْلُهُ أَوْ مَصْرُوتَهَا أَيِ بَانَ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ
لَهَا دَارَ فُلَانٍ بِمَالِهِ وَيَجْعَلَ مَصْرُوتَهَا فِيهَا صَدَاقًا وَبِإِغْمَاقِ النِّكَاحِ بِمَا ذَكَرَ لِكَثْرَةِ الْفُرْقِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي
هَلْ يَبِيعُهَا رِبْهَانًا لَوْ هَلْ يَبِيعُ فِي يَوْمٍ مَثَلًا أَوْ يَوْمَيْنِ (قَوْلُهُ وَمَحَلُّ الْفَسَادِ) أَيِ فِي صُورَةِ الْمَصْرُوتَةِ الثَّانِيَةِ
وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَيِ إِذَا تَزَوَّجَهَا بِالسَّمْرَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا بَعْدَهُ أَيِ وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِالسَّمْرَةِ
بَعْدَهُ (قَوْلُهُ بَعْضُهُ أَجَلٌ لِأَجْلِ مَجْهُولٍ) أَيِ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ حَالٌ أَوْ أَجَلٌ لِأَجْلِ مَعْلُومٍ وَمَحَلُّ الْفَسَادِ
إِذَا أَجَلَ بَعْضُهُ بِأَجْلِ مَجْهُولٍ كَوَتِ أَوْ فَرَّاقٍ مَا لَمْ يَحْكَمْ بِصَحَّتِهِ حَاكِمٌ يَرَى ذَلِكَ كَالْحَفْنَى وَإِلَّا كَانَ صَحِيحًا
(قَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ) قَالَ الْمُتَطَيُّ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَبِهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ إِذَا أَجَلَ الصَّدَاقَ
كَلَّا أَوْ بَعْضًا بِأَجْلِ وَلَمْ يَجِنِ قَدْرَهُ فَانَّهُ يَفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِصَدَاقِ الْمَثَلِ أَهْ عَدْوً
(قَوْلُهُ وَلَمْ يَقِيدَ لِأَجْلِ) أَيِ وَلَمْ يَجِنِ قَدْرَهُ بَانَ قَالَ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ كُلِّهَا أَوْ خَمْسَةَ مَنَامُوجَةٍ بِأَجْلِ وَتَرَكَ
تَعْيِينَ قَدْرِهِ قَصْدًا أَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ تَعْيِينَ قَدْرِ الْأَجْلِ لِلنِّسْيَانِ أَوْ غَفْلَةٍ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ وَيَضْرِبُ لَهُ مِنَ
الْأَجْلِ بِحَسَبِ عَرَفِ الْبَلَدِ فِي الْكُوَالِي قِيَاسًا عَلَى بَيْعِ الْخِيَارِ إِذَا لَمْ يَضْرِبْ لِلْخِيَارِ أَجَلَ فَانَّهُ يَضْرِبُ لَهُ
أَجَلَ الْخِيَارِ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ الْمُبِيَّعَةِ عَلَى خِيَارٍ وَبِالْبَيْعِ جَائِزٌ وَقَدْ تَهَلَّ الْمَوَاقِفُ عَنْ ابْنِ الْحَاجِّ وَابْنِ رَشْدٍ

عَلَى صَدَاقٍ (بِفُسْخِهِ) أَجَلٌ (لِأَجْلِ مَجْهُولٍ) كَوَتِ أَوْ فَرَّاقٍ فَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ بِاتِّفَاقٍ وَلَوْ رَضِيَ بِاسْقَاطِ الْمَجْهُولِ أَوْ رَضِيَ
بَتَجْلِيلِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ بِالْأَكْثَرِ مِنَ السَّمِيِّ وَصَدَاقُ الْمَثَلِ كَمَا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْبُخَارِ (أَوْ) أَجَلٌ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ
(لَمْ يُقَيَّدَ الْأَجَلُ)

يقيد الاجل بأنه إذا لم يذكر أجل بان تزوجها بمائة وأطلق له يصح ويحمل على الحلول (أو) قيد الاجل و (زاد على خمسين سنة) يعني على الدخول في خمسين سنة بان حصل تمامها لأن للنصوص ان التأجيل بالخمسين مفسد ولولم يزد عليها لأنه مظنة الاسقاط (أو) وقع الصداق (بميتين) عقار أو غيره (بيد) جدا عن بلد العقد (كخراسان) بلد بارض المعجم في أقصى الشرق (من الأندلس) بأقصى الغرب (وجاز) معين غائب على مسافة متوسطة (كصغر من المدينة) النورة عقار أو غيره وحمل الجواز والصحة ذاتهم (لا بشرط للدخول قبله) أي قبل قبضه فان شرط الدخول قبل القبض فسد ولو لمسقط الشرط وهذا في غير العقار واما في العقار فيصح (إلا القريب جداً) كالومين فيجوز معه اشتراط الدخول قبل القبض وهذا كله فيما إذا وقع على رؤية سابقة أو وصفت وإلا فلا خلاف في فساده ولما بالدخول صدق المثل (وضمنته)

وغيرها اه بن (قوله كفى شئت الخ) ليس هذا مراد المؤلف إنما مراده أنه ترك تعيين قدر الاجل مثل ما قلنا كافي التوضيح وابن عرفة وغيرهما وأما متى شئت فيجوز ان كان ملياً كما هو قول ابن القاسم والقول بعدم الجواز قول ابن الماجشون وأصنف فاذا قال لها اتزوجك بشرة متى شئت خذها كان مثل اتزوجك بشرة أدفعها لك عند الميسرة فيجوز عند ابن القاسم ان كان ملياً ويمنع عند ابن الماجشون وأصنف (قوله انه يصح ويحمل على الحلول) نحوه في البدونة وغيرها وقال أبو الحسن الصغير إذا انفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد لأن العرف جرى بانه لا بد في النكاح من الكلى فيكون الزوجان قد دخلا على الكلى ولم يضربا له أجلا اه بن (قوله أوزاد على خمسين سنة) هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار أما إذا عجل منه أكثر من ربع دينار وأجل الباقي إلى الخمسين فالتدليس يؤخذ من تعاليمهم الفساد هنا بانه مظنة اسقاط الصداق ان هذا صحيح اه بن (قوله ان التأجيل بالخمسين مفسد) ظاهره ولو كانا صغيرين يبلغان عمرهما فان قص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح وظاهره ولو كان النقص يسيراً جداً طعننا في السن جداً اه تقرير شيخنا عدوى (قوله لأنه مظنة الاسقاط) أي لأنها لا يعيشان إلى ذلك غالباً لاسيما إذا كانا مسنين اه خش (قوله أو وقع الصداق بمعين) الاولى أو وقع النكاح بصدق معين أي بالوصف أو برؤية سابقة على العقد أو لى إذا كان ذلك الغائب لم يروم بوصف وإنما فسخ النكاح لاغر إذا لا يدري هل يستمر بآيا حتى يقبضه أو يهلك قبل قبضه اه وهو الغالب (قوله من الأندلس) فتحتين أو ضمنين (قوله وجاز بمعين) أي جاز النكاح بصدق معين غائب على مسافة أي لأنه بمظنة السلامة وقوله عقاراً أو غيره لكن الضمان في غير العقار من الزوج وفي العقار من الزوجة كالبيع (قوله وأما في العقار فيصح) أي إذا اسقط الشرط قوله كالومين) أي والثلاثة والأربعة والخمسة كأقل بعضهم فان أصبغ قال بها اه عدوى (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الجواز في المتوسطة إذا لم يشترط الدخول قبل قبضه وفي القرية جداً مطلقاً ولو شرط الدخول محله إذا كان الصداق معيناً برؤية سابقة أو بوصف وإلا كان فاسداً فالنصيب المذكور في المتوسط والقريب واما البعيد جداً فالفساد فيه مطلق كما تقدم خلافاً لما في خش عن الجزى من تقييده بالوصف أو رؤية يتغير بعدها انظر بن (قوله وضمنته) أي ضمننت الزوجة الصداق الذي يحل تملكه (قوله في هذه الانكحة الفاسدة) أي التي فيها الفساد لأجل الصداق كالنكاح لأجل مجهول وكالنكاح بالآبق والبعير الشارد وبأقل من ربع دينار وظاهر الشارح أنها لا تضمن الصداق بالقبض في النكاح الفاسد لمقدمه وليس كذلك فقد قال عيج قول المصنف وضمنته بالقبض هذا إذا كان الفساد لصدقه دخل أو لم يدخل أو كان فاسداً لمقدمه وكان فيه صداق المثل كنكاح المحلل أو كان الواجب فيه المسمى وحصل الضمان قبل ان تدخل كما إذا قبضت الصداق قبل الدخول وهلك يدها فضمانه منها واما لو كان فاسداً لمقدمه ودخل كان ضمانها للصداق بمجرد العقد كالصحيح سواء قبضته أو كان بيد الزوج وقال الأمازي كلام المصنف في الفاسد مطلقاً حيث قال وضمنته أي ضمننت الصداق الذي يحل تملكه في النكاح الفاسد كان فاسداً لمقدمه أو لصدقه اه قال شيخنا العدوى وهو الراجح (قوله ان فات) ليس القوات شرط في الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كاف في الضمان وقوله ان فات شرط في مقدر أي وترد قيمته ان فات فان لم يفت رده للزوج واخذت صداق مثلها ان دخل سواء رده أو ردت قيمته كذا بحث طغى وقد يقال قوله ان فات شرط في الضمان بالفعل والذي

فأبى فتدفع قيمته لزوجه وترجع عليه بصدق مثلها ان دخل (أو) وقع الصداق (مقصوب علماء) معاقب العقد وفسخ قبل البتة وثبت بعده بصدق المثل (لا) ان علمه (أحدهما) دون الآخر فلا يفسخ وترجع عليه بقيمة (٣٠٥) المقوم ومثل المثل (أو) وقع

(اجتماعه مع بيع) أو قراض أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقدة واحدة فيفسخ لتنافي الاحكام لذمعي النكاح على المكارمة وما بعده على الشاحة وسوله سمى للنكاح وما معه ما يخصه أولا. وبثبت بعده بصدق المثل وصوره المصنف بقوله (كدار دفعها) لماعلى ان يأخذ منها مائة (أو) دفعها (أبوها) للزوج أو هي له على ان يدفع من ماله لها مائة في نظير الصداق ونمن الدار (وجاز) البيع (من) الأب أو منها أو من الزوج فلا مفهوم للأب (في) (نكاح) (التفويض) كأن يقول بعتك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا وكان يقول الزوج بعتك داري بمائة وتزوجت ابنتك تفويضا (و) جار (جمع) امرأتين أو أكثر في عقد واحد (سمى) (لها) أو لمن أى لكل واحدة مهورا على حدة تساوت التسمية أو اختفت (أو) سمى (لأحدهما) ونكح الأخرى تفويضا أى أولم يسم بل نكحهما تفويضا (وهل) هل

لا يشترط فيه الفوات الضمان بالقوة فلا اعتراض (قوله فأبى) أى من حوالة السوق كتنفيه في بدنه (قوله أو وقع الصداق بمقصوب) الأولى أو وقع النكاح بصدق مقصوب (قوله علماء) انما يعتبر علمهما اذا كانا رشدين والا فالمعتبر علم وليهما وعلم الحجرة كالعدم وكذا علم الجبراء عدوى (قوله وترجع عليه بقيمة المقوم) مثل المثل الخ) وانما لم ترجع عليه بصدق المثل لدخولها على انعوض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها ومن العلوم ان قيمة المقوم ومثل المثل يقومان مقامه (قوله أو وقع باجتماعه مع بيع) أى أو وقع النكاح ملتبسا باجتماعه مع بيع وعلم ان المشهور في هذه المسئلة ان النكاح فاسد لصدقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل كما قال الشارح وإذا ثبت النكاح بالدخول ثبت مامعه من البيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت كذا قال عبق وظاهره مطلقا أى سواء كان النكاح هو الجمل أولا وليس كذلك ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قل الاخفى فوت النكاح ان كان هو الجمل ففوت الساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهى الجمل ليس فوتها له لأنه مقصود في نفسه اه وتقل ابو الحسن كلام الاخفى واتصر عليه (قوله على ان يأخذ منها مائة) أى فبعض الدار هداق وبعضها ميسع (قوله مائة في نظير الصداق ونمن الدار) أى فبعض المائة ممن للبيع وبعضها صداق (قوله كأن يقول بعتك الخ) هذا التصوير للشيخ سالم ومثله لابن رشد في البيان وصور المسئلة تبعا للتوضيح بان قل الأب زوجتك ابنتي لك وهذه الدار قل طفي وهذا أى اجتماع العطية والنكاح تفويضا هو الذى عنه المصنف وأما تصوير الشيخ سالم ومن تبعه باجتماع البيع والنكاح تفويضا فيحتاج لقول في جوازها لأنها أشد مما في السماع للتصريح فيها بالبيع بخلاف ما في ثبانه تلفظ بالعطية واعتراضه ساقط لما علمت ان ماضور به الشيخ سالم صرح به ابن رشد في البيان انظر بن (قوله أى أولم يسم) لواحدة منهما بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الأخير لأجل مراتبه من الخلاف الآتى فانه لا يجرى في هذه الصورة ولولا لقال سمى لها أولا ويكون كلام المصنف حينئذ شاملا للصور الثلاث اه خشي (قوله وهل وان شرط الخ) أى وهل يجوز جمعهما في عقد مطلقا أى - واه سمى لكل منهما صداق المثل أو دونه أو سمى لواحدة صداق المثل أو دونه ونكح الأخرى تفويضا أو سمى لواحدة صداق المثل وسمى للأخرى دونه أو لم يسم لواحدة ونكحهما تفويضا وان شرط تزوج الأخرى أى هذا إذا لم يشترط ذلك بل وان اشترطه وقوله أو ان سمى الخ أى وإنما يجوز جمعهما عند شرطه تزوج احدهما على الأخرى إذا سمى صداق المثل لكل منهما ولو حكما أو احدهما ونكح الأخرى تفويضا والخاص ان محل الخلاف مقيد بقيد ان يشترط تزوج احدهما على الأخرى وان يفرض لكل أو لبعض أقل من صداق المثل وحينئذ فمحل الخلاف ثلاث صور ما اذا سمى لكل أقل من صداق المثل أو سمى لاحدهما صداق المثل والأخرى دونه أو سمى لاحدهما دونه ونكح الأخرى تفويضا والحال انه في الثلاث صور شرط تزوج احدهما على الأخرى أما ان لم يشترط فالجواز باتفاق في الصور الثلاث كما انه لو شرط تزوج احدهما على الأخرى ولكن سمى لكل صداق المثل أو سمى لواحدة ونكح الأخرى تفويضا أو لم يسم لواحدة أصلا بل نكحهما تفويضا فالجواز باتفاق وأولى إذا لم يشترط تزوج احدهما على الأخرى في هذه الثلاثة قال عسج

٣٩ - دوى - ثانى جواز الجمع المذكور (وان شرط) في نكاح احدهما (تزوج الأخرى) إذا سمى لكل منهما دون صداق المثل أو احدهما دونه والثانية صداق مثلها أو تفويضا (أو) انما يجوز مع الشرط (إن سمى صداق المثل) حيث حصل التسمية على جانب

أو جانبين (قولان) في الصور الثلاث فمعهما إذا شرط تزوج الأخرى كما أشرنا له خلافا لظاهر المصنف وأما إذا لم يسم أصلا أو سمى
شكل صدق مثلها أو لواحدة صدق مثلها والثانية تفويضا فالجواز اتفاقا في هذه الثلاثة شرط تزوج الأخرى أولا كأن لم يشترط
في الثلاثة الأول (ولا يجب) الامام وقيل ابن القاسم (جمعهما) في صدق واحد إذا لم يعلم ما يخص كل واحدة منه (والأكثر) من
الشيوخ (على التأويل) أي تأويل لا يجنب في المدونة (بالمع والفسخ قبله) أي البناء (وصداق المثل بعدل) على التأويل (السكرعة)
كما هو تأويل الأقل لأنه كجمع (٣٠٦) رجل واحد سلتيه في يعة فلا يفسخ ويفض المسمى على صدق مثلها وأفاد صانع

المصنف ترجيح الأول
ولا جرى على عادته في
ذكر التأويلين (وتضمن)
مطلوب على قص من
ربيع دينار أي وفقد
النكاح أن تضمن (اثباته
رفعه كدفع العبد) انتهى
زوجه سيده امرأة حرة
أرامة (في صدق) بأن
يملكه قس الصدق أو
سمي لها شيئا يدفع البديهة
لأن ثبوت ملكها لزوجه
يجب فسخ نكاحها يلزم
رقعه على تقدير ثبوته
ويفسخ قبل (وبعد
البناء غلصة) لأنه فاسد
لنقص فيه المسمى بالدخول
ويفسخ أيضا (أو) أن
عقد (بدل) ضمنية في
ذمة الزوج ولم يسمها
يفسخ قبل ويثبت بعد
بمهر المثل فإن وصفها وهي
في ملكه وصفا شافيا وعين
موضعها جاز كالمثل عليها
(أو) عقد (بألف) من
الدرهم مثلا (و) شرط
عليه (إن كانت له زوجة
بألفان) يفسخ قبل لا شك

ولو قال المصنف عقب قوله أو لاحداهما إن لم يشترط تزوج الأخرى والا فهل يجوز مطلقا أولا إن
يسمى ولو حكما صدق المثل قولان لأعاد المراد بلا كافة اه ومراده بالتسمية حكما أن يتزوجها
تفويضا لأنه لما كان الواجب فيه صدق المثل صار في حكم تسميته (قوله أو جانبين) أي ولو حكما كما
لنكحها تفويضا (قوله قولان) صوابه تردد لانهما للتأخيرين الأول لابن سعدون والثاني لغيره
كالابن عبدالسلام والتوضيح وظاهر ابن عرفة عزوه لآخر اه بن (قوله وأما إذا لم يسم أصلا)
أي بل نكحها تفويضا (قوله ولا يجب الامام) كذا في خش وقوله وقيل الخ أي وهو مافي المواق
والشيخ سالم وهو الصواب (قوله جمعها في صدق واحد) أي وما مر جمعها في عقد واحد وسمى
لكل واحدة صدقا أو سمى لاحداهما أولم يسم لهما فهذه السئلة فتارة للاولى (قوله والاكثر على
التأويل بالمع) أي لأنه كجمع رجلين سلتيهما في البيع وهذا التأويل هو للامتداد اه عدوى
(قوله فلا يفسخ) أي النكاح على تأويل الأقل لا قبل البناء ولا بعده (قوله ويفض الخ) وذلك إن ينسب
صدق مثل كل واحدة لجمع الصدقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصدق المسمى
فلو كان صدق مثل احداهما عشرة وصدق مثل الأخرى عشرين فالجمع ثلاثون فالمسمى على
الثلاثين (قوله أو تضمن اثباته) أي النكاح (قوله ويفسخ قبل) أي قبل البناء ولا شيء لها
(قوله ويفسخ أيضا) أي بعد البناء وقوله أيضا أي كما يفسخ قبله (قوله وهي في ملكه) الأوضح أن يقول
فان وصفها وصفا شافيا وعين موضعها وهي في ملكه جاز وأما لو وصفها وعين موضعها وهي
في ملك غيره فالنكاح يفسخ قبله ولا شيء لها ويثبت بعده بمهر المثل (قوله كما لو عينها) أي بان قال
أتزوجك بهذه الدار أو الدار القلانية (قوله وشرط عليه) أي حين العقد (قوله إن كانت له
زوجة) أي في عصمته غيرها وقوله فالفان أي كان صداقها ألفين (قوله حال العقد) إذا
تدرى حال العقد هل في عصمته زوجة فيكون الصدق ألفين أو ليس في عصمته زوجة فالصدق
ألف (قوله فأنثر) أي ذلك الشك (قوله متعلق بالمستقبل) أي من حيث المعلق عليه فانه أمر يحصل
في المستقبل والأصل عدمه فالنكاح فيه أخف من الواقع في الحال والحاصل أنها في الثانية عالمة بان
الصدق ألف فهي داخلة عليه فقط والزائد ملحق على أمر معدوم في الحال والأصل عدم وجوده
في المستقبل بخلاف الأولى فانها لا تدرى ما دخلت عليه إذا تدرى هل وجب لها بالعقد ألف أو
ألفان وعبرة أبي الحسن لأنها في السئلة الأولى لا تدرى ما صداقها أعنده امرأة فلها ألفان أو ليست
عنده فلها ألف والأخرى ليس فيها غرر إنما هو شرط لها ان فعل فلأزادها ألفا في صداقها اه بن
(قوله أي هذا الشرط) أي اشتراط هذا الشرط بمعنى المشروط (قوله ولا يلزمه الألف الخ)

في قدر الصدق حال العقد فأنثر خلافا في الصدق ويثبت بعده بصدق المثل (بخلاف) تزوجها (بألف) (نزع)
على ان لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج غيرها (إوان أخرجهما من بلدها) أو بيتها (وتزوج) أو تسمى (عليها فالفان) فصحيح
لا لا شك في قدره حال العقد والشك في الزائد متعلق بالمستقبل (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي المشروط وهو عدم
التزوج والاخراج وإنما يستحب الوفاء به ان وقع (وكثرة) أي هذا الشرط لما فيه من التحجير عليه كما يحكره عدم الوفاء
به فالشرط بكراهه ابتداء فان وقع استحب الوفاء به وكراهه عدمه (ولا) لزمه (الألف الثانية) إن خالف (بأن أخرجهما أو تزوج

وشبه في الكراهة وعدم الازوم قوله (كان) قال من هي في عصمت حين قالت له أخاف أن تخرجني أن (أخرجتك) من بيت أهلك أو من بلدك (فلك) على (ألف أو أسقطت) الزوجة عنه (ألف قبل العقد) من ألفين مثلا (٣٠٧) صاحبها (ألف ذلك) أي على

أن لا يخرجها أولا يتزوج عليها فخالف فلا يلزمه ما أسقطته عنه لأن العبرة بما وقع عليه العقد (إلا أن أسقطت) عنه (كما) أي شيئا من الصداق (تقرر) بالعقد كآلف من ألفين (بعد العقد) على أن لا يخرجها أولا يتزوج عليها (فخالف) فيلزمه ما أسقطته عنه لأنها أسقطت شيئا تقرر لها في نظير شيء لم يتم وبصد متعاقب بتسقط وهذا الإسقاط مقيد بما إذا كان (بلايين منه) فان كان يمين أي تعليق على عتق أو طلاق أو على أن أمرها يدها فيلزمه اليمين ان خالف دون الألف للآل يجتمع عليه عقوبتان وأما الإسقاط مع اليمين بالله بان حلف لها بالله على أن لا يخرجها فخالف فكلا إسقاط بلا يمين فيلزمه الألف ان خالف ويكثر عن يمين لمهوه كفارتها (أو) كان نكاح شفار (كزوجي أختك) مثلا (بما عني أن أزوجه) أختي بمائة وهو وجه الشفار (ويفسح وجه الشفار) ويفسح

(فرع) لو اشترطت المرأة على الرجل في حين العقد الخروج لتسقط كالبلانة أو لتولد كالدابة فانه لا يلزمه ذلك الشرط (قوله) وشبه في الكراهة وعدم الازوم الخ) فيه نظر لأن هذا ليس شرطا في العقد وإنما هو تطوع بعد العقد كما بينه ولا كراهة فيه فالتشبيه في عدم الازوم فقط اهـ بن (قوله قبل العقد) لو حذفه يقع الاستثناء من العموم كان أولى والاستثناء مما تضمنه التشبيه من عدم الرجوع خلافا لحش في قوله ان الاستثناء من عدم الازوم لشرط فانه لا لزوم له فيقبل الاستثناء ولا يبا بده اهـ بن (قوله) لا يلزمه ما أسقطته عنه (أي لا ترجع عليه شيء من الألف التي أسقطها عنه) (قوله) لا أن تسقط ما تقرر بعد العقد فخالف فيلزمه ما أسقطته عنه (أي) وحينئذ يرجع عليه به وقيد ابن عبد السلام رجوعها عليه بما إذا خلف عن قرب وأما إذا خالف عن بعد كالستين فلا رجوع لها عليه كمن أعطته مالا على أن لا يطاها أو على أن يطلق ضررتها ففعل ثم حصل موجب الخلاف بأن طلق المرأة أو أعاد الضرة لصحته فان كان عن قرب رجعت عليه بما دفعت له وان حصل بعد طول فلا رجوع لها ولكن سأل مشريا الإقالة فقال إنما تريد البيع لغيري لأنني اشتريت برخصي فقال متى بنتها لغيرك فهي لك باليمن الأول فان باع لغير المقليل قرب الإقالة فللمقليل شرطه وان باع بعد طول فالبيع لغير المقليل نافذ ولا قيام للقليل بشرطه والطول ستان لكن ما ذكره ابن عبد السلام من التقييد في مسألة المصنف بالقرب اعترضه ح في التزاماته بأن التخصي نص على أنها ترجع عليه مطلقا سواء خالف عن قرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والليطى وابن محرز وابن فتحون وغيرهم كذا في بن ونحوه في شب واختاره شيخنا (قوله) وهذا الإسقاط مقيد بالخ) الأولى وعمل الرجوع عليه بما أسقطته إذا لم تتونق مع إسقاطها يمين أدلو تونقت معه يمين فلا ترجع كما إذا قال بعد الإسقاط ان تزوجت فسرقي حرة أو فضررتك طالق أو فأمرك يدك (قوله) فان كان يمين (أي) صاحبا ليمين (قوله) على عتق (الأولى حذف على أي تعليق عتق أو طلاق أو أمرها يدها (قوله) للآل يجتمع الخ) الظاهر في العلة هو ان الألف أسقطها عنه في مقابلة اليمين وقد وجدت فلذا لم ترجع بها اهـ بن (قوله) أو كان الخ) أشار الشارح إلى أن المظوف بأو محذوف والمظوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص عن ربع دينار (قوله) كزوجي أختك مثلا) أي أو بنتك أو أمتك فلا فرق بين من يجبرها على النكاح وغيرها (قوله) على أن أزوجه أختي أي وأبنتي أو أمتي وقوله بمائة أي أو بأقل أو بأكثر فلا يشترط في وجه الشفار اتحاد المهر كفي مثال المصنف بل المدار فيه على مجرد التسمية (قوله) وهو وجه الشفار) الشفار في أصل الآفة رفع الكلب رجله عند البول ثم استعمل لغة فبما يشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد وإنما سمى القسم الأول وجها لأنه شفار من وجه دون وجه فن حيث إنه سمى لكل منهما صداقا فليس بشفار لعدم خلو العقد عن الصداق ومن حيث أنه شرط تزوج احدهما بالآخرى فهو شفار فكأن التسمية فيهما كلا تسمية فلذا سمى وجه الشفار وأما تسمية القسم الثاني صريحا فهو واضح للخلو عن الصداق وقدم المصنف وجه الشفار اعتناء بالرد على من أجازوه كالإمام أحمد ومذهب الحنفية صحة نكاح الشفار مطلقا (قوله) ويفسح قبل البناء) أي بطلاق لأنه مخالف فيه كما علمت (قوله) بل على وجه المسكافاة) أي كالزوج وجه أخته وابنته فسكافاه

قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من السمي وصداق المثل وأهم قوله على الخ أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المسكافاة من غير توقف احدهما على الأخرى لجاز (وإن لم يسم) لواحدة منهما (فصريحه) وفسخ (النكاح) (فيه) أي في الصريح أبدوا به بدالبا، صداق المثل هذا إذا كان صريحا فيهما بل (وإن في واحدة) بأن سمى لواحدة

دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار وهو المركب منهما فالمسمى لها تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) المتزوجة (أبداً) أى قبل البناء وبعده لأنه من باب بيع الأجنة ويكون الولد حراً بالشرط ولو لاؤم لسيد أمهم (٣٠٨) ولها بالدخول المسمى (ولها) أى الزوجة (في الوجه) من الشغار وان في واحدة

(و) لها في نكاحها على (مائة وخمسة) مثلاً (أو) على (مائة) حالة (ومائة) مؤجلة اجل مجهول (لموت أو فراق) مثلاً (الأكثر من) (المسمى) (الحلال) (وصداق المثل) ولا ينظر لما صاحب الحلال من الحجر والمؤجل باجل مجهول بدليل قوله (ولو) زاد (صداق المثل على الجميع) (أى للمعلوم والمجهول) بان كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذها حالة فلو كان صداق المثل مائتين أو مائة وخمسين أخذته لأنه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة ولو كان صداق المثل تسعين أخذت مائة لأن المسمى للحلال أكثر من تسعين (وقدر) (صداق المثل) (بالتأجيل) (في) (بالمؤجل) (المعلوم) (كان) (أى وجد) (في) (أى في المسمى) مؤجل باجل معلوم أى يعتبر من المؤجل ما أجل باجل معلوم ويلقى المجهول وان لم يكن فيه اعتبر الحال والى المجهول فإذا كان صداقها ثلثمائة مائة حالة ومائة مؤجلة باجل

الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف نكاح احدهما على نكاح الأخرى (قوله دون الأخرى) أى كزوجى ابنتك بمائة على أن أزوجك ابنتى أو أمى بلا مهر (قوله فالمسمى لها تعطى حكم وجهه) أى فيفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل (قوله تعطى حكم صريحه) أى فيفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صداق المثل (قوله وعلى حرية النخ) عطف على فيه على متعاقبة بمحذوف كما أشار لذلك الشارح في خياطة المتن وحاصله أنه إذا تزوج أمة وشرط على سيدها أن أولادها كلهم أو بعضهم يكونون أحراراً فإن النكاح يفسخ أبداً ولها بالدخول المسمى إذا حصل منها أولاد كانوا أحراراً بالشرط لتشوف الشارع للحرية والولاء لسيد أمهم وأما الوطوع السيد بذلك بعد العقد فلا فسخ وبازم بتعقّبهم أيضاً (قوله لأنه من باب بيع الأجنة) أى لأن هذا الصداق بعضه في مقابلة الأولاد وبعضه في مقابلة الاستمتاع بالزوجة (قوله ويكون الولد حراً) أى أنه إذا حصل منها أولاد فاتهم يكونون أحراراً بالشرط لتشوف الشارع للحرية مالم تستحق تلك الأمة لغير سيدها الذى زوجها لأن ذلك المستحق لم يدخل على الشرط (قوله ولها بالدخول المسمى) أى لأن نكاحها هذا النكاح لفقده لا لصداقته (قوله الأكثر من المسمى وصداق المثل) الظاهر كما قال بعضهم إن من لبيان المشوب بتبعض أى لها الأكثر الذى هو احدهما الا انها للفائض لا لا يقتضى أنها تأخذ أكثر منهما (قوله ولا ينظر) أى في المسمى لما صاحب الحلال (قوله بدليل قوله ولو زاد النخ) وجه الدلالة أنه لو أريد بالمسمى الحلال والحرام لم يكن صداق المثل أكثر منه الا إذا كان زائداً على الجميع فلا يبالغ عليه (قوله ولو زاد النخ) هذه المبالغة بالنسبة لمئة مائة حالة ومائة مؤجلة باجل مجهول والمعنى هذا إذا كان صداق المثل الأكثر من المسمى زائداً على المسمى الحلال فقط بل ولو كان زائداً على الجميع ورد بلو قول ابن القاسم بان لها الأكثر من صداق المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صداق المثل على جميع الحلال والحرام فان زاد صداق المثل عليها فليس لها الا الجميع تأخذه حالاً لانها رضىت بالمائة لاجل مجهول تأخذها حالة أحسن لها (قوله لأنها أكثر من المسمى الحلال وهو المائة) أى المصاحبة للمائة المؤجلة باجل مجهول (قوله لأن المسمى الحلال) أى وهو المائة المصاحبة للمائة المؤجلة باجل مجهول أكثر النخ (قوله وقدر بالتأجيل النخ) قدر بالبناء للفعل ونائب الفاعل ضمير عائد على صداق المثل وقوله بالتأجيل متعلق بقدر والمعلوم صفة للتأجيل بمعنى المؤجل والمعنى وقدر صداق المثل بالنظر للمؤجل المعلوم بالنظر للحال لا بالنظر للمجهول ان وجد في المسمى مؤجل باجل معلوم لاجل ان يعلم الأكثر من المسمى وصداق المثل واستشكل هذا بأن صداق المثل انما ينظر فيه لايوصاف المرأة من مال وجمال وحسب ونسب ولا ينظر فيه لحلول ولا تأجيل وأجيب بان النظر للحلول والتأجيل عند جهل الاوصاف المذكورة وحينئذ فلا اشكال (قوله أى بالمؤجل) أى بالنظر للمؤجل المعلوم كما يقدر بالنظر للحال ولا يقدر بالنظر للمجهول (قوله ويلقى المجهول) أى ما أجل باجل مجهول (قوله وان لم يكن فيه) أى في المسمى مؤجل باجل معلوم (قوله على أن فيه) أى في المسمى صداقها المسمى

معلوم كسنة ومائة حالة باجل مجهول يلغى ويقال ما صداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة إلى سنة ومائة حالة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى وصداق المثل فتأخذ مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل مائة وخمسون أخذت المسمى وهو المائتان مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حاتين ومائة إلى سنة ولما قسم

أن لها في الوجه منها أومن أحدهما الأكثر من المسمى وصدق المثل وهو ظاهر المدونة وتاويلها إن لبابة على خلافه أشار به بفسره
(وتؤولت أيضاً فبأ إذا سمى لإحدهما) دون الأخرى (ودخل الزوج بالمسمى لها بصدق المثل) متعلق بتؤولت أي تؤولت على أن
لها بصدق المثل فالتاويلان أنهما في المركب أي في أحد فرديه على ظاهر كلامه مع أنهما فيه وفيها إذا سمى لهما ما فلو قال وتؤولت أيضاً
إذا دخل بالمسمى لها بصدق المثل لشمعها وهذا التأويل ضعيف والراجع (٣٠٩) الأول (و) اختلف (في منه) أي

النكاح (بمنافع) لئلا
عبد أودابة بأن جعل
صداقها منافع ماذا
مدة معلومة (وتعليمها
فرتاً) محدوداً بحفظ أو
نظر (واحجابها) بفسخ
النكاح قبل وثبت بعد
بصدق المثل (ويرجع)
الزوج عليها (بقيمة عمله)
من خدمة أو غيرها (للفسخ)
أي إلى فسخ الاجارة متى
اطلع عليها قبل البناء أو
بعده وهذا كره المصنف
ضعيف والراجع إن النكاح
صحيح ماض قبل وبعدما
وقع عليه من المنافع ولا
فسخ له ولا للإجازة وإن
منع ابتداء (وكرهه)
وعليه فضيه بما وقع
عليه من المنافع ظاهر
(كالمعالة فيه) أي في
الصداق فتكره والمراد
بها ما خرجت عن عادة
امثالها إذ هي تختلف
 باختلاف الناس إذ للمائة
قد تكون كثيرة جداً
بالنسبة لامرأة وقليلة جداً
بالنسبة لآخرى (والأجل)
في الصداق أي يكره

(قوله إن لها في الوجه) أي وجه الشغار (قوله وهو ظاهر المدونة) أي عند ابن أبي زيد (قوله وتؤولت
أي كما تؤولت على ماسبق (قوله بالمسمى لها) أي وأما إذا دخل بغير المسمى لها فلها بصدق المثل
اتفاقاً (قوله أنما هي في المركب) أي وأما إذا سمى لها معاً فكل من دخل بها منها لها الأكثر من المسمى
وصداق المثل اتفاقاً هذا ظاهره (قوله أي في أحد فرديه) وهو ما إذا دخل بالمسمى لها فابن أبي زيد
حملها على ظاهرها من لزوم الأكثر من المسمى وصداق المثل وإن لبابة حملها على لزوم صداق المثل
(قوله مع أنهما فيه) أي في المركب (قوله وفيها إذا سمى لها معاً) أي التي هو وجه الشغار فإذا حصل
منه دخول كان لها الأكثر من المسمى وصداق المثل على المشهور وقيل صداق المثل فقط (قوله بأن
جعل صداقها منافع ماذا كرمدة) أي كأن يقول اتزوجك بمنافع دارى أودابى أو عبدى سنة ويجعل
تلك المنافع صداقها وكان يجعل صداقها خدمته لها في زرع أو في بناء دار أو في سفر الحج مثلاً
(قوله وتعليمها فرتاً) أي وأما تزوجها بقرائة شيء من القرآن لم يجعل لها باب القراءة صداقاً فهو فاسد
اتفاقاً (قوله محدوداً) أي كربع القرآن أو سورة مثلاً وقوله بحفظ أي حالة كون التعليم ملتبساً بحفظ
أو بالظن والمطالعة في المصحف (قوله أو غيرها) أي كالتعليم والركوب والسكنى والاستخدام
(قوله للفسخ) أي من وقت أخذه في التعليم أو الخدمة إلى وقت الفسخ (قوله وما ذكره المصنف) أي من
الفسخ ورجوع الزوج عليها بقيمة عمله ضعيف * والحاصل أن القول بالمنع قول مالك وهو المتمد
وعليه فقال الأحمي أنه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء لها وثبت بعده بصدق المثل ويرجع الزوج
عليها بقيمة عمله وقال ابن الحاجب أنه على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء وبعده وبغض بما
وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور فكان على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بقيمة
عمله (قوله والراجع إن النكاح صحيح) ما ذكره الشارح من أن الراجع هو المنع مع الصحة مطلقاً
هو الذي فسره المصنف في التوضيح قول ابن الحاجب وفي كون الصداق منافع كخدمته
مدة معينة أو تعليمه فرتاً منعه مالك وكرهه ابن القاسم وإجازة أصبغ وإن وقع مضى على المشهور
فقال هذا تفريع على مانسبه لما لك من المنع وأما على الجواز والكره فلا يختلف في
الامضاء وإنما بغض على المشهور للاختلاف فيه (قوله بما وقع عليه) أي به أي مضيه
ظاهر بما وقع به من المنافع لا بصدق المثل (قوله كالمعالة فيه) تشبيه في القول الثاني فقط
وهو الكراهة لا في جريان الخلاف كما أشاره الشارح (قوله والمراد بها الخ) أي وليس
المراد بها كثرة الصداق في نفسه وقوله إذ هي الخ علة لقوله والمراد الخ (قوله أي يكره
تأجيله) أي تأجيل كله أو بعضه قاله شيخنا العدوي والعلّة تقتضي أن المكروه تأجيل كله تأمل
(قوله يتذرع) بالتأجيل المعجمة أي يتوسل (تأويل باله) هذا فرض مثال وكذا قوله بالدين والمراد أنه
إن تزوجه بقدر معلوم فزاد عليه زيادة لا تنفطر والديناران في عشرين والأربعة في المائة يسر

تأجيله بأجل معلوم ولو إلى سنة لئلا يتذرع الناس إلى النكاح بغير صداق ويظهرون أن هناك صداقاً مؤجلاً ولهذا لفتة لفعل السلف
وقوله (تأويل) راجع لما قبل السكاف (وإن أمره) أي أمر الزوج وكيه أن يزوجه امرأة (بألف) مثلاً سواء (عينها) أي الزوجة بأن قال
له زوجني فإذنه بألف (أو لا) بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجها بألفين) تعدياً ولم يعلم واحد من الزوجين قبل الدخول بالتمدي
(فلان دخل) الزوج بها (فلى الزوج الف) وهي التي أمر الوكيل بها (وغيره الوكيل) أي ثبت لعديه (بأقاربه) منه (أو يني)

عاشت توكيل الزوج بالالف والنكاح ثابت (وبالأم) ثبت التعدي حلف الزوج انه انما أمر الوكيل بالث وبى. فيحالف الوكيل انه انما أمره بالثين فان حلف ضاعت عليها الالف الثانية ويثبت النكاح بالالف والى هذا أشار بقوله (تحالف هو) أى الزوجة. الوكيل (إن حلف الزوج) انه ما أمره (٣١٠) الالف وأنه لم يلم بالالف الثانية الابد البناء بقوله تحلف هو ثلاثى مضف للام

متعد ومفعوله محذوف
تقديره الوكيل كاقدر نافان
نكل الزوج لزمه الالف
الثانية بمجرد نكوله فان
حلف ونكل الوكيل لزمه
الالف الثانية بمجرد
نكوله ان كانت دعوى
اتهم فان حقت عليه
الدعوى حلفت والزمته
الالف الثانية فان نكلت
مقطت (وفي تحليف
الزوج) أى الوكيل (إن
نكل الزوج) (وغيرم) لها
بنكوله (الالف الثانية)
فان نكل غرم للزوج
الالف الثانية التى كان
غرمها للزوجة بنكوله
وهو تول اصبح وعدم
تحليفه وهو قول محمد
(تولان) مبتها على ان
النكاح هل هو كالاترار
فلا يكون له تحليفه او لا
فه التحليف وأشار الى
مفهوم قوله ان دخل
بقوله (وإن لم يدخل)
الزوج (ورضى أحدهما)
أى أحد الزوجين بماذله
صاحبه (لزم الآخر)
النكاح فان رضى الزوج
بالالفين لزم الزوجة او

(قوله عاشت توكيل الزوج) أى وحضرت عقد الوكيل على الالفين فالتعدى لا يثبت بالنية الا اذا وجد الامران أما لو شاهدت توكيل الزوج فقط أو شاهدت العقد فقط أولم يكن هناك بينة فالتعدى لا يثبت حينئذ الابلاقرار (قوله والا يثبت التعدي) أى وللوضع بحاله من أنه حصل دخول وان العقد وقع على الفين والوكيل يقول وكفى الزوج على ان أزوجه بالين وفلت كما أمرنى والزوج يقول انما أمرته بالف فقط (قوله انما أمر الوكيل بالف) أى وانه لم يلم بالالف الثانية الا بعد البناء زاد بعضهم وانه ماضى بذلك بعد ان علم به (قوله ان كانت دعوى اتهم) أى بان قلت الزوجة اتهمك فى انك قد تعديت بزيادة الالف الثانية (قوله فان حقت عليه الدعوى) أى بان قلت له أنا محقة وجازة بانك تعديت بزيادة الالف الثانية (قوله حلفت) أى عند نكول الوكيل (قوله فان نكل) أى الوكيل (قوله وهو قول محمد) أى وهو للمتمد كاقدره شيخنا العدوى (قوله على ان النكاح) أى نكول الزوج وقوله هل هو كالاترار أى كاتقراره بانه وكفه بالثين (قوله وان لم يدخل الزوج بها) أى ولم يلم واحد منها بالتعدى قبل العقد وانما علم به بعد العقد (قوله لزم الآخر) عمل اللزوم اذا كان الراضى منها حار شيدا والافلا عبرة برضاه وحينئذ اذا لم يحصل دخول نسخ النكاح بلاطلاق واما ان دخل فينبغى أن يكون لما فى دخول السفية والعبد القدر الذى اذن به السيد ولى الزوج وهو الالف لا مزوج به الوكيل كذا فى حاشية شيخنا وشب نقلا عن المدونة (قوله بطلاق) أى ولا شيء فيلان فساختلافهما فى قدر الصداق وسبب أنهما اذا تنازعا قبل الدخول فى قدره فانه يفسخ ولا شيء لها ومحل فسخ النكاح اذا لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر اذا قامت لكل منهما بينة وأما اذا لم يتم بينة لها أو لأحدهما فهو ما ذكره الصنف بقوله ولكل تحليف الآخر الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) أى لان التفصيل بين ثبوت تعديه وعدمه انما ذكره فيما اذا حصل دخول (قوله لا ان التزم) عطف على معنى ما مر أى فان لم يدخل لزم النكاح ان رضى احدهما بماقال الآخر لان لم يرض احدهما بقول الآخر والتزم الوكيل الالف الثانية وأبى الزوج فلا يلزمه النكاح وأما لو رضى الزوج بذلك فان النكاح يلزم ولو أبى المرأة وانما لم يلزمه النكاح ولورضيت الزوجة لملة الوكيل على الزوج والحصول الضرر له بزيادة الفقه لان ثقة من صدقها كثير أكثر من ثقة من صدقها قليل (قوله ولكل تحليف الآخر) هذا مرتبط بمفهوم قوله ورضى أى وان لم يرض احدهما بما ادعى الآخر والحال انه لم يحصل دخول ولم يتم لاحدهما بما ادعاه بينة أى لم يتم بينة له انه وكل بالف فقط ولا لما ان عقدها وقع بالثين او قامت بينة لها ولم يتم للزوج او قامت بينة للزوج دونها ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين ان يحلف صاحبه على سبيل البديل كما بينه الشارح واما اذا قامت بينة لكل منهما فلا يمين عليها وليس الا القسح كذا قال الشيخ سالم وقال غيره يحلفان معا لانه عند تصارض البينتين وتساقطها لم يبق الا مجرد تداءيهما فاحتيج ليمينهما وفيه انه لا تصارض بينهما أصلا نالطق ما قاله الشيخ سالم من أنه اذا رضى أحدهما قول الآخر

رضيت هى بالالف لزمه وان لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر فسخ النكاح بطلاق فالأمر وظاهر قوله لزم الآخر سواء ثبت تعدى الوكيل بينة او اقرار املا وهو ظاهر كلامهم لان للوضع قبل البناء (لاإن التزم الوكيل الالف) الثانية وى الزوج فلا يلزمه النكاح ولو رضيت المرأة (ولكل) من الزوجين (تحالف الآخر) اذا لم يدخل ولم يرض احدهما بقول الآخر (فبأن يبيد إقراره) وهو الحر المكلف الرعبد لا العبد والصبي والسفيه فالسلام للسيد والوالى لها من ينقل فالمل لمن

أو أنها كناية عن حالة أى في حالة يفيد فيها إقراره وهي حالة الحر الخ ولو قال ان أفاد إقراره كان أمين وأخصر (إن لم تقسم لها صفة) (ج) بأن لم تقم له بينة أنه وكل بألف فقط ولأهلها ان عقدها وقع على ألقين أو قامت البينة له دونها أو لها ودونه ففي هذه الصور الثلاثة لأحد الزوجين تخليف صاحبه في الأولى لكل منهما تخليف صاحبه وفي الثانية وهي ما إذا قامت له بينة على أنه وكل على ألق هو لا يخلف وله تخليفها أنها مرضيت بألف فان نكحت لزمها النكاح بألف وان حلفت قيل لا لزوم إيمان أن ترضى بالألقين أو يفرق بينهما بطلقة بائنة وفي الثالثة وهي ما إذا قامت لها بينة دونها لا تخلف ولها تخليفه أنه ما أمر إلا بألف فقط فان نكحت لزمها النكاح بالألقين وان حلفت قيل لها إيمان أن ترضى بالألف أو يفسخ النكاح بطلقة بائنة وقوله ولكل تخليف الآخر أى مما ان لم تقم بينة لواحد منهما أو على البدل ان قامت لأحدهما إلا ان الصورة الأولى هي الآتية في قوله والافساح لا اختلاف في الصداق (٣١١) أفادها ان اليمين عليهما فيما أتى من

البدء باليمين (ولا تُردم) اليمين التي توجهت على أحدهما بل يلزمه النكاح بما قال الآخر بمجرد نكوله (إن اتسهما) أما لو حقق كل الدعوى على صاحبه كأن قالت أتحقق أنك امرت الوكيل بألقين أو قال أتحقق أنك رضيت بألف ردت اليمين ولا يلزم الحكم بمجرد النكول (ورجح) ابن يونس (بداءة حلف الزوج) على الزوج (ما أمره) أى الوكيل (إلا بألف) معموله حلف وبيان لصفة بينة أى يخلف ما أمرت الوكيل إلا بألف (ثم) بعد حلفه ثبت (للرأة الفسخ) أو أراضا بالألف (إن قامت) لها بينة على (التزوج بألقين) بان نكحت

ولأمر ظاهر والا فسخ من غير يمين وهو مافي التوضيح وابن عرفة (قوله أو أنها كناية الخ) هذا الاحتمال أنسب بالظرفية بخلاف الاحتمال الأول فلا تظهر فيه الظرفية (قوله وهي حالة الحر الخ) أى المكلف الرشيد وحاله هي الحرية والرشد والتكليف وما ذكره الشارح من أن الراد بالحالة التي يفيد فيها الإقرار حالة الحر الخ تبع فيه البساطى وقبل الراد بالحالة التي يفيد فيها إقراره هو ان لا تقوم له بينة وان قوله ان لم تقم بينة زيادة بيان لقوله فيما يفيد إقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (قوله لكل تخليف صاحبه) أى ويبدأ الزوج باليمين على المعتمد خلافا لما رجحه ابن يونس من تبدئة الزوجة فتخلف ان العقد وقع بالألقين فان رضى الزوج بذلك فلا كلام وان لم يرض بهما حلف ما أمر الوكيل إلا بألف واذا لم ترض المرأة بها فسخ النكاح وسيأتى ذلك في كلام الشارح (قوله وهي ما إذا قامت لها بينة) أى على أن العقد عليها وقع بالألقين (قوله بطلقة بائنة) أى لأنها قبل الدخول (قوله ولا ترد ان اتسهما) فإذا توجهت اليمين للزوجة على الزوج انه ما أمر إلا بألف فنكاح لزمه النكاح بألقين بمجرد نكوله ان كانت تنهه انه امر الوكيل بألقين أو توجهت اليمين للزوج على الزوجة انها مرضيت بألف فنكحت لزمها النكاح بألف بمجرد نكولها ان كان يتهمها على الرضا بذلك كما مر (قوله أتحقق أنك امرت) أى أو علمت قبل العقد بألقين (قوله أنك رضيت) أى أو علمت قبل العقد بألف (قوله ردت اليمين) أى اذا نكحت من توجهت عليه (قوله فيما إذا لم تقم بينة) أى وأما في قامت بينة لأحدهما فلا خلاف بينه وبين غيره في ان من قامت له البينة لا يمين عليه وإنما اليمين على صاحبه (قوله ونكولها كعافهما) فكما يفسخ النكاح بعد حلفهما وعدم رضا الزوجة بالألف كذلك يفسخ اذا نكلا ولم ترض بألف (قوله ويتوقف الفسخ على حكم) هذا هو قول ابن القاسم وهو المأخوذ من قول المصنف ثم للمرأة الفسخ ومقابلته لسحبون أن الفسخ يقع بمجرد اليمين كالإيمان وخلافها جار فيما اذا توجهت اليمين عليهما أو على أحدهما ابن (قوله ان الذى يبدأ هو الزوج) أى كما هو قول مالك وابن القاسم فإذا حلف ورضيت الزوجة بالألف فلا كلام وان لم ترض حلفت فان لم يرض الزوج بألقين فسخ النكاح (قوله وإلا صح خلافه) أى وهو تبدئة الزوج باليمين وانه ليس كالاختلاف

الزوج لزمه النكاح بألقين هذا والمصنف معترض بأن قوله بداءة حلف الزوج يقتضى ان الزوجة تخلف أيضا مع بينتها وليس كذلك اذا لا يمين عليها عند قيام بينتها انفا من ابن يونس وغيره فكيف يعقل ترجيحه فلو صواب ان ترجيح ابن يونس فيما اذا لم تقم بينة لواحد منهما وهي الصورة الأولى من الصور الثلاثة المتقدمة المشار إليها بقوله (والا) ثم لها بينة كما لم تقم له بأن عدمت بينتها معا (فسحا لا اختلاف) أى فالحكم حينئذ حكم اختلاف الزوجين (في) قدر (الصداق) قبل البناء فاليمين على كل منهما وبدأ الزوج باليمين عند ابن يونس فتخلف ان العقد بألقين ثم للزوج الرضا بذلك أو يخلف امره إلا بألف فان حلف ولم ترض المرأة بألف ففسخ النكاح ونكولها كعافهما ويقضى للعالم على الناكل ويتوقف الفسخ على حكم ثم للمعتدان الذى يبدأ هو الزوج خلافا لترجيح ابن يونس فلو قل للمصنف ورجح عند عدم بينتها بداءتها باليمين كالاختلاف في الصداق وإلا صح خلافه لكان صوابا

قبل البناء أو العقد (بالصدى)
من الوكيل (ومكنت)
من نفسها أو من العقد
(فألف) ويسقط عن الزوج
الألف الثانية (وبالعكس)
أي علم الزوج فقط بتعدى
الوكيل يلزم الزوج (فإن)
لحقه على ذلك (وإن علم)
كل) منها بتعدى الوكيل
(وعلم) أيضا (علم الآخر)
أو لم يعلم) أي انتفى العلم
عنهما بدليل ما بعده
(فإن) تعانيا لملحه على
علمها (وإن علم) كل
بالتعدى ولكن علم الزوج
(بعلمها فقط) ولم تعلم هي
بعلمه (فألف) زيادة
الزوج بملحه (وبالعكس)
فإن (فمجموع الصور
ستلها في صورتين ألف
وفي أربع فإن) ولما فرغ
من مسائل تعدى وكيل
الزوج شرع في تعدى وكيل
الزوجة فقال

[درس]

(ولم يلزم تزويج) امرأة
(أذنة) لو كملها بالزوج
(غير مجبرة) ولم تنزل
قدرا من الصداق وسواء
عينت له الزوج أم لا
تزوجا (بدون صداق
لثل) فإن زوجها صدق
مثلها لزمها النكاح أن
عينت الزوج أو عينه لها
قبل العقد ولا يلزم أبدا

في قدر الصداق (قوله وإن علمت الخ) حاصله أن جميع ما تقدم حيث لم يعلم واحد من الزوجين بالتعدى
وأشارهنا لما إذا علم به أحدهما أو كل منهما (قوله ومكنت من نفسها) راجع لقوله قبل البناء وقوله أو
من العقد راجع لقوله قبل العقد فإذا علمت بتعدى الوكيل قبل البناء ومكنت من نفسها أو علمت
بتعدى قبل العقد ومكنت من العقد كان الواجب لها ألفا فقط كذا للشيخ سالم والذي قاله عجم
والشيخ أحمد الزرقاني إن علمها قبل العقد بالتعدى لا يوجب لزوم النكاح لها بالف إلا إذا انضم لذلك
تلذذه أو وطؤه وهو ما يفيد الشارح بهرام والتوضيح وابن عرفة وصوبه بن (قوله فألف) أي
فالواجب لها ألف لأن عكسها من نفسها أو من العقد على ما فيه مع علمها بالتعدى مسقط للألف الثانية
(قوله أي علم الزوج فقط) أي قبل البناء أو العقد (قوله بتعدى الوكيل) أي واستوفى البضع وفرله
لدخوله على ذلك أي على الألفين وتفويته البضع (قوله وإن علم كل منهما) أي قبل البناء أو قبل العقد
(قوله وعلم بملح الآخر) أي وعلم بملح صاحبه بتعدى الوكيل (قوله أي انتفى العلم عنهما) أي انتفى عن
كل واحد منهما علمه بملح صاحبه بتعدى الوكيل (قوله بدليل ما بعده) أي وهو علم أحدهما بملح صاحبه
دون الآخر فذكره فيما بعد انتفاء العلم عن أحدهما دون الآخر يدل على أن أراد هنا انتفاء العلم عن كل
واحد منهما (قوله تغليا لملحه على علمها) لأنه لما علم بذلك ودخل عليه فكانه لزم الألف الثانية ولا
عبارة بملح الزوجة حينئذ (قوله لزيادة الزوج بملحه) فمن حجة أن يقول لها قد مكنتني من نفسك مع
علمك بالتعدى وأنا ما دخلت عليك إلا مع علمي بأنك رضيت بالألف (قوله وبالعكس الخ) أي فإذا
كانت الزوجة هي التي قد علمت بملح الزوج بتعدى الوكيل فإنه يقضى لها بألفين لأن الزوج لما علم
بتعدى الوكيل فقد دخل راضيا بالألفين والزوجة قد علمت بملحه بذلك فلم تمكنه إلا على الألفين
(قوله فمجموع الصور ست) وذلك لأن العلم بالتعدى من أحدهما فيه صورتان والعلم به من كل منهما
فيه أربع أن يعلم كل واحد بملح الآخر أولا يعلم واحد بملح الآخر أو يعلم الزوج فقط بملحها أو تعلم
هي فقط بملحه (قوله ولم يلزم تزويج أذنة) يعلم من كونهما أذنة أنها غير مجبرة فالجمع بينهما للتأكيد
إلا أن يراد بالإذن ما يشمل المستحب الذي في المجبرة فأخرجه بقوله غير مجبرة وحاصله أن المرأة إذا
كانت مالكة لأمر على نفسها كالشيدة والقيمة التي تزوج بالشروط المتقدمة التي من جعلتها أن تأذن
بالقول إذا أذنت لوليها أن يزوجهما ولم تسم له قدرا من الصداق وسواء عينت له الزوج أو لم تعينه
فزوجها بدون صداق مثلها فإنه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة بذلك فإن رضيت الزوج بأنما
صداق المثل بعد أن أبت لزم النكاح إن كان مع القرب لأمع الطول وإذا دخل بها الزوج حيث
زوجت بأقل من صداق المثل ولم تعلم بذلك إلا بعد الدخول ولم ترض بذلك كان على الزوج
لا على الزوج أن يكمل لها صداق المثل لأنه باشر اتلاف سلعتها بخلاف الزوج وهذا بخلاف من
وكل شخصا على بيع سلعة فباعها بأقل من قيمتها فإن باقى القيمة يرجع به على البائع حيث كانت
لا على المشتري وبقيت مسألة وهي ما إذا أجرة الناظر عقارا أو أرض زراعة بغير أجرة المثل فذكر
التأخرون أن المستحقين يرجعون بما رقت به المحاباة على الناظر للمؤجر لا على المستأجر وهو
الظاهر لأن الاجارة أقرب للبيع من النكاح اه شيخنا عبدوى وفي البرموى أن تكميل الصداق
على الولي قياسا على وكيل البيع يبيع بأقل من القيمة وتفوت الساعية بيد المشتري ولكن عجم
اعتمد الاول (قوله غير مجبرة) احتراز به عن مجبرة الأدب أو السيد إذا زوجها بدون صداق المثل
فإنه يلزمها ولو برقع دينار وكان صداق مثلها ألفا إذا كان ذلك نظرها ولا مقال لسلطان ولا غيره
وفعله أبدا محمول على النظر حتى يثبت خلافه بخلاف الوصى (قوله وإلا لم يلزم أيضا) أي كما مر في قول

(وعملاً) عند التنازع (بصدائق السر) أي الذي اتفقا عليه في السر (إذا أعلننا غيره) فادعت المرأة أو وليهما أنهما رجا عما اتفقا عليه في السر وقال الزوج لم نرجع عن ذلك بل القصد على صدائق السر (وحلفت) الزوجة (إن أدعت) عليه (الرجوع عنه) أي عن صدائق السر الأقل (إلا) أن ثبت (بينة) تشهد على (أن المعلن) (٣١٣) لأصل له (فيعمل بصدائق

السر وليس لها تخليفه (وإن تزوج ثلاثين) مثلاً (عشرة قدراً) أي حالة (وعشرة) منها (إلى أجل) معلوم (وسكتاً عن عشرة) (سقطت) العشرة المسكوت عنها بخلاف البيع فتلزم حالة وانقرب ان السكاح قد يظهر فيه قدر للفاخرة ويكون في السر دونه بخلاف البيع (و) كتابة الموثقين في ديقة السكاح (قدراً) بصيغة الماضي (كذا) من المهر (مقتضى لقضيه) لأن معناه محجل لها كذا وأما التقدم كذا فلا يقتضي القبض لأن الظاهر ان المراد بالنقد مقابل المؤجل وأما تقدم بصيغة المصدر مضافاً ففيه قولان والظاهر انه لا يقتضي القبض وهذا كله فيما قبل البناء لأن القول قول الزوج بعده كما يأتي (وجاراً) بلا خلاف) نكاح التفويض (و) نكاح التحكيم (نكاح التفويض) (عقد) نكاح التفويض (أي تسمية مهر) ولا دخول على

المصنف وان وكلته ممن أحب عين والافها الاجازة والرد (قوله وعمل بصدائق السر الخ) يعني أن الزوجين إذا اتفقا على صدائق بينهما في السر وأظهرا في العلانية صداقاً بخلافه قدره أو صفة أو جنساً فإن المول عليه والمعتبر اتفقا عليه في السر سواء كان شهوداً للسرهم شهوداً للعلانية وغيرهم خلافاً لأن حفص بن الغطار من انه لا بد من اعلام بينة السر بما وقع في العلانية كافي قتل الواو عنه فان تنازعا وادعت المرأة على الرجل انها رجا عما اتفقا عليه في السر إلى ما اظهراه في العلانية واكذبها الزوج كان لها ان تخلفه على ذلك فان حلف عمل بصدائق السر وان نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها على الظاهر كما نقله ابن عن ابن عاشر وحلف الزوج ما لم يتم بينة على ان صدائق العلانية لا أصل له وإنما هو أمر ظاهري والمعتبر إنما هو صدائق السر والاعمال بصدائق السر من غير تخليفه وقد يقال ان عدم التحايف عند قيام البينة مشكل فان الرجوع عما اشهدا عليه تمكن كالرجوع عما تصادقا عليه فله البدر (قوله فادعت) أي بان ادعت الخ وهذا تصوير للتنازع (قوله وحلفت) أي فان حلف عمل بصدائق السر وان نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها كما مر (قوله وان تزوج الخ) هذا كالتمريض على صحة نكاح السر لانهم اظهروا ثلاثين واللازم إنما هو العشرون (قوله سقطت العشرة المسكوت عنها) أي لأن تفصيله ببعض كالتاسخ لاجماله الكثير ومفهوم قوله ثلاثين انه لو تزوجها بعشرين وقولوا عشرة قدراً وسكتوا عن العشرة الثانية فنظر فيه شيخنا العلامة السيد البليدي والظاهر كما قال بعض المحققين انه كزوج بل بضعه باجل مجهول لان النقد لا بد له من مقابل تأمل (قوله وقدها) ومثل عجل لها ودفع لها (قوله مقتضى لقبه) أي مقتضى عرفاً ان الزوجة قد قبضته (قوله لان معناه عجل لها) أي والتسجيل معناه الدفع (قوله وأما القدر منه كذا) أي كما إذا كتب الموثق تزوج فلان فلانة بمائة التقدم كذا والمؤجل منها كذا فلا يكون مقتضياً ان الزوجة قد قبضته (قوله والظاهر انه لا يقتضي القبض) أي لأن المراد بالنقد ما قابل المؤجل لا المقبوض والا لكان قوله التقدم من الصدائق كذا مقتضياً لقبه وقد مر خلافه والظاهر انه لا يحتاج لبيان من جانب من صدق اه خش (قوله فيما قبل البناء) أي فيما إذا وقع التنازع قبل البناء بان ادعى الزوج قبل البناء انه دفع من الصدائق كذا وادعت المرأة انه لم يدفع شيئاً (قوله لان القول قول الزوج) أي في انه دفع كذا إذا وقع التنازع بعد البناء سواء وجد في الوثيقة قدماً بصيغة الماضي أو قدماً بصيغة المصدر المضاف أو المحلى بأل (قوله ونكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر الخ) عبارة قوله عقد بلا ذكر مهر تفسير لنكاح التفويض والتحكيم لأنه لما جمع النوعين فسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر وليس كل من النوعين فصل يتنازع به فيمناز التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم أحد ويتنازع التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم أحد كما إذا تزوج امرأة على حكم فلان فيما بينهما من مهرها وإذا علمت هذا تعلم ان جعل الشارح كلام المصنف تعريفاً للتفويض فقط فيه نظر وأما تمليه بقوله ويزاد الخ أي لأنه يزداد الخ يقال عليه كما يراد ما ذكر في التحكيم يزداد في التفويض مأمراً عن ح والمصنف لم يذكر واحداً من القيدتين فتعين ان يكون تعريفاً لهما بالقدر المشترك بينهما (قوله بلا ذكر مهر) صفة لقوله عقد وقوله بلا

(ع - دسوقي - ثاني) اسقاطه ويزداد في نكاح التحكيم وصرف تعيينه لحكم شخص (بلا وهبت) من تمة التعريف فان قال وهبتك ابنتي قاصداً بذلك انكاحها مع اسقاط الصدائق فسبح قبل ويثبت بعد بصدائق المثل بخلاف ما لو قال وهبتك ابنتي فانه من نكاح التفويض بقرينة قوله تفويضاً

المستر أى وهبت هى لامهرها والا فهى ما قبلها وسواء كان الواهب لها ولها وهى (نفساً) يتعلق بفسخ أى قبل البناء ويثبت بعد صدق المثل (صحح) أى صحح الباجى (أنه) أى ان هبة ذاتها ليست من النكاح فى شيء بل هو (زناً) يفرق بينهما ولو بعد الدخول ومعدان ولا يلحق به الولد وهو ضعيف والمعتمد الأول (واستحقته) أى صدق المثل المفهوم من المقام أو للمهر المذكور فى قوله بلا ذكر مهر أى استحققت مهر مثلها (بالوطء) ولو حراماً من بالغ فى مطيقه حية لا ميتة (لا يموت) قبل البناء وان ثبت لها الارث (أو طلاق) إلا أن يفرض لها دون المثل فيها (وترضى) به فلها جميعه فى الموت ونصفه فى الطلاق فان فرض المثل لزمها ولا يعتبر رضاها (و) لو فرض دون المثل لم تطلق أومات وادعت الرضا به (لا تصدق فيه) أى على الرضا (بعدها) أى بعد الطلاق أو الموت ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت (ولها) أى للزوجة فى نكاح التفويض (طلب التدمير) أى الفرض ولها عدم الطلب وهذا مالم يقصد الدخول عليها قبل الفرض

وهبت حال من النكحة المخصصة وهى عقد لانها خصصت بالصفة فاندفع ما يقبل ان فيه تعلق حرفى جر بمامل واحد (قوله فان عين مهر) بان قل وهبتها بك بصدق قدره كذا أو قال وهبتها لك بكذا (قوله وفسخ ان وهبت نفسها الخ) هذه صورة أخرى غير التى قبلها لأن الأولى قصدتها الولى النكاح وهبة الصداق وهذه لا خلاف فى انه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل والفرض ان هبة للمهر قبل الدخول وأما بعده فلهبة ماضية والنكاح صحيح ولا يفسخ ولا شيء. وأما هذه فقصد فيها هبة نفس المرأة لا النكاح ولا هبة الصداق قال فى التوضيح قل ابن حبيب والحكم فيها الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل واعترضه الباجى وقال انه يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا ويجب فيه الحد ويتنقى الولد انظر (قوله بالبناء للفعول) هذا الضبط أولى من بناء الفعل للفاعل لشمول الأول لما إذا كان الواهب لها ولها وهى وأما الثانى فهو قاصر على ما إذا وقمت الهبة منها (قوله تأكيد للضمير المستتر) أى الذى هو نائب الفاعل واعترض بانه لا يصح كونه توكيداً لان ضمير الرفع المتصل لا يؤكد بالنفس أو الدين إلا بعد توكيده بضمير منفصل وليس بوجود هنا قل فى الخلاصة : وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع الخ فالصواب ان يجعل نفسها هو نائب الفاعل أى وهبت ذاتها (قوله وإلا فهى ما قبلها) اعنى قوله بلا وهبت وقوله سابقاً وباسقاطه (قوله ليست من النكاح فى شيء) لأن تملك القات مناف للنكاح (قوله واستحقته بالوطء) أى فى نكاح التفويض وحاصله أن المرأة لا تستحق صداق مثلها فى نكاح التفويض إلا بالوطء ولو حراماً لا يموت احدهما قبل الدخول وان كان لها الميراث ولا بطلاق قبل البناء ولو بعد اقامتها سنة فاكترى بيت زوجها وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق المثل بالوطء أو لا تستحق إلا بما حكم به المحكم ولو حكم به بعدموت أو طلاق فان تعذر حكمه بكل حال كان فيه صداق المثل بالدخول اه عدوى وهذا إنما يظهر على التأويل الأخير فيما يأتى تأمل (قوله أو طلاق) أى قبل البناء (قوله إلا أن يفرض لها دون المثل فيهما) أى فى الموت والطلاق (قوله وترضى به) أى ويثبت بالبينه انها رضيت بذلك قبل الموت أو الطلاق (قوله فان فرض المثل لزمها) أى لزمها النكاح بما فرضه واستحققت ذلك المفروض بالموت قبل البناء وتشطر بالطلاق ولا يعتبر رضاها • والحاصل ان اشتراط المصنف الرضا محمول على ما إذا كان المفروض لها أقل من صداق المثل اما ان كان المفروض لها صداق المثل فلا يحتاج إلى رضاها إذ هو لازم لها تستحقه بالموت وتشطر بالطلاق (قوله ولا تصدق الخ) حاصله ان الزوج إذا ثبت انه فرض لزوجه فى نكاح التفويض دون مهر المثل ويثبت رضاها به حتى طلقها أو مات عنها قبل البناء فبعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرض لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجردها ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت بذلك قبلها فلو ثبت انه فرض لها صداق المثل قبل الموت أو الطلاق ولم يثبت رضاها به فدامت أو طلقها ادعت انها كانت رضيت به قبل الموت أو الطلاق كان لها الجميع فى الموت والنصف فى الطلاق لما علمت أنه إذا فرض لها صداق المثل لزمها ولا يعتبر رضاها وأما إذا لم يثبت انه فرض لها قبل الموت أو الطلاق وإنما ادعت ذلك بعدها فلا تصدق سواء ادعت انه فرض لها صداق المثل أو أقل • والحاصل ان عندنا حالتين ان يثبت انه فرض لها وفى هذه يفصل بين كون المفروض صداق المثل أو أقل والثانية ان لا يثبت فرضه لها قبلها وإنما ادعت ذلك بعدها وفى هذه لا تصدق مطاقاً (قوله أى الرضا) أى المفهوم من قوله وترضى (قوله ولها طلب التقدير) يعنى ان الزوجة فى نكاح التفويض لها ان تمنع نفسها من الزوج وتطلب منه ان يفرض لها صداق تملكه قبل

وإلا فبكره لها أن تمكنه من نفسها قبل الفرض (ولزمها فيه) أي في التفويض (و) في (تحكيم الرجل) يعني الزوج (إن فرض) لها (المثل) أي صدق مثلها (ولا يلزمه) أن يفرض مهر المثل بل أن شاء طلق ولا شيء عليه وليس المراد أنه أن فرض المثل لا يلزمه لأنه متى فرض ثبتا لزمه (وهل تحكيمها) أي الزوجة (وتحكيم الغير) أي غير الزوج (٣١٥) من ولي أو اجني (كذلك) أي

كتحكيم الزوج ولا عبرة
بالحكم فإن فرض الزوج
المثل لزمها ولا يلزمه
فرض المثل وإن فرضه
الحكم فلا يلزمه إلا برضاه
فالحكم منوط بالزوج
(أ) إن فرض الحكم من
ولي أو اجني (المثل)
لزمها) ما ولا يلتفت
لرضا الزوج كما لا يلتفت
لرضاها (و) أن فرض
الحكم (أقل) من المثل
(لزمه) أي الزوج
(فقط) ولم الخيار (و) أن
فرض (أكثر) فالحكم
فلمرة على هذا التأويل
بالحكم كان العبرة بها
قبله بالزوج (أو لا بد
من رضا الزوج وألحكم
زوجة أو غيرها ما رضا
بشيء لزمها ولو أقل
من المثل (وهو الأظهر)
عند ابن رشد (تأويلات)
ثلاثة (و) جاز في نكاح
التفويض والتسمية كما
تقدم (الرضا بدوره) أي
دون صدق المثل
(للمرشد) أي التي
رشدتها مجبرها وأولى من
رشدت بنفسها بأن حكم
الشرع برشدتها (و) جاز
الرضا بدوره (للاب)

الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها أن لا تطالبه بذلك وإذا فرض لها شيئا فليس لها أن تمنع نفسها
حتى تقبضه بل تجبر على التمكن وما مر من أن لها منع نفسها حتى تقبض ما حل من الصداق خاص
بنكاح التسمية كذا قال ابن شاس وقيل لها المنع حتى تقبض ما فرضه لها كنكاح التسمية وهو قول
الآخمي انظر بن (قوله وإلا فبكره الخ) أي وحينئذ فيندب لها طاب التقدير قبل الدخول
(قوله ولزمها) أي المقدور وهو المفروض كما يلزمه ذلك أيضا (قوله ولا يلزمه أن يفرض مهر المثل) أي
بعد التقدم من غير تسمية للمهر وكما لا يلزمه أن يفرض لها مهر المثل في نكاح التفويض لا يلزمه أن
يحكم في نكاح التحكيم بقول المصنف ولا يلزمه في نكاح التفويض ولا في نكاح التحكيم
(قوله أي كتحكيم الزوج) أي في أن الاعتبار فرض الزوج وقوله ولا عبرة بالحكم أي بفرضه سواء
فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر وقوله لزمها أي النكاح بذلك ولا خيار له (قوله فالحكم) أي
فيلزمها النكاح بذلك والزوج الخيار (قوله أو لا بد الخ) يعني أن الحكم إذا كان زوجة أو غيرها إذا
فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا برضا الزوج والحكم معا (قوله تأويلات
ثلاثة) الأول لبعض الصقليين وحكا في الواضحة عن ابن القاسم وأصبح وابن عبد الحكم واختاره
الآخمي واللبطى وابن عرفة والثاني للقاسمي والثالث لابن محمد وابن رشد وغيرهما (و) أن
(قوله) وجاز في نكاح التفويض والتسمية هذا هو الصواب وأما قول خش كلام المزايف في نكاح
التفويض وأما نكاح التسمية فلا يجوز فيه الرضا بدون صدق المثل لا قبل البناء ولا بعده إلا للاب
فقط اه فهو غير صواب بل المرشدة لها هبة الصداق كله أو بعضه بعد البناء وقبله فأحرى أن ترضى
بدون صدق المثل اه بن (قوله التي رشدتها مجبرها) أي رفع الحجر عنها سواء كان ذلك المجبرها أو
وصيا (قوله ولو بعد الدخول) ما قبل المبالغة ظاهر في كل من نكاح التفويض والتسمية وأما ما بعدها
فإنما يتأتى في نكاح التفويض ولا يتأتى في نكاح التسمية إلا إذا كان على وجه الهبة تأمل وقوله ولو
بعد الدخول هذا قولها في النكاح الثاني ورد بل قولها في النكاح الأول (قوله راجع للمثليتين)
أي رضا المرشدة بدونه ورضا الأب في مجبرته بدونه وفيه نظر إذ لم أر من حكى الخلاف في الأولى اه بن
وفي البدر القرافي الصواب قصر المبالغة على المسئلة الثانية إذ لا وجه للخلاف في المرشدة
(قوله ولا وصى قبله) أي جاز لا وصى الرضا بدون مهر المثل قبل الدخول في محجورته المولى عليه أو سواء
كان مجبرا أولا وأراد بالوصى ما عدا الأب والسيد فيشمل الوصى حقيقة ومقدم الناضى وظاهره
أنه لا يعتبر رضاها مع رضى الوصى قال عياض وهو الصحيح عند شيوخنا ومقابله أنه لا يتم إلا
برضاها معا وهو ظاهر المدونة واعتمده أبو الحسن وصرح به ابن الحاجب انظر التوضيح
اه بن (قوله حيث كان نظرا لها) أي حيث كانت الرضى بدونه نظرا ومصلحة لها بأن كان
الزوج غنيا أو صالحا أولا يشوش عليها في عشرة فلو كان إسقاطه لغير نظر فلا يعضى فإن
اشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظر أولا حمل على أنه غير نظر بخلاف الأب فإن أفعاله
محمولة على النظر حتى يظهر خلافه (قوله فليس لها الرضى) أي لا يجوز لها الرضى بدون مهر

في مجبرته كالسيد في أمته (ولو بعد الدخول) بهاراجع للمثليتين (والوصى) في محجورته (وشله) أي الدخول وإن لم ترض هي حيث
كان نظرا لها لا بعده ولو مجبرا لقرره بالوطء فإسقاط شيء منه غير نظر فليس الوصى كالأب لقوة تصرف الأب دون (لا) البكر
(المهمل) التي لأب لها ولا وصى ولا مقدم قاض ولم يعلم لها رشد فليس لها الرضى

بدون مهر الثل ولا يلزمها (وإنه) تزوجها تفويضا في صحته (وقرض) لها شيئا (في مرضه) الذي مات فيه قبل ان يطأها (فوصية* لوارث) باطلة الآن يجزئها الوارث فعطية منه هذا في الحرية السلة (وفي التسمية والأمة قولان) بالصحة لأنه وصية لغير وارث وتكون من الثل لا راس المال تخصص به أهل الوسايا والبطلان لأنه إنما فرض لأجل الوطء ولم يحصل فليس ماوقع منه وصية بل على أنه صدق والموضوع أنه فرض في المرض ومات قبل الوطء (ورددت) الزوجة ولو كناية أو أمة مسلمة التي تزوجها في صحته تفويضا وفرض لها في (٣١٦) الرض أكثر من مهر للثل (زائدت للثل) تقط إلا أن يجزئ الورثة لها (إن وطئ) ومات

ويكون مهر للثل لها من رأس المال (ولزم) الزائد على صدق المثل (إن صح) الزوج من مرضه صحة بينة ولو بعد موت الزوجة (لا إن أبرأت) الزوجة زوجها في نكاح التفويض من الصدق أو بعضه (قبل الفرض) وقبل البناء ثم فرض لها قبل البناء فلا يلزمها إبراؤها لأنها أسقطت حقا قبل وجوبه (أو أسقطت شرطا) لها لاسقاطه (قبل وجوبه) وجود وجود سببه وهو العقد عليها فإنه لا يلزمها الاسقاط ولها القيام به كما إذا شرط لها عند العقد ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها أو لا يخرجها من البلد أو من بيت أهلها أو نحو ذلك فإن حصل شي من ذلك فامرأها أو امر التي يتزوجها يدها فأسقطت ذلك الشرط

مثل لا قبل الدخول ولا بعده وإذا رضيت فلا يلزمها ذلك الرضا وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل غيره يجوز رضاها بدونه وطرحه سجنون وكلام المصنف هنا ليس جاريا على أحد القولين الآتين له في الحجر في تصرف السفينة قبل الحجر عليه في قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم لأنها في خصوص الذكر الذي علم سفنه للمحل وأما الأنثى للمأومة السفه أو مجبولة الحال المهجلة فيرد تصرفها اتفاقا (قوله بدون مهر للثل) وكذا لا يجوز لها ان تضع منه شيئا بعد الطلاق (قوله فعطية) أي فيكون ذلك عطية منه (قوله بالصحة) هذا ما نقله ابن المواز عن مالك وقوله والبطلان هذا قول ابن الماجشون وإجماع المصنف بين القولين مع ان الاول لما لك لأن الثاني صوبه الاخى قاله ابن عاشر (قوله ويكون من الثلث الخ) هذا هو الصواب كافي المواق والتوضيح خلافا لقول عقب من رأس المال (قوله لأنه إنما فرض) أي لأنه إنما فرض لأجل امر يحصل ولم يسم له ذلك على أنه وصية بل على أنه صدق وهي لاستحقاقه بالموت (قوله ومات قبل الوطء) وأما لو دخل ومات لكان لها المسمى من رأس المال ان كان قدر صدق المثل بلا خلاف فان كان المسمى أكثر منه كان لها صدق المثل من رأس المال ويبطل الزائد إلا ان يجزئ الورثة أو يصح من مرضه صحة بينة وهو معنى قول المصنف وردت الخ (قوله ولزم الزائد الخ) يعني أنه إذا تزوج امرأة نكاح تفويض في صحته ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة بينة والزوجة حية أو ميتة فان جميع ما فرضه من قليل أو كثير وطئ أم لا يلزمه ويدفعه لورثة الميتة (قوله فلا يلزمها إبراؤها) وحينئذ فلا يرد الفرض بل يقضى لها بما فرضه لها وما ذكره من عدم لزوم الإبراء هو المشهور وقيل يلزمها الجريان سبب الوجوب وهو العقد وقول المصنف قبل الفرض مشعر بان الإبراء قبل البناء لأن الإبراء بعده ليس قبل الفرض إذ بالدخول وجب لها مهر المثل وحينئذ فإبراؤها بعد الدخول لازم لها (قوله وهذا مخالف للمعتمد الخ) قد يجاب بان قوله أو أسقطت عطف على صح أي ولزم ان صح أو أسقطت شرطا لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه الزائد كما مر في المعطوف الاسقاط أي ولزم الاسقاط ان أسقطت شرطا الخ تأمل (قوله من لزوم الاسقاط) أي ولا قيام لها بشرطها (قوله باعتبار دين) أي باعتبار اتصافها بدين أي بتدين الخ وعلم أن اعتبار اتصافها بالاوصاف المذكورة إذا كانت مسلمة حرة وأما الذمية والامية فلا يعتبر اتصافها بالدين ولا بالنسب ككونها قرشية وإنما يعتبر بها المال والجمال والبلد (قوله إذ هو يختلف باختلاف البلاد) أي لأن الرغبة في المصربة ثلاث تخالف الرغبة في غيرها كما ان الرغبة في النصفة بالدين أو الجمال

بعد العقد وقبل حصول ذلك الفعل فلا يلزمها لأنها أسقطت شيئا قبل وجوبه

أو

وهذا مخالف للمعتمد الذي جزم به في فصل الزوجة من لزوم الاسقاط ولما تقدم له ذكر مهر المثل اخذ بينته بقوله (ومهر المثل ما) أي قدر من المال (يرغب به مثله) أي الزوج (نبتا) أي الزوجة (باعتبار دين) أي تدين من محافظة على اركان الدين من صلاة وصوم وعفة وصيانة (وجمال) حسي ومعنوي كحسن خلق (وحسب) وهو ما بعد من مفاخر الآباء ككرم ومروءة وعلم وصلاح (ومال وبلد) إذ هو يختلف باختلاف البلاد (وأخت شقيقة أو لأب) موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت المخطوبة عن مجلس العقد أو ماتت بعد العقد ولم يعلم قدر ما حصى لها وحصل تنازع فيه أو ماتت بعد البناء في نكاح التفويض ولم يكن فرض لها شيئا وحضرت أختها وشهدت البينة أنها مثلها في الأوصاف المذكورة وأن صداقها منظور فيه لتلك الأوصاف

فاندفع ما قيل ان حمل كلامه على ما اذا كانت الأخت موافقة في الأوصاف فالمبررة بها يرغبى عنه ما قبله وان حمل على الثالثة ناقض ما قبله وعلى ما قررنا فالواو بمعنى أو (لا الأم و) لا (العمة) للام أى أخت أبيها من أمه فلا يعتبر صداق المثل بالنسبة اليهما لأنهما قد يكونان من قوم آخرين وأما العمة الحقيقية أو لأب فتعتبر (و) مبرر المثل (في) (٣١٧) النكاح (الفاقد) وفي وطء الشبهة

تعتبر الأوصاف المذكورة فيه (يوم الوطء) بخلاف الصحيح ولو غويضا فيوم العقد (وأخذ المهر) في تعدد الوطء في واحدة (إنه انحلت الشبهة) بالنوع (كالغالب بغير عالة) مرارا يظهر في الأولى زوجته هند وفي الثانية دعد وفي الثالثة زينب وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند أما لو علمت كانت زانية لاشىء لها وتعد (وإلا) تتحد الشبهة بل تعددت كأن يطأ غير عالة يظهر زوجته ثم أخرى يظهر أمته (تعدد) المهر عليه بتعدد الظنون (كالزنا بها) أى بالحررة الغير العالة إما لنومها أو لظنها انه زوج فيتعدد عليه المهر بتعدد الوطء لذرها مع نحرته وسماه زنا باعتباره لا باعتبارها فانه شبهة (أو) الزنا (بالمكرهة) يتعدد المهر بتعدد الوطء على الوطء كان هو المكروه لها وغيره (وجاز) في النكاح (شرط أن لا بضر) الزوج (بها في

أو لثان تحل في غيرها فمضى وجدت هذه الاشياء عظم مهرها وفي فقدت أو بعضها قل مهرها فالتى لا يعرف لها أب ولا هي ذات مال ولا جمال ولاديانة ولا صيانة فمهر مثلها ربيع دينار مثلا والتصدية بجميع صفات الكمال مهر مثلها الأولف والتصدية ببعضها بحسبه ثم ان المصنف بين ما تعتبر به المثلية في حق الزوجة ولم يذكر ما تعتبر به المثلية في حق الزوج مع ان الزوج يعتبر حاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير لقراءة أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج اجني لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الأحوال وجودا وعدما (قوله فاندفع ما قبل الخ) فيه انه لا يندفع الاشكال بما قبله والالم يكن فرق بين الأم والاخت بل وبين الاجنبيات اذا كن على مثل أوصافها بل انظر في دفع الاشكال خلاف ما قبله وان الواو على معناها وان هذا كالتيد فيما قبله فهو من جملة الأوصاف التي يعتبر بها صداق المثل * وحاصله ان محل اعتبار صداق المثل بالدين والجمال والحسب والمال والبلد اذا لم يكن لها مماثل في الأوصاف من قبيلتها كاختها وعمتها والا كان المعتبر صداقها ولو كان أكثر من صداق مثلها من قوم آخرين فاذا كان للمرأة أمثال في الأوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال فيها من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق امثالها من غير قبيلتها أو نقص انظر بن (قوله في النكاح الفاسد) أى سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه (قوله في يوم العقد) اذ منه يجب لليراث وما ذكره من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلقا ولو تفويضا هو ظاهر المذهب كما في التوضيح وقيل يعتبر اتصافها بالأوصاف المذكورة في نكاح التفويض يوم الباء من دخل ويوم الحكم ان لم يدخل اذ لو شاء طلق قبل ذلك بلاشئ ونقل ذلك ابن عرفة عن عياض (قوله بالدفع) وأولى بالشخص كما أشار له الشارح بقوله وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند والباء في قوله بالنوع للشيبة أى ان انحلت الشبهة بسبب اتحاد النوع أو الشخص وذلك لأن الحبشة لا تكون متحدة الا اذا اتحد النوع أو الشخص فما كان بالتزويج نوع وما كان بالملك نوع (قوله بغير عالة) أى بأنه اجني بأن كانت نائمة أو اعتقدت انه زوجها (قوله اما لو علمت) أى بأنه اجني (قوله أى بالحررة) أى واما الزنا بالأمة الغير العالة فلها ما قصها (تنبيه) علم من كلام المصنف أربعة اقسام احدها عامهما معا بانهما اجنبيان فلاشئ لهما وهو زنا محض الثانى علمها دونة فهى زانية لاشئ لها وهذان يفهمان من قوله كالغالب بغير عالة الثالث جهامهما معا وهو منطوق قوله كالغالب بغير عالة فيتحد المهر إن انحلت الشبهة والاتعدد بتعدد الرابطة علمه دونها فهو زنا ويتعدد عليه المهر وهو قوله كالزنا بغير عالة الخ والأربعة مأخوذة من كلامه منطوقا ومفهوما * واعلم ان اتحاد الشبهة وتعددتها انما يعلم من قوله فيقبل قوله فيما بغير يمين كما قال شيخنا والمراد بالوطء إيلاج الحشفة وان لم ينزل خلافا لما في عبق قلبه والظاهر تبعا لهم ان المراد بالوطء ما فيه انزال الخ فإنه غير صواب كما في بن (قوله على الأصح) وهو قول ابن القاسم وسحنون ومقابلته ما قبله غيرهما من لزوم الشرط في اللاحقة دون السابقة (قوله وأولى اللاحقة) أى وأولى للزوم في اللاحقة منها ويتصور

عشرة) أى معاشرته (أو كسوة ونحوهما) من كل شرط يقضيه العقد ولا ينافيه بان كان لا يقضيه العقد حرم وفسد النكاح إن ناقضه كشرط ان لا تنقه عليه والا كره كشرط ان لا يتزوج عليها ولا يخرجها كما تقدم له رضى الله عنه (ولو شرط) الزوج لها عند العقد (أن لا يبط) معها (أم ولد أو سرية) وان فعل كان أمرها بيدها أو تكون المرأة حرة (لزم) الشرط (في) ثم الوله أو السرية (السابقة) على الشرط (منهما على) القول (الأصح) وأولى اللاحقة منها

وأما لو شرط ان لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت عنه المصنف لوضوحه وأما شرط لا أتسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وهو المذهب وقال سحنون إنما يلزم في اللاحقة دون السابقة كشرط ان لا يتخذ وإلى قول سحنون أشار بقوله (لا) يلزمه شيء (في) وطه (أم ولد) أو سرية (سابقة في) شرطه لزوجه (لا أتسرى) ويلزمه في اللاحقة (ولها) (٣١٨) أي الزوجة (الخيار) أي القيام (يعمى) أى بسبب

فعل الزوج مضى (شروط) شرطت لها وعطفت بالواو كالألوان شرطها لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلدها وإن فعل فأمرها بيدها ففعل البعض فلها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت أخذت بحكمها ويقع الطلاق وهو من باب التحنيث بالبعض هذا اذا قال ان فعل شيئاً من ذلك فأمرها بيدها بل (ولو لم يقل إن) فعل شيئاً منها (فأمرها بيدها) ان قال ان فعل ذلك أى وأو قال ان فعل ذلك لكن هذا ضيف والمعمد انه اذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع فكان الأولى ان يقول ان قال ان فعل شيئاً من ذلك (وهل) الزوجة (تملك) بالعقد النصف (أى نصف العداق ويتكامل بالدخول أو الموت وعليه (فزيادته) أى الصداق (كنتاج وغلة) كاجرة وعمرة وصوف (وقصانه) بموت أو تلف (لهما) راجع

كون أم الولد لاحقة بالنظر لوقت الحلف كالألوان طلق المحلوف لها غير بات ثم أولد أمة بعد طلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزمه ما علقه على وطئها مادام في العصمة للعاق فيها شيء فقد اتضح انه يتصور وطء أم الولد لاحقة أى منجدة بعد الحلف وان كانت سابقة حين الوطء (قوله) وأما لو شرط ان لا يتخذ (أى ام ولد او سرية عليها وان اتخذت واحدة فأمرك بيدك أو فلتى اتخذها حرة (قوله) وأما شرط لا أتسرى (أى عليها وان تسريت عليها فأمرها بيدها أو فهي حرة فيلزم في السابقة أى فيلزمه ما شرطه اذا وطئ أم الولد أو السرية السابقة على الشرط أو اللاحقة له (قوله وقال سحنون الخ) هذا ضعيف والعمد قول ابن القاسم فعلى المصنف التواخذه في الشيء على قول سحنون الضعيف والمعدول عن قول ابن القاسم (قوله) ويلزمه في اللاحقة (أى ويلزمه بوطئه لللاحقة منهما) (قوله) والمعمد انه إذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع اعلم ان محل الخلاف اذا كانت الشروط معطوفة بالواو وكان المعلق أمرها كما أشار لذلك الشارح أول الحياطة اما لو كانت معطوفة باو كان لها الخيار ببعضها اتفاقاً قال ان فعل شيئاً أو لم يقل وان كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيار لها لقول المصنف في اليمين وبالبعض عكس البرهانين ولو وكل الزوج من يقد له فقد له على شروط اشترطت عليه ونطق بها الوكيل فان كان الزوج وكله على العقد والشروط فطوق بها الوكيل لزم الزوج وان وكله على العقد فقط فلا تلزمه (قوله) فزيادته (أى الحاصلة بعد العقد وقبل البناء وكذا يقال في قصانه ثم ان الذى يدل عليه كلامهم ان ثمة قوله فزيادته الخ اعلم ان نظير اذا وقع الطلاق قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشتر الخ كما صنع ابن الحاجب ليميد ذلك وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه فان دخل بها أو وقع موت فالزيادة والنقص للزوجة وعليها (قوله) وغلة (عطفه على النجاج يقتضى ان النجاج ليس بغلة وهو المشهور خلافاً للسيورى القائل انه غلة قاله شيخنا) (قوله) فزيادته ونقصه له وعليه (تبع بهرام في هذا التفريع واعترضه طنبى قائلاً لم أر من فرع على انها لا تملك بالعقد شيئاً ان الغلة تكون للزوج وانما فرعوا حكم الغلة على القولين الآخرين فقط وهما أنها تملك بالعقد الجميع أو النصف اهـ بن (قوله) فهما (أى الزيادة والنقص) (قوله) واعترض على المصنف الخ (حاصل هذا الاعتراض ان قوله كنتاج وغلة يقتضى ان الولد كالتمة يأتى فيه التفريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق في انه يشترط لأنه كجزء من المهر على كل قول وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكم بان الولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيها على القولين وكذا صنع المدونة انظر طنبى وفي التوضيح ان كون الولد ليس بغلة هو المشهور وقد نص في المدونة على ان ولد الامة ونسل الحيوان ان يكون في الطلاق بينهما اهـ بن

لزيادة (وعليهما) راجع للنقصان وهو اراجح (أولاً) تملك بالعقد النصف وعنه قولان لا تملك شيئاً فزيادته (قوله) ونقصه له وعليه فاذا طلق قبل البناء وقد تلف فانه يدفع لها قيمة نصفه وان زادنا لزيادة له أو تملك الجميع فلهما وعليها (خلاف) الا ان الثالث لم يشهر فلذا لم يجعله بعضهم مندرجا في الخلاف في التشهير واعترض على المصنف بان النجاج بينهما على كل قول فلا يناسب تفرسه على الأول خاصة فالأولى الاختصار على الغلة

ثم محل كلام المصنف هنا ان كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يقاب عليه ولم يتم على هلاكه بينة وتلف يدها فانها تضمنه لانه يدها كالمارية (وعليها) اذا طلقتها قبل البناء (نصف قيمة) الصداق (الوهوب والعتيق) أى القدي وهبته أو اعتقته (يوهمها) أى يوم العتيق والمهبة لانه يوم الاتلاف لا يوم القبض (و) عليها ان طلقتها قبل البناء وقد باعته بغير محاباة (نصف الثمن في البيع) ورجع عليها نصف محاباة (ولا يرد العتيق) الواقع منها (٣١٩) في الصداق الرقيق (إلا أن يردّه)

الزوج لغيرها (الزوج لغيرها) الحاصل (يوم العتيق) فلا عبدة بغيرها أو يسرها قبله وكذلك الرد اذا زادت قيمة العبد على ثلثها كغيرها وصدقها به وإنما اقتصر على العسر لاجل ما رتبته عليه من قوله (ثم) بعد رد الزوج (إن طلقتها) قبل البناء وهو يدها (عتق النصف) الذى وجب لها بالطلاق لزوال المانع وهو حق الزوج والراد أنها تؤمر به (بلا قضاء) عليها به لان رد الزوج رد لإيقاف على مذهب الكتاب وقال أشهب رد بإبطال فلا يمتنع منه شيء وإذا رد العتيق مع تشوف الشارع للحرية فأولى المهبة والصدقة ونحوهما لكن الرد فى ذلك رد بإبطال فإذا طلق أومات بقى ملكها لها ولا تؤمر باعاده (وتنشطر) الصداق (ومزيد) لها (بعد العقد) على أنه من الصداق لانه ما ألزم نفسه ذلك إلا على حكم

(قوله ثم محل كلام المصنف) أى من كون القصد الحاصل فى الصداق قبل البناء عليها معاً وقوله اذا كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة لانه اذا كان كذلك كان الضمان منهما مما اذا طلق قبل البناء وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما بنوه على القول الثانى والثالث فهو ضعيف (قوله وعليها نصف قيمة النخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها قبل البناء وقد تصرفت فى الصداق بغير عوض كهبه أو عتيق أو تدير أو اخذت فانها تفرم للزوج نصف النخل فى الثلث ونصف قيمة المقوم يوم التصرف وهو يوم المهبة والعتق لانه يوم الاتلاف وهذا هو المشهور وقيل يوم القبض قال بن وما ذكره المصنف من نفوذ تصرفها وغرمها نصف قيمة المقوم مبنى على القول بأنها تملك بالعقد جميع الصداق وكذا على القول بأنها تملك النصف لانه معرض لتكميله لها ومراعاة للخلاف ونقل ذلك عن التوضيح وأما على القول بأنها لا تملك بالعقد شيئاً فيرد ما تضمنه فى نصف الزوج فقط لانها فضولية فى الجميع وقت التصرف وقد حقق الطلاق لها النصف فيمضى تصرفها فيه (قوله بنصف المحاباة) أى إن باعتها بمحابة (قوله ولا يرد العتيق) أى ولا الهبة ولا الصدقة ولا الاخذاء وحاصله ان الصداق اذا كان عبداً فأعتقته الزوجة المالكه لأمر نفسها أو وهبته أو تصدقت به أو أخدمته فإن العتيق وما معه لا يرد الا أن تكون الزوجة مسرة يوم التصرف بالعتق ومادامه أو كان ثلثها لا يعمل ما تصرفت فيه والا كان للزوج رد العتيق ومادامه ويرجع النصف ملكاً لها (قوله الا أن يرد الزوج لغيرها) أى الا أن تكون مسرة يوم العتيق فللزوج أن يرد عتيقها حينئذ قبل الطلاق وله أيضاً بعد الطلاق أن يرد عتيقها ان لم يعلم به حتى طلقها وكانت مسرة يوم العتيق واستمر عسرهما إلى يوم الطلاق كما هو المعروف عن الأحنفى انظر (قوله فلا عبدة النخ) أى ان المعتبر فى رد العتيق وعدم رده عسرهما ويسرها يوم العتيق كانت قبله موسرة أو معسرة ولا يعتبر فى الرد وعدمه عسرهما أو يسرها قبله (قوله لكن الرد فى ذلك النخ) فيه نظر اذ الخلاف فى مطلق تبرع الزوجة اذا رده الزوج هل هو رد إيقاف أو إبطال (قوله وتنشطر الصداق) أى بالطلاق قبل البناء كما يأتى للمصنف لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية ثم ان تنشطر الصداق بالطلاق ظاهر على القول بأنها تملك بالعقد كل الصداق وكذا على القول بأنها لا تملك بالعقد شيئاً لأن التنشطير إيمان من ملكها أو من ملك الزوج وأما على القول بأنها تملك بالعقد النصف فالتنشطير بالطلاق مشكل لانه مشطّر قبل الطلاق الا ان يقال المعنى تختم تنشطيره بعد ان كان معرضاً لتكميله (قوله كان الزيد من جنسه) أى من جنس ماسمها صداقاً (قوله اجراء النخ) غلة لقوله أولاً أى وإنما تنشطر الزيد بعد العقد بالطلاق اذا لم يقبضه اجراءه مجرى الصداق من جهة انه ما ألزم نفسه ذلك إلا على انه صداق (قوله صداق قطما) أى فيتنشطر وسكت عنه المصنف لعله بالأولى مما ذكره (قوله وأما الزيد بعد العقد لاولى) كالمصلحة فى بلاد الأرياف

الصداق كان الزيد من جنسه أولاً انصف بصفاته من الحلول والتأجيل أولاً فبنته أولاً اجراءه مجرى الصداق من هذه الحيثية وأما لومات أو فليس قبل قبضه فيمطل فحكموا له بحكم العطية فى هذه الحالة فلم يكن كالصداق من كل وجه ونهه من قوله بعد العقد ان الزيد قبله أو حينه على أنه من الصداق صداق قطما وأما الزيد بعد العقد لاولى فهو له ولا ينشطر (و) تنشطرت (هدية) اختبرت لها ولولائها (أولغيرها) قبله (أى العقد أو فيه

وكذا اذا اهديت من غير شرط فقبله أحواله لانها مشترطة حكما واما ما اهدى بعهده لغيرها فلا يشترط ويكون لمن اهدى له (ولها) أي المرأة (أخذت) أي أخذ ذلك الشرط في العقد أو قبله (منه) أي من اشترط له من ولي أو غيره ويأخذ الزوج منه النصف الآخر ولا يرجع به عليها لأن أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما من الرجوع عليها بنصف قبة الوهوب أو العتق يومهما وقوله (بالطلاق) متعلق بشرط والباء سببية وقوله (قبل المس) متعلق بالطلاق أو حال منه وجلة ولها أخذه معترضة وأراد بالمس الوطء أو ما يقوم مقامه كافة سنة بيتها إذ هي يتكامل بها الصداق (وضماؤه) أي الصداق (إن هلك) وثبت (٣٣٠) هلاكه (بينة) كان مما يغاب عليه أو لا قبضته الزوجة أولا (أو) تنتم على

هلاكه بينة و (كان مما لا يغاب عليه) كالحيوان والزروع والمقاربات (منهم) معا إذا طلق قبل البناء فلا رجوع لواحد منهما على الآخر ويخاف من كان بيده أنه ما فرط على الاظهر (وإلا) بأن كان مما يغاب عليه ولم تنتم على هلاكه بينة وهو يبد أحدهما (أضماؤه) من الذي في يده من الزوجين فعليه غرة النصف للآخر (وتعين) للتشطير قبل البناء (ما اشترته) الزوجة بعد العقد من السلم (من الزوج) صاحب الجهاز أم لا فليس له طائها بتشطير الأصل ولبس لها جيره على أخذ شرط الأصل إلا براضهما (وهل) مطلقاً قصدت بالشراء منه التخفيف عليه أم لا (وعليه إذا كثر) أو محل تعين تشطير ما

(قوله وكذا اذا اهديت من غير شرط) أي سواء كانت لها أو لولها أو لأجنبي وحصل ما ذكره ان الهدية متى كانت قبل العقد أوحينه فانها تشترط سواء اشترطت أولا كانت لها أو لغيرها وفي كانت بعد العقد ولا تكون مشترطة فان كانت لغيرها فلا تشترط وان كانت لها فروايتان (قوله وأما ما اهدى بعهده لغيرها الخ) أي واما ما اهدى لها بعد العقد فسيأتي الكلام عليه إن كان قبل الدخول في قوله وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء ثم إن ما اهدى بعد البناء لغيرها هو عين قوله سابقا وأما الزيد بعد العقد لاولي فهو له (قوله ولها الخ) حاصله ان المرأة إذا طقت قبل البناء وقبلها يتشترط ما أخذه ولها من الهدية للشرطه له حين العقد أو قبله فلها ان ترجع على ولها وتأخذ منه النصف والزوج النصف الآخر يأخذه من الولي وليس للزوج مطالبتها بالنصف الآخر الذي أخذه الولي لان الاعطاء لاولي ليس منها وانما هو من الزوج وحينئذ فيتم به (قوله أي للمرأة) أي التي طقت قبل البناء وتشترط ما أخذه ولها (قوله أخذ ذلك) أي أخذ نصف ذلك للشرط (قوله أو العتق يومهما) أي لان الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) أي مرتبط به في العتي فلا ينافي انه متعلق بمحذوف صفة للطلاق أو حال منه (قوله إذ هي يتكامل بها الصداق) أي كما يتكامل بالوطء (قوله إن هلك) أي بعد العقد كالمومات أو حرق أو سرق أو تلف من غير تفريط (قوله قبل البناء) أي بالطلاق قبل البناء (قوله ما اشترته) أي بالمهر وحاصله انها اذا اشترت بالصداق سلعا من الزوج سواء كانت تصلح جهازا أولا فانها تعين للتشطير اذا طائها قبل البناء اذ كأنه قصدتها تلك السلع (قوله صلحت) أي تلك السلع للجهاز أم لا هذا مافي المواق والتمنى في التوضيح ان محل التأويلين إذا أصدقا عينا فاشترت بها من الزوج ما يصلح أن يكون جهازا كدار وعبد ودابة وأما إذا اشترت ما يصلح للجهاز فلا فرق بين شرائها من الزوج وغيره في انه لا يرجع عليها إلا بنصفه لانها مجبوزة على شراء ذلك (قوله بتشطير الأصل) أي وهي الدراهم والدنانير التي دفعها لها الزوج واشترت بها تلك السلع (قوله وعليه الأكثر) أي وهو المول عليه (قوله وان قصدت التخفيف) فان تم قصد التخفيف تعين تشطير الأصل وهذا التأويل للقاضي اسمعيل ورجحه ابن عبد السلام (قوله وتعين ما اشترته) أي وتعين للتشطير بالطلاق قبل البناء ما اشترته (قوله وسقط الزيد) أي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله دون أصل الصداق ودون الزيد قبله أوفيه) أي فلا يسقط عن الزوج بوته لانه تقرر لها بوته (قوله أو الشرط فيه الخ) أي ودون

المشترط

اشترته (إن قصدت) بالشراء منه التخفيف عنه والرق به (أو يلا) ويحل عند جهل الحل

على التخفيف (و) تعين (ما اشترته) من غير زوجها ما يصلح أن يكون (من جهازها) اذا اشترته من صداقها المدفوع لها بل وإن اشترته (من غيره) أي غير الصداق بل من أصل لها (وسقط) عن الزوج (الزيد) على الصداق بعد العقد (سقط) دون أصل الصداق ودون الزيد قبله أوفيه أو المشرط فيه أو قبله (الموت) أي موت الزوج أو فاقسه قبل البناء وقبضها أشهد أم لا لانها عطية لم تقبض قبل المانع وأما موت الزوجة فلا يطل الهبة شبهة أم لا لحصول الفلح بها قبل الموت (وفي تشطير هدية) تنوع بها الزوج (بعد العقد وقبل البناء)

بالطلاق قبله

فيرجع الزوج عليها بنصفها (أولاشيء له) منها (وإن) كانت قائمة (لمت) وهو المذهب فإن بنى بها فلا شيء له منها ولو قائمة وهذا في الكساح الصحيح وأشار للفاقد قوله (إلا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء فيأخذ) الزوج (القائم منها) أي من الهدية وضاع عليه ما فات منها فهذا الاستثناء منقطع لأنه في الفاسد أو قبله في الصحيح (لا إن يفسخ بعده) أي بعد البناء فلا شيء له منها ولو قائمة لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء) على الزوج عند المازعة (بما يهدى) للزوجة (عرفاً) قبل البناء وليس مشروطاً به وعدمه (قولان) وعلى القضاء قبل بكل الموت ويتشطر بالطلاق قبل البناء وقيل (٣٣١) يسقط بهما إذا لم يقبض وعلى

عدمها فهي هبة لا بد فيها من الحوز وتكون كالهدية المتطوع بها بعد المقدار خيرت وطلق قبله ما صح الروايتين لأشياء له كما مر (وصحح القضاء) على الزوج أن طالته الزوجة (بالوليمة) وهي طعام العرس

المشترط من الهدية فيه أو قبله (قوله ويرجع الزوج عليها بنصفها) أي إن كانت فائمة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وهو المذهب) وعليه اقتصر ابن رشد وذلك لأن الطلاق باختياره (قوله فإن بنى بها) أي ثم طلقها أو قوة فلا شيء له ولو قائمة أي باتفاق أي لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (قوله فيأخذ الزوج القائم منها) أي ولو كان متغيراً لأنه مغلوب على الفراق أما لو كان النسخ بعد البناء فلا شيء له لأنه انتفع (قوله بما يهدى للزوجة عرفاً قبل البناء) أي كالحف والقلنسوة (قوله قولان) في الواق لو قل المصنف في هذه روايتان وفي التي قبلها قولان لكن أحسن (فرع) ذكر ابن سلون أنه يقضى على المرأة بكسوة الرجل إذا جرى بها عرف واشترطت وقته صاحب الفائق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة :

وشروط كسوة من المخطور • للزوج في العقد على المشهور

وعلاؤه بالجمع بين البيع والكساح وقال ابن ناظم في شرح التحفة ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى به العمل اهـ بن (قوله وتكون كالهدية المتطوع بها بعد العقد) فإن مات الزوج أو فليس قبل قبض ذلك فإنه يسقط لأنه عطية لم يقبض (قوله فأصح الروايتين لأشياء له) والرواية الثانية أن ذلك يتشطر فيرجع الزوج عليها بنصفها إن كانت قائمة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وصح القضاء بالوليمة) أشار به لقول أبي الأصبغ بن سهل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن عوف أو لم ولو بشاة اهـ بن (قوله فلا يقضى بها) محل الخلاف لم تشترط على الزوج أو يجرى بها العرف والاتقى بها اتفاقاً بالأولى بما بعده ورجع للعرف في عملها بيت الزوج أو الزوجة (قوله وترجع عليه بنصف نفقة التمرة التي لم يبد صلاحها) أي التي دفعها لها صداقاً مع الأصول أو وحدها على القطع لا على التبقية والافسخ النكاح كما مر كالبيع وإذا فسخ النكاح رجعت بجميع النفقة كما قرر شيخنا (قوله وطلق قبل البناء) أي وعدم رجوعه بذلك قولان والظاهر منهما الرجوع (قوله وخرج بقوله صنعة العلم) أي كما خرج بالشرعية غيرها ككسوة بعود ورقص والحاصل أن محل الخلاف قيد بقيود ثلاثة كمال الشارح فإن تخلف واحد منها فلا رجوع لها اتفاقاً (قوله والكتابة) أدرج الكتابة في العلم تبعاً لحش نظراً لكونها من طرقة وبعضهم جعل الكتابة صنعة كما أفاده شيخنا (قوله أي الخاص) أي الذي تولى عقد نكاحها بدليل التعليل بقوله لأنه مفترط بعدم اشتراطه على الزوج وأما قول عبق أي ولى المال فغير صواب وولى المال هو المتصرف فيه لفسفها أو صغيرها وهو الأب ووصيه ومقدم القاضى وأما ولى العقد فهو من تولى عقد نكاحها كان ولى المال أولاً (قوله بما قبضته) أي فقط لا بأزيد منه (قوله كان حالاً أو مؤجلاً وحل) هذا قول ابن زرب وشهره للتيطى وقال ابن فتحون أنها يلزمها التجهيز بما قبضته قبل البناء إن كان حالاً أما إن كان مؤجلاً وحل قبل البناء

بناء على اتساع واجبة وسأني نديها وهو الراجح فلا يقضى بها (دون أجره) للماشطة) والدف والكبر والحمام ونحوها إلا لعرف (وترجع) الزوجة) عليه بنصف نفقة التمرة) التي لم يبد صلاحها (و) نفقة (العبد) الصداق إذا طلق قبل البناء وكذا يرجع هو عليها بذلك حيث كان ما ذكره وأتفق عليه فلو قال ورجع المنفق بنصف النفقة كان أخصر وأتم (وفي) رجوعها عليه بنصف (أجرة تعليم صنعة) شرعية علمتها للرقيق أو الدابة المدفوعة صداقاً وارتفع عنه بها

(٤١ - دسوق - ثاني)

وطاق قبل البناء (قولان) محلها إذا استأجرت على التعليم لا إن

كانت هي المعلقة وخرج بقوله صنعة العلم كالنحو والحساب والكتابة والقراءة (وعلى الولي) أي الخاص من ماله إذا لم تكن رشيدة (أو أورشيدة مؤنة الحمل) أي حملها أو حمل الجهاز (بليل البناء المشترط) البناء فيه غير بلد العقد وكذا محلها حيث البلد واحدة وإنما كان على الولي من ماله لأنه مفترط بعدم اشتراط ذلك على الزوج (إلا لشرط) على الزوج أو عرف كعرف مصر فعلى الزوج (ولزمها التجهيز على العادة) في جهاز مثلها مثله (بما قبضته) من مهرها (إن سبق) القبض (البناء) كان حالاً أو مؤجلاً وحل

فإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها (٣٢٣) التجهيز به سواء كان حالا أو حل الشرط أو عرف (وقضى له) أي الزوج (إن دعاها)

أي الزوجة (لقبض ما حل) من صداقها لتجهيز به لألام محل لتجهيز به سبع لانه سلف جر نفعا (إلا أن يسمى شيئا) أزيد مما قبضته أو يجري به عرف ويلزم) ما سماه وهذا مستثنى من قوله ولزمها التجهيز بما قبضته (ولا تنفق منه) أي من الصداق على نفسها (ولا تقضى) (دنيا) عليها أي لا يجوز لها ذلك لما عدت أنه يلزمها تجهيز بما قبضته (إلا الحاجة) فانها تنفق منه وتكتسب الشيء القليل بالمعروف ثم إن طلقها قبل البناء وهي معصرة تابع ذمتها (و) إلا الدين القليل (كالدinar) من مهر كثير وأما إن كان قليلا فنقض منه بحسبه (ولو طولب) الزوج (بصداقها) أي بقدر ميراثهم منه (فوتها) قبل الدخول وقد كان اشترط عليهم تجهيزها بأكثر من صداقها أو جرى عرف بذلك (فطالهم) الزوج (بإبراز جهازها) المشرط أو المعتاد لينظر قدر ميراثه منه (لم يلزمهم) إبرازه (على القول) وقال البخمي يلزمهم وعلى قول المازري لا يلزم الزوج جميع ما سمي من الصداق بل صداق مثلها على أنها مجهزة بما قبض قبل البناء جهاز مثلها ومحط عنه ما زاد لأجل جهازها (ولأبها) المجهز (ببيع رقيق) أو غيره من الحيوان (ساقه الزوج) لها (صداقا فلا يجب عليه ولا عليها ذلك عدم

ولا حق للزوج في التجهيز به ولمرءها أخذه في ديونهم مثل ما قبض بعد البناء وحاصل ما ذكره المصنف إن الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها وسيأتي غيرها إذا قبضت الحال من صداقها قبل بناء الزوج بها فإنه يلزمها أن تجهيز به على العادة من حضر أو بدو حتى لو كان العرف شراء خادم أو دار لزمها ذلك ولا يلزمها أن تجهيز بأزيد منه ومثل حال الصداق ما إذا عجل لها المؤجل وكان قدما وإن كان لا يلزمها قبوله لأن ما يقع في مقابلة العصمة ليس بمنزلة الثمن لأن الثمن إذا كان قدما وعجله المشتري أجبر البائع على قبوله ولا يجاب لتأخيره لاجله (قوله) فإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها الخ) كما لو كان الصداق مما يكال أو يوزن أو حيوانا أو عروضا أو عقارا فإنه لا يلزم بيعه لتجهيز به كما قال البخمي ورواه ابن سهل عن ابن زرب وقال المتطلي يجب بيعه لاجل التجهيز به وهو ضعيف والعمدة الأول فقول المصنف ولزمها التجهيز بما قبضته الخ أي إذا كان عينا وما ذكرناه من أن العمدة عدم لزوم بيع العقار لاتباعه ما يأتي للمصنف من القولين فيه المقضى لتساويهما لأن ما هنا في عدم الوجوب والقولان الآتيان في الجواز والنفع (قوله أو حل) أي أو كان مؤجلا وحل بعد مضي أجله وقبضته بعد البناء (قوله وقضى له) أي عليها قبض ما حل إن دعاها لقبضه وقوله إن دعاها أي قبل البناء (قوله وقضى الخ) حاصله أن الزوج إذا دعا زوجته لقبض ما اتصف بالحلول من صداقها سواء كان حالا في الأصل أو حل بعد مضي أجله لأجل أن تجهيز به وأبى من ذلك فإنه يقضى عليها قبض ذلك على المشهور خلافا لابن حرث حيث قال لا يلزمها قبض ما حل بمضي أجله (قوله لأنه سلف الخ) أي لأن من محل ما حل عد مسلمنا كما يأتي وهي إذا قبضته لزمها التجهيز به كما قال ابن زرب والحاصل أنه يمنع التعجيل فإن قبضته أجبرت على التجهيز به (قوله فيلزم ما سماه) أي أوجرى به العرف وقوله إلا أن يسمى أي الزوج ومثل تسميته تسمية ولها بأن يقول نحن نشترى لها كذا أو أن عندها من الجهاز كذا وكذا (قوله تابع ذمتها) أي بنصف النكح (قوله وأما إن كان) أي اللهر (قوله ولو طولب الزوج) أي طالبه ورثتها بعده (قوله وعلى قول المازري الخ) حاصله أنه على قول المازري لا يلزمهم إبراز الجهاز المشرط بل جهاز مثلها ويلزم الزوج صداق مثلها على أنها مجهزة بجهاز مثلها ويحط عنه ما زاده لأجل الجهاز الذي اشترطه وحاصل هذه المسئلة أنه إذا سمي لها صداقا مائة مثلا ودفع منه خمسين وشرط عليهم جهازا بمائتين فسات قبل الدخول فطالبه ورثتها بما يخصهم من الميراث من الخمسين الباقية فطالبهم باحضار الجهاز المشرط أو باحضار قيمته ليصرف أرثه منه فقال المازري تبعا لشيخه عبد الحميد الصائغ لا يلزمهم إبراز ذلك الجهاز المشرط عليهم وعلى الزوج صداق مثلها على أنها مجهزة بما قبض من الصداق وهو خمسون فإذا قيل ما صداق من يتجهز بخمسين فلا يخلو إما أن يكون قدر جهازها خمسين أو أقل من كئناين أو أكثر كئناين فإذا قيل من يتجهز بخمسين صداق مثلها خمسون فلا يدفع لهم شيئا غير مادفعه أولا ويكون الجهاز المشتري بالخمين المدفوعة أولا تركه يستحق الزوج نصفها وإن قيل صداق من يتجهز بخمسين ثلاثون رجع الزوج عليهم بعشرين من الخمين التي دفعها ويكون ميراث الزوج من جهاز قيمته خمسون وإن قيل صداق من جهازها خمسون ثمانون دفع الزوج ثلاثين ويكون ميراث الزوج في تلك الثلاثين وفي جهاز قيمته خمسون (ولأبها الخ) يعني أنه إذا دفع لها الزوج الصداق قبل البناء حيوانا أو عرضا مما يكال أو يوزن فلا يلزم أباه إذا كان مجبرا ولا يلزمها إذا كانت غير مجهزة ببيع ذلك لأجل تجهيزها بل يجوز لها بيعه لتجهيزها ثمه ولها عدم بيعه حينئذ فيلزم الزوج عبد البناء إن يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لالحما ومحل

جهازها (ولأبها) المجهز (ببيع رقيق) أو غيره من الحيوان (ساقه الزوج) لها (صداقا فلا يجب عليه ولا عليها ذلك عدم

الائتراط أو عرف (التعجيز) متعلق ببيع لا بشفاء إذ لو ساقه لتعجز لوجب البيع لاجله فان لم يبيع في و خوع الصنف فمضى الزوج عنه
لباء أن يأتي بشفاء ووطاء مناسبين لحالهما (وفي) جواز (بيعه) أو بيعها (الأصل) أي العتار المروق في صداقها بالنظر ولا كلام
للزوج ومنعه منه أي إذا منه الزوج (قولان) محابها حيث لم يحرف عرف (٣٣٣) بالبيع أو بدمه وإلا عمل

به وعلى القول بعدم
بيعه يأتي الزوج بالقطاء
والوطاء المناسبين (و) لو
ادعى الاب أو غيره ان
بعض الجهاز له على سبيل
العارية وخالفته الابنة
الرشيدة أو واقته وهي
سفيهة (قول دعوى الأب)
ووصيه (قط) دون الام
والجد والجددة وغيرهم (في
إعارته لها) شيئا من
الجهاز إن كانت دعواه (في
السنة) من يوم البناء لا
العقد وان تكون مجبرة أو
سفيهة وان يبقى عدما ادعاه
من العارية ما بقي بجهازها
الشرط أو المعتاد ولو أزيد
من صداقها فان لم يكن فيها
بقي وفاء فالدى في العتية
وهو الذبح أنه لا يقبل
منه إلا ان يعرف ان سل
التناع له فيحلف ويأخذه
ويتبع بما فيه وفاء والاب
والاجني فيما عرف اصله
سواء وقوله (يعين)
معترض بأنه قول ملفق
لأن القائل بقبول قوله في
السنة يقول بلايين والقائل
بقبوله في السنة
وبعدها بشهرين وثلاثة
يقول يعين ويقبل قوله

عند لزوم بيعه مالم يشترط بيعه لأجل التعجيز أو يحجر عرف بذلك وإلا وجب بيعه (قوله بالائتراط)
أي بالبيع (قوله إذ لو ساقه لتعجز) أي لا على أنه من الصداق (قوله وفي جواز بيعه) أي الاب
(قوله ومنعه منه أي إذا منه الزوج) هذا القيد مثله في عبق وخش وبدل عليه كلام التيطي
وضه وأما ماساق الزوج اليها من الاصول فهل للاب بيعه قبل البناء ما بنته أم لا حتى القاضي محمد بن بشير
أنه ليس له ذلك بغير رضا الزوج الحفنة التي للزوج فيه وقيل غيره لأن يفعل في ذلك ما شاء على
وجه النظر ولا مثال للزوج ويجوز لها ذلك ان كانت ثيبا فان طامها قبل البناء بها كان عليها نصف الثمن
ان لم تحب اه وابن بشير هذا صاحب الامام لابن بشير القاضي ولذلك لم يقل المصنف تردداه بن
(تنبيه) لو شرط الزوج جهازا قيمته كذا أوجرى به العرف ومنعه الولي قبل البناء كان الطلاق له
بلاشي ان لم يرض وان رضى لزمه المسمى لأنه بمثابة الرد بالعيب فان طلق ولم يعلم بمنعه غرم نصف
المسمى على الظاهر وإن دخل أجبر الاولياء على مسمى من الجهاز إلا ان يحصل موت أو فراق فعليه
مهرائيل ولا يجبرون (قوله وعلى القول بعدم بيعه) أي إذا منع الزوج من بيعه (قوله أو غيره) أي كالام
والعمة والحالة والجد والجددة وغيرهم (قوله على سبيل العارية) أي عند البنت (قوله قبل دعوى الاب النخ)
حاصل فقه المسئلة أن المدعى عليها أمار رشيدة أو غير رشيدة فان كانت رشيدة فلا تقبل دعوى مدعى
إعارتها لافي السنة ولا بعدها حيث خالفت المدعى ولم تصدقه كان المدعى أبها أو غيره مالم يعلم أن أصل
ذلك المدعى به للمدعى وإلا قبل قوله يمين ولو كان اجنبا ومالم يشهد على الإعارة وامان لم تخالف
المدعى بل صدقته أخذت بأقرارها كانت الدعوى بعد السنة أو قبلها كان المدعى أبا أو غيره ولو اجنبا
واما ان كانت غير رشيدة بان كانت مولى عليها بكرا أو ثيبا سفيهة فلا تقبل دعوى غير الاب عليها سواء
صدقته أو خالفته مالم يعلم أن أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله يمين وأخذه ولو بعد السنة
وأما الاب فتقبل دعواه في السنة إذا كان الباقي بعد المدعى به بقي بالجهاز الشرط أو المعتاد فان
ادعى بعد السنة لا تقبل دعواه مالم يعرف أن أصل المدعى به له ومالم يشهد على العارية (قوله دون الام
والجد والجددة وغيرهم) سواء كانت دعواه قبل تمام السنة أو بعدها مالم يثبت بالينة
أن أصل ذلك التناع للمدعى أنه عارية لهم وإلا حلف مدعيه وأخذه ولو بعد السنة (قوله ان
كانت دعواه في السنة الخ) اشار الشارح إلى ان قبول دعوى الاب الإعارة مشروط بشروط
ثلاثة (قوله وأن تكون مجبرة أو سفيهة) الذي في التوضيح تقييد البنت بالبكر ونصه ولا تقبل
دعوى العارية إلا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب فلا لأنه لا قضاء للاب في مالها اه قلح
قال ابن رشد ومثل البكر الثيب التي في ولاية ابها لسفها قياسا على البكر ومثل الاب الوصي
فيمن في ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها اه فالشرط حينئذ ان يكون مولى عليها بكرا أو ثيبا
لا مجبرة فقط كافي عبق لأن المجبرة قد تكون ثيبا غير مولى عليها ابن (قوله ولو أزيد) أي ولو كان
جهازها الشرط أو المعتاد أزيد (قوله ويتبع بما فيه وفاء) أي بالجهاز الشرط أو المعتاد (قوله وإن
خالفتها الابنة) أي هذا إذا وافقته على ما ادعاه من انه عارية بل وإن خالفته بان قالت انه غير عارية بل
هولي (قوله فان أشهد ولو قبل مضي السنة الخ) الوال للاحمال أي فان أشهد والحال انه قبل مضي السنة بان
أشهد عند البناء أو قبله أو بعده وقبل مضي السنة وقوله بعدها أي بغير يمين ان كان الاشهاد

في السنة (وإن خالفته الابنة) في دعواه (لا إن بعد) قيامه عن السنة (ولم يشهد) أي والحال انه لم يشهد عند البناء أو قبله أو بعده
قبل مضي السنة ان هذا الحلي مثلا عارية عند بنته فان أشهد ولو قبل مضي السنة قبل قوله بعدها ولو طال (فإن صدقته) انتهى في
دعواه بعد السنة وهي رغبة ولم يشهد

(فلى ثلثها) فان زاد فكلزوج ردمازله على الثالث خاصة هنا (واختصت) البنت عن بقية الورثة (به) أى الجهاز الذى جهزها به أبوها من ماله زيادة على مهرها لا بقدره فقط إذ لا نزاع للورثة فيه (إن ورد يسيبها) الذى بنى بها الزوج فيه لأنه من أعظم الحيازات (أو أشهد) الابن بذلك (لها) فالشهادة وحدها (٣٣٤) كافية في ذلك ولا يضرباؤه بذلك تحت يده وجوز لها بعد الاشهاد (أو اشتراه

الأب لها ووضعها عند) غيره (كأسمها) واشهد على ذلك وأقر الوارث بذلك (وإن وهبت) الرشيدة (له) أى الزوج بعد العقد وقبل البناء (الصدائق) للسمى قبل ان تقبض منه (أو) وهبت له من خالص ما لها قبل العقد أو بعده (م) أى شيئا (يصدقها) قبل البناء جبر على دفع أقاربه) وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم حيث أراد الدخول فان طلق فلا شيء عليه في صورتين ويستمر الصداق ملكا له في الأولى ويرده لها في الثانية (و) ان وهبت له (بعده) أى بعد البناء (أو) رهنه (بعضه) ولو قبض البناء (فالله هو ب) كالمعدم) ومعناه في الفرع الأول أنه لا يؤثر خلاوفي الثاني ان الباقي هو الصداق فان كان أقل من ربع دينار وكان قبل البناء جبر على تحكيمه وإلا فلا واستثنى من قوله وبه قوله (إلا) أن نه (شيئا من صداقها قبل البناء أو بعده) (على) فعد (دوام المشرق) معها فطلقها أو فسخ النكاح

عند البناء أو قبله وأما ان كان بعد البناء وقبل مضي السنة فيمبين (قوله ففى ثلثها) أى فهو نافذ في ثلثها (قوله ردمازاد الخ) أى ان يحصل منه اجازة له (قوله هنا) أى وأما فى غير ما هنا للزوج رد الجميع (قوله عن بقية الورثة) أى ورثة أبيها (قوله أو أشهد الابن بذلك) أى بان ذلك الجهاز الزائد على مهرها ملك لها (قوله بعد ذلك) أى الاشهاد (قوله بعد الاشهاد) الأولى حذفه لا غناء قوله بعد ذلك عنه (قوله ووضعها عند كأمها واشهد على ذلك) أى على أنه ملك للبنت وذكره الاشهاد في هذه في نظر والصواب اسقاطه لأن الاشهاد إذا وقع لا يشترط معه الحوز كما يدل عليه قوله قبل هذا أو اشهد لها وهذا قسمه فلا يشهد فيه وإنما معناه أن ما اشتراه الابن وسماها لها ونسبها إليها ووضعها عندها أو عند كأمها فانها تخص به إذا أقر الورثة أنه سماها لها وشهدت بينة بذلك وهذا غير الاشهاد قبله قال الناصر الثاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتاميك وإلا فقد قل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة في رجل قل لولده اجعل في هذا الموضع كراما أو جنانا أو ابن عليه دارا فقل الابن فيه ذلك في حياة أبيه والاب يقول كرم ابني أو جنان ابني أن البقرة لا تستحق بذلك وهى موروثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرف له هذا كرم ولدى أودابة ولدى ليس شيء ولا يستحق الابن فيه شيئا إلا بأشهاد هبة أو صدقة أو بيع صغيرا كان الابن أو كبيرا وكذلك المرأة ابن (قوله وإن وهبت له الصداق للسمى قبل ان تقبض منه الخ) فان قبضته منه قبل البناء ثم وهبت له قبله أيضا لم يجبر على دفع أقله فهو حينئذ كالموهوب بعد البناء (قوله ويستمر الصداق ملكا له في الأولى) أى لصحة الهبة قل التيطى ولا بد من اشهاد الزوج بالقبول قل وهو فى معنى الحيازات له فلو ماتت قبله بطلت الهبة على قول ابن القاسم وبه العمل اه بن (قوله جبر على دفع أقله) أى لاحتمال التواطىء على ترك الصداق فيعبر عن الصداق بالكلية (قوله وإن وهبت له بعده) أى وإن وهبت له الصداق بعد البناء قبل أن تقبض منه أو بعد ان قبضته منه (قوله انه لا يؤثر خلا) أى فى الصداق فإذا طلقها بعد ذلك فلا شيء لها عليه (قوله فان كان أقل) أى فان كان الباقي بعد الهبة قل من ربع دينار وقوله وكان قبل البناء أى وكان ما ذكر من الهبة قبل البناء وقوله جبر على تكليفه أى ان أراد الدخول والاطاق واعطاها نصف ما بقى بعد الهبة كما إذا تزوجها ابتداء باقل من الصداق الشرعى (قوله وإلا فلا) أى وإلا بان كانت الهبة بعد البناء فلا يلزمه شيء (قوله واستثنى من قوله وبه الخ) الصواب انه مستثنى من جميع ما سبق لان من قوله وبه فقط اه بن * وحاصله اه إذا وهبت له الصداق بعد البناء ولو لم تقبضه أو وهبت له قبل البناء وبعد ما قبضته أو قبل قبضه على دوام النشرة أو على حسننها ونبت ذلك بالبينة أو قرائن الاحوال ثم انه طلقها بعد البناء قبل حصول مقصودها أو ظهر بعد البناء فساد النكاح ففسخ لتلك فلا يكون الموهوب كالمدم بل ردها لها (قوله هذا) أى رجوعها عليها بما أعطته إذا فارق بالقرب بان كان قبل تمام سنتين وقوله وأما بالبعد أى وأما إذا كانت المفارقة ملتبسة بالبعد بان كانت بعد سنتين فلا ترجع الخ واعلم ان هذا الفصل ذكره الاخميمى وابن رشد ونص عليه سماع اشهب فبا إذا أعطته مالا أو اسقطت

لفساده قبل حصول مقصوده فلا يكون الموهوب كالمدم بل ردها لها (كعطية) مصدر

من مضاف له موله أى ان الزوجة إذا أعطت زوجها مالا غير الصداق (لذلك) أى لدوام العشرة (ففسخ) النكاح لفساده جبر عليه فترجع ما أعطته وأحرى لو طاق اختيارا هذا إذا فارق بالقرب وأما بالبعد بحيث يرى أنه حصل عرضا فلا ترجع وبما بين ذلك ترجع بقدره

وهذا ما لم يكن فراقها ليمين نزلت به لم تعتمد والافلا رجوع خلافا للخمى * ولما بين حكم هبة الرشيدة شرع في بيان حكم هبة السفينة
قال (وإن أعطته سفينة ما ينكحها) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ولكن (يعطيها من ماله) وجوبا (مثله) أي مثل ما أعطته
وغيره إن امتنع فإن أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطها من ماله صداق مثلها (٣٢٥) لأن غير الأب الحبر ليس له

عقد بدون صداق للتم
(وإن وهبته) أي الرشيدة
وان كان خلاف سياقه
لأنها التي تتهرب عنها فأنكح
على ظهور المعنى أي وهبت
الرشيدة صداقها الذي
أعطاه الزوج لها (لأجنبي)
أي غير الزوج (وقبضه)
منها أو من الزوج (ثم
طلق) الزوج قبل البناء
(اتبعا) بنصفه (ولم يرجع)
الزوجة (عليه) أي على
الوهاب له بما غرسته
للزوج (إلا أن يمين) له
(أن الوهاب صداق)
وينبغي أن علمه كياتها
فإن بينت أو علم رجعت
عليه بنصفه فقط وأما
النصف الذي ملكته
بالطلاق فلا ترجع به
وكلام المصنف قبا إذا
كان الثلث يعمل جميع ما
وهبه والأبطل جميعه إلا
أن يحجزه الزوج ولا يخاف
قوله في الحبر ولرد الجميع
ان تبرعت بزائد القنص
للمصحة حتى يرد الزوج
لان ما يأتي في تبرعها في
خالص مالها وهنا الزوج
قد طلق فقد تبرعت بما

من صداقها على أن يسكنها ففارقها أو فعلت ذلك على أن لا يزوج عليها ففارقها أما إذا فعلت ذلك على
أن لا يزوج عليها ولا يسرى فتزوج أو تسرى فقال ح في الالتزامات ظاهر كلامه في المدونة
أنه ان تزوج عليها أو تسرى فلها أن ترجع عليه سواء كان ذلك بالقرب أو بالبعد وصرح بذلك
الخمى وهو ظاهر كلام التيطي وابن فتحون ولم اتف على خلاف في ذلك إلا ما أشار إليه في التوضيح
في الشروط ونقله عن ابن عبد السلام أنه ينبغي أن يفرق في ذلك بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل
السابقة وظاهر كلامهما أنهما لم يتفقا على نص في ذلك انظر بن (قوله وهذا ما لم يكن فراقها ليمين
نزلت به) أي أن محل رجوعها عليه بالظية إذا فارقها عن قرب إذا لم يكن فراقها ليمين نزلت به لم
يتمدد الحث فيها وهو صادق بما إذا كان طلاقها لاليمين نزلت به أو ليمين نزلت به وتعمد الحث
فيها فالأولى كما لو طلقها ابتداء لتشاجر والثانية كالأولى على الطلاق على دخوله الدار ثم أعطته مالا على
دوام العشرة فدخل الدار عمدا فترجع عليه بما أعطته فيها وأما أن قال دخلت الدار بضم التاء فانت
طالق فدخل ناسيا أو علق الطلاق على دخولها فدخلت لم ترجع عليه بشيء ر قوله خلافا للخمى أي
القاتل أنها ترجع عليه إذا فارقها عن قرب ولو كانت الفارقة لأجل يمين لم يتمدد الحث فيها قال بن
وهذا القيد لأصغ وهو غير ظاهر فإن قصارى الأمر أن يكون الفراق هنا كالفسخ لانه جبري فيها
وقد ذكر في الفسخ الرجوع فلظاهر حينئذ قول للخمى لا قول أصغ اه كلامه (قوله ولم ترجع عليه
إلا أن تبين الخ) قال أبو الحسن ولا ترجع الزوجة على الوهاب له وفي كتاب محمد ترجع عياض قيل
معنى ما في المدونة أنها وهبته هبة مطلقة وقالت للموهاب له أقبضها من زوجي ولو صرحته أن الهبة
من الصداق كان لها الرجوع عليه كما قال محمد وحمل ابن يونس ما في الكتابين على الخلاف ونحوه
ملا بن يونس للخمى واقتصر المصنف على التأويل الأول بالوفاء اه بن (قوله إذا كان الثلث يعمل
جميع ما وهبته) أي ثلث مالها (قوله) والأبطل جميعه إلا أن يحجزه الزوج) ما ذكره من أن الثلث إذا لم
يعمل جميعه بطل الجميع إلا أن يحجزه الزوج مثله في خش وعقب ورده بن بأن الذي يفيد كلام
الخمى وعبد الحق أن هبتها ماضية مطلقا ولا كلام للزوج (١) فيها لخروج الزوجة من عصمته وهذا
مذهب ابن القاسم في المدونة انظر بن (قوله وان لم يقبضه الوهاب له الأجنبي) أي لا منها ولا من
الزوج (قوله ان أيسرت يوم الطلاق) أي ان أيسرت بالنصف التي وجب للزوج قاله أبو الحسن
فلا يشترط سرها يوم الطلاق بالجميع انظر بن (قوله ان أيسرت الخ) أي لانه لا ضرر على المطلق
حينئذ لانه يرجع عليها بحقه (قوله وله التمسك) أي وله حبس نصفه لحقه فيه لما يلحقه من الضرر في
انفاذها حينئذ * والحاصل أنها ان كانت موسرة يوم الطلاق بان كان عندها مالا غير الصداق الوهاب
كانت موسرة يوم الهبة أيضا لا فاتها تجبر هي وزوجها المطلق على انفاذ الهبة للموهاب له ويرجع
الزوج عليها بنصف الصداق في مالها فهاتان صورتان وان كانت موسرة يوم الطلاق أيسرت يوم

(١) قوله ولا كلام للزوج فيها الخ انظر مع قول المصنف الان يرد الزوج لسرها يوم التمسك وثلث
الهبة والصدقة وفيما كتبوه عليه من أن له الرد ولو بعد الطلاق لسرها وعدم حمل ثلثها ذلك

نصفه للزوج (وإن لم يقبضه) الوهاب له الأجنبي وطلقت قبل البناء (أجبرت هي) على امضاء الهبة للموهاب
له موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو موسرة ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها (و) يحجز (المطلق) أيضا على اتخاذ
هبتها (إن أيسرت يوم الطلاق) فان أعسرت يومه لم يحجز هو وله التمسك بنصفه فهو شرط في جبره فقط وأما هي فتجبر مطلقا

(وإن خالته) الرشيدة قبل البناء. (٣٣٦) (على كعب) وفريس وثوب (أو) على (عشرة) من الدنانير مثلا (ولم تقل) هو

(من صدقي فلا نصف لها) من الصداق وتدفع ما خالته به من مالها زيادة على الصداق (ولو) كانت (قبضه رده) ودفعت ما ذكر من مالها زيادة عليه (لأن قالت) طلقني على عشرة (ولم تقل من صدقي أيضا فطقتها كلها جميع النصف وتدفع ما وقع عليه الطلاق فقط) (أو لم تقل) (صوابه أو قالت خالتي أو طلقني على عشرة (من صدقي فنصف ما بقي) يكون لها بعد أخذه العشرة في الثلاثين فها مفعوما الاثنين قبلهما (وتقرر) الصداق (بالوطء) هذا قيم قوله وإن خالته أي قبل البناء كما مر فإن خالته بعده على عشرة ولم تقل من صدقي تدفع ما سمت له فقط والصداق كله لها لتقرر بالوطء (ويرجع) الزوج عليها بنصف القيمة (إن أصدقها) من قرابتها (من يعلم) هو (يعتق عليها) فتق ثم طلقها قبل البناء وأحرى أن لم يعلم وسواء فيها علم أم لا ويعتق الرقيق عليها في الصور الأربع والولا لها (وهل) العتق عليها في الأربع (إن رهدت) لا أن كانت

المهبة فلا تجبر على دفع نصفها للوهوب له وأما المطلق فلا يجبر وله التمسك بنصفه ولا يتيمم بالوهوب له بنصف الزوج وله امضاء المهبة ويتيمم بنصفه في ذمتها والحاصل أنها تجبر على دفع نصفها مطلقا لأنها مالكة يتصرف في الصداق يوم المهبة وأما الزوج فلا يجبر إلا إذا كانت موسرة يوم الطلاق (قوله وإن خالته) أي قلت له خالتي على كذا (قوله فلا نصف لها) أي لأن لفظ الخلع يقتضي ترك كل مالها عليه من الحقوق وزادته ما التزمت من عندها عند ابن القاسم وقصره أشهب على العصمة والمهر كدين فيكون لها نصف الباقي قال اللخمي في تبصرته وهو أحسن لكل الذي شهره المصنف وغيره الأول والخلاف إذا خالته قبل البناء وأما بعد البناء فقد رسخ المهر عليه ومفهوم قوله ولم تقل من صدقي أنها لو قلت من صدقي لكان لها نصف ما بقي كالأول كان صداقها ثلاثين وقالت خالتي على عشرة من صدقي لكان لها نصف ما بقي بعدها وهو عشرة من عشرين (تول) ولو كانت قبضته رده (أي خلافا لما في كتاب ابن حبيب عن أصبغ من أنها تهوز بما قبضته (قوله فيها) (١) أي قوله لا أن قالت طلقني على عشرة أو قلت من صدقي وقوله الاثنين قبلهما أي وهما قوله وإن خالته على كبد أو عشرة ولم تقل من صدقي (قوله والصداق كله لها) أي سواء قبضته الزوجة أولا (قوله ويرجع الزوج عليها بنصف القيمة إن أصدقها الخ) أي لأنه لما خرج من يده لأجل البضع واستقر ملكها عليه واستغنت بعق قريشها كان كاشرا لها (قوله من يعلم بعقها) أي كما إذا أصدقها أحدا من أصولها أو من فصولها أو من حاشيتها القريبة كاخها أو أختها (قوله وسواء فيها علمت) أي وقت العقد أنه يعتق عليها أولم تعلم فيرجع الزوج عليها بنصف القيمة في هذه الصور الأربع وهي علمها وجهها وعلمها دونها وعكسه إلا أنه في الثلاثة الأولى يرجع عليها بنصف القيمة اتفاقا وفي الصورة الرابعة وهي علمه دونها يرجع عليها بنصف القيمة على قول مالك الرجوع عنه وبه أخذ ابن القاسم واقتصر عليه المصنف والقول الرجوع إليه أنه إذا أصدقها من يعتق عليها وهو عالم دونها لم يرجع عليها بشيء بل يعتق العبد عليه وترجع عليه بنصف القيمة إذا طلقها قبل البناء وعليه اقتصر ابن الحاجب ووجه ذلك القول أنه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على العتق فلو رجع كان رجوعا عما أراد (قوله وهل إن رشت الخ) نص للدونة أن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالمقد فإن طلقها قبل البناء رجع بنصف قيمته وظاهرها سواء كانا غائبين بعقها عليها أو جاهلين لذلك أو علم أحدهما بذلك دون الآخر ثم إن قولها عتق عليها بمجرد الظاهر كانت رشيدة أو سفیهة أو مجبرة وبه قيل وقيل إن كلاهما مقيد بما إذا كانت رشيدة لأن كانت سفیهة أو مجبرة فلا يعتق عليها بمجرد المقد وإلى هذا الخلاف أشار للمصنف بقوله وهل الخ أي وهل عتقها عليها في الصور الأربع على الرجوع عنه أو في الصور الثلاث على الرجوع إليها رشت سواء علم الولي بعقها عليها أم لا لأن علمه غير معلوم عليه والمول عليه اذنها ولما أذنت له أن يتزوجها بعد كانت مجبوزة لسكونه يعتق عليها (قوله لا إن كانت سفیهة أو مجبرة) أي فلا يعتق عليها علم الولي بأنه يعتق عليها أم لا (قوله وصوب) الصوب لاختصاص العتق بالرشيدة ابن يونس وعياض وإبو الحسن والمقيد بالقول بالاطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد ونصه وإن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بمجرد العقد علم أو جهلا أو أحدها بكرا كانت أو ثيبا وهذا في البكران لم يعلم الأب أو الوصي والام يعتق عليها وفي عتقه

(١) قوله فعلى أي خالتي على عشرة من صدقي وطلقني على عشرة من صدقي وقوله الاثنين قبلهما فوله خالتي على عشرة ولم تقل من صدقي وطلقني على عشرة ولم تقل من صدقي هذا هو الصواب اه كنه محمد علبش

والسئلة الأولى مبنية على هذه الأولى تقديم هذه عليها وذكر مفهوم ان لم يعلم الولي لما فيه من التفصيل بقوله (وإن علم الولي (دونها) الوجه حذفه لأن الدار على علمه علمت أم لا) (م) ينتق عليها) جزما (وفي عتقه عليه) أي على الولي وعدم العتق (قولان) وعلى العتق عليه رجوع كل من الزوج والزوجة عليه لأن الفرض أنه طلق قبل البناء وعلى عدم العتق يكون رتبة الزوج ويعزم لها نصف قيمته ولا يكون رقبتهما اذ لا يتيق من ملكها من يعتق كله أو بعضه عليه (وإن جنى العبد) (الصدّاق حال كونه (في يده) أي الزوج قبل أن يسلمه لها وأولى في يدها (فلا كلام له) أي للزوج وإنما الكلام لها (وإن أسلمته) (٣٣٧) لدجني عليه فطلقها قبل البناء

وكان الأولى التصريح بالقضاء
(فلا شيء له) أي للزوج من
العبد ولا نصف قيمته
عليها لأنه كان هلك
بساوي (إلا أن تعاقب)
في إسلامه بأن تكون
قيمته أكثر من ارش
الجنانية (فله) أي للزوج
(دفع نصف ارش)
للجني عليه (والشركة فيه)
أي في العبد بالنصف وله
اجازة فعلها ولا شيء له فيه
(وإن فدته بأرشها) أي
ارش الجنانية (فأقول لم
يأخذها) الزوج أي لم يأخذ
نصفه منها (إلا بذلك)
أي بدفع نصف القضاء
(وإن زاد على قيمته و) إن
فدته (بأكثر) من أرشها
(فكالحاق) فيخير الزوج
بين أن يجبر فعلها ولا شيء
له منه وبين أن يدفع لها
نصف ارش الجنانية فقط
دون الزائد ويأخذ نصف
العبد فيكون شريكا لها
فيه (ورجعت المرأة) على
الزوج (بما) أي بجميع
الذي (أنفقت على عبيد)

عليه قولان (قوله والسئلة الأولى) أي وهي مسألة رجوعه عليها بنصف القيمة وقوله مبنية على هذه أي على هذه المسئلة وهي مسألة عتقه عليها وقوله فالأولى تقديم هذه عليها أي كما فعل في المدونة وقد علمت نصها (قوله وإنما الكلام لها) أي فإن شاءت دفعت ارش الجنانية وأبقته وإن شاءت أسلمته للجني عليه في الجنانية (قوله بأن تكون قيمتها أكثر من ارش الجنانية) أي كما لو كانت قيمته ثلاثين وارش الجنانية عشرين وقوله فله دفع نصف الأرض أي وهو عشرة في المال (قوله ورجعت للمرأة الخ) ذكر ابن غازي أن في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما أنفقت الخ (قوله وجاز عفواً أبى البكر) الأولى عفواً أبى الحيرة أي سواء كانت بكراً أو ثيباً صغرت كما يشير لذلك كلام الشارح وقوله دون غيره أي دون غير الأب ولو كان وصياً مجبراً وخص الأب بذلك لشدة شفقتة دون الوصي وغيره من الأولياء (قوله عن نصف الصدّاق) أي وأولى عن أقل منه (قوله أو يفو الذي يده عقدة السكاح) حمه أصحابنا على الأب وحمله أبو حنيفة على الزوج عن التشطير لأنه الذي يسده حل السكاح لأنه طاق (قوله وقبله) أي وجاز العفو قبل الطلاق لمصلحة كسر الزوج فيخفف عنه بطرح البعض (قوله لا بعد الدخول) أي لا يجوز للولي أن يفو عن بعض الصدّاق بعد الدخول إن رشت لأنها لما صارت ثيباً صار الكلام لها فإن كانت سفية أو صغيرة فالكلام للأب وحينئذ فله أن يفو عن بعض الصدّاق لمصلحة كذا في خش وعقب وهو غير صواب إذ الحق أنه لا عفو له بعد الدخول سواء كانت رشيدة أو لا ففي سماع محمد بن خالد أن الصغيرة إذا دخل بها الزوج وانقضت ثم طلقها قبل البلوغ أنه لا يجوز العفو عن شيء من الصدّاق لامن الأب ولا منها قال ابن رشد وهو كما قل لأنه إذا دخل بها الزوج وانقضت فقد وجب لها جميع صدقاتها بالميسر وليس للأب أن يضع حقا قد وجب لها إلا في الوضع الذي اذن له فيه وهو قبل الميسر لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وإذا منع العفو في الصغيرة بعد الدخول ففي السفية أخرى اه بن وكذا لا يجوز العفو عن شيء من الصدّاق بعد الموت ولو قبل البناء كما نص عليه المازري ذكره شيخنا (قوله وقضه مجبر) أي وهو الأب في ابنته البكر ولو غائبا والبيب إن صغرت والسيد في أمة بالغة أم لا ثيباً أم لا (قوله ووصى) أي أوصاه الأب بالسكاحها وأمره بجبرها أو عين له الزوج (قوله وكذا ولي سفية) أي الولي على النظر في مالها سواء كان له تولية العقد كالأب أو لا كالأجنبي فولي العقد فقط لا يقبض صدقاتها ولو كان أخاً أو أباً فإن كانت السفية مهيمة فلا تقبض صدقاتها كما قال ابن عرفة بل يرفع امرها للحاكم فإن شاء قبضه واشترى لها به جهازاً وإن شاء عين لها من قبضه ويصرفه فيها بأمره به بما يجب لها فإن لم يكن حاكم أو لم يمكن الرفع اليه أو خفف على الصدّاق منه حضر الزوج والولي والشهود فيشترون لها بصدقاتها جهازاً أو يدخلونه بيت البناء كما ذكره التيطي وابن الحاج في نوازله عازياً ذلك لما لا انتظر بن (قوله وصى المال) أي الوصي الذي أوصاه الأب أو أقمه القاضي على النظر في مالها

صدّاق (أو ثمرة) ثم تبين فساد السكاح ففسخ قبل البناء وما مر من أنها ترجع بنصف دفع الثمرة والعبد في السكاح الصحيح حيث طلق قبل البناء (وجاز عفواً أبى البكر الحيرة) كالطيب الصغيرة دون غيره (عن نصف الصدّاق قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى إلا أن يفون أو يفوا الذي يده عقدة السكاح لا قبل الطلاق فلا يجوز عند مالك (إن القاسم وقوله لمصلحة وها) وهو (وناق) لقول الامام بمحمله على غير المصلحة أو خلاف محمله على ظاهره (أو لا ياب) لا بعد الدخول إن رشت (وبعضه) أي الصدّاق (مجبر وصى) وكذا ولي سفية غير مجبرة ويجوز أن يكون المراد بالوصي وصي المال وهو غير مجبر بدليل عطنه على المجبر فيشمل ولي السفية غير المجبرة

ويكون الوصي الجبر ناخلا فيما قبله فتأمل (وصدقا) أي الجبر والوصي في دعوى تلفه أو ضياعه بلا تفریط (ولو لم تقم بينة) وكان مما يصاب عليه ومصيبته من الزوجة فلا رجوع لها على زوج ولا غيره (وحلفا) ولو عرفا الصلاح (ورجع) الزوج عليها بنصفه (إن طلقها) قبل البناء وهو مما يغلب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (في ما لها إن أبسرت يوم الدفع) أي دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقديم ولو أعسرت يوم القيام وهي مصيبة زلت بها فإن أعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشيء ومصيبته منه ولو أبسرت بعد ذلك (وإنما يرثه) أي الجبر والوصي من الصداق أحداً من ثلاثة (شراء جهاز) (٣٢٨) به يصلح لحالها (وتشهد بينة بدفعه لها) ومعاينة قبضها له

(وإحضاره بيت البناء) وتشهد للينة بوصوله له (أو توجبه) بأن عاينت الجهاز زوجها (اليه) أي إلى بيت البناء وإن لم يصعبه إلى البيت ولا تسمع حينئذ دعوى الزوج لئلا يصل إليه وأنى بالحصر للإشادة إلى أن من له قبضه لو دفعه للزوجة عينا لم يبرأ ويضمن للزوج (والإم) يكن لها مجبر ولا وصي ولا مقدم قض (فالمرأة) الرشيدة هي التي قبضه فإن ادعت تلفه صدقت يمين ولا يلزمها تجهيزها غيره (وإن قبض) أي قبضه من ليس له قبضه عن تقدم من غير توكيها له في القبض فلف فهو متعدد في قبضه والزوج متعدد في دفعه فإن شاءت (اتبته) المرأة لضمائه معديه (أو) اتبعت (الزوج) فإن أخذته منه رجع به على الولي

أي وأما الوصي الذي أمره الأب بالأجبار أو عين له الزوج فهو مندرج في الجبر (قوله ولو لم تقم بينة) ظاهره على التلف فبرد عليه أن قوله وحلف مشكل مع ما قبل للمالبة لأنه إذا قامت له بينة على التلف صدق من غير يمين على أن تصديقه عند قيام البينة أمر ضروري لا يحتاج للنص عليه وأجاب بعضهم بأن الواو في قوله ولو لم تقم بينة للحال وقرر المتن بتقرير آخره وحاصله أنهم إذا ادعوا قبضه من الزوج وأنه تلف فأنهما يصدقن في القبض فيبرأ الزوج هذا إذا قامت بينة على القبض بل ولو لم تقم عليه بينة وهو قول مالك وابن القاسم ومقابله لأشبه عدمها ويغرم الزوج للزوجة صدادتها فالمالبة من حيث براءة الزوج خلافا لأشبه وتعلم أن الذي لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف وقوله وحلف أي على التلف لا على القبض كذا حل اللواق وعلى هذا التقرير فالمالبة صحيحة ومحل الخلاف بين ابن القاسم وأشبه إذا ادعا التلف قبل البناء وأما بعد البناء فلا خلاف في براءة الزوج باقرارهما بقبضه انظر بن (قوله وحلفا) أي لقد تلف أو ضاع بغير تفریط ولا يقال فيه تخليف الولد لوالده وهو ممنوع لأننا نقول قد تعلق به حق للزوج وهو الجهاز به فإن كانت سفينة مهمة وعقد لها الحاكم وقبض صداقها وادعى تلفه فهل يحلف من حيث أنه ولي لا من حيث أنه حاكم أو لا وهو الظاهر أنه خشي (قوله بنصفه) أي بنصف الصداق الذي دفعه لمن له قبضه لأنه كالوكيل لها (قوله ولم تقم بينة على هلاكه) وأما إن قامت على هلاكه بينة مطلقا أو لم تقم وكان مما لا يغلب عليه فلا رجوع له عليها كانت موسرة أو معسرة لأن ضمانه منهما (قوله وإنما يرثه) أي بالنسبة لدفع الصداق لها فلا ينافي ما تقدم من أنه إذا ادعى تلفه أو ضياعه فإنه يصدق (تنبيه) قال ابن عرفة ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرفه قدده فيه من الجهاز وعلى الولي تفسير ذلك وحلفه إن اتهمه (قوله تشهد بينة بدفعه لها) أي في بيت البناء أو في غيره وإن لم تقر قبضه (قوله ومعاينة الخ) عطف تفسير (قوله إلى أن من له قبضه) أي من الأب والوصي وولي السفينة وقوله إذا دفعه للزوجة أي المحجور عليها وأما الرشيدة فسيأتي أنها تقبضه بنفسها أو توكل من يقبضه وقوله لم يبرأ أي ولو اعترفت الزوجة المذكورة بأخذه من الولي المذكور وصرفته على نفسها أو تلف منها (قوله ويضمن للزوج) أي ليشترى له به جهازا (قوله والمرأة الرشيدة هي التي تقبضه) أي ولا يقبضه وليها لا بتوكيلها (قوله ولا يلزمها تجهيزها غيره) أي قصدت بها بالنظر لعدم لزوم التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه إذا طلق قبل البناء فلا تصدق فيما يغلب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والا كان الضمان منهما (قوله حلف الزوج في كالعشرة الأيام) فإن نكل الزوج رد اليمين على الولي إن كانت دعوى تحقيق فإن نكل الولي فلا رجوع له وإن حلف أخذه من الزوج وإن كانت دعوى اتهام غرم الزوج مجرد نكواه ولا ترد اليمين على الولي

(فصل)

بخلاف العكس فقرار الغرم على الولي (ولو قال الأب)

ومن له ولاية قبضه من ولي أو زوجة (بعد الإشهاد) عليه (بالقبض) بالصداق من الزوج أي بعد الإشهاد عليه بأنه أقر بأنه قبضه منه ثم قال (لم أقبضه) منه وإنما اعترفت بذلك توثقة مني بالزوج وظني فيه الخير لم تسمع دعواه بعدم القبض ويؤخذ باقراره (وحلف الزوج) لقد أقبضته له أو لقد قبضه إن كان الأمر قريبا من يوم الإشهاد بأن كان (في كالعشرة الأيام) فما دونها من يوم الاعتراف بالقبض وادخلت الكفاية زيادة على العشرة فما زاد على نصف شهر صدق الزوج في دفعه له بإلا يمين

تنازع الزوجين في النكاح من أصله والصدق قدرا أو جنسا أو صفة أو اقتضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك * فقال (إذا تنازع في الزوجية) بأن ادعاها أحدهما وأنكرها الآخر (ثبتت بيينة) قاطعة بأن شهدت على معاينة العقد بل (ولو بالسماع) الفاشي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج لفلانة أو أن فلانة امرأة فلان (بالدفء والاشخان) أي مع معاينتهم ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم وعلى كل حال فلا ينبغي اعتباره قيدا إذ يكفي السماع الفاشي من الثقات وغيرهم ولو بغير اعتبارهما ويحتمل أن المعنى شهدا بالسماع الفاشي بهما فأولى معاينتهما بأن قالوا لم نزل نسمع أن فلانة زفت لفلان أو عمل لها الولية وهو جيد لأنه نص على التوهم (وإلا) بأن لم توجد بيينة بما ذكر (فلا يمين) على المدعى عاينه المنكر لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء (ولو أقام المدعى شاهدا) إذا لمرة لتوجيهها على المنكر إذ لو توجهت عليه فنسكت لم

فصل إذا تنازعا في الزوجية أي ولو كانا طارئين على المذهب وضمير تنازعا للتنازعين المقيمين من تنازعا أول الزوجين باعتبار دعواهما وقوله في الزوجية أي من حيث اثباتها وفيها فلا حاجة لما قيل أنه من باب التغليب لأن المدعى للزوجية أحدهما والآخر فيها (قوله بأن ادعاها أحدهما) أي بأن ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكر (قوله ثبتت بيينة) أي لمدعى منها كان المدعى لها الرجل أو المرأة وقوله ثبتت بيينة أي لا يتقارها بعد تنازعهما فلا يقال إن كلام المصنف لا فائدة فيه لأن كل شيء قامت عليه البيينة فانه ثبت بها * وحاصل الجواب أن فائدته نفي ثبوته بغيرها أو يقال فائدته أن يترتب عليه ما بعده (قوله ولو بالسماع) أي ولو كانت شهادتهما بالسماع * واعلم أن بيينة السماع لا بد أن تكون مفصلة كبيينة القطع إن تقول سمى لها كذا النقد منه كذا والمؤجل كذا وعقد لها ولها فلان كذا في عبارة التيطي التي قلها ح فلا يكفي الإجمال في واحدة منهما اه بن ورد المصنف بلو على ما قاله أبو عمران إنما تجوز شهادة السماع إذا اتفقا على الزوجية * والحاصل أنهما إذا تنازعا في أصل النكاح فانه يثبت بالبيينة المعاينة لا بعد إذا فصلت اتفاقا وهل يثبت بيينة السماع أولا فقال أبو عمران لا يثبت وقال التيطي يثبت بيينة السماع بالدفء والدخان وعلى هذا متى المصنف ورد بلو على أبي عمران (قوله أي مع معاينتهما) الأولى أي مع معاينة أحدهما إلا أن يقال إن في الكلام حذف مضاف ومن هذا يعلم أن الباء في كلام المصنف والتيطي بمعنى مع والواو بمعنى أو * وحاصله أن البيينة إذا سمعت سمعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانفت الدف أو الدخان وأدوا الشهادة على وجه السماع من الغير فانه يكفي (قوله ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج فلانة وانها زفت له أو عمل لها ولية (قوله إذ يكفي السماع الفاشي) أي بالنكاح وقوله ولو بغير اعتبارهما أي ولو لم تعان البيينة واحدا منهما ولو لم يحصل السماع بواحدة منهما (قوله فأولى معاينتهما) أي بأن يقولوا نشهد أن فلانة زفت لفلان أو نشهد أنه عمل لها الولية وقد شاهدنا ذلك * والحاصل أن كلام المصنف يحتمل احتمالات ثلاثة وكلها صحيحة (قوله أن فلانة زفت لفلان) راجع للسماع بالدف وقوله أو عمل لها الولية راجع للسماع بالدخان (قوله ونص على التوهم) أي لأنه إذا ثبتت الزوجية بشهادتهما بالسماع والدف والدخان فنثبت شهادتهما بمعاينتهما لها بالأولى (قوله والا فلا يمين على المدعى عليه المنكر) أي ولو كانا طارئين على المراجع وقيل يلزمه وهو قول سحنون ونص ابن رشد في رسم النكاح من سماع أصبغ ولو لم تكن المرأة تحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان وعجز عن اثبات ذلك لزمها البين لأنها لو اقررت له بما ادعاه من النكاح كانا زوجين وقيل لا يمين عليها لأنها لو نكحت عن البين لم يلزمها النكاح اه وعزا الثاني ابن عرفة للمروفي المذهب والأول لسحنون انظر بن وعلى ما قاله سحنون من البين فان لم يحلف المنكر سجن له فان طال دين واعلم أن ما قاله سحنون مبنى على أن الطارئ يثبت نكاحها باقرارها بالزوجية مطلقا والمشهور تقييد ذلك بما إذا لم يتقدم نزاع (قوله ولو أقام المدعى شاهدا) خلافا لقول ابن القاسم يحلف المكر رد شهادة ذلك الشاهد (قوله إذا توجهت عليه) أي على المدعى عليه مع وجود شاهد للمدعى (قوله وحلفت المرأة) هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فهي مستأنسة فان نكحت حلفت من يظن به العلم من الورثة أنها غير زوجة واعلم أنه لا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح مبيته فان لم يحلف معه ويرثها ولا صداق لها فلو قال المصنف وحالفه وورث كان أحسن لشموله للصورتين وإنما لم يؤخذ بالصدق مع اقراره بعده ووثها بزوجيتها لأن الصدق من أحكام الزوجية في حال الحياة لأنه

أى مع شاهدا بالزوجة إذا (٣٣٠) ادعت بموتها انه زوجها (وورثت) لان الدعوى آلت الى مال ولو كان ثروا رث معين

ثابت النسب على أرجح القولين ولا صدق لها لأنه من أحكام الحياة وعليها العدة لحق الله (و) لو ادعى رجل على ذات زوج انها امرأته تزوجها قبل هذا وأقام شاهد اشهد بالقطع على الزوجة السابقة وزعم أن له شاهدا ثانيا (ثم الزوج) المسترل عليها أمر ايجاب بان يقضى عليه (باعتزالها) فلا يقربها بوطء ولا بمقدماته (إقامته) (شاهد ثان) يشهد له قطعا مع الأول (زعم) هذا المدعى (قربة) بحيث لا ضرر على الزوج في اعتزالها لحيته وثقتها مدة الاعتزال على من يقضى له بها (فإن لم يأت به) أو كان بعيدا (فلا يمين على) واحدا من (الزوجين) رد شهادة الشاهد الذى أقامه وفى نسخة والا فلا يمين الخ وهى أخصر وأتمل لشمولها للصورتين (و) لو ادعى رجل على امرأة خالية من الأزواج انها امرأته وان له ذلك بينة تشهد له ولو بالسمع قريبة القية واكذبه (أمرت) أى أمرها الحاكم (بانتظاره لينة قربت) لا ضرر على المرأة فى انتظارها فلا تزوج ان أى بها حكم عليها بذلك وان لم يأت بها أو كانت بعيدة فلا تؤمر بانتظاره وتزوج متى شاءت (م) إذا مضى اجل الانتظار ولم يأت بينة وأمرها القاضى بان تزوج ان شاءت له

فى مقابلة التمتع ولم تثبت الزوجة حال الحياة فلا صدق (قوله أى مع شاهدا) أى الشاهد على عقد الكاح لا على اقرار الزوج الميت وقوله حلفت أى عينا واحدة مكلمة لانصاب ولا يتأتى هنا يمين الاستظهار لانها انما تكون فى الدعوى على الميت إذا كانت بدين (قوله وورثت) أى على ما قال ابن القاسم لأن دعوى الزوجة بعد الموت ليس بالقصود منها الا المال فآت إلى مال وكل دعوى بمال تثبت بالشاهد واليمين وقد أنشبه لانث لأنه لا صدق لها لأن الميراث فرع الزوجة وهى لا تثبت بالشاهد واليمين فكذا فرعها (قوله ولو كان ثم وارث معين ثابت النسب على أرجح القوانين) والقول الآخر يقول محل ارثها ان لم يكن وارث ثابت النسب والا فلا ارث وهذا القيد اعتبره ح والشيخ سالم والرونيح وأقره الناصر فى حاشية التوضيح وقال بن الأولى حمل كلام المصنف عليه والذى نقله شيخنا المدعى عن بعضهم أنه لا عبرة بهذا القيد وانما ترث على كلام ابن القاسم مطلقا واعتمد هذا رحمة الله تعالى عليه (قوله لأنه من أحكام الحياة) أى من لوازم الزوجة حال الحياة ولا يقال الارث من لوازم الزوجة حال الحياة وهى لم تثبت قبل الموت فقتضاها أنه لا ميراث لأننا لنسلم (١) أن الارث من لوازم الزوجة لأنه يقرب على غيرها بخلاف الصداق فإنه لا يتسبب الا عن الزوجة (قوله وعابها المدة لحق الله) نى والظاهر حرمتها على آباءه وأبنائه لدهواها وحرمة فروعها وأصولها عليه ان كان المدعى الزوجة الرجل بعد موتها كما فى عقي واعلم ان صورة المصنف كما قال الشارح ان الدعوى بعد الموت فلو ادعى أحدهما الزوجة حال الحياة وأقام شاهدا واحدا ورد الحاكم شهادته لا أعاده ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أولا بد من تجديد الدعوى لانها دعوى نكاح والدعوى التى بعد الموت دعوى مال وهذا هو الظاهر كما أن الظاهر قبول شهادة الشاهد الأول الذى قد رد الحاكم شهادته أولا لانفراده كما قال شيخنا (قوله أنها امرأته تزوجها) نى وأنكرت المرأة أن يكون قد تزوجها أصلا (قوله يشهد له قطعا) نى بالقطع لا على السماع لأن بينة السماع لا تنفع فيمن تحت زوج (قوله فان لم يأت به الخ) أى وان أتى بشاهده عمل بالشهادة وينفسح نكاح الثانى وترد إلى عصمة المدعى ولا يقربها إلا بعد استيرائها من الثانى ان كان قد ووطئها (قوله الزوجين) أى الزوجة وزوجها الأول المدعى عليها (قوله لشمولها للصورتين) أى صورة ما إذا كان الشاهد الثانى بعيدا أو ادعى انه قريب ولم يأت به • واعلم أن المسئلة كما قل ح مفروضة فيما إذا ادعى المدعى انه تزوجها سابقا ودخل بها وهى تنكر ذلك أما لو ادعى انه تزوج بها سابقا ولم يدخل بها فقد تقدم فى ذات الوليين أن دخول الثانى يفيها اه ويصح فرضها كما قل الشيخ سالم فى ذات ولى واحد دخول الثانى فيها لا يفيها (قوله ولو بالسمع) أى لأن القرض أنها خالية من الأزواج (قوله أمرت بانتظاره) قال فى انشامل وهل بمحليل وجه ان طلبه أو تحبس عند امرأة وبه جرى عمل المتأخرين قولان اه بن وثقتها فى مدة الانتظار لمن ثبتت له فالمسئلة السابقة (قوله وان لم يأت بها) أى وان مضت مدة الانتظار ولم يأت بها (قوله ثم لم تسمع الخ) حاصله انه إذا أنظره الحاكم لىأتى بالينة الى ادعى قربها ثم لم يأت بها تارة يلقى السلاح ويقول عجزت عن اثبات الزوجة وتارة ينازع ويقول لىينة أخرى وهى موجودة فى المحل الفلانى وآتى بها فان ادعى ان

(١) قوله لأننا لنسلم الخ فيه ان الارث هنا لغير الزوجة من باقى الاسباب إما لانتفائه رأسا وإما لعدم اعتباره فهو لازم هنا لها فطما لم تثبت فالوجه عدم ثبوته كما قال أنشبه ولكن إذا قالت حذام فصدقوها • فان القولى ما قالت حذام

على ان استحسان المجهد وهو اقتراح معنى فى ذهنه تقصر عنه عبارته حجة على قله وقوله بخلاف الصداق الخ فيه انه تسبب عن وطء الشبهة وعن الزنا بغير عالمة كما سبق اه كنه محمد عيسى

(لم تسمع بينته إن عجزه قضى) أى حكم عجزه وعدم قبول دعواه أو بينته بالتلوم - ألة كونه (مدعى حجة) أى بينة أى عجزه فى هذه الحالة لأن لا يعجزه فتسمع ولأن عجزه فى حال كونه مقر على نفسه بالعجز فتسمع (٢٣١) على ظاهرها كما أشار له بقوله (وظاهرها

القبول) أى قبول بينته (إن أقر على نفسه بالعجز) حين تعجزه فهذا مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابلة والراجح عدم القول مطلقا وظاهرها ضعيف (وليس لى ثلاث) من الزوجات وادعى نكاح رابعة أنكرت ولا بينة له (تزوج خامسة) بالنسبة لى ادعى نكاحه (بالأب) طلاقها أى طلاق المدعى نكاحها وأولى طلاق إحدى ثلاث بائنا (وليس إنكار الزوج) نكاح امرأه ادعت عليه أنه زوجها وأقام بينة ولم يأت بدفع فحكم القاضى عليه بالزوجة (طلاناً) إلا أن ينوى به الطلاق ويلزمه النفقة والدخول عليها نعم أن تحقق أنها ليست زوجة فى الواقع وجب عليه تجديد عقد لتحلل له (ولو ادعاه رجلان) فقال كل هى زوجتى (فأنكرت هيا) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت فلم تقر بواحد (وأقام كل) منها (البينة) على دعواه (فسخا) أى نكاحهما معا بطاقة بائنة لاحتمال صدقهما (ك) ذات الوليين (إذا جهل زمن

له بينة وعجزه اقضى ثم أتى بالمقبل وهذا هو المشار له بقول المصنف ثم لم تسمع بينته إن عجزه القاضى فى حال كونه مدعى حجة أى بينة وإن لم يعجزه وأتى بها قبلت والمعرف بالعجز إذا عجزه وأتى بها قبلان بقبولها وعدمه والراجح عدم القول وهذا هو المشار له بقول المصنف وظاهرها القبول أن أقر على نفسه بالعجز (قوله لم تسمع بينته) أى التى أتى بها سواء أتى بها قبل أن تزوج أو بعد تزوجها (قوله أى طلاق المدعى نكاحها) أشار بهذا إلى أن الضمير فى طلاقها عائد على المتنازع فيها المفهومة من السياق لا على الخامسة ويفهم من قوله إلا بعد طلاقها أنه ليس له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه وانظر بعض التأخيرين عدم حده إذا تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع (قوله وليس إنكار الزوج طلاقاً) يعنى إذا ادعت المرأة على رجل أنها زوجته فكذبها فأقامت بينة بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع فى تلك البينة فحكم عليه القاضى بالزوجة فإن إنكاره لا يكون طلاقاً ويثبت النكاح وذلك لأن إنكاره لا اعتقاده أنها ليست زوجة بل أجنبية فحيث أثبتت لزمه البناء والنفقة ولا يلزمه طلاق (قوله الآن ينوى به) أى بالإنكار الطلاق والحال أنها قد أثبتت الزوجة فاذ أنوى به الطلاق والحال أنها أثبتت الزوجة سواء كانت نية الطلاق بالإنكار قبل ثبوت الزوجة أو بعدها لزمه الطلاق عملاً بما ثبت فى نفس الأمر من وقوعه حينئذ على زوجة وللزوجه بكل كلام بنية كميائى وأما أن لم تثبت الزوجة فلا يكون إنكاره طلاقاً ولو قصد له طلاق فى أجنبية * والحاصل أن إنكاره إنما يكون طلاقاً إذا أنوى بذلك وثبتت الزوجة عليه فإذا وجد الأمر لزمته طلاقاً إلا أن ينوى أكثر ويحتاج لعقد إذا كان إنكاره الذى ينوى به الطلاق قبل الدخول أو بعده وكانت العدة قد تمت (قوله وأصدقهما) أى على سبيل الاحتمال إذ لا يجتمع عليهما رجلان (قوله وأقام كل البينة) أى والحال أنه لم يعلم السابق منهما (قوله لاحتمال صدقهما) أى وإنهما زوجة لكل منهما وإنهما تزوجت بهذا قبل الآخر وبالعكس (قوله ولا ينظر لدخول أحدهما) أى حينئذ فلا يكون الداخل أولى بها ولا بد من الفسخ كذا قل عبد الحق خلافاً لابن إمامة وابن الوليد وابن غالب حيث قالوا إن دخل بها أحدهما كانت له فجعلاهما كذات الوليين انظر بن (قوله لأن هذه ذات ولى واحد) أى والدخول لا يفوت إلا فى ذات الوليين (قوله والا الخ) أى والا قل أن هذه ذات ولى واحد فلا يصح للزوم الخ (قوله الا التاريخ الخ) فإذا أرختنا ما قضى لأقدم التاريخين لأنه الأسبق بالعقد عليها وإن أرخت أحدهما دون الأخرى فلم يعلم السابق منهما فيفسخ النكاحان بمنزلة ما لو تركنا مما التاريخ أوارختنا مما فى وقت واحد (قوله على الأرجح) وهو ما فى أبى الحسن والتوضيح وقال القامى لا يعتبر هنا شئ من المرجعات حتى التاريخ ويتعم فسخ النكاحين مطلقاً (قوله وفى التورث باترار الزوجين الخ) * حاصله أن الرجل والمرأة إذا كانا بلديين أو أحدهما بلدياً والآخر طارئاً إذا أقر بأنهما زوجان متناكحان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أولاً يرثه فى ذلك خلاف فقال ابن الواز يتوارثان لمؤاخذه المكلف الرشيد بأقراره بالمسال وقال غيره لا يتوارثان لمدة ثبوت الزوجية لأن الزوجية لا تثبت بتقارير غير الطارئین وظاهره ولو طال زمن للانترار ومحل الخلاف إذا لم يكن هناك وارث ثبت النسب حازر لجميع المال والا ثبت التوارث اتفاقاً (قوله بأقرار الزوجين) الحق كما يؤخذ من بن أن محل الخلاف الإقرار مطلقاً

المقدين كما مرو لا ينظر لدخول أحدهما لأن هذه ذات ولى واحد والائتم تشبيه الشئ بنفسه ولا ينظر لأعدلها ولا لغيره من المرجعات الا التاريخ فإنه ينظر له هنا على الأرجح (وفى التورث بإقرار الزوجين) معا بينهما زوجان ثم مات أحدهما خلاف وهذا فى الزوجين (غير الطارئین) بأن كانا بلديين أو أحدهما وأما الطارئان فانهما يتوارثان بأقرارهما بالزوجة من غير خلاف كما يأتى

ولا يشترط الإقرار في الصحة على الأرجح (و) في (الإقرار بوارث) غير ولد ولا زوج بل بائع وعم وابن عم ونحوهم غير معروف النسب ولا يعلم من القرية تصديق ولا تكذيب (٣٣١) (وليس ثم وارث ثابت) نسبه يجوز جمع المال بأن لا يكون وارث أصلا

أو وارث يجوز به من المال وعدم التوريث (خلاف) وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار وأما الإقرار بالولد فهو استلحاق في العرف وهو يرث قطعا مطلقا وأما الزوج فهو قبله ولو عرف نسبه لورث قطعا ولو كذب المقر به المقر لم يرث قطعا ولو صدقه لكان إقرارا من الجانبين فيرث كل منهما الآخر كما يأتي في الاستلحاق ولو كان هناك وارث ثابت النسب لم يرث المقر به من المقر حينئذ في هذه ويرث أحد الزوجين من الآخر قطعا في التي قبلها فقوله وليس ثم الخ راجع لهما ولكن الحكم مختلف كما علمت (بخلاف) الزوجين (الطارئين) على باد إذا أقرا بالزوجة ثم مات أحدهما فأنهما يتوارثان بلا خلاف فهذا مفهوم قوله غير الطارئ (و) بخلاف (إقرار أبوي) الزوجين (غير البالغين) بنكاحهما بعد موتها أو موت أحدها فيثبت به الإرث ويستلزم ذلك ثبوت الزوجية بينهما كما

منهما أو من أحدهما فإذا أقر أحدهما بالزوجة وسكت الآخر ولم يكذبه فهل ذلك الساكت يرث المقر لمؤاخذة المكلف بإقراره أولا يرث لثبوت الزوجية خلاف فلو كذبه فلا يرث اتفاقا كما أن المقر لا يرث الساكت اتفاقا (قوله) ولا يشترط الإقرار في الصحة أي بل لا فرق بين الإقرار في الصحة أو المرض فقد قل في الجواهر ومن اختصر فقال لي امرأة بمكة سمعنا ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها ولو قالت زوجي فلان بمكة فأتى بعد موتها ورثها بأقرارها بذلك ونقله في التوضيح وخالف في ذلك عجم وقال محل الخلاف في غير الطارئ إذا وقع الإقرار في الصحة والا فلا يرث اتفاقا ومحل الإرث في الطارئ بالإقرار حيث كان في الصحة وإلا فلا لان الإقرار في المرض كانشائه فيه وإنشأؤه فيه ولو بين الطارئ مانع من الميراث اه كلامه ورده طفي لما مر من النقل عن الجواهر (قوله) وفي الإقرار أي وفي التوريث بسبب الإقرار بوارث الخ أي وعدم التوريث بذلك خلاف مبنى على الخلاف في أن يمت المال حائز أو وارث وعمله في إرث المقر به للمقر به وأما إرث المقر للمقر به فلا خلاف في عدمه (قوله) وخصه أي الخلاف المختار أي اللخمى بما إذا لم يطل الإقرار أي وأما إذا طال فالإرث اتفاقا (قوله) وهو يرث قطعا أي اتفاقا وقوله مطلقا أي - واه كان هناك وارث ثابت النسب حائز أولا (قوله) كما يأتي أي على ما يأتي في الاستلحاق وظاهره أن التوارث بينهما باتفاق هنا وفيه أن إقرار كل منهما بالآخر لا يمنع إدراج كل منهما في محل الخلاف كما كتب شيخنا ومن العجب أن الشارح جعل محل الخلاف هنا إقرار أحدهما وفي المسئلة السابقة إقرارهما معا والمسلتان من واد واحد فالحق الإطلاق في الموضعين ويقيد محل الخلاف بعدم التكذيب فقط كما قرر شيخنا (قوله) ولكن الحكم مختلف أي لما علمت من ثبوت الميراث قطعا في الأولى عند وجود الوارث الثابت النسب الحائز لجميع المال ومن عدم الميراث قطعا في الثانية عند وجود الوارث المذكور (قوله) فأنهما يتوارثان بلا خلاف أي لثبوت الزوجية بينهما بأقرارهما ولا فرق بين إقرارهما في الصحة أو المرض على الراجح كما مر وقوله بخلاف الطارئ أي على بلد سواء قدما معا أو مفترقين فإن كان أحدهما طارئا والآخر حاضرا فكل حاضرين كما مر (قوله) غير البالغين) سواء كان الأبوان طارئين أم لا والسكوت ليس كالإقرار وإذا أقر أحدهما وسكت الآخر فلا يعد سكوته إقرارا ومفهوم غير البالغين أنه لو كان الزوجان بالغين ولو سفهين لم يعتبر إقرار أبويهما بعد موتها أو موت أحدهما (قوله) بنكاحهما أي سواء أقرا في الصحة أو المرض خلافا لقول عجم يشترط إقرارهما في الصحة (قوله) كما لو كانا أي الزوجان غير البالغين حينئذ أي لو أقر أبواهما بزواجهما فأنهما ثبت (قوله) أي الناري) قيد به لقول المصنف في التوضيح اعلم أن ما ذكره ابن الحاجب هنا من الإقرار إنما يفيد في الطارئ لان الزوجية تثبت بأقرارهما وأما في غير الطارئ فلا لانه قد تقدم أنها لو تصادقا على الزوجية لم يقبل على الظاهر أي لم تثبت الزوجية وفي الإرث خلاف (قوله) فانه إقرار أي يثبت به النكاح والإرث في الطارئ وفي البلدين يثبت به الإرث دون النكاح (قوله) لأن لم يجب أي فلا يترتب على ذلك حكم الزوجية

لو كانا حينئذ (و) بخلاف (قوله) أي الطارئ (للاطارئ) (نزوجتك) (قالت) (له) (بلى) أو نعم فانه إقرار يثبت به الإرث والزوجية (أوقات) (له) في جواب قوله تزوجتك (طلقتني أو خالعتني) فانه إقرار (أوقات) (لها) (اختلعت مني) أو أنا منك مظاهره أو حرام أو بائن في جواب (قوله) له وأما طارئان (طلقتني) فنثبت الزوجية بما ذكره من طلال أوظهار (لأن لم يجب) (قوله)

بالبناء للفعول فيناول جواب الرجل والمرأة أي لم يجب البادي منها كأن قال لها تزوجتك فلم يجبه أو قالت له طلقني أو تزوجني
بجها فليس القول الخالي عن جواب إقرارا بالنكاح (أو) أجاب قوله (أنشع على كظيهر أئسي) في قولها تزوجتك أو أنت زوجي و
إذا لم يكن جوابا لشيء بان قوله من غير سؤال تقدم منها فلا تثبت الزوجية لعدم هذا اللفظ على الأجنبية بخلاف أنامك مظاهر
مر لا ناسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال إلا على من تلبس بالظاهر حال قوله ذلك وهو يستدعي زوجيتها حينئذ (أو قرء) الطار
كأن قل أنت زوجتي (فأنكرت ثم قالت نعم) أنت زوجي (٣٣٣)

اتفاقهما عليها في ز
واحد • ولما فرغ
تنازعها في أصل النكاح
شرع في بيان حكم تنازعه
في قدر المهر أو صفته
جنسه وفي كل ما قبل الب
وما هو منزل منزلته كالمو
والطلاق أو بعده فقا
(ز) ان تنازعا قبل الب
(في قدر المهر) بان ق
عشرة وقالت عشري
(أو صفته) بأن قالت ب
رومي وقل بعد زنجي أو
قالت بدنانير محمدية وقال
بل يزيدية (أو جنسه) باز
قلت بذهب وقال بفضا
أو بجد وقال بثوب أو
قلت بفرس وقال بحمار
إذ الجنس لغة صادق
بالنوع (حلفا) ان كانا
رشدين وإلا فوالها كما
يأتي وتبدأ الزوجة
(وأنسخ) النكاح بطلاق
ويتوقف النسخ على
الحكم وكذا ان نكلا هذا
ان اشبه او لم يشبهها معا

(قوله بالبناء للفعول) أي ويصح بناءؤه بفاعل أيضا وضميره راجع للمؤول أي لان لم يجب
للمؤول السائل منها فهو مفيد لما أذه الأول (قوله قبل البناء) أي بعد اتفاقها على ثبوت الزوجية
والحل أنه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي وأما تنازعها في ذلك بعد البناء فسيأتي (قوله في
قدر المهر) عطف على الزوجية كما أشار له الشارح (قوله أو بجد) أي أو قالت بجد (قوله إذا الجنس
الخ) أي وإنما صح التمثيل للاختلاف في الجنس بهذا المثال مع أنها اختلفا في النوع لأن المراد
بالجنس الجنس لغة والجنس في اللغة يشمل النوع (قوله حلفا) أي حلف كل على مادعاؤه وقوله كما
يأتي أي في قوله ولا كلام لسفينة (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم) أي ويقع الفسخ ظاهر أو باطنا
(قوله وكذا ان نكلا) أي وكذا يفسخ ان نكلا ويقضى للحالف على الناكل (قوله فان نكل)
أي من أشبه وحده وتوجهت عليه التمين (قوله وأما في الجنس فيفسخ مطلقا) ما ذكره من الفسخ
مطلقا في الجنس هو الذي عند اللحن وابن رشد والتطبي وغيرهم انظر التوضيح اه بن ومقابله
ان الاختلاف في الجنس كالاختلاف في القدر والصفة (قوله فيفسخ مطلقا) أي ما لم يرض أحدهما
بقول الآخر والافلافسخ • وحاصل فقه المسئلة أنها إذا تنازعا في جنس الصداق قبل البناء ففسخ
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبه أو أحدهما أولم يشبهوا ان تنازعا فيه بعد البناء رد الزوج لصداق
المثل ما لم يزد عن دعواها أو ينقص عن دعواه وان تنازعا في قدره أو صفته فان كان قبل البناء صدق
ييمين من اتفرد بالشبه وان أشبه أولم يشبه حلفا وفسخ النكاح ما لم يرض أحدهما بقول الآخر وان
كان التنازع فيها بعد البناء صدق الزوج ييمين (قوله أولا) أي أولم يشبه واحد منها (قوله وغيره)
بالرفع عطف على الرجوع افراد الضمير باعتبار ما ذكر (قوله أي غير ما ذكر) مثل تبدل الزوجة باليمين
ووقوع الفسخ ظاهرا وباطنا وكون نكولها كحلفها وأنه يقضى للحالف على الناكل وان الفسخ
إنما يكون إذا حكم به حاكم (قوله لا للجنس) أي لأنه لا يرجع عند التنازع فيه للأشبه هنا بخلاف البيع
(قوله يعني أنه ينظر) أي في حال التنازع في القدر والصفة (قوله وان الفسخ إنما يكون الخ) تفسير لقوله
وغيره (قوله وقد شمل ذلك) أي قوله وأن فسخ إنما يكون الخ وما بعده (قوله إلا ان ظاهر المصنف الخ)
لأن قوله والرجوع الأشبه كالبيع يقتضي أنه لا يحمل بالشبه هنا قبل الفوات بل بعده كالبيع وليس
كذلك بل هنا يرجع للأشبه قبل الفوات لاجده بخلاف البيع فانه يرجع فيه للأشبه بعد الفوات لابقله
(قوله قبل الفوات) المراد به البناء أو الطلاق أو الموت لأنه كفوت السامة في البيع (قوله مطلقا) أي كان التنازع

امان اشبه أحدهما فالقول له يمينته فان نكل حلف الآخر ولافسخ هذا كله ان كان التنازع في القدر أو الصفة وأما في الجنس فيفسخ
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبه أو أحدهما أولا على الأرجح قوله (والرجوع للأشبه) كالبيع (وانفساخ النكاح بتمام التحاليل)
كالبيع (غيره) أي غير ما ذكر من الرجوع والافساح (كالبيع) تشبيه في الجملة إذ هو ظاهر بالنسبة للقدر والصفة لا للجنس لما علمت
يعني أنه ينظر لمسعى الأشبه وان الفسخ إنما يكون إذا حكم به حاكم فلا يقع بمجرد الحلف ويقع ظاهرا وباطنا وإن نكلوها
كحلفها ويقضى للحالف على الناكل وان المرأة هي التي تبدأ باليمين لأنها بائنة لبعثها وقد شمل ذلك كله قوله وغيره إلا أن ظاهر
للمصنف أنه لا يحمل بالشبه قبل الفوات مطلقا كافي البيع وليس كذلك

بل يعمل بقوله من أشبه قوله في القدر والصفة كما علمت وكما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد علمت انه لا يفسخ قبل الفوات فيها عند شبه احدهما بخلاف الجنس (إلا) إذا حصل الاختلاف المذكور (بعد بناء أو طلاق أو) بعد (موتٍ بقوله) أى القول قول الزوج (يمين) ان أشبه لأنه كفوت الصلوة في البيع في ان القول للمشتري ان أشبه والزوج كالمشتري يصدق بعد يمين ان أشبه هذا مقتضى احاطته على البيع لكن للمتعمد الذي به الفتوى ان القول للزوج مطلقا أشبه أولم يشبه ولا يراعى الشبه لواحد منهما في القدر والصفة إلا قبل البناء (ولو ادعى) الزوج (٣٣٤) انه نكحها (تفويضا) وادعت هي تسمية فالقول له يمين حيث كان ذلك (عند معتاديه)

أى متصادى التفويض اما وحده أو هو مع التسمية بالسوية فان كانا من قوم اعتادوا التسمية أو غلبت عندهم فالقول لها يمين بقوله ولو ادعى الخ شرط حذف جوابه أى كذلك أى ان القول له يمين بعد الفوات (في القدر والصفة) متعلق بقوله فتوله يمين أى واما اختلافهما في الجنس بعد الفوات فان الزوج يرد الى صداق المثل بعد حلفها من غير نظر الى شبه مالم يكن صداق المثل أكثر مما ادعت المرأ فلا تزد على ما ادعت ومالم يكن دون ما ادعاه الزوج فلا تنقص عن دعواه وثبت النكاح بينهما واليه أشار بقوله (ورد) الزوج (المثل) أى صداق المثل للزوجة (في) تنازعها في (جنس) والمراد به ما يشمل النوع بعد بناء أو طلاق أو موت بعد

في القدر أو الصفة أو الجنس (قوله) بل يعمل بقول من أشبه) إذا كان التنازع في قدر المهر أو صفته قبل البناء وأما في البيع إذا تنازعا قبل قوات المبيع في قدر الثمن أو صفته أو جنسه فانه لا يرجع لأشبه بل يحلفان ويفسخ (قوله فيها) أى في القدر والصفة بل القول قول من أشبه يمينه والنكاح ثابت فان نكل حلف الآخر وكان القول قوله ولا يفسخ (قوله بخلاف الجنس) أى بخلاف الاختلاف في الجنس قبل البناء فيفسخ مطلقا حلنا أو نكلا أو حلف أحدهما أشبه أو أحدهما أولم يشبه واحد على الارجح (قوله بعد موت) أى موتها أو موته أو موتها (قوله أى القول قول الزوج يمين) فان نكل الزوج عن اليمين فالقول قول الزوجة مع يمينها أو ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ان أشبه) أى سواء أشبهت الزوجة أم لا فلا انفردت الزوجة بالشبه فالقول قولها يمينها فان نكلت كان القول قول الزوج يمينه فان نكل كان القول قولها فن لم يشبه واحد منها حلنا معا وكان فيه صداق المثل ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل وهذا التقرير لابن غازي تبع للخمى وقوله لكن المتعمد الخ طريقة للمتطى واتصر عليها المصنف في التوضيح وهي ظاهر المصنف هنا لأن قوله إلا بعد بناء استثناء من قوله والرجوع للأشبه كالبيع أى ان الرجوع للأشبه معمول به قبل البناء لا بعد البناء الخ (قوله ان القول للزوج مطلقا) أى يمين والقرض ان التنازع في القدر والصفة فان نكل حلفت في الطلاق ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ولو ادعى الزوج) أى بعد طلاقها أو موتها وقوله انه نكحها تفويضا أى انه لم يسم لها شيئا من الصداق حين العقد فلا شيء لها أى وادعت ورثته ذلك وقوله وادعت هي تسمية أى انه نكحها نكاح تسمية وأنه سمى لها كذا وكذا أى وادعت ورثته بذلك (قوله حيث كان الخ) أى إذا كانا من قوم يقتناكون على التفويض فقط أو هو القلب عندهم أو عليه وعلى التسمية سوية لصدق الاعتياد بذلك وقوله فالقول لها يمين أى قبل قوله في ثلاث حالات وقوله في حالتين لكن كلام المصنف يفيد انه إذا كانت التسمية غالبية عندهم فالقول قول الزوج يمين لأنه يصدق عليه كونها معتاديه وهو ما في التوضيح عن اللخمي وحينئذ فالمرأة قبل قولها في حالة واحدة والرجل في أربعة (قوله بعد حلفها) أى ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل (قوله ولشموله المثل) أى لأن قولنا فوق ما ادعت محتمل لفوق قيمته أو فوقه نفسه (قوله ثبت النكاح ولا يفسخ) قال في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك وقال في الجلاب يفسخ النكاح يمينها ابن وقوله ثبت النكاح أى ثبوتها حسبا إذا كان التنازع بعد البناء وهي حية أو حكيا ان كان التنازع بعد الموت أى انه ثبت احكامه من ارث أو غيره واما إذا كان التنازع بعد الطلاق فلا يثبت

النكاح

حلفها ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل (مالم يكن ذلك)

أى مهر المثل (فوق قيمة ما ادعت) فلا يزد على ما ادعت ولو حذف قيمة لكان احسن ولشموله المثل (أو دون دعواه) فلا ينقص عن دعواه وقوله (ثبت النكاح) راجع لجميع ما مر بعد الا ماعدا الطلاق أى وإذا كان القول له يمين في القدر والصفة وردت لمهر المثل في الجنس ثبت النكاح ولا يفسخ (ولا كلام لسفيهة) في تنازع الزوجين في أصل النكاح أو في قدر المهر أو صفته أو جنسه وأولى لا كلام لصبيه وكذا الصفيه والصغير فلو قال لهجور لشمول الاربع وإنما الكلام لأولى أو الحاكم أو جماعة المسلمين عنده

وتوجه عليه اليمين دون المحجور (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها مرتين بصدقين أى كل مرة بكذا وأكذبها الرجل (قامت بينة) أى جنسية الصادق بالعدد الصدقان المختفان لانهما لا يشهد بهما الا يثبتان (على صدقين فى عقدين) (وقام بينهما) (لزم) أى نصفهما أى نصف كل منهما (وقدر طلاق) أى وقوع طلاق (بينهما) أى بين (٣٣٥) العقدان للجمع بين البتين ولا

فرق بين أن ينكر الرجل النكاح رأساً أو ينكر الثانى وهذا ظاهر ان اقرت بالطلاق وأما ان انكرته فهو تكذيب منها للبينه الثانية (وكلفت) المرأة (يان أنه) أى الطلاق (بعد البناء) ليتكلم الصدق الأول وأما الثانى فيظهر فيه لحاقه الحاصلة فان كان قد دخل لزمه جميعه والا فنصفه ان طلق فان طلق وادعت البناء وأنكره كلفت انه بنى بهابناء على ما شئ عليه وهو المتمد (وإن قال) من يملك بوبها (أصدقك أبك قالت) بل (أى) حلفاً) وما تبدأ باليمين على ما روي في فسخ النكاح ان تنازع قبل البناء وعققت الأوب) لاقارره بحريته وولأوه لها ونسكولها كحلفها وان نكلت وحلفت عتق الأوب أيضاً ولكن يثبت النكاح (وإن) نكل (وحلفت) دونه عتقاً (مما الأوب لاقارره بحريته والام لحلفها ونسكولها وثبت النكاح (ولأوهما

الشكاح إذ لا تعود له بمجرد رد مهر المثل وحلف الزوج وهذا معنى قول الشارح راجع لجميع ما بعد الا ماعدا الطلاق (قوله وتوجه عليه) أى على الولي ومن يقوم مقامه عند عدمه (قوله ولو أقامت بينة الخ) أى ان المرأة إذا ادعت على الرجل انه تزوجها مرتين باليمين مثلاً في عقدين وادعت أن العقد الثانى بعد طلاقها من النكاح الأول وأكذبها الرجل فإذا قامت المرأة على ذلك بينتين تشهدان لها بما ادعته من العقدين فان الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين أى يعتبر ذلك ولزم الرجل أن يدفع لها الصدق الثانى كله بلا اشكال ان ثبت البناء بها بعد العقد الثانى والا لزمه نصفه ان طلق الآن وأما الصدق الأول فليل يلمه كله بناء على أن هذا الطلاق الواقع بين العقدين يقدر بعد البناء وعلى الزوج اثبات أنه قبله لاجل أن يسقط عنه النصف وقيل يلزمه نصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها اثبات انه بعده لاجل أن يتكلم لذلك الصدق وهذا القول هو المتمد وهو ما شئ عليه المصنف (قوله الصادق بالتعدد) أى كما هو المطلوب وذلك لأن وقوع الطلاق بين العقدين أمر تقديرى يقدره الشرع ولو أحدثت البينة فلا بد أن تشهد بطلاق فلا يكن مقدراً وأما قول الشارح إذ الصدقان المختفان أى فى الزمن الخ فيه نظر تأمل (قوله أى نصف كل منهما الخ) هذا إذا طلقها الآن أما ان لم يطلقها فلها صدق ونصف أى لانها الآن فى عصمتها والطلاق يقدر أنه قبل البناء فان أثبت ان الطلاق الذى بين العقدين كان بين البناء فلها صدقان هذا هو المناسب لما يأتى اه بن (قوله أى الطلاق) أى المقدر وقوعه بعد العقدين (قوله وتبدأ باليمين) أى لأن هذا من قبيل التنازع فى صفة الصدق (قوله لاقارره بحريته) أى وان كان الفسخ قبل البناء لاشئ فيه لكن عومل باقراره لتشوف الشارع للحرية (قوله ولأوه لها) أى لأنه أقر على أنه صدقاتها فيكمل العتق خصوصاً وقد قيل انها تملك بالمقدار الكل ولا يرجع الزوج عليها بشئ من قيمة الأوب الذى خرج حراً (قوله كحلفها) أى فى فسخ النكاح وعتق الأوب (قوله ولكن يثبت النكاح) أى فى هذه فقط فعنى الأوب فقط فى ثلاث صور والولاء لها فان فسخ النكاح فى هذه الثلاثة لا يقتضى الفسخ أو طلاق قبل البناء رجوع عليها بنصف قيمة فى الطلاق وبجميع القيمة فى الفسخ (قوله انما يحلف احدهما) أى هو الزوج فاقول قوله يمين فإذا حلف عتق الأوب وان نكل حلفت هى وعتقا مما فان نكلت عتق الأوب فقط ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ ويثبت النكاح على كل حال وعلم ان الأوب إنا مات بعد عتقه لاقرار الزوج وترك مالا فان الزوج يأخذ منه قيمته نظراً لاقرار الزوجة بانه لمسكه والباقي للزوجة نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كله بالولاء كما قيل انظار عتق (قوله فى قبض ماحل) أى وأما إذا تنازعا فى قبض الموجل الذى لم يعمل فقال ابن فرحون القول قولها وادعوى التنازع فيه قبل البناء أو بعده اه بن (قوله قبل البناء القول قولها) أى انها لم تقبضه يمين منها ان كانت رشيدة والا فوالها هو الذى يحلف فان نكل ولها غرم لها لاضاعته بنكوله ماحل من الصدق (قوله قيد قوله) أى قيد قبول قوله (قوله بأن لا يتأخر) أى قبض الصدق فى العرف (قوله بتقديره) أى على البناء (قوله لكن يمين) (قوله

لها) واشهر قوله حلفاً ان التنازع قبل البناء إذ بعده إما يحلف احدهما كما مر (و) ان تنازعا (فى قبض ماحل) من الصدق (قبل البناء) القول (قولها وبعده) القول (قوله) انها قبضته (يمين فيها) بأربعة قيود فى الثانية شارحاً لأول بقوله (عبد الوهاب إلا أن يكون) الصدق مكتوباً (بكتاب) فان كان بكتاب فاقول لها بلا يمين وللثانى قولها (واسمعي) قيد قوله بعد البناء (بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً) بان جرى عرفهم بتقديره أولاً عرف لهم فان جرى العرف بتأخيرها بعد البناء فقولها لكن يمين والقييد الثالث ان لا يكون يدها رهن عليه

والا فالقول لها والرابع ان تكون دعواه بعد البناء أنه دفع قبله فان ادعى بعد البناء أنه دفعها بعدة فالقول لها (و) ان تنازع الزوجان قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) أي السكائن فيه (فللمرأة التادُّ للنساء فقط يمين) كالخلى وما يناسبها من الملابس ونحوها ان لم يكن في حوز الرجل الخاص به ولم (٣٣٦) تكن فقيرة معروفة والا فلا يقبل قولها فيما زاد على صداقتها (والا) يكن معتادا للنساء فقط

بل للرجال فقط أول الرجال والنساء معا كالطشت وسائر الأواني (نله) أي فالقول فيه للرجل (يمين) الا أن يكون في حوزها الخاص فلها (ولها الغزل) إذا تنازع عا فيه (إلا أن ثبت) الرجل بالبينة أو باقرارها (أن السكائن كغسل يمين) هو بقيمة كسائه وهي بقيمة غزلها (وإن نسجت) المرأة يدها شقة وكانت صنعها النسيج فقط دون الغزل فادعت ان غزل الشقة لها وادعى هو ان الغزل له وإنما نسجته له فاقول له (كلفت) هي (يان أن الغزل لها) واختصت بها فإن لم تقم البينة فالشقة له ودفع لها أجرة نسجها وإما لو كان صنعها النسيج والغزل معا فالشقة لها ودونه الا ان ثبت هو ان السكائن له فسر يكان (وإن أقام الرجل) المتنازع مع زوجته في شيء يشبه أن يكون للنساء (بينة على شراء ما) هو معتاد لها (كالخلى شهدت انه اشتراه من غيرها (حلف) مع بيته

للكورة انه اشتراه لنفسه لا وزوجته (وقضى له به) فان شهدت له به اشتراه منها فهو له بلا يمين (كالكسر) وهو انها التسمية اقامت بينة على شراء ما يشبه ان يكون للرجال فقط كالسيف قضى لها به وسكت في المدونة عن يمينها قبل ليس عليها بخلاف الرجل لأن الرجال قوامون على النساء وقيل بل عليها وسكت عنها اجترأ بذلك يمين الرجل والى هذا أشار بقوله (وفي حلفها تأويلان) وإما لو شهدت له أولها بينة على ان هذا الشيء المتنازع فيه ورثه أو وهب له لكان لمن شهدت له به بلا يمين كما هو ظاهر * [درس] (الوليمة) وفي خمسة فصل

وهي طعام العرس خاصة (مندوبة) على الزوج سفرها وحضر افلاحة يضي بها على الذهب وتحصل بأى شئ من أنواع الطعام من لحم أو تمر أو زبيب أو سويق أو خبز أو غير ذلك (بعد البناء) فإن وقت قبله لم تكن وليمة شرعاً ولا تجب فيها الاجابة والمتمدد أن كونها بعد البناء مندوب فإن فعلت قبل اجزأت ووجبت الاجابة لها (يوماً) أى قطعة من الزمن (٣٣٧) يقع الاجتماع فيها لأكلة واحدة لا يوماً بتمامه ويكره تكرارها إلا أن يكون المدعو ثانياً غير المدعو أولاً (تجب اجابة من عين) لها بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكتاب أو برسول ثقة يقول له رب الوليمة ادع فلانا أو أهل محلة كذا أو أهل الدلم أو المدربين وهم محصورون لأنهم معيّنون حكماً لا غير محصورين كاي من لقيت أو العلماء وهم غير محصورين (وإن) كان المدعو (سائماً) فلا يجوز تخلفه إلا أن يقول أنا سائم وكان الانصراف منها قبل الغروب ولوجوب الاجابة شروط أشار لحمة منها بقوله (إن لم يحضر من يتأذى بي) المدعو لامر ديني كمن شأنهم الوقوع في اعراض الناس فإن حضر من ذكر لم تجب الاجابة (و) إن لم يكن هناك (منكر) كفره (حرير) يجلس هو أو غيره عليه بحضرته أو استعمال آية فضة أو ذهب أو سماع ما يحرم استماعه من غوان وآله ولو لمكان آخر غير مكان الجلوس ان سمع

التسمية لا تقتضى التسمية (قوله طعام العرس خاصة) أى ولا تقع على غيره إلا بقيد كان يقال وليمة الختان واعلم ان طعام الختان يقال له اعدار وطعام القادم من سفر يقال له ثبقة وطعام النفاس يقال له خرس بضم الخاء وسكون الراء والطعام الذى يعمك للجيران والأصحاب لأجل الودعة يقال له مأدبة بضم الميم وفتحها وطعام بناء الدور يقال له وكيرة والطعام الذى يصنع فى سابع الولادة يقال له عقيقة والطعام الذى يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذافة ووجوب اجابة الدعوة والحضور إنما هو لوليمة العرس واماماعداها فحضوره مكروه الا العقيقة فمندوب كذا فى الشامل والذى لا ينرشد فى المقدمات ان حضور كلها مسبب الا وليمة العرس فحضورها واجب والا العقيقة فمندوب والمأدبة إذا فعلت لا يناس الجار ومودته فمندوب أيضاً واما اذا فعلت للفخار والمحمدة فحضورها مكروه (قوله مندوبة) وقيل انها واجبة يضي بها على الزوج وهو ماصححه المصنف سابقاً وقد تقدم انه ضيف (قوله فلا يضي بها) أى للزوجة على الزوج (قوله بعد البناء) ظرف لمقدراى ووقتها بعد البناء مما عبر به ابن الحاجب وما ذكره من كونها بعد البناء هو المشهور وهو قول مالك أرى ان (ولم بعد البناء) وقيل قبل البناء افضل وكلام مالك يحتمل ان يكون قوله لمن فاتته قبل البناء لأن الوليمة لا يشهد السكاح واشهره قبل البناء افضل انظر اللواق عند قوله وصحح القضاء بالوليمة اه بن قل البدر الذى يظهر من كلام ابن عرفة ان غايته للسابع بعد البناء فمن آخر للسابع كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله لم تكن وليمة شرعاً) أى لكونها وقت قبل وقتها (قوله فان فعلت قبل اجزأت) أى لأن غاية ما فيه انها فعلت فى غير وقتها المستحب وعلى هذا فقول المصنف ووقتها بعد البناء المراد وقتها الذى يستحب فعلها فيه لا الذى يتحتم فعلها فيه اه وظاهر كلام المصنف استحباب الوليمة ولو ماتت المرأة او طلقت (قوله الا ان يكون المدعو ثانياً الخ) واذا كررت كذلك ودعى انسان فى أول يوم واجاب ثم دعى ثانياً يوم فلا تجب عليه الاجابة بخلاف ما إذا دعى غيره وما فى بعض التقارير من ان الواقعة بعد اليوم الأول فهي غير وليمة قطعا لا يسلم اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو بكتاب) أى هذا اذا كانت الدعوة مباشرة بان قل صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا بل ولو كانت بكتاب الخ (قوله لأنهم معيّنون حكماً) الأول لأن كل واحد معين ضمناً (قوله الا أن يقول أنا سائم) حاصله ان محل وجوب الاجابة على السائم مالم يبين السائم له وقت الدعوة أنه سائم بالفعل وكان وقت الاجتماع والانصراف قبل الغروب والا فلا تجب اجابته (قوله لأمر ديني) يفهم من التعليل أنه لو حضر من يتأذى من رؤيته أو من مخاطبته لأجل حط نفس لا يضرر يحصل له منه فإنه لا يباح له التخلف لذلك (قوله يجلس هو أو غيره عليه بحضرته) أى - واه كان الجلوس فوقه مباشرة أو كان الجلوس فوقه من فوق حائل كان الحائل كشيء أو خفيفاً كذا فى خش وعقب قال بن وانظر هذا مع ما ذكره البرزلى فقد ذكر أن مما حكي له شيخه البطرق أن سيدى محمد البرجاني كان يجلس على فرش الحرير اذا جعل عليها حائل وأجرها البرزلى على مسألة الغنى وعلى مسألة - اذا فرش على النجس ثوب طاهر وصلى عليه نقله عنه الشيخ أبو زيد القاسى (قوله من عوان) جمع غانية بمعنى مغنية أى اذا كان غنائاً ما يثير شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان آله

٤٣ - دوقى - ثانى - أو رأى ولائلا وليس من المكسر ستر الجدران بحرير حيث لم يستند اليها (و) لم يكن هالك (صور) أى تماثيل مجسدة كالماء لها ظل كحيوان (على كجدار) أى فوق سمته لاني عرضه اذا لطل له فلا يحرم كالتصعة عضوا والحاصل انه يحرم تصوير حيوان عائل أو غيره إذا كان كامل الأعضاء اذا كان يدوم اجماعاً وكذا ان لم يدوم على ارجح كتصويره

من نحو قشر بطيخ ويحرم النظر اليه اذا النظر إلى المحرم حرام بخلاف ناقص عضو فيباح النظر اليه وغير ذي ظل كالمنقوش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير محتم (٣٣٨) والا بخلاف الأولى كالمنقوش في الفرش وأما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة فجاز

فتسقط الاجابة مع ما ذكر (لا مع) خفيف (لعب مباح) كدفع وكبر يلعب به رجال أو نساء وكفناه خفيف فلا تسقط (ولو) كان للدعوى (في ذي هيئة على الأصح) كعالم وقاضٍ وامير واحتز بالمباح عن غيره كشي على جبل ونحوه وكذا لعب مباح غير خفيف فانه يبيح التخلف وأشار لمرابع بقوله (و) ان لم يكن هناك كثرة زحام فان وجدت جاز التخلف ولا خامس بقوله (و) لم يكن (إغلاق باب دونه) فان علم ذلك ولو لمشاورة جاز التخلف وأما اغلاقه خوف الطفيلية فلا يبيح التخلف للضرورة وبقي من الاعذار المسقطه بعد المكان جدا بحيث يشق على المدعو الذهاب اليه عادة ومرض وتعمير قريبا وشدة وحل أو مطر أو خوف على مال قياسا على الجملة وان لا يكون على رءوس الآكلين من ينظر اليهم وان لا يفعل طعامها لقصد البهانة والمخرف لم ان ولاهم مصر الآن لا تجب الاجابة لها بل لا يجوز (وفي

لأن سماع الفناء انما يحرم إذا وجد واحدا من هذه الأمور الثلاثة والا كان مكروها فقط ان كان من النساء لا من الرجال (قوله من نحو قشر بطيخ) لأنه اذا نشف تقطع وفي عقب قفلا عن ح أنه يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز يهمن وشراؤهن لتدريب البناء على تربية الأولاد (قوله بخلاف ناقص عضو) مثله ما إذا كان مخروق البطن كما قال شيخنا العدوي (قوله فتسقط الاجابة مع ما ذكر) أي من حضور من يتأذى به ووجود منكر في المجلس وصور حيوان كاملة ذات ظل (قوله في ذي هيئة) أي معه ففي معنى مع أو المعنى ولو كان اللعب المباح واقفا في حضرة ذي هيئة (قوله على الأصح) أي لقول القاضي أبي بكر الحق الجواز ومقابل الأصح رواية ابن وهب لا ينبغي لدى هيئة أن يحضر موضعا فيه لمه وانما كان الأول أصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر ضرب الدف ولا يصح ان ذا الهيئة اعلم واهيب من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كشي على جبل الخ) انما منع ذلك ونحوه كالطم من الطارة واللعب بالسيف للخطر والقرار في السلامة لكن جرت العادة الآن بالسلامة وفي بن عن ابن رشد أن المشهور أن عمل ذلك وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول مالك وابن القاسم غاية الأمر انه يكره لدى الهيئة أن يحضر اللعب (قوله وكثرة زحام) عطف على فاعل يحضر مضمنا معنى يوجد أي ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لمقدر عطف على يحضري ولم يكن كثرة زحام على طريقة عطفها تبنا وماء باردا * والى الثاني أشار الشارح بقوله ولم يكن هناك كثرة زحام (قوله واغلاق باب دونه أي عنده أي عند حضوره) (قوله فان علم ذلك) أي فان علم ان الباب يفتح عند حضوره ولو لمشاورة جاز التخلف لما في ذلك من الحطة ومنه يؤخذ اباحة التخلف لمن يلحقه حطة بارتفاع آخر عليه من غير موجب كما قرره شيخنا (تنبيه) ومن جملة ما يسقط الاجابة عليه بفوات الجملة اذا ذهب وكون الطريق أو البيت فيه نساء واقفات يتفرجن على الداخل وكون الداعي جليلا أو عنده جميل ويعلم المدعوانه إذا حضر يحصل له منه لذة وكون الداعي امرأة غير محرم أو خشي وكون الدعوى جليلا يعلم انه اذا ذهب يخشى منه الافتتان فلا تجب عليه الاجابة وكذا اذا كانت الوليمة لغير مسلم فلا تجب اجابته ولو كان الداعي مسلما ولا يحرم أيضا ما لم يلزم على اجابته التكلم في حقه والاحرم وكذا اذا كان في البيت كلب لا يحل اقتناؤه أو كان في الطعام شبهة كطعام مكاس أو خص بالدعوة الاغنياء فلا تجب عليهم الاجابة اه تقرير شيخنا عدوي (قوله وفي وجوب اكل الفطر) أي قدر ما يطيب به خاطر رب الوليمة (قوله تردد للباحي) أي تحير له حيث قال لم أر لأصحابنا فيه نصا جليا واعترضه بن عرفة برواية محمد عليه انه يجب وان لم يأكل وبقول الرسالة وانت في الاكل بالخيار الجزولي وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من دعى فليجب فان شاء طعمه وان شاء تركه ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان كان مظهرا فليأكل وان كان صائما فليصل أي يدع فحمل مالك الأمر على الندب لاحديث المتقدم لأن أعمال الحديثين أولى من طرح أحدهما (قوله ولا يدخل) أي محل الوليمة (قوله أي يحرم عليه الدخول) أي سواء أكل أو لم يأكل وقوله الا باذن أي في الدخول (قوله لا يحرم) أي لا يحرم دخوله ولا أكله لأنه مدعو حكما بدعوى متبوعه (قوله وكره نثر اللوز) أي على

وجوب أكل الفطر وعدم وجوبه بل يستحب لما فيه من تطيب خاطر رب الوليمة وهو الظاهر ونسب الأرض الرسالة وانت في الاكل بالخيار (تردد للباحي) (ولا يدخل غير مدعو) أي يحرم عليه الدخول (الا باذن) فيجوز مع حرمة مجيئه بلا إذن وهذا ما لم يكن تابعا الذي قدر يعلم أنه لا يجيء وحده عادة فلا يحرم فما يظهر (وكره) في الوليمة (نثر اللوز) (والسكر) (لا يبيح) ولم يأخذ

أحدهما في يد صاحبه والآخر (لا القربال) أي الدف المعروف بالطار وهو (٣٣٩) المتقى حله من جهة واحدة فلا يكره (ولو

لرجل) بل يندب في النكاح
(وفي جواز (الكبر) ففتح
الكاف والباء وهو الطبل
الكبير للدور المجلد من
الجهتين (واليزهر) بكسر
اليم كبير طبل مربع منقى
من الجهتين لا تعرفه الآن
في مصر وفي كراهتهما
(ثالثا يجوز في للكبير)
دون الزهر فيكره (ابن
كثانة) قال (وتجوز
الزماره والبرق) أي
النقر جوازا مستوي
الطرفين وقيل يكرهان
وهو قول مالك في المدونة
وأما بقية الآلات من ذوات
الأوتار فالراجح حرمتها
حتى في النكاح والله أعلم
(فصل) (إنما يجب القسم)
على الزوج البالغ العاقل
ولو مجسوبا أو مريضا
(للزوجات) للطبقات
ولو إماء أو كليات أو
مختلفات (في البيت) لا
السراري ولا في غير البيت
كالوطء والنفقة ولما كان
القصد من البيت عندهن
الأنس لا المباشرة قال
(وإن امتنع الوطء شرعا)
أوعادة (أوطبا) الأول
(كحرمية) وحائض
(ومظاهر منها) ومول
(والتاني كحرمية)
والثالث كجذماء ومجنونة
فسوه ورفضه مثال
لهذوف وحذف مثال
قوله طبا (لا في الوطء)
ولا يجب فيه القسم بل يترك إلى طبيعته ولا بأس أن ينشط لاجتماع عند واحدة دون الأخرى (الإضرار) أي قصد ضرر

الأرض وقوله للنهبة أي لأجل الاتهاب أي وإما أحضاره في إثناء من غير شر فان خص به أعيان الناس
دون غيرهم حرم وإن كان يأكل منه جميع الناس بهداوة فهو جائز (قوله لا القربال) عطف على
فأعل كره أي كره شر الأوز لا يكره القربال أي الطبل به في العرس بل يستحب لقوله عليه الصلاة
والسلام أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف وأما في غير العرس كالختان والولادة فالمشهور عدم
جواز ضربه ومقابل المشهور جوازه في كل فرح للمسلمين ثم إن ظاهر المصنف جواز الضرب به في
العرس ولو كان فيه صراصر وهو ما ذكره القرطبي وقيل محل الجواز إذا لم يكن فيه صراصر أو جرس
والأحرم وهو ما في الدخول واعتمد الأول عجم واعتمد الثاني الأقاني كذا في عقب واعترضه بن
بان الذي نقله عن القرطبي وصاحب الدخول وغيرهما حرمة ذى الصراصر وهو الصواب
لما فهم من زيادة الاضطراب (قوله أي الدف المعروف بالطار) قال ابن عرفة هو المسمى عندنا بالبندير
قال بن مقتضى كلامه ولو كان فيه أوتار لانه لا يباشرها بالقرع بالأصابع كالعود ونحوه من الآلات
الوترية يزروق رأيت أهل الدين يبلادنا يتكلمون في أوتاره ولم أنف فيه على شيء (قوله فلا يكره
ولو لرجل) أي فلا يكره الطبل به ولو كان الطبل به صادرا من رجل خلافا لأصغ القائل بالمتع له
وإنما يجوز للنساء (قوله وهو الطبل الكبير الخ) وقيل انه الطبلخان وهو طبلان متلاصقان أحدهما
أكبر من الآخر وهو المسمى بالنقر ازان وقال ميارة هو طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة
وهو المعروف الآن بالدربكة وفي الحديث بالكوبة والقرطبة (قوله وفي كراهتهما الخ) (الاعتماد من
الأقوال الثلاثة أولها وهو قول ابن حبيب) والحاصل ان الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح ما لم
يكن فيه صراصر أو ولو كان فيه على مامر من الخلاف وأما في غير النكاح فلا يجوز شيء منه اتفاقا
في غير الدف وعلى المشهور بالنسبة للدف تقرير شيخنا عدوى (قوله وتجوز الزماره والبرق) أي يجوز
الزميز بهما في النكاح وأما في غيره فحرام ثم ظاهر كلام المصنف سواء كان الزميز بهما كثيرا أو يسيرا مع ان
ابن كثانة قيد الجواز بما إذا كان الزميز بهما يسيرا والأحرم فعلى المصنف المؤاخذه في إطلاقه ثم بعد هذا
ففتح اعتماد كلام ابن كثانة مع التقيد والشيخ إبراهيم القاني قد ضعفه وجزم بالحرمه ولو كان الزميز بهما
يسيرا (قوله فالراجح حرمتها الخ) مفا له ما قاله بعضهم من جوازها في النكاح خاصة وهو ضعيف

فصل (إنما يجب القسم للزوجات في البيت) (قوله للزوجات الطبقات) أي بالغات أم لا
صحيحة كانت الزوجة أو مريضة وقوله للزوجات في البيت هذا هو المحصور فيه فالمتى لا يجب القسم
لاحد في شيء إلا للزوجات في البيت فهو على حد ماضرب إلا زيد عمرا أي ماضرب أحد أحدا إلا
زيد عمرا وقوله لا للسراري قال في المدونة وله أن يقيم عند أم ولده ماشاء ما لم يضر بالزوجة قال ح أي
بأن يزيد البرية على الزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب القسم بين المتولدات وبين الإماء ولا
بينهن وبين المسكوحات (قوله كالوطء والنفقة) أي والميل القلي (قوله كحرمه ومظاهر منها) مثل
الامتناع شرعا بمثلين يعلم انه لا فرق بين أن يكون سبب الامتناع منه كالظهار أو منها كالأحرام
(قوله لا في الوطء) أي ولا في النفقة ولا في الكسوة وإنما لكل ما يليق به أو له أن يوسع على من شاء
ما من زيادة على ما يليق بمثلها قال ابن عرفة ابن رشد مذهب مالك وأصحابه انه إن قام لكل واحدة بما
يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء منهم بما شاء وقال ابن نافع يجب العدل بينهم
في ماله بعد إقامته لكل واحدة بما يجب لها والأول أظهر اه ح (قوله الا لإضرار) استثناء من
محذوف أي لا يجب القسم في الوطء في سائر أحواله الا لإضرار فيجب القسم فيه بمعنى التشريك
على الوجه الذي لا يضر وإن لم يستويا فيه (قوله أي قصد ضرر) حصل ضرر بالفعل أم لا

(ككفنه) عنها بعد له للجماع (ستوفّر لفته لأخرى) لالعانية فيحرم ويجب عليه ترك الكف (وعلى ولي) الزوج المخنوز (إطافته) على زوجته لمصول العدل لمن (٣٤٠) كما يجب عليه تفقهن لانه من باب خطاب الوضع وانما لم تجب الاطافة على ولي الصبي

لعدم استفاعن بوطه
بمخلاف المخنوز (وعلى
للربض) الاطافة بنفسه
عليهن (لأن لا يستطيع)
للطواف لشدة مرضه
(فقدت من شاء) الإقامة
عندها أقام (وفات)
القسم (إن ظلم فيه) لفوات
زمنه فلا محاسبة للظلمة
بهدر ماله عند ضررتها
ومفهوم ظلم وأخرى كالمو
سافر بواحدة فليس
للحاضرة محاسبة للسافرة
وكما لو سافرت احدا من
وحدها وكيانته بمولده أو
فراة أو صمعة فليس لمن
فانت ليتها إله عوضها
(كخذه) عبد (معتق)
بعضه بأبق (وقد كان
يخدم مالك بعضه جمعة
ويخدم نفسه جمعة مثلا
فاذا رجع بعد شهر مثلا
فانه يفوت على مالك
بعضه من إياقه ولا يحاسبه
شخص فانه يرجع على من
استعمله بقية ما ينوبه
في زمن الاستعمال
ومثله المشترك يخدم بعض
ساداته مدة ثم يابق فليس
لشريك الآخر المحاسبة
بما ظم (وندى بالابتداء)
في القسم (بالليل) لانه وقت

(قوله ككفنه عنها بعد له للجماع) أي لها أو لغيرها وهذا مثل للاضرار لان الكف المذكور
يعمل على قصد الضرر وان لم يقصده في نفس الأمر ولا يقال هذا يخالف ما مر من ان للمنع قصد
الضرر لان للمنع قصد الضرر حقيقة أو حكما بالحمل عليه وان لم يحصل ضرر بالफल وظاهره انه
يمنع وان لم يبطأ الأخرى بعد الكف المذكور (قوله للعافية) أي لا لتوفر عافية (قوله لأنه من باب
خطاب الوضع) ظاهره ان الضمير راجع لوجوب الاطافة لان هذا علة لقول المصنف وعلى ولي
المخنوز اطافته وفيه نظر لان وجوب الاطافة من خطاب التكليف والحاصل ان جعل تزوج
المخنوز بمدد من النساء سببا في وجوب الاطافة على الولي خطاب وضع ووجوب الاطافة على
الولي خطاب تكليف اه عدوى (قوله فقدت من شاء الإقامة عندها) أي لرفقها به في تبرئته لا
لميله لمقامته منع الإقامة عندها ثم اذا صح ابتداء القسم قاله عيق (قوله ان ظلم فيه) أي بان بات عند
احدى الضرتين ليتين ليتها والية ضررتها حيفا وكذا اذا بات عند إحدى الضرتين ليتها وبات الالية
الثانية في المسجد لغير عذر (قوله فليس لمن فانت ليتها ليلة عوضها) أي لان القصد من القسم دفع
الضرر الحاصل وتحسين المرأة وذلك بفوت بفوات زمانه (قوله ولا يحاسبه بها) أي ولا يحاسبه
بخدمة ما أبق فيه (قوله فليس لشريك الآخر الخ) هذا واضح حيث حصل من الشريكين في خدمة
العبد قسمة مهايأة وأما إذا لم يحصل قسمة أصلا كان ما عمل لها وما أبق عليها (قوله ونذب
الابتداء بالليل) أي ما لم يقدم من سفره فانه بخير في النزول عند أيتهما شاء في أي وقت قدم فيه ولا
يتعين النزول عند من كان ذلك اليوم يومها على العتد وانما يستحب فقط لأجل ان يكمل لها يومها كما
قال ابن حبيب اه عدوى ثم ان ما ذكره المصنف من نذب الابتداء بالليل اعتمد فيه على ظاهر
قول الباجي والظاهر من قول أصحابنا ان يبدأ بالليل اه نقله المواق وبه يرد على من قال ليس
في نصوصهم الا التخيير اه بن (قوله سواء كان له إمام أم لا) أي ما لم يقصد الضرر بعدم المبيت عندها
والاحرم (قوله فان شكت الوحدة) أي في الليل أو النهار وقوله ضمت الى جماعة أي لتسكن معهم
للاتقاس (قوله مالم يكن تزوجها على ذلك) أي على ان تسكن وحدها فان كان تزوجها على ذلك لم
يلزمه ان يضمها لجماعة وظاهره ولو حصل لها الضرر بالوحدة وليس كذلك بل الظاهر ان محل ذلك
مالم يظن ضررها بالوحدة * واعلم ان ما قاله المصنف خلاف قول ابن عرفة الاظهر وجوب البيات عند
الواحدة أو يأتي لها بامرأة ترضى ببياتها عندها لان تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه زمن خوف
المحارب والظاهر التفصيل بين أن يكون عندها ثبات بحيث لا يغتنى عنها في بياتها وحدها فلا يجب
البيات عندها والا فيجب اه عدوى (قوله والتسوية بينهما فيه) أي خلافا لمن قال للزوجة الحرة
يومان وللزوجة الأمة يوم وصرح المصنف بهذا الرد على ذلك الخلف وان علم من قوله للزوجات
(قوله وقضى للبكر بسبع) أي اذا تزوجها على غيرها وكذا يقال في الثيب وهذا هو المشهور ومقابله
ان البكر يقضى لها بسبع وثلاث مطلقا تزوجها على غيرها أم لا وانما يقضى للبكر بسبع ازالة
للوخسة والاتلاف موزيدت البكر لان حياها أكثر فتحتاج لامهال وجبروتان والثيب قد
جربت الرجال الا أنها استحدثت الصحة فأكرمت بزيادة الوصلة وهي الثلاث (تنبيه) قال
في التوضيح اختلف هل يخرج للصلاة ونساء حوائجه أو لا يخرج وأما الجمعة فسي عليه واجبة اه

واختار

في القسم (بالليل) لانه وقت الايواء (و) نذب (المبيت عدوى) تزوجة (الواحدة) التي لا ضرر لها سواء كان

له إمام أم لا فان شكت الوحدة ضمت لجماعة مالم يكن تزوجها على ذلك (و) الزوجة (الأمة) (البلدة) (كالحرية) في وجوب القسم
في البيت والتسوية بينهما فيه (و) قضي على الزوج (للبكر) ولو أمة بتزوجها على حرة (بسبع) من الياالي متواليه يخصها بها

(والثيب) كذلك (ثلاث) وهو غير جد ذلك في البداءة بآيتين أحب (ولا قضاء) لضررتها (٣٤١) القديمة بمثل ذلك في نظيرها

فاتها (ولا نجاب) الثيب
(لسبع) ان طلبتها كالا
نجاب البكر لاكثر منها
فلو قال ولا نجاب لاكثر
لكان أشمل أى لا نجاب
الزوجة الجديدة لاكثر مما
شرع لها (ولا يدخل) أى
يحرم على الزوج أن
يدخل (على ضررتها) في
يومها (لأفائه من الظلم) (إلا)
لحاجة (غير الاستمتاع
كناولة ثوب فيجوز ولو
امكنه الاستئابة (وجاز)
للزوجة (الانزعة) بضم
الهمزة وسكون اللام
وكدرجة أى الاثارة
لاحدى الضررتين (عليها)
أى على الضررة الأخرى
(برضاها) سواء كان ذلك
(بشيء) أى في نظير شيء
تأخذ منه أو من ضررتها
أو من غيرها (أولاً) بل
رضيت بجائنا (ك) جواز
(إعطائها) أى الزوجة
لا بقيد الضررة شيئاً للزوجة
(على إمسارها) في عصمتها
أو حسن عشرتها معها
فالمصدر الأول مضاف
للفاعل والثاني للفعول
ويجوز العكس أى يجوز
للزوج أن يعطى شيئاً
لأجل أن تمسكه ولا يفارقه
عند ارادتها الفراق أى
لأجل أن تحسن عشرته
(و) جاز للزوج أو الضررة

واختار اللحى أنه لا يخرج لصلاة ولا لقضاء حوائجه لأن على المرأة في خروجها وصداقها عرفة
وصحح في الشامل مقابله فقال وله التصرف في قضاء حوائجه على الأصح اهـ بن (قوله) ولثيب
(ثلاث) أى متوالية من الألبالى يخصها بها ولو أمة يزوجهها على حرة فلوزفت له امرأتان في ليلة فقال
للحى عن ابن عبد الحكم يفرع بينهما وقيل عبد الحق والحقى وروى على عن مالك ان الحق
للزوجة فهو غير دون قرعة قال ابن عرفة قلت الاظهر انه ان سبقت احدهما بالعداء البناء قدمت والا فسابقة
المقدم وان عقدتا معا فالقرعة قال عجم وإذا أوجبت القرعة تقديم احدهما فانها تقدم بما يقضى لها
به من سبع ان كانت بكراً أو ثلاث ان كانت ثيباً ثم يقضى للأخرى بالسبع أو الثلاث ومثل هذا
يجرى في قول ابن عرفة وأيس المراد ان من أوجبت لها القرعة التقديم تقدم في البداءة بليلة على
الأخرى ثم يبيت الليلة الثانية عند الأخرى وهكذا اهـ من بن (قوله) ان طلبتها (أى على المشهور
خلافاً لمن قال انها نجاب) (قوله) لكان أشمل (قد نجاب بان المصنف إنما اقتصر على الثيب لما فيها
من الخلاف وأما البكر فلا نجاب لما طلبته من الزيادة اتفاقاً (قوله) في يومها (المراد باليوم
مطلق الزمن الصادق باليوم واليلة لانه يكمل في القسم لكل واحدة من نسائه يوماً واليلة (قوله) الا
لحاجة فيجوز (أى الدخول سواء كان في الليل أو النهار كما قال ابن ناجي محالفاً لشيخه البرزلى
في تخصيصه الجواز بالنهار وإذا دخل حاجة فلا يقيم عندهم دخل لها الا لعذر لا بد منه كاتضاء دين
منها أو تجر لها (قوله) ولو امكنه الاستئابة (مذاهو المذهب خلافاً لمن قال لا يدخل حاجة الا اذا
تسرت الاستئابة (تنبه) يجوز للرجل وضع ثيابه عند واحدة دون الأخرى لغير ميل ولا اضرار
وإذا دخلت عليه غير صاحبة النوبة في بيت صاحبها فلا يلزمه الخروج ولا اخراجها نعم لا يستمتع
بها لصاحبة النوبة منع ضررتها من الدخول عندها مطلقاً كما ان له النع ولا يجب عليه كذا استظهر عجم
(قوله) أى الاثارة (هو بمعنى التفضيل أى تفضيلها عليها في البيت بان يبيت عند واحدة دائماً
أو ليلتين والأخرى ليلة (قوله) برضاها (أى رضا الضررة الأخرى (قوله) كاعطائها على
امسارها (الظاهر أن الضمير يعود على النوبة وان المصنف أشار به لقوله في التوضيح
ولو طلب اذنها في اثار غيرها فلم تأذن له فخيرها بين الطلاق والاثارة فاذنت له بسبب ذلك ففي ذلك
قولنا اهـ فلعنه ترجع عنده القول بالجواز فاقصر عليه هنا اهـ بن ويؤيد الجواز قصة سودة لما
كبرت وهبت ليلتها لعائشة على أن يمكسها على ذلك (قوله) مضاف للفاعل (أى كأن تعطى الزوجة
زوجها شيئاً على أن يمكسها الزوج (قوله) ويجوز العكس (أى بان يجعل المصدر الأول مضافاً للفعول
والثاني مضافاً للفاعل أى كأن يعطى الزوج زوجته شيئاً على أن تمسكه أى تحسن عشرته (قوله) وشراء
يومها منها (اعتمد المصنف في الجواز هنا قول ابن عبد السلام اختلف في بيعها اليوم واليومين
والاقرب الجواز إذ لا مانع منه وقوله في التوضيح فلا يقدم فيه ما نقل عن ابن رشد من الكراهة وفي
تسمية هذا شراء مساعمة بل هذا اسقاط حق لان المبيع لابد ان يكون متحولاً ان قلت ان قوله
وشراء يومها موز مكرر مع قوله وجاز الاثرة عليها شيء قلت لا تكرار لان ما تقدم لم يدخل على
عقدة محتوية على عوض وما هنا دخلا على ذلك أو ان ما تقدم اسقاط لما لا غاية له بخلاف ما هنا فان
الاسقاط لمدة معينة تأمل (قوله) والمراد (أى بقوله) يومها زماناً معيناً أى قليلاً لا كثيراً فلا يجوز كذا قال
بعضهم وقال الشيخ أحمد الزرقاني يجوز شراء النوبة ولو على الدوام (قوله) والسلام عليها (أى على الضررة
في يوم الأخرى ولا بأس بأى كل ما يثبت له عند ضررتها إذا كان الأكل عند الباب لا في بيت الأخرى

(شراء يومها) (بعض معين ويختص الضررة بما اشترت ويخص الزوج من شاء منهن به اشترى والمراد زماناً معيناً يوماً كان أو أكثر
(و) جاز في يومها (وطء ضررتها ياذنها) (و) جاز (السلام) عليها والسؤال عن حالها (الباب) من غير دخول

(و) جاز (اليات عند ضررتها) (٣٤٣) في ليتها (إن أغلقت بابها دونه) (والحال انه لم يقدر بيت بجبرتها) لما منع براد وغيره فان

قد لم يذهب وتكون
ناشرا بذلك الا أن تخف
منه ضررا (و) جاز
(برضاها) أو رضاهما
(جمعهما) أو جمعهم
(بمنزلة) مستقلين (من)
دار) واحدة (و) جاز
برضاها (استدعاهن
لحلت) المختص به أى يدعو
كل من كانت نوبتها أن
تأتى اليه فيه والأولى أن
يذهب هو لكل واحدة
لفعله عليه الصلاة والسلام
(و) جاز برضاها (الزيادة
على يوم وليلة) لأن لم
يرضيا في المسائل الثلاثة
فلا يجوز والراجح انه
يجوز في الأولى بغير
رضاهن (و) لا يجوز
دخول حمامهما (ولو
رضيتا لأنه مظنة الاطلاع
على العورة والاماء
كالزوجات بخلاف دخوله
مع واحدة فيجوز (و) لا
(جمعهما في فراش) واحد
معه (ولو بلا وطء) لما فيه
من شدة غيرتهما (وفي
منع) جمع (الأمتهين) بملك
في فراش واحد كالزوجتين
(وكرهتهن) لعله غيرتهن
(قولان) إذا لم يطاق والا
منع اتفاقا (وإن وهبت)
ضرة (نوبتها من ضرة) كان
(له) (النع أي منعها من ذلك
إذ قد يكون له غرض في
الواحدة (لها) أى ليس

فكره على الظاهر لما فيه من أذيتها كذا قرر شيخنا (قوله) وجاز اليات عند ضررتها ان أغلقت بابها
دونه (وهل يجوز وطء من بات عندها وهو ما اعتمد عج أولا يجوز اقتصارا على قدر الضرورة
وهو ما لغيره (قوله في ليتها) أى الضرة الأخرى وقوله ان أغلقت أى صاحبة اللية وقوله فان قدر
أى على اليات بجبرتها وقوله لم يذهب أى لضررتها وظاهره كانت ظالمة أو مظلومة وهو كذلك على
الاعتماد وقوله بذلك أى بفتحها الباب دونه (قوله منزلة مستقلين) أى كل واحد منهما مستقل بمنافعه
من مطبخ ومرحاض وغيرها (قوله وجاز برضاها الزيادة على يوم وليلة) أى وكذا يجوز تصيف
ذلك الزمن برضاها فان لم يرضيا بالزيادة ولا بالقص وجب القسم يوم وليلة ولا يجوز تصيف ذلك
الزمن ومحل هذا إذا كانتا يلد واحد أو في بلدين في حكم الواحدة بان كان يرتفق أهل كل منهما بأهل
الآخر وأما إذا كانتا يلدن متباعدين فلا بأس بالقسم بالجمعة والشهر محالا ضرر عليه فيه
(قوله والراجح الخ) بل قد اعترض الشيخ أحمد بابا ما ذكره للصف بأنه لا نص في كلامهم بواقفه بل
نصوص للذهب تدل على ان له جبرهن على ذلك حيث كان كل منزل مستقلا بمنافعه والجواز بالرضا
إنما هو حيث لم يكن كل منزل مستقلا بان كان للمنزلةن مرحاض واحد ومطبخ واحد يبقى شيء آخر
وهو ما إذا أراد سكناهما في منزل واحد وقد ذكر في التوضيح انه لا يجوز ان رضيتا واعترضه الشيخ
أحمد بابا أيضا بان النصوص تدل على جواز سكناهما بمنزل واحد ان رضيتا ولا يقال جمعهما في منزل
واحد يستلزم وطء احدهما بحضرة الأخرى لأنه يمكن ان يطاقها في غيبة الأخرى قال بن وقد
بحث كثيرا عن النصوص فلم أجد ما يشهد للصف غير انه تبع ابن عبد السلام (تنبيه) ذكر
شيخنا انها لا تباين بعد رضاها بسكناها مع ضررتها أو مع أهله في دار لسكناها وحدها (قوله ولو
رضيتا) أى ولو كانتا مستورتى العورة على الاعتماد كما يفيد التعليل الذى ذكره الشارح خلافا لما يفيد
كلام عقب وشب من الجواز إذا استترتا كما قرره شيخنا (قوله لأنه مظنة الاطلاع على العورة) أى
لأنه مظنة لظفر كل واحدة من الضرتين لعورة الأخرى ولا يقال هذا يقتضى منع دخول النساء
الحمام مؤتزرات بعضهن مع بعض لانا نقول ان المرأة يحصل منها التساهل في كشف عورتها إذا كان
زوجها حاضرا بخلاف ما إذا لم يكن حاضرا فلا يحصل عندها التساهل ثم ان مقتضى العلة جواز
الدخول بالزوجات وكذا الاماء إذا اتصف كل بالعمى وهو الممول عليه خلافا لظاهر المصنف
اه عدوى (قوله والاماء كالزوجات) أى على المشهور ومقابلته ما نقل عن أسد بن القرات انه اجاب
الامير بجواز دخوله الحمام بجواريه (قوله ولو بلا وطء) ردبوا على ابن الماجشون القائل انما يمنع
جمعهما في فراش واحد إذا جمعهما لاوطء واما جمعهما فهو مكروه (قوله وفي منع جمع الأمتين
بملك في فراش واحد) أى نظرا لأصل الغيرة (قوله قولان) أى لملك والمنع هو الظاهر اه خشى
ولعبد الملك بن الماجشون قول بالاباحة وهو ضيف (قوله وان وهبت نوبتها من ضرة كان له المنع)
قال عقب وانظر فهوهم الهبة كالشراء السابق في قوله وشراء يومها هل هو كذلك المنع أولا لضرورة
الموضعية قال بن والظاهر أن له المنع في الشراء كالهبة لوجود العلة المذكورة وهو انه قد يكون له
غرض في البائعة إذ الحق له وإذا منع فلا تلزمه الموضعية (قوله وليس له جمعها) أى جعل النوبة
الموهوبة (قوله بخلاف هبتها نوبتها منه فلا يختص بها) وأما لو باعت نوبتها منه ففي عج انه
لا يختص بها كهبائها منه وذكر الشيخ أحمد الزرقاني وكذا الشيخ أحمد بابا انه يختص بها فيختص بها من
شاء وأنه ليس كالهبة وصرح ابن عرفة وسماع القرين يدل على ذلك انظره في بن وقد مشى شارحا

المنع الموهوبة أى رد الهبة إذا رضى الزوج (وتختص) الموهوبة بما وهب لها حيث رضى الزوج وليس له جعلها لغيرها (بخلاف) فيما
هبها نوبتها (منه) أى من الزوج أى له فلا يختص بها بحيث يجعلها لمن شاء بل تهدر الواهبة كالمعمد فإذا كن أربعا فالقسم على ثلاث

فإذا كانت هي التالية لمن بات عدها بات عند من يلها وهكذا (ولها) أي الواهة (الرجوع) أي رجوعها فباعتها لا يبدلها من العبرة فلا فائدة لها على الوفاء (وإن سافر) الزوج أي أراد السفر (اختار) من شاء من قسمة ماله (إلا في) سفر الحج والزجر فيخرج لأن الشاحة تعظم في سفر القربان (وتوالت بالاختيار مطلقاً) ولو في حج وعزو (٣٤٣) وهو اختار ابن القاسم والمالكي

الكلام على أحكام القسم
مرغ في الكلام على
أحكام النشور فقال
(ووعظ) (الزوج من)
نشرت) النشور الخروج
عن الطاعة الواجبة كأن تمت
الاستمتاع بها أو خرجت
لا أدن لعل تعلم أنه لا
يأذن فيه أو ترك حقوقه
الله تعالى كالنسل أو
الصلاة ومسه اغلاق
البادونه كما مروا ووعظ
التذكير بما يلين القلب
اقبول الطاعة واجتناب
المسكر (ثم) إذا لم يجد
الوعظ (هجرها) أي تجنبها
في المضجع فلا ينام معها
في فرش لعلها أن ترجع مما
هي عليه من الخالقة (ثم)
إذا لم يجد الهجر (ضربها)
أي جازله ضربها ضرباً
غير مبرح وهو الذي لا
يكسر عظماً ولا يشين
جارية ولا يجرور الضرب
للبرح ولو علم أنها لا تترك
النشور إلا به فأن وقع فلها
التطليق عليه والقصاص
ولا ينتقل لحالة حتى يظن
أن التي فلها لا تنفد كما أفاده

فما مر على هذا القول (قوله فإذا كانت) أي الواهة هي التالية الخ (قوله ولها الرجوع) فباعتها وهنت زوجها
أو ضربتها) أي سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أولاً وقوله أي للواهة أي وكذا لمن باعت بوبنها لالة
المذكورة (قوله أي أراد السفر) أي لتجارة أو غيرها (قوله وهو اختار ابن القاسم) أي من أقوال
أربعة لذلك وهي الاختيار مطلقاً القرعة مطلقاً الأفرع في الحج والزجر فقط لأن الشاحة تعظم في
سفر القربان الأفرع في الزجر فقط لأن الزجر تشتد الرغبة فيه لرجاء فضل الشهادة واعلم أن المدونة
قالت إن أراد الزوج سفرها اختار من نساءه واحدة للسفر معه فيهضم إيقاها على ظاهرها من
الاختيار مطلقاً وبعضهم حملها على ما إذا كان السفر لسير الحج والزجر وأما لهما فيخرج فيها وظاهر
التخيرة يدل على أن هذا هو المشهور (قوله ووعظ الزوج) أي إذا لم يبلغ نشورها الإمام أو لمعه
ورجى صلاحها على يد زوجها والا وعظها الإمام (قوله أو خرجت بلاذن لعل الخ) أي وعجز عن
ردها لعل طاعته فإن قدر على ردها بصلحها فلا تكون ناشراً ويجب لها حينئذ النفقة بخلاف الناشرة فلا
نفقة لها قاله شيخنا العدوي (قوله بما يلين القلب) أي من الثواب والعقاب المترين على طاعته ومخالفته
(قوله ثم هجرها) أي ثم إن لم يجد وعظ الزوج أو الإمام هجرها زوجها وغاية الأولى منه شهر ولا يبلغ
به أربعة أشهر كما في القرطبي (قوله ضرباً غير مبرح) بكسر الراء للشدة اسم فاعل من برح به الأمر
تبريحاً شق عليه فالضرب للبرح هو الشاق وإن ضربها فادعت العداوة وادعى الأدب فانها تصدق
وحينئذ فيعزر الحاكم على ذلك المداء ما لم يكن الزوج معروفاً بالصلاح والاقبل قوله انظر من
(قوله ويفعل) أعدا الضرب الخ) حاصله أنه يعظها إن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها
هجرها إن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها ضربها إن جزم بالافادة أو ظنها لأن
شك فيها (قوله وأولم يظن إفادته) لا يقال هما من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيهما ظن
الافادة لانا نقول بل هما من باب رفع الشخص الضرر عن نفسه بدليل أن في الآية تقديره ضاف وهي
واللاني تخافون نشوزهن أي ضرر نشوزهن (قوله وبتدبيرة عليها) أي بان كان يضارها بالمجرأو
الضرب أو الشتم وقوله زجره الحاكم أي إذا رفعت أمرها إليه وأتمت تعدى الزوج واختارت اللقاء
معه (قوله ثم ضرب على ما تقدم الخ) الحاصل أنه يعظه أولاً وإن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن لم
يفد ذلك ضربه إن جزم بالافادة أو ظنها وهذه الطريقة ظاهر النقل وهناك طريقة أخرى يعظه
أولاً فإن لم يغبأمرها بهجره فإن لم يغبضربه بالطريقان على حد سواء ولكن الظاهر الثانية لأن هجرها
له فيه مشقة عليه بل ربما كان أضر عليه من الضرب وما ذكره المصنف من أنه إذا ثبت تعدبه عليها
يزجره الحاكم ثم يضربه حيث لم ترد التطليق منه بل أرادت زجره وإيقاءها معه فلا ينافي قوله الآتي
ولها التطليق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (قوله فإن لم يثبت فالوعظ فقط) فهذه
أقسام ثلاثة وهي ما إذا كان التعدى من الزوج أو من الزوجة أو منهما وأشار المصنف
للقسم الرابع بقوله وإن أشكل الخ (قوله وهم من قبل شهادة) أي لا الأولياء أصحاب الكرامات

المطف ثم ويفعل أعدا الضرب وأولم يظن إفادته بان شك فيه لعله يفيدان علم عدم الافادة وأما الضرب فلا يجوز إلا إذا
ظن إفادته لشدة قوله (إن ظن إفادته) قيد في الضرب دون الأمرين قبله (وبتدبيرة) أي الروح عليها وثبوته بالبينة والاقرار
(زجره) أي سمه (الحاكم) باجتهاده بوعظه ثم ضرب على ما تقدم للزوج في الزوجة فإن لم يثبت وعظه فقط دون ضرب فإن ثبت تعدى
كل منهما على صاحبه وعظم ما ثم ضربها باجتهاده فإن لم يثبت فالوعظ فقط (وسكنها بين قوم صالحين) وهم من قبل شهادتهم

(إن لم تكن بينهم) هذا فيما ادعت الضرر وتكررت شكاواها وعجزت عن إثبات دعواها ووافيا إذا ادعى كل منها الضرر وتكررت منها الشكوى وعجزا عن إثباته فمحل تسكينها بينهم إنما هو عند الاشكال فقولا (وإن أشكل) الأمر أى استمر الاشكال بعد تسكينها بين قوم صالحين أو كانت بينهم ابتداء (٣٤٤) أو لم يمكن السك في بينهم (بش) الحاكم أو من يقوم مقامه (حامين وإن لم يدخل)

الزوج (بها) قد يكونان في بيت واحد أو جارين فيتنازعان (من أهلها) أى يحكما من أهلها وحكما من أهلها (إن أمكن) ولا يجوز بث اجنبيين مع الامكان فان بينهما مع الامكان ففي قض حكمهما تردد فان لم يمكن كونهما معان الأهل بل واحد فقط من أهل احدهما والثاني اجنبى فقال اللخمى ضم له اجنبى وقال ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين وترك القريب لأحدهما) وتنب كونهما جارين (في بث الأهلين ان أمكن والاجنبيين ان لم يمكن) (وبطل حكم غير العدل) بطلاق أو ابقاء أو بعل وغير العدل الفاسق والصبي واللجنون والبدن (د) حكم (سفيه) وهو للبذر في الشهوات ولو مباحة على المذهب (و) حكم (امرأة) وغير قبيح بذلك) أى باحكام النشوز فشرطها الذكورة والرشد والعدالة والفقه بما حكمافيه (ونفذ طلاقهما)

(قوله ان لم تكن بينهم) أى فان كانت بينهم من أول الأمر فانهم يوصون على النظر في حالهما ليم من عنده ظلم منهما (قوله وعجزا عن إثباته) أى الضرر واما اذا اثبتا فقد تقدم حكمه من انه يعظمهما يضرهما (قوله بعد تسكينها بين قوم صالحين الخ) وعلى هذا نقوله وان أشكل عطف على قدرأى فان اتضح الحال فعل ما قدمناه عند ثبوت ضررها أو ضررها فان استمر الاشكال بث الخ (قوله من أهلها ان أمكن) أى لأن الاقرب اعرف بيوطن الاحوال وأطيب للصالح وتقوس الزوجين أسكن لهما فيبرزان لهما مافى ضمايرهما من الحب والبغض واردة الفرقة أو الصلحة (قوله مع الامكان) أى امكان الاهلين وقوله فان بينهما أى الاجنبيين مع امكان الأهاليين (قوله ففي قض حكمهما) أى بالطلاق مجانا أو على مال (قوله تردد) أى تحير للخمى والظاهر رفض الحكم لأن ظاهر الآية ان كونهما من أهلها مع الوجدان واجب شرط كما في التوضيح ولا يقال ان ظاهر النص عدم البطلان حيث لم يعد ذلك من مبطلات حكمهما الآية لانا نقول النصف لم يدع حصر البطلان في الأمور الآتية فنحكمه بالبطلان بها لا ينافى البطلان بغيرها كما اذا كانا اجنبيين مع وجود الأهل (قوله ضم له) أى لأهل احدهما (قوله يتعين كونهما اجنبيين) أى لتلايميل القريب لقربيه والأول من هذين التولين هو الواثق لظاهر النصف لأن مفهوم اذا لم يكن عدم الامكان منهما أو من أحدهما فان لم يمكن بث اجنبيين (قوله بطلاق) أى بغير مال وقوله أو بعل أى في خلع (قوله وسفيه) اعلم ان السفيه ان كان مولى عليه كان غير عدل وان كان أصلح أهل زمانه لأن شرط العدل ان لا يكون مولى عليه وان كان موهما فان اتصف بما اعتبر في العدل فعدل والا فلا فقوله وبطل حكم غير العدل دخل فيه السفيه المولى عليه والمهمل غير العدل وقوله وسفيه ادخل غير المولى عليه الصالح وقوله وامرأة ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده وامرأتان لأن الرأتين لا يكونان حكمين لأن الرجل الواحد لا يكون حكما (١) اه تقرير عدوى (قوله على المذهب) أى لافى الحرمة فقط كما في تمت (قوله وغير قبيح بذلك) أى ما لم يشار العلماء بما يحكم به فان حكم بما اشاروا عليه به كان حكمه نافذا (قوله وان لم يرض الزوجان) أى هذا اذا رضى به الزوجان بعد ايقاعه بل وان لم يرضياه بعد ايقاعه (قوله واما قبله) أى واما ان لم يرضياه قبل ايقاعه فلمها الاقلاع أى الرجوع عن تحكيمهما وقوله كما يأتى أى على ما يأتى من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم أو الزوجين (قوله وان لم يرض الحاكم به) ولو كان الطلاق الذى اوقعا محالفا لمذهب الحاكم الذى أرسلهما اذ لا يشترط موافقتهما للحاكم في المذهب (قوله وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم الخ) شار بهذا الى ان البالغة راجعة للامرين أى نفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان ولو كانا مقامين من جهةهما ونفذ طلاقهما وان لم يرض الحاكم ولو كانا مقامين من جهةهما (قوله ولو كانا مقامين من جهةهما) رد بولوايتوهم من انهما اذا كانا من جهةهما فانه لا ينفذ اذا لم يرض به أو الحاكم (قوله لأن طريقهما الحكم) أى على

(١) يقتضى ان الأربع يحكمهن وهو خلاف ظاهر الشارح اه كنه محمد علبش

أى الحكمين ويقع باثنا ولو لم يكن خاما بان كان بلا عوض (وإن لم يرض الزوجان) به بعد ايقاعه واما قبله فلمها المشهور الاقلاع كما يأتى (و) ان لم يرض (الحاكم) به وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم بل (ولو كانا) مقامين (من جهةهما) أى الزوجين أى فهو نافذ ولو لم يرض من ذكر به لأن طريقهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة وقوله ونفذ بوجوه ابتداء وقوله (لا أكثر)

عطف على فاعل فقد نى لا ينفذ أكثر (من) طلاقه (واحدة أو قما) نيت لاكثر والعائد محذوف أى أوقعه أى لا ينفذ مازاد على الواحدة لأن الزائد خارج عن معنى الإصلاح الذى يثنى به الزوج رد الزائد (وتلزم) الواحدة (إن اختلفا فى العدد) بان أوقع أحدهما واحدة والثاني اثنتين أو ثلاثا لاتفاقهما على الواحدة (ولها) أى الزوج (التطليق) على الزوج (بالضرر) وهو ما لا يجوز شرعا كجرها بلا موجب شرعى وضربها كذلك وسبها وسب أبها نحو يابنت الكلب يابنت (٣٤٥) الكافر يابنت الملون كما يقع كثيرا

من رعاى اللبس ويؤدب على ذلك زيادة على التطليق كما هو ظاهر وكوطها فى دبرها لا يمنعها من حمام وفرجة وتأديبها على ترك صلاة أو تسر أو تزوج عاها ومتى شهدت بينة بأصل الضرر فلها اختيار الفراق (ولو لم تشهد البينة بتكرره) أى الضرر أى ولها اختيار البقاء معه ويزجره الحاكم ولو سفيه أو صغيرة ولا كلام لولها فى ذلك فقوله آثقاو يعمده زجره الحاكم فيما إذا اختارت البقاء معه ويجرى هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (وعليها) أى الحكامين وجوبا (الإصلاح) بين الزوجين بكل وجه أمكن (فإن تعدت) الإصلاح نظرا (فإن أساء الزوج) عليها (طلقا) عليه (بلا خلع) أى بلامال يأخذانه منه (لظلمه) (وبالعكس) بان كانت الاساءة منها فقط (اتمسكها عليها) وأمرها بالصبر وحسن المعاشرة

المشهور اما على القول بان طريقها للوكالة عن الزوجين فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الزوجان بعد إيقاعه لأنه قد يدعى أحد الزوجين ان ذلك الطلاق خلاف المصلحة وأما على القول بان طريقهما الشهادة عند الحاكم بما علما فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الحاكم ونفذه (قوله) عطف على فاعل فقد أى فهو مرفوع لعطفه على المرفوع ويصح نصبه عطفا على معمول طلاقهما لأنه بمعنى تطليق أى نفذ طلاقهما واحدة لأكثر ويجوز جره بالفتحة عطفا أيضا على معمول طلاق أى تطليقهما بواحدة لأكثر ويجوز نصبه فى هذه الحالة عطفا على محل الجار والمجرور ثم ان الاضافة فى قوله ونفذ طلاقهما للعمد أى نفذ طلاقهما المعمود شرعا وهو الواحدة فكانه قال ونفذ طلاقهما واحدة لا أكثر من واحدة فقد وجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق احد متعاطفها على الآخر (قوله) أى لا ينفذ مازاد على الواحدة الخ) أى والنافذ واحدة فقط * والحاصل انه يجوز لهما ابتداء إيقاع أكثر من واحدة فإذا أوقعها فلا ينفذ منه إلا واحدة ولنا قال فى التهذيب ولا يفردن بأكثر من واحدة (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد بالإصلاح ضد الاقتراق وهذا بخلاف قول المصنف الآتى وعليهما الإصلاح (قوله) بان أوقع أحدهما واحدة) أى او قال أحدهما أو قضا معا واحدة وقال الآخر أوقعنا مائتا أو اثنتين (قوله) ولها التطليق بالضرر) أى لها التطليق طلاقا واحدة وتكون بائنة كما فى عقب وظاهره ولو كانا غير بالعين كافى خش (قوله) كجرها) أى بقطع الكلام عنها وتولية وجهه عنها فى الفرائض (قوله) وفرجة) أى ونزها (قوله) أو تسر) عطف على منعها من حمام أى لها التطليق بالضرر لا يمنعها من حمام ولا تسر وتزوج عليها (تنبيه) ليس للزوج منعها من التجر والبيع والشراء حيث كانت لا تخرج ولا تغلو باجنبي ولا يغشى عاها الفساد بذلك وليس له غلق الباب عليها وإن حلف ليضربنها لا يجبر على الضرب الذى لم تستوجب ولا يعول على ما ذكره بعضهم من الجبر كذا قرر شيخنا (قوله) ومتى شهدت بينة) أى وهى هنا رجلان لارجل وامرأتان ولا أحدهما مع البين كفى البدر (قوله) ولو لم تشهد البينة بتكرره) بل شهدت بانه حصل لها مرة واحدة فاما التطليق بهما على المشهور (قوله) بل يطلق الحاكم) أفاد بعضهم هنا أن الحاكم يأمره أولا بالطلاق فان امتنع فاته يجرى القولان (قوله) وعليهما الإصلاح) نى يجب عليهما فى مبدأ الامر أن يصلحا بين الزوجين بكل وجه أمكنهما لأجل اللفة وحسن العشرة وذلك بان يغلو كل واحد منهما بقرية ويأمله عما كره من صاحبه ويقول له ان كان لك حاجة فى صاحبك رددناه لما نتخار معه (قوله) فان أساء الزوج) أى فان تبين تحقيقا ان الاساءة من الزوج (قوله) اتمسكها عليها) أى ان رأيه صلاحا (قوله) أو خالها) أوفيه للتوزيع بحسب نظريهما قاله شيخنا العدوى (قوله) ولو غلبت من أحدهما) أى هذا اذا استويا فيها أو جهل الحال بل ولو غلبت من أحدهما والذى فى اللج ان محل الخلاف إذا استوت اساءتهما وإلا اعتبر الزائد (قوله) بلا خلع) التعين منصب على

(٢٤ - دسوقى - ثان)

(أو خالها بنظرهم) فى قدر المنفعة به ولوزاد على الصداق ان احب الزوج الفراق أو

علما أنها لاتستقيم معه (وإن أساءت) أى حصلت الاساءة من كل ولو غلبت من أحدهما على الآخر (فإن يمتنع) عند العجز عن الإصلاح (الطلاق بلا خلع) أى ان لم يرض بالمقامعه (أو لمسان بها أساءا) لظن (على شئ يسير منه) (وعليه) أكثر تأويلان (وفى الشبر خبى) ان قوله وعليه الأكثر راجع للقول الاول ولم يرفى كلامهم رجوعه للثانى أى فكان على المصنف تقديمه على قوله ولها الخ (وأنيتا الحاكم)

(وتقد حكمهما) وجوباً ولا يجوز له مراضته ونقضه ولو كان حكمهما مخالفاً لمذهبه وقيل ليرفع الخلاف اتفاقاً لأن في رفع حكم الحكمين الخلاف خلافاً (ولاز وجين إقامة) حكم (واحد) من غير رفع لاحكام (على الصفة) المتقدمة من كونه عدلاً رشيداً ذكراً قهياً بذلك (وفي) جواز إقامة (الولين) إذا كان الزوجان محجورين واحداً على الصفة اجنبياً منهما (و) كذا في (الحاكم) ومنع ذلك (تردد) محله في الاجنبى كما اشرنا له وكذا فيما يظهر حيث كان قريباً لهما مع قرابة مستوية كابن عم لهما واما ان كان قريباً لاحدهما أو أقرب منع اتفاقاً وعلى القول بمنع إقامة الواحد لواقم وحكم بشيء لم ينقض حكمه (ولهما) أى لازجين (ان) أقامهما أى اقاما الحكمين بدون رفع للحاكم (الإقلاع) أى الرجوع عن تحكيمهما (ما لم يستوعبا) (الكشف) عن حالهما (وعزما على الحكم) (ولم) فلا رجوع لهما ولا لأحدهما وظاهره ولو رضى عند العزم على الطلاق بالبقاء وقال ابن يونس ينبغى إذا رضى ما بالبقاء ان لا يفرق بينهما وفهموه انهما لو كانا زوجين من الحاكم فليس لهما الاقلاع ولولم يستوعبا (وإن طلقا

قوله بلا خلع واما الطلاق فهو بإرادة الزوجين وقوله أولهما اللام بمعنى على كافى الشيخ احمد الزرقانى أى أو عليهما أن يخالفا بالنظر اه شيخنا عدوى * فان قلت ان كلام المصنف هنا يفيد أنه يجوز للحكمين الطلاق ابتداء وهو يارض ما يأتى له فى باب القضاء من ان الحكم لا يجوز له ان يحكم فى الطلاق ابتداء فان حكم مضى حكمه * والجواب ان ما هنا الطلاق ليس مقصوداً بالذات من التحكيم بل أمر جرح اليه الحال وإنما المقصود بالذات من التحكيم الاصلاح فلذا جازلها ابتداء الطلاق وما يأتى للمقصود بالذات من التحكيم انطلاقاً فاذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها وأنكر وأرادت اثبات ذلك عليه وحكما محكما لينظر بينهما فى ذلك لم يحزله الحكم فى ذلك ابتداء لأنه صار مقصوداً بالذات من التحكيم فان وقع وحكم فيه مضى حكمه (قوله ان شا ت) قال عبق وخش وبقولنا ان شا ت يندفع معارضة ما هنا لقوله فهاجر وتقد طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم اه وهذا الجواب الذى ذكره فيه نظر لأن كلام الليطية وغيرها يدل على انها مطلوبة بالاثبات لا ان شا فقط على أن هذا الجواب لا يدفع لأنهما اللذان ينفذان الحكم وان لم يرض الحاكم كما تقدم فالحق فى دفع المعارضة ما ذكره سيدى عبد الرحمن الفاسى من أن قوله وتقد حكمهما معناه أمضاء من غير تعقب بمعنى انه ينفذه ولا بد وإن خالف مذهبه فلا ينافى انه ينفذ وان لم يرض الحاكم انظر بن والحاصل انه يجب على الحكمين أن يأتيا للحاكم الذى ارسلهما فيخبراه بماقلا ليحاط علمه بالقضية فاذا أخبراه وجب عليه امضاءه من غير تعقب وان خالف مذهبه (قوله وتقد حكمهما) أى بان يقول الحاكم حكمت بما حكمتاه فانه لا يرفع الخلاف (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ولا يجوز له معارضته أى ان معنى قول المصنف وتقد حكمهما معناه انه يرضيه ولا بد ولا يجوز له معارضته أو ان المراد وتقد حكمهما بان يقول حكمت بما حكمتاه لأجل أن يرفع الخلاف (قوله إقامة واحد) ظاهره كان قريباً منهما أو اجنبياً وقيل إذا كان اجنبياً فقط (قوله على الصفة المتقدمة) أى ويفعل ذلك الحكم ما يفعله الحكمان من الاصلاح بينهما فان تعذر طلق مجانا أو بمال على ما مر من الانقسام الثلاثة كما يدل عليه كلام المدونة انظر المواق (قوله وكذا فى الحاكم) أى وكذا فى إقامة الحاكم واحداً على الصفة (قوله تردد) أى بين اللخمى والباجى فاللخمى يقول بالجواز والباجى يقول بعدمه والظاهر من القولين القول بالجواز كما تال شيخنا العدوى ثم ان ظاهر المصنف ان الخلاف إنما هو فى إقامة الولين أو الحاكم محكما وأما إقامة الزوجين حكماً فلا خلاف فى جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف أيضاً كما فى البدر القرافى فكان المصنف رأى ضعف القول بعدم الجواز فيهما (قوله محله) مبتدأ وفى الاجنبى خبر أى فى الاجنبى من الزوجين وكذا من الولين وكذا يقول فيما بعده ولا تأثير لقرب الحاكم هنا (قوله ولهما ان اقامهما الخ) حاصله ان الزوجين إذا أقاما حكمين جازلهما أن يرجعا عن التحكيم ويعزلا الحكمين ما لم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم بالطلاق ما لم استوعبا وعزما على ذلك فلا عبرة برجوع من رجع منهما عن التحكيم ويلزمهما ما حكما به سواء رجع احدهما أو رجعا معا وظاهره ولو رضى بالبقاء على الزوجية وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعل صاحب الموازية اراد إذا رجع احدهما أما إذا رجعا معا ورضيا بالبقاء على الزوجية فينبغى ان لا يفرق بينهما (قوله ما لم يستوعبا) أى الحكمان (قوله وإلا فلا رجوع لهما) أى عن التحكيم (قوله وظاهره الخ) أى وظاهره عدم الرجوع عن التحكيم أى ولو رضى الزوجان بالبقاء عند عزم الحكمين على الطلاق وهو ظاهر الموازية أيضاً (قوله أن لا يفرق بينهما) أى ولو عزموا على الحكم وفاد

واختلفا) أي الحكمان (في

المال) أي العوض بان قال أحدهما بعوض وقال الآخر بلا عوض (فإن لم تلزمه المرأة (فلا طلاق) يلزم الزوج ويعود الحال كما كان وان التزمته وقع وانته منه * ولما فرغ من الكلام على أركان النكاح وما يتعلق به اشترع يشكم على الطلاق وبدأ من أنواعه بالخلع فقال

[درس]

(فصل) في الكلام على الخلع وما يتعلق به من الأحكام وهو لغة النزاع وشرعا طلاق بعوض والطلاق لغة الإرسال وإزالة القيد كيف كان وشرعا إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية (جاء الخلع) بضم الحاء على المشهور وقيل يكره (وهو الطلاق بعوض) هذا هو الأصل فيه وقد يكون بلا عوض إذا كان بلفظ الخلع كما يأتي (وبلا حاكم) عطف مقدر حال من الخلع أي جاز الخلع حال كونه بحاكم وبلا حاكم (و) جاز (بعوض من غيرها) أي الزوجة ولو اجنبيا مباحا (إن تأهل) الدافع زوجة أو غيرها لا لزوم العوض بان كان رهيدا

بعض الشراح اعتمادا على ابن يونس أنه شيخنا العدوي (قوله واختلفا في المال) أي في أصله وإما لو اختلفا في قدره بان قال أحدهما طلقنا بعشرة وقال الآخر بثمانية فيوجب ذلك الاختلاف للزوج خلع المثل وكذا إذا اختلفا في صفته أو في جنسه وينبغي ما لم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا والارجح لقول القائل بالاكثر وهو عشرة وما لم ينقص عن دعوى أحدهما والارجح للاقل وهو ثمانية في المثل (قوله بان قال أحدهما بعوض) أي طلقنا بعوض قدره كذا وقال الآخر طلقنا مجانا بلا عوض (قوله فلا طلاق يلزم الزوج) أي كما أنه لا يلزمه شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله ويعود الحال كما كان) أي حينئذ فيجدان الحكم

فصل جاز الخلع (قوله في الكلام على الخلع) أي على بيان حقيقته للشارح لها بقول المصنف وهو الطلاق بعوض (قوله وهو لغة النزاع) يقال خلع الرجل ثوبه إذا نزعها من عليه (قوله طلاق بعوض) رد على هذا التعريف ما ورد على تعريف المصنف من عدم قبوله لفظ الخلع بدون عوض والجواب أنه تعريف لأحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديها (قوله الإرسال) يقال أطلقت الناقة لمرعى أرسلتها اليها (قوله كيف كان) أي من أي نوع كان من ليف أو حلقاء أو جلد أو حديد يقال أطلقت المسجون أي أزلت القيد منه ويحتمل أن المراد بقوله كيف كان أي ذلك القيد أي سواء كان حيا أو معنويا كالعصمة (قوله على المشهور) متعلق بقوله جاز أي فالمشهور أنه جائز جوازا مستويا للطرفين وليس بمكروه (قوله وقيل يكره) وهو قول ابن القصار * واعلم أن الخلاف فيه من حيث المعارضة على العصمة وأما من حيث كونه طلاقا فهو مكروه بالنظر لأصله اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام أبغض الحلال إلى الله الطلاق فإن المراد بالحلال في الحديث مقابل الحرام ويقصر على المكروه فيحكم حينئذ بتعلق البغض به وبأن أبغضه الطلاق (قوله بعوض) أي ملتبسا بعوض وفهم منه أنه معارضة فلا يحتاج لحوز لا عطية فلو أحال عليها الزوج فانت أخذ من تركتها على المشهور (قوله وبلا حاكم) متعلق بمحذوف أي وجاز بلا حاكم وأتى المصنف بهذا دفعا لتوهم أن الطلاق لما كان على عوض كان مظنة للجور فلا يفعله إلا الحاكم وأن قوله وبلا حاكم عطف على مقدر حال من الخلع أي حال كونه بحاكم وبلا حاكم وليس عطفًا على قوله بعوض والا كان من شمة التعريف فيوم أنه لا يسمى خلعًا إلا إذا وقع بعوض وبلا حاكم وليس كذلك (قوله وجاز بعوض من غيرها) أشار الشارح بتقدير جاز إلى أن الجار والمجرور متعلق بفعل مقدر والجملة مستأنفة أو عطف على جملة جاز الخلع ولا يصح أن يكون الجار والمجرور عطفًا على فاعل جاز كما قيل ولا يقال إن قوله وهو الطلاق بعوض يعني عن هذا لمعوم العوض لما كان منها أو من غيرها لأن التعريف للحقيقة فيتناول أفرادها الجائزة وغير الجائزة فالمعوم من التعريف أن الطلاق بعوض من غيرها خلع وإما كونه جائزًا أو غير جائز فلا يعلم منه فأتى بقوله وجاز بعوض من غيرها لبيان ذلك الحكم وظاهره جوازه بعوض من غيرها ولو قصد ذلك الغير إسقاط نفقتها عن الزوج في العدة وهو المشهور ومذهب المدونة وحينئذ فلا يرد العوض ويقع الطلاق باثنا وتسقط نفقة العدة وقيل يعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع الطلاق رجعيًا ولا تسقط نفقتها (تنبيه) قال فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم الألف ذلك الرجل (قوله إن تأهل) أي إن كان أهلا لا لزام العوض أي عوض الخلع فأن في العوض للمهر وهذا شرط في لزوم عوض الخلع للتمتزه فكانه قال ولزم ذلك العوض للتمتزه إن كان أهلا لا لزامه بأن كان رشيدا وذلك لأن مقابل هذا العوض غير مالى

(لا من صغيرة أو سفية) ذات ولي أو مهلة (و) لا من شخص (ذی رقی) ولو بشائبة بغير اذن الولي أو السيد (ورد المال) في السائل
 الثلاثة لعدم جواز البذل وصحته (٣٤٨) لسكون باذنه ليس اهلا لتبرع (وبانت) المرأة من زوجها ما لم يقل ان تملى هذا المال

او ان صحت براءتك فانت طالق فن قل ورد المال لم يقع بخلاف ما اذا قاله بعد صدور الطلاق او قبله لرشيده لانه بمجرد وقوعه من الرشيدة صحت البراءة وتم له المال ولزومها وليس لها رجوع فيه (وجاز) الخلع (من الأب) ووصية الحبر والسيد فلو قال من الحبر (عن الحبر) لكان اشمل والمراد من لو تأتت بطلاقي او موت زوجها لكان له جبرها فيخالع عنها من مالها ولو بجميع مهرها بغير اذنها وأما قوله (بخلاف الوصي) فهو في غير الحبر فليس له ان يخالع عنها بغير اذنها وأما باذنها فله ذلك قطعا ولو ابدل الاب بالحبر وحذف قوله بخلاف الوصي لكان اشمل وابواب لان كلامه يوم خلاف المراد (وفي) جواز (خلع الأب) عن السفية (غير المجبرة) ونعمه (خلاف) عمله اذا كان بغير اذنها من مالها وأما برضاها او من مال الاب فجائز قطعا (و) جاز الخلع (المرر كجنين) في بطن حيوان فملكه فان كان في ملك غيره او انقش

وهو العصمة فهو من باب التبرعات والتبرع انما يلزم الرشيد (قوله لا من صغيرة) أي لان كان العوض من صغيرة أو سفية أو ذات رقي فانه لا يلزمهم ذلك العوض وان قبضه الزوج رده ثم ان هذا تصريح بمفهوم ان ناعل أفاده عدم اختصاص التاهل بالاجنبي (قوله ذات ولي أو مهلة) هذا هو المشهور ولذا أطلق المصنف خلافا لمن قل يلزم العوض للسفينة المهلة وقول الوائشريس في الفائق المعمول به أنه لا يمضي من فعل المهلة شيء حتى يتم لها مع زوجها العام ونحوه وهو ضعيف كاذل البدر والمعتمد أن السفينة المهلة لا يمضي فعلها ولو أقامت أعواما عند زوجها قد علمت ان في المهلة ثلاثة أقوال (قوله ولا من شخص ذی رقی) أي سواء كان هو الزوجة أو غيرها (قوله بغير اذن الولي) راجع للصغيرة والسفينة وقوله والسيد راجع لدى الرقي أي فان التزمت الصغيرة أو السفينة أو ذات الرقي العوض باذن الولي أو السيد لزم ذلك العوض ولا يردده الزوج اذا قبضه وأما ان فعلت ذلك بدون اذنه فللولي رده منه ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا ظاهر في ذات الرقي التي ينتزع مالها ما غيرها كالمدة وأم الولد في مرض السيد اذا خالعا فانه يوقف المال فان مات السيد صح خلع وان صح بطل ورد المال وأما المكتبة اذا خالعت بالكثير فيرد إن اطلع عليه قبل ادائها ولو باذن سيدها وأما ان خالعت بيسير فانه يوقف ما خالعت به فان محجرت بطل وإن أدت صح وصح خلع المعتقة لاجل ان قرب الاجل لا ان بعد الاباذن السيد (قوله بخلاف ما اذا قاله) أي لصغيرة أو سفية أو ذات رقي بعد صدور الطلاق أي قال لها أنت طالق ان تم لي هذا المال او ان صحت براءتك فابرائته فليزمه الخلع ولا ينفعه ذلك لانه واقع بعد وقوع الخلع وهذا هو المعتمد خلافا للبزلي ان طرح (قوله أو قاله لرشيده) أي قال لها ان تم لي هذا المال او ان صحت براءتك فانت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأت الله فقدم الخلع ولا رجوع لها عليه وقوله لانه بمجرد وقوعه أي البراءة (قوله من لو تأتت بالخلع) وذلك كالبرك والتيب ان صغرت أو كانت ثوبتها بعارض على مامر (قوله فيخالع عنها من مالها) أي وأولى في الجواز ان يخالع عنها بمال من عنده فقد اقتصر على محل التوهم (قوله لكان اشمل) أي لشموله الحبر والاب والوصي والسيد ويفهم منه ان غير الحبر ليس له ذلك سواء كان وصيا أو غيره (قوله وأصوب) أي لان قوله بخلاف الوصي يوم ان الوصي مطلقا مجبرا أو غير مجبر ليس له ذلك وليس كذلك (قوله الغير المجبرة) أي وهي التيب الكبيرة والحال انها مولى عليها للاب لان هذا محل الخلاف كما قل بن (قوله عمله اذا كان بغير اذنها الخ) نص التوضيح في صلح الاب عن التيب السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الوثيقين لا يجوز له ذلك الا باذنها وقول ابن أبي زنين وابن ابي جرت الفتوى من الشيوخ يجوز ذلك ورأوها بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور لا تخفى وهو الجاري على قول مالك في المدونة ابن راشد والاول هو للمعمول به ابن عبد السلام وهو أصل المذهب اه وفي التوضيح ايضا بعد ذكره الخلاف التقدم في خلع الاب عن السفينة واختلاف في خلع الوصي عنها برضاها وفي ذلك روايتان لابن القاسم والقياس المنع في الجميع (قوله وأما برضاها الخ) هذا مشكل فان رضا السفينة لا عبرة به وقد قل البدر القرافي ان الناصر الثاني استشكل ذلك على التوضيح وكذا استشكله شيخنا العلامة العدوي (قوله فلا شيء له) أي للزوج لانه محجوز لذلك (قوله من عرض الخ) أي كقطع قماس او جاءوسة او بقصرة (قوله وله الوسيط) راجع لقوله وغيره وصوف فاذا قالت له خالعتني هل جاءوسة

الحمل فلا شيء له وبانت (وغير موصوف) من عرض او حيوان ونمرة لم يدر صلاحها وعبد آبق ولم
 وبغير شارد أو باجل مجهول (وله الوسيط) من جنس ما خالعت به لا بما يخالع به الناس (و) جاز الخلع على (شفقة حمل) أي تنقها على نفسها مدة

حملها (إن كان) بها حمل أى على تقدير أن يظهر بها حمل وتولى حمل ظاهر فإن أعبرت أُنقِ عليها ويرجع به أن أسرت (و) جاز الخلع
(بـ) قاطر حضاتها أى على استقامتها للأب حضاتها ولولده وينقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله (و) جاز الخلع (مع)
البيع كأن تدفع له عبداً على أن تأخذه منه عشرة ومائة لها فلو كان في هذا البيع وصف يوجب منع يمه كأن يكون هذا العبد أباً
فالعبد الآبق نصفه في مائة الصمة ونصفه الآخر في مقابلة العشرة التي أخذتها منه (٣٤٩) فإما في الصمة فمؤخره صحيح ومقابل

ولم تصفها بكبر ولا صغر لزمنها جاموسة وسطى لا صغيرة ولا كبيرة (قوله ان كن بها حمل) أى فان
انقش الحمل فلا رجوع له بشيء (قوله فان أعسرت) أى فان خالعا على أن نقفها مدة الحمل عليها
وأعسرت (قوله وينتقل الحق له) هذا مقيد بأر لا غشى على المحضون ضررا ما يملق قابه بأمره أو لكون
مكان الأب غير حصين والا فلا تسقط الحضانة حينئذ انقضا ويتبع الطلاق واذا خالعه على اسقاط
الحضانة ومات الأب فهل تعود الحضانة للأُم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لاسقاط الأم حقها
وانظر اذا ماتت الأم أو تابت بمانع هل تعود الحضانة لمن بعدها قياسا على من أسقط حقها في وقت
لأجنبي ثم مات فيعود لمن بعده ممن رتبته الواقف أو تستمر للأب وهو ظاهر كلام جمع نظرا الى أنها
ثبت له بوجه جائز اه عدوى ثم إن ما ذكره من ان الحق ينتقل له وان كن هو المشهور ومذهب
الدونة كما في التوضيح لكنه خلاف ما به العمل من انتقاله لمن يليها كما في ح عن النبي وقال
في النفاق انه الذى به الفتوى وجرى به عمل النضاة والحكام وقاله غير واحد من الوثنيين واختاره
أبو عمران اه بن وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر * وحاصله أن من ترك حقها في الحضانة الى
من هو في ثالث درجة مثلا هل للثاني قيام أولا قيام له لان السقط له قائم مقام السقط فكما لقيام
لدى الدرجة الثانية مع وجود الحق للمسقط فلا كلام له مع من قام مقامه قل عبق وربما شمل
قول المصنف وباسقاط حضانتها للأب خلعها على اسقاط حضانتها لحمل بها قال ح والظاهر لزومه
وليس هذا من باب اسقاط الشيء قبل وجوبه أى الجريان سببه وهو الحمل (قوله على ان تأخذ
منه عشرة ويخالعا) أى فالعبد نصفه في مقابلة العشرة وهو بيع ونصفه في مقابلة العصمة وهو
خالع سواء كانت قيمة العبد تزيد على مادته الزوج من الدراهم أو تساوى أو تنقص على الراجح
من وقوع الطلاق باثنا لانه طلاق فارنه عوض في الجملة واستحسنه الأحمى وبه انقضاء كما
قال للتيطى لارجعيا كمن طلق وأعطى خالعا ليعضهم (قوله ممن البيع) أى للدلول عليه بالبيع
(قوله البعير الشارد) أى الذى دعت له نصفه في مقابلة عشرة مثلا ونصفه في مقابلة العصمة (قوله المال)
أى المعلوم قدره كما اذا خالعا على عشرة تدفعها له يوم قدوم زيد وكان يوم قدومه مجهولا فالخلع لازم
ويلزمها ان تعجل العشرة حالا (قوله وتزوجت أيضا) أى كما تزوجت على الارل وقوله بقيمته أى
على تعجيل قيمته يوم الخلع على غرضه وانظر كيف يقوم مع ان أجله مجهول ولأجل هذا الاشكال
أشار المصنف لضعفه كما هو قاعدة قوله وتزوجت أيضا ووجه القول الاول الذى هو ظاهر الدونة
ان المال في نفسه حلال وكونه لأجل مجهول حرام فيبطل الحرام وييجل ووجه هذا التأويل انه
كقيمة السلعة في البيع الفاسد (قوله فتقوم العين) أى الخالع بها بعرض الخ فان كان الخالع به عرضا
أوحيا وانا قوم بعين (قوله وردت قيمة كعبد) أى خالع به وتعتبر قيمته يوم الخلع (قوله وثلا موضوع
انه لاعلم عندهما الخ) * الحاصل ان الصور ثمان وذلك لانه اذا خالعا بتقوم واستحق فاما ان يكونا

بإلا شبهة لها فيه وإن علم وهو قوله (٣٥٠) ولا شيء له (ورد الحرام كخمر) وخنزير (ومغصوب) علم به الزوج علمت هي

أم لا ومسروق كذلك (وإن كان الحرام بعضاً) أي بعضه حرام وبعضه غير حرام كخنزير وثوب وينفذ الخلع ويرد المغصوب لربه ويراق الخمر ويقتل الخنزير وقيل يسرح (ولا شيء له) أي للزوج على الزوجة في نظير الحرام كالأو بعضاً (كتأخير كعادتها) تشبيهه في قوله رد ولا شيء له أي كما لو خالته بدين حال (عليه) أي على زوجها فإن التأخير رد لأنه سلف جرت فاعا لها وهي العصمة وبانت ولا شيء له عليها وتأخذ منه الدين حالاً أو مثله سلفها له ابتداء أو تعجيلها ديناً له عليها (و) كمخالقتها على (خروجها من مسكنها) الذي طلقها فيه فإنه يرد بأن ترد الزوج له لأنه حق لله لا يجوز لأحد إسقاطه وبانت منه ولا شيء عليها للزوج اللهم إلا أن يريد أنها تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من المأهله فحوز (و) كمخالقتها على (تعجيله لها ما) أي ديناً عليه (لا يجب) عليها (قبوله) قبل أجله بأن كان طعاماً أو عرضاً من بيع فبرد يبقى إلى أجله لأنها حطت عنه الضمان على أن زادها العصمة (وهل كذلك)

وفت الخلع بعد أن ما نه ملك الغير أو يجهلان معادلته أو علمت هي ذلك دونه أو علم بذلك دونها وفي كل أما أن يكون المستحق معينا أو موصوفاً فإن علماً ما أو علم دونها فلا شيء له وبانت كان المستحق معينا أو موصوفاً وإن جهلاً معاً رجع بالقيمة في القوم المعين وبالمثل في الموصوف وإن علمت دونه فإن كان معينا فلا خلع وإن كان موصوفاً رجع بمثله اه بن (قوله بإلا شبهة لها فيه) أي فلا يلزمه الخلع والفرض أن المستحق معين أما لو كان موصوفاً لزمه الخلع ورجع بمثل المستحق (قوله وإن علم هو) أي سواء علمت هي أيضاً أم لا (قوله ولا شيء له) أي وبانت ولا فرق بين كون المستحق معينا أو موصوفاً (قوله ورد الحرام الخ) أشار الشارح بتقدير رد إلى أن الحرام عطف على نائب فاعل رد وفيه أن هذا غير صحيح إذ رد الزوج الحرام للمخالفة غير جائز لأن الحرير يراق والخنزير يسرح على قول ويقتل على آخر * وأجاب ابن غازي بأنه عطف على نائب فاعل رد لكن الفاعل الراد هنا ليس هو الزوج حتى يلزم ما ذكر بل التمرح أي ورد الشرع العوض الحرام والمراد برده الحرام فسخ عقده * وحاصله أن الخلع إذا وقع بشيء حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر وخنزير كان كله حراماً أو بعضه كخمر وثوب أو كانت حرمة عارضة كغصوب ومسروق وأم ولد كطابق وزوجتك وأنا أعطيك أم ولدي فإن الخلع ينفذ ويكون طلاقاً بائناً ويرد الحرام فإن كان مغصوباً أو مسروقاً أو أم ولد ورد إلى ربه وإن كان خمرًا أريق ولا تسكر أو أوانيه على العتمة لأنها تظهر بالجفاف وإن كان خنزيراً قتل على ما في مباح ابن القاسم وهو العتمة وقيل أنه يسرح ولا يلزم الزوجة للزوج شيء في نظير الحرام كالأو بعضاً سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالغصوب والمسروق والمغصوب إذا كان الزوج عالماً بالحرمة علمت هي أيضاً أم لا أما لو علمت بالحرمة فقط فلا يلزمه الخلع كخمر وإن جهلاً بالحرمة ففي الخمر لا يلزمها شيء وأما للمغصوب والمسروق فكالمستحق يرجع عليها بقيمتها إن كان معينا وبمثله إن كان موصوفاً (قوله ويراق الخمر) أي ولا تسكر أو أوانيه لأنها لمسلم (قوله في نظير الحرام) سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالمغصوب والمسروق على التفصيل المتقدم (قوله كتأخيرها الخ) إنما أتى بالكاف ولم يطفه بالواو على الحرام لينبه على أن الحرمة في الشبه وهو مدخول الكاف ليست باتفاق بخلاف المشبه به فانها باتفاق (قوله تشبيه في قوله رد الخ) الأحسن أن يقول تشبيه بالحرام في الرد ولا شيء للزوج (قوله كالأو خالته بدين الخ) أي بتأخير دين حال عليه (قوله لأنه سلف جرت فاعا) أي لأن من أخر ما عجل عدم سلفها (قوله أو تعجيلها ديناً له عليها) أي لأن من عجل ما أجل عدم سلفها كمن أخر ما عجل فإذا عجلت ماله عليها من الدين المؤجل كانت مسلفاً له وقد انتفعت بالعصمة (قوله فانه) أي خروجها من المسكن يرد (قوله لأنه) أي ردها إليه وأقامتها فيه إلى انقضاء العدة (قوله الآن يريد) أي خروجها من المسكن (قوله من بيع) وأما من قرض فيجب قبولها * وحاصل ذلك أن الدين إذا كان عرضاً أو طعاماً وكان كل منهما مؤجلاً سواء كان مسلمياً أو كان ثمن سلعة فالحق في الأجل لمن هو له فإن عجله من هو عليه فلا يلزم من هو له قبوله وأما لو كان كل من الطعام والعرض ديناً من قرض فالحق في الأجل لمن هو عليه فإذا عجله قبل أجله لزم من هو له قبوله وأما الدين إذا كانت ديناً من بيع أو قرض فإن اشترط دفعها في البلد فالحق لمن هو عليه ففي أي بها في البلد أجبر ربه على قبولها سواء كانت حالة أو مؤجلة وإن كان مشترطاً دفعها في غير بلد التقاضى فإن كانت حالة وأراد من هو عليه دفعها في البلد أجبر ربه على قبولها وإن كانت الطريق مأونة والأفلاوان كانت مؤجلة فلا يلزم ربه قبولها مطلقاً أي كانت الطريق مأونة أو مخوفة (قوله فيرد) أي المال الذي أخذته منه إليه ويبقى في ذمته إلى أجله وبمضى الخلع (قوله لأنها حطت الخ) أي فيكون من باب حط

من قرض لا من هبل ما أحل عدمه سلفا وقد انتفع باسقاط النفقة عنه في العدة أو (٣٥١) انتفع باسقاط سوء الحصوصات وسوء

الافتضات عن نفسه
أى لاحتال عسره عند
الاجل فيؤدى إلى ذلك
(ولا) يمنع ولا يرد الدين
إلى أجله ويكون الطلاق
رجعيا لأنه كمن طلق
وأعطى (تأريلا) ما
أوجههما الثاني لأن ما
يجب قبوله لا يعد تعجيله
سلفا عند أهل العلم ودفع
سوء الحصوصات في
قدرته إذ لو عجله وجب
قبوله واسقاط نفقة العدة
في قدرته بأن يطلقها باللفظ
الخام وقوله (وبانت) في
الزوجة منه حيث وقع
بعوض ثم العوض للزوج
أم لا بل (ولو بلا عوض)
ان (نص عليه) أى على
لفظ الخام فالمصنف سقط
منه أداة الشرط (أو على
الرجعة) عطف على قوله
بلا عوض أى بانت منه
ولو وقع بلا عوض أو
بعوض ونص على الرجعة
بأن قال طلقت طاعة رجعية
وكذا إذا تلفظ بالخام
ونص على الرجعة لا يقع
إلا بانئا (كإعطاء مال)
لزوجها (في العدة) من
طلاقها الرجعى (على
نفسها) أى الرجعة أى على
أنه لا يراجعها قبل ذلك
فتبين أى يقع عليه طلقة
أخرى بانه (كيميها)

الضمان وأزيدك (قوله من قرض) راجع للعرض والطمع (قوله باسقاط النفقة عنه في العدة) أى لأنه
على تقدير أن لو طلقها رجعيا بلا خلع لزمته نفقة في العدة (قوله في قدرته الخ) أى وإذا كان ذلك في
قدرته بغير تعجيل المؤجل فلا يقال أنه انتفع به إلا يقال لا إذا كان ليس له طريق إلا تعجيل المؤجل
فتأمل (قوله وقوله) ابتداء وقوله ثم العوض هذا دال على الخبر وكأنه قال وقوله وبانت الزوجة منه إذا
وقع في مقابلة عوض شامل لما إذا تم العوض أم لا (قوله أم لا) أى بان كان خيرا أو مصوبا (قوله ولو
بلا عوض) مبالغة في بينونة المختلعة أى وبانت المختلعة هذا إذا كان الخلع ملتبسا بعوض بل وان كان
ملتبسا بلا عوض وقوله ان نص عليه شرط فيها بعد المبالغة وقرر بعضهم أن قوله ولو بلا عوض باؤه
للملابسة متعلق بنص وشعر عليه لا يخاف أى وبانت المختلعة هذا إذا لم ينص على الخلع بل ولو نص على
الخلع حالة كونه ملتبسا بلا عوض كما يقال لها خالعتك فإنه قد نص على الخلع من غير أن يذكر عوضا
فيلزمه الطلاق البائن ومثل لفظ الخلع لزوم البينة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء
والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا صالحتك أو أنت مصالحة أو أنا مبركة أو أنت مبرأة أو أنا
مفترمتك أو أنت مفترمة منى قال شيخنا المدعى الظاهر أن مثل هذه الالفاظ أنت بارزة عن ذمى
أو عن عصمى أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمى أو استلى على ذمة كذا قرره رحمه الله
(قوله عطف على قوله بلا عوض) أى ولا يصح عطفه على قوله عليه لاقتداء ذلك أنه إذا وقع بغير
عوض مع التنصيص على الرجعة يكون بانئا وليس كذلك (قوله بان قال) أى بعد أن أخذ العوض
طلقت الخ (قوله كإعطاء مال) أى أو ابراء مما لها عليه (قوله وكذا إذا تلفظ بالخلع) أى بان قال
خالعتك ولى عليك الرجعة (قوله أى يقع عليه طلقة أخرى بانه) أى بقوله للمال على عدم الرجعة
وهذا قول مالك وابن القاسم وذلك لأن عدم الارتجاع الذى قبل المال لاجله ملزوم للطلاق البائن ومتى
حصل للزوج حاصل اللازم وهو الطلاق البائن فالطلاق الذى انشأه الآن وقبوله للمال غير الطلاق
الذى حصل منه أولا إذ الحاصل منه أولا رجعى وهذا الذى انشأه بقبول المال البائن وعن ابن وهب
أنها تبين بالأولى فتقبل الأولى بانئا قال أشهب لا يلزمه بقبول المال شيء وله الرجعة ويرد لها مالها
وكلا القولين ضعيف والتمتع قول مالك وابن القاسم * ان قلت هو ظاهر ان وقع القبول باللفظ بان قال
قبلت هذا المال على عدم الرجعة وأما ان وقع القبول بغير اللفظ بان أخذ المال وسكت فهو مشكل إذ
كيف يقع الطلاق بغير اللفظ وقد يجاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالسكوت منزل
منزلة التام في قول المصنف الآتى وكفت العاطاة (قوله أى يبيع الزوج لزوجته أو تزويجها تزويجه
اياها) أى ولو كان جاهلا بالحكم فلا يعذر بجعله كاتر شيخنا ومثله تزويجه لهما الويعت الزوجة
أو زوجت والزوج حاضر ساكت فانها تبين أيضا وأما ان فعل ذلك بحضرته ثم انكره فلا تنطق عليه
اه عدوى (قوله ولو وقع ذلك منه هزلا) أى هذا إذا فعل ذلك جدا بل ولو فعله هزلا وفيه نظر لنقل
المواق عن المتبسطى قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هزلا فلا شيء عليه ويحلف المازل أنه لم يرد
طلاقا ومثله في البتية من باع ابن القاسم في طلاق السنة اهن فلم منه ان الخلاف بين مختار اللخمى
وبين غيره إذا كان غير هازلا وما إذا كان هازلا فلا شيء عليه اتفاقا (قوله ويتكلى نكالا شديدا) أى
ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها حتى تعرف توبته وصلاحه مخافة ان يبيعها ثانيا
(قوله حكم به) أى بانئائه لكعب أو إصرار أو نشور أو قدما إذا حكم بصحته ولزومه فانه يبقى على أصله
من بانئ أو رجعى فإذا طلق زيد زوجته وادعى انه مجنون وشهدت البينة انه كان عاقلا فعلم بحكم بصحة

أى يبيع الزوج لزوجته في جماعة أو غيرها (أو تزويجها) أى تزويجها لخاص فانه تبين منه ولو وقع ذلك منه هزلا ويتكلى نكالا
هديدا (والختار نفي الزوم) أى لزوم الطلاق (فيهما) أى في البيع والتزويج ضعيف والمذهب الأول (و) بان يتكلى (طلاق حكم به)

أوقعته الزوجة أو الحاكم (إلا) إذا حكم به (لإيلاء أو عسر بنفقة) فرجى ولو قتل وعدم نفقة لشمع من غاب موسرا ولم يترك عندها مالا تنفق منه ولم تجد مسلما فطلق الحاكم عليه وقدم في المدة وله رجعتها (لا إن) طلق رجعيًا (شرط) عليه (نفي الرجعة بلا عوض) فيستمر رجعيًا ولا تبين بشرطه في (٣٥٢) لفعل فإشمل شرطه وشرطها (وطلق) وأعطى (أو صالح) زوجته على مال

الطلاق أو قول له طلاق السفية غير لازم مثل نكاحه فحكم بلزومه فذلك الطلاق بقى على أصله من رجعي أو بائن (قوله أوقعته الزوجة أو الحاكم) وأما لو أوقعه الزوج فإنه يكون رجعيًا ولو جبره القاضي على إيقاعه وحكم ببينوته بأن قال حكمت بأنه بائن اه تقرير عدوى (قوله لا إن شرط النكاح) مثل ذلك ما لو قال لها أنت طالق طلقه لارجمة فيها أولا رجمة بعدها فهي رجعية اه تقرير عدوى (قوله وأعطى) أى بان طلقها وأعطاه مائة من عنده فإنه يكون رجعيًا (قوله أو صالح وأعطى) أى أنه وقع الصالح على ما تدعيه عليه وأعطاه القدر المصالح به كما إذا ادعت عليه بشيرة فصالحها على خمسة دفعها لها وتركت له حصة ليست في مقابلة شيء ثم طلقها فإنه والحالة هذه يقع الطلاق رجعيًا لأن ما تركته من دينها ليس في مقابلة العصمة وما أخذته فهو صالح عن بعض دينها وهذا الحل لثبوت تبعه فيه خش وعقب (قوله وأعطى لها شيئاً من عنده) أى وهو القدر المصالح به (قوله قصد الخلع) أى حين أعطاه دراهم الصالح وجرى بينهما ذكره قبل ذلك وليس المراد أنه قصد الخلع بل لفظ الطلاق بحيث يكون الخلع مدلولاً للفظ الطلاق إذ لا نزاع في أنه بائن (قوله إلا أن يقصد الخلع قبائش) أى نظراً لقصد هذا التأويل لابن السكيت وعبد الحق وأبي بكر بن عبد الرحمن والأول لاكثر الرواة (قوله فرجى قطما) أى اتفاقاً وما ذكره الشارح من أن محل التأويلين إذا صالح وأعطى طريقة لأعضهم وبعضهم يخص الخلاف بمسئلة طلق وأعطى وبعضهم يجعل الخلاف في الشائين انظر بن (قوله وقال بعضهم) هو البلامه طنى (قوله ليس المراد الخ) أى كما حل به تت ومن تبعه (قوله أما لكون الدين عليها) أى فصالحها على أخذ بعضه وترك لها البعض الآخر ثم طلقها (قوله ولما عليه قصاص) أى فصالحها على تركه وأعطاه دراهم من عنده صلحاً ثم طلقها (قوله بموجبه أى طلاق الخلع) أى وليس الضمير راجعاً للعوض لأن الزوج لا يوجب العوض وإنما الذى يوجب ما تزعمه زوجة أو غيرها وإنما لم يستغن عن هذه بقوله بما يأتى وإنما يصح طلاق المسلم المكاف لأنه ربما يتوهم أنه لا بد أن يكون الموقع هنا شيئاً ما فيه من المال والمال محجور عليه فيه فيتوهم أنه يحجر عليه هنا ولا ينقض فعله كذا قيل وفيه أن هذا التوهم لا يتأتى إلا لو كان يدفع المال مع أنه أخذه (قوله ولو سفيهاً) ردوا على ما أحكام ابن الحاجب وابن شاس من القول بعدم صحة طلاق الخلع من السفية إذا خالع السفية فإن خالع خلع المثل فالأمر ظاهر وإن خالع بدونه كماله خالع المثل كما قال الأحمى ولا يبرأ المختلع بتسليم المال للسفية بل لوليها كما في ح عن النوضيح وهو ما يفيد كلامهم في باب الحجر وقال ابن عرفة ظاهر كلام بعض الموقنين كابن قتيون والميتطى براءة ذمة المختلع بتسليم المال للسفية دون وليه واستظهره حج (قوله فيه أولى) أى ولا ينظر لتوهم أن طلاقه يؤدي لنهب ماله في زواج امرأة أخرى (قوله لمن ذكر) أى من الصغير والمجنون * والحاصل أنه لا يقع الطلاق على الصبي والمجنون واحد ممن ذكر إلا إذا كان على وجه النظر والمصلحة (قوله ولا يجوز عند مالك النكاح) وقال الأحمى يجوز أن يطلق الولي على الصغير والسفية بدون شيء يؤخذ أنه يكون بقاء العصمة فساداً أمر جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محمودة الطريق (قوله عليهما) أى على الصغير والمجنون (قوله لا تب زوج) أى لا يقع طلاق الخلع أب زوج سفية (قوله بالغ) أى رجوعه للثاني وهو المذهب لا فائدة في رجوعه للأول إذا السفية لا يكون إلا باله (قوله بغير اذنها) أى وإن كان لهما جبرها

عليه لها مقراً أو مكبراً (وأعطى) لها شيئاً من عنده (وهل) يكون رجعيًا (مطلقاً) قصد الخلع أم لا (أو) رجعيًا (إلا أن) يقصد الخلع قبائش (أو يلائن) والراجح منهما أنه رجعي مطلقاً وهما في فرع صالح وأعطى وأما من طلق وأعطى فرجى قطما وقال بعضهم في الفرع الثاني ليس المراد زلها ديناً عليه فصالحها على إسقاط بعضه وإذا كان بائناً قطعاً بل المراد أنه وقع بينه وبينها صالح وجه ما لم يلكون الدين عليها أولها عليه قصاص (وهو وجبه) أى طلاق الخلع بكسر الجيم أى وقعه ومثبته (زوج) أو وكيله (مكاف) لاصبي ومجنون (ولو) كان الزوج المكاف (سفيهاً) لأن له أن يطلق بغير عوض فيه أولى (أو) موجه (ولى صغير) حر أو عبد أو ولى مجنون سواء كان الولي (أباً أو سيداً أو غيرهما) كوصى وحاكم ومقدمه إذا كان الخلع لمن ذكر على وجه النظر ولا يجوز

هتد ذلك وابن القاسم أن يطلق أولى عليها بغير عوض (لا أب) زوج (صغير) ولا على (سيد) عبد (إلخ) فلا يجوز لها الخلع عنهما بغير اذنها إذ الطلاق بيد الزوج البالغ ولو سفيهاً أو رجلاً لا بيد الولي والسيد (ونفذ خلع) الزوج (الرضي) مرضاً مخوفاً ومن في حكمه كحاضر صف اقتال ومحبوس لقتل أو قطع * وأشار بقوله ونفذ إلى أن الإقدام عليه

لا يجوز لما فيه من طراح وارث (وورثت) زوجته المطلقة في المرض ان مات من مرضه الخوف الذي خالعه فيه ولو خرجت من الصحة وتزوجت غيره ولو أزواجا (دونها) أي فلا يرثها ان ماتت في مرضه الخوف الذي طلقها فيه ولو كانت هي مريضة يضالنه الذي أسقط ما كان يده وشبه في ارثها منه دونه قوله (كخيرة وعملكية) في صحته أو مرضه اختارت نفسها (فيه) أي في مرض موته بان طلقت نفسها طلاقا بائنا فانها ترثه ان مات في ذلك المرض طال أو قصر ولا يرثها ان ماتت هي فيه فان طلقت نفسها طلاقا رجيا فانه يرثها كما ترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف أي اختارت أو أوقعت الطلاق فيه (ومولى) (٣٥٣) منها) أي وكزوجة آلى

منها زوجها في صحته أو مرضه وانقضى الأجل ولم يف ولا وعد فطلق عليه في مرضه وانقضت العدة فمات من مرضه فانها ترثه ولا يرثها فان ماتت قبل انقضاء العدة وورثها كما ترثه لأنه رجي (وملاعة) في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق وان كانت فسحا فأشار بقوله وملاعة الى انه لا فرق بين الطلاق والفسخ (أو) قال لها ولو في صحته ان كملت زيدا مثلا فانت طالق (أخنته فيه) أي غي مرض موته فيرثه دونها (أو) طلق زوجته السكانية أو الأمة في مرض موته ثم (أسلت) السكانية (أو عتقت) الأمة في مرضه فترثه دونها (أو تزوجت) المطلقة في مرض الموت (غيره) أي غير المطلق لها في مرضه

على السكاج (قوله لا يجوز) أي والموضوع ان المرض مخوف فان كان غير مخوف كان جائزا ابتداء كالصحيح (قوله وتزوجت غيره) أي وسواء كانت مدخولا بها أو كانت غير مدخول بها (قوله إن ماتت في مرضه) أي ولو في أثناء عدتها (قوله طال أو قصر) أي ولو خرجت من العدة ولو تزوجت أزواجا (قوله ولا يرثها ان ماتت) أي ولو كان موتها قبل انقضاء عدتها (قوله فان طلقت نفسها طلاقا رجيا) هذا ظاهر في التملك ويعمل التخير على المقيد بواحدة رجعية وما يأتي من بطلانها إذا قضت بدون الثلاث في المطلق (قوله فانه يرثها) أي إذا لم تنقض العدة كما ترثه هي مطلقا (قوله أو أوقعت الطلاق فيه) أي سواء كان التخير أو التملك في المرض أو في الصحة (قوله فانها ترثه) أي ولو خرجت من العدة وقوله ولا يرثها أي ولو ماتت قبل فراغ عدتها (قوله تقوم مقام الطلاق) أي مقام فرقة الطلاق (قوله ان كلمت زيدا) أي أو قال لها ان دخلت دار زيد فانت طالق فدخلتها في مرضه قاصدة حثه فاذا مات من ذلك المرض ورثته دونها (قوله فأخنته فيه) أي أوقعت الحث عليه في المرض سواء كان التعاقب في الصحة أو في المرض (قوله فترثه) أي ولو خرجت من العدة وقوله دونها أي فاذا ماتت هي وهو في ذلك المرض فانه لا يرثها إذا كان موتها بعد انقضاء عدتها والاورثها لأنها رجعية وما ذكره المصنف من ارثها مطلقا هو المشهور ومقابله ما رواه علي بن زياد عن مالك من عدم ارثها لانتفاء التهمة (قوله أو طاق زوجته السكانية أو الأمة) أي طلاقا رجيا أو بائنا (قوله فترثه) أي لالتزامه على منعها من الارث لما خشي الإسلام أو انتفق وسواء أسلت أو عتقت في العدة أو بعدها وقوله دونها أي مالم يكن الطلاق رجيا وماتت في العدة (قوله أو تزوجت غيره) الأولى ان يقول وان تزوجت غيره لأن هذا الفرع ليس بميلنا للطلاق في المرض حتى يعطف عليه بل مرتب عليه اهرن (قوله منه) أي من ذلك المرض الذي طلقها فيه (قوله بدليل قوله الخ) أي لأنه لو كان الأول بائنا لم يرتد عليه طلاق المرض الثاني (قوله ثم مرض) أي والحال انه لم يكن ارجعها بعد صحتها والوارث جمعها بعد صحتها ثم مرض فطلقها رجيا أو بائنا فانها ترثه ان مات من مرضه الثاني ولو بعد العدة (قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الأول) أي لأن الفرض ان الطلاق الأول رجي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الأول بقية فانها لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لأنه طلاق مردف على الأول وقد زالت تهمة الطلاق الأول بالصحة (قوله إلا في عدة الطلاق الاول) فيه ان الثاني لعدة له فلا حاجة لقوله الأول فكان الأولى ان يقول لم ترثه الا في العدة والجواب ان قوله الأول لبيان الواقع أو ان المفهوم وهو لا ترثه في عدة الثاني سالبة تصدق بنفي الموضوع أي ولا ترثه في عدة الثاني لأنه لا عدة له تأمل

٥٥ - دسوقي - ثاني

بعد انقضاء عدتها (وورثت أزواجا) كثيرة كل منهم طلقها في مرضه الذي مات فيه (وإن) كانت الآن (في عصمة) لزوج صحيح (وإنما ينقطع) ارثها من مطلقها في المرض المخوف (بصحة) منه (بيعة) عند أهل المعرفة (ولو صح) المريض المطلق طلاقا رجيا بدليل قوله فطلقها بصحة بيعة (ثم مرض) ثانيا (فطلقها) في هذا المرض الثاني طلاقا بائنا أو رجيا ثم مات من مرضه الثاني (لم ترث إلا) إذا مات (في عدة الطلاق الأول) الرجي ومثل ذلك ما إذا طلقها رجيا في الصحة ثم مرض فأردفها طلاقا فيه فترثه ان بقي شيء من عدة الأول

(والإقرار به) أى بالطلاق (فيه) أى فى المرض بان قال المريض كنت طلقها قبل مرضى بزمان سابق بحيث تنقضى العدة وبعضها فيه (كإنشائه) أى مثل إنشاء الطلاق فى المرض ولا عبرة بإسناده لزمن صحته قترته ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وأما هو قترتها فى العدة ان كان رجيا لان كان باثنا أو انقضت على دعواه (والعدة) تبدأ (من) يوم (الإقرار) فى المرض لا من اليوم الذى أسند إليه الطلاق وهذا مالم تشهد له بينة على إقراره والاعمال بها فتكون العدة من الوقت الذى أرخته البينة ولا يثبت بينهما إذا انقضت العدة أو كان باثنا (ولو شهد) (٣٥٤) على زوج (بعد موته بطلاقه) تزوجته فى صحته وأولى فى مرضه وانقضت العدة على

حسب تاريخهم واستمر الزوج لموته معاشرهما معاشره الأزواج فانها تترتب لها كما أنفاده بقوله (فكالطلاق فى المرض) لكنها تعتد عدة وفاة لا حال طهته فى شهادتهم لو كان حيا فالتشبيه ليس بتمام وللوضوع أن الشهود عنوا بتأخيرهم الشهادة بكنية اذ لو كانوا حاضرين طلين لبطلت شهادتهم بسكونهم ولا يعذرون بالجهل (وإن أشهد الزوج) أى بانشائه أو بالاقرار به ثلاثا أو دونها باثنا بان قال هيينة أشهدوا بانها طالق أر انى كنت طلقها (فى سر) أو حضر (ثم قدم ووطىء) المشهود بطلانها أى اقر بوطئها (وأنكر) الشهادة (أى المشهود به من الطلاق (فرق) بينهما واعتدت من يوم الحكم بشهادة البينة لا من اليوم الذى أسندت إقراره فيه (ولا حد) عليه على المشهور لأنهما على حكم

(قوله) والاقرار به فيه كإنشائه مثل إقراره به فيه ما إذا شهدت البينة على المريض بانه قد طلق وزمان سابق على مرضه بحيث تنقضى العدة كلها أو بعضها فيه وهو ينكر ذلك فيكون كإنشائه الطلاق فى مرضه ولا يعتبر إسناده لزمن سابق قترته ان مات من ذلك المرض وأبداء العدة من يوم الشهادة (قوله) والعدة تبدأ من يوم الإقرار فى المرض) أى لأنها تعتد عدة طلاق لأعدة وفاة (قوله) لم تشهد له بينة على إقراره) أى كالأقرار بانه طلقها من منذ سنة أو شهر وأقم على ذلك بينة فيعمل على ما أرخته البينة (قوله) إذا انقضت العدة) أى على مقتضى تاريخ البينة والحال أن الطلاق رجعى أو كان باثنا سواء انقضت العدة أولا أما لو كان رجيا ولم تنقض العدة فانها تترتب (قوله) معاشرهما معاشره الأزواج) أى والحال انه غير مقر بطلاقها (قوله) فكالطلاق فى المرض) أى من حيث إنها تترتب على كل حال (قوله) فالتشبيه ليس بتمام) أى لأنه اذا طلق فى المرض طلاقا باثنا ثم مات اعتدت عدة طلاق (قوله) عالين) أى بمعاشرتهما (قوله) لبطلت شهادتهم بسكونهم) فلو كانت الزوجة هى التى ماتت وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها قبل الزوج شهادتها ولم يبد مطلقا لم يربها ان انقضت العدة أو كان الطلاق باثنا وان ابدى مطلقا فيها ورثها لصيرورة تلك البينة بمنزلة العدم (قوله) أشهدوا بانها طالق) أى ثلاثا أو واحدة باثنة وكذا يقال فيما بعده (قوله) ولاحد عليه) أى فى وطئه بعد قدومه من السفر وقبل حكم الحاكم بالفراق (قوله) لأنهما على حكم الزوجية) أى لأنهما قبل الحكم بالفراق على حكم الزوجية (قوله) ولأنه كالقهر بالزنا الخ) أى فالشهادة بالطلاق بمنزلة الإقرار بالزنا وانكاره للشهادة بمنزلة الرجوع ولا يغنى بعده (قوله) قبل صحته) أى سواء كان فى أول المرض أو آخره (قوله) فكلمتزوج) أى لاجنبية فى المرض فليس فيه تشبيه الشئ بنفسه (قوله) يفسخ قبل البناء وبه) إن قيل علة فسخ نكاح المريض وهى ادخال وارث منتفية هنا لثبوت الارث لها على كل حال فما وجه الفسخ هنا والجواب انهم انما حكموا بالفسخ هنا لأجل الفرغ فى المهر لأنه فى الثلث فلا يدرى أى عمله الثلث أم لا فلو تحمل المهر اجنبى لم يفسخ لثبوت المهر فى مال الأجنبي والارث بالنكاح الأول كما نقله الواق والتوضيح (قوله) بالنكاح الأول) أى الذى قطعه بالطلاق الأول فى المرض (قوله) وهل يرد الخ) أى سواء كان قدر ميراثه منها ان لو ورثها أو أقل أو أكثر ونص المدونة ان اختلفت منه فى مرضها وهو صحيح لم يحز ولا يرثها قال ابن القاسم وأنا أرى واختلفت منه على أكثر من ميراثه منها لم يحز وأما على مثل ميراثه منها أقل فجائز ولا يوارثان عياض فى كون قول ابن القاسم نفسيرا أو خلافا قولان للأكثر ولأقل إله مواقف قول الصنف وهل يرد أى الخالف به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها إشارة إلى تأويل الخلاف للأقل وقوله أو المجاوز لارثه إشارة إلى تأويل الوفاق للأكثر وعلى المصنف الذى فى عدم الاقتصار

عليه

الزوجية حتى يحكم الحاكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم به ولأنه كالقهر بالزنا

الراجع عنه (ولو أبانها) الزوج فى مرضه الخوف (ثم تزوجها) فيه (قبل صحته فكلمتزوج فى المرض) يفسخ قبل البناء وبه لأنه ناسد لبقده ولها الأقل من المسمى وصداق المثل من الثلث ويسجل الا ان يصح المريض كما مر فالتشبيه لأعدة الفسخ ابداء وامعه من الصداق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول (ولم يحز خلع المريضة) مرضا مخوفا أى يحرم عليها وكذا عليه لأنه معين لها على ذلك فالمصدر مضاف للأفعال وقد الطلاق ولا توارث بينهما ولو ماتت فى عدتها وإنما الخلاف فى المال الذى أخذه منها كما أشار له بقوله (وهل يرد) الخلع بمعنى المال الخالف به لها أو لو ارثها ان ماتت وأما الطلاق البائن فنأخذ لا يرد وهذا إشارة

تأويل الخلاف لابن القاسم حملا لقولها ومن اختلفت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لم يحز ولا يرثها على اطلاقه (أو) يرد (المجاوز لإرثه) منها ان لو ورث بتقدير عدم الخلع (يوم موتها) ظرف للمجاوز أي يرد المجاوز لارثته في يوم موتها لا يوم الخلع (و) إذا كان للمعبر يوم موتها (وقف) جميع ما خالعت به لا الزائد فقط تحت يد أمين (إليه) أي إلى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل فيأخذها أو أكثر من ارثه فيرثه فیرد الزائد وهذا إشارة لتأويل الوفاق بعمل قول ابن القاسم بعد نصفها للتقدم وأنا أرى أنها إذا اختلفت منه بأكثر من ميراثه منها فله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلفت منه بقدر (٣٥٥) ميراثه فقل ذلك جائز ولا يتوارثان انتهى على

الوفاق لقول مالك بعمل قول مالك لم يحز أي لم يحز القدر الزائد على ارثه أي انه يظل القدر المجاوز لارثه مما اختلفت به (تأويلان) والراجح تأويل الوفاق فكان الاولى للمصنف الاقتصاد عليه (وإن قص وكيه) أي وكيل الزوج على الخلع (عن سماعة) أي عما سمعه الزوج له بان قال للوكيل خالعتها بشرة فخالع بخمسة (لم يلزم) الخلع ولا يقع الطلاق لأن الوكيل معزول عن ذلك بمخالفته إلا ان يتمه الوكيل أو الزوجة فيلزم ولا يقال للزوج ان آتمه الوكيل إذ لا منة تلحق الزوج (وأطلق) الزوج (له) أي لا وكيل (أو) أطلق (لها) أي للزوجة بان لم يسم شيئا فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل (حلف) الزوج (أنه أراد خلع المثل) ولم يلزمه طلاق إلا ان تتمه هي أو الوكيل

عليه وعليه فاختلف هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع فيتعجل الزوج الخلع ان كان قدر الميراث ناقل أو يعتبر يوم الموت فيوقف الخلع به كله إلى يوم الموت فان كان قدر ميراثه فقل أخذه وإن كان أكثر منه فلا شيء له منه عند ابن رشد ولا ارث له بحال وقيل للخمى له منه قدر ميراثه ويرد الزائد اما ان صححت اخذ جميع ما خالعت به وهذا يعلم ان الاقتضاء كلام المصنف من أن التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز وعدمه اهـ بن (قوله لم يحز ولا يرثها) أي وحيث فلا شيء له من الخلع ولان الميراث هذا ظاهره (قوله على اطلاقه) أي قولها لم يحز أي فيرد لها ان كانت حية أو لو ارثها كله ولا يبقى للزوج منه شيء سواء كان ذلك الدال الخالع به قدر ميراثه منها أو أقل أو أكثر (قوله ظرف للمجاوز) أي فجاوزة الخلع به لارثه وعدم مجاوزته إنما تعتبر يوم موتها لا يوم الخلع خلافا للقائلين به (قوله ولا يتوارثان) استفيد مما مر عن المدونة ومن هنا انها لا يتوارثان على كلا القولين ولو في العدة لأن الطلاق باثر (قوله أي أنه يظل القدر المجاوز لإرثه مما اختلفت به) أي واما قدر ميراثه منها فلا يرد بل يعضى (قوله لم يلزم) ظاهره ولو قل نقص اهـ عدى (قوله إذ لا منة تلحق الزوج) أي بخلاف ما مر في الصداق من أنه إذا وكله على ان يروجه بالف فزوجه بالثنين فإن للزوج الكلام ولو تمه الوكيل من عنده (قوله أو أطلق له أي للوكيل) أي بان قال له وكلتك على خلع زوجتي ولم يسم شيئا فخالعتها به (قوله أولها) أي بان قال لها ان دعوتيني للصاح فانت طالق أو ان أعطيتني ما أخالئك به فانت طالق (قوله عن خلع المثل) أي ولم يرض الزوج بذلك الاقل (قوله واما ان قل إلى ما أخالئك به) أي واما ان قال ان دعوتيني إلى ما أخالئك به أو ان أعطيتني ما أخالئك به فانت طالق (قوله انظر الحاشية) نص كلام الحاشية الحق انه إذا قال لها ان اعطيتني ما أخالئك به قبل قوله انه أراد خلع المثل بلا يمين وإن قال ان دعوتيني إلى الصلح فقل قول له ولو ادعى أنه أراد أكثر من خلع المثل لكن يمين وحيث فعل كونه القول قوله يمين فيما إذا كان أراد خلع المثل الذي هو موضوع المصنف فيما إذا قال ان دعوتيني إلى مال أو صلح بالتكبير (قوله على ما سمعت له) بان قلت لو كملها خالعت عني بشرة فزاد على ما سمعت له (قوله أو على خلع المثل ان اطلقت) بان قلت لو كملها خالعت عني ولم تسم شيئا فخالعت عنها بازيد من خلع مثلها (قوله ورد المال الخ) يعني ان المرأة إذا ادعت بعد المخالعة انها ما خالعت إلا عن ضرر واقامت بينة سماع على الضرر فان الزوج يرد لها ما خالعتها به وبانت منه وهذا ظاهر إذا كانت قد دفعت المال من عندها فلو دفعه اجني من عنده فان قصد فداء المرأة من ضرر الزوج بها رد المال له وإن لم يقصد ذلك فلا يرد المال له بل لها قصده التبرع لها كذا استظهر عجم (قوله حيث طلبت ذلك) أي اذكر من رد المال واسقاط ما التزمه (قوله بشهادة سماع) أي بشهادة رجلين بالسماع من غير يمين كما في عجم

فيلزم ومحل اليمين في الصورة الثانية ان قال لها ان دعوتني إلى صلح أو مال بالتكبير واما ان قال إلى ما أخالئك به فله طلب خلع المثل بلا يمين واما ان أتى بالصاح معروفا فله طلب ما زاد على خلع المثل يمين انظر الحاشية بتأمل (وإن زاد وكيه) أي ما سمعت له أو على خلع المثل ان اطلقت (فلا يرد الزيادة) على ما سمته أو على خلع المثل ولا يلزمها إلا دفع ما سمته أو خلع المثل حيث اطلقت والطلاق لازم على كل حال (ورد الزوج) (المال) الذي خالعتها به وكذا يسقط عنها ما التزمت من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانه حيث طلبت ذلك وادعت بعد المخالعة انها ما خالعت إلا عن ضرر مجوز لها النطاق به (بشهادة سماع) واولى شهادة قطع

إلى الضرر) وبأن منه ولا يشترط في هذه البيئة الساع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت أنها صحت بمن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم
عمل على شهادتهم (و) رد المال الخالق بها (يمينها مع شاهد) (واحد أو امرأتين) بالقطع والضرر بضرب أو شتم بغير حق (ولا يضرها)
لأن الزوجة قتلها رد المال من الزوج (اسقاط البيئة المستعينة) بفتح العين بعدها ألف لفظاً ترسم ياء لمجاوزتها ثلاثة أحرف والمراد بالبيئة
الاسترعاء هنا البيئة التي استرعها (٣٥٦) أي أشهدتها بالضرر فخالها الزوج وأشهد عليها أنها خالته باسقاط حقها من القيام بالبيئة

الشاهدة لها بالضرر فلا
يأثرها ذلك الأشهاد
والاسقاط ولها القيام
بينها وترد منه المال (على
الأصح) لأن ضررها
يحملها على ذلك فاطاق
المصنف الاسترعاء هنا
على خلاف حقيقة
المذكورة في باب الصلح
فلو قال ولا يضرها اسقاط
بيئة الضرر لكان أظهر
وفهم منه أنه لا يضرها
اسقاط البيئة المستعينة
بالمعنى المذكور في باب
الصلح وهي ما إذا شهدت
بيئة بالضرر ثم أشهدت
أخرى أنها ان أسقطت
بيئة الضرر فليست ملتزمة
باسقاطها ثم خالته
وأشهدت عند الخلع باسقاط
بيئة الضرر فلا يضرها ذلك
ولها القيام بها ولا يصح
حمل كلام المصنف عليها
بقوله على الأصح إذ هي
فيها لها القيام اتفاقاً (و)
رد الزوج ما خال به
(ب) ثبوت (كونها) مطلقة
طلاقاً بائناً منه وقت

ورجح بعضهم اليقين كما في بن والواحد لا يكفي مع اليقين على المتمد وقال بعضهم أنه يكفي وكذا
شهادة امرأتين بالساع مع اليقين لا يكفي على المتمد وقيل يكفي وهو ضعيف (قوله على الضرر) أل
فيه للعهد أي على الضرر الذي يجوز لها التطلق به (قوله ولا يضرها الخ) - أصله أن المرأة إذا أشهدت
بيئة على أضرار الزوج لها ثم دفعت له مالا وطلبت منه أن يخالها على ذلك فقال لها أخاف أن يكون ذلك
بيئة بالضرر فبعد الخلع تقوى على وتدعى الضرر وتشهدى تلك البيئة وتأخذى ذلك المال فقالت
أن كانت لي بيئة بالضرر قد اسقطتها فخالها على ذلك المال فلا يضرها ذلك الاسقاط ولو أشهدت
عليه ولها القيام بينتها وترد منه المال (قوله لمجاوزتها الخ) أي والقاعدة أن الألف إذا جاوزت ثلاثة
أحرف وليكن فيلها ياء فاتها ترسم ياء سواء كانت متقلبة عن ياء أو واو (قوله يحملها على ذلك) أي
الاسقاط (قوله باسقاط بيئة الضرر) الأولى أن يزيد وباسقاط البيئة التي أشهدتها على أنها ان سقطت
بيئة الضرر كانت غير ملتزمة لذلك الاسقاط وذلك لأن هذا هو اسقاط بيئة الاسترعاء بالمعنى الحقيقي
(قوله ولا يصح حمل كلام المصنف عليها) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني فإنه حمل بيئة الاسترعاء في المصنف
على حقيقتها (قوله اتفاقاً) أي والخلاف إنما هو في اسقاط بيئة الضرر (قوله: بثبوت كونها مطلقة طلاقاً
بائناً منه وقت الخلع) أي كما لو طلقها قبل البناء طلاقاً واحدة ولم يراجعها ثم خالها أو حلف عليها
بالحرمان أن لا تفعل كذا ففعلته واستمر معاشراً لها ثم خالها على ما لا يردده إليها (قوله ولعيب خياره)
أي وأما لو كان العيب بها فإنه لا يرد ما أخذ منها في الخالعة لأن له أن يقيم على الكاح وما ذكره المصنف
من أنها إذا طاعت بعد الخلع على موجب خيار به بانه برد المال الخالق به هو المعول عليه وأما ما مر في
قوله وان طلقها أي بعوض أو غيره أو مات ثم اطاع على موجب خيار فكالعدم فقير معول عليه كما في
خش وعقب أو يحمل على ما إذا اطاع على موجب خيار بالزوجة فقط وما هنا على ما إذا اطاع
على موجب خيار بالزوج (قوله كجذام) أي أو جنون أو برص أو جبه أو عته أو اعتراضه
(قوله أو نالها أن خالته كانت طالق ثلاثاً خالها لزمه الثلاث و رد المال) هذا قول ابن القاسم بناء على
أن المعلق والمعلق عليه يقعان معا فلم يجد الخلع له محلاً قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالها
لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث
والمشروط أنما يكون تابعا للشرط وحيث كان المشروط تابعا للشرط فيبطله الطلاق واحدة أو أكثر
لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذ به (تنبيه) قوله وقال لها أن خالته الخ. مثله
إذا قال لها أن خالته كانت طالق وكان قد طاقها قبل ذلك طلقين فإذا خالها لزمه كاله الثلاث ورد
المال (قوله إذ لم يصادف الخلع محلاً) أي لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معا (قوله أو قال واحدة) أي ثم
خالها على مال (قوله ولزمه طلقان) أي إذا طاقها واحدة بالخلع واحدة بالمعاق (قوله فإن قيد) أي

الخلع لأن خلعه لم يصادف محلاً (لا رجماً) ولم تنقض العدة فلا يرد لها لأن
الخلع قد صادف محلاً لأن الرجعية زوجة يلحقها الطلاق (أو لكونه) أي الكاح (يفسخُ بلاطلاق) للاجماع على فساد كالأخماسه أو
المهرم فبرداً أخذ منها لعدم ملكية الزوج للعصمة (أو لعيب خيار) كجذام علقته (به) أي بالزوج بعد الخلع فرد لها ما خالها به إذ لها
الرد بلا عوض (أو قال) لها (إن خالته كانت طالق ثلاثاً) ثم خالها لزمه الثلاث ورد المال إذ لم يصادف الخلع محلاً (لا إن لم يقل ثلاثاً)
بل اطلق أو قال واحدة فلا يرد المال (ولزمه طلقان) فان قيد بانثنين لم يرد المال أيضاً ولكن يلزمه الثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق

(وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَهَا) أَيْ جَازَ الْخَالِعُ عَلَى أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهَا نَفَقَةً أَوْ أَجْرَةَ رِضَاعٍ مِثْلَهُ وَهُوَ الْآنَ فِي بَطْنِهَا (مَدَّةُ رِضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ تَمْلِكُ) أَيْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا فِي نَظِيرِ حَمْلِهِ تَبَعًا لِلْخَالِعِ عَلَى اسْتِطَاعَةِ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ مَدَّتَهُ وَلَوْ قَالَ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ مِثْلَهُ مَدَّةَ رِضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا فِي حَمْلِهِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَهَا نَفَقَةٌ فِي حَمْلِهِ لِأَنَّهَا حَقَانُ (٣٥٧) اسْقَطَتْ أَحَدَهُمَا فَبَقِيَ الْآخَرُ وَرَجَّحَ

(و) لَوْ خَالَعَهَا عَلَى رِضَاعٍ وَلَدَهَا وَعَلَى أَنْ تَتَّفَقَ عَلَى زَوْجِهَا الْخَالِعُ لَهَا أَوْ غَيْرِهِ مَدَّةَ رِضَاعٍ وَلَدَهَا (سَقَطَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجِ) الصَّاحِبَةُ لِنَفَقَةِ الرِّضَاعِ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْخَالِعِ (أَوْ غَيْرِهِ) كَشَرْطِهِ نَفَقَتَهَا عَلَى وَلَدِهِ الْكَبِيرِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ مُفْرَدَةٍ أَوْ مُضَافَةً لِنَفَقَةِ الرِّضَاعِ (و) سَقَطَ (زَائِدٌ) عَلَى مَدَّةِ الرِّضَاعِ (كُشِرْطٌ) كَنَفَقَتِهَا عَلَى وَلَدِهَا الصَّغِيرِ مَدَّةَ جَسَدِ مَدَّةِ الرِّضَاعِ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَامُ عَلَى ذَلِكَ ابْتِدَاءً أَيْضًا وَأَمَّا جَازَ عَلَى مَدَّةِ الرِّضَاعِ وَلَزِمَ دُونَ مَدَّةٍ غَيْرِهَا مِمَّا أَوْ مُسْتَقْلَةً عَلَى وَلَدِهَا الْكَبِيرِ مَعَ وَجُودِ الثَّرَرِ فِي الْجَمِيعِ لِأَنَّ الرِّضَاعَ قَدْ لَا يَقْبَلُ غَيْرَ أُمِّهِ وَلَئِنْ الرِّضَاعَ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهَا حَيْثُ مَاتَ الْآبُ وَهُوَ مِمَّنْ مَاتَ مَذْكَرُهُ لِلصَّنْفِ مِنْ سَقُوطِ مَا ذَكَرُوا وَهَمَّ لَزُومُهُ لِلزَّوْجَةِ وَإِنْ كَانَ هُوَ رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ ضَعِيفٌ وَالصَّوْلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهَا

ثُمَّ خَالَعَهَا عَلَى مَا أَخَذَهُ مِنْهَا (قَوْلُهُ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَهَا الْخ) التَّبَادُرُ مِنَ الصَّنْفِ إِنْ الْمَرْأَةَ الْخَالِعَةُ حَامِلًا وَمَرْضِعًا لَوْلَا وَجُودُ فَخَالِعِهَا عَلَى أَنْ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ فَتَسْقُطُ عَنْهُ نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادًا لِأَنَّ نَفَقَةَ الْحَمْلِ لَا تَسْقُطُ بِالْخَالِعِ عَلَى نَفَقَةِ الرِّضَاعِ فِي هَذَا الْقَرَضِ اتِّفَاقًا وَأَمَّا مُرَادُ الصَّنْفِ بَوْلَدِهَا مِنْ يَصِيرُ وَلَدًا يَتَنَبَّأُ أَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى نَفَقَةٍ مِثْلَهُ مَدَّةَ رِضَاعِهِ فَإِنَّ نَفَقَتَهَا مَدَّةَ الْحَمْلِ تَسْقُطُ عَنْهُ (قَوْلُهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا فِي نَظِيرِ حَمْلِهِ) وَلَا تَدْخُلُ الْكُسُوفَةُ فِي النَفَقَةِ فِي هَذَا الْفَرْعِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ الْحَسَنِ وَأَفْنَى النَّاصِرِ الْإِقْنَانِيِّ بِدُخُولِهَا (قَوْلُهُ وَرَجَّحَ) أَيْ رَجَّحَ ابْنُ يُونُسَ هَذَا الْقَوْلَ حَيْثُ قَالَ وَقَالَ سَجْنُونُ أَيْضًا وَهُوَ الصَّوَابُ وَحِينَئِذٍ فَمَا قَالَ الصَّنْفُ مِنْ سَقُوطِ نَفَقَةِ الْحَمْلِ قَوْلَ مَرْجُوحٍ (قَوْلُهُ عِنْدَ الْخَالِعِ) أَيْ السَّكَّانُ عِنْدَ الْخَالِعِ (قَوْلُهُ أَوْ غَيْرِهِ) أَيْ عِزُّ زَوْجِهَا الْخَالِعُ لَهَا كَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَيْ أَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى رِضَاعٍ وَلَدِهَا الصَّغِيرِ وَطَى أَنَّهَا تَتَّفَقُ عَلَيْهِ أَوْ طَى وَلَدَهَا الْكَبِيرَ مَدَّةَ الرِّضَاعِ أَوْ طَى فَلَانَ الْأَجْنَبِيَّ مَدَّةَ الرِّضَاعِ (قَوْلُهُ مُفْرَدَةٍ أَوْ مُضَافَةٍ) هَذَا يَتَنَبَّأُ فِي ظَاهِرِ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ أَنَّ الَّذِي يَسْقُطُ الْمُضَافَةُ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُضَافَةِ فَلَا يَسْقُطُ وَقَدْ كَتَبَ بَعْضُ تَلَامِذَةِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ زُرْقَانِ فَقَالَ عَنْهُ إِنْ مَامَرِ طَرِيقَةَ لِمَجِّ وَظَاهَرَ كَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُضَافَةِ وَغَيْرِهَا فِي السَّقُوطِ (قَوْلُهُ وَسَقَطَ زَائِدٌ) أَيْ أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا عَلَى شَرْطِ أَنَّهَا تَتَّفَقُ عَلَى وَلَدِهَا الرِّضَاعِ مَدَّةَ رِضَاعِهِ مَعِينَةً أَوْ غَيْرَ مَعِينَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهَا ذَلِكَ الزَّائِدُ وَقَعَ الشَّرْطُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنْهَا قَدْ بَنَ وَبَحُورُ بْنُ يَحْمَلُ قَوْلَهُ وَزَائِدُ شَرْطُ عَلَى مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ النَفَقَةِ كَاشْتِرَاطِهِ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَزُوجَ بَعْدَ الْحَوَائِنِ فَإِنَّهُ لَوْ اتَّفَقَا كَمَا قَالَ ابْنُ رَشْدٍ وَأَمَّا إِلَى فَطَامَةِ ثَنَائِهَا إِنْ كَانَ زَوْجُهَا يَضُرُّ بِالْطِفْلِ لَزِمَ الشَّرْطُ وَالْأَوَّلُ (قَوْلُهُ وَأَمَّا جَازَ عَلَى مَدَّةِ الْخ) أَيْ وَأَمَّا جَازَ الْخَالِعُ عَلَى أَنْ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الصَّغِيرِ مَدَّةَ الرِّضَاعِ دُونَ غَيْرِهَا (قَوْلُهُ ثُمَّ مَذْكَرُهُ الصَّنْفُ مِنْ سَقُوطِ مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ كُلِّ زَائِدٍ عَلَى نَفَقَةِ الرِّضَاعِ سِوَاكَ ذَلِكَ الزَّائِدِ مُضَافًا أَوْ لَا كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ نَفَقَةُ غَيْرِهِ أَوْ نَفَقَةُ الرِّضَاعِ زِيَادَةً عَلَى النَفَقَةِ عَلَيْهِ فِي مَدَّةِ الرِّضَاعِ (قَوْلُهُ وَالصَّوْلُ عَلَيْهِ الْخ) أَيْ وَهُوَ قَوْلُ الْغُبَرَةِ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ وَشَبَّهِ وَابْنُ نَافِعٍ وَسَجْنُونُ (قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهَا) أَيْ مِازَادَ عَلَى نَفَقَةِ الْوَلَدِ فِي مَدَّةِ الرِّضَاعِ كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ لَغَيْرِهِ أَوْ لِلرِّضَاعِ زِيَادَةً عَلَى النَفَقَةِ فِي مَدَّةِ رِضَاعِهِ سِوَاكَ ذَلِكَ الزَّائِدِ مُضَافًا لِنَفَقَةِ الرِّضَاعِ فِي الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَقْلًا بِقِيَمَتِهَا يَلْزِمُهَا ذَلِكَ (قَوْلُهُ حَقَّقَ قَالَ ابْنُ لُبَابَةَ الْخ) أَيْ وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤْتَقِنِينَ أَيْضًا وَالْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ لِأَنَّ غَايَةَ ذَلِكَ أَنَّهُ غَرَرُ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْخَالِعِ وَقَدْ أَخْبَرَنِي الْخَلَّافُ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِمَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَا جَازَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ أَخَذَ الْآبُ نَفَقَتَهُ الَّتِي ضَمَّتْ لِنَفَقَةِ الْوَلَدِ فِي الْاِشْتِرَاطِ شَهْرًا بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ جَمْعَةً بَعْدَ جَمْعَةٍ أَوْ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ وَلَا يُمْكِنُ مِنْ أَخْذِهَا مَجْلَةً وَلَوْ طَلَبَهَا وَلَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ كَلَامَ الْأَخْمِيِّ مُقَابِلُ وَإِنْ الْخِلَافُ مُطْلَقٌ وَحِينَئِذٍ قَالَ أَقْوَالُ ثَلَاثَةٌ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ بِالسَّقُوطِ مُطْلَقًا قَبْلَ مَدَّةٍ مَعِينَةٍ أَمْ لَا وَقَوْلُ الْغُبَرَةِ عَدَمُ السَّقُوطِ مُطْلَقًا قَبْلَ مَدَّةٍ أَمْ لَا وَقَوْلُ الْأَخْمِيِّ إِنْ قَبِلَ بِمَدَّةٍ فَلَا سَقُوطَ وَالْأَوَّلُ وَمَا قَالَ الْغُبَرَةُ هُوَ الْعَمْدُ أَهْ تَقْرِيرِ عَدْوِي (قَوْلُهُ وَإِلَّا رَجَعَ عَلَيْهَا) أَيْ بَقِيَّةُ نَفَقَةِ الْمَدَّةِ وَمِثْلُ الْوَتِّ

بَلْ يَلْزِمُهَا ذَلِكَ قَطْعًا حَقَّقَ ابْنُ لُبَابَةَ الْخَالِقَ كَأَمَّا عَلَى خِلَافِ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ وَشَبَّهِ فِي السَّقُوطِ عَنْ الزَّوْجَةِ (قَوْلُهُ كُوتِهِ) أَيْ الْوَلَدُ قَبْلَ نِهَايَةِ مَدَّةِ الرِّضَاعِ فَيَسْقُطُ عَنْ أُمِّهِ مَا بَقِيَ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِمَا بَقِيَ مِنْهَا إِنْ إِذَا كَانَ عَادَتُهُمْ عَدَمُ الرُّجُوعِ وَإِلَّا رَجَعَ عَلَيْهَا (وَأَنْ مَاتَتْ) أَيْ قَبْلَ الْحَوَائِنِ (أَوْ اقْطَعَ لِبُطْنِهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ) أَوْ أَكْثَرَ

(فعلها) ويؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين (وعليه) أي الزوج (نفقة) العبد (الآبق) (و) البعير (الشارد) الخالع بهما وراده بالنفقة الأجرة في تحصيلهما وطعامهما وشرايهما إلى وصولهما (إلا لشرط) من الزوج أنها عليها فتلزمها (لانفقة) أم (جنين) خولع عليه فليست على الزوج (إلا بعد وضعه) لأنه ملكه بمجرد الوضع والاستثناء منقطع (وأجبر) بعد وضعه (على جمعه مع أمه) في ملك واحد (٣٥٨) بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكفي الجمع في

حوز لأن التفريق هنا جواز فالأولى أن يقول واجبرا بالف الثنية (وفي) كون (نفقة) ثمرة لم يبد صلاحها (وقع الخلع عليها من سقى وعلاج عليها لتعذر التسليم حينئذ شرعا أو عليه لأن ملكه قدم وهو الراجح) قولان وكذا للمطالبة (في الخلع عن النطق بالطلاق فيمن عرفهم للمطالبة أن تعطيه شيئا وتخفف حفره فيملاها ترابا أو بمسكا جبلا فيقطعه فان لم تعطه شيئا كان رجعا (وإن علق) الزوج الخالع (بالإباض أو الأدار) كان أفضني أو أوثني كذا فانت طالق (لم يخص) الإباض أو الأدار (بالمجلس) التي قال لها فيه ذلك بل متى أعطته ما طلبه منها وقبض الطلاق ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك اليه (إلا لقرينة) تدل على أنه أراد المجلس فقط

استغناؤه في الحولين والظاهر أن الرجوع يوما ويوم كما لو كان الولد حيا ويجعل الحكم للغالب بنظر أهل المعرفة في النفقة (قوله فعلها) أي فازلم تخلف المرأة شيئا كانت نفقة الولد بقية الحولين واجرة رضاعه على أبيه (قوله) ويؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين (أي ولو استغرق ذلك جميع الزكاة لأن الدين يقدم على جميع الورثة ثم انه إذا أخذ يوقف ولا يأخذ الأب لاحتمال موت الولد قبل تمام بقية مدة الرضاع وإذا وقف فكلما مضى أسبوع أو شهر دفعت أجرته من ذلك الموقوف فان مات الولد رد الباقي لورثة الأم يوم موتها اه عدوى (قوله إلا لشرط) أي أو عرف ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما لأنه كالعرف الخاص (قوله إلا بعد وضعه) أي فليته نفقته أي أجرة رضاعه (قوله والاستثناء منقطع) أي لأن النفقة فيما قبل لا على الأم وما بعدها النفقة على الولد (قوله ولا يكفي) أي في الخروج من النهي عن التفريق بين الأم وولدها وقوله جمعها في حوز أي بيت واحد (قوله لأن التفريق هنا جواز) أي ولا يكفي الجمع في حوز إلا إذا كان التفريق بغير عوض كبيع أحدهما وأورثه (قوله بالف الثانية) أي لكنه راعى أن المعنى وأجبر كل من المالكين (قوله قولان) التوضيح والقولان في الثمرة التي لم يبد صلاحها لشيخ عبد الحق اه وحينئذ فصول المصنف تردد اه بن (قوله كان رجعا) أي والقرض أن قطعه في عرفهم طلاق والحاصل أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق ما لم يحجر عرف باستعماله في الطلاق والا وقع به الطلاق فان صاحبه عوض فهو بائن والا فهو رجعي وما سياتي من أن الفعل لا يقع به طلاق لأن من أركانه اللفظ محمول على الفعل المجرد عن العرف لا الذي معه العرف وفي بن عن ابن عرفة أن الخلع يتقرر بالفعل دون قول لقل الباجي رواية ابن وهب من ندم على نسكاحه امرأة فقال له أعلم أن ذلك ما أخذنا وترد لنا اختنا ولم يكن طلاق ولا نكاح به فهي تطايقة وجماع ابن القاسم أن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقدانت طلاق اه وهذا يفيد أن ذلك لا يتقيد بالعرف بل يقوم مقامه القرائن من سياق الكلام قبل وغيره خلافا للشارح تبعاً لعبق (قوله وان علق بالإباض) أي عليه أو على الاداء سواء كان التعليق بأن أو إذا أو متى (قوله لم يخص الخ) أي ولا يشترط قبول الزوجة للتعليق عقب حصوله من الزوج والحاصل اه إذا وقع منها الاداء بعد المجلس وقبل الطول لزم الخلع مطلقا عند المصنف وابن عرفة وفيه ابن عبد السلام بتقديم القبول منها في المجلس وإلا لم يلزم عنده اه بن لكن نقل بعضهم عن ابن عبد السلام أن صيغ التعليق لا يحتاج فيها لقبول فعلى هذا يكون موافقا لابن عرفة فالقول عنه قد اختلف اه شيخنا عدوى (قوله فان لم يكن غالب) أي بان كان التمايل باليزيدية والمحمدية مستويا (قوله ومن الثلاثة) كما لو كان في البلد ثلاثة أنواع محبوب وبندي وقد قلى (قوله من كذا) أي من المحاييب أو من الدنانير (قوله ما عين) أي كالحاييب وقوله الغالب أي إذا لم يعين كالف دينار (قوله فيلزمه ذلك) أي ما ذكر من البيوتنة

فتخص به عملا بالقرينة (ولزم) على (الف) عين نوعها كالف دينار أو درهم وفي البلد (قوله) يزيدية ومحمدية أو الف رأس من القم وفي البلد الثمان والمز (العالب) أي يلزمها الغالب بما يتعامل به الناس من المحمدية واليزيدية فان لم يكن غالب أخذ من كل من للتساويين نصفه ومن الثلاثة للتساوية ثلث كل وهكذا (و) لزوم (البيوتنة) أي الطلاق البائن (إن قال) لها (إن أعطيني ألفا) من كذا (فارقك أو انفارك) بالمسارع وهو مجزوم لأنه جواب الشرط وأعطته مائتين أو الغالب منه ولو بعد المجلس الا قرينة نخسه فيلزمه ذلك متى أعطته

(إن فهم) من كلامه بفرينة حال أو مقال (الالتزام) (للتعلق في الصورتين (أو فهم) (الوعد) (بالفراق (إن ورطها) أى أوصها في ورطة يبيع متاعها فيجبر على إيقاع الطلاق للتوريط ولا يلزمه (٣٥٩) بمجرد إتيانها بالآلف لانه وعد خلافا لظاهر

المصنف (أو) قلت له (طلق ثلاثا بالآلف فقط) (واحدة) قلزم البينة ويلزمها الآلف لأن قصدها البينة وقد حصلت والثلاث لا يتعلق بها غرض شرعى ولكن ذهب المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طلق ثلاثا (وبالمعكس) أى قلت طلقى واحدة بالف فطلقها ثلاثا قلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة (أو) قلت له (أبى) بألف أو طلقى نصف طلقه (أو) قلت ابى (في جميع الشرع) بالف أى أجل الشرع فلهذا (فعل) فتلزمها الآلف التى عيها مع البينة (أو) قلت له (هو) أنت طالق (بألف غدا قبلت) فى الحال (فتبين فى الحال ويلزمها الآلف) (أو) قلت أنت طالق (بهذا) الثوب (المروى) بفتح الهاء والراء وأشار الثوب حاضر (فإذا هو) ثوب (مروى) بفتح الميم وسكون الراء نسبة إلى مروادة من بلاد خراسان كهرواة فتبين منه ويلزمها الثوب لأنه لما عيها بالآشارة كان المقصود ذاته لانسبته

(قوله إن فهم الالتزام أو الوعد) راجع للصورتين أما رجوعه لافارقت فظاهر لأن صيغ الالتزام والوعد استقبالية لأن متاعها مستقبل وافارقت مستقبل وأما رجوعه لافارقت فلأنه وإن كان ما ضيا إلا أن إن تخاص العمل للاستقبال وقوله إن فهم الالتزام أو الوعد بان يقول لها فارتك أو أفارقت ولا بد وأن اعطينى القاء التزم أن أفارقت أو فارتك متى شئت بكسر التاء هذا مثال الالتزام ومثال الوعد أن أتيتنى بالف افارقت أو فارتك لكن لست ملتزما لفراق افارقتك إن شئت بضم التاء فصيغ الالتزام والوعد واحدة والاختلاف إنما هو بالقرائن كقوله ولا بد أولست ملتزما لذلك (قوله إن ورطها) راجع للوعد ومفهومه إذا لم يوقعها في ورطة بان كان عندها دراهم أو دنائير فدعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد (قوله فيجبر على إيقاع الطلاق) أى على إنشائه أى فيجبر على أن يقول لها أنت طالق وقوله ولا يلزمه أى الطلاق بمجرد إتيانها بالآلف هذا مقاله الناصر الثانى فى حاشية التوضيح وهو العتمة اه عدوى (قوله خلافا لظاهر المصنف) أى من حصول البينة بمجرد إتيانها بالآلف ولا يحتاج لإنشاء طلاق وذلك لانه قال والبيونة نى وتلزم البينة بمجرد الإتيان بالمال وسلمه عج قل بن قلت ما أفاده كلام المصنف هو الذى يفيد السماع ونصه قال ابن القاسم وسئل ذلك عن رجل قال لامرأته قضيت دبنى وأنا افارقت فقضته ثم قال لا افارقت حق كان لى عليك فاعطيتني قال أرى ذلك طلاقا إن كان ذلك على وجه القدية فإن لم يكن على وجه القدية حلف بالله أنه لم يكن على وجه القدية ويكون القول قوله اه ابن رشد معناه أى معنى قوله إن كان على وجه القدية إذا ثبت أن ذلك كان على وجه القدية ببساط تقوم عليه بيعة مثل أن تسأله أن يطلقها على شيء وتعطيه إياه فيقول لها قضيت دبنى وأنا افارقت أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه فإذا ثبت ذلك أو أقر بذلك على نفسه كان خلعنا ثابتا اه كلام بن قنصل أن كلاما من الطريقتين قد رجح (قوله ويلزمها الآلف) أى عند ابن المواز وفى المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طلق ثلاثا وحينئذ تلزمه تلك الواحدة ولا يلزمها الآلف وينبغى أن تكون بائنة نظرا لكونه أوقعها فى مقابلة عوض وإن لم يتم وقد تبع شارحنا عقب فى نسبة ذلك القول للمدونة ومثله فى البدر القرافى وفى بن أن فى هذا النقل عن المدونة نظرا والظن انه باطل إذ لم يذكره الواق ولا ح ولا المصنف فى التوضيح وإنما نقل هذا القول عن عبد الوهاب فى الاشراق اه لكن من حفظ حجة فانظره (قوله قلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة) الذى استظهره ابن عرفة رجوعه عليه بما اعطته ونصه روى اللخمي إن اعطته مالا على تطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمها المال ولا قول لها ثم قال قلت والظاهر رجوعها عليه بما اعطته لانه بطلاقه إياها ثلاثا يعيها لامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفا من جعله محلا لها فتسوء عشرته ليطلقها فتحلل للأول وما استظهره ابن عرفة مثله قول ابن سلون وإن أوقع ثلاثا على الخلع نفذ الطلاق وسقط الخلع اه واعتمده فى التحفة فقال :

ووقع الثلاث فى الخلع ثبت طلاقه والخلع رد إن ابت

اه بن (قوله قنصل) أى سواء أوقع البينة أول الشهر أو فى أثنائه أو فى آخره (قوله قبلت فى الحال) نى بان قالت فى الحال رضيت بكونك تطلقنى غدا بالف وهكذا إن لم ترض بذلك فى الحال بل فى الغد فيلزمها الآلف على كل حال وتوافق عليه فى الحال (قوله ويلزمها الثوب) أى الحاضر المشار اليه (قوله ولو وقع الخلع) أى كالمروى (قوله وإن كان بعده) نى ثم ب هروى فقال لها أنت طالق فانت له ثوب فتبين انه مروى (قوله وإن كان بعده) نى

إلى البلد وهو مقصر ولو وقع الخلع على ثوب هروى غير معين فتبين انه مروى فإن كان ذلك قبل قبوله وأخدمتها لم يلزمه طلاق وإن كان بعده لزمه الطلاق ويلزمها المروى وأما إن قل أنت طالق على هروى فانت بمروى لم يلزمه طلاق

لا تعلق معنى (أو) ظاهراً (بما في يدها) محتجاً (وفي متمول) زمته البيئونه على ما تبين ولو تأقها تزيده اوجه (أولا) متمول فيها بان لا يكون فيها شيء أصلاً أو شيء غير متمول كتراب قنين منه (على الأحسن) لانه أباها مجوزاً لذلك كالجنين فيفش الحمل (لأن خالته بما) أي شيء معين (لاشبهة (٣٦٠) لها فيه) بان كانت عالة بانه ملك غيرها لا يلزمه الخلع لانه خالعه على شيء لم ينم له و ظاهره ولو

أجاز مالكة وغير المعلن يلزم الخلع ويلزمها مثله وما لها فيه شبهة يلزمها القيمة (أو) خالته (بتافه) أي دون خلع المثل (في) قوله لها (ان أعطيتني ما أخالعه به) فأنت طالق لم يلزمه الخلع وبغلي بينه وبينها وان لم يدع انه اراد خلع المثل ولا يمين عليه إذ قوله ما أخالعه به مصروف عرفاً لخلع المثل فان دفت له لزمه والا فلا (أو) قال لها (طلقك ثلاثاً بألف قبلك) منها طلاق (واحدة بالثلاث) أي ثلث الألف لم يلزمه طلاق إذ من حجه ان يقول لم أرض بطلاقها الا بألف لا بأقل ولذا لو قبلت الواحدة بألف لزمته الواحدة بها (وإن ادعى) الزوج (الخلع) وادعت هي الطلاق بلا عوض (أو) اتفقا على الخلع وادعى (قدراً) كثيراً كمنيرة وادعت هي أقل كخمسة (أو) ادعى (جنساً) كعبد وادعت

وان كان تبين أنه مروى بعد أن قبله وأخذه وقوله ويلزمها المروى أي بدل ذلك المروى (قوله أو بما في يدها الخ) حاصله انه إذا قال لها ان دفعت الى ما في يدك وكانت مقبوضة فأنت طالق ففتحها فان وجد فيها شيء متمول ولو يسيراً كدرهم فانها تبين منه باتفاق واما ان وجد فيها شيء غير متمول أو لم يوجد فيها شيء بان وجدت فارغة فانها تبين أيضاً عند محمد وسخون واستحسنه ابن عبد السلام قائلان انه الاقرب واختار اللخمي خلافه وهو عدم البيئونه في هذه الحالة (قوله مجوزاً لذلك) أي مجوزاً لان يكون فيها شيء أو ليس فيها شيء (قوله كالجنين) أي كخالعه على الجنين فيفش الحمل فان الخلع لازم أي البيئونه لازمة له ولا يرجع عليها بشيء لأنه خالعه مجوزاً لذلك (قوله وغير العين) أي كالألو قالت له خالعي على ثوب هروى فخالعهما فأنت له بثوب هروى فاستحقت منه فيلزمها مثلهما (قوله وما لها فيه شبهة) أي كما لو خالعه بثوب معينة أو دابة كذلك ورثتها من أبيها مثلاً فاستحقت فالخلع لازم ويلزمها قيمتها (قوله أو بتافه الخ) حاصله ان الرجل إذا قال لزوجته إن أعطيتني ما أخالعه به فأنت طالق أو قد خالعتك فان أتته فخلع المثل لزمه الخلع وان أتته بدون خلع المثل وهو المراد بالافه فانه لا يلزمه الخلع وبغلي بينها وبينه (قوله ولا يمين عليه) لا يقال هذا يعارض قول المصنف سابقاً وان أطلق لوكيله أو لحالط انه أراد خلع المثل لما مر أنه محمول على ما إذا قال ان دعوتيني الى مال أو صلح بالتكبير فأنت طالق فاته بأقل من خلع المثل فيحلف انه اراد خلع المثل ولا يلزمه طلاق (قوله أو صلتك ثلاثاً) يعني ان الرجل إذا قال لزوجته طلقك ثلاثاً بالف فقالت لا أقبل إلا واحدة من الثلاث بثلاث الألف فانه لا يلزمه الطلاق (قوله لم أرض الخ) أي ما قصدى وغرضى ان تتخلص مني الا بالألف لا بأقل من ذلك (قوله ولذا) أي لأجل احتجاج الزوج بما مر (قوله لزمته الواحدة) أي لأن مقصوده قد حصل (قوله وان ادعى الخلع) أي ادعى أنه طلقها طلاقاً على عوض قدره كذا ولم تدفعه له (قوله حلفت) أي على نفي ما ادعاه الزوج (قوله وأخذ ما ادعى) أي من العوض والقدر والجنس (قوله فالحكم ما قاله المصنف) أي فلا شيء له في دعواه الخلع وبقع الطلاق بائناً وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (قوله والقول قوله يمين ان اختلفا في العدد) وقيل بغير يمين ووجهه ان ما زاد على ما قاله للزوج هي مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد ما وعلى الأول فلو نكل الزوج حبس حتى يحلف فان طال دين ولا يقال هي تحلف وتثبت ما تدعيه لأن الطلاق لا يثبت بالنكول مع الحلف وتبين سه إذا اتفقا على الخلع وتكون رجعية في غيره وفائدة كون القول قوله أنه إذا تزوجها بعد زوج تكون معه على تطليقتين اعتباراً بقوله طلقت واحدة لأن له أن يتزوجها قبل زوج لما في سماع عيسى وقره ابن رشد من أن المرأة إذا أقرت بالثلاث وهي بائن لم تحل لمطاقها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما وقال ابن رشد لو ادعت ذلك وهي في عصمته ثم أبانها فإرادت أن تتزوج قبل زوج وقالت كذبة وأرادت الراحة منه صدقت في ذلك ولم تمنع من مراجعتها لم تذكر ذلك بعد ادبانت منه اه وتلقه ابن سلعون وصاحب الفائق وغيرهما انظر بن (قوله كدعواه الخ) أي فاقول قوله

يمين

غيره كشاة (حلفت) في السائل الثلاث (وبات) ولا شيء

عليها في الأولى ودفعت ما ادعته في الأخيرتين بان نكلت حلف وأخذ ما ادعى فان نكل فالحكم ما قاله المصنف (والقول قوله) يمين (إن اختلفا في العدد) أي عدد الطلاق واتفقا على العوض أو عدمه فان قلت قد طلقني ثلاثاً وقال الزوج بل واحدة (كدعواه) أي الزوج (موت عبدي) غائب غير آتني خالعت به قبل الخلع وادعت موته بعده (أو) ادعى حين

ظهر به عيب أن (عيبه) كان (قبله) أى قبل الخلع بالقول له في المستأين لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه فعلمها البيان والظاهر يمين (وإن ثبت موته بعده) أى بعد الخلع (فلا عهدة) أى لاضمان عليها بل مصيبته منه لان الغائب في باب الخلع ضمانه من الزوج بمجرد العقد بخلاف البيع فان ضمانه من البائع حتى يقبضه المشتري وأما لو خالعه (٣٦١) على آبق فلا عهدة عليها مطلقا

ات أو تعيب قبل الخلع
أوبعد الا أن تكون
عالة بمصولة قبله فيلزمها
قيمتها على غره

[درس]

﴿فصل طلاق السنة﴾

أى الطلاق الذى اذنت

السنة في فعله وليس المراد

أنه سنة لان أبغض

الحلال إلى الله الطلاق

ولو واحدة وإنما أراد

المقابل للبدعى والبدعى

أما مكروه أو حرام كما

يأتى * واعلم أن الطلاق

من حيث هو جائز رتد

تعتريه الاحكام الاربعة

من حرمة وكرهية

ووجوب وندب فالسنة

ماستوفى الشروط الآتية

ولو حرم ومالم يستوفها

فبدعى ولو وجب كمن لم

يقدر على القيام بحقها من

نفقة أو وطء وتضررت

ولم ترض بالمقام معه

وأشار إلى شروطه وهى

أربعة بقوله (واحدة)

كاملة أو قسمها (بطهر لم

يس) أى لم يطأها (فيه

بلا) أراد فى (عدة)

وبقى شرط وهو أن يوقعها

على جملة المرأة لا بعضها

(والا) يشتمل على جميع

يمين وبلزها قيمته (قوله ظهر به) أى بالعبد الغائب الخالع به (قوله وقول قوله في المستأين) وفى

المسئلة الأولى يرجع عليها بقيمتها بعد حلقه وفى الثانية يرجع عليها بارش العيب بعدان يخلع

﴿فصل طلاق السنة﴾ (قوله الذى اذنت السنة فى فعله) أى سواء كان راجعا أو مساويا أو خلاف

الأولى لا راجع الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة وقولنا سواء كان راجعا أى لسبب رجعه

لامن حيث كونه سنيا وقولنا أو مساويا أى لتعارض أمرين كما يأتى وقولنا أو خلاف الأولى أى

كما هو الأصل فيه لأنه من أشد افراده * ولما كانت أحكامه من كونه راجعا أو مساويا أو مرجوحا

وقيوده علمت من السنة أضيف إليها دون القرآن كان الاذن فيه وقع فى القرآن كما وقع فى السنة

قال تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء كذا قيل وقد يقال إنما يرد هذا اذا كانت السنة فى مقابلة

الكتاب وإنما هى فى مقابلة البدعية فهى الطريقة الشرعية لو استندت لكتاب (قوله لأن أبغض الخ)

هذا حديث وفيه اشكال فان المباح ما استوى طرفاه وليس منه مبعوض ولا أشد مبعوضة

والحديث يقتضى ذلك لأن أقفل التفضيل بعض ما يضاف اليه ويحجب بان المعنى أقرب الحلال

للأبغض الطلاق فالمباح لا يبغض بالفعل لكن قد يقرب له اذا خالف الأولى والطلاق من أشد افراد

خلاف الأولى واجاب بعضهم بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل المراد به ما ليس بحرام

فيصدق بالمكروه وخلاف الأولى فخلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضة وليس المراد

بالبغض ما يقتضى التحريم بل المراد كونه ليس مرغوبا فيه لما فيه من الاثوم اما الخفيف فى خلاف

الأولى أو الشديد فى المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضة وان كان المبعوض هو الحرام قصد

التفجير وهذا أحسن من قول بعضهم ان المعنى أبغض الحلال الى الله سبب الطلاق لأن سبب

الطلاق وهو سوء المنفعة ليس بحلال بل حرام وانت خير بان الجواب الثانى انما يأتى لو كان

حكم الطلاق الأصلى الكراهية مع انه خلاف الأولى فالأولى الجواب الأول تأمل (قوله وإنما

أراد) أى بالطلاق السنى (قوله والبدعى اما مكروه أو حرام) أى والسنى اما واجب أو

مندوب أو خلاف الأولى (قوله جائز) أراد به خلاف الأولى (قوله من حرمة) أى كما لو علم

انه ان طلقها وقع فى الزنا لتعلقه بها أو لعدم قدرته على زواج غيرها (قوله وكرهية) أى كما لو

كان له رغبة فى السكاح أو يرجو به نسلا ولم يقطع بقاؤها عن عبادة واجبة ولم يخش زنا إذا

فارقها (قوله ووجوب) أى كما لو علم ان بقاءها يوقعه فى محرم من نفقة أو غيرها (قوله وندب) أى

كما لو كانت بذية اللسان يخاف منها الوقوع فى الحرام لو استمرت عنده (قوله ولو حرم) أى

كمن يخشى بطلاقها الزنا (قوله وهى أربعة) أى على ما ذل المتن والا فهى ستة على ما قال

الشارح (قوله بان فقد بعضها) أى وأما فقد كلها فلا يأتى فى صورة لان البدعى يسكون فى

الحيض وفى طهر مسها فيه ومحال اجتناع الحيض والطهر فى آن واحد (قوله وكره البدعى الواقع

فى غير الحيض) هذا شامل لا واقع على جزء المرأة فظاهره انه مكروه وليس كذلك بل هو

حرام كما واقع فى الحيض بدليل تأديبه عليه كما يأتى (قوله وأكثر من واحدة) أى او طلق

(٤٦ - دسوقى - نائ)

هذه القيود بان فقد بعضها كان أو وقع أكثر من واحدة أو بعض طاعة أو فى حيض

أو نفاس أو فى طهر * منها فيه أو اردف اخرى فى عدة رجعى (فبدعى) وكذا ان أو قسمها على جزء المرأة كيدك طالق والبدعى اما

مكروه أو حرام كما قال (وكره) البدعى الواقع (فى غير الحيض) والنفاس كما لو طلقها فى طهر مس فيه أو أكثر من واحدة

او اردف في العدة (ولم يجبر) (٣٦٢) المطاق (على الرجعة) في المكروه وشبه في عدم الجبر فقط قوله (كقبول الفسل منه)

أى من الحيض (أو) قبل
(التيمم الجائز) به الوطء
بعد الطهر لمرض أو عدم
ماء وإنما كان تشبيها في
عدم الجبر فقط دون
السكراهة لأن الحكم للنكح
كما هو مذهب المدونة وهو
الراجح (ومنع) الوائع
(فيه) أى في الحيض وكذا
في النفاس (ووقع) أى
لزمه الطلاق (وأجبر على
الرجعة) ولو لم يعتمد
الايقاع فيه كمن علق
طلاقها على دخول دار
في غير زمن الحيض فخلتها
زمتها (ولو) أوقع الطلاق
في طهر (لمعادى الدم) أى
على امرأة يعاودها الدم
(لما) أى في زمن (يضاف
فيه) الدم الثانى (للأول)
وهى التى تقطع طهرها مان
عاودها الدم قبل طهرتها
وقد طلقها وقت طهرها
قبل تمام الحيض فانه يجبر
على رجعتها وان لم يحرم
عليه طلاقها بان ظن عدم
عوده (على الأرجح) عند
ابن يونس وهو المتمد
(والأحسن) عند الباجي
(عدمه) أى عدم الجبر
لأنه طلق حال الطهر
والجبر يستمر (لآخر
العدة) أى اذا غفل عنه
حين الطلاق في الحيض
الى ان طهرت ثم حاضت
ثم طهرت ثم حاضت فانه

أكثر من واحدة في طهر لم يمسه فيه وأولى إذا كان في طهر مسها فيه ثم ان ظاهره أن الزائد على
الواحدة مكروه مطلقا وقال اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في القصدات
والباب وعبر في المدونة بالسكراهة لكن قل الرجاعي مراده التحريم اه من التوضيح ونقل
ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث في حق من أوقعها وحكى في الارتشاف عن بعض
البتدعة أنه إنما يلزمه واحدة ونقل أبو الحسن عن ابن العربي أنه قال ما بحث يدي ديكا قط ولو
وجدت من يرد النطقة ثلاثا لذبحته يدي وهذا منه مبالغة في الزجر عنه اه بن وقد اشتهر هذا
القول عن ابن تيمية قال بعض أئمة الشافعية ابن تيمية ضال مضل لأنه خرق الاجماع وسلك
مسلك الابتداع وبعض الفسقة نسب للإمام أشهب لأجل أن يضل به الناس وقد كذب وافتري
على هذا الامام لما علمت من ان ابن عبد البر وهو الامام المحيط قد نقل الاجماع على لزوم الثلاث
وان صاحب الارتشاف نقل لزوم الواحدة عن بعض البتدعة اه مؤلف (قوله) أو اردف في
العدة (أى أو طلق واحدة في طهر لم يمسه فيه لكه أردف عليها في العدة طلقه أخرى) (قوله) وشبهه
في عدم الجبر فقط (أى لاقى عدم الجبر والسكراهة لأن مذهب المدونة الحزمة وان كان لا يجبر فيه على
الرجعة وهو المتمد خلافا لما قال بالسكراهة (قوله) كقبول الفسل (أى كما لا يجبر على الرجعة إذا طلقها
قبل الفسل من الحيض وبعد أن رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف أو طلقها قبل التيمم الذى
يجوز به الوطء بعد رؤية علامة الطهر لأجل مرض أو عدم ماء فقد اعطيت تلك المرأة التى رأت
علامة الطهر ولم تنسل حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على
الرجعة (قوله) متعلق بالجائز وكذا قوله لمرض أى الذى يجوز به الوطء بعد الطهر
لأجل مرض الخ (قوله) ومنع فيه (أى اذا كان ذلك الطلاق بعد الدخول وهى غير حامل بدليل
ما بعده (قوله) واجبر على الرجعة (أى إذا لم يكن ذلك الطلاق باثلاث أو مكلاهما) (قوله) ولو لمادة
الدم (وهذا) مبالغة في الجبر على الرجعة لاقى وفي الحزمة وحاصله ان المرأة إذا انتسخت عنها دم
الحيض قبل تمام عادتها وطهرت منه فطابقها زوجها ثم عاودها الدم قبل طهر تام فان الزوج يجبر على
الرجعة وان كان طلاقه وقع في طهر لأنه لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده
قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر وبه قال أبو بكر بن عبد الرحمن
وأبو عمران الفاسى وصوبه ابن يونس (قوله) بان ظن عدم عوده (أى بسبب ظنه عدم عوده
(قوله) وهو المتمد) ومقابله ما قاله بعض اشياخ عبد الحق من أنه لا يجبر على الرجعة واستحسنه الباجي
واليه أشار المصنف بقوله والأحسن عدمه وهو ضعيف وقد اشار المصنف لرده بلو في قوله ولو
لمادة الدم (قوله) لأنه طلق حال الطهر (اشار بهذا إلى ان هذا القول يعتبر الحال واما
الأول فيعتبر المال (قوله) والجبر يستمر لآخر العدة (اشار بهذا إلى ان قول المصنف لآخر
العدة متفق بقوله وأجبر على الرجعة وقوله لآخر العدة فإن خرجت منها قبل ارتجاعها فقد بان
منه فلا رجعة لها (قوله) ما بقى شيء الخ (أى وهذه قد بقى لها شيء من العدة لأن عدتها
لا تنتضى الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيضة التى أوقع فيها الطلاق
(قوله) اباح في هذه الحالة طلاقها (أى طلاق المرأة التى طلقها زوجها في الحيض
(قوله) ان يأمره الحاكم (أى ولو لم يتم المرأة بحقها في الرجعة لأن الارتجاع في هذه الحالة حق لله تعالى

يجبر على رجعتها ما بقى شيء من العدة هذا هو المذهب وقال اشهب يجبر ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه عاياه الصلاة والسلام (قوله)
أباح في هذه الحالة طلاقها فلم يكن للاجبار معنى والاجبار أن يأمره الحاكم أو بارتجاعها فان امتثل فظاهر (وإن أبى هدد) بالسجن

(ثم) ان أبى بعد التهديد به (سجن) بالفعل (ثم) ان أبى من الارتجاع هدد بالضرب فان أبى (ضرب) بالفعل ويكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في مصيبة فان ارتجع فظاهر (والا ارتجع الحاكم) بان يقول ارتجعت لك زوجتك (وجز الوطء به) نى بارتجاع الحاكم ولو لم ينوها الزوج لان نية الحاكم فائمة مقام نيته (و) جازبه (التوارث والأحب) للراجع (٣٦٣) طوعاً وجرراً ان أراد اطلاقها بعد

الرجعة (ان يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) وانما أمر بعدم طلاقها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان الارتجاع جعل للصلح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكره الطلاق (وفي منعه) اي الطلاق (في الحيض) متعلق بمنعه وهذا خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر أى وهل منعه في الحيض (لتطويل العدق) عليها لان أول العدة أول الطهر وجميع ايام الحيض التي طلق فيه لقولم تحسب من العدة ولا هي فيها زوجة فالنكاح معال بالتطويل واستدل من تمسك بهذا القول بامر ين ذكرهما في الدونة اشار لها للصف بقوله (لأن قهراً جواز طلاق الحامل) في الحيض (و) لان فيها ايضاً جواز طلاق (غير المدخول بها) فيه (اي في الحيض اذا تطويل عليهما لان عدة الاولى بالوضع والثانية لعدة عليهما (أو) منعه في

(قوله ثم ان أبى ضرب بالفعل) ينبغي ان يقيد الضرب بظن الافادة كاتقدم في قوله ووعظ من نشزت بل ذكره في التهديد بالضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور صح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والام يصح والظاهر وجوب الترتيب وأنه ان فعلها كلهم من غير ترتيب ثم ارتجع مع ابادة الطلق صحت الرجعة قطعاً (قوله حتى تطهر) اي من الحيض الذي طلقها فيه فاذا طهرت منه وطها لاجل اصلاحها * واعلم ان الاستحباب منصب على المجموع فلا ينافي وجوب الامساك في حالة الحيض فلو طلقها في الطهر الاول كره له ولم يجز على الرجعة (قوله وبالوطء يكره الطلاق) لامرانه يكره طلاقها في طهر مسهانية لانها لا تدري هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدتها (قوله وفي منعه في الحيض خلاف) فيه ان ظاهره يقتضي ان الخلاف في الحكم أي هل الطلاق في الحيض ممنوع اولاً مع انه ممنوع اتفاقاً والخلاف انما هو في كون النكاح معالاً بطول العدة أو أنه تبديى فلو قل الصنف وهل منعه في الحيض الخ كان أولى لانه أدل على المقصود الا أن يقال ان في كلام المصنف حذف مضاف أى وفي كون منعه في الحيض لتطويل العدة الخ ويدل على ذلك الحذف مقدمه من تصريحه بمنعه فيه فتأمل (قوله لم تحسب من العدة الخ) أى فهي في ايام الحيض ليست زوجة ولا معتدة (قوله جواز طلاق الحامل في الحيض) اي فلو كان النكاح في الحيض تبدياً للحكم بمنع الطلاق في الحيض ولو كانت حاملاً أو غير مدخول بها مع أنه حكم بجواز طلاقها (قوله لمنع الخلع الخ) نى وانما حكم بانه تبديى لمنع الخ فهو علة للحكم بانه تبديى لاعلة له لانه لا يعمل (قوله لمنع طلاق الخلع) أى فلو كان النكاح في الحيض معالاً بتطويل العدة لجاز الخلع في الحيض لان الحق لها وقد رضيت اسقاطه بل طلبت ذلك واعطت عليه مالا وللاول ان يقول من اذن لاحد ان يضره فلا يجوز له أن يضره قل شيخنا السيد (قوله ولاجل عدم الجواز فيه) أى ولاجل عدم جواز الطلاق في الحيض (قوله لجاز اذا رضيت) أى لان الحق لها وقد أسقطته (قوله وان لم تتم) قل عبق الواو لالحال قال بن هو غير صواب بل للبالغة صحيحة لان دليل التعبد هو الاطلاق اه وفيه نظر اذ يصح جعلها للحال ويكون اقتصر على محل الاستدلال * والحاصل ان الواو في قوله وان رضيت وفي قوله وان لم تتم يصح جعلها للحال ويكون اقتصاراً على محل الاستدلال ويصح جعلها للبالغة والاستدلال بالعموم (قوله خلاف) القول الاول شهره ابن الحاجب والثاني قال الاخميمي هو ظاهر المذهب وانما ذكر المصنف علة لمنع في الطلاق في الحيض دون سائر الاحكام مع ان كتابه ليس موضوعاً لبيان التواجية وذكر الاسباب بل لبيان الاحكام فقط لما يترتب على بيان العلة هنا من الاحكام دون غيره فامل (قوله وصدقت الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها وترافعا وهي حائض قتالت طنقى في حال حيضى وقال الزوج طلقته في حال طهرها فانها تصدق يمين على الظاهر لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فتخلف لخالفها الاصل ولا ينظرها النساء لانها مؤتمنة على فرجها خلافاً لما في طرر ابن عات من أن النساء ينظرن لمحل الدم من فرجها ولا تكاف ايضاً بادخال خرقة

الحيض ليس بمحل بل (لكونه تبدياً) واستدل له بثلاثة ادلة اشار لاولها بقوله (لمنع طلاق الخلع) في الحيض مع انه جاء من جهتها ولثانيها بقوله (و) لاجل (عدم الجواز) فيه (وإن رضيت) بالطلاق فيه ولو كان للتطويل لجاز اذا رضيت ولثالثها بقوله (وجز به) على الرجعة وإن لم تتم (بحقها ولو كان للتطويل لم يجز اذ لم تتم عليه خلاف) راجع لقوله لتطويل العدة ولكونه تبدياً (وصدقت) اذا ادعت (انها حائض) وقت الطلاق وادعى طهرها وترافعا وهي حائض فلا تكف بادخال خرقة في فرجها وينظرها النساء وهذا هو العتمد

(ورجع) ابن يونس والاولى التعبير بالاسم لانه من الخلاف (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها النساء) بعد اخراجها منه فان رأى ابن بها أثر الدم صدقت والا فلا (بها) (٣٦٤) أن يترافا أي الزوجان للحاكم حال كون الزوجة (طاهرة) تقول (قوله) أي

الزوج فلا يجبر على الرجعة (ويجوز) وجوبا (فسخ) النكاح (القاسم) الذي يفسخ قبل البناء وبعده كالحامسة والتمتع وكذا الذي يفسخ قبل واطلع عليه قبل البناء (في زمن الحيض) ولا يؤخر حتى تطهر اذا تاخر اشده مفسدة (و) عجل (الطلاق) على للولى (في الحيض اذا حل الاجل ولم ينفى بكتاب الله) (والمجبر على الرجعة) بالسهة (لا) يجعل الفسخ في الحيض (لغير) اطلع عليه احد الزوجين في صاحبه كجنون بل يؤخر حتى تطهر (و) لا مالاولى فسخه (واجباؤه كسيد في عبده وولى في محجوره اذا هو في نفسه موقوف على الاجازة) (ولعمره بالنفقة) اذا حل اجل التلوم فلا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس بل حتى تطهر (كالامان) بقذف او نفي حمل فلا يتلا عنان في الحيض (ونجرت) أي هملت (الثلاث) في قوله لها انت طالق (ثلاث طلاق ونحوه) كما صحبه واقدرة وانتنه وأكثره مدخولا بها ام لا ونجرت الثلاث أيضا في قوله له انت طالق (ثلاثا للسهة) لانه بمنزلة انت طالق في كل طهر

في فرجها وينظر اليها النساء حالما لما رجعه ابن يونس وحينئذ يجبر الزوج على الرجعة فقد علمت أن المسئلة ذات اقوال ثلاثة (قوله ورجع ادخال خرقه) أي لانها تهم على عقوبة الزوج بالارتجاع ولا ضرر عليها في الاختبار (قوله لانه من الخلاف) في طلق وابن عات مانصه وحكى ابن يونس عن بعض الشيوخ انها تكاف بادخال خرقه في فرجها وينظرها النساء (قوله وينظرها النساء) اراد بهن ما فوق الواحدة وهذا اقتصار على الشأن الذي والى فالرجال يعرفون الحيض (قوله فالتقول قوله) وانظر هل يمين أم لا (قوله وكذا الذي يفسخ قبل واطلع عليه قبل البناء) هذا أولى عما قبله لان هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها وهو جائز في حالة الحيض (قوله في زمن الحيض) أي اذا عثر عليه في ذلك الزمن (قوله أشد مفسدة) أي وحينئذ فيرتكب اخف المفسدين حيث تعاضتا (قوله وعجل الخ) حاصله ان المولى اذا حل أجل الايلاء في زمن حيض امرأته ولم ينفى أي لم يرجع عن يمينه ويكفر عنه فالمشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طاق في الحيض وطلقة رجعي واستشكل تعجيل الطلاق على المولى في الحيض بان الطلاق انما يكون عند طلبها الفينة أي الرجوع عن البين والتكفير عنه وطلبها حال الحيض محتج وان وقع لا يعتبر كما يدل له ما يأتي وأجيب بحمل هذا على ما اذا وقع منها طلب الفينة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو ان ما يأتي قول آخر (قوله بالسهة) أي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها وان شاء فارقها (قوله لا يجعل الفسخ في الحيض لغير) أي لاحتمال أن يرضى من له الخيار بيب صاحبه فان عجل فيه وقع باننا ان اوقفه الحاكم ولا رجعة له كما قال ابن رشد وهو للتعتمد وقال الاخرى يقع رجعا ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن فان اوقفه الزوج من غير حاكم فرجعي ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن لانه طلاق قبل الدخول (قوله كسيد في عبده) أي تزوج ذلك العبد بغير اذن سيده وقوله وولى في محجوره أي بان تزوج صغير او سميه بغير اذن وليه فلا يجعل فسخه في حال حيض المرأة وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر من انه يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض اهش وعقب قال بن وهذا قصور لانه في النص مقيد بكونه بعد البناء ابن السوازي واما ما للولى اجازته فسخه فان بنى فلا يفرق فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يؤخر ذلك ولى السفيه وسيد العبد حتى تطهر ثم يطلقها عليه بطلقة بائنة ولو عتق العبد ورشد السفيه قبل الطلاق لم يطلق عليه اه نظر للواق فلم منه أنه اذا لم يحصل بناء كان لولى الصغير والسفيه وسيد العبد فسخ النكاح في حالة الحيض (قوله فلا يتلاعنان في الحيض) أي بل حتى تطهر منه فان تلاعنافية اثم ووقعت الفسقة (قوله ثلاثا للسهة) أي وكذا لو قدم قوله للسهة على قوله ثلاثا (قوله والا فواحدة) هذا التفصيل لابن الماجشون وقوله ولتعتمد الخ هو قول ابن القاسم فيقول بلزوم الثلاث مطلقا كانت المرأة حاملا ام لا قدم ثلاثا على قوله للسهة او أخره كانت المرأة مدخولا بها ام لا وقال سحنون يلزمه ثلاث في غير الحامل وواحدة ان كانت حاملا لانها اذا ولدت خرجت من العدة ولم يلحقها طلاق ثان (قوله ولتعتمد الثلاث) أي اذا لم يدخل بها وقوله ايضا أي كما يلزمه الثلاث اذا دخل (قوله او واحدة عظيمة) مثل ذلك انت طالق ملء ما بين السماء والارض ما يبينو

مرة وهذا (ان داخل) بها (و) لا فواحدة (ضعيف ولتعتمد الثلاث ايضا وشبهه في لزوم الواحدة قوله) (كخبره) او احسنه ١ لثرو أواجهه الان ينوى أكثر (أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو خبيثة أو ساجدة أو كاهن) أو كالجل أو الجمل نظرا لقوله واحدة

(و) اوقان (ثلاثاً للبدعة أو بضمين لبدعة) بمشكوب (لأنه ثلاث فيهما) أي في الدخول بها وغيرها (فصل بمركنه) أي الطلاق من حيث هو وهو مفرد مضاف فمع تصحيح الأخبار عنه بالمتعدد فكأنه قال وأركانه أربعة (أهل) والراد به موقعه من زوج أو نائبه أو وليه ولا يرد الفضولي لأن الموضع في الحقيقة هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الإجازة (٣٦٥) لامن يوم الإيقاع (وقصد) أي قصد النطق باللفظ الصريح

والكناية الظاهرة ولولم يقصد حل العصة وقصد حلها في الكناية الخفية واحترزه عن سبق اللسان في الأولين وعدم قصد حلها في الثالث (ومحل) أي عصة مملوكة تحقيقاً أو تقديرها كما يأتي في قوله ومحل ما ملك قبله وإن تعلّقاً (ولهذا) صريح أو كناية على تفصيلهما الآتي لا بمجرد نية ولا بعمل إلا لعرف كما مر والراد بالركن ما يتحقق به الماهية ولو لم يكن داخلاً فيها وأشار لشرط صحته بقوله (وإنما يصح طلاق المسلم) لزوجته ولو كان كافراً احترازاً من الكافر فلا يصح منه (الكلف) أي البالغ العاقل وأوسفها فلا يصح من صبي ووقوعه عليه إذا ارتد بحكم الشرع لأنه موقع له ولا من مجنون ولو غير مطلق إذا طلق حال جنونه ولا من مغمى عليه ولا من سكران بحال لأن حكمه حكم المجنون بقوله (ولو سكر حراماً) معناه إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً

أكثر من واحدة أم عدوى (قوله ولو قال ثلاثاً للبدعة الخ) أي وأما لو قال أنت طالق واحدة للبدعة أو للسنة أولاً للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا لو قال أنت طالق للبدعة أو للسنة أولاً للبدعة ولا للسنة فواحدة (قوله أي في الدخول بها وغيرها) وهو مقتضى ما في النوادر كما قال ابن غازي وقيد ابن سحنون هذا بكونه قبل البناء أو بعده ومن غير حامل وتخصيص والافواحدة انظر طي أم ابن (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه) الواو للاستئناف أو عاطفة على جملة جاز الخام وهو الطلاق بدوئ ولا يكون النصل بالنصل مانعاً من العطف (قوله من حيث هو) أي سواء كان سنياً أو بدعياً بدوئ أو بدون عوض (قوله أو نائبه) المراد به الحاكم والوكيل ومن الوكيل الزوجة إذا جعله يدها (قوله أو وليه) هذا بالظر للصغير والمجنون وأما ولي السفيه وسيد البند فليس لهما ذلك بدون إذن المولى عليه كما مر (قوله ولا يرد) أي على تفسير الموضع له بالزوج ونائبه ووليّه وحاصله أن الأولى أن يقول المراد بموقعه الزوج أو نائبه أو وليه أو غيرها لأجل دخول الفضولي (قوله لامن يوم الإيقاع) أي فلو كانت حاملاً فوضعت قبل الإجازة استأنفت العدة (قوله أي قصد النطق) أي وليس المراد بالقصد قصد حل العصة مطلقاً كان اللفظ صريحاً أو كناية ظاهراً أو خفية بدليل قوله الآتي ولزم ولو هو لزل (قوله في الأولين) أي عن سبق اللسان باللفظ الصريح والكناية الظاهرة (قوله في الثالث) أي الكناية الخفية (قوله ولفظ) أي أو ما يقوم مقامه من الإشارة كما يأتي في قوله وزم بالاشارة الغمّة وكذلك الكتابة والكلام النفس على أحد القولين (قوله لا بمجرد نية) أي عزم ليس معه لفظ ولا كلام نفساني على المعتمد (قوله ولا بفعل) أي كقول متاعها (قوله والمراد بالخ) وبهذا يتدفع ما يقال إن الفاعل والمفعول ليس واحد منهما ركناً من الفعل فكيف يجعل الأهل والمحل من أركان الطلاق الذي هو رفع حلية تمتع الزوج بزوجته (قوله ما يتحقق به الماهية) أي ما يتوقف تحققها عليه (قوله لزوجته) أي وأما الوكيل عن الزوج والفضولي مع الإجازة فلا يشترط فيهما اسلام ولا ذكورة ولا تكليف بل التمييز فيما يظهر لأن الموضع حقيقة الزوج الوكيل والمخير (قوله فلا يصح منه) أي سواء كانت زوجته التي طلقها كافرة أو مسلمة فإذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وأسلم في عدتها كان أحق بها وإذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة ولو ثلاثاً ثم أسلم فيها لم يعد طلاقه طلاقاً وكان على نكاحه وإن انقضت عدتها فنكحها بعد ذلك كان جائزاً وطلاقه في شركه باطل (قوله فلا يصح من صبي) أي ولو مراهما (قوله ولا من سكران بحال) أي كما إذا شرب لبناً أو نحوه من الانبذة متحققاً أو ظاناً أنه لا يغيث عقله فغاب باستعماله (قوله ولو سكر حراماً) بأن استعمل عمداً ما يغيث عقله سواء كان جازماً حين الاستعمال بأنه يغيث عقله أو كان شاكاً في ذلك كان مما يسكر جنسه أو من غيره كابن حامض ولو كان ذلك الغيب مرقداً أو مخدراً أو وقوله حراماً صفة لمفعول مطلق محذوف أي ولو سكر سكرأ حراماً أو حال من السكر المفهوم من سكر لامن فاعل سكر لأن الحرام وصف للسكر لا لصاحبه ورد المصنف بل على من قال إن السكران بمحرّم لا يقع عليه طلاق سواء ميز أم لا (قوله معناه إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً) أي وليس معناه هذا إذا لم يكن الكلف سكر أصلاً أو سكر بحال بل ولو سكر سكرأ حراماً كما هو التبادر منه لما علمت أنه إذا سكر بحال لم يقع طلاقه اتفاقاً (قوله وهل إلا أن لا يميز الخ) هذا الإشارة لطريقة ثالثة وهي إن ميز لزمه والآنلا وهي طريقة ابن رشد والبايجي (قوله محصل القول في السكران) أي بمحرّم وأما السكران

سكر سكرأ حراماً فيصح طلاقه (وهل) صحة طلاق السكران بمحرّم (إلا أن لا يميز) فلا طلاق عليه لأنه صار كالمجنون (أو) صحيح لازم له (مطلقاً) ميز أم لا وهو المتمم لأنه ادخله على نفسه (تردد) ومحل القول في السكران لزوم الجنائيات والعق والطلاق له دون الاقترارات والنفود على الشهور (وطلاق الفضولي) ولو كافراً أو صبياً صحيح متوقف على الإجازة

(كيسه) فان لم يحزه الزوج لم يقع والعدة من يوم الاجازة فلو وقع وهى حامل وأجازة الزوج بعد الوضع استأنفت العدة ولا يجبر على الرجعة ان أجاز بعد الحيض وقبل الغسل (٣٦٦) منه وينفى ان يتفق هنا على عدم الجواز بخلاف بيمه فقيه الخلاف (ولزم

ولو هزل) كضرب أى لم يقصد بإفطه حل العصمة وهذا إيماءة فى نفي الصريح أو الكناية الظاهرة بان خاطبها به على سبيل المزح والملاعبة ومثل الطلاق العتق والنكاح والرجعة لما ورد فى الخبر (لا إن سبق لسانه) بأن قصد التكلم بغير لفظ الطلاق فزل لسانه فتسكلم به فلا يلزمه شئ مطلقا ان ثبت سبق لسانه وان لم يثبت قبل (نفي الفتوى) دون القضاء (ولان) الأعجمى لفظه (بلا نهم) منه لمعناه فلا يلزمه شئ (أو هذى) بذلك معجمة بوزن روى من الهذيان وهو الكلام الذى لا معنى له (مرض) أصابه فتسكلم بالطلاق فلما أفوق قال لم أشعر بشئ وقع منى فلا يلزمه شئ فى الفتيا والقضاء الا ان تشهد بينة بصحة عقله لقرينة أو قال وقع منى شئ ولم أعقله لزمه الطلاق لان شهوره بوقوع شئ منه دليل على انه عقله قاله ابن ناجي وسدوه له وفيه نظر إذ كثيرا ما يتخيل للمريض خيالات فيسكلم على مقتضاها بكلام خارج

بخلال فلا يلزمه عتق ولا طلاق ولا يؤخذ باقراره ولا يصح بيمه وجنبايته على عاقبته كالمجنون (قوله بعد الحيض) أى بعد انقطاعه وقبل الغسل منه وأما لو أجاز في حال الحيض فانه يجبر عليها (قوله على عدم الجواز) أى على عدم جواز اقدم على الطلاق (قوله بخلاف بيمه فقيه الخلاف) أى بالحرمة والجواز والاستحباب والتمتع بالحرمة والفرق بين البيع والطلاق أن الناس شأنهم ان يطلبوا الأرباح فى سماعهم بالبيع بخلاف النساء (قوله ولزم) أى ولزم الطلاق بمعنى حل العصمة بذلك اللفظ الدال عليه هذا اذا كان غير هازل بأن تصدبه حل العصمة اتفاقا بل ولو كان هازلا بأن لم يقصد به حل العصمة على المشهور وأشار المصنف لمقابلته بلو (في تنبيه) يلزم طلاق التضيان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم كذا ذكر السيد البليدى فى حاشيته (قوله كضرب) الذى فى القاموس أن هزل من باب ضرب وفرح (قوله أو الكناية الظاهرة) أى وأما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق إلا اذا قصد بها حل العصمة كما روى وكما يأتى (قوله بان خاطبها به) أى بلفظ الطلاق أو الكناية الظاهرة كأن قل لها أنت طالق أو خلية أو برة أو من (قوله ومثل الطلاق) أى فى لزومه بالهزل (قوله لما ورد فى الخبر) نى وهو ثلاث هزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفى رواية والعتق بدل الرجعة (قوله لان سبق لسانه فى الفتوى) أى سواء ثبت سبق لسانه أم لا ومفهوم فى الفتوى أن القضاء فيه تفصيل فان ثبت سبق لسانه فلا يلزمه شئ أيضا وإلا لزمه واذا علمت أن فى المفهوم تفصيلا فلا يعترض على المصنف (قوله ولان الأعجمى لفظه) أى من عربى وكذا إذا لقن العربى لفظه من عجمى من غير أنهم منه لمعناه (قوله فلا يلزمه شئ) نى لا فى الفتوى ولا فى القضاء لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذى هو ركز فى الطلاق (قوله أو هذى لمرض) أى ان المريض اذا تسكلم بالهذيان وهو الكلام الذى لا فائدة فيه فطابق زوجته فى حال هذيانه فلما أفوق أنكر ان يكون وقع منه شئ فلا يلزمه الطلاق لاقى الفتوى ولا فى القضاء الحاقا له بالمجنون ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه (قوله فتسكلم بالطلاق) نى فى حال هذيانه (قوله فلا يلزمه شئ فى الفتيا والقضاء) هكذا أطلق الباجي وقوله الا ان تشهد الخ تفيد لابن رشد (قوله قاله ابن ناجي) راجع لقوله أو قال وقع منى شئ ولم أعقله الخ (قوله فيسكلم) أى حال تخيلها له (قوله استشعر أصله) أى أصل ما حصل منه من الكلام وان لم يعرف عيه فهذا يدل على أنه لا يلزم من الاستشعار بالشئ عقله له بعينه (قوله كالنائم) أى فانه اذا أفاق من نومه يجبر عما خيل له فى نومه ولا يعرف عينه (قوله الثقات لسانه) أى دعواه الثقات لسانه * وحاصله ان من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها يا طارق وادعى انه أراد أن يقول يا طارق فالتفت لسانه والتوى عن مقصوده فانه يصدق فى الفتوى لاقى القضاء وتغيير المصنف الأسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله فى الحكم وهو التصديق فى الفتوى والقضاء لقال كمن قال لمن اسمها طارق يا طارق مدعى الثقات لسانه وحذف قوله وقبل منه فى طارق الخ فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لاما وادعى الثقات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لاقى الفتوى ولا فى القضاء لحصول شيئين الابدال وعدم النداء (قوله وكذا فى التى بعدها) أى قبل منه فى الفتوى دون القضاء (قوله يرجع لهذه أيضا) أى بناء على ان ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق وعمرة (قوله أو قال يا حفصة) عطف على سبق لسانه فهو واقع فى حيز النفى أى لا يلزم الطلاق ان سبق لسانه ولا ان قال يا حفصة فأجابته عمرة فأوقع الطلاق عليها أى انه لا تنطق المحببة له وهى عمرة فى الفتوى بدليل

ما عده

عن قانون العقلاء فإذا أفاق استشعر أصله وأخبر عن الخيالات الوهمية كالنائم (أو قال) مناديا (لن اسم طارق يا طارق) فلا تنطق فى الفتيا ولا القضاء (وقبل منه فى) نداء (طارق) بالراء يا طارق باللام (الثقات لسانه) فى الفتوى دون القضاء وكذا فى التى بعدها قوله وطقنا مع البينة يرجع لهذه أيضا (أو قال) لإحدى زوجتيه (يا حفصة)

يريد طلاقها (فأجابته عمره) نطق انه طالب حاجة (فطامتها) أي قل لها أنت طالق بظا حصة (فالدعوة) وهي حصة تطاق مطلقا في الفتيا والقضاء وأما الهيبة في القضاء فقط واليه أشار بقوله (وطلقنا) بفتح اللام أي حصة وعمرة وعمره وهو أولى وأتم فائدة (مع) قيام (البينة) ولو قل في القضاء كان أحسن ليشمل قيام البينة مع الإنكار وحصول الإقرار عند القاضي وأجيب بأنه متى قيل مع البينة فالمراد القضاء الشامل للإقرار (أو أكره) على إيقاعه (٣٦٧) فلا يلزمه شيء في فتوى ولا قضاء

لحبر مـ لم لا طلاق في
اغلاق أي إكراه بل لو
أكره على واحدة فوقع
أكثر فلا شيء عليه لأن
الكره لا يملك نفسه
كالجنون أي ولم يكن قاصدا
بطلانه حل العصة باطنا
والالوقع عليه وواعلم أن
الاكراه إما شرعي أو
غيره ومذهب المدونة
التي به الفتوى أن الاكراه
الشرعي طوع يقع به
الطلاق جز ما خلا للغيرة
كما لو حلف بالطلاق
لاخرجت زوجته
فاخرجها قض لتحلف
عند المنبر وكما لو حلف في
نصف عبد يملكه لا يباعه
فأعتق شريكه صفة تقوم
عليه نصيب الحالف وكل
به عتق الشريك أو حلف
لا إنتره فاعتق الحالف
نصيه تقوم عليه نصيب
شريكه لتكليف عتقه لزمه
الطلاق على المذهب
والمصنف رحمه الله اختار
مذهب الغيرة ورد بلو
مذهب المدونة الراجح
بقوله (ولو بكتقويم جزء
العبد) الذي حلف لا يباعه

ما بعده بقوله فالدعوة ليس بيانا لمادله عليه العطف بل هو جواب شرط مقدرا أي وإذا لم تطاق عمرة
فتطلق الدعوة وهي حصة في الفتوى (قوله يريد طلاقها) أي حال كونه يريد طلاقها (قوله أي
حصة وعمرة) حصة تطاق بقصده وعمره بانفذه (قوله ويحتمل طارق) أي في المسئلة الأولى
وعمره في المسئلة الثانية وإذا طلق عمره وهي الهيبة في القضاء فاولى حصة للدعوة (قوله وأتم فائدة)
عطف على ما قبل (قوله فالمراد القضاء) أي وحيث تقول المصنف مع البينة معناه مع الرفع للقاضي
كان هنالك هيئة تشد على الفاظه عند إنكاره أولا بأن أقر بذلك (قوله أو أكره) عطف على سبق لسانه
أي لأن سبق لسانه ولأن أكره على إيقاعه (قوله أن لا أكره الشرعي) أي وهو الاكراه على الفعل
الذي تناق به حق لمخلاق طوع (قوله أو حلف لا اشتراء) أي نصيب شريكه في العبد (قوله لزمه
الطلاق على المذهب) أي خلا للغيرة حيث قل بعدم لزوم الطلاق (قوله ولو بكتقويم الخ) أي
هذا إذا كان الاكراه غير شرعي بل ولو كان بكتقويم الخ والذي يظهر أن صواب وضع هذه
البيانة بعد قوله وفي فعل لأنها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة أو أكره عليه أو على فعل
إلا بكتقويم جزء العبد فتحرر العبارة قوله ابن عاشر (قوله وكان الصواب العكس) أي بأن يقول لا
بكتقويم جزء العبد (قوله وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا) أي كما إذا حلف لا ينفق
على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضى فلا ندينه الذي عليه فإذا أكرهه القاضي على الاتفاق عليها
أو على طاعة أبويه أو على قضاء الدين لم يلزمه طلاق على ما قاله المصنف والمذهب لزمه كما عرفت
(قوله أو في فعل) في معنى على هذا إذا أكرهه على إيقاعه بل ولو أكرهه على فعل أو الإراد بالفعل أو الفعل الذي لا
يتعلق به حق لمخلاق لأن هذه هي التي فيها خلاف ابن حبيب وأما التي فيها حق لمخلاق فهي التي تقدمت
وفيه خلاف للغيرة والمدونة وهو الحاصل أنه إذا أكرهه على إيقاع الطلاق لم يلزمه اتفاقا وإن أكرهه على
فعل لم يتعلق به حق للغير فلا يلزمه الطلاق على المتمدن بالشروط المحسنة المذكورة في الشارح خلافا
لابن حبيب القائل بأن لزوم الطلاق وإن أكرهه على فعل تناق به حق للغير لزمه الطلاق على المذهب
خلافا للغيرة (قوله وهو) أي عدم الحث مقيد (قوله كما مثلنا) ونحو أن دخلت دار زيد أو أن فعلت
كذا فانت طالق فأكراهه على فعله (قوله فإن كانت صيغة حث) أي ولا ينفع فيها الاكراه لانقضاءها
على الحث والحاصل أن صيغة البر لا حث فيها بالاكراه بالشروط المذكورة وأما صيغة الحث فلا
ينفع فيها الاكراه لانقضاءها على الحث (قوله ووجب به) أي ووجه الكفارة بالحث أن اتفق
الاكراه بر أي بأن لا يكون اكراه أصلا أو كان اكراه في صيغة الحث ومفهومه أنه إذا أكرهه في
صيغة البر فلا حث (قوله وبما إذا لم يعلم) أي حين الحلف أنه سيكرهه أي بعده (قوله وإن لا يفعله بعد
زوال الاكراه أي والا حث) (قوله حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل) وأما لو كانت مقيدة بأجل

أولا إنتره وكان الصواب العكس وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا (أو في فعل) داخل في حيز البالغة أي فلا
يحث كحلفه بطلاق لا أدخل دارا فأكراهه على دخولها أو حمل وادخلها مكرها خلافا لابن حبيب القائل بالحث في الاكراه
الفعل وهو مقيد بما إذا كانت صيغة بر كما مثلنا فإن كانت صيغة حث نحو أن لم أدخل الدار فهي طالق فأكراهه على عدم الدخول
فانه يحث كما قدمه في اليمين حيث قال ووجب به أن لم يكره وير ومقيد بما إذا لم يأمر الخالف غيره أن يكرهه وبما
إذا لم يعلم أنه سيكرهه وبما إذا لم يقل في يمينه لا أدخلها طوعا ولا كرها وإن لا يفعله بعد زوال الاكراه حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل

(إلا أن يترك) المذكور على التلغظ بالطلاق (التورية مع معرفتها) وعدم دهشته بالأكراه والمراد بها الاتيان بلفظ فيه إيهام على السامع كأن يقول هي طالق ويريد من وثاق أو وجعة بالطلاق فإن تركها مع معرفتها حث والمذهب عدم الحث ولو عرفها وترك والإكراه الذي لا حث معه يكون (خوف مؤلم) ويكفي غلبة الظن ولا يشترط يقينه وبين المؤلف بقوله (من قتل أو ضرب) وإن قل (أو سجن) ظلما (أو قيد) ولو لم يطل (أو صفع) بكف في قف (لذي مروءة) بفتح الميم في الأصح وضمها (علا) أي جماعة من الناس لافي خلوة ولا غير ذي مروءة أي ان قل فازكثرا كراه مطلقا (أو قتل ولده) وإن سفل وكذا بعبوبته إن كان بارا (أو) بأخذ (لله) أو باتلافه (وهل إن كثر) بالنسبة له وهو الظاهر أو ولو قل (تردد لا) بخوف قتل (أجنبي) أي غير الولد من أخ وعم وأما قتل الأب فقليل أكراه كالولد وهو الظاهر وقيل لا كالأخ (وأمر) ندبا في الأجنبي (بالحلف) بالعلاق ماريته ولا أعلم موضعه (ليسلم)

وفرج وفعل المحلوف عليه بعده طائعا فلاحث (قوله) إلا أن يترك المذكور على التلغظ بالطلاق الخ أشار الشارح بهذا إلى أن الاستثناء راجع للإكراه القولي لا الفعلي إذ لا يتأتى فيه التورية وحيد فلو قدمه المصنف على قوله أوفى فعل لكان أولى (قوله) والمراد بها هنا الاتيان بلفظ الخ أي وليس المراد بها معناها الحقيقي وهو اللفظ الذي له معنيان قريب وبعيد فيطلق ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة (قوله) كأن يقول الخ أي وكأن يقول جوزني طالق ويريد جوزة حلقة ليس فيها لقمة مثلا بل سالكة (قوله) والمذهب الخ أي وما مشى عليه المصنف تبعاً للأخى ضعيف (قوله) بخوف مؤلم أي بخوف شيء مؤلم يحصل له حالا أوفى المستقبل أن لم يطلق (قوله) ويكفي غلبة الظن أي بحصول ذلك المؤلم أن لم يطلق وقوله ولا يشترط يقينه أي يتيقن حصوله أن لم يطلق خلافاً في سماع عيسى (قوله) ولو لم يطل أي كل من السجن والتيد وهذا إذا كان ذلك المكروه من ذوى الأقدار وأما أن كان من غيرهم فلا يبعد أكراهها إلا إذا هدد بطول الإقامة في السجن أو القيد أو شيخنا عدوى (قوله) لافي خلوة أي فليس إكراهها لافي حق ذى المروءة ولا في حق غيره * وأعلم أن الملاء يطلق على الجماعة من الأشراف وعلى الجماعة مطاقاً والمراد هنا الثاني كما يدل عليه قولهم واحترز به عما إذا فعل معه ذلك في الحلاء (قوله) فأكراه مطلقاً أي سواء كان في الملاء أوفى الحلاء لدى مروءة أو غيره * والحاصل أن خوف الصفع الكثير أكراه مطلقاً كان حصوله في الملاء أو في الحلاء لدى مروءة وغيره وخوف الصفع القليل إن كان حصوله في الحلاء فليس بأكراه مطلقاً وإن كان في الملاء فأكراه لدى المروءة لا لغيره (قوله) أو قتل ولده عطف على مؤلم أي أو خوف قتل ولده (قوله) وإن سفل أي ولو عاقا (قوله) أو بأخذ ماله الخ أي أو بخوف أخذ ماله فهو عطف على مؤلم * وأعلم أنه جرى في التخويف بأخذ المال ثلاثة أقوال قيل أكراه وقيل ليس أكراهها وقيل إن كثر فأكراه وإلا فلا والاولى للمالك والثاني لاصبغ والثالث لابن الماجشون ثم إن المتأخرين اختلفوا فمنهم من جعل الثالث تفسيراً للأولين وذلك كابن بشير ومن تبعه وعلى هذا فالمذهب على قول واحد ومنهم كابن الحاجب من جعل الأقوال الثلاثة متعاقبة لبقاء لها على ظاهرها وإلى الطريقتين أشار المصنف بقوله وهل إن كثر الخ فإشار بقوله وهل إن كثر لطريقة الوفاق وحذف طريقة الخلاف أي أو مطلقاً وقوله تردد معناه طريقتان في رجوع الأدوال لقول واحد أو إبقائها على ظاهرها من كونها أقوالاً متباعدة (قوله) لا أجنبي هو بالجبر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي أي فليس إكراهها فإذا قال له ظالم إن لم تطلق زوجتك وإلا قتلت فلانا صاحبك أو أخاك أو عمك فطلق فإنه يقع عليه الطلاق لأن التخويف يقتل الأجنبي وهو غير الولد لا يبعد إكراهها ثمراً (قوله) وأمر الخ أي كما إذا قل ظالم لشخص فلان عندك وتعلم مكانه اتقى به أقتله أو آخذ منه كذا أو إن لم تاتى به قتلت زيداً صاحبك أو أخاك فقال ليس عندي ولا أعلم مكانه فأحلفه الظالم على ذلك بالطلاق والحال أن الحالف يعلم مكانه وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فإن الحالف لا يعذر بذلك ويحنت في يمينه ولكن لا يثم عليه في الحلف بل أتى بمندوب فيثاب عليه وظاهره أنه يحنت ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزيد لو امتنع من الحلف وهو كذلك ثم إن ما ذكره من نذب الحالف لا يعارض ما مر من وجوب تخليص المستهلك من نفس أو مال لأن محل الوجوب مالم يؤد التخليص إلى الحلف كاذباً وإلا فلا يجب (تنبيه) لو ترك المأمور الحلف وقتل ذلك الأجنبي أو المطلوب فلا ضمان على ذلك المأمور ففى المواق عن ابن رشد إن لم يحلف لم يكن عليه حرج نعم إن دل المأمور الظالم على ذلك المطلوب ضمن (قوله) وكفر اليمين بالله أي ويكفر ذلك الحالف عن يمينه إذا كانت بالله لأن اليمين هنا وإن كانت غموساً لأنها تعلقت بالحال وقد مر

مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق نحو ان لم تعتق عبدك أو لم تزوج بنتك أو تهر بان في ذمتك كذا
مقتاتك أو ضربتك الخ (واليمين) بالله أو غيره نحو ان لم تحلف بالله (٣٦٩) أو بالمشي إلى مكة أو بصوم العام

أو بتق عبدك على أن
لا تتكلم زيدا أولا تدخل
داري لقتلتك الخ (ونحوه)
كالبيع والشراء وسائر
العقود لا تلزم بالاكراه
بما ذكر (وأما الكفر) أي
الاكراه على الايمان بما
يقتضى الاتصاف به من
قول أو فعل (وسبه عليه
الصلاة والسلام) من
عطف الخاص على العام
لأشدته (وقذف المسلم)
وكذا سب الصحابة ولو
بغير قذف (فإنما يجوز)
الاقدام عليه (لقتل) أي
لخوفه على نفسه من
معاينته لا بغير ولو بقطع
عضو ولو فعل ارتد وحد
للمسلم (كالمرأة لا تجد)
من القوت (ما يد) أي
يحفظ (رمقها) بقية حياتها
ولو بميتة أو خنزير (الإنثى
يزني بها) فيجوز لها الزنا
لذلك والظاهر أن مثله سد
رمق صبيانها قياسا على
قوله أو قتل ولده (وصبره)
أي من ذكر على القتل
كصبر المرأة على الموت
(أجل) عند الله من
الاقدم على الكفر والسب
والقذف واقدامها على
الزنا (لا قتل للمسلم) ولو
رققا فلا يجوز بخوف
القتل (وقطعه) أي قطع

ان المتمدن فيها أنها تكفر ان تعلقت بالخال أو المستقبل بخلاف اللغو فإنها لا تكفر إلا إذا تعلقت
بالمستقبل (قوله مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق الخ) أي في عدم لزوم
(قوله قتلتك أو ضربتك) أي أو سبكتك أو صفعتك بملأ أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف واعتق
أو زوج أو أقر أو باع فلا يلزمه ذلك (قوله لقتلتك الخ) أي أو ضربتك أو سبكتك أو صفعتك بملأ
أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف انه إذا لم يحلف له يفعل معه شيئا مما ذكر فحلف له فلا تنمقد تلك
اليمين فإذا فعل المحلوف عليه لم يلزمه شيء (قوله كالبيع والشراء) نحو ان لم تبع شيئا فلان أو ان لم
تشتري شيئا فلان والاقولك أو ضربتك أو سبكتك أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف ان
يفعل معه شيئا مما ذكر ان لم يبع شيئا أو ان لم يشتري فباع أو اشتري فلا يلزمه البيع ولا الشراء
(قوله وسائر العقود) أي كعقد الاجارة والجماعة والصرف والهبة (قوله وأما الكفر الخ) حاصله ان
الامور المتقدمة من طلاق وأيمان بغيره ونكاح وعتق وافتراق وبيع واجارة وسائر العقود يتحقق
فيها الاكراه بالخوف من القتل وما معه وأما هذه الأمور وهي الكفر وما معه فلا يتحقق فيها
الاكراه الا بالخوف من القتل فقط (قوله بما يقتضى الاتصاف به) أي في الظاهر والا فالمسكرة على
الكفر لا يكفر (قوله من قول) أي كسب الله تعالى وقوله أو فعل أي كالقاء مصحف في قدر
(قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا - ب - بنى مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته أو الحور العين فلا
يجوز القدوم عليه إلا إذا خاف على نفسه القتل أما من لم يجمع على نبوته كالخضر ومن لم يجمع على
ملكيته كهاروت وماروت فيجوز سبهما إذا خاف. وثالثا ما مر ولو غير القتل كذا في عقب وفيه ان
سب الصحابة لا يجوز الا بالقتل فهم أولى فالذي ينبغي أنهم كالصحابة ولا يجوز سبهم الا بمعاينة القتل
اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وقذف المسلم) أي رميه بالزنا أو بالواط (قوله وكذا سب الصحابة
ولو بغير قذف) أي وأما سب المسلم غير الصحابي فيجوز ولو خوف غير القتل وكذا قذف غير المسلم
(قوله ولو فعل ارتد) أي ولو خوف بغير القتل كالضرب وقتل الولد ونهب المال وفعله
أي سب الله أو النبي ارتد بخلاف ما إذا سب لمعاينة القتل فلا يرتد ولا يحد للقذف
(قوله بقية حياتها) الاضافة يانية (قوله فيجوز لها الزنا لملك) أي لسد رمقها وكان الأولى ان
يحذف قوله لذلك ويقول فيجوز لها الزنا بما يشبعها لا بما يسد رمقها فقط فإذا وجدت من يزني بها
ويشبعها ومن يزني بها ويسد رمقها زنت لمن يشبعها ولو كان يزني بها أكثر من ذلك والمرأة بخلاف
الولد فلا يجوز له ان يمكن من اللواط فيه ولو ادى الجوع لموته ومفهوم قول الصنف لا تجد الخ عدم
جواز اقامتها على ذلك مع وجود ميتة تسد رمقها لما مر أنها مباحة للمضطر ومفهوم المرأة ان الرجل
إذا لم يجد ما يسد رمقه الا ان يزني بامرأة تهطيه ما يسد فليس له ذلك نظرا لانتشاره في عقب
والحق الجواز إذا كانت طائفة ولا مالك لبضعها من زوج أو سيد أخذ مما يأتي كما قاله شيخنا المدوى
(قوله من ذكر) أي وهو من أكره على الكفر أو سب النبي أو على قذف المسلم بالقتل
(قوله أجل عند الله) أي انه أفضل وأكثر ثوابا ه خش (قوله لا قتل للمسلم الخ) فإذا قال
له ظالم ان لم تقتل فلانا أو تقطعه قتلتك فلا يجوز له قتل فلان وقطعه ويجب عليه أن يرضى بقتل
نفسه (قوله ولا ان يزني الخ) حاصله ان الظالم إذا قال له ان لم تزني بغلامه قتلتك فلا يجوز له الزنا بها
ويجب عليه الرضا بقتل نفسه إذا كانت تلك المرأة مكروهة أو كانت طائفة وكانت ذات زوج أو سيد

(٤٧ - دسوى - ثاني) المسلم ولو أعتقه فلا يجوز بخوف القتل بل يرضى بقتل نفسه ولا يقطع أعتقه غيره (و) لا (أن
يزني) أي بمكرهة أو ذات زوج أو سيد فلا يجوز بخوف القتل وأما بطائفة لا زوج لها ولا سيد فيجوز مع الاكراه بالقتل لأخيه

(وفي لزوم) عین (طاعة أكره عليها) أى على الحالف بها نفيًا أو اثباتًا كما إذا أكره على الحالف بالله أو بالطلاق أو بالشيء إلى مكة أنه لا يشرب الخمر أولاً بفش المسلمين أو ليتصدقن بكذا أو ليصلين أول الوقت فتشرب أو غش ومتى لم يتصدق بما حلف عليه أو أخر الصلاة عن أول الوقت حثت ولا يدمكرها وعدم (٣٧٥) اللزوم فلا حث نظراً للاكراه (قولان) وأما لو أكره على عین متعلقة بمصية

كان أكره على أن يحالف فيشرب الخمر أو بمباح كمن أكره على الحالف ليدخل الدار لم تلزمه العین اتفاقاً وشبهه في الهولين قوله (كأجازته) أى للسكرة بالفتح فهو مصدر مضاف لفعله والكاف في قوله (كالطلاق) بمعنى مثل فدخل العتيق والبيع والشراء ونحوها أى أنه أكره على فعل ما ذكر ثم بعد زوال الاكراه أجازته (طائماً) فهل يازمه ما أجازته نظراً للطوع أولاً لأنه أكرم نفسه ما لم يازمه ولأن حكم الاكراه بقي نظراً إلى أن ما وقع فاسداً لا يصح بعد قولان (والأحسن للضيق) فيأزمه ما أجازته وهو المتمد ولا يدخل النكاح تحت السكاف فلا بد من نسخه اتفاقاً (ومحله) أى الطلاق (ما ملك) من الصمة لما واقعة على صمة (قبله) أى قبل فهو الطلاق (وان تعليقاً كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها) متعلق بقوله

أما لو كانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد فيجوز له الزنا بها إذا خوف بالقتل لا بغيره كذا قاله الشارح وفيه نظر ففي الواقع عن ابن رشد أن سحنونا سوى بين الزنا بالطائفة التي لا زوج لها ولا سيد وبين شرب الخمر وأكل الميتة فظاهره (١) أن الاكراه يكون بخوف مؤلم مطلقاً اهـ بن (قوله وفي لزوم عین طاعة) يعني أن من أكره على الحالف على طاعة سواه كانت تلك الطاعة تركاً أو فعلاً لم تلزمه تلك العین أولاً تلزمه قولان الأول منهما قول مطرف وابن حبيب والثاني قول أصبغ وابن الماجشون والظاهر منهما الثاني اهـ فقوله الشارح أى على الحالف بها أى بالطاعة أى عليها وقوله نفيًا أى حالة كون تلك الطاعة نفيًا أى تركاً لشيء وقوله أو اثباتاً أى فعلاً لشيء (قوله لم تلزمه العین) أى فلا يازمه فعل المصية أو البياح ولا يحث بعدم فعلها (قوله على فعل ما ذكر) أى من الطلاق والعتق والبيع والشراء ونحوها أى وفعله وقوله أجازته أى أجاز ما فعله مكرهاً (قوله إلى أن ما وقع فاسداً) أى حال الاكراه وقوله لا يصح بعد أى لا ينقلب صحيحاً بعد وقوعه فاسداً (قوله قولان) هما لسحنون (قوله فيلزمه ما أجازته) وعلى هذا القول فاحكام الطلاق من عدة وغيره من يوم الوقوع لا من يوم الإجازة بخلاف طلاق الفضولي إذا أجاز الزوج فإن احكام الطلاق تعتبر من يوم الإجازة والفرق بينهما أن الموقع والمخير هنا واحد وأما في مسألة الفضولي فالموقع له غير المخير (قوله فلا بد الخ) أى فإذا أكره على السكاح ثم زال الاكراه فلا بد من فسحه ولا عبرة بأجازته اتفاقاً وذلك لأنه غير منعقد ولو انعقد لبطل لانه نكاح فيه خيار (قوله وان تعليقاً) أى هذا إذا كان الملك تحقيقاً بل وان كان الملك تعليقاً أى ذا تعليق أو معلقاً عليه الطلاق وهذا قول مالك المرجوع إليه وفاقاً لابن حنيفة وخلفاً للشافعي وقول مالك المرجوع عنه وبه قال بعض أهل المذهب فلو عبر المصنف بلوكان أولى ثم انه لا فرق بين كون التعليق غير صريح بأن كان ماثية كفلائة طالق ونوى بعد تزوجه بها وكذلك الثاني للمتن أو دل بساط عليه كالمثال الأول في كلام المصنف أو كان صريحاً كأن تزوجت فلانة فهي طالق وترك المصنف التصريح به لوضوحه واقتصر على التعليق غير الصريح لحفائه فان كانت الصمة غير مملوكة وقت الطلاق لاحقيقة ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التي اتزوجها لأفعل كذا أو الطلاق يلزمي من التي اتزوجها ان فعات كذا أو ان كنت فعلت كذا قررره شيخنا العدوي رحمه الله (قوله متعلق) أى لا أنه من جملة مقوله لها فوقع هذا الكلام عند الخطبة بساط يدل على التعاقب وان المراد هي طالق ان تزوجها (قوله فأنت طالق) حذفه هنا لدلالة ما قبله عليه (قوله ونوى بعد نكاحها) راجع لقوله أو إن دخلت فقط وليس راجعاً لقوله هي طالق إذ لو رجع له لم يحتج لقوله عند خطبتها (قوله وتطلق عقبه) هذا معلوم من صحة التعليق فذكره لدفع توهم انه يحتاج لحكم حاكم بلزوم التعليق وقوله عقبه انظره مع ان المعلق والمعلق عليه يقمان في وقت واحد إلا أن يقال المراد بالمقب المقارنة في الزمن الواحد الا انه يرد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فلعل الأحسن ان يقال قولهم المعلق والمعلق عليه يقمان في زمن واحد أى قد يقمان فليس كلياً تأمل اهـ عدوي (قوله وعابه لكل منهما النصف) أى المرأتين وهما التي قال لها عند الخطبة

(١) قوله فظاهره ان الاكراه يكون الخ غير ظاهر فحرره اهـ

أى قال عند خطبتها هي طالق (أو) قال لأجنبية (إن دخلت) الدار فانت طالق (ونوى) ان دخلتها (بعد) أنت نكاحاً وتطلق) ففتح التاء وضم اللام أى يقع عليه الطلاق (عقبه) بدون ياء على اللفظة النصيحة أى عقب النكاح في الأولى وعقب دخول الدار في الثانية (وعليه) أى الزوج اسكن منهما (النصف) أى نصف صداقتها لكن في الثانية ان دخلت الدار

قبل البناء والافجيع المسمى كما سبأ قريبا وشكر عليه النصف كما عقد عليها اذا آتى (٣٧١) بصيغة تقتضى التكرار كقوله كلا

تزوجها ففى طالق (بلا
بعد ثلاث) أى الا بعد
ثالث مرة وهى الرابعة أى
وقبل زوج فاذا تزوجها
رابع مرة قبل زوج لم
يلزمه شيء (على الأصوب)
وأما بعد زوج فهو الحث
ولزوم النصف الا ان تم
العصمة وهكذا لأن
العصمة لم تكن حاصلة
حين اليمين وانما حلف
على عصمة مستترة
بخلاف لو كان متزوجا
بها فحلف باداء تكرار
فيختص بالعصمة التى هى
مملوكة فقط (ولو دخل)
بواحدة منها (فالمسمى)
قط (ان كان الانصاف
المثل ورد بقوله قط على
من يقول يلزمه صداق
ونصف أما النصف
فللزومه بالطلاق بعد العقد
وأما الصداق فلدخوله
وليس بزنا محض ثم شبه
في لزوم المسمى بالبناء قوله
(كواطى) (زوجته التى
فى عصمتها وقد علق
طلاقها على دخول دار
مثلا) (بعد حته) أى
وطئها بعد دخولها الدار
(ولم يلم) (بسته) أولم يلم
بالحكم وهو حرمة الوطء
بعد الحث فليس عليه إلا
المسمى فقط علمت هى أم لا
كانت طائفة أو مكروهة

نت طاق والى قل لها انت طالق ان دخلت الدار ونوى بعد نكاحها وحل لزوم نصف المسمى لكل
نهما ان كان هناك مسمى وإلا فلا شيء عليه (قوله قل البناء) أى وبعد العقد (قوله ويتكرر النخ)
هذا دخول على كلام النصف (قوله إذا آتى بصيغة تقتضى التكرار) اعترض بأن البصيغة إذا كانت
تقتضى التكرار كان النكاح فاسدا لأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقصدها لم تشرع والقصد من
النكاح الوطء وهو غير حاصل لأنه كلما تزوج طاعت عليه وإذا كان النكاح فاسدا فلا يترتب عليه
صداق لقوله فيما تقدم وقط بالقسخ قبله كملأه ذكر ذلك الناصر التامنى فى حاشية التوضيح
وقد يقال ان قوله كملأه مقيد بما اذا كان فاسدا لصداقه كما تقدم عن ابن رشد هناك اه بن
والحاصل ان ما كان فاسدا لصداقه اذا فسخ قبل البناء أو طلق منه قبل البناء لا شيء فيه وأما
ما كان فاسدا لعقد كاهن فى الطلاق فيه قبل البناء نصف المسمى (قوله إذا آتى بصيغة تقتضى التكرار)
أى وأما إذا كانت لا تقتضى التكرار بان قبل ان دخلت الدار فأنت طالق فان اليمين تتحل بالدخول
الأول فاذا عقد عليها ثانيا فلا يقع عليه طلاق تزوجها بعد زوج أم لا (قوله الا بعد ثلاث) أى الا
إذا تزوجها بعد ثالث مرة (قوله لم يلزمه شيء) أى من الصداق لأنه نكاح متفق على فسادها فلا تعل
له الا بعد زوج وكل ما كان متفقا على فسادها فلا شيء فيه حيث لم يحصل دخول (قوله على الأصوب)
أى عند التونسي وعبد الحميد ومقابله ما قاله ابن اللواز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو تزوجها قبل زوج
مراعاة لقول من يقول بإلغاء التعليق كالشافعى ومالك فى الرجوع عنه تأمل (قوله الى ان تم العصمة)
أى فاذا تمت وتزوجها قبل زوج لم يلزمه شيء ويفسخ نكاحه وان تزوجها بعد زوج عاد الحث
ولزوم النصف (قوله لأن العصمة النخ) علة لقوله وهكذا أى يستمر عود الحث ولزوم النصف
(قوله بخلاف لو كان متزوجا بها فحلف باداء تكرار النخ) أى كما إذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق
أو قل كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانها تختص بالعصمة الأولى (قوله ولو دخل بواحدة منها)
أى بواحدة من التى قال لها عند خطبتها هى طالق ونوى ان نكحها والى قال لها ان دخلت الدار فأنت
طالق ونوى بعد نكاحها ولا فرق بين ان يكون دخوله بعد الثلاث تزويجات وقد تزوجها قبل زوج
أو بعد زوج أو دخل بها قبل الثلاث وانما يلزمه المسمى إذا دخل فى الحالة الأولى وهى ما إذا تزوجها
قبل زوج بعد الثلاث تزويجات لأن نكاحه من الفاسد الذى يفسخ بعد البناء لعقده وكل ما كان كذلك
ففيه المسمى إذا فسخ بعد البناء (قوله فالمسمى فقط) أى ولو تعدد الوطء وهذا مقيد بعدم علمه حين
الوطء بانها هى المعلق طلاقها على النكاح كما يؤخذ من التشبيه الآتى والا تعدد الصداق بتعدد الوطء
كما فى الواق عن المدونة ولذا رد عقب قوله ولم يلم للصورتين اه بن (قوله ورد بقوله قط على من
يقول النخ) أى وهو أبو حنيفة وابن وهب ووجه المذهب ان الوطء المستند لعقده له مسمى
صحيح لا يزيد على مهره (قوله وليس بزنا محض) أى لاستناده للعقد (قوله ولم يلم بجهته) أى مع
علمه بالحكم (قوله أولم يلم بالحكم) أى والحال انه عالم بالحث وقد تبع فى ذلك عبيد بن وهو
غير صحيح والصواب ان المراد لم يلم بالحث علم بالحكم أم لا (قوله فليس عليه الا المسمى) أى المهر
الذى تزوجها به ولو تعدد وطؤه وذلك لأن وطأه مستندا لعقد والوطء اذا استند للعقد ولو تكرر
لا يوجب مهر آخر لأنه من ثمرته فكأنهما شيء واحد والفرض ان الطلاق الذى علمه بانن أوردى
وكان وطؤه بعد انقضاء العدة (قوله علمت هى أم لا) مقتضى ما مر فى الصداق انه ليس لها إذا علمت الا
النصف بالمقدان العالمة الطائفة لامهرها بالوطء ولو كان الواطى ذا شبهة اه بن (قوله فلو علم)

ولو وطئ مرارا فلو علم تعدد عليه الصداق يلزمه صداق المثل لكل وطأة بعد حته حيث كانت هى غير طائفة أو كانت مكروهة

الرجعية زوجة (كان أبى كثيراً) تنفيه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لأجنبية الخ أى فسكاي لمه الطلاق فيما تقدم يلزمه أيضا إذا قال كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا ومن الروم أو من السودان فهى طالق أو من السودان فهى طالق أو أن كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها من كذا فهى طالق ثم تزوج حيث أبى من غير المحلوف عليه كثيرا من النساء في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة لما حلف عليه كأن أبى أهل مكة أو المدينة وأراد بقوله كثيرا شيئا كثيرا من نساء أو زمان بدليل قوله أو زمان وقوله (بذكر جنس أو بلد) متعلق بأبى كما مثلنا لها (أو زمان يبلغه عمره ظاهراً) نحو كل امرأة أتزوجها إلى سنة كذا أو في مدة عشر سنين طالق وقوله ظاهراً أى غالبا وهى مدة التعمير الآتى يانها ولا بد من بقاء مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهراً يتزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج (لا يمين) أى زوجة (تحت) حال اليمين فلا يلزمه طلاقها (إلا إذا أبانها ثم تزوجها) قد دخل في يمينه (وله نسكاحها) أى الأجنبية

أى بالحنث وبحرمة الوطء بعده (قوله والا) أى بان كانت عالمة طعمة (قوله كان أبى كثيراً) أى سواء كان بتعليق أو بدونه ومثل الشارح لكل منهما (قوله فيما تقدم) أى فى المسئلة المتقدمة وهى ما إذا قال لامرأة أجنبية إن دخلت الدار فانت طالق ونوى بعد نسكاحها (قوله كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان فهى طالق) نسكح واحد من بنى فلان وأهل بلد كذا والسودان والروم قليل بالنسبة لمن بقى فإذا تزوج من ذلك القليل المحلوف عليه طلقت عليه وأما إن تزوج من غيره فلا يقع عليه طلاق (قوله من كذا) أى من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان وقوله ثم تزوج أى من المحلوف عليهم (قوله حيث أبى الخ) هذه حثية تقيدها على أن أبى وهو قيد فى قوله يلزمه أيضا إذا قال الخ تأمل (قوله كان أبى أهل مكة) نحو كل امرأة أتزوجها من غير أهل مكة أو المدينة فهى طالق (قوله من نساء) نحو كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهى طالق وقوله أو زمان نحو كل امرأة أتزوجها فى هذه السنة فهى طالق (قوله بدليل قوله أو زمان) أى فذكره الزمان يقتضى أن يقدر الموصوف شيئا إذا لو قدر نساء فقط لزم أن يفتر كثيرا بما يدخل تحته (قوله الآتى يانها) أى من كونها سبعين سنة على المعتد أو ثمانين أو خمسا وسبعين وقال ابن الماجشون يعمر هنا بالسبعين بتقديم التاء احتياطاً فى الفروج أى بخلاف التقود فانه يعمر فيه بسبعين أو بخمس وسبعين أو ثمانين على الخلاف فيه (قوله ويحصل له النفع الخ) أى والام يلزمه والمزاد أنه يحصل له فيها النفع بالتزويج من حيث الوطء لا بمجرد العقد كان يقدر له سنتان ولا يشترط الانتفاع بولادة الأولاد على المعتد فإذا كان ابن عشرين سنة وقال كل امرأة أتزوجها فى مدة عشرة أعوام أو عشرين عاماً فهى طالق فإذا ضمت المدة المحلوف عليها للمدة الماضية كانت الجملة ثلاثين عاماً أو أربعين قد بقي من العمر المعتاد ثلاثون سنة أو أربعون وهذه المدة يمكنه فيها التزوج والانتفاع بالزواج فإذا تزوج فى الزمان المحلوف عليه حنث وأما إذا كان ابن عشرين سنة وحلف على ترك الزواج خمسين سنة فلا يحنث إذا تزوج لأن السبعين مدة العمر المعتاد فلم يبق زمان يتزوج فيه ويتنفع بالزواج فيه ثم إن ما ذكره المصنف هنا غير قوله الآتى أو مستقبل أو علق طلاق زوجته على مستقبل محقق يشبه بلوغهما لاختلاف الموضوع لأنه هنا علق الطلاق على التزوج فى زمان مستقبل يبلغه عمره وما يأتى علق الطلاق على نفس الزمان المستقبل الذى يبلغه عمرهما كأن طالق بعد سنة وحيث كان الموضوع مختلفاً فلا يكون ما يأتى تكراراً مع ما هنا (قوله لا يمين تحته) يعنى أنه إذا حلف لا يتزوج من الجنس الفلانى أو البلد الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلد تحته قبل الحلف فاتها لا تدخل لأن الدوام ليس كالابتداء (قوله وله نسكاحها) حاصله أنه إذا قال لأجنبية عند خطبتها هى طالق ونوى إذا تزوجها أو قال لأجنبية أن تزوجها فهى طالق فالذهب كما قال ابن راشد القفصى أنه يباح له زواجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها والقياس أنه لا يباح له زواجها للقاعدة المقررة وهى أن مالا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنسكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد واليه ذهب بعض الفقهاء وقال هو بمنزلة ما لو قالت المرأة أتزوجك على أنى طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا تستحق عليه صداقاً إن تزوجته ولا فرق بين أن يكون الشرط منها أو منه ورد هذا بان جواز تزوجها وإن كان لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء لكن له فائدة تظهر فى المستقبل وهى حليتها له وتبقى معه بطلقتين ولذا لو كان الطلاق بلفظ يقتضى التكرار لم يسع له تزوجها لأنه لا فائدة فيه (قوله ولمن أبانها) أى ولمن كانت تحته ثم أبانها (قوله حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار) هذا التقييد لا يتصور فى المسئلة الثانية

المتقدمة فى قوله كقوله لأجنبية هى طالق عند خطبتها الخ ولمن أبانها حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار ولم يذكر جنسا أى

نكاحها وفائدة جواز مع
أنه لا يترتب عليه التقصود
من حلها له إنما حل له في
الستقبل ولو بعد زوج
حيث كان بالثلاث وقتها
لو كانت الأداة تنقض
التكرار أو ذكر جنسا أو
بلدا لم يحزله زواجها لعدم
القائدة (و) به (نكاح
الإماء في قوله) كل حرة
أن تزوجها طالق لأنه صار
يضمنه كعدم الطول حيث
خاف الزنا (ولزم) التعليق
(في المصرية) مثلاً (فيمن
أبوها كذلك) مصري
وأما شامية والأم تبع
للأب ولو كانت عند أمها
بالشام (ولزم في الطارئة)
على مصر (إن تخلقت
بغلقهن) أي طباعهن لا
أن لم تتخاق ولو طالت
إقامتها (و) أن حلف لا
أن تزوج (في مصر يلزم
في جمع) (عملها إن نوى)
عملها وهو إقليها أو
جربى به عرف (ولا بان
نوى خصوصاً أولانية له
(فدحل لزوم الجماعة)
ثلاثة أميال وربيع في
الصورتين قد دخل بولاق
وجزيرة القيل ومصر
التيقن جميع من لم يربط
كن في تربة الإمام البيت
(وله) أي للعالم لا
يتزوج بمصر (لواحدة
بها) والتزوج خارجها

أعنى من كانت تحته ثم طلقها بائناً بإدخالها في كلام المصنف ثم تقييده بما ذكر فيه نظر والصواب
رجوع الضمير في كلام المصنف للأجنبية فقط وتقييده بالقييد المذكور كما أفاده ابن غازي وبهذا تعلم
أن حقه لو قدم قوله وله نكاحها عند قوله كقوله لأجنبية (قوله فيجوز له نكاحها) أي وإن كانت
تطلق عليه بمجرد العقد (قوله إنما تحل له في المستقبل) أي بدون زوج إن كان الطلاق المعلق غير ثلاث
وبعد زوج إن كان الطلاق المعلق ثلاثاً (قوله ولذا) أي لأجل التقييد بكون الأداة لا تقتضي التكرار
ولم يذكر جنسا ولا بلداً ولا زمناً (قوله لو كانت الأداة تقتضي التكرار) نحو كلما تزوجتك فأنت طالق
فلا يجوز له تزوجها لعدم الفائدة في زواجها لانه كلما تزوجها طلقت وقوله أو ذكر جنسا نحو إن
تزوجت من القوم الفلانيين فهي طالق أو ذكر بلداً نحو إن تزوجت من مصر فهي طالق فلا يجوز له
أن يتزوج من القوم الفلانيين أو البلد الفلانية لعدم الفائدة في الزواج منهم أو منها لأن كل من تزوجها
منهم أو منها طلقت بمجرد العقد (قوله وله نكاح الإماء) أي ولو وجد طول الحرية (قوله لأنه صار
يضمنه كعدم الطول) أي وإن كان ماياً (قوله حيث خاف الزنا) اعلم أن محل إباحة نكاح الإماء له إذا
خفى الزنا ما لم يقدر على التسري والاوجب كما في خفى وفي حاشية الشيخ الأثير على عقب إن له
نكاح الإماء ولو قدر على التسري فإن عتقت الأمة التي تزوج بها فقتضى قولهم إن الدوام ليس
كلا ابتداء في مسألة لا فيمن تحته أن لا تطلق عليه لأن دوام تزوجه بالحرية التي عتقت ليس كابتداء
التزويج بالحرية وهذا هو الملتزم أما إن قلنا إن دوام التزويج كابتداء التزويج بها فانها تطلق عليه
(قوله ولزم في المصرية الخ) فإذا قل كل امرأة أن تزوجها من مصر فهي طالق أو قال كل مصرية أن تزوجها فهي
طالق أو أن تزوجت مصرية أو امرأة من مصر فهي طالق أو نوى الطلاق لا أن تزوج مصرية ثم تزوج
امرأة أبوها مصري وأما غير مصرية فانها تطلق عليه بمجرد العقد عليها لأن بنت المصري مصرية ولو
لم تقم بمصر هكذا يصور لأن وقول ابن غازي ليس صورته على الطلاق لا أن تزوج مصرية مراده ليس
هذا صورته فقط بل هو وغير محاذ كذا فليس مراده التي حقيقة بل نفي الحصر وذلك لأن كلام من
الصيغ المذكورة يقتضي العموم أما الصيغة التي فيها كل فلانها لاستغراق أفراد النكر وأما التي ليس
فيها كل فلان النكرة فيها واقعة في سياق النفي أو الشرط (قوله ولزم في الطارئة) أي والموضوع أنه
حلف بالطلاق لا يتزوج مصرية أو بغيرها من الصيغ المتقدمة (قوله في مصر) ومثله من مصر أو
بمصر وقوله يلزم أي الطلاق إن تزوج بمصرية أو بغيرها وقوله من عملها أي وأولى بتزوجه فيها
(قوله فلدحل لزوم الجماعة) أي فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها في محل لزوم الجماعة أي في المحل الذي يلزم
السعي منه لمصر في صلاة الجمعة (قوله والتزوج خارجها) أي خارج عملها إن نواه والافخارج المحل الذي
تلزم منه الجمعة وإنما جازله الواعدة فيها مع كونه حلف لا يتزوج فيها لأن العبرة بموضع العقد لا بموضع
الواعدة (قوله لأن عم النساء) مثل كل امرأة أن تزوجها طالق فإذا قال ذلك فلا يلزمه شيء لألحرج
والشبهة كما هو قاعدة الشرع إن الأمر إذا اتسع ضاق وإذا ضاق اتسع ولا فرق بين عموم النساء بدون
تعليق كما شأننا أو بتعليق نحو إن دخلت داراً أو إن دخلت الدار فكل امرأة أن تزوجها طالق فإذا دخل
الدار فلا شيء عليه فيمن يتزوجها بعد الدخول سواء قصد بالتمريف داراً معينة أو قصد الاستغراق
خلافاً لما سبق حيث قال إذا قصد بالتمريف داراً بينها فانه يلزم طلاق كل من تزوجها بعد دخولها لأن
له مندوحة في التخلص من عيته لا كان يبعها أو إيجارها وسكنى غيرها ورد بأن الحق عدم الحنف وذلك
لأنه إذا دخلها صار بمنزلة من هم ابتداء ومثل عموم النساء ما إذا أبقي كثيراً في نفسه ولكنه لا يجد
أبوصله الله كما قاله شيخنا العدوي وإنما لم تلزمه البمين إذا عم النساء وإن كان أبقي لنفسه التسري

وذكر محرز قوله كان أبقي كثيراً بقوله (لا إن عم النساء) الحارث والامام في عيته

(أو أبقى قليلاً) في ذاته بأن

كان أقل من نساء المدينة
للنورة فلا يلزمه شيء
للحرج والمثقة (ككل)
امرأة أتزوجها إلا
تفويضاً (فطابق لقلة
التفويض وعدم الرغبة
فيه) (أو) (من قرية)
صاحها وهي (صغيرة) في
تسهمادون المدينة فلا يلزمه
بمين (أو) قال كل من أتزوجها
طالق (حق أنظرها) أى
الآن أنظرها (فمى)
فلاشىء عليه وله أن يتزوج
من شاء (أو) عم (الأبكار)
بأن قال كل بكر أتزوجها
طالق (بعد) قوله (كل
ثيب) (أتزوجها طالق فلا
يلزمه شيء في الأبكار
لأنهن التي حصل بهن
التضييق وبازمه في الثيات
لتقدمهن (وبالعكس)
فيأزم في الأبكار دون
الثيات (أو خشي) على
نفسه (في المؤجل) بأجل
يلتفه عمره ظاهراً ككل
امرأة) أتزوجها في هذه
السنة طالق (العتت
وتعتد) (عليه) (السرعى)
فله التزوج (أو) قال (آخر)
امرأة) أتزوجها طالق فلا
شيء عليه ويتزوج ما شاء
هذا هو المعتمد وقوله
(وصوب وقوفه عن)
الزوجة (الأولى حتى
ينكح ثانية) (فتحل الأولى

لأن الزوجة أضبط لما له من السرية (قوله أو أبقى قليلاً في ذاته) أى كقرية صغيرة مثل أن يقول كل
امرأة أتزوجها إلا من قرية كذا فهي طالق فلاشىء عليه إذا تزوج من غيرها لأن تبقية ذلك القليل
منزل منزلة التعميم لأن القليل كالمدم فقول المصنف فيما يأتى أو من قرية صغيرة مثال لهذا فإن قيل
ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه ومن قل كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فإنه يطابق عليه كل
من تزوجها عليها مادامت في العصمة العاق عليها مع أنه عام في كل امرأة قلت أن الأولى عمم فيها
التحريم ولم يبق لنفسه شيئاً فخفف عليه للحرج والمثقة وأما الثانية فقد خص التحريم بالتي يتزوجها
وأبقى لنفسه شيئاً كثيراً وهو الذى لم يتزوج عليها الصادق بمن تحت عصمته وبغيرها فشد عليه ولأنه
التزام للغير فروعى حق الغير بخلاف العاق في الأولى فإنه ليس فيه التزام للغير * والحاصل أن التعليق
في كل امرأة أتزوجها طالق عام وليس فيه التزام للغير وأما كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق
فالتعليق فيها خاص وفيه التزام للغير (قوله ككل امرأة أتزوجها إلا تفويضاً) أى فهي طالق فلا
يلزمه طلاق من تزوجها غير تفويض (قوله لقلة التفويض) علة لمحذوف أى فلا يلزمه طلاق لقلة
التفويض أى أن شأنه القلة في نفسه فلا يقال إن مقتضى التاميل أنه إذا كان متعاطلاً لم يزوج الطلاق
وليس كذلك (قوله أو حتى أنظرها) حتى هنا استثنائية والمستثنى منه محذوف أى أو قال كل امرأة
أتزوجها فهي طالق في كل حال حتى أنظرها أى الآن أنظرها بالطلاق معاق على التزويج من غير
رؤية وبهذا أى جعلها استثنائية والمستثنى منه محذوف ظهر كلاته وأما لوجعلت غاية كما هو المتبادر
منه فلا يكون ظاهراً لأنه ينحل المعنى كل امرأة أتزوجها طالق ويستمر الطلاق إلى أن أنظرها فإذا
نظرت إليها ارتفع الطلاق وهذا غير صحيح لأن الواقع لا يرتفع (قوله وله أن يتزوج من شاء) أى ولا
يطاق عليه ولولم يغشى العنت لأنه كمن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان نعمى أومات وقل ابن الواز
لا يتزوج حتى يغشى الزنا ولم يجد ميتسرى به وكل هذا إذا قل كل امرأة أتزوجها فهي طالق حتى
أنظرها أو ينظرها فلان وأما لو قل كل امرأة أتزوجها من بلد كذا أو من قبيلة كذا فهي طالق حتى
أنظرها أو ينظرها فلان نعمى فإن اليمين لازمة له متى تزوج من تلك البلد أو من تلك القبيلة بإدعائه
طلقت عليه كفى البدر (قوله أو عم الأبكار الخ) أى بأن قال كل ثيب أتزوجها طالق وكل بكر أتزوجها
طالق ومذكروا المصنف من لزوم اليمين الأولى دون الثانية هو المشهور وهو قول ابن القاسم وسحنون
وابن كنانة ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع اليمين الثانية وقيل تلزمه اليمين فيهما
نظراً للتخصيص فيهما وقيل لا تلزمه فيهما وهذا القول حكاه جماعة واختاره اللخمي (قوله وبالعكس)
أى بأن قال كل بكر أتزوجها طالق وكل ثيب أتزوجها طالق (قوله أو خشي في المؤجل العنت) أى في
المؤجل لا يهد أى المؤجل بأجل تنعقد فيه اليمين بأن ينافه عمره ظاهراً أى وأما أن أجل بأجل لا ينافه
عمره ظاهراً فإنه لا شىء عليه ولولم يغشى العنت (قوله فله التزوج) أى بحرة ولا شىء عليه وليس له التزوج
بأمة حيث أيجتله الحرة إلا إذا عدم الطول خلافاً لما سبق أنظر ابن (قوله هذا هو المعتمد) أى وهو
قول ابن القاسم وذلك لأن الآخر لا يتحقق إلا بالموت ولا يطابق على ميت ولأنه مامن واحدة إلا
ويحتمل أنها الأخيرة فكان كمن عم النساء (قوله وصوب وقوفه) أى صوب ابن راشد قول سحنون
وابن اللواز وقوفه الخ وظاهره الوقف ولو قال لا أتزوج بعد ذلك أبداً لأنه قد يبدوله الزواج
(قوله فتحل الأولى) أى ويرتبا إدامات وأما إدامات الموقوف عنها فإنه يوقف ميراث الزوج بها فإن
تزوج ثانية أخذته وان مات قبل أن يتزوج رد لورثتها وإدامات الزوج عمن وقف عنها فلا ترثه ولها نصف
الصادق لأنهما المطلقة لآنها آخر أمرأته ولا عدة عليها وبإغفر بالثانية وهي مسألة موت الزوج فيقال

(ثم كذلك) أى يوقف عن الثانية حتى يسبح ناله فتحل له الثانية وهكذا ضعيف (و) عليه

(فهو في الوقوف كالولي) فان رفعته فالاجل من الرفع لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء فان انقضى ولم ترض بالمقام معه بلا وطء طاق عليه (واختاره) أي الوقف الاخمي (إلا في) الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأة علمنا انه جعل لنفسه أولى لم يردّها يمينه (ولو قال) الرجل (إن لم أتزوج من) أهل (المدينة فهي) أي التي أزوجهامن غيرها (طلق فتزوج) امرأة (من) غيرها نجز طلاقها (بجرد العقد سواء تزوجها قبل ان يتزوج من المدينة أو بعد (٣٧٥) اذهى قضية حملية في قوة قوله كل امرأة اتزوجها

شخص مات عن زوجة حرة مسلمة نكحها بصدّق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة ويانز بالأولى أي مسألة موت الزوجة للوقوف من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ارثها وليس في ورثتها حمل ويقال أيضا ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها الا إذا تزوج عليها (قوله فهو في الوقوف) أي في الوقوف عنها أي سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة (قوله فان رفعته) أي للقاضي وادعت أنه يقدر أن يبطأ بأن يتزوج أخرى فترك ذلك ضررا ضرب له القاضي أجل الأيلاء والاجل من يوم الرفع الخ (قوله واختاره الا في الأولى) أي واختار الاخمي قول سحنون وابن المواز بالوقف لكن في غير الأولى وأما الأولى فاختلف فيها عدم الوقف خلافا لهما ولو قال أول امرأة اتزوجها طالق وآخر امرأة اتزوجها طالق فانه يلزمه الطلاق في أول من تزوج ويجرى في آخر امرأة قول ابن القاسم وقول سحنون ولا يجري فيها اختيار الاخمي (قوله اذهى قضية حملية) أي في المني وان كانت مقترنة إن (قوله وقيل بل هي شرطية) أي لأنه في قوة قولنا ان تزوجت من غير المدينة قبلما ينهي طالق وذلك لأن المني ان اتفق تزوجي من المدينة فهي طالق ففهموه أنه ان ثبت تزوجه منها فلا تنطلق فهذا وجه ذكر القبلية (قوله لكن التعمد الأول) أي وهو فهم ابن رشد واعتمده في التوضيح والثاني فهم الاخمي وابن محرز قال بن ولم يعول ابن عبد السلام وغيره الا على كلامهما وهذا يفيدان العول عليه التأويل الثاني اه (قوله واعتبر في ولايته الخ) هذا في الحقيقة شرح لقوله وعلمه مملك قبله الخ (قوله أي ولاية الأهل) أي الزوج وقوله على المحل المراد به العصمة والمراد بولاية الزوج على المحل ملكه والمراد بحال النفوذ فعل المحلوف عليه فكذا نه قال واعتبر في ملك الزوج للعصمة وقت فعل المحلوف عليه لا وقت التعليق (قوله فلو فعلت المحلوف عليه حال بينوتها لم يلزم) أي وأما ان فعلته قبل بينوتها فانه يلزمه ما حلف به وهذا إذا كانت اليمين منعقدة فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما إذا عاق صبي طلاق زوجته على دخول الدار فبلغ ودخلت فلا يلزمه طلاق (قوله إذ لا ولاية له) أي إذ لا ملك للزوج للمحل حال النفوذ وقوله فالمحل معدوم أي لأن المحل وهو العصمة وقت النفوذ معدوم (قوله وهو معدوم) راجع لقوله أو ليقضيه حقه وقوله أو قصد عدم الذهاب راجع لقوله ليأتينه فهو لف ونشر وشوش (قوله ويبقى له فيها طلقان) أي ان كان لم يطلقها قبل الخلع وان كان قد طلقها قبل الخلع طلقه كان الباقي له فيها بعد العقد طلقه واحدة واعلم ان اشتراطهم لملك العصمة حال النفوذ إما هو بالنظر للحث وإما البر فلا يشترط فيه ذلك وذلك لأن الحث لكونه موجبا للطلاق اشترط فيه ملك العصمة والبر لكونه مسقطا لليمين فلا معنى لاشتراط ملك العصمة فيه بل في أي وقت وقع الفعل الذي حلف ليفعله بر منه فإذا حلف ليفعلن هو أو هي كذا فابانها ففعل حال بينوتها ثم تزوجها فانه يبر بفعله حال بينوتها خلافا لما ذكره عبي من عدم البر (قوله ولو نكحها) أي انه إذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه يحنث ان بقي الخ بقوله ولو نكحها

قوله كل امرأة اتزوجها من غير نساء المدينة طالق وقيل بل هي شرطية نحو ان لم أدخل الدار فكل امرأة اتزوجها طالق فظاهر انه ان تزوج قبل دخولها طلق والا فلا فكذا هنا ان تزوج قبل تزوجه من المدينة لزمه الطلاق والا فلا وبالله أشار بقوله (وتوالت) أيضا (على أنه إنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غير هاتئها) وهو وجه لكن المتعمد الأول (واعتبر في ولايته) أي ولاية الأهل (عليه) أي على المحل (حالة النفوذ) بالرفع على أنه نائب فاعل أي لا حال التعليق (قوله فلت) الزوجة المحلوف بطلاقها على ان لا تدخل الدار مثلا الشيء (المحلوف عليه) كأن دخلت الدار (حال بينوتها) ولو بواحد كخلع أو باقضاء عدة الرجعي (لم يلزم) إذ لا ولاية له عليه حال النفوذ فالمحل معدوم وان كان له عليه الولاية حال التعليق وكذا من

حلف على فعل نفسه وفعله حال بينوتها فلو قال المصنف فلو فعل الخ كان اخصر وأتم قال ابن القاسم من حلف لفرعه بالطلاق الثلاث ليأتينه أو ليقضيه حقه وقت كذا قبل مجيء الوقت طلقها طلاق الخلع لحونه من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب له لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يصدق عليها برضاها بربع دينار وولي وشاهدين ويبقى له فيها طلقان (ولو نكحها) بعد بينوتها وكانت يمينه غير مقبضة زمن كدخول دار واطلق (فعلته) بعد نكاحها سواء فعلته أيضا حال بينوتها أم لا

(حنث إن بقي) له (من العصمة المعلق فيها شيء) بأن طلقها دون الغاية لعدم الصفقة عندنا لتمام العصمة وعند الشافعي لا تعود مطلقا فان قيد بزمان ومضى كقوله ان دخلت أنا أو أنت الدار غدا فأنت طالق فإبائها ثم عاودها فدخلت بعد الاجل لم يحنث بل لو كانت في عصمته وقملت بعد الاجل لم يحنث وقوله ولو نكحها أي مطلقا تزوجها قبل زوج أو بعده لأن نكاح الاجنبي لا يهدم العصمة السابقة واحترز بقوله ان بقي الخ عما لو إبانها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج فقامت المحلوف عليه لم يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها قد انهدمت بالكلية ولو كان تعليقها باداء التكرار (كالظهار) تشبيه تام أي إذا قال لها ان دخلت الدار فأنت على كذا شيء ثم إبانها فدخلت لم يلزمه شيء فلو نكحها (٣٧٦) فدخلت لزمه الظاهر ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء فان لم يبق كما إذا إبانها بالثلاث ثم

نكحها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه ظهار لزوال العصمة الأولى (لا محلوف لها) بالجر عطف على مقدر هو متعلق بمفهوم الشرط أي فان لم يبق منها شيء لم يلزمه شيء في المحلوف بها لا في محلوف لها كأن يقول لزوجته كل امرأة اتزوجها عليك طالق (فقها) أي فيلزمه طلاق من يتزوجها عليها في العصمة الأولى (و) في (غيرها) فلو طلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فأتى تزوجها تطلق بمجرد العقد عليها وهو ضعيف والمعتد اختصاصه بالعصمة المعلق فيها فقط كالمحلوف بها أي بطلاقها للتقدم وما المعلق عليها أي على ترك وطئها فلا تختص بالأولى كمن له زوجتان حفصة وهند وقال إن وطئت هندا فحفصة طالق فهند محلوف عليها كما

أي في المسئلة السابقة بعينها فهو مفهوم قوله حال يثبتها (قوله حنث ان بقي من العصمة الخ) ثم بعد حنثه بالفعل أولا لا يتكرر عليه الحنث بفعل المحلوف عليه مرة أخرى بعد الحنث الا ان يكون لفظه يقتضي التكرار انظر ح اه بن (قوله بأن طلقها دون الغاية) أي بان كان طلاقها لها الذي تزوجها بعده دون الغاية بان كان خلعاً أو رجعياً وانقضت عدتها منه (قوله لعدم الخ) علة لقول المصنف حنث ان بقي الخ وأراد الشارح بالصيغة حكم اليمين فتأمل (قوله مطلقاً) أي سواء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا قل لها ان فعلت أنا أو أنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالها انحلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء وهي فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعي ان يقلده فيها (قوله لا يهدم العصمة السابقة) أي ولا يهدم ما حصل فيها من التعلق (قوله في العصمة الأولى) أي في عصمة المحلوف لها الأولى وغير الأولى (قوله وهو ضعيف) أي لأن المصنف تبع فيها قاله المختص ابن عبد السلام على ابن الحاجب مع أن الحق ما لابن الحاجب وهو حاصل ما لهم هنا أن المحلوف عليها اتفقوا على تعلق الحنث بها في العصمة الأولى وغيرها كما يأتي في الايلاء ران المحلوف بها أي بطلاقها اتفقوا على تعلق اليمين بها في العصمة الأولى فقط كما تقدم وأما المحلوف لها فهي محل الزنا فالتى في كتاب الأيمان من المدونة انها كالمحلوف بها في تعلق اليمين بها في العصمة الأولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلاً انكر ذلك ابن الموارز وابن حبيب وغير واحد من المحققين من المتأخرين ورأوا ان هذا الحكم انما يكون في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها بالطلاق وانظر الرد عليه في بره (قوله فهند محلوف عليها) أي وحفصة محلوف بها (قوله فيلزمه اليمين) أي طلاق حفصة (قوله ولو في عصمة أخرى) أي ولو كانت المحلوف عليها التي هي هند في عصمة أخرى (قوله أي المحلوف لها) أي وهي التي قال لها كل الخ فقوله بان قال الخ تصوير للمحلوف لها وقوله طلاقاً باثناً معنول لقوله طلقها (قوله دون الثلاث) أي بناء على المتمد من أن المحلوف لها يختص الحنث فيها بالعصمة الأولى أو طلقها بثلاث بناء على ما مضى عليه المؤلف من أن المحلوف لها لا يختص الحنث فيها بالعصمة الأولى (قوله انه تزوج عليها) أي على المحلوف لها (قوله ولا حجة) أي ولا تعتبر حجة إذا قال إنما تزوجت المحلوف لها على غير ما لم أتزوج غيرها عليها (قوله وان ادعى نية فلا يثبت لها) أي إن ادعى انه نوى أن لا يحنث زواج غيرها عليها فلا يثبت لتلك النية (قوله لان قصده ان لا يجمع بينهما) هذا علة لقوله ولا حجة له أي لا تعتبر حجة لان قصده يحمل على أنه لا يجمع

ان دخول الدار محلوف عليه في قوله ان دخلت اندار فهي طالق فيلزمه اليمين متى وطئ هندا ولو في عصمة أخرى بان يطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج مادامت حفصة في عصمته أو بقي من العصمة المعلق فيها شيء فلو طلقها ثلاثاً ثم أعادها بعد زوج لم يلزمه اليمين ان وطئ هندا فلو قال المصنف كالمحلوف لها لا عليها فبها وغيرها لكان ما يشاء على المتمد مع ذكر المسائل الثلاثة باختصار (ولو طلقها) أي المحلوف لها بان قال كل من أتزوجها عليك طالق طلاقاً باثناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أي المحلوف لها بان أعادها لعصمته (طلق الأجنبي) بمجرد عقده لانه صدق عليه انه تزوج عليها (ولا حجة له) في دعواه (أنه لم يتزوج عليها) وانما تزوجها على الأجنبية (وإن ادعى نية) فلا يثبت لها (لأن قصده أن لا يجمع بينهما) وقد جمع أي يحمل على ذلك (وهل) عدم قبول نيته

(لأن العيين على نية المحلوف لها) ونيتها أن لا يجمع معها غيرها (أو) لسكونه (قامت عليه نية) ورفعته ولو جاء مستفتيا قبلت نيته (تأويلان و) لزوم الحالف العيين (في) قوله كل امرأة أتزوجها طالق (معاشيت) فلانة (٣٧٧) وسواء كانت فلانة زوجته أم لا

(مدة حياتها) ظرف للزوم
القدر أي لزمه العيين
مدة حياتها (إلا) نية
كونها أي فلانة (تحتة)
فاذا أباها وتزوج وقال
نويت بقولي معاشرت أي
في عصمتي قبل منه في
الفتوى والقضاء (ولو)
علق عبد (الطلاق
(الثلاث على الدخول)
لدار مثلا (فتق) بعد
التعليق (ودخلت) بعد
العتق (لزم) الثلاث
لأن العبرة بحال النفوذ
وهو حال النفوذ حرفان
دخلت قبل العتق لزمه
اثنان ولم تحمل له
إلا بعد زوج ولو عتق
بعد (و) لو علق العبد
على الدخول (اثنان)
فدخلت بعد عتقه (بقيت له
واحدة) وهو عبد (ثم
عتق) بقي له واحدة لأنه
كحر طلق نصف طلاقه
(ولو علق) الحر (طلاق
زوجته المملوك لأبيه) الحر
المسلم والمراد من يرثه (على
موته) أي موت أبيه بان
قال أنت طالق يوم أوعند
موت أبي (لم ينفذ) هذا
التعليق لا تتقال تركة
أبيه كلها أو بعضها إليه بموته
ولو كان عليه دين ومن
حملها الامة ينفسخ نكاحه
فلم يجد الطلاق عند موت

بينها وقد يقال لا حاجة لذلك مع جريان التأويلين لأنه إذا كان قصده يعمل على ذلك فلا فرق بين
مفت وقاض فلا يتأتى قوله وقامت بينة النخ اه عدوى (قوله لأن العيين النخ) أي لأنه حلف للزوجة
والعيين على نية المحلوف له ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وحينئذ لا تقبل تلك النية عند المفت ولا عند
القاضي وظاهر هذا التأويل كان العيين حقا لها بان اشترطت عليه في العقدان لا يتزوج عليها أو تطوع
لها بتلك العيين لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع إذا نوى وتقبل نيته (قوله أو قامت عليه نية)
هذا التأويل مشكل لأن محل عدم قبول النية عند القاضي إذا كانت مختلفة لظاهر اللفظ وهي هنا
موافقة لا مخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولو مع البينة وقد يقال إن بينه محاولة شرعا على عدم الجمع
وحينئذ فالنية مخالفة لمداول اللفظ شرعا (قوله أي لزمه العيين مدة حياتها) فلو أنها وتزوج أي غيرها
طلعت التي تزوجها بمجرد العقد عليها (قوله فإذا أباها) أي بالثلاث وقوله وتزوج أي غيرها ولو
بعد عودها لعصمته بعد زوج وقوله قبلت نيته أي فلا يلزمه شيء لأنها محلوف لها وقد مر أن المحلوف
لها كالمحلوف بها على المتمد * والحاصل أنه إذا قال معاشرت ونوى مادامت تحت فانه بمنزلة ما إذا قال
كل امرأة أتزوجها عليك طالق فيأتي فيها ما تقدم من الخلاف في اختصاص الحث بالعصمة الأولى
وعدم اختصاصها بها انظر بن (قوله ولو علق عبد الثلاث النخ) هذا من الفروع المرتبة على اعتبار
ملك العصمة حال النفوذ لأنه ما لزمه الثلاث إلا باعتبار الحرية الموجودة وقت النفوذ ولو اعتبرت
الرقية الموجودة وقت التعليق ما لزمه إلا اثنان إذ لم يكن يملك سواهما (قوله لأن العبرة) أي بملك
العصمة وقوله حرأي والحر يملك ثلاث طلاقات (قوله بقيت له واحدة) لأن العبرة بحال النفوذ وهو
حال النفوذ حر يملك ثلاث طلاقات فوقع عليه ثنتان وبقيت له فيها واحدة ولو اعتبر حال التعليق لم يبق
له فيها شيء ولا تحمل له إلا بعد زوج (قوله نصف طلاقه) أي ولو طلق واحدة ثم ثبت أنه أوقع تلك
الطاقة وهو حر بقي له اثنان ولو طلقها طائفتين ثم ثبت أنه عتق قبل طلاقه فله الرجعة إن لم تنقض العدة
انظر ح (قوله بان قال أنت طالق يوم أوعند موت أبي) أي وأما إن قال أنت طالق إن مات أبي
أو إذا مات أبي تجز عليه الطلاق حالا لقول النصف وتجز إن علق بمستقبل محقق كذا في عبق
وشب تبعا لبع * وحاصله أنه إذا قيد بشرط تنجز وإن قيد بظرف فلا والى في خش أنه
لا فرق بين أن يقول يوم موت أبي أوعند موته أو أن مات ومثله إذا مات فلا يلزمه شيء والحق معه
وبدل له ما يأتي أنه إذا قال لها أنت طالق إن مات أو إذا مات أومتى لم يقع عليه طلاق لأنه لم يصادف
محل وقوع التعليق والمعلق عليه معاها شيخنا عدوى (قوله لم ينفذ هذا التعليق) أي المعلق وهو
الطلاق (قوله فلم يجد الطلاق عند موت الأب محلا يقع عليه) * حاصله أنه بمجرد الموت انفسخ
النكاح لدخوله في ملكه فلم يجد الطلاق له محلا وشرط صحة الطلاق ملك الزوج للعصمة وقت
وقوعه كإمر لكن هذا إنما يظهر إذا قال أنت طالق عند موت أبي ولا يظهر إذا قال أنت طالق
يوم موت أبي لأنه إذا مات الأب وسط النهار تبين وقوع الطلاق أو لم يكن لطلاقه يوم الموت
محل الهم إلا أن يقال هذا محمول على ما إذا أراد باليوم طلاق الزمن فإراد يوم موته وقت موته
والانجز عليه تأمل (قوله وجاز النخ) هذا فائدة عدم النفوذ * وحاصله أن فائدة عدم النفوذ تظهر فيما
إذا كان الطلاق حالمعلق ثلاثا فيحل له وطؤها بالملك قبل زوج ولو أعتقها لحله أيضا وطؤها بالعقد قبل

(٤٨) - (دوق - ناي) الأب محلا يقع عليه وجازله وطؤها بالملك ولو كان الطلاق المعلق ثلاثا وكذا نكاحهم
بعد عتقها قبل زوج * ولما كانت الفاظ الطلاق وهي الركن الرابع ثلاثة أقسام صريح وكنابة ظاهرة وكنابة خفية والكنابة الظاهرة

ثلاثة أقسام ما يلزمه فيه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها وما يلزم فيه الثلاث وينوى مطلقا شرع (٣٧٨) في بيان ذلك بقوله (ولفظه) الصريح الذي تتحل به العصمة ولو لم ينو حلها

مقصد اللفظ (طلقت) وأنا طالق (أو) أنت طالق (أو مطلقا) بتشديد اللام للفتوحة (أو الطلاق لي) أو طي أو مني أو لك أو عليك أو منك ونحو ذلك (لازم) ونحوه (لا منطاقة) ومطابقة ومطلقة بكون الطاء وفتح اللام مخففة حيث لم ينو به الطلاق لأن العرف لم ينل ذلك لحل العصمة فهو من الكناية الحفية (ونلزم) في لفظ من الالفاظ الأربعة للذكورة طاقعة (واحدة) إلا لنية أكثر فيلزمه ما نواه وشبهه في لزوم الواحد إلا لنية أكثر ما هو من الكناية الظاهرة بقوله (كاعتدي) فلو قال أنت طالق اعتدي فواحدة إن نوى أخبارها بذلك وإلا فاثنتان كالوا عطف بالواو بخلاف العطف بالفاء فإنه كعدم العطف لكون الفاء السببية (وصدقني) يمين (في) دعوى (في) أي نفي إرادة الطلاق في اعتدي بان قال لم أريد الطلاق وإنما مرادى حد المرام مثلا (إن دل بساط) أي قرينة (على الهدى) دون إرادة

زوج ولو قيل بالفوز لم يحل وطؤها إلا بدزوج (قوله ثلاثة أقسام) بل خمسة والرابع ما يلزم فيه ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها إلا أن ينوى أكثر كياتي في أنت طالق واحدة بآنة أو نواها بخلت سبيلك أو ادخلني والحامس ما يلزم فيه واحدة في المدخول بها وغيرها إلا لنية أكثر وهو اعتدي (قوله ولفظه الخ) أي لفظه الصريح محصور في هذه الالفاظ الأربعة دون غيرها من الالفاظ ونسار بذلك لما في التوضيح عن الترافى من أن كلام الفقهاء يقتضى أن الصريح ما كان فيه الحروف الثلاثة الطاء واللام والفاء وهو مشكل لشموله نحو منطاقة ومطلقة ومطوقة فلذا عدل هنا عن ضبط الصريح بما ذكر إلى ضبطه بالالفاظ الأربعة اه بن (قوله مقصد اللفظ) أي التلطف والنطق به (قوله لأن العرف لم ينل ذلك لحل العصمة) أي بخلاف الالفاظ التي ذكرها المصنف فانها في الأصل أخبار قلها العرف لإنشاء حل العصمة فمقصد النطق بها لزوم الطلاق قصد بها حل العصمة أولا (قوله فهو) أي ما ذكر من الالفاظ الثلاثة من الكناية الحفية إن قصد بها الطلاق لزم وإلا فلا (قوله وتلزم واحدة) وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة وعدم حلقه قولان الأول نقل اللخمى عن ابن القاسم والثاني رواية المدنيين عن مالك ابن بشر المشهور الأول وهذا الخلاف مخرج على الخلاف في توجه يمين التهمة وعدم توجهها ومحل الخلاف في القضاء وأما في الفتوى فلا يمين (قوله إن نوى أخبارها بذلك) أي بأن عليها العدة (قوله وإلا فاثنتان) أي وإلا ينو أخبارها بان نوى الطلاق باعتدي أولم ينو شيئا فثلتان (قوله كالوا عطف بالواو) أي بان قال أنت طالق واعتدي فيلزمه اثنتان ولا تقبل نيته إرادة الواحدة حين عطف بالواو وإنما نوى في الأولى وهي أنت طالق اعتدي بدون عطف لأن الاعتداد مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافي ذلك اه خش (قوله بخلاف العطف بالفاء الخ) أي كما إذا قال أنت طالق فاعتدي فيلزمه واحدة إن نوى أخبارها بذلك مثل قوله اعتدي فقط بدون عطف لأن الفاء تأتي للسببية والترتيب والاعتداد مسبب عن الطلاق ومرتب عليه كترتب الجزاء على الشرط والظاهر أن العطف بهم كالعطف بالواو اه خش وذلك لأن ثم لا تراخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ وحينئذ فهي لمجرد العطف (قوله وصدق يمين) أي في القضاء وأما في الفتوى فلا يحتاج ليمين قل بن لم أر من ذكر هذه اليمين مع البساط غير عجب ونصه وهل يمين أولا ولكن للرضى أنه حيث صدق بخلف اه لكن ربما يشهد له ما يأتي عند قوله ونوى فيه وفي عده (قوله أو كانت الخ) عطف على الشرط (قوله فقال أنت طالق) أي ستطلق وإلا كان كذب فيقع عليه الطلاق اه عدوى (قوله وإن لم تسأله) أي والوضوح أنها موثقة كما قال الشارح وقال لها أنت طالق وادعى أنه أراد ستطلق من الوثائق وأما لو كانت غير موثقة فإنه يقع عليه انطلاق ولا يصدق في دعواه أنه لم يرد الطلاق والحاصل أن الأقسام ثلاثة لأنها امام موثقة وتسأله أولا وتسأله أو تكون غير موثقة ويقول لها أنت طالق ويدعى أنه أراد الأخبار بأنها مطلوبة من الوثائق الأولى ومطلوبة منه في الثالث ففي الأول يدين بخلاف وفي الثالث لا يدين من غير خلاف وأما الثاني فهل يدين أولا خلاف (قوله فتأويلان) هما قولان قال مطرف يصدق وقال أنسب لا يصدق فمنهم من حمل على الأول

الطلاق (أو كانت موثقة) بقيد ونحوه وسأله حلها منه (فقال أطاقتي) فقال أنت طالق وادعى أنه لم يرد الطلاق وإنما ومنهم أراد من الوثائق ليصدق ولولى القضاء يمين (وإن لم تسأله) للموثقة (تأويلان) في تصديقه يمين وعدمه وعلمها في القضاء وأما في الفتوى

فيصدق على بحث القرافي ومن تبعه وأما غير الموثقة فلا يصدق فقوله وصدق في نفيه إشارة إلى لزوم في الصريح وما ألحق به محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فإن كان قبل منه ذلك يمينه * وأشار إلى القسم الثاني من أقسام لفظه وهو الكناية الظاهرة بقوله (و) تازم (الثلاث) في المدخول بها وغيرها ولا ينوي (في) أحد هذين اللفظين أنت (بنة) إذا لبت القطع فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبينها (وحملك على غاربك) أي عصمتك على كثفك كناية عن كونه لم يكن له عليها عصمة (٣٧٩) كالمسك بزمام دابة يرميه على كثفها

ثم ذكر ثلاثة الفاظ يلزمه فيها الثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها إلا أن ينوي أكثر وان كان ظاهره لزوم الثلاث مطلقا بقوله (أو) قال لها أنت طالق (واحدة مائة) لأن البيونة بغير عوض بعد الدخول إنما هي بالثلاث وقطعوا النظر عن لفظ واحدة احتياطا للفروج أو أن واحدة صفة لمرة أو دفعة لاطلقة (أو نواها) أي الواحدة المباشرة إما (بخلت سبيلك) ونحوه من كل كناية ظاهرة (أو) بقوله (ادخلي) الدار ونحوه من كل كناية خفية وأولى إذا نواها بقولها أنت طالق لأنه إذا لزمه الثلاث مع الكناية ولو الخفية فأولى مع الصريح ثم التحق حذف قوله خلت سبيلك لأنه من الكناية الظاهرة يلزمه الثلاث في الدخول بها ولو لم ينو الواحدة البائدة فالوجه أن يقول أو نواها

ومنه من حملها على الثاني ١٥ بن والظاهر من التأويلين تصديقه (قوله فيصدق) أي من غير عيب اتفاقا وقوله على بحث القرافي حيث قال ينبغي أن تحمل مسألة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى ١٦ واعتمده طي قال بن وهو غير صواب والصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء لأن كلام المدونة الذي وقع فيه التأويلان في الفتوى والقضاء فانظره * والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين الأولى تجعل الخلاف خاصا بالقضاء والثانية تجعله جاريا في القضاء والفتوى وأدلى للقرافي وعج الرماصي والثانية اعتمدها بن (قوله وما ألحق به) أي وهو الكناية الظاهرة (قوله) فإن كان قبل منه ذلك يمينه (أي) وأما البنية فلا تصرف الصريح وما ألحق به عن الطلاق لانية صرفه مباينة لوضعه * والحاصل أن صريح الطلاق والكناية الظاهرة لا يصرفهما عن الطلاق إلا البساط لانية ولا يتوقف صرفهما إليه على البنية بل المدار على قصد النطق بهما تأمل (قوله يلزم فيها الثلاث في المدخول بها) أي ولا ينوي في العدد (قوله إنما هي بالثلاث) أي وأما قبل الدخول أو قارنت عوضا فواحدة وفيما ذكره من الحصر نظر فإن البيونة بعد الدخول بغير عوض تكون بلفظ الخلع فكان الأولى أن يقول لأن البيونة بعد الدخول بغير عوض وبغير لفظ الخلع إنما هي بالثلاث (قوله أو أن واحدة صفة لمرة الخ) والمعنى أنت طالق مرة واحدة حالة كونك بائة (قوله وأولى) أي في لزوم الثلاث في الدخول بها ولزوم الواحدة في غيرها الانية أكثر إذا نواها أي الواحدة البائة بقوله لها أنت طالق وهذا هو الظاهر خلافا لما سبق حيث عجم في المدخول بها وغيرها في لزوم الثلاث فعلى كلامه إذا قال أنت طالق ونوى واحدة بائة يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وأما لو صرح بقوله أنت طالق واحدة بائة أو نواها بخلت سبيلك لا يلزمه الثلاث إلا في الدخول بها وفيه نظر (قوله إذا لزمه الثلاث) أي بنية الواحدة البائة مع الخ (قوله يلزمه الثلاث) أي الانية قل كما يأتي (قوله ولو لم ينو الواحدة البائة) أي وحينئذ فية الواحدة البائة مع خلت سبيلك لا فائدة لها وقد يقال إن خلت سبيلك وإن لزم بها الثلاث عند عدم نية الواحدة البائة إلا أنه ينوي في العدد وما إذا نواها لزمه الثلاث ولا ينوي وحينئذ فلتبها فائدة فقط اعتراض الشارح على المصنف (قوله أو كناية) أي ظاهرة أو خفية (قوله) إن لم يدخل بها (راجع للاستثناء لا لقوله والثلاث ومحصله أنه يلزم بهذه الألفاظ الثلاث في المدخول بها وغيرها إلا أنه لا ينوي في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها والفرق بين الدخول بها وغيرها أن غير المدخول بها تبين بواحدة فإن كان طلاقه خلعا استوت المدخول بها وغيرها في قبولية الواحدة قاله المواق وبهذا كان يفتي أشياخنا وقد نص ابن بشير على هذا المعنى (قوله وأنت حرام) أي سواء قال على أو لم يقل ومثله أنا منك حرام (قوله أو ما أنقلب إليه من أهل حرام) وكذا لو أسقط

بطلق أو ادخلي * وحاصل الفقه أن تلفظ بواحدة بائة أو نواها بلفظ آخر صريحا أو كناية يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها فإن لم تكن له نية فواحدة (و) يلزم (الثلاث) إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها (في) قولها أنت (كالمائة والتم) ولحم الخنزير (وهبتك) لأهلك أو نفسك (أوردت لك لأهلك وأنت) حرام (أو ما أنقلب) أي أرجع (إليه من أهل) زوجي (حرام) وسواء فيها ذكر علق أو لم يعلق (أو) أنت (خليفة) أو برية (أو بائة أو أنا) منك خلى أو يرى أو بانن فيلزمه الثلاث في ذلك كله في المدخول بها كغيرها إن لم ينو أقل كما أشار له بقوله إن لم يدخل بها ثم إن بعض هذه الألفاظ

كخلية وبرية وحبلك على غاربك وكالكلم واليتة أنما لازم بها، اذ كرا فاجرى بها العرف واما إذا توسى استعمالها في الطلاق بحيث لم تجربين
الباس كما هو الآن فيكون من السكنايات الخفية ان قصد بها الطلاق لازم والا فلا كذا قيده القرافي وغيره (و) اذا نوى في غير المدخول
بها وأراد نكاحها (حلف) في القضاء (عند إرادة السكاح) انه ما اراد الا واحدة أو اثنتين فان نكحل لزمه الثلاث فان لم يرد نكاحها لم
يحلف اذ لعله لا يترزحها (ودين) (٣٨٠) أى وكل الى دينه بان يصدق (فر) دعوى (فيه) نفي ارادة الطلاق من أسفه في

جميع هذه الألفاظ
المذكورة من قوله كالميتة
الى آخرها يمين في القضاء
وبغيرها في الفتوى (ان دل)
بساط (عليه) أى على فيه
هذا ظاهره واعترض بانه
انما ذكره في الدونة في
لفظ خلية وبرية وباتنة
وانظر من ذكره في الباقي
ويحجب بان النصف قاس
على هذه الألفاظ الثلاثة
غيرها اما بالمساواة أو
الأولى بمجامع ظهور القرينة
كأن يقول لمن تقل نومها
أولن رانحها كريمة
انت كالميتة أو كالكلم في
الاستقذار وخلية من
الخير أو من الأقارب
ونحو ذلك وبائن متى إذا
كانت منفصلة أى بينهما
فرجة والحديث في شأن
ذلك (و) لزم (ثلاث) في
المدخول بها وينوى في
غيرها (في) لاعمصة لم
عليك (فكان) حقه ان
يذكر هذه فيما قبله (أو
لخترتها) أى العصمة (منه)

من أهل وانما يفترقان في محاشتها فيعمل بها اذا لم يذكر الأهل ولا يعمل بها حيث ذكره وجمله ما
أقلب اليه من أهل حرام مساويا لأنت حرام في الحكم لقول ابن يونس مانص ابن حبيب قال
أصبح اذا قل الحلال على حرام أو حرام على ما أحل لي أو ما أقلب اليه حرام فذلك كله تحریم الا أن
يحاشى امرأته اه وفي الدونة وان قال لها قبل البناء أو بعده انت على حرام فهي ثلاث ولا ينوى في
المدخول بها وله نيته في التى لم يدخل بها اه اللخمى واختلف اذا قال لها ما أقلب اليه حرام ان كنت
لى بامرأة او ان لم أضربك فقال ابن القاسم لا بحث في زوجته لأنه أخرجها من اليمين اذ حين أوقع
اليمين عليها علمنا انه لم يرد بها بالتحريم وانما اراد غيرها قلها ابن غازي وغيره (قوله كخلية وبرية وحبلك
على غاربك) أى وكذا رددت لك لأهلك (قوله اذا جرى بها العرف) أى سواء قصد بها الطلاق أى
حل العصمة أولا (قوله ان قصد بها الطلاق لزم والا فلا) علم منه ان الأقسام اربعة قصد الطلاق
بالألفاظ المذكورة وعدم قصد وفي كل اما ان يجرى عرف استعمالها في الطلاق (ولا) (قوله كأن يقول الخ)
هذا تمليك لما اذا دل البساط على فيه (قوله والحديث) أى والحال ان الكلام الجارى بينهما في
شأن ذلك أى في شأن كونها منفصلة أو خلية من الأقارب أو من الخيران لم يكن الكلام جاريا بينهما
في شأن ذلك وذكر لها ذلك كلاما مبتدأ بانت منه ولا تقبل دعواه ارادة نفي الطلاق لعدم البساط
(قوله فيما قبله) أى مع ما قبلها بان يذكر قوله أولا عصمة لى عليك بعد قوله أو باتنة أو أنا و مثل لا
عصمة لى عليك لازمة لى عليك (قوله فيازم الثلاث مطلقا الخ) أى فتكون هذه مثل بقة وحبلك على
غاربك فكان الأولى ذكرها عندها (قوله الا لعداء) أى الا ان يكون قوله لاعمصة لى عليك
مصاحبا لعداء (قوله فكيف يصح الاستثناء) استفهام انكارى بمعنى النفي أى فلا يصح الاستثناء
لأنه استثناء الشيء من نفسه (قوله فلو قدمه) أى الاستثناء عند الأولى أى وهى قوله لاعمصة لى عليك
(قوله وثلاث الا أن ينوى أقل الخ) * حاصله انه إذا قال لها خليت سبيلك لزمه الثلاث ان نوى
ذلك أولم ينو شيئا فان نوى أقل لزمه ما نواه سواء دخل بها أو لم يدخل فان نوى الواحدة الباتنة لزمه
الثلاث في المدخول بها ولا ينوى ولزمه واحدة في غيرها كما مر * تنبيه * من السكنايات الظاهرة
التى يلزم فيها الثلاث انت خالصة أو لست لى على ذمة وأما عليه السخام فيلزم فيه واحدة الا ان ينوى
أكثر واما نحو عليه الطلاق من ذراعه أو من فرسه فلا يلزم فيه شيء لأن القصد من الحلف بذلك
التباعد عن الحلف بالزوجة اه تقرير مؤلف لكن تقدم في الخاف من تقرير شيخنا العدوى ان لست
لى على ذمة وانت خالصة يلزم فيه واحدة باتنة * والحاصل ان لست لى على ذمة أو انت خالصة
لانص فيهما وقد اختلف استظهار الاشياخ في اللازم بهما فاستظهر شيخنا العدوى لزوم طلبة باتنة

واستظهر

فيلزم الثلاث مطلقا دخل أم لا وقوله (إلا لعداء) فواحدة باتنة لأنه خلع دخل بها

أم لا الا ان ينوى أكثر راجع لقوله لاعمصة لى عليك لا لقوله اشترتها منه لأن معنى قوله الا لعداء الامع مال فمن قال لزوجه لا عصمة
لى عليك لزمه الثلاث في المدخول بها ما لم تدفع له مالا فقال لها ذلك فواحدة مطلقا وأما اذا اشترتها منه فهي مصاحبة لمال دائما فكيف
يصح الاستثناء فلو قدمه عند الأولى كان أحسن ومعنى اشترتها منه انها قالت له بعنى عصمتك على أو ما أتاك على من العصمة أو اشتريت
منك مملكتك على أو طلاك ففعل لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها (و) لزم (ثلاث) إلا أن ينوى أقل مطلقا دخل أم لا (في خليت

سبيلك (و) يلزم (واحدة) (إلا لنية أكثر) (في فارتك) دخل بها ثم لا وهي رجعية في المدخول بها * ثم أشار إلى القسم الثالث وهو الكسبية الحفية بقوله (ونوى فيه) أي في إرادة الطلاق فان نوى عدمه لم يلزمه (و) إذا نواه (٣٨١) نوى (في عدده) فيلزم مانواه من

واحدة أو أكثر (في)

قوله لها (اذهي وانصر في

أولم أتزوجك أو قال له

رجل لك امرأة فقال لا

أؤنت حرة أو مضقة أو

الحقي) ففتح الحاء من لحق

(بأهلك أو لست لي بامرأة

إلا أن يلق في) هذا الرفع

(الأخير) نحو ان دخلت

الدار فلت لي بامرأة أو

مأنت لي بامرأة فمأنت

لزمه الثلاث ان نوى به

مطلق الطلاق أو لانية له

فان نوى شيئا لزمه وان

نوى غير الطلاق صدق

يمين في القضاء وبغيرها

في الفتوى هذا هو الذي

رجح من أربعة اقوال

ولكن ينبغي تقييد

تصديقه بما اذا دل عليه

بساط (وإن قال) لزوجه

(لا نكاح بيني وبينك أو

لاملك لي عليك أو لا سئل

لي عليك فلا شيء عليه إن

كان عتبا أو لا) إن لم يكن

عتبا بل قاله ابتداء أو في

نظير ما يقتضى عدمه

(فتات) في المدخول بها

وينوى في غيرها قاله

بعضهم بلفظ ينبغي (وهل

تحرم) على الزوج ولا تحل

الا بعد زوج ولا ينوى

واستظهر الشارح لزوم الثلاث واستظهر بعض المحققين ان خلاصة وعين سفه ولست لي على ذمة في عرف مصر بمنزلة فارتك يلزم فيه طلقة الانية أكثر في المدخول بها وغيرها وانها رجعية في المدخول بها وبأنه في غيرها (قوله) واحدة في فارتك دخل بها (لا) هذا قول مالك في المدونة وهو المذهب وله في غيرها يلزمه واحدة في غير المدخول بها وثلاث في المدخول بها فان قل في غير المدخول بها لم أرد طلاقا ثلاث وبذلك قال ابن القاسم وابن عبد الحكم (قوله) فإن نوى عدمه لم يلزمه (وكذا اذا كان لانية له اصلا لا بطلاق ولا بعدمه (قوله) من واحدة أو أكثر) أي فان لم يكن له نية في عدد لزمه الثلاث كما في خش وفيه ان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلقة واحدة الانية أكثر فواجه كون ذلك فيه الثلاث * والجواب ان عدوله عن الصريح اوجب رية عنده في ذلك هذا وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره اصبح مدخولا بها ام لا واعتزله ابن عرفة وافق بواحدة اني ان مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انظر عجزه عدوى (قوله) او انت حرة (ظاهرة سواء أطلق أو قيد بمجي وحمله بعضهم على ما اذا أطلق فان قيد لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قولين وتقرير الشراح المتن على اطلاقه يدل على قوته ومحل الخلاف اذا لم يسو عددا معينا من الطلاق والالزيمه مانواه فقط اتفاقا (قوله) أو الحقي) هو بوصل الممزة وفتح الحاء من لحق يلحق لا من الحق يلحق لانه ليس الرادانها تلحق الغير باهلها وانما الراد انها تلحق باهلها ومثله انتقل لاهلك او قال لامها اتلى اليك ابنتك (قوله) فان نوى شيئا لزمه (الح) مغايرة التعليق لعدمه في الفرع الاخير تظهر فيما اذا ينو شيئا فانه في التعليق يلزمه الثلاث دون غيره وتظهر فيما اذا نوى مطلق الطلاق في التعليق يلزم الثلاث وفي غيره يجري الخلاف السابق بين ابن عرفة واصبح (قوله) تقييد تصديقه) أي فيما اذا نوى الطلاق (قوله) وينوى في غيرها) أي انه يلزمه الثلاث في غيرها الا أن ينوى اقل وقوله قاله بعضهم المراد به الشيخ سالم السهري ولكن الظاهر ما ذكره من أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وهو موافق لظاهر المصنف اه شب (قوله) وينوى في غير المدخول بها) أي يقبل مانواه من العدد فان لم ينو عددا لزمه الثلاث (قوله) في الفتوى والقضاء) يرتبط بقوله ولا ينوى في المدخول بها وهذا ظاهر المدونة خلافا لابن رشد القائل انه ينوى في العدد بالنسبة للمدخول بها اذا جاء مستفتيا ولا ينوى في القضاء واما غير المدخول بها فينوى فيها في الفتوى والقضاء باتفاق وفي عقب ما يفيد اعتماده * والحاصل انه اذا قال وجهي من وجهك حرام أو وجهي على وجهك حرام فليل لاشيء عليه وهو ضعيف وقبل يلزمه الثلاث وينوى في العدد في غير المدخول بها ولا ينوى في المدخول بها وهذا هو العتمد وعلى هذا فليل انه لا ينوى في المدخول بها ولو جاء مستفتيا وهو ظاهر المدونة وقال ابن رشد اذا جاء مستفتيا فانه ينوى وظاهر عقب اعتماده اه عدوى (قوله) وهو الراجح) أي والقول بمحرمتها عليه حتى تنكح زوجا غيره هو الراجح اي لانه ظاهر المدونة وسامع عيسى والقول الثاني لابن عبد الحكم (قوله) بتخفيف ياء على) أي واما لو قال على وجهك حرام بتشديد ياء على فانها تحرم قولاً واحداً لانه مطلق لجزء فيكمل عليه وينوى في غير المدخول بها اي فيلزمه الثلاث الا ان ينوى اقل فيلزمه مانواه (قوله) وهو الراجح) أي وهو ما ذكره في السليمانية وقوله اولاشيء عليه هذا القول قد نقله للخمى عن محمد

في المدخول بها (قوله) لها (وجهي من وجهك حرام) وينوى في غير المدخول بها في الفتوى والقضاء وهو الراجح بل حكى ابن رشد عليه الاتفاق وقبل لاشيء عليه (أو) وجهي (على وجهك) حرام بتخفيف ياء على فهل تحرم عليه ولا تحل الا بعد زوج وهو الراجح اولاشيء عليه (أو) قالها (ما أعيش فيه حرام) فهل تحرم ولا تحل الا بعد زوج (أولاشيء عليه)

وهما في هذه مستويان واستظهر (٣٨٣) شيخنا الثاني لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك الا بالنية وشبه في

القول الثاني قوله (كقوله) لهما يا جرم أو الحلال حرام) ولم يقل على (أو) قال (حرام على) أو على حرام بالتكثير ولم يقل انت لا افعل كذا وفعله (أو) قال (جميع ما ملك حرام) ولو قال على (ولم يرد إدخالها) أي الزوجة في هذا القرع بان نوى إخراجها أو لانية له فلا شيء عليه فيما بعد السكف وقوله (قولان) راجع لما قبلها من الفروع الثلاثة (وإن قال) لزوجه انت سائبة متى أوعتقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) فان ادعى انه لم يقصد شيء من هذه الالفاظ طلاقا (حلف على نفيه) ولا شيء عليه (فإن نكل نوحى في عدده) وقبل منه نية مادون الثلاث واستشكل تنويته في عدده مع انه قد انكر قصد الطلاق وسيأتي له قريبا ولا ينوى في العدد ان انكر قصد الطلاق واجيب بان نكوله اثبت عليه ارادة الطلاق فكانه بنكوله قال أردته وكذبت في قولي لم ارده (وعوقب) بإبراه الحاصم عقوبة

انه

موجبة لانه ليس على نفسه وعلى السمين

اذلا يعلم ما اراد بهذه الالفاظ وسواء حلف أو نكل وكذا يجاب في القسم السابق في قوله نوى فيه وفي عدده في اذهي الخ

(قوله وهما) أي القولان في هذه المسئلة مستويان (قوله فلم تدخل في ذلك) أي في العيش الابلية أي ولا تدخل بمجرد اللفظ والظاهر أن قول العامة ان فعل كذا تكون عيشته محرمة عليه مثل قوله ما أعيش فيه حرام من جريان الخلاف فان نوى بما يعيش فيه الزوجة لزمه الثلاث على المعتمد وحكي ابن عرفة انه لا يلزمه شيء بناء على ما قاله أشهب من أن الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نوى بها الطلاق (قوله ولم يقل على) أي لا مقدمة ولا مؤخره واما لوقال الحلال حرام على او الحلال على حرام فهي مسئلة المحاشاة فان حاشى الزوجة واخرجها بالنية أو لا أي قبل الحلف فلا شيء عليه والا فاقوال مشهورها كقاي ابن عرفة عن المازري انه يلزمه الثلاث وينوى في غير الدخول بها في الاقل بناء على ان هذا اللفظ وضع لابانة العصمة وانها لا تبين بعد الدخول باقل من ثلاث وتبين قبله بواحدة وكونها في العدد غالبا في الثلاث ونادرا في أقل منها حملت قبل الدخول على الثلاث ونوى في الاقل (قوله او على حرام بالتكثير) أي واما لوقال على الحرام بالتعريف وحنث فانه يلزمه الثلاث في الدخول بها ولا ينوى فيها وتلزمه في غيرها أيضا لكنه ينوى في العدد والفرق بين على حرام وبين على الحرام ان على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فمن قاس على الحرام على حرام فقد اخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف النصوص في كلامهم أفاده عجب قال بن وقد جرى العمل بفاس ونواحيها في القائل على الحرام بالتعريف انه اذا حنث لا يلزمه الاطلاق بائنه في الدخول بها وغيرها * والحاصل ان كلا من هذين القولين معتمد وحكي البدر القرافي في الحرام أقوالا آخر غير هذين القولين كلها ضعيفة فليل ان الحرام له ولا يلزم به شيء وقيل انه طلاق رجعية وقيل ينوى فيه ان نوى به الطلاق لزمه وان لم ينو له لا يلزمه طلاق واذا نوى به الطلاق فينوى في عدده وهذا القول كمنهيب الشافعي قوله ولم يقل انت الخ) أي واما لوقال انت حرام على فثلاث في الدخول بها ولا ينوى وكذا في غير الدخول بها لكنه ينوى في العدد وتجري فيه بقية الاقوال المقدمة ايضا (قوله في هذا القرع) أي وهو قوله او جميع ما ملكه حرام وظاهره انه اذا قال الحلال حرام ان كملت زيدا وحرام على لا اكلم زيدا وقصد ادخال الزوجة وكله لا يلزمه شيء وهو بعيد والشارح تبع فيما قاله من رجوع قوله ولم يرد ادخالها لهذا القرع خاصة جد عجب والشيخ احمد الزرقاني والاولى ما قاله غيرهما من جعل قوله ولم يرد ادخالها راجعا للفروع الثلاثة كذا قرر شيخنا ومنه موم قوله ولم ينو ادخالها لو نوى ادخالها لزمه الثلاث في الدخول بها وغيرها الا ان ينوى أقل في غير الدخول بها (قوله ولا لانية له) أي لان المتبادر من قوله ما ملكه ملك الذات وذات الزوجة غير مملوكة له فلم تدخل الابدخال لها بخلاف قوله الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج في عدم الحنث لاخراجها او لا كالم (قوله فان ادعى انه لم يقصد الخ) أي وان قال أردت به الطلاق نوى في العدد فان ادعى انه نوى به الطلاق ولم ينو عددا فيلزمه الثلاث او واحدة على الخلاف بين أصبغ وابن عرفة الذي قد مر (قوله وقبل منه نية مادون الثلاث) تفسير لقوله نوى في عدده (قوله وسيأتي له قريبا الخ) أي والثواني لما يأتي انه اذا نكل يلزمه الثلاث ولا يقبل قوله بعد ذلك اردت واحدة مثلا قال بن ولا حاجة لهذا الاشكال لان هذا القرع في المدونة عن ابن شهاب لا عن مالك ولا يلزم موافقته لقواعد المذهب (قوله وعوقب) أي في هذا القسم وهو سائبة وما بعده وهو عطف على حلف أي وحلف وعوقب واولى ان لم يحلف (قوله وسواء حلف الخ) تميم في قول المصنف وعوقب (قوله وكذا يعاقب الخ) فيه نظر بل ظاهر المدونة

(ولا ينوي في العدد إن أنكر قصد الطلاق) بل يلزمه الثلاث (بدون قوله أنت بائن أو خالية) (٣٨٣) أو برية (أو برة) (جواباً لقولها

أود لو فرج الله لي من صحبتك) ونحوه فإن لم يكن جواباً وقد أنكر قصد الطلاق صدق أن تقدم بساط يدل على ما قل والا يلزمه الثلاث مطلقاً وإلا إن لم ينكر قصد لزومه الثلاث في بنة دخل أولم يدخل ولا ينوي وفي غيرها ينوي في غير المدخول بها فقط وسواء كان جواباً لقولها للذكور أم لا (وإن قصد) أي الطلاق (بكسفي الماء) حقهاسة في البلاء لأنه خطاب لمؤث يفي على حذف النون والياء فاعل وأصله - اقبنى (أو بكل كلام) كادخلي وكلي واشترى (لزمه) ما قصد من الطلاق وعدده بخلاف قصده جعل كضرب وقطع جعل ما لم يكن عادة قوم فيازم (لا إن قصد التفات على طلاق فافظ بهذا) أي بقوله استغنى الماء ونحوه (غلطاً) بأن سبقه لسانه فلا يلزمه شيء. قل مالك من أراد أن يقول أنت طالق فقال كلي أو اشترى فلا يلزمه شيء. أي لعدم وجود ركنه وهو اللفظ الصريح أو غيره مع نيته بل أراد إيقاعه بلفظه فوق في الخارج غيره (أو أراد أن ينجز الثلاث) بقوله أنت طالق

أنه إنما يعاتب في مسألة وإن قال سائبة الخ انظر نصها في الوقي (قوله ولا يورث الخ) أشار بهذا القول المدونة وإن قالت له أود لو فرج الله لي من صحبتك فقال لها أنت بائن أو خالية أو برية أو برة ثم لم أرد طلاقاً لزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي اه ومعنى قولها ولا ينوي أنه لا يصدق فيما ادعاه من عدم قصد الطلاق وسواء كانت مدخولاً بها أم لا إذا علمت أن النصف أشار لكلام المدونة تعلم أن الأولى له حذف لفظ العدد ليتطابق نصها ولأن التنوية في العدد فرع عن ارادة الطلاق وهو هنا منكر ارادة الطلاق فلا يتأتى تنويته في العدد (قوله أود) أي أعنى وقوله أن لو فرج الله لي أي عني وقوله من صحبتك أي بصحبتك أي بسبب زوال صحبتك فمن بمعنى الباء التي للسمية وفي الكلام حذف مضاف (قوله ولا يلزمه الثلاث مطلقاً) أي مدخولاً بها أولاً في الألفاظ كلها لكن في بنة يلزمه الثلاث - سواء دخل بها أو لم يدخل ولا ينوي وأما في غيرها فيلزمه أن يدخلها ولا ينوي وأما أن لم يدخل بها فانه ينوي في العدد (قوله وسواء كان جواباً الخ) قد علم من كلامه أن أقسام هذه المسئلة أربعة لأن هذه الألفاظ تارة تقع جواباً لقولها أو بالخ وتارة لاتقع جواباً وفي كل أما أن يقصد بها الطلاق أولاً وقد علم حكم هذه الأنسام من الشارح (قوله وإن قصد بكسفي الماء الخ) هذا كما لا ين عرفة من الكنيات الخفية وهي طريقة أكثر الفقهاء حيث حصروا ألفاظ الطلاق في صريح وكناية ظاهرة وخفية وجعل هذا ابن الحاجب وابن شاس من غير الصريح والكناية بقسميها قال في التوضيح لانه رأى أن اقضى الماء ونحوه لا ينبغي عدمه في الكناية لأن الكناية استعمال اللفظ فلازم معناه ومن المعلوم أن حل العصة ليس لازماً لسقي الماء الآن يقال هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه اه أي أن مرادهم بالكناية ما ناب الصريح وهذا اصطلاح لهم (قوله أو بكل كلام) أي ولو صوتا سادجا أو زماراً وأما صوت الضرب باليد مثلاً فمن الفعل الآتي احتياجه لعرف أو قرائن كما في حاشية شيخنا وقوله أو بكل كلام أي غير صريح الظاهر فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصده على ما يأتي في باب لا نكل ما كان صريحاً في غير باب الطلاق لا يقع به الطلاق ولو قصده به إلا أنت حرة اه وقيل إذا نوى الطلاق بلفظ الظاهر لزمه الظاهر فقط في الفتوى والطلاق والظهار مما في القضاء وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى (قوله لزمه ما قصد من الطلاق وعدده) أي فإن لم ينو طلاقاً فلا يلزمه شيء وهذا هو المعتمد خلافاً لما قاله أشهب من أن الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نواه بها (قوله بخلاف قصده) أي الطلاق بمعنى حل العصة (قوله أو أراد أن ينجز الثلاث) أي وأما لو أراد أن ينجز واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فليلزمه الثلاث في القضاء وقيل منه ما نواه في الفتوى وقيل يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء ولا ينوي مطلقاً وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والأول قول سحنون وقوله أو أراد أن ينجز الخ أي وأما لو أراد أن يعاق الثلاث (١) فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت ولم

(١) قوله وأما لو أراد أن يعاق الثلاث الخ نص عب وأما إذا أراد أن يعاق الثلاث على دخول فقال أنت طالق وسكت فقال مالك لا شيء عليه أي في الفتوى قاله عج وانظر هل لا شيء عليه أي لا يلزمه تعليق بثلاث وتلزمه واحدة بنطقه أو معناه لا يلزمه طلاقاً اه قال البناني ليست المسألة كما ذكره بل التي في الواقع عن التيطي أنه أراد أن يعاق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثاً فقوله حينئذ لا شيء عليه صريح في أنه لا يلزمه شيء فسقط تردد تأمله اه

ثلاثاً (فقال أنت طالق وسكت) عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الراحدة إذ لم يقصد بانت طالق الثلاث وإنما قصدان بلفظ بالثلاث فلما أخذ في التلفظ بداله عدم الثلاث فسكت عنها (وسكت) زوج (قيل) لزوجته (باني وبأختي) أو بأختي أو بأختي

من المحارم أى نسب لاسفه ولغو الحديث السقط للشهادة وفي كراهته وحرمة قولان * ولما كان الركن الرابع وهو اللفظ قد يقوم مقامه شيء أشار له بقوله (ولزم) الطلاق (٣٨٤) (بالإشارة الفهمية) بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عابها بدلائلها على

الطلاق وسواء وقعت من أخرس أو متكلم وان لم تفهم المرأة ذلك لبلادتها وهي كالصريح فلا تفقر لنية وأما غير الفهمية فلا يقع بها طلاق ولو قصد لانها من الافعال لا من السكنايات الخفية خلافا لبعضهم ما لم تكن عادة قوم كما تقدم في الفعل (و) لزم أى يقع (بمجرد إرساله به مع رسول) أى بقوله أخبرها بطلاقها ولو لم يصل اليها أى يقع بمجرد قوله للرسول ذلك أى بقوله المجرد عن الوصول (وبالكتابة) لها أو لوليها (عازماً) على الطلاق بكتابتها فيقع بمجرد فراغه من كتابة طالق ونحوه لو كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وبمجرد فراغه فان طالق وكذا ان كتبه مستشيراً أو متردداً وأخرجه عازماً أو لانية له عند ابن رشد لمصلحة العزم عنده خلافا للخمى (أو) كتبه (لا) عازماً بل متردداً أو مستشيراً ولم يخرجها وأخرجه كذلك فيجنت (إن وصل لها) اولولها ولو تغير اختياره وأما اذا لم يكن له نية أصلاً

يأت بالشرط فلا شيء عليه كما في الواقع عن الليطى فهو قد نطق بقوله ثلاثا وسكت بخلاف مسألة للصف فانه حذفها فيها (قوله من المحارم) أى وغير ذلك من المحارم ولا مفهوم له بل لوقولها ياستى أو ياحيى فانه بسفه أيضاً كما قرره شيخنا العدوى (قوله وفي كراهته وحرمة قولان) قيل بكل منهما في النهى الوارد منه صلى الله عليه وسلم في قوله لمن قال لزوجته يا أختي أختك هي فكره ذلك وأنكره ونهى عنه (قوله بالإشارة الفهمية) أى التى شأنها الافهام (قوله بان احتف بها) أى انضم لها من القرائن ما أى قرينة (قوله وان لم تفهم الخ) أى هذا اذا فهمت المرأة الطلاق من الإشارة بل وان لم تفهم ذلك منها (قوله وأما غير الفهمية) أى وهى التى لا قرينة معها أو معها قرينة لكن لا يقطع من عاين تلك الإشارة بدلائلها على الطلاق (قوله خلافا لبعضهم) أى كخش فانه ذكر ان غير الفهمية من السكنايات الخفية فلا بد فيها من النية وهو غير صواب كما قال شيخنا (قوله إرساله) أى الزوج وقوله به أى بالطلاق فاذا قال الزوج للرسول باغ زوجتى انى طلقها أو أخبرها بطلاقها فانه يقع عليه بمجرد قوله للرسول ولولم يصل اليها (قوله وبالكتابة لها أولولها) الظاهر انه لا مفهوم لذلك والمداير على العزم أو الوصول ولولصاحب بخبره مثلاً كذا قرر شيخنا (قوله عازماً) أى ناوياً الطلاق حين كتب وسواء أخرج ذلك الكتاب عازماً على الطلاق أو مستشيراً أو متردداً أو لانية له أو لم يخرججه وصل لها أم لا فهذه عشرة ولا يقال كيف يتأتى وصوله اليها والحال انه لم يخرججه لانا نقول يمكن أن يكتبه ويقيه من غير إرسال فآخذ شخص من غير اذنه ويوصله اليها (قوله فيقع بمجرد فراغه من كتابة الخ) أى وان لم يتم الكتاب ولولم يرسله ولم يخرججه من عنده (قوله ولو كتب الخ) أى هذا اذا كتب هى طالق بل ولو كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وهذا بناء على ان اذا لمجرد الظرفية فينجز كمن أجل الطلاق بمستقبل وفى طنى انه اذا كتب إن وصل لك كتابي هذا فانت طالق يوقف الطلاق على الوصول وإن كتب اذا وصل لك كتابي فمضى توقفه على الوصول خلاف وقوى القول بتوقفه على الوصول لتضمن اذا معنى الشرط (قوله ان كتبه مستشيراً) أى أنه كتبه على ان يستشير فيه فان رأى ان ينفذه أنفذه وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه (قوله وأخرجه عازماً) أى فيقع الطلاق بمجرد اخراجه عازماً أو لانية له وان لم يصل فهذه ثمان صور (قوله لمصلحة) أى الزوج الكاتب عند عدم النية (قوله كذلك) أى متردداً أو مستشيراً * وحاصله انه اذا كتبه متردداً أو مستشيراً وأخرجه كذلك أو لم يخرججه فاما ان يصل اليها واما أن لا يصل اليها فان وصل اليها حنت وان لم يصل فلاحنت وهذه اثنتا عشرة صورة (قوله واما اذا لم يكن له نية أصلاً) أى حين الكتابة سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو مستشيراً أو لانية له أو لم يخرججه وصل اليها أم لا فهذه عشرة أيضاً (قوله وفى هذه الاثنى عشرة صورة اما أن يصل أولاً) أى فالصور حينئذ أربع وعشرون وان نظرت إلى زيادة كونه مستشيراً حين الكتابة وحين الاخراج زادت الصور وبلغت أربعين صورة الا ان يراد بالتردد ما يشمل للمستشير تأمل (قوله إن عزم اولانية له) أى سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو لانية له أو لم يخرججه وسواء وصل لها أولاً فهذه ست عشرة صورة (قوله وبأخراجه كذلك) أى عازماً أو لانية له (قوله فى المتردد) أى فيما اذا كتبه متردداً (قوله أولم يصل) فهذه أربع صور (قوله وإلا فلا) فهذه

أربع

فقد ابن رشد يارمه لمصلحة على العزم أى النية كما تقدم فتحصل انه اما ان يكتبه عازماً أو

متردداً أو لانية له وفى كل امان يخرججه كذلك أو لا يخرججه وفى هذه الاثنى عشرة صورة اما ان يصل أولاً فيقع الطلاق بمجرد كتابته ان عزم أو لانية له وبأخراجه كذلك فى المتردد وصل أو لم يصل واما ان كتبه متردداً ولم يخرججه أو أخرجه كذلك فان وصلها حنت وإلا فلا

فَلَاحٌ (مطلقاً) دخل أم
لا (وَ) ان كرره ثلاثاً
(بلاعطف) لزمه (ثلاثاً)
في المدخول بها كغيرها
أى غير المدخول بها يلزمه
الثلاث (إن نسقه) ولو
حكماً كفضله بسعال
(إلا لية) تأكيد فيها
أى في المدخول بها وغيرها
فيصدق يمين في القضاء
وبغيرها في التوى بخلاف
المطف فلا تنفذه لية
التأكيد مطلقاً كما تقدم
لأن العطف ينافى التأكيد
(في غير معلق بمتعدد) بأن
لم يكن مطلقاً أصلاً كانت
طالق طالق طالق أو
مطلقاً بمتعدد كانت طالق
ان قلت زيدا أنت طالق
ان قلت زيدا أنت طالق
ان قلت زيدا ثم كلمته
فثلاث الإلية تأكيد فان
لحقه بمتعدد كانت طالق
ان دخلت الدار أنت
طالق ان قلت زيدا أنت
طالق ان اكلت الرغيف
فعلت الثلاث فلا تقبل
منه لية التأكيد لتعدد
المحلو ف عليه (ولو طلق
فقبل له ما قلت فقال هي
طالق فان لم ينو إخباره)
أى ولا إنشاء طلاق (ففي
زوم طلقة) حمل على الإخبار

(٤٩ - دسوقى - ثانى) (أو اثنتين) حملا على الانشاء (قولان) محلها فى القضاء والطلاق رجعى لم تنقضى عدته والام بإزمه الا الأولى فقط اتفاقا ولو قال المصنف نفى لزوم ثمانية قولان لكن أنخصر وأدل على المراد ولما كان حكم تجزئته الطلاق ان يكمل أخطاره بقوله (و) لزوم (فى نصف طلاق) متلاولو قال جزء لكن أشمل (أو) نصف (طلفتين) طلاق واحدة (أو نصف طلاق

(أو اثنتين) حملا على الانشاء (قولاً) محلها في القضاء والطلاق رجعي لم

تنقض عدته والامراؤه الا الأولى فقط اتفاقا ولو قال المصنف نفي لزوم ثمانية قولان لكان اخصر وأدلى على المراء ولما كان حكم تجزئته الطلاق ان يكمل أشاره بقوله (و) لزوم (في نصف طلاق) مثلا ولو قال جزء لكان أشمل (أو) نصف (طلفتين) طلاقه واحدة (أو نصف طلاقه

أو نصفٍ وثلاثٍ مُطلقةً أو) طالق (٣٨٦) (واحدة في واحدة) وكان يعرف الحساب والافتتان (أو) عاقاً لإدانة لا تقضي

للتكرار نحو إذا ما أو (وقى
ماضلت) كذا فانت طالق
(وكرر) الفعل المرة بعد
الأخرى (أو طالق أبداً
طلقة) واحدة في الجميع
والراجع في الأخير لزوم
الثلاث لأن التأيد ظاهر فيها
(و) لزوم اثنتان في ربيع طلقة
ونصف طلقة (أو ربيع طلقة
وربيع طلقة لأضافة طلقة
صريحاً إلى كل كسر فكل من
الكسرين أخذ بميزه
فلمستقبل بخلاف قوله نصف
وقلت طلقة فواحدة
كما قدمه (و) اثنتان في
(واحدة في اثنتين) أن
عرف الحساب والاثلاث
(و) اثنتان في أنت طالق
(والطلاق كله إلا نصفه) لأن
إلغائي بعد الاستثناء طلقة
ونصف يلزمه اثنتان
بالتمثيل (و) اثنتان في
(أنت طالق إن تزوجتك
ثم قال كل من أتزوجها من
هذه القرية) مشيراً إلى
قرينها (فهي طالق) ثم
تزوجها واحدة بالخصوص
والأخرى باندراجها في
مهوم القرية (و) لزوم
(ثلاث في) قوله أنت
طالق الطلاق (إلا نصف
طلقة أو) في أنت طالق
(اثنتين في اثنتين) عرف
الحساب أولم يرف وهو
ظاهر (أو) أنت طالق
(كما حضت) أو كما جاء
يوم حيضك أو شهره
فيقع عليه الثلاث من الآن لأ

ولزم في الإشارة وفي نصف طقة (قوله ونصف وثلاث طقة) محل كونه يلزمه طقة إذا عطف
كسرا على كسر ما لم يرد مجموع الجزأين على طقة فإذا قال نصف وثلاث طقة بتثنية ثلث لزمه طقتان لأن
الاجزاء المذكورة تزيد على طقة وفي الجواهر لو قال ثلاثة انصاف طقة أو أربعة أثلاث طقة وقعت
اثنان لزيادة الاجزاء على واحدة فله طنى وتنظير التوضيح في ذلك قصور اه بن (قوله نحو
إذا ما الخ) فإذا قال إذا ما دخلت الدار أو متى ما كنت زيدا نأت طائق وفعلت المحلوف عليه المرة بعد
المرة فلا يلزمه الاطلاق واما إذا علق الطلاق بلفظ يقتضى التكرار ككلما فإنه يتكرر لزوم الطلاق
بتكرار الفعل ومحل عدم تكرار الطلاق في متى ما وإذا ما إذا لم يقصد بهما معنى كلا والاعتداد بالطلاق
بتمدد فعل المحلوف عليه وعلما أن مهمما يقتضى التكرار بمنزلة كلما كافي المواق (قوله وكرر الفعل) أى
وليس المراد وكرر اللفظ لأن تكرار اللفظ ونية التأكيده أو عدمه قد تقدم آتفا عند قوله في غير
معلق بتمدد فلا حاجة لادخاله هنا فقول عبق وكرر اللفظ أو الفعل فيه نظر بل الصواب قصره
على تكرار الفعل كما قال الشارح لماعلمت ثم ان قول المصنف وكرر نص على التوهم إذ لو قال متى ما فعلت
كذا فانت طالق وفعلته مرة فانه يلزمه طقة (قوله أو طالق أبدا) أى أو إلى يوم القيامة وإنما لزمته
الواحدة لأن المعنى أنت طالق ويستمر طلاقك أبدا أو إلى يوم القيامة وهو إذا طلقها ولم يراجعها
استمر طلاقها أبدا أى استمر أثر طلاقها وهو فارقها أبدا أو إلى يوم القيامة (قوله والراجع
في الأخير لزوم الثلاث) أى كما هو ظاهرها عند ابن الحاج وحزم به ابن رشد وما ذكره المصنف من
لزوم الواحدة فهو ظاهرها عند ابن يونس (قوله لاضافة طقة صريحة الخ) في العبارة قلب وصوابها
لاضافة كل كسر صريحا إلى طقة أى ان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف إلى طقة
غير التى اضيف اليها الآخر فكل منهما أخذ بمجرة فاستقل ولان النكرة إذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ
النكرة كانت الثانية غير الأولى (قوله والطلاق كله الا نصفه) مثله الا نصفا بالنون لان التبادر
نصف ماسبق وكذلك مثله أنت طالق ثلاثا الا نصفها واما لو قال لها أنت طالق ثلاثا الا نصف
الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق كله الا نصف الطلاق ففرق بين أن يقول الا
نصفه وبين قوله الا نصف الطلاق لأن الطلاق المبهم الواقع في المستثنى واحدة واستثناؤه لا يفيد
فكانه قال الا نصف طقة فالباقي بعد الاستثناء طقتان ونصف طقة فتكمل عليه * والحاصل
أنه ان اضاف النصف للضمير لزمه اثنان وان اضاف للطلاق لزمه ثلاث (قوله واثنان في
أنت طالق ان تزوجتك الخ) وأما عكس كلام المؤلف وهو كل امرأة أنزوجه من بلد كذا فهي
طالق ثم قال لامرأة من تلك البلد إن تزوجتك فانت طالق فانه يلزمه طقة واحدة ان تزوجه الى
ما استصوبه شيخ ابن ناجي الصلابة البرزلى عكس ما ارتضاه ابن ناجي من لزوم طقتين ووجه
كلام البرزلى ان ذكرها بالخصوص بعد دخولها في عموم أهل القرية لم يرد لها شيئا فحمل على التأكيده
بخلاف مسألة المصنف فقد عاق فيها مرة بالخصوص ثم مرة بالعموم والعام بعد الخاص فيه
تأسيس في الجملة فطرد التأسيس في جميع مدلوله ووجه ما قاله ابن ناجي ان الشيء مع غيره غير في نفسه
وقد اعتمد الاشياخ كلام البرزلى ولكن الظاهر المعتمد كلام ابن ناجي كما قال شيخنا العدوى
(قوله واحدة بالخصوص) بدل من قوله واثنان في أنت طالق الخ (قوله يلزم ثلاث في قوله أنت طالق
الطلاق الا نصف طقة) أى لأن الباقي بعد الاستثناء طقتان ونصف فيكمل ذلك النصف واما كان
الباقي بعد الاستثناء ما ذكر لان المراد بالطلاق الثلاث وقد اخرج منه نصف طقة ووجهه انه لما استثنى
نصف الطقة علم ان الغرض بالطلاق غير الشرعى والا كان يقول الا نصفه ولو قال ذاك لزمه طقة
واحدة لأن الاستثناء مستغرق (١) (قوله لأنه محتمل غالب) أى لأن المعلق عليه الطلاق محتمل غالب

(١) قوله مستغرق أى بالتكميل والاستثناء المنفرق اطلاقاً

طالقتك فانت طالق (أو متى سما) طلقتك (أو إذا ساطقتك أو وقع عليك طلاق) فانت طالق وطلقها واحدة (في الصور الأربع) ثلثه ثلاث لأن فاعل السبب فاعل السبب فيجرم من وقوع الاولى ووقوع الثانية ومن وقوع الثانية وقوع الثالثة بمقتضى التطبيق (أو) قال (إذا طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً) وطلقها واحدة ثلثه ثلاث ويلغى قوله قبله كقوله أنت طالق امسى فان لم يطلقها فلا شيء عليه (و) تكرر (طلقة) واحدة (في) كل واحدة من (أربع) من الزوجات (قاله) ينسكن طلقته (أو طالقتان أو ثلاث أو أربع طلاقات (ما لم يزد العدد على) الطلقة (الرابعة) فان قال بينسكن خمس الى ثمانية طلقت كل واحدة اثنتين وان قال بينسكن تسع فأكثرت طلقت كل واحدة ثلاثاً قال (سحنون) الافريقي الامام الجليل مدون المدونة عن امامه ابن القاسم والاشهر فتح سينه عند الفقهاء واسمه عبد السلام (وإن شئت) الأربع في ثلاث بان قال شركت بينسكن في ثلاث تطليقات طالقين ثلاثاً ثلاثاً قيل انه

حلاف الاول و عليه و لمعول عليه الاول فلا فرق عدان العاصم بين ينكح ثلاث و غير كنهن في ثلاث فلعل واحدة طلقا

وقيل بل هو تنقيده وكأنه قال وطاعة في أربع قال لمن ينيك مالم يشرك فان شرك طلق ثلاثا ومسئلة التثريك الآية تدل على أنه مقابل وإلا لزم الثانية ثلاثا كالطرفين (وإن قال) لاحدى زوجاته الثلاثة أنت طالق بالثلاث وقول ثانية (أنت شريكة مطابقة ثلاثا وكثافة وأنت شريكها طاعت) الثانية (اثنتين) لأنها لما شاركت الاولى اقتضت الشركة لها واحدة ونصفا (و) طالق (الطرفان ثلاثا) أما الاولى فظاهر وأما الثالثة (٣٨٨) فلأن لها مع الاولى طاقة ونصفا فيكمل النصف ولها مع الثانية طاقة (وأدب

الجزء) للطلاق بتشريك أو غيره وهو يقتضى نهي عنه وهو كذلك (كطالق جزء) تنبيه في اللزوم والأدب هذا إذا كان الجزء شائعا ببعض كان معينا (كيد) ورجل (ولزم) الطلاق (بشرك طالق) لأن الشر من محاسن المرأة حيث قصد به الفصل أو لا قصد له لا أن قصد للفصل فكالصاق والسعال ومثل الشر كل ما يلتهبه كريقك أو عقلتك (أو كلامك على الأحسن لا بأس بال وُصاق ودمع) ونحوها إذ ليست من المحاسن التي يفتن بها (وصح استثناء) في الطلاق إلا (واخوانها) (إن اتصل) المستثنى بالمستثنى منه فإن انفصل اختيارا لم يصح فلا يضر الفصل بكسالم (ولم يستغرق) المستثنى للمستثنى منه فإن استغرقه نحو أنت طالق ثلاثا ثلاثا بطل

قال ينيك فكل واحدة طلقة وإن قال شركتكن فلكل واحدة ثلاث (قوله وقيل بل هو) أى كلام سحنون تنقيده للاول أى لما قاله ابن القاسم (قوله واحدة ونصفا) أى فيكمل ذلك النصف (قوله فظاهر) أى لأنه لزم الثلاث فيها (قوله بتشريك) كانت شريكة مطلقة ثلاثا وواحدة وقوله أو غيره كانت طالق نصف طاقة مثلا (قوله ومثل الشعر) أى في كونه من محاسن المرأة كل ما يلتهبه أى أو ياتذ بالمرأة بسببه فالاول كالريق والثاني كالعلق لأن بالعقل يصدر منها ما يوجب للرجل الاقبال عليها والالتذاف منها بخلاف العلم (قوله كريقك) هو الماء مادام في فيها فان انفصل عن القم فهو بصاق والاول يستلذه به لسانها أو شفتها دون الثاني (قوله على الاحسن) خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لا يلزم بكلامك لأن الله حرم رؤية أمهات المؤمنين ولم يحرم كلامهن على أحد ورد بان الطلاق ليس مرتبطا بجل ولا بحرمة فان وجه الاجنبية غير حرام وتطلق به وفي حاشية شيخنا عن بعض مشايخه ان قال اسمك طلق لم يازم لأنه من المنفصل قال في المج وضمه ظاهر لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى فتأمل (قوله وصح استثناء) أى اخراج لعدد (قوله وأخوانها) وهى سوى وخلا وعدا وحاشا (قوله ان اتصل المستثنى بالمستثنى منه) أى وهو المحلوف به فلو فصل بينها بالمحلف عليه ضحكوا قال أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار إلا اثنتين وقال بعضهم المراد ان اتصل بالمحلف به أو المحلوف عليه نحو أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار إلا اثنتين وهما قولان (قوله فلا يضر الخ) أى لاتصاله حكما (قوله بطل) أى الاستثناء وقوله ويلزمه الثلاث أى المستثنى منها (قوله ولا بد ان يقصد) أى الاستثناء والاخراج (قوله وأن ينطق به ولو سرا) أى إلا إذا كان الحالف متوتعا به في حق فلا يرفع الاستثناء إذا كان سرا لان الجين على نية المحلف كما مر في الجين (قوله ما يشمل المساوى) أى لا خصوص الزائد ولو قال المصنف ولم يساوكان اظهر لم الزائد بالاولى (قوله في ثلاث إلا ثلاثا الخ) اذ كره من لزوم الاثنتين هو مذهب المصنف بناء على ان قوله الاثلاث ملغى وقال ابن الحاجب أنه لا تازم الا واحدة ووجهه أن الكلام بآخره وأن المراد ان الثلاث التى أخرج منها الواحدة مستثناة من قوله هى طالق ثلاثا فالمستثنى من الثلاث اثنتان يبقى واحدة قال ابن عرفة وهو الحق وعلى عكس القولين لوقال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين فعلى ماله المصنف تبعاً لابن شاس من الغاء الاستثناء الأول تلزمه واحدة وعلى ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق يازمه اثنتان انظر ابن عرفة اهـ (قوله اثنتان) أى على كل من طريقة ابن شاس وطريقة ابن الحاجب لأن الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفى اثبات فقوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله إلا اثنتين نفى من الثلاث فقد وقع عليه طلقة وقوله إلا واحدة استثناء من الاثنتين المنفيين

فعلى

ويلزمه الثلاث ولا بد أن يقصد وان ينطق به ولو سرا لان جرى على لسانه من غير قصد ولا إن

لم يلفظ به فراهه بالمستغرق ما يشمل المساوى ولا فرق بين المستغرق بالذات أو التكميل كطالق ثلاثا إلا اثنتين ورجعا وفرع على الشرطين قوله (في ثلاث إلا ثلاثا) أو واحدة) اثنتان لأن استثناء الثلاث من نفسها لفورفصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة (أو) قال طالق (ثلاثا) بالنصب وكان الاولى الجبر بالعطف على ثلاث إلا اثنتين إلا واحدة اثنتان (أو) طالق (البتة)

الا اثنتين (واحدة)) لزمه (اثنتان) لأن البتة ثلاث والاستثناء من النفي اثبات له وعكسه فقوله ثلاثا أو بنة اثبات والا اثنتين نفي
أخرج منه بقى واحدة ثم أثبت من اثنتين واحدة تضم للاولى فاللازم اثنتان (و) نفي قوله انت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين إن
كان) الاستثناء (من الجميع) للمطوف والمطوف عليه (فواحدة) لأنه أخرج اثنتين من ثلاث فالباقي واحدة (والا) يكن الإخراج
من الجميع بل من الأول أو من الثاني أولا نيقله (فثلاث) في الصور الثلاث (٣٨٩) على الأرجح في الثالثة (وفي الباء

ما زاد على الثلاث) فلا
يستثنى منه لأنه معدوم
شرعا فهو كالعدم حقا
(واعتباره) فيستثنى منه
نظرا لوجوده لفظا
(قولان) الأرجح منهما
الثاني فإذا قال انت طالق
خمس الا اثنتين فلي
الأول يلزمه واحدة
وعلى الثاني ثلاث وهو
الأرجح ولو قال خمس الا
ثلاثا يلزمه على الأول
ثلاث لبطانه بالاستفراق
حيث النفي الزائد ويلزمه
على الثاني اثنتان ثم شرع
في الكلام على تعليق
الطلاق على أمر مقدر
وقوعه في الزمن الماضي أو
المستقبل وحكم التعليق
الكرهية وقيل الحرمة
وبدأ بالماضي فقال (ونجزم)
الطلاق أي حكم الشرع
بوقوعه حالا من غير توقف
على حكم (إن علق بماض
ممتنع عقلا) نحو عليه طلاقه
أو يلزمه الطلاق لو جاء زيدا
أمس لجمعت بين وجوده

فهو مثبتة فيقع عليه طقة أخرى وقبله طقة فيلزمه اثنتان (قوله الا اثنتين الواحدة) راجع لكل
من ثلاثا والبتة كما نبه عليه الشارح حذفه من الأول لدلالة الثاني (قوله وواحدة واثنتين الا اثنتين) في
ابن عرفة ان العطف بهم كالعطف بالواو وينبغي كما قال خش ان العطف بغيرهما يأتي هنا كالكاء كذلك
(قوله ان كان الاستثناء الخ) أي ان كان قصده ان الاستثناء من الجميع وقوله فواحدة أي فيلزمه
واحدة وتقبل نيته بدون يمين ولو في القضاء كما قال شيخنا (قوله فثلاث) أي لبطان الاستثناء في
الأولين لاستغراقه واحتياطا للمروج في الثالثة وقيل يلزمه واحدة في الثالثة (قوله قولان) أي
لسمكون والثاني منهما هو ما رجع اليه سمكون واستظهره ابن رشد قال في التوضيح وهو الأقرب ابن
عبد السلام وأقوى في النظر (قوله وبدأ بالماضي) أي وبدأ بالكلام على ماذا علقه على أمر مقدر
وقوعه في الماضي (قوله من غير توقف على حكم) أي من القاضي الا في مسائل ثلاثة أو بمحرم
كان لم أزن ومثله ان لم تمطر السماء ومثله ما اذا علقه على محتمل واجب كان صليت فالتنجيز في هذه
الثلاثة يتوقف على حكم الحاكم وما عداها ما ذكره المصنف لا يتوقف على حكمه (قوله نعلق
بماض) أي ان ربط الأمر بمقدور وقوعه في الزمن الماضي لأجل قوله مجتنب لان الماضي لا يمتنع وقوعه اه عدوى
والمراد أنه علقه عليه من حيث انتفاء وجوده وانتفاء وجوده محقق واجب فلذا نجزم عليه
الطلاق (قوله لو جاء زيدا مس لجمعت الخ) لاشك ان الجمع المذكور ممتنع وقد علق الطلاق عليه من
حيث انتفاؤه وبمقتضى لولائها دالة على انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط وانتفاء الجمع المذكور واجب
فهو في الحقيقة قد علق الطلاق على أمر واجب عقلي محقق لهذا انجز الطلاق وهو الحاصل ان الطلاق
بحسب الظاهر مرتبط بالحال باوجه وفي الواقع انما هو بقبضة فإذا كان مرتبطا ظاهرا بالحال عقلا
فهو في المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلي وقس اه عدوى وبعبارة ابن وقوله ان علق بماض
يعنى على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع والانتفاء هو المحقق فلذا
نجزم عليه الطلاق قاله ابن عاشر اه (قوله لزمي بامرأته) أي أولتله أو ضربته الا ان يقصد البالغة
ويكون قادرا على ما أراد من البالغة ان يكون قادرا على ضربه الذي أراده بالقتل مثلا وكونه لا حث
عليه هو قول ابن شبر وابن شمس وقال ابن ناجي ظاهر المدونة الحث ويظهر من ح ترجيحه
(قوله أو عاق على جائز) أي علق على أمر مقدر وقوعه في الماضي جائزا عادة ويلزم من كونه جائزا عادة ان
يكون جائزا عقلا (قوله ولو وجب شرعا) أي هذا إذا كان جائزا شرعا ايضا بل ولو وجب شرعا أو
ناب (قوله أو ندب) عطف على قوله ولو وجب شرعا كعليه الطلاق لو جئتنى أمس لا عطيتك كذا
شيء لا يحرم عليه (قوله ومثال الجائز شرعا) أي وعادة أيضا (قوله باقسامه الثلاثة) فالواجب العادي

وعدمه (وعادة) كالجاء أمس لرفقته للسماء (أو شرعا) كالجاء أمس لزمي بامرأته (أو) علق على (حائز) عادة ولو وجب شرعا (كأو
جئت) أمس (قضيتك) حثك وهو جائز عادة وان وجب شرعا أو ندب ومثال الجائز شرعا لو جئتنى أمس اكلت رغيفا وانما حث
للك في القتل وعدوه ولا يقدم على فرج مشكوك ثم ما ذكره المصنف في الجائز ضيف والذهب عدم الحث كما تفهه ابن يونس عن
مالك وابن التاسم لكن محل عدم الحث ان جزم بالقتل كقضاء الحق حال اليمين والاحتث للشك أو الكذب واحتز بقوله ممتنع
عمالو علقه بماض واجب باقسامه الثلاثة فلا حث وأشار للمستقبل بقوله

(أو) علق على (مستقبل محقق) لوجوبه عقلاً أو عادة (ويشبه بلوغهما) معاليه والمراد بما يشبه ما كان مدة التعمير فأقل وما لا يشبه ما زاد عن مدتها (عادة) كـ (انت (٣٩٠) طالق) بعد سنة (فينجز عليه الآن حال التعليق) (أو) انت طالق (يوم موتي) أو موتك

وأولى قبل موتي أو موتك يوم أو شهر فينجز عليه وقت التعليق بخلاف بعد موتي أو موتك أو ان أو قى أو اذا مت أو متي فانت طالق فلا شيء عليه اذا طلاق بعد موت وإما أنت طالق ان أو اذا مات زيد أو يوم موته أو بعده فطلق عليه حالاً في الأربع صور لأنه علقه في المستقبل بمحقق يشبه بلوغهما إليه عادة (أو) قال (إن لم أمس السماء) فانت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق اذ مسها ليس في قدرته فعدمه محقق وقد علق الطلاق عليه فينجز (أو) قال لها انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجراً) أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً فإنه ينجز عليه لأن قوله ان لم يكن الخ يعد ندماً بعد الوقوع فلو أخر انت طالق لم يلزمه شيء كما قال ابن عرفة وهو ظاهر وأما ان قال ان كان هذا الحجر حجراً بصيغة البر فينجز عليه مطلقاً قدمه على الطلاق أو أخره (أو لهزل) أي ينجز عليه الطلاق لأجل هزله (كـ) قوله انت طالق (أس) لأن ما يقع الآن لا يكون واقعا

كقوله زوجته طالق لوليتني أسد أمس لفررت منه والواجب العقلي كقوله على الطلاق لو لفتيك أمس ما جمعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا زلت بك الأرض والواجب الشرعي كقوله على الطلاق لو كنت غير نائم أمس لصليت الظهر (قوله أو علق على مستقبل) أي ربط بامر محقق الوجود في المستقبل (قوله ويشبه بلوغهما معاليه) وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما إليه دون الآخر فلا ينجز لأنه ان كان كل من الزوجين يبايع الأجل ظاهراً صار شبهها بنكاح التمتع من كل وجه وأما ان كان يبلغه أحدهما فقط فلا يأتي الأجل الا والفرقة حصلت بالموت فلم يشبه التمتع حينئذ وإذا قال أبو الحسن ما نصه هذا على أربعة أقسام اما ان يكون ذلك الأجل بما يبلغه عمرهما فهذا يلزم أو يكون عملاً يبايعه عمرهما أو يبلغه عمره أو عمرها فهذه الثلاثة لا شيء عليه فيها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس وفي العتبية قال عيسى عن ابن القاسم ومن طالق امرأته الى مائة سنة أو الى مائتي سنة فلا شيء عليه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها أو لا يبلغه عمره أو لا يبلغانه لم يلزمه اهـ بن (قوله كأنك طلق) هذا مثال للواجب العادي وكذا ما بعده ومثال الواجب العقلي ان اتى اجتماع الضدين بعد سنة فانت طالق (قوله فينجز الخ) أي لأنه ربط الطلاق بامر محقق وقوعه في المستقبل لوجوبه عادة إذ حصول الموت لكل واحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجز للطلاق كان جاعلاً حليتها لوقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فيكون شبهها بنكاح التمتع (قوله بخلاف بعد موتي) أي فلا يلزمه شيء لأن الأجل لا يأتي الا وقد حصلت الفرقة بالموت ولأنه لا يطلق على مئة ولا يؤمر ميت بالطلاق (قوله أو بعده) أي وكذا قبله يوم مثلاً (قوله فيطلق عليه حالاً في الأربع) هذا ما ذكره التوضيح وهو الصواب خلافاً لما في عقب من أنه لا شيء عليه في أنت طالق يوم موت فلان أو بعده * والحاصل أنه لا فرق في التعاقب على موت الأجنبي بين يوم وان واذا وقبل وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وإنما يفرق في التعليق على موت أحد الزوجين أو على موت سيد الزوجة اذا كان اباً للزوج كما تقدم فينجز عليه في يوم وقبل ولا شيء عليه في ان واذا وبعد اهـ بن (قوله في الأربع صور) أي وكذا انت طالق قبل موت فلان يوم أو شهر (قوله فعدمه محقق) أي لكونه واجباً عادياً وقوله وقد علق الطلاق عليه أي على عدم المسيس في المستقبل الذي هو محقق (قوله وان لم يكن هذا الطائر طائراً) أي وان لم يكن هذا الانسان انساناً (قوله يعد ندماً بعد الوقوع) أي لأنه لما وقع عليه الطلاق ندماً فاحب ان يرفع ذلك بالشرط (قوله وهو ظاهر) أي لأنه علق الطلاق على انتفاء الحجرية عن الحجر وهي لا تنتفي فلا يقع طلاق لعدم حصول التعليق عليه (قوله فينجز عليه مطلقاً) أي لأنه علق الطلاق على امر محقق وهو ثبوت الحجرية للحجر ومحل تنجزه عليه ، طلقنا ان لم يقرن الكلام بما يدل على المجاز وهو تمام الأوصاف ككونه صابلاً يثأثر بالحديد فينظر له فان كان كذلك نجز والا فلا (قوله كطالني أمس) أي قاصداً به الانشاء بدليل التعاميل المذكور فان ادعى الاخبار كذا يدين عند المفتي (قوله حذف هذا) أي قوله أو لهزله كذا في أمس وقوله والذي قبله أي قوله وان لم يكن هذا الحجر حجراً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي او بما لا صبر على تركه كالتيام فان الانسان لا يصبر على تركه وهو عطف على قوله بماض أي وينجز إن علقه على أمر لا صبره أو لها على تركه لأن ملا صبر على تركه كالحق الوقوع فسكانه علق الطلاق على أمر محقق الوقوع ومن علقه على حصول امر محقق الوقوع نجز علقه لأن بقاءه بلا تنجز يشبه نكاح التمتع

بالمس فيكون هازلاً بهذا الاعتبار وكان الصواب حذف هذا كما ندى قبله لأن الكلام في التعليق لا في قوله (أو) علقه (بما لا صبر عنه) (أو جوبه عادة) (كان قمت) (أو فعدت أو أكلت انت أو أنا أو فلان فانت طالق وأطلق

أو قيد بمدة يعسر فيها ترك القيام مثلا (أو) علق على (غالب) وقوعه (٣٩١) (كان حضت) أو إذا حضت فانت

(قوله أو قيد يعسر فيها ترك القيام) أى وأما إذا عين مدة لا يعسر ترك القيام فيها كما إذا قل ان قمت في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينظر ان لم يحصل منها قيام في تلك المدة فلا شيء عليه وان حصل منها قيام فيها وقع الطلاق فان كان المخوف على أنه لا يقوم كسيحانحوان قام فلان أو ان قمت أنت أو أنا فانت طالق وكان فلان أو هو أو الزوجة كسيحانحوان فلا شيء عليه فان زال الكساح بعد اليمين نجز عليه (قوله فينجز عليه) أى الطلاق غير الثلاث أخذا مما مر من أنه أما ينجز الثلاث إذا كانت الصيغة تقتضى التكرار نحو كلما حضت فانت طالق وما ذكره من التنجيز بمجرد قوله هو المشهور وقال أشهب لا ينجز بل ينتظر حصول الحيض فإذا جاء المفقود وقال اصبر ان كان على حث تنجز والا فلا نحو ان كلت فلانا فانت طالق ان حضت أو ان لم تكلمى فلانا فانت طالق ان حضت فان كلمه في الأولى انتظر حيضها ولا تطلق عليه بمجرد كلامها وان تلوم لها في الثانية فلم تكلمه فينجز طلاقها ولا ينتظر حيضها (قوله لا آيسة) أى ولا من شأنها عدم الحيض وهى شابة وهى التى يقال لها بقة اللهم الا إذا حاضت فيقع الطلاق إذا قال النساء إنه حيض ذكره ح وهو يخالف ما يأنى من أنه إذا علق الطلاق على أجل لا يباغى عمرهما معا عادة فانه لا يقع عليه الطلاق ولو بلغاه كذا بحث بعضهم (قوله أو محتمل واجب) هذا يتوقف التنجز فيه على الحكم كما يأتى فى قول أو يحرم الخ كما فى التوضيح وح اه بن فان فات الوقت ولم يفعل فلا حث وقوله محتمل أى للوقوع وعدمه (قوله فينجز عليه الطلاق فى الحال ولا ينتظر الخ) أى لاشك فى اليمين فى الحال هل هى لازمة أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه وظاهره انه ينجز ولو علم انتفاء المعلق عليه عقب اليمين بان وابتدأ بنا عقب اليمين فان قلت إذا علق الطلاق على دخول الدار لا ينجز عليه بل ينتظر مع انه علق الطلاق على أمر مشكوك فيه حالا ويعلم ما لا يثبت الفرق بينهما أن الطلاق فى مسألة دخات محقق عدم وقوعه فى الحال لا انه مشكوك فيه وانما هو محتمل الوقوع فى المستقبل والاصل عدم وقوعه بعدم وقوع المعلق عليه فلذا لم ينجز وأما مسألة ان كان فى بطنك الخ والطلاق مشكوك فيه فى الحال هل لزم أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لاشك حين اليمين) أى هل لزم اليمين ثم لا فالبقاء مع تلك اليمين حتى تكسر اللوزة بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لقرينة) كتحريركم قرب اذنه ووطن ان فيها فلبين (قوله وظهر ما غلب على ظنه) أى فإذا قال ان كان فى هذه اللوزة قلبان فانت طالق فينجز عليه الطلاق ولو ظهر أن فيها فلبين بذلك لا ترجع له لأن تنجز الطلاق هنا لا يتوقف على حكم (قوله أو فلان من أهل الجنة) قول ح ايس هذا من أمثلة ما لا يعلم حالا وانما هو من أمثلة ما لا يعلم حالا ولا ما لا كما فى التوضيح فالانصب ذكره هناك ثم محل الحث مالم يرد العمل بعمل أهل الجنة ويكون كذلك والا فلا شيء عليه (قوله مالم يقطع بذلك) أى بان أخبر النبي عنه بأنه يدخل الجنة أو النار أو نص القرآن على ذلك كما فى أبى لهب (قوله ولا عبرة بقول من قال بإيمانه) أى بإيمان فرعون مستدلا بقوله تعالى حتى إذا أدركه الفرق قال آمنت انه لا إله الا الذى آمنت به بنو اسرائيل ورد بان توبة الكافر عند الفرغ لا تقبل على الرجوع عندهم (قوله أو ان كست حاملا أو ان لم تكونى حاملا فانت طالق) أى فينجز عليه الطلاق لاشك فى اليمين هل لزمته أم لا وهذا إذا كان قد مسها فى ذلك الطهر وانزل ولو مع العزل ولو كانت الصيغة صيغة برأ وحث كما مثلنا فان كان فى طهر لم يمس فيه أصلا أو مس فيه ولم ينزل فانها تحمل على البراءة من الحمل كما شار له المصنف بقوله وحملت على البراءة الخ

طالق فينجز عليه بمجرد قوله ذلك تنزيلا للغالب منزلة المحقق إذا كانت بمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه على (محتمل واجب) شرعا (كان صليت) فانت طالق أو ان صلى فلان فينجز عليه حالا وظاهره ولو كانت تاركة لاصلاة أو كافرة تنزيلا لوجوبها منزلة وقوعها (أو) علقه (بما لا يعلم حالا) ويعلم ما لا (ك) قوله لظاهرة الحمل (إن كان فى بطنك غلام) (أو) ان (لم يكن) فى بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه الطلاق فى الحال ولا ينتظر حتى يظهر ما فى بطنها (أو) قال ان كان أو لم يكن (فى هذه اللوزة قلبان) فانت طالق فينجز ولا يمسح حتى تكسر اللوزة لاشك حين اليمين ولو غلب على ظنه ما خاف عليه قرينة وظهر ما غلب على ظنه (أو فلان من أهل الجنة) أو أهل النار فينجز عليه مالم يقطع بذلك كالعشرة الكرام وعبد الله بن سلام وكان جهل وفرعون ولا عبرة بقول من قال بإيمانه (أو) قال لامرأة غير

ظاهرة الحمل (إن كست حاملا أو) ان (لم تكونى) حاملا فانت طالق (وحملت) المرأة (على البراءة منه) أى من الحمل إذا كان حال بيمته (فى طهر لم يمس فيه)

أو مسها فيه ولم ينزل وفائدة الحمل على البراءة عدم الحث في صفة البر أي ان كنت حاملا والحث في صفة أي ان لم تكن حاملا (واختاره) أي اختار اللغوي الحمل (٣٩٣) على البراءة في طهر مس فيه (مع العزل) وهو الانزال خارج الفرج فلا حث في إن

كنت ويحث في إن لم تكوني كما إذا لم ينزل ورد بأن الماء قد يسبق فلا يقاس على عدم الانزال (أو) عاقبما (لم يمكن اطلاقا عليه) قوله أنت طالق (إن شاء الله) أو إلا أن يشاء الله فينجز فيهما لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها (أو) ان شاءت (اللائكة) أو الجن أو صرف المشيئة أي مشيئة الله أو اللائكة أو الجن فالله بعد التكرار (على معاقب عليه) وحصل المعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار إن شاء الله وصرف المشيئة للدخول أي ان دخلت بمشيئة الله فينجز عليه إن وجد الدخول عند ابن القاسم وأما إن صرفها لله عاق وهو الطلاق أو لهما أو لم تكن له نية فيلزم اتفاقا فالصنف نص على التوهم (بخلاف) أنت طالق ان دخلت الدار مثلا (إلا أن يبدو لي) أو إلا ان أرى خيرا منه أو إلا ان يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه (في المعلق عليه) كالدخل (قط) فلا ينجز بل لا يلزم شيء

(قوله أو مسها فيه ولم ينزل) أي أسلا لا ان أنزل ولو مع العزل فلا تحمل على البراءة فصحت للغاية بينه وبين ما اختاره اللغوي فانه اختار الحمل على البراءة من الحمل فيها إذا أنزل مع العزل (قوله فلا حث في ان كنت النخ) أي لا يحث في صفة البر ويحث في صفة الحث وقوله كما إذا لم ينزل أي كما أنه لا يحث إذا لم ينزل أصلا سواء مسها في طهر أو لم يمسه أصلا (قوله بان الماء قد يسبق) أي وحيث ذالك في لزوم اليقين وعدم لزومها حاصل مع العزل ولو لم ينجز الطلاق وأبقى حتى يظهر الحال لزم البقاء على فرج مشكوك في اباحتها (قوله أو لم يمكن اطلاقا عليه) أي لا في الحال ولا في المال بخلاف ما تقدم فانه لا يعلم حاله قط (قوله فينجز فيهما) لأن المشيئة لا تنفع في غير اليقين بالله كما مر للمصنف في باب اليقين في قوله ولم ينفذ في غير الله كالاستثناء بان شاء الله النخ وقد تبع المصنف ابن يونس في تمثيل ما لا يمكن الاطلاع عليه لا حالا ولا مآلا بان شاء الله واعترضه ابن رشد بان التمثيل بهذا لما لا يمكن الاطلاع عليه انما يظمر على كلام القدرية من أن بعض الأمور على خلاف مشيئة تعالى فيحتمل ان اليقين لازمة وانها غير لازمة ما دام فلما كل ما في السكون بمشيئته فالصواب ان هذا من التعليل على أمر محقق ان أراد ان شاء الله طلاقك في الحال لأنه بمجرد نطقه بالطلاق علم أنه شاء وان أراد ان شاء في المستقبل فهو لاغ لأن الشرع حكم بالطلاق فلا يهراق بمسئله واجاب بعضهم بان جعل ذلك مثالا لما لا يمكن الاطلاع عليه. منظور فيه للمشية في ذاتها فلا ينافي انها تعلم بتحقيق الشيء فتأمل (قوله لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها) أي لانه لا يمكن الاطلاع على ذات الله في الدنيا أصلا حتى تعلم مشيئته وحيث ذالك فيحتمل لزوم اليقين وعدم لزومها فاليمين مشكوك في لزومها وعدمه فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك به وكذا يقال في مشيئة اللائكة والجن (قوله على معلق عليه) متعلق بصرف لتضمنه معنى سلط (قوله وحصل المعلق عليه) أي وأما إذا لم يحصل المعلق عليه فلا حث (قوله ان وجد الدخول) أي انه ينجز عليه بمجرد الدخول ولا يتوقف على حكم (قوله عند ابن القاسم) أي خلافا لأشهب وابن الماجشون حيث قالوا إذا صرف المشيئة للمعلق عليه فلا طلاق ولو فعلت المعلق عليه كالدخل (قوله فيلزم اتفاقا) * الحاصل إذا صرف المشيئة للمعلق كالطلاق أو للمعلق والمعلق عليه معا أو لم يكن له نية فانه يلزم الطلاق اتفاقا حيثما حصل المعلق عليه وأما إذا صرفها للمعلق عليه فخلافا فقال ابن القاسم بوفوع الطلاق إذا حصل المعلق عليه وقال أشهب وابن الماجشون لا يقع طلاق ولو حصل المعلق عليه ووجه ما لابن القاسم أن الشرط معلق بمحقق فان كل شيء بمشيئة الله تعالى والاستثناء لاغ ونافض وتعقيب بالرفع فانه معلوم انها لا تدخل الا إذا شاء الله الدخول فكان كالاستثناء المستغرق إذ لم يبق بعد المستثنى حالة أخرى (قوله ونوى صرفه في المعلق عليه) أي وان المعنى أنت طالق ان دخلت الدار الا أن يبدو لي ويظهر لي عدم جملة أي الدخول سببا في الطلاق (قوله بل لا يلزم شيء) أي ولو دخلت الدار وقوله فلا ينجز أي في الحال فصح الاضراب وظاهره أنه لا يلزم شيء إذا دخلت الدار ولو بداله جعل الدخول سببا في الطلاق فلا عبرة بآرائه وهو ما اختاره عجم والذي قاله غيره أنه ينظر لما يبدو له فان بداله جعل الدخول غير سبب فلا يقع عليه الطلاق إذا دخلت وإن بداله جعله سببا وقع الطلاق ان دخلت واستصوبه بعض المحققين (قوله في الحقيقة) أي لأن كل سبب موكول إلى إرادة المكلف لا يكون سببا إلا بتصميمه وجعله سببا (قوله كان لم تعطر السماء النخ) تعطر بضم التاء من أمطر الرباعي أفصح

(قوله)

لأن المعنى ان دخلت الدار وبدالى جعله سببا لطلاق فانت طالق وإذا لم

يبدل ذلك فلا ففي الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليق فلم يلزمه شيء. وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئا فينجز عليه لأنه يعد ندما ورفعا لواقع (أو) علقه على مستقبل لا يدرى أي يوجد أو بعدم (كان لم تعطر السماء خذاً) فانت طالق

أى حلف كل منها على قبض ماحلف عليه الآخر (كأن كان هذا غراباً) فامرأته طالق (أو إن لم يكن) غراباً فامرأته طالق وحلف
الثاني على قبضه (فإن لم يدع) (٣٩٤) أحدهما الصادق بالاثني (تقريباً) نى جزماً بان شك وظر (طاعت) امرأة من لم يدع اليقين

سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فإن لم يدعياً يقينا طلقنا بالثنية ومفهومه ان من ادعى الجزم الصادق بهما أو بأحدهما لا تطلق زوجته ويدين وهو كذاك ما يكشف الغيب خلافاً ما جزم به في حنث * ولما نهى الكلام على ما ينجز فيه الطلاق شرع في بيان مالا ينجز فيه أمم لاثني فيه حالاً ولا حالاً لا فقال (ولا يحنث) إن علقه) أى الطلاق (بمستقبل ممتنع) عقلاً أو عادة أو شرعاً في صيغة برمشال الاول انت طالق إن جمعت بين الضدين ومثال الثاني أشاره بقوله (كان لمست السماء) فانت طالق (أو إن شاء هذا الحجر) فانت طالق وكذا ان قدم فانت طالق في الثالث لأنه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده ومثال الثالث ان زينت فانت طالق بخلاف صيغة الحنث في الجمع (أو) علقه على ما (لم تعلم مشيئة الملق بمشيئته) حيث كان شأنه ان تعلم مشيئته وهو آدمى كطالق ان شاء زيد فانت

(قوله كأن كان هذا غراباً الخ) أى وكمن قل لرجل امرأته طالق لقد قننتلى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما قلت لك كذا وكحلته ان فلانا يعرف ان لى حقاقى كذا فحلط الآخر انه لا يعرف ان له حقاقى كذا وكحلطه عبده حر إن كان دخل للسجدة هذا اليوم فحلط الآخر عبده حر إن لم يكن دخله في هذا اليوم لأن كلا منها مخاطب بيقينه لا بيقين غيره ومفهوم قوله حلف اثنان الخ انه لو حلف واحد على القبضين من امرأته بان حلف بطلاق فلانة على الاثبات والاخرى على النفي فان التمس عليه الحال وتعذر التحقق طلقنا وان بان له شيء عمل عليه (قوله على ما ينجز فيه الطلاق) أى على الحالة التي ينجز الخ (قوله ولا يحنث) أى لا حالاً ولا مآلاً لأن ما ذكره من القسم الاول في كلام الشارح (قوله ان علقه الخ) أى فان وقع الحلف عليه كالمتمتع شرعاً فانه يحنث (قوله ان جمعت بين الضدين) أى فقد علق الطلاق على الجمع بين الضدين في المستقبل وهو محال عقلاً (قوله كان لمست السماء) أى أو ان حملت الجبل فانت طالق أى فقد علق الطلاق على لمس السماء في المستقبل أو حمل الجبل هو ممنوع عادة (قوله أو ان شاء هذا الحجر) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال صحنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق اصح اه بن (قوله لأنه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده) أى ويلزم من عدم الشرط عدم الشروط (قوله ان زينت الخ) أى فقد علق الطلاق على الزنا في المستقبل وهو ممتنع شرعاً (قوله بخلاف صيغة الحنث) أى ان لم اجمع بين وجودك وعدمك أو بين الضدين فانت طالق أو ان لم أسس السماء فانت طالق أو ان لم أزن فانت طالق فينجز عليه الطلاق وقوله بخلاف الخ هذا محترز قوله في صيغة برولا حاجة لتفيد المصنف بصيغة البر لان نحو ان لم أزن في صيغة الحنث التعليق فيه على واجب لا على ممتنع (قوله على ما لم تعلم مشيئته الخ) أى على مشيئة شخص لم تعلم مشيئة ذلك الشخص الذى علق الطلاق على مشيئته (قوله فانت الخ) فرض الشارح الكلام فيم إذا كان الملق على مشيئته حياً وقت التعليق ثم مات ومثل ذلك ما لو كان ميتاً وقت التعليق والحال ان الخالف لم يعلم بموته باتفاق فيها فان كان عالماً بموته وقته فكذلك لا شيء عليه على ظاهر المدونة خلافاً للخمى حيث قل ينجز عليه الطلاق (قوله بخلاف الخ) هذا جواب عما يقال قد تقدم ان الملق على مشيئة الله والجن والملائكة ينجز عليه الطلاق مع انه لم يعلم مشيئة من ذكر وهذا يعارض ما ذكره المصنف هنا وحاصل الجواب ان مراد المصنف هنا بقوله أولم تعلم مشيئة الملق على مشيئته أى والحال أنه من جنس من تعلم مشيئته وهو آدمى وهذا بخلاف الملق على مشيئة الله والملائكة والجن فانه معاق على مشيئته من شأنه ان لا تعلم مشيئته فلا معارضة * والحاصل أنه فرق بين التعليق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان تعلم مشيئته وبين الملق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان لا تعلم مشيئته ففى الاول لا شيء عليه وفي الثانى ينجز الطلاق عليه (قوله أو علقه بمستقبل لا يشبه الخ) تقدم انه إذا علق طلاقها على أجل يبلغه عمرها معاً في الغالب فانه ينجز عليه وأشار هنا إلى انه إذا علق طلاقها على أجل لا يبلغه عمرها أو أحدهما غالباً فانه لا شيء عليه لا حالاً ولا مآلاً وظاهره ولو انخرمت العادة

وعاشا

زيد ولم تعلم مشيئته وهو صادق بما إذا لم يشأ أو شاء شيئاً لم تعلم حقيقة فلاحنث بخلاف مشيئة الله

والملائكة والجن فان شأن من ذكر لم تعلم مشيئته عادة (أو) علقه بمستقبل (لا يشبه البلوغ) أى بلوغها ما (إليه) بان لا يبلغه عمر واحد منها أو يبلغه عمر أحدهما فقط والمعتبر العمر الشرعى الذى يانه في النقد (أو) قالها (طلقك) أو أناصي أو مجنون فلا شيء عليه

وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيض بغلة وطرفها الدم وقول النساء انه حيض فانها تطلق عليه والفرق ان النساء محل للحيض في الجملة فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فنادر لاحكام له (قوله حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه وآتى بالفظ ماذا ذكر نسقا وإلا حث (أو) قال أنت طالق (إذا مت) ١١ (ومتى) أنت (أو إن) مت أومتى فلا شيء عليه إذا طلاق بعد تحقق الموت بخلاف يوم موتى كما تقدم لان يوم الموت يصدق بأوله قبل حصول الموت (إلا أن يريد) بان (نفيه) أي نفي الموت اما مطاقا أو من مرض خاص فانه يحث لانه بمنزلة قوله أنت طالق لا اموت ولا تموتين (أو) قل لزوجه الحالية من الحمل تحقيا (إن ولدت جارية) أو غلاما فأنت طالق فلا شيء عليه بأن كانت صغيرة أو آيسة أو ممككة الحمل وقاله في طهر لم يمس فيه أو مس ولم ينزل ولو حذف جارية كان أخصر وأشمل (أو) قال لها (إن حملت) فأنت طالق فلا شيء عليه لتحقيق عدم حملها (إلا أن يطأها) وينزل وهي ممككة الحمل (مرة) وأولى أكثر (وإن) كان الوطء (قبل يمينه) ولم يستبرئها فينجز عليه لحصول الشك في العصمة

وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيض بغلة وطرفها الدم وقول النساء انه حيض فانها تطلق عليه والفرق ان النساء محل للحيض في الجملة فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فنادر لاحكام له (قوله حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه الخ) هذا الشرط وهو قوله وعلم الخ معلوم بما قبله والقيد في المجنون ذكره في المدونة وأما القيد في الصبي فقد ذكره أبو الحسن قال ابن ناجي وأطلق أكثر اه بن وزاد بعضهم في المجنون ان يكون مستندا في قوله لاخبار مخبر لالعله والا لزمه الطلاق (قوله والا حث) أي لانه يعد قوله وأنصبي أو مجنون ندما منه على وقوع الطلاق (قوله أو ان مت أومتى) أي أومتى مت أومتى (قوله بخلاف يوم موتى) أي فانه ينجز عليه لشبهه بنسكاح النمة وأولى قبل موتى بيوم أو شهر (قوله إلا ان يريد بان) أي أو باذا كارجع اليه مالك تغليا للشرطية على الظرفية والظاهر ان مثلهما متى اه بن وعدوى (قوله إلا ان يريد نفيه) أي عنادا (قوله أنت طالق لا اموت) أي وهذه صيغة بر في معنى أنت طالق إن مت أي مطلقا أو من هذا المرض فهو في الاول علق الطلاق على أمر محقق لان الموت واجب عادي وفي الثاني علقه على أمر غير معلوم حالا (قوله بأن كانت الخ) مرتبط بقوله الحالية من الحمل تحقيا أي بسبب كونها الخ (قوله أو قال لها) أي لزوجه الحالية من الحمل تحقيا ان حملت الخ (قوله إلا أن يطأها الخ) أي ويقول لها ماذا كر بعد الوطء أو يطأها قبل قوله ماذا كر والحال انه يستبرئها بقول المصنف وان قبل يمينه إن للمبالغة أي هذا اذا كان الوطء بعد يمينه بل ولو كان قبله والحال انه لم يستبرئها وقوله ان قبل يمينه كذا فله عياض عن ابن القاسم وروايته كافي التوضيح (قوله فينجز عليه) أي وليس له وطؤها خلافا لابن الماجشون حيث قال اذا قال لها إن حملت فأنت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة إلى ان تحمل أو تحيض قياسا على ما اذا قال لأتمته إن حملت فأنت حرة فان له وطؤها في كل طهر مرة ويمسك الى ان تحمل أو تحيض وفرق ابن يونس بمنع النكاح لأجل وجواز العتق له وقد استفيد من تقييد الشارح لقول المصنف او ان ولدت أو إن حملت بما اذا كانت خالية من الحمل تحقيا فان وطئ نجز عليه وحمل قوله سابقا ان كان في بطنك غلام أو إن لم يكن او ان كنت حاملا أو ان لم تكوني على ما اذا مسها في طهر وأنزل وأما اذا قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه ولم ينزل فلا حث عليه ان كانت يمينه على بر مساواة ما هنا وهو ان ولدت أو حملت للمام في قوله ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن او ان كنت حاملا او ان لم تكوني فيحكم الأربع واحد وهذه طريقة اللخمي وخالفه عياض في صورة إن ولدت فقط والحاصل ان عياضا يوافق اللخمي في ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن أو ان كنت حاملا او ان لم تكوني أو إن حملت فان كانت محققة البراءة لاشيء عليه وإن كانت محققة الحمل أو مشكوكته بأن قال لم ساذلك في طهر مسها فيه وأنزل فانه ينجز عليه وأما ان ولدت جارية فان كانت براءتها محققة فينتقل على عدم التنجيز لكن عند اللخمي ينتظر الى الوطء فان وطئ نجز عليه وعند عياض اذا وطئ لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة فان كانت محققة الحمل أو مشكوكا في حملها فهو محل الخلاف بينهما فمند اللخمي ينجز عليه وعند عياض لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة والمشهور ما قاله اللخمي كما في ح انظر بن (قوله لحصول الشك في العصمة) لانه ان كان اليمين قبل الوطء يحتمل الحمل من ذلك الوطء المتأخر ويحتمل عدمه وان كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئها يحتمل انها حامل قبل اليمين فيكون قد عاق الطلاق على أمر حاصل ويحتمل انها غير حامل اه شيخنا وفيه انه اذا كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئها لم يعاق الطلاق على حمل يحصل في المستقبل كما تقتضيه إذا بل على حمل حاصل إلا ان يريد بقوله اذا حملت إن كنت حاملا تأمل

والاستثناء راجع للمثلين (كأن) قال لها ان (حملت ووضعت) فأنت طالق فلا شيء عليه إلا أن يطأها مرة وان قبل بمينه ولم يستبرأ
والانجز عليه كما لو كانت ظاهرة الحمل نظرا للغاية الثانية وأما ان قال لظاهرة الحمل إن حملت فلا بحث لان المعنى ان حدث بك حمل غير
هذا (أو) عاقبه على أمر (محتمل غير غالب) وقوعه وهو صادق بما اذا استوى وجوده وعدمه وبما اذا كان الغالب عدمه كان دخلت
الدار أو كملت زيدا فلا ينجز عليه فهذا مفهوم قوله السابق أو محتمل غالب ثم تارة يثبت وتارة ينفي وأشار للاول بقوله (واستظهر)
بالحث ووقوع المعلق عليه ولا يمنع منها (إن أثبت) بان كانت يمينه على بر (كقوله أنت طالق يوم قدوم زيد) يعنى علق طلاقها على
قدوم زيد والزمن تسع له فيحث (٣٩٦) بالقدوم ولو لا فلا قصد التعليق على الزمن اولانية له بنجز عليه بمجرد يمينه لانه من الغالب

الوقوع أو المحقق فلو
حذف المصنف لفظ يوم
لكان أصوب (وتبين
الوقوع) أى وقوع
الطلاق (أوله) أى أول
اليوم (إن قدم فى
نفسه) أى فى أثناءه وثمره
ذلك المدة وعليه لو كانت
عند النجر طاهرا وحاض
وقت القدوم لم يكن
مطلقا فى الحيض وتحسب
هذا الطهر من عدتها
لوقوع الطلاق فى الطهر ولا
عدة عليها ان ولدت أوله
وثمرته أيضا التوارث ثم
التحقيق ان الحث فى هذا
بنفس القدوم من غير
مراعاة قوله وتبين النخ كما
لوقال أنت طالق ان قدم
زيد وذكر ان زمن لو كما
عرفت ومن هذا القبيل
أنت طالق إن شاء زيد
فينتظر مشيئة فان شاء
الطلاق وقع والا فلا (و)

(قوله والاستثناء راجع للمثلين) أى كما قل جسد عج وتبعه الشيخ سالم السهورى والمراد
بالمثلين إن ولدت أو إن حملت فأنت طالق (قوله الا أن يطأها مرة) أى وينزل والحال انها ممكنة
الحمل (قوله كما لو كانت ظاهرة الحمل) أى فاذا قال لها إن حملت ووضعت فأنت طالق فانه ينجز عليه
الطلاق نظرا للغاية الثانية وهى قوله ووضعت فانه بالنظر لها قد علق الطلاق على أمر مستقبل غالب
(قوله ثم تارة يثبت) أى يأتى بصيغة الاثبات وهى صيغة البر (قوله وتارة ينفي) أى يأتى بصيغة
النفي وهى صيغة الحث (قوله كيوم قدوم زيد) أى فاذا قل لها ذلك فانه ينتظر قدومه ولا يمنع
منها مدة الاستظار (قوله اولانية له بنجز النخ) فيه نظر بل ظاهر كلام النوادر وابن عرفة انه اذا
كان لا قصد له فانه ينتظر وانه لا ينجز عليه الا إذا قصد التعاقب على نفس الزمن ولا فرق
بين يوم واذا انظر حاه بن (قوله وتبين الوقوع النخ) حاصله انه اذا قدم زيد ليلا
فانه يحث بالقدوم ولا يتبين وقوع الطلاق اول اليوم وإن قدم نهارا فانه يتبين وقوع
الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه فلو كانت عند طلوع الفجر طاهرا وحاض وقت
حيث لم يكن مطافا فى الحيض وعليه فتحسب هذا الطهر من عدتها اذ لم يقع فى أثناء اليوم
المقتضى للاتفاء (قوله التوارث) فاذا مات أول النهار عند طلوع الشمس وقدم فى أثناءه فلا يرثها
لأنه تبين أنها ماتت وهى مطلقة (قوله فى هذا) أى فى هذا المثال وهو أنت طالق يوم قدوم زيد وقوله
بنفس القدوم أى حيا وأما لو قدم به ميتا فلا شيء على الخالف لأنه لم يصدق عليه انه قدم وانما
يصدق عليه انه قدم به (قوله ومن هذا القبيل) أى قول المصنف واستظر ان اثبت النخ (قوله من
باب تعقيب الراجع) أى من تعقيب الطلاق الذى قد وقع بالراجع له (قوله فى المعلق عليه) أى اذا صرفه
فى المعلق عليه (قوله فقط) أى لان صرفه للمعلق وهو الطلاق أولهما اولانية له فلا ينعفه ذلك
ويقع عليه الطلاق (قوله توقف على وقوع المعلق عليه) أى وهو قدوم زيد وشفاء المريض
ومشيئة زيد ذلك (قوله ولو قال ان دخلت الدار) أى ولو قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد
أو عبدى ان دخلت الدار الخ (قوله ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط) أى واما ان رده للمعلق أولهما
مما اولانية له فيلزمه ما حلف به من نذر أو عتق (قوله ولم يؤجل) أى واما لو كان

قول الخالف (إلا أن يشاء زيد مثل) قوله (إن شاء) أى هذا اللفظ مثل هذا اللفظ فى كونه ان شاء وقع والا فلا مؤجلا

قوله إلا أن يشاء زيد مبتدأ وقوله مثل الخ خبره (بخلاف) أنت طالق (إلا أن يبدو لى) فانه ليس مثله بل ينجز عليه وكذا إن بدلى
أو ظهر لى أو لا أن شأ أو شئت أنا لانه من باب تعقيب الراجع وأما أنت طالق ان كملت زيد الا ان يبدو لى فى المعلق عليه فقط
فيه كمار (كالنذر والمثقى) تشبيه فى جميع الامر فاذا قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد أو عبدى فلان ان قدم زيد أو ان شفى الله
مريضى أو ان شاء زيد أو الا ان يشاء زيد توقف على وقوع المعلق عليه بخلاف إلا ان يبدو لى فينجز ولو قال ان دخلت الدار إلا ان يبدو لى
ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط فلا شيء عليه ثم أشار إلى قسم قوله ان أثبت بقوله (وإن نفى) بأن أتى بصيغة حث ولو معنى نحو عليه
الطلاق ليكمن زيدا فانه فى قوة قوله ان لم يكلمه فهى طالق (ولم يؤجل) بأجل معين (كأن لم أقدم) الاولى كأن لم أقفل

يعني انه حلف على فعل نفسه نحو ان لم ادخل الدار او ان لم اقدم من سفرى فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر (منع منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يحصل ما حلف عليه فان رفته ضرب له أجل الايلاء من يوم الرفع والحكم كما يأتي (إلا) ان يكون برة في وطئها نحو (ان لم احبها او) ان (لم أطعها) فهي طالق فلا يمنع منها لأن برة في وطئها (٣٩٧) ومجمل في ان لم احبها حيث يتوقع

مؤجلا فلا يمنع منها لأنه على بر للاجل الذي أجل به (قوله يعني انه حلف على فعل نفسه) أى أعم من أن يكون دخول دار أو قدوما من سفر أو اكلا أو غير ذلك (قوله فانه لا ينجز عليه) أى اذا كان الفعل الذى حلف على نفيه غير محرم والانجيز عليه كما رفق قوله أو محرم كان لم اذن أو لم يزن زيد هكذا قبل ولا حاجة لذلك لأن الموضوع ان المحلوف عليه محتمل غير غالب وحينئذ فلا يحتاج للتقيد بما ذكر (قوله منع منها) أى وينتظر فحذف من قوله ان أثبت لا يمنع منها ومن هنا قوله وينتظر فهو شبه احتياك وقوله منع منها ابن عرفة فان تعدى ووطئها لم يلزمه استبراء لأن المنع ليس لحلل في موجب الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطاقه حتى يستبرى يريد فاسد لسبب حليته الا ترى وطء المحرمة والمتكفة والصائمة (قوله فان رفته) أى فان تضررت من ترك الوطء ورفته للقضى ضرب الخ (قوله من يوم الرفع والحكم) أى لا من يوم الحلف لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله ان لم احبها الخ) استثناء من قوله منع منها أى يمنع منها في كل لفظ فيه نفى ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها ويستبرأ عليها لأن برة في وطئها فان انتفع من الوطء كان لها ان ترفع أمرها لقاضى يضرب لها أجل الايلاء عند مالك والليث لا عند ابن القاسم وهو اقرب وعليه اذا تضررت بترك الوطء طلق عليه بدون ضرب أجل (قوله ومجمله) أى محل استظاره وعدم منعه منها (قوله وهو قول ابن القاسم) أى في كتاب الايلاء من المدونة (قوله أو جعل المنع منها الخ) هذا القول في المدونة أيضا لكن لغير ابن القاسم * والحاصل ان المسئلة ذات قولين احدهما لابن القاسم وهو مطلق والثاني قول لغيره مفصل وكل من اتقوا في المدونة ثم ان شراحها اختلفوا فقال بعضهم ان بينهما خلافا والأول ارجح وقال بعضهم بينهما وفق فالقول المفصل تقيد لمطلق واستظهر هذا ابن عبد السلام (قوله لانه يومهم خلاف الراد) لأنه يقتضى جريان التأويلين فيها اذا عين العام مع انه اذا عينه لا خلاف في انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت خروجه فيمنع منها حتى يحج وان لم يخرج له وقع عليه الطلاق (قوله واستظهر ابن عبد السلام الثاني) نيه ان ابن عبد السلام انما استظهر كون القولين بينهما وفق وليس عنده خلاف بينهما حتى يقال انه استظهر الثاني * واعلم ان هذا الخلاف كما يجري فيها اذا كان للمعاق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيها اذا حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد وكان لا يمكنه ذلك بان قال على الطلاق لأسافر لمصر مثلاً ولم يمكنه السفر لقصد طريق أو غاو كراء أو قال عليه الطلاق ليشكين زيدا للحاكم ولم يوجد حاكم يشكنى اليه فيجري الخلاف في ذلك وقد علمت ان العتد أنه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمكن من الفعل بان تمكن من السفر أو جاء الحاكم (قوله اذ لا دليل على المحذوف) تمحل بعضهم لجواب آخر حيث جعل قوله في هذا العام متعلقا بالقول للدخول لحرف الجر لا بأحج والأصل أو إلا في قوله في هذا العام ان لم أحج فالقول مقيد بالحج مطلق (قوله يمنع) أى لأنه على حث حتى يفعل المحلوف عليه (قوله وعلى مؤجل) أى كقوله أنت طالق ان لم ادخل الدار مثلاً في هذا الشهر وهذا لم يذكره المصنف صريحاً بل علم من مفهوم قوله

مؤجلا فلا يمنع منها فلو من جهته نجز عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل من وطئها (مطلقاً) سواء كان للفعل المعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة أم لا وهو قول ابن القاسم أو جعل المنع منها ان لم يكن له وقت معين فان كان له وقت معين يقع فيه ولا يمكن عادة فعله قبله فلا يمنع منها الا اذا جاء وقته لأنه كالزجل بأجل معلوم كما اشار له بقوله (أو) يمنع (إلا في كذا لم أحج) فانت طالق واطلق في يمينه ولم يقل (في هذا العام) ولو حذف قوله في هذا العام لكان صواب لأنه يومهم خلاف المراد (وليس) الوقت الذى حلف فيه (وقت سفر) كالحج لعدم تمكنه عادة من السفر (تأويلان) رجع بعضهم الأول واستظهر ابن عبد السلام الثاني قائلان لأن الايمان انما تمحل على المقصد ولا يقصد احد

الحج في غير وقته المعتاد فان قيد بقوله في هذا العام فاتفقوا على انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الخروج له فيمنع فان خرج والا وقع الطلاق ولذا جعلنا قوله في هذا العام متعلقاً بمنفى محذوف وهو ساقط في بعض النسخ وسقوطه هو المعين كما علمت اذ لا دليل على المحذوف ولما ذكر المصنف ان الخالف على حث مطلق يمنع ولا ينجز عليه وعلى مؤجل

لا يمنع منها وكان هناك مسائل ينجز فيها الطلاق في طاقتهما ومدة جملها عليه اخرجها بقوله (إلا) اذا قال (إن لم أطلقك) فانت طالق فينجز عليه حال كونه (مطلقاً) بكسر اللام أى غير مقيد (أو) مقيد (إلى أجل) (كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة (نجز عليه الآن) (و) فانت طالق الآن (البتة) (فينجز) راجع للفروع الأربعة (ويقع) طلاق البتة في الأخير وهو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة ناجزا لأن البتة لا بد من وقوعها اما الآن أو عند رأس الشهر فلا يصح ان يؤخر (٣٩٨) لرأس الشهر لما فيه من التمتع فتمين الحكم بوقوعه حالاً لا يقال لانسلم أنه لا بد

سابقاً ولم يؤجل (قوله لا يمنع منها) أى ولا ينجز عليه لأنه على بر إلى ذلك الأجل (قوله إلا ان لم أطلقك الخ) لما تضمن قوله أولاً منع منها - كمن احدهما مصرح به وهو الحيولة والآخر لازم وهو عدم التنجز استثنى من ذلك باعتبار الأول وهو الحيولة قوله إلا ان لم أحجبها وباعتبار الثانى قوله إلا ان لم أطلقك الى آخر المسائل الأربع ولما لم يكن المستثنى منه في هذه صريحاً احتاج لبيان بقوله فينجز وعلى هذا فلو قرن الا الثانية بواو العطف كان اصنع قاله ابن عاشر (قوله كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق) أى فالطلاق لازم له إما الآن بمقتضى التعليق أو في آخر الشهر بايقاعه ذلك ويصح أن يؤخر لرأس الشهر لأنه من قبيل التمتع فتمين الحكم بوقوعه حالاً (قوله لنجز عليه الآن) أى لان احدى البتتين واقعة برأس الشهر على كل تقدير اما بايقاعه ذلك عليها أو بمقتضى التعليق ولا يصح ان يؤخر لرأس الشهر لأنه من قبيل التمتع فينجز عليه فهو كمن قال انت طالق رأس الشهر البتة وهذا ينجز عليه لأنه علقه على أجل يبلغه عمرهما (قوله أو فانت طالق) أى أو قال لها ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة (قوله فينجز) أى عليه الان (قوله ويقع طلاق البتة) أى يحكم بوقوعه في الفرع الأخير ناجزا ولو مضى زمنه خلافا لابن عبد السلام القائل لا يقع عليه شيء في هذا الفرع الأخير (قوله اما الآن) أى بمقتضى التعليق وقوله أو عند رأس الشهر أى بايقاعه له (قوله أول الشهر) أى وهو الآن (قوله عند رأس الشهر) ظرف لقوله صار ماضياً (قوله فحاصله ان الملق الخ) أى فحاصله انه اذا جاء آخر الشهر صار الملق وهو طلاق البتة المقيّد بقيد وهو الآن لا يمكن تحصيله (قوله فلا يلزمه شيء) هذا البحث أصله لابن عبد السلام وذلك لأنه قال اذا قال لها ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة لا يلزمه شيء وذكر هذا البحث توجيهاً (قوله اذ ليس لتقيده بالزمن) وهو قوله الآن وجه فساكنه قال ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق البتة وحيث ان الطلاق واقع آخر الشهر على كل حال سواء اختار عدم الحث بأن فعل المحلوف عليه وهو طلاقها أو اختار الحث بأن لم يفعل المحلوف عليه فلما كان الطلاق واقعاً في آخر الشهر على كل حال لنجز عليه لأن التأخير لآخر الشهر من قبيل التمتع (قوله اذا فعل المحلوف عليه) أى وهو طلاقها البتة (قوله واذا لم يفعله آخر الشهر طاق) أى بمقتضى التعليق (قوله لنجز عليه حالاً) أى ولم يبق لآخر الشهر لأنه من التمتع (قوله أى لنجز عليه لانا نحكم بوقوعه) أى ينجز عليه في الفروع الأربعة وانما لنجز عليه في الأخير لانا نحكم الخ (قوله الذى بحث بالبحث الذى قدمناه) أى وقال انه لا يلزمه شيء هذا وحزم الاخمى بعدم التنجز في الحلف بالبتة قائلاً قال محمد له ان يخالعه قبل الأجل فلا يلزم غير

من وقوع البتة لأن غايته انه علق بها أول الشهر على عدم بنها آخره فله ان يختار الصبر لآخر الشهر لتحصيل المحلوف عليه وهو بنها آخره فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك واختيار الحث كما لكل حالف واذا اختار الحث لم يمكن وقوعه لانعدام زمان المحلوف به لخصيه لأنه انما التزم البتة في زمان الحال الذى صار ماضياً عند رأس الشهر فحاصله ان الملق مفيد بقيد لا يمكن تحصيله والشيء ينعدم بانعدام قيده والقيّد وهو الزمان الذى صار ماضياً لا يمكن تحصيله فالبتة المقيدة به لا يمكن ايقاعها فلا يلزمه شيء لانا نقول بل يقع الطلاق ببتة أى يحكم بتشرع بوقوعه (و) او مضى زمنه (اذ ليس لتقيده بالزمن) وجه يعتبر شرعاً الا ترى انه لو قال ان

واحدة

لم ادخل الدار آخر الشهر فانت طالق الآن فانه ينتظر لآخر

الشهر فان دخل والاطقت عليه ولا يلتزم لقوله الآن وهنا لما كان اذا فعل المحلوف عليه آخر الشهر طلقت واذا لم يفعله آخر الشهر طلقت لنجز عليه حالاً فلم ان قوله ويقع ولو مضى زمنه كالمسألة لقوله فينجز بالنسبة للفرع الأخير أى ينجز عليه لانا نحكم بوقوعه آخر الشهر ولو مضى زمنه فهو واقع آخر الشهر على كل حال اختار الحث أو عدمه فلذا لنجز عليه ورد بولم يبق ابن عبد السلام الذى بحث بالبحث الذى قدمناه والمصنف رحمه الله فاسه على فرع التنية وان كان في صيغة البر بقوله (ك) أنت (طالق اليوم ان كنت فلاناً غداً) وكامه غداً فيقع حال تسكاه ولو في آخره لاني فجر القدر خلافاً للشيخ كريم الدين وقوله اليوم يعدلوا

(وإن قال إن إبطالك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فإن عجلها) في الواحدة (٣٩٩) قبل الشهر (أجزأت) ولا يقع

عليه بعد الشهر شيء لحصول
العلق عليه (وإلا) عجلها
(قيل له بما عجلها) أي
الواحدة (وإلا بانت)
منك بالثلاث بول فراغ
الاجل وإنما لم يقل وإلا
بانت منك لأنها لا تبين
بمجرد عدم التعجيل فإن
غفل عنه حتى حوز الاجل
ولم يفعل الواحدة قبل
حجته طلقت البتة (وإن
حلف) زوج (على فعل
غيره فقي) صيغة (البر)
للطالق حكمه (كفسه)
فلا فرق بين أن دخلت أما
الدار فانت طالق وبين أن
دخلت أنت أو فلان الدار
فانت طالق فيستظهر
إذا أثبت ولا يمنع من وطء
ولا بيع أما البر المؤقت كان
لم يدخل فلان الدار قبل
شهر فانت طالق أو حرة
فيمنع في الرقيق من البيع
ولا يمنع فيه ولا في الزوجة
من الوطء (وهل كذلك
في) صيغة (الخت) المطلق
يكون حكمه كحكم حلفه
على نفسه فيمنع من البيع
والوطء ويدخل عليه
أجل الإيلاء أن رفعته
ويكون من يوم الرفع
(أولا) يكون كحلفه على
فعل نفسه فلا يضرب له
أجل الإيلاء بل يمنع منها
(ويؤتم له) قدر ما يرى
الحاكم أنه أراد يمينه يقع
عليه الخت ولا يحتاج لحكم

واحدة اه والصنف تبع ابن الحاجب وابن شاس في جعلها قول محمد شاذاً مقابلاً للقول بالتعجيل
وصرح في التوضيح بأن المشهور التعجيل وهو في عهده انظر بن (قوله وإن قال الخ) حاصله أنه إذا قال
لزوجته أن لم أطفك واحدة رأس الشهر فانت طالق الآن ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم إن عجل
الطقة التي عند رأس الشهر وهي العلق عليها لم يقع عليه شيء بعد الشهر أو وقوع اللعاق عليه وكونها
قبل الشهر لا يضر لما علمت أن التعجيل بالزمان لقوا لا ترى أنه إذا قل لها انت طالق بعد شهر فإنه ينجز
عليه الآن وإن أبي أن يعجلها وقف وقيل له إما أن تعجل التغطية الآن والأبانت منك الآن فإن
طالق بر وإن امتنع بانت منه فإن غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجاوزته طلقت
منه البتة وقال اصغ وسجنون إن عجل الطقة التي جعلها عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وإن أبي
أن يعجلها ترك ولم يوقف فإن لم يطاق حتى حل رأس الشهر بانت منه بالثلاث وقال المغيرة أنه
لا يوقف حتى يأتي آخر الشهر فيبر بطلاق الواحدة عنده أو يمض بالثلاث وإن عجل الطقة قبل أن
يأتي آخر الشهر لم يخرج ذلك عن يمينه ولم يكن له بد من أن يطاق عند رأس الشهر والاحتشاه عدوى
(قوله بعد شهر) المراد بالمعية رأس الشهر كما في النص (قوله بول فراغ الاجل) الأولى والأبانت
منك بالثلاث حالاً لما علمت من قول ابن القاسم (قوله وإنما قل وإلا بانت منك) أي بدون قوله
والا قيل له أما عجلها (قوله بمجرد عدم التعجيل) أي بل لا بد من الوقف واستناعه من تعجيل
الواحدة بعده (قوله فإن غفل عنه) أي ولم يوقف (قوله قبل مجيئه) الأولى قبل مجاوزته وقوله
طلقت البتة أي تقرر الطلاق الذي ثبت أولاً لأنه يستحدث طلاق البتة الآن كما قال الشيخ
أحمد الزرقاني كذا قرر شيخنا (قوله وإن حلف على فعل غيره) أي سواء كان ذلك الغير الزوجة أو
اجنبياً (قوله حكمه كفسه) أي حكم حلفه على فعل الغير حكم حلفه على فعل نفسه (قوله إذا أثبت)
الأولى حذفه لأنه للموضوع كما قال الصنف في صيغة البر الخ (قوله ولا بيع) أي إذا قال لآلته
أن دخلت أنا أو أنت أو زيد الدار فانت حرة (قوله أما البر المؤقت) أي وهو صيغة الخت المؤجل
(قوله ولا يمنع الخ) أي إلا إذا حل الاجل ولم يحصل دخول لانها حينئذ تمتنع عليه أن كانت أمة
وتطلق عليه أن كانت زوجة وحينئذ فهو مثل الحلف على فعل نفسه أيضاً والحاصل أنه إذا كانت
الصيغة صيغة بر فالحلف على فعل الغير كالحلف على فعله كانت الصيغة صيغة بر مطلق أو مقيد
خلاف الظاهر الشارح (قوله وهل كذلك في صيغة الخت) كقوله أن لم يدخل فلان الدار فانت
طالق أو أنت حرة (قوله كحكم حلفه على فعل نفسه) أي على فعل نفسه بصيغة الخت المطلق
(قوله فيمنع من البيع والوطء) أي حتى يدخل فلان الدار ولو طال الزمان (قوله ويدخل عليه اجل
الايلاء) أي ويضرب له اجل الايلاء إذا رفعته الزوجة للقاضي لضررها بعدم الوطء (قوله ويكون
من يوم الرفع) أي لامن يوم اليمين لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله قدر ما يرى الخ) أي
إذا رأى الحاكم أن ذلك الخالف أراد يمينه شهراً أو جمعة فإن دخل فلان الدار في تلك المدة فقد انحلت
اليمين وإن مضت تلك المدة ولم يدخل وقع عليه الخت (قوله قولان) أي لابن القاسم
(قوله فالخلاف) أي بين القولين وقوله إنما هو في الاجل والتلوم أي فعل الأول يضرب له اجل الايلاء إذا
تضررت ولا يطاق عليه الا بعد تمامه وأما على الثاني فلا يضرب له اجل الايلاء بل يتلوم له بقدر ما يرى
الحاكم أنه أراد يمينه فإذا مضت تلك المدة ولم يدخل وقع الطلاق عليه والقولان متفقان على أنه يمنع

حاكم (قولان) الرابع الثاني فكان الأولى الإقتصار عليه لأنه مذهب المدونة وعلى ما قررنا فالخلاف إنما هو في الاجل والتلوم لا في المنع

وقيل لا يمنع منها زمن التلوم كمن حلف وضرب أجلا وهو لا يمنع من وطئها الى الاجل كما روي عليه فالخلاف في الاجل مع النع والتلوم
بلا منع ورجح والاول اظهر في النظر (٤٠٠) وصنيع المصنف يقتضيه حيث قصر النبي على ضرب الاجل وهو قول

ابن القاسم في المدونة فيكون هو المتمد (وإن أقر) على نفسه (بفعل) كدخول دار او تزوجه على زوجته وكذا ان ثبت عليه ذلك (ثم حلف) بالطلاق (ما فعلت) هذا الفعل (صدق يمين) بالله انه كان كاذبا في اقراره ولا شيء عليه هذا ان روفع فان نكل تجز عليه كما استظهره بعضهم وان كان مستفتيا لم يحلف وقوله صدق اي فلا ينجز عليه الطلاق فلا ينافي انه يؤخذ باقراره بنحو سرقة او شرب خمر فيحد (بخلاف اقراره) انه فعل كذا كأن أقر على نفسه انه تزوج او تسرى (بعد اليمين) به بالطلاق انه لا يتزوج أولا يتسرى ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى بذلك فلا يصدق انه كان كاذبا حينئذ (فينجز) عليه الطلاق بالقضاء ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه بأنه فعل فلا يصدق ان انكر (ولا تمكنه زوجته) من نفسها اي لا يجوز لها ذلك (إن صحت اقراره) انه فعل كذا بعد اليمين وكذا اذا شهدت

منها (قوله وقيل لا يمنع منها) أي على القول الثاني (قوله كمن حلف وضرب اجلا) أي كما لو قال ان لم يدخل فلان اذار قبل شهر فانت طالق أو فانت حرة فتقدم أنه لا يمنع من الوطء في الزوجة والامة الا اذا جاء الاجل (قوله وعليه فالخلاف) أي بين القولين في الاجل الخ أي فالقول الاول يقول يمنع منها ويضرب لها أجل الابلاء اذا تضررت واما القول الثاني فيقول لا يمنع منها ويتلوم لها بقدر ما يرى الحاكم أنه اراد يمينه ولا يضرب اجل الابلاء (قوله ورجح) أي القول بأنه لا يمنع منها زمن التلوم وقوله والاول أي القائل بأنه يمنع منها زمن التلوم فالمراد بالاول من القولين الفرعين على القول بالتلوم والحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل انه يمنع منها ويضرب له أجل الابلاء وقيل يمنع منها ويتلوم له ولا يضرب له أجل الابلاء وقيل يتلوم له من غير منع والاول ضعيف والقولان الاخيران رجع كل منهما لكن التعمد منها القول الاول لانه مذهب ابن القاسم في المدونة كذا قال الشارح والذي في بن ان القولين لا يفرقان الا بضرب الاجل وعدمه لان النع من الوطء ثابت على كل من القولين أما على ضرب اجل الابلاء فظاهر وأما على التلوم وهو الراجح فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدونة بالنع من الوطء مع التلوم انظر نصها في ح فقول من قال انه لا يمنع من الوطء لها زمن التلوم مخالفت لصها (قوله وان أقر بفعل) أي كما لو اقر لزوجه انه تزوج أو تسرى عليها فخاصته في ذلك فحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وأنى كنت كاذبا في قولي فانه يصدق في القضاء يمين بالله انه كاذب في اقراره وفي الفتوى بدون يمين وانما لزمته اليمين في القضاء لان اقراره والاوجب التهمة ومن قيل ماذا أقر بفعل ثم حلف ما فعلت من حلف بالطلاق انه ما اخذ معلومه من الناظر او دينه من مدينه فظاهر الناظر او المدين ورقة بخط الحالف على انه قبض حقه من الناظر او قبض دينه من المدين فادعى الحالف ان خطه كان موضوعا بلا اصل فلا حث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعده لسببية الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف ولا مطالبة له على الناظر ولا على المدين فدعواه أن خطه موضوع بلا أصل وتسكديه للوثيقة انما ينفعه في عدم لزوم الطلاق ولا ينفعه في اخذ الدين من المدين ولا في اخذ المعلوم من الناظر كما أفق بذلك عجب (قوله وكذا ان ثبت عليه ذلك) كما لو قامت عليه بينة انه قدف فلانا مثلا فحلف بالطلاق مدقذه وان تلك البينة الشاهدة عليه بالتهذف كاذبة في شهادتها فلا حث عليه لكنه يحذف شهادتها عليه بينة اخرى بعد يمينه انه قدف حث كما يأتي في قوله بخلاف اقراره الخ اي او ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة البينة الثانية لانها بمنزلة قراره بعد اليمين (قوله فلا يصدق انه كان كاذبا) اي ولو حلف على ذلك (قوله بالقضاء) اي بحكم الحاكم وظاهره انه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فان لم تشهد البينة على اقراره بعد اليمين وعلم هو انه كاذب في اقراره بعد يمينه هل له التمام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم ان ما عيل التمام عليه يجوز الفتيا به بل لا طريق لمعرفة الامنها اه بن (قوله ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه) اي بعد يمينه قال عجب مانصه اذا حلف بالطلاق ما فعل ثم قامت بينة انه فعل لزمه الطلاق ولو قامت بينة انه فعل فحلف بالطلاق ما فعل لم يلزمه طلاق وفي كلا الموضعين قد قامت البينة على فعل ما حلف عليه (قوله ولا تمكنه الخ) فان مكنته طائفة فلا حد عليها للشبهة باحتمال انه صادق في قوله انه لم

يفعل

عليه البينة بذلك ثم قال كنت كاذبا ولم افعل ولم تعلم صدق في قوله

كنت كاذبا (وبانت) الواو للحال اي والحال ان الطلاق كان باثنا واما لو كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله

ومثل ذلك إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً فالمدار على علمها بينوتها (ولا تزني) (إلا كرهاً) بفتح الكاف أي مكرهة في التمكن والتزني فلا استثناء راجع لهما وكرها اسم مصدر أكره ومصدره أكرها فاطلق اسم المصدر وأراد للمصدر أي الأكره فساوى مكرهه فلا اعتراض عليه بأن السكره ماقوم بالقلب من البغض فالصواب مكرهه (ولتنتد منه) وجوباً بكل ما أمكنها الافتدائه لتخلص من الزنا (وفي جواز قتلها له عند محاورتها) أي طالب الوطء منها ولو غير محصن إذا أمكنها (٥٠) ذلك وعلمت أو ظنت أنه لا

يندفع إلا بالقتل وعدم جوازه ولكن لا تمكنه إلا إذا خافت منه القتل (قولان) ثم شرع في بيان مسائل يؤمر فيها بالحنث من غير قضاء بقوله (وأمر) وجوباً وقيل ندباً بالفراق (من غير جبر) (في) تعليقه على ما لم يعلم صدقها فيه من عدمه كقوله أنت طالق أو حرة (أن كنت تحبيني) أو تحبني فراق (أو تنفضي) بفتح التاء (١) من بغض كنصر (وهل) مجرد الأمر بلا جبر (مطلقاً) سواء أجاب بما يقتضي الحنث أم لا لاحتمال كذبها وهو الراجح ومثله سكونها (أو) الأمر من غير جبر إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث فيجزئ) عليه الطلاق جبراً وفي نسخة فيجبر فان أجاب بما لا يقتضيه أو سكنت فلا يجبر على هذا (تأويلان) وفيها ما يدل لهما (وأمان) قال لهما أنت طالق أن كنت دخلت الدار فان قالت لم أدخل لم يلزمه شيء إلا

لم يفعل اهـ بن (قوله ومثل ذلك) أي مثل ما إذا كان الطلاق الذي حلف به باثماً وقوله إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً أي ولم تسمعه منه البينة ولم تسمع إقراره به والا حكم بالتجيز عاجلاً (قوله الأكرها) والأكرها بخوف مؤلم من ضرب أو سجن أو قتل أو أخذ مال ولا يقال قد تقدم أن الأكرها على الزنا لا يسوغ ولو خوف بالقتل لانا قول ذلك مختص بالزنا بمن تعلق بها حق لمخلوق كالسكره وذات زوج أو سيد وأما ما قد منه ذلك فيقع فيه الأكرها بخوف ولم يطلقها في الواقع عن ابن رشد وما هنا من هذا القيل اهـ بن (قوله ولو غير محصن) لا يقال لا يتصور كونه غير محصن والفرض أنه ذو زوجة لانا قول يتصور قبل البناء وقد علمت أن الإحصان إنما يكون بنكاح صحيح ووطيء فيه وطء مباح اهـ بن (قوله قولان) الأول محمد والثاني لسجنون وصوبه ابن عجز قائلاً أنه لا سبيل إلى القتل لأنه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجه وبعدة صار حداً والحد ليس لها إقامة وأجاب المقرئ في قواعده بأن ابن المواز يقول بقتله دفاعاً كالحارب والدفع لا يستلزم القتل اهـ قال الشيخ أحمد بابا عقبه قلت فيختص المعنى إذا بعدا فتمت وإن أدت إلى قتله لا قصد قتله أولاً وهو خلاف الفرض اهـ بن (قوله وجوباً) أي لكن لا يقضى عليه به كما في للدونة فإن لم يطق كان عاصياً بترك الواجب وعصيته باقية غير منحلة ويلزم من ذلك أن الفراق للأمر به إنما يوقعه بلفظ آخر ينشأ عنه لا يقع باللفظ الأول كما زعمه بعضهم إذ لو وقع الفراق به لأخلت العصمة به ووجب القضاء عليه بتجيز الفراق والفرض بخلافه اهـ بن وإذا فارق بانشاء صيغة فلا يحسب عليه طلقان واحدة بالصيغة التي انشأها وواحدة بالمعنى بل طلقة واحدة بما انشاء من الصيغة لأنها تحية للشك الحاصل قاله في المجلد (قوله وهو) أي القول بالاطلاق (قوله ومثله سكونها) أي وكذا قولها لا أحبك ولا أبغضك (قوله إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث) أي والحال أنه لم يصدقها فيما أجاب به والا جبر على الطلاق قطعاً والحاصل أن رجل التأويلين إذا أجاب بما يقتضي الحنث أن كذبها في جوابها وأما إذا صدقها في جوابها بما يقتضي الحنث فانه يجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد نقله وغيره انظر بن (قوله أي بانفاذ الأيمان) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف لأنه لا معنى للأمر بالأيمان إلا الأمر بانفاذها فتقدير هذا المضاف ظاهر من عرف الاستعمال والمحاورات بحيث لا يحتاج لدليل (قوله المشكوك فيها) أي مع تحققه يميناً ولم يدرك ما هو منها (قوله فلو حلف وحنث الخ) هذا لفظ المدونة إلى قوله يؤمر بذلك من غير قضاء قال ابن ناجي فهم شيخنا أبو مهدي قولها يؤمر على الوجوب وإنما أراد نفي الجبر وفيهم شيخنا البرزلي قولها على الاستحباب والصواب الأول لقرينة قولها من غير قضاء اهـ نقله (قوله ولا يؤمر بالفراق) أي الطلاق فضلاً عن جبره عليه (قوله إن شك هل طلق الخ) وأما أن ظن أنه طلق وقع عليه وقوله هل طلق أي وأما لو شك هل اعتق أولاً فانه يلزمه العتق لتشوف الشارع إلى الحرية وبضه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أدنوا على القاعدة من الغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطء لأن الأصل عدم

(٥١ - دسوقي - ثانی) . ان يتبين خلافه وان قالت دخلت فان صدقها جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بفراقها من غير قضاء وسواء فيها رجعت لتدقيقه أو تكذيبه أو لم ترجع (و) أمر (بالأيمان) أي بانفاذ الأيمان (الشكوك فيها) من غير قضاء فلو حلف وحنث وشك هل حلف بطلاق أو عتق أو متى أو صدقة فيطلق نساءه ويتيق رقيقه ويمس لمسكه ويتصدق بثلث ماله يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله في المدونة (ولا يؤمر) بالفراق (إن شك هل طلق) أي هل حصل منه

(١) قول الشارح بفتح التاء الخ هذه لغة رديئة والألف المصحى بضم التاء من أبغض

مديوب الطلاق (أم لا) يشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشك هل حلف وحث أولا وشك هل حلفه على فعل غيره هل حلفه أم لا (إلا أن يستند) في شكه شيء يدل على فعل المحلف عليه (وهو) نكاح المحل (من الوسواس) أي غير مستكح الشك (كروية شخص داخلا) في دار وقد كان حلف على زيد مثلا يدخلها (شك في كونه) زيدا (المحلف عليه) أو هو غيره وغاب عنه بحيث يتعذر تحقيقه فوثر بالطلاق اتفاقا (وهو مجبر) عليه وينجز أو يؤمر بلا جبر (تأويلان) فإن كان غير مالم الحاضر بان استكحه الشك فلا شيء عليه (وإن) طلق أحدي زوجتيه بينهما (شك) أهدى أم غيرها (طلقها) طلقا معا ناجزا (أو قال) لهما (إحدا) طالق (ولم ينو معنية أو نواها ونسبها طلقا معا وكذا إن كن أكثر وقال إحدا كن (أو) قال (أنت طالق) ثم قال للأخرى (بل أنت طلقا) معا جواب عن المسائل الثلاثة (وإن قال) لأحدهما أنت طالق وللأخرى (أو أنت) ولانية (خير) في طلاق إيهما أحب فإن نوى طلاق واحدة أو طلاقها طلق من نوى طلاقها

وجوده بخلاف الشك في الحدث لسهولة الأمر فيه (قوله ما يوجب الطلاق) أي حل العصمة (قوله فيشمل الخ) أي بخلاف ما لو ابقى على ظاهره فإنه يكون قصرا على الصورة الأولى (قوله وشك في حلفه على فعل غيره) أي بخلاف حلفه على فعل نفسه وشك هل فعله أولا كما لو حلف بالطلاق لا يكلم زيدا وشك هل كره أم لا فإنه ينجز عليه الطلاق على طريقة أبي عمران وتبه ابن الحاجب وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به والا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق ونقله صاحب الجواهر واختار أبو محمد والخصم عدم الحث وأنه لا يؤمر بالطلاق لا بختار ولا بقضاء مثل ما إذا حلف على فعل غيره وهذا هو المشهور انظر بن (قوله وهو سام الحاضر) أي والحال ان ساء الحاضر أي القلب فهو من اطلاق اسم الحال وإرادة المحل (قوله داخلا) حال من شخص وهو من غير الغالب لأنه نكرة غير مختصة إلا أن يقال إنها تخصت بالصفة وهو قوله شك الخ فإنه صفة لشخص وإن كانت جارية على غير من هي له (قوله وغاب عنه) أي غاب ذلك الداخل عن الخالف (قوله اتفاقا) أي لاستناده في شكه لموجب (قوله وهل يجبر عليه) أي مع الأمر به وقوله وينجز أي إذا أي (قوله أو يؤمر) أي بانسانته (قوله وتأويلان) أي لأبي عمران القاسي وأبي محمد بن أبي زيد (قوله وإن شك أهدى هي) أي الموقع عليها الطلاق أم غيرها أي بان قال هـ طالق ثم شك هل طاق هـ أو غيرها أو قال إن دخلت الدار فهدى طالق ودخل ثم شك هل حلف بطلاق هـ أو غيرها (قوله طلقا معا ناجزا) أي من غير إيهما وقيل يجهل ليتذكر فإن ذكرها لم يطلق غيرها قاله في الشامل وعلى كل من القولين فلا يحتاج في طلاقها إلى استئناف طلاق ابن عرفة قلت فإن تذكر عين الطلقة فيكون أحق بغير من ذكر عنها ويكون فوت هذه الغير كمرأة المنقودة ابن ونوله طلقا معا أي كلباس الذكي بغيره فإن كان كل يبد شخص وجزم كل واحد بذكاة ما بيده أ كلاهما من باب مشكلة الغراب للتقدمة يحلف كل على التقيض فيها وليس من باب مشكلة المصنف ما لو كان لرجل أربع زوجات رأى أحدها من مشقة من طائفة قال لها إن لم أطلقك فصاحبك طوائف فردت رأسها ولم يعرفها بينها وأنكرت كل واحدة منهن أن تكون هي الشرفة فإنه يلزمه طلاق الأربع كما أفق به ابن عرفة والصواب ما أفق به تلميذه الأبي أن له أن يمك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لأنه إن كانت التي أمسكها هي الشرفة فقد طلق صواحبها وإن كانت الشرفة إحدى الثلاث لالاق طلقهن فلا حث في التي تحتها كذا في ح أما لو قال الشرفة طالق وجهات طاق الأربع قطعا كما في البدر التراقي (قوله ولم ينو معنية أو نواها ونسبها طلقا معا) أما في الثانية فباتفاق يلزمه طلاق الجميع وأما في الأولى وهو ما إذا لم ينو معنية فطلاق الجميع هو قول المصريين وروايتهم وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق قال ابن رشد والأول هو المشهور ورواية المدنيين شذوذ والقياس أن العتق كالطلاق وأما إذا نوى معنية ونسبها فقال أبو الحسن يتفق فيها المصريون والمديون على طلاق الجميع وكذلك في العتق إذا قال أحد عبيدي حر ونوى واحدا ثم نسبته فته يتفق على عتق جميعهم (قوله أو نواها ونسبها) وأما إذا نوى واحدة ولم ينسبها فإنه يصدق في الفتوى بشرع يمين مطلقا وكذا في القضاء أن نوى الشابة أو الجميلة أو من يعلم ميله لها ولا فيمين (قوله جواب عن المسائل الثلاث) أي ولا يكون إضرابه في الأخيرة عن الأولى رافعا لطلاقها (قوله ولانية له) أي في طلاق واحدة بينهما (قوله خير) أي والقرض أنه لانية له كما قال الشارح وكان قوله أو أنت نسفا والا طلق الأولى قطعا والثانية بإرادته وعمله أيضا إذا لم ينو الإضراب والاطلاق كما سبأ للشارح وعمله أيضا مالم يحدث نية التخير بعد تمام قوله أنت طالق والا طلق الأولى خاصة لأنه لا يصح

طلاق إيهما أحب فإن نوى طلاق واحدة أو طلاقها طلق من نوى طلاقها

(و) إن قال أنت طالق (لأنك طلقت الأولي) خاصة (بالأن بريد) بأو بلا (الإضراب) عن الأولى وإثبات الثانية فيطلقان فهو راجع للمستثنين لأن أو تأتي للإضراب كبل ومعنى الإضراب في لأنه بعدان طلق (٤٠٣) الأولى رفعه عنها بلا وأوقه

على الثانية وظاهر أنه لا يرتفع عن الأولى بعد وقوعه (وإن شك) بعد تحقق الطلاق (أطلق) زوجته طلاقاً (واحدة) أو اثنتين أو ثلاثاً (لم تحل) له (إلا بعد زوج) لاحتمال كونه ثلاثاً (وصدق) إن ذكر) أن الذي صدر عنه أقل من الثلاث وارتفع (في الدعوى) بلا عقد بعدها بقصد بلايين فيها (ثم إن تزوجها) بعد زوج (وطلقها) طلاقاً أو اثنتين (فكذلك) (لا تحل) له إلا بعد زوج لأنه إذا طلقها واحدة يحتمل أن يكون الشكوك فيه اثنتين وهذه ثالثة ثم إن تزوجها وطلقها لا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محتمتان ثم إن طلقها ثالثة بعد زوج لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه ثلاثاً وقد تحقق بعدها ثلاث وهكذا لغير نهاية (إلا أن يثبت) طلاقها كأن يقول أنت طالق ثلاثاً أو إن لم يكن طلاقاً عليك ثلاثاً فقد أوقعت عليك نكحة الثلاث

رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يغتار طلاقها لما طلقت الاولى قله للخمى (قوله وإن قال أنت طالق) أى وإن قال لاحدى زوجتي أنت طالق وقال للأخرى لا أنت وقوله طلقت الاولى خاصة أى لانه تقى الطلاق عن الثانية (قوله إلا أن يريد بأو) أى فى المسئلة السابقة وقوله أو بلا أى فى هذه المسئلة وقوله الاضراب قال خشى وانظر اذا قال أردت بالاضراب بقاء الاولى فى عصمتى فهل يعمل بنبته مطلقا قال شيخنا وهو الظاهر او يعمل بها فى الفتوى وأما فى القضاء فلا يعمل بنبته لانه لما قال قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقهما معا (قوله فيطلقان) أى لان اضرابه عن الاولى لا يرفع الطلاق عنها (قوله فهو راجع للمثلتين) أى أنه بخير فى قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية إلا أن يريد الاضراب فيطلقان معا ولا شيء عليه فى الثانية إذا قال أنت طالق لأنك لا أنت الا أن يريد الاضراب فيطلقان معا (قوله وارجع فى المدة) أشار الشارح الى ان قول المصنف فى المدة متعلق بمحذوف وليس متعلقا بقوله ان ذكر كلا يقتضى انه إذا تذكر بعدها لا يصدق وليس كذلك (قوله وبعدها) أى وارجع بعدها (قوله بلاعين فيما) متعلق بصدق وضير فيها لاعدة وبعدها أى صدق بلاعين سواء تذكر فى المدة أو بعدها (قوله ثم إن تزوجها) أى ثم إن بقى على شكه وتزوجها بعد زوج (قوله لانه إذا طلقها) أى ثانيا مرة (قوله وهكذا لغير نهاية) فإذا تزوجها وطلقها رابعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم ان تزوجها وطلقها خامسا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ابتداء واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها سادسا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا والستة بعده عصمتان تامتان ثم ان تزوجها وطلقها سابعيا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة مكملة للعصمة الاولى والباقي عصمتان قد تمتا ثم ان تزوجها وطلقها ثامنا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تكملة للعصمة الاولى والستة الباقية عصمتان وإن تزوجها وطلقها تاسعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه ثلاثا وهكذا كل ثلاثة أزواج دور لأولهم سبق اثنتين ولثانيهم سبق واحدة ولثالثهم سبق ثلاثة واعلم ان شرط اطراد الدوران كما فى التوضيح ان يطلقها بعد كل زوج طليقة واحدة أو اثنتين خلافا لمن أطلق ويان ذلك اذا طلقها فى الثانية طليقتين وفى الثالثة طليقة وفى الرابعة طليقة فان فرض ان المشكوك فيه ثلاث فهذه الأخيرة أولى من عصمة مستأنفة وان فرض ان المشكوك فيه اثنتان فهذه الأخيرة ثانية من عصمة مستأنفة وتضم الاثنان للاثنتين الاول يصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعا فثلاثى واحدة وان فرض ان المشكوك فيه واحدة فالأخيرة ثانية من عصمة أيضا وذلك لان مزاد على النصاب يلغى ويصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعا وقد ظهر لك بهذا عدم اطراد الدوران مع الاختلاف فى العدد انظر بن (قوله وإن حلف صانع طعام مثلا) أى قوله طعام فرض مسألة بل وكذلك لو حلف شخص على آخر ان يركب أو يقرأ أو يسافر ونحو ذلك فحلف الآخر لا أقبل ذلك فإذا تنازعا حث الاول (قوله فحلف الآخر) الاولى فحلف الآخر بالوإلى يصدق بحلف الآخر قبل حلف صانع الطعام وبعده ولعله نبه على التوهم (قوله بالبناء للمفعول) أى وتشديد

فيقطع الدور وتحل له بعد زوج. وتسمى هذه المسئمة الدولية لدوران الشك فيها (وإن حلف صانع طعام) مثلا (على غيره) بالطلاق مثلا (لا بد أن تدخل) لتأكل من الطعام (فحلف الآخر لا دخلت حنث الأول) بالبناء للمفعول

أى قضى بتحنيته لحلفه على ما يملكه بخلاف الثانى فانه حلق على أمر يملكه ان لم يحث الثانى نفسه بالدخول طوعا والا فلا حث على الأول ولو اكره على الدخول لم يحث واحد منهما (وإن) تاق الطلاق مثلا على مجموع أمرين ويسمى تعليق التعليق كأن (قال إن كنت) زيدا (إن دخلت) الدار فانت طالق (لم تطلق) إلا بهما) معافلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه * ولما فرغ من الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما لا تعلق من إنشاء أو تعاقب وحاصل كلامه أن التعليق يكون فى الأنوال ولو اختلفت إذا اتفق معنى القول وفى الفعل التحد لافى الختلاف منه ولا فى القول والفعل فأشار إلى تليفق القولين بقوله (وإن شهد) عليه (شاهد بجرام) أى بقوله لها (ع . ع) أنت حرام أو ان دخلت الدار فانت حرام (و) شهد عليه (آخر بيته) أى بقوله

لها أنت بته أو طالق
بالتلات لقت شهادتهما
ويأزماه التلات لاتفاقهما
فى اللهى على البيئونة وان
اختلفافى اللفظ وكذا ان
شهد أحدهما بالأيمان
تلقى فى الآخر بالحلال
على حرام (أو) شهد
أحدهما (بتعليق على
دخول دار) مثلا (فى
رمضان) متعلق بتعليقه
أى بأنه حصل منه تعليق
الطلاق فى رمضان على
دخول الدار (و) شهد
الآخر انه علقه فى (ذى
الحجة) وثبت الدخول
بهما أو بغيرهما أو بقراره
لقت لأتهما شهدا
بقول واحد وهو التعليق
وان اختلف زمنه (أو)
هدا (بدخولها) أى
الدار (فيها) أى فى
رمضان وذى الحجة أى
شهد أحدهما أنه دخلها

النون لا يفتح الحاء وتخفيف النون للتايوم أنه يحث ولو اطاع الثانى لدخول وليس كذلك (قوله أى قضى بتحنيته) أى حكم القاضى بتحنيته ووقوع اليمين عليه عند التنازل (قوله لحلفه على ما يملكه) أى وهو فعل غيره وقوله حلف على أمر يملكه أى وهو فعل نفسه (قوله والا فلا حث على الأول) أى والا بان حث الثانى نفسه بالدخول طوعا فلا حث على الأول وهذا هو المصواب خلافا لما ذكره بهرام من أن الأول يحث ولو دخل الثانى واستظهره ت فى كبره قال طنى ونصوص المذهب مصرحة بخلافه ومطابقة على عدم الحث عند الفعل حتى كاد أن يكون معلوما بالضرورة انظر بن (قوله لم يحث واحد منهما) أما الأول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثانى فلان دخوله مكرها لا أن يأمر الثانى غيره باكراهه على الدخول أو يكون يمينه لا داخل طائما ولا مكرها والا حث بالاكرام وان كان الصانع يرى يمينه لأنه حلف على الدخول وقد حصل (قوله لم تعلق الا بهما معا) أى لأنها ان دخلت الدار أولا توقف الطلاق على تكليم زيد وان كنت زيدا أولا توقف الطلاق على دخول الدار فلا يحصل الحث الا بمجموعهما (قوله فعلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه) وجه ذلك أن الجواب وهو قوله فانت طالق وان كان يحتمل أن يكون جوابا للثانى والثانى وجوابه للثانى يحتمل أن يكون جوابا للأول والمجموع دليل جواب الثانى وحينئذ فلا يحث الا بالاثنتين احتياطا تقدم هذا على هذا أو بالعكس وقال الشافعى لا يحث الا اذا فعلهما على عكس الترتيب فى التعليق لأن قوله فانت طالق جواب فى المعنى عن الأول فيكون فى النية إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثانى فيكون فى النية بعده فحصله انه جعل الطلاق معلقا على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقا على الدخول فلا بد فى الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولا ثم ان هذا أى ما ذكره المصنف من أنه لا يحث الا بهما لا يخالف ما مر فى باب اليمين من التحيث بفعل البعض لأن ما تقدم تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم أن الملاق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما (قوله وإن شهد شاهد بجرام وآخر بيته) أى ولم يذكر كرا زمانا ولا مكانا (قوله لاتفاقهما فى المعنى على البيئونة) لا يقال البيته لا ينوي فيها مطلقا وأنت حرام ينوي فيها قبل الدخول فابن الاتفاق لأننا نقول هذا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله وثبت الدخول) أى بعد ذى الحجة (قوله مع ثبوت الخ) أى باقراره أو بيئنة غير الشاهدين بالدخول أو بهما (قوله وسقطت الشهادة) أى وإذا وجد الشرط المذكور لقت سواء

كان

فى رمضان والآخر أنه دخلها فى ذى الحجة مع ثبوت التعليق

الواقع منه قبل رمضان لقت لأن الدخول قبل حد وان اختلف زمنه (أو) شهد أحدهما بعد حلفه لا كلم زيدا (بكلامه) (لمر فى السوق) وآخر بكلامه له فى (المسجد) لقت لأن الكلام شئ واحد وان اختلف مكانه (أو) شهد أحدهما (بأنه طالق يوما بمصر) فى رمضان مثلا (و) شهد الآخر أنه طلقها (يوما بمكة) فى ذى الحجة فقد اختلف الزمان والمكان اذا كانت اللة يمكن عادة أن يكون الزوج فيها بمصر وبمكة كما مثلا أما اذا لم يمكن كشرة أيام مثلا فهو تكاذب وسقطت الشهادة وقوله (لقت) جواب المسائل المحسوسة وبه فى التعليق قوله (كشاهد بواحدة) أى بطلقة واحدة (و) شاهد (آخر بأزيد) من طلقة لقت فى الواحدة التفق عليها

(وحلف على) نفى (الزائد) وبرى منه ان حلف (وبلا سجن حتى يحلف) فان طال سجنه دين ولا يلزمه غير الواحدة (لا بفعلين)
مختلفي الجنس فلا تلتقى كشهادة أحدهما أنه حلف لادخل الدار وقد دخلها (٤٠٥) وآخر أنه لا يركب الدابة وقد ركبها
وحلف على نفى ما شهدا به

كان الزمن الذي يمكن فيه الانتقال من مصر لمكة تنقضى فيه العدة أم لا لأن الطلاق انما يقع من يوم
الحكم بشهادتهما (قوله وحلف على نفى الزائد) أى حلف مطلق واحدة ولا أكثر قاله عبق ومله
إنما طلب بذلك لكونه منكر الأصل الطلاق والا فالظاهر انه إذا حلف ما طلق أزيد فانه يكفي
اهيخا عدوى وصورة يمينه كما قال أبو الحسن ان يقول بالله الذي لا إله إلا هو ما طلق البتة فينتفع
بيمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة اه بن (قوله وآخر أنه لا يركب الدابة) ان قلت الشهادة
فيما ذكر بفعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط وحينئذ فلا يصح التخييل بما ذكر للفعلين قلت غلب
جانب الفعل لأنه المقصود واحترز بقوله مختلفي الجنس عن متحدى الجنس فتلفق كما مر في قوله أو
بدخولهما فيهما لأن الفعل فيهما واحد وهو الدخول وان اختلف زمنه كما مر (قوله وحلف على نفى الخ)
ظاهرة ولو في الفتوى وهو كذلك (قوله فان نكل حبس فان طال دين) هذا مبني على القول
للمرجوع اليه وهو الموافق لما يأتي للصف في الشهادات وأما على القول للمرجوع عنه فيلزمه حيث
نكل طلقتان ولا يحبس كذا ذكر (قوله فلا تلتقى) أى ولا يلزم الشهود عليه يمين كما قاله أبو الحسن
عن ابن المراز وقال شيخنا المدوى وهذا عملا خلاف فيه (قوله وان شهد الخ) صورته شهد عليه
شاهدان انه اطلق واحدة معينة من نسائه ثم نسيا اسمها والزوج يكذبهما ويقول ما طلق أصلا فان
الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين الشهود بطلاقها لكن يلزم الزوج عين واحدة لرد
شهادتهما بان يحلف بالله مطلق واحدة من نسائه ومقابل المشهور يقول تقبل شهادتهما ويطلقن
جميعهن (قوله لم تقبل شهادتهما) ظنهم ولو تذكرها وهما مبرزان والذي ينبغي قبول قولهما إذا
تذكر او كانا مبرزين (قوله فان نكل حبس فان طال دين) هذا هو المعتمد ومقابله يقول ان نكل
فلا بد من حبسه حتى يقر بالمطلنة واختاره اللخمي لان البيئة قطعت بان واحدة عليه حرام (قوله وان شهد
ثلاثة على رجل) أى وأما لو شهد عليه ثلاثة كل واحد بطلاقة من غير تعليق أو تعليق على فعل متحد
واختلف الزمان في الصورتين كما لو شهد أحدهم انه قال لها في رمضان أنت طالق وشهد الثاني أنه قال
لهاذلك في شوال وشهد الثالث أنه قال لها ذلك في ذى القعدة أو شهد أحدهم أنه حلف في رمضان أنه
لا يدخل الدار ودخلها فيه وشهد الثاني انه حلف في شوال انه لا يدخلها ودخلها فيه وشهد الثالث
أنه حلف في ذى القعدة انه لا يدخلها ودخلها فيه فانه يلزمه طلاق بموجب شهادة اثنين من البيئة
ويأزمه يمين لرد شهادة الثالث الواجب للطلقة الثانية فان حلف لم يلزمه الاطلاق وان نكل فالمرجوع
عنه يلزمه طلقتان والمرجوع اليه أنه يدين بعد طول سجنه (قوله كل) أى شهد كل واحد منهم يمين
مصور بطلاقة حث فيها (قوله حلف لتكذيب كل واحد منهم) أى حلف يميناً واحدة لتكذيب كل
واحد منهم (قوله ولا يلزمه شيء) أى باتفاق (قوله عند ربيعة) وكذا هو قول مالك المرجوع عنه وقوله
ومذهب مالك الذي يرجع اليه الخ هو المعتمد (قوله كما تقدم) أى في قول المصنف لا بفعلين
فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق (قوله ان فوضه الخ) أى بان قال لها وكنك على ان تطلق نفسك
(قوله أى الطلاق) شار إلى أن الضمير البارز هو والقول عائد على الطلاق وان الضمير للمستتر وهو

فان نكل حبس فان طال
دين (أو فعل وقول) فلا
تلتقى (كواحد) شهد
(بتعليقه بالدخول) لدار
وهو قول (و) شهد (آخره
بالدخول) فيها وهذا فعل
(وإن شهد باطلاق واحدة)
معينة من نسائه (ونسائها)
وأنكر الزوج (لم تقبل)
شهادتهما لعدم ضبطهما
(وحلف مطلق واحدة)
من نسائه فان نكل حبس
فان طال دين (وإن شهد
ثلاثة) على رجل كل
(يمين) بطلاقة حث فيها
كشهادة أحدهم بأنه حلف
لا كلم زيدا وقد
كلمه والثاني بأنه حلف
لادخل الدار وقد دخلها
والثالث بأنه حلف
لاركب الدابة وقد ركبها
حلف لتكذيب كل واحد
منهم ولا يلزمه شيء (و) ان
نكل الثلاثة فالتكليف لازم
عند ربيعة ومذهب مالك
التي يرجع اليه انه يحلف
ولا شيء عليه فان نكل
حبس وان طال دين كما
تقدم فكان على المصنف
حذف هذا الفرع * ولما
أنهى الكلام على أركان

الطلاق وكان منها الأهل وهو الزوج أصالة اخذ في الكلام على نائبه يقال [درس] (بصل)
الطلاق وهي أربعة توكيل وتخير وتمليك ورسالة بقوله (إن فوضه) أى الطلاق الزوج المسلم المكاف ولو سكر حرام أى فوض
إيقاعه (لها) أى للزوجة ولما كان التفويض جنسا نخته أنواع ثلاثة أشار إلى ذلك بقوله (توكيلاً)

نصب على التمييز أو على الحال أي موكلًا لها والتوكيل جعل انشاء الطلاق بيد الغير باقيا منع الزوج منه أي من إيقاعه (فله العزل) أي عزلها قبل إيقاعه اتفاقا كما

(٤٠٦)

لكل موكل ذلك (إلا لتعلق حق) لها زائد على التوكيل كان تزوجت

عليك فأمرك أو أمر
الداخلة بيدك توكيلا
فليس له حينئذ عزلها
والحق هنا دفع الضرر عنها
(لا) أن فوضها (تخييرا)
فليس له عزلها وهو جعل
الزوج انشاء الطلاق
ثلاثا نصا أو حكما حقا
لغيره ومن صيغه اختاري
أو اختاري نفسك
(أو تملكيا) وهو جعل
انشائه حقا لغيره راجعا
في الثلاث يخص بما دونها
فليس له العزل ومن صيغه
أمرك أو طلاقك بيدك
وانما كان له العزل في
التوكيل دونهما لأنه في
التوكيل جعلها نائية عنه
في انشائه وانما فيها فقد
جعل لها ما كان يملك فهما
أقوى ولذلك يحال بينهما
حتى تجيب فيهما كما قال
(وحيل) وجوبا (بينهما)
حتى تجيب (فيهما) كما قال
وحيل وجوبا بينهما
أي بين الزوجين في
التخير والتملك كالنكاح
أن تعاق به حق فلا يقربها
حتى تجيب بما يقتضى
ردا أو اخذا والا لادى
الى الاستمتاع في عصمة
مشكوك في إبقائها بخلاف

الفاعل عائد على الزوج أي إن فوض الزوج الطلاق أي إيقاعه لها (قوله نصب على التمييز) أي فوض
التوكيل لها بالطلاق فهو تمييز محمول عن المفعول كغرس الأرض مجرا كذا في خش وعقب وفيه أنه لم
يفوض لها التوكيل وانما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيل فالأولى نصبه على الحال أو على أنه مفعول
مطلق على حذف مضاف أي تفويض توكيل (قوله والتوكيل) أي على الطلاق (قوله جعل انشاء
الطلاق بيد الغير) هذا جنس يعم التملك والتخير وقوله باقيا منع الزوج منه فصل يخرجها لأن له
العزل في التوكيل دونهما وخرجت الرسالة عن قوله جعل لأن الرسول لم يجعل الزوج له انشاء الطلاق
بل الاعلام بثبوته (قوله باقيا) أي حال كون ذلك الانشاء باقيا (قوله ذلك) أي عزل موكله قبل تمام
الأمر الذي وكاه عليه لا بعده (قوله الالتحاق حق لها زائد على التوكيل) كدفع الضرر عنها فليس له
عزلها قبل إيقاعه (قوله كان تزوجت الخ) أي كما إذا قل لها ان تزوجت عليك الخ جوابا لقولها عند
المقد أو بعده أخاف ان تضارني بتزوجك على (قوله فليس له حينئذ عزلها) أي لأن دفع الضرر عنها
حق لهما تعلق بذلك التوكيل (قوله لا تخييرا) أي لأن فوضه لها حالة كونه غيرا لها أو مملكا لها أولا ان
فوض الطلاق لها تفويض تخيير أو تملك فهو حال أو مفعول مطلق لا تمييز (قوله جعل الزوج انشاء
الطلاق) هذا جنس خرج عنه الرسالة ويضم التوكيل والتملك وقوله نصا أو حكما أخرج به التملك
وقوله حقا لغيره أخرج التوكيل لأن الزوج لم يجعل انشاء الطلاق حقا لاوكل بل جعله بيده نيابة
عنه (قوله من صيغة اختاري أو اختاري نفسك) وكذا من صيغه اختاري أمرك (قوله وهو جعل
انشائه حقا لغيره) هذا جنس خرج عنه الرسالة وقوله حقا لغيره خرج به الوكالة وقوله راجعا في
الثلاث الخ خرج به التخير وقوله ومن صيغه أمرك أو طلاقك بيدك وكذا كل لفظ دل على جعل
الطلاق بيدها دون تخيير كضلقت نفسك وملكنتك أمرك أو وليتك أمرك كافي العتية والحاصل أن
كل لفظ دل على أن الزوج فوض لها البقاء على العصمة أو الذهاب عنها فهو تخيير وكل لفظ دل على
جعل الطلاق بيدها أو يبدلها دون تخيير فهو صيغة تملك انظر التوضيح (قوله وحيل بينهما) أي
ولا تعلق بالزوجة زمن الحيولة لان المانع من قبلها وإذا مات أحدهما زمن الحيولة قبل الاجابة فانهما
يتوارثان اه عدوى (قوله ان تعلق به حق) كما إذا قال لها تزوجت عليك فأمرك أو أمر الداخلة
بيدك وتزوج عليها في حال بينه وبين الخلو لها حتى تجيب (قوله والا لادى الخ) أي والا بان
قربها واستمتع بها قبل أن تجيب أدى الخ (قوله بخلاف التوكيل) أي فانه لا يحال فيه بينه وبينها
وقوله فلو استمتع أي الزوج الوكيل بها أي ولو مكرهه (قوله لكان ذلك منه عزلا) أي ولو كان
قاصدا بقاءها على توكيلها على الظاهر اه عدوى وحيث كان ذلك عزلا فلم يقع الوطاء في عصمة
مشكوك فيها (قوله ووقت) أي أوقفها القاضي أو من يقوم مقامه عند عدمه وقوله وان قال أي
هذا إذا لم يسم أجلا بان قال لها أمرك بيدك أو خيرتك بل ولو سمى أجلا بان قال أمرك بيدك
أو خيرتك إلى سنة (قوله إلى سنة) من مقول القول أي وان قال لها أمرك بيدك إلى سنة أو قل
خيرتك في البقاء معي أو مفارقتي إلى سنة وقوله متى علم راجع لما بعد المبالغة وهو ما إذا قل إلى سنة

(قوله)

التوكيل لقدرة الزوج على عزلها فلو استمتع بها لكان ذلك منه عزلا ومحل

الحيولة ان لم يلق التخير أو التملك على شيء كقدوم زيد فان عاق فلا حيولة حتى يحصل المعلق عليه (ووقت) الخيرة أو الملكة
(وإن قال) لها زوج أمرك بيدك مثالا (إلى سنة متى علم) أي علم الحاكم أو من يقوم مقامه بانه خيرها أو مملكتها إلى سنة

مثلا فيوقتها من حين علمه أول المدة أو انشاءها ولا تمهل لآخر المدة التي عيها بقوله متى علم متعلق بوقت (فتنقضي) إيقاع الطلاق أو رد مايدها فإن نضت بشي فظاهر (وإلا أسقط الحاكم) ولا يمهلها وان رضى الزوج أو هي معه بالامهال لحق الله تعالى لما فيه من التامد على عصمة مشكوكه (وعمل بجوابها الصريح في الطلاق) ومراده بالصريح ما يشمل الكناية الظاهرة والقول والفعل وقد اشار الى اتقوله الصريح بقوله (كلالها) وفي بعض النسخ كطالها وهو من اضافة المصدر (٤٠٧)

فساوت النسخة الأولى كأن تقول طلقت نفسي منك أو أنا أو انت طالق ونحوه أو بنت منك أو بائن أو حرام وكذا اخترت نفسي (و) عمل بجوابها الصريح في (ردّه) أي الطلاق قولاً كاخترتك زوجاً ورددت لك ما ملكتي أو فعلاً (كتمكينها) من الوطء أو مقدماته (طائلة) عالة بالتمليك أو التخيير وان لم يحصل وطء أو مقدماته وان جهلت الحكم بان لم تعلم ان التمكين يسقط حقها ومثل تمكينها بالملك أمرها لاجنبى فامكنها منه بأن خلى بينه وبينها طائفاً عطف على تمكينها ماشاركه في الاسقاط بقوله (وضي يوم تخييرها أو تمليكها) والمراد باليوم الوقت الذي جعل لها فيه التخيير أو التمليك اعم من أن يكون يوماً أو أكثر فلو عبر بدله بزمان كان أوضح أي اذا لم توفق فان

(قوله مثلاً) أي أو خيرتك الى سنة وقوله إلى سنة أي أو الى زمن يبلغه عمرها فظاهر (قوله ولا تمهل لآخر المدة) أي وأمرها يدها (قوله فتنقضي) أي فاذا وقت فتنقضي الخ (قوله فان قضت بشي) أي من إيقاع الطلاق أو رد مايدها (قوله والا) أي والا تنقضي بان وقعتها الحاكم وأمرها بإيقاع الطلاق أو رد مايدها من التمليك فلم تفعل (قوله لما فيه) أي الامهال (قوله وعمل بجوابها) أي بتنقضي جوابها الصريح في الطلاق ورده فان كان جوابها الصريح يقتضي الطلاق كفولها طلقت نفسي عمل بمقتضاه من وقوع الطلاق والعدة وجوابها الصريح الذي يقتضي الطلاق هو ما كان صريحاً في الطلاق أو كان كناية ظاهرة أو اخترت نفسي لأنه وان كان ليس من صريح الطلاق ولا كناية ظاهرة الا انه يقتضي الطلاق في مقام التمليك وأما لو اجابت بالكناية الخفية فانه يسقط مايدها ولا يقبل منها انها أرادت بذلك الطلاق كما نقله عن ابن يونس عند قول المصنف وقبل تفسير قبلت الا انه مخلف لما نقله أيضاً في باب الظهار عن ابن رشد في سماع أبي زيد من ان جوابها في التمليك بصيغة الظهار اذا نوت به الطلاق لزم مع انه كناية خفية واختار بن أن الكتابة الخفية اذا اجابت بها وقصدت الطلاق فانه يعمل بها وان كان جوابها الصريح يقتضي رده كفولها رددت ما ملكتي أولاً أقبله منك عمل بمقتضاه من بطلان مايدها وبقيها زوجة (قوله في الطلاق) متعلق بعمل وصلة الصريح معذوقة أي فيهما أي عمل في الطلاق ورده بتنقضي جوابها الصريح في كل منهما (قوله كلالها) من اضافة المصدر لفاعله (قوله لمفعوله) أي بعد حذف الفاعل (قوله وأنا الخ) أي أنا طالق منك أو انت طالق مني (قوله عالة) أي وأما لو كنته غير عالة التمليك لم يبطل مايدها والقول قولها في عدم العلم يمين فان علمت بالتخيير أو التمليك وعلمت الحلوة بينهما ولو بامرأتين وادعى انه اصابها وانكرت ذلك فقال بعض القول قوله يمين واستظهر عجز أن القول قولها يمين واذا تصادقا على الوطء وادعت الاكراه وادعى الطوع كان القول قوله يمين بخلاف القبلة فقولها يمين (قوله طائفاً) أي ولولم ترض هي فيما يظهر فلو مكنته دون رضا الوكيل فانه لا يسقط مايدها (قوله ومضى يوم تخييرها) أي سواء علمت بالتخيير والتمليك أم لا (قوله الوقت الذي جعل لها فيه التخيير) أي فاذا قال لها اختاري نفسك أو اختاري في هذا اليوم أو في هذا الشهر كله ومضى ذلك الاجل ولم تختَر فلا خيار لها بعد ذلك وبطل مايدها (قوله فقد تقدم) أي انها تنقضي حالاً ما برد مايدها أو بالطلاق والا أسقط الحاكم مايدها ولا تمهل (قوله وردها) أي لصمتها وحاصله انه اذا خيرها أو ملكها ثم ابانها بخلع أو بات ثم ردها للعصمة بعقد جديد فانه يسقط مايدها من تخيير أو تمليك (قوله يستلزم رضاها) أي زوجها وإسقاط ما جعله لها من تخيير أو تمليك (قوله فلا يسقط) أي لأن الرجعية كالزوجة فارتجاعها لا يتوقف على رضاها (قوله وهل نقل الخ) أي انه

وقت فقد تقدم (وردها) بالجر نى وسقط ما جعله لها من تخيير أو تمليك بردها للعصمة (بعد بينوتها) بخلع أو بات لأن عودها يستلزم رضاها بخلاف ردها بعد الطلاق الرجعي فلا يسقط خيارها ثم اشار الى الفعل المحتمل بقوله (وهل نقل قماشها ونحوه) بالرفع عطف على نقل كستر وجهها منه وبعدها عنه ويجوز جره عطفاً على قماش أي نحوه من الامتعة ونقل البعض كالكل (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التمليك (أولاً) يكون طلاقاً أصلاً (تردّد) عمله اذا لم تنو به الطلاق والا كان طلاقاً انفاً ولم تتم قرينة على ارادة الطلاق

كان تنقل القماش الذي شأنه ان ينقل عند الطلاق والا كان طلاقاً قطعاً كما استظهروه ثم اشار الى القول المحتمل بقوله (وقبل) منها (تفسير) قولها المحتمل للطلاق ورده نحو قولها (قلت) فقط (أو قلت) أمري) أي شأني (أو) قلت (مأملستني) أو اخترت (بردي) لما جعله لها بان تبق في عصمته بان (٨٠٤) تقول أردت بقولي قلت الخ قلت البقاء في عصمتك (أو طلاق) أي أردت به

الطلاق وتبين منه (أو بقاء) على ما هي عليه من التوكيل أو التخير أو التملك فيحال بينهما في الأخيرين حتى تجيب وله الغزل في الأول ولما كان في الناكرة وهي عدم رضا الزوج بما أوقعته للمرأة تفصيل بين الخيرة والملكة والمدخل بها وغيرها أشار له بقوله (وتماكر) الزوج والسكر بالضم عدم الاعتراف (مخبرة لم تدخل) وملكة مطعماً (وكذا اجنبي جعلها له فيما يظهر (إن زادت) أي الخيرة والملكة في الطلاق (على الواحدة) بان يقول انما أردت واحدة فقط بشروط خمسة أشار لها بقوله (إن نواها) أي الواحدة عند التفويض فان لم ينوها عند لزوم ما أوقعته وكذا ان نوى اثنتين حال التفويض ناكراً في الثالثة فلا مفهوم لواحدة فلو قال ان نوى دون ما أوقعته كان أشمل وأوضح (وبادر) للناكرة والاستقط حقه (وحلف)

إذا خيرها أو ملكها فعملت فعلاً محتملاً كأن قلت قماسها أو فعلت فعلاً نحوه كبعدها عنه وتغطية وجهها ولم ترد بذلك الفعل طلاقاً فهل يعد ذلك طلاقاً أولاً ترد (قوله) كان تنقل الخ) مثال لدنقي (قوله) والا كان طلاقاً اتفاقاً لا يقال الفعل لا يلزم به طلاق ولو نواه لانا نقول قد انضم اليه تملكها الطلاق ونحوه فهو من الفعل الخفف بالقرائن وهو كالصريح (قوله) وقبل منها تفسير قلت أي انه اذا ملك زوجته أو خيرها فقالت قولاً محتملاً للطلاق ورده فانها تزوم بتفسيره ويقبل منها ما ارادت بذلك (قوله) وتبين منه (يحتمل انه يسكون الياء من البينة ويحتمل ان المراد وتبين ما الذي أرادته من الطلاق هل هو واحدة أو أكثر (قوله) أو بقاء على ما هي عليه) أي حتى تروى وتنظر ماهو الأول لها (قوله) وناكر الخ) يعني ان الزوج إذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التخير قبل الدخول بها فأوقعت أكثر من طلبة فله ان يناكرها فيما زاد عليها بان يقول ما اردت الا طلبة واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير له بقوله الآتي ولا نسكرة ان دخل في تخيير مطلق وأما الملكة اذا أوقعت أكثر من طلبة فله ان يناكرها فيما زاد على الواحدة قبل الدخول وبعبه فان أوقعت الخيرة أو الملكة واحدة فلا نسكرة له فيها بان يقول ما أردت طلاقاً فتأزمه تلك الواحدة قهرًا عنه ولا عبرة بمناكرته (قوله) لم تدخل) وكذا إن دخلت وكان التخير بخلع لأنها تبين بواحدة فهي كغير المدخول بها وهذا أحد قولين في ح اه بن (قوله) وكذا اجنبي) أي ان الاجنبي الذي فوض له طلاقها على سبيل التخير أو التملك مثل المرأة في تفصيلها من الناكرة في التملك مطلقاً وفي التخير ان كان لم يدخل بها (قوله) ان زادت على الواحدة) هذا موضوع الناكرة التي هي عدم رضا الزوج بالزائد الذي أوقعته وليس هذا شرطاً خلافاً لبعضهم حيث جعل الشروط ستة وعد هذا منها وفيهم منه انه لا مناكرة عند الاقتصار على الواحدة اما للملكة فظاهر وأما للخيرة فعدم الناكرة لبطلان ما لها من التخير إذا لم تقض بالثلاث قال ابن عبدالسلام وهو ظاهر لأن الخيرة التي لم تدخل بمنزلة الملكة قال ح لأنها تبين بالواحدة وهو القصد اه بن (قوله) ان نواها) أي الواحدة التي يناكر في غيرها (قوله) فان لم ينوها عنده) أي بان لم ينو عنده شيئاً ونوى بعده (قوله) وبادر) هذا هو الشرط الثاني وقوله وحلف هو الشرط الثالث (قوله) للناكرة) أي عند سماعه الرائد على الواحدة (قوله) والا سقط) أي والا يبادر وأراد للناكرة فلا عبرة بمناكرته وسقط حقه ولو ادعى الجهل في ذلك لم ينعذر بالجهل (قوله) ولا ترد عليها اليمين) أي لأنها بين تهمة وهي لا ترد كما يأتي (قوله) ان دخل) شرط في مقدر أي ومحل تعجيل يمينه وقت الناكرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الآن بالرجعة وتثبت احكام الرجعة من نفقة وغيرها (قوله) فنسد الارتجاع) أي فيحلف عند ارادة الارتجاع أي عند ارادة العقد عليها برضاها (قوله) فان كرهه) أي بان قال أمرك يسدك أمرك مرتين أو ثلاثاً (قوله) فيه ازادته) أي على الواحدة ويلزمه ما أوقعت من طلقتين أو ثلاث (قوله) بتكريره) أي باللفظ الثاني والثالث المكرر وقوله التأكيد أي اللفظ الأول ثم ان قوله الا ان ينوى التأكيد يتضمنه أول

أنه نوى الواحدة عند التفويض فان نكل وقع ما أوقعته ولا ترد عليها اليمين وتنجل عليه اليمين وقت الناكرة (إن دخل) بالملكه وأما الخيرة للدخول بها فلا نسكرة فيها (وإلا) تسكن مدخولاً بها (فمنه) ارادة الارتجاع يحلف لاقبله وهذا يجري في الخيرة والملكة والراد الارتجاع هنا لا يفي وهو العقد فان لم يرد فلا يمين لجواز أن لا تزوجها الشرط الرابع قوله (ولم يكتر) قوله (أمرها يدها) فان كرهه فلا مناكرة له فيها زادته (إلا أن ينوى) بتكريره (التأكيد) فله الناكرة

الشروط

(كذلك) هي وقد ملكها قبل البناء فقالت طقت نفسي واخترت نفسي وكررت الافظولاء لزمه ما كررت إلا أن تنوى التاكيد
وأما بعد البناء فلا يشترط نسقها بل الشرط وقوع الثانية أو الثالثة قبل (٥٩ - ع) انقضاء المدة الشرط الخامس قوله

(ولم يشترط) ما ذكر من
تخير أو تمليك (في العقد)
فإن اشترط فيه فلا مانع
له فيما زاد على الواحدة
دخل بها أم لا فإن تطوع
به بعد العقد فله المناكحة
وإن احتمل فهو ما أشار
إليه بقوله (وفي حمله على
الشرط إن أطلق) إن كتب
الموثق أمرها يدها إن
تزوج عليها ولم يعلم هل وقع
ذلك في العقد أو بعده فلا
مناكحة له أو على الطوع
فله للمناكحة (قولان
وقيل) من الزوج المالك أو
التخير بينهما إذا وقعت
الزوجة أكثر من واحدة
(إرادة الواحدة بعد قوله
لم أر) بالتمليك أو التخير
(ظاناً) أصلاً فقيل إذا
لم ترده لزمك ما وقعت
فقال أردت واحدة
لاحتمال سهوه قاله ابن
القاسم (والأصح) وهو
قول أصيب (خلافه) وهو
عدم القول ويلزمه ما
قضت به ثم صرح بمفهوم
قوله لم تدخل لما فيه من
التفصيل فقال (ولانكحة
له إن دخل في تخيير مطلق)
غير مقيد بطلقة أو طائفتين
(وإن قال) من فوض لها
الزوج أمرها (طلقت
نفسى) أو زوجى (سئلت
بالجلس وبعد) عما أرادت

الشروط الخمسة ولذا قيل لا فرق بين التكرار وغيره حيث نوى الواحدة عند الوضوء ولو قال
المنصف بدل قوله ولم يكرر أمرها يدها الخ ولو كرر أمرها يدها ويكون مبالغة في قوله إن نواها
ويستغنى عن قوله إلا أن ينوى التاكيد لكان أخصر وأحسن لأن هذا هو التوهم تأمل (قوله كنسقها)
هذه مسألة مستقلة بذاتها ليست من جملة الشروط بل مشبهة بما قبلها في الحكم أى كما إذا قلت المرأة
طلقت نفسي وكررت مرتين أو ثلاثاً نسقاً فإنه يحمل على التأسيس إلا أن تدعى قبل الافتراق أنها
نوت التاكيد فإنه يقبل (قوله هي) أبرز الضمير لئلا يتوهم أن الضمير في نسقها عائد على الطلقات
المفهومة من قوله ولم يكرر أمرها وإن كان سياق المنصف في الضمائر المزممة العائدة عليها (قوله ولاه)
وأما أن لم يكن موالاة فلا يرتد الثاني على الأول لأنه بائن (قوله وأما بعد البناء) أى وأمالو ملكها
بعد البناء (قوله فلا يشترط) أى في التأسيس (قوله نسقها) أى بل إذا كررت طلقت نفسي مرتين أو
ثلاثاً سواء كان هناك موالاة أو لا فإنه يحمل على التأسيس (قوله إن اشترط فيه الخ) اعلم أن الواقع في
العقد سواء كان مشترطاً أو متبرعاً به حكمها واحد من جهة عدم المناكحة فالأولى للمنصف أن يقول
ولم يكن ذلك في العقد قل في المدونة وإن تبرع بهذا بعد العقد فله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة قال
ابن الحسن هذا يقتضى أن التبرع في أصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب أنه وذلك لأن
ما وقع في العقد من غير شروط له حكم الشرط اهـ بن (قوله وفي حمله) أى ما ذكر من التخير والتمليك
(قوله إن أطلق) بالبناء للناخل وفاعله ضمير يعود على الموثق المفهوم من المقام (قوله هل وقع ذلك)
أى وادعى الزوج أنه بعد العقد وادعت الزوجة أو أوليا أنه وقع في العقد (قوله فلا مانع له) راجع
لقول المنصف وفي حمله على الشرط (قوله أو على الطوع) أى التطوع بعده (قوله قولان) الأول لمحمد
ابن عبد الله بن مغنل وابن فتحون والثاني لابن العطار وبهذا تعلم أن اللاتق بالمنصف أن يعبر بتردد
وقل بعض الموثقين ينبغي أن ينظر في ذلك لمراف الناس في تلك البلد فيكون القول لمدعيه فإن لم يكن
عرف فالقول قول الزوج أنه على الطوع بعد العقد (قوله لاحتمال سهوه) علة لقول المنصف وقبل
إرادة الواحدة (قوله والأصح خلافه) هذا ضعيف والمعتبر ما قبله الذى هو قول ابن القاسم قاله
شيخنا العدوى (قوله ولا نكحة له أن دخل الخ) أى على المشهور خلافاً لابن الجهم القائل أنها إذا وقعت
الثلاث في التخير المطلق كان له مناكرتها فيما زاد على الواحدة لا فرق بين المدخول بها وغير المدخول
بها (قوله غير مقيد بالخ) أى بأن قال لها اختارى نفسك أو أمرك بيدك وحاصله أنه إذا قال لها
ذلك والحال أنها مدخول بها فالتاكت طلقت نفسي ثلاثاً فإنه يكرها بأن يقول لها إنما أردت دون
الثلاث ويلزمه ما أوقعت إذ ليس له مناكرة المدخول بها في التخير المطلق العارى عن التقييد
بطقة أو طائفتين أو ثلاث لأن اختيارها فيه إنما يكون للثلاث فإن أوقعت في التخير المطلق دون الثلاث
بطل تخييرها كما يأتى (قوله وإن قالت من فوض لها الزوج أمرها) أى على جهة التخير أو التملك
(قوله وبه) الواو بمعنى أو قال عقب تبعاً لت أو بعده بقليل وفي خش أو بعده بالقرب وبحث
فيه ابن عاشر فقال انظر من نص على هذا القيد والذى لابن رشد أجراه هذا الحكم فيما إذا سكنت عنها
حتى مضى شهران انظر المواق اهـ بن فقوله وبه أى بشهرين على الصواب (قوله إن كانت
مدخولاً بها) لأن المدخول بها لا تقتضى في التخير إلا بالثلاث ولا مانع له فيها فإذا قضت بأقل منها

٥٩ - دسوقى - ثانياً لأن جوابها محتمل (فإن أرادت الثلاث لزمته في التخير) فلامناكرة له إن كانت مدخولاً بها (وناكر في
التمليك) مدخولاً بها أم لا وكذا في التخير لغير مدخول بها (وإن قالت) أردت واحدة بطلت (تلك الواحدة في التخير) في المدخول بها

بل يبطل التخيير من أصله فلو حذف التاء وفي لكان اخصروا أحسن فإن لم يدخل لزمته الواحدة كالتزمه بإدتها في التملك (و) إن قل لم أرد عددا معينا (فلم يحمل) قولها طلقت نفسي (على الثلاث) فيلزم في التخيير أن يدخل ناكرا أولا كأن لم يدخل إذالم يناكر كالمملكة (و) يحمل على (الواحدة) (٤١٠) لأنها الأصل فتلزم في التملك مطلقا وفي التخيير لغير مدخول بها ويبطل

في المدخول بها (عند عدم التسمية منها العدد) (تأويلان) الأرجح الأول لأنه قول ابن القاسم فيها وجاربان في الخيرة والمملكة كما علمت (والظاهر) عند ابن رشد والأولى التعبير بالملك لأنه من عند نفسه (سؤالها) في التخيير والتمليك عما أرادت (إن قالت طلقت نفسي أيضا) صوابه اخترت الطلاق لأن طلقت نفسي هي ما قبلها وليس لأن رشد فيها اختيار وإنما سئلت لأن أُل تحتمل الجنسية فيكون ثلاثا والعهدية وهو الطلاق الذي فيكون واحدة فيجرب فيه جميع متقدم من التفصيل (وفي جواز التخيير) وكراهته ولو تغير مدخول بها لأن موضوعه الثلاث (قولان وحلف) ما أراد إلا واحدة (في) قوله لها (اختارى في واحدة) فطقت نفسها ثلاثا وتلزمه الواحدة فقط وهي رجعية في المدخول بها فإن نكل لزمه ما أوقته ولا يعين عليها وإنما حلف

بطل تخييرها (قوله بل يبطل التخيير من أصله) أي لأنها خرجت عما خيرها فيه بالكلية لأنه أراد أن تبين منه وأرادت هي أن تبقى في عصمته اه بن (قوله كالمملكة) أي يلزم فيها الثلاث إذا لم يناكر دخل بها أم لا (قوله والأولى التعبير بالملك) أي بان يقول وظهر (قوله لأن أُل) أي في الطلاق (قوله تحتمل الجنسية) أي تحتمل أن تكون للجنس المتحقق في جميع أفرادها لا في بعضها (قوله فيجرب فيه جميع ما تقدم) أي فإن ذلك أردت الثلاث لزم في التخيير المطلق أن كانت مدخولا بها ولا مناكرته وناكر في التملك مطالما وفي التخيير أن كانت غير مدخول بها وإن قلت أردت واحدة وانتين بطل ما بيدها من التخيير أن كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها لزمه ما أرادت كإلزامه ما أرادت في التملك مطلقا وإن قلت لم أرد عددا يجزى التأويلان المتقدمان في حمل قولها على الثلاث أو الواحدة (قوله وفي جواز التخيير) أي في كونه جاز اجواز مستوى الطرفين وهو المعتمد لأن الثلاث غير مجزوم بها على أن الغالبان النساء يخترن زواجهن (قوله لأن موضوعه الثلاث) أي وأما كونه يناكر غير المدخول بها فيه فهو شيء آخر إن قيل إذا كان موضوعه الثلاث فلم يتفق على كراهته * قلت نظرا لمقصوده إذ هو البيونة وهي تتحقق بواحدة كافي الحلع أو الطلاق قبل الدخول وإن كانت هنا لا تتحقق إلا بالثلاث وينبغي جرى الخلاف بالكراهة والإباحة في التملك إذا قيد بالثلاث وإلا كان مباحا اتفاقا والظاهر الاتفاق على كراهة التوكيل إذا قيد بالثلاث لأنه داخل على إيقاعها وهو مقصر في عدم عزلها اه تقرير عدوى (قوله وحلف في اختارى في واحدة) حاصله أنه إذا قل لها اختارى في واحدة فاقمت ثلاثا فقال ما أردت الاطقة فانه يلزمه اليمين فإذا حلفها طلقت عليه طلقة واحدة (قوله وتلزمه الواحدة فقط) أي سواء كانت مدخولا بها أم لا لأن هذا ليس تخييرا مطلقا (قوله في المدخول بها) أي وباتة في غير المدخول بها (قوله ولا يعين عليها) أي لأنها عين تهمة حلفها الزوج لاتهامه وهي لا ترد (قوله اختارى في طقة) أي اختارى المصارقة بسبب طلقة واحدة (قوله وفي مرة واحدة) أي وحينئذ فاللعن اختارى المصارقة في مرة واحدة والمصارقة في مرة تصدق بالثلاث * والحاصل أن كلامه محتمل لهذين الأبرين ومحتمل أيضا لسكون في زائدة فلما احتدل كلامه ما ذكر حلف لاتهامه على إرادة الثلاث (قوله أردت واحدة) أي فيحلف وتلزمه الواحدة فقط كانت مدخولا بها أم لا وتكون رجعية في المدخول بها (قوله لم يرد بالطاقة الواحدة حقيقة) أي وإنما أراد بها عدم الإقامة مع الجميع للبنت (قوله فالقول قوله) أي في أنه إنما أراد واحدة (قوله حقه في طقة) يعني أنه إذا قال لها اختارى في طقة قتالت طلقت نفسي ثلاثا أو اخترتها أو اخترت نفسي لم يلزمه إلا واحدة وله رجعة ولا يعين على الزوج (قوله أنه لا يعين عليه) أي مع لزوم الطقة (قوله لم يبطل) أي الزائد على الواحدة (قوله بدليل الخ) الدلالة من جهة قياس القضاء بالاكثر على القضاء بالافقل بجماع الخلفه لما جعله لها في كل * والحاصل أنه إذا قال لها اختارى طلقة فطلقت نفسها أكثر فلا يعين عليه ويلزمه طلقة ويبطل الزائد وإذا قل لها اختارى تطايقتين نقضت بواحدة بطل ما قضت به مع قسما على ما جعله لها من التخيير وأما إذا قل لها ملكتك طائفتين أو ثلاثا نقضت بواحدة

فلا

لأنه يحتمل كلامه اختارى في طقة واحدة وفي مرة واحدة (أو) في قوله لها اختارى

(في أن تطلقي نفسك) طلقة (واحدة) أو تقيمى قتالت اخترت ثلاثا قل أردت واحدة وإنما حلف لزيادة أو تقيمي التي حذفها للحلف لأن ضد الإقامة البيونة فهو يوم انه لم يرد بالطقة الواحدة حقيقة فإذا لم يزد أو تقيمي فالقول قوله بلا يعين (لا اختارى طلقة) حقه في طلقة كافي النقل لأنه التوهم أي فلا يعين وأما اختارى طلقة فظهر أنه لا يعين عليه بل يبطل أن قضت باكثر بدليل قوله

(وبطل) ماقتض به مع استمرار ما جعله لها يدها (إن قضت (٤١١) بواحدة في) قوله لها (اختارى تطليقتين)

(أو) اختارى نفسك (في تطليقتين) بخلاف التليك فلها القضاء بواحدة في ملكتك طليقتين أو ثلاثا ولا يبطل على الأصح (وان) قال اختارى (من) تطليقتين فلا تنقض إلا بواحدة (فان قضت بأكثر لزمته الواحدة (وبطل) ما جعله لها من التخير من أصله (في) التخير (المطلق) والمراد به ما يقيد بعدد وان قيد بغيره كاختارى نفسك أو ان فعلت كذا فاختارى نفسك (إن قضت بدون الثلاث) (ولم يرض به لأنها عدلت عما جعله لها الشارع وهو الثلاث في التخير المطلق) كطليقتي نفسك ثلاثا) فقضت بأقل فيبطل ما يدها وماقتض به لكن الراجح في هذا الفرع أنه يبطل ماقتض به فقط دون ما يدها فلها الرجوع والقضاء بالثلاث (ووقف) في التخير المطلق أو التليك المطلق (إن اختارت) نفسها على شرط كان فيدبت (بدخوله على ضررها) بأن قلت ان دخلت على ضررني فقد اخترت نفسي فتوقف حينئذ حتى تنقض ناجزا

ولا يبطل ماقتض به (قوله وبطل ماقتض به) أي لا ما جعله لها من الاختيار فانه مستمر يدها لأهلها. تخرج هنا عن اختيار ما جعله لها بالسكية بخلاف ما سبق في قوله وان قلت واحدة الخ وما ذكره الشارح من بطلان ماقتض به فقط تبع فيه عقب والذي في طي ان الصواب بطلان ما يدها اذا قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين كالتخير المطلق اذا قضت فيه بدون الثلاث بعد البناء كما يأتي قال بن ولم أر ما قلعه عقب وهو تابع لشبحة عيج اه (قوله لزمته الواحدة) أي وبطل الزائد (قوله وبطل في المطلق الخ) يعني أنه اذا خيرها تخيرا مطلقا أي عاريا عن القيد بعدد فاقعت واحدة أو اثنتين فأن خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها على المشهور بشرط ثلاثة أن يكون تخيرها بعد الدخول بها وأن لا يرضى الزوج بما قضت به وان لا يتقدم لها ما يتم الثلاث فان كان التخير قبل الدخول وقضت بواحدة لزمته أو كان بعد الدخول ورضى بما قضت به أو تقدم لها ما يكمل الثلاث لزم ماقتض به (قوله وان قيد بغيره) أي هذا اذا لم يقيد أصلا بل ولو قيد بغير العدد فقوله كاختارى نفسك راجع لما قبل البالغة وقوله أو ان فعلت كذا راجع لما بعدها (قوله ان قضت) أي إذا كان خيرها بعد الدخول بها واما ان كانت غير مدخول بها وقضت ولو بواحدة فانها تلزمه وما ذكره المصنف من البطلان هو المشهور وقال أشهب لا يبطل ما يدها من الاختيار اذا قضت بدون الثلاث بل لها ان تنقض بعد ذلك بالثلاث فالتى يبطل ماقتض به لا ما يدها (قوله ولم يرض به) أي ولم يرض الزوج بما أوقعت والا لزم ماقتض به وان كانت العلة وهي قوله لأنها عدلت الخ غير ناهضة هنا اه عدوى (قوله كطليقتي نفسك ثلاثا) أي كما يبطل ما يدها ولا يلزم الزوج شيء حيث قال لها طليقتي نفسك ثلاثا فقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولا بها أم لا (قوله لكن الراجح) أي كافي التوضيح (قوله دون ما يدها) أي حينئذ فطليقتي نفسك ثلاثا مثل طليقتي نفسك طليقتين في أنه يبطل قضاؤها بالأقل ولا يبطل ما يدها من التخير (قوله ووقفت الخ) يعني انه اذا خيرها بأن قل لها اختارى نفسك أو ملكها بأن قل لها أمرك بيدك قالت اخترت نفسي ان دخلت على ضررني أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانها توقف لتختار حالا إما الطلاق أو البقاء ولا تميل حتى يقدم زيد أو يدخل على ضررها ولا يلتفت لشرطها بل يافى على المشهور خلافا لـسحنون وكل هذا مالم يرض الزوج بماقتض به من التعليق فان رضى بأمرها لهدوم زيد أو للدخول على ضررها انتظر وتطابق عليه بمجرد حصول التعليق عليه كالدخول عملا بالتعليق الواقع منها الذى قد اجازاه وان كان قد وطئها قبل دخوله على ضررها كما في نص اللحى ولا يترفع الطلاق على خيارها (قوله ووقفت في التخير المطلق الخ) أي وأما لو وكلها فطلقت نفسها ان دخل على ضررها فلها ذلك ولا توقف رضى الزوج بذلك أم لا اه عدوى (قوله فتوقف حينئذ) أي حين حصول الاختيار منها للعاق على شيء ولا ينظر لحصول العاق عليه بالعدل (قوله لما فيه من البقاء الخ) الصواب إسقاط هذه العلة إذ لو صحت لمنع التعاقب من الزوج ليضامع انه غير مدع فيجوز أن يقول لها ان قسم زيد فاختارى نفسك أو ملكتك أمر نفسك وينتظر حصول العاق عليها انظر بن وقيل هذا الاعتراض مدفوع لوجود الفرق بين تعليقها وتعليقه قال عقب والفرق بين سعة التعليق وعدم صحته منها مع عدم رضاه به من وجهين أحدهما ان الله جعل الطلاق بيده فاعتمر له التعليق الثانى أن تعليقها على نحو دخوله على ضررها غير لازم لها إذ لها رفعه قبل وقوع للعاق عليه بحيث لا يقع عليه طلاق بدخوله بخلاف تعليق الرجل فلازم فتأمل

بفراق أو بقاء ولا التفات لشرطها فلا ينتظر دخوله على ضررها لما فيه من البقاء على عصمة مشكوكه

(ورجع مالك) رضى الله عنه عن قوله الأول في التخيير والتملك المطلقة أى غير المقيدتين بالزمان أو المكان وهو أنهما يقيان بيدها بالجلس بقدر ما يرى أنها تختار في مثله فإن تفرقا عنه أو خرجا عما كانا فيه إلى غيره وإن لم يتفرقا عنه سقط اختيارها (إلى قائمتها) أى التخيير والتمليك (بيدها) ولو تفرقا (٤١٣) أو طال (في) التخيير أو التملك (الطاق) يعنى عن الزمان والمكان فهو غير المطلق السابق

(مالم توقف) عند حاكم (أو توطأ) وتمكن من ذلك أو من الاستمتاع عامة طائفة ثم شبه في الرجوع إليه قوله (كفى شئت) بكسر الهمزة فأمرك بيدك فهو يدها مالم توقف أو تمكن من الاستمتاع طائفة انفسا (وأخذ ابن القاسم بالقوط) أى سقوط خيارها باقتضاء المجلس أو الخروج عن الكلام آخر وهو الرجوع عنه والراجع هو الذى أخذ به ابن القاسم بل رجع إليه الإمام ثانياً وبقي عليه حق ما فالوجه الاقتصار عليه (وفي جملة إن) شئت (وإذا) شئت فأمرك بيدك (كفى) شئت فيتفق على أنه يدها مالم توقف أو توطأ (أو) هما (كالمطلق) فيأتى فيها قول مالك (تردد) الراجع منه الأول (كما إذا كانت) حين التخيير أو التملك (غائبة) عن المجلس (ولم يبق) فهل يبقى يدها اتفاقاً أو طال مالم توقف أو توطأ كفى شئت أو يجرى فيه

(قوله ورجع مالك الخ) حاصله أنه إذا ملكها تملكها مطلقاً بان قل لها ملكتك أمرك أو أمرك يدك أو غيرها تخييراً مطلقاً بان قل لها خيرتك في نفسك فالتى رجع إليه مالك أنهما يقيان بيدها في المجلس وبمده ولو تفرقا عن المجلس الذى طالت اقامتهما به مالم توقف عند حاكم أو توطأ أو تمكن منه طائفة بعد أن كان يقول أولاً يبقى ما جعله لها من التخيير والتمليك بيدها في المجلس الذى يمكن القضاء فيه فقط فإن تفرقا بعد إمكان القضاء فلا شئ لها وإن قام من المجلس حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه واستمر خيارها وحد المجلس الذى يمكن فيه القضاء ان يعدهم أقدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله ولم يتم فرارها إذا أقدم بقدر ذلك ثم قام من المجلس أو انتقلا من الكلام الذى كانا فيه لغيره ولم تقض سقط ما يدها (قوله أى غير المقيدتين) أى فهو غير المطلق السابق لأنه العارى عن انتقيده بالعدد (قوله بقدر الخ) هذا تصوير للمجلس وقوله ما يرى أى يرى الناس (قوله أو خرجا) عما (أى عن الكلام الذى كانا فيه) (قوله فهو غير المطلق السابق) أى في قوله وبطل في الطاق لأنه يعنى العارى عن التقيد بالعدد (قوله مالم توقف عند حاكم) فإن أوقفت فاما ان تقضى بشئ أو تسقط ما يدها على ما مر كأنه يسقط ما يدها إذ وطئت أو مكنت منه طائفة (قوله وأخذ ابن القاسم) أى في المسئلة الأولى (قوله فالوجه الاقتصار عليه) أى لأنه اراجع وبه العمل كما قال للتيطى خلافاً لظاهر المصنف فإنه يقتضى ان اراجع القول الثانى المرجوع اليه ومحل هذا الخلاف ما لم تقل عند التملك أو التخيير قبلت أمرى أو رضيت بما جعلته لى ونحو ذلك مما يدل على أنها لم تترك ما يدها فإن قالت ذلك بقى مالم توقف أو توطأ قال ابن رشد اتفاقاً انظر بن (قوله وفي جعل ان وإذا كفى) أى لأن إذا ظرف زمان كذلك أى غير محصور ولا محدود مثل متى وإن، وإن كانت غير موضوعة للزمان المستقبل إلا أنها متضمنة له لأنها للتعلق في المستقبل فإذا دخلت على ماض صرفته للمستقبل فإذا قيل ان دخلت الدار فأمرك بيدك أى في الزمان للمستقبل (قوله أوهما كالمطلق) أى بناء على ان اذا لا تقتضى المهلة والامتداد بل مجرد الشرط مثل ان بخلاف متى فإنها تقتضى المهلة والامتداد (قوله كفى شئت) أى فأمرك بيدك لأن متى ظرف زمان مستقبل غير محصور ولا محدود فإذا قال لها متى شئت فأمرك بيدك فقد جعل الطلاق يدها في الوقت الذى تشاء فيه ولم يجعل لذلك حداً يسقط ما يدها قبل الانتهاء اليه فوجب ان يكون ذلك بيدها مالم توقف أو يكون منها ما يدل على إسقاطه (قوله تردد) أى طريقتان حكاهما ابن رشد عن التأخرين (قوله اتفاقاً) أى وهى طريقة ابن رشد (قوله أو يجرى فيها خلاف الحاضرة) أى وهذه طريقة اللخمي (قوله أو مالم توقف) أى أو يبقى في يدها ولو قامت من المجلس الذى علمت فيه ولو طالت اقامتها فيه مالم توقف الخ (قوله فإذا انقضت ماعينه) أى ولم تختر شيئاً (قوله ومعناه الخ) أى وليس معناه أنه يمتد الى ذلك الامر ويبقى يدها ولو وقفت والا كان معارضاً لقوله سابقاً ووقفت وإن قال الى سنة وحينئذ فقوله

خلاف الحاضرة للخدمة هل يبقى يدها في مجلس علمها أو مالم ترفق أو توطأ تردد الراجع منهما الأول ولم يقع تعين له مصنف تشبيه في التردد الا في هذه (وإن عين) الزوج (أمراً) بأن قيد بمن أو مكان أو وصف كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الشهر أو العام أو في هذا المكان أو المجلس أو مادامت طاهرة أو قائمة (تعين) ذلك ولا يمتداه فإذا انقضت ماعينه سقط حكمه ومنه مالم يوقتها الحاكم أو تمكنه طائفة والاستقط حتمها (وإن) أجابت بمتنافين كأن (قالت) حين خيرها أو ملكها (اخترت) نفسى وزوجى أو بالعكس

فالحكم المتقدم (وبعد اثنائي ندما) و (عما) أى التخيير والتعليك (فى التنجيز لتعليقهما) أى لأجل تلبق الزوج كلا منهما (بمنجز) بكسر الجيم أى بموجب التنجيز فى باب الطلاق كالطلاق وتقدم ونجزان علق بناس ممنوع عقلا أو شرعا أو بمستقبل محقق الخ فإذا قال لها أنت محيرة ومملكة بعد شهر مثلا أو يوم موتى أو ان حضت فانهما ينجزان الآن كما فى الطلاق بمعنى انها تخير فى الحضور أو حين علمها ان غابت وبقاها (وغيره) عطف على التنجيز أى غير (٤١٣) التنجيز لتعليقهما بغير منجز فلا

ينجزان كما إذا قل لها أمرك
بيدك ان دخلت الدار
فيتوقف على دخولها
(كالطلاق) خبر عن قوله
وعما (ولو علقها) أى
التخيير والتعليك أى
أحدهما (بخبر شهر)
كان غبت عنك شهر فقد
خيرتك أو لمسكتك (فتقدم)
قبل انقضاء الشهر (ولم تعلم)
بقدمه فطلعت نفسها
بعد اثبات غيبته وانه
خيرها وحافها انه ما قدم
اليها سرا ولا جهرا
واقضت عدتها (وتزوجت)
فكلاوين (نان تلذبها
الثانى غير عالم بقدم الأول
فانت عليه والا فلا) لو
علقهما (بحضوره) أى على
حضور شخص أجنبي
فالأولى حذف الضمير
كان قال لها ان حضر زيد
من سفره فامرك بيدك
فخضرت (ولم تعلم) بحضوره
(فهى) باقية (على خيارها)
ولو وطئها زوجها حتى
تعلم بحضوره ولا يسقط
خيارها الا اذا مكته
عالة بقدمه (واعتبر)

تعين معناه انه يمتد لذلك الأمر ولا يسقط ما لم توقف الخ (قوله) فالحكم المتقدم أى فن قال اخترت
نفسى وزوجى فان الطلاق يقع عليهما وان قالت اخترت زوجى ونفسى لم يقع عليه طلاق اعتبارا باللفظ
الأول فيهما فان شك فى أيهما للتقدم لم يقع عليه طلاق كمن شك هل طلق أم لا وان قالت اخترتها
فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينظر للتقدم فى مرجع الضمير الواقع من الزوج كما اذا قال لها اختارى
أو اختارى نفسك أو بالعكس فقالت اخترتها تعليا لجانب التحريم (قوله فى الحضور) أى انها
اذا كانت حاضرة فى المجلس فانها تخير حين التخيير أو التعليك (قوله لتعليقهما بغير منجز الخ) شار الى
أه حذف تعليل الثانى لدلالة التعليل الأول عليه (قوله كما إذا مال لها أمرك بيدك) أى فكلا ينجز
الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل ممنوع كان است السماء فانت طالق كذلك لا شئ عليه فى قوله امرك
بيدك ان لمست السماء وكما ينتظر فى انت طالق ان قدم زيد أو ان دخلت الدار كذلك ينتظر فى أمرك
بيدك ان قدم زيد أو ان دخلت الدار (قوله كالطلاق) يستثنى من ذلك ما اذا قال كل امرأة تزوجها
فأمرها يدها وان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فأمرها يدها فانه يلزم التعليق المذكور وعمله
الابحصى بان المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يختارن الفراق بمحضرة العقد
وتسببها بالطلاق فيقتضى عدم الزوم فيها له عدوى (قوله ولم تعلم بقدمه الخ) واما لو علمت
بقدمه قبل مضي الشهر فطلعت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثانى اثنا والظاهر حدها ولا
تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن طلق زوجته ثلاثا وتزوجها قبل زوج ودخل بها فانه يحد ولم يعذروه
بالعقد الفاسد له عدوى (قوله غير عالم بقدم الأول) أى قبل الشهر أى وغير عالة قبل دخول الثانى
بقدم الأول قبل الشهر (قوله على حضور شخص) أى وليس الراد حضور الزوج (قوله فالأولى حذف
الضمير أى ليطابق ما فى المدونة ولان الاتيان بالضمير يوم عوده على الزوج - مع انه ليس مرادا
(قوله واعتبر الخ) أى انه اذا خيرها أو لمسكها أو وكها قبل بلوغها فاختارت نفسها فنه يقع الطلاق عليها وهو
لازم ان ميزت وهل يشترط زيادة على التمييز اطلاقها للوطء أولا يشترط قولان والعتمدان المدار على
التمييز اطلاق الوطء أم لا فن لم تكن مميزة فلا يعتبر ما وقعته وما جعل لها من التخيير والتعليك فهو
ثابت لا ييطل فيستأنى بها حتى تميز أو توطأ (قوله فالتمييز لا بد منه) أى على كلا القولين خلافا
لظاهر المصنف حيث ادخل كلمة هل على شرط التمييز فيقتضى انه من محل الخلاف وليس كذلك
(قوله وله التفويض لغيرها) أى سواء كان ذلك الغير قريبا لها أو كان اجنبيا منها وسواء شر كمرامع
ذلك الغير أم لا على المشهور كما هو مذهب المدونة فقوله لغيرها أى مجتمعا معها أى منفردا عنها الا ان العبرة
بما يرضى به هو حالة الانفراد والعبرة بما ترضى به هى حالة الاجتماع ولو قال الأب انا ادرى بحالها منها
وما ذكره المصنف من جواز التفويض لغيرها لا يخالف ما مر من ان فى اباحة التخيير وكرهته قولين
لأن الجواز لا يناقى الكراهة بان يراد بالجواز الاذن لا الاباحة أو انه متى هنا على أحد القولين

التنجيز (أى تنجيز التخيير أو التعليك أو التوكيل الواقع منها) قبل بلوغها (اذ ليس بلوغها شرطى اعتباره) فاذا اختارت الصغيرة نفسها
لزم الطلاق حيث خيرها زوجها البالغ (وهل إن ميزت) وان لم تنطق الوطء (أو متى توطأ) أى زمن اطلاق الوطء مع التمييز فالتمييز
لا بد منه فلو قالو قبل بلوغها ان ميزت وهل وان لم تنطق الوطء (قولان) لكان أحسن (وله) أى الزوج (التفويض) بانواعه ثلاثة
(لغيرها) أى لغير الزوجة ولو صبيًا أو ذميًا ليس من شرع طلاق النساء (وهل له) أى للزوج (عزل) وكيله (الضمير عائدة على التفويض

يعني ان الزوج اذا وكل اجنبيا على ان يفرض للزوجة امرها تخيرا أو تملكها أو يملكها فله عزل له أم لا (قولان) ومقتضى التوضيح ان الراجح عدم العزل وأما إذا وكله على طلاقها فله عزله قطعا بالأولى منها إذا وكلها هي على طلاقها وأما إذا خيره في عصمتها أو مملكها أيها فليس له عزل له على الراجح كما إذا خيرها أو مملكها فاما المسائل ثلاث هكذا قرره الاجهوري وعلم منه ان الراجح عدم عزله لأنه إذا وكله في ان يخيرها أو يملكها رجع الأمر الى التخير أو التمليك وليس للزوج العزل فيها ومن نظر (٤٨٤) الى أنه وكله فيها قال يجوز العزل اذا الوكيل يجوز عزله وهذا هو التحقيق عندى لأنه

إذا كان له عزل الوكيل اذا وكله على طلاقها كان له عزله بالأولى اذا وكله على ان يخيرها أو يملكها نعم اذا خيرها الوكيل بالعلم أو مملكها فلا كلام للزوج كما إذا وكله على الطلاق فطاقها قبل عزله ولا كلام لنا في ذلك انما كلامنا فيما اذا لم يفعل الوكيل ما وكل عليه وقد علمت ان كلام المصنف صحيح فجزم الحرشي بأنه لاصحة له غير صحيح مع ما في عبارته من الركعة وعدم التحريم (وله) الضمير راجع للغير من قوله وله التفويض لغيرها واللام عمى على أي وعلى الغير الذي هو الأجنبي المفوض له (النظر) في امر الزوجة فلا يفعل الا ما فيه الصالحة والانظر الحاكم (وصار كهي) أي كالزوجة والتخير والتمليك وما ذكره للخيرة قبل الدخول والملكة مطلقا وفي الجواز والكراهة ورجوع مالك

(قوله يعني ان الزوج الخ) قال بن هذا أحسن ما يحمل عليه المصنف وامحمله على التوكيل على الطلاق فغير صحيح اذا خلاص ان للزوج عزل له ما لم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه انظر الواو اما ما في ح عن اللخمي وعبدالحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر إذ الخلاف الذي ذكره اللخمي انما ذكره فيما إذا قال الزوج لغيره طلق امرأتى هل يحمل على التمليك فليس له العزل أو على التوكيل فله العزل هذا الذي يفيد أبو الحسن والواق وابن غازي قال وحمل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه (قوله فله عزله) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله الراجح عدم العزل) أي نظر التعاقب حق الغير قال أبو الحسن انظر اذا قالت الزوجة اسقطت حق من التمليك هل للزوج ان يعزل ذلك الوكيل الذي وكله على أن يملكها لأنهم عللوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهما قد اسقطت أو يقال ان لا وكيل حقا في الوكالة قد ترجح فيه اهبن (قوله فله عزله قطعا) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله فالمسائل ثلاث) أي فالأولى وكله على ان يخيرها أو يملكها والثانية وكله على طلاقها والثالثة خيره في عصمتها أو مملكها أيها في كل من المسئلة الأولى والأخيرة قولان والراجح عدم العزل فهما وفي الثانية له العزل اتفاقا وكلام المصنف يتعين حمله على الأولى لأن الثانية ليس فيها قولان وإن كان فيها توكيل والثالثة وإن كان فيها قولان ليس فيها توكيل (قوله المفوض له) أي طلاقها على وجه التخير أو التمليك بان قيل له خيرتك في عصمتها أو مملكتك عصمتها (قوله الا ما فيه الصالحة) أي فلا يرد الا إذا كان في الرد مصلحة ولا يطلق الا إذا كان في الطلاق مصلحة فان لم تظهر الصالحة في طلاقه أو رده أو فعل أحدهما لغير مصلحة نظر الحاكم (قوله كالزوجة في التخير) أي اذا كان خيره الزوج في عصمتها وقوله والتمليك أي اذا كان الزوج مملكها عصمتها (قوله ومناكرة الخيرة) تفسير لما قبله والأولى ان يقول ومناكرته ان خيره قبل الدخول أو مملكها مطلقا (قوله ان حضر الوكيل) الأولى ان حضر ذلك الغير تفويض الزوج أو كان وقت التفويض غائبا غيبة قريبة لأن هذا الغير ليس وكيلا (قوله شرط الخ) أي انه لا يكون تفويض امر الزوجة لغيره الا اذا كان حاضرا أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة ذهابا كما في سماع عيسى (قوله فلما) أي فينتقل لها النظر (قوله ان مكنت بعلمه) فان كان بغير علم لم يسقط خياره قاله محمد واستحسنه اللخمي (قوله وقيل ولو بغير علمه ورجح أيضا) أي وهو ظاهر المدونة وقوله ورجح أي رجحه في الشامل حيث قال ولو مكنت بغير علمه على الأصح ونحوه في نت والشيخ سالم ومثله في التوضيح أيضا فانه بعد ان ذكر عن المدونة ان الملك إن مكن من المرأة زوجها زال ما يده من امرها قال مانصه ولو مكنته الزوجة ولم يعلم الاجنبى في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي (قوله أو إلا ان يغيب الخ)

أي

واحد ابن القاسم بالنسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (إن حضر) الوكيل (أو كان)

وقت التوكيل (غائبا) غيبة (قريبة كاليومين) شرط في قوله وله التفويض فكان الأولى تقديم قوله وصار كهي ان حضر الخ على قوله وله النظر (لأكثر) من كاليومين بان كان على مسافة أربعة أيام فكثر (فلها) النظر في أمر نفسها دون الوكيل ادى انظاره ضرر عليها ولا موجب لابطاله ولا لقله عنها (لأن تمكن) الزوج (من نفسها) طئمة راجع لقوله فلما ولقواء وله النظر فان مكنت سقط ما بيدها أو بيد الأجنبي المفوض له من النظر إن مكنت بغيره ورضاه وقبل ولو بغير علمه ورجح أيضا (أو إلا ان يغيب) الوكيل (حاضر)

بعد تفويض الزوج له ولو قربت غيبته (و) محل السقوط اذا (لم يشهد) ببقائه (على حقه مما جعله الزوج من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه على حقه دليل بقرينة الحال على انه أسقط حقه ولا ينتقل النظر (١٥) اليها (فإن أشهد) أنه بقى على حقه (فقر بقاءه يسد)

طلات القيسة أو قصرت
(و) ينتقل الحق (للزوجة)
قولان (لكن في العيدة
خاصة وكتب له في القرية
إسقاط ما يده أو امضاء
ما جعل له ولا ينتقل للزوجة
على الراجح (وإن ملك)
أمر زوجته (رجلين) إن
قال لمكتك أمرا أو
أمرها بديك أو قال طقاها
إن شئت (فليس لأحد
القضاء) بطلاقها دون
الآخر لانهما منزلة
منزلة الوكيل الواحد فلا
يقع طلاق الإباحة معهما
عليه كولو كيلين في البيع
والشراء قالت أذن
له أحدهما في وطنها زال
مايدها فإن مات أحدهما
فليس للثاني كلام (إلا أن
يكونا رسولين) إن يقول
لكل منهما طلق زوجي أو
ملكك أمرا أو يقول
لها جعلت لكل منك
طلاقا فلكل منهما القضاء
وتسمية هذا رسالة مجاز
إذ حقيقة الرسالة أن يقول
لها طقاها أني قد طقتها
وفي هذه يقع الطلاق وإن لم
يناقها أحد منهما وحمل

أى فيسقط حقه ولا ينتقل اليها النظر فالغيب بعد التفويض محالة للغيب قبلها والمرق ينهأ أنه اذا
غاب بعد توكيله بمحذوره كان ظاهرا فيسقط حقه بخلاف ما اذا كان غائبا حال التوكيل فانه لا ظلم
عنده فلم يسقط حقه فلذا انتظر ان كانت الغيب قريبة وانتقل النظر لها ان كانت بعيدة ولا ينتظر
قدومه لما يلحقها من الضرر وما ذكره المصنف من التفرقة بين غيبته بعد التفويض وغيبته قبله بطريقة
لابن الحاجب وابن شاس وابن بشر وأجرى ابن عبد السلام الغيب بعد التفويض على الغيب قبله في
التفصيل بين قرب الغيب وبعدها واختاره في التوضيح (قوله بعد تفويض الزوج له) أى طلاقها على
وجه التخير أو التملك (قوله فإن أشهد) أى عند غيبته (قوله وكتب له في القرية بإسقاط ما يده)
أى واذا كتب له بإسقاط ما يده أو امضاه فأسقطه فانه لا ينتقل النظر للزوجة وانظر لومات من
فرض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما أن أوصى به فانه ينتقل اليه اه خش
(قوله على الراجح) وقيل انه ينتقل ما جعل له للزوجة في الغيب القريبة والبعيدة ولا قول ثلاثة
وثلثا لما كان ضعيفا لم يعمل المصنف عليه (قوله فلا يقع طلاق الخ) أى فإيقاع الطلاق من أحدهما
دون الآخر لئلا يكونا رسولين (هذا الاستثناء) مقدم سواء حملت الرسالة على المجازية أو
الحقيقية لانه لا تدخل واحدة منهما في التملك على ما سئل به انشراح قوله وإن ملك رجلين الخ
(قوله أو يقول لها جعلت لكل منك الخ) قال شيخنا أو يقول لها طلقا زوجي ولم يقل إن شئ لانه في
قوة قضيه كلية أى لكل منك طلاق زوجي فلكل منهما الاستقلال بالطلاق عملا بالاحوط في
الفروج وهذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها انه اذا قل طلقا زوجي فليل على الرسالة فلكل
منهما الاستقلال بالطلاق الآن يريد التملك وقيل يعمل على التوكيل فلا يلزم الطلاق الإباحة معهما
معازله عزلها وقيل يعمل على التملك فلا يقع الطلاق الإباحة معهما وليس له عزلها والاول
للدونة والثاني لسمع عيسى والثالث لاصح قال أبو الحسن ومذهب الدونة هو الصحيح واختار
اللاخمي ما في سماع عيسى وتبعه بهرام في الشامل وعج والشيخ سالم انظر بن (قوله وحمل المصنف
عليه) أى بحيث يقال الآن يكونا رسولين أرسلهما ليأفأها أنه طلقها فلكل واحد منهما القضاء أى
الاخبار بانه طلقها ووجه البعد أنه يحتاج لتفسير القضاء بالاخبار ثم بعد ذلك هو يوم ان وقوع
الطلاق عليها يتوقف على اخبارها وليس كذلك بل يقع ولولم يخبرها

فصل في الرجة (قوله وهى عود الخ) الفجير للرجة ويفهم منه أن عود البائن للعصمة
بتجديد عقد لا يسمى رجة وهو كذلك بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضا الزوجين لان
المفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين (قوله من فيه اهلية النكاح) أى وهو العاقل
فاهلية النكاح إنما تتوقف على العقل ولا تتوقف على عدم الاحرام وعدم المرض لان كلا
من المحرم والمرضى فيه اهلية النكاح غاية الامر أنه طرأ عليهما ما يمنع من صحته وقوله أى من فيه
أهلية النكاح دخل فيه الصبي لان فيه اهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح يتوقف على
الاجازة من وليه وقد خرج بقوله بعد ذلك طالقا غير بائن لان طلاقه اما بائن بان يطلق عنه وليه
بعوض أو بدونه على أحد القولين كما هو الاول بائن قطعا وكذا الثاني لان وطاه كلاهما أو غير لازم

المصنف عليه بعيد قدر [درس] فصل في رجة المطلقة طلاقا غير بائن وهو عود الروجة للطاقة للعصمة من غير تجديد
عقد ويتعلق البحث فيها بأربعة أمور المرتبة والمرتبة وسبب الرجة واحكام المرتبة قبل الإرتجاع وذكرها المصنف مرتبة هكذا
قَالَ (مرتبة) أى يجوز أو يصح إرتجاع (من نكح) أى من فيه اهلية النكاح فلا يصح إرتجاع مجنون

ولا سكران ولما اوم كلامه اخراج المحرم والعبد والريض نص على دخولهم لان فيهم اهلية النكاح بقطع النظر عن المارض فقال (وإن بك حرام) منه أومن الزوجة (٤١٦) أو نهما والباء بمعنى مع وأدخلت الكف الريض ولو مخوفا وليس فيه ادخال

وارث لان الرجعية ترث (وعدم اذن سيد) عطف على احرام لان اذن السيد لعبد في النكاح اذن له في توابعه ومثل العبد السفية والفلس فلا تتوقف رجعتها على اذن الولي والغريم فهو لاء الخمسة يجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم ابتداء وأشار للارثاني وهو المرتجعة بقوله (طلقاً غير بائن) مفعول يرتجع واحترز به عن البائن كالمطلقة قبل الدخول والخمسة (في عدة) نكاح (صحيح) متعلق يرتجع وخرج به من انقضت عدتها وبالصحيح الفاسد (حل وطؤ) احترز به عن صحيح غير لازم كنكاح العبد بغير اذن سيده فان وطأه قبل الاذن لا يجوز او صحيح لازم ولكن وطأ وطأ حراما كالحيض والاحرام وأشار الى الامر الثالث وهو السبب بقوله (قول مع نية) اي قصد للرجعة وسواء القول الصريح (كرجعت) زوجتي لمصطفى وارتجعتها وراجعتها وردت النكاحي

بأن يطلق هو اه خش (قوله ولا سكران) ظاهره ولو بحال اه خش (قوله والعبد) فيه انه لا يتوهم خر وجه لظهور دخوله في قوله من فيه اهلية النكاح لان نكاحه صحيح غاية الامر أنه يتوقف على الاجازة بخلاف المحرم والريض فانه يتوهم خروجهما لفساد نكاحهما (قوله نص على دخولهم) الاولى بالغ على دخولهم لاجل قوله بعد ذلك لان فيهم الخ أي والمبالغة تقتضي دخول ما بعدها في البالغ عليه (قوله وان بك حرام) أي هذا اذا كان غير ملتبس بما يمنع من صحة النكاح بل ولو كان ملتبسا باحرام او مرض (قوله والباء بمعنى مع) اي وان كان مصاحبا للاحرام والأونح جعلها للملاسة أي وان كان ملتبسا باحرام ونحوه كمرض (قوله وادخلت الكف الريض) الاولى المرض وقوله وليس فيه أي في ارتجاع الريض (قوله وعدم اذن سيد) أي وان كان ملتبسا بدم اذن سيد فيها أي الرجعة (قوله ومثل العبد) أي في كون رجعتها لا تتوقف على اذن (قوله فهو لاء الخمسة) وهم المحرم والريض والعبد والسفية والفلس (قوله طلقاً) بيان لموضوع الارتجاع لا قيد فيه وأتى به لاجل التوصل لا وصف بقوله غير بائن اذ هو المحترز به عن البائن وقيل احترز به عن الزواج ابتداء فلا يسمى رجعة (قوله غير بائن) هذا يغني عن جميع القيود التي بعده فذكرها معه زيادة بيان (قوله وبالصحيح الفاسد) أي خرج بالصحيح النكاح الفاسد الذي يفسخ بعد الدخول سواء فسخ بعده او طلق فلا رجعة كخامسة وجمع كاخت مع اختها ولو ماتت الاولى او طلقت لعدم صحة النكاح فاذا فسخ هذا النكاح بطلاق او بغيره فليس للزوج رجعتها في عدة ذلك النكاح (قوله فان وطأه قبل الاذن لا يجوز) فاذا اطاع السيد على نكاحه بعد وطئه ورده او انه طلقها قبل اطلاع سيده فلا رجعة خلافا لاستظهار بعضهم صحة الرجعة فيما اذا طلق قبل اطلاع سيده وتوقفها على اجازته (قوله او صحيح لازم) اي احترز به عن الوطء في صحيح لازم لكن وطأ وطأ حراما (قوله كالحيض) اي كالوطء في حالة الحيض او في حالة الاحرام فاذا تزوجها ووطئها في حالة الحيض او الاحرام فقط ثم طلقها بعد هذا الوطء فلا رجعة له عليها لبيئتها منه لانه بمنزلة الطلاق قبل الدخول لان المدموم شرعا كالمدموم حسا (قوله القول الصريح) اي في الرجعة وهو الذي لا يحتمل غيرها (قوله اذ يحتمل أمسكتها تعذبا) اي وتحتمل امسكتها في عصمتي زوجة فاذا أتى بهذا اللفظ المحتمل وقصد به الرجعة حصلت (قوله أونية فقط) أي من غير مصاحبة فعل لها (قوله على الاظهر) أي عند ابن رشد وقواه شيخنا وقوى بن وغيره مقابله كأي (قوله لا مجرد القصد) أي لعودها لصمتها فلا تحصل به رجعة اتفاقا (قوله وهي) اي النية وقوله بالمعنى المراد وهو الكلام النسائي (قوله فيجوز) أي فيما بينه وبين الله (قوله وصحح خلافه) وهذا هو المنصوص في الموازية والصحيح له ابن بشر فانه جعله للسذهب والاول صححه في القدمات وهو مخرج عند ابن رشد والرخمي على أحد قولي مالك بلزوم الطلاق واليمين بمجرد النية ورده ابن بشر انظر ابن غازي اه بن (قوله لا رجعة بها) أي في الباطن وحينئذ فلا يجوز له بعد العدة وطؤها ولا معاشرتها معاشرتها الا زواج فيما بينه وبين الله والحاصل ان هذا الخلاف انما هو بالنظر للباطن وأما في الظاهر فاتفقوا على أن النية بمنزلة السدم فلا يمكنه الحاكم من وطئها ولا

•

(و) المحتمل نحو (أمسكتها) اذ يحتمل أمسكتها تعذبا (أو نية) فقط (على الاظهر) والمراد

بها الكلام الفهمي لا مجرد القصد وهي بالمعنى المراد رجعة في الباطن لا الظاهر فيجوز بعد العدة وطؤها ومعاشرتها معاشرتها الا زواج ويلزمه فقها وبرئها ان ماتت وان منعها الحاكم من ذلك ان رفع له (وصحح خلافه) وهو ان النية فقط لا رجعة بها وعليه

من الحلو بها ولا من ميراثها (قوله فلونوى ثم وطى الخ) هذا إنما يناسب النية بمعنى القصد وحيث فلا وجه لتفريع هذا الكلام على هذا القول (قوله بعد بعد) أى والحال أن العدة لم تنقض وقوله فليس برجة أى لأن كلا من النية والفعل إذا كان وحده لا يكفي في الرجة وقوله فرجة اتفاقاً أى لاجتماع النية والفعل (قوله وان تقدمت) أى على الوطء (قوله ولو هزلاً) الواو للحال ولوزائدة لأن القول المزل هو الحالى عن نية فلو كانت الواو للبالغة لا تعد ما قبل البالغة وما بعدها ولو قال المصنف ويقول هزلاً كان أحسن والذى يظهر أن قول المصنف بقول مع نية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثله بامسكها ورجعت بدون زوجى فانه من المحتمل على ما قاله بعضهم وقوله ويقول ولو هزلاً أى بقول صريح مع نية بل ولو مجرداً عنها وهو المزل وبهذا يتفق التكرار في كلام المصنف وهو أحسن من جعل الواو للحال وإهمال الواو (قوله فيلزمه الحاكم النفقة والكسوة) أى ويحكم له بالميراث من مات ولا يمنعه من الاستمتاع بها (قوله فلا يحل له الاستمتاع بها) أى فيما بينه وبين الله ولا يحل له أيضاً أخذ شيء من ميراثها والفرق بين النكاح والرجعة أن النكاح له صيغة من الطرفين وأركان وشروط من صدق واستئذان فقوى أمره فكان المزل فيه كالعدم ولما ضعف أمر الرجعة بكون صيغتها من جانب الزوج فقط أثر هزله فيها في الباطن (قوله لا بقول محتمل) عطف على مقدر أى بقول صريح هزلاً غير محتمل لا بقول محتمل وأما بقول غير محتمل لها أصلاً مع نية كاستقنى الماء ناوياً به الرجة فهل تحصل الرجة به أولاً ترد فيه عجم وغيره والظاهر الثاني كما يفيد ابن عرفة لأن الحاق الرجة بالنكاح أولى من إلحاقها بالطلاق لأن الطلاق يحرم والرجعة تحلل له عدوى (قوله دونها) أى وأما الفعل مع النية فانه يحصل به الرجة والدخول عليها من جملة الفعل فان نوى به الرجة كفى قاله بعضهم ونحصل من كلامه أن الرجة تحصل بالقول مع النية سواء كان القول صريحاً أو محتملاً وكذلك بالفعل مع النية وأما الفعل وحده أو القول المحتمل وحده فلا تحصل بهما رجة والقول الصريح وحده تحصل به الرجة في الظاهر لا في الباطن وأما النية وحدها فان كانت بمعنى القصد فلا تحصل بها رجة أصلاً وان كانت بمعنى الكلام النفساني فقليل تحصل بها الرجة في الباطن لا في الظاهر وقيل لا تحصل بها مطلقاً لا ظاهراً ولا باطناً (قوله ولا صدق الخ) أى وإن كان وطؤها من غير نية رجة حراماً ولا يلحق به الولد ويستبرأ من ذلك الوطء إذا ارتجعهما ولا يرتجعهما في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وإنما يرتجعهما في زمن الاستبراء بغير الوطء إذا كانت العدة الأولى باقية فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينكحها هو أو غيره بالعقد الأبد انقضاء الاستبراء فان عقد عليها قبل انقضاء الاستبراء فسخ ولا تحرم عليه بالوطء الحاصل في زمن الاستبراء (قوله وانقضت عدتها) أى في القسمين (قوله ثم طلقها) أى ثلاثاً أو أقل من ذلك (قوله لحقها طلاقه على الأصح) أى وهل يكون ذلك الطلاق اللاحق لها رجعيًا وإن لم تثبت له رجة وهو ما استظهره عبيق وفائدته لزوم طلاق بعده وتأنتف له عدة وعليه فيلغز به من وجهين رجعى تؤنتف له العدة ولا رجة معه أو يكون ذلك الطلاق اللاحق بائناً وبه جزم بن حيث قلل ويكون هذا الطلاق اللاحق بائناً ولا يصح أن يكون رجعيًا لأمرين أحدهما أن القائل بلحق الطلاق هنا هو أبو عمران وقد علله بأنه كالطلاق في النكاح المختلف فيه كما نقله عنه ابن يونس وأبو الحسن وغيرها والطلاق في النكاح الفاسد لا يكون إلا بائناً كما مر في شرط الرجة الأمر الثاني أنه لو كان رجعيًا للزم إقراره على الرجة الأولى والمشهور بطلانها فهو بائن لا انقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب إنما وقعت في مجرد لحوق الطلاق لا في تصحيح الرجة بالفعل

فلونوى ثم وطىء أو بائناً
بعد بعد فليس برجة وان
تقدمت ييسر فقولان
وأما لونوى فجامع أو بائناً
فقد قارنها فعل فرجة
اتفاقاً (أو بقول) صريح
بلائية (ولو هزلاً) لكن
الرجعة بالمزل (في الظاهر)
فقط فيلزمه الحاكم النفقة
والكسوة (لا الباطن) فلا
يحل له الاستمتاع بها إلا
إذا جدد نية في العدة أو
عقداً بعدها (لا) تصح
الرجعة (بقول محتمل)
للرجعة وغيرها (بلائية)
كأعدت الحل ورفضت
التحريم (فالأول محتمل
لغيره والثاني محتمل
عن وعن غيري) ولا
تصح رجعة (بفعل دونها)
أى دون النية ولو بقوى
الانفعال (كوطء) فأولى
مباشرة (ولا صدق)
عليه في هذا الوطء الحالى
عن نية الارتجاع لانها
زوجة ما دامت في العدة
(وان استمر) على هذا
الوطء الحالى عن النية أولم
يستمر (وانقضت) عدتها
ثم طلقها بعد انقضائها
(لحقها طلاقه على الأصح)

بصحة رجته بمجرد الوطء وأما التلذذ بها بغير وطء بلا نية رجعة فلا يلحقه به الطلاق بعد العدة إذ لم يقل أحد بأنه رجعة (ولا تصح رجعة) ان لم يعلم دخول (بين الزوجين بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء هذا إذا لم يتصادقا على الوطء أصلا أو تصادقا عليه بعد الطلاق بل (وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق) الطرف متعلق بتصادقا أي وان تصادقا قبل الطلاق على الوطء فلا تصح الرجعة منه الا يعلم الدخول أي الخلوة ولو ظهر أنين الا أن يظهر بها حمل ولم ينفه فتصح رجته لان الحمل ينفي التهمة (وأخذا) أي الزوجان باقرارهما) بالوطء أي أخذ كل منهما بمقتضى اقراره بالنسبة لغير الارتجاع فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حلها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منهما بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض للمستثنين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا احدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والوضع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

دون نية اه كلامه * والحاصل أن الطلاق الأول الذي وطئ في عدته رجعى انقضت عدته والثاني بان لحوقه مراعاة للخلاف وحينئذ فلا يلحقه الطلاق الا نسقا هذا هو الصواب (قوله مراعاة لقول ابن وهب) أي فهو مشهور مبنى على ضعف وهو أن الرجعة تكون بمجرد الفعل بدون نية وقال أبو محمد لا يلحقها طلاقه إذ قد بان منه قال في التوضيح والأول أظهر وقال شيخنا العدوي ان قول أبي محمد ضعيف وعمل الخلاف إذا جاء مستفتيا فان أسرته البينة لحقها اتفاقا كما قاله الواشيري (قوله بمجرد الوطء) أي فهو كطائ في نكاح مختلف فيه والطلاق في النكاح المختلف فيه لا حق كالطلاق في النكاح الصحيح (قوله ولان لم يعلم دخول) أي خلوة * حاصله ان الرجعة لا تصح الا إذا ثبت النكاح بشاهدين وثبتت الخلوة ولو بامرأتين وتقرر الزوجان بالاصابة فإذا طلق الزوج زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها لعدم صحة الرجعة لأن من شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء للزوجة وإذا لم تعلم الخلوة فلا وطء فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين على الوطء قبل الطلاق وأولى إذا تصادقا بعده وانما شرط في صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد وطء لأنه إذا لم يحصل وطء كان الطلاق باننا فلو اترجمها لأدى إلى ابتداء نكاح بلا عقد ولا ولى ولا صدق (قوله بان علم عدمه) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة بعيدة وطلقها وعلم عدم دخوله بها لكونها لم تأت بلده ولم يذهب هو لبلدها (قوله أو لم يعلم شيء) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة وطلقها ولم يعلم هل دخل بها أم لا وأشار الشارح إلى أن عدم علم الدخول أعم من علم عدم الدخول حيث جعل عدم علم الدخول صادقا بعلم عدم الدخول وبعدم العلم أصلا (قوله الا أن يظهر الخ) هذا راجع لقوله فلا تصح الرجعة إذا لم يعلم دخول (قوله بنفى التهمة) أي تهمة ابتداء نكاح بلا عقد وولى وصدق (قوله وأخذا باقرارهما) يعني إذا قلنا بعدم تصديقهما في دعوى الوطء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد يؤخذ بمقتضى اقراره بالوطء سواء كان اقرارهما بالوطء قبل الطلاق أو بعده وقوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حلها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منهما بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض للمستثنين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا احدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والوضع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

لعدم صحة الرجعة ويجب عليه لها ما يجب على الزوج لزوجته على الدوام وكذا إن صدقت

يجب عليها ما يجب للزوج ماعدا الاستمتاع فلا يجوز الزوج بغيره حيث صدقته على الرجعة (قوله إن تماديا على التصديق) أى على الاقرار (قوله شرط فيها بعد الكاف وكذا فيها قبلها إن انقضت الخ) هذه طريقة لعج * وحاصلها انه في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما سواء تماديا على التصديق أولا إن استمرت العدة فان انقضت فلا يؤخذان باقرارهما إلا إذا تماديا والا عمل برجوعهما أو رجوع أحدهما وفي المسئلة الثانية وهى دعواه الرجعة بعد العدة يؤخذان باقرارهما أبدا إذا تماديا على الاقرار فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال بهرام وتم إن قوله إن تماديا على التصديق شرط في المسئلة الأولى فقط * وحاصل كلامهم انه إذا لم تعلم الخلو بينهما وراجعها لم تصح الرجعة ولو تصادقا على الوطء ويؤخذان بمقتضى إقرارهما مادامت العدة إن تماديا على التصديق فيها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع كما أنه لا عبرة باقرارهما بعد العدة وأما في المسئلة الثانية وهى ما إذا ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فانهما يؤخذان باقرارهما أبدا من غير اشتراط دوامهما على التصديق وقال الطخينى والشيخ سالم ان قوله إن تماديا على التصديق شرط فيما قبل الكاف وما بعدها لكن طريقتهم مخالفة لطريقة عج * وحاصل كلامهما انهما لا يؤخذان باقرارهما في المسئلة الثانية إلا مدة دوامهما على التصديق وكذلك في الأولى كان الاقرار في العدة أو بعدها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال الشيخ عبد الرحمن الأجهورى والشيخ أحمد الزرقانى قوله إن تماديا على التصديق راجع لما بعد الكاف فقط فيقولان انهما في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما في العدة مطلقا تماديا على التصديق أم لا ولا يؤخذان به بعدها وأما في المسئلة الثانية فلا يؤخذان باقرارهما إلا مدة دوامهما على التصديق فان حصل رجوع منهما أو من أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وهذه الطريقة هى الواقعة للنقل كما قال شيخنا (قوله إن انقضت الخ) فإذا انقضت وتماديا على التصديق لا نفقة عليها ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله سقطت مؤاخذه الراجع) أى فإذا رجعا معا وكذا أنفسهما لا يلزم نفقة وجاز لها التزوج بغيره وإذا رجعت هى فقط جاز لها التزوج بغيره ولا يلزمه الاتفاق عليها لتكذيبها له في إقراره وان رجع هو فقط سقط الاتفاق عنه ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله والمصدقة في السلتين) أى المصدقة على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية (قوله وذكر هذا وان استفيد الخ) الحق ان قوله والمصدقة النفقة لا يفتى عنه قوله وأخذنا باقرارهما ولا ما بعده لان معناه انهما يؤخذان باقرارهما اجتماعا وانفرادا إن تمادى المقر على اقراره لكن مؤاخذه الرجل بالنفقة بمقتضى إقراره إذا تمادى على الاقرار وشروطة تصديقها له فلو كذبت لم يؤخذ بها لإقرارها بسقوطها عنه * والحاصل ان الزوج يتعلق به بسبب إقراره حقان حق للزوجة من جهة النفقة وما فى معناها وحق لله كنع الخامسة مثلا وحرمة أصول الزوجة وفصولها وأما هى فلا يتعلق بها لأجل إقرارها الا حق الله وهو العدة وحرمة تزوجها بالغير أما أخذ كل منهما بحق الله فبمجرد الاقرار وقع تصديق من الآخر أم لا وأما أخذ الزوج بحق الزوجة فبشروط تصديقها لقوله في الاقرار لأهل لم يكذبها بن (قوله ولا تطلق عليه في الأولى بعد العدة) قد علمت ما فيه وان الحق انه إنما يؤخذ كل بمقتضى إقراره بالوطء مدة العدة فقط ولولم يتاديا على التصديق حينئذ إذا انقضت العدة كان لها التزوج فالأولى قصر كلام المصنف على الصورة الثانية (قوله وليست هى زوجة في الحكم) أى في حكم الشرع أى انه لم يحكم بأنها زوجة بحيث ثبت لها كل ما يثبت للزوجات (قوله جبر المصدقة) أى على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية لكن الجبر في الأولى في العدة وبعدها بناء على مقاله

(ان تماديا على التصديق)
 شرط فيها بعد الكاف
 وكذا فيها قبلها ان
 انقضت العدة فان لم تنقض
 أخذنا باقرارهما مطلقا
 تماديا أولا فان رجعا أو
 أحدهما سقطت مؤاخذه
 الراجع (على الأسوب
 والمصدقة) في السلتين
 (النفقة) والكسوة وعلم
 العدة في الأولى وتمنع من
 نكاح غيره أبدا في الثانية
 وذكر هذا وان استفيد من
 قوله وأخذنا باقرارهما
 ومن قوله ان تماديا الخ
 ليرتب عليه قوله (ولا
 تطلق) عليه في الأولى بعد
 العدة وفي الثانية إن قامت
 (لحقها في الوطء) اذ لم
 يقصد ضررها وليست
 هى زوجة في الحكم (وله)
 أى الزوج (جبرها) أى
 جبر المصدقة وجبر ولها
 (على تجديد عقد برئيع
 دينار)

فإن أبي الولي عقد الحاكم (ولا) تصح رجعة (إن أقر) الزوج (به) أي بالوطء (فقط) وكذبته (في) خلوة (زيارة) وطلقها لأنه طلاق قبل البناء ولها كل الصداق باقراره (٤٣٠) وعليها العدة احتياطاً (مخلاف) اقراره فقط في خلوة (البناء) فله الرجعة عليها

وهو ضعيف والتمتع أنه لا فرق بين خلوة الزيارة والبناء في أنه لا يكفي اقراره فقط ولا بد من اقرارهما معاً على الوطء أو حمل ولم ينفه بلعان كما تقدم (وفي إبطالها) أي الرجعة حالا ومآلاً ولا تصح رأساً (إن لم تُنجَزْ) باز. علقت على شيء مستقبل ولو محققاً (كغدر) كأن قال إذا جاء غد تتدراجتها لاسها ضرب من النكاح وهو لا يكون لأجل ولا احتياجاً لنية مصرية (أو) تبطل (الآن فقط) فلا يستمتع بها قبل الفداء. جاء الفداء صحت وتختلف من غير استئناف رطب لأنها حق له فله تعليقها وتبجيلها وعليه لو انقضت عدتها قبل مجيء الفداء لم تصح رجعتها بمجيئه (تأويلان) أظهرهما الأول فينبغي ترجيعه (ولا) رجعة (إن قال من يغيب) أي من أراد الغيبة وقد كان علق طلاقها على دخول دار مثلاً وخاف أن نخثه في غيبته (إن دخلت) ووقع على الطلاق

عج من أن المؤاخذه بمقتضى اقرار بالوطء في العدة وبعدها إن تمادى على الاقرار وأما على التعمد من أن المؤاخذه مختصة بالعدة فلا حير بعدها انظر بن وإنما كان له مجبرها وجبرولها على تجديد العقد لأنها في عصمته وإنما كان ممنوعاً منها لحق الله في ابتداء نكاح بغير شروطه وذلك يزول بوجود العقد الجديد (قوله) فإن أبي الولي عقد الحاكم) أي وإن لم ترض وانظر هل لها جبره على تجديد عقداً خذاً من حديث لا ضرر ولا ضرار أولاً تأمل (قوله) ولا أن أقر به الخ) حاصله أنه إذا ثبتت الزوجية بشاهدين واختلى بها في حال زيارته لها ونبتت الخلوة بامرأتين مثلاً وادعى أنه وطئها وكذبته وطلقها وأراد رجعتها فلاتم له تلك الرجعة ولا يمكن منها وبحكم يكون الطلاق بائناً وعليها العدة للخلوة (قوله) في خلوة زيارة) أي والحال أن الخلوة بينهما ثابتة بشهادة امرأتين فأكثر وكذا يقال في خلوة البناء بعد وقوله في خلوة زيارة أي إذا كانت الزيارة منه لها والموضوع أن تلك الزيارة بعد العقد وقبل البناء وأما إذا كانت الزيارة منه له فيصدق إذا أقر به فقط كخلوة البناء على ما قال المصنف لأن الرجل ينشط في بيته دون بيت غيره وهذه العلة تقتضي أنهما إذا كانا راثنين مثل ما إذا كان زائراً وحده كما قال شيخنا (قوله) ولها كل الصداق باقراره) قل هذا ابن ناجي عن أبي عمران كما في ح وهو في المدونة وقال سحنون لا يكمل لها حتى ترجع لتصديقه واختاف هل خلاف أو وفاق تأويلان وهما المشار إليهما في الصداق بقول المصنف وهل أن أدام الاقرار الرشيدة كنفك أو أن كذبت نفسها تأويلان اه بن (قوله) والتمتع أنه لا فرق الخ) تعقبه بن قائل انظر من ذكر هذا وظاهر الواق عن المدونة هو ما ذكره المصنف والذي في ح مانصه وهذا القول أي الذي ذكره المصنف هو الذي رجحه في التوضيح هنا وذكر في العدة أنه إذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاعتداء وهو أحد الأقوال أيضاً اه فلم يذكر ح ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح إذا أقر بالوطء في خلوة البناء لا الزيارة اه كلام بن وعلم منه أن مقاله للمصنف من التفرقة هو التعمد لكن ذكر في الشامل أن القول بعدم التفرقة بين الخلوتين هو المشهور وحينئذ فيكون كل بن القولين قدر رجح (قوله) كأن قال إذا جاء غد فقد راجعتها) أي فلا يكون هذا رجعة الآن ولا غداً (قوله) وهو لا يكون لأجل) أي فسكاً لا يجوز التأجيل في نكاح كما تقول اعقد لي على بنتك الآن وحلية الوطء إنما تكون في البعد لا يجوز التأجيل في الرجعة كأن يقول إذا جاء غد فقد ارتفعت (قوله) ولا احتياجاً لنية مقارنة) أي لا تقول أو للفعول أي ولا نية هنا (قوله) فلا يستمتع بها قبل الفداء) هذا التفريع غير صحيح لأن حكمها قبل الفداء حكم من لم تراجع فحقه في الرجعة حينئذ باق فإذا وطئها وهو يرى أن رجعتها صحيحة فقد قارن فعله نيته فكيف لا يكون رجعة اه بن (قوله) قبل مجيء الفداء) أي بأن ولدت أو نزل عليها الدم الثالث (قوله) تأويلان) الأول منهما لمبد الحق والثاني لابن حمز (قوله) لا تكون إلا بنية بعد الطلاق) أي إلا بنية تحدث بعد الطلاق السابق والفرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كإن تزوجت فلانة الأجنبية فهي طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق أن الطلاق حق على الرجل أي حق يحكم به عليه والرجعة حق له فالحق الذي عليه يلزم بالتزامه والحق الذي له ليس له أخذه قبل أن يجب ولو أشهد به

في غيبته (قد ارتفعت) لأن أرجعة لا تكون إلا بنية بعد الطلاق وشبه في بطلان الرجعة قبل الطلاق قوله (كاختيار الأمة) المتزوجة بعد (نفسها أو زوجها) أي أحدهما بعينه (بتقدير عتقها) كأن تقول ان عتقت فقد اخترت نفسي أو اخترت زوجي فإنه لو ولو أشهدت على ذلك ولها اختيار خلافه ان عتقت

(بخلاف) الزوجية (ذات الشرط) أى التى شرط لها الزوج عند العقد أن أمرها بيدها أن تزوج عليها أو تسرى أو أخرجها من بلدها أو بيت أبيها (تقول) قبل حصول ما ذكر (أن فعله) زوجى فقد فارقت (فانه يلزمها وليس لها الانتقال إلى غيره لأن الزوج أقام مقامه فى تملكه إياها ما يملكه وهو يلزمه ما ألزمه نحو أن دخلت الدار فانت طالق فكذلك (٤٣١) هى وهذا يفيد كما قال ابن عرفة لزوم ما أوفته من

الطلاق كما قال المصنف لما أوفته من اختيار زوجها وهو كذلك ولما ذكر المواضع التى لا تصح فيها الرجعة ذكر ما تصح فيه بقوله (وصحت رجعتى ان قامت) له (بينة) بعد العدة (على إقراره) بالوطء فيها أى أو بالتلذذ بها فيها وادعى أنه نوى به الرجعة (أو) على معانيتها (نصرته) لها (وميئته) عندها (فبها) أى فى العدة وادعى الرجعة بها وأما شهادتها على إقراره بذلك من غير معانيتها لما ذكر فلا يعمل بها ثم ان أراد بالتصرف التصرف الخاص بالأزواج كما كل معها وغلق باب عليهما دون أحد معهما فالواو فى كلامه بمعنى أو إذ يكتفى أحدهما وإن أراد العام كسواء نفقة وفاكهة من السوق وبها لها كانت الواو على حقيقتها لكن لا حاجة لتذكر التصرف لأن معانيتها المبيت وحدها تكفى فى تصديقه فأولى إذا انضم إليها التصرف العام (أو قالت) المطلقة

(قوله بخلاف ذات الشرط الخ) ما ذكره المصنف من الفرق بين المثلثين هو المعروف من قولى مالك وقيل ان المثلثين مستويان فى لزوم ما أوفته قبل حصول سبب خيارها وهو لابن حارث عن أصبغ مع رواية ابن نافع وقيل انهما مستويان فى عدم لزوم ما أوفته قبل حصول سبب خيارها وهو للاباجى عن المغيرة مع فضل عن ابن أبى حازم * واعلم أن محل الخلاف إذا كان للعلق على فعله أمرها بيدها وأما لوعاق الطلاق أو العتق فلا خيار لها اتفاقا كما قال البدر القرافي ابن رشد وهذه المسئلة هى التى يحكى عن ابن الماجشون أنه سأل فيها مالك عن الفرق بين الحرية ذات الشرط والأمة فقال له أتعرف دار أبى قدامة وكانت دارا يلعب فيها الأحداث بالحمام معرضا له بقلة التحصيل فيها سأل عنه وتوينا له على ترك أعمال نظره فى ذلك حتى لا يسأل إلا عن أمر مشكل اما نظرين قال بعض المحققين والانصاف أن سؤاله وارد ولذلك اختلف النقل عن مالك من التفرقة بين المثلثين واتحادهما فى الحكم (قوله لأن الزوج الخ) هذا إشارة للفرق بين المثلثين وحاصله ان اختيار الأمة قبل العتق فعل للشيء قبل وجوبه لها بالشرع وإنما ذات الشرط فاختيارها لما اختارته فعل للشيء بعد وجوبه لها بالتمليك (قوله لا ما أوفته من اختيار زوجها) أى لأن الزوج لم يقيم مقامه فى ذلك وإنما أقامها مقامه فى الطلاق فإذا قالت ان فعل زوجى ما ذكر فقد اخترته ثم فعل فلا يلزمها ذلك ولها أن تختار الفراق بعد ذلك (قوله ان قامت بينة على إقراره) حاصله انه بمنها قضاء العدة ادعى انه راجعها فيها وأقام بينة تشهد أنه أقر فى العدة أنه وطئها أو تلذذ بها وادعى انه نوى بذلك الرجعة فانه يصدق فى دعواه أنه أراد بذلك الرجعة وتصح رجعتة حينئذ والوضع أن الحلوة بها قبل الطلاق قد علمت ولو بامرأتين وحيث كانت تصح الرجعة باقامة البينة على إقراره بالوطء فى العدة مع دعواه انه نوى بها الرجعة فلو دخل على مطلقة وبات عندها فى العدة ثم مات بعد العدة ولم يذكر أنه ارتجعها فلا يثبت بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة وكلام المصنف يحتمل احتمالا آخر وهو ان يكون المعنى ان قيام البينة بعد العدة على الإقرار بالرجعة فى العدة تصح به الرجعة وهو وإن صح فى نفسه إلا أن النص عليه قليل الجدوى لكونه جليا فالصواب ما حمله عليه الشارح (قوله أو على معانيتها الخ) أى أو أقام بعد العدة بينة من الرجال تشهد على معانيتها الخ وإنما قلنا من الرجال لأن شهادة النساء هنا لا تنفع وحاصله أنه اذا ادعى انه نوى بذلك فى العدة رجعتها فانه يصدق فى دعواه وتصح رجعتة (قوله وادعى الرجعية بها) أى ادعى أنه نوى بذلك رجعتها (قوله على إقراره بذلك) أى على إقراره فى العدة أنه يبيت عندها ويتصرف لها (قوله فالواو فى كلامه بمعنى أو) وبأوعبر ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب لارادتهم التصرف الخاص بالأزواج (قوله وإن أراد العام) أى وهو الذى لا يختص بالأزواج (قوله كانت الواو على حقيقتها) وبالواو عبر فى المدونة لارادة التصرف العام الذى يقع من الزوج وغيره (قوله تكفى فى تصديقه) أى ان نوى بذلك رجعتها (قوله فأقام الزوج بينة) أى من الرجال لا من النساء لأن شهادتها على إقرارها بعدم الحيض لا على رؤية الدم حتى يكفى النساء (قوله بأن شهدت) أى البينة التى أقامها (قوله أولم أحض ثالثة) هكذا نسخة الشارح باللام والأولى ثالثة بالنون والا ففى محل بمجرد رؤية الدم الثالث (قوله وليس بين قولها) أى قولها حضت ثالثة وقولها لم أحض

عند قصدها اجتماعها أنا (حضت ثالثة) فلا رجعة لك على (فأقام) الزوج (بينة) شهدت (على قولها قبله) أى قبل هذا القول (بما يكذبها) بان شهدت بانها قالت لم أحض أصلا أولم أحض ثالثة وليس بين قولها بما يمكن ان تحيض فيه فتصح رجعتها فان لم يعمها لم تصح ولو رجعت لتصديقه (أو أشهاد) الزوج (برجعتها) فى العدة (فصمت) يوما أو بضعة (ثم قالت كانت) بعدنى قد انقضت (قبل اشتدادك

برجعي فتصح رجته وتعد نادمة ومفهوم سمعت أنها لو بادرت بالانكار لم يصح ان مضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة (أو) أي وصحت رجته ان ادعى بعد (٤٢٢) انقضاء العدة أنه كان راجعاً فيها وكذبت فلم يصدق لعدم البينة فتزوجت بغيره ثم

(وَلَدَتْ) ولدا كاملا (لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من وطء الثاني لحق بالأول لظهور كون الحمل منه ويفسخ نكاح الثاني (وَرَدَّتْ) إلى الأول برجته (التي ادعاها ولم تصدقه عليها لأنه تبين أنها حين الطلاق كانت حاملا وعدة الحامل وضع حملها كاله) (وَلَمْ تَحْرَمْ) الزوجة (على) الزوج (الثاني) تأييدا إذا مات الأول أو طلقها لانا لما ألحقنا الولد بالأول لزم أن يكون الثاني تزوج ذات زوج لامتنعة (وان) راجعها (وَلَمْ تَعْلَمْ) بها (أي بالرجعة) (حتى انقضت) العدة (وتزوجت أو وطئ) الأمة (المرجعة) (سيد فكاك) (الولين) فإن تلذذ بها الثاني غير عام بأنه راجعها فانت على المراجع والا فلا ثم ذكر الأمر الرابع وهو احكام المرتجعة بقوله (والرجعية) وهي المطلقة التي يملك مطلقها رجعتها (كالزوجة) الغير المطلقة في لزوم النفقة والكسوة والتوارث والظهار والطلاق وغير ذلك (الا في تحريم

أصلا أولم احض ثانية (قوله وتعد نادمة) أي بقولها كانت عدتي قد انقضت قبل اشهادك برجعي (قوله أو ولدت لدون ستة أشهر الخ) في بعض النسخ ولو تزوجت وولدت لدون ستة أشهر ردت برجته قال ابن غازي وهي أجود من نسخة أو ولدت لأنه عطف على ما تصح فيه الرجعة فيكون قوله ورددت لرجته حشوا ثم ان المسئلة يصح تقريرها بما هو في الجواهر من أنه راجعها فادعت انقضاء العدة وتزوجت فانت بولد لدون ستة أشهر فردد للأول برجته وهو ظاهر ويصح تقريرها بما قاله الشارح تبعا لابق من أنه ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعاً في العدة وكذبت فتزوجت بغيره وأنت بولد لدون ستة أشهر فردد للأول برجته وبهذا قررنا في التوضيح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبدالحق لكن قولهم ردت للأول برجته مشكل على هذا إذ الأول انما حصل منه دعوى الارتجاع لانشاء الرجعة إذ لم يعلم ذلك منه وأجاب ابن عبد السلام بأن دعوى الارتجاع تزلت منزلة انشاء الارتجاع وفيه نظر لأن الدعوى تختمل الصدق والكذب والانشاء لا يخلطهما فالأولى أن يقال معنى قولهم ردت للأول برجته أي التي ادعى أنه كان أنشأها ولذا قال ابن عرفة انها رداليه لقيام دليل صدقه في دعواه أنه كان أنشأ ارتجاعها تأمل انظر بن (قوله لدون ستة أشهر من وطء الثاني) أي ولاتل من أمد الحمل من يوم الطلاق (قوله برجته التي ادعاها) أي التي ادعى أنه كان أنشأها (قوله لانا لما ألحقنا الولد بالأول الخ) قال خشي وفي هذا التعليل نظر لأنه يوم أن تزوج العدة من طلاق رجعي يؤيد وليس كذلك اه وفي بن ان ما في التوضيح من أنه لا يتأبد التحريم على من تزوج رجعية من غيره هو قول ابن القاسم وقال غيره في المدونة يتأبد عليه تحريمها كالبائن وهو ظاهر كلام المصنف في أول النكاح (قوله فكاكولين) أي فكذبات الوليين (قوله غير عام بأنه) أي بان مطاقها راجعها (قوله والا فلا) أي وإلا بان كان تلذذها الثاني علما بان مطلقها راجعها أولم يحصل من الثاني الا مجرد القدر لم تفت على الأول إلا ان يحضر الأول عقدها على الثاني ساكتا فتفوت عليه وتكون للثاني وعده صحيح كما في التوضيح عن مالك لأن حضور الأول عقد الثاني تكذيب لبيته الشاهدة بالرجعة وهذا بخلاف مسألة قوله في الطلاق كييعها أو تزويجها فان عقد الثاني يفسخ ويعطل اقامن الأول انظر بن (قوله الاستمتاع) أي ولو بنظر لشعر أو لوجه وكفين بلذة واما نظره لوجهها وكفها بالذة فجائز (قوله والدخول الخ) المراد به الحولية بها والسكنى معها فقط وأما سكناه معها في دار جامعة له وللناس فهو جائز ولو كان أعزب (قوله والاكل معها) أي فكل واحد ما ذكر حرام وكذا كلامها ولو كانت نيته رجعتها وانما شدد عليه هذا التشديد لئلا يتذكر ما كان في جامعها فلا يرد أن الأجنبي يباح له ذلك مع الاجنبية (قوله ولو كان معها من محفظها) هذا راجع للاكل معها وذلك لأن الاكل معها أدخل في الموادة فمنع منه لذلك ولو كان معها من محفظها (قوله وصدقت الخ) حاصله أن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها فقالت عند ذلك قد انقضت عدتي بثلاثة اقراء أو بوضع الحمل فانها تصدق في ذلك ولو خالفها الزوج ان كان قد مضى زمن من طلاقها يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت غالبا ومساوبا ولا يمين عليها ولو خالفت عادتها (قوله سقطا أو غيره) أي خلافا للجرجاجي القائل لا تصدق إذا ادعت انقضاء العدة بوضع سقط (قوله أي مدة الخ) أي في المدة التي يمكن تصديقها فيها امسكنا

عاديا الاستمتاع والدخول عليا والاكل معها ولو كان معها من محفظها (وَصَدَقَتْ) للطلقة (في) دعوى (انقضاء عده القية والوضع) سقطا أو غيره (بلا يمين) ولو خالفت عادتها أو خالفها الزوج فتحل للإزواج ولا توارث (ما أمكن) أي مدة امكان تصديقها (وسئل النساء) ان ادعت انقضاء العدة في مدة ينذر انقضاؤها فيها

كالشهر لجواز أن يطلقها
أول ليلة من الشهر وهي
ظاهر يأتيها الحيض
وينقطع قبل الفجر ثم
يأتيها ليلة السادس عشر
وينقطع قبل الفجر أيضا
ثم يأتيها آخر يوم من الشهر
بعد الغروب لأن العبرة
بالطهر في الأيام ولك أن
تلفزها فتقول ما امرأة
مدخول بها غير حامل
طلقت أول ليلة من
رمضان فعلت للزواج
أول يوم من شوال ولم يفها
صوم ولا صلاة منه (ولا
يفيدها تكذيبها نفسها) إذا
قالت كنت كاذبة في قولي
قد انقضت عدتي فلانحل
لمطابقها إلا بقصد جديد ولا
ترثه إن مات (ولا يفيدها
دعواها) أنها رأت أول
الدم من الحيضة الثالثة
(وانقطع) قبل استمراره
المعبر وهو يوم أو بضعة
والمذهب ما قاله ابن عرفة
المذهب كله على قبول
قولها أنها رأت أول الدم
وانقطع (ولا يفيدها إذا
قالت أني كذبت في قولي
حضت الثالثة أو وضعت
رؤية النساء لها) فصدقها
وقلن ليس بها أثر حيض
ولا وضع ولا يلتفت إلى
قولهن وقد بانت بمجرد
قولها ذلك (ولو مات
زوجها) أي الرجعة
بعد كسنة من طلاقها

عاديا لكون تلك للدة يمكن انقضاء العدة فيها غالبا أو مساويا (قوله كالشهر) أي فإن شهدت لها أن
النساء قد يحضن لمثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو غير يمين قولان وعلم بما ذكره الشارح أن قول
المصنف وسئل النساء ليس مرتبطا بقوله ما يمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن الانقضاء فيه غالبا أو
مساويا صدقت بلا يمين ولا حاجة لسؤال النساء بل هو مقتضى راجع لما إذا ادعت مالا يمكن فيه
الانقضاء إلا نادرا فإن ادعت انقضاءها في مدة لا يمكن انقضاؤها فيها غالبا ولا نادرا لم تصدق ولا
يسأل النساء فلا تناسم ثلاثة (قوله لجواز الخ) أي وإنما كان الشهر يمكن انقضاء العدة فيه لجواز الخ
(قوله لأن العبرة بالخ) أي وحينئذ فلا يضربان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل فجر تلك
الليلة (قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها) يعني أنها إذا قالت أولا عند أرادة الزوج رجعتها عدتي قد
انقضت بما يمكن من إقرار أو وضع وقتها أنها مصدقة في ذلك وقد بانت منه فإذا قالت بعد ذلك كنت
كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإن ذلك يعد منها ندما ولا تحل لمطابقها إلا بقصد جديد (قوله فلا تلحق الخ) أي
لأنها داعية للكاح بلاولى وصادق وشهود (قوله ولا يفيدها دعواها الخ) يعني أن الزوج إذا أراد
رجعتها فادعت أنها رأت الحيضة الثالثة ثم ادعت بعد ذلك أنها رأت أول الدم من الحيضة الثالثة
وقلت كنت أظن دوامه فانقطع قبل استمراره للمعبر في العدة فلا يفيدها ذلك وقد بانت بقولها
الاول وقد تبع المصنف فيما قاله ابن الحاجب (قوله المذهب كله على قبول قولها الخ) أي وحينئذ فلها
السكوة والنفقة وتصح رجعتها وقال الشيخ أحمد الزرقاني إن قبول قولها فيما عدا الرجعة لأنه
يحتاج في الفروج فيحمل كلام ابن عرفة على ما عده قال بن وما قاله الشيخ أحمد وإن كان ظاهرا
لكن المذهب ما قاله ابن عرفة من قبول قولها أنه انقطع حتى بالنسبة للرجعة وهذا إذا لم يتبادر الدم
وعاودها عن بعد أي بعد طهر تام وأما إن عاودها عن قرب فهل الرجعة فاسدة لأنه قد تبين أنها
حيضة ثالثة صحيحة وقت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح أولا تبطل تلك الرجعة ورجوع الدم
عن قرب كرجوعه عن بعد قولان حكاهما أبو الحسن عن عياض ونص أبي الحسن عياض واختلفوا
إذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تبادره ثم رجع هذا الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لأنه
قد استبان أنها حيضة ثالثة صحيحة وقت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجع الدم عن
قرب أو بعد اه ثم ذكر أبو الحسن عن عبد الحق في النكاح أنه حكى القولين وقال بعدها والقول
الاول يعني التفصيل عندي أصوب اه وتبين أن القرب هو أن لا يكون بين الدمين طهر تام إذا
علمت هذا فيمكن الجمع بين كلام المصنف وابن عرفة فمراد المصنف أن قولها انقطع الدم لا يفيد
أي في صحة الرجعة لأنه نفي لقبول قولها مطلقا ويحمل المصنف على ما إذا عاودها الدم عن قرب
وقول ابن عرفة المذهب قبول قولها أي مطلقا حتى في الرجعة ويحمل على ما إذا عاودها الدم عن
بعد فتأمل (قوله ولا رؤية النساء) حاصله أن الزوج إذا أراد رجعتها فقالت حضت ثالثة أو وضعت
ثم قالت أني كذبت في قولي حضت ثالثة أو وضعت فرأى النساء إليها فصدقها وقان ليس بها أثر
حيض ولا وضع فلا يفيدها تكذيب نفسها ولا رؤية النساء لها وتصديقهن لها وبانت بمجرد
قولها حضت ثالثة أو وضعت إذا كان في مقدار تحيض فيه النساء والفرق بين هذه المسئلة والتي
ولها حيث قائم المذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة دون هذه أنها في هذه قد صرح
بتكذيب نفسها ولم تستند لما تنذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر المصنف هذه عقب قوله ولا
يفيدها تكذيبها نفسها بقوله وإن رأتها النساء تقية كان أحسن لأن هذه كالتمتة لها اه عقب
قوله ولو مات زوجها الخ) حاصل المسئلة أنه إذا طلقها طلاقا رجعيًا ثم مات بعد سنة أو أكثر من يوم

يخبره النقل فالاولى حذفها
 لا بها. خلاف الراد
 (قالت لم أحض الا
 واحدة) أو اثنتين
 والأخصر أن يقول
 قالت لم تنقض فانا أرته
 (فان كانت غير مريض ولا
 مريضة لم تصدق) فلا
 ترته ولو واقت عادت كما
 هو ظاهر النقل (إلا إن
 كانت تظهره) أى تظهر
 عدم انقضاء عدتها في حياة
 مطلقها وتكرر منها ذلك
 حتى ظهر للناس قصد
 يمين وترته لضعف التهمة
 حينئذ ولو في أكثر من
 عامين وأما للرضع
 والريضة فيصدقان
 مدتها بلا يمين ثم فصل
 فيما دون السنة وأنها تارة
 تصدق يمين وتارة بلا
 يمين فقال (وحلفت) إذا
 مات قبل السنة من طلاقها
 (في) دعواها عدم انقضاء
 عدتها وقدمى من وقت
 طلاقها (كالسنة) الأشهر
 ونحوها مما قبل السنة
 واقت عادت أو خالفت
 ولم تكن مريضة ولا
 مريضة ولا أظهرت
 ذلك قبل موته (لا) في
 (كالأربعة) أشهر (وعشر
 فلا تخلف بل تصدق بلا
 يمين وظاهر النقل حلفها
 فلو قال وحلفت فيما دون

الطلاق فقالت لم أحض من يوم الطلاق إلى الآن أصلا أو لم أحض إلا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في
 الثالثة فلا يخلو حالها من أمرين تارة تظهر في حال حياة مطلقها احتباس دمه وتكرر ذلك حتى يظهر
 ذلك للناس من قولها وفي هذه الحالة يقبل قولها يمين وترث لضعف التهمة حينئذ وتارة لم تكن
 تظهره في حال حياة مطلقها فلا يقبل قولها ولا ترث لدعواها امرئادراً والتهمة حينئذ قوية وأما إذا
 مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى سنة وادعت عدم انقضاء العدة فانها تصدق في ذلك
 وترته لكن يمين ان كانت لم تظهر انحباس الدم حال حياة مطلقها والأفلا يمين وإن مات بعد أربعة
 أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى ستة أشهر صدقت من غير يمين مطلقا هذا كله ان كانت غير
 مريضة ولا مريضة فإن كانت مريضة أو مريضة فانها تصدق في ذلك وترته بلا يمين ولو
 فوق العام لأن المرض والرضاع يمنعان الحيض غالبا فلا تهمة حينئذ (قوله الكاف استقصائية)
 الحق انها مدخلة لما زاد على السنة وما في نقل الوق من ذكر السنة فهو فرض مثال لا يخص
 (قوله ولو واقت الخ) أى هذا إذا خالفت عادتها بل ولو واقتها وقال بعضهم محل عدم تصديقها بعد السنة
 عند عدم الاظهار ما لم توافق عادتها وإلا صدقت بغير يمين كالرضع والريضة وهو معقول للعنى اه
 عدوى (قوله إلا أن كانت تظهره) ما ذكره المصنف من التفرقة بين من كانت تظهر احتباس الدم
 حال حياة مطلقها ومن لم تكن تظهره هو قول الموازية وقال في سماع عيسى أنها تصدق بيمين مطلقا
 أى كانت تظهره أم لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد فإما إذا ادعت ذلك بعد السنة أو بقرب
 انسلاخها ثم قال وأما لو ادعت ذلك بعد موت زوجها بأكثر من العام أو العامين فلا ينبغي أنها تصدق
 إلا ان تكون ذكرت ذلك في حياته قولاً واحداً اه قال طي وحيت جرى المصنف على قيد
 الاظهار فلا خصوصية للسنة في حمله عليها نظر فالاولى ان يحمل كلام المصنف على المسئلة الأخيرة
 التفرقة عليها ويكون بمفهومه جاريا على ما في سماع عيسى فيتنفى عنه الاعتراض اه بن (قوله أى تظهر
 عدم انقضاء عدتها) أى تظهر احتباس دمه وأن عدتها لم تنقض (قوله وتكرر منها ذلك الخ) لم يكن
 في الرواية تكرروا إنما فيها تذكر ذلك انظر المواق (قوله فيصدقان مدتها) أى فيصدقان في دعوى
 عدم انقضاء العدة إذا كانت تلك الدعوى في مدتها أى المرض والرضاع * وحاصله انه إذا كانت
 المرأة مريضة أو مريضة في كل المدة التي بين الموت والطلاق فانها تصدق في دعواها في هذه الحالة عدم
 انقضاء العدة بغير يمين ولو كانت تلك المدة سنة فأكثر فإن كانت مريضة أو مريضة في بعض تلك المدة
 وادعت عدم الانقضاء بعد الفطام وبعد زوال المرض ففى المواق عن ابن رشد أن حكم المرض بعد
 الفطام كالتى لا ترضع من يوم الطلاق لأن ارتفاع الحيض مع الرضاع ليس بريبة اتفاقا وحينئذ
 فتصدق يمين بعد الفطام بسنة فأكثر إذا كانت تظهره في حياة مطلقها ومثلها المريضة إذا ادعت عدم
 الانقضاء واحتباس الدم بعد المرض بسنة فأكثر فإن كانت لا تظهره لا تصدق ولو يمين وأما
 لو ادعت ذلك بعد الفطام بأقل من سنة فانها تصدق يمين (قوله عدم انقضاء عدتها) أى لا احتباس
 للدم (قوله وعشر) أى عشر ليال والاولى حذفه لأنه مما دخل تحت الكاف في قوله كأربعة لأنها
 مدخلة لما زاد على الأربعة للسنة والموجود في النسخ الصحيحة لافى كالأربعة أشهر وعليها مؤاخذه
 من جهة البرية قال ابن مالك في الكافية

وان تعرف ذا اضافة فمع * آخر اجعل آل وغيرذا اتمع

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيدخلون آل على كل من الجزأين قول الرضى ونقل السراف
 جواز دخولها على الأول فقط نحو الالف دينار اه (قوله وندب) أى على المشهور خلافا لمن

قال بوجوبه (قوله وأصاب) أى فعلت صوابا أى مندوبا (قوله من منعت نفسها من الزوج) أى بعد الرجعة (قوله فتشابه على ذلك) أى ولا تكون بذلك عاصية لزوجها فلا تسقط نفقة بها بذلك (قوله والمعتبر) أى فى تحصيل المندوب (قوله وشهادة السيد) أى ولو كان أعدل أهل زمانه (قوله والولى) أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للسيد ولو عبر المصنف بالولى كان أشمل (قوله كالعدم) أى فلا يحصل المندوب بأشهادهما لاتهامهما على ذلك ولو طلق الزوج وادعى الرجعة فى العدة وشهد له السيد أو الولى مع غيره كانت الشهادة كالعدم لانه يتهم على ذلك ولا فرق فى الولى بين المجر وغيره (قوله وندبت المتعة) أى على المشهور وحينئذ فلا يقضى بها ولا تحاصن بها الغرماء إذ لا يقضى بمندوب ولا يحاصن به الغرماء وقيل انها واجبة ان قلت ان حقا وعلى فى الآية يقتضيان الوجوب قلت المراد بالحق الثابت المقابل للباطل والمندوب والأمر المستفاد من على للندب بقرينة التقيد بالمحسنين والمتقين لأن الواجبات لا يتقيد بهما (قوله لجبر خاطرها) أى من الألم الحاصل لها بسبب الفراق وهذا يقتضى ان الندب معلل بما ذكر وفى تكميل التقيد عن ابن سعدون قولهم المتعة لاتسلى وجبر خاطر فيه اعتراض لان المتعة قد تزيدها أسفا على زوجها بتذكرها حسن عشرته وكرامته صحتة فالظاهر أنها شرع غير معلل وقال ابن القاسم ان لم يتمتعها حتى ماتت ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلى (قوله على قدر النكاح) الأولى وعلى قدر حاله ليفيد أنها فى نفسها مندوبة وان كونها على قدر حاله مندوب آخر كما هو ظاهر كلام ابن عرفة فان قلت أى فرق بينها وبين الفقة حيث روعى فى النفقة حالها وفى المتعة حاله فقط قلت الفرق أن المطلقة انكسر خاطرها بالفراق والفراق جاء من قبله فروعى فيها حاله ونفقة الزوجة مستمرة فلشقيها روعى فيها حالها (قوله بعد العدة للرجعة) حاصله أن المتعة تكون لكل مطلقة سواء كانت رجعية أو بائنا الا انها تدفع للبائن أثر طلاقها والرجعية بعد العدة لانها مادامت فى العدة ترجع الرجعة فلا ألم عندها بخلاف الأولى (قوله لم يرجع بها) أى وحينئذ فتتاف عليه وانما كان لا يرجع بها لأنها كعبة مقبوضة (قوله ان ماتت بعد العدة) أى والحال انها لم تمنع لانها باقتضاء العدة تستحقها ومن مات عن حق كان لورثته واما ان ماتت قبل تمام العدة فلا شيء لورثتها لانها لاتستحقها الا بعد الخروج من العدة وأما الوفاة الزوج قبل ان يتمتع أو ردها له صحتة قبل دفعها لها سقطت عنه بائنة كانت أو رجعية كذا فى عقب والظاهر نخرج ذلك على الخلاف فى ان نديها معلل بجبر خاطر أو تعبدى فعلى الثانى تؤخذ من تركته وأما وطولها وكان مريضا مريضا مخوفا يوم الطلاق أخذت منه بعد العدة فى الرجعية ويوم الطلاق فى غيرها لانه لما أمر بها لجبر كسر خاطر لم يكن متبرعا ولا يتوهم هدم طلبها منه لانها وارثة ومن باب أولى ما إذا طرأ المرض بعد الطلاق لانها بعد العدة غير وارثة (قوله ككل مطلقة طلاقا بائنا) أى قد دفع لها المتعة ان كانت حية أو لورثتها ان ماتت والمراد كل مطلقة طلقها زوجها أو حكم الشرع بطلاقها وعلى الثانى يستثنى المرتدة دون الأول وبقول الشارح طلاقا بائنا صح التشبيه فى كلام المصنف واندفع قول ابن عاشر كافى بن ان فى التشبيه ركة من جهة أن فيه تشبيه الشيء بنفسه والعبارة السلسة أن لو قال والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية فى نكاح لازم الخ اهـ (تنبيه) قد علمت ان المرتدة لامتعة لها ولو عادت للإسلام والظاهر عدم تمتعها أيضا إذا ارتدت الزوج سواء عاد للإسلام أم لا كما قاله شيخنا (قوله فى نكاح) هذا لقولنا المطلقة لا تكون الامن نكاح لكنه صرح به لأجل قوله لازم وقوله لازم أى سواء كان صحيحا أو فاسدا ولزم بفواته كالفاسد لصداقه إذا طلق فيه بعد البناء واحترز المصنف

(وأصاب : من منعت)
نفسها من الزوج (اهـ) أى
لأجل الاجتهاد فتشابه على
ذلك وهو دليل على كمال
رشدها والمعتبر اشهاد
غير سيدها وولائها (وشهادة
السيد) والولى (كالعدم)
ولما كان من توابع الطلاق
لمتعة بين أحكامها بقوله
(و) ندبت (المتعة) وهى
ما يعطيه الزوج ولو عبدا
لزوجته المطلقة زيادة على
الصداق لجبر خاطرها
(على قدر حاله) لقوله
تعالى على الموسع قدره
وعلى المقتر قدره (بعد
العدة للرجعية) لأنها
مادامت فى العدة ترجو
الرجعة فلا كسر عندها
ولانه لو دفعها قبلها ثم
ارتجعها لم يرجع بها (أو)
الى (ورثتها) ان ماتت
بعد العدة ثم شبه فى الحكمين
الدفع لها أو لورثتها قوله
(ككل مطلقة) طلاقا
بائنا (فى نكاح لازم) ولو
لزم بعد الدخول والطول
(لافى فسخ) محترز مطلقة

بقوله لازم عن غير اللازم وهو شيان الأول الفاسد الذي لم يرضع بالدخول والثاني الصحيح غير اللازم كزكاح ذات العيب فانها ان ردها لعيه أو ردها لعيها فلا تمتع وإلى الأول أشار الصنف بقوله لافي فـخ وإلى الثاني أشار بقوله أو عتارة لعيه (قوله الارضاع فيندب فيه للثمة) أى إلا إذا كان الفسخ لاجل رضاع فانه يندب فيه للثمة وظاهره مطاقا سواء كان لها نصف الصداق أم لا وهو كذلك والأول كما إذا ادعى الزوج الرضاع وأنكرت وكان ذلك قبل البناء والثاني كما لو صدقته أو ثبت ذلك بالبينه فانه لا نصف لها في هذه الحالة إذا فسخ قبل البناء (قوله وملك أحد الزوجين صاحبه) أى وأما لو ملك أحدهما بعض صاحبه فالثمة لحصول الام لأن ملك البعض يمنع الوطء (قوله والا تمتع) أى والا يكن دفع عنها برضاها بل بغير رضاها أو لم يكن بعوض أصلا بل بلفظ الخلع تمتع (قوله فان لم يرض لها) أى بأن عقد عليها تفويضا وطلقها قبل البناء ولم يسم لها شيئا قبل الطلاق (قوله تحت العبد) أى حال كونها تحت العبد واحتراز بقوله لعتقها عن التى اختارت نفسها لتزوج أمة عليها أو ثانية لكونه شرطها لذلك عند العقد أو بعده فانها تمتع لان القراق بسببه بخلاف المختارة لعتقها (قوله وأما لعيهما) أى وأما لوردها الزوج لعيهما (قوله ناسب الخ) أى نظراً لما بين السبب والسبب من الارتباط وان كان الانسب من حيثية اعتبار خصوصية السبب بتقديم الایلاء على الطلاق الرجعى لانها سبب والطلاق الرجعى مسبب والسبب مقدم على السبب طبعاً فيقدم عليه وضماً لاجل أن يوافق الوضع الطبع تأمل

باب الایلاء

(قوله الایلاء بين الخ) أى الایلاء شرعاً وأما لغة فهو الحلف على الامتناع من الشيء مطلقاً (قوله الحلف بالله) كوالله لا أطؤك أصلاً ومدة خمسة أشهر (قوله أو التزام نحو عتق الخ) المراد بنحو ما ذكر الصوم والصلاة والطلاق وذلك كأن يقول ان وطئتك فعلى عتق عبدى فلان أو فعلى دينار صدقة أو فعلى الشئ الى مكة أو فعلى صوم شهر أو صلاة مائة ركعة أو فأنات طالق (قوله أو نذر ولو مبهما) أى أو التزام نذر ولو مبهما والأولى حذف ولو لأن ما قبل البالغة وهو النذر المعين هو عين قوله أو اترام نحو عتق أو صدقة الخ الآن أن تجعل الواو للحال ولو زائدة (قوله نحو قوله على نذر ان وطئتك الخ) اعلم أن الصورة الأولى ایلاء من غير خلاف وأما الصورة الثانية ففيها خلاف فقد ذكر في التوضيح الخلاف في نحو على نذر أن لا أطؤك أو لا أقربك ونصه وان قال على نذر أن لا أقربك فهو مول عند ابن القاسم وقال يحيى بن عمر ليس بمول وهو بمنزلة قوله على نذر أن لا أقربك وهو نذر في معصية اه ووجه القول الأول أن هذا تعليق في المعنى على معصية لأن على نذر أن لا أطؤك أولاً أقربك في معنى على نذر إن اتقى وطؤك أو مقاربتك والمعلق على المعصية لازم ووجه القول الثاني فيها ذكره ظاهر لان قوله أن لا أقربك أو ان لا أطؤك مؤول بمصدر مبتدأ وما قبله خبر وكأنه قال عدم مقاربتك أو عدم وطئك نذر على ولا شك أن هذا ليس بتعليق وإنما هو نذر معصية وأما ان صرح بالتعليق نحو على نذر إن وطئتك فليس من محل الخلاف وليس للخلاف فيه وجه خلافاً لمعلق لان المعلق نذر مبهم مخرج كقارة اليمين فلا معصية فيه انظر بن (قوله فلا ينقد لها ایلاء) أى بخلاف السفیه والسكران بحرام فانه ينقد منهما كما يشملهما التعريف (قوله كالسكران) وقال الشافعى ينقد الایلاء من الكافر لمعوم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم الآية فان الموصول من صيغ العموم وجوابه منع بقاء الموصول على عموميه بدليل قوله فان فاءوا فان الله غفور رحيم فان الكافر لا تحصل له مغفرة ولا رحمة بالقيشة وقد يقال ان الكافر يمتدب عذاب الكفر وعذاب المعصية فلم لا يجوز أن يحصل له غفران الذنب

كأذكره ابن عرفة (كلامه ان) فلا تمتع فيه (و) لافي (ملك أحد الزوجين) صاحبه لانه ان كان هو المالك لم يخرج عن حوزة وان كانت هى فهو وامه لها واستثنى من قوله ككل مطلقاً قوله (إلا من اختلعت) منه بعوض دفعته له أو دفع عنها برضاها والا تمتع (أو فرض) أى سمى (لها) الصداق قبل البناء ولو وقع العقد ابتداء تفويضا (وطلقت قبل البناء) لانها أخذت نصف الصداق مع بقاء سلعها فان لم يفرض لها تمتع (و) الا (عتارة) نفسها (لعتقها) تحت العبد (أو) عتارة نفسها (لعيه) سواء كان بها عيب أيضاً أولاً فلا ثمة لها كما لو ردها الزوج لعيها فقط لانها غارة وواله لعيهما مما قلها للثمة (و) إلا (مخيرة) ومملكة لان تمام الطلاق منها ولما كانت الایلاء قد يتسبب عنها الطلاق الرجعى ناسب ذكرها عقب الرجعى فقال [درس]

باب الإیلاء بين

زوج (مسلم) ولو عبداً ومراده باليمين ما يشمل الحلف بالله أو بصفة من صفاته أو التزام نحو عتق أو صدقة أو مشى لمكة أو نذر ولو مبهما نحو قوله على نذر ان وطئتك أولاً أطؤك (مكلف) لا صهي ومجنون فلا ينقد لها ایلاء كالسكران (نصور) بضم التحتية

بالفيئة (قوله أى يمكن) فيه نظر بل تصور بضم التحتية ممانه يتعقل وأما بفتحها على أنه معنى للفاعل فعنه يمكن فالأولى للشارح أن يقول أى يتعقل أو بفتحها أى يمكن امكانا عاديا وقاعه حالا أو مآلا فلا يرد أن الشيخ القاني يمكن جماعه لأن هذا الامكان عقلى لاعادى وقوله يمكن وقاعه أى يمكن الوقاع من جهته - واء أمكن من جهتها أم لا فينقد الایلاء إذا أمكن الوقاع من جهته ولو كانت رتقاء أو عفلاء أو صغيرة لا تطبق أو غير مدخول بها (قوله مرضا لا يمنع الوطء) أى فإن منعه فلا إیلاء كما في عقب وفيه نظر فإن المذهب كما قال ابن عبد السلام أنه كالصحيح مطلقا لأنه إن لم يمكن وقاعه حالا يمكن مآلا فالأولى إبقاء المتن على إطلاقه ففى التوضيح عن ابن عبد السلام مانعه ظاهر المذهب لحوق الإیلاء للمريض مطلقا ورأى بعضهم أنه إن كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانقضاء الإیلاء في حقه وهو خلاف المذهب ألا ترى أنه لو آلى الصحيح ثم مرض فإنه يطالب بالفيئة بالجماع فدل هذا على أن التفصيل خلاف المذهب اه بن واعلم أن محل لحوق الإیلاء للمريض إذا أطلق وأما إذا قيد بمدة مرضه فلا إیلاء عليه سواء كان المرض مانعا من الوطء أولا ولو طال المرض إلا أن يقصد الضرر فيطلق عليه حالا لاجل قصد الضرر (قوله ونحوهم) أى كالمرضى مرضا يمنع الوطء حالا بناء على ما قاله الشارح (قوله يمنع وطء زوجته) أى - واء كانت اليمين صريحة في منع الوطء ونحو والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر أو مستلزمة لذلك كحلفه أن لا يلتقي معها أولا يقتسل من جنباتها كما يأتى وخرج بالوطء ما إذا حلف على هجران الزوجة أى على ترك كلامها وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه إیلاء بذلك وخرج بالزوجة السرية وأم الولد فإذا حلف على واحدة منهما أنه لا يطؤها أكثر من أربعة أشهر لم يلزمه بذلك إیلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة والصغيرة التى لا تطبق الوطء ولكن لا يضرب لها الأجل حتى تطبق وشمل أيضا المدخول بها وغيرها لكن لا يضرب لها الأجل إلا من الدعاء للدخول ومضى مدة التجهيز وشمل أيضا الزوجة السكينة في عصمته حين الحالف والتجدة بعد الحالف كقوله لامرأة أجنبية والله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر ونوى أن تزوجها فإذا عقد عليها لزمه الإیلاء (قوله الباء بمعنى على) أى لأن منع الوطء محلوف عليه لا محلوف به (قوله تنجزا) أى كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر وصنيع الشارح يقتضى أن قوله وإن تعليقا مبالغة في قوله يمين ويصح أن يكون مبالغة في زوجته أو في ترك الوطء لأن كلاما من الثلاثة يكون منجزا ومعلقا * والخاصل أنه لا فرق في لزوم الإیلاء بين كون اليمين منجزا أو معلقا ولا فرق بين كون منع الوطء المحلوف عليه منجزا أو معلقا كوالله لا أطوك مادمت في هذه الدار أو البلد على ما يأتى ولا فرق بين كون الزوجة المحلوف على ترك وطئها منجزة أو معلقة (قوله فى كذا) أى عتق أو صدقة إلى آخر ما مر (قوله وأما هي فلا إیلاء عليه فيها) فإذا حلف لا يطأ زوجته مادامت ترضع أو حتى تقطم ولدها أو مدة الرضاع فلا إیلاء عليه عندما لك وقال أصبغ يكون موليا قل اللخمى وقول أصبغ أوفى بالقياس لكن الاعتماد قول مالك من أنه لا يكون موليا قال وهو مقيد بما إذا قصد بحلفه على ترك الوطء إصلاح الولد أو لم يقصد شيئا كما قال الشارح (قوله والاثمول) أى والا بان قصد بحلفه مجرد الامتناع فقول (قوله وإن رجعية) أى هذا إذا كانت الزوجية غير مطلقة بل وإن كانت مطلقة طلاقا رجعا فإذا حلف على ترك وطء مطلقته الرجعية كان موليا يضرب له الأجل ويؤمر بعد انقضائه بالفيئة فيرتجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى * فإن قلت لا حاجة لطلاق ثان إذا لم يفف لان الطلاق الرجعى الذى شأن المولى إيقاعه حاصل * قلت إنما احتيج للطلاق الثانى إذا لم يفف لاحتمال أن يكون ارتجع

أى يمكن (وقاعه) جماعه
(وإن مريضاً) مرضا لا
يمنع الوطء وخرج
المحبوب والخصى والشيخ
القاني ونحوهم (بمنع) الباء
بمعنى على متعلقة بيمين أى
يمين من ذكر على ترك
(وطء زوجته) تنجزا
بل (وإن تعليقاً) كأن
وطئت ففى كذا ووصف
الزوجة بقوله (غير
المرضة) وأما هي فلا إیلاء
عليه فيها إن قصد مصلحة
الولد أولا قصد له والا
فقول (وإن) كانت الزوجة
التي حلف على ترك وطئها
(رجعية) فيلزمه الإیلاء
منها لأنها كالتي في العصمة
ورده اللخمى بأنه لاحق
له فى الوطء والوقف إنما
يكون لمن لها حق فيه

وظاهر أن الرجعة حق
له لا عليه فكيف يجبر
عليها ليصيب أو يطلق
عليه طلاق أخرى
(أكثر) ظرف للنوع
ولو قل أن أكثر (من)
أربعة أشهر (لحر أو)
أكثر من (شهرين للعبد
ولا ينتقل) العبد لأجل
الحر إذا حلف على أكثر
من شهرين (بعته بعده)
أى بعد تقرر أجل الإيلاء
عليه ويتقرر في الصريح
بالحلف وفي غيره بالحكم
فلو كانت محتملة وعتق
قبل الرفع فانه ينتقل
بعته لأجل الحر ثم شرع
في أمثلة الإيلاء وبدأ
بضمها فقال (كوالله
لأرجعك) وهى مطلقة
طلاقاً رجعيًا فهو مول
إذا مضت أربعة أشهر من
يوم الحلف وهى معتدة فان
لم ينه ولم يرتجع طلق
عليه أخرى وبنت على
عديتها الأولى فبين منه
بتامها (أو) والله
(لأطؤك حتى تسألني)
الوطء (أو) حتى (تأثني)
له ولا يفيد تقييده بسؤالها
أو الاتيان له لأنه مرة
عند النساء ولا يكون
رفعه للسلطان سؤالاً يبره

وكنتم ومحل كون الرجعة يلحقها الإيلاء فيجبر على الرجعة ليصيب أو يطلق عليه ان لم تنقض عدتها
قبل فراغ الأجل بأن كانت حاملًا أو كان الحيض يأتيها في كل سنة مرة مثلاً والا فلا شيء عليه
(قوله وظاهر أن الرجعة حق له الخ) رد ذلك بأن الرجعة وإن كانت حقاً لا يطالب بها إلا إيانته لما شدد
بالحلف شدد عليه بلزوم الإيلاء أو أن القول بلزوم الإيلاء للرجعية مبنى على القول الضعيف بأن
الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها ثمها مشهور مبنى على ضعيف (قوله ولو قل أكثر يوم) هذا هو
التمتع وقال عبد الوهاب لا يكون مولاً إلا بزيادة معتبرة كعشرة أيام (قوله أكثر من أربعة أشهر)
أى وأما الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فلا يكون به مولاً وروى عبد الملك أنه مول بالأربعة
وهو مذهب أبي حنيفة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص
أربعة أشهر فان فاؤافان اقه غفور رحيم هل الفية مطلوبة خارج الأربعة أشهر أو فيها فعلى المشهور
لا يطلب بالفية إلا بعد الأربعة أشهر ولا يقع عليه الطلاق إلا بعدها وحيث كانت الفية مطلوبة
بعد الأربعة فلا يكون مولاً بالحلف على الأربعة وعلى مقابله يطلب بالفية فيها ويطلق عليه بمجرد
مرورها وتمسك من قال بالمشهور بما تعطيه الفاء من قوله فان فاؤافا فانه تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها
فتكون الفية مطلوبة بعد الأربعة أشهر ولأن الشرطية تصير الماضى بعدها مستقبلاً فلو كانت مطلوبة
في الأربعة أشهر لبقى معنى الماضى بعدها على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل وتمسك للمقابل بأن
الفاء ليست للتعقيب بل لمجرد السببية ولا يلزم تأخر السبب عن السبب في الزمان بل الغالب عليه
المقارنة ورأى أيضاً انه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فاؤافا وان لا تغلب كان عن
الفى لتوغلها فيه كما قيل فلم يأمر أن الإيلاء على المشهور الحلف على ترك الوطء أكثر من المدة
الذكورة للحر وأكثر من شهرين للعبد وأما قيام الزوجة بطلب الفية فأنه يكون بعد أربعة أشهر
لا أكثر للحر وبعد شهرين لأكثر للعبد فالأجل المحلوف على ترك الوطء فيه غير الأجل الذى لها
القيام بعده (قوله ويتقرر) أى الأجل فى الصريح أى فى الحيض الصريح بترك الوطء المدة المذكورة
وقوله وفى غيره وهو المحتمل للمدة المذكورة أو أقل منها كوالله لا أطؤك حتى يقم زيد والحال
أن قدومه محتمل (قوله فلو كانت) أى لليمين محتملة (قوله فهو مول إذا مضت أربعة أشهر الخ) جواب
إذا محذوف أى طوبى بالفية بالمراجعة والاصابة فان لم يف الخ وكان الأولى أن يقول وإذا بالواو
وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته الطلقة طلاقاً رجعيًا والله لا أرجعك فانه يكون مولاً
ويضرب له أجل الإيلاء أربعة أشهر من يوم الحلف فان لم يف بعدها طلق عليه طلاقاً أخرى وهذا
إذا لم تنقض المدة من الطلاق الأول قبل فراغ الأجل والا فلا شيء عليه (قوله أولاً أطؤك حتى
تسألني) حاصله انه إذا قال لها والله لا أطؤك حتى تسألني الوطء أو حتى تأثني للوطء فانه يكون مولاً
ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الحلف فان فاه فى أجل أو بعده بأن كفر عن عيمته ووطئها بدون
سؤال منها فلا أمر ظاهر والاطلاق عليه ثم ما شئ عليه المصنف من انه يكون مولاً بحلفه انه لا يطؤها
حتى تسأله الوطء أو تأتى اليه هو قول ابن سحنون ومقابله قول سحنون ليس بمول وعاب قول ولده
حين عرضه عليه وإنما درج المصنف على الأول لأن ابن رشد قال لا وجه لقول سحنون واستصوب
ما قاله ولده نظراً لمشقة سؤال الوطء على النساء وإتيانهن اليه فالغالب عدم حصوله من المرأة (قوله أو
حتى تأثني له) أى إذا دعوتك (قوله تقييده) أى الحلف على عدم الوطء (قوله لأنه مرة) أى لأن ما
ذكر من سؤال الوطء والاتيان اليه مرة (قوله ولا يكون رفعا للسلطان) أى لأجل أن يضرب جلا

وليس عليها أن تأتيم (أو) قال والله (لا أقمى معها) المدة المذكورة إذا قصد الالتقاء الوطء (٤٣٩) أو أطلق فان قصد الالتقاء في

مكان معين فليس بمول
(أو) والله (لا أغتسل من)
جناية (بها لأنه يلزم من
عدم الالتقاء والفصل
عدم الوطء عقلا في الأول
وشرعا في الثاني (ولا
أطوك حتى أخرج من
البلد) فهم ومول (إذا تكفنه)
نمى كان عليه في خروجه
منها كفنة أى مشقة وهونة
بالنسبة لحاله ويضرب
الأجل من يوم الحلف لان
بمينه صريحة في ترك الوطء
وكذا في الآية فان لم
يتكفنه فليس بمول فان
خرج انحلت بيمينه (أو في
هذه الدائر إذا لم يحسن
خروجها) أو خروجه
منها (اله) أى للوطء مرة
التي تلحقها أو تلحقه في
ذلك فان لم يأتى أحدهما
مرة بذلك فلا (أو) والله
(إن لم طوك فانت طالق)
وترك وطأها قول وهو
ضعيف والمذهب انه ليس
بمول اذ بره في وقها (أو)
والله (إن وطئتك) فانت
طالق فقول وبإح له
وطؤها ويبحث بمجرد
مضيق الحشمة وقيل ولو
يفضها بناء على التحديث
باليمن فالنزع حرام
والخلص له من ذلك ما أثار
له بقوله (و توى) وجوبا
(ببقية وطك) أو بالنزع

للإيلاء (قوله وليس عليها أن تأتيم) أى لمتقة ذلك عليها أى فان سأله أو أنه في الأجل بر في يمينه
وانحل عنه الإيلاء كما يؤخذ من كلام سحنون وابنه ومن كلام الصنف واستصوبه طي وبني خلافا لما
في عقب تبعنا لت من عدم انحلال اليمين (قوله المدة المذكورة) أى أكثر من أربعة أشهر للحروا أكثر من
شهرين للعبد (قوله فان قصد الالتقاء في مكان معين فليس بمول) أى وقيل منه ذلك مطلقا سواء
رفعت البيعة أولا كما قال ابن حرفة فلا عن عبد الحق خلافا لما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم من أنه
لا يقبل منه ذلك إذا رفعت البيعة (قوله أولا أغتسل من جناية) اعلم أنه إذا قال والله لا أغتسل من
جناية منها ان قصد معناه الصريح فانه لا يبحث الا بالفصل وإذا امتنع من الوطء خوفا من الفصل
الموجب لحته كان موليا وضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم لامن يوم الحلف وان أراد
معناه اللازمى وهو عدم وطئها فالحلف بالوطء ويكون موليا ويضرب له الأجل من يوم الحلف لأن
هذا من أفراد اليمين الصريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وأما اذا لم يتو شيئا لا المعنى الصريحى
والانترامى فهل يحمل على الصريح أو الانترامى احتالان واستصوب ابن عرفة الثاني منها (قوله أو
لا أطوك حتى أخرج من البلد) حاصله أنه إذا حلف لا أطوك حتى أخرج من البلد وكان عليه في الخروج
منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فانه لا يجبر على الخروج منها ويكون موليا ويضرب له أجل الإيلاء
من يوم الحلف ويقال له إما أن تكفر عن يمينك أو تطل في الأجل أو بعده بقرب والاطلقتها عليك
إذا فرغ الأجل (تو له فليس بمول) أى لكنه لا يترك بل يقال له إما أن تكفر عن يمينك أو أخرج وطأ
إن كنت صادقا في عدم تحتم اليمين حتى تخلص من الإيلاء فان أبى ويخرج ضرب له أجل الإيلاء فان
فاه وكفر فالأمر ظاهر والاضيق عليه (قوله فان خرج) أى فان تكلف المشقة وخرج انحلت بيمينه
سواء وطئ أم لا وفى خش أنه اذا كان في خروجه مشقة كان موليا ولو تكلف الخروج وسلمه
شيئا فى الحاشية والحق ما لشارحا (قوله فان لم يلحق أحدهما مرة بذلك فلا) أى فلا يكون موليا
الا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجك ان كنت صادقا انك لست بمول أو كفر عن يمينك فان كان
لا يحسن خروجه وتكلف الخروج وخرج انحلت بيمينه وصار لا إيلاء عليه (قوله وترك وطأها)
أى فاذا انقضى أجل الإيلاء فلا يتأتى مطالبته بالبيعة لأنه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطلب به لأن
معنى بيمينه لا أترك وطأك فان انتفى وطؤك وتركته فانت طالق نعم يطلق عليه عند عزمه على الضد أو
تبين الضرر (قوله والمذهب أنه ليس بمول) أى وهو ما رجح اليه ابن القاسم وذلك لأنه لم يحصل منه
يمين تمنع من الجماع حينئذ إذا اضطرت من امتناعه طاق عليه للضرر من غير ضرب أجل لا للإيلاء
واعلم أن محل الخلاف اذا امتنع من الوطء والإفلا إيلاء اتفاقا لان بره في وطئها (قوله أو ان وطئتك الخ)
حاصله أنه اذا قال لها ان وطئتك فانت طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من الوطء خوفا من
وقوع الطلاق للملق فانه يكون موليا ويضرب له الأجل من يوم الحلف ويمكن من وطئها فان استمر
على الامتناع من وطئها حتى انقضى الأجل طلق عليه بمقتضى الإيلاء وان وطئها طلقت عليه
بمقتضى التليق بأول الملاقاة وحينئذ فالنزع حرام وكذا استمرار الذكر في الفرج حرام فالخلص له
من الحرمة أن ينوى الرجعة يقية وطئه ولا فرق في ذلك بين المدخول بها وغيرها (قوله وبإح له
وطؤها) أى سواء نوى يقية وطئه الرجعة أم لا كذا في عقب تبعنا لاستظهار البدر القراني وفيه نظر بل
يمنع من الوطء اذا لم ينو الرجعة كما يفيد الصنف وغيره لأن نزع حرام والوسيلة للحرام حرام اه بن

(الرجعة وإن) كانت الزوجة المحلوف عليها (غير مدخول بها) لانه بمجرد مضيق الحشمة صارت مدخولا بها فيقع الطلاق رجعا لا بائنا فينوى
بيقية وطئه الرجعة فلو كانت الاداة تقتضى التكرار نحو كمال وطئتك فانت طالق فلا يمكن من وطئها

(قوله ولها حينئذ القيام بالضرر) أي فتطلق عليه من غير ضرب أجل (قوله وفي تعجيل النكاح) حاصله أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم ومالك لا يكون مولياً وينجز عليه الثلاث من يوم الرفع ولا يضرب له أجل الايلاء واستحسنه سحنون وغيره لأنه لا فائدة في ضرب الأجل لأنه يحنث بمجرد اللقاة وباقي الوطء حرام فلا يمكن من وطئها وحكي اللخمي وابن رشد أنه لا يعجل عليه الحنث ويضرب له أجل الايلاء وتستمر من غير طلاق عليه إلى أن يفرغ الأجل فإن رضيت بالاقامة معه من غير وطء فلا يطلق عليه ولا يطؤها وإن لم ترض طلق عليه واحدة للإيلاء وقد نص في المدونة على القولين فقول المصنف وفي تعجيل الطلاق النكاح أي وهو قول ابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره وقوله وفي تعجيل الطلاق أي بعد الرفع كما في الحاشية لأمس يوم الحلف كما في خش وفي الشيخ سالم وفي تعجيل الطلاق وإن لم تقم به وهو قول مالك وابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره اه وهو غير صواب لأن القول بالتعجيل وإن لم ترفعه إنما هو لمطرف كما عزاه له ابن رشد وغيره وأما مالك وابن القاسم فيقولان بتعجيل الطلاق عليه بعد الرفع انظر بن (قوله إن حلف النكاح) أي بأن قال على الطلاق ثلاثاً أن لا أطأك أو قال إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة (قوله إذ لا فائدة في ضرب الأجل) لأنه يحنث بمجرد اللقاة وباقي الوطء حرام وحينئذ فلا يمكن منها (قوله أو ضرب الأجل) أي وبعده يطلق عليه طلاقاً واحدة إن لم ترض بالاقامة معه بلا وطء ولا تطلب منه فيئة إذ لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة على هذا القول وهو الذي يؤخذ من كلام ابن محرز لاحتمال رضاها بعدم الوطء أولاً يمكن منها لكونه لا يمكن من الوطء وإن كان الطلاق رجعياً وهو الذي قاله ابن رشد تردد (قوله كالظهار) تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه أجل الايلاء (قوله فلا يمكن من وطئها حتى يكفر) الصواب حذف قوله حتى يكفر وذلك لأن الظهار لا ينعقد عليه حتى يقربها والكفارة لا تجزئه قبل انعقاد الظهار لقول المصنف الآتي ولم يصح في المماق كفارته قبل لزومه فالصواب أن هذا لا يقربها أصلاً ويكون مولياً فإذا انقضى الأجل فلا تطالبه بالفئة بل إما أن ترضى بالمقام معه بلا وطء أو تطلق عليه ولا يمكن من الوطء فإن تجرأ ووطئ سقط الايلاء وانعقد الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر (قوله ولزمه الظهار) أي فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر وإذا لم يطأ لم تطالبه بالفئة التي هي الكفارة في الظاهر منها وذلك لأن الكفارة إنما تجزئ إذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الإمساك وإنما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينعقد قبل الوطء فليس لها مطالبته بشيء لا يجزئ وإنما لها الطلب بالطلاق أو تقي معه بلا وطء اه عدوى وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت على كظهر أمي فإنه يمنع من وطئها أبداً لأن وطئها يؤدي لوطء المظاهر منها فإذا تضررت زوجته رفعت أمرها للقاضي فيضرب له أجل الايلاء من يوم الحلف فإذا تم الأجل فلا تطالبه بالفئة وإنما تطالبه بالطلاق أو تقي معه بلا وطء وفائدة ضرب الأجل مع أنه ممنوع منها احتمال أن ترضى بالاقامة معه بلا وطء فإن تجرأ ووطئ انحل عنه الايلاء ولزمته كفارة الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر حالاً (قوله وهذا محترز مسلم) أي فهو بالجور عطف عليه باعتبار لفظه وقول عقب يجوز قراءته بالرفع عطفاً عليه باعتبار محله سبق فلم لأن يمين اسم جامد لا يعمل عمل الفعل فلا يعمل الرفع في محل المضاف إليه وإنما يتم ما قاله لو عبر المصنف بحلف مسلم (قوله إلا أن يتحاكموا إلينا) أي قبل الاسلام إذ الاسلام

ولها حينئذ القيام بالضرر
(وفي تعجيل الطلاق)
الثلاث (إن حلف
بالثلاث) أن لا يطأها
وقامت بحلفها (وهو
الأحسن) إذ لا فائدة في
ضرب الأجل (أو ضرب
الأجل) لاحتمال رضاها
بالاقامة معه بلا وطء
(قولان فيها) أي المدونة
(و) على كلا القولين
(لا يمكن منه) أي من
الوطء (كالظهار) بأن قال
إن وطئتك فأنت على
كظهر أمي فلا يمكن من
وطئها حتى يكفر لأنه
بغيب الحشفة يصير
مظاهراً وما زاد عليها وطء
في مظاهر منها وهو حرام
قبل الكفارة وهو يمينه
مول بمجرد ما فإن تجرأ
ووطئ انحلت يمينه
ولزمه الظهار (لا كافر)
فلا ايلاء عليه وهذا محترز
مسلم (وإن أسلم) بعد حلفه
(الآن يتحاكموا إلينا)

فحكم بينهم بحكم الاسلام (ولا) ايلاء في والله (لا هجرتها أولا كلها) لأنهما لا يمانان الوطء (أولا وطئاً لئلا أو) لاوطئها (نهاراً) لأنه لم يمس الازمة (واجتهد) الحاكم بلا ضرب أجل ايلاء (وطلق) على الزوج (٢٣٦) (في) حلفه (لأعزلن) عنها

بأن يفي خارج الفرج (أو) حلفه (لا أيتن) عندها لما فيه من الضرر والوحشة عليها بخلاف لايت معهما في فراش مع ياته معهما في بيت (أو ترك الوطء ضرراً) يطلق عليه بالاجتهاد إن كان حاضراً بل (وإن غائباً) ولا مفهوم لقوله ضرراً بل إذا تضررت هي من ترك الوطء طق عليه بالاجتهاد ولو لم يقصد الضرر بدل عليه قوله (أو سمد) أي داوم (العبادة) ورقته فيقال له اماناً تطاً أو تطلقها أو يطلق عليك (بلا) ضرب (أجل) لا ايلاء (على الأصح) في القروع الأربع لكن الغائب لا بد من طول غيبته سنة فأكثر ولا بد من الكتابة إليه إما أن يحضر أو يرسل امرأته إليه أو يطلق فإن امتنع تلوم له بالاجتهاد وطاق عليه ولا يجوز التطليق عليه بغير كتابة إليه ان علم محله وأمكن ولا بد من خوفها على نفسها الزنا ويملك ذلك من جهتها لا بمجرد شهوتها للجماع (ولا) ايلاء (إن لم يلزمه يمينه حكم) للخرج والشقة التي تلحقه به

يسقطه (قوله فحكم بينهم الخ) أي فإن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء وتستلزم ذلك فيلزمه الايلاء ويؤجل كالمسلم والا فلا (قوله لأهجرتها) المجران عدم الكلام (قوله لأنهما لا يمانان الوطء) أي وحيث فلا ايلاء عليه إلا أنها ان تضررت بترك الكلام والمجر طاق عليه للضرر من غير ضرب أجل ومحل كونه لا يكون مولياً في قوله لأهجرتها أولاً كلمتها إذا كان مع ذلك يمسها وإلا كان مولياً (قوله لأنه لم يمس) أي في يمينه الأزيمة لقول المصنف قبل أكثر من أربعة أشهر أي إذا لم يقيد بليل أو نهار بأن عم الزمن فإن قيد بواحد منهما فلا يكون مولياً (قوله واجتهد وطلق الخ) الحاصل أنه إذا حلف ليعلن عن زوجته زمناً يحصل به ضررها أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطئها ضرراً من غير حلف أو أدام العبادة وتضررت الزوجة من ترك الوطء وأرادت الطلاق فإن الحاكم يجتهد في طلاقها عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه أن يجتهد في أن يطلق عليه فوراً بدون أجل أو يضرب له أجلاً واجتهد في قدره من كونه دون أجل الايلاء أو قدره أو أكثر منه فإن علم لديه وإضراره طلق عليه فوراً والأهمه بالاجتهاد لعله أن يرجع عما هو عليه فإذا انقضى أجل التلوم ولم يرجع عما هو عليه طلق عليه بكل هذا إذا أرادت الطلاق وأما ان رضيت بالاقامة معه بلاوطء فلا تطلق عليه (قوله بخلاف لا يبيت معها في فراش) أي فإن هذا لا يطلق عليه كافى عبق قلا عن ت وهو مقيد بما إذا حلف أنه لا يبيت معها في فراش والحال أنه لم يقطع المودة وإلا قد صدر أن توليته ظهره لها من جملة الضرر للوجوب للطلاق وهذا أشد (قوله بل إذا تضررت هي الخ) في التوضيح مانعه اخلف فيمن قطع ذكره لعله نزلت به أو قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام وهو العتد فان تعمد قطعه أو شرب دواء ليقطع به لذة النساء أو شربه للعلاج علة وهو عالم أنه يذهب بذلك شهوة النساء أو شاك كان لها الفراق إذا لم ترض بالاقامة معه (قوله بلا ضرب الخ) متعلق بقوله وطلق والنفي أجل الايلاء فقط وهو صادق بأن يطلق حالاً أو يتلوم له مدة باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه (قوله على الأصح) أي خلافاً لمن قال إنه يكون مولياً في المسائل الأربع فيضرب له فيها أجل الايلاء فان انقضى ولم يف طلق عليه (قوله لكن الغائب الخ) أي أنه لا يطلق على من ترك الوطء لغيبته إلا إذا طال مدة الغيبة وذلك كسنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المتعمد وقال الغرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ولا بد أن نخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواه حيث طالبت مدة الغيبة وأما مجرد شهوتها للجماع فلا يوجب طلاقها ويؤجل على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الارسال إليه ان علم محله وأمكن الوصول إليه والا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة والاطلاق عليه حالاً لعدم النفقة كما سيأتي في النفقات (قوله فان امتنع) أي من كل من الأمور الثلاثة (قوله وأمكن) أي الارسال إليه (قوله للخرج) علة لقوله لم تلزمه (قوله صدقة) أي فلا يكون مولياً بذلك لأنه عم في يمينه فعين حرج ومشقة فلا يلزمه بها حكم (قوله قبل ملكه) متعلق بمحذوف أي أو خص بلداً لا يلاء عليه قبل ملكه منها وهذا قول ابن القاسم في الدونة قاتلاً كل يمين لاحت فيها بالوطء فليس بمول وقال غيره فيها هو مول قبل الملك إذ يلزمه بالوطء عقد يمين فيها يملك من رأس أو مال وقاله ابن القاسم أيضاً (قوله فلا يكون مولياً) أي قبل أن يملك منها شيئاً

(ككل مملوك أملكه حر) ان وطئت أو ان وطئت فكل درهم املكه صدقة (أو خص بلداً قبل ملكه منها) كقوله كل مملوك املكه من البلد الفلانية حر إن وطئت أو كل مال املكه منها صدقة ان وطئت فلا يكون مولياً

فان ملك منها عبداً أو مالا فلول إلا أن يكون وطئها ثم ملك منها فلا يلاء عليه ويعتق عليه كل مملكه منها بعد الوطء (أو) حلف (لاوطئت في هذه (٤٣٢) السنة إلا مرتين) فلا يلزمه إيلاء لانه يترك وطئها أربعة أشهر ثم يبطأ ثم يترك

(قوله فان ملك منها عبداً) أى قبل أن يبطأ وامتنع من الوطء خوفاً من عتق ذلك العبد (قوله فلول) أى يضرب له أجل الإيلاء فان فاء بان أعتق العبد الذى ملكه منها أو تصدق بالمال الذى ملكه منها انحلت يمينه وإلا طلق عليه بعد الأجل (قوله كل مملكه منها بعد الوطء) أى ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (قوله فلا يلزمه إيلاء) أى بمجرد يمينه لانه لم يكن ممنوعاً من الوطء يمينه وحينئذ فيطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في المسئلة الأولى والمرة في المسئلة الثانية نظر لما بقى من السنة فان كانت أكثر من أربعة أشهر لاحتروا أكثر من شهرين للعبد فهو ولوان كان الباقي أقل فلا يكون مولياً وان لم يبطأ طلق عليه للضرر (قوله ولان حلف على أربعة أشهر فقط) أى إذا كان حراً ومثله العبد إذا حلف أنه لا يبطأ زوجته شهرين فلا يكون مولياً بذلك حتى يزيد على المشهور (قوله ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة) أشار الشارح إلى أن الصراحة متعلقة بالمدة المذكورة لا بترك الوطء خلافاً لظاهر المصنف إذ لا فرق بين أن يكون ترك الوطء صريحاً أو استلزماً فالأول نحو والله لا أطوك خمسة أشهر والثانى والله لا أغتسل من جنبه منها * والخاص أن مراد المصنف أن الأجل من يوم اليمين بشرطين أن يحلف على ترك الوطء اما صريحاً أو التزاماً وأن تكون اليمين صريحة في المدة المذكورة وهى أكثر من أربعة أشهر والصراحة ولو حكماً كوا الله لا أطوك أصلاً لكن عبارته غير وافية بذلك وقوله لان احتملت مدة يمينه أقل هذا محترز الشرط الثانى وهو صراحة المدة وفيه إشارة إلى أن الصراحة ليست منصبية على ترك الوطء بل على المدة المذكورة وقوله أو حلف على حث المراد بالحلف على الحث الحلف على غير ترك الوطء كإن لم أدخل دار فلان أو ان لم أسكن فلان فان طلق فاذا حلف كذلك فيمنع من الزوجة من الآن ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم وهذا هو الذى تقدم للمصنف في الطلاق في قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها وقوله أو حلف على حث محترز الأول وهو كون الحلف على ترك الوطء وبعدها كله يقول المصنف لان احتملت مدة يمينه أقل هذا ضعيف والتمتع أنه متى كانت اليمين على ترك الوطء كان الاجل من يوم الحلف سواء كانت اليمين صريحة في المدة أو محتملة ولا يكون الاجل من الرفع إلا اذا حلف على حث أى على غير ترك الوطء ويمكن الجواب عن المصنف بأن أو في قوله أو حلف على حث بمعنى الواو أى لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على حث كافياً ان لم أدخل الدار فان طلق فالمنظور له قوله وكان حلفه على حث فخرج نحو والله لا أطوك حتى يقدم زيد فان اليمين وان احتملت أقل من المدة لكن ليست على حث فالاجل فيها من يوم الحلف * والحاصل أن الإيلاء على ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولياً من يوم حلفه وذلك إذا حلف على ترك الوطء صراحة أو التزاماً وكانت يمينه صريحة في المدة المذكورة وقسم لا يكون مولياً الا من يوم الحكم وذلك الذى يحلف بطلاق امرأته ليفعلن فملا فلا يكون مولياً حتى يضرب له الاجل من يوم الرفع والحكم وقسم مختلف فيه وذلك إذا حلف على ترك الوطء وكانت يمينه ليست صريحة في المدة المذكورة بل محتملة لها ولغيرها فقيل ان الاجل في هذه من يوم الحكم وقيل من يوم الحلف وهو المتمد والمصنف منى على الاول تبعاً لابن الحجاب وقد تعقبه ابن عرفة بأنه خلاف نص المدونة (قوله حتى يقدم زيد الغائب) أى والحال انه لم يعلم وقت قدومه (قوله لكن الرجوع انه) أى الاجل في

الوطء أربعة أشهر ثم يبطأ فلم يبق من السنة الا أربعة أشهر وهى دون أجل الإيلاء (أو) حلف لاوطئ في هذه السنة إلا (مرة) فلا يلزمه إيلاء (حتى يبطأ وتبقى المدة) للإيلاء للحر أو العبد فيدخل عليه الإيلاء (ولا) إيلاء (إن حلف على أربعة أشهر) فقط (أو) ذل (إن وطئت) فليصوم هذه الأربعة الأشهر وهو حر أو الشهرين وهو عبد فلا إيلاء لقصورها عن الاجل ولا يلزمه صوم إذا لم يبطأ (نعم إن وطئ) أثناء المدة (صام بقيتها) ولو يوماً فقط (والأجل) الذى يضرب للمرأة ولها القيام بعد مضيه وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه من يوم اليمين) على ترك الوطء ولو لم يحصل رفع (إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء) المدة المذكورة كوا الله لا أطوك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطوك وأطلق أو حتى أموت أو تموت لتناول يمينه بقية عمره أو عمرها فكانه قال لا أطوك وأطلق

اليمين

(لان) لم تكن صريحة بل (احتملت مدة يمينه أقل) من مدة الإيلاء وأكثر وهى على بر

كوا الله لا أطول حتى يقدم زيد الغائب أو يموت عمره فالاجل من يوم الرفع أى الحكم لكن الرجوع أنه من يوم اليمين

كالصريحة (أو حلفت على حنث) يعني واحتملت مدة يمينه أقل خلافا لما يوجهه عطف المصنف بأو فلو أتى بأو لكان ما شاع على التعمد
 كان لم يدخل الدار فأنت طالق أي فنع من الوطء لما تقدم له في قوله وان نفى ولم يؤجل كان لم يقدم منع من أفرقته (هـ) الأجل (من
 الرفع و) هو يوم (الحكم) فلو قال فمن الحكم لكان أبين وفائدة كون الأجل في الصريح من اليمين أنها إذا رفعت بعد مضي أربعة
 أشهر وهو حر أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له الأجل وان رفعت قبل مضي ذلك حسب لما سبق ثم طلق

(٤٣٣)

عليه ان لم يعد بالوطء
 وفائدة كون الأجل في
 الحنث المحتملة من الحكم
 أنه ان مضى الأجل قبل
 الرفع ثم رفعت ضرب له
 الأجل من يوم الحكم
 وقوله والأجل أي أجل
 الضرب وهو غير أجل
 الإيلاء أي الذي يكون
 به موليا وهو أكثر من
 أربعة أشهر كما مر (وهل
 المظاهر) الذي قال لها
 أنت على كظهر أمي ولم
 يعلق ظهاره على وطئها
 فمنع منها قبل القبلة (إن
 قدر على التكفير) الذي
 هو فية (وامتنع) من
 إخراجها (كالأول) أي
 الذي يمينه صريحة فالأجل
 من اليمين أي حلفه
 بالظهار (وعليه اختصرت
 المدونة) (أو كالتأني) أي
 الذي يمينه محتملة فيكون
 الأجل من يوم الحكم لأن
 يمينه لم تكن صريحة في
 ترك الوطء (وهو الأرجح)
 عند ابن يونس (أو)
 الأجل في حقه (من)
 وقت (بين الضرر) وهو

اليمين المحتملة لأجل من مدة الإيلاء إذا كانت الصيغة صيغة بر من يوم الخلف (قوله كالصريحة) أي
 كما أن الأجل في الصريحة كذلك اتفاقا (قوله وهو أكثر الخ) أي التقدم في قول المصنف أكثر من
 أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا قال لزوجته أنت على كظهر أمي
 فإنه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره فإذا كان قادرا على كفارة الظهار وامتنع عن إخراجها
 لزمه الإيلاء حينئذ وإذا قلتم يلزم الإيلاء له قبل هو كالأول الخ (قوله ولم يعلق الخ) هذا بيان لحل
 الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وأما الذي علق ظهاره على وطئها بان قال لها ان وطئتني فأنت
 على كظهر أمي فإنه يكون موليا والأجل من يوم الخلف قول واحد وإذا تم الأجل فلا تطالبه بالقبلة
 وإنما تطالب منه الطلاق أو تبقى بلاوطء فإذا تجرأ ووطئ انحلت عنه الإيلاء ولزمه كفارة الظهار كما
 مر ذلك (قوله وعليه اختصرت المدونة) أي اختصرها أبو سعيد البراذعي * وحاصله أن المسئلة إذا
 كان فيها جملة أقوال في المدونة فإن البراذعي في اختصارها يقتصر على ما يظهر له اعتياده من تلك الأقوال
 وفي هذه المسئلة انتصر على هذا القول (قوله عند ابن يونس) قل الموافق لم أجدا لابن يونس ترجيحنا
 هنا ونحوه لابن غازي وإنما استحسان ذلك القول لسكون حيث قال بعد ذكر الأقوال الثلاثة في
 المدونة وكل للملك والوقف بعد ضرب الأجل أحسن أي وقفه لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له
 الأجل فكان على المصنف أن لو قال على الأحسن بدل قوله على الأرجح انظر بن (قوله أنه لا يكون
 موليا) أي فلا يضرب له أجل الإيلاء بل إما أن ترضى بالإقامة معه بلاوطء وإما أن يطلق عليه حالا
 فإن قدر بعد ذلك كفر وراجعها والا فلا وقوله أنه لا يكون موليا الخ قيده الأخير بما إذا طرأ
 عليه العسر والعجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حله فاختلف
 هل يطلق عليه حالا لقصد الضرر بالظهار أو بعد ضرب أجل الإيلاء وانقضائه رجاء أن يحدث
 الله له مالا يكفر منه عن يمينه أو يحدث لها رأى بالإقامة معه من غير وطء (قوله لقيام) أي لوجود
 عذره (قوله بظاهر) أي يقول لزوجته أنت على كظهر أمي (قوله وفيته) أي والحنال
 ان فيته أي رجوعه لما كان ممنوعا منه بسبب اليمين بالصوم أي بالتكفير بالصوم
 (قوله لا يريد القبلة) أي لا يريد التكفير بالصوم مع قدرته عليه أو إرادته ومنعه منه السيد بوجه
 جائز وهذان هما محل الخلاف فإن عجز عن الصوم فكالحال لا يدخله إيلاء ولا حجة لزوجته
 وان منعه بوجه غير جائز رده الحاكم عنه فصور العبد أربع أه وهذا التقرير لابن غازي
 (قوله وقيل الخ) هذا التقرير لبهرام * وحاصله أن العبد إذا قال لزوجته أنت على
 كظهر أمي وامتنع من التكفير بالصوم وهو قادر عليه ولم يمنعه السيد منه أو أراد أن
 يكفر به فممنه السيد منه بوجه جائز فإنه لا يضرب له أجل الإيلاء بل يقال لها إما أن تمسكى معه
 بلاوطء أو ينجز عليه الطلاق وعلى هذا فالعبد ليس كالحرة الذي قدر على التكفير وامتنع واعترض
 طئي كلام بهرام بأنه وان وافق ظاهر الموطأ إلا أنه لم يبق على ظاهره بل هو محمول كما قال الباجي

٥٥ - دسوق - ثاني * يوم امتناعه من التكفير (وعليه تزوّت أقوال) ثلاثة ظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم
 الشرط أن المظاهر إذا كان عاجزا عن كفارة الظهار أنه لا يكون موليا وهو كذلك لقيام عذره (كالعبد) يظاهر وفيته بالصوم تط
 (ولا يريد القبلة) بالصوم وهو قادر عليه وهي الرجوع إلى ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين وهو الوطء (أو يمنع الصوم بوجه جائز)
 لأضراره بخدمة سيده أو إخراجها فيلزمه الإيلاء وتجري فيه الأقوال الثلاثة فهو تشبيه في المنطوق وقيل لا إيلاء على العبد القادر على الصوم

لذا امتنع أو منع بوجهه بوجه جائز فالتشبيه في مفهوم قوله أن قدر (وأنحل الإيلاء بزوال ملك من) أي الرقيق الذي (حلف بعقده) أي علقه على وطئها كقوله أن وطئتك فعبدي هذا حر وامتنع منها فإنه يدخل عليه الإيلاء من يوم حلفه فإذا زال ملك العبد بموت أو عتق أو بيع أو هبة أو صدقة فإن الإيلاء (٤٣٤) ينحل عنه فإن امتنع من وطئها كان مضارراً فيطابق عليه إن شاءت بلا ضرب

أجل (إلا أن يعود)

الرقيق للملكة ثانياً (بغير

إيرث) فإن الإيلاء يعود

عليه إذا كانت يمينه

مطلقة أو قيدة بزمان وقد

بقي منه أكثر من أربعة

أشهر أما إن عاد العبد كله

إليه بارت فإنه لا يعود عليه

الإيلاء لأن الإرث جبري

يدخل في ملك الإنسان

بغير اختياره (كالطلاق

القاصر) أي كما يعود

الإيلاء بعود الزوجة

لصمته في الطلاق القاصر

(عن الغاية) أي لم يباغ

الثلاث (في) الزوجة

(المحلوفاً بها) أي بطلاقها

بل إن علق طلاقها على وطئ

أشهرى فإذا قال أن وطئت

عزة فهند طالق فقد

حلف بطلاق هند

فهي محلوفاً بها وعزة

محلوفاً عليها لأنه علق

طلاق هند على وطئها فإذا

امتنع من وطئ عزة كراهة

أن يلزمه طلاق هند كان

مولياً فإذا طلق هنداً دون

الثلاث أنحل عنه الإيلاء

في عزة بمجرد في البائن

وبعد العدة في الرجعي

في شرحه عليه على ما إذا أراد التكفير بالصوم ومنعه السيد منه بوجه جائز فقط وأما إذا كان قادراً على التكفير بالصوم وامتنع من التكفير به ولم يمنعه السيد فلا وجه لعدم لحوق الإيلاء به بل هو مول ويرجى في مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة فتحصل أن كلام ابن غازي لا يسلم من حيث جعله الخلاف فيها إذا منعه السيد وفيها إذا امتنع هو وكذا كلام بهرام لا يسلم من حيث جعله عدم لحوق الإيلاء مطلقاً وصار حاصل الفقه أنه إن منعه السيد بوجه جائز لا يلحقه الإيلاء بل يطبق عليه حالاً إن لم ترض بالاقامة معه بلا وطئ وإن امتنع هو والحال أنه قادر على الصوم فإنه يلحقه الإيلاء وفي مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة المذكورة وقيل إنه إذا منعه السيد بوجه جائز فإنه يكون مولياً كالحرة إلا أنه يضرب له الأجل من يوم الرفع وإذا علمت ذلك فاعلم أن الحق أن التشبيه في الإيلاء فقط وإن كان في المسئلة الأولى وهو ما إذا امتنع من التكفير في مبدأ الأجل خلاف وأما المسئلة الثانية وهو ما إذا منعه السيد بوجه جائز على القول بأنه مول فلا خلاف في ابتداء الأجل لأن الذي في التوضيح عن ابن القاسم أنه إذا منعه السيد بوجه جائز يضرب له أجل الإيلاء أن رفعت أو فظاها أنه من يوم الرفع (قوله إذا امتنع) أي من الصوم (قوله أي علقه) أي علق عقده على وطئها (قوله وأنحل الإيلاء الخ) لما فرغ الصنف مما يعتقد به الإيلاء ومالا يتعد به شرع في بيان ما تنحل به بعد انعقادها وحاصل ما ذكره أنه إذا قال لزوجه أن وطئتك فعبدي فلان حر فانه يدخل عليه الإيلاء من يوم اليمين فإن مات العبد أو باعه سيده أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه شرعي كالمهبة والصدقة فإن الإيلاء تنحل عنه وسواء أخرج العبد عن ملك سيده باختياره أم لا كجس سلطان له في نفسه (قوله فإن امتنع من وطئها) أي بعد انحلال الإيلاء عنه بزوال ملك العبد (قوله إلا أن يعود) أي كلاً أو بعضاً بغير إرث ليس المراد إلا أن يعود فلا تنحل بل المراد فيعود عليه الإيلاء وعودها غير عدم الانحلال وأجله حينئذ من يوم العود سواء كانت يمينه صريحة أو محتملة على الذهاب وبهذا تعلم أن الاستثناء منقطع لأن ما بعد الإيلاء وهو عود الإيلاء غير داخل فيما قبلها وهو انحلالها أو عدوى فلو عاد ملكه لبعضه وطولب بالقية فوطئ عتق عليه ما ملكه منه وقوم عليه بابقه (قوله أما إن عاد العبد إليه كله بارت الخ) أي وأما عود بعضه بارت وبعضه بشراء ونحوه فكذلك بغير إرث فيطلب غير الإرث على الإرث ويعود الإيلاء (قوله لم يبلغ الثلاث) أي سواء كان بائناً أو رجعي (قوله فهند طالق الخ) اعلم أنه إذا قال أن وطئت عزة فهند طالق فالشرط محلوفاً عليه وهو وطئ عزة والجزاء محلوفاً به وهو طلاق هند ولما كان الوطئ واقفاً في عزة قيل لها محلوفاً عليها ولما كان الطلاق واقفاً على هند قيل لها محلوفاً بها (قوله محلوفاً عليها) أي على وطئها (قوله عاد عليه الإيلاء) أي حيث لم يؤجل كالمثال المتقدم أو أجل وبقي من الأجل أجل الإيلاء (قوله عاد عليه الإيلاء في عزة) أي فإن وطئ عزة بعد ذلك الزواج أو في عدة هند حث ووقع عليه الطلاق في هند (قوله فيعود فيها الإيلاء ولو طلقت ثلاثاً) في شب أن مافي الصنف خلاف مافي الدونة والتي فيها أن المحلوفاً عليها كالمحلوفاً بها وهو للمعتمد فحق طلقها ثلاثاً لم تعد

وجاز له وطئ عزة فإن عادت هند لصمته عاد عليه الإيلاء في عزة فإن باغ طلاق هند الغاية ثم تزوجها بعد زوج لم الإيلاء بعد عليه اليمين في عزة فهذا التفصيل في المحلوفاً بها وأما عزة المحلوفاً عليها فيعود فيها الإيلاء ولو طلقت ثلاثاً ثم رجعت بعد زوج ما شاء الله مادام طلاق المحلوفاً بها لم يبلغ الغاية فقوله (لا) في المحلوفاً (لها) وهي عزة في المثال واللام

بمعنى على معناه لا يشترط. القصور فيها عن الغاية بل وجود أبدا مادام طلاق (٣٥) الخوف بها م يبالغ الغاية وليس معناه عدم

العود كما هو ظاهره ولا

يصح ابقاء اللام على بابها

لأن الخلف لها أى

لأجلها وهى الحاملة على

اليقين لا يتصور تعاق

أثيلاء بها كأن يقول

لزوجته ان وطئت غيرك

أو تزوجت عليك فالحق

أطؤها أو تزوجها طالق

(و) انحل الايلاء

(بتعجيل) مقتضى

الحث (كعتق العبد المحلوف

بعتقه أن لا يوطأ أو طلاق

من حلف بطلاقها أن لا يوطأ

بأنها فإذا قال ان وطئت

فبصدى حر أو قفلة

طالق أو فعلى التصديق

بدارى أو بهذا الدرهم

فبجل ذلك انحلت يمينه

(وبتكفير ما) أى يمين

(بكتف) كطهه بقفا

لا يوطأ فكفر قبل الوطأ

(والأ) بأن لم ينحل الايلاء

بوجه مما سبق (فلها)

أى للزوجة الحرة ولو

صغيرة لاوليها (واسيدها)

الذى له حق فى الولد (إن

لم يمتنع وطؤها) لصغر أو

رتق أو مرض (المطالبة

بعد) مضى (الأجل

بالقيضة) متعلق بالمطالبة

(وهى) أى القية (تغيب

الحشفة) كلها (فى القيد)

وهذا تفسيرها فى غير

المظاهر لما تقدم أن فائدة

الايلاء اه عدوى (قوله بمعنى على) أى على حد قوله تعالى ويخرون للأذنين يكون (قوله عدم العود) أى عدم عود الايلاء إذا عادت المحلوف عليها للعصمة (قوله لزوجه الخ) أى كنهه وقوله ان وطئت غيرك أى كنهه فنهى محلوف لها أى لأجلها ولا يتصور تعاق الايلاء بها (قوله وبتعجيل الحث) قد وقع فى كلام المصنف تداخل فى هذه المعطوفات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذى قبله من العتق ويزيد هذا بصدقه على الصوم والطلاق كما يزيد الأول بصدقه على البيع (قوله المحلوف بعتقه) وذلك لأن الحث بمخالفته المحلوف عليه وهو الوطأ فى المثال وليس المراد بتعجيله تعجيله نفسه بل المراد تعجيل ما يترتب عليه فنهى الشارح مقتضى أى ما يقتضيه الحث ويترتب عليه هذا ويصح أن يراد هنا بالحث ما يوجب الحث كالتمتع فى النكاح المذكور وحينئذ فلا يحتاج لتقدير (قوله من حلف بطلاقها أن لا يوطأ) أى ويصوم الأيام المحلوف بصومها أن لا يوطأ (قوله باتنا) أى وكذا رجيا إذا انقضت العدة كما مر (قوله أو قفلة طالق) أى فنحل الايلاء بمجرد الطلاق إذا كان باتنا وبقضاء العدة ان كان رجيا (قوله انحلت يمينه) أى فإذا امتنع من الوطأ بعد انحلال اليقين طلق عليه حالا للضرر إن لم ترض بالإقامة معه بلا وطأ (قوله وبتكفير ما يكفر) أى قبل الحث كالحلف بالله والنذر للبهم كان وطئتك فعلى نذر (قوله ولو صغيرة) أى ولو كانت سفية أو مجنونة فلها المطالبة حال افاقتها وفى حال جنونها لا يثبت لها طلب ومثلها النعمى عليها وليس لوليها كلام حال الإغناء والجنون بل ينتظر افاقتها (قوله وليدها) أى وليد الزوجة إذا كانت أمة وكذلك الحق أيضا لقول ابن عرفة الباجى عن أصعب قلو ترك سيدها وقته فلها وقته وسمع عيسى ابن القاسم لو تركت الأمة وقف وزوجها الولي كان لسيدها وقته اه انظر المواق وهذا إذا كان للسيد حق فى الولد وكان يرجى منها الولد أما إن كان لاحقه فيه لسكون الولد يعتق عيه أو كان بها أو الزوج عقم كان الطلب بالقيضة لها خاصة (قوله ان لم يمتنع وطؤها) أى ان محل كون الزوجة لها إن كانت حرة وليدها ان كانت أمة المطالبة بعد الأجل بالقيضة ان لم يمتنع وطؤها فإن كان وطؤها ممتنعا عقلا أو عادة أو شرعا كالتقاء والمريضة والحائض فلا مطالبة لها ولا لوليها وقد تبع المصنف فى هذا القيد ابن الحاجب وأسكره ابن عرفة وقال إن المطالبة ثابتة مطلقا وتكون القية عند امتناع الوطأ بالوعد به وهذا هو الموعول عليه وسيأتى لك الجواب عن المصنف (قوله وهى تغيب) أى لأن القية الرجوع لما كان ممنوعا منه باليمين وهو الوطأ والرجوع لما كان ممنوعا منه معصوم بتغيب الحشفة (قوله تغيب الحشفة كلها) أى أو قدرها بمن لا حشفة له وقوله فى القيد أى فى محل البكارة منه لافى محل البول وهل يشترط الانتشار أولا يشترط المأخوذ من كلام ابن عرفة عدم اشتراطه وقال بعض أشياخ عجم ينهى اشتراطه كالتحليل لعدم حصول مقصودها الذى هو إزالة الضرر بدونه والظاهر الاكتفاء بالانتشار داخل الفرج وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع اللذة أو تمنع كلها (قوله فى القيد) أى وأما تغيبها فى الدبر أو بين غنديها أو فى محل البول من قبلها فلا تنحل به الايلاء عنه (قوله تكفيره) أى تكون بتكفيره الخ (قوله بل بمعنى الوعد بها الخ) أى فالمطالبة بالقيضة ثابتة مطلقا امتنع وطؤها أم لا وقول المصنف ولها المطالبة بالقيضة بعد الأجل ان لم يمتنع وطؤها مراده مطالبة بالقيضة بالمعنى المذكور وهو تغيب الحشفة حالا فلا ينافى أنه إذا كان وطؤها ممتنعا لها المطالبة بالقيضة لكن بمعنى آخر وهو الوعد بتغيب الحشفة

تكفيره وفى غير المريض والمحبوس بدليل ذكرهما بعد وأما الممتنع وطؤها فان كان لصفر فلا مطالبة لها حتى تطيق الوطأ وإن كان لرتق أو مرض فلا مطالبة لها بالقيضة بمعنى تغيب الحشفة حالا بل بمعنى الوعد بها إذا زال المانع ولما كان تغيب الحشفة فى البكر

قاله (وافتضا البكر) فلا ينحل الايلاء فيها بدونه وإن حنث ثم شرط في تضييب الحشفة والافتضا (قوله) (إن حل) ما ذكر فإن لم يحل كفى حبس لم تنحل الايلاء وإن حنث فيطلب الفينة ولا يلزم من حنثه وانحلال يمينه انحلال الايلاء بحيث يسقط عنه الطلب بالفينة لأنه إذا استند امتناعه من الوطء ليمين ثبت مطالبته بالفينة الشرعية وهي الحلال ولو انحلت يمينه (ولو) كان تضييبها (مع جنون) للزوج بخلاف جنونها إن انحلت يمينه كما سبق (لا) بوطء بين الفخذين (أو في دبر) فلا تنحل به الايلاء (وحنث) فتلزمه الكفارة ولا يسقط عند الطلب بالفينة مادام لم يكفر فإن كفر سقط عنه الايلاء بمجرد التكفير أخذاً بما قدمه (إلا أن ينوى الفرج) فلا يحنث فيما بين الفخذين (وطأ) عليه (إن قال) بعد أن طوب بالفينة بعد الأجل (لأطأ) بعد أن يؤمر بالطلاق فيمتنع فالخاصل أنه يؤمر بعد الأجل بالفينة فإن امتنع منها أمر بالطلاق فإن امتنع طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه بلا تلوم على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

إذا زال المانع (قوله بدون) أي بالتغيب بدون افتضا (قوله ثم شرط في تضييب الحشفة الخ) أي ثم شرط في كونها تنحل بها الايلاء أي تسقط بها المطالبة بالوطء (قوله ان حل ما ذكر) أي من تضييب الحشفة والافتضا (قوله لم تنحل الايلاء) أي لم تسقط المطالبة بالفينة (قوله وإن حنث) أي وانحلت يمينه (قوله فيطلب بالفينة) أي بتضييب الحشفة بعد ذلك الوطء الحرام (قوله ولا يلزم من حنثه وانحلال يمينه) أي بهذا الوطء الحرام وهو جواب عما يقال إن الوطء الحرام يحنث به وتنحل به اليمين وحيث انحلت اليمين انحلت الايلاء لأنها سببه أي سبب الايلاء بمعنى المطالبة بالوطء فلا وجه لقول المصنف ان حل وتوضيحه أن الوطء الحرام تنحل به اليمين وإذا انحلت اليمين زال طاب الوطء لأن اليمين سبب لطلب الوطء وقد زال السبب فلزال المسبب وحينئذ فلا وجه لقول المصنف ان حل وحاصل الجواب اننا نعلم أن انحلال اليمين مستلزم لانحلال الايلاء أي المطالبة بالفينة مطلقاً بل ان كان انحلال اليمين بوطء حلال كان ذلك مستلزماً لانحلال الايلاء أي المطالبة وإن كان انحلال اليمين بوطء حرام أو بين الفخذين فإزال مطالبها بالفينة ولم يسقط طلبها (قوله وهي الحلال) أي روى تضييب الحشفة على وجه حلال وقوله ولو انحلت يمينه نى بوطء حرام (قوله ولو مع جنون) ما ذكره من أن ووطء المجنون في حال جنونه فيته وهو الذي نص عليه ابن المواز وأصبح وقوله ابن رشد والخنثى وعبد الحق لكن قال أصبح يحنث به وهو ضعيف والمذهب كما لابن رشد وغيره أنه لا يحنث به وإن كان فيته كما تقدم ورد المصنف بلوقول ابن شاس وابن الحاجب ان ووطء المجنون ليس فيته لكن لا يطالب بها قبل افاقة لعذرهم فالأقوال ثلاثة والفرق على الأخيرين أنه على المذهب من أنه فيته مع بقاء اليمين أنه يستأنف له الأجل وعلى ما لابن شاس وابن الحاجب يكفى بالأجل الأول اهـ بن (قوله للزوج) أي تنحل الايلاء بذلك الوطء لئليها بوطء ما تنال في صحته فإذا آلى منها وهو عاقل ثم جن وطلبت بالفينة وفاء حال جنونه تسقط مطالبته بها واليمين باقية عليه فإذا صح استأنف له أجل من يوم وطئه لبقاء يمينه على ما لابن رشد وقال أصبح إذا فاء حال جنونه سقطت مطالبته بالفينة ولا يضرب له أجل بعد افاقة لعدم بقاء يمينه لحنثه فيها بوطئه وقال ابن شاس إنه لا يطالب بالفينة حال جنونه ولا يكون وطؤه فيته ويطالب بها بعد افاقة من غير ضرب أجل ثان ويكفى بالأجل الأول وهذا هو الردود عليه بلوى كلام المصنف اهـ تقرير عدوى (قوله بخلاف جنونها) أي فإن وطأها في حاله لغو لا تنحل به الايلاء أي لا تسقط به المطالبة بالفينة وإن انحلت يمينه (قوله فلا تنحل به الايلاء) أي المطالبة بالفينة (قوله فان كفر سقط) أي لأنه لو كفر قبل أن يطأ سقط الإلزام فكيف إذا وطئ ثم كفر ولو كان الوطء بغير الفرج وقوله أخذاً بما قدمه أي في قوله وتكفير ما يكفر (قوله إلا أن ينوى الفرج) أي ان يحل حنثه ولزومه الكفارة بالوطء بين الفخذين ما لم يكن نوى عند حلفه أنه لا يطؤها يعني في فرجها فإن كان نوى ذلك فإنه لا يحنث بالوطء بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولا تلزمه به كفارة والا يلاء باق على كل حال (قوله بعد أن يؤمر الخ) متعلق بقوله وطأ عليه (قوله طلق عليه الحاكم الخ) أي ويجرى هنا القولان السابقان في امرأة المعترض من كونه يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به (قوله بأن قال) أي عند طلبه بها أطأ (قوله اختر) أي بعدة يؤخره الحاكم اليها (قوله مرة) أي اختياراً مرة ومرة فهو مفعول مطلق وقوله إلى ثلاث مرات أي ويكون اختياره المرات الثلاث في يوم واحد وفي قوله إلى ثلاث مرات إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد قوله مرة ثانياً أو يقول اختر ثلاث مرات ليوافق النقل (قوله وصدق) أي المولى وقوله يمين أي كما هو قاعدة المصنف من أنه إذا قال صدق فالمراد يمين

على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

يعين (إن ادعاء) أى الوطء بكر كانت أو نيبا فان نكل حلفت وبقيت على حقها والا بعيت زوجة كما لو حلف (وإلا) بأن مضت مدة الاختبار ولم يدع الوطء أو ادعاء وأنى الحلف وحلفت (أمر بالطلاق) فان طلق (وإلا) طلق عليه وفيه المرض (العاجز عن الوطء) والمحبوس (العاجز عن خلاص نفسه) (بما ينحل به) الإيلاء من زوال ملك

(٤٣٧)

وتكفير ما يكفر وتعجيل مقتضى الحنث وإبانة الزوجة المحلوف بها كما تقدم هذا ان أمكن التكفير قبل الحنث (وإن لم تكن بمينة) أى من ذكر من المريض والمحبوس (بما تكفر) أى كلت بما لا يمكن تكفيرها (قوله) أى الحنث والمراد بالتكفير الانحلال (كطلاق فيه رجعة) لا بان (فيها) أى فى الزوجة المولى منها كان وطئتك فانت طالق واحدة أو اثنتين فلا يمكن التكفير قبل الحنث لأنه إذا طلقها رجعت وطئها لحقه طلاق أخرى إذ الرجعية زوجة يلزمه طلاقها ان طرأ موجه (أو) طلاق فيه رجعة (في غيرها) كقوله لأحدى زوجتي ان وطئتك فقلانة طالق وطلقها رجعا بخلاف البائن فينحل به الإيلاء (و) كصوم معين (لم) يأت زمنه إذ لو فعله قبل زمنه لم ينفعه (وعتق) وصدقة ومشي لمسكة وصوم ونحو ذلك (غير معين) إذ لو فعله قبل الحنث لم ينفعه ولزمه بدله بالحنث (فالوعد) جواب الشرط أى ففيه المرض أو المحبوس المذكور تكون بالوعد بالوطء إذا زال المانع في المسائل الأربع لا بالوطء مع المانع لتعذر المرض أو السجن (وبعث) بعد الأجل (للمائب) المولى (وإن) بعدت المسافة (بشهرين) ذهبا مع الأمن لا أكثر فلها القيام بالفراق وأجرة الرسول عليها لأنها الطالبة (ولها العود)

وإذا قل القول قوله فالمراد بدون يمين (قوله ان ادعاء) أى فى مدة الاختبار وقوله فان نكل حلفت أى ان كانت بالمة عاقلة رشيدة كانت أو سفية وأما إذا كانت مجبونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين وطائق عليه حالا (قوله كما لو حلف) أى فلا يطلق عليه فى الحالين ليكون القول قوله (قوله وفيه المرض والمحبوس) أى إذا مضى أجل الإيلاء وهما بتلك الصفة (قوله العاجز عن الوطء أى وأما المريض القادر على الوطء والمحبوس القادر على الخلاص بما لا يحجب به فيئة كل منهما تعيب الحنث (قوله بما ينحل به) أى ولا تكون الفية فى حقهما بمغيب الحشفة لعدم قدرتهما عليهما فى هذه الحالة (قوله من زوال ملك) أى من زوال ملك العبد المدين الذى حلف بعتقه (قوله وتكفير ما) أى اليمين التى يجوز تكفيرها قبل الحنث وهى اليمين بالله والنذر المبهم الذى لم يسم له مخرجا (قوله وتعجيل مقتضى الحنث) أى ما يقتضيه الحنث ويترتب عليه وما قبله من جزئياته (قوله فلا يمكن التكفير) أى انحلال اليمين (قوله لحقه) أى وحينئذ فلا فائدة فى تعجيل الطلاق قبل الحنث وكذا يقال فيما إذا طاق ضررها فى المسألة التى بعد (قوله كقوله لاحدى زوجتي الخ) أى وإذا ارتجعتها ووطئها المحلوف عليها طلقت قلانة المحلوف بطلاقها (قوله وطلقها) أى قلانة المحلوف بطلاقها (قوله بخلاف البائن) أى بخلاف ما إذا طاق قلانة المحلوف بطلاقها طلاقا باننا ثم عاودها بعد زوج ووطئها المحلوف عليها فلا تطلق قلانة المحلوف بطلاقها لانحلال الإيلاء بمجرد بينوتها (قوله وكصوم معين لم يأت زمنه) أى كما لو كان فى الحرم وقال ان وطئتك فعلى صوم رجب فهذه اليمين لا يمكن انحلالها قبل الحنث إذ لو صام رجب قبل آتيانه لم ينفعه ومفهوم قوله لم يأت زمنه أنه لو آتى زمنه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه إذا انقضى قبل وطئه فلا شيء عليه لأنه معين فانت (قوله وعتق الخ) أى كما لو قال ان وطئتك فعلى عتق رقبة أو صدقة بدینار أو صوم يوم أو مشى لمسكة فلا يمكن انحلال تلك اليمين قبل الحنث إذ لو فعله قبل الحنث بالوطء لم ينفعه ويلزمه بدله إذا وطئها (قوله إذ لو فعله قبل الحنث) أى قبل الوطء (قوله بالحنث) أى إذا وطئها (قوله المذكور) أى الذى لا يمكن تكفير يمينه قبل الحنث (قوله إذا زال المانع) أى الذى هو المرض والجس (قوله وبعث للغائب الخ) يعنى أنه إذا ضرب للمولى الأجل فوجد عند انقضائه غائبا غيبة مسافة شهرين فأقل فانه يبعث إليه ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طاق عليه من غير ارسال له ثم ان هذا ظاهر إذا كان معلوم الوضع والا فيطلق عليه من غير ارسال وكلام المصنف مقيد بما إذا لم ترفعه للحاكم تمنعه من السفر حيث أراده قبل الأجل والا منعه فان أبى أخبره انه إذا جاء الأجل طلق عليه ففائدة إخبار الحاكم انه لا يبعث له إذا جاء الأجل وطلبت الفية (قوله مع الأمن) أى واثنا عشر يوما مع الخوف لأن كل يوم مع الخوف يقاوم خمسة مع الأمن (قوله ولها الدود الخ) أى ان المرأة المولى منها إذا حل أجل الإيلاء فرضيت بالمقام معه بلا وطء واستقطت حقها من الفية استقاطا مطلقا غير مقيد بزمن ثم رجعت عن ذلك الرضا فطلبت القيام

وصدقة ومشي لمسكة وصوم ونحو ذلك (غير معين) إذ لو فعله قبل الحنث لم ينفعه ولزمه بدله بالحنث (فالوعد) جواب الشرط أى ففيه المرض أو المحبوس المذكور تكون بالوعد بالوطء إذا زال المانع فى المسائل الأربع لا بالوطء مع المانع لتعذر المرض أو السجن (وبعث) بعد الأجل (للمائب) المولى (وإن) بعدت المسافة (بشهرين) ذهبا مع الأمن لا أكثر فلها القيام بالفراق وأجرة الرسول عليها لأنها الطالبة (ولها العود)

القيام بالايلاء (إن رضيت) أولا باسقاط حقها من القيام من غير استئناف أجل كامرأة العترض لأنه أمر لاصبر للنساء عليه (وتتم) أي تصح (رجعته) بعد أن طلق عليه (إن انحل) ايلاؤه بوطء بعده أو تكفير أو انقضاء أجل أو تعجيل حنث (والإلاء) ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم (لغت) رجعته أي (٣٨) بطلت وحلت للأزواج من العدة (وإن أبى الفية في) قوله لزوجتي (إن وطئت

إحدا كما فالأخرى طالق
طلق الحاكم) عليه (إحداها)
بالقرعة عند المصنف أو
يجبره على طلاق إيهما شاء
عند ابن عبد السلام
كالمصنف والمذهب
ما استظهره ابن عرفة من
أنه مول منها فان رفعت
واحدة منها أو هما معا
ضرب له الأجل من اليمين
ثم إن فاء في واحدة منهما
طلقت عليه الأخرى والا
طلقتا معا ما لم يرضيا بالمقام
معه بلاوطء (وفها فيمن
حلف بالله لا يوطئ) زوجته
أكثر من أربعة أشهر
(واستثنى) بأن شاء الله
أنه مول (وله الوطاء بلا
كفارة واستشكل من
وجبه أحداهما أن
الاستثناء حل لليمين
فكيف يكون معه مولا
والثاني كيف يكون مولا
وطئا من غير كفارة
(وحملت) لدفع الاشكال
الأول على ما إذا روفع
للحاكم (ولم تصدقه) أنه
أراد بالاستثناء حل لليمين
بقريته امتناعه من الوطاء
(وأورد) على هذا الجواب
قول الامام أيضا (لو)
حلف لا يوطئها ثم (كفر

بالفية فلما ان توفه في أي وقت من غير ضرب أجل ومن غير تلوم فان فاء والاطلاق وأما لو أسقطت
حقها اسقاطا مقيدا بمدة فان قلت بعد الأجل أقيم معه سنة لعله أن يفيء فليس لها العود الا بعد تلك
المدة (قوله للقيام بالايلاء) أي بطلت الفية (قوله ان رضيت أولا باسقاط حقها من القيام) أي
بالفية وذلك بأن كانت رضيت بالاقامة معه بلاوطء (قوله أو تكفير) أي تكفير ما يكفر في العدة
وقوله أو تعجيل حنث أي بعق أو طلاق في العدة ومثل انحلال الإيلاء رضا الزوجة المولى منها
بالاقامة معه بلاوطء كما هو قول ابن القاسم والأخوين خلافا لحنون فانه يقول ان رجعتها باطلة مع
الرضا (قوله والا ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم) أي حتى انقضت العدة بدخولها في الحيضة الثالثة
وقوله لغت رجعته أي الحاصلة في العدة أي كانت ملغاة أي باطلة لأن أثرها (قوله وان أبى الخ)
حاصله أنه إذا قال لزوجتي ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق فان امتنع من وطء كل منهما خوفا
من طلاق الأخرى كان مولا منها فيضرب له الأجل إذا قامتا أو احدهما من اليمين فإذا وطئ
احدهما بعد انقضاء الأجل طلقت الأخرى وانحل الإيلاء وان أبى من وطء احدهما بعد انقضاء
الأجل طلق عليه الحاكم احدهما هكذا قال المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شماس قال المصنف
في توضيحه يذم أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة فيختار الزوج واحدة يطلقها
أرطاق عليه واحدة بالقرعة والا فطلاق واحدة غير معينة لا يمكن لأن الحكم يستدعي تعيين عمله
وفي تطليق واحدة يعينها الحاكم ترجيحاً بلا مرجح وقوله وان أبى الفية أي بعد مضي الأجل
للضروب (قوله والمذهب ما استظهره ابن عرفة) أي وقد صرح به ابن عبد البر في الكافي أيضا انظر
كلامه في بن (قوله واستثنى بأن شاء الله) أي وامتنع من وطئها (قوله انه مول) أي يضرب له أجل
الايلاء وقوله وله الوطاء أي وإذا طول بالفية بعد الأجل كان له الوطاء وإذا وطئ فلا كفارة
عليه (قوله فكيف يكون معه مولا) مع أن مقتضى كون الاستثناء حلالاً لليمين أنه إذا امتنع من الوطاء
يطلق عليه حالا للضرر ولا يضرب له أجل الايلاء (قوله كيف يكون مولا) وطئا من غير كفارة (مع
أن مقتضى كونه مولا أنه إذا وطئ يكفر لانحلال يمينه بالحنث (قوله وحملت) أي وحمل كلام الامام
في المدونة لأجل دفع الاشكال الأول وانما تعرض للمصنف لدفعه لأنه هو الذي أشار له دون الثاني
(قوله على ما إذا روفع للحاكم) أي على ما إذا رفعت الزوجة للحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء
حل لليمين وانما أراد التبرك والتأكيد بقريته امتناعه من الوطاء فانه يدل على أنه لم يرد حل اليمين وأما
المقتضى في صدقه في أرادة حل اليمين فلا يفتيه بلحوق الايلاء وحيث ف يطلق عليه حالا إذا امتنع
من الوطاء (قوله وان القول قوله) أي في أن الكفارة عن هذا الايلاء (قوله وتنحل الايلاء عنه) أي فلا
يطلب بفيه وإذا استمر على الامتناع من الوطاء طلق عليه حالا للضرر (قوله فما الفرق بينهما) أي
وهلا سوى بين المسألتين بما يحكم هذه أو يحكم هذه (قوله وفرق بشدة المال) حاصله أن المكفر في الثانية
أتى بأشد الأمور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة فلذا قبل قوله بخلاف الاستثناء
في الأولى فليس شديداً على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه فلا يكون رافعا للتهمة فلذا لم يقبل قوله

(قوله)

عنها) أي عن يمين الايلاء ولم يوطئ بعد الكفارة

(ولم تصدقه) في أن الكفارة عنها وانما هي عن يمين أخرى بقريته امتناعه من الوطاء وان القول قوله وتنحل الايلاء عنه فما الفرق
بينهما (وفرّق) بينهما (بشدة المال) على النفس في الثانية وهو الكفارة وخفة الاستثناء في الأولى فلذا كان القول له في الثانية دون الأولى

(قوله وبأن الاستثناء الخ) حاصله ان الاستثناء يحتمل حل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيد فلذا لم يصدق في إرادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي إخراج المال فلا يحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد لان الأصل عدم يمين ثانية فالتهمة في الكفارة بعيدة

﴿باب في الظهار﴾

وهو حرام لأنه منكر من القول وزور حتى صرح بعضهم بأنه من الكبائر وعبر بعضهم عن حكمه بالكراهة وينبغي حملها على التحريم (قوله تشبيه السلم) في ح ابن عبد السلام لابد من أداة التشبيه كأنظ مثل أو الكف وأما لو حذفها فقال أنت أمي لكان خارجا عن الظهار ويرجع للكناية في الطلاق وإن كان محمد نص في هذه اللفظة على أنه مظاهر اه وسلمه ح وهو غير مسلم إذ قد نص ابن يونس وغيره على أن أنت أمي ظاهر ونصه قال سخون في العتية إن قال أنت أمي في يمين أو غير يمين فهو مظاهر محمد إلا ان ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة اه وقد نقل ح عند قول المصنف في الكناية أو أنت أمي أن ابن القاسم في صماع عيسى يقول إن أراد به الطلاق فطلاق وإلا فظهار وإن الرجاء ذكر في السلسلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثاني رواية أشهب أنه الطلاق البتات ولا يلزمه مظاهر ولذا مشى المصنف فيما يأتي على أنه ظاهر وبهذا تلم ان في قول المصنف تشبيه إجمالا لانه ان أريد به الأخص خرج نحو أنت أمي وإن أريد الأعم شمل الاستعارة نحو يا أمي ويا أختي وليس بظهار كما قاله الرصاص اه بن (قوله زوجا أو سيدا) قل ح وهل يلزم مظاهر الفضولي إذا أمضاه الزوج لم أر فيه نصا والظاهر لزومه كالطلاق اه بن وإتيان المصنف بالوصف مذكرا مخرج للنساء في الدونة ان تظاهرت امرأة من زوجها لم يلزمها شيء لا كفارة مظاهر ولا كفارة يمين ولو جعل أمرها بيدها نقلت أنا عليك كظهر أمي لم يلزمه مظاهر كما في صماع أبي زيد لانه انما جعل لها الفراق أو البقاء بلا غرم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها ويبطل ما بيدها كما قال عجاج خلافا للشيخ سالم القائل إذا قالت أردت به الطلاق فيكون ثلاثا إلا أن يناكرها الزوج فيما زاد على الواحدة (قوله فان ظاهر كافر ثم أسلم الخ) أي وأما لو ظاهر كافر وتعاكروا ليتنا فالظاهر أننا نطردم ولا نحكم بينهم بحكم المسلمين لقوله تعالى والذين يظاهرون منكم والخطاب للمؤمنين فيدل على اختصاص الظهار بالمؤمنين فتأمل (قوله من زوجة أو أمة) هذا هو المشهور خلافا لمن قال إن الظهار لا يلزم في الإماء ولا يكره على المشهور قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم فإنه لا يشمل الإماء لخروجها مخرج الغالب فلا مفهوم له (قوله وطلقة رجيا) أي وحائض ونفساء (قوله وسواء شبهها كلها الخ) أي كانت على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله أوجزاها) أي سواء كان ذلك الجزء الذي شبهه جزءا حقيقة كراسك أو رجلك على كظهر أمي أو كان جزءا حكما لكن الجزء الحقيقي يلزم به الظهار اتفاقا ويختلف في الجزء الحكمي فيتنق على الظهار ان شبه يدها أو رجلاها ويختلف في الشر والكلام قال ابن فرحون وأما يلزم في الاجزاء المتصلة لا المتفصلة كالصباق وما قيل في الجزء المشبه يقال في الجزء المشبه به (قوله كالشعر) أي بأن قال شعرك أو يرقك على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله محرم) ان ضبط بضم المم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة فلا بد من تقيده بالاصالة لإخراج ما ذكره الشارح من التشبيه بأمراته الحائض أو النفساء أو المحرمة بمحج أو عمرة أو طلقة طلاقا رجيا وإن ضبط بفتح اللم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة فلا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحها لحرمها أي

(وبأن الاستثناء) في

الاولى (محتمل غير الخلق)

احتمالا ظهرا فلذا لم يصدق في إرادة حل اليمين والكفارة في الثانية وإن احتملت يميناً أخرى لكن احتمالا غير ظاهر [درس]

﴿باب﴾ ذكر فيه

الظهار وأركانه وكفارته

وما يتعلق بذلك فقال

(تشبيه السلم) زوجا أو

سيدا فان ظاهر كافر ثم أسلم

لم يلزمه مظاهر كالألزمه

كل يمين كانت من طلاق

أو عتاق أو صدقة أو نذر

أو شيء من الأشياء إذا

أسلم للكف وإن عبدا

أو سكران بمحرام لاصبه

ومجنون وسكران بمحلال

وسكره (من نخل) بالاصالة

من زوجة أو أمة فيشمله

المحرمة لمرض كحرمه

ومطلقة رجيا وسواء

شبهها كلها (أو جزأها)

ولو حكما كالشعر والريق

(بظهر) متعلق بتشبيه

(محرم) أصالة فلا مظهر

على من قال لاحدى

زوجته أنت على

كظهر زوجتي النفساء أو المحرمة بمحج بخلاف أنت على كظهر أمي المكتوبة أو البعضة فظهار كظهر دابقي (أو جزئه) أي المحرم كأنت على كيد أمي أو خاتي (٤٤٠) فشمك كلامه أنت على كأمي أو رأس أمي وبذلك كيد أمي أو كأمي ولو

لشرها إلا أن كلام المصنف على الثاني لا يشمل تشبيها بظهر الدابة أو المكتوبة أو البعضة أو الأجنبية فلاولى الضبط الاول والتقييد بالاصالة كما فعل الشارح (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أو الحائض أو قال لاحدى زوجتيه التي في عصمته أنت على كزوجتي فلانة المطلقة طلاقا رجعيا (قوله كظهر دابقي الخ) اعترض بأن الاولى ان يقول كفرج دابقي الا ان يقال ان الظهر كناية عن الفرج (قوله فشمك الخ) اي ان كلام المصنف شامل لأربع صور تشبيه جملة من تحمل بجملة من تحرم وتشبيه جملة من تحمل بجزء من تحرم وتشبيه جزء من تحمل بجملة من تحمل بجملة من تحرم (قوله وهي مشبه) اي وهو المسلم المكاف زوجا كان أو سيذا وقوله ومشبه بالفتح اي وهو من يحمل وطؤها اصالة من زوجة أو أمة وقوله ومشبه به اي وهو المحرم بطريق الاصالة وقوله والصفة أي وهي الصور الأربعة المتقدمة (قوله ولانه يوم الخ) فيه نظر بل كلام المصنف لا إيهام فيه بعد ذكره الجزء الشامل للظهر وغيره (قوله إن تعلق بكمشيتها) اي ولو كانت حين التعلق غير مميزة نعم ان اختارت شيئا مضي إن ميزت وقيل لايمضي ما اختارته إلا إذا ميزت وأطاعت الوطء فان لم تميز ولم تطق الوطء استؤني بها كما في الواق (قوله وهو ان تعلق بكمشيتها يدها) ظاهره كان التمايق بان أو إذا أو هما أو متى وفي التوضيح عن السيوري لا يخلف في إذا شئت أو متى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توطأ أو توقف بخلاف ان شئت قبل كذلك وقيل مالم يفترقا اه ونحوه في الشامل اه قلت وهو مخالف لما تقدم في التفويض في قوله وفي جعل إن شئت أو إذا شئت كمتى أو كالمطلق تردد فإن حاصله يقتضي ان الخلاف في ان واذا هل هما كمتى فيكون ذلك لها بعد المجلس مالم توقف أو توطأ طائفة وقيل انهما كالمطلق فلها ان تقضى مالم يفترقا من المجلس والابطال ما يدها فتأمل اه بن (قوله وهو يدها) أي في قدرتها إن شاءت قضت به أو ردت مالم توقف عبارة المصنف كعبارة الدونة واستشكل كلامها بأن ظاهرها أنه بمجرد دية انها يسطل ما يدها ولو لم تقض بشيء وليس كذلك وأجاب الشارح بان المراد مالم تقض بشيء بعد وقوفها وقال بعضهم معنى كلامها انه يدها تؤخره أو تقدمه مالم توقف فليس لها هذا الاختيار وانما ما امضاء ما جعل يدها أو تركه من غير تأخير أصلا (قوله أو توطأ طائفة) اي فاذا وطئت طائفة سقط ما يدها وهذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وطؤها طائفة غير معتبر فلا يسقط ما يدها وهو المتمد كما قال شيخنا مستندا لنقل الواق ونحوه في البدر القرافي (قوله بأن وقتت) اي فان وقتت ولم تقض بشيء أبطله الحاكم (قوله لكان أبين) اي خلافا لظاهره من أنها بمجرد الإيقاف يسطل ما يدها وليس كذلك بل الأمر بيدها ولو وقتت الى أن تقضى برد أو امضاء (قوله وبمحقق) اي وان علقه بأمر محقق الوقوع تنجز وقد صرح ابن رشد في التقدمة وابن عرفة بأنه يجري هنا ما جرى في الطلاق من قوله سابقا أو بما لا صبر عنه كإن قت أو غالبا كإن حضت أو عتمتل واجب كإن صليت أو بمحرم كإن لم أزن او على مشيئة من لم تعلم مشيئة الى آخر ما مر (قوله وبوقت تأبد) اي ولا يكون تحريمها عليه خاصا بذلك الوقت الذي قيد به ويستثنى من هذا المحرم اذا قال أنت كظهر أمي مادمت محرما فانه لا يلزمه قالة اللحمي ومثله الصائم والعتكف انظر ح اه بن ونص ح عن اللحمي فظهار المحرم على وجهين فان قال أنت على كظهر أمي مادمت محرما لم يعمد عليه فظهار لانها في تلك الحالة كظهر أمه فهذا بمنزلة من ظاهر

على كيد أمي أو خاتي حذف لفظ ظهر لدخوله في قوله أو جزئه لكان احسن ولأنه يوم ان الحالى من لفظ ظهر ليس بظهار بأن يقول بمحرم أو جزئه وكان كلامه حينئذ ظاهرا في الاقسام الاربعة وقوله (ظهار) خبر البتداء فقد اشتملت هذه القضية على اركانها الاربعة وهي مشبه بالكسر ومشبه بالفتح ومشبه به وصيغة واخذ منها تعريغه بأنه تشبيه مسلم الخ (وتوقف) وقوع الظاهر على مشيئتها (إن تعلق) اي وقع معلقا من الزوج باداة تعلق بان او اذا او هما او متى (بكمشيتها) اورضاها نحو انت على كظهر أمي ان او اذا شئت ومشيتة غيرها كزيد كذلك كما دلت عليه المكاف فلا يقع الا ان شاء (وهو) ان تعلق بكمشيتها (يدها) في المجلس وبه (مالم توقف) أو توطأ طائفة وقوله مالم توقف معناه مالم تقض برد او امضاء بان وقتت فتوقا مالم تقض لكان أبين (و) ان علقه (بمحقق) كأنت على كظهر أمي

بعد سنة او ان جاء رمضان (تنجز) الآن كالطلاق

(و) ان قيد (بوقت) كأنت على كأمي في هذا الشهر (تأبد فلا ينحل إلا بالكفارة) (أو) علقه (بعدم زواج) كان لم اتزوج عليك وأطلق أو فلانة فأنت كأمي (فعدم الإياس) أي لا يكون مظاهرا إلا عند اليأس من الزواج

بموت المينة أو جدم قدرته على الوطء (أو) عند (العزبة) على عدم (٤٤١) الزواج إذ العزم على الضد يوجب الحث

و يمنع منها حتى قبل اليأس
والعزبة ويدخل عليه
الايلاء ويضرب له الأجل
من يوم الحكم (ولم يصح
في) الظهار (المعلق) على
أمر كدخول دار أو كلام
أحد (تقديم كفارتها قبل
لزومها) بالدخول أو
الكلام بل ولا يصح
تقديمها قبل العزم وبعد
اللزوم باللابد من العزم كما
يأتي للمصنف (وصح)
الظهار (من) مطلقة
(رجعية) كالتى في العصة
(و) من أمة (مدبرة) وأم
ولد بخلاف مبيعة ومعتقة
لأجل ومشاركة لحرمة
وطؤها (و) صح من
(محرمه) بحج أو عمرة
وأولى نساء وحائض
(و) من (مجوسى) أسلم
فظاهر بعد إسلامه قبل
إسلام زوجته (ثم أسلمت)
فى زمن يقر عليها بأن قرب
كالشهر وأما ظهاره قبل
إسلامه فلا يصح لقول
المصنف تشبيهه مسلم كما
تقدم (و) من (رتقاء)
وعفلاء وقرناء وبخراء
لأنه وإن تعدد وطؤها لا
يتمذر الاستمتاع بغيره
(لا) يصح ظهار من
(مكاتبه) حال كتابتها
(ولو عجزت) بعد أن ظاهر

ثم ظاهر فلا يلزمه الثانى أن يقول أنت على كظم أسمى ولم يقيد بقوله مادمت محرماً فيأزمه إكلامه
والحاصل أنه متى قيد الظهار بمدة المانع من الوطء سواء كانت المانع قائماً بها أو قائماً به
كلا حرام والصوم والاعتكاف فإنه لا يلزمه (قوله) بموت المينة (قال طئى محل وقوع الحث
بالموت إذا فرط فى تزوجها حتى ماتت والأفلا لأن هذا مانع عقلى كما تقدم فى الإيعان اهـ بن وقوله
بموت المينة أى لا يتزوجها بغيره ولا بغيتها بمكان لا يعلم خبرها بناء على أنه لا بد فى اليأس من التحقق
ولا يسكنى فيه الظن (قوله) ويمنع منها حتى قبل اليأس والعزبة (وذلك لأن الظهار كالطلاق كما
قال فى التوضيح فعلا عن الباجى فكما أنه يمنع من الزوجة فى الطلاق إذا كانت الصيغة صيغة
حث نحو إن لم أدخل الدار فانت طالق كما قال المصنف سابقاً وإن نفى ولم يؤجل منع منها ويدخل
عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم الحكم كذلك فى الظهار يمنع منها إذا كانت بمنتهى على حث
نحو أن لم تزوج عليك فانت على كظم أسمى ويدخل عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم
الحكم فإذا جاء الأجل فإن تزوج بر وإن قال ألزم الظهار وأخذ فى كفارتها لزمه ذلك ولم يطلق عليه
بالإيلاء فإن فرط فى الكفارة كان كقول يقول أفى فيختبر المرة بعد المرة ويطلق عليه بما لزمه من
من الإيلاء كذا فى بن عن الوازية ولا يقال كيف يصح تكفيره مع أن الظهار معاق وهو لا يصح
تقديم كفارتها كما يأتى لأن ماسياً فيها إذا كان على بر وما هنا الخالف على حث فإذا ألزم الظهار
وأخذ فى كفارتها رجع لقول المصنف أو العزبة كما فى ح (قوله) ولا يصح تقديمها قبل العزم (أى
على وطؤها وبعد الدخول وأما تقديمها على الوطء بعد اللزوم والعزم فإنها تكون صحيحة والحاصل
أن فى مفهوم قوله قبل لزومه تفصيلاً فإن أخرجهما بعد اللزوم والعزم صحت ولو قبل الوطء وأما بعد
اللزوم وقبل العزم فلا تصح (قوله) وصح من رجعية (من بمعنى فى أوانه ضمن الظهار الذى هو
فاعل صح معنى الامتناع وقوله وصح من الرجعية أى بخلاف تشبيه من هى فى عصته بمطلقة
الرجعية فإنه لا يصح الظهار لأنه كتشبيه إحدى زوجتيه بالآخرى الحائض (قوله) بخلاف
مبعضة النخ (ابن عرفة والظهار فى الممنوع التمة بها لقولها مع غيرها فى المشتركة والمتفق بعضها
لأجل الباجى والجلاب والمكاتبه وعزاه للخمى لسحنون وقال إلا أن ينوى أن عجزت فيلزمه اهـ بن
(قوله) وصح فى محرمه بحج أو عمرة (أى أن لم يقيد بمدة إحرامها والالم يلزمه شئ كما مر
(قوله) وأولى نساء وحائض (ظاهره صحته منها ولو قيد بمدته ويحتمل أنه إذا قيد بمدته لا يلزمه
شئ كما قال عج والظاهر كما قال بعض المحققين أنه إذا قيد كلامهما بمدته فإنه يحرى على الخلاف
الآتى فى الميوجب هل الظهار يتعلق بالوطء وبما دونه من المقدمات أو بالوطء فقط فيأزم الظهار
إذا قيد بمدة الحيض أو النفاس على القول الأول لآعلى الثانى ويشمل الحيض الصوم لعدم
حرمة المقدمات فيه وأما الاعتكاف فكالاحرام قطعاً لحرمة المقدمات فيهما (قوله) فى زمن
يقر النخ (أى وأما تأخر إسلامها أكثر من شهر فلا يقر عليها ولا يلزمه الظهار منها (قوله) ورتقاء النخ
ما ذكره من صحة الظهار من الرتقاء وما مائلها هو مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه مع أن
فى الرتقاء ونحوها الخلاف الذى فى الميوجب قال ابن رشد فإن كان الوطء ممتنعاً على كل حال
كالرتقاء والشيوخ الفانى ففى لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب إلى أن الظهار يتعاق بالوطء
وما دونه ألزمه الظهار ومن ذهب إلى أنه يتعلق بالوطء خاصة لم يلزمه الظهار اهـ والأول هو
المذهب قال ابن عرفة وعزاه الباجى القول الثانى لسحنون وأصبح اهـ بن (قوله) لا مكاتبه ولو عجزت

(تأويلان) أوجههما الأول (وصريحه) (٤٣) أي الظهار أي صريح أمله (بظهر) أي بلفظ ظهرا امرأة (وأي بدعيهما) بنسب

عمل عدم صحة الظهار فيها لم ينو أن عجزت والائزمه إذا عجزت أي ومثل المسكنية المحبسة لأن وطأها محرم دائما فالظهار لا يصح فيها أصلا وأما الخدمة فقد نص أبو الحسن على حرمة وطأها لكن الظاهر أن حرمتها لغرض وهو خوف ولادتها منه فتبطل الخدمة المعطاة فيصح الظهار فيها كصحته في الحائض والمحرمه قله بعض إمام بن والأمة التزوجة كالمسكنية لا يصح الظهار منها ولو طلقها زوجها بعد الصيغة كما قاله ابن محرز وقيد عدم صحة الظهار منها بما إذا لم ينو أن طلق والائزمه الظهار منها أن طلق (قوله تأويلان) أي على المدونة وقولان أيضا في المذهب فالأول لابن القاسم والعراقيين والثاني عزاء الباجي لسحنون وأصبغ والراجح من القولين أولهما (قوله وصريحه) أي ولهذه الصريح أي لفظه الدال عليه صراحة (قوله بظهر مؤبد تحرهما بنسب أو رضاع أو صهر) أي وأما تشبيهها بظهر مؤبد تحرهما بلعان أو نكاح في العدة فهو كالتشبيه بظهر الأجنبية في كونه من السكنية لأن الصريح كما يفيد كلام التوضيح وكذا كلام ابن رشد خلافا لقول عبق بنسب أو رضاع أو صهر أو لسان انظر بن (قوله وهل يؤخذ الخ) لالطلاق إذا نوى به الطلاق في الفتوى) أي وإنما يلزمه المقتضى بالظهار (قوله وهل يؤخذ الخ) حاصل كلام الشارح أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق فإنه يلزمه به الظهار في الفتوى والقضاء ولا يؤخذ بالطلاق في الفتوى وهل يلزمه الطلاق في القضاء زيادة على الظهار أولا يلزمه تأويلان وما ذكره الشارح من أن التأويلين في القضاء والاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى فقد تبع خش وعقب وهو ظاهر المصنف وكلام المصنف في التوضيح عكسه وكلاهما غير صواب وحرر الناصر الثاني في حواشي التوضيح المسئلة وكذاح بنقل كلام ابن رشد في المقدمات قل الناصر بعد نقل كلام ابن رشد مانعه فحاصله أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق ينصرف للطلاق في الفتوى وأنه يؤخذ بهما معا في القضاء وإن رواية أشهب عن مالك أنه ظهار فيها فقط وإن المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية أشهب عن مالك وبه يظهر أن ما يوجهه كلام التوضيح من أن التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من أنهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي إكلامه (قوله فهل يؤخذ بالظهار لفظه) أي فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (قوله وهو الأرجح) أي قد نقل في التوضيح عن المازري أن المشهور عدم الانصراف للطلاق وكذا قال أبو إبراهيم الأعرج المشهور في المذهب أن صريح الظهار لا ينصرف للطلاق وإن كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يضمر به غيره كالطلاق فإنه لو أضمر به غيره لم يصح وأنه لو أضمر هو بغيره لم يصح زاد ابن محرز وكذلك لو حلف بالله وقال أردت بذلك طلاقا أو ظهارا لم يكن له ذلك ولم يلزمه إلا ما حلف به وهو اليمين بالله (قوله وشبه في التأويلين لا بقيد القيام) أي لا بقيد قيام البيعة لا لفرق بين الفتوى والقضاء في جريان التأويلين وما ذكره الشارح من التشبيه في التأويلين مطاوعا هو الصواب وبذلك قرر ح وقرره خش تبعا للشيخ سالم على أنه تشبيه في التأويل الأول فقط فيؤخذ بالظهار فقط في الفتوى ويؤخذ بهما معا في القضاء إذا نواها فإن نوى أحدهما لم يلزمه ما نواه فقط وإن لم يكن له نية لزومه الظهار له وأصله لابن الحاجب وابن شاس وتمتبه في التوضيح انظر ابن (قوله كأمي) أي أو كراس أمي أو بعدها مثلا (قوله أو أنت أمي الخ) قد نقل عن ابن القاسم أن أنت أمي يلزم به الطلاق إن نواه والظاهر أن الرجاء ذكر في هذه المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثانية رواية أشهب أنه يلزم به الطلاق النبات ولا يلزم به ظهار ونقل ابن بونس عن سحنون

أو رضاع أو صهر (أو) عضوها أو ظهرا ذكر (اعترض جملة هذين من الصريح بل هما من السكنية فكان عليه نية قول بخلاف عضو الخ) (ولا ينصرف) صريحه (الطلاق) إذا نوى به الطلاق في الفتوى بخلاف كنيته فإنه إذا نوى بها الطلاق لزومه الثلاث في الفتوى والقضاء (وهل يؤخذ بالطلاق معه) أي الظهار (إن نواه) أي الطلاق صريح الظهار (مع قيام البيعة) معناه في القضاء فلو صرح به كان أخصر وأشمل لا لقراره عند القاضي يعني أنه إذا قال نويت الطلاق فقط بلفظ صريح الظهار وروى فهل يؤخذ بالظهار لفظه وبالطلاق معه لئلا يلزمه الثلاث ولا ينوى أو يلزمه الظهار فقط كالأول جاء مستفتيا وهو الأرجح وشبه في التأويلين لا بقيد القيام كما في التوضيح قوله (كأن حرام كظهر أمي) (أو أنت حرام كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) راجع ما قبل السكاف وما بعدها (وكنيته) الظاهرة وهي ما

لزوجته أى أنها مثلها فى الشفقة فلا يلزمه الظهار ومثل الكرامة الأمانة والثانى أنسار إليه بقوله (أنت على كظهر أجنبية) محل فى المستقل بنكاح أو ملك (ونوى فيها) أى فى الكتابة الظاهرة بقسمها فإن نوى بها الطلاق صدق فى الفتوى والقضاء بقوله (فى الطلاق) أى فى قصد الطلاق وهو بدل انتحال من ضمير فيها لأنه يشمل الطلاق وغيره وإذا صدق فى قصد الطلاق (فالبينات) لازم له فى المدخول بها كغيرها إن لم ينو أقل ثم شبه فى لزوم البينات مسائل بقوله (كانت كفلانة الأجنبية) ولم يذكر الظهر ولا مودة التحريم فيلزم الثالث فى المدخول بها وغيرها لكنه ينوى فى غير المدخول بها وهذا إذا لم ينو الظهار فإن نواه لزمه فى الفتوى كما قال (إلا أن ينو) أى الظهار باللفظ المذكور زوج (مستفت) فيصدق ويلزمه الظهار فقط وأما فى القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثالث فى المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فاذا

أنه فى الدتية إن دل أنت أمى فى عين أو غيره فهو مظاهر محمد إلا أن ينوى به الطلاق فيكون البتات ولا ينضمه أنه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم * والحاصل أن أنت أمى فيها قولان قيل يلزمه بها الظهار مالم ينو الطلاق وإلا لزمه البتات ولا ينوى فيأدون الثلاث ومالم ينو الكرامة أو الأمانة وإلا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقيل أنه لا يلزم به ظهار أصلا ويلزمه البتات وهو قول أشهب فأيس كناية عنده (قوله إلا لقصد الكرامة) هذا راجع للصورتين وهو استثناء من محذوف أى فيأزمه بذلك الظهار إلا لقصد الكرامة فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار الدتية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا البساط الدتية على المتعمد وقوله إلا لقصد الكرامة أو إلا أن ينوى الطلاق فيلزمه البتات (قوله أو أنت على كظهر أجنبية) ابن عرفة سحنون من قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلانة عليه بناء على اعتبار يوم الحث وقال الأحمى يلزمه الظهار اعتبارا بيوم الحلف والثانى أحسن ابن رشد والظاهر حملة على أنه أراد أنت على كظهر فلانة اليوم إن دخلت الدار متى دخلتها وهو الآتى على قولها إن كملت فلانا فكل عبد أملكه حر إنما يلزم بينه فيما كان له يوم حلف * والحاصل أن مقابل كلام سحنون هو ما اختاره الأحمى وابن رشد كما نقله ابن عرفة فيكون هو الراجح كافى بن وقوله كظهر أجنبية أو ظهر ذكر وكذا ظهر فلانة للملاعة التى لاعتها أو فلانة التى نكحها فى العدة كحرم عن بن (قوله ونوى فيها) أى قبلت نيتها فيها بقسمها وهما ما إذا أسقط لنظ الظهر أو أسقط مؤبد التحريم فى قصد الطلاق فإذا ادعى أنه نوى بقوله أنت كأمى أو أنت على كظهر فلانة الأجنبية الطلاق فإنه تقبل نيتها فى الفتوى والقضاء ثم إن كانت غير مدخول بها إن نوى عددا لزمه مانواه وإن لم ينو عددا لزمه الثالث كأن المدخول بها يلزمه فيها الثالث مطلقا نوى عددا أولا (قوله إن لم ينو أقل) راجع لغير المدخول بها وأما المدخول بها فاللازم له البتات ولا تقبل دعواه أنه نوى أقل (قوله فيلزمه الثالث فى المدخول بها وغيرها) أى ولا يلزمه ظهار (قوله لكنه ينوى) أى تقبل نيته الأقل من الثالث فى غير المدخول بها (قوله لزمه) أى فقط (قوله فيأزمه الظهار فقط) أى دون الطلاق (قوله فيلزمه الظهار والطلاق الثالث) أى فيطابق عليه ثلاثا أولا فاذا تزوجها بعد زوج لزمه الظهار فلا يقربها حتى يكفر كما أشار الشارح لثلاث بقوله وإذا تزوجها بعد زوج (قوله فى المدخول بها كغيرها) راجع لقوله إلا أن ينو به مستفت ولقوله وأما فى القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثالث * وحاصله أنه إذا قال لها أنت كفلانة الأجنبية ونوى به الظهار فإنه يلزمه الظهار فقط فى الفتوى كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ويلزمه الظهار والبتات فى القضاء كانت مدخولا بها أولا وهذا هو الصواب كما فى بن خلافا لبق من أنه إذا نوى به الظهار فلا تقبل نيته فى المدخول بها وأما غير المدخول بها فتقبل نيته فى الفتوى دون القضاء إذ الحق أنه كما تقبل نية الظهار فى غير المدخول بها تقبل فى المدخول بها حيث كان الزوج مستفتيا فقول الصنف إلا أن ينو به مستفت فى كل من المدخول بها وغيرها كما هو ظاهره ولم يخصه أحدا بالمدخول بها ولا غيرها (قوله إلا أن ينو أقل) أى من الثالث فيلزمه مانواه من الطلاق مع الظهار (قوله أو قال أنت على كبنى أو غلامى) فى الدتية مانعه قال أصبغ سمعت ابن القاسم يقول فى الحديث يقول لامرأته أنت على كظهر ابنى أو غلامى أنه ظهار ابن رشد ولو قال كبنى أو غلامى ولم يسم الظهر لم يكن ظهارا عند ابن القاسم حكى ذلك ابن حبيب عن رواية أصبغ واختاره وقال مطرف وأصبغ لا يكون ظهارا ولا طلاقا وأنه لمنكر من القول

تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو) قال أنت على (كبنى أو غلامى) فيلزمه البتات

(أو) أنت على (ككل شيء) (٤٤٤) حرمة الكتاب) فإنه حرم البتة والدم ولحم الخنزير والبتات في المدخول بها غيرها

إلا لبة أقبل فيما يظهر
وظاهر المصنف لزوم
البتات ولو نوى الظهار
وهو مستفت وقوله
كأبى أو غلامى مفهمومه أنه
لو قل كظهر أبى أو غلامى
أنه ظهار وهو قول ابن
القاسم ثم ذكر كنياته الخفية
بقوله (ولزم) الظهار
(بأى كلام نواه) أى الظهار
(ب) كاذبه وانصرفى وكلى
واشربى (لا) يلزم (بأن)
وطئت وطئت أمى مثلاً
ولم ينوبه ظهار ولا طلاقاً فلا
يلزمه شيء إلا بنبته (أو)
قال (لا أعود لمسك حتى
أمسى أمسى) ولم ينوبه ظهاراً
ولا طلاقاً فلا شيء عليه
(أو لا أراجعك حتى أراجع
أمى فلا شيء عليه) فى
الثلاثة حتى ينوى شيئاً
(وتعددت الكفارة إن
عاد) بأن وطئ أو كفر (ثم
ظاهر) ثانياً كأن قال إن
دخلت الدار فانت على
كظهر أمى فدخلت ولزمه
الظهار فوطئ أو كفر ثم
قال مثل قوله الأول
وهكذا ولو عبر بان وطئ
أو كفر لكن صواباً إذ
مجرد السود لا يكفي فى
التعدد على التعمد (أو)
قال لأربع (من الزوجات أو
الأمه) (من دخلت) يمكن

والصواب أنه إن لم يكن ظهاراً فليكن طلاقاً وهو ظاهر قول ابن وهب لأنه قال فى ذلك لاظهار عليه
فكانه رأى عليه الطلاق من رسم الوصايا من سماع أصبغ وبهذا تلم أن ما ذكره المصنف هو قول
ابن القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد ابن وهب وحاصله أنه إذا قال أنت كأبى أو
غلامى ولم يسم الظهار فإنه يكون بتاتاً ولو نوى به الظهار وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق والتعمد
الأول وهو ما مضى عليه المصنف (قوله أو ككل شيء حرمة الكتاب) أى من البتة والدم ولحم الخنزير
فهو بمنزلة ملوول لها أنت كالميتة والدم الخ وقد تقدم أنه يلزمه البتات وما ذكره من لزوم البتات هو
مذهب ابن القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال أنت مثل كل شيء حرمة الكتاب فهو
مظاهر ابن يونس وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ واختلف الشيوخ هل
هو خلاف لابن القاسم وإلى ذهب ابن أبى زمنين أو وفاق وهو الذى فى تهذيب الطالب قتلاً يكون
قول ربيعة بمعنى أنها تحرم عليه البتات ثم إذا تزوجها بعد زوج كان مظاهراً ابن يونس والقياس عندي
أنه يلزمه الطلاق ثلاثاً والظهار وكأنه قال أنت على كأمى والبتة ابن (قوله وظاهر المصنف الخ)
أى لتدريعه قوله إلا أن ينويه مستفت عليها وقوله لزوم البتات أى فى كأبى أو غلامى وما بعدها
وقوله ولو نوى بذلك الظهار وهو مستفت أى ولا تقبل نيته حينئذ الظهار عند الملقى كما لا تقبل عند
القاضى (قوله وهو قول ابن القاسم) قل ابن يونس قل ابن القاسم وإن قال أنت على كظهر أبى أو
غلامى فهو مظاهر وقاله أصبغ وقال ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق وأنه لم ينكر من القول
والصواب ما قاله ابن القاسم لأن الابن والصلام محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن
حبيب أنه لا يلزم ظهار ولا طلاق اه وقد سئل ابن عبد السلام عمن قال لرجل أنت على حرام
كأمى وأختى وزوجى فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذاً من عكس التشبيه فإن نوى
الطلاق أخذ به اه والراد بعكس التشبيه قوله لها أنت على كظهر فلان الأجنبي (قوله ولزم بأى كلام
نواه الخ) ظاهره ولو نواه بصريح الطلاق أو بالحلف بالله وليس كذلك على التعمد كما تقدم عن أبى
ابراهيم الأعرج من أن المشهور أن ما كان صريحاً فى باب لا يلزم به غيره إذا نواه وإنما يلزمه ما حلف
به من طلاق أو عين بالله ولا يلزمه الظهار عملاً بنبته وذكر ابن رشد فى القدمات أن مذهب ابن القاسم
أن الرجل إذا قال لا مرأته أنت طالق وقال أردت بذلك الظهار لزمه الظهار عملاً بما قرره من النية
والطلاق عملاً بما ظهر من لفظه (قوله فلا يلزمه شيء إلا بنبته) هذا قول سحنون كافى النوادر وكما
فى الوثائق المجموعة لابن توج فانه قد نسب فيها ذلك القول لسحنون ولحمدين المواز وروى ابن ثابت
عن ابن وهب عن مالك أنه إذا قال ان وطئت وطئت أمى كان ظهاراً وكذا الخلاف جار
فى قوله بعد لا أعود لمسك حتى أمسى (قوله كأن قال إن دخلت الخ) التعليق هنا ليس بقيد فى
المسئلة ولو أسقطه كان أحسن فإذا قال أنت على كظهر أمى ثم وطئ وكفر وقال له ذلك ثانياً لزمته
الكفارة فإذا كفر وقال له ثالثاً لزمته أيضاً (قوله إذ مجرد العود) أى وهو العزم على الوطء
أو مع الامتناع لا يكفي إنما قال لها أنت على كظهر أنت أمى ثم عاد أى عزم على وطئها وعلى امتساكها
ثم قال لها ذلك ثانياً قبل أن يحصل منه وطء بالفعل ولا كفارة فلا يلزمه إلا كفارة واحدة
على المتعمد (قوله أو كل من دخلت) درج فى هذا على التعدد نظراً لمعنى الكلية وفى قوله أو كل
امرأة على عدمه نظراً لمعنى الكل المجموعى مع أنه قد قيل فى كل من المسنتين بمثل ما درج عليه فى

الأخرى

الدار (أو كل من دخلت أو أتى كسكن) دخلها فهى على كظهر أمى فتتعدد عليه الكفارة

بمدخول كل واحدة منهن (لا إن) قال للنسوة ان (تزوجن كسكن) فأنقضى على كظهر أمى فكفارة واحدة ان تزوج جميعهن فى عقد أو عدة ود

لكن لا يقرب الأولى حتى يكفر ثم إذا تزوج الباقي فلا شيء عليه (أو) قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أمي فكفارة واحدة في أول من تزوجها ثم لا شيء عليه (أو ظاهر من) جميع (نسائه) في لفظ واحد كأتين على نهر أمي فلا تعدد الكفارة عليه (أو كرره) أي لفظ الظهار لواحدة بغير تعلق ولو في مجالس أو لأكثر (٤٤٥) من واحدة كذلك ولم يفرد كل واحدة بخطاب والا

تعددت (أو علقه) في التكرير (بمتحد) كان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم دخلتها فكفارة واحدة (لا أن ينوي) في الخمسة التي أولها لان تزوجتك (كفارات فتزومه وله) أي المظاهر التي لزمه كفارات في امرأة واحدة (المس) بوطه أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة على الأرجح) لانها هي اللازمة عن ظهاره بالاصالة والزائد عليها كأنه نذر ويذى عليه انه لا يشترط العود فبازاد على الواحدة (وحرّم قبلها) أي قبل الكفارة أي قبل كمالها وأولى قبل الشروع فيها (الاستمتاع) بالمظاهر منها بوطه أو مقدماته وله النظر للوجه والاطراف فقط بلا لثة (وعليها) وجوبا (منه) منه قبلها لا فيه من الاعانة على المعصية (ووجب) عليها (إن خافته) أي خافت

الأخرى فكان من حق المصنف أن يحكي الخلاف في الفرعين مما أو انه يقتصر على التعدد فيهما أو على عدمه فيهما والا فكلامه مشكل انظر التوضيح وقد يقال ما ذكره من عدم التعدد في كل امرأة مثله في المدونة وما ذكره من التعدد في كل من دخلت قال الباجي هو ظاهر المذهب وحينئذ فلا إشكال اه بن * والحاصل أن كلا من المثلثين فيها الخلاف لكن المصنف اقتصر على المتمد في كل من المثلثين (قوله لكن لا يقرب الأولى) أي إذا تزوجهن في عقد أو أي إذا تزوجهن في عقد فلا يقرب واحدة حتى يكفر ثم لا كفارة عليه بعد ذلك (قوله كذلك) أي بغير تعلق ولو بمجالس (قوله أو علقه بمتحد الخ) عبارة ابن رشد في البيان والتحصيل في نوازل أصبغ من كتاب الظهار مانعه مذهب ابن القاسم أن الرجل إذا ظاهر من امرأته ظهارة بعد ظهار أمها ان كانا معا بغير فعل أو جميعا بفعل واحد أو الأول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعا إلا كفارة واحدة إلا أن يريد أن عليه في كل ظهار كفارة فيلزم ذلك ثم قال وأما إذا كانا جميعا بفعلين مختلفين أو الأول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في (قوله أو علقه في التكرير) أي في حال التكرير (قوله على الأرجح) هو للقباسي وأبي عمران وصوبه ابن يونس ومقابلة لابن أبي زيد اه مواق (قوله ويذى عليه) أي على القول الراجح أنه لا يشترط أي في صحة تلك الكفارات المتعددة وقوله العود أي العزم على الوطء فما زاد على الكفارة الواحدة التي كفرها أولا أي وأما على مقابلة من أنه لا يجوز لمن لزمه كفارات عن امرأة أن يمسه حتى يكفر الجميع فيشترط العود في الجميع (قوله وحرّم قبلها الاستمتاع) أي ولو عجز عن كل أنواع الكفارة بالاجماع كما قلناه ابن القصار عن النواذر (قوله بوطه أو مقدماته) هذا قول الأكثر ومقابلة حرمة الاستمتاع بالوطء وجواز المقدمات والحاصل أن المحرم بالظهار الوطء ومقدماته وقيل المحرم به الولاء فقط فعلى الأول يحرم على المظاهر قبل تمام الكفارة الاستمتاع بالوطء والمقدمات وعلى الثاني إنما يحرم الاستمتاع بالوطء ويجوز المقدمات والأول مذهب ابن القاسم وغيره والثاني مذهب سحنون وأصبغ (قوله وسقطان تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث) أي سقط الظهار بالطلاق الثلاث ان علق ذلك الظهار بشيء ولم يتجز أي ولم يحصل ذلك الظهار الذي علقه لعدم حصول المعلق عليه إلا بعد البيونة والمراد بالسقوط عدم اللزوم قال أبو الحسن نقلا عن المقدمات وأما من ظاهر من أمته ثم باعها ثم اشتراها فإن اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لأنه يثبتهم في إسقاط اليمين عن نفسه وان يثبت عليه في الدين بعدها ما ظاهر منها واشترائها عن بيعت منه لم تعد عليه اليمين وانما لم يكن عودها له بعد بيع الغرماء كودها له بعد بيعه لعدم تيمته في بيعهم دون بيعه وفيهم من تعليل عدم عود اليمين بعدم التهمة أن يمينه لا تعود عليه بعودها له يارث وأما إذا باع أمة ليمين ثم اشتراها قبل أن يموت في اليمين أي قبل حصول المعلق عليه وحمل بعد اشتراها فقال في المقدمات ذهب بعض الشيوخ إلى أن اليمين لا تعود عليه وذهب بعضهم إلى أنها تعود

الاستمتاع بها ولم تقدر على منعه (رفعها فاحكم) ليمينه من ذلك (وجاز كونه معها) في بيت ودخوله عليها (إن أمن) عليها منه (وسقط) الظهار (إن تعلق) جرى (ولم يتجز) ما علقه (بالطلاق الثلاث) متعلق بسقط فإذا قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو ما يكمل الثلاث قبل دخولها الدار سقط الظهار فإذا تزوجها بعد زوج ودخلت الدار فلا ظهار عليه لها بالعصمة الملقى عليها وهذه عصمة أخرى

وأولى لو دخلت الدار قبل عودها له فلو تنجز الظهار قبل انقطاع العصمة بان دخلت وهي في عصمته أو في عدة رجعي ثم طلقها ثلاثا وعادت له بعد زوج لم يطرأ حتى يكفر لانه إذا تنجز لم يسقط بالطلاق الثلاث ولا بغيره. ومفهوم بالطلاق الثلاث أنه لو أبانها بدون الثلاث ثم تزوجها ودخلت الدار لزمه الظهار (أو تأخر) الظهار في اللفظ عن الطلاق الثلاث (كأنتر طالق ثلاثاً) أو البتة (وأنت على كظهر أمي) فانه يسقط (٤٦٦) لعدم وجود عمله وهو العصمة كما لو تأخر عن الطلاق البائن وهو دون

الثلاث (كقوله لغير مدخول بها أنت طالق) وأنت على كظهر أمي لأن غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق عليها وتصير أجنبية ومثلها المدخول بها في البائن (لأن تقدم الظهار على الطلاق في اللفظ كانت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فلا يسقط فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقرها حتى يكفر (أو صاحب) الطلاق في الوقوع لا في اللفظ (كان) تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي) أو عكسه بالأولى فتطرق عليه ثلاثا بمجرد العقد فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقرها حتى يكفر لأن أجزاء الشروط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع (وإن عرض عليه نكاح امرأة فقالت هي أمي فظهار) فان تزوجها لا يمسها حتى يكفر إلا أن

اليه اه قال ابن يونس وهو أصوب انظر (قوله وأولى لو دخلت الدار) أي بعد الطلاق وقبل عودها له (قوله لان غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق الخ) ظاهر هذا التعليل عدم لزوم الظهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما إذا قال لغير المدخول بها أو قال لمدخول بها على وجه الخاف أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسفا فان المشهور لزوم الثلاث مع انها بانت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو محمد بأن الطلاق لما كان جنسا واحدا كوقوعه في كلمة واحدة ولا كذلك الظهار والطلاق (قوله ومثلها) أي مثل غير المدخول بها في صيرورتها أجنبية بمجرد الطلاق المدخول بها إذا كان الطلاق بائنا بكخلع (قوله أو صاحب الخ) قال عبق وظاهره ولو عطف بعضها على بعض بما يفيد الترتيب كتم وهو كذلك لان التعليق أبطل مزية الترتيب كذا قال شيخنا وقال بن هذا غير صحيح ففي أبي الحسن مانصه ولو أنه قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أمي أو قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم أنت على كظهر أمي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتبا على الطلاق اه منه وقال ابن عرفة قال ابن عمر إنما لزمنا معا في الأول لأن الواو لا ترتب ولو عطف الظهار بهم لم يلزمه ظهار لأنه وقع على غير زوجة اه بن وبالجملة المسئلة ذات قولين الأول يقول يلزم الظهار عند العطف بهم نظرا إلى أن التعاقب أبطل مزية الترتيب والقول الثاني يقول بعدم لزوم الظهار نظرا إلى أن أجزاء الشروط إذا عطف بعضها على بعض ثم لم تقع معا بل تكون مرتبة فلم يجمد الظهار له محلا (قوله لان أجزاء الشروط) أي الذي هو جزء الشرط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع أي وإذا وقع معا وجد الظهار له محلا وعبرة القرافي في المروق إذا قال ان دخلت الدار فامراته طالق وعبدى حر فدخل الدار لا يمكننا أن نقول لزمه الطلاق قبل المتق ولا العتق قبل الطلاق بل وقعا مرتبين على الشرط الذي هو وجود الدخول من غير ترتيب فلا يمتنع تقديم أحدهما فكذا إذا قال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي لا نقول ان الطلاق متقدما على الظهار حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضاء واحداً فلا ترتيب في ذلك (قوله فظهار) أي لأن قوله ذلك خرج مخرج الجواب أي ان قوله هي أمي قرينة على ارادة التعليق فكانه قال ان تزوجتها فهي أمي فان تزوجها كان مظاهرا منها ومفهوم عرض الخ انه لو قال لأجنبية لم يعرض عليه نكاحها هي أمي لم يلزمه بتزوجها ظهار وذلك لأنها حين الظهار بجرمة عليه فهي كظهر أمه قبل نطقه فلم يزد نطقه به شيئا وهذا حيث لم يعلقه على تزويجها أما ان علقه وتزوجها فلا يمسها حتى يكفر (قوله وتجب بالعود) المراد هنا بوجوبها بالود صحتها واجزاؤها به لا حقيقة الوجوب وهو طلبه بها طلبا أكيدا بدليل سقوطها بموت أو فراق كما يأتي فان أخرجها قبل العزم على الوطء لا تجزئه وفي أمير المصنف بالوجوب عن الصحة مخالفة لاصطلاحهم

يريد وصفها بالكبر أو الكرامة فلا يلزمه شيء (وتجب) الكهارة وجوبا موسعا (بالود وتحتم بالوطء) للظاهر منها ولو ناسيا عنها لا يقبل السقوط سواء بقيت في عصمته أو طلقها قامت بحقتها في الوطء أم لا لأنها صارت حقا فله (وتجب بالود) كرره ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ قبلة) ولو قدم هذا على قوله وتحتم بالوطء أغناه عن التكرار قال ابن غازي وهو فبارأبناءه من النسخ كذلك (و) العود (هل هو العزم على الوطء) قطع (أو) هو العزم (مع) نية (الإسالة) في العصمة أي لا يفارقها على الفور أي يمسكها مدة لا يفهم منها الفراق فوراً فليس المراد الإسالة بدليل مدة ولو أقل من سنة

تبع فيه ابن عبد السلام ولو قال وتصح بالود كان أحسن وأما حمل الشارح الوجوب على الوجوب
للموضع فلا يظهر تأويله بن وقرر شيخنا أن فائدة هذا الوجوب مقيدة عند ابن رشد بدوام
الرأفة في عصمته فإذا طلقها أو ماتت سقط ذلك الوجوب (قوله تأويلان وخلاف) أي تأويلان
على المدونة وخلاف في المذهب أي أن للمذهب فيه قولان شهر كل منهما وحملت المدونة على كل
منهما ولفظ المدونة والود إرادة الوطء والاجماع عليه اه وروى عن ذلك أيضاً أن العود هو الزم
على الوطء مع إرادة امساك العصمة فها روايتان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة
من ذلك فابن رشد فهم للمدونة على أن العود مجرد الزم على الوطء بقيد بقاء العصمة ولم يمرض
للعزم على الامساك وقال انه المشهور فقولها والاجماع عليه أي العزم عليه مرادف لما قبله وهو إرادة
الوطء وفهم عياض من المدونة على أنه العزم على الوطء مع الزم على الامساك وقال انه المشهور ولا
شك أن العزم على الامساك غير بقاء العصمة اذ قد ينوي امساكها وتوت وقد تدوم عصمتها وهو
خالى الذهن وفائدة الخلاف بينهما كما قل أبو الحسن تظهر اذا عزم على الوطء والامساك ثم طاق أو
مات فعند ابن رشد تسقط الكفارة وعند عياض لا تسقط وكذا ان كفر بعد ان بانث منه فعلى
مالا بن رشد لا تجزئه وعلى ماله عياض تجزئه فتبين أن قول الصنف ومع الامساك اشارة لتأويل
عياض وأما ابن رشد فأنما تأويل المدونة على أن العود العزم على الوطء مع دوام العصمة لقولها اذا
حصل الفراق يموت أو طلاق سقطت الكفارة والقول الاول من الصنف اشارة لتأويل
ابن رشد وشهره والثاني لتأويل عياض وشهره (قوله وسقطت بموتها) أي أو موته أي بعد العزم وأما
بعد الوطء فلا تسقط بل تخرج من ثلثه اذا مات (قوله محلها في البائن أو الرجعي الخ)
اعلم أن كلام عبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في التأويلين إنما محلها اذا
آتمها قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل أن يمسا وقد عمل في الكفارة لم يلزمه آتمها وقال
ابن نافع ان آتمها أجزاء ان اراد العود اه قل أبو الحسن وانظر هل هو وفاق لقول ابن القاسم فحمله
عبد الحق في التهذيب على الوفاق اذا كان رجعيا وعلى الخلاف ان كان بانثا فاذا كان الطلاق بانثا فعلى
قول ابن القاسم لا يلزمه أن يتمها وان آتمها لم يجزه وعند ابن نافع ان آتمها أجزاء وبعضهم على الخلاف
في الجميع وبعضهم على الوفاق في الجميع اه وأما آتمها بعد المراجعة فقد نقله أبو الحسن فرعا مستقلا
قل اذا تزوجها يومها وكانت الكفارة صوما ابتدأها وان كانت طعاما بئى على ما كان أطعم قبل أن
تبين منه لجواز تفرقة الطعام قال ابن المواز وهذا قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأصح ما انتهى
إلينا اه اذا علمت هذا فقول الشارح حيث لم ينو الخ الاولى حيث لم يرتجمها وأما اذا ارتجمها الخ
(قوله حيث الخ) راجع للامرين قبله (قوله لان الرجعية زوجة) الاولى أن يقول بدله لانه يجوز
تفرقة الطعام كما علل به أبو الحسن لان الاجزاء ليس مختصا بالرجعية بل للمدار على اعادةها
لعصمته كان طلاقها رجعيا أو بانثا (قوله وأما الصيام فلا يجزئ) أي فلا يجزئ البناء على ما فعلته
قبل الطلاق سواء آتمه بعد طلاقها وقبل اعادةها لعصمته أو بعد اعادةها لها لوجود تنابيه (قوله وهى
اعتاق الخ) ذكرت عن ابن عسرة أن من عجز عن كفارة الظهار بكل وجه فليس له
وطؤها وان طال أمد عجزه عن كفارة الظهار ويدخل عليه أجل الايلاء كذا في عبق
آخر الباب وذكره أيضا شيخنا في الحاشية وتعبه بن بأن دخول أجل الايلاء عليه يتأفى مامر
عند قوله وهل المظاهر إن قدر على التكفير الخ أن مفهوم القيد أن العاجز عن التكفير لا يدخله
أجل الايلاء ولا حجة لزوجته وان طال الزمان بل يطلق عليه حالا إن لم يرض بالاقامة معه بلاوطء

(تأويلان وخلاف)
وسقطت الكفارة بعد
العود المذكور وأولى قبله
(إن لم يطق) المظاهر منها
(بطلانها) البائن لا الرجعي
أي لم يخاطب بها مادام لم
يتزوجها فإن تزوجها لم
يمسها حتى يكفر (و)
سقطت بموتها) أو موته
(وهل تجزئ) الكفارة
بالاطعام (إن) فعل بعضها
قبل الطلاق (آتمها) بعده
وهو فهم اللخمى فاذا
تزوجها وطئها بلا تكفير
أولا تجزئ وهو فهم ابن
رشد وغيره وهو الراجح
(تأويلان) محلها في البائن
أو الرجعي حيث لم ينو
ارتجاعها وأما اذا نواه
وعزم على الوطء أجزاء
اتفاقا لأن الرجعية زوجة
وأما الصيام فلا يجزئ
اتفاقا (وهى) أي الكفارة
ثلاثة أنواع على الترتيب
كما هو صريح القرآن وأما
(اعتاق رقية لا جنين)
لانه حين العتق لم يكن رقية

(و) لو وقع (عتق بعد وضعه) بقتله السابق لتشوف الشارع للجبرية (و) لا (منقطع خبره) حين العتق لانه ليس رقة محقة لاحتمال موته أو نعيه ولو وقع وظهرت سلامته (٤٤٨) حين العتق اجزأ بخلاف الجنين (وؤمنة) لان المقصود القرية بها والكفر ينافيها (وفي)

اجزاء عتق (الاعجمي) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسى كبير وكتانى صغير لا يقل دينه (تأويلان) الزاجس في الكتانى الصغير الاجزاء نظرا لجبره مع صفه فشأنه الايمان ولم يرجعوا في المجوسى الكبير شيئا وأما المجوسى الصغير فيجزىء اثناقا لانه مسلم حكماء ثم رتب على تأويل الاجزاء قوله (وفي الوقف) أى وقف المظاهر عن وطه المظاهر منها أى منعه منه (حق يسلم) الاعجمي احتياطا للفروج فان مات قبل الاسلام لم يحزه وعدم الوقف لجبره على الاسلام ولا يأتاه غالبا فحمل على الغالب فكأنه مسلم (تولان) وهما جاريان حتى في صغير المجوس (سليمة عن قطع اصبع) واحد ولو بأفة وأولى يد أو رجل أو شلها (و) من (عمى) وكذا غشاوة لا يضر معها الا بسر لا خيفة واعشى واجهر فيجزىء (وبكر) وهو عدم النطق كان معه صمم أم لا (وجنون وإن قل) بان يأتيه مرة في الشهر (ومرض مشرف)

(قوله ولو وقع) أى ولو وقع وزل واعتق الجنين عن ظهاره وقوله عتق بعد وضعه أى ولا يجزىء كفارة (قوله لاحتمال موته) أى لاحتمال أن يكون ميتا أو معيبا حين العتق (قوله بخلاف الجنين) أى فانه لا يجزىء ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفة من يجزى لانه حين العتق لا يسمى رقة وانظر لواعتق حمل أمته عن ظهاره ظلانا عدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق هل يجزىء نظر الما في نفس الامر أو لا يجزىء نظرا لظنه واستظهر بهرام وعقب الاول (قوله لان المقصود) أى من عتقها أى ولان الله اذكر في كفارة القتل رقة وؤمنة وأطلقها في كفارة الظهار وغيره كانت كذلك محال للمطلق على التقيد كذا قيل وفيه ان حمل المطلق على التقيد شرطه اتحاد السبب والسبب هنا في الكفارات مختلف (قوله من يجبر على الاسلام) أى والحال انه لم يسلم بالفعل (قوله تأويلان) تأويلها ابو محمد على الاجزاء وتأويلها غيره وهو ابن اللباد وابن أبى زمنين وغيرها على عدم الاجزاء (قوله فيجزىء اثناقا) الذى في ح تعميم الخلاف في الصغير والكبير ويدل له ما في التوضيح وهل الخلاف في الصغير والكبير أو الخلاف انما هو في الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجزىء وتعميم الخلاف أولى اه بن وبهذا تلم ما في قول الشارع وأما المجوسى الصغير الخ من النظر تأمل (قوله وفي الوقف الخ) أى انه على القول بالاجزاء لو عتق الاعجمي كفارة هل يوقف الخ وعلى هذا القول فالاجزاء أمر ابتدأ أى لا يشترط الاسلام بالفعل عند تحريره ابتداء وعبرة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امرأته حتى يسلم الاعجمي وان مات ولم يسلم لم يحزه أوله وطؤها وتجزيه ان مات قولان (قوله قولان) صوابه تردد لان الخلاف للتأخيرين الثانى لابن يونس والاول لبعض اصحابه اه بن (قوله سليمة عن قطع اصبع) أى ولو زائدا ان أحس وساوى غيره في الاحساس لان كان ميتا أو محس به احساسا غير مساو لإحساس غيره فلا يضر قطعه حينئذ كذا قال عجم وقال اللقمانى المضر انما هو قطع الإصبع الأصلية وأما الزائدة فلا يضر قطعها ولو ساوى غيره في الاحساس به ودرج عليه خش واختاره شيخنا وتعبير المصنف بقطع يفيد ان نقص الاصبع خلقة لا يضر واستظهر اللقمانى انه يضر وقوله إصبع يدل على ان نقص مادونه لا يمنع الاجزاء ولو أعتقتين وبعض أئمة وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأئمة يقضى ان قطع أئمة وبعض أئمة يضر فقد تعارض مفهوم ما هنا ومفهوم ما يأتى في الأعتقتين وفي الأئمة وبعض الأخرى والمعتبر مفهوم ما هنا كما يفيدح (قوله واعشى واجهر) الاولى من لا يصير ليللا والثانى من لا يصير في الضوء (قوله وان قل) مبالغة في المفهوم أى فان كان به جنون فلا يجزىء وان قل خلافا لأشهب القائل إذا كان يأتيه في كل شهر مرة فلا يمنع الاجزاء (قوله وقطع اذنين) اعلم ان قطع الاذنين مانع من الاجزاء سواء قطعها من أصلها أو قطع اشرافها أى أعلاها وأما الاذن الواحدة فالمضر قطعها من أصلها وأما قطع أعلاها فقط فلا يضر كما يأتى والمعتد ان قطع الواحدة من أصلها لا يضر فالاولى للشارح حذف احدى (قوله وهرم الخ) المراد بالهرم الشديد مالا يمكن معه التكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما كان الهرم مانعا دون الصغير لان منافع الصغير مستقبلة (قوله ييس بعض الاعضاء) أى عدم القدرة على التصرف بها وان كانت طرية

بان بلغ صاحبه النزع والأجزاء (وقطع) احدى (أذنين) ولولم يتأصلها (وصمم) وهو عدم السمع او ثقله (قوله) فلا يضر الخفيف (وهرم) وعرج عديدين وجذام وبرص) وان قلبين (وفلج) ييس الشق وكذا ييس بعض الاعضاء كبد أو رجل

(بلاشوب) أى مخالطة (عوض) فى ذمة العبد كعتقه عن ظهره على دينار فى ذمته وأما بما فى يده فيجوز لأن له اشتراؤه فيجزى مثلاً شوب عوض فيه (لا) يجزى (لمشتري العتق) إلا بشرط العتق لأنها رقية غير كاملة لأن البائع قد وضع من قيمتها شيئاً لأجل العتق (محررة له) أى للظاهر أى أن يكون السبب فى تحريرها هو اعتاقها له (لا من) تبين أنه (٤٩٩) (يعتق عليه) بقرابة كإخيه أو تعليق كإبن أخته

كإبن أخته فمحرر فلا يجزى له لأنه يفتقر إلى عتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا للظاهر فإن أغتقه عن ظهره غير عالم حين العتق فلا يجزى (وفى) الأجزاء حيث قال (إن) اشتريته فهو حر (عن ظهاري) لأنه ما عتق إلا عن الظهار وعدمه لا به حر بنفس الشراء فيعد قوله عن ظهاري ندماء بقوله إن اشتريته فهو حر (تأويلان) اظهرهما الأجزاء قلاً وعقلاً (و) بلا شوب (العتق) فهو عطف على عوض ولى نسخة ولا عتق بالتشكيك (لا مكاتب ومدبرين ونحوهم) كأنهم ولد ومعتق لأجل الوجود شائبة فى الجميع (أو أعتق نصفاً) مثلاً (فكتل عليه) بالحبس حصة شريكه (أو أعتقه) أى النصف الباقي ثانياً بأن كانت الرقية كلها له فمحرر يجزى لأن شرط الأجزاء عتق الجميع دفعة واحدة (أو أعتق ثلاثاً) من المبيد (عن أربع) من الذوة ظاهر منهن أو اثنتين عن ثلاث أو واحداً عن اثنتين فلا يجزى بل لو قصد

(قوله بلاشوب) نعمتان لرقبة أى ملتبسة بعدم مخالطة عوض لعتقها (قوله لأن له اشتراؤه) أى بخلاف ما فى ذمته (قوله لمشتري العتق) عطف على مقدر كما أشار لذلك الشارح والأولى جملة عطاها على قوله بلاشوب عوض لأنه من جملة محترزاته وقد جرت عادة المصنف فى هذا الموضع وغيره ذكره بعد كل وصف محترزه فكأنه قال رقية كائنة بلاشوب عوض لا لمشتراؤه للعتق وذكره لتأويل الرقية بالمملوك (قوله فى تحريرها) أى تخليصها من الرقية (قوله لا للظهار) أى إذا كان السبب فى تخليص تلك الرقية من الرقية ليس العتق لأجل الظهار بل العتق للقرابة أو التعليق فلا يجزى كفارة (قوله غير عالم حين العتق) أى غير عالم بالقرابة أو التعليق حين العتق (قوله وفى) إن اشتريته الخ قال فى الدونة قال مالك ولا يجزىه إن يعتق عبداً قال إن اشتريته فهو حر فإن اشتراه وهو ظاهر فلا يجزىه اه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال إن اشتريته فلانا فهو حر عن ظهاري فاشتراه فهو يجزىه اه ثم اختلف الأشياخ فى فهم الدونة فابن يونس حملها على العموم فيكون ما لابن المواز خلافاً والباقي حملها على ما إذا لم يقل عن ظهاري فإن ذكره معه فالأجزاء فيكون وقفاً اه بن قنول المصنف تأويلان أى بالأجزاء على الوفاق وعدمه على الخلاف وحمل الدونة على إطلاقها وطرح كلام الموازية قال أبو عمران ومحل التأويلين حيث وقع منه التعليق المذكور بعد ما ظاهر أما أن علق ثم ظاهر فيتفق على الأجزاء وخالفه ابن يونس فى ذلك قائلاً للمسأل أن سواء فى جريان التأويلين (قوله وبلاشوب العتق) أشار الشارح بذلك إلى أنه عطف على عوض سواء كان العتق منكراً أو معرفاً لجواز عطف المعرفة على النكرة والمعنى خالية عن شائبة عوض وعتق فإن كان فيها شائبة عتق فلا يجزى وبدخل فيها إذا اشترى زوجته حاملاً وأعتقها عن ظهره لأنها تصير أم ولد على المشهور لعتق الولد عليه فى بطنها (قوله ولا عتق بالتشكيك) أى وبلاشوب عتق (قوله لوجود شائبة فى الجميع) أى شائبة العتق (قوله أى النصف الباقي ثانياً) أى بعد أن أعتق النصف الأول عن ظهره (قوله بخلاف لو أطلق) أى ولم يقصد التشريك والموضوع أنه أعتق أربعاً عن أربع * وحاصل ما ذكرناه أن نقص عدد الرقاب عن عدد الظهار لم يجز وإن ساءى عدد الرقاب عدد الظهار أجزاء ولو دون تعيين إن لم يقصد الشركة فى الرقاب فإن قصد التشريك فيها منع ولو كان عدد الرقاب أزيد من عدد المظاهر منهن كأن يعتق خمسة عن أربعة قاصداً التشريك فى كل واحدة منها * واعلم أن التشريك كما يمنع فى الرقاب يمنع أيضاً فى الصوم لوجوب تناوبه وأما فى الإطعام فلا يمنع إلا إذا كان فى حصة كل مسكين (قوله ويجزى أعور) أى وهو من فقد النظر بإحدى عينيه لأن العين الواحدة تقوم مقام العينين ويرى بها ما يرى بهما ودينها دينهما مما ألف دينار والقهول بأجزاء الأعور هو المشهور والخلاف فى الأثر الذى قضت حبة عينه وأما غيره فيجزى اتفاقاً كما يجزى من فقد من كل عين بعض نظرها (قوله ومغضوب) أى فيجزى المغضوب منه عتقه بل ويجوز ابتداء كما فى عبق (قوله رب الحق) أى رب الدين والمجنى عليه (قوله فلا يجزى) أى خلافاً لما ذكره عبق من الأجزاء وذلك لأنه لا معنى للأجزاء إذا أخذ ذو الجناية والدين وبطل العتق اه بن

(٥٧ - دسوقى - ثانى) التشريك فى كل رقية وإن أربعاً عن أربع لم يجزى بخلاف لو أطلق (ويجزى) أعور * ومغضوب * لأنه باق على ملكه وإن لم يقدر على تخليصه من الغاصب (ومرهون * وجان * إن اقتديا) بدفع الدين وأرض الجناية وكذا أن سقط رب الحق حقه فلو قال إن خلاصاً لكان أخصر وأشمل ومفهوم أن اقتديا إنما إذا لم يقتديا فلا يجزى وهو كذلك كما يجب النقل

(ومرض وعرج خفيفين) ويجزى (أتملة) أى ناقصها ولومن إيهام (وجدع) بدال مهملة أى قطع (فى أذن) لم يوعبها بدليل فى (و) يجزى (عتق الغير عنه) ولو لم يأذن له المظاهر بشرطين أشار لها بقوله (إن عاد) المظاهر قبل العتق بأن وطئ وعزم عليه (ورضيه) حين بلغه ولو بعد العتق (وكره الحصى) وندب أن يصلى ويصوم) يعنى من يعقل ذلك أى يعقل ثواب فعلهما وعقاب تركهما وإن لم يبلغ سن من يؤمر بالصلاة (٤٥٠) النوع الثانى الصيام واليه أشار بقوله (ثم لمعسر عنه) أى عن العتق (وقت الأداء)

للكفارة أى إخراجها (لا قادر) عليه بأن كان هذه رقبة أو ثمنها أو ما يساوى ثمنها من شىء غير محتاج إليه بل (وإن) كانت قدرته على العتق (ملك) شىء (محتاج إليه) من عبد له غيره (للمكروض ومنصب) وممكن لأفضل فيه وكتب فقه وحديث محتاج لها (أو) كانت قدرته عليه (بملك رقبة فقط) لا بملك غيرها (ظاهر منها) بحيث أعمد محل الظهار وتعلق بالكفارة فيمتنعها عن ظهاره منها ولا ينتقل للصوم فإذا تزوجها بعد العتق حلت له بلا كفارة (صوم شهرين) عطف على إبتاق بهم وكذا قوله الآتى ثم تملك فهو خبر عن قوله وهى أى الكفارة أنواع ثلاثة مرتبة إعتاق ثم صوم كائنى لمعسر (بالهلال) كاملين أو ناقصين حال كون صومهما (منوى التائب) وجوبا (و) منوى (الكفارة) عن الظهار ويكفى نية

(قوله ومرض) أى وذو مرض وذو عرج لأن الكلام فى ذى العيب لافى العيب نفسه (قوله لم يوعبها الخ) فى بن عن طفى اغتفار قطع الأذن الواحدة وإن استوعبها القطع لقول الأمهات لا يجزى مقطوع الأذنين فبدل بمفهومه على أجزاء مقطوع الأذن الواحدة واعتمد ذلك شيخنا (قوله ورضيه) أى رضى باعتاق الغير عنه (قوله ولو بعد العتق) أى ولو كان الرضا بعد العتق بالفعل (قوله وكره يعقل الخ) أى وإن لم يصل ويصم بالفعل (قوله ثم لمعسر عنه) عداه بمن لا يالباء مع أن مادة المعسر تعدى بها لتضمنه معنى عاجز (قوله وقت الأداء) أشار بهذا إلى أن المتبر فى العجز عن الكفارة وقت إخراجها ففى كان وقت أدائها عاجزا عن العتق صح له أن يكفر بالصوم ولو كان وقت الوجوب قادرا على العتق فإن كان وقت الأداء قادرا على العتق فلا يجزى الصوم ولو كان وقت الوجوب عاجزا عن العتق وقيل المتبر فى العجز عن العتق وقت الوجوب وهو العود فإذا كان وقت العود عاجزا عن العتق أجزاء الصوم ولو قدر على العتق وقت الأداء وإن قدر على العتق وقت العود فلا يجزى الصوم وإن كان وقت الأداء عاجزا عن العتق والمعتد الأول الذى شىء عليه المصنف (قوله لا قادر عليه) أى على العتق * واعلم أن القادر مقابل للعاجز لا للمعسر فصرح المصنف به ليدل على أنه ضمن معسر معنى عاجز ولأنه مفهوم غير شرط ولأجل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (قوله أو غيره) أى كدابة احتاج كلا منهما للمكروض (قوله ومسكن) عطف على عبد وقوله لأفضل فيه أى لازيادة فيه على ما يسكنه ولا شك أن المسكن المذكور محتاج له للسكنى فيه وقوله محتاج لها أى للمراجعة فيها (قوله أو بملك رقبة فقط ظاهرها) اعترض بأن عتقها كفارة مشروط بالعزم على وطئها والعزم على وطئها حرام لأنها بعد الكفارة تكون أجنبية منه بالعتق وإذا حرم وطئها بعد حرم العزم على وطئها لأن العزم على الحرام حرام وحينئذ فلا يكون العزم عودا فلا تاتى الكفارة بها فلا يلزمه أن يعتقها لأن الكفارة إنما تجب بالعود ولا عود هنا * وأجيب بأننا لانه لم حرمة العود هنا لأن الحرمة إنما تكون بوطنها بعد العتق بالفعل لزوال الملك به والعزم على الوطء سابق على العتق لأنه شرط الكفارة والشرط مقدم على الشروط وهى حال العزم فى ملكه وشرط التناقض اتحاد الزمان (قوله بعد العتق) أى بعد عتقها كفارة عن ظهارها (قوله ويكفى نية ذلك) أى نية التائب ونية كون الصوم كفارة عن الظهار (قوله ثم الأول) أى ثلاثين يوما (قوله إن انكسر) أى إن حصل فيه انكسار بأن لم يبتدىء الصوم من أول الشهر بل من أثنائه (قوله فإن أذن له) أى مع عجزه عن الصوم وقوله لم يتعين الخ أى بل التعيين عليه الاطعام وإنما قلنا عند عجزه عن الصوم لانه عند قدرته لا يجزى الاطعام بل يتعين عليه الصوم * والحاصل انه يتعين عليه أن يكفر بالصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين فى حقه الصوم ومعنى تعيينه على العاجز أنه يطالب به

ذلك فى أول ليلة من الشهرين (و) لو ابتدأ الصوم فى أثناء

حيث

شهر (تسم) الشهر (الأول إن انكسر من) الشهر (الثالث) وكذا لو مرض أثناء أحدهما أو فيهما فإنه يتم ما مرض فيه ثلاثين يوما (ولاحظه الخ) أى منع عبده للظاهر من الصوم (إن أضر) الصوم (بخدمته) حيث كان من عبيد الخدمة (ولم يؤد خراجها) حيث كان من عبيد الخراج فالواو بمعنى أو وهى مانعة خلو فتجوز الجمع (وتعين) الصوم (لدى الرق) فى كفارة الظهار وغيرها ولو مكاتباً إذا لم يأذن له السيد فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين عليه الصوم وأما العتق فلا يصح منه ولو أذن له سيده فيه إذ الرق لا يحزر غيره

(و) تعين الصوم أيضا (لمن طولب بالقيّة) وهي هنا كفارة الظهار (وقد اترّم) قبل ظهاره (عتق من يملك) بان قال كل رفيق أملكه في مدة كذا فهو حر إذا كانت المدة يبلغها عمره ظاهرا ف قوله (لشتر سنين) أي مثلا وإنما تعين في حق الصوم لأنه لا يقع عتقه في المدة المذكورة عن الظهار بل عن اليمين وقد علمت ان الرقة أن تكون محررة للظهار (وإن أيسر) الشارع في الصوم (فيه) أي في أثناءه في اليوم الرابع منه بان قدر على العتق (تمادى) على صومه وجوبا كما يفيد النقل (إلا أن يفسده) أي الصوم بمفسد من المصدمات ولو في آخر يوم منه فإنه يتعين عليه العتق (وندب العتق) أي الرجوع له (٤٥١) (في) صوم (كاليومين) أدخلت السكف

الثالث وأما لو أسير في

أول يوم فإنه يجب عليه

الرجوع للعتق ولو أنتم

اليوم ولم يشرع في الثاني كما

أن التدب قبل الشروع في

الرابع ثم إذا أسير في أثناء

يوم وجب إتمامه ولا

يجوز له الفطر (ولو تكلفه)

أي العتق (المصر) بان

تدين (جائز) يعني مضي

وأجزأ لأنه قد يحرم كما إذا

كان لا قدرة له على وفاة

الدين وقد يكره كما إذا

كان بسؤال لأن السؤال

مكروه ولو كان غايته

السؤال وبعطى (واقطع

تابعه) أي الصوم (بوطء)

المرأة (المظاهر منها) حاله

الكفارة ولو في آخر يوم

منه ويتديه من أوله (أو)

بوطء (واحدة محر)

نجزي (فمن كفارة)

واحدة كما لو ظاهر من إمع

في كلمة واحدة

(وإن) حصل وطءا

لمن ذكر (للا) ناسيا أو

جاهلا أو غاطبان اعتقد

أنها غيرها واحترز من

حيث قدر عليه (قوله) (لمن طولب الخ) عطف على قوله الذي الرق كما أشار له الشارح وحاصله أنه إذا التزم عتق من يملكه عشر سنين أو نحوها مما يبلغه عمره ظاهرا فظاهر من زوجته وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبته بالكفارة فإنه يتعين في حق الصوم إذا لا يقع العتق عن الظهار في المدة التي التزم فيها العتق بل عن اليمين فلو أعتق الغير عن الملتزم المذكور وقد عاود رضى أجزأه إن لم يسأله لا أن سألته ومفهوم قوله طولب أنه إذا لم يطالب بالقيّة لا يتعين الصوم في حق ابن شاش ولو لم تطالبه لما أجزأه الصوم وصبر لاقضاء الأجل فاعتق (قوله في اليوم الرابع) أي فما بعده (قوله) تمادى على صومه وجوبا الخ) وكذا ما ذكره بعدم وجوب الرجوع للعتق قبل تمام يوم الوجوب وإن لم يكن منصوبا فيما بينه لكنه يؤخذ من كلام للدونة وقد نقله الواحاه بن وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا حصل له اليسار في اليوم الرابع فما بعده وجب التمادى على الصوم وإن حصل اليسار في اليوم الأول أو بعد كماله وقبل الشروع في الثاني وجب الرجوع للعتق مع وجوب إتمام صوم الأول إذا حصل اليسار فيه ولا يجوز له فطره وإن حصل اليسار بعد أن شرع في اليوم الثاني أو الثالث أو بعد فراغ الثالث وقبل الشروع في اليوم الرابع ندب له الرجوع للعتق ووجب إتمام صوم ذلك اليوم الذي حصل فيه اليسار ولا يجوز له فطره (قوله ثم إذا أسير في أثناء يوم) أي من الأيام التي يتدب له الرجوع فيها من الصوم للعتق أو يجب (قوله يعني مضي وأجزأ) أي سواء كان التكلف جائزا أو مكروها أو ممنوعا (قوله لأنه يحرم الخ) علة لمحدوف أي وإنما فسرها الجواز بالمضي والأجزاء ولم ينقعه على حاله من الجواز ابتداء لأنه قد يحرم الخ أي لأن تكاف المصير للعتق قد يحرم وقد يكره الخ والمصنف عبر بجاز تبعاً لابن الحاجب واعترضه في التوضيح بأنه لو قال أجزأ كان أحسن لشموله التكليف للمنع وغيره (قوله كما إذا كان) أي وفاؤه بسؤال (قوله لأن الـ وائل) أي لأجل وفاء الدين مكروه وأما للتكثير فهو حرام (قوله واقطع تابعه بوطء المظاهر منها) أي وأما القبله والمباشرة لها فلا يقطعانه كما شهره ابن عمر وقيل يقطعانه وشهره الزناني (قوله أو واحدة الخ) هذا من عطف الخاص على العام (قوله في كلمة واحدة) أي بان قال لمن أنتن على كظهر أمي (قوله يطل اطعامه واتداه) هذا هو المشهور وقال ابن الماجشون الوطء لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقا والاستثناف أحب إلى لأن الله إنما قال من قبل أن يتأسا في العتق والصوم ولم يقله في الاطعام (قوله فلا يضر) أي فلا يبطل الاطعام (قوله بخلاف الصوم) أي فإنه لما كان متابعا ناسبه الاقطاع (قوله حاجه سفره) أي حركه سفره وهذا فرض مسئلة والمراد أنه أدخل على نفسه المرض بسبب اختيارى بسفره أو غيره كأكمل شيء يعلم من عادته أنه يضر به ثم أفطروا على هذا فيجعل الضمير في حاجه للشخص أي حاجه الشخص بسفرا أو غيره أهبن وعلى هذا فقول الشارح جدا وأما حاجه غيره الأولى حذفه أو جعل على ما إذا

وطء غير المظاهر منها لئلا عمدا فلا يضر (كبطان الإطعام) تشبيه في قطع التابع فإذا وطئ المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة

واحدة في أثناء الاطعام أي قبل تمامه ولو لم يبق عليه إلا مدوا بطل اطعامه وابتدأه اما وطء غير المظاهر منها ولو نهارا عمدا فلا يضر

وعبر في الاطعام بالبطان لعدم التابع فيه بخلاف الصوم فناسبه الاقطاع (و) اقطع صومه أيضا (بفطر السفر) أي بفطره في سفره

لأنه اختياري (أو) بفطر (بمرض) في سفره (هاجة) - فره ولو توهم (لا إن) عتق أنه (لم يهجه) بل حاج نفسه أو حاجه غيره ثم

شبه في عدم القطع في كفارة الظهار

عدمه في كفارة غيره من قتل وصوم (٤٥٢) ونذر متابع بقوله (كحيز ونفاس وإكراه) على الفطر (وظن غروب) وبقاء ليل

(وفيها) لا يفطر (نسيان) فلا يقطع التتابع في ظهار ولا غيره وقضاء متصلا بصيامه (و) انقطع التتابع (بالعيد إن قصدته) بان صام ذا القعدة وذا الحجة فظهاره متممدا صوم يوم الأضحي في كفارته (لا) لان (جهله) أي جهل كون العيد يأتي في أثناء صومه فلا يقطع تنافيه وأما جهل حرمة صوم العيد بان اعتقد حله فلا ينفعه (وهل) محل عدم القطع بجهله واجزائه (إن) صام العيد وأيام التشريق بان لم يتناول المفطرات فيها ثم قضاها متصلة بصومه (والا) بان أفطرها لم يجزه (واستأنف) الصوم من أوله (أو) عدم القطع مطابق (و) (يفطرهن) أي أيام النحر اذ لا معنى لامساكه (ويبي) أي يقضيها متصلة بصيامه (تأويلان) ولا يدخل في كلامه اليوم الرابع فانه يمتين صومه باتفاقهما ويجزيه وظاهر قوله أو يفطرهن أنه يطلب فطر الثاني والثالث وليس كذلك بل يطلب منه الامساك فيهما وإنما الخلاف فيها اذا أفطرها هل يبي أو يقطع تنافيه ثم على القول

لم يعلم أن ذلك الأمر يضربه (قوله عدمه في كفارة غيره الخ) أي لأن الظاهر لا يتصور من المرأة ولو ملكها الزوج أمرها (قوله كحيز) أي كالا ينقطع تنافيع الصوم سواء كان كفارة قتل أو صوم أو كان نفراً متتابعاً بالحيز ومأمعه (قوله وظن غروب) أي فأفطر قبله (قوله وبقاء ليل) أي فتسحر بعد الفجر (قوله ولا يفطر نسيان) أي بغير جماع أو بهنارا في غير المظاهر منها وأما فيها فتقدم انه ينقطع به تنافيه وإن ليل ناسيا ثم ما ذكره من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع هو للشهور وقيل انه يقطعه وهو ضعيف وأما تفريق الصوم نسيانا كالأول بيت الفطر ناسيا للصوم فانه يقطع التتابع على المشهور من المذهب خلافا لابن عبدالحكم حيث عذره في تفريق الصوم بالنسيان كما عذره بالنسيان في فصل القضاء فاذا أكل ناسيا أو أفطر لمرض أو حيز قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله بصيامه ناسيا أو جاهلا أو متممدا استأنف صيامه (قوله وبالعيد) عطف على قوله سابقا بوطء المظاهر منها أي وانقطع التتابع بنفس العيد وقوله ان تعمد أي ان تعمد صوم الشهرين اللذين يعلم ان فيهما العيد سواء صام يوم العيد أو لم يصمه أصلا ناسيا أو متممدا (قوله متممدا صوم يوم الأضحي) بل وكذا ان صامه ناسيا أو لم يصمه أصلا متممدا أو ناسيا فالتعمد في المصنف ليس منصبا على صوم يوم العيد كما يوهمه كلام الشارح تبعا لعقب بل التعمد من نصب على صوم الزمن الذي يأتي فيه وأما الفطر والصوم فسيأتي التعرض لهما في التأويلين بعداه بن (قوله وأما جهل حرمة صوم العيد) أي مع علمه ان العيد يأتي في أثناء صومه (قوله فلا ينفعه) أي كما في التوضيح عن عياض وفي أبي الحسن أنه لا يطل كجهل الدين واستظهره جد عج (قوله وهل محل عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله بجهله أي بجهله كون العيد يأتي في صومه (قوله ان صام العيد الخ) نص للدونة من صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه قال مالك إلا من فعله بجهالة وظن أن ذلك يجزيه فمضى أن يجزيه ابن عرفة في حمل الدونة على أنه أفطر يوم النحر قسوط أو أفطر الأيام كلها ثالثا على أنه صام أيام النحر كلها الأول لابن أبي زيد والثاني لابن القصار والثالث لابن الكاتب اه زاد ابن يونس في الثالث انه يقضيها ويبي قال وهذا الثالث أضعف الأقوال وفي التوضيح عن ابن يونس أن القول بالاجزاء اذا أفطر أيام النحر كلها هو الأصح اه بن (قوله أو عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله مطلق أي عن التقيد بصوم يوم العيد وأيام التشريق بل عدم قطع التتابع مطلق سواء صامها أو أفطرها (قوله تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لابن القصار وهو الأصح (قوله ولا يدخل في كلامه) أي في قوله وأيام التشريق وقوله أو يفطرهن (قوله باتفاقهما) أي التأويلين (قوله انه يطلب فطر الثاني والثالث) أي على التأويل الثاني (قوله بل يطلب منه الامساك فيهما) أي باتفاق التأويلين لكن على جهة الوجوب على الأول وعلى جهة الندب على الثاني وقوله هل يبي أي وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف وقوله أو يقطع تنافيه أي وهو التأويل الأول (قوله اذا أفطر فيها) أي في الأيام الثلاثة (قوله يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة) فيه نظر فان صاحب التأويل الأول وهو ابن الكاتب صرح بأنه يصومها ويقضيها كلها فمضى الواقع عن ابن يونس ان ابن الكاتب قال لا يجزيه إلا أن يصومها كلها ويقضيها ويبي اه بن (قوله وجهل رمضان) أي وجهل كون رمضان يأتي في زمن صومه كجهل كون العيد يأتي في زمن صومه في عدم قطع التتابع

الأول وهو صوم الجمع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة على الراجح فلو قال المصنف لاجله وصامه كالأيومين بعده والافهل يبي أو يستأنف تأويلان لو في المراد (وجهل) أي وحكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم

(قوله)

كما إذا قرن ان شعبان رجب ورمضان شعبان (كالعبد) في أنه لا يقطع التتابع ويبني بعد العيد متصلاً لان الجهل عذر (على الأرجح) عند ابن يونس (و) انقطع التتابع (بفصل القضاء) الذي وجب عليه عن صيامه (٤٥٣)

(قوله كما إذا ظن الخ) أي كمن صام شعبان لظهاره ظاناً أنه يجب وان رمضان شعبان فتبين له أنه ابتداء صومه في شعبان وان الذي بعده رمضان فصامه لفرجه وأكل ظهاره بشواك (قوله ويبني بعد العيد متصلاً) أي ويجري في يوم العيد ما تقدم من التأويلين كما في الدرر (قوله على الأرجح عند ابن يونس) مقابلة ان جهل رمضان ليس كالعبد فلا يجزئه لأنه تفریق كثير ومفهوم قول المصنف جهل رمضان ان علمه به لا يجزئه عن واحد سواء صامه على ظهاره أو شرك فيه فرضه وظهاره (قوله وبفصل القضاء الخ) حاصله أنه إذا أكل ناسياً أو أنظر لمرض أو حيض أو أكره على الفطر أو ظن غروب الشمس فالواجب عليه قضاء ما أنظر فيه ووصل القضاء بصيامه فان ترك وصل القضاء بصيامه عامداً أو جاهلاً انقطع التتابع واستأنف الصوم من أوله اتفاقاً وكذا ان ترك وصله ناسياً ان عليه قضاء على المشهور من المذهب لتفريطه وقال ابن عبد الحكم يندر في تفريقه القضاء بالنسيان وانما لم يندر بالنسيان على القول المتمدن وعذر بالاكل ونحوه نسياناً مع ان الذي أفطر ناسياً قد آتى في خلال الصوم يوم لا صوم فيه كما ان من فرق بين صومه والقضاء قد فصل بين الصومين يوم لا صوم فيه لان فصل النسيان يبيت فيه الصوم بخلاف فصل القضاء انه لم يبيت فيه كذا في أبي الحسن عن أبي عمران ثم ان قوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره وأما إذا فصله بما لا يجوز الاداء فيه وأفطره عمداً فانه لا ينقطع التتابع كيوم العيد (قوله وشهر أيضاً الخ) للشهر له ابن رشد لا ابن الحاجب خلافاً لعقب ومقابل ذلك للمشهور لابن عبد الحكم (قوله نسياناً) أي ناسياً ان عليه قضاء لتفريطه (قوله وليس مقابلاً لقوله آتفا وفيها الخ) أي لأن ابن راشد حكى الاتفاق على ما في الدونة من أن الفطر في أثناء الكفارة نسياناً لا يقطع التتابع وابن الحاجب شهره وحينئذ فقابله قول شاذ لا مشهور (قوله بغير نسيان) أي عمداً أو جهلاً (قوله لا بالتشهير) لثلاث يقتضي أن فصل القضاء بغير نسيان بان كان عمداً أو جهلاً فيه خلاف وليس كذلك إذ هو يقطع التتابع اتفاقاً والخلاف انما هو في النسيان ووجه اقتضائه ذلك أن المعنى شهر قطع التتابع بفصل القضاء ناسياً كما شهر أن فصل القضاء عمداً يقطعه (قوله نسياناً) أي أفطر فيها نسياناً (قوله صامهما وقضى شهرين) اعلم أن صوم اليومين وقضاء الشهرين حيث علم اجتماع اليومين متفرع على كل من القولين من أن الفطر نسياناً لا يقطع التتابع أو انه يقطعه كما أشار له ابن الحاجب وهو قول شاذ أما تفرعه على القول بان الفطر نسياناً لا يقطع التتابع فقد بينه الشارح وأما تفرع ذلك على القول الشاذ فوجهه أنه حيث علم اجتماعهما لم تبطل الكفارة واحدة على كل احتمال لانهما ان كانا من الأولى من أولهما أو من وسطها أو من آخرها أو كان الأول من اليومين آخر الأولى والثاني أول الثانية بطلت الأولى وحدها وان كانا من الثانية في أثناءها بطلت وحدها لقطع التتابع بالفطر نسياناً وان كانا أول الثانية أو كانا آخرها لم يبطل الا هما وبطلت بقضاءهما متصلاً (قوله لاحتمال كونهما من الثانية) أي مجتمعين أو متفرقين من أولهما أو من وسطها أو من آخرها (قوله لاحتمال كونهما من الأولى) أي من أولهما أو من وسطها أو من آخرها (قوله وان لم يدر اجتماعهما) أي انه شك هل هما مجتمعان أو متفرقان وهل هما من الكفارة الأولى أو من الثانية أو احدهما

(وشهر أيضاً القطع) أي قطع التتابع (بالنسيان) أي بفصل القضاء نسياناً فهو متصل بما قبله من مسألة انفصال القضاء وليس مقابلاً لقوله آتفا وفيها ونسيان فيكون معطوفاً على محذوف أي وبفصل القضاء بغير نسيان وشهر أيضاً القطع بالنسيان ويكون قوله أيضاً متعلقاً بالقطع لا بالتشهير ثم فرع على قوله سابقاً وفيها ونسيان أي لا يطله الفطر ناسياً وعلى قوله وبفصل القضاء قوله (فإن لم يدر بعد صوم أربعة) من الأشهر صامها (عن ظهارين موضع يومين) مفعول يندر نسياناً ولم يدر هل هما من الأولى أو من الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيهما أول الثانية (صامهما) أي اليومين الآن لاحتمال كونهما من الثانية فلا ينتقل عنها حتى يتم بناء على ان فطر النسيان لا يطله (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما من الأولى أو متفرقين احدهما آخر الأولى والثاني أول الثانية

وقد بطلت الأولى بفصل القضاء وهذا إذا علم اجتماعهما (وإن لم يدر اجتماعهما) أي اليومين الذين أفطرهما نسياناً كالمبدر موضعهما من افتراقهما (صامهما) الآن لاحتمال كونهما من الثانية ولا ينتقل عنها حتى يكملها وصام شهرين أيضاً فقط لاحتمال كونهما من الأولى أو احدهما منها والثاني من الثانية واما قوله (وقضى الأربعة) ففيه نظر وانما يتمشى على ان الفطر ناسياً مبطل

وهو ضعيف كالفرع عليه على انه لا وجه لصيامها مع قضاء الأربعة (ثم) عند العجز عن الصوم (عليك) أى اعطاء (ستين) مسكينا أحرارا مسلمين (بالجرفه لستين والنصب صفة لمسكين لانه بمعنى مساكين (لكل) منهم) مد وثلاثين) بمد عليه الصلاة والسلام (برا) عيين لبيان جنس المخرج إن اقتاتوه (٤٥٤) (وإن اقتاتوا) أى أهل بلد الكفر (عمرأ أو) اقتاتوا (مخرجاً في الفطر) من شعر أو سلت

أو أرز أو دخن أو ذرة (فعله) شعباً لا كيلاً خلافاً للباحي قال عياض معنى عدله شعباً إن يقال إذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك أى سواء زاد عن مد هشام أو نقص وكلام الباجي أوجه وإن كان ضعيفاً قال الامام (ولا أحب) في كفارة الظهار (القداء والعشاء) لاني لا أظنه يبلغ مدا بالمشامى (كفدية الأذى) فانه لا يجزىء فيها القداء والعشاء قال المصنف في الحج في الفدية ولا يجزىء فداء وعشاء إن لم يبلغ مدين فمن أحب لا يجزىء ويدل عليه قول الامام لاني لا أظنه يبلغ مدا بالمشامى فأخذ منه انه لو تحقق بلوغه أجزاء (وهل) المظاهر (لا ينتقل) من الصوم للإطعام بوجه من الوجوه (إلا إن) أيسر حين العود الذى يوجب الكفارة (من قدرته على الصرم) في المستقبل بأن كان المظاهر حينئذ مريضاً فقلب على ظنه عدم قدرته

من الأولى والآخر من الثانية (قوله وهو ضعيف) أى القول بقضاء الأربعة ضعيف وقوله كالفرع عليه أى وهو القول بأن الفطر نسياناً يقطع التتابع (قوله على أنه لا وجه لصيامها) أى اليومين مع قضاء الأربعة قال شيخنا العدوى قد يقال بل له وجه وذلك لانه إذا لم يعلم اجتماعهما فيحتمل أنهما من الأولى من أولها أو من وسطها أو من آخرها مجتمعين أو مفترقين فتبطل وحدها ويحتمل أنهما من أثناء الثانية فتبطل وحدها سواء كانا مجتمعين أو مفترقين ويحتمل أن أحدهما من الأولى والثاني أول الثانية فتبطل الأولى فقط ويحتمل أن يكون أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية فيبطلان معاً فقضى الأربعة ويحتمل أن يكونا مجتمعين وأنهما أول الثانية فلم يبطل الا هذان اليومان فلذا صامهما وقضى الأربعة أشهر والحاصل أن صومه اليومين لاحتمال أن اليومين اللذين افطر فيهما أول الثانية وقضى الأربعة لاحتمال أن أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية تأمل (قوله صفة لمسكين) هذا وإن كان صحيحاً بالتأويل للذكر لكن جعله حالاً من ستين لتخصيصه بالتمييز أحسن (قوله لأنه بمعنى النخ) أى فلا يقال انه يلزم عليه نعت المفرد بالجمع وهو لا يصح (قوله لكل مدو ثلاثين) أى فجمعها مائة مد بمد عليه الصلاة والسلام وذلك خمسة وعشرون صاعاً لأن الصاع أربعة امداد (قوله إن اقتاتوه) أى أهل بلد الكفر (قوله أو مخرجاً) أى أو اقتاتوا شيئاً مما يخرج في زكاة الفطر وعطفه على التمر من عطف العام على الخاص وقد اجاز به بعضهم كملكه بأو وبعضهم منعه وعليه فيقال هنا أو مخرجاً في الفطر أى من غير التمر (قوله فعليه) أى فالواجب اخراج المعادل لما ذكر من الامداد من ذاك اللغات والمعتبر المعادلة في الشبع لا في الكيل كما قال الشارح (قوله من مد حنطة) المراد المد المشامى وهو مدو ثلاثين بمد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن مدهشام) أى ابن اسماعيل بن هشام ابن الوليد بن القيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو الصواب كما في (قوله ولا أحب الحج) نص للدونة قال مالك لأحب القداء والعشاء في الظهار ولا ينبغي ذلك في فدية الأذى وقد حمله أبو الحسن على الكراهة مستدلاً بقول ابن المواز أنه يجزىء ذلك فيهما وحمله ابن ناجي على التحريم مستدلاً بقول الدونة اني لا أظنه يبلغ مدا وبقولها ويجزىء ذلك فيما سواهما من الكفارات ففهموه عدم الاجزاء في الظهار والفدية اه بن (قوله فانه لا يجزىء فيها القداء والعشاء) أى عوضاً عن المدين وذلك لان من أنواع فدية الأذى ستة مساكين لكل مسكين مدان بمد عليه الصلاة والسلام (قوله لاني لا أظنه) أى ما ذكر من القداء والعشاء يبلغ مدا بالمشامى بل المد بالمشامى يزيد عنهما عادة (قوله حينئذ) أى حين العود (قوله فقلب على ظنه عدم قدرته عليه) أى في المستقبل أى وأولى إذا جزم بعدم قدرته عليه في الحال (قوله فأولى إن ظن عدم القدرة) أى أو جزم بعدمها (قوله فهو عطف على لا ينتقل) أى على كل الاحتمالين في التقدير ولا يصح عطف قوله أو إن شك على قوله أن أيسر لفساد المعنى لأن المعنى أولاً ينتقل الا أن شك فيفيد أن الآيسر لا ينتقل على هذا القول وليس كذلك (قوله في الشك) أى في الشك في القدرة على الصوم في المستقبل وعدم القدرة عليه وإذا جزم بالقدرة أو ظنها فلا ينتقل للإطعام قولاً واحداً وإن جزم بعدمها أو ظن عدمه انتقل له قولاً واحداً والخلاف في حالة الشك فلا ينتقل على الأول وينتقل على

عليه ولا يكفي شك (أو) يكفي في الانتقال الى الطعام (إن شك) في قدرته عليه في

للمستقبل فأولى إن ظن عدم القدرة لا أن ظنها ويحتمل أن التقدير أو ينتقل إن شك فهو عطف على لا ينتقل من عطف الجمل (قولان) فيها) أى في الدونة وهما في الحقيقة في الشك فقط هل يكفي في الانتقال أولاً ثم اختلف هل بينهما خلاف أو وفاق أشار به المصنف بقوله

وتؤولت) بالوافق (أيضاً) أي كما تؤولت بالخلاف المأخوذ بما تقدم (على أن الأول قد دخل في الكفارة) بالصوم ثم طرأ له مرض بمنعه أكمله فلذا لا ينتقل عنه الإلماع اليأس عنه لأن للدخول تأثيراً في العمل بالتأدي والثاني لم يدخل فيه فكفي الشك في الانتقال والعمد أن بينها خلافاً والمول عليه القول الأول (وإن أطعم مائة وعشرين) مسكناً (٤٥٥) بأن أعطى لكل واحد نصف مدهشامي

(فكالبين) إذا أطعم فيها عشرين لكل نصف مدهشامي فلا يجزئ له نزع ما يد ستين هنا إن بين أنها كفارة بالقرعة ويكفي الستين وهل ان بقي بأيديهم تأويلان (وللعبد إخراجاً أي الطعام (إن أذن) له (سبده) فيه مع مجزئه عن الصيام وأما مع قدرته عليه فلا يجزئ الإطعام فاللام بمعنى على أو للاختصاص ومن عجزه في الحال اشتغاله بخدمة سيده أو معيه في الحراج (وفيها) عن مالك (أحب إلى أن يصوم) عن ظاهره (وإن أذن له) سيده (في الإطعام) والولو للحال وهذا غائل لقادر على الصيام والمأجور (وهل هو وم) أي غلط (لأنه) أي الصوم هو (الواجب) على العبد وإن أذن له سيده في الإطعام (أو) ليس يوم وإنما (أحب للوجوب) فكأنه قال والمختار عندي أن يصوم وجوباً ويدل عليه أول كلامه لأنه قال وإذا تظاهر العبد من امرأته

على الثاني (قوله وتؤولت أيضاً على أن الأول الخ) هذا التأويل بالوافق لابن شبلون والذي قبله بالخلاف لبعض القرويين وعكس تت هذا العزو وتبعه خش والصواب ما ذكرنا إذ هو الذي في التوضيح وابن عرفة اه بن (قوله والعمد أن بينها خلافاً) أي فالأول يقول بالكفاية مطلقاً (قوله والمول عليه القول الأول) أي وعليه فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الصوم حتى يقدر عليه (قوله إن بين أنها كفارة) أي ولا يشترط في البيان أن يعين نوع الكفارة من ظاهر أو يعين بل يكفي أن يقول هذا من كفارتك (قوله وهل ان بقي بأيديهم) أي وهل يشترط في التكميل للستين أن يكون مأخوذه أو لا بانيا بأيديهم لوقت التكميل أو لا يشترط (قوله مع عجزه عن الصيام) أي في الحال وفي الاستقبال وإنما قلنا ذلك لأجل صحة جعل اللام بمعنى على أما لو كان عاجزاً عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فاللام للتخير والمعنى أنه إن أذن له في الإطعام والحال أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فله الإطعام وله تركه حتى يتمكن من الصوم في المستقبل إما بفرار عمل سيده أو بتأدية خراج أو يأذن له سيده فيه فلا يتعين في حقه واحد منها وإن كان الأولى له الصبر كذا قيل وهذا بناء على مذهب غير ابن القاسم وأما على مذهبه إذا عجز عن الصوم في الحال وترجاه في الاستقبال فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الكفارة حتى يتمكن من الصوم وهذا هو العمد (قوله وأما مع قدرته عليه) أي في الحال أو في المستقبل بأن عجز عنه حالا ورجا القدرة عليه في المستقبل فلا يجزئ الإطعام ويؤخر الصوم لقدرة عليه وجوباً هذا مذهب ابن القاسم وقال غيره إذا رجا القدرة عليه في المستقبل له أن يكفر بالإطعام وله أن يصبر لقدرة على الصوم وهو الأولى له (قوله وفيها أحب إلى الخ) نص للدونة قال مالك وإذا ظاهر العبد من امرأته فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده في الإطعام والصوم أحب إلى وظاهره كان قادراً على الصوم أو عاجزاً عنه قال ابن القاسم ما أدري ما هذا بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر على الصوم قال ابن عبد السلام ظاهر قول ابن القاسم بل الصوم هو الواجب حمل قول الامام والصوم أحب إلى على الوهم لقوله ما أدري ما هذا (قوله ان يصوم) أي العبد (قوله وم) هو بافتح الغلط اللساني وأما بالسكون فهو الغلط القلبي وكل منهما يصح إرادته أي أنه أراد أن يقول والصوم واجب فالتوى لسانه وقال أحب إلى أو أنه سبق قلبه أي الامام لليمين فأجاب بقوله والوم أحب إلى بسبب اعتقاده ان السائل سأله عن كفارة اليمين وقوله وهل هو وم أي كما قال ابن القاسم (قوله وإن أذن له سيده في الإطعام) أي وكان قادراً عليه (قوله وأحب معناه الخ) هذا التأويل للقاضي اسمعيل البغدادي (قوله أحب من إذنه له في الإطعام) أي لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يشك في ملكه أو ان ملكه ظاهري (قوله بأن أضربه) أي بأن أضرم الصوم به في خدمته وخراجه ففى هذه الحالة أذنه له في الصوم وعدم منعه منه أحب من إذنه له في الإطعام ومنعه من الصوم وأما لو كانت الصوم لا يضرب به

فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده والصوم أحب إلى فحمل على الوهم وم (أو أحب) معناه أنه ينبغي (السيد عدم النعم) له من الصوم فالأحجية ترجع للسيد أي أن إذنه له في الصوم أحب من إذنه له في الإطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بأن أضرم به في خدمته أو خراجه ولا ينبغي بعد هذا التأويل من كلام الامام كالتى بعده

(أو) أحب (لمنع السيد له)
 الصوم (أى عند منع
 سيده له من الصوم (أو)
 أحب محمولة (على) العبد
 (العاجز حينئذ) أى فى
 الحال بكمريض (قطر)
 يرجو زواله والقدرة فى
 المستقبل (تأويلات)
 خمسة (وفيه) قال مالك
 (إن أذن له) سيده (أن)
 يطعم (أو يكسو) (فى)
 كفارة (اليمين) بالله تعالى
 أجزاء (وفى قلبى منه شيء)
 والصوم أين عندى اه
 ووجه الشيء أى النقل
 الذى فى قلبه أن العبد
 لا يملك أو يشك فى ملكه
 أو أن ملكه ظاهرى فهو
 كلامك (ولا يجزى)
 تحريك كفتارين فى
 مسكين (بأن يطعم مائة
 وعشرين مسكينا ناولا
 تحريك الكفتارين فيما
 يدفعه لكل مسكين إلا أن
 يعرف أميلان للساكنين
 فيكمل لكل منهم مدا بأن
 يدفع لكل واحد منهم
 نصف مد وهل ان بقى
 يبيده أو مطلقا على مامر
 (ولا) يجزى (تركيب
 صنفين) فى كفارة كصيام
 ثلاثين يوما واطعام ثلاثين
 مسكينا (ولو نوى)
 للظاهر الذى لزمه
 كفارتان أو أكثر (لكل)
 من الكفتارين مثلا (عددا)

أصلا فيجب على السيد عدم المنع من الصوم فان منعه منه كان للحاكم أن يمنعه (قوله أو أحب لمنع
 السيد المنع) هذا تأويل القاضى عياض أى إن أحب راجع للعبد عند منع السيد له من الصوم وحاصله
 أن الصوم إذا أضر بالعبد فيندب للعبد إذا أذن له السيد فى الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر لعله
 أن يأذن له السيد فى الصوم بعد ذلك فان كفر بالاطعام حالا أجزأه (قوله أو أحب محمولة على العبد
 العاجز الخ) هذا التأويل للجهري وحاصله أن الأحياء على بابها وهى محمولة على العبد العاجز عن
 الصوم الآن لكمريض يرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له سيده فى الاطعام فالأحب ان
 يصبر للقدرة على الصوم ويكفر به واعترض هذا ابن محرز بأنه إن كان مستطيعا للصوم فى المستقبل
 لزمه التأخير وإلا لزمه التكفير بالاطعام حالا ابن بشير وقدي بن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم
 أن القادر على الصوم فى المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك
 (قوله وفى قلبى منه شيء) هذا من كلام سحنون وذكر هذه المسئلة فى المدونة وفى ابن الحاجب أثر القى قبلها
 يدل على صحة كل من التأويل الثالث والرابع والخامس أى يدل على ان كل واحد منها صحيح فى
 نفسه فالتأويل الثالث حاصله ان الصوم إذا أضر به فى عمله فالأولى للسيد أن يسأعه من العمل
 ويأذن له فى الصوم ولا يمنعه منه واذنه له فيه أحب من اذنه له فى الاطعام وذلك لأن فى اطعام العبد تقلا
 لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يملك ملكا ظاهريا أو يشك فى ملكه وحاصل الرابع أن
 الصوم إذا أضر بالعبد ومنعه السيد منه وأذن له بالاطعام فيندب للعبد أن يصبر لعله أن يأذن له فى
 الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وان أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا وحاصل الخامس أن العبد إذا
 عجز عن الصوم الآن ويرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له السيد فى الاطعام فالأحب له أن
 يصبر للقدرة على الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وإن أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا (قوله ان العبد
 لا يملك) أى كما يقول الشافعى وقوله أو ان ملكه ظاهرى أى كما يقول مالك وقوله أو يشك فى ملكه
 أى يتردد فيه بالنسبة لما فى نفس الأمر وذلك لأن الحق عند الله واحد ولا ندرى من المصيب فى الواقع
 فنحن نجزم ظاهرا بأنه يملك كما قال مالك أو بأنه لا يملك كما يقول الشافعى ونشك هل ما فى نفس الأمر
 هذا أو هذا فقله أو يشك فيه بمنزلة قوله للخلاف لاؤدى للشك بالنظر لما فى نفس الأمر ولو اقتصر
 عليه كان أحسن (قوله ولا يجزىء تحريك كفتارين فى مسكين) أى فى حظ كل مسكين بأن يجعل
 حظ كل مسكين من المائة والعشرين مأخوذا عن كفتارين وحظ كل واحد مدى بمدهشام وأما اعطاء
 ستين مسكينا كل واحد مدين بمدهشام عن كفتارين فهذا يجزىء قطعا فتصوير المصنف بهذا كافى
 تنويهرا غير حسن (قوله بأن يطعم مائة وعشرين مسكينا) أى كل واحد مدوقصه أن كل مد نصفه
 من احدى الكفتارين ونصفه الثانى من الكفارة الأخرى (قوله بأن يدفع لكل واحد نصف مد)
 لأن ما أخذه كل واحد من المد لا يجزىء به فإذا دفع له نصف مد كان مكملا لكفارة وكل ستين كفارة
 والى فى عبارة غيره الا أن يعرف المساكين فيكمل للستين بأن يعطى لكل واحد منهم مدوين من
 الباقي بالقرعة فالمد الذى يعطى لكل واحد نصفه تمام مد كفارة والنصف الثانى تمام مدين الكفارة
 الثانية (قوله ولا يجزىء تركيب صنفين) الأولى تركيب كفارة من صنفين وأما تركيبها من فردى صنف
 فلا ضرر فيه كأن يعطى ثلاثين ويغذى ثلاثين ويعطى ثلاثين مدام البر ويعطى ثلاثين رجالا ثلاثين مدام
 أجزاء الفداء والعشاء أو يعطى ثلاثين رجالا ثلاثين مدام البر ويعطى ثلاثين رجالا ثلاثين مدام
 شعير (قوله ولو نوى لكل عددا) هذا كلام مستأنف مشتمل على صورتين خاصتين بالاطعام

من المخرج دون الواجب كالواطعم ثمانين ونوى لكل كفارة أربعين أو لواحدة خمسين وواحدة ثلاثين (أو) أخرج الجملة (عن الجميع) أي جميع الكفارات من غيرنية تشريك في كل مسكين أجزأه (وكل) على ما نواه لكل من (٤٥٧)

وحاصل الأولى أنه لو ترتبت عليه كفارتان فاطعم ثمانين مسكينا ونوى لكل واحدة أربعين أو لواحدة خمسين وللأخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد فانه يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من الساكنين ويكمل لها ما بقي لها فيكمل لصاحبة الأربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شروعه في الأخرى قبل كمال ما قبلها لأن الاطعام لا يشترط فيه المتابعة (قوله من المخرج) أي الامداد المخرجة (قوله دون الواجب) أي أقل من العدد الواجب (قوله أو أخرج الجملة عن الجميع) هذا إشارة للصورة الثانية وحاصلها أنه لو أخرج ثمانين مداعن كفارتين ونوى ان الجملة كفارة عن الرأتين من غير تشريك في كل مسكين فانه يجوز ما أخرجه ويكمل بأربعين وان أخرج تسعين كمل بثلاثين وهكذا (قوله وسقط حظ من ماتت) أي سقط حظها في الاعتبار والوجوب (قوله فلو نوى لكل من ثلاثة خمسين إلخ) أي أنه إذا كان عنده نوى أربع ظاهر من كل واحدة ولزمه عن كل واحدة كفارة فكفر عن ثلاثة كل واحدة باطعام خمسين وعن واحدة باطعام ثلاثين فماتت الأخيرة التي كفر عنها بثلاثين أو طلقها طلاقا بائنا فالطلاق البائن مثل اللوت سقط حظها في الاعتبار وفي الوجوب فلا ينقل ما كفر به عنها لغيرها من الأحياء ولا يجب عليه أن يكمل لها ويكمل لغيرها من الثلاث كل واحدة بعشرة وكل هذا ما لم يكن قد وطئ الميتة قبل موتها أو التي طلقها طلاقا بائنا والام يسقط حظها في الوجوب بل يكمل لها حظها لقوله فيها. وسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها فان مفهومه أنه ان وطئ لا تسقط بطلاقها ولا بموتها (قوله ان) تت واحدة منهن أو طلقت قبل إخراج الرابعة) لا يقال هذا يعارضه قوله سابقا وسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها لأن ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجها عن طلقت أو ماتت والحية التي يريد وطأها لم يكفر عنها لان التشريك في العتق لا يصح

باب ذكر فيه اللعان

أي من حيث أركانها وشروطه لا من حيث حده وتعريفه لانه لم يتعرض لذلك (قوله إما لنفي نسب) أي لنفي حمل أو ولد (قوله) ينبغي تركه أي بترك سببه وهو التصريح بقذفها فان وقع منه سبب اللعان كدعواه رؤية الزنا وارتكب خلاف الأولى وكان غير كاذب فيأمرها به وجب اللعان حينئذ لوجوب دفع معة القذف وحده كذا ذكره ابن العربي في سراج الملوك (قوله حرا أو عبدا) أي دخل بالزوجة أولا ودخل في كلامه العتق والمهرم والمحبوب والحصى بسميه وهو كذلك في الجميع إذا كان اللعان في رؤية الزنا وأما نفي الحمل فلا لعان في المحبوب كما في الجلاب لأن الولد ينفي عنه بل لعان ويأتي في كلام المصنف ذلك وأما الحصى ففي المدونة إحاطة على أهل المعرفة فان قالوا مثل هذا يولد له لاعن والا فلا يلاعن وينتفي عنه الولد بلا لعان (قوله) فالحصر بالنسبة إليه استشكل ذلك الحصر بما وقع لأبي عمران أن اللعان يكون في شبهة النكاح لأجل نفي الحمل أو الولد والحال أنه لم تثبت الزوجية الا أن يقال لما كان الولد لاحقا به ودرى الحد عنه كان في حكم الزوج فتقول المصنف إنما يلاعن زوج أي حقيقة أو حكما (قوله) وأغناه عن الشرط التكليف قوله فيها يأتي أو هو صبي) فيه أن قوله أو هو صبي إنما يفيد اشتراط التكليف في اللعان لنفي الحمل والولد ولا يفيد اشتراطه في إيمان الرؤية مع أنه لا بد فيه من التكليف أيضا لأنه لا يحلف الا بالسكف (قوله وان فسد نكاحه) أي هذا

اخراج الرابعة لعدم تعيين من أعتق عنها فلو عين من أعتق عنها جاز وطؤها

[درس]

باب

ذكر فيه اللعان وما يتعلق به ويكون إما لنفي نسب أو لرؤية الزنا واجب والثاني ينبغي تركه ولم يعرفه للمصنف وإنما اعتنى بذكر شروطه وأركانها فقال (إنما يلاعن زوج) مكلف مسلم حرا أو عبدا لا سيد في أمته فالحصر بالنسبة

(٥٨ - دسوقي - ثاني) إليه وإلا فالزوجة تلاعن وأغناه عن شرط التكليف قوله فيها يأتي أو هو صبي حين الحمل وعن شرط الاسلام قوله لا كفرا هذا إن صح نكاحه بل (وإن فسد نكاحه) ولو جمعا على فساد ثبوت النسب فيه

(أو فسقا أو رقاً) أي الزوجان (٤٥٨) أي كانا فاسقين أو رقيقين (لا) إن (كفرًا) معاً فلا يلتزمان إلا أن يترافعا البنا

راضين بحكمنا فإن كان مسلماً لأعن الكتائية * ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة وثلاثاً وهو القذف عتلف فيه أشار لأولها بقوله (إن قذفاً بزناً) في قبل أو دبر تصريحاً لا تعريضاً ورفقته لأنه من حقها والا فلا لعان (في) زمن (نكاحه) متماق بقذف أي يجب أن يكون قذفها في نكاحه أي وتابع النكاح من العدة كالنكاح وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك كذا قيل والحق أنه لا بد من كون الزنا في نكاحه أيضاً كما في النقل (وإلا) بأن قذفها قبل نكاحها أو فيه يزنا قبله أو بعد خروجها من العدة (حد) ولا لعان ولو كانت زوجة له الآن ووصف الزنا بقوله (يتقنه) أي جزم به (أعمى) بحسب فتح الجيم أو حسب بكسر الحاء أو بإخباره بذلك ولو من غير مقبول الشهادة (ورآه غيره) أي غير الأعمى وهو البصير بأن رأى المروء في المسكحلة فلا يعتمد على ظن ولا شك والاعتماد ما قاله للصنف وما قيل من أن تحقق البصير كافياً للأعمى لا يعمول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فأكثر من يوم الرؤية (قوله

إذا كان النكاح صحيحاً بل وإن كان فاسداً أي هذا إذا كان ذلك الفاسد مختلفاً فيه بل ولو كان مجمماً على فساده كما إذا عقد على أخته غير عالم بأنها أخته وادعى نفى حملها منه فلا بد من لعانها إذا رفعت أمرها للقاضي وحكم به (قوله أو فسقا الخ) أي هذا إذا كانوا صلحاء أحراراً بل ولو كانوا أرقاء أو فسقاء كالمحدودين خلافاً لأبي حنيفة حيث قال إن الفسقاء والأرقاء لا لعان بينهما واحتج بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فجعلهم شهداء لأن المستثنى من جنس المستثنى منه والشاهد لا يكون فاسقاً ولا رقيقاً وأجيب بأن إلا ليست استثنائية حتى يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بل هي اسم بمعنى غير صفة لشهداء والنفي ولم يكن لهم شهداء فيه غير قولهم (قوله راضين بحكمنا) أي وهو ثبوت اللعان فإن نكحت رجعت عند عيسى وهو ضعيف وإنما قال بالرجع لوجود الإحصان لصحة نكاحهم عنده وقل البغداديون يلزمها الجلد لفساد أنسختهم وأما نكل حد حد القذف اتفاقاً (قوله لا عن الكتائية) أي وجوباً لنفي الحمل أو الولد وجوازاً للرؤية فإن نكل أدب وإن نكلت هي لم تحذف بل تؤدب وهذا مخصص لقول المصنف الآتي وإيجابه على المرأة إذا نكلت لأنها أيمان كافر وهي قائمة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر (قوله ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة) أشار لأولها بقوله إن قذفها بزناً ولثانها بقوله وبني حمل ولثالثها بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ (قوله أو رفقته) أي للقاضي وهذا من جملة شروط اللعان وقوله لأنه أي لأن قذفه لها من حقها (قوله والا فلا لعان) أي وإلا بأن كان تعريضاً لا تصريحاً أو كان تصريحاً ولم ترفعه فلا لعان أي ويؤدب فيها إذا كان القذف تعريضاً على الراجح فإن تلاعن الزوجان من غير رفع للقاضي وحكمه به لم يكن لعاناً شرعياً كما في ابن عرفة (قوله وسواء كان حصول الزنا) أي الذي قذفها به (قوله كذا قيل) قاله السخاوي في شرح الشامل (قوله كما في النقل) أي وعليه فيجعل قوله في زمن نكاحها راجعاً لكل من قوله إن قذفها ولقوله يزنا أي إن قذفها في زمن نكاحه بزناً واقع فيه (قوله ووصف الزنا بقوله يتقنه الخ) أي فالمعنى إن قذفها بزناً متيقن لأعمى ومرئ لغيره (قوله ورآه غيره) أي رأى الفعل الدال عليه لأن الزنا معنى من اللعان وهو ادخال الذكر في الفرج والذي يرى فرجه داخل في فرجها كالمرود في المسكحلة ولا يشترط عند دعوى الرؤية أن يصف كالشهود بل يكفي اعتناؤه على تعيينه بالرؤية وإن لم يصفها كالبيئة كذا في خش وقيل لا يلاعن إلا إذا وصف الرؤية بأن يقول كالمرود في المسكحلة وقد ذكر ابن عرفة الطريقتين وصدر بالاشتراط وعبر عنه الأبي في شرح مسلم بالمشهور ثم إن المراد بالرؤية في كلام المصنف الحقيقية كما هو ظاهر المدونة وغيرها لا العلم إذ العلم بدون رؤية سيذكر المصنف ما فيه من الخلاف في قوله الآتي وفي حده بمجرد القذف أو لمانه خلاف (قوله من أن تحقق البصير) أي ولو بغير رؤية كالجنس والحس وإخبار الغير (قوله لا يعمول عليه) أي ونسبة خش وعقب هذا القول للمدونة لا تسلم انظر بن (قوله واتفى الخ) أي أنه إذا لاعنها بسبب الرؤية أو مافى معناها من العلم بالزنا فأتت بولد كامل لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية فإن ذلك الولد ينتفى عنه بذلك اللعان وتعد غير بريئة الرحم يوم اللعان بل رحمها مشغول بالزنا وأما إن أتت بولد لأقل من ستة أشهر لحق به ولا ينتفى عنه إلا بلمان ثان لأن لعانه إنما كان لرؤية الزنا لا لنفي الولد ورحمها يوم اللعان كان مشغولاً من الزوج وحمل انتفاء ما ولدته بعد اللعان لسته أشهر من يوم الرؤية لأنها لم تكن ظاهرة الحمل وقت الرؤية والا كان لاحقاً به مثل ما ولدته لدون الستة أشهر وما في حكمها (قوله أي بلمان التيقن برؤية) هذا بالنسبة للبصير وقوله أو غيرها أي بالنسبة للأعمى على ما مر

لا يعمول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فأكثر من يوم الرؤية (قوله

او أنقص منها بخمسة أيام (والإ) بأن ولدته كاملا دون ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن ولدته لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الرؤية (لحق به) لأنه كان موجودا في رحمها وقت الرؤية والامان إنما كان لها لالنفى الحمل (إلا أن يدعى الاستبراء) قبل الرؤية بحضة فان ادعاه لم يلحق به وينتفى بذلك اللعان اذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر فأكثر فان كان (٤٥٩) اقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام

فانه يحمل على أنه موجود في بطنها حال الاستبراء والحامل قد تحيض وهو أشار للسبب الثاني بقوله (وبنى حمل) ظاهر ولو بشهادة امرأتين بأن رماها بأن حملها ليس منه من غير تأخير للوضع كإتاني ولو قال وبني نسب لشمل نفى الولد أيضا لكن ما ذكره هو الغالب ويلاعن (وإن مات) الولد بعد الوضع أو ولدته ميتا ولم يعلم به الزوج لغيته مثلا وقائده سقط الحد عنه ويكفى لعان واحد إن اتحد (أو تعدد الوضع) الحمل متعدد سمع عيسى بن القاسم من قدم من غيبته ستين فوجد امرأته ولدت أولادا فأنكرهم وقالت له بل هم منك لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان اه لأنه حيثئذ بمنزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا فانه يكفى لذلك لعان واحد (أو تعدد التوأم) وهو واحد المتعدد في حمل واحد وما قبله يغني عنه وينتفى عنه الحمل في جميع الصور

(قوله أو أنقص منها بخمسة أيام) إنما اعتبر حكم الستة وما نقص عنها بأربعة أيام أو خمسة لأنه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن يتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع ناقصان (قوله فان ادعاه) أي فان ادعى حين دعواه الرؤية انه كان استبرأها قبل الرؤية لم يلحق به ذلك الولد الذي ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية وقوله وينتفى بذلك اللعان الخ هذا قول أشهب وقال عبد الملك وأصبح إنما ينفية بلعان ثان قل في المقدمات وفي المدونة ما يدل للقولين اه بن (قوله وبني حمل) عطف على زنا أي إن قذفها بزنا أو قذفها بنفى حمل أي رماها بذلك بأن قال لها ماهذا الحمل الذي في بطنك متى إذا القذف والرمي بمعنى واحد كما في الفاموس (قوله من غير تأخير) أي فإذا رماها بذلك فيلاعن من غير تأخير فلو تأخر اللعان لذلك فانه لا يصح كإتاني يقول بلعان معجل أي من غير تأخير للوضع (قوله لشمل نفى الولد أيضا) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا لكن محل اللعان إذا رفعت أمرها للاحكام بمجرد ادان نفى الولد أو الحمل غمه من غير تأخير (قوله وإن مات) مبالغة في محذوف أي فان نفى الحمل فلا بد من لعان وإن مات الولد ويصح جعله مبالغة في قوله وبني حمل أي وإن مات الولد الذي نفاه عنه أي هذا إذا كان حيا بل وإن كان ذلك الولد الذي نفاه عنه قد مات قبل نفية (قوله ولم يعلم به الزوج لغيته) أي فلما قدم منها نفاه (قوله ويكفى لعان واحد) أي لما نفاه من الحمل (قوله إن اتحد) أي الوضع (قوله لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان) أي أنهم يلحقون به ويحد إلا إذا لاعن فيهم لعانا واحدا وهذا مقيد بما إذا كان يمكن إثباته لها سرا والا انتفى عنه الأولاد بغير لعان (قوله أو تعدد التوأم) صوابه أو حصل التوأم إذ التعدد لازم للتوامة (قوله وما قبله يغني عنه) أي لأنه إذا كفى لعان في الوضع المتعدد بتعدد الحمل فبالأولى كفايته إذا تعدد الوضع مع اتحاد الحمل (قوله وينتفى عنه الحمل الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف بلعان معجل بمحذوف لا يقول المصنف بنفى حمل لأن المعنى عليه إنما يلاعن زوج لنفى حمل بلعان معجل فيقتضى انهما لعانان أحدهما مسبب عن الآخر وهذا فاسد (قوله كالزنا والولد) أي كما يكفى بلعان واحد إذا رماها بالزنا ونفى الولد معا كذا قرر الشارح تبعا لبعضهم وقرر بعضهم أن قوله والولد عطف على حمل والمعنى يلاعن زوج إن قذفها بزنا أو بنفى الحمل أو بنفى الولد وأما قوله كالزنا فهو تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد (قوله أشهد بالله الخ) أي أو يقول أشهد بالله ما هذا الولد مني وزنت قبل الولادة وبعدها (قوله إن لم يطأها الخ) أشار بهذا إلى أن محل كون الرجل يلاعن لنفى الولد أو الحمل إذا اعتمد في لعانه على واحد من هذه الأمور الأربعة فان لاعن لنفيه من غير اعتماد على واحد منها كان اللعان باطلا ولم ينتف نسب ذلك للملاعن فيه وأما إذا كان اللعان لرؤية الزنا فلا يعتمد على شيء غير تيقنه لازنا إن كان أعمى ورؤيته له إن كان بصيرا ثم إن قوله إن لم يطأها بعد وضع الولد قبل هذا المنفى صادق بما إذا لم تضع قبله أصلا والحال انه لم يطأها وبما إذا وضعت قبله ولكن لم يطأها بين الوضعين والحال أن بين الوضعين مدة تقطع الثاني عن الأول فيثبت اللعان في هاتين الحالتين فلو كان بين الوضعين مدة لا تقطع الثاني عن الأول والحال انه لم يطأ بعد وضع الأول فلا يسوغ اللعان كما أنه لو وطئها بعد وضع الأول وكان بين الوضعين

(بلعان معجل) بلا تأخير ولو برضين أو أحدهما إلا الحائض والنفساء فيؤخران (كالزنا والولد) تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد كأن يقول أشهد بالله لرأيتها زنى وما هذا الحمل مني ولما كان لنفى الحمل أو الولد شرط أشار له بقوله (إن لم يطأها بعد وضع) لولد قبل هذا الولد المنفى والحال أن بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر

فانه حينئذ يلاعن وأما لو كان بينهما أقل من ستة أشهر وما في حكمهما السكان الثاني من تنمة الأول فلو وطئها بعد الوضع ثم حملت حملاً آخر فليس له نفى هذا الثاني لاحتمال حصوله من الوطء الذي بعد الوضع (أو) وطئ بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها وأنت بولد بعد الوطء (لمدة لا يلحق الولد فيها) (٤٦٠) بالزوج اما (لقية) كخمس أشهر فأقل بين الوطء والولادة فانه يعتمد في ذلك

على نفية ويلاعن فيه لأن هذا الولد ليس للوطء الثاني لقصه عن الستة ولا من بقية الأول لقطع الستة عنه (أو لكثرة) كخمس سنين فأكثر فانه يعتمد في ذلك على نفية ويلاعن فيه (أو) لم يطأها بعد (استبراء بحضة) وانت بولد ستة أشهر فأكثر من الاستبراء فيعتمد في نفية على ذلك ويلاعن وان لم يدع رؤية ثم بالغ على مقدر أي ويتنفي الحمل والولد بلعان معجل لا غيره (ولو تصادقا على نفية) أي الولد قبل البناء أو بعده فلا بد من لعان من الزوج لنفي الولد فان لم يلاعن لحق به واحد عليه لانه قد فغ غير عفيفة وتعدى على كل حال (إلا) ان تأتى به) أي بالولد (لأن من ستة أشهر) ان يوم العقد بشيء له بال كسنة أيام فينتفى حينئذ بخير لعان لقيام المانع الشرعى على نفية (أو) تأتى به (وهو) أي الزوج (ص) حين الحمل أو محبوب (فينتفى عنه الولد بخير لعان

ما يقطع الثاني عن الأول فلا لعان فالأحوال أربعة (قوله فانه حينئذ) أي فانه حين اتفاء وطئه بعد وضع الولد الأول يلاعن (قوله وما في حكمها) أي بأن كان بينهما ستة أشهر إلا ستة أيام أو الأسبعة أيام أو عشرة (قوله لكان الثاني من تنمة الأول) أي وحينئذ فلا يسوغ له نفية باللعان (قوله ثم حملت حملاً آخر) أي والوضع بحاله وهو أن بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الأول (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) العبارة مقابلة وحققها فانه يعتمد على ذلك في نفية ووقع له نظير ذلك بعد أيضاً (قوله ولا من بقية الأول الخ) أي وحينئذ فيحتمل ان يكون من زنا أو غصب أو اشتباه حصل بعد الولادة وقبل وطء الزوج (قوله أو لكثرة) أي أو وطئها بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها ثم أنت بولد بعد مدة من الوطء الأول لا يلحق فيها الولد بالزوج لكثرة كخمس سنين أي لأنه لا يكون هذا الولد تكملة للحمل الأول لأنه قد فصل بينهما بأكثر من ستة أشهر ولا من الوطء الثاني لأن أقصى أمد الحمل خمس سنين وهذا قد أنت به بعد أكثر منها (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) الأولى فانه يعتمد على ذلك في نفية (قوله أو لم يطأها بعد استبراء) حاصله انه إذا استبراء زوجته للسترسل عليها بحضة وتركها فأنت بولد بعد ستة أشهر من الاستبراء فله ان يعتمد على ذلك الاستبراء في نفى الولد عنه ويلاعن وان لم يدع رؤية الزنا على المشهور كما قال عياض لان القصد مجرد نفى الحمل فلا حاجة للرؤية (قوله ولو تصادقا على نفية قبل البناء أو بعده) حاصله انها إذا ولدت ولداً قبل البناء أو بعده وتصادقا على نفى ذلك الولد وعدم لحوقه بالزوج فانه لا ينتفى لحوقه بالزوج إلا بلعان منه هذا هو المشهور ومقابل لوفيا قبل البناء تخريج اللخمى وهو أنه إذا كان ذلك الولد الذي تصادقا على نفية ولدته قبل البناء فانه ينتفى عن الزوج بل لعان بخلاف ما ولدته بعد البناء ومقابله فيما بعد البناء رواية الأقل في الدونة وعكسه تن وهو تحريف انظر طغى اه بن (قوله فان لم يلاعن لحق به) أي فان تصادقا على نفية ولم يلاعن لحق به وقوله غير عفيفة أي لا عترافها بالزنا وقوله على كل حال أي سواء لاعنها الزوج أو لا لإقرارها على نفسها بالزنا ولو رحت عن التصديق فوراً كما قاله ابن الكاتب (قوله إلا أن تأتى به الخ) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا الخ أي لمحل لزوم لعانه إذا تصادقا إلا أن تأتى الخ أو أنه استثناء من مقدر أي ويتنفي الحمل والولد بلعان معجل لا غيره إلا أن تأتى الخ (قوله لاستحالة حملها منه حينئذ) أي عادة لا عقلاً كما في عقب ونص التوضيح وقوله أو وهو صغير أو محبوب أي فينتفى الولد عنهما بخير لعان لعدم امكان الحمل منهما في العادة وهو ظاهر اه بن (قوله على الصحيح) هو ما في الشامل وحاصله انه متى وجدت البيضة اليسرى وأزول فلا بد من اللعان مطلقاً أي ولو كان مقطوعاً كروان فقدت ولو كان قائم الذكر فلا لعان ولو أنزل ويتنفي الولد لغيره وللنصف طريقة ذكرها في العدة وهي ان مقطوع الذكر أو الاثنين يرجع فيه للنساء فان قلن انه يولد له لاعن والا فلا لكن اعترض على النصف بان الذى في الدونة انه يرجع لأهل المعرفة لخصوص النساء وطريقة القرافي أن المحبوب والحصى ان لم ينزلا فلا لعان لعدم لحوق الولد بهما وان أنزلا لاعنا وعقب قد اقتصر على ما لا شامل (قوله أو أودعته)

لاستحالة حملها منه حينئذ ومثله مقطوع الاثنين أو البيضة اليسرى فقط على الصحيح (أو أودعته) أي الحمل، رأة (مغرية) أي بعد العقد عليها (على) زوجها (مشرقية) مثلاً وتولى العقد بينهما في ذلك ولهما وما في مكانهما أي المغرب والشرق وعلم بقاء كل من الزوجين في محله إلى ان ظهر الحمل فانه ينتفى عنه بخير لعان لقيام المانع العادى على نفية عنه ولا مفهوم لمغرية ومشرقية بل المراد ان تدعيه على من هو على

مدة لا يمكن بحيته إليها في خفاء. وأشار السبب الثالث وإن فيه خلافا فقال (وفي حدّ) أي الزوج (بمجرّد العذف) لها بان قال لها يا زانية أو انت زنت من غير أن يقيد ذلك برؤية أو تقي حمل ولا يمكن (أو العان) بأن يمكن منه ولا حذ عليه للعذف (خلاف) والقولان في للدونة (وإن العان) الزوج (الرؤية) وادعى الوطء قبلها (أي قبل الرؤية) (و) ادعى (عدم الاستبراء) بعد ذلك الوطء ثم ظهر بها حمل يمكن أن يكون من زنا الرؤية وإن يكون منه بان كان لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية (فصالح) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي بالولد أو الحمل ولا يتفنى عنه لانه بناء على أن العان انما (٤٦١) شرع لنفي الحد فقط وعدوله عن

أى الحمل مغربية على شهر فى أى أنها ادعى أن الحمل منه وأنه طرقتها ليلا (قوله وان فيه خلافا) وأشار الى أن فيه خلافا (قوله وفى حده بمجرد القذف) أى بالقذف المحرمن دعوى الرؤية ونفى الولد والحمل وهذا قول أكثر الرواة ولذا قدمه المصنف (قوله من غير ان يقيد ذلك برؤية) أى برؤية الزنا (قوله ولاحد عليه للقذف) أى لعموم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن أى يرمون أزواجهن بالزنا وظاهره ادعى رؤيته ثم لا ادعى نفي الحمل أو الولد أولا (قوله والقولان فى المدونة) أى وقد اختلف فى تشهيرهما ببعضهم شهر الأول وبعضهم شهر الثانى (قوله وان لاعن الخ) حاصله انه إذا لاعن زوجته لرؤية الزنا وقل وطئها قبل هذه الرؤية فى يومها أو قبل يومها ولم يستبرأ بعدها بعد ذلك ثم أنها أتت بولد فهذا الولد امان لا يمكن أن يكون من زنا الرؤية بان أتت به لأقل من ستة أشهر الا خمسة أيام من يوم الرؤية واما أن يمكن أن يكون من زنا الرؤية بان أتت به لسته أشهر الا خمسة أيام فأكثر من يوم الرؤية فان كان الأول لحق به قطعوا وان كان الثانى فلهالك فيه ثلاثة أقوال وهو صورة المصنف (قوله ولا ينتفى عنه أصلا) أى لا بلعان ولا بغيره بخلاف القول الذى بعده فانه يقول ينتفى عنه بلعان آخر فهذا هو الفرق بين القول الأول والثانى كما قاله ابو الحسن وابن رشد وغيرهم (قوله فليس له أن ينفيه) أى بلعان ثان بعد ذلك الا امان (قوله ما لم ينفيه بلعان آخر) أى لأن الاعان الأول إنما كان لنفي الحد لا لنفي الولد فاذا أراد نفيه لاعن لنفيه (قوله ما لم تكن ظاهرة الحمل) أى ما لم يتحقق ان حملها أيام موجودا يوم الرؤية (قوله أقلية لها بال) أى بان أتت به لسته أشهر الا ستة أيام أو الاسبعة أيام (قوله ولا يعتمد فيه على عزل) يعنى أنه اذا كان يوطأ زوجته (ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يوطأها ولا يعزل إلا أنها ولدت ولدا لا يشبه أباه فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل منى وينفيه بلعان معتمدا فى نفيه ولعانه على العزل لأن الماء قد يسبقه أو يخرج وهو لا يشعر به أو يقول بلعان معتمدا فى نفيه ولعانه على العزل لأن الماء قد يسبقه أو يخرج وهو لا يشعر به أو يقول ما هذا الولد منى وينفيه بلعان معتمدا فى نفيه ولعانه على عدم المشابهة لأن الشارع لم يعول عليها وحينئذ فالولد لاحق به فى هذه المسائل ولا عبرة بلعانه ان لاعن ولاحد عليه لعنره اه عدوى (قوله ولا على وطء الخ) يعنى ان الزوج إذا كان يوطأ زوجته بين فخذيهما أو فى دبرها وينزل ثم إنه ظهر بها حمل فليس له أن ينفيه ويلاعن فيه معتمدا فى ذلك على الوطء بين الفخذين أو والد برلأن الماء قد يسبق فيدخل الفرج فتحمل منه (قوله ولا على وطء فى الفرج بغير انزال) يعنى أنه إذا وطئ زوجته أو أمته أو لاعبها وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الانزال والوطء الثانى الذى لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له نفيه والملاعنة فيه معتمدا على عدم انزاله فى تلك الزوجة الثانية لاحتمال بقاء شيء من مائه فى قناة ذكره فيخرج مع الوطء (قوله ولا عن فى نفي الحمل)

الا ان تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم (٤٦٣) الطلاق او ترك الوطء فينتفى عنه بلا لعان لعدم لحوقه به (و) لاعن (في الرؤية) إذا

ادعاه (في العدة وإن) كانت العدة (من) طلاق (بأن) فانه يلاعن ولو انقضت العدة لان العدة من تواجب العصمة وأخرى لورمى من في العصمة فان ادعى بعدها انه رأى فيها لم يلاعن فالحاصل انه ان ادعى في زمن العدة انه رأى فيها او قبلها لاعن وان انقضت العدة وان ادعى بعدها انه رأى فيها او قبلها او بعدها فلا لعان (وحد) إذا ادعى (بعدها) أي بعد العدة انه رأى فيها او قبلها او بعدها (كاستلحاق الولد) الذي نشأ بلعان فانه يحذو ويلحق به (إلا أن تزني) أي إلا ان ثبت زناها باقرار اويئة فلا يحذو لأنه رمى غير عفيفة في المسألين إلا ان قوله (بعد اللعان) خاص بالثانية أي مسألة الاستلحاق وأما الأولى فلا لعان فيها (وتسمية الزاني بها) عطف على استلحاق أي كما يحذو إذا سمى الزاني بها بان قال رأيتك تزني بفلان ولا يخلصه من الحد له لعانه لها (وأعلم) من سمى وجوبا (بمحمد) أي بموجب حده بان يقال له فلان قذفك بامرأته لأنه قد يعترف او يفخو لارادة الستر ولو بلغ الامام (لا إن كرر)

أي بسبب نفى الحمل ففى للسببية وكذا يقال في قوله الآتي ولاعن في الرؤية (قوله) الا ان تجاوز الخ أي فإذا طلقها ومضى بعد الطلاق أقصى أمد الحمل وأنت بولد فانه لا يلاعن لفيه لا تنفائه عنه بغير لعان (قوله) أوترك الوطء أي أو من يوم ترك الوطء فإذا ترك الوطء ومضى أقصى أمد الحمل من يوم الوطء وأنت بولد فلا يلاعن لفيه لا تنفائه عنه بغير لعان كذا قال الشارح والأولى اسقاط قوله ومن يوم ترك الوطء لما مر في قوله أولمدة لا يلحق فيها الولد بالزوج لقلة أو كثرة من أنه يلاعن ولا يقال ان قوله الا أن تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم الطلاق معارض لكلامه المتقدم المذكور لأن هناك زوجة وهنا ليست في العصمة تأمل (قوله في العدة) أي ان كانت دعوى الرؤية في العدة وكانت الرؤية للدعاة في العدة أيضا لا قبلها (قوله وان كانت الخ) أي هذا إذا كانت العدة من طلاق رجعي بل وان كانت من طلاق بأن (قوله ولو انقضت العدة) مبالغة في قوله ولاعن للرؤية إذا ادعاه في العدة فحاصله انه إذا ادعى في العدة انه رأى في العدة او قبلها تزني فانه يلاعنها ولو بعد انقضاء العدة والاحد (قوله لورمى من في العصمة) أي بان رآها وهي في عصمته تزني وأما لو ادعى انه رآها قبل التزوج بها تزني فالحد كامر (قوله انه رأى فيها) أي ورأى بعدها بالأولى وقوله لم يلاعن أي ويحد (قوله الذي نشأ بلعان) أي بان لاعن لفيه فقط أولاً لعن لفيه مع الرؤية وأما إذا لاعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لسته أشهر من يوم الرؤية فلا حد عليه وقال ابن المواز يحذوه هو ظاهر المدونة وعليه اقتصر المواق انظر بن (قوله الا ان تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق ولا مفهوم للظرف بل وكذا قبله كافي المدونة اه بن (قوله) وأما الأولى فلا لعان فيها أي وحينئذ فالأولى جعل قوله الا ان تزني بعد اللعان مستثنى من قوله كاستلحاق الولد (قوله وتسمية الزاني) يعني ان لعانه لا يسقط الحد بالنسبة لغيرها وعروض هذا الحديث البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فسمى الزاني بها ولم ينقل ان هلالا حذم من أجله فأجاب الداودي ان مالكا لم يبلغه هذا الحديث وأجاب بعض المالكية بان القذف لم يطلب حقه وذكر عياض أن بعض الاصحاب اعتذر عنه بأن شريكا كان يهوديا قاله ابن حجر اه بن (قوله ولا يخلصه من الحد له لعانه لها) وهذا إذا تقدم اللعان أما لو حد لقذف فلان أولا سقط عنه اللعان لأن من حد لقذف رجل دخل فيه كل حديث موجه قبله لمن قام ولمن يقيم (قوله وأعلم من سمى وجوبا) أي على المشهور خلافا لمن قال بنديه والوجوب متعلق بالحكم ان علم والاتعلق بمن علم به من العدول (قوله أو يفخو لارادة الستر) أي فان أقر أو اعترف فلا يحذو الزوج والاحد وقوله ولو بلغ الامام أي لأن للقذف أن يفخو عن القاذف إذا أراد الستر ولو بلغ الامام على المشهور خلافا لمن قال لا يجوز للقذف الغفو بعد بلوغ الامام (قوله لان كرر الخ) أي انه إذا ادعى أنه رآها تزني أو أن هذا الحمل ليس منه ولا عنها ذلك ثم رماها بما رماه أباه أو لامن رؤية الزنا أو نفى الحمل فانه لا يحذو لها (قوله بامر آخر) أي كأن يقذفها أولا بأن رآها تزني ولاعن لذلك ثم قذفها ثانيا بنفى النسب كأن قال لها لست بنتا فلان فيحد (قوله أو بما هو أعم) كما إذا قال لها رأيتك تزني مع فلان أو مع رجل ثم لاعنها ثم بعد ذلك قال لها أنت تزني مع كل الناس فيحد لذلك (قوله فاستلحقه أبوه) أي بعد موته وأما لو استلحقه وهو حي ثم مات ذلك الولد المستلحق فانت الأب يرثه من غير شرط (قوله لليت) تنازعه كل من ورث والمستلحق وحينئذ فلا اشعار في المصنف بأن الاستلحاق قبل الموت أو

بعد اللعان (قذفها به) أي بما رماها به أولا فلا يحذو بخلاف ما إذا قذفها بامر آخر أو بما هو أعم فيحد (و) بعد لولاعن في ولده ثم مات الولد فاستلحقه أبوه لحق به وحده (ورث) الأب (المستلحق) بالكسر الولد (الميت إن كان له) أي الميت (ولده

حر مسلم ولو بنتا على ظاهرها فيكون له السدس أو النصف قل للمال التروك أو أكثر (أو لم يكن) لليت ولد أصلاً وكان لا على الصفة بل عبداً أو كافراً (و) لكن (قل للمال) الذي يحوزة المستحق بالكسر فيرت أيضاً لضعف (١٦٣)

ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيراً فينبغي أن لا يثبت ولو كان لليت ولد وقد يكون المال كله يسيراً فينبغي أن يرثه وإن لم يكن له ولد اه وتفيد للمصنف الولد بالحرية والاسلام من ضروريات القواعد الشرعية فنافذته فيه مما لا معنى له (وإن وطئ) للماعن زوجته بعد رؤيتها زنى أو علمه بوضع أو حمل (أو آخر) اللعان (بعد) علمه بوضع أو حمل (اليوم) واليومين (بلا عذر) في التأخير (امتنع) لعانه في الصور المحس والمانع في الرؤية الوطء قط لا التأخير ثم شرع ينكح على صفة اللعان فقال (وشهد بالله أربعاً لرأيتها زنى) أى إذا لعن لرؤية الزنا بان يقول أشهد بالله لرأيتها زنى أربع مرات ولا يزيد الذى لا اله الا هو (وأما هذا الحمل منى) اذا لعن لثنى الحمل بان يقول أربع مرات أشهد بالله ما هذا الحمل منى وهذا قول ابن اللواز وهو خلاف مذهب للسدنة من انه

بعده فيحمل على ما اذا كان بعده كقال الشارح وتعبير المصنف بـ «يرث» يفيد أن التفصيل إنما هو في الميراث وأما النسب فثبت باعتباره مطلقاً وهذا هو الذى نقله ابن عرفة عن أبى ابراهيم الأعرج وغيره من الفاسيين ونقل قبله عن ابن حارث أن التفصيل في حقوق النسب وعدمه وأنه حكى عليه الاتفاق ونص ابن عرفة بعد كلام ابن حارث وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم لحوق النسب إذا لم يترك ولداً مثله لابن اللواز وابن القاسم وأصبح انظر بن (قوله) فنافذته فيه مما لا معنى له) أشار بهذا الرد اعتراض ابن غازى على المؤلف حيث قال إن الولد انواقف في كلامهم مطلق صادق بالمسلم والكافر والحرة والعبد فتفيد المصنف له بالحر المسلم خلاف النقل ثم إن الشيخ سألما السنهورى أجاب وقال يمكن أن يكون إطلاق كلامهم بالنظر للحقوق النسب وأما الارث فلا بد من التقييد كما فعل المصنف فلا اعتراض قال عيج وهذا جواب بعيدو الأقرب أن يقال كلامهم وإن كان ظاهره الإطلاق وليس هناك نص صريح بالتقييد إلا أن التقييد يؤخذ من قوة كلامهم إذ التقييد من ضروريات القواعد الشرعية وذلك لأنه لو كان الولد عبداً أو كافراً بحيث لا يراحم الأب في الميراث تقوى التهمة فتقيدوه بما ذكره المصنف لنقل التهمة اه عدوى (قوله) وإن وطئ الخ) لما تقدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفي الحمل ولا يؤخر للوضع لقوله بلعان معجل تكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفى الحمل (قوله) امتنع لانه) أى ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كناية وحده للسلمة وليس من العذر تأخير الاحتمال كونه ربحاً فينفش خلافاً لابن القصار (قوله) لا التأخير) أى بخلاف اللعان لنفى الحمل أو الوضع فإنه يمنع منه الوطء بعد علمه بهما وكذا التأخير بعد علمه بهما بلا عذر أى يقول المصنف بعد علمه بوضع أو حمل راجع لقوله أو أخروا لآتى بالكاف ليرجع الظرف لما بعدها بأن يقول كائن آخر لكان جارياً على قاعدته (قوله) أربعاً) الأولى تأخير عن قوله لرأيتها زنى ليفيد أن التكرير أربعاً للصيغة بنامها لا لأشهاد بالله فقط كما قد يوهمه وقوله لرأيتها زنى إنما يقول لرأيتها اذا كان بصيراً أو الأعمى فيقول أشهد بالله لعلتها أو لتيقنتها زنى (قوله) ولا يزيد الخ) أى على الراجع خلافاً لابن اللواز القائل انه يزيد بها وعلى الاول فيستثنى اللعان مما يأتى في الشهادات من ان اليمين في كل حق بالله الذى لا اله الا هو ولا يشترط أيضاً زيادة المصير في لعان الرؤية أن يقول كالمرود في المكحلة خلافاً لمن قال بزيادة ذلك ابن عرفة للخمى وفي لزوم زيادة وائى لمن الصادقين وعدم لزوم زيادتها قولان للموازية ولها والصدواب الاول لوروده في القرآن اه نقله ح قال بن والذى رأيت به لابن يونس نسبة الاول للسدونة ونصه وفي السدونة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان يشهد أربع شهادات بالله يقول في الرؤية أشهد بالله انى لمن الصادقين لرأيتها زنى اه ولعل المصنف لم يتعرض له لوضوح أمره بنص القرآن عليه (قوله) من انه يقول لثنت) أى أشهد بالله لثنت (قوله) وهو المشهور) انظر على هذا المشهور لوقال في لعان ثنى الحمل ما هذا الحمل منى هل يعيد الايمان أو يكفى به بعد الوقوع (قوله) الا ان قول ابن اللواز أوجه) ذلك لانه لا يلزم من كونها زنت كون الحمل من غيره لجواز أن يكون هذا الحمل منه وإن كان حصل منها زنا مع ان المقصود كون الحمل من غيره ولا يلزم من كون الحمل من غيره زناها لانه يحتمل أنهن وطئته شبهة أو غضب فكيف يقول لثنت مع ان دعواه ان الحمل من غيره وقد وجه فيها فاتهم شددوا عليه بالخلف على الزنا لاعلى فى الحمل لاحتمال أن ينكل فيقرر النسب والشارع متشوف له (قوله) ووصل الخ)

يقول لثنت في الرؤية ونفى الحمل وهو المشهور الآن قول ابن اللواز أوجه كما هو ظاهر ثم يقول بعد الرابعة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وهذا معنى قوله (ووصل) خامسة بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) اذ مراده ووصل خامسة

مصورة بقوله لعنة الله عليه الخ (٤٦٤) ولوقال وخمس بلعنة الله الخ كان أخضر وأوضح (أو يقول) (إن كنت كذبت) أي

كذبت عليها بدل ان كان من الكاذبين والاول أولى (وأشار الآخرس) ذكرنا أو أثبت بما يدل على ذلك (أو كتب) ما يدل عليه ان كان يحسن الكتابة (وشهدت) المرأة لرديانها بأن تقول أربعاشهد بالله (مارآني أزني أو) تقول في ردها لخلقه في نفي الحمل (مازيت) فأو للتفصيل لا للتخير (أو) تقول في أيمانها الأربع (لقد كذب) أي على (فيهما) أي في قوله لرأيتها زني وقوله ما هذا الحمل مني (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها إن كان زوجها) (من الصادقين) والذي في المدونة ان غضب زيادة لفظ أن كما في القرآن (ووجب) شرط لفظ (أشهد) في حق الرجل والمرأة (واللعن) في حق الرجل (والغضب) في حق المرأة فلا يجزي غيرها مما رادفها أو أبدل اللعن بالغضب أو عكسه (و) وجب إيقاعه (بأشرف) مواضع (البلد) كالجامع فلا يقبل رضاهما غيره (و) وجب كونه (محضور جماعة أقلها أربعة) من الرجال العدول (ونذب) كونه (إرسله) من الخمس وبعد العصر (وتخوفهما)

متعلق وصل محذوف أي وصل شهادته الأربع وقوله خامسته نصب بنزع الخافض وقوله بلعنة الله الخ الباء للتصوير وبهذا وافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا يأتي بالشهادة في الخامسة خلافا لاصبح وعبد الحميد (قوله مصورة) أي حاله كونها مصورة (قوله أو يقول ان كنت كذبت) أو للتخير وقوله والاول أولى أي لانه لفظ القرآن (قوله بما يدل على ذلك) أي على شهادته باللعان وكذا يقال فيما بعد أي ويكرر الإشارة أو الكتابة كاللفظ على الظاهر ولولا عن الآخرس ثم انطلق لسانه ولو بالقرب لم يعد عليه ولو انطلق لسانه بعد لعانه ولو بالقرب وقال لم يقبل قوله اه عبق (قوله لرديانها) أي التي حلفها على دعوى رؤية الزنا (قوله أو ما زنت الخ) ما هنا مطابق لمذهب المدونة من أن الرجل يقول في اللعان لنفي الحمل أشهد بالله لزنت وهو خلاف ما مشى عليه المصنف سابقا من أنه يقول فيه أشهد بالله ما هذا الحمل مني كالم والمطابق له أن تقول أشهد بالله ان هذا الحمل أو الولد منك فالمصنف لفق بين القولين فمضى أولا على كلام ابن المواز ومضى هنا على كلام المدونة (قوله أو لقد كذب الخ) قال ابن عرفة ابن الحاجب أو لقد كذب على ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر لان قولها كذب على يصدق بكذبه عليها في غير ما رماها به من الزنا اه ولعل المصنف احتراز عن هذا بقوله فيهما فهو متعلق بكذب لا بقول محذوف أي تقول ذلك فيهما (قوله غضب الله) أي بغير لفظ أن كافي الجلاب وقوله غضب الله الخ يصح قراءة غضب بصيغة الفعل الماضي وبصيغة المصدر فعلى انه فعل تكون ان الآتي بها قبل غضب على ماقى المدونة مشددة والاعلى الصدرية فتكون مخففة (قوله زيادة لفظان) أي على جهة الاولوية لا الشرطية كما قرره شيخنا واعلم ان الذي في المدونة زيادة ان في كل من خامسة الرجل وخامسة المرأة فيقول الرجل ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتقول المرأة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين لافي خامسة المرأة فقط كما يومه كلام الشارح (قوله فلا يجزي غيرها مما رادفها) أي كابدال أشهد بأحلف أو أقسم (قوله وأبدل اللعن بالغضب الخ) انما تعين اللعن في خامسة الرجل والغضب في خامسة المرأة لان الرجل مبعد لأهله وهي الزوجة ولولده الذي تقاه باللعان فناسب ذلك لان اللعن معناه البعد والمرأة مغضبة لزوجها ولاهلها ولربها فناسبها ذلك التعبير بالغضب (قوله كالجامع) ظاهره أي جامع كان وهو كذلك خبر أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغضها اليه اسواقها (قوله فلا يقبل رضاها غيره) أي لان وقوعه بأشرف مواضع البلد واجب شرط وذلك لأن المقصود من اللعان التغليظ والتخويف على الملاحن والموضع مدخل في ذلك ولذا كان لعان النصرانية في كنيستها واليهودي في بيعتها والراد بالأشرف بالنظر للعالم (قوله ووجب كونه محضور جماعة الخ) أي لان اللعان شعيرة من شعائر الاسلام وخصلة من خصاله لان الكفار لاللعان بينهم كالم وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لان حضور الجماعة المذكورة لاحتمال نكولها أو اقرارها لان النكول والاقرار يثبت بشهادة اثنين على مارجحه اللقاني خلافا لمن قال انهما لا يثبتان الا بأربعة كالرواية اه عدوى (قوله وبعد العصر) أي ونذب كونه بعد العصر بل قال سحنون ان كونه بعد العصر سنة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة النهار وملائكة الليل ولا يقال هذا القدر موجود في صلاة الصبح لانا نقول وقت صلاة الصبح وقت نوم تأمل (قوله وتخوفهما بالوعظ) بان يقال لكل واحد منهما تب الى الله وارجع عما تدعيه ان كنت كاذبا فان عذاب الدنيا الحاصل بالحد أهون من عذاب الآخرة ويكون ذلك التخويف ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الاولى وعند الشروع في الثاني وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة كما قرره شيخنا العدوى (قوله وخصوصا) أي وأخص

بالوعظ لان أحدهما كاذب قطعا فلعنه ان يرجع ويقر بالحق (وخصوصا) نذب بالوعظ (عند) الشروع في (الخامسة) الوعظ منه أو منها (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب أي سبب في ازال العذاب من الله

الكاذب (وفي) وجوب
إعادتها (أي المرأة) إن
بدأت) لتقع أيمانها بعده
فتوقف تأييد التحريم على
إعادتها وهو الراجح وعدم
الوجوب فتأيد بلعنة
بعدها (خلاف) ولا عنت
الذمية (يهودية أو نصرانية
(بكنيستها) مراده بها
ما يشمل يعة اليهودية
(ولم تجبر) على الائمان
بكنيستها ان أبت (وإن
أبت) ان تلعن (أذبت) م
ولا يحذروا أقرت بالزنا
لم تعد (وردت) ضد
تأديها (للمأ) أي لحكامهم
ليفعلوا بها ما يرونه عندهم
(كقوله) أي الزوج
تشبيه في الأدب (وجدها)
أي الزوجة مضطجة أو
متجدة (مع رجل في
الحاف) ولا بينة ولو قاله
لاجنية حد (وتلاعنا)
معا (إن رماها بفسب) بان
قال زنت مفسوبة (أو
وطء شبهة) بان قال
وطئا رجل أو فلان
وطئته إياي (وأكرهته)
أي الوطء في صورتين
بان كذبه (أو صدقته)
فيهما (ولم يثبت) بينة
(ولم يظهر) للناس كالجيران
بالقرائن (وتقول) للزوجة
إذا صدقته وتلاعنا
(ما زينت ولقد ظلمت)

الوعظ عند الخامسة خصوصا وما ذكره المصنف من الوعظ عند الخامسة تبع فيه ابن الحاجب
وقال ابن عرفة لا أعرفه عند الخامسة اه عدوى (قوله باللعنة أو القضب) تصوير للعذاب
(قوله وفي وجوب إعادتها ان بدأت) أي كالمو حلف الطالب أي المدعى قبل نكول المطلوب فانه
لا يجزى (قوله خلاف) كلامه يقتضى أنهما مشهوران أما الأول فهو قول أشهب واختاره ابن
الكتاب ورجحه اللخمي ونقله القاضي عياض عن المذهب وقال ابن عبد السلام انه الصحيح وأما
الثاني فهو قول ابن القاسم في العتبية والموازية قال بعض الشيوخ ولم أر من شهروه ورجحه بعد البحث
عنه اه بن (قوله يهودية أو نصرانية) أي سواء كان زوجها مسلما أو من أهل دينها وترافعا البنا
ولازوج المسلم الحضور معها في الكنيسة ولا تدخل هي المسجد (قوله ولم تجبر على الائمان بكنيستها)
فيه أنه قد تقدم أن كونه بأشرف البلد بالنظر للحالف واجب شرط فاعل هذا ضعيف والا فتقتضى
ما مر أنها تجبر أو يقال المراد بأشرف البلد خصوص المسجد ووجوب كونه بذلك الاشرف بالنظر
للمسلم تأمل (قوله أذبت) أي لا دأيتها لزوجها وادخالها للتلبس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين
الصغيرة التي توطأ فانها لا تلعن بل يلعن الزوج فقط ولا تؤدب ان أبت والجامع بينهما ان كلا
لا يحذر إذا اقر بالزنا (قوله ليعملوا بها ما يرونه) أي لاحتمال انهم يرون حدها بنكولها أو اقرارها
(قوله كقوله الخ) أي فيؤدب لذلك ولا حد عليه ولا يلعن (قوله ولو قاله لاجنية حد) قال ابن
النير الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض أن الاجنبي يقصد الاذابة المحضة والزوج قد يعذر
بالنسبة إلى صيانة النسب اه بن وعلى ما ذكر من حد الاجنبي دون الزوج فيلغز ويقال قذف
لاجنية لا يحذر فيه الزوج ولا لعن عليه مع أن القاعدة ان كل قذف لاجنية ففيه الحد على الزوج ان
لم يلعن وجوابه القذف بالتعريض فانه إذا صدر من الزوج لزوجته أدب فقط ولا لعن ولا حد
وان قاله شخص لاجنية حد لكن سيأتى للمصنف أول القذف ما يفيد أن التعريض كالصرح
فيلاعن في كل ورجح عيج ما يأتي لانه نص المدونة وقال ابن عرفة انه خلاف المعروف فال معروف
أن التعريض ليس كالصرح وجعل الشيخ أحمد الخلاف لفظيا فحمل قول المدونة ان التعريض
كالصرح على التعريض القريب من الصريح وحمل قول ابن عرفة المعروف ان التعريض ليس
كالصرح على التعريض الحفى البعيد من الصريح تأمل (قوله أو صدقته فيهما) أي صدقته على انها
وطئت غضبا أو وطئت بشبهة (قوله ولم يثبت) أي القضب بينية (قوله وتقول الزوجة إذا صدقته)
أي على حصول القضب أو الشبهة ما زينت أي تقول أربما أشهد بالله ما زينت ولقد غلبت واني لمن
الصادقين وتقول في خامستها غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين ويقول الزوج في القضب لقد
غضبت وفي الاشتباه لقد غلبت أو وطئت مشبهة ولا يحلف لقد زينت لانه يدعى انها غضبت أو
وطئت بشبهة وثمرة لعانه نفى الولد عنه وثمرة لعانها نفى الحد عنها (قوله وأما إذا كذبت) أي في دعواه
القضب أو الشبهة (قوله فان نكلت رجعت) أي سواء صدقته أو كذبت لانها ان لم تلعن كانت معترفة
بالوطء غضبا أو شبهة ومن اعترف بالزنا على وجه القضب أو الشبهة يحذر اه عدوى وما ذكره من
أنه إذا رماها بفسب تلاعنا مطلقا صدقته أو كذبت فان تلاعنا فرق بينهما وان نكلت رجعت هو قول
محمد بن المواز وقيل التوسى وصوب اللخمي انه إذا رماها بفسب أو شبهة فلا لعن عليها وانما يلتعن
الزوج لنفى الولد عنه ولا نكح لرجعها وجها إذا لم تلعن لأن الزوج لم يثبت عليها بلعانه زنا وانما أثبت
عليها غضبا فلا لعن عليها كما لو أثبت البينة القضب ولو لاعنت لا يفرق بينهما لانها انما اثبتت
باللعانها القضب. وتصدقه وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول
والفراق والحلف وقبل هذا القول ابن عبد السلام ولكن المذهب الأول انظر بن

(وإلا) بأن ثبت الغصب أو ظهر بقرينة كاستيفاء عند النازلة (التعم) الزوج (قطع) دونها لأنها تقول يمكن أن يكون من الغصب أو الشبهة فإن نكل لم يجد ظاهر كلامه أنه يلاعن ولو لم يكن بها حمل وقيل محله أن ظهر بها حمل ولا يفرق بينهما لأنه إنما يفرق بينهما بتام لعانها وشبهه في التعماعن فقط قوله (كصبرة) عن سنن من تحمل (توطأ) أي مطيقة وطئت بالفعل أو لارماها برؤية الزنا فإنه يلاعن دونها وتبقى زوجة ووقفت فإن ظهر بها حمل لم يلحق (٤٦٦) به ولا عنت وفرق بينهما فإن نكلت حدث حد البكر (وإن شهد) الزوج (مع ثلاثة) بزنا زوجته

(التعم) الزوج (ثم التعم)
بعده وفرق بينهما (وحد
الثلاثة) لعدم الاعتداد
بشهادة الزوج (لا إن
نكلت) عن اللعان (فلاحد
عليهم وتعد هي وتبقى
زوجة (أولم يعلم) بالبناء
للمفعول حال شهادته مع
الثلاثة (بزوجته) أي
بكونه زوجها (حتى
رجعت) فلاحد على واحد
منهم ويلاعن الزوج فإن
نكل حد وحده (وإن
لغيره) زوج (زوجته)
الامة ولم تكن ظاهرة
لحمل وقت الشراء ووطئها
بعد الشراء ولم يستبرأ
(فولدت) لستة أشهر
فأكثر من وطئه بعده وشاء
(فكألأمة) الأصلية لا ينتفى
عنه الولد ولا لعان عليه فإن
استبرأها بعد الشراء انتفى
بلاعان (و) أن ولدته
(لأقل) من ستة أشهر أو
كانت ظاهرة الحمل يوم
الشراء أو لم يطأ بعد
الشراء (فكألزوج)
لا ينتفى إلا بلعان أن

(قوله) والا التعم الزوج فقط (أي لنفى الولد) قوله فإن نكل لم يجد (أي ويلحق به الولد أي
والوضع أن الغصب ثبت بيينة وظهر بقرينة وكذا لو تصادقا على الغصب أو ادعى الغصب
وأنكرته وذلك لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فكأنه يقول أنا أشهد أنك
معذورة فيما حصل لك من الوطء لأنه غصب (قوله) وظاهر كلامه الخ (أي ظاهر قوله وتلاعنا أن
رماها الخ (قوله) ولو لم يكن بها حمل (قال في التوضيح وهو ظاهر الروايات خلافا لظاهر ابن الحاجب
وابن شاس أنه إن فقد الحمل فلا لعان (قوله) ولا يفرق بينهما (هذا راجع لقول المصنف والا التعم
فقط (قوله) وتبقى زوجة (أي لأنه لا عن لنفى الحد عن نفسه واحتراز بقوله توطأ عما إذا كانت
لا توطأ فإن زوجها لاحد عليه ولا لعان لعدم لحوق المرأة (قوله) فإن ظهر بها حمل (أي بعد وقتها لم
يلحق به أي لا تنفاته عنه بلعان الرؤية وقوله ولا عنت أي لنفى الحد عنها وقوله حدث حد البكر أي
وبقيت زوجة وإنما حدث حد البكر لعدم الجزم بيلوغها قبل الزنا حتى يحصنها النكاح (قوله) لعدم
الاعتداد بشهادة الزوج الخ (هذا إذا علم بزوجته لها حال شهادته (قوله) فلا حد عليهم (أي لأنه قد
حق عليها ما شهدوا به بسبب نكولها وقوله وحدث هي أي حد الزنا وهو الرجم أن كانت محصنة
والا فالجلد وقوله وتبقى زوجة أي أن جلدت وعلى حكم الزوجية أن رجعت وأما أن نكلا أو الزوج
حد الأربعة لأن نكول الزوج كرجوع أحد شهود الزنا قبل الحكم فيوجب حد الأربعة وحدث
الزوجة أيضا في الأولى (قوله) أولم يعلم حتى رجعت (أي وأما إذا لم تعلم زوجيته إلا بعد أن جلدت
تلاعنا أيضا وحد الثلاثة وفائدة لعانها بعد حرمتها وإيجاب الحد على الثلاثة شهود فإن نكلا
فلا يحد إلا الزوج وكذا إن نكل الزوج فقط وأما إن نكلت هي فقط فلاحد على واحد منهم وإعنا لم
يحد الثلاثة كالزوج إذا نكل وحده لأن نكوله كرجوعه عن الشهادة وهو بعد الحكم يوجب حد
الراجع فقط (قوله) ويلاعن الزوج (أي وتبقى على حكم الزوجية ويرثها الآن يعلم أنه تعمد الزور ليقتلها
ويقر بذلك فلا يرثها (قوله) لا ينتفى عنه الولد ولا لعان (أي لأنه لم يوجد مقتضى اللعان في الحرية
حتى أنه ينتفى بللعان لأن قولهم ولد الأمة ينتفى بللعان أي إذا وجد فيه ما يقتضى اللعان في ولد الحرية
وفي شرح كلام المصنف بهذه الصورة تبعا لعج والشيخ سالم نظر لأن القصد من التشبيه
بقوله كالأمة أنه ينتفى بللعان فاللائق شرحه بالصورة الثانية أعنى قوله فإن استبرأها بعد
الشراء وبها شرح وت * والحاصل أنه إن أقر أنه وطئ بعد الشراء فإن كان استبرأها
قبل وطئه فكولد الأمة ينتفى بللعان وإن كان لم يستبرأها فلا ينتفى أصلا ولا لعان وإن أقر أنه لم
يطأ بعد الشراء فكالنكاح هذا محصل ما لابن عرفة فيقيد كلام المؤلف بأنه وطئ بعد
الشراء والحال أنه استبرأها انظر بن (قوله) فإن استبرأها بعد الشراء (أي وأنت بولد لستة أشهر
من يوم الاستبراء (قوله) ولو أمة (هذا هو الصواب خلافا لظاهر المصنف من أنه ليس

اعتمد على شيء مما تقدم اعتماده عليه في قوله أن لم يطأ أو لمدة لا يلحق الولد فيها لقلة أو كثرة أو استبراء
عليها
بهيضة ويمنع منه ما تقدم منه في قوله وإن وطئ أو آخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع ثم شرع يتكلم على فائدته وثمرته فقال
(وحكمه) أي ثمرته المرتبة عليه ستة ثلاثة مرتبة على لعان الزوج الأول (رفع الحد) عنه أن كانت الزوجة حرة مسلمة (أو) رفع
(الأدب) عنه (في) الزوجة (الأمة والدمية) (الثاني) (إيجابه) أي ما ذكر من الحدود الأدب (على المرأة) فالأول في مسلمة ولو أمة والثاني
في الدمية (إن لم تلاعن) فإن لا عنت فلا حد على الأول ولأدب على الثانية (و) الثالث (قطع) نسبة (من حمل ظاهر

أو سيظهر وثلاثة مترتبة على لعانها أشار لها بقوله (وإلعانها) أي بتمامه وجب (تأييدُ حرمتها). عليا زفسخ النكاح ورفع الحد عنها
وبالغ على تأييد الحرمة بقوله (وإن مُلِكت) أي ملكها زوجها الذي لعانها بعد الأمان فلا يذوّها بالملك كما لا نحل بالنكاح لتأييد
الحرمة (أو انقضت حملها) الذي لا عن لاجله فيتأبد التحريم لاحتمال أن تكون أسقطته كذا علل في المدونة وهو ينبغي أن لا يتحقق
انقضائه لوجب أن ترد إليه لأن الغيب كشف عن صدقهما جميعا ونص عليه ابن عبد الحكم ويبحث فيه ابن عرفة (ولو عاد) الزوج
(إليه) أي إلى الأمان بعد نكوله عنه (قبل) ذلك منه (كلمة) فانه يقبل منها ان عادت إليه (٤٦٧) (على الأظهر) والثاني

مسلم دون الاول فلو قال
وقبل عودها دونه على
الأظهر لكان أمين والفرق
ان الرجل بعد نكوله
قاذفا والتأذف لا يقبل
رجوعه بل لا بد من حده
فكذا هنا ليس له العود
بخلاف المرأة فانها لو نكحت
صارت كالقمره بالزنا
والقر به يقبل رجوعه
فكذا هنا يقبل منه العود
(وان استلحق) الزوج
بعد الأمان (أحد التوأمين
لحقا) مما وحد لأههما
كالثيء الواحد (وإن كان
بينهما) أي التوأمين بمعنى
الولدين لاحقيقة التوأمين
الذين بينهما أقل من ستة
أشهر فقيه استخدام (سنة)
فأكثر (فبطنان) بمعنى
ليس بتوأمين لا يلحق
أحدهما باستلحاق الآخر
ولا يقتضي بنفيه لأن كل
واحد حمل مستقل وهذا
يقتضي أنه لا يلتفت لسؤال

عليها الا الأدب تأمله اه بن (تمهيد أو سيظهر) أي فيما إذا لعن الزوجية ونكت بولد لسته أشهر
فأكثر من يوم الرؤية كما مر (قوله أي ملكها زوجها) أي بغير أو شراء أو هبة أو صدقة
(قوله لو تحقق) أي كما لو لازمتها البينة بعد اللعان ولم تفارقها حتى انقضت الحمل (قوله ويبحث
فيه ابن عرفة) أي بأن انقضت الحمل إنما يكون بعد أقصى امد الحمل ونحوه عادة أن البينة
تلازمها في تلك المدة حتى يتحقق انقضائه ورد بانه يمكن انقضائه بقرب اللعان بحيث تشهد
النساء القوابل بعدم حملها فلا يلزم أن تصحبها البينة أربعة أعوام أو خمسة (قوله ولو عاد
إليه قبل الخ) اعلم ان الطرق في هذه المسئلة ثلاث الأولى لابن شماس وابن الحاجب ان رجوعه
مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة والثانية لابن يونس تحكي الخلاف فيها والثالثة لابن رشد
تحكي الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه انظر نصه في المواق والصنف
مشى في الرجل على الطريقة الأولى وفي المرأة على ما لابن رشد فكلما معلق من الطريقتين ولو
مشى على طريقة ابن رشد فيها كان أصوب لأنها هي المذهب اه بن (قوله وان استلحق أحد
التوأمين) أي وهما ماحمهما واحد ووضعا معا أو بين وضمهما أقل من ستة أشهر (قوله لأههما
كالثيء الواحد) أي فاستلحق أحدهما استلحاق للآخر ونفى أحدهما نفى للآخر كما مر
(قوله لأن كل واحد حمل مستقل) أي فله استلحاقهما وله نفية أحدهما وله استلحاق أحدهما ونفى الآخر
(قوله الا انه الخ) هذا كالاتشكال لما تضمنه قوله فبطنان من ان كل واحد حمل مستقل
وانه لا يلتفت لقول النساء وتقرير الاشكال مقاله الشارح (قوله الا انه قال الخ) حاصله انه إذا
ولدت ولدين بين ولادتهما ستة أشهر واستلحق الأول ثم الثاني وقال بعد استلحاقه لم أطأ بعد
ولادة الأول فقال ذلك يسأل النساء المارقات فان قلن ان أحد التوأمين يتأخر هكذا لم يعد وان
قلن انه لا يتأخر هكذا فانه يعد (قوله والقرض انه أقر بالأول لانه نقاه) أي واما ان
نقاه وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول وبينهما ستة فيسأل النساء أيضا فان قلن يتأخر
هكذا حد لأن اقراره بالثاني استلحاق للأول بعد أن نقاه فيجد للتأخير وان قلن لا يتأخر
لم يعد لأن الأول استمر منفيا عنه واقارره بالثاني باق لأنه بمنزلة حمل مستقل ولا يبطل بمجرد
قوله لم أطأ بعد الأول وانما يبطله لعان بشرطه قاله عيج وقال بن الصواب كما قال ح انه يعد أيضا
إذا قلن انه لا يتأخر لأن قوله لم أطأ بعد الأول مع اقراره بالثاني تذف لها وان كان بطنا ثانيا فلا حاجة
لسؤال النساء لأنه يعد على كل حال نعم له ثمرة من جهة حقوق أحدهما باستلحاق الآخر حيث

النساء في ذلك (إلا أنه) أي الامام رضى الله عنه قال (ان أقر بالثاني) الذي بينه وبين الأول ستة أشهر بان قال هو ولدي والقرض اه
أقر بالاول لأنه نقاه (وقال لم أطأ بعد) ولادة (الأول) وهذا الثاني ولدي (سئل النساء) المارقات هل يتأخر أحد التوأمين هكذا
(فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا) أي ستة أشهر (لم يعد) لأنه مع الاول بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نقيا للثاني صريحا لجواز
كونه من الوطء الذي كان عنه الاول وان قلن لا يتأخر حد لانه لما أقر به وقال لم أطأ بعد الاول صار هذا القول منه قذفا لها وتغير
الاشكال أن السنة ان كانت قاطعة للثاني عن الاول فلا يرجع للنساء ويعدوان لم تكن قاطعة فيرجع لمن ولا يعد إن قلن قد يتأخر
وهو قد قال في الفرع الاول انها قاطعة ويعد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يعد

فشكل الفرع الثاني على الاول * ولما انتهى الكلام على النكاح ولواحقه من طلاق وفسخ وظهار ولعان شرع في الكلام على ما يتبع ذلك من عدة واستبراء وسكنى ونفقة وغيرها (٤٦٨) وبدأ بالكلام على العدة فقال [درس] ﴿باب﴾ في بيان ذلك وأسبابها

طلاق وموت وانواعها
لثلاثة قراء وأشهر وحمل
وأصناف للعدة معتادة
وآيسة وصغيرة ومرتابة
غير سبب أو به من
رضاع أو مرض أو
استحاضة وبدأ المصنف

﴿باب تعدد حرة﴾

(قوله في بيان ذلك) أي ما ذكر من العدة وهي المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وقوله على براءة الرحم يعني أن هذا أصل مشروعيتها وإن كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وإن كناية) أي هذا إذا كانت مسلمة بل وإن كانت كناية (قوله أو أراد النكاح) الأوضح أو طلقها ذمي وأراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابلة ما لابن لبابة من أن من لا يمكن حملها لصغر سواء كانت بنت سبع أو أقل أو أكثر لعدة عليها ولا على الكبيرة التي لا يغشى حملها (قوله على المتمد) أي خلافاً لمن قال إن التي لا يمكن حملها إن لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وإن باغتيا فعليها العدة (قوله وإن وطئها) أي لأن وطئها مجرد علاج (قوله بخلاوة) الباء سببية أي بسبب خلاوة بالغ يعني بزوجه تنزيلاً للخلاوة بها منزلة الوطء لأنها مظنة وانما قيدنا بزوجه لأن خلاوة البالغ بالاجنية لا يوجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله أو هي حائض) الأولى أو كانت حائضاً أو نساء عطفاً على قوله كان مريضاً (قوله لا مكان حمل المتيقة من وطئ) أي من وطئ البالغ ولو كان مريضاً وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من أنه لا يشترط إمكان حملها على المشهور فلعلة مشى على مقابل ما تقدم وما الجواب بأن الامكان للثبوت هنا فالمراد به الامكان العقلي وأما المنفي فيما تقدم فالمراد به العادي ففيه نظر فإن الامكان العقلي في غير المتيقة أيضاً فتأمل (قوله على المتمد) أي خلافاً للقرافي القائل إن أنزل الحصى أو المحبوب اعتدت زواجهما بسبب خلوتهما كما أنهما يلاعنان لنفي الحمل وإن لم يزل لمان عليهما ولا عدة على زوجتيهما لا بخلوته ولا بعلاجه (قوله أمكن شغلها) أي وطئها (قوله فيها) أي في الخلاوة وقوله ولو قال النكاح أي لما تقدم أنه لا يشترط إمكان حملها فالتبادر من شغلها شغل رحمها بالحمل فيكون ما شيا على مقابل المشهور وإن أمكن الجواب عنه بأن المراد بشغلها وطئها والحاصل أن التعبير بوطنها لإيهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فإنه يوم الشيء على مقابل المشهور واحتراز بقوله أمكن شغلها منه عما إذا كان معها في الخلاوة نساء متصفات بالغة والعدالة أو واحدة كذلك وعن خلاوة لحظة تقصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها وأما لو كان معها في الخلاوة نساء من شرار النساء وجبت العدة لاتها قد تمكن من نفسها بحضرتهم دون المتصفات بالغة والعدالة فانهن بمنعها (قوله وإن نفيها) أي هذا إذا أقر أو أحدها بالوطء في تلك الخلاوة بل وإن نفيها (قوله لاتها حق لله) علة لمحضوف أي وانما وجبت العدة بالخلاوة المذكورة إذا تصادقا على نفي الوطء لاتها النكاح (قوله فلا تنفقه لها) أي في العدة ولا يتكامل لها الصداق هذان مرتبان على إقرارها بعدم الوطء وقوله ولا رجعة له فيها هذا مرتب على إقرار الزوج بعدمه

بالسبب الاول وهو
الطلاق وبالنوع الاول
وهو القراء فقال (تعدت)
حرة وإن كناية (طلقها)
مسلم أو أراد نكاحها من
طلاق ذمي (اطاقت)
الوطء) وإن لم يمكن حملها
على المشهور أو لم تبلغ تسع
سنين على المتمد لأن لم
تعقه فلا تخاطب بها
وإن وطئها (بخلاوة) زوج
(بالغ) خلاوة اعتداء أو
زيارة ولو كان مريضاً
حيث كان مطيقاً أو هي
حائض أو نساء أو صائمة
لا مكان حمل المتيقة من
وطئ لاصبي ولو قوى على
الوطء إذا طلق عنه وله
لمصلحة (غير محبوب)
وأما المحبوب فلا عدة
بخلوته ولا بوطنه أي
علاجه وإنزاله على المتمد
(أمكن شغلها) فيها ولو
قال وطئها (منه) كان
أوضح (وإن نفيها) أي
الوطء بأن تصادقا على

(قوله)

فيه في الخلاوة لاتها حق لله تعالى فلا تسقط بذلك (وأخذنا)

بإقرارها) بنفي الوطء فيها هو حق لها فلا تنفقه لها ولا يتكامل لها الصداق ولا رجعة له فيها أي كل من أقر منها أخذ بإقراره اجتماعاً أو انفراداً

(لا) تعتد (بغيرها) أى الخلو (إلا أن تقر) هى فقط (به) أى بالوطء فتعتد فان أقر به وكذبه ولم تعلم خلوة فلا عدة عليها وأخذ باقراره فيتكمل عليه الصداق ويلزمه النفقة والسكنى (أو) إلا أن (يظهر حمل) بها مع انكاره (٤٦٩) الوطء ولم تعلم خلوة (ولم ينه)

بلعان فان طلقها اعتدت بوضعه وان لاعن استبرأت بوضعه فلا بد من وضعه على كل حال لكن فيما اذا لم ينه وطلق يسمى عدة ويترتب عليه احكام عدة من توارث ورجعة ونفقة بخلاف ما اذا ناه بلعان فانه يسمى استبراء ولا يترتب عليه ماذكر (ثلاثة اقراء) متعلق بتعد (اطهار) بدل او بيان من اقراء فالقرء بفتح القاف وتضم هو الطهر لا الحيض (و) عدة (ذى الرق) ولو مكتابة أو بعضه من زوجها حراً أو عبداً (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو قال ذات الرق لكان احسن لأن ذا الذكر • وأجيب بان المراد الشخص ذى الرق ومعلوم ان المعتد هو الزوجة (والجميع) من الاقراء الثلاثة للحررة والقرأين لذات الرق (للاستبراء) أى براءة الرحم (لا) القرء (الأول) فقط هو الذى للاستبراء والباقي تعدد بخلاف لزاعمه (على الأرجح) متعلق بقوله والجميع للاستبراء لقول ابن يونس والأول ابنى والعدة المذكورة

(قوله لا تعتد بغيرها) أى كقبلة أو ضمة (قوله إلا أن تقر به) أى بوطء البالغ من غير ان يعلم له خلوة بها وكذبه فى ذلك وأولى اذا صدقها فتعتد وليس هذا مكر رافع قوله وأخذ باقرارها لأن هذا فى غير الخلوة وذلك فيها والقربة سابقا للنفى والقربة هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) أى مدة العدة التى لا تلزمها والحق انما هو بتكميل الصداق إن كانت سفينة أو رشيدة على احد التأويلين وأما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤخذ بها مطلقا الا اذا صدقته كما تقدم فى قوله وللمصدقة النفقة أى والكسوة راجع ما تقدم انظر بن (قوله او يظهر حمل بها) أى إذا لم تعلم الخلوة بينهما وظهر بها حمل ولم ينه الزوج بلعان فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الأولى مع انكارها الوطء لأجل ان يقابل ما قبله (قوله اعتدت بوضعه) أى ولها النفقة والسكنى فى العدة (قوله استبرأت بوضعه) أى ولا عدة عليها من الزوج لعدم البناء بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله ولا يترتب عليه ماذكر) أى من التوارث والنفقة والسكنى (قوله بثلاثة اقراء) أى سواء كان النكاح الذى اعتدت من طلاقه صحيحا أو فاسدا مختلفا فى فساده أو جمعا على فساده وكان يدرأ الحد كما لو تزوج اخته غير عالم بذلك وطلقها والا كان الواجب فيه الاستبراء كما لو نكح اخته نسا أو رضاعا علما بذلك (قوله اطهار) اعلم ان كون الاقراء التى تعتد بها المرأة هى الاطهار مذهب الأئمة الثلاثة خلافا لأبى حنيفة وموافقيه من أن الاقراء هى الحيض واستدل الثلاثة بان القرء مشترك بين الحيض والطهر ووجود التاء فى قوله تعالى والمطلقات يترجن بأنفسهن ثلاثة قروء يدل على ان المعداد مذكر وهو الطهر واخذ أبو حنيفة بان الذى به براءة رحمها حقيقة انما هو الحيض لا الطهر (قوله بدل أو بيان من اقراء) أى وليس نقاله لأن الأصل فى النعت التخصيص فيوم ان الاقراء اطهار وغير اطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الأصل فى النعت ولا تصح قراءته بالاضافة لتلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين واجازها الكوفيون إذا اختلف التضاييق لفظا كما هنا (قوله فالقرء الخ) هذا مفرع على ما قبله من ان الاقراء هى الاطهار أى أنه يتفرع على ذلك ان القرء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض وقوله بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله ومعلوم ان المعتد هو الزوجة) أى فلا يقال ان الشخص ذا الرق صادق بالذكر (قوله والجميع للاستبراء) هذا القول للابهرى ورجحه ابن يونس والقول الثانى للقاضى عياض ورجحه عبدالحق ونقل اللواق عنهما يقتضى القولين وتظهر فائدة الخلاف فى التسمية فيلزمها الثلاثة اقراء على الأول وقرء الطلاق فقط على الثانى لأنها ليست من أهل التعبد (قوله والأول ابنى) أى لسقوط العدة عن غير المدخول بها ولو كانت العدة هى القرء الأول والاثنان للتعبد لما كان لتخصيصهما بالمدخول بها معنى لأن التعبد لاعلة له فهو موجود فى المدخول بها وغيره فمقتضاه ان غير المدخول بها يلزمها والقرآن اللذان للتعبد دون قرء الاستبراء (قوله والعدة المذكورة الخ) أى وهى الثلاثة اقراء للحررة والقرآن للامة (قوله ولو اعتادته فى كالسنة) رد بلوما حكاه ابن الحاجب من انها عمل بمجرد مضى السنة ولا تنتظر الاقراء وانكر وجوده ابن عبد السلام والصف وابن عرفة (قوله فانها تعتد بالاقرء) أى فاذا مضت الخمس سنين عادت بها ولم تحض فقد حلت وان اتاها الحيض انتظرت الحيضة الثانية فاذا جاء وقتها ولم تحض فقد حلت وان حاضت انتظرت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال اتاها الدم أولا (قوله فى كل عشر سنين مثلاً مرة) المراد ما زاد على الخمس سنين التى هى اقصى امد الحمل

فيمن اعتادت الحيض فى أقل من سنة بل (ولو اعتادته فى كالسنة) مرة وأدخلت الكاف الخمس سنين فانها تعتد بالأقراء وأما من عادت ان يأتيها الحيض فى كل عشر سنين مثلاً مرة فالذى لأبى الحسن على المدونة وغيره

انها هل تعد سنة يضاء قياسا على من يأتيها في عمرها مرة او بثلاثة أشهر لأن التي تعد سنة محصورة في مسائل هتاني ليست هذه منها وقيل تعدد بالاقراء كمن عادت كالسنة ثم ان جاء وقت حيضها بعد تمام السنة مثلا ولم تحض حلت والا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت مجيئها حلت والا انتظرت الثالثة فان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا (أو أُرُضَتْ) فانها تعدد بالاقراء ولا تنتقل عنها الى السنة مادامت ترضع طال او قصر فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء فان لم تحض حتى انت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع حلت والأمة (٤٧٠) في السنة كالحره (أو استحيضت و) قد (ميزت) بين الحيض والاستحاضة

برأحة أولون او كثره فتعد بالاقراء (والزوج) المطلق طلاقا رجعيا (انتراع وولد) للطلق (الرضع) ليتعجل حيضها (فرازا من أن ترثه) ان مات وهي في العدة وإن لم يكن مريضا وله منعها من ان ترضع ولد غيره ولو باجرة وله فسخ الاجارة الا اذا كانت آجرت نفسها قبل الطلاق بطله فليس له فسخها (أو ليتزوج أختها) مثلا (أو راحة) غيرها (إذا لم يضر) الانتراع (بالولد) بان لم يقبل غيرها أو لامل للاب ولا للولد ولا لم يجز انتراعه منها (وإن لم تميز) المستحاضة المطلقة بين الدمين (أو تأخر) حيض المطلقة (بلا سبب) أصلا (أو) بسبب أنها (مرضت) قبل الطلاق أو بعده فاقطع حيضها (تربصت) في هذه المسائل الثلاثة (تسعة) من الأشهر استبراء لزوال الريبة لأنها مدة الحمل غالبا (ثم

(قوله) انها هل تعد سنة يضاء (أي من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما لن وشيخنا العدوى (قوله) أو بثلاثة أشهر (أي كالأيسة هذا بعيد جدا) (قوله) وقيل تعدد بالاقراء (وهو ما نقله الشيخ أحمد الزرقاني عن أبي عمران والصواب ان كلام أبي عمران انما هو فيمن عادت ان تحيض في كل خمس سنين مرة كما في اني الحسن على المدونة والناصر نقلا عنه ولا يخالف له في انها تعدد بالاقراء على ما تقدم (قوله) كالسنة (أي كمن عادت ان يأتيها الحيض في كل سنة او نحوها كخمس سنين (قوله) مثلا (أي أو بعد تمام الخمس سنين أو تمام العشر على ما نقله الشيخ أحمد عن أبي عمران (قوله) على كل حال (أي سواء اناها الدم أولا) (قوله) هكذا نصوا (قال ابن عرفة مانصه ابن رشد قال محمد ومن يتأخر حيضها كسنة أو أكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض لوقتها والا فأقراؤها ولا يخالف له من أصحابنا (قوله) فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء (أي ان اناها الحيض (قوله) والزواج انتراع الخ) هذا اذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لأجل الرضاع اما ان علم ان حيضها يأتيها في زمنه المعتاد ولم يتأخر عن أجل الرضاع فليس له حينئذ انتراعه لتبين أنه انما أراد اضرارها به بن * وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجته المرضع طلاقا رجعيا فمكثت سنة لم تحض لأجل الرضاع فانه يجوز له أن ينزع منها ولده خوفا من أن يموت فترثه ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن ينزعه منها واذا كان له انتراعه رجعا لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بان ينزعه ليستعجل حيضها لأجل سقوط نفقتها أو لأجل أن يتزوج من لا يحل له جمعها معها كآختها أو خامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله) ليتعجل الخ (أي لأجل أن تخلص من العدة (قوله) اذا لم يضر بالولد) لا يقال إن الحق في الرضاع للأم إذا طلبته فقتضاه أنه ليس له انتراعه منها لانا نقول هذا عذر يسقط حتما في إرضاعه وأما حضانتها فبأنه على الأب أن يأتي له بمن ترضعه عندها اه بن (قوله) بان لم يقبل غيرها (تصوير للمنفى في كلام المصنف وقوله) والام يجوز أي والا بان أضر الانتراع بالولد لم يجز انتراعه فهو راجع لكلام المتن (قوله) أو مرضت) مقابله لأشبه انها كالمريض تعدد بالاقراء قال في التوضيح وفرق ابن القاسم بينهما بان المرضع قادرة على إزالة ذلك السبب فكانت قادرة على الاقراء بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت اليائسة ومثل تأخر الحيض لمرض تأخره لطرية (قوله) تربصت تسعة (وتعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على ما في المدونة (قوله) ثم اعتدت بثلاثة (وقيل ان السنة كلها عدة والصواب ان الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الأئمة اذ يبعد كل البعد أن يقال بعدم التأيد بتزوجها في التسعة والتأيد في تزوجها بعدها كما يبعد أن يقال بمنع النفقة والكسوة والرجعة في التسعة وابعاد ذلك بعدها تأمل انظر بن (قوله) وشبه في الثلاثة (أي الثلاثة أشهر (قوله) ولوبرق) مقابل لو قولان احدهما ان الأمة المستحاضة التي لم تميز بين الدمين والتي تأخر حيضها بلا

سبب

اعتدت بثلاثة (وحلت بعد السنة حرة أو أمة وشبه في الثلاثة قوله) (كعدة من لم تر الحيض)

لصغر وهي مطبقة أو لكونها لم تره أصلا (و) عدة (اليائسة) من الحيض فانها ثلاثة أشهر وقوله (ولوبرق) مبالغة في قوله وان لم تميز الخ (وعم) الشهر الأول الذي وقع فيه الطلاق ثلاثين يوما (من الرابع) مع في الكسوة فتأخذ من الرابع اياما بقدر الايام التي مضت من الشهر الذي طلقت فيه ثم ان كان كاملا فظاهر وان كان ناقصا زادت يوما فان طاقها في اليوم العاشر فجاء ناقصا أخذت من الرابع احد عشر يوما واما الثاني والثالث فتعتبرهما بالأهلة من كالأو قص كالاول إن طلقها قبل فجره (ولمّا) بفتحين أي بطل فلم يحسب (يوم الطلاق)

للسبوق بالفجر فلو طلقها في اليوم الأول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين إن كان الأول ناقصاً وتحمل بغروب الشمس وكذلك يلغى يوم الوت في عدة الوفاة (ولو حاصت) من تربصت سنة (في) ثناء (السنة) ولو في آخر يوم منها (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة يضاء فإن تمت السنة ولم تر الحيض حلت مكانها (و) إن رأت الحيض فيها (٤٧١) ولو في آخر يوم منها انتظرت الحيضة

(الثالثة) أي أو تمام سنة يضاء لادم فيها إن كانت حرة واكتفت بالثانية إن كانت أمة فالحاصل أنها تحل باقرب الأجلين من الحيض أو تمام السنة (ثم إن احتاجت) من تربصت سنة (لعدة) أخرى بعد ذلك من طلاق أو استبراء (فالثالثة) الأشهر عدتها ما لم ترقها الدم والا انتظرت الثانية والثالثة أي أو تمام سنة كما تقدم • ولما كان استبراء الحرة مساوياً لعدتها بخلاف الأمة أشار إلى ذلك بقوله (ووجب) على الحرة للطبقة (إن وطئت) بزناً أو شبهة) بطلت أو نكاح فاسد إجماعاً كحرم ينسب أو رضاع (ولأباً الزوج) زوجته زمن استبرائها مما ذكر أي يحرم إذا لم تكن ظاهرة الحمل والافلا (ولأيقدر) زوج عليها زمن (أو غاب) على الحرة (غائب) أو ساب أو مشتر) لها جهلاً بحرمتها أو فسقاً لأن الغيبة مظنة الوطء (ولا يرجع

سبب أو بسبب مرض أو طرية عدتها شهران واقول الآخر شهر ونصف وجه للشهور أن الحمل لما كان لا يظهر في أقل من ثلاثة فلذا باشتراك الحرة والأمة في السنة وعدم اختلافهما فيها كالإقراء اه توضيح (قوله السبوق بالفجر) صفة لالطلاق أي وأما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسبت ذلك اليوم من الأشهر وقوله فلو طلقها في اليوم الأول أي من الشهر (قوله) فالحاصل أنها تحل باقرب (الأجلين) أي خلافاً لما يوهمه ظاهر المصنف من أنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة ولو مضت لها سنة يضاء (قوله) مساوياً لعدتها أي الألفي اللعان والردة والزنا فإن استبراءها في هذه حيضة واحدة (قوله) أو نكاح فاسداً أي لا يدرأ الحد ككنكاح المحرم عالمها بما أن كان يدرأ الحد فالواجب فيه العدة لا الاستبراء ككنكاح المحرم من نسب أو رضاع جهلاً بذلك ولم يعلم به حتى دخل وقد أجل الشارح في ذلك تبعاً لعقب التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اه بن (قوله) إذا لم تكن ظاهرة الحمل أي منه قبل وطئها بالزنا والشبهة وقوله وإلا فلا أي فلا يحرم بل قيل بكراهة الوطء وقيل بجوازه ذكر هذه الأقوال ابن يونس لكن في البيان أن المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم فله أبو علي السنائي وكذا في فتاوى البرزلي تقلا عن نوازل ابن الحاج وفي العيار آخر نوازل الإيلاء والظهار واللعان عن أبي الفضل العقباني وغيره وعلمه بأنه ربما ينفش الحمل فيكون قد خلط ماء غيره بمائه وهو ظاهر اه بن والحاصل إن الحامل إذا زنت هل يجوز لزوجها الذي حملت منه قبل الزنا وطؤها قبل أن تضع أو لا يجوز أقوال ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة أما لو حملت من زنا أو من غصب لحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً (قوله) ولا يعقد زوج عليها زمنه أي زمن الاستبراء مما ذكر إن كانت خالية من الأزواج فإن عقد عليها وجب فسخه فإن انضم للعقد تلذذ تأبد تحرماً عليها سواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده إن كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ في زمنه لا بعده كما مر (قوله) أو غاب غاصب النخ أي غيبة يمكن فيها الوطء منه والا فلا شيء عليها اه بن (قوله) فذات الإقراء ثلاثة أي إن كانت حرة كما هو للوضع أي وحيضة واحدة إن كانت أمة قل في الجلاب وإذا زنت المرأة أو غصبت وجب عليها الاستبراء من وطئها بثلاث حيض وإن كانت أمة استبرأت بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج اه بن وقوله فذات الإقراء ثلاثة أي ولو تأخر حيضها برضاع وقوله والمرتابة أي هي المستحاضة التي لم تميز بين الدمين وقوله ومن معها أي من تأخر حيضها لمرض وبلا سبب من الأسباب للذكورة كالمرض والرضاع فيصدق بما إذا تأخر طرية (قوله) وفي إيجاب الاستبراء في امضاء الولي النخ) حاصله إن المرأة إذا كانت شريفة وولدت رجلاً من عامة المسلمين عقد لها بدون إذن ولها الخاص غير المجبر ودخل بها الزوج ثم اطاع ولها على ذلك قبل الطول فأجاز نكاحها وامضاء أو أنه فسخه وأراد الزوج أن يتزوجها بعد ذلك باذن الولي فهل يجب عليه الاستبراء من وطء زوجها الحاصل قبل الإجازة نظراً لفساد الماء أولاً يجب الاستبراء لأن الماء ماؤه وإن كان فاسداً قولان والراجح الثاني وهو عدم وجوب الاستبراء (قوله الغير المجبر) إنما قيد بذلك لأنه لو كان مجبراً التحتم الفسخ ولا يجوز له الامضاء (قوله) ودخل بها الزوج

لها أي لقولها في عدم الوطء أي لا تصدق في ذلك ولو عبر بذلك لكان أوضح وقوله (قدرها) فاعل وجب أي قدر العدة على التفصيل المتقدم فذات الإقراء ثلاثة قروء والمرتابة ومن معها سنة والصغيرة واليائة ثلاثة أشهر (وفي) إيجاب الاستبراء في (امضاء الولي) الغير المجبر نكاح من تزوجت بغير اذنه وهي شريفة ودخل بها الزوج ثم اطاع الولي على ذلك فامضاء وكذا سفية تزوج بغير اذن وليه أو عبد بغير اذن سيده ودخل فامضاء الولي أو السيد بعد العلم نظراً لفساد الماء وعدم إيجابه لأن الماء ماؤه (أو) إيجابه في (فسخه)

وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه وعدم إيجابه (تردد) والراجح عدم الإيجاب فيهما (واعتمدت) للطلقة (بطهر الطلاق) أي بالطهر الذي طلق فيه (وإن لحظة) (٤٧٢) بسيرة بل لوقال لها أنت طالق قتل الدم عقب النطق بالقاف بلا فصل حسبته طهرا (فتحل)

بأول الحيضة الثالثة (بالنسبة إلى هذه أي بمجرد نزول الدم ان طلقت طاهرا لأن الأصل عدم انقطاعه بدزوله (أو) بأول الحيضة الرابعة إن طلقت بكحيض (دخل النفس بالكاف وهو ظاهر لأنه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله) وهل ينبغي أن لا تعجل (العقد برؤيته) أي الدم في أول الحيضة الثالثة لاحتمال انقطاعه بل تصبر يوما أو بعض يوم له بال وهو قول أشهب أولا ينبغي وهو قول ابن القاسم حلها برؤية الدم كما تقدم وهل الخلاف حقيقي بناء على حمل ينبغي على الوجوب أولا بناء على حمله على التنبؤ وابن القاسم لا يخالفه لأن قوله حل لا ينافي التنبؤ (تأويلان) الاظهر الوفاق ولو قال أشهب ينبغي ان لا تعجل وهل وافق تأويلان لكان آيين (ورجع في قدر الحيض هنا) أي في العدة والاستبراء (هل هو يوم)

أي وألا فلا استبراء عليها اتفاقا (قوله) وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه أي وأما لو أراد أجنبي أن يتزوجها بعد فسخ الولي فإن العدة واجبة قولاً واحداً (قوله تردد) مقتضى نقل التوضيح والمواق أنهما في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المستثنين ونسب وجوب الاستبراء لسحنون وابن الماجشون وعدمه لما لاك وابن القاسم ومقتضاه أنهما قولان ويظهر منه أن عدم الوجوب هو الراجح خلافاً لما ذكره عبي من ترجيح القول بالوجوب فيهما اه بن (قوله والراجح عدم الإيجاب فيهما) أي في مسألة الامضاء والفسخ (قوله بالطهر الذي طلق فيه) أي وإن كان قد وطئها فيه وإن كان خلاف السنة (قوله وإن لحظة) إن قلت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض قرء ثالث وقد قال للمولى يترصن بأشهرين ثلاثة قروء قلت اطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال تعالى الحج أشهر معلومات مع أنه شهران وبعض ثالث فهو نظير ما هنا (قوله بالنسبة لهذه) أي للطلقة في طهر (قوله أي بمجرد) أي أنها تحل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لأن الأصل الخ جواب عما يقال كيف تحل بمجرد نزوله مع أنه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل القدر المعتبر منه في العدة (قوله لأن الأصل الخ) أي فإن انقطع رجوع فيه للنساء (قوله ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله الخ) الحق أن قوله وهل ينبغي الخ مرتب عليهما معاً أي على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة إن طلقت بكحيض * والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة والرابعة إذا طلقت في كحيض من كونها تحل برؤية أولها عند ابن القاسم وينبغي أن لا تعجل النكاح برؤية أولها عند أشهب (قوله وهل ينبغي الخ) ظاهر المصنف أن التأويلين في انبغاء تعجيل العقد برؤية الدم وعدم انبغاء تعجيله وليس كذلك بل التأويلان بالوفاق والخلاف بين كلام ابن القاسم وأشهب * وحاصل المعنى المراد من المصنف أنه ذكر في المدونة قول ابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب أنها لا تحل برؤية أول الدم ثم قال وقال أشهب ينبغي أن لا يعجل النكاح بأول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن الحاجب لأن ندب عدم التعجيل لا ينافي الحلية بأول الدم أو خلاف بناء على حمل ينبغي على الوجوب وهو تأويل غير واحد واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وإلى الوفاق والخلاف أشار المصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال وفيها وينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل وفاق تأويلان اه بن (قوله لاحتمال انقطاعه) أي قبل مضي يوم أو بعضه (قوله بل تصبر) أي بعد رؤيته (قوله لان قوله تحل الخ) أي لأن قول ابن القاسم أنها تحل برؤية الدم لا ينافي أنه يقول بندب تأخير العقد حتى يمضي يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فإن عجلت برؤيته وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجها واقعا بعد العدة اتفاقاً وإن انقطع قبل أن يمضي بعض يوم له بال كأن تزوجها واقعا في العدة لأنها لا تحسب ذلك الدم حيضة عند الجمهور وواقعا بعد العدة عند ابن رشد وأبي عمران كما في ح (قوله للنساء) متعلق بقوله ورجع إن قلت قوله هل هو يوم أو بعضه يعارض قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة فإن مقتضى حلها بأول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع في قدره قلت لا معارضة لأن معنى قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة أن مجرد رؤية أول

فأكثر فلا يكفي بعض اليوم (أو) هو (بعضه) أي بعض يوم له بال بأن زاد على ساعة فلكية لا مطلق بعض (للسنة) المعارفات بذلك لاختلاف الحيض في النساء بالنظر إلى البلدان فقد يكون أقله يوماً عند بعضهم باعتبار بلادهم وقد يكون أقله بعض يوم عند بعض آخر باعتبار بلادهم أيضاً واحترز بقوله هنا عن باب العبادة فإن أقله فيه دفعة (و) رجع

الدم الثالث كاف في حلها للأزواج نظراً إلى أن الأصل الاستمرار فإن انقطع رجوع فيه للنساء فإن قلن إن مثل هذا يكون حيضاً كان تزوجها بعد العدة وإن قلن إن هذا لا يعد حيضاً كان تزوجها فيها وإلى هذا يشير كلام الشارح سابقاً وبعضهم تأول كلام ابن القاسم السابق على المخالفة لكلام المصنف هنا وأن الحيض عنده في باب العدة كمو في باب العبادات فالمصنف مثنى أولاً على قول ابن القاسم وهنا على قول آخر (قوله في أن المقتوع ذكره) أي فقط أي وأما المحبوب فقد مر أنه لا عدة على زوجته (قوله أو أنثياه) أي والحال أنه قائم الذكر (قوله هذان ضعيفان الخ) اعلم أن الاعتراض الأول تبع فيه المواق إذ نقل نص عياض في أن الرجل المقتوع ذكره يرجع فيه لأهل المعرفة ولم يقل للنساء وأجاب طففى بأن المعرفة ترجع للنساء لأن هذا شأنهن فالمراد بأهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك أن عياضاً جعل قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لأهل الطب والتشريح خلاف مذهب الكتاب فلم يبق إلا معرفة الولادة وهذا باب النساء وأما الاعتراض الثاني فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت إذا كان محبوب الذكر والحصيتين فلا تعد امرأته وأما إن كان محبوب الحصيتين قائم الذكر فعلى امرأته العدة لأنه بطأ بذكره وإن كان محبوب الذكر قائم الحصيتين فهذا إن كان يولد لمثله فعلمها العدة وإلا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه قال طففى وكلامه غير ظاهر لأن المؤلف كما تقدم اعتمد هنا كلام عياض ونصه إذا كان مقتوع الذكر أو بعضه وهو قائم الأنثيين أو مقتوع الأنثيين أو إحداهما دون الذكر فهذا الذي قال فيه في المدونة يسئل عنه أهل المعرفة لانه يشكك إذا قطع ذكره أو بعضه دون أنثيه أو أنثياه أو إحداهما دون الذكر هل ينسل وينزل أم لا فنسب المسئلة للمدونة كما ترى وكأن ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد اقتصر ابن عرفة وأبو الحسن على كلام عياض اه بن (قوله للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود فيكتفى بواحدة بشرط سلامتها من جرحة الكذب لأن طريقها الأخبار لا الشهادة (قوله وإذا رأت ممكنة الحيض) أي وإذا رأت الصغيرة ممكنة الحيض الدم الخ وقوله وألفت ما تقدم من الأشهر إن قلت إن ممكنة الحيض إذا رأت الدم لا تكون صغيرة لأن الحيض علامة البلوغ فكيف يسميها المصنف صغيرة قلت تسميها صغيرة مجاز علاقته اعتبار ما كان (قوله أقله نصف شهر) أي فإذا عاودها الدم قبل تمامه لم تحسب بذلك الطهر وضمتها إلى ما قبله من الدم ولا يقال ما ذكره من أن أقل الطهر نصف شهر ينفيه ما تقدم من قوله واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة لانا فهو لمعناه أنها إذا طلقت وهي طاهر وبقيت بعد الطلاق لحظة من تمام نصف الشهر ثم أتاها الحيض فاتها تمتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه وحاضت عقبه (قوله وإن أتت معتدة بعدها بولد) أي سواء كانت معتدة من طلاق أو من وفاة ومفهوم بعدها لو أتت بولد قبل كمالها ففيه تفصيل أشار له ابن يونس بقوله قال مالك وإن نسكت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو للأول وتحرم على الثاني وإن نسكت بعد حيضة فهو للثاني وإن وضعته لسته أشهر فأكثر من يوم دخل بها الثاني وإن وضعته لأقل فهو للأول وقال ابن شاس إذا نسكت ثم أتت بولد لزم من يحتمل كونه من الزوجين ألحق بالثاني إن كانت وضعت بعد حيضة من العدة إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالأول ولا يلزمها لمان لانه نفاه إلى فراش فان نفاه الأول ولا عن أيضاً لا عن واتفى عنهما جميعاً وإن كانت وضعت قبل حيضة فهو للأول إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالثاني وتلاعن هي فان نفاه الثاني أيضاً ولا عن ولا عن اتفى عنهما جميعاً (قوله لدون أقصى أمد الحمل) فان أتت به بعد

هذان ضعيفان إذا لحق في القرع الأول سواء أهل المعرفة كحذاق الأطباء إذ لا معنى لسؤال النساء في مثل هذا كما هو معلوم ضرورة والراجح في الثاني أنها تعتد من غير سؤال أحد (و) رجح في (ما تراه الآية) أي المشكوك في بأسها وهي بنت الحسين إلى السبعين (هل هو حيض) أولاً (للساء) نائب فاعل رجح قدم من لم تبلغ الحسين حيض قطعاً ومن بلغت السبعين ليس بحيض قطعاً فلا يسئل النساء فيهما (بخلاف الصغيرة) ترى الدم (إن أمكن حيضها) كبت تسع فانه حيض قطعاً ولا يرجع فيه للنساء لانت ست أو سبع فما تراه دم علة وفساد (و) إذا رأت ممكنة الحيض الدم أثناء عدتها بالأشهر ولو في آخر يوم من أشهرها (انتقلت للأشهر) وألفت ما تقدم لأن الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم * ولما كان الحيض هنا بخلاف الحيض في العادة نبه على استواء الطهر في البابين بقوله (والطهر) معنا (كالعبادة) أقله نصف شهر (وإن أتت) معتدة (بعدها) أي العدة (بولد لدون أقصى أمد الحمل) من يوم انقطاع

غيره أو تزوجت وأنت به لدون ستة أشهر من وطء الثاني ويفسخ نكاح الثاني ونكاحه بحكم الحاكم في العدة (إلا أن ينفية) الزوج (بلمان) فلا يلحق به (وترجست) المدة (إن ارتابت به) أي بالحمل أقصى أمد الحمل (وهل) تربص (خمساً) من السنين (أو أرباعاً خلاف) فإن مضت المدة وزادت الرية (٤٧٤) مكثت حتى ترتفع (وفيها لو تزوجت) المدة (قبل) مضى

(الحسن بأربعة أشهر فولدت خمسة) من الأشهر من وطء الثاني (لم يلحق) الوا (بواحد منهما) أما عدم لحوقه بالأول فلزيادته على الخمس سنين بشهر وأما الثاني فلولايتها لأقل من ستة (وحدثت) لا تجزم بانه من زنا (واستشكلت) أي استشكل بعض الشيوخ عدم لحوقه بالأول وحدها حيث زادت على الخمس بشهر إذ التقدير بالخمس ليس بفرض من الله ورسوله حتى إن الزيادة عليها بشهر تقتضي عدم اللحاق وهذا الاستشكل مفرع على أن أقصى أمد الحمل خمس وأما على أنه أربع فلا إشكال (عدة الحامل) حرة أو أمة (في وفاة أو طلاق وضع حملها كله) بعد الطلاق أو الوفاة ولو بلحظة لا بعضه واحداً كان أو متعدداً وللزوج رجعتها قبل خروج باقية أو الآخر وهذا إذا كان الولد يلحق بصاحب العدة فلو كان من زنا فلا بد من أربعة أشهر وعشر

العدة لأزيد من أقصى أمد الحمل فإن كانت ولدته قبل ستة أشهر من دخول الثاني فهو قول المصنف الآتي وفيها الخ وإن كانت قدأت به لسته أشهر من دخول الثاني لحق به (قوله أو تزوجت) أي قبل الحيض أو بعده وقوله وأنت به لدون ستة أشهر الخ أي وأما لو أتت به لسته أشهر فأكثر من وطء الثاني والوضع أنه لدون أقصى أمد الحمل من انقطاع وطء الأول فانه يلحق بالثاني (قوله وترجست المدة) أي سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها وقوله إن ارتابت به أي إن شككت فيه بسبب جسي في بطنها (قوله وهل خمساً أو أربعاً الخ) ابن عرفة في كون أقصاه أربع سنين أو خمساً ثالث روايات القاضي سبعا وروى أبو عمر ستاً واختار ابن القصار الأولى وجعلها القاضي للشهور وعزا الباقي الثانية لابن القاسم وسحنون التيطلي بالخمس القضاء (قوله وزادت الرية) أي بان زاد كبر بطنها مكثت الخ وأما لومضت المدة واستمرت الرية على حالها ولم يحصل فيها زيادة حلت بغض المدة وهذا هو الذي في المدونة وأبي الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهره ابن ناجي خلافاً لابن العربي من بقائها أبداً حتى تزول الرية انظر بن وكل هذا ما لم يتحقق أن حركة ما في بطنها حركة حمل وإلا لم تحل أبداً كما في شب (قوله لو تزوجت المدة) أي من الملاق أو وفاة والمراد للعدة المرتابة فالمسئلة مفروضة كما في المدونة في المرتابة إذ هي محل الاشكال وأما غيرها فتحد قطعاً قاله بعضهم اه بن (قوله لم يلحق بواحد) أي ويفسخ نكاح الثاني لأنه نكح حاملاً (قوله وحدثت) أي وحيث لم يلحق بواحد حدث (قوله أي استشكل بعض الشيوخ الخ) المراد بذلك البعض أبو الحسن القابسي كما في البدر القرافي وابن (قوله فلا إشكال) أي في عدم لحوق الولد بواحد منهما وحدها وقد يقال إن الاشكال مفرع عليهما ما لأنه قد نقل عن مالك أن أقصى أمد الحمل ست سنين وروى عنه أنه سبع فالخلاف شبهة تدرك الحد فتأمل (قوله ولو بلحظة) أي ولو كان الوضع بعدهما بلحظة (قوله لا بعضه) أي ولو كان ذلك البعض ثلثيه خلافاً لابن وهب القائل انها تحل بوضع ثلثي الحمل بناء على تسمية الأقل للأكثر وخولفت قاعدة تبعية الأقل للأكثر هنا على الاعتماد للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لومات الولد بعد خروج بعضه وقطع ذلك البعض الخارج فعلى المتعمد عنتها باقية مادام فيها عضو منه وعند ابن وهب تحل إذا كان الباقي أقل من الخارج (قوله واحداً كان) أي ذلك الحمل (قوله بآيه) أي إذا كان الحمل واحداً (قوله والآخر) أي إن كان الحمل متعدداً (قوله يلحق بصاحب المدة) أي لاحقاً به بالفعل أو يصبح استلحاقه كالمنفى بلمان ولو لم يستلحقه (قوله فلو كان) أي الولد من زنا كما لو استبرأها زوجها من وطئه بحضة ثم زنت وظهر بها حمل ومات زوجها أو طلقها ووضعت ذلك الحمل لسته أشهر من وطء الثاني (قوله قبل مضيا) أي قبل مضى الأشهر والاقراء (قوله والا انتظرت) أي وإلا بأن مضت قبل وضعها انتظرت الوضع وقوله على أقصى الأجلين أي الوضع وانقضاء الأربعة أشهر وعشر أو الاقراء (قوله وتعتسب الخ) أي وإذا وضعت قبل مضى الاقراء والأشهر وقتلنا لآب من أربعة أشهر وعشر في الوفاة وثلاثة اقراء في الطلاق فتعتسب الخ (قوله وتمد الخ) هذا قول ابن محرز وجعله عياض محل نظر وإن

الذي

في الوفاة والاقراء في الطلاق إن وضعت قبل مضيا والا انتظرت الوضع

فالمدة على أقصى الأجلين وتعتسب بالأشهر من يوم الوفاة والاقراء من يوم الوضع وتعد النفاس قرأ أولاً فلا تحتسب بما حاضته قبل النفاس زمن الحمل (وإن) كان الحمل (دماً اجتمع) وعلامة كونه حملاً أنه إذا صب عليه الماء الحار لم يذب

(وإلا) تكن المتوفى عنها حاملا (فكالمطلقة) أي فعدتها كعدة المطاوعة ثلاثة قروء إن كانت حرة وقرآن إن كانت أمة فإن كانت صغيرة أو آيسة فثلاثة أشهر (إن فسد) نكاحها فسادا جمعا عليه وقد دخل بها وبأى حكم غير المجمع على فسادها (كالثمانية) الحرة غير الحامل (تحت ذمى) يموت عنها أو يطلقها وأراد مسلم تزوجها أو ترافعا لينا وقد دخل بها فثلاثة (٤٧٥) أقراء إن كانت من ذوات

الحيض والا فثلاثة أشهر (وإلا) بأن كان النكاح صحيحا أو مختلفا في صحته وقد مات زوجها المسلم (فأربعة أشهر وعشرون) كالأزواج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أولا كانت هي صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية وكانت في العصمة بل (وإن) كانت (رجعية) فتتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة بخلاف البائن يموت مطلقا قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة بل تستمر على عدة طلاقها (إن تمت) الأربعة أشهر وعشر للحر المدخول بها (قبل زمن حيضتها) بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر مثلا وتوفى عنها غيب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع فأولى أن حاضت فيها وقال النساء لاربية بها (بأن قطعن براءة رحمها من الحمل) (وإلا) بأن لم تتم الأربعة أشهر وعشر قبل مضي زمن حيضها بأن كانت تحيض أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم

الذي حكى ابن رشد الاتفاق عليه أنه لا بد من ثلاث حيض بعد الوضع اهـ بن (قوله والا فكمالمطلقة) ولا اعداد عليها حيث ذكره المواق هنا عن المدونة ولا مبين عليها أيضا لانه استبراء لعدة اهـ بن (قوله وقد دخل بها) أي وأما المومات قبل أن يدخل بها فلا شيء عليها وكذا يقال فيما بعد (قوله صحيحا أو مختلفا في صحته الخ) جعله المختلف فيه كالصحيح هو الذي استظهره في التوسيع وهو الجاري على قوله فيما سبق وفيه الارث (قوله فاربعة أشهر وعشرون) أي وعشرة أيام وإنما حذف التأخر لحذف الممدود ولا يقدر الممدود ليالي ثلاثين محذور شرعى وهو جواز العقد عليها في اليوم العاشر وليس كذلك وقد يقال إنما يلزم لو كان الممدود المقدر الليالي وحدها وليس كذلك اذ قول أهل التاريخ تراعى الليالي مرادهم به أنهم يملكون حكمها على الأيام لسبقها عليها وهذا لا ينافي أن الممدود مجموع الليالي وأيامها (قوله وإن رجعية فتنتقل من عدة الطلاق) أي بالاقراء لعدة الوفاة أي الأشهر سواء كانت تلك الرجعية حرة أو أمة ولو حصلت الوفاة قبل تمام الطهر الثالث يوم (قوله إن تمت الخ) حاصله أن المعتدة الحرة النكحة المتقدمة وهي غير الحامل المتوفى عنها تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها الاو ان تتم تلك المدة قبل زمن حيضتها الثاني ان تقول النساء اذا رأيتها فيما اذا تمت المدة المذكورة قبل زمن حيضتها انه لاربية بها وقولنا حيث كانت مدخولا بها احترازا عن غير المدخول بها فانها تعتد بهذه المدة من غير شرط (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أي بان كان عادتيا ان يأتيه الحيض أثناء المدة المذكورة الا انه تأخر لرضاع سابق على الموت فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج هنا لسؤال النساء انه لاربية بها كما هو ظاهر (قوله وقال النساء) أي بعد تمام الأربعة أشهر وعشرة أيام انه لاربية حمل بها والموضوع انه لم يأتيها الحيض في المدة المذكورة لكون عادتيا انه لا يأتيها الا بعدها (قوله بان كانت تحيض) أي بان كانت عادتيا ان تحيض أثناءها (قوله ولم تحض) أي بلا سبب من مرض أو رضاع بان كان تأخره بلا سبب أصلا أو لطرية (قوله واستحيضت ولم تحض) اعلم ان محل كونها تنتظر الحيضة أو تمام التسعة أشهر اذا لم تكن عادتيا قبل الاستحاضة اتيان حيضها بعد مضي زمن العدة والا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام كما هو ظاهر كلامهم لانهم جعلوا من يتأخر زمن حيضها عن أربعة أشهر وعشرة تعتد بها كامر قاله عقب (قوله أو تأخرت لمرض) أي او كانت عادتيا ان تأتيها الحيضة أثناء المدة فتأخرت لمرض وقوله على الراجح وهو رواية ابن القاسم عن مالك وقيل ان تأخير الحيضة لمرض كتأخيرها لرضاع فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا تحتاج لتام التسعة أشهر وحكى ابن بشر على هذا القول الاتفاق (قوله أو تمت) أي الأشهر المذكورة (قوله وقال النساء بها ربية) أي بها ربية حمل أو ارباب هي من نفسها أيضا (قوله أو تمام تسعة أشهر) أي فتنتظر اول الاجلين فان حاضت أولا لا تنتظر تمام التسعة أشهر وان تمت الأشهر المذكورة أولا انتظرت الحيضة وقوله فان زالت الربية أي عند حصول احد الامرين والاو ان يقول فان لم تزل الربية حلت والا الخ لاجل ان يكون ماشيا على المعتمد كامر من أن بقاءها على حالها مثل زوالها وقوله فان زالت الربية أي في صورة ما اذا تمت الأربعة أشهر وعشرة أيام قبل زمن حيضها وقال النساء بها ربية حمل

تميز أو تأخرت لمرض على الراجح أو تمت قبل زمن حيضها وقال النساء بها ربية (انتظرتها) أي الحيضة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الربية حلت والا انتظرت رقبها أو أقصى أمه الحمل (إن دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي هذا التفصيل ان دخل بها قبل موته وإلا حلت بمضى أربعة أشهر وعشرون من غير تفصيل

(وتنصف) عدة الوفاة (بالعق) ولو (٤٧٦) بشاة في شهران وخمس ليال حيث كانت صغيرة أو آيسة أو شاة لم تر الحيض

أصلا أو رآته فيها ولو مدخولا بها في الجميع (وإن لم تحض) وهي مدخول بها وعادتها الحيض بعد المدة المذكورة أو فيها وتأخر (ثلاثة أشهر) عدتها (إلا أن ترأب فتسعة) أن لم تر الحيض قبلها فإن رآته أثناءها حلت فإن بقيت الرية انتظرت زوالها وأقصى أمد الحمل (ولمن وضعت) إثر موت زوجها (غسل زوجها) ويقضى له بذلك (ولو تزوجت) غيره لكن بعد تزويج غيره يكره وتقدم في الجنائز أن الأحب نفيه أن تزوج أختها أو تزوجت غيره (ولا ينقل العتق) لامة معتدة من طلاق (أو موت لعدة الحرة) بل تستمر على عدتها إذ العتق لا يوجب عدة بخلاف لومات زوج المطلقة طلاقا رجعيًا أثناء عدتها فإنها تنتقل إلى عدة وفاة حرة كانت أو أمة لأن الموت يوجب عدة وكذا لو طلقت الأمة طلاقا رجعيًا نأعتقها سيدها ثم مات زوجها المطلق فإنها تنتقل لعدة الحرة لأن الواجب وهو بالموت لها نقلها سادفها حرة فتعتمد عدة حرة لا وفاة بعد أن كانت

(قوله وتنصف عدة الوفاة) أي إذا كان المتوفى عنها غير حامل والآنهي وضع حملها كله (قوله وخمس ليال) أي كان الزوج حرا أو عبدا (قوله كانت صغيرة الخ) ظاهره سواء كان لا يمكن حيضها كبتت ست أو سبع أو كان يمكن حيضها ولم تحض كبتت تسع إما الأولى فعدتها شهران وخمس ليال اتفاقا وأما الثانية فليل كذلك وقيل تمتد بثلاثة أشهر وهو للتعتمد وقوله أو آيسة الذي في ح أن عدتها ثلاثة أشهر قال العلامة بن الصواب شرح المصنف بما في ح من تخصيص قوله وتنصف بالرق بالصغيرة التي لا يمكن حيضها والشاة التي لم تر الحيض أصلا وبالي رآته في شهرين وخمس ليال وتخصيص قوله وإن لم تحض ثلاثة أشهر بالصغيرة التي يمكن حملها سواء أمكن حملها أم لا وبالي عادتها الحيض بعد الشهرين والخمس ليال لأنها تحل بثلاثة كما صرح به في النوادر عن مالك وذلك لأن قوله وإن لم تحض معناه وإن لم يحصل لها حيض في الشهرين والخمس ليال وهذا صادق بالثلاثة المذكورة وقوله الآن ترأب استثناء منقطع إذ من ذكر لا يمكن فيه رية وللمن لكن إن كانت الامة ممن تحيض في الشهرين وخمس ليال ولم تحض فيها لتأخره عن عادتها لغير رضاء ومرض فإنها لا تمتد بثلاثة بل بتسعة على المشهور كما قال ابن عرفة وقيل تمتد بثلاثة وهو قول أشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الأول إذا مضت التسعة ولم تحض حلت لأن الفرض أن الرية برفع الدم فقط لا بحس البطن وأما إذا ارتأبت الامة المتوفى عنها بحس البطن فإنها تمتد تسعة أشهر إن لم تحض قبل تمامها فإن حاضت قبل تمامها حلت وإن لم تحض وتمت التسعة حلت إن زالت الرية أو بقيت بحالها فإن زادت انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل فإن مضى أقصاه حلت إلا أن يتحقق وجوده يبطئها فإن تحقق ذلك فلا بد في حلها من نزوله ولا يكفي مضى أقصى أمد الحمل والحاصل أنها إن كانت صغيرة لا يمكن حيضها كبتت ست سنين اعتدت بشهرين وخمس ليال اتفاقا ومثلها الكبيرة التي لم تر الحيض أصلا أو يأتيها في تلك المدة وأنها بالعلم وإن أمكن حيضها كبتت تسع أو ثمان أو كانت يائسة فقولان قيل كذلك وقيل ثلاثة أشهر وإن كانت كبيرة وكان من عادتها أن تحيض بعد كالشهرين والخمس ليال فثلاثة أشهر وإن كانت ممن تحيض فيها ولم تحض فالمشهور تسعة أشهر انظر ابن عرفة وح (قوله ولو مدخولا بها) أي هذا إذا كانت غير مدخول بها بل ولو كانت مدخولا بها في الجميع فلهذا صور نماية تعتد بها الامة من الوفاة بشهرين وخمس أيام على ما قال الشارح (قوله وإن لم تحض) أي وإن لم يحصل لها حيض في المدة المذكورة (قوله أوفيا وتأخر الخ) مشى في هذه على قول أشهب كما علمت (قوله فبها) أي في أثناءها قبل تمامها (قوله ولا ينقل العتق الخ) حاصله إن الامة إذا طلقت زوجها طلاقا رجعيًا أو بائنا أو مات عنها ثم أنها عتقت في أثناء عدتها فإنها لا تنتقل من عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس أيام إلى عدة الحرة التي هي ثلاثة أقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لأن النازل عند مالك ما أوجب عدة أخرى كطرو الموت بعد الطلاق الرجعي والعتق لا يوجب عدة أخرى (قوله فإنها تنتقل لعدة الحرة) أي التي تعتد بها في الوفاة (قوله ولا موت زوج ذمية الخ) حاصله أن الذمية إذا أسلمت بعد دخول زوجها الذي بها فصرعت في الاستبراء منه فمات كافرا قبل تمام استبرائها فإنها تستمر على الاستبراء ولا تنتقل لعدة الوفاة وإن كان أملاكها إذا أسلم لانها في حكم البائن (قوله بعد البناء) أعاقده لانه محل توهم الانتقال لأن غير المدخول بها لا استبراء عليها إذا مات ولو أسلمت (قوله فمات كافرا) أما لو أسلم ثم مات بعد إسلامه استأنفت عدة وفاة كافى خش

عدتها قرآن (ولا) ينقل إلى عدة الوفاة عن الاستبراء (موت زوج ذمي) بعد البناء ومكثت تستبرئ (قوله) منه وقلنا يكون أحق بالاذن أسلم في عدتها فمات كافرا قبل تمام الاستبراء فتستمر على الاستبراء بثلاثة أقراء ولا تنتقل لعدة الوفاة

(وإن أقر) صحيح (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت اقراره ولا بينة له (استأنفت) امرأته (المدة من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لا في استاده لا وقت السابق ولو صدقته لأنه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله فإن كانت له بينة فإلغى من الوقت الذي استندت البينة الطلاق فيه كما يأتي (ولم يرثها) الزوج إن مات (إن انقضت) العدة (٤٧٧) (على دعواه) لأنها صارت

اجنبية على مقتضى دعواه ولا رجعة له عليها إن كان الطلاق رجعياً (وورثته) إن مات (فهي) أي في العدة المستأنفة حيث كان الطلاق المقر به رجعياً إن لم تصدقه (إلا أن) تشهد بينة له (هذا مستثنى من قوله استأنفت أي أن محل الاستئناف مالم تشهد له بينة فإن شهدت له فالعدة من اليوم التي استندت البينة إيقاع الطلاق فيه والمريض كالصحيح في هذا وكذا المنكر إذا شهدت عليه البينة وقيل من يوم الحكم (ولا يرجع) المطلق طلاقاً بائناً أو رجعياً وانقضت العدة (بما أنقضت المطلقة) من ماله قبل علمها بالطلاق (ويضم ما تسلفت) وانقضت وكذا ما انقضت على نفسها من ماله لعنوها بعدم علمها بالطلاق فإن علمها أو علمت بديلين رجع عليها لا بديل وامرأتين أو يمين فلا رجوع (بخلاف التوفي عنها والوارث) فإن كلا منهما يرجع عليه

(قوله وإن أقر بطلاق) * حاصل ما في هذه المسئلة أن الشخص إذا أقر بطلاق متقدم إما أن يقربه في حال صحته وإما أن يقربه في حال مرضه وفي كل أمان يكون له بينة تشهد له بما أقر به ولا نفذه أربعة أحوال وإما أن ينكر وقوع الطلاق منه وهو صحيح أو مريض مع شهادة البينة عليه بذلك وهاتان حالتان فجملة الأحوال ستة تمتع شهادت البينة له أو عليه صحيحاً أو مريضاً فالعدة من يوم أرخت البينة وترثه في تلك المدة فقط لأنه وإن كان إقراره في المرض أو إنكاره فيه لكن البينة استندت الطلاق للصحة في الصور الأربع وما تقدم في الخلع من أنه إذا شهدت له البينة فالعدة من يوم أرخت وإن شهدت عليه فمن الآن فهو قول لابن محرز وأما إن أقر ولا بينة له فإن كان مريضاً فالعدة تستأنف من يوم الأخبار وترثه في المدة وبعدها ولو كان الطلاق بائناً وإن كان صحيحاً وترثه في العدة المستأنفة من الآن ولا يرثها إذا انقضت العدة على دعواه وكل هذا ما لم تصدقه على دعواه والا فلا توارث بينهما حيث انقضت العدة على دعواه فإن كانت باقية على دعواه توارثا وكل هذا إذا كان الطلاق رجعياً وإلا فلا توارث مطلقاً (قوله إن انقضت على دعواه) أي والا ورثها والفرض أن الطلاق رجعي فإن كان بائناً فلا توارث بينهما أصلاً انقضت على دعواه أم لا (قوله أي في العدة المستأنفة) أي ولو كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله إن لم تصدقه) أي وأما إن صدقته فلا ترثه إذا مات في العدة المستأنفة إذا كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله أي أن محل الاستئناف) أي استئناف الزوجة العدة من وقت الإقرار بالطلاق (قوله والمريض كالصحيح) أي عند قيام البينة فإن لم يكن للمريض بينة ورثته أبداً إن مات من ذلك المرض ولو مات بعد انقضاء العدة ولو تزوجت غيره كآمر (قوله وكذا المنكر) أي للطلاق وقوله إذا شهدت عليه البينة أي بالطلاق فالعدة من اليوم الذي استندت إليه البينة وقيل من يوم الحكم وقد ذكر العلامة ابن عرفة الطريقتين ونفسه ومن شهدت بينة بطلاقه فعدته من يوم تاريخها إن لم ينكره والا ففي كونها من يوم تاريخها إن أعده أو من يوم آخره إن تعدد أو من يوم الحكم مطلقاً طريقاً عياض عن المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز اهـ ثم ذكر أن الطريق الثانية هي ظاهر المدونة انظر بن (قوله ويضم ما تسلفت) لكنه لا يلزم بالنسبة اتفاقاً مثل أن تشتري ما قيمته دينار بأكثر من دينار لأجل فتيحه بدينار في نفسه فلا يلزمه ما زادته في الشراء على الدينار الذي باعت به باتفاق كما قلناه عن سماع أشهب اهـ بن (قوله وكذا ما انقضت على نفسها من ماله) أي فلا مفهوم لقول المصنف تسلفت وهذا هو الراجح وعزاه لرواية أشهب عن مالك ونقله المواق عن ابن رشد وقال ابن تائغ لا يفرم لها ما انقضت من عندها (قوله فإن اعلمها) أي بالطلاق أو علمته بديلين أي وانقضت من ماله بعد علمها وقوله رجع عليها أي من حين علمها (قوله لا بديل) أي لأن علمت بالطلاق بديل وامرأتين وانقضت من ماله بعد علمها فلا رجوع له عليها لأن الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت السال بشاهد ويمين وقول الشارح أو يمين الأولى حذفه لأن ظاهره لأن علمت بديل وامرأتين أو بديل ويمين ولا صحة لذلك تأمل (قوله بخلاف المتوفي عنها والوارث) أي وبخلاف الوارث ينفق كل منهما على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته وأولى بعد العلم فإن بقية الورثة لهم الرجوع عليه لا انتقال المال لهم بمجرد الموت (قوله ولم تحصل لهارية

الورثة بما أنفق بعد الموت وقبل العلم لا انتقال الحق للورثة * ولما كانت عدة المستبرأة وهي المستحاضة الغير المميزة ومن تأخر حيضها لغير سبب والمرضية سنة حرة أو أمة واستبرأوها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان لحلها بين ما يريها منهما بقوله (وإن اشترت) أمة (معتدة طلاق) وهي ممن نجس ولم يحصل لها رية حلت

إن مضى قرآن للطلاق وحیضة للشراء فإن اشتریت قبل أن تحيض شيئاً من عدة الطلاق حلت للشترى بقرآن عدة الطلاق أو بعد مضى قرء منها حلت منها بالقرء الباقي أو بعد مضى القرآن حلت من الشراء بحیضة ثالثة هذا إذا لم ترتفع حیضتها أما إن اشتراها (فارتفعت حیضتها) أى تأخرت لغير رضاع (٤٧٨) (حلت) لمشتريها (إن مضت) لها (سنة للطلاق) عدة المسترابة (وثلاثة) من الأشهر

أى بتأخر حیضها وهذا حل لمفهوم قول المصنف فإن ارتفعت حیضتها (قوله إن مضى قرآن للطلاق) أى إن صدق عليها أنه مضى من طلاقها قرآن ومن شرائها قرء أعظم من أن يكون الشراء حين الطلاق أو بعده (قوله أو بعد مضى القرآن) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة لانقضاء عدتها فلا تدرج تحت شراء المعتدة إلا أن يقال أنه ذكرها لتتميم الصور (قوله فارتفعت حیضتها) أى ولو حكما فيدخل فيه المستحاضة التي لم تميز بين الدمين (قوله أى تأخرت لغير رضاع) بل تأخرت لمرض أو بلا سبب أصلاً أو لطرية أولم تميز بين الدمين (قوله إن مضت لها سنة) أى أن تحقق أنه مضى سنة من طلاقها أو تحقق أنه مضى ثلاثة أشهر من حين شرائها لكن السنة التي من يوم الطلاق تسعة أشهر منها استبراء وثلاثة أشهر منها عدة قفول الشارح عدة المسترابة فيه تسمح لأن العدة انما هي الثلاثة أشهر الأخيرة وأما التسعة الأول فهي استبراء * واعلم أن قول المصنف وإن اشتریت معتدة الخ يصور بما إذا اشتریت بعد تسعة أشهر أو عشرة أو أحد عشر وأما إذا اشتریت بعد أربعة أشهر أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية فلا يقال أنها اشتریت معتدة بل يقال أنها اشتریت مستبرأة وأن كانت تمكث سنة في هذه الصور كلها من يوم الطلاق ومن هذا تعلم أن النسكة في قول الشارح فإن اشتریت بعد تسعة ولم يقل بعد سنة مثلاً للناسبة لقول المصنف وإن اشتریت معتدة (قوله بعد تسعة) أى أو أقل منها (قوله وبعد سنة) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة إلا أن يقال ذكرها لأجل تتميم الصور (قوله وأما من تأخر حیضها لرضاع) أى أو استحضت وميزت وقوله فلا تلحن إلا بقرآن أى من حين الطلاق ولا بد من الاستبراء بحیضة من يوم الشراء ويأتى التداخل فإن اشتریت قبل أن تحيض أصلاً من عدة الطلاق حلت منها بقرآن وإن اشتریت بعد قرء من الطلاق حلت منها بالقرء الباقي وإن اشتریت بعد مضى قرآن حلت بحیضة من يوم الشراء (قوله وهما شهران وخمس ليال) أى فإذا مضت تلك المدة قبل الحیضة انتظرتها وإن أنت الحیضة قبل فراغ تلك المدة انتظرت كلها (قوله إن لم تسترب) أى إن لم يتأخر حیضها عن المدة المذكورة بأن كان من عاداتها أن يأتيها قبل أو أنها بالفعل (قوله أو ثلاثة أشهر) أى وحیضة الاستبراء وقوله إن تأخرت حیضتها أى إن كانت عاداتها أن الحیض لا يأتيها في الشهرين والخمس ليال فإذا كانت عاداتها كذلك فتحل بالثلاثة أشهر إن حصلت الحیضة قبل تمامها والا انتظرت الحیضة (قوله فإن ارتبات) أى بان كان من عاداتها أن يأتيها الدم في الشهرين والخمس ليال وتأخر عن ذلك أو ارتبات بحس بطن وقوله تربصت تسعة أشهر أى لأن عدتها من الوفاة تسعة وكذلك استبرأوا النفل الملك فيدخلان فإن زادت الرية لم توطأ حتى تذهب (قوله بالمصوغ) أى ولها لبس غيره قال في المدونة وتلبس البياض كله رقيقه وغليظه قال في التوضيح ومال غير واحد إلى المنع من رقيق البياض والحق أن المدار في ذلك على العوائد ولذا قال في الكافي والصواب أنه لا يجوز لبسها لشيء تزین به يباح كان أو غيره انظرین (قوله ولو أذكرن) أى هذا إذا كان المصوغ أحمر أو أصفر أو أخضر بل ولو كان أذكرن وهو المسمى الآن بالتمر هندي (قوله ووجب نزع) أى الحل عند طرو الموت

(للشراء) أى من يوم الشراء فحاصله أنها تحمل باقى الأجانب فإن اشتریت بعد تسعة أشهر من طلاقها حلت بمضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبمضى سنة وشهر وبعد أحد عشر شهراً فبمضى سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فثلاثة أشهر بعد الشراء وأما من تأخر حیضها لرضاع فلا تحمل إلا بقرآن (أو) اشتریت أمة (معتدة ممن) وفاة فأقصى الأجانب (وهما شهران وخمس ليال عدة الوفاة وحیضة الاستبراء إن لم تسترب أو ثلاثة أشهر إن تأخرت حیضتها فإن ارتابت تربصت تسعة أشهر من يوم الشراء * ولما ذكر أقسام العدة وكان الإحداد من متعلقات عدة الوفاة وهو ترك المرأة الزينة مدة عدة الوفاة ذكرها المصنف بقوله (وتركت) المرأة (التوفى عنها قط) لا المطلقة وجوبا (وإن صفت) ويتعلق الوجوب

بوليها (ولو كناية) مات زوجها المسلم (ومفوداً زوجها) وقد حكم عليه بالموت (التزین بالمصوغ) من الثياب حريراً كانت أو كتاناً أو قطناً أو صوفاً (ولو) كان (أذكرن) بدال مهملة لون فوق الحجرة ودون السواد (إن وجد غير) وظاهره ولو يبيعه واستخلاف غيره (إلا الأسود) فلا ترك لبسه إلا إذا كانت ناصعة البياض أو كان هوزينة قوم فيجب تركه (و) تركت (التحلى) أى لبس الحل مطلقاً ولو خاتماً من حديد ووجب نزع عند طرو الموت للرجل

(والتطيب وعمله) أى التطيب لأنه فى معنى التطيب (والتجريف) وإن لم يكن لها منعة غيره إذا كانت تبأثر مسه بنفسها والأفلامع (و) تركت وجوب (التزينة) فى بدنها بدليل قوله (فلا تمتشط بخناء أو كتم) فتحنى صبغ يذهب حمرة الشعر ولا يسوده وما تقدم فى التزين باللباس (بخلاف نحو التزينة) من كل دهن لا يطيب فيه (والسدر) بخلاف (استندادها) (٤٧٩) أى حاق عاتها فيجوز (ولا تدخل)

الحمام (ولا تطلى جسدها) بنورة (ولا تنكح) ولوبغير مطيب (إلا) لضرورة (فيجوز) وإن عيطب ونمسه نهراً) وجوبا - حيث كان مطيباً [درس] فصل لذكر الفقود وانسائه الأربعة (ولزوجة الفقود) يلاذ الإسلام بدليل ما يذكره فى غيره حرة أو أمة صغيرة أو كبيرة (الرفع) للقاضى والولى (أى حاكم السياسة) (ووالى المار) وهو الساعى أى جابى الزكاة أن وجد واحد منهم فى بلدها غير جائر بأخذ مال منها ليكشفوا عن حال زوجها (وإلا) يوجد واحد منهم (فلجاءف المسلمين) من صالحى بلدها ولها أن لا ترفع وترضى بالمقام معه فى عصمته حتى يتضح أمره أو تموت وظاهره أنها مخيرة فى الرفع لاحد الثلاثة والنقل أنها إن أرادت الرفع وجدت الثلاثة وجب للقاضى فإن رفعت لغيره حرم عليها وصح وان رفعت لجماعة المسلمين مع وجود القاضى بطل فإن لم يوجد قاض فتخير فيها فإن

للرجل إذا طرأ عليه وهى لابس له (قوله والتطيب) فإن تطيب قبل وفاة زوجها فقال ابن رشد بوجوب نزعها وغسلها كما إذا أحرمت ولأباجى وعبدالحق عن بعض شيوخها أنها لا تنزعها وكذا نقل الشاذلى عن القرافى وقرى عبد الحق بينهما وبين من أحرمت فإن الحرمة أدخلته على نفسها بخلاف موت الزوج انظر ح اه بن (قوله ولا تدخل الحمام) قال ابن ناجى اختلف فى دخولها الحمام قبل لا تدخله أصلاً وظاهره ولو من ضرورة وقال أشهب لا تدخله إلا من ضرورة ونحوه فى التوضيح وهو يدل على ترجيح الثانى فيجوز دخوله مع الضرورة لأن القول الأول ظاهر فقط لا صريح وحينئذ فقول المصنف الا لضرورة يرجع لهذا أيضا اه بن (قوله الا لضرورة) المراد بها المرض لا مطلق الحاجة كما يشهد له قول أبى الحسن ودين الله يسر (قوله وإن عيطب) مبالغة فى الستى فقط وهو جواز السكحل لضرورة (قوله حيث كان مطيباً) أى والألم يجب مسحه وإذا كان مطيباً ومسحته فلتمسحه بحسب الامكان أى تمسح ما هو زينة

فصل لذكر الفقود أى وهو من انقطع خبره بممكن الكشف عنه فيخرج الأسير لأنه لم ينقطع خبره ويخرج المحبوس الذى لا استطاع الكشف عنه وقوله انسائه الأربعة أى وهى الفقود فى بلاد الاسلام أو فى بلاد العدو أو فى زمن الوباء أو فى القتال بين المسلمين بعضهم مع بعض أو بين المسلمين والكفار (قوله ولزوجة الفقود يلاذ الاسلام) أى سواء كان حراً أو عبداً كبيراً أو صغيراً وقول الشارح حرة أو أمة النخأى وسواء كانت الحرة مسلمة أو كناية (قوله أى حاكم السياسة) أى سواء كان والياً أو غيره أى كالباشا وأغاة الانكشارية ونحوهما (قوله أى جابى الزكاة) انماسمى والى الماء لأنه يخرج لجباية الزكاة عند اجتماع اللواشى على الماء (قوله والا يوجد واحد منهم) أى أو وجد ولكن امتنع من الكشف حتى يأخذ منها مالا (قوله فلجاءة المسلمين) هكذا عبارة الأئمة وعبر بعضهم بقوله فلصالحى جيرانها وقول عقب والواحد كاف اعترضه الشيخ أبو على السنائى قائلاً لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله بن وكذا رد عج فى وسطه كفاية الاثنتين فضلاً عن الواحد قائلاً التحقيق ان أقل الجماعة ثلاثة (قوله لاحد الثلاثة) أى ان وجد الثلاثة فى بلدها (قوله فإن رفعت لغيره) أى للوالى ووالى الماء (قوله فتخير فيها) أى فى الرفع للوالى ووالى الماء (قوله فيؤجل) أى الفقود الحر أربع سنين سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا دعتة قبل غيبته للدخول أولاً والحق ان تأجيل الحر بأربع سنين والعبد بنصفها تبدى أجمع الصعابة عليه (قوله والاطلاق عليه) أى من حين العجز عن خبره من غير تأجيل بعد ذلك (قوله من حين العجز عن خبره) متعلق بقوله فيؤجل الخ (قوله بالبحث عنه) أى بعد البحث عنه من هنا نقل الشاذلى عن السيورى ان الفقود اليوم ينتظره مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تلميذه عبد الحميد كما فى البدر القرافى (قوله بأن يرسل الخ) هذا تصوير للبحث عنه وأجرة الرسول عليها لأنها الطالبة هذا ان كان لها مال والأفن بيت المال (قوله ثم اعتدت كالوفاة) أى وعليها الإحداد عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك كذا فى بن وانما قال كالوفاة المفيد أنها ليست عدة وفاة حقيقة لمغايرة المشبه للشبه به لأن هذا نموت أى حكم بالموت لا موت حقيقة واعلم أنها بمجرد انقضاء العدة المذكورة تحل للزواج ولا يأتى هنا قول المصنف سابقاً ان تمت أى المدة المذكورة قبل زمن حیضها وقول النساء لارية بها والا انتظرتها وأتمام تسعة أشهر وذلك لانقضاء أمد الحمل من حين

رفعت لجماعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر الصحة (فيؤجل الحر أربع سنين إن دامت نفقتها) من ماله والاطلاق عليه لعدم النفقة (و) يؤجل (العبد نصفها) سنتان (من) حين (العجز عن خبره) بالبحث عنه فى الاماكن التى يظن ذهابها اليها من البلدان بأن يرسل الحاكم رسولا بكتاب الحاكم تلك الأماكن مشتمل على صفة الرجل وحرافته ونسبه ليفتش عنها (ثم) بعد الاجل السكأن بعد كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره (اعتدت) عدة (كالوفاة) أى كمدة الوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر

والأمة بشهرين وخمس ليال على ما تقدم ولو غير مدخول بها لأنه بقدر موته فلاشفقة لها فيها كما قال (وسقطت بها) أى فيها أى العدة (النفقة ولا تحتاج) الزوجة (فيها) أى فى العدة بعد فراغ الأجل (لإذن) من الحاكم لأن اذنه حصل بضرب الأجل أولا (وليس لها البقاء) أى اختيار البقاء فى عصمته (بعدها) أى بعد الشروع فيها على المعتمد وبعد الفراغ اتفاقا (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع فى العدة يفيتها عليه (٤٨٠) وقوعه (بدخول) الزوج (الثانى) عليها حتى لو جاء الأول قبل دخول الثانى كان

أحق بها وبعد الدخول بانت من الأول وتأخذ منه جميع المهر وان لم يكن قد دخل بها واستشكل تقدير هذا الطلاق بأنه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة (فتجلى للأول) وهو المفقود (إن) كان قد (طلقها اثنتين) قبل فقدته يعنى بعصمة جديدة إذا دخل بها اثنان ثم مات عنها أو طلقها لأن الطلقة الثالثة التى بقيت من عصمة المفقود القدر وقوعها عند ابتداء العدة قد حقق وقوعها دخول الثانى فصارت بعد فراقها بعصمة جديدة للأول وانما تحل للأول بوطء من الثانى محل المبتوتة بان يكون بالغا باتتشار لا نكرة فيه الى آخر الشروط (فإن) جاء المفقود (أو) لم يجهى (وتبين أنه حى أو) تبين أنه (أو) فسك الولين (أى) فحكمها فى هذه الوجوه كحكم ذات الولين بزوجه كل من رجل وتقدم انها نفوت على الأول بتلذذ الثانى بها غير عالم ان لم تكن فى عدة وفاة من الأول فتكون للمفقود فيما إذا جاء أو تبين حياته أو موته فى العدة أو بعدها وقبل عقد الثانى أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده عالما بما ذكر ونفوت عليه وتكون للثانى ان تلذذ بها غير عالم وفائدة كونها للأول فيها إذا تبين موته فسخ نكاح الثانى وارثها كما أشار له بقوله (وورثت) الزوجة (الأول) أى للمفقود (ان قضى له بها) وذلك فى أحوال أربعة ان يموت فى العدة أو بعدها ولم يعقد الثانى أو عقد ولم يدخل أو دخل عالما (ولو تزوجها الثانى فى عدة) من الأول أى تبين ذلك (فكثيره) ممن تزوج فى العدة فيفسخ نكاحه ويتأبد تحريرا عليها ان تلذذ بها أو وطئ ولو بعدها ولما ذكر أن زوجة المفقود نفوت بدخول الثانى كذات الولين ذكر سبع مسائل يتوهم مساواتها لذلك ونبه على ان الحكم فيها مخالف

التأجيل كذا فى عقب نعم لو كانت من ذوات الحيض ومضت عدة الوفاة المذكورة ولم تر الحيض لسكون عاداتها الحيض فى كل خمس سنين مرة هل تنتظر الاقراء الثلاثة أو تحل بمجرد تمام عدة الوفاة المذكورة قولان قلها ابن عرفة فتتخير عيج فى ذلك قصور كما قال بن (قوله لان اذنه) أى فى العدة بل وكذلك فى التزوج حصل بضربه الأجل أولا (قوله وبعد الفراغ) أى من العدة اتفاقا اعلم أنه متى خرجت من العدة فليس لها اختيار البقاء فى عصمته اتفاقا وأما بعد الشروع فيها وقبل كمالها فقال أبو بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تخرج من العدة وقال أبو عمران ليس لها البقاء على عصمته إذا تمت الأربع سنين وأما فى خالها أى الأربع سنين مدة الأجل فلها البقاء (قوله وقدر) أى وقدر الشارع وقوع الطلاق من المفقود حين شروعه فى العدة وقوله يفيتها عليه أى على احتمال حياته (قوله قبل دخول الثانى) أى وبعد عقده عليها وأولى قبله وقوله كان أى الأول أحق بها (قوله وتأخذ منه جميع المهر) وان لم يكن قد دخل بها قايما على الميت والمعتز بعد التولم وهذا قول مالك وبه القضاء وروى عيسى عن ابن القاسم أنه لا يكمل لها المهر بل لها نصفه فقط ثم ان مضت مدة التعمير أو ثبت موته كمل لها ونسب هذا القول للبا جى عن سحنون وذكر أن هذا القول هو الذى به القضاء والذى فى التيطى أن الذى به القضاء الأول ثم انه على الأول إذا كان الصداق مؤجلا فهل يعجل جميعه وهو قول سحنون أو يبقى على تأجيله وهو قول مالك وهو الراجح وانما لم يكن الأول أرجح مع حلول ما أجل بالموت لان هذا تموت لاموت حقيقة ونص الخلاف الجارى فى الصداق المؤجل يجرى فى غيره من الديون المؤجلة ونص ابن عرفة اختلف فى صداق من لم يبين بها فقال مالك لها جميعه قال التيطى وبه القضاء وابن دينار نصفه وبعض أصحابنا ان دفعه لها لم ينزع منها والا أعطيت نصفه وعلى الأول يبقى المؤجل لاجله وابن الماجشون يعجل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ولسحنون يعجل جميعه اه ونحوه فى التوضيح واقتصر عليه (قوله بانه لا حاجة الخ) قد يقال انه محتاج اليه لاجل فواتها على الأول بدخول الثانى إذا تبين حياته إذ لو اقتصر على تقدير موته لم تفت عليه بدخول الثانى * والحاصل أنه يقدر وفاته لاجل أن تمت عدة وفاة ويقدر طلاقه لأجل أن نفوت على الأول بدخول الثانى ولأجل أن يكون حليتها للأول إذا كان طلقها طلقتين قبل فقدته بعصمة جديدة لا بالعصمة الأولى (قوله فتكون للمفقود فيما إذا جاء الخ) حاصله أنها تكون له فى اثنتى عشرة صورة من ضرب ثلاثة وهى مجيئه أو تبين انه حى أو تبين موته فى أربعة وهى اما أن يكون ذلك فى العدة أو بعدها وقبل عقد الثانى أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده عالما فتكون للمفقود فى هذه الصور الاثنتى عشرة (قوله أو بعده) أى بعد عقد الثانى (قوله ان تلذذ) أى سواء جاء أو تبين انه حى أو ميت فهذه ثلاث صور نفوت فيها على الأول (قوله ان قضى الخ) أى وأما ان قضى لها بالثانى كالموت تبين انه

عقد

نفوت على الأول بتلذذ الثانى بها غير عالم ان لم تكن فى عدة وفاة من الأول فتكون للمفقود فيما

إذا جاء أو تبين حياته أو موته فى العدة أو بعدها وقبل عقد الثانى أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده عالما بما ذكر ونفوت عليه وتكون للثانى ان تلذذ بها غير عالم وفائدة كونها للأول فيها إذا تبين موته فسخ نكاح الثانى وارثها كما أشار له بقوله (وورثت) الزوجة (الأول) أى للمفقود (ان قضى له بها) وذلك فى أحوال أربعة ان يموت فى العدة أو بعدها ولم يعقد الثانى أو عقد ولم يدخل أو دخل عالما (ولو تزوجها الثانى فى عدة) من الأول أى تبين ذلك (فكثيره) ممن تزوج فى العدة فيفسخ نكاحه ويتأبد تحريرا عليها ان تلذذ بها أو وطئ ولو بعدها ولما ذكر أن زوجة المفقود نفوت بدخول الثانى كذات الولين ذكر سبع مسائل يتوهم مساواتها لذلك ونبه على ان الحكم فيها مخالف

فلا يثبت دخولها فقال (وأما إن نعى لها) زوجها بان أخبر بموته فاعتمدت على ذلك واعتدت وتزوجت ثم قدم فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه أو حكم بموت الأول حاكم (أو قال) الزوج (عمرة طالق مدعيًا) زوجة (غائبة) اسمها كذلك قصد طلاقها به وله زوجة حاضرة اسمها عمره لم يعلمه سواها فلم يصدق (فطلق عليه) الحاضرة لعدم معرفة الغائبة فاعتدت وتزوجت (ثم أثبتت) أي ثبت أن له زوجة غائبة تسمى عمرة فتد إلى الحاضرة ولا يثبت دخول الثاني (وذو) زوجات (ثلاث وكل وكيلين) على أن يزوجه فزوجه كل منها واحدة وسبق عقد أحدهما الآخر ففسخ نكاح الأول منها ظنا أنها الثانية لكونها خامسة فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين أنها الرابعة لكونها ذات العقد الأول فلا نفوت على الأول وأما الثانية فيتمين ففسخ نكاحها لكونها خامسة ولو دخل بها وليس كلامنا فيها (والمخالقة لعدم النفقة) فتزوجها ثان بعد (٤٨١) العدة ودخل (ثم ظهر إسقاطها) عن

الطلاق بان أثبت أنه كان أرسلها وأنها وصلت أو أنه تركها عندها أو أنها أسقطتها عنه في المستقبل فلا يثبت دخول الثاني (وذات) الزوج (النفقة) تنزج في عدتها للقررة لها من وفاة زوجها المفقود وأخرى لو تزوجت في الاجل (يفسخ) نكاحها ذلك ثم أنها استبرأت من الوطء القاسد وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ثبت بالبينة أن المفقود كان قد مات وانقضت عدتها منه قبل نكاح الثاني فأنه دخول الثالث لا يثبت على الثاني (أو تزوجت) بدعواها بالموت وتزوجها المفقود ولم يعلم موته إلا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها ففسخ نكاحها

عقد عليها ودخل بها في حياة الأول غير عالم ثم مات الأول فلا ترثه (قوله فلا يثبت دخولها) أي دخول الثاني ولو ولدت منه أولاد (قوله بان أخبر بموته) أي سواء كان الخبر لها بالموت عدولا أو غير عدول وقوله حكم بموته الخ أي إذا كان الخبر بالموت عدلين إذ لا يتصور حكم الحاكم بغير العدلين (قوله فلا نفوت عليه بدخول الثاني) ولو ولدت الأولاد ولو حكم بموت الأول حاكم والفرق بين ذات المفقود وهذه أن حكم في المفقود استند إلى اجتهد الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه فلم يبال بمجيئه بعد الدخول والنعى لها زوجها أن حكم الحاكم بموته فقد استند إلى شهادة ظهر خطؤها وأما إذا لم يحكم بذلك حاكم فواضح وقولنا ولم يتبين خطؤها أي في وجود الفقد وما ذكره من أن النعنى لها زوجها لا نفوت عليه بدخول الثاني ولو حكم بموت الأول وقيل نفوت أن حكم به والذهب وقيل نفوت على الأول بدخول الثاني مطلقا حكم بموت الأول أولا وقيل نفوت أن حكم به والافلاو إذا رجعت للأول فتعتمد من الثاني ثلاث حيض أو ثلاثة شهور أو وضع حمل في بيته الذي كانت تسكن فيه معه وبمحال بينه وبينها فإن مات القادم اعتدت منه عدة وفاة ولا ترجم وإن لم يكن موته فاشيا لأن النعنى لها أي الأخبار بموته شبهة (قوله فلا نفوت على الأول) أي بدخول الثاني ولو ولدت الأولاد من ذلك الثاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أو أنها أسقطتها عنه في المستقبل) ما ذكره من عدم فواتها على الأول بدخول الثاني في هذه هو ما نقله أبو الحسن عن عبدالحق وهو ظاهر تعبير المصنف بأسقاط دون سقوط وقيل أن ذلك الإسقاط لا يلزمها لأنه إسقاط للنهى قبل وجوبه وحينئذ فلا ترد للأول إذا دخل بها الثاني وهو ما للقرافي (قوله فيفسخ نكاحها) أي لأجل عدم ثبوت موت زوجها المفقود وقوله فاعتدت أي من فسخ النكاح وقوله فلا نفوت بدخول الثالث أي ولو ولدت منه أولاد أو لا حد عليها لأن دعواها موته شبهة تدرأ عنها الحد كذا في عقب وتأمله (قوله بشهادة غير عدلين) أي شهادتها على موت الأول الغائب (قوله فتزوجت ثالثا بشهادة عدلين) أي على موت الزوج الغائب (قوله قبل نكاحه) أي نكاح الزوج بشهادة غير عدلين (قوله وإن أبين أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت الخ) بل وكذا أن أبين من القيام ومن الرفع حين قامت الأولى ثم فن بعد ذلك لا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى اه بن قالح وكلام ابن فرحون مع ما نقل

(٦١ - دسوق - ثاني) فاعتدت وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر أن النكاح الثاني كان على الصحة في الواقع لثبوت موت الأول وانقضاء عدتها منه قبله فلا نفوت بدخول الثالث وترد للثاني لظهور صحته في الواقع (أو) تزوجت امرأة شخص غائب (بشهادة) رجلين (غير عدلين) على موته (يفسخ) لعدم عدالة الشهود فتزوجت ثالثا بشهادة عدلين ودخل بها (ثم يظهر أنه) أي نكاح الزوج بشهادة غير العدلين (كان على الصحيح) لكون العدول أروا موته بتاريخ مقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فتد إليه ولا يثبت دخول الثالث فقوله (فلا نفوت) واحدة من السبع (بدخول) جواب اما (والضرب) أي ضرب الاجل (لواحدة) من نساء المفقود قامت دون غيرها (ضرب لبعيتين وإن أبين) أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت ضربا لمن وطأين ضربا أجل آخر فلا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى ما لم يخزن المقام معه بان اخترته فلن ذلك وتستمر لمن النفقة (وبقيت أم ولده) على ما هي عليه ولا يضرب لها أجل وتعتق بل تستمر لمدة التعيم

أو ثبوت موته (و) كذا (ماله) فيورث (٤٨٣) حيثئذ وتعتق من رأس المال (و) بقيت (زوجة الأسير) زوجة (مفقود

أرض الشرك للتمير) ان
دامت نفقتها والا فلها
التطليق كالوخشيتا الزنا
(وهو) نى التمير أى
مدته (سبعون) سنة من
يوم ولد وتسمي العرب
دقة الاعناق (واختار
الشيخان أبو محمد عبدالله
ابن أبي زيد وأبو الحسن
على القابى) ثمانين وحكم
بهمس وسبعين (سنة
والراجح الاول ولذا
قدمه) وإن اختلف
الشهود في سنة) بان قلت
بينة خمسة عشر وقلت
أخرى عشرون (فأقل
أى فالحكم بشهادة الأقل
لأنه أحوط) وبحوز شهادتهم
على التقدير) أى التحمين
للضرورة (وحلف الوارث
حيثئذ) نى بين الشهادة
على التقدير بان ما شهدوا
به حق وبخلف على البت
معتدا على شهادتهم وإنما
يخلف من يظن به العلم فان
أرخت البينة الولادة فلا
بين (وان تنصر) أى
كفر (أسير فعلى الطوع)
يحمل عند الجهل فتبين
زوجته ويوقف ماله فان
مات، أفللمسلمين وان
اسلم كان له (واعدت)
الزوجة (في مفقود المعترك
بين المسلمين) بعضهم
بعضا (بعد انفصال الصفين)

ابن يونس والمتيطى عن مالك أنهم إذا قن بعد مضي الأجل المضروب للاولى وبعد انقضاء عدتها
فان ذلك يجزيهن ولا يحتجن الى عدة قال الشيخ سالم لكن بشكل على ذلك إذا أنفق من ماله في عدة
الاولى ثم قن هل يرجع عليهن بما أنفق من ماله من حين أخذ الاولى في العدة والالزم ترجيحهن
عليها بلامرجح (قوله أو ثبوت موته) هذا إذا كانت نفقتها مستمرة والإنجز عتقها عند أكثر
الوقتين وصوبه ابن سهل وقيل انها تطالب بسعيها في معاشها لثبوت موته أو لمضى مدة التمير
فتعتق من رأس المال واليه ذهب ابن الشقاق وابن الطار وابن القطان وزاد ابن عرفة قولنا ثالثا أنها
تزوج (قوله فيورث حيثئذ) أى حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير وظاهره ولو لم يحكم بموته
وليس كذلك فالمراد وورث ماله حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير مع الحكم بموته والمعتبر
وارثته يوم الحكم بموته لا وارثه يوم الفقد ولا وارثه يوم بلوغه مدة التمير بدون حكم كاتفله ح عن
ابن عرفة ونصه وأقوال المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه سن
تموته (قوله وبقيت زوجة الأسير ومفقود أرض الشرك للتمير) أى ثم حكم بموته واعتدت زوجة
كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فان جاء بعد القسم لتركته لمعنى القسم ويرجع له من ماله (قوله كالأول
خشيتا الزنا) فان لها التطليق ولو كانت نفقتها دأمة وينبغي ان يكون ماشك في فقده هل بأرض
الالام أو الكفر كالمفقود في بلاد الكفر تحفيقا احتياطا في زوجته وماله قاله عبق (قوله وحكم
بهمس وسبعين) ابن عرفة المتيطى عن الباقي في سجلاته قيل بمرخسا وسبعين وبه قضى ابن زرب
اه ولم يعلم من كلام المصنف حكم من فقد وقد بلغ سن التمير أو جاوزه كمن فقد وهو ابن سبعين
أو ثمانين ابن عرفة وعلى ابن السبعين إذا فقد لها زيد له عشرة أعوام أبو همران وكذا ابن الثمانين وإن فقد
ابن خمس وتسعين زيد له خمس سنين وإن فقد ابن مائة اجتهد فيما زاد له اه بن (قوله على التقدير)
أى على ما يقدرونه بقلبة ظنهم أى انهم يشهدون بما يقبل على ظنهم واعتذر ذلك للتميز (قوله يحمل
عند الجهل) أى عند جهل حاله من الطوع والإكراه وذلك إذا لم يتم بينة أصلا أو قامت بينتان
أحدهما بالطوع والاخرى بالإكراه كذا قل عبق وفيه نظر لأنه إنما يكون قيامها كالجهل إذا
عدم المرجح لأحدهما فيساقطان أما حيث وجد الرجح كإكراهها وهو كون بينة الإكراه مثبتة وهى
مقدمة على النافية كافي التوضيح وغيره فلا يكون قيامها كالجهل اه بن ولو تزوجت زوجة من
تنصر وشك فيه هل تنصروا أو كراهتم ثبت انه مكروه فكأمرأة المفقود في كونها نفوت على الاول
بدخول الثانى غير عالم وقيل كالمنى لها زوجها فلانفوت على الاول أصلا وأما لو علم إكراهه فكالمسلم
تبقى زوجته في عصمته وينفق عليها من ماله (قوله بعد انفصال الصفين) الذى في المقدمات في هذا
مانعه فتعتد امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قريبة كانت المعركة من بلده أو بعيدة وهو قول
سحنون وقيل بعد أن يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو من انهزام فان كانت المعركة على بعد من
بلده مثل إفريقية من المدينة ضرب لامرأته أجل سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه فأن
زاهزا الاول لسحنون ونحوه فى قل ابن يونس وعزا ابن يونس الثانى لابن القاسم عن مالك ونحوه فى
النوادر كما نقله عنها شارح التحفة وعزا المتيطى الاول للمالك وابن القاسم وعزا الثانى للعتبية وواقه
التوضيح فى عزو الاول ثم قال فى التوضيح جعل ابن الحاجب الثانى خلافا للاول ابن عبد السلام
وجعله بعضهم تفسيرا له واليه أشار المصنف هنا بالتفسيرين ثم اعلم ان عبارتهم اختلفت فى الاول
فصارة ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة اللخمي والمتيطى وابن شاس من

ولكن للمتعذر الذي لمالك وابن ابي اسلم أنها تعتد من يوم التقاء الصنفين ومحل كلام المصنف إذا شهدت البيعة العادلة أنها رأت حضر
السف فان شهدت بأنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته

(٤٨٣)

فيجري فيه مامر (وهو)
يتلوم) أي تنظر مدة تعتد
بعدها بعد انفصال
الصنفين (ويجهد) في قدر
تلك المدة أو تعتد بعد
الانفصال من غير تلوم أصلا
(تفسيران) لقول مالك
تعتد من يوم التقاء الصنفين
في بعضهم أبقاه على ظاهره
وبعضهم حمله على قول أصبغ
يضرب لامرأته بحد
ما يستقي أمره ويستبرأ خبره
(وورث ماله حيثن) أي
حين الشروع في العدة بعد
انفصال الصنفين وانقضاء
مدة التلوم على القول به
(كاللتجع) أي المرتحل
(لبلد الطاعون أو في زمنه)
فقد أو قد في بلده من
غير اجتماع فتعد زوجته
بعد ذهاب الطاعون
وورث ماله حيثن ولا
يضرب له أجل للفقود
(واعتدت) في القدر
لزوج في القتال الواقع (بين
المسلمين والكفار بعد
سنة) كائنة (بعد النظر) من
السلطان في أمره والتفتيش
عنه وورث ماله حيثن ولا
أنهى الكلام على أحكام
الفاقد الأربعة شرع
في الكلام على ما يتعلق

التقاء الصنفين وعبر ابن الحاجب وتبعه المصنف بقوله بعد انفصال الصنفين ولم يتعقبه ابن عرفة ولا
غيره من شراحه وإنما تعقبه اللقاني وأجاب بأن الراد أنها تشترع في العدة بعد الانفصال ونحوها
من يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب هي التحقيق لانه إذا كان بين الالتقاء
والانفصال أيام فيحتمل أن يكون إنما مات يوم الانفصال فلو حسبت من الالتقاء لزم أن تكون
العدة غير كاملة فتحسب عدتها من يوم الانفصال لأنه محتاط في العدة بدليل ما تقدم من لقاء اليوم
الأول ويشهد لهذا قول الأحمي في تبصرته لو كان القتال أياما أو شهرا فمن آخر يوم اه على ان قولهم
من يوم المعترك وكذا من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعترك أو انتهائه فيحمل على انتهائه وكذلك
الالتقاء يحمل على انتهائه للاحتياط في العدة لما فعله ابن الحاجب والمصنف حسن اه بن (قوله) ولكن
المعتمد الخ) إلا أن الذي به الفتوى ما للمصنف لانه الأحوط كذا قرر الشارح على ان ما للمصنف
وابن الحاجب يمكن جعله تفسيراً لرواية ابن القاسم عن مالك وان قوله فيها من يوم التقاء
الصنفين الراد من يوم آخر التقاء الصنفين وهو يوم الانفصال (قوله) ويجهد في قدر تلك المدة) فإذا
كانت المعركة بعيدة من بلده يوسع في المدة وان كانت قريبة يقلل فيها بالاجتهاد فيهما (قوله) تفسيران
لم يقل تأويلان لانها ليسا على الدونة كما علمت (قوله) في بعضهم أبقاه على ظاهره) أي فيكون خلافا
لقول أصبغ (قوله) وبعضهم حمله على قول أصبغ) أي جملة على الوفاق له والأقرب الأول (قوله) أو
في زمنه) أي أو المرتحل في زمنه ولو لبلد لا طاعون فيها (قوله) في بلده) أي الطاعون (قوله) بعد سنة
كائنة (بعد النظر) أي لاحتمال أسره عند العدو واعترضه طمى بأن الذي في عبارة التيطي وابن رشد
وابن شاس وابن عرفة وبعين الحكم وجميع ما وقفت عليه من كتب أهل الذهاب سوى
ابن الحاجب وتبعه المؤلف أن السنة من يوم الرفع للسلطان لا من بعد النظر والتفتيش عليه
قل ولم يتبجح ولا غيره لشيء من هذا والكمال لله قلت ما قاله المؤلف تبعا لابن الحاجب نقله
في التيطية أيضا عن بعض الموثقين ووقع القضاء به في الاندلس قال ابن عاصم في شرح التحفة
وفي التيطية قال بعض الموثقين ينبغي أن يكون ضرب السلطان الأجل من يوم اليأس من الفقد
لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ابن عاصم أيضا عقب مامر ولا
تعارض بين نقل ابن رشد وقول أشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض الموثقين لان
محل نقل ابن رشد إنما هو من يوم اليأس لانه يكون قريبا من الرفع فبعد الرفع عنه تجوز اه فقد
ناول ابن عاصم عبارة ابن رشد وردها لما به القضاء (قوله) ولما أنهى الكلام على أحكام المفاقد
الأربعة) أي الفقد في بلاد الاسلام وحكمه انه يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن
خبره ثم تعتد زوجته والمفقود بأرض الشرك كالأسير وحكمهما أن تبقى زوجتهما لانتهاء مدة
التعمير ثم تعتد زوجته والمفقود في الفتن بين المسلمين وحكمه ان تعتد زوجته بعد انفصال الصنفين
والمفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه أن يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه ثم تعتد
زوجته هذا حاصل ما تقدم وظهره انه لا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها ولا لاذن القاضي
للزوجة في العدة (قوله) وجوبا على الزوج) أي اذا كان حيا (قوله) استمرت في البائن) أي مطلقا
كان للمسن ملسكاه اولا فقد كراهه قبل موته ام لا والأجرة حيثن رأس المال (قوله) على تفصيل

بسكى المعتدات ومن في حكمهن فقال (وللمعتدة الطلقة) باننا أو رجعا السكى وجوبا على الزوج فان مات استمرت في البائن وكذا
في الرجمي على تفصيل كما يأتي (أو المحبوسة) أي المنوعة من السكاح (سببه) بغير طلاق

كالزنى بها غير عالة ومعتقة ومن فسخ نكاحها لفساد أو قرابة أو صهر أو رضاع أو لمان (في حياته السكنى) متعلق بالمحبوسة لا بما قبلها أيضا لان لها السكنى مطلقا كامر واعترض على التقيد بقوله في حياته بأن ظاهر المدونة ان السكنى لا تقيد بذلك بل لو اطاع على موجب الفسخ ولو بعد الموت لوجب لها السكنى فكان عليه حذفه (وللمتوفى عنها) السكنى مدة عدتها بشرطين أشار لهما بقوله (إن سفل بها) ولو صغيرة مطيقة (٤٨٤) (والمسكن) التى هى ساكنة فيه وقت الموت (له) بملك (أو) إجارة و (تدكره) (كاه

قبل موته فلو تعد البعض فلها السكنى بقدره فقط وهذا كله إذا مات وهي في عصمته ولو حكما وأما إن مات وهي مطلقة باثنا فالسكنى ثابتة لها مطلقا كان المسكن له أم لا قد الكراء أم لا ذهى مطلقة فالسكنى لها بلا شرط كما عينه عليه (لا بلا تعد) للكراء فلا سكنى لها (وهل مطلقا) كان الكراء وجية أو مشاهرة وهو الراجح لأن المال صار للورثة جميعا فتدفع الأجرة من ماله (أو) لا سكنى لها (إلا الوجية) فهي أحق بالسكنى في ماله عند عدم النقد (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها (إن لم يدخل) بها صغيرة أو كبيرة (إلا أن يسكنها) معه في حياته لان إسكانها عنده بمنزلة دخوله بها (إلا) أن يكون أسكنها معه وهي صغيرة لا بوطأ مثلاً (ليكنسها) مما يكره

أى وهو ان يكون المسكن ملكا له أو قد كراهه قبل الموت والا فلا سكنى لها فالرجعية إذا مات زوجها مثل التوفى عنها وهي في العصمة في التفضيل المذكور لأنها متوفى عنها بدليل انتقالها أى الرجعية بعد الوفاة كامر (قوله كالزنى بها غير عالة) أى فان لها الصداق والسكنى على من زنى بها وأما لو كانت عالة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله ان السكنى) أى سكنى المحبوسة بسببه (قوله فكان عليه حذفه) أى لأنه لا يصح رجوعه للمعتدة ولا للمحبوسة إذ لا فرق بينهما وذلك لان المطلقة البائن لها السكنى ولو مات عند ابن القاسم في المدونة خلافا لرواية ابن نافع أنها تسقط بالموت وكذلك المحبوسة لها السكنى سواء طلع على موجب الحبس في حال حياته أو بعد موته عند ابن القاسم في المدونة ويمكن الجواب عن المصنف بحمل قوله في حياته متعلقا بالمحبوسة على معنى ان من حبست في حياته أى اطاع على وجوب حبسها قبل موته وفرق بينهما في حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك فهذا التأويل يصح كلام المصنف ويكون جاريا على قول ابن القاسم في المدونة (قوله وللمتوفى عنها) هذا شامل لأم الولد (قوله مطيقة) أى وأما غير المطيقة فلا سكنى لها إلا بالشرط الآتى وهو إذا أسكنها قبل الموت مطلقا دخل بها أم لا ويدل لذلك قول المدونة ونقله المواق ومن دخل بصغيرة لا يجمع مثلها فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكنى ان كان ضمنها اليه وإن لم يكن قتلها اعتدت عند أهلها ابن يونس قال أبو بكر بن عبد الرحمن وإنما أخذها ليكفلها ثم مات لم يكن لها سكنى (قوله ولو حكما) أى بأن كانت مطلقة قبل موته طلاقا رجعيا (قوله كاسبينه عليه) أى بقوله واستمر إن مات أى واستمر السكنى ان مات المطلق (قوله لا بلا تعد) هذا بيان لمحرز الشرطين في وجوب السكنى للمتوفى عنها وصرح بمفهوم الشرط لما فيه من التفصيل (قوله وجية) أى مدة معينة (قوله أو مشاهرة) أى وهو العقد على الدعة الغير المميئة ككل شهر أو كل سنة أو كل جمعة بكذا (قوله تأويلان) أى في الوجية وأما المشاهرة فلا سكنى لها قولاً واحداً والحاصل انه ان تعد الكراء كان لها السكنى سواء كانت وجية أو مشاهرة اتفاقاً وان لم يتعد ففي المشاهرة لا سكنى لها اتفاقاً وفي الوجية تأويلان (قوله إلا أن يسكنها) أى فإذا أسكنها معه في حال حياته ثم مات وجبت لها السكنى والقرض أن المسكن له أو قد كراهه كما قال الشارح والا فلا (قوله ان لها) أى للصغيرة التى أسكنها معه في حال حياته لأجل كفالتها ثم مات (قوله وعلم الخ) أى لأن حاصل كلامه أن غير المدخول بها متى أسكنها معه فلها السكنى سواء كانت مطيقة أم لا إذا كانت صغيرة وقصد إسكانها معه كفالتها ثم مات فلا سكنى لها وما ذكره الشارح من ان الاستثناء الأول عام هو الصواب لا خاص بالصغيرة كما في عقب (قوله على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته) الأولى قبل طلاقها وفي حال حياته (قوله ورجعت له) أى لحل سكنها (قوله فليست الواو للحال) أى بل للاستئناف

لأن

فلا سكنى والوضع بحاله ان المسكن له أو قد كراهه وفى نسخة ليكفلها

بلام بعد الفاء من الكفالة وهي الحضانة وهي الصواب لأن المسئلة مفروضة في الصغيرة الغير المطيقة لاوطء فضائتها لا توجب سكنها لانها لا تنزل منزلة الدخول ثم الراجح ان لها السكنى فكان عليه حذف الاستثناء الثانى وعلم أن هذا الاستثناء الثانى خاص بغير المطيقة والأول عام على ما شئ عليه المصنف (وسكنت) المعتدة مطلقة أو متوفى عنها (على ما كانت تسكن) مع زوجها في حياته شتاء وصيفا (ورجعت له إن قتلها) منه وطاقتها أو مات من مرضه (واتهم) على انه إنما قتلها ليسقط سكنها فيه في المدة أى والشأن انه بهم عند جهل الحال فليست الواو للحال (أو كانت) مقبحة (بغيره) أى بغير مسكنها وقت الطلاق أو الموت إذا كانت الإقامة بغيره

غير واجبة بل (وإن) كانت أقامتها بغيره (لشرط) اشترطه عليها أهل الرضيع (في إجارته رضاع) أى شرطوا عليها أن لا تعرضه إلا في دار أهلهم ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لأنه حق لله وهو مقدم على حق آدمي (وانفسخت) الإجارة أن لم يرض أهل الرضيع برضاعه بمسكنها (و) رجعت وجوبا لتعتد بمنزلها (مع ثقة) ولو غير محرم (إن بقي شيء من العدة) بعد وصولها له وظاهره ولو يوما واحدا (إن خرجت ضرورة) أى لحجة الاسلام (فمات زوجها) أو طلقها (باننا) (٤٨٥) أوجعنا (في) سيرها وبسببها

عن منزلها (كالثلاثة الأيام)

دخل اليوم الرابع فإن زاد

على ذلك لم ترجع بل

تستمر كما لو دخلت في

الاحرام (و) رجعت (في)

الحج (التطوع أو غير)

من النوافل كما أشار له

بقوله (إن خرج) الزوج

معه (لكرباط) فمات

أو طلق ولو قال إن

خرجت لكان أحسن

(لا) أن كان الخروج

(لقيام) أى إقامة هناك)

يرفض سكنى محل الأول

(وإن وصلت) بمالقة فيها

قبل النكاح أى ترجع

لمسكنها وإن وصلت

لمكة أو لمحل الرباط وكذا

قوله (والأحسن) رجوعها

(ولو أقامت) في محل

كالرباط (نحو الستة أشهر)

بأن أقامت سبعة ولكن

النقل على المستحسن أنها

ترجع ولو أقامت طاما

(والختار) عند الخمي

(خلافة) وانها لا ترجع

بل تعتد بذلك المثل لكن

عدم رجوعها عند الخمي

بعد ستة أشهر اما قبلها

فترجع وكلام الاخيرى

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله (وفي) سفر (الانتقال) ورفض الأول فمات الزوج أو طلق بخيرة (تعتد) أن

شامت (بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شامت لكان أخصر وأوضح ويشمل (وعليه) أى على الزوج

المطابق لها (الكراء) يتقدم عنها حال كونه (راجعا) معها حيث لزمتها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها

لأن جعلها للحال يقتضى أن الاتهام شرط في رجوعها كأن يطلقها بالقرب من ثقلها أو يموت بالقرب من مرضه الذى ثقلها فيه بخلاف جعلها للاستئناف فانه لا يقتضى ذلك لأن المعنى والشأن اتهامه مطلقا وأجرة الرجوع عليه أن كانت وقت الفراق بغير مسكنها كافى للحج (قوله غير واجبة) أى بان كانت في بيت أهلها زائرة لهم (قوله ورجعت وجوبا لتعتد بمنزلها مع ثقة) أى أنها إذا خرجت للحج ضرورة مع زوجها فمات أو طلقها بعد سيرها ثلاثة أيام فانه يجب رجوعها لتعتد بمنزلها أن بقي شيء من العدة بعد وصولها له ولو يوما واحدا * أن قلت متى كان الطلاق أو الموت بعد سير ثلاثة أيام فاتها إذا رجعت تدرك غالب العدة في منزلها فلا معنى لذلك الشرط * قلت يمكن إقامتها في محل الطلاق لارضاعتها أو لانتظار الثقة الذى ترجع معه تأمل ثم إن هذا الشرط أغنى قوله أن بقي شيء من العدة ينفى رجوعه لجميع المسائل التى فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخره للمصنف عن جميعها كان أحسن (قوله كما لو دخلت في الاحرام) أى ولو في أول يوم من سفرها (قوله ورجعت في الحج) أى ورجعت في الحج التطوع إذا مات زوجها أو طلقها وإن وصلت بمكة ورجعت في غيره من النوافل كالرباط ولو وصلت لمحل الرباط (قوله لكان أحسن) لأن المنظور له خروجها هى كان الزوج خارجا معها أولا (قوله لأن كان الخروج لمقام هناك) أى فلا يجب عليها أن ترجع لمحل سكنها (قوله والأحسن رجوعها ولو أقامت نحو الستة أشهر) أى أنه إذا كان الحج تطوعا أو سافرت لرباط ووصلت لمكة أو لمحل الرباط وأقامت هناك ستة أشهر أو سبعة وطلقها زوجها أو ماتا فلا حسن عند ابن المواررجوعها لبلدها مع ثقة لثم عدتها بمحل سكنها لكن الذى في التوضيح أن محمدا استحسّن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهو الموافق لعبارة التوسى وابن عرفة وهذا خلاف ما يقتضيه المصنف فعلم ما في المتن تحريف وإن الأصل ولو أقامت السنة أو الأشهر كما في عبارة غيره قاله طيني وقول الزرقاني وفي قوله الستة أشهر نظر هذا النظر . بنى على أن العدد في كلام المصنف مضاف للأشهر ويصح أن يكون أشهر بدلا من الستة لا مضاف إليه فينتفى الاعتراض انظر بن (قوله بخيرة تعتد أن شامت بأقربهما أو أبعدهما) أى المكين المتقل منه وإليه وقوله أو بمكانها أى الذى هى فيه وقت الموت أو الطلاق وما قرر به شارحنا كلام المصنف من التخيير فقد تبع فيه غيره من الشراح وظاهر كلام ابن عرفة أن هذه أقوال وأنه ذكر في المسئلة ستة أقوال كما ذكره شيخنا فلا عن اللقائى (قوله أى على الزوج المطابق لها) أى في حال سفرها لحجة الاسلام أو التطوع كالرباط (قوله لكان أحسن) أى لأن المدار في لزوم الكراء له رجوعها سواء رجع معها أولا ولا يكلفه أجره رجوعها في الطلاق يلزمه أيضا كراء المنزل الذى ترجع إليه (قوله إذا اعتدت حيث شامت) أى في سفر الانتقال (قوله أنه على ذلك الخ) أى أنه على ما إذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله (وفي) سفر (الانتقال) ورفض الأول فمات الزوج أو طلق بخيرة (تعتد) أن شامت (بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شامت لكان أخصر وأوضح ويشمل (وعليه) أى على الزوج المطابق لها (الكراء) يتقدم عنها حال كونه (راجعا) معها حيث لزمتها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها فلو قال راجعة بالتأنيث لكان أحسن وأموال مات فالكراء عليها لا انتقال ماله للورثة كالأكرام عليه إذا اعتدت حيث شامت ولما كان قوله فيها مر ورجعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله تعالى كما قدمنا به على ذلك بقوله

(ومضت المحرمة) (بجح أو محرمة) (أو المعتكفة) إذا طرأت عليها عدة على ما هي فيه ولا ترجع لمسكنها لتعديبه (أو أحرمت) (بجح أو محرمة بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة (٤٨٦) فإنها تضي على أحرامها الطاريء (وعصت) (بإدخال الأحرار على نفسها بعد

العدة لخروجها من مسكنها بخلاف ما لو طرأ اعتكاف فلا تغذ له بل تبقى بيتها حتى تم عدتها وكذا لو طرأ اعتكاف على أحرار أو عكسه فلا تخرج للطاريء بل تستمر على السابق * والحاصل أن الصور مستتم السابق ولا تخرج لللاحق إلا فيما إذا طرأ أحرار وعصت وتقدمت الستة في الاعتكاف (ولا سكني لأمة) معتدة من طلاق أو وفاة (لمتبوأ) أي لم يكن لها مع زوجها بيت عنده والاقلها السكني (ولها حينئذ) أي حين لم تبوأ (الاتصال مع ساداتها) إذا انتقلوا من مسكنهم (كبدوية) معتدة (ارتحل أهلها فقط) فلها الارتحال معهم حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة واحترز بقوله فقط عما إذا ارتحل أهل زوجها فقط فلا ترتحل معهم وتعتد عند أهلها فإن ارتحل أهل كل دفع أهلها ان افترقوا والا فمع أهل زوجها (أو لعذر) أي كاتصال بدوية

(قوله ومضت المحرمة أو المعتكفة) أي مضت المحرمة على أحرارها إن طرأ عليها عدة أو اعتكاف ومضت المعتكفة على اعتكافها إن طرأ عليها عدة أو أحرار ولو حذف قوله أو أحرمت وعصت وقال عوضه كالمعتدة ان اعتكفت لا ان أحرمت لوفى بالصور الست كلها اه بن (قوله إذا طرأت عليها عدة) أي من وفاة أو طلاق (قوله بخلاف ما لو طرأ اعتكاف) أي على عدة (قوله فلا تغذ له) أي فلا تخرج له (قوله والحاصل أن الصور ست) أي لأنها إما أن تكون متلبسة بأحرار أو اعتكاف أو عدة ثم يطرأ عليها واحد من الثلاثة فالصور العقلية تسعة والواقعية ستة لأن المتلبسة بالأحرار إما أن يطرأ عليها عدة أو اعتكاف والمتلبسة بالعدة إما أن يطرأ عليها أحرار أو اعتكاف والمتلبسة بالاعتكاف إما أن يطرأ عليها أحرار أو عدة (قوله فتم السابق ولا تخرج لللاحق الخ) حاصله أنها تم السابق في خمسة وهي ما إذا كانت معتكفة وطرأ عليها أحرار أو عدة أو كانت محرمة وطرأ عليها اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فإن طرأ عليها إحرار مضت على أحرارها (قوله عنده) أي نبيت فيه عنده * وحاصل فقه المسئلة أن الأمة التي لم تبوأ أي لم يسكنها زوجها في بيت لا سكني لها على الزوج لا في عدة طلاق ولا في وفاة بل تعتد عند ساداتها ولها الانتقال حينئذ مع ساداتها إذا انتقلوا كما كان لها ذلك وهي في عصمتها حيث لم تبوأ كما قدمه المصنف بقوله وللسيد السفر من لم تبوأ ولا كلام لزوجها لأن حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما التي بوئت مع زوجها فلها السكني في طلاقه أو موته وليس لساداتها نقلها معهم عند أبي عمران ومن واقفه ولهم نقلها معهم عند ابن يونس وابن عرفة كما في بن والبدد (قوله حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة) أي لو بقيت معتدة بمحل أهل زوجها فان لم يتعذر لحوقها بأهلها بعد انقضاء العدة بمحل زوجها لم ترتحل واحترز المصنف بالبدوية عن الحضرية والقروية فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بمحلها فإذا مات زوجها أو طلقها وكانت في حضر أو في قرية فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله فلا ترتحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها أم لا هذا هو المعتقد لأن شأن الانتقال والعود للمشقة خلافا لمن قال أنها تؤمر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة عليها في العود لأهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله وكانت نقل لعذر) أي أنه يجوز لها الانتقال لما أحببت من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لفرض شرعي كصون نسبه لاجل عذر لا يمكن المقام معه بمسكنها (قوله كسقوطه) أي وكوحشة الانتقال جيران وأما الخوف فيأتي لها بمؤنسة ولا تخرج والمؤنسة تابعة للنفقة (قوله فان انتقلت لعذر) أي ولو باذن مطلقها ردت بالقضاء أي لأن بقاءها مدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين الموت أو الطلاق حق لله تعالى (قوله وجاز لها الخروج) في حوائجها طرفي النهار أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرفي النهار إن كان ذلك الزمان مأمونا ولا تخرج فيهما بل نهارا ابن عرفة وفيها لها التطرق نهارا والخروج سحرا قرب الفجر وبعد المغرب وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة للخمى قال مالك لا بأس أن تخرج قبل الفجر وأرى أن يحتاط للانساب فتؤخر خروجها لطول الشمس وتأتي حين غروبها قال بعض العلماء وكلام للخمى هو اللاتي يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطمع فيها أهل الفساد اه بن

وكاتصال لعذر فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطمع فيها أهل الفساد اه بن

بن
ان تنقل لعذر (لا يمكن المقام معه بمسكنها كسقوطه أو خوف جارٍ سوء) أو لصوص (و) إذا انتقلت (لزمتم الثاني) إلا لعذر (و) إذا انتقلت لزمتم (الثالث) وهكذا فإذا انتقلت لعذر عذر ردت بالقضاء قهرا عنها (و) جاز لها (الخروج)

في حوائجها طر في التهار) المراد به ماما قبل الفجر بقليل وبعد المغرب للعشاء فجعلها طر في التهار مجازا عن علاقتها المجاورة (لا) تخرج (الضرر جوار) بالنسبة (الحاضرة) إذا ضرر الجيران في حقها ليس بعذر يبيح لها الانتقال بخلاف البدوية (ورفعت) أمرها (لحاكم) ليكشف عنها فإن ظهر ظمها زجرها فإن زال الضرر والا أخرج الظالم (وأقرع) بينهم (لمن يخرج) أي يخرجها الحاكم (إن أشكل) الأمر عليه، المدمينة أو لتعارضها (وهل) لاسكني لمن سكنت زوجها (معها) لا كراه (ثم) طلقها فطلبت (٤٨٧) منه الكراه من العدة فلا يلزمه

لأنه من توابع النكاح أو يلزمه لأن المكارمة قد زالت (قولان) أظهرهما الثاني (وسقطت) أي السكنى بمعنى الأجرة (إن) أقامت بغيره (أي بغير مسكنها الذي لزمها السكنى فيه لغير عذر فليس لها طلب أجرة ما خرجت منه ولو أكره زوجها لغير (كنفقة) ولقد هربت (أمة) ثلاثا (٤) مدة ثم جاءت تطلبها ممن هي عليه فأنها تسقط عنه ولا طلب لها بها إذا لم يعلم بموضعها الذي هربت إليه أو علم وعجز عن ردها وإلا لم تسقط (و) جاز (للغرماء بيع الدار في) عدة (المتوفى عنها) بشرط استثناء مدة عدتها أربعة أشهر وعشرا وبين البائع وهو الغريم للمشتري أن الدار يعتد فيها ويرضى المشتري لأن البيان يقوم مقام الاستثناء فإذا لم يستثنوا ذلك ولا بينوه لم يجوز البيع ابتداء ولكنه صحيح كمن باع دارا مؤجرة

(قوله في حوائجها) أي أو لدرس كما في المدونة فلا مفهوم لحوائجها وإذا خرجت لحوائجها أو لدرس فلا تبين بغير مسكنها (قوله لا تخرج للضرر) أي كشاورية بينهم وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها أو أنه فيمن لا يمكنه الرفع وهذا فيمن يمكنه اه خش (قوله الحاضرة) أي بالنسبة للحاضرة بخلاف البدوية إلا أن كان في البدو حاكم ينصف فالمدار إذن على وجود الحاكم وعدم وجوده في الحاضرة والبادية فتق وجدا الحاكم الذي يزيل الضرر إذا رفع إليه فلا تنتقل كانت حضرية أو بدوية وإن لم يوجد جاز الانتقال كانت حضرية أو بدوية وللنصف كالمدينة فرق بين الحضرية والبدوية نظرا للشأن من وجود الحاكم في الحاضرة دون البادية ونسب ابن عرفة قلت ضابطه أن قدرت على دفع ضررها بوجه ما لم تنتقل وحملها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن بها من ترفع أمرها إليه بخلاف القرية غالبا (بن) (قوله لمن سكنت زوجها معها) أي في البيت الذي تملك ذاته أو منفعتها (قوله قولان) الأولى تردد أي لعدم نص للتقدمين والأول من هذين القولين لابن العطار والثاني لابن المكوي ورده ابن راشد قائلا إن قول ابن المكوي وهم انظر بن ولكن الذي رجحه شيخنا القول الثاني كما في الشارح والراجح وأعلم أن محل الخلاف عند الإطلاق فإن طاعت له بالسكنى مدة العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قول واحد أو ان طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى قول واحد ومحل أيضا إذا اكرت السكن قبل العقد أو كان ملكا لها قبله وأما لو اكرتته أو ملكته بعد العقد فليس قول واحد وأعلم أنه لو اشترطت له في العقد السكنى فسخ قبل البناء وثبت بعده بمهر المثل وسقط الشرط (قوله وسقطت) أي سواء كانت معتدة من وفاة أو من طلاق وإنما سقطت لأنها لما تركت ما كان واجبا لها من غير عذر فلا يلزمه بعد ولما عنه عوض (قوله ولو أكره زوجها لغير) هذا هو المتمد وقال الأحمي أن أكره رجعت بالأقل مما اكرت به الأول وما اكرت به وأعلم أنها إذا كانت مطلقة طلاقا رجعيًا وخرجت من مسكنها وأقامت بغيره إنما تسقط سكناها وأما النفقة فلا تسقط ولو عجز عن عودها محلها وما ياتى في مسقطات النفقة من أن خروجها بلا إذن وعجزه عن ردها تسقط لها فهو خاص بمن في العصمة (قوله هربت أمة) أي المطلقة أو غيرها وقوله ممن هي عليه أي سواء كان أبًا أو وليه (قوله ثم جاءت تطلبها) أي النفقة مدة هروبها به (قوله والا) أي وإلا بان علم بموضعها وقدر على ردها لم تسقط (قوله وللغرماء الخ) ذلح أبو الحسن اختلاف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فأجازة للخمى ومنعه غيره لأنه غرر لأن المشتري لا يدري متى يصل لقبض الدار وإنما رخص فيه في الدين اه بن ومحل الخلاف إذا لم يكن على الميت دين أما أن كان عليه دين وباعها الوارث لطلب الغريم جاز اتفاقا (قوله وللمشتري الخيار) أي للضرر الذي عرض له وهذا قول مالك وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على ذلك الضرر الطارئ فهو مصيبة نزلت به (قوله وللزوج بيع الدار الخ) مثله الغرماء على الأشهر كما قاله عجم

ولم يبين للمشتري ذلك فإن البيع صحيح ولا يجوز ابتداء ويثبت للمشتري الخيار (فإن) بيعت بشرط سكناها مدة العدة (وارتأب) بحسب بطن أو تأخير حيض (نهى) أي المعتدة (أحق) بالسكنى فيها من المشتري إذا دخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) في فسخ البيع عن نفسه والتماسك به (و) جاز (للزوج) بيع الدار (في) عدة مطلقة ذات الأشهر (كالصغيرة والباسية بشرط استثناء مدة العدة أو بيان ذلك للمشتري كمن باعها واستثنى ثلاثة أشهر فهو معلوم بخلاف ذات الأقراء أو الحمل فإنه لا يجوز للزوج أن يبيعها لجهل المدقة وقوله

في الأشهر أى تحقق اعتدادها بالأشهر بدليل قوله (و) في جواز البيع (مع توقع الحيض) من مطلقته كبت ثلاثة عشر عاما وخمسين ومنعه (قولان ولو باع) الغريم في التوفى عنها والزوج في الأشهر في متوقعة الحيض المرتابة بالفعل أو بالقوة ودخلا على أنه (إن زالت الرتبة) فالبيع لازم (٤٨٨) وان استمرت فمردود (فسد) البيع للجهل بزوالها ولاتردد في عقد البيع (وأبدلت)

المعتدة من طلاق أى يلزم زوجها أن يبدلها (في) المسكن (المهرم) مسكنا غيره (و) أبدلت في المسكن (المأجر) لزوجها (والمستأجر) له بفتح الجيم (المتقضى المدة) أى مدة الاعارة أو الاجارة وقد بقي شيء من المدة مكنا آخر الى تمام المدة ان أراد رب الدار اخراجها وله أن يسكنها فيه برضا ربه باجارة جديدة أو اعارة أخرى فكلام المصنف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فانه انما يكون لها السكنى إذا كان المسكن له أو قد كراهه أو كان الكراء وجية على احد التأويلين وإذا انهدم أو انقضت المدة انهدم كونه له وانفسخت الاجارة وحينئذ يسقط حقها من السكنى (وإن) انهدم المسكن أو انقضت المدة (و) (اختلفا في مكانين) فطلبت واحدا والزوج غيره (أجبت) لماطلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كرائه أو

(قوله ومع توقع الحيض قولان) معناه أنه اختلف في بيع الدار واستثناء سكنها مدة البراءة والحال أنه يتوقع حيضها لاستثناء خصوص الأشهر وذلك بحيث إنها ان حاضت تمسكت حتى تنقضى مدة الاقراء وان لم تحض مكثت الثلاثة أشهر وهذا هو المراد بقول عبق واستثناء مدة العدة يعنى عدتها في نفس الأمر وهكذا قررره طفي وأصله لابن عبد السلام اه بن وأما يعمها واستثناء خصوص الأشهر فجائز انما قائم إن من قال بالجواز فنظر إلى ان الأصل بقاؤها على ما هي عليه من الاعتداد بالأشهر ومن قال بالمنع فقد نظر لاحتمال أن يطرأ حيضها ومدة المدة به مجهولة والحاصل أن القولين مبنيان على اعتبار الحال واحتمال الطوارئ فمن نظر للحال أجاز ومن نظر لاحتمال الطوارئ منع وعلى الجواز لا كلام للمشتري إذا حصل لها حيض وانتقلت للاقراء لأنه دخل مجوزاً لذلك وعلى النسخ يفسخ البيع (قوله ولو باع النخ) حاصله أن الغرماء في التوفى عنها كالزوج وكذلك الغرماء في الطلقة ذات الأشهر للتوقعة الحيض المرتابة إذا باع الدار وقلا في عقد السلع ان زالت الرتبة الحاصلة وقت البيع أو التي ستحصل فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود فان البيع يفسد على المشهور وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتية جوازه وأنه لا حرجة للمشتري وهذا حاصل تقرير الشارح وما قرر به الشارح المتن تبع فيه عبق ومثله في التوضيح واعترضه الناصر بأنه غير صحيح وإنما معنى كلام ابن الحاجب أن البيع بشرط مكث المعتدة إلى زوال الرتبة فاسد وهذا هو المفروض في كلام الأئمة وبه قرر المواق قال في الجواهر ولو وقع البيع بشرط المسكن فيها إلى زوال الرتبة كان فاسداً قال القاضي ابو الوليد وهذا عندي على قول من يرى أن للمبتاع الخيار وأما على قول من يلزمه ذلك فلا تأخير للشرط انظر بن (قوله وله) أى لزوجها أن يسكنها فيه أى محل سكنها الأول التي انقضت مدة اجارته أو اعارته (قوله وأما من وفاة) أى وأما إذا كانت معتدة من وفاة وانهدمت الدار التي للميت أو المستأجرة أو انقضت مدة المستأجرة فانه لا سكنى لها لأنه انما يكون النكاح فاذ انهدم أى سواء كان ملكه أو مستأجراً وقوله وانفسخت الاجارة أى إذا كان مستأجراً وانهدم واعلم أن المعتدة من وفاة إذا انهدمت مقصورتها أبدلت بمقصورة أخرى من مقاصير دار الميت بخلاف ما إذا انهدمت الدار بناته فانها لا تبدل بغيرها ولو كانت للميت دار أخرى لا تنقلها الورثة مع عدم تعلق حقها فيها بخلاف الدار التي كانت مقصورتها بها وانهدمت المقصورة فان الدار وان انتقلت للورثة لكن تعلق حقها بها من غير اعتدادها فيها (قوله حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كرائه) أى فان كان فيه ضرر عليه بسبب كثرة كرائه فلا تجاب ما لم تتحمل بالزائد والا أجيب كما قاله اللخمي قال ابن عرفة وإنما يلزمها الزائد من الأكثر ان كان مادعاها اليه يلبق بها اه بن (قوله إلى خمس سنين) هذا في المرتابة بحس بطن وأما المرتابة بتأخر الحيضة فسنه كما مر (قوله كالجس على رجل حياته) أى وبعد موته يكون حبسا على آخر أو ملكا له وأما لو اسقط المطلق حقه في ذلك الجس لانسان لم يكن لها سكنى كما قاله عبق وفيه نظر فان اسقاطه هبة منه وليس للمطلق هبة ممكنة للمعتدة وإخراجها منه اه بن (قوله أى دار موقوفة على امام مسجد) أى وأما لو كانت الدار موقوفة على

المسجد

بجوارها لغير مأمون (و امرأة الأمير ونحوه) كالفاضى والمعمرا اذا مات أو طلقها

وعزل وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تم عدتها به ان لم ترتب بل (وإن ارتابت) بحس بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين (كالجس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت لا يخرجها المستحق بعده بحس غيره حتى تم عدتها وان ارتابت (بخلاف جبري مسجد) أى دار موقوفة على امام مسجد كائنه (يديره) أى يسد الساكن من امام أو مؤذن فمات أو طاق ثم عزل

أو أفرغ لغيره عن وظيفته بعد طلاقها فللا إمام الثاني إخراج زوجة الاول والفرق أن دار الامارة من بيت المال والمرأة لها فيه حق بخلاف دار الامامة (ولأم ولد يموت عنها) السيد أو يعتقها (السكنى) مدة الاستبراء (٤٨٩) لكن لا يزوجها البيت فهي تخالف

الحرية في هذا (وزيد) لها

على السكنى (مع العتق)

أى عتقه لها وهو حى لا

بالموت الذى الكلام فيه

(نفقة الحمل) ان كان حمل

وأما في موته فلا نفقة لحملها

لأنه وارث (كالمرتدق)

الحامل لها السكنى ونفقة

الحمل فان لم تكن حاملا لم

تؤخر واستبرئت ان كانت

ذات زوج ولها السكنى

قط (والشبهة) أى

الوطوء وطء شبهة إما

غلطا ولا زوج لها أو لها

زوج لم يدخل بها وإما بتكاح

فاسد يدرأ الحد كمن

نكح ذات محرم جملا

فحملت فلها النفقة

والسكنى فلو علم بالحرمة

دونها فلها السكنى فقط

لأنها محبوسة بسببه فان

علت أيضا فزانية لا سكنى

لها ولا نفقة فقوله (إن

حملت) راجع لما ذكر من

المرتدة والشبهة (وهل

نفقة) المشتبهة بخلط يظنها

زوجته أو أمته (ذات

الزوج) الذى لم يدخل

بها (إن لم تحمل) من

الواطى لها (عليها) نفسها

مدة استبرائها ثلاث

حيض للحرية وحيضة

للمسجد مطلقا فاستأجرها الامام وسكن فيها فلا تخرج منها زوجها إلا لتنام أجله كالمسكنة من أجنبي (قوله فللا إمام الثاني إخراج زوجة الاول) وهذا هو ظاهر الصنف والذى فى كلام غيره أن الإخراج يتوقف على جماعة أهل المسجد ففى المواقى وكذلك زوجة امام المسجد الساكن فى داره تمتد زوجته فيها الآن يرى جيران المسجد أن إخراجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار اه وقال ابن ناجى اختلاف إذا مات امام المسجد وهو ساكن فى الدار المحبسة عليه فقيل كمسئلة الأمير قاله بعض القرويين وبه جرى عمل قرطبة كما قال ابن عات ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل تخرج منها ان أخرجها جماعة أهل المسجد قاله ابن العطار وانتصر على قوله أكثر الشيوخ اه ونحوه فى عبارة ابن عرفة والطيلى والجواهر وابن فتحون عن ابن العطار اه فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة اه بن (قوله ولأم ولد يموت عنها الخ) حاصله انه إذا مات عن أم ولده فلها السكنى مدة استبرائها وذلك بحیضة ولا نفقة لها ولو كانت حاملا وإذا اعتقها وهو حى كان لها السكنى أيضا وكان لها النفقة إذا كانت حاملا (قوله السكنى) أى إذا كان المسكن له أو قد كراه على ما تقدم فى الحرية كما صرح بذلك أبو الحسن فى شرح المدونة (قوله لكن لا يزوجها البيت) أى فى محل سكنها سواء مات سيدها أو اعتقها ثم ان هذا خلاف قول المدونة قال مالك ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبیت إلا فى بيتها ولا احداث عليها لكن قال ابن عرفة بعده قلت قولها ولا تبیت إلا فى بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب لها المبيت فى الحيضة فى غير بيتها من عتق أو وفاة اه وكذا نقل ابن يونس مانعه ابن المواز لها أن تبیت فى غير بيتها مات السيد أو اعتقها اه بن فقد علمت أن ما قاله الشارح طريقة مرجحة وان كانت مخالفة لطريقة المدونة (قوله لم تؤخر) أى مدة طويلة كالحامل بل اما أن ترجع للإسلام أو تقتل بعد الاستبراء بحیضة فقوله واستبرئت أى قبل قتاها بحیضة (قوله ولها السكنى فقط) أى على زوجها فى مدة استبرائها لأنها محبوسة بسببه واستشكل شيخنا المدوى ثبوت السكنى للمرتدة بأنها تسجن حتى تتوب أو تقتل وأجاب بأنه يفرض فيها إذا غفل عن سجنها أو كان السجن فى بيتها (قوله والشبهة الخ) حاصل ما فى هذه المسئلة أن المرأة التى غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة تكون لغيره وإذا كان لازوج فتارة تكون مدخولا بها وتارة لا فان لم تكن ذات زوج فان حملت فالنفقة والسكنى على الغالط وان لم تحمل فالسكنى عليه والنفقة عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغالط فسكنها ونفقتها على الغالط وان لم تحمل فالسكنى على الغالط والنفقة عليها لا على الغالط على الراجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقتها وسكنها على زوجها حملت أم لا إلا أن ينفى الزوج حملها بل مان فلان نفقة لها عليه ولها السكنى على الزوج مالم يلتحق بالغالط فان لحق به فالنفقة والسكنى حينئذ على الغالط (قوله فلها النفقة والسكنى) أى وان لم تحمل فلها السكنى فقط ولا نفقة على الراجح (قوله قولان) الاول حكاه ابن يونس عن أبي عمران والثانى عن بعض التماليق ورجح ابن يونس الاول فالاولى للمصنف الاقتصار عليه أو أنه يقول تردد اه ثم ان حكاية القولين على ما ذكره للمصنف هو ما فى التوضيح والذى فى عبارة ابن عبد السلام على الزوج أو على الواطى ووجه فيها ابن عرفة وعبارته على الزوج أو عليها

(٦٣ - دسوق - ثانى) للامة وهو الراجح بل الصواب فالواجب الاقتصار عليه (أو على الواطى) لها غلطا ولا وجه له

(قولان) فان حملت فعليه النفقة والسكنى كما تقدم بلا خلاف ولو دخل بها لكانت النفقة والسكنى على زوجها بلا خلاف الآن

بنفيه الزوج بل مان فان شاء فعلى الغالط ولما فرغ من الكلام على العدة من طلاق أو وفاة شرع فى الكلام على الاستبراء فقال

[درس]

(فصل يجب الاستبراء)
 الجارية (بمحصول الملك)
 بشراء أو غيره ولو بانزاعها
 من عبده لا بتزوج بشرط
 ثلاثة أشار لها بقوله (إن لم
 تؤقن البراءة) فإن تيقنت
 براءة زوجها أى غلب على
 الظن ذلك فلا استبراء
 كحيض مودعة عنده أو
 مبيعة بالخيار تحت يده ولم
 تخرج ولم يبلع عابها سيدها
 حتى اشتراها (ولم يكن
 وطؤها مباحاً) قبل
 حصول الملك وإلا فلا
 استبراء كمن اشترى زوجته
 أو وهبته (ولم يحرم)
 عليه (في المستقبل)
 احترازاً ممن اشترى محرمة
 أو متزوجة بخبره فلا
 استبراء عليه لأنه لاوطء
 وهو لا يطاق (وإن صغيرة
 أطاقت الوطء) لا إن لم
 تطقه كبت ثمان (أو كبيرة
 لا يعملان عادة) كبت
 تسع سنين وبنت سبعين
 فيجب استبراء كل ثلاثة
 شهور كباثني (أو وخشاً
 أو بصرراً أو رجعت)
 لسيدها (من غصب) وقد
 غاب عليها الغاصب البائع
 غيبة يمكن فيها إصابتها
 ولا يصدق في نفيه فقوله
 بمحصول الملك مراده به
 الاستقرار ليشمل هذه

(فصل يجب الاستبراء) حيث عاق الوجوب بالاستبراء علم أن المراد به الكشف عن حال الرحم
 لأنه هو الواجب لا للذة وقوله بمحصول الملك أى بسبب الملك الحاصل أى التجدد واعلم أن الجارية
 لاتصدق في دعواها الاستبراء بمحيط أو وضع حمل حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا
 (قوله بشراء الخ) أى فإذا اشترى جارية أو وهبته أو تصدق بها عليه وأراد وطأها فيجب عليه
 استبرائها قبل أن يستمتع بها وفي عيج يجب الاستبراء بالشروط المذكورة سواء اشتراها لاوطء أو
 للخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة في الجلاب ومن اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها
 حتى يستبرئها بمحيطه وفي التمدات مانصه واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال
 فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أوبة أو بأى وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها
 أنه لا يوطأها حتى يستبرئها رفيعة كانت أو وضعة اه وفي التنبيهات مانصه الاستبراء لتمييز ماء
 المشتري من ماء البائع ثم قال فيمن لاتواضع وهى التى لم يقر البائع بوطئها والحال أنها من وخش الرقيق
 فهذه لامواضعة فيها ولا استبراء إلا ان يريد المشتري الوطء فواجب عليه أن يستبرئ لنفسه مما
 لعاماً أحدثته اه وفي اللعنة مانصه من وطئ أمة ثم أراد بيعها فعليه أن يستبرئها قبل البيع وعلى
 المشتري أن يستبرئها قبل أن يوطأها اه فنحصل أنه لا يستبرئ المشتري إلا إذا أراد الوطء والبائع
 لا يستبرئ إلا إذا وطئ اه وكذلك سوء الظن لا يستبرئ المالك لأجله إلا إذا أراد الوطء أو التزويج
 كباثني اه بن (قوله لا بتزوج) أى فمن تزوج أمة لا يجب عليه استبرائها (قوله تحت يده) أى
 وكانت تحت يده مدة الخيار (قوله ولم يبلع عليها سيدها) أى لم يدخل عليها أى لم يغلغل بها (قوله حتى
 اشتراها) أى كشرها بانها قبل غيبة المشتري لها عليه فإذا باعها سيدها لانسان ثم اشتراها منه
 بالحضرة قبل أن يغلغل بها فلا استبراء عليه (قوله ولم يكن وطؤها مباحاً) أى في نفس الأمر احترازاً
 عمالو كشف الغيب أن وطأها حرام كمن كان يوطأ أمته ثم استحققت فاشترتها من مستحقها فلا
 يوطأها حتى يستبرئها لأن الوطء الاول وإن كان مباحاً في الظاهر إلا أنه فاسد في نفس الامر
 (قوله وإن صغيرة) أى هذا إذا كانت الأمة التى حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وإن صغيرة أطاقت
 الوطء أو كبيرة لا يعملان عادة فصب المبالغة قوله لا يعملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لأنه يصير
 التقدير هذا إذا لم تطاق الوطء بل وإن أطاقت وهذا فاسد لأنه لا استبراء ان لم تطق كباثني
 (قوله كبت ثمان) هذا مثال لا لتطيق الوطء وقد نص التيطى عليه والحق أن هذا يختلف باختلاف
 البلدان (قوله كبت تسع سنين) مثال للصغيرة التى تطيق الوطء ولاتحمل عادة (قوله فيجب استبراء
 كل النخ) لا يقال ان التى لا يمكن حملها عادة قد تيقنت براءتها وقد تقدم أن شرط وجوب الاستبراء
 أن لاتوقن البراءة لانه لا يصدق عدم تيقن البراءة من الوطء لامن الحمل ففى لم تيقن براءتها من الوطء
 وجب الاستبراء تيقن براءة زوجها من الحمل أم لا (قوله أو وخشاً) عطف على صغيرة فهو داخل في
 حيز المبالغة أى هذا إذا كانت عليه بل وإن كانت وخشاً هذا إذا كانت ثيباً بل وإن كانت بكرًا
 والوخش يسكون الحاء المقدم من كل شيء ويطلق الوخش أيضاً على الرذل من الناس (قوله أو بكرًا)
 أى لاحتمال إصابتها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة (قوله أو رجعت لسيدها) أى أو لزوجها ان
 كانت متزوجة وقوله من غصب الخ اعلم أن نفقته في حال استبرائها على سيدها لا على الغاصب
 ولو حملت لعدم لحوق الولد به وقد قالوا إن المدار في كون النفقة على الواطئ لا على كون الولد لاحقاً
 به كما أن المدار في السكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله فقوله بمحصول الملك مراده به
 الاستقرار) أى ان المراد بمحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لأجل أن يشمل هذه أى الراجعة

بان سبهاا الحربى وغاب
عليها ثم رجعت لسيدها
(أو غُضمت) من العدو
فانه يجب على الغانم
استبراؤها (أو اشترى ولو
متزوجة) الأولى حذف
ولولأن المبالغة في متزوجة
اشترها رجل غير الزوج
(وطلقت قبل البناء) فانه
لا يطؤها حتى يستبرئها ولا
ينزل منزلة الزوج في عدم
الاستبراء خلافا لسحنون
وشبه في وجوب الاستبراء
قوله (كلوطوا) لسيدها
فانه يجب عليه أن يستبرئها
(إن بيعت أو زوجت) أى
ان أراد بيعها أو تزويجها
ومفهوم موطوءة أنه إذا لم
يطأها جازله أن يبيعها أو
يزوجها بالاستبراء للامن
من حملها منه (وقبل قول
سيدها) ان زوجها أنه
استبرأها فيعتمد الزوج
على قوله ويعقد عليها
ويطأ فهذا خاص بقوله
أو زوجت وأما في مسألة
البيع فلا بد من استبراء
ثان للمشتري كالم (وجاز
للمشتري من) (بائع
(مدعي) أى الاستبراء
تزوجها) فاعل جار أى
جاز لمن اشترى جارية
ادعى بانها انه استبرأها
أن زوجها لرجل (قبله)
أى قبل استبراء المشتري منها

من غصب وكذا ما بعدها وهى الراجعة من سى وقد يقال لاداعى لذلك بل مراد المصنف بقوله
بمحصول الملك أى على جهة الانشاء أو التام فينطبق حينئذ على الراجعة من غصب أو سى لأن الملك
فيهما وان لم ينتقل على المذهب من أن دار الحرب لا تملك إلا أنه حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا
رجعت من الغاصب أو السابى فقد تم الملك (قوله أو رجعت من سى) قال فيها إذا سبى العدو أمة أو
حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض والأمة إلا بعد حيضة ولا يصدرقن في نفى الوطء وان زنت
الحامل فلا يطؤها زوجها حتى تضع أى لا يطؤها زوجها التى حملت منه قبل الزنا حتى تضع والنهى
للكراهة وقيل انه للتحريم وقيل انه خلاف الأولى وقيل إن الوطء جائز والمعتد كما تقدم عن
ابن رشد أن وطء الزوج لها قبل وضعها حرام أما لو حصل لها الحمل من الغاصب لحرم على زوجها
وطؤها حتى تضع باتفاق (قوله أو غُضمت أو اشترى ولو متزوجة) قيل ان هذا مستغنى عنه بقوله
بمحصول الملك أى وحينئذ فالأولى حذفه وقد يقال ان الاستثناء عنه بمحصول الملك لا يضر لانه انما
عليه مندرج تحت مع ما قبله وما بعده نعم يعترض على المصنف باعتراض آخر وهو أن قوله أو غُضمت أو
اشترى لا حاجة له لأنه عين ما قبل المبالغة في قوله أو رجعت من غصب أى هذا إذا غُضمت أو
اشترى بل ولورجعت من غصب انتهى عدوى (قوله لأن المبالغة في متزوجة الخ) حاصله أن قوله
أو اشترى داخل في حيز المبالغة لأنه عطف على قوله صغيرة وحينئذ فيكون قوله أو اشترى مبالغة
في متزوجة اشترها غير الزوج والحال انها طلقت قبل البناء وإذا كانت المبالغة المذكورة حصلت
بالمعطف فلا حاجة لقوله ولو لم يحصل المبالغة بغيرها (قوله ولا ينزل منزلة الزوج في عدم الاستبراء)
وذلك لأن الزوج يباح له وطؤها من غير استبراء اعتمادا على اخبار السيد انه استبرأها والمشتري
لا يعتمد على إخباره اتفاقا والفرق بينهما تعبدى كما قرره شيخنا العدوى (قوله خلافا لسحنون)
القائل انه لا يجب على ذلك المشتري استبراؤها لأن الفرض انها غير مدخول بها فلا وجه للاستبراء
عنده (قوله كلوطوا الخ) هذا تنبيه في وجوب الاستبراء المفهوم من قوله يجب الاستبراء بمحصول
الملك وكأنه قال يجب الاستبراء بمحصول الملك كما يجب باخراجه حقيقة أو حكما وقول الشارح
كلوطوا لسيدها مفهوما أنها لو كانت موطوءة لغيره بأن زنت فلا يجب على السيد استبراؤها إذا أراد
بيعها وأما ان أراد تزويجها فانه يجب عليه استبراؤها والحاصل انه لا يجب الاستبراء في البيع
الا من وطء المالك وفي التزويج يجب من وطء المالك وغيره هذا هو الذى يدل عليه كلامهم والفرق
أن السكاح لا يصح في المستبرأة مطلقا بخلاف البيع فانه يجوز بيع المعتدة والمستبرأة من غير المالك
انظر بن (قوله فلا بد من استبراء ثان للمشتري) أى إذا أراد وطأها ولا يعتمد على قول البائع
أنه قد استبرأها قبل بيعه (قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله) قال شيخنا هذه يفهم منها
قوله وقبل قول سيدها بالأولى وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطؤها اعتمادا على قول المشتري اشترى
من يدعى أنه استبرأها فأولى أن يعتمد على قوله استبرأها وقوله تزويجها أى وأما وطؤه هو أى
المشتري فلا يجوز له أن يعتمد فيه على دعوى البائع أنه استبرأها كما مرأى وكذلك يجوز للمشتري
من مدعيه بيعها من غير استبراء اعتمادا على دعوى البائع كذا قال عبق وفيه نظر إذ لا يحتاج في
هذا الاعتماد إذ لا يجب الاستبراء لأرادة البيع الا في الموطوءة للبائع وهذه غير موطوءة للبائع
(قوله على استبراء واحد) قال بن الذى يتبادر من النقل أن المراد استبراؤها قبل عقد الشراء فقط وبذلك
ينتنى تكراره مع المواضة الآتية فقول الشارح بأن توضع الخ أى قبل عقد الشراء وقوله حتى ترى
الدم أى فبعد رؤيته يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثان (قوله حيث يجب على كل منها)

لها اعتماداً على دعوى بانها (و) جاز (اتفاق البائع) لأمة (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) حيث يجب على كل

الحصول غرضهما بذلك بان توضع تحت يدا مبن حتى ترمى الدم (وكالمطواة باشتباه) معطوف على قوله كالمطواة ان يمت وأعاد السكف لبعده الفصل أى (٤٩٣) ويجب استبراء الأمة إذا وطئت غاطا كما لو زنت أو غصبت قبل أن يطأها

وفائدة الاستبراء في هذه مع ان الولد لاحق به تظهر فيمن رماه بأنه ابن شبهة فلا يحد إذا لم يستبرأ وإلاحد (أوساء الظن) أى يجب الاستبراء بحصول الملك إذا ساء للشرى مثلاظنه بالأمة التي اشتراها ومثله بقوله (كن) أى كامة (عنده) أى عند الشترى مودعة أو مرهونة مثلا (تخرج) في قضاء الحوائج أو يدخل عليها فاشتراها لاحتمال أن تكون قد وطئت بزنا أو غصبت ولا يترض على هذا بأمنته المملوكة تخرج في قضاء الحوائج لأن ذلك يشق فياته (أو) كانت مملوكة (لكتاب) عنها لا يمكنه الوصول إليها عادة أولصي أو امرأة أو محرم (أو محبوب) يجب استبراؤها على مشترها مثلا (أو مكتبة) تصرف بالخروج والدخول (محجزة) عن الأداء ورجعت رقا فيجب على سيدها استبراؤها وهذه الثلاثة من أمثلة سوء الظن (أو أضع فيها) أى في الأمة

أى بأن كان البائع قد وطئها والمشتري اشتراها لأجل الوطء (قوله أى ويجب استبراء الأمة) أى وكذلك الحرة إذا وطئت غلطا لكن بثلاثة أفرأه (قوله كما لو زنت) أى كما يجب استبراؤها لو زنت أو غصبت (قوله قبل أن يطأها) متعاقب قوله يجب استبراء الأمة إذا وطئت غلطا وظاهره وجوب استبرائها ولو كانت ظاهرة الحمل من السيد قبل الوطء باشتباه وما معه من الزنا والغصب وهو ما اختاره ابن رشد لاحتمال انقشاش الحمل وقيل انه لا يجب الاستبراء في هذه الحالة ولا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها (قوله في هذه) أى الموطواة باشتباه (قوله مع ان الولد لاحق به) أى بالسيد لأنه للفراش وقوله تظهر إلى آخر ما ذكره من التفصيل في الحدوعدمه مقديما إذا كان الولد يمكن أن يكون من وطء الشبهة بأن أنت به لستة أشهر فأكثر من وطء الشبهة أما ان أنت به لحضة أشهر منه فالخدم مطلقا ومقديما إذا لم ينفع السيد ولا فلاحد (قوله فيمن رماه) أى رمى ولد الموطواة بشبهة (قوله مودعة أو مرهونة مثلا) أى والحال انها حاضت عنده (قوله أو يدخل عليها) أى يخل بها سيدها أو غيره وهى عند المودع أو للرتن وأما ما سياتى من ان من اشترى الأمة المودعة أو المرهونة عنده والحال انها قد حاضت عنده فلا يجب عليه استبراؤها فمحمول على ما إذا كانت لا تخرج ولم يصب عليها أحد فأتى مفهوم ما هنا (قوله لان ذلك يشق في أمته) أى لأن الاستبراء في أمته كلما خرجت ودخلت فيه مشقة بخلاف المرهونة والمودعة إذا كانتا تخرجان واستبراها فان استبرا كل واحدة مرة واحدة فلا مشقة فيه هذا وقد أفاد بعضهم أن محل كون أمته التي تخرج في قضاء الحوائج لا استبراء فيها إذا كانت مأمنة أما غيرها فيجب استبراؤها إذا خرجت قولا واحدا وفي المجهولة الحال قولان قاله شيخنا (قوله أو محرم) أى أو كانت الأمة مملوكة لحرم من محارمها بان كانت مملوكة لابن أخيها أو ابن أختها وباعها لرجل أجنبي منها فيجب عليه استبراؤها إذا أراد وطأها (قوله فيجب استبراؤها على مشترها) أى لسوء الظن بها وأما البائع فلا يجب عليه استبراء لان البائع لا يجب عليه الاستبراء إلا إذا وطئ وما في عقبه في صواب وذلك ان البائع إذا كان لا يجب عليه استبراؤها مع تحقق زناها فاحرى مع سوء الظن انظر بن (قوله مثلا) أى وكذا من تجدد ملكه لها بية أو صدقة أو ميراث (قوله تصرف الخ) أى وأما لو كانت لا تخرج من بيت سيدها ثم محجزة فلا يجب على سيدها استبراؤها (قوله ولا يكتفى الخ) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن اه عدوى (قوله ولو قدم بها الموضع معه) أى لأن كلا من الموضع والرسول الذى باذن يده كيد المالك والظاهر ان علم الموضع ان الموضع معه لا يأتى بها وإنما يرسلها مع غيره بمنزلة اذنه له في الارسال اه خش (قوله وسواء كان السيد) أى قبل موته حاضرا أو غائبا أى وكان يمكنه الوصول إليها خفية وأما لو كان غائبا ولا يمكنه الوصول إليها وكانت لا تخرج في حوائجها فانه لا يجب على الوارث استبراؤها وله وطؤها بلا استبراء أى وسواء أقر السيد بوطئها أم لا ولو كان قد استبراها قبل موته وسواء كانت تلك الأمة قنا أو أم ولد لا يقال ان أم الولد لا تورث فلا يظهر هذا مع قول الشارح ويجب الاستبراء على الوارث الآن يقال يظهر هذا في أم الولد إذا أراد الوارث أن يتزوج بها تأمل اه ابن عبد السلام ولو قيل في الأمة التوفى عنها سيدها ولم يقر بوطئها لا تحتاج للاستبراء غائبا كان سيدها أو حاضرا ما كان

بأن دفع ثمن لمن يشتريها له به فاشتراها (وأرسلها مع غيره) من غير اذن في ارسالها فعاضت في الطريق وجب على سيدها بعيدا استبراؤها ولا يكتفى بهذه الحيضة لأن الرسول حينئذ ليس بأمينه بخلاف لو قدم بها الموضع معه أو أرسلها باذن (و) يجب الاستبراء على الوارث (بموت سيد) وسواء كان السيد حاضرا أو غائبا (وان استبرئت) أى استبراها سيدها قبل موته فلا بد من استبراء الوارث

أو انقضت عدتها) من زوجها التوفى أو الطلق لها بحيث حلت لسيدها قبل موته فيجب الاستبراء على الوارث بخلاف لو مات قبل انقضائها (و) يجب الاستبراء (بالعقر) تنجيزاً أو تعاقباً فليس لأجنبي تزوجها قبل استبراءها بحجة إن لم يستبرأ معها قبل العتق ولم يخرج من عدة زوجها قبل العتق أيضاً وأما لو استبرأها قبله أو انقضت عدتها (٤٩٣) فأعتقها فقد حلت مكانها للزواج وأما

العتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة وهذا في العنق وأما أم الولد فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولو استبرأها السيد قبل العتق كما أشار له بقوله (واستأنفت) الاستبراء بحجة بعد عتقها (إن استبرأت) قبل عتقها أو انقضت عدتها ولا يكفيها الاستبراء ولا العدة السابقة على العتق (أو غاب) سيدها عنها (غيبه) علم أنه لم يقدم) منها لحاض في غيبته ثم أرسل لها العتق (أم الولد فقط) فاعل استأنفت لأنها فراش للسيد فالحيضة في حقها كالعدة في الحرة فكأن الحرة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكفي بما ذكر فكذا أم الولد وقوله فقط أي بخلاف العنق فتكفي بالاستبراء السابق على العتق وقوله (بحجة) راجع لجميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا يمكن أن يكون الحيض وسيأتي استبراء الصغيرة والبالغة (وإن

بعيداً ألتري أنها لو أتت بولد لم يلحق بسيدها فلم يبق الاستبراء إلا لسوء الظن (قوله أو انقضت الخ) أي أن الأمة إذا مات زوجها أو طلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فإنه يجب استبرأؤها على وارثة لأنها حلت للسيد زمناً ما فلا يستبراء هنا لسوء الظن إلا ما منع له من وطئها وكذا يجب الاستبراء على المشتري فيما إذا انقضت عدتها من زوجها ثم باعها سيدها (قوله بخلاف لو مات) أي السيد قبل انقضاء عدتها من زوجها التوفى أو الطلق لها فلا يجب الاستبراء على الوارث لأنها لم تحل لسيدها زمناً ما فإذا علمت أن حكم ما إذا مات بعد انقضاء العدة مغير لحكم ما إذا مات قبل انقضائها تعلم أن قول المصنف أو انقضت عطف على إن استبرأت لا على اشترت لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تنقض عدتها بل وإن انقضت مع أنه إذا لم تنقض فلا استبراء (قوله ولم يخرج من عدة زوجها) أي المطلق لها أو التوفى عنها قبل العتق (قوله وأما العتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة) ما ذكره من عدم الاستبراء فيما إذا أعتق وتزوج مقيد بما إذا كان يطؤها قبل العتق وأما إذا اشتراها فأعتقها عقب الشراء وعقد عليها فلا بد من استبراءها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه (قوله أو إن انقضت الخ) أي أولم يستبرأها ولكن انقضت عدتها من موت زوجها أو طلاقه إذا كانت متزوجة ثم أعتقها بعد انقضائها فلا تكفيها تلك العدة السابقة على العتق كما أنه لا يكفيها الاستبراء الحاصل قبله إذا كان استبرأها ولا بد من استئناف الاستبراء بحضة بعد العتق (قوله علم أنه الخ) أي وكان يمكنه الوصول إليها خفية وإلا فلا استبراء (قوله ولا تكفي بما ذكر) أي من الاستبراء والغيبه الحاصلين قبل الموت والطلاق (قوله فتكفي بالاستبراء السابق على العتق) أي وأما في الموت فإنها تستأنف الاستبراء فتحصل أن السيد إذا مات فلا بد من الاستبراء كانت أم ولد أو غيرها ولو استبرأت قبل الموت أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنها قبله غيبة يمكنه فيها الوصول إليها وأما إن أعتقها فأم الولد لا بد من استبرائها ولو كانت قد استبرأت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً ثم أرسله أي العتق لها وأما غير أم الولد فتستبرأ أيضاً ما لم تكن استبرأت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان غائباً قبله وإلا اكتفت بذلك ولا تحتاج لاستئناف استبراء (قوله راجع لجميع ما تقدم من أول الباب) أي وهو قوله يجب الاستبراء بحصول الملك الخ وعلم من قوله بحضة أن القرء هنا ليس هو الطهر كالعدة بل الدم فيمجرد رؤيته حصلت البراءة فلم تشتري المتع غير ما بين السرة والركبة على ما مر في الحيض (قوله ممن يمكن حيضاً) أي ولم يتأخر عن عاداتها للمتادة للنساء وهو إتيانه في كل شهر (قوله وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر) أي كما إذا كانت عاداتها أن الدم يأتيها بعد كل أربعة أشهر أو خمسة إلى تسعة أشهر وقوله على الراجح أي من قول ابن القاسم وهما الاكتفاء بثلاثة أشهر أو تنتظر الحيضة • والحاصل أنه إذا كانت عاداتها أنها لا تحيض إلا بعد تسعة أشهر فلم يختلف قول ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وإن كانت لا تحيض إلا لأكثر من ثلاثة أشهر إلى تسعة فاختلف قول ابن القاسم هل تنتظر الحيضة أو تكفي بثلاثة أشهر الأول سمع يحيى والثاني سمع عيسى وهو الراجح فعلم أن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو أربعة

تأخرت) الحيضة لا عن أم الولد بلا سبب عن عاداتها وكانت عاداتها أن تأتيها قبل ثلاثة أشهر أو تأخرت لسبب رضاع أو مرض كما أشار له بقوله (أو أرضت أو مرضت) سواء كانت عاداتها أن تأتيها قبل الثلاثة أو بعدها (أو استحيضت ولم تحيض) بين دم الحيض والاستحاضة (ثلاثة أشهر) مدة استبرائها وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر على الراجح

(كالصغيرة) الميطقة للوطء (واليايسة) من الحيض (ونظر النساء) المارقات والجمع ليس بشرط فيمن عادت أن يأتيها الحيض قبل الثلاثة فتأخر لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم تميز لافيمن عادت أن يأتيها بعد الثلاثة ولا فيمن تأخر لرضاع ومرض ولا في صغيرة وآيسة (فإن ارتبن) بحس بطن (٤٩٤) (فتسعة) أشهر فإن زالت الريبة حلت وإلا مكثت أقصى أمد الحمل (و) استبرئت الحامل (بالوضع) لجميع حملها وإن

دما اجتمع (كالعدة) فلا يكفى بعضه وتربصت إلى أقصى أمد الحمل إن ارتابت (وحرّم) على المالك (في زمنه الاستمتاع) بجميع أنواعه من وطء ومقدّماته حاملا أم لا لأن يكون الاستبراء من زنا أو غصب أو اشتباه وهي بيئة الحمل من سيدها فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها كما تقدم نحوه في العدة * ولما فرغ من الكلام على ما يوجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وإن لم يكن على الترتيب فقال (ولا استبراء) على صغيرة (إن لم تطق الوطء) كبرت ثمار فأقل وهذا مفهوم أطاقت الوطء (أو) أطاقت لكن (حاضت تحت يده) أي عنده ولم تحصل إساءة ظن (كدودة) ومرضه وقائمة زوجته وولده الصغير أو نحو ذلك من مبيعة بالخيار ولم تخرج (لتصرف في حوائجها) ولم يلج (أي يدخل) عليها سيدها ثم اشتراها أو ملكها بوجه أو

أوستة أو أكثر تكفي في الاستبراء بثلاثة أشهر بخلاف العدة فإن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو بعد سنة أو خمس سنين أو عشرة على ما قبل فلا بد من الحيض ولا تكفي ثلاثة أشهر والفرق أن العدة ثبتت بالقرآن فشد فيها وأما الاستبراء فقد ثبت بخبر آحاد (قوله كالصغيرة واليايسة) هاتان تمام الستة الستة من قوله بحضة الشارع لها بقول المصنف وإن تأخرت أو أرضت أو مرضت أو استحضت ولم تميز كاليايسة والصغيرة (قوله فيمن عادت الخ) أي فإذا انظر النساء المارقات لمن ذكر وقلن إنما لا حمل بها فإنه يكتمى بالثلاثة الأشهر (قوله لافيمن عادت الخ) أي لأن هذه المسائل الأربع يكتمى فيها بالثلاثة الأشهر من غير نظر النساء وما قبله الشارح من أن نظر النساء خاص بما ذكره من المسائلين دون هذه المسائل الأربع هو محصل نقل المواق وإن عرفة (قوله فإن زالت الريبة الخ) صوابه فإن لم تزد الريبة حلت وهذا صادق بما إذا زالت أو بقيت بحالها وإلا بان زادت مكثت أقصى أمد الحمل * والحاصل أنه إن زالت الريبة قبل التسعة الأشهر أو بعد تمامها حلت بمجرد زوالها وإن استمرت الريبة بعد التسعة أشهر فإن لم تزد حلت بمجرد تمام التسعة وإن زادت مكثت أقصى أمد الحمل كما أفاد ذلك نقل بن عن ابن رشد (قوله وتربصت إلى أقصى أمد الحمل إن ارتابت) أي إن ارتابت بعد الوضع بحس بطن تربصت أقصى أمد الحمل (قوله فلا يحرم وطؤها) بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل إنه حائز واختار بن ماقاله ابن رشد من الحرمة لاحتمال انقشاش الحمل (قوله كدودة ومرضه) أي حاضت عنده ثم اشتراها من سيدها وكذا يقال في أمة وزوجته وأمة وولده (قوله ومبيعة بالخيار) حاصله أن الشخص إذا اشترى أمة بالخيار له أو للبائع أو لغيرها وقبضها المشتري عنده فحاضت في أيام الخيار فأمضى من له الخيار البيع فإن المشتري لا يحتاج لاستبرائها بحضة ثانية وحلها وطؤها (قوله ولم تخرج ولم ياج عليها سيدها) هذان القييدان راجعان للودعة وما بعد ما وهى المبيعة بخيار فإن تخلف قيد منهما فلا بد من الاستبراء لسوء الظن (قوله لأن وطأه الأول صحيح) أي والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد وما ذكره من عدم الاستبراء هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك فإنه ينتفى بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفى إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (قوله لأنه التوهم) أي لأنه يتوهم أنه إذا اشتراها قبل البناء يلزمه استبرائها وأما بعد بنائه بها فلا يتوهم وجوب استبرائه إنما لأن الماء مائه ووطؤه الأول صحيح والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد ومن العلوم أن ما بعد المبالغة لا بد أن يكون متوهاا وبعبارة بن وكان الأولى أن يقول وإن قبل البناء لأن القابل وهو ابن كنانة إنما يوجب الاستبراء إذا كان الشراء قبل البناء (قوله بالعقد عليها) أي على من أعتقها * وحاصله أن محل كونه إذا اشترى زوجته قبل البناء بها لا يجب عليه استبرائها ما لم يقصد بتزوجه لها إسقاط الاستبراء الذي يوجب الشراء الحاصل بعد وإلا عومل بنقيض مقصوده (قوله أو اشترى زوجته) هذه عكس ما قبلها لأن التي قبلها كان يطؤها أولا بالملك

بت البيع من له الخيار فلا استبراء لأنه علم براءة زوجها بالحيض ولم يحصل إساءة ظن وهذا مفهوم قوله إن لم توفن البراءة (أو أعتق) أمته الموطوءة له (وتزوج) أي أراد أن يتزوجها فلا استبراء عليه لأن وطأه الأول صحيح (أو اشترى زوجته وإن) كان الشراء لها (بعد البناء) بها لأن الماء مائه ووطؤه الأول صحيح وهذا مفهوم قوله ولم يكن وطؤه مباحا ولو قال وإن قبل البناء لكان أحسن لأنه التوهم ومحل ما لم يقصد بالعقد عليها إسقاط الاستبراء وإلا وجب عليه ثم فرع على قوله أو اشترى زوجته

قوله (وإن باع) الزوج زوجته (الشترأة) (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها (أو) لم يسهلها ولكنه (أعتق) بعد ما دخل بها قبل الشراء (أومات) بعد ما دخل واشترى (أو) كان الزوج مكاتباً فاشترى زوجته بعد ما دخل بها (عجز) هذا الزوج (المكاتب) فرجعت لسيده بأن انتزعتها منه (قبل وطء الملك) الحاصل بالشراء ظرف تنازعه الأفعال الأربعة (لم نعمل لسيده) فباعها العتق أى لم نعمل لسيده اشتراها أو ورثها أو انتزعتها من مكاتبه عند عجزه (ولازوج) يريد تزوجها بعد العتق أو بعد الموت أو البيع أو عجز المكاتب (إلا بقرأين) أى طهرين (عدة فسخ النكاح) بالجربد (٤٩٥) أو بيان من قرأين وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف أى هما

فصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح فصار يطؤها بالملك (قوله وإن باع الزوج زوجته الفسخ) يعنى ان الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهى زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك فلا نحل لسيدها المشتري وللمن زوجها له إلا بقرأين عدة فسخ النكاح لانه بمجرد الشراء انفسخ النكاح ولم يحصل منه بعده وطء الملك أو أعتقها بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا نحل لمن تزوجها غير العتق إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أومات بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا نحل للوارث وللمن زوجها له الوارث إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء فلا نحل لسيده المكاتب ولا لمن زوجها له ذلك السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أومات قبل أن يطأها بالملك ورجعت لسيده فلا نحل لسيده وللمن زوجها له السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح (قوله تنازعه الأفعال الأربعة) أى وهى باع وأعتق ومات وعجز (قوله فيما عدا الفسخ) أى ان قوله لم نعمل لسيده في غير صورة العتق وقوله ولا زوج في جميع الصور (قوله انه اذا لم يدخل الفسخ) أى فاذا اشترى زوجته قبل أن يدخل بها ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكفى في حلها للسيد أو الزوج حيضة الاستبراء (قوله استبرئت بحيضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وأما في البيع فيجب على كل من البائع والمشتري استبراؤها بحيضة ويجوز اتفاهما على حيضة واحدة كما مر (قوله كحصوله بعد حيضة) حاصله انه اذا اشترى زوجته بعد ان بنى بها فحاضت بعد الشراء حيضة فأعتقها أو باعها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكتفى في حلها للمشتري ولمن زوجها له للمشتري ولمن زوجها بعد العتق ولا ووارث ولمن زوجها الوارث بحيضة أخرى بعد الموت أو العتق أو البيع فقول الشارح وما معه أى من العتق والموت (قوله أو حصول ما ذكر) أى من البيع أو الموت (قوله بعد حيضتين) أى حصلتا بعد الشراء وقبل وطء الملك وحاصله انه اذا اشترى زوجته للدخول بها فحاضت عنده حيضتين ثم أعتقها قبل أن يطأها بالملك فانها نحل لمن زوجها من غير استبراء (قوله فلا استبراء عليها) أى لما مر من ان العتق لا يوجب الاستبراء إلا اذا لم يتقدم قبله استبراء والابان تقدمه استبراء كما هنا فلا يوجب وهذا في القن وأما أم الولد فقد مر أن عتقها يوجب الاستبراء مطلقاً تقدمه استبراء آخر أم لا فقوله أو حيضتين راجع لغير العتق لان كلامه هنا إنما هو في القن (قوله أى أسباب الاستبراء) أشار الشارح الى ان ضمير حصلت راجع للأسباب المفهومة ضمناً من الكلام السابق وقوله وما عطف عليه أى من الخروج عن الملك حقيقة أو حكماً مثل موت الملك أو عتقه لها (قوله فتكتفى به غير أم الولد) أى وأما هى إذ ماتت سيدها أو عتقت فلا بد من استئناف

عدة فسخ النكاح الناشئ من شراء الزوج لزوجته لأن عدة فسخ نكاح الأمة قرآن كمدة طلائها ومفهوم وقد دخل انه اذا لم يدخل كفت حيضة الاستبراء وأشار إلى مفهوم قوله قبل وطء الملك بقوله (و) ان باع المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها (بعده) أى بعد وطء الملك استبرئت (بحيضة) لأن وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح (كحصوله) أى ما ذكر من بيع ومات (بعد حيضة) حصلت بعد الشراء وقبل وطء الملك فلما تكفى بحيضة أخرى تكمل بها عدة فسخ النكاح وتعتق عن حيضة الاستبراء (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) فعلها حيضة الاستبراء وهذا في غير العتق لأن القن اذا عتقت بعد الحيضتين فلا استبراء

عليها بخلاف أم الولد تعتق بعدها فلما تستأنف حيضة كمبر (أو حصلت) عطف على لم تطق الوطء أى ولا استبراء ان لم تطق الوطء ولان حصلت أى أسباب الاستبراء من حصول ملك وما عطف عليه (في أول) نزول (الحيض) فتكتفى به غير أم الولد (وهل) اكتفاؤها به (إلا) أن يمضى حيضة استبراء أى مقدار حيضة كافية في الاستبراء وهو يوم أو بضعة فان مضى قدر حيضة استبراء استأنفت ثانية (أو) عمل الاكتفاء بها إلا أن يمضى (أكثرها) يعنى الحيضة من حيث هى فلما ذكرها أكثرها أو ما اندفاقا وهما اليومان الأولان من أيام الحيض التى اعتادتها لأن الدم فيها أكثر اندفاقاً من باقي الحيضة (تأويلان) فلم انه إن حصل انتقال الملك قبل مضى قدر حيضة استبراء اكتفت بتلك الحيضة اتفاقاً وإن حصل بعدها وبعد مضى أكثرها اندفاقاً لم تكف بها واستأنفت أخرى اتفاقاً

وما بينهما محل الخلاف
(أو استبرأ أبى جارية
ابنه) الصغير أو الكبير
عند إرادته وطأها تعدياً
منه ولم يكن الابن وطئها
(ثم) بعد استبرائها من
غير ماء ابنه (وطئ) لآب
فقدم ملكها بالقيمة بمجرد
جلوسه بين فخذيه
وحرمت على ابنه ولا
يحتاج إلى استبراء ثان بعد
ذلك لأن وطأه صار في
مملوكة بعد استبرائها وكذا
لو استبرأها الابن فوطئها
أبوه وهذا هو المشهور
(وتؤولت) أيضاً (على
وجوبه) أي الاستبراء
لفساد وطئه لانه قبل
ملكها بناء على أن الآب
لا يضمن قيمتها بتأذنه
ولو بالوطء بل يكون الابن
التمسك بها في عسر الآب
ويسره (وعليه الأقل) بن
الاشياخ فان لم يستبرئها
الآب لوجب عليه
الاستبراء اتفاقاً ولو وطئها
الابن لحرمت على الآب
فلا يملكها الآب بوطئه
(ويستحسن) الاستبراء
لبائنها (إن غاب عنها
مشتري بخيار له) أو لغيره ثم
ردها على البائع (وتؤولت)
على الوجوب أيضاً)
واستقر به المصنف في
التوضيح * ثم شرع يشكك
على المواضعة وهي

الاستبراء ولو كانت استبرئت أو اغضت عدتها قبل الموت أو العتق كما مر (قوله وما بينهما) أي بأن
حصل الملك بعد نزول الدم يوماً وقبل تمام اليوم الثاني وقوله محل الخلاف أي فعل الأول تستأنف
الاستبراء وعلى الثاني لا تستأنف هذا واعلم أن المدونة قالت إذا حصل موجب الاستبراء في أول
حيضها اكتفت بذلك ولا تحتاج في استبرائها لحيفة ثانية وإذا حصل اللوجب بعد أكثر حيضها
فلا بد من الاستئناف فاختلف الاشياخ في المراد بأكثر الحيض هل المراد أكثره زماناً أو أكثره
اندفاعاً والاول لأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن مناس فاذا كانت عادت في الحيض ستة أيام
وملكها بعد نزوله عليها يومين اكتفت بذلك الحيض على الاول لا على الثاني لأن اللوجب حصل بعد
أكثره اندفاعاً أي سيلاناً وجرياً والتأويل الاول لا ينافيه قول المدونة وإن حصل اللوجب في أول
الحيض اكتفت به لأن المراد الاول حقيقة أو حكماً بأن لا يحصل بعد أكثره زماناً إن ابن المواز
قيد قول المدونة إذا حصل اللوجب في أول الحيض اكتفت به بما إذا لم يحصل اللوجب بعد مضي
زمن من الحيض يكفي في الاستبراء وإلا استأنفت ولو بقي أكثر زمان الحيض كما لو كان عادت ستة
أيام فملكها بعد نزول الدم عليها يوماً أو بعضه بمضاهة بال فلا بد من استئناف الاستبراء لتقديم حيضة
الاستبراء إذا علمت هذا فقوله المصنف وهل إلا أن يمضي حيضة استبراء معترض بأن هذا ليس
بتأويل وإنما هو تقييد لمحمد بن المواز خارج عن التأويلين والتأويلان إنما هما في تفسير أكثر حيضها
في كلام المدونة هل المراد أكثره اندفاعاً أو زماناً كما علمت (قوله أو استبرأ أب) عطف على قوله لم
تطق الوطء (قوله بمجرد جلوسه بين فخذيه) أي وتلذذه بها (قوله فوطئها أبوه) أي فلا يحتاج
لاستبرائها من ذلك الوطء لانه ملكها بمجرد جلوسه بين فخذيه بالقيمة فصار وطؤه في مملوكة بعد
استبرائها (قوله وتؤولت على وجوبه) أي على وجوب الاستبراء على الأب ثانياً من وطئه الذي
حصل منه بعد الاستبراء الاول لفساد ذلك الوطء لانه في غير مملوكة (قوله فان لم يستبرئها الخ) هذا
مفهوم قول المصنف وإن استبرأ أب أنادبه الشارح أن محل الخلاف إذا كان الأب استبرأها ابتداء
قبل وطئه (قوله لوجب عليه الاستبراء اتفاقاً) أي من وطئه الذي حصل من غير تقدم استبراء عليه
(قوله ولو وطئها الابن) أي ولو كان الابن قد وطئها قبل وطء أبيه لحرمت على أبيه بوطئه إياها
ولو كان قد استبرأها قبل وطئه من ماء ابنه (قوله فلا يملكها الأب بوطئه) فيه نظر بل تقوم على
الأب متى وطئها لانه أنلفها على الابن وحرمها عليه * والحاصل انها تقوم على الأب بوطئه
إياها ثم إن كان الابن قد وطئها قبل أبيه حرمت عليها معاً وإن لم يكن وطئها قبل وطء أبيه حرمت
على الابن فقط دون أبيه (قوله ويستحسن الخ) * حاصله أن رب الأمة إذا باعها بخيار للمشتري
ثم بعد أن غاب للمشتري عليها ردها للبائع فيستحب للبائع استبرأؤها ولا يجب لأن المشتري وإن
جاز له الوطء في مدة الخيار إذا كان الخيار له إلا أنه يكون بذلك الوطء مختاراً فلا يتأتى له ردها فهي
مأمونة من وطئه فلذا كان استبراء البائع لها مندوباً لا واجباً وأما لو كان الخيار لاجني أو للبائع ورد
من له الخيار البيع بعد أن غاب المشتري عليها فانها لا تستبرأ لانه إذا كان الخيار لغير المشتري كان هناك
مانع شرعي من وطئه وهم إذا لم يراعوا المانع الشرعي لزمهم أنها إذا كانت تحت أمين كالمدودع
والمرتحن ثم ردت لربها انه يلزم استبرأؤها وهم لا يقولون بذلك وهذا هو ظاهر المصنف والمدونة
وظاهر البساطي والاقهسي وسهرام أن الاستبراء مندوب مطلقاً وقوله وتؤولت على الوجوب أي
مطلقاً كان الخيار للمشتري أو لغيره * والحاصل أن التأويل بالوجوب مطلق وأما التأويل بالاستحباب
فقبل مطلق وقبل انه مفيد بما إذا كان الخيار للمشتري خاصة (قوله أو لغيره) الذي في ح بعد قول
مانعه ظاهر المدونة كما نقله اللخمي عنها أن استحباب الاستبراء إنما هو إذا كان الخيار للمشتري فقط

نوع من الاستبراء إلا أنها تختص بمزيد أحكام ولذا أفردها بالذكر قال (٤٩٧) (وتوسع) الأمة (العالية) أي

الرائعة الجيدة التي تراد
للفراش وجوبا أقر البائع
بوطئه أولا (أو وخش)
بسكون الخاء أي
خسيسة تراد للخدمة (أقر)
البائع بوطئها) فإن لم يقربه
فلا مواضة وإنما يستبرئها
المشتري (عند من يؤمن)
متعلق بتواضع حقيقة
المواضة جعل الأمة
المشتراة زمن استبرائها عند
أمين مقبول خبره من رجل
ذی أهل أو امرأة أمينة
(والشأن) أي المستحب
(النساء) وظاهره أن
الرجل الأمين الذي لأهل
ولا محرم له يكفي والمعتمد
عدم الكفاية (وإذا رضيا)
أي المتبايعان (بغيرها) أي
بوضعها عند غيرها (فليس
لأحدهما الانتقال) عما
تراضيا عليه فليس لأحدهما
أخذها من عنده إلا لوجه
وأما إذا رضيا بأحدهما
فلكل منهما الانتقال
ومفهوم ليس لأحدهما أن
لهما معا الانتقال (ونها)
نهى كراهة (عن) وضعها
عند (أحدهما) المأمون والا
حرم (وهل يكتفى) في
المواضة (بواحدة) من
النساء وتصدق في
أخبارها عن حبسها
(قال) المازري (يخرج)
أي يقاس (على الترجمان)

وأما لو كان الخيار للبائع أو لأجنبي وغاب المشتري عليها ورد البيع من له الخيار فإن البائع لا يستبرئها
وظاهر ما نقله أبو الفرج وجوب الاستبراء مطلقا سواء كان الخيار للمشتري أو لأجنبي وكذلك
أيضا ظاهره أن الاستحباب مطابق على هذا الإطلاق حمل الشارح بهرام كلام المصنف ونحوه
للبساطي والاقهسي وتبعهما عقب وشارحا (قوله نوع من الاستبراء) أراد به العنق الأعم وهو
مطلق الكشف عن حال الرحم الشامل للمواضة (قوله إلا أنها تختص بمزيد أحكام) وذلك كالنفقة
والضمان وشرط النقد فإن النفقة في زمن المواضة على البائع وضمانها منه وشرط النقد مفسد ليعيها
بخلاف الاستبراء فإن النفقة مدته على المشتري وضمانها منه والنقد فيه ولو بشرط لا يضر
(قوله وتواضع العلية) أي سواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا وقوله أو وخش أقر البائع بوطئها أي
إذا كان البائع لم يستبرئها من وطئه والا فلا مواضة فيها كما نقله بن عن أبي الحسن وابن عرفة
والظاهر أنه يعتبر كونها وخشا أو علية بالنظر لحالها عند الناس لا بالنظر لحالها عند مالكها
قاله شيخنا واعلم أن المواضة لا يشترط فيها أن يريد المشتري الوطء فليست كالاستبراء وذلك لأن
العلية ينقص المحل من ثمنها والوخش إذا أقر البائع بوطئها يغني أن تكون حملت منه
(قوله وإنما يستبرئها المشتري) أي إذا أراد أن يطأها والانفلا والفرق بين الأمرين أنه في الفردين اللذين
يقال فيهما مواضة تجرى عليهما أحكام المواضة من لزوم النفقة والضمان مدتها على البائع وفي غيرها
تجرى أحكام الاستبراء من لزوم النفقة والضمان على المشتري (قوله زمن استبرائها) أي سواء كان
الاستبراء بحضرة أو بثلاثة أشهر على ما مر لأن المواضة كما تكون فيمن تحيض تكون في غيرها
كالصغيرة والآيسة (قوله يكتفى) أي وضعها عنده أي وهو ما حكاه اللخمي ولا يلزم من وضعها عند
من لأهل له ولا محرم جواز الخلوة بالأجنبية لجواز أن يكون له خدم أو أصحاب قاله شيخنا وقوله
يكتفى أي في تحصيل الواجب وقوله والمعتمد عدم الكفاية وهو مفاد قول الدخيرة ومن شرط
الأمين إذا كان رجلا أن يكون متزوجا (قوله عما تراضيا عليه) والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث
عين المشتري غيره لأن الضمان منه (قوله وأما إذا رضيا بأحدهما) أي مع ارتكاب التهي وقوله فلكل
منهما الانتقال أي ولو من غير وجه (قوله ونها) أي على سبيل البدلية لأمعا فالتهي
يتعلق بالبائع إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها نظرا لكونها في ضمانه ويتعلق
بالمشتري إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها قبل الاستبراء نظرا لعقد البيع كذا ذكره
بعضهم والظاهر تعلق التهي بهما معا لقرار الثاني لمن وضعت عنده كما قرره شيخنا (قوله والاحرم)
أي فالتهي إما نهى كراهة أو حرمة (قوله قال المازري يخرج الخ) أي يخرج الخلاف فيه على
الخلاف في الترجمان ومقتضاه أن التخرج للمازري من عنده والذي في الواقع عن ابن عرفة وأجراه
التونسي وابن عمرزطى الخلاف في القائف الواحد والترجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري اه
والترجمان هو الذي يفسر لغة بلغة وهو بضم أوله وثالثه كجلجلان ويفتحهما كزعفران
وبفتح أوله وضم ثالثه (قوله وأليس من باب الخبر) أي بل من باب الشهادة (قوله وهو الراجح في
الترجم) أي أن الراجح أن الترجمان لا بد فيه من التعدد لأنهما شاهدان بين الناس والحكم خلاف الماياني
للمصنف في باب القضاء من كفاية الترجمان الواحد (قوله لكن الراجح هنا لاكتفاء بالواحدة)
أي وحينئذ فلو قال المصنف وكفت واحدة لكان أولى (قوله ولا مواضة في أمة متزوجة اشتراها غير
زوجها) وذلك لعدم الفائدة في مواضعتها لدخول المشتري على أن الزوج مسترسل عليها وقوله اشتراها

٦٣ - دسوق - ثاني * أي على الخلاف فيه هل يكتفى فيه بواحد لأنه من باب الحبر أو ليس من باب الخبر فلا
يكتفى الواحد وهو الراجح في المترجم لكن الراجح هنا لاكتفاء بالواحدة (ولا مواضة في) أمة (متزوجة) اشتراها غير زوجها كما

لاستبراء فيها (و) لافي (حامل) من غير سيدها لعلم المشتري بشغل الرحم بالولد (و) لافي (معتدة) من طلاق أو وفاة إذ العدة تقضى عن المواضعة وعن الاستبراء (و) لافي (٤٩٨) (زانية) لأن الولد الناشئ عن الزنا لا يلحق بالبائع ولا بغيره (كالمردودة) لبائعه

(بعبب أو فساد) للبيع (أو إقالة إن لم يغب المشتري) على الأمة فلا مواضعة إذا استبراء في هذه عند عدم القية ومفهوم الشرط المواضعة أن ظن الوطء أو لم يظن وردت لفساد دخولها في ضمان المشتري بالقبض أوردت لعبب أو إقالة ودخلت في ضمانه برؤية الدم (وفسد) بيع المواضعة (إن هدد) المشتري فيه الثمن للبائع (بشرط) ولو من غير البائع لتردده بين الثمنية والسلفية وكذا يفسده شرط النقد وان لم ينقد (لا) أن هدد (تطوعاً) فلا يفسد وهذا حيث وقع البيع بتا فلو وقع على الخيار لم ينقد ولو تطوعاً (وفي الجبر) أى جبر المشتري (على إيقاف الثمن) أيام المواضعة على يد عدل حتى تخرج من المواضعة وعدم جبره على إخراجه من يده حتى ترى الدم فيدفعه للبائع (قولان) (و) إذا قلنا بالإيقاف خلف كانت (مصيبته) ممن قضى له (بد) وهو البائع إذا رأت الدم والمشتري أن ظهر بها حمل

غير زوجها نص على التوهم وأولى لو اشتراها زوجها المسترسل عليها (قوله) لافي حامل من غير سيدها أى سواء كانت حاملاً من زنا أو من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة كون وضع الحمل استبراء لا موضعة لزوم النفقة والضمان من المشتري لأن البائع (قوله) لعلم المشتري البيع (أى وحينئذ فلا فائدة في مواضعها) (قوله) ولا في زانية) حاصله أنه إذا زنت الأمة فباعها المالك بعد زناها فلا يجب على المشتري مواضعها وينتظر حيضة يستبرأ بها ففنى للمواضعة عنها لا ينافى وجوب استبرائها وفائدة كون هذه الحيضة استبراء لا مواضعة ترتب النفقة والضمان على المشتري لاطى البائع وان حملت من ذلك الزنا استبرأها بوضع الحمل (قوله) ومفهوم الشرط المواضعة الخ) حاصله أنه إذا غاب عليها المشتري ثم ردها بعبب أو لفساد أو بإقالة فيجب على البائع مواضعها بمعنى استبرائها إن ظن أن المشتري قد وطئها حين غاب عليها أو لم يظن أنه وطئها وكان الرد بعد دخولها في ضمان المشتري كما إذا ردها المشتري لفساد البيع بعد أن قبضها بقصد الملك أو كان ردها لعبب أو إقالة بعد رؤية الدم وأما لو ردها المشتري قبل تعلق ضمانها به بأن ردها بعبب أو إقالة قبل رؤية الدم أو ردها لفساد البيع والحال أنه لم يقبضها بنية الملك بل قبضها ائتمانا على استبرائها فلا يستبرأها البائع إذا ردت إليه فقول الشارح ومفهوم الشرط المواضعة مراده بها الاستبراء أى استبراء البائع لها وقوله وردت لفساد أى والحال أنها ردت لفساد بعد دخولها في ضمان المشتري بالقبض وهذا قيد في قوله أو لم يظن ومراده بالقبض قبضها بقصد الملك كما علمت (قوله) وفسد بيع المواضعة (أى البيع المدخول فيه على المواضعة نصاً) (قوله) ولو من غير البائع (أى ولو كان الشرط من غير البائع وأولى إذا كان الشرط منه) (قوله) لتردده بين الثمنية والسلفية (أى لأنه يحتمل أن ترى الدم فيمضى البيع فيكون المدفوع ثمناً ويحتمل أن لا تراه فيرد البيع فيكون ما هده سلفاً) (قوله) وكذا يفسده شرط النقد وان لم ينقد (أى وحينئذ فلو قال للصنف وفسد إن شرط النقد لكان أولى لأن المقصد انما هو شرطه ولو لم ينقد بالفعل وانما يفسد البيع بشرط النقد إذا اشترطوا المواضعة أو جرى بها العرف فان لم تشترط ولا جرى العرف بها بل بعدمها كما في مصر لم يفسد البيع بشرط النقد ويحكم بالمواضعة ويجبر البائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطلبه ولو طبع عليه (قوله) وهذا) أى جواز التقذولو تطوعاً (قوله) لمنع التقذولو تطوعاً (أى لما فيه من فسح مافى الدمة في مؤخر لأن الثمن في ذمة البائع مدة الخيار فاذا مضت فسخ في الجارية التي تأخر قبضها حتى ترى الدم اه عدوى (قوله) قولان) الأول للمالك في الواضعة والمجموعة وهو ظاهر مافى البيوع الفاسدة من المدونة والثانى للمالك في العتبية وهو ظاهر مافى الاستبراء من المدونة والأظهر منهما الجبر الذى هو الأول (قوله) وإذا قلنا بالإيقاف (أى وأوقفاه بالفعل ييد عدل تخلف) (قوله) أن ظهر بها حمل (أى من البائع وأما أن ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحيضة وقد تلف الثمن فالمشتري غير كآقال ابن المواز في قبولها بالعبب أو الحمل بالثمن التالف وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردها وكانت مصيبة الثمن التألف منه) (قوله) وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه) أى تقديم قوله ومصيبته ممن قضى له به وقوله عليه أى على القول بالإيقاف ونصه هكذا ومصيبته ممن قضى له به وفى الجبر على إيقاف الثمن قولان (قوله) براضيهما (أى وإماناً لم يوقف فلا يتأتى ذلك لأن ماله معه

(قوله)

أو هلكت أيام المواضعة وما شرحنا عليه من تأخير قوله ومصيبته الخ

على قوله وفى الجبر هو الصواب لأنه مفرع على القول بالإيقاف وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه وأما على القول بفسد الجبر فكذا ذلك ان وقف براضيهما ٥ ولما أنهى الكلام على العدة منفردة والاعتبراء كذلك شرع فى الكلام عليهما لو اجتماعاً متفقين

أى من نوع ومختلفين أى من نوعين ويسمى ذلك بيب تدخل العدد قال بعضهم وهو باب يمتحن به الفقهاء * وحاصله ان الصور تسع باعتبار القسمة العقلية وسبع في الواقع لأن الطارىء اما عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على كل من الثلاث تسع غير انه لا يتصور طرو عدة وفاة أو طلاق على عدة فالطارىء يهدم السابق إلا إذا كان الطارىء (٤٩٩) أو المطرو عليه عدة وفاة فأقصى

الأجلين فقال

﴿ فصل * إن طراً موجباً ﴾

أو استبراء (قبل تمام عدة

أو استبراء انهم الأول)

أى بطل حكمه مطلقاً كان

للوجبان من رجل

أو رجلين بفعل سائق أم لا

(واكتفت) أى استأنت

حكم الطارىء في الجملة

إذ قد تمسكت أقصى

الأجلين ومثل للقاعدة

التي ذكرها وبدأ بطرو

عدة على عدة بقوله

(كزوج بائنته) بأن طلقها

بعد الدخول بائناً دون

الثلاث (ثم) بعد ان

تزوجها (يطلق) أى

يطلقها أيضاً (بعد البناء)

فتأنت عدة من طلاقه

الثاني وينهدم الأول (أو)

بعد تزوجها (يموت

مطلقاً) بنى بها أولاً

فتأنت عدة وفاة وتهدم

الأولى ومثل لطرو عدة

طلاق على استبراء بقوله

(وكستبراء من) وطء

(فاسد) من شبهة أو غيرها

وهى ذات زوج (ثم يطلق)

الزوج فتأنت عدة

الطلاق من يومه وينهدم

الأول أى الاستبراء فان

(قوله أى من نوع) أى بأن كان كل من العدة والاستبراء بالاقراء أو بالأشهر (قوله أى من نوعين) أى بان كانت العدة بأشهر والاستبراء بالحيض (قوله يمتحن به الفقهاء) أى لاشتباه صورته (قوله غير أنه لا يتصور) أى لا يتأتى أن يحصل في الخارج ما ذكر والذي يتأتى إنما هو طرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على عدة طلاق كما إذا طلق زوجته بائناً ثم تزوجها قبل كمال عدتها وطلقها ثانياً أو مات عنها أو بعد ان شرعت في عدة الطلاق زنت أو غصبت أو وطئت غلطاً ويتأتى أيضاً طرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على استبراء كما لو وطئت غلطاً أو غصبا فلما شرعت في الاستبراء طلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً ثانياً أو غصبا أو بزنا ويتصور أيضاً طرو استبراء على عدة وفاة كما لو مات زوجها وشرعت في العدة فوطئت غلطاً أو بزنا أو غصبت فهذه سبعة (قوله فالطارىء الخ) هذا اشارة لضابط هذا الباب

﴿ فصل في تدخل العدد ﴾ (قوله لعدة مطلقاً) أى كانت عدة وفاة أو طلاق (قوله قبل تمام عدة) كما لو طلق زوجته بالدخول بها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وطلقها بعد البناء أو مات عنها أو انها قبل تمام عدة الطلاق البائن وطئت بغصب أو غلطاً كان الواطئ لها مطلقاً أو غيره وكما لو مات زوجها فشرعت في عدة الوفاة فطراً عليها زناً أو غصبت قبل تمام العدة فقد اندرج تحت قوله ان طراً موجب لعدة أو استبراء قبل تمام عدة أربع صور (قوله أو استبراء) أى أو قبل تمام استبراء كما لو وطئت غصبا أو غلطاً أو بزناً فشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً أو غصبا أو زناً من الواطئ الأول أو غيره (قوله بفعل سائق) أى جائز كالطلاق وقوله أم لا أى كالزنا والغصب (قوله في الجملة) أى في بعض الحالات وهذا راجع لقوله انهدم الأول واكتفت أى غالباً (قوله إذ تمسكت أقصى الاجلين) أى إذا كان الطارىء والمطرو عليه عدة وفاة كالوشرعت تعقد من طلاق رجعى أو تستبرأ من زنا فأت زوجها أو مات زوجها وشرعت في عدة الوفاة فوطئت بزناً أو غصبت كما يأتى (قوله ثم يطلق) أى قبل تمام عدة الطلاق الأول (قوله بعد البناء) أى وأما لو طلقها قبل البناء فانه بائنته على عدة الطلاق الأول (قوله فتأنت عدة من طلاقه الثاني) أى لأن تزوجه وبناءاً بها يهدم عدة الطلاق الأول (قوله أو غيرها) أى كزنا أو غصب (قوله ثم يطلق الزوج) أى قبل تمام الاستبراء (قوله ثلاثاً قروء) أى فتأنت بعد الطلاق ثلاثاً قروء وكذا يقال فيما بعده (قوله ان كانت حاملاً) أى من الزنا وطلقها زوجها فحل بوضع الحمل لما يأتى من أن حمل الزنا يهدم أثر نفسه وأثر الصحيح السابق عليه ان كان ذلك السابق طلاقاً لا موتاً (قوله ومثله) أى مثل طرو الطلاق على الاستبراء في انهدام حكم الأول واستئناف حكم الثاني طرو استبراء على استبراء (قوله لو مات) أى الزوج بعد شروعها في الاستبراء (قوله فأقصى الاجلين) أى أجل الاستبراء وهو ثلاثة اقراء وأجل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله كما يأتى) أى من انه إذا طرأت عدة الوفاة على شيء أو طرأ عليها شيء لزمها أقصى الاجلين (قوله وان لم يمسه الخ) أى هذا إذا لمسها بعد ارتجاعه بل وان لم يمسه بعد ارتجاعه وقوله ثم يطلق أو مات قبل تمام العدة أى من الطلاق الرجعى وقوله من يوم طلق أى من يوم طلاقها ثانياً وقوله لأن ارتجاعها يهدم العدة أى العدة الأولى السائلة من الطلاق الرجعى * ان قلت

كانت من ذوات الحيض ثلاثاً قروء ان كانت من ذوات الاشهر ثلاثاً أشهر وان كانت حاملاً فبوضع الحمل كله ومثله طرو استبراء على استبراء ومفهوم يطلق لو مات فأقصى الاجلين كما يأتى وأغار لمفهوم بائنته بقوله (وكرنج) لمطلقة الرجعية قبل تمام عدتها (وإن لم يمسه) أى يطأها بعد ارتجاعها ثم (طلق أو مات) قبل تمام العدة فانها تأنت عدة طلاق أو وفاة من يوم طلق أو مات لان ارتجاعها يهدم العدة (إلا أن يفهم) من ارتجاعه بغيره حال أو مقاله (ضرر

بالتطويل) عليها كأن
يراجعها عند قرب تمام
العدة ثم يطلقها (فتبني
المطلقة) على عدتها الأولى
(إن لم تمس) أي توطأ بعد
الرجعة معاملة له بنقيض
قصده فإن وطئها
استأنفت لأن وطأه هدم
عدتها * ومثل لظرو
الاستبراء على عدة بقوله
(وكمعتدة) من طلاق بائن
أورجى (وطئها المطلق
أو غيره) وطأ (فاسداً
بكشبا) أو غصب أو
زنا أو بنكاح فاسد
فتستأنف الاستبراء
وتهدم العدة (إلا) أن
تكون معتدة (من وفاة)
وطئت فاسداً (فأقصى
الأجلين) عدة الوفاة وأمد
الاستبراء وشبه في أقصى
الأجلين طرودة وفاة على
استبراء (كمستبرأة من
فاسد مات زوجها) أيام
الاستبراء فأقصى الأجلين
تمام استبرائها من وقت
شروعها فيه واجل عدة
الوفاة من يوم وتزوجها
فهذه عكس ما قبلها
(وكمستبرأة معتدة) أي أن
من اشترى أمة معتدة من
وفاة أو من طلاق وارتفعت
حيضتها فعليها أقصى
الأجلين فإن لم ترتفع فلا
استبراء فيها أو كفت بالعدة
عن الاستبراء كما تقدم في
بابها (و) لو تزوجت معتدة

من تزوج بائنته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلاقها الأول فإنها تبني على عدة طلاقها الأول ومن طلق
المطلقة طلاقاً رجعياً بعد ارتجاعها وقبل المس فإنها تأتلف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع
فما الفرق * قلت الفرق أن مباته أجنبية ومن تزوج أجنبية وطلقها قبل البناء لعدة عليها بخلاف
الرجعية فإنها كالزوجة فطلانه الواقع فيها بعد الرجعة طلاق زوجة مدخول بها فعدة منه ولا تبني
على عدة الطلاق الأول لأن الارتجاع هدمها اه خش (قوله بالتطويل) تصوير للضرر (قوله لأن
وطأه هدم عدتها) أي من الطلاق الأول فتحتاج لاستئناف عدة من الطلاق الثاني لما ذكر ولا احتمال
حصول حمل من وطئ ولا ينظر لقصده الضرر وعلم أن قوله إلا أن يفهم هذا تنقيحاً من ابن القصار
للهذه وتبعه عليه ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وابن هرون وابن عبيد السلام وقال ابن
عرفة إنها تأتلف عدة من الطلاق الثاني مطلقاً مسها قبله أم لا قصد برجعتها الاضرار بها لتطويل العدة
أم لا وأتمه على نفسه إذا قصد الضرر والتمتع ما مضى عليه المصنف تبعاً لابن القصار كما قال السخاوي
(قوله وكمعتدة وطئها المطلق الخ) يجب أن تخصص هذه بالحرة لأن الأمة عدتها قرآن واستبرائها
حيضة فإذا وطئت بلشبا عقب الطلاق وقبل أن تحيض فلا بد من قرآن كمال عدتها ولا ينهدم
الأول إذا علمت هذا. فقول عبي وكمعتدة حرة أو أمة في نظر النظر بن (قوله أو بنكاح فاسد) أي
لكونها معتدة وهذا ظاهر فيما إذا كان النكاح غير المطلق كان الطلاق بائناً أو رجعياً ولا يظهر فيما إذا
كان النكاح هو المطلق لأن يعم في الفساد بأن يكون لما ذكر أو لحلل في الصداق أو العقد مثلاً تأمل
(قوله عدة الوفاة) أي هي أربعة أشهر وعشرة أيام وقوله وأمد الاستبراء وهو ثلاثة أفرأ (قوله فهذه
عكس ما قبلها) أي لأن هذه طرأ فيها عدة وفاة على استبراء والتي قبلها طرأ فيها الاستبراء على عدة الوفاة
(قوله وكمستبرأة معتدة) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فإنها تمكث أقصى الأجلين عدة الوفاة
شهران وخمس ليال وحيضة الاستبراء لنقل الملك وإن اشترى أمة معتدة من طلاق وارتفعت
حيضتها لغير رضاع فلا تحل إلا أن تمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما لو كان ارتفاعها للرضاع فلا
تحل إلا بمضي قرآن ولا تحل بمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء فقول الشارح وارتفعت حيضتها
أي لغير رضاع وهذا راجع للطلاق * إن قالت المشتراة للعدة من الطلاق أو من وفاة تحرم في المستقبل
على مشتريها لتلبسها بالعدة فكان مقتضاه أنه لا استبراء عليها وأنها تحل بتمام العدة ولا تنتظر أقصى
الأجلين * قلت هذه المسئلة مستثناة من مفهوم قول المصنف سابقاً ولم تحرم عليه في المستقبل
فيخصص بغير من عليها أقصاها (قوله فإن لم ترتفع فلا استبراء فيها الخ) هذا ظاهر إذا كانت تلك
الأمة التي اشتراها معتدة من طلاق وأما إن كانت معتدة من وفاة ولم ترتفع حيضتها فإنه ينظر إذا تمت
عدتها أن وجد معها ما تستبرى به حلت والأما انتظرت استبراءها فلم أنها لا تحل إلا بأقصى الأجلين
وهو المراد هنا وما تقدم من أنه لا استبراء في معتدة معناه أنه لا تطالب به مادامت معتدة فلا ينافي
أنه إذا تمت عدتها ينظر إن وجد معها ما تستبرى به حلت وإلا انتظرت استبراءها انظر بن (قوله كما
تقدم في بابها) أي عند قول المصنف وإن اشترى معتدة من طلاق الخ (قوله ولو تزوجت معتدة الخ)
صورته امرأة طلقها زوجها أو مات عنها فشرعت في عدة الطلاق أو الوفاة فوطئت
باشتباة أو بزنا أو بفساد أو نكحت في العدة ودخل بها وقرق بينهما ثم إنه نشأ حمل ولحق بصاحب
العدة بأن أثبت به ستة أشهر من الوطء الثاني لكن من غير تقدم حيضة عليه أو أثبت به لأقل من
سنة أشهر ولو بعد تقدم حيضة عليه فهذا الوضع يهدم الاستبراء وتحل للأزواج ويهدم أيضاً عدة
الوفاة والطلاق وأما إن لحق ذلك الحمل بصاحب الوطء الثاني بأن أثبت به ستة أشهر من الوطء

من طلاق أو وفاة ودخل بها في العدة أو زنت أو وطئت باشتباة فظهر بها حمل فقد طرأ الاستبراء على العدة (هدم وضع الثاني

حمل الحق بنكاح صحيح) بأن الحق بصاحب العدة بأن وطئها الثاني قبل حيضة (غيره) بمفعول هدم أي هدم وضع الحمل اللاحق بالصحيح الاستبراء من الوطء الفاسد لأنه إنما كان لحوف الحمل وقد أمن بالوضع (و) لو الحق (٥٠١) الحمل المذكور (فاسد) كالمو

وطئها الثاني بعد حيضة

ولم ينه الثاني هدم (أثره)

أي الفاسد (وأثر الطلاق)

أي يجزئها عن الاستبراء

وعن عدة الصحيح أن

كان طلاقاً (لا) يهدم أثر

(الوفاء) بل عليها أقصى

الأجلين ولا يقال إن عدة

الحمل من الفاسد أكثر

من عدة الوفاة من الأول

فلا يتصور أقصى الأجلين

لأننا نقول قديكون الوضع

سقطاً ويتصور أيضاً في

النهي لها زوجها ثم بعد

حملها من الفاسدين أنه

مات الآن فاستأنفت العدة

ولما قدم التداخل باعتبار

موجبين ذكرهما إذا كان

الزوج واحد ولكن

التبس بغيره فقال (وطئ

كل) من الرأتين (الأقصى)

من الأجلين (مع

الالتباس) إما من جهة

محل الحكم ومحل المرأة

وإما من جهة سببه ومثل

للأول بمثلين فقال

(كمرأتين) تزوجها رجل

(أحدهما بنكاح فاسد)

والأخرى بصحيح

كأختين من رضاع مثلاً

ولم تلم السابقة منها (أو)

كثيها بنكاح صحيح لكن

(أحدهما مطلقاً) باننا

الثاني وكان الوطء الثاني واقعا بعد حيضة أو كان بشبهة كغلط أو بعد غير عالم فإن وضع ذلك الحمل يهدم عدة الطلاق والاستبراء وتحل للأزواج ولا يهدم عدة الوفاة بل تنتظر أقصى الأجلين وما وضع الحمل والأربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المصنف ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الأجلين (قوله الحق بنكاح صحيح) أي يذو النكاح الصحيح وذلك بأن ولدته لسته أشهر من الوطء الثاني ولم يتقدم على ذلك الوطء حيضة أو ولدته لأقل من ستة أشهر من الوطء الثاني ولو وقع ذلك الوطء بعد حيضة فقول الشارح بأن وطئها الثاني قبل حيضة الأولى أن يقول بأن أتت به لسته أشهر من وطء الثاني من غير تقدم حيضة إلى آخر ما قلنا (قوله الاستبراء) أي وأولى عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أنه يجزئها ذلك الوضع عن مسبب الوطء أي عن العدة والاستبراء (قوله كالمو وطئها الثاني بعد حيضة) الأولى كالمو أتت به لسته أشهر من وطء الثاني الكائن بعد حيضة ولا يتأني الحقوق بالثاني إلا إذا كان وطؤه وبشبهة أو بنكاح فاسد في العدة غير عالم (قوله هدم أثره) أي أنه يجزئها عن استبرائه (قوله وعن عدة الصحيح أن كان طلاقاً) أي سواء كان الطلاق متقدماً على الفاسد أو كان متأخراً عنه كما استصوبه بن خلافاً لمعنى حيث قال إن الطلاق إن كان متأخراً عن الفاسد فإن الوضع لا يهدم أثر الطلاق كالمو وطئ المرأة المتزوجة بشبهة وشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها فانت بولد لاحق بالوطء الفاسد فلا يهدم عدة الطلاق على ما قال عقب والصواب أنه يهدمها كما قال بن (قوله ولا يقال إن عدة الحمل من الفاسد الخ) أي لأن عدة الحمل من الفاسد حيث كان الحمل لاحقاً بصاحبه وضع ذلك الحمل وأقل مدته ستة أشهر وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله قد يكون الوضع سقطاً) فيه أنه لا يتأني لحوقه بالثاني إلا إذا أتت به لسته أشهر من وطء بعد حيضة والسقط إذا كان كذلك فلا إشكال باق وإن كان أمد حمله أقل مما ذكر كان لاحقاً بالأول لا بالثاني فالأولى الاختصار على الجواب الثاني (قوله في النعي لها زوجها) أي أنه نعي لها زوجها فاعتدت وتزوجت وحملت من ذلك الزوج الثاني فتبين أن زوجها الأول مات الآن فاستأنفت عدة الوفاة فلا تحل إلا بأقصى الأجلين وضع الحمل وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أيام (قوله محل الحكم) المراد بالحكم العدة (قوله من جهة سببه) أي سبب الحكم وهو الوفاة فانها سبب في الحكم التي هو العدة (قوله كأختين من رضاع) أي تزوجها مترتين ولم تلم السابقة منها ومات بعد الدخول بها (قوله أقصى الأجلين) أي أنها لا تحل إلا إذا صدق عليها أنه قد مضى لها أربعة أشهر وعشر أيام ومضى ثلاث حيض ويتداخلن فتحل باقصاصها (قوله من جهة سبب الحكم) أي من جهة سبب الحكم فالحكم عدة الوفاة والسبب هو موت الزوج هنا وهذا السبب قد التبس فلم يعلم هل هو متقدم أو متأخر (قوله وكستولدة) أي وكأمة أولدها سيدها وزوجها لغيره أي فان عليها أقصى الأجلين في الجملة على التفصيل الذي أشار إليه وهذا عطف على قوله كمرأتين وفيه قلق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل إذ ليس هنا إلا واحدة فقط أوجب بأنه يقتصر في التابع مالا يقتصر في التبع أو أنه عطف على محل المجرور على أي على كل وعلى مثل مستولدة وعلى هذا فالقاء في قوله فعدة الخ زائدة (قوله مات السيد والزوجة معا) أي سواء كان السيد مات قبل وطئها أو بعده إذ لا يشترط في الاستبراء من الموت تقدم الوطء قبله بل

وجملت (ثم مات الزوج) في الثالثين فيجب على كل أقصى الأجلين وهي أربعة أشهر وعشر أيام عدة الوفاة لاحتمال كونها تتوفي عنها وثلاثة أقراء لاحتمال كونها التي فسد نكاحها في المثال الأول أو التي طاعت في الثاني ثم مثل للالتباس من جهة سبب الحكم بقوله (وكستولدة متزوجة) بغير سيدها (مات السيد والزوجة) معا غائبين

مطلقا (قوله) علم تقدم موت أحدهما على الآخر) أى وأما لو ماتا معا فالأصل أنها أمة لكن تعدد عدة حرة احتياطا كما في النقل ولا يقال إن قول المصنف لم يعلم السابق صادق بما إذا لم يكن سابق البتة بأن هاتما معا لأننا نقول الشرط أعمى قوله فإن كان بين موتيهما الخ مانع من الصدق بذلك فتأمل (قوله) فلا تحل لأحدا بعد مجموع الآخرين) حاصله أنه إنما لزمها مجموع الأمرين لأنه بتقدير موت سيدها أولا لا يلزمها بسببه شيء لأنها في عصمته وحينئذ لم تحل لسيدها ثم لما مات زوجها وهي حرة لزمها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أولا يلزمها شهران وخمس لئال لأنها أمة ثم يلزمها بموت سيدها الاستبراء بحضة لكونها بعد زواجها من عدة وفاة زوجها حلت لسيدها لأن الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الأمة فلاجل هذا لا تحل الا بالأمرين ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء من يوم موت الثالث (قوله قولان) الأول لابن شبلون والثاني فسر به ابن يونس للدونة

باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتركها فيه أربع لغات وأنكر الاصمعي الكسرمع التاء أى أنكر ثبوت ذلك في اللغة قال في الصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة نهماء وأهل مكة يتكلمون بهما اه قال عياض ذكر أهل اللغة أنه لا يقال في الخارج من بنات آدم لبن وإنما يقال لبن واللبن يقال للخارج من سائر الحيوانات غيرهن ولكن جاء في الحديث كثيرا خلاف قولهم فقد قال عليه الصلاة والسلام لبن الفحل محرم اه قال ابن عبد السلام ولا يبعد حمل ما في الحديث على المجاز أو التشبيه (قوله لبن امرأة) أى لا لبن ذكر فلا يحرم ولو كثر والظاهر أن لبن الحنفى للشكل ينشر الحرمة كما في عقب عن تنحوقوله امرأة أى آدمية وأما لبن الجنية فلا ينشر الحرمة بين مرتضعيها كذا في عقب وتوقف فيه ولده وشيخنا العلامة العدوى والظاهر أنه يجري على الخلاف في نكاحهم (قوله للجوف) أى لجوف الرضيع لا ان وصل للحلق ورد فلا يحرم على المشهور كذا في عقب وما ذكره من أن المعتز في التحريم هو الوصول للجوف هو الواقع في عبارة الكثير من أهل المذهب والتي في عبارة القاضي عبد الوهاب وابن بشير هو الوصول للحلق انظر طئي (قوله ولو شك) أى ههنا إذا كان وصوله للجوف تحقيقا أو ظنا بل ولو كان وصوله مشكوكا فيه وقول المصنف وصول لبن امرأة صادق بكونه كثيرا أو قليلا ولو مصة لأن لبن اسم جنس أفرادى يصدق بالقليل والكثير (قوله وان ميتة) أى هذا إذا كانت تلك المرأة حية بل ولو كانت ميتة ب الطفل فوضعها أو حلب منها وعلم أن الذى يشدها لبن ابن ناجى وكذا ان شك هل هو لبن أو غيره لأنه أحوط وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان تحقق أنه لبن حرم وإلا فلا مخالف له وظاهر حرج اعتما دمالا بن ناجى قاله عقب قال بن والظاهر انتفاء هذه المعارضة بأن يكون الشك الذى فقاء ابن عبد السلام هو الشك في وجود اللبن وعدمه والشك الذى أثبت به التحريم هو الشك في الوجود هل هو لبن أم لا فينهما فرق واضح وقوله ولو ميتة رد بالمبالغة على ما حكاها ابن بشير وغيره من القول الشاذ بعدم تحريم لبن الميتة لأن الحرمة لاتقع بغير اللباح ولبن الميتة نجس على مذهب ابن القاسم فلا يحرم والعمد أنه طاهر وأنه يحرم (قوله لا تطيق الوطء) إنما قيد الصغيرة بعدم إطاقة الوطء لأنها داخلية في حيز البالغة وهو محل الخلاف أما الوطء لغيره انشاقا (قوله) ومجوزا قعدت عن الولد) أى عن الولادة أى قلبها محرم وهذا مقتضى ما لابن عرفة عن ابن رشد ونص ابن عرفة وقول ابن عبد السلام قال ابن رشد ولبن الكبيرة التى لاتوطأ لكبر لئلا أعرفه بل في مقدماته تقع الحرمة بلبن البكر والعجوز التى لا

كان بين موتيهما أكثر من عدة الأمة) شهرين وخمس لئال (أو جهل) مقدار ما بينهما هل هو أقل أو أكثر أو مساو (فعدة حرة) يجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال سبق موت السيد فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الأمة) وهى حضة لاحتمال موت الزوج أولا وقد حلت للسيد ومات عنها بعد حل ووطئه لها فلا تحل لأحد إلا بعد مجموع الأمرين (و) عليها (فى الأقل) كما لو كان بين موتيهما شهران فأقل (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة وليس عليها حضة استبراء لأنها لم تحل لسيدها على تقدير موت الزوج أولا (وهل) حكما إذا كان بين موتيهما (قدرها) أى قدر عدة الأمة (كما قل) فيكتفى بعدة حرة (أو أكثر) فتمكث عدة حرة وحضه في ذلك قولان) ثم شرع في بيان أحكام الرضاع وما يحرم منه وما لا يحرم فقال [درس]

باب • حصول • أى وصول (لبن امرأة) للجوف ولو شك للاحتياط

(وان) كانت للمرأة (ميتة وصغيرة) لا تطيق الوطء ومجوزا قعدت عن الولد

وإن وصل لجوفه (بوجور) بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو ماصب في الحلق من اللبن (أو سوط) بفتح السين المهملة ماصب في الأنف (أو حقة) بضم الحاء المهملة دواء يصب في الدبر والباء متعلقة بمحصول والوجور وما عطف عليه نوع من مطلق اللبن فالمعنى لا يستقيم أجيب بأن الباء باء الآلة أي وإن كانت (٥٠٣)

أي آلة وجور فلا بد من هذا المضاف وقوله (تكون غذاء) بكسر التين وبالذال المعجمتين صفة للحقة فقط على الراجح أي شرط تحريم الحقة كونها غذاء بالفعل وقت انصافها وإن احتاج بعد ذلك لغذاء بالقرب وأما ما وصل من منفذ عال فلا يشترط فيه ذلك (أو خلط) لبن الرطبة بغيره من طعام أو شراب وكان غالبا أو مساويا لغيره بدليل قوله (لا غلب) بضم التين بأن لم يبق له طعم فلا يحرم فلو خلط لبن امرأة بلبن أخرى صار ابنها مطلقا تساويا أم لا (ولا) أن كان (كأ) أضر (أو غيره) مما ليس بلبن (وبهية) ارتضع عليها صبي وصية فلا يحرم (ولا) (اكتحال به) أو وصل من اذن أو مسام الرأس (محرم) اسم فاعل خبر قوله حصول أي ناشر للحرمة (إن حصل في الحولين) من يوم الولادة (أو زيادة الشهرين) عليها (ولا أن يستغنى) العبي

تلد وإن كان من غير وطم إن كان لبنا لأم أو صفر اه بن (قوله) إن بوجور) أي هذا إذا كان وصول اللبن لجوف الرضيع برضاع أي مص بل ولو كان بوجور (قوله) أو ماصب في الحلق (أو الحكاة الخلاف أي ووصل للجوف على كل من القولين (قوله) ماصب في الأنف) أي ووصل للجوف (قوله) لا يستقيم أي لأنه لا معنى لقوله وإن كان وصول اللبن للجوف بنوع منه (قوله) أي آلة وجور) أي أو آلة سوط أو آلة حقة (قوله) فلا بد من هذا المضاف) أي واللا لا تقضى الكلام أن الوجور وما بعده آلة موصلة للجوف لأنواع من اللبن فيخالف ما قبله هذا والحق أن الوجور والسوط فعل الشخص وإن الأول هو صب اللبن في وسط الفم أو في الحلق والثاني صب اللبن في الأنف وحينئذ فالباء سببية وإن المراد بالحقة الاحتقان وهو صب اللبن في الدبر وقوله تكون غذاء الضمير راجع للحقة لا بالمعنى الأول واقتصار المصنف على هذه الثلاثة يقتضي أن ما وصل من اللبن للجوف من الأذن أو العين أو مسام الرأس لا يحرم ولو تحقق وصوله وهو كذلك (قوله) صفة للحقة فقط) هذا هو الصواب وجعل الشارح بهرام قوله تكون غذاء قيدا في الثلاثة ودرج على ذلك في شامله وتبعه ت وهو غير صحيح كما قاله بن وذكر قولنا نفيد ذلك فراجعها إن شئت (قوله) من منفذ عال) أي كالقلم والأنف وقوله فلا يشترط فيه ذلك أي كونه غذاء بل تحرم وإن كان مصة (قوله) من طعام أو شراب) أي أودواء وقوله وكان أي لبن المرأة غالبا على غيره (قوله) بأن لم يبق له طعم) أي لاستهلاكه (قوله) صار ابنها لهما تساويا أم لا) أي بأن غلب أحدهما الآخر وقيل بالقاء المغلوب منهما كالطعام والقولان حكاهما ابن عرفة وجعل الأول هو المشهور قال عقب والظاهر أن اللبن يحرم إذا جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله) ولا إن كان الخ) أي ولا إن كان مارضعه الطفل من ثدي المرأة ماء أو صفر أو غيره كماء أحمرا مما ليس بلبن فلا يحرم وهذا مخرج من قوله لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيرا بغير الصفرة والحرمة أو بهما حيث كان لبنا كالمسار ولا ينافيه قوله ولا كماء أصفر لأنه ليس بلبن كما قال الشارح (قوله) وبهية) مخرج من قوله امرأة وقوله واكتحال مخرج من قوله وإن بوجور أو سوط (قوله) أو وصل من اذن) أي ولو تحقق وصوله للجوف (قوله) أو بزيادة الخ) أي أو في الشهرين الزائدين على الحولين فهو من إضافة الصفة للموصوف أو أن الإضافة للبيان وعلى كل حال فالباء بمعنى في وظاهره أن الرضاع إذا حصل بعد الشهرين والحولين لا يحرم ولو كان بعد يوم واحد (قوله) إلا أن يستغنى) أي بعد الفطام كما قال بحيث الخ أي وأما لو استمر الرضاع من غير فطام كان محرما في مدته مطلقا ولو استغنى عنه بالطعام بالفعل (قوله) ولو فيها) أي فإن استغنى بالطعام بعد الفطام كان غير محرم ولو كان الاستغناء في الحولين (قوله) وسواء كان الاستغناء فيهما الخ) صوابه وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور لأن القرب والبعد إنما يعتبران بين الاستغناء والعود للرضاع وحاصل الفقه كافي التوضيح أنه إذا حصل الرضاع في الحولين فإن لم يستغن بأن لم يقطع أصلا أو فطم ولكن أرضعته بعد فطامه يوم أو يومين نشر الحرمة باتفاق وإن استغنى فاما أن يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر وكذا إن كان بمدة قريبة على المشهور

بالطعام عن اللبن (ولو فيها) أي الحولين استغناء بينا بحيث لا يغني اللبن عن الطعام لوعاد إليه هذا هو المراد وسواء كان الاستغناء فيهما بمدة قريبة أو بعيدة خلافا لمن قال يبقاء التحريم إلى تمامهما (ما حرمة النسب) من الذوات مفعول لقوله محرم فالحرم من النسب سبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخوت ولم يصرح في الآية بما حرمه الرضاع إلا بالأم والأخت

وقال عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فأما من الرضاع من أرضعتك أو أرضعت من له عليك ولادة وأمهاتها وأختك من رضعت معك على امرأة وكل بنت ولدتها مرضعتك أو فحلها المنسوب له ذلك اللبن وبنتك كل من أرضعته زوجتك بلبنك أو أرضعته بنتك من نسب أو رضاع وأخوات الفحل عماتك وأخوات الرضع خالاتك وبنت الأخ من أرضعته زوجة أخيك بلبنه وبنت الأخت (٥٠٤) من أرضعته أختك ومثل النسب الصهر واستثنى العلماء من ذلك ست مسائل أشارها

المصنف بقوله (إلا أم أخيك أو) أم (أختك) فإنها تحرم من النسب لأنها إما أمك أو امرأة إيك ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك (وأم ولد ولدك) هي من النسب أما بنتك أو زوجة ابنك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت امرأة ولد ولدك لم تحرم عليك (والأجددة ولدك) هي أمك أو أم زوجتك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك أمها (وأخت ولدك) هي بنتك وأوربيتك ولو أرضعت امرأة ولدك فلك نكاح أخته من الرضاع (و) إلا (أم عمك وعمتك) هي إما جدتك أو زوجة جديك ولو أرضعت أجنبية عمك أو عمتك لم تحرم عليك (وأم خالك وخالتك) هي كالتى قبلها (فقد لا يحرم من هذه السنة) من الرضاع وقد يحرم لصاحب كما لو رضعت بنت مع ولدك

وهو مذهب المدونة فذهبوا أن الرضاع بعد الاستغناء لا يحرم سواء حصل بعد الاستغناء بعه قربة أو بعبدة ومقابلة لمطرف وابن الما جشون وأصبح في الواضحة أنه يحرم إلى تمام الحولين ولو حصل بعد الاستغناء بعبدة قربة أو بعبدة وعلى هذا القول رد للمصنف بلو وهذا هو ما أشار له الشارح بقوله خلافا لمن قال النخ (قوله ما يحرم من النسب) أى يؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكائنة من الرضاع (قوله ذلك اللبن) أى الذى رضعته (قوله وأخوات الفحل) أى فحل مرضعتك المنسوب لذلك اللبن الذى رضعته (قوله وأخوات الرضع) أى التى أرضعتك (قوله ومثل النسب) أى فى كون الرضاع يحرم ما حرمة الصهر فيحرم الرضاع ما حرمة أيضا * والحاصل أن الرضاع يحرم ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فكان المصنف قال يحرم بالرضاع ما حرمة النسب وما حرمة الصهار فيحرم عليك أم زوجتك وبنتها من الرضاعة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أخيها كذلك (قوله إلا أم أخيك النخ) اعلم أنها لم تحرم نسباً من حيث أنها أم أخ بل من حيث أنها أم أو زوجة أب وهذا المعنى مفقود فى الرضاع وكذا يقال فى الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد فى جملة هذا استثناء وتخصيصاً وقد قيل أن الأولى للمصنف العدول عن الاستثناء إلى لا النافية (أو امرأة إيك) أى وكلاهما حرام عليك (قوله هي أمك) أى هي من النسب أمك (قوله وأخت ولدك) وكذلك أخت أخيك فهي نسباً إما أختك أو بنت زوجة إيك وكلاهما حرام عليك وأما رضاعاً فهي أجنبية منك وإنما لم يذكرها المصنف هنا لأنها تأتي فى قوله وقد ر الطفل خاصة النخ (قوله هي كالتى قبلها) أى فهي نسباً إما جدتك أو زوجة جديك وأما لو أرضعت أجنبية خالك أو خالتك لم تحرم عليك (قوله لعرض) أى ككون أخت ولدك من الرضاع اتصفت بكونها بنتك أو أختك منه أيضاً كما مثل الشارح وككون أم أخيك أو أختك من الرضاع اتصفت بكونها أختك منه أيضاً بأن رضعت أنت معها على ندى وككون أم ولد ولدك وجدة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضاً (قوله فصارت بنتك أو أختك) فهي وإن كانت اختاً لولدك من الرضاع إلا أنه عرض لها كونها بنتاً لك أو اختاً لك فحرمت عليك لذلك (قوله دون أخوته وأخواته) أى ودون أصوله وهذا مراده بخاصة وأما فروع ذلك الطفل فأنهم كهب فى حرمة الرضعة وأمهاتها وبنتها وعماتها وخالاتها كإبائى (قوله لصاحبه اللبن) أى سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج أو سيد مسلمة أو كتائية (قوله فكانه حصل النخ) أى حينئذ فيحرم على ذلك الطفل مرضعته وأصولها وفصولها وعماتها وخالاتها ويحرم أيضاً عليه أصول الرجل وفصوله وعماته وخالاته ويحرم ذلك الطفل إن كانت بنتاً وفصولها على ذلك الرجل دون أصولها (قوله من حين وطئه لها الذى أنزل فيه) أى لا من حين عقده عليها ولا من حين وطئه لها فيها فإذ ارضع ولد على امرأة ثم عقد عليها رجل أو رضعها بعد عقده عليها وقبل وطئه لها أو رضعها بعد أن وطئها ولم ينزل لم يكن ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل (قوله لا تقطاعه) أى لا تقطع اللبن بدمفارقة الرجل

زوجته

على زوجتك أو على أمك فصارت بنتك أو أختك (وقد ر الطفل) الرضيع

(خاصة) دون أخوته وأخواته (ولداً لصاحبه اللبن ولصاحبه) زوج أو سيد فكانه حصل من بطنها وظهره (من حين وطئه) لها الذى أنزل فيه (لا تقطاعه) أى اللبن (ولو بعد سنين) كثيرة ولو طلقها فأولاده من غيرها ما تقدم أو تأخر على الرضاع أخوة لذلك الطفل (و) لو تأميت وفي ثديها لبن من الأول ووطئها ثانياً وأنزل (اشتراك) الزوج الثانى (مع) الزوج (القدير) فى الولد الذى أرضعته بعد وطئه الثانى ولو كثرت الأزواج كان ابناً للجميع مادام لبن الأول فى ثديها وثبتت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن (ولو)

حصل اللبن (بحرام) أى بسبب وطء حرام (لا يباحق الولد به) كما إذا زنى بامرأة ذات لبن أو حدث من وطئه لبن فكل رضيع شرب من هذا اللبن يكون ابناً لصاحبه أو تزوج بمحرمه أو بمحاسة علماً فأولى في نشر الحرمة لو كان بحرام يباحق به الولد كما لو تزوج بما ذكر جاهلاً على المشهور فإني أكثر النسخ من قوله الآن لا يباحق الولد به (٥٠٥) ضعيف (وحرمت الزوجة (عليه)

أى على الزوج صاحب اللبن (إن أرضعت) بلبنه (من) أى طفلاً (كان) أى الطفل (زوجاً لها) سابقاً فصورتها تزوجت رضيعاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه لمصلحة فزوجت بالغا وطئها فحدث لها لبن فأرضعت الطفل الذى كان زوجها فتحرم على الزوج (لأنها) والحالة هذه (زوجة ابنه) من الرضاع فالبنوة طرأت بعد الوطء (كمرضة مباتية) بالإضافة أى كتحريم زوجة أرضعت رضيعاً كان أبانها زوجها وصورتها تزوج برضيعة وطلقها وعنده زوجة كبيرة وطئها وبها لبن أرضعت تلك الرضيعة التى كان أبانها فان المرضة تحرم على زوجها لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (أو مرتضع منها) أى من مباتية يعنى واللبن من غيره ومعناه أنه طلق زوجته المدخول بها فزوجت بغيره وحدث لها لبن من الثانى فأرضعت طفلة فهذه الرضيعة تحرم

لزوجته أو سريته المرضة هذا إذا انقطع عقب المفارقة بل وإن استمر اللبن بعد المفارقة سنين فإذا طاقها وتعمد اللبن بها تحبس سنين أو أكثر وأرضعت ولداً كان ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل فأولاد ذلك الرجل من تلك المرأة أو من غيرها ما تقدم على الرضاع أو تأخر عنه أخوة لذلك الرضيع قال في الرسالة ومن أرضعت صدياً فبنات تلك المرأة وبنات فعلها ما تقدم أو تأخر أخوة له أى ما تقدم من بنات المرأة والفعل على الرضاع أو تأخر منه عن أخوة لذلك الصبي فيجوز لأخ ذلك الطفل ولأصله نكاح تلك المرأة ونكاح بناتها دونه ودون فروعه (قوله لا يباحق الولد به) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب اللبن في وطء صحيح أو فاسد أو محرم أو حرام من قبل الرجل والمرأة فكلاهما لا يحل له ابنته من الزنا كذلك لا يحل له نكاح من أرضعتها المزني بها من ذلك الوطء لأن اللبن لبنه والولد ولده وإن لم يباحق به وقد كان مالك يرى أن كل وطء لا يباحق به الولد فلا يحرم بلبنه من قبل فعله ثم رجع إلى أنه يحرم وذلك أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حيث لم يباحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة قال سحنون وهذا خطأ ما علمت من قاله من أصحابنا مع عبد الملك اه ولذا قال ابن غازي صواب قول المصنف ولو بحرام إلا أن لا يباحق به الولد ولو بحرام لا يباحق به الولد اه بن ومن هذا تعلم أن الخلاف في نشر الحرمة وعدم نشرها في الوطء الحرام الذى لا يباحق به الولد واما إذا كان يباحق به فلا خلاف في نشر الحرمة إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح على المشهور ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أو تزوج بمحرمه) أى من نسب أو رضاع وقوله بما ذكر أى المحرم والخامسة (قوله على المشهور) صوابه اتفاقاً (قوله ضعيف) أى لأن المشهور نشر الحرمة ولا يقال هذا معارض لما مر من أنه لا يحرم بالزنا حلال لأن ما مر في النكاح أى أن الزنا لا ينشر الحرمة بين أصول المزني بها وفروعها وبين الزاني وما هنا في نشر الحرمة بين المرتضع وبنات الرجل (قوله أو مرتضع منها) أى وكتحريم شخص مرتضع منها والمراد به أنثى (قوله لأنها صارت بنت زوجته رضاعاً) أى والدخول بالامهات يحرم البنات ولو طرأت الامومة كما هنا وقيد الشارح كلام المصنف بما إذا كانت الزوجة مدخولاً بها لان العقد على الامهات بمجرد لا يحرم البنات كما مر (قوله اسم فاعل) أى من ارتضع وهو واقع على الصغيرة اذهى المراد تحريمها وذكر الوصف لكونها بمعنى الشخص وأما المرتضع منها بفتح الضاد فهى اللبنة وليس الكلام فيها (قوله تحمل له بناتها) أى بان كانت أجنبية ولا مفهوم لهذا بل مثله ما إذا أرضعت حليته أو أمته قبل التلذذ بها زوجته الرضعتين فانه يختار واحدة منها فان تلذذ بها حرم الجميع (قوله ولم يكن تلذذها) أى وأما لو أرضعت من امرأة كأن تلذذها فقد ذكره المصنف بعد (قوله وان الأخيرة) أى وان كانت التى يختارها الأخيرة منها عقداً أو رضاعاً ان ترتبتا وما ذكره المصنف من جواز اختيار واحدة من الزوجتين الرضعتين اللتين أرضعتهما أجنبيته أو زوجة غير مدخول بها هو المشهور كمن أسلم على أختين وقال ابن بكير لا يختار واحدة بمنزلة من تزوج أختين في عقد واحد وفرق للمشهور بأن العقد وقع هنا بينها صحيحاً وطراً ما أفسده بخلاف مسألة متزوج الأختين في عقد واحد فانه وقع فاسداً

(٦٤ - دسوقى - ثانى) على من كان طلقها لأنها صارت بنت زوجته رضاعاً فتقدير المصنف وكتحريم رضيعة مرتضعة من مطلقته فترضع بكسر الضاد اسم فاعل (وإن أرضعت) امرأة تحمل له بناتها ولم يكن تلذذها (زوجته) الرضعتين (اختار) واحدة منها وكذا لو كن أكثر لصورتها من الرضاع (وان الأخيرة) عقداً أو رضاعاً (وإن كان) الزوج (قدبنى) أى تلذذ (بها) أى بالزوجة التى أرضعت (حرماً للجميع) المرضة للعقد على الرضعتين والعقد على البنات يحرم الامهات والرضعتان

فلتدباها من الرضاع (وأدبت المتعمدة) برضاعها من ذكر (للافساد) متعلق بمتعمدة (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (التصادقين عليه) أى على الرضاع باخوة أو غيرها (٥٠٦) ولو سفيهن قبل الدخول أو بعده (كقيام بينة) يثبت بها الرضاع (على اقرار أحدهما) به (قبل العقد) ولم يطالع على ذلك

إلا بعد العقد أقامها أحدها أو غيرها أو قامت احتساباً ومفهوم الاقرار قبل العقد فيه تفصيل فإن كان المقر بعده هو الزوج فكذلك وإن كان الزوجة لم يفسخ لاتهمها على مفارقتها كما يأتي في قوله وإن ادعاه فأنكرت الخ ولم يثبتهم هو لأن الطلاق يده (ولها) إذا فسخ (السمى) الحلال والا فصدّق المثل (بالدخول) سواء علماً أو جهلاً أو علم فقط (إلا أن تعلم فقط) بالرضاع وأنكر العلم (فكالغارية) للزوج باقتضاء عدتها وتزوجت فيها غالبة بالحكم فلها ربع دينار بالدخول ولا شيء لها قبله (وإن ادعاه) الزوج أى ادعى الرضاع بعد العقد وقبل البناء (فأنكرت) أخذ باقراره (فيفسخ نكاحه) (ولها النصف) لأنه يثبت على أنه اقر ليفسخ بلا شيء (وإن ادعته) فأنكر لم يندفع (النكاح عنها) بالفسخ لاتهمها على قصد فراقه (ولا تقدر على طلب المهر قبله) أى قبل الدخول أى لا يمكن من طلب ذلك وإن طلقت قبل الدخول فلا شيء لها لاقرارها بنفساد العقد وظاهره ولو بالموت

(قوله للتدبأ) بأمها من الرضاع أى والتدبأ بالأمهات يحرم البنات (قوله من ذكر) أى وهو الزوجتان الرضيعتان (قوله متعلق بمتعمدة) أى والمعنى أن المرأة للمتعمدة للانفساد تؤدب لعلها بالتحريم الموجب للتأديب لا بأدبت لأن المعنى حينئذ أن المرأة للمتعمدة تؤدب للانفساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعمدت الانفساد المقتضى لعلها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعمدت الارضاع ولم تعمد للانفساد لكونها جاهلة (قوله قبل الدخول) تنازعه ففسخ والتصادقين أى أنها إذا تصادقا على الرضاع فإنه يفسخ نكاحها قبل الدخول وبعده كان تصادقها قبل الدخول أو بعده والفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم (قوله يثبت بها الرضاع) أى وهى رجلان ورجل وامرأة وامرأتان (قوله ومفهوم الاقرار قبل العقد) أى وهو ما إذا كانا منكرين له لكن شهدت البينة على اقرار أحدهما به بعد العقد والحكم المذكور في هذا المفهوم هو عين الحكم فيما إذا ادعاه أحدها بعد العقد وأنكره الآخر الآتى في قول المصنف وإن ادعاه فأنكرت (قوله قبل العقد) متعلق باقرار لا قيام لأن قيام البينة على الاقرار إنما هو بعد العقد الخ (قوله ولها إذا فسخ) أى لتصادقها عليه أو لقيام بينة على اقرار أحدها به قبل العقد (قوله سواء علماً) أى سواء كانا عالين بالرضاع حين العقد هذا يتصور في المتصادقين عليه وفيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما قبل العقد وقوله أوجبها هذا إنما يتصور في المتصادقين عليه بعد العقد ولا يتصور فيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما به قبل العقد (قوله فكالغارية للزوج باقتضاء عدتها) الظاهر أن المراد فكالغارية بالغيب لأنه هو الذى تقدم للمصنف فيكون حواله على معلوم لا على مجهول وإن كان الحكم فيها واحداً وهو استحقاقها ربع دينار فقط لئلا يغلو البضع عنه اهـ بن (قوله بعد العقد الخ) أى والحال أنه لا بينة له وأما إن ادعاه قبل العقد وأنكرت فلا شيء لها في فسخه بعد العقد وقبل البناء كما يفيد كلام اللخمي لأن نكاحه وقع فاسداً على دعواه فإن ادعاه بعد البناء فإنه يفسخ ويلزمه كل الصداق لدخوله علماً به (قوله أخذ باقراره) أى بالنسبة للفراق لا بالنسبة للفرع إذ لا يعمل باقراره بالنسبة للفرع الصداق إذ لو عمل به لما وجب عليه شيء (قوله لأنه يثبت على أنه أقر الخ) وهذه إحدى المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة وهى أن كل عقد فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين وفرقة التلاعنين وفسخ المتراضين وهى هذه (قوله وإن ادعته) أى بعد العقد وقبل البناء أو بعده (قوله لاتهمها على قصد فراقه) أى ولا يخلص لهما من الزوج إلا بالفداء منه أو يطلق باختياره فإن طلق باختياره قبل البناء فلا شيء لها وهو معنى قول المصنف ولا تقدر الخ (قوله قبله) أى إذا حصلت مفارقة قبله (قوله وظاهره ولو بالموت) أى وحصلت المفارقة قبل الدخول بالموت (قوله ولا مهر لها قبله) أى ولا مهر لها إن حصلت المفارقة قبله كانت بطلاق أو بموته (قوله واقرار الأبوين مقبول) قل طنى كلام المؤلف فيمن يعقد عليه الأب بغير إذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر كذا النقل في المدونة وغيرها وحينئذ فلا وجه للتقييد بالصغر في البنت وإن وقع في عبارة ابن عرفة اهـ بن (قوله قبل عقد النكاح) أى إذا كان اقرارها قبل عقد النكاح سواء فساد ذلك منها أم لا (قوله لا بعده فلا يقبل) أى ولو كانا عدلين أو حصل فشو من الناس قبل اقرارها وحينئذ فالنكاح ثابت لا يفسخ (قوله كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين) أى فإنه لا يقبل كان الاقرار قبل العقد أو بعده وظاهره ولو كان الولدان الكبيران سفهين وظاهر ابن عرفة أن السفهين كالصغيرين وحينئذ

وهو ظاهر ولو قال المصنف وإن ادعته فأنكر لم يفسخ ولا مهر لها قبله لكان أوضح وأخصر (واقرار الأبوين) بالرضاع فيقبل بين ولديها الصغيرين (مقبول قبل) عقد (النكاح) فيفسخ إن وقع (لا بعده) فلا يقبل كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين

فهما بالنسبة للكبيرين كأجنبيين فلا بد من كونهما عدلين أو فشو قبله كما يأتي وشمل قوله الأبوين أباه وأباهما أو أباهما وأما الآخر ولا يشمل أمهما لدخول هذه في قوله امرأتين وشبه في القبول قبل النكاح (٥٠٧) لا بعده قوله (كقول أبي أحدهما) فانه

يقبل قبل النكاح لا بعده بأن يقول رضع ابني مع فلانة أو بنتي مع فلان ولا شك ان هذه المسئلة تنفي عما قبلها لقهرهما من هذه بالأولى (و) اذا قبل أو أحدهما قبل عقد النكاح وأراد النكاح بعد ذلك (لا يقبل منه) بعد ذلك (أنه أراد الاعتذار) بأن يقول انما فعلت لعدم ارادة النكاح وان حصل عقد ففسخ (بغلاف) قول (أم أحدهما) أرضعته أو أرضعتها مع ابني مثلا واستمرت على اقرارها أو رجعت عنه اعتذارا (فالتزمت) مستحب لا واجب وليست كالأب ولو كانت وصية لكن المعتمد أنه إن فشا منها ذلك قبل إرادة النكاح وجب التزمت وقبل قولها وأولى أم كل منهما فلو قال المصنف وقبل اقرار أحد الأبوين قبل العقد ولا يقبل منه بعده الاعتذار لأفاد الراجح بلا كلفة (ويثبت) الرضاع (برجل وامرأة) أي مع امرأة (وبامرأتين) ان فشا ذلك منهما في صورتين (قبل العقد) لان لم يفش ذلك منهما فلا يثبت وشمل

في قبل اقرار الأبوين بالنسبة لهما (قوله فهما الخ) هذا كاستدراك على مقبله من التشبيه أفاد به أنه يجري في اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين ماجرى في اقرار الأجنبيين وليس المراد أن اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين لا يقبل أصلا (قوله أو فشو قبله) أي قبل اقرارهما (قوله لدخول هذه في قوله امرأتين) أي من قوله وثبت بامرأتين إن فشا وحينئذ فلا يقبل اقرارهما به الا إذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله كقول أبي أحدهما) هذا تشبيه تام أي انه يقبل اقرار أحد الأبوين حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح (قوله تنفي عما قبلها) أي وهو قوله واقرار الأبوين قبل عقد النكاح لا بعده (قوله وإذا قبل) أي إذا قبل اقرار أبويهما لكون الولدين صغيرين أو اقرار أبوي أحدهما (قوله لا يقبل منه) أي أنه أراد الاعتذار ظاهره ولو قامت قرينة على صدقه والذي استظهره عجم أنه ينبغي العمل عليها إذا وجدت (قوله وان حصل عقد ففسخ) ظاهره سواء تولى الأب المهر ذلك العقد أولا بأن رشد الولد وعقد لنفسه وهو أحد قولين وقيل محل الفسخ ان تولى الأب العقد والإفلا والأول أقوى (قوله بخلاف أم أحدهما الخ) الفرق بينهما ان العقد للأب فصار ذلك كاتقارعه على نفسه وعلى هذا يتطرق الخلاف في الأم ان كانت وصية لأنها كالوصى تنزل منزلة الأب لأنها المعاقدة وان كانت توكل قاله الشيخ أبو زيد القاسمي اهـ بن (قوله أو رجعت عنه اعتذارا) بأن تقول أنا كنت كاذبة في اقرارى برضاعها انما أردت منعه منها (قوله ولو كانت الخ) أي خلافاً لأبي اسحق التونسي حيث قال انها كالأب إذا كانت وصية لأنها حينئذ كالعاقدة للنكاح فكانت كالأب (قوله وأولى) أي في قول القول ووجوب التزمت قول أمهما معاً والحاصل أن الراجح أنه يعمل في غير الرشيد باقرار أحد الأبوين قبل العقد ولو أمراً وأولى باقرارهما معا فيفسخ اذا وقع ولا يعتبر اقرارهما بعده (قوله ان فشا ذلك منهما) أي ولا يشترط فشوه من غيرهما كما يفيد ظاهر كلام ابن عرفة خلافاً لما في عقبه ونص ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين يثبت وهو مثل لفظ المدونة نعم ذكر الخلاف في معنى الفشوفى حق المرأة فقال وفي كون الفشو المعبر في شهادة المرأة فشوه قولها ذلك قبل شهادتها أو فشوه ذلك عند الناس من غير قولها قولان (قوله في صورتين) أما في الأولى باتفاق وأما في الثانية فعلى قول ابن القاسم وهو المشهور ومقابلته قول سحنون يثبت الرضاع بشهادة المرأتين مع عدم الفشو إذا كانتا عدلتين (قوله وشمل كلامه) أي كما يشمل أمهما إذا كانا صغيرين أو بالغين فلا يثبت الرضاع بشهادتهما الا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله أولاً لا تشترط الا مع عدمه) الأولى أولاً لا تشترط معه وقوله نردد الأول للخمى والثاني لابن رشد * وحاصل ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم ان المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع الا مع الفشو كما درج عليه المصنف وقال سحنون لا يشترط في قبول شهادتهما الفشو إذا كانتا عدلتين ثم ان الشيخين للخمى وابن رشد اختلفا هل تشترط العدالة مع الفشو على قول ابن القاسم أولاً تشترط العدالة معه فالأول للخمى والثاني لابن رشد فقول شارحنا تبعاً لعقب أولاً لا يشترط الا مع عدمه الخ مبني على قبول شهادتهما مع عدمه وهو خلاف مذهب المدونة وهو قول ابن القاسم الذي درج عليه المصنف حيث جعل الفشو شرطاً في شهادتهما فلو قال أولاً لا يشترط معه لكان جارياً على المشهور فقط اهـ بن (قوله وبرجلين عدلين) أي سواء كان الزوجان صغيرين أو كبيرين شهدا قبل العقد أو بعده (قوله فالتردد) أي فيجربى التردد السابق

كلامه الاب والام في البالغين والأما مع امرأة أخرى في البالغين كأم (وهل تشترط العدالة) أي عدالة الرجل والمرأة وعدالة المرأتين (مع الفشو) أولاً تشترط الا مع عدمه وأما معه فلا لقيام الفشو مقامها (تردد) والراجح لا تشترط (و) يثبت (برجلين) عدلين اتفاقاً أولاً وغير العدلين لا يقبلان الا مع فشوه قبله فالتردد

(لابامرأة) أجنبية فلا يثبت (٥٠٨) بها (ولو فشا) ذلك منها قبل العقد (ونذب التزوه مطلقاً) في كل شهادة لا توجب فراقاً كشهادة

امرأة واحدة أو رجل واحد ولو عدلاً أو امرأتين بلا فشو على أحد الترددين ومعنى التزوه عدم الاقدام على النكاح والطلاق ان حصل النكاح (ورضاع الكفر معتبر) فلو ارضعت الكافرة صغيرة مع انها أو صغيراً مع بنتها لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة (والغيلة) بكسر الفين المعجمة هي (وطء) المرأة (المرضع ونجوز) بمعنى خلاف الأولى فان تحقق ضرر الولد منع وان شك كره [درس] باب ١ ذكر فيه أسباب النفقة الثلاثة القرابة والرق والنكاح وأقوى أسبابها النكاح فلذا بدأ به فقال (يجب لممكنة) من نفسها (مطيقاً للوطء) بلا مانع بعد ان دعت هي أو مجبرها أو وكيلها للدخول ولو لم يكن عند حاكم وبعد مضي زمن يتجهز فيه كل منهما عادة (على البالغ) متعلق يجب لاعلى صغير ولو دخل عليها بالغة واقتضاها ولا لغير ممكنة أولم يحصل منها أو من وليها دعاء أو حصل قبل مضي زمن يتجهز فيه كل منهما ولا لغير مطيقة ولا مطيقة بها مانع كرتق إلا ان يتاذبها علماً (وليس) أحدهما) أي الزوجين (شرفاً) أي الموت أي بالفا حد السياق وهو الأخذ في النزاع وهذا الشرط فيما قبل البناء حصل

(قوله لابامرأة أجنبية الخ) انما قيد بالأجنبية لتقدم الكلام على أم أحد الزوجين ولو سكنت المصنف عن تلك لكفته هذه فيهما (قوله ولو فشا ذلك منها) هذا هو المشهور ورد المصنف به على مقابله من ثبوته بالأجنبية ان فشا ذلك من قولها قبل العقد (قوله كشهادة امرأة واحدة) أي سواء كانت أمناً أو أجنبية (قوله لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة) أي أسلمت أو لم تسلم فلا سلام يرفع حرمة الرضاع (قوله والغيلة) أي التي هم النبي ﷺ على النهي عنها ثم تركه وطء المرضع أي وطء المرأة في زمن ارضاعها وقيل هي ارضاع الحامل ولدها * والحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن انهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضر أولادهم أي فتركت النهي عنها فاختلف العلماء في الراد بها فقيل هي وطء المرضع وقيل ارضاع الحامل وإرادته عليه الصلاة والسلام النهي عنها لضررها بالأولاد وقد تبين له انه لا ضرر فيها يقوى القول الأول في معناها لأن الشهادة تدل على ضرر ارضاع الحامل لولدها (قوله بكسر الفين المعجمة) الذي في كلام عياض جواز الكسر والفتح قال في الماشرح والغيلة بفتح الفين وكسرهما هو يقال بالهاء وتركها وهذا في الرضاع وأما غيلة القتل فهي بالكسر لا غير انظر بن

باب النفقة

(قوله يجب لممكنة) أي لزوجة ممكنة وهي التي لا تمتنع من الوطء اذا طلبت سواء كانت حرة أو أمة بوأها زوجها معه بيتاً أم لا كان الزوج حراً أو عبد ابن سلعون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة أمة فنفقة كذلك على زوجها حراً كان أو عبداً بوأها معه بيتاً أم لا وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به فلا إشكال والا فهو خلاف قول المصنف في النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب إلا لعرف ابن (قوله بلا مانع) أي يمنع من الوطء (قوله على البالغ) أي على زوجها البالغ (قوله لاعلى صغير) أي ولو كان قادر على الوطء (قوله ولو دخل عليها بالغة) أي هذا اذا لم يدخل بها بل ولو دخل بها حال كونها كبيرة وأولى لو كانت صغيرة هذا وقد صحح في التوضيح القول بوجوب النفقة على الصغير اذا دخل ولو كانت غير مطيقة * والحاصل انه في التوضيح جعل السلامة من المرض وبلوغ الزوج وطاقة الزوجة للوطء شروطاً في وجوب النفقة لغير المدخول بها التي دعت للدخول فان اختلف منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط وجعل اللقائى الأمور الثلاثة المذكورة شروطاً في وجوب النفقة للمرأة مطلقاً سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها ودعت للدخول لكنه لم يعصده بنقل والظاهر ما في التوضيح كما قال بن (قوله ولا لغير ممكنة) أي سواء دخل بها ثم منعه بعد ذلك أو لم يدخل بها (قوله أو لم يحصل الخ) هذا اذا كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر بان كان غائباً غيبة قربة وأما لو كان بعيد الغيبة فيكفى في وجوب النفقة لها ان لا تمتنع من التمكين بان يسألها القاضي هل تمكنته إذا حضر أولاً فان اجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء لها (قوله الا ان يتلذذ بها) أي بخير الوطء حاله كونه عالماً بالمانع منه (قوله وليس أحدهما شرفاً) أي بان كانا صحيحين أو كان أحدهما مريضاً مرضاً خفيفاً يمكن معه الاستمتاع بالمرض المذكور لا يمنع من وجوب النفقة لها بل تجب لها في تلك الحالة اتفاقاً وفي وحبها مع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السياق قولان مذهب المدونة الوجوب خلافاً لسحنون (قوله وهذا الشرط فيما قبل البناء) أي واما اذا

فدخول هذا وعدمه سواء لأنه في حكم الميت (قوله) فاعمل يحب أي يحب على الزوج البالغ لزوجته المطيعة للمكنة مائتا كلة (وإدام وكسوة ومسكن بالعادة) في الأربعة فلا يجاب لأتقص منها أن قدر ولا يجاب هي لأزيد من عادة أمثالها أن طلبت ذلك إلا إذا كان غنيا وحاله أعلى من حالها فطلبت حالة أعلى من حالها فتجاب لذلك ولكن لا إلى مساواة حاله بل لحالة وسطى كأنصوا عليه وكذا إذا كان حالها أعلى من حاله ولكن لا تدر على حالها وإنما له قدرة على (٥٠٩) حالة فوق حاله ودون حالها وجب

عليه أن يرفعها عن حاله إلى ما قدر عليه وهاتان صورتان محتملتان للصنف (بقدر وسعه وحالها) والحاصل أن قوله بالعادة المراد بها عادة أمثالها فإن تساويا فالأمر ظاهر وإن كان فقيرا لا تدر له إلا على أدنى كفاية من الأربعة فالعبرة بوسعه فقط وإن كان غنيا ذا قدر وهي فقيرة أجيبت لحالة أعلى من حالها ودون حاله وإن كانت غنية ذات قدر وهو فقير إلا أنه له قدرة على أرفع من حاله ولا قدرة له على حالها ورفعها بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها فصدق على هاتين صورتين أن يقال اعتبر وسعه وحالها فتدبر (و) اعتبر حال (البلد) التي هما بها (و) حال (السفر) في ذلك الزمان ويجب عليه ما يكفيه من القوت (وإن) أ كولة (ج) دأوى مصيبة نزلت به (و) تزاد (المرضع) النفقة المعتادة (ما تقوى به)

حصل الاشتراف بعد البناء فلا تنقطع نفقتها (قوله) فدخل هذا (أي الزوج المشرف) (قوله) مائتا كلة أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالقوت ما يقتات ويؤكل ولو عبر المصنف به كان أولى لأن التبادر من القوت ما يملك الحياة (قوله) وكسوة (ابن عاشر) إنما تجب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما يتشور به أو كان وطال الأمر حتى خلقت كسوة الشورة كذا في التيطي ومن جملة الكسوة عنده الغطاء والوطاء اهـ بن (قوله) بالعادة متعلق بمحذوف أي واعتبار هذه الأربعة بالعادة أي بعادة أمثالها فلو طلبت أزيد من عادة أمثالها أو طلب هو أتقص مما جرت عادة أمثالها فلا يلتفت إليهما في ذلك ويرد كل واحد لعادة أمثاله وقول المصنف بقدر وسعه وحالها بدل من قوله بالعادة بدل مفصل من مجمل والمراد بوسعه حاله وإنما لم يعبر به كما عبر به في جانب المرأة اقتداء بالقرآن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأعلم أن اعتبار حالها لا بد منه سواء تساويا غنى أو فقرا أو كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا لكن اعتبار حالها عند تساويهما قرا أو غنى ظاهر وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ نفقة الفقير على الغني أزيد من نفقته على الفقيرة كما أن نفقة الغني على الفقيرة أقل من نفقته على الغنية وهذا هو المتمد خلافا لما ذكره عقب تبعا ليج من أن اعتبار حالهما إذا تساويا فإذا زاد حالها اعتبر وسعه فقط وإن قصت حالتها عن حاله اعتبرت حالة وسطى بين الحالتين كذا قال شيخنا العدوي وفي بن ما يوافق ما قلناه من الاعتماد وأيده بالقول فراجع إن أردت الإطلاع عليها وكلام شارحنا كالجمع بين الطريقتين فتأمل (قوله) واعتبر أي في النفقة على الزوجة حال البلد من كونها حاضرة يأكل أهلها الناعم أو بادية يأكل أهلها الحشن وقوله وحال السعر في ذلك الزمان أي من كونه رخاء أو غلاء فالأول يحمل الناس على التمتع في المال كل دون الثاني (قوله) وهي مصيبة نزلت به (أي فعلية كفايتها أو بطلانها ولا خيار له في فسخ النكاح وإمضائه وهذا ما لم يشترط كونها غيراً كولة والأفله ردها ما لم ترض بالوسط (قوله) وتزاد المرضع (تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة بحسب العادة وهذا في غير المرضع وأما هي فليست كغيرها بل تزداد على النفقة المعتادة ما تقوى به على الرضاع وعمل لزوم الزوج ذلك الزائد إذا كان ولد الزوجة حراً أمالوكان ولداهما قارفاً فالزائد على سيدها كاجرة القابلة (قوله) فلا يلزمه إلا مائتا كلة (أي بالفعل حال المرض وحالة قلة الأكل الذي هو أقل من المعتاد أي وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً تأكل منه بقدر كفايتها وتصرف الباقي منه في مصالحها خلافاً لابي عمران (قوله) على الأصوب (أي عند التيطي) (قوله) وكلام المواق (أي القائل إذا زاد ما تأكل في حال مرضها على ما تأكل في حال صحتها لزمه قدر ما تأكل في حال صحتها (قوله) يمكن تأويله (أي بأن تحمل الزيادة على ما تأكل على وجه التداوى أو التفكه (قوله) ولو اعتيد (أي جرت العادة بلبسه ولو كان شأنها لبسه فإذا تزوج إنسان بنتاً كابر

على الرضاع واستثنى من قوله بالعادة قوله (إلا المرضعة وقليلة الأكل) (ج) دأوى (فلا يلزمه إلا مائتا كلة) (حال المرض وقلة الأكل) (على الأصوب) وهذا في غير المقرر لها نفقة معلومة والا لزمه ما قرر ولوقد أكلها بكرض وأما لو زاد أكلها بالمرض فإن كان من نحو فأكبة ودواء فلا يلزمه وإن كان من القوت فيلزمه ولو نحو سكر ولوز وعناب تقوت به وهل ولو في المقرر لها نفقة هو الظاهر وكلام المواق يمكن تأويله (ولا يلزم) الزوج (الحرير) والحز وظاهره ولو اعتيد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله بالعادة وهذا قول الإمام (ومحمل) أي حملة ابن القاسم (على الإطلاق) أي أبقاه على عمومته في حائر البلاد وهذا الحمل هو للذهب (و) حملة ابن القصار

(على) (ساكني) (الدينه) (لثناها) (وإذا علمت أنه يلزم الزوج القوث وماعطف عليه بالعادة) (يفرض) (لها) (لها) (لشرب والطبخ وغسل الثياب والأواني وللوضوء (٥١٠) والغسل ولو من احتلام أو وطء شبهة لازنا) (والزيت) (للاكل والادهان

والوقود) (والخطب) (للمطبخ والخبز) (والمالح) (والبصل لأنه مصلح) (واللحم) (للدوسر) (المرّة) (بعد المرّة) (في الجمعة ولا يفرض كل يوم ولا على فقير إلا بقدر ما تقتضيه العادة ولا يفرض غسل وضمن وجبن إلا إذا كان أداما عادة ولا فاكهة رطبة ولا يابسة إلا إذا كانت إداما عادة كشواء وخيار (و) (يفرض) (حصير) (تحت الفراش أو هو الفراش باعتبار عادة أمثاله) (وسريره) (احتيج له) (عادة) (وأجرة قابله) (لحرّة ولو مطلقة ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة) (وزينة) (تستضر) (أي يحصل لها ضرر عادة) (بتركها) (كسحل ودهن) (معتادين) (وصف كاشف إذ الموضوع في المعتاد) (وحناء) (لرأسها) (اعتيد لا لخضابها ولا ليدها ولا لدواء) (ومشط) (يفتح الميم وهو ما يخدمه الرأس من دهن وحناء وغيرها فهو من عطف العام على الخاص وأما المشط بضم

من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه لباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنيا أم لا (قوله على ساكني المدينة) أي ولو من غير أهلها أن تخلعت بخلقهن وأما سائر الامصار فهو فيها كالنفقة فإن جرت به العادة وجب وإلا فلا (قوله يفرض الخ) لما قدم أن الزوج يلزمه القوت وماعطف عليه بين ما هو الذي يقضى به عند المشاحة هل الأعيان أو أثمانها فبين أنه يفرض الأعيان بقوله يفرض الخ (قوله وغسل الثياب) بل ولو لارش أن جرت به العادة (قوله والغسل) أي سواء كان الغسل واجبا أو سنة كغسل الجمعة أو مستحبا كالغسل لدخول مكة (قوله لازنا) في كلام بعضهم أنه يلزمه الاتيان بالماء لغسلها ولو من زنا قال ولا غرابة في الزامه الماء لغسلها من الزنا لأن النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعتمد ذلك القول شيخنا واقتصر عليه في الحاشية (قوله واللحم) قال بعضهم أي من ذوات الأربع لا من الطير والسمك إلا أن يكون ذلك مفتادا فيجوز على العادة (قوله المرة بعد المرة) أي يفرض اللحم زمنا بعد زمن يفرض في حق القادر ثلاث مرات في الجمعة يوما بعد يوم وفي حق الوسط مرتان في الجمعة وفي حق المنحط الحال مرة في الجمعة كذا قال بعضهم والاعظم أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فبراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلا لأن هذه الأمور من جزئيات قوله بالعادة اه شيخنا عدوى (قوله وحصير) أي من بردى أو حلفاء أو صبر (قوله احتيج له) أي لينع عنها العقارب أو البراغيث أو نحوها (قوله وأجرة قابله) يعني أن أجرة القابلة وهي التي تولد النساء لازمة للزوج على المشهور ولو كانت مطلقة بائنا ولو نزل الولد ميتا في الطلاق البائن لأن المرأة لا تستغنى عن ذلك كالنفقة وقيل إن أجرة القابلة عليها ومحل الخلاف في الزوجة التي ولدها حر كالزوجة الحرة والأمة التي مثل أمه الجد وأما الزوجة الأمة التي يكون ولدها رقبا لسيدها فأجرة القابلة لازمة لسيدها قول واحد للملكة للولد ولو كانت في عصمة الزوج (قوله ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة) أي من الفراريج والحلبة بالعسل والمفتقة ونحو ذلك (قوله يحصل لها ضرر عادة بتركها) أي بأن يحصل لها الشعث عند تركها ولا يشترط المرض لا ما يحتاج له من ذلك ولو اعتادته والحاصل أن المدار في لزوم ذلك على الضرر اعتياداً لا فان ضر تركها بها لزمه اعتيد أم لا وان لم يضر تركها بها فلا يلزمه اعتيد أم لا (قوله معتادين) الأولى حذفه لأن هذا تمثيل للزينة التي تستضر بتركها ولا تستضر بتركها إلا إذا كان معتاداً لها (قوله لا لخضابها ولا ليدها) أي ولو جرى به عرف لأنها لا تستضر بتركها (قوله فلا تلزمه) أي بل هي عليها كما أن عليها أجرة البلائة التي تتولى ذلك فهذه الثلاثة أمور على الزوج واحد منها فقط قاله عجب (قوله أي أهل الاخداف) أشار إلى أن فيه عود الضمير من المضاف إليه على المضاف مثل قولك جاء عبد ربه والظاهر أن الاضافة في كلام المصنف من اضافة المصدر للفعول وأنه يشمل صورتين اللتين قالها الشارح لأنها فيهما أهل للاخداف (قوله وان بكراء) أي هذا إذا كان بكراء بل وان كان بكراء والظاهر أنها لا تملك الرقيق الذي اشتراه لخدمتها إلا إذا حصل التملك بصيغة (قوله ولو بأكثر من واحدة) ردلو على ما قاله ابن القاسم في الموازية من أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد واعلم أنه إذا عجز عن الاخداف لم تطلق عليه ذلك على المشهور وإذا تنازعا في كونها أهلاً لأن

للميم وهو الآلة فلا تلزمه كما إن للسكحلة لا تلزمه كما يأتي له إذ لا فرق بينهما

تخدم

(و) يجب عليه (اخداف) (أهله) أي أهل الاخداف بأن يكون الزوج ذاسمة وهي ذات قدر ليس شأنها الخدمة أو هو ذا قدر تترى خدمة ذوجه به فانها أهل للاخداف بهذا المعنى فيجب عليه أن يأتي لها بخادم (وإن بكراء ولو بأكثر من واحدة) إذا لم تكف الواحدة

(وقضى لها بخادمتها) عند التنازع مع الزوج (إن أحببت) وأحب هو أن يخدمها خادمه (إلا لرية) في خادمتها فخير الزوج في الدين أو الدنيا فلا يقضى لها بخادمتها بل يجب الزوج لما دعا أن قامت القرائن على (٥١١) تصديقه (والإم) بأن لم تكن أهلا

للإخدام أو كانت أهلا للزوج فخير (عليها) الخدمة الباطنة ولو غيبة ذات قدر (من عجن وكنس وفرش) وطبخ له لا لضيفه فيها يظهر واستقاء ماء جرت به العادة وغسل ثيابه (بخلاف النسيج والغزل) والحياطة ونحوها مما هو من التكسب عادة فهي واجبة عليه لها لا عليها له (لا مكحلة) أي الآلة التي يوضع فيها الكحل وكذا الشط بالضم أي الآلة (و) لا (دواء) وفاكهة لغير آدم (وحجامة) أي اجرتها ولا اجرة طبيب (وثياب) المخرج أي التي تلبسها للخروج بها ولا يقضى عليه بدخولها الحمام إلا من ضرورة فيقضى لها بالخروج لا بالاجرة لأنها من باب الطب والدواء وهي لا تلزم (وله) أي للزوج (التمتع) أي الانتفاع (بشورتها) ففتح الشين المعجمة متاع البيت من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز له استعماله ويقضى

تخدم أوليست أهلا فهل البينة عليها أو عليه قولان انظر الحاشية (قوله وقضى لها بخادمتها) أي إذا طلبت الزوجة أن يخدمها بخادمتها ويكون عندها وطلب الزوج أن يخدمها خادمه فإنه يقضى لها بخادمتها لأن الخدمة لها وحينئذ فيلزم الزوج أن ينفق عليه وهذا القول وهو القضاء بخادمتها عند التنازع هو قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس بما إذا كان خادمها مألوفاً والاقضى بخادم الزوج وظاهر الصنف الاطلاق أي القضاء بخادمتها سواء كان مألوفاً أولا (قوله في الدين) أي بان كانت تلك الخادمة تأتي برجال المرأة يفسدون فيها وقوله أو الدنيا أي بان كانت تلك الخادمة تسرق من مصالح البيت (قوله بأن لم تكن أهلا للإخدام) أي بأن كانت من لغير الناس والزوج ليس ذا قدر (قوله وطبخ له) أي ولها وقوله لا لضيفه أي ولا لأولاده ولا لبيده ولا لأبويه (قوله واستقاء ماء) أي من الدار أو من خارجها ولو من البحر إذا كان ذلك عادة أهل بلدها (قوله وغسل ثيابه) أي فيلزمها ذلك وكذا غسل ثيابها وقال بعضهم إن غسل ثيابه وثيابها ينبغي جريانه على العرف والعادة وقال الأبي أن ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت العادة بذلك (قوله بخلاف النسيج الخ) يعني أن المرأة لا يلزمها أن تنسج ولأن تغزل ولا أن تخطط للناس بأجرة وتدفعها لزوجها ينفعها لأن هذه الأشياء ليست من أنواع الخدمة وإنما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تكسب له إلا أن تتطوع بذلك وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسيج والغزل (قوله ونحوها مما هو من التكسب) أي لأنه ليس عليها أن تكسب له أي بأن تخطط أو تنسج للناس وتجمع أجرة ذلك وتدفعها له ويؤخذ من هذا التعليل أنه يلزمها أن تخطط ثوبها وثوب زوجها لأن هذا ليس تكسبا بل من الخدمة وفي حاشية شيخنا أن الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم خياطة ثوبه وثوبها وقال بعضهم إنه يجري على العرف والعادة فإن جرى العرف به لزمها والا فلا (قوله للخروج بها) أي للإفراح أو الزيارة وظاهره أن الزوج لا يلزمه ثياب المخرج ولو كان غنياً وهو المعتمد وروى ابن تافع أنها تلزم الغنى (قوله ولباس) أي فيجوز له أن يلبس من ثيابها ما يجوز له لبسه (قوله فيستعمل من ذلك الخ) أي وحده أو معها (قوله وله منعها من بيع ذلك) أي ما ذكر من الشورة وظاهره أبداً والذي في المعيار أول النكاح عن ابن زرب أن الشورة لا تتبعها الزوجة حتى يمضي من المدة ما يرى أنه ينفع بها الزوج قال وقد ذكر ابن رشد أنها لا تلزمها التصرف فيها بعد أربع سنين وهي في بيت زوجها اه وقال ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها بيع شورتها من قدها إلا بعد مضي مدة انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة اه بن (قوله ما دخلت به بعد قبض مهرها) أي وأما إن لم تقبض منه شيئاً وإنما تجهزت من مالها فليس له منعها من بيعه وإنما له عليها الحجر إذا تبرعت بزائدة ثلثها فإن كان ما تجهزت به من مالها قدر ثلثها فأقل فليس له أن يمنعها من التبرع به كما ليس له منعها من بيعه مطلقاً وفي بن وقوله والمراد ما دخلت به بعد قبض صداقتها الخ يشمل ما اشترته من صداقتها أو من هدية مشترطة أو جرى بها عرف كالنشان بمصر ففي اختصار الطرر ما نصه وللزوج امتنان ما اشترته من الجهاز حتى يبله إذا كان ذلك الشراء من قدها ثم قال فإن كان معها كسوة من جهازها أو هدية قد اشترطت عليه أو كانت عندهم عادة معروفة كالمشترطة لم يلزم الزوج كسوتها حتى تخلقها اه (قوله ولا يلزمه بلدها) أي فلو جدد ما بلى من عورتها وطلقها فلا يقضى لها بأخذه اه عدوى (قوله وله منعها الخ) أي ما لم يأكله معها فليس له أن يمنعها من ذلك أو يكون فاقداً للشم

له بذلك وله منعها من بيع ذلك وهبتها لأنه يفوت عليه الاستمتاع به وهو حق له والمراد بها ما دخلت به بعد قبض مهرها كله أو بعضه (ولا يلزمه بلدها) إن خلقت إلا الغطاء والوطاء وما لا بد منه (وله منعها من أكل كالثوم) بضم التثنية من كل ماله راحة كريمة

وليس لها منعه من ذلك (لا) منع (٥١٣) (أبويها وولدها من غيره) فليس له منعهما من (أن يدخلوها) وكذا الإخوة

والأجداد وولد الولد على ما لعبد الملك ولكن لا يبلغ بهم الحنث بخلاف الابوين والاولاد من الرضاع فله المنع (وحنث) بضم الحاء وتشديد النون المكسورة أى قضى بتحنيثه (إن حلف) ان لا يدخلوها فحنث بالدخول لا بمجرد الحلف ولا بالحكم لأن الحنث انما يكون بفعل ضد المحلوف عليه (كجمله) على (أن لا تزور والديها) فيحنث ويقضى لها الزيارة (إن كانت مأمونة ولو شابة) وهى محمولة على الامانة حتى يظهر خلافها فان لم تكن مأمونة لم تخرج ولو متجالة أو مع أمينة لطرق الفساد بالخروج (لا إن حلف) بالله أو بالطلاق انها (لا تخرج) وأطلق لفظا ونية فلا يقضى عليه بخروجها ولا لأبويها (وقضى للصغار) من أولادها بالدخول اليها (كل يوم) مرة لتفقد جاههم (وللكبار) من أولادها (كل جمعة) مرة (كالوالدين) يقضى لها في الجمعة مرة (ومع أمينة) من جهته (إن اتهمها) بافسادها عليه وأما أخوها وعمها وأختها وابن أخها وابن أختها فله منعهم على المذهب كما قاله الشريفي

(قوله) وليس لها منعه من ذلك (أى ولولم تأكله والفرق ان الرجال قوامون على النساء كذا قرر شيخنا) (قوله لا يبلغ بهم) أى بالاخوة ومن بعدهم الحنث أى لا يحكم القاضى بدخولهم الموجب لحنثه إذا حلف عليه (قوله فله المنع) أى فالزوج منعهم من الدخول لها (قوله قضى بتحنيثه) أى حكم القاضى بفعلهم الأمر الذى يحصل به حنثه وهو الدخول (قوله أن لا تزور والديها) أى لا ولدها من غيره لقصور مرتبته عن مرتبة والديها (قوله فيحنث) أى انه إذا حلف على أنها لا تزورهم فانه يحنث في عينه بان يحكم لها القاضى بالخروج للزيارة فإذا خرجت بالفعل حنث (قوله ويقضى لها بالزيارة) أى في الجمعة مرة والفرض ان والديها بالبلد لان بعدوا عنها فلا يقضى لها اه عدوى (قوله ولو شابة) أى هذا إذا كانت متجالة بل ولو كانت شابة ورد بلو قول ابن حبيب لا يحنث في الشابة إذا حلف لا تخرج للزيارة أبويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمونة وأما المتجالة المأمونة فلا خلاف أنه يقضى لها بزيارة أبيها وأُمها وأما غير المأمونة فلا يقضى بخروجها شابة كانت أو متجالة اتفاقا انظر بين (قوله لتطرق الفساد بالخروج) أى مع الأمينة (قوله فلا يقضى الخ) أشار بعضهم للفرق بين حال التخصيص وحال الإطلاق بأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها فلذا حنث بخلاف حال التعميم فانه لم يظهر منه قصد الضرر فلذا كان لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنث ومفهوم أطلق لفظا ونية انه لو أطلق لفظا ونوى تخصيصهما فهو كالقسم المتقدم للمصنف (قوله ولا لأبويها) أى ولو لزيارتهم إذا طلبتها (قوله وقضى الخ) تقدم انه ليس له منع أولادها من غيره من الدخول لها وإذا كان كذلك وتضرر بكثرة دخولهم لها فيقضى الخ (قوله ومع أمينة الخ) قال عبق وأجرتها على الزوج على الظاهر وفيه نظر بل الظاهر ان الاجرة على الابوين لأن زيارتهما لها لمنفعتهما وقد توقفت على الامينة فتسكون الاجرة عليهما ويدل لذلك ما في المعيار أول النكاح عن العبدوسى من أن الأبوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الانساد حتى يثبت ذلك فإذا ثبت ذلك منع من زيارتها الامع أمينة اه فاخذ منه أن الزوج لا يصدق في دعوى الانساد بل لابد من البينة وهو ظاهر وانه إذا ثبت افسادهما لهما ظلمان وذلك مقتضى لكون الاجرة عليهما من جهة ان الظالم أحق بالحمل عليه انظر بين وذكر بعض المحققين ان الذى يظهر انه إذا ثبت ضرر الأبوين ببينة فاجرة الامينة عليهما لانهما ظلمان والظالم أحق بالحمل عليه وقد اتفقا بالزيارة كما قال ابن وان كان ضرر الابوين مجرد اتهم كما قال المصنف فالاجرة على الزوج كما قال عبق لا تتفاهه بالحفظ (قوله ان اتهمها) أى الوالدين والظاهر ان الاولاد مطلقا صغارا أو كبارا ان اتهمها كانا كالوالدين في اتهمها لا يدخلان لها الامع أمينة من جهته سواء كان الزوج حاضرا في البلد أو كان غائبا لان الحاكم يقوم مقامه (قوله بافسادها عليه) أى وأما إذا اتهمها بأخذ ماله فان ذلك لا يوجب منعها لاماكان التحرز منها في ذلك اه قال عبق وقوله ومع أمينة ان اتهمها مقيد بما إذا كان الزوج حاضرا أى غير مسافر والا فليس لها ان يدخلها عليها مع أمينة وهذا القيد وقع لصاحب الشامل وتبعه ت وهو خلاف النقل إذ النقل انه متى اتهمها بافسادها عليه منع من الدخول الامع أمينة لافرق بين حضور الزوج بالبلد وعدمه قال ابن ولم أر من ذكر هذا الشرط مع البحث عنه سوى صاحب الشامل ومن تبعه (قوله وأما أخوها) أى وكذا جدّها وقوله فله منعهم أى ولو لم يتهمهم وقوله على المذهب أى ومقابلته ما مر عن عبد الملك من انه ليس له منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها في كل جمعيتين أو في كل شهر مرة كما قرر شيخنا (قوله ولها الامتناع الخ) أى ولو بعد رضاها بسكائها معهم ولو لم يثبت الضرر لها بمشاجرة ونحوها كما قاله شيخنا

(إلا الوضعية) فليس لها الامتناع من السكنى معهم وكذا الشريعة إن اشترطوا عليها سكناهامهم ومحل ذلك فيها ما لم يطلعوها على عوراتها (كولد صغير لأحدهما) فلا آخر أن يتمتع من السكنى معه (إن كان له حاضن) (٥١٣) غيرهما بحضنه وإلا فليس

للآخر الامتناع من ذلك سواء علم به حال البناء أم لا (إلا أن ينفى) أحدهما (وهو) أي الولد (معه) عالم به الآخر وأراد عزله بعد ذلك فليس له الامتناع (وقد رت) نفقة الزوجة على الزوج (بحاله) أي بحسب حاله التي هو عليها (من يوم) أي في يوم فتكون مياومة كأرباب الصنائع والأجراء (أو جمعة) كبعض أرباب الصنائع (أو شهر) كأرباب المدارس والمجاهد وبعض الجنود وخدمهم (أو سنة) كأرباب الرزق والبساتين (و) قدرت (الكسوة) في السنة مرتين (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه إذا لم تناسب كسوة كل الآخر عادة وإلا كفت واحدة إذا لم تخلق وكذا يقال المراد كل شتاء وكل صيف إن خلقت كسوة كل في عامها فإن لم تخلق بأن كانت تكفي بها كالعام الأول أو قريبا منه اكتفت بها إلى أن تخلق ومثل ذلك التطاء والوطاء عتاء وصيفا (وضمنت) النفقة الشاملة للكسوة (بالقبض) أي

وانظر هل لها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواربه أم لا والظاهر أنه ليس لها ذلك لأن له وطء أمته وربما احتاج لخدمة أرقائه كذا في خشى وعقب قال بن وفيه نظر بل لها الامتناع من السكنى مع جواربه وأم ولده ولو لم يحصل بينهم وبينها مشاجرة ويدل لذلك تعليل ابن رشد وغيره عند السكنى مع أهله بقوله لما عليها من الضرر باطلاعهم على أمرها وما تريد أن تستره عنهم من شأنها وقد نقل في الميعار عن المازري أن أم الولد لا يلزمها أن تسكن مع الزوجة فتكون الزوجة أخرى بالامتناع من السكنى معها قاله أبو طي المناوي (قوله إلا الوضعية) أي ذات الصداق القليل وكذا الشريعة إذا اشترط عليها سكناهامهم أي فليس لواحدة منهما الامتناع وقوله ما لم يطلعوها الخ أي وإلا كان لكل منهما الامتناع ومثل الاطلاع المذكور ثبوت الضرر بغيره وأما غيرهما فلا يلزمهما السكنى مع أهله وإن لم يثبت ضرر كأمير (قوله كولد صغير لأحدهما) حاصله أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج عنه من المنزل فإن له ذلك ما لم يعلم به وقت البناء فإن علم به وأراد أن يخرج عنه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من أنه إذا علم به عند البناء فليس له إخراج له وإلا كان له إخراج محله إذا كان للولد حاضن أي كائن يكفله وإلا فلا امتناع لمن ليس معه الولد أن يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (قوله وقد رت بحاله) أي قدر قبضها أي قدر زمن قبضها أي قدر الزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله وضمنت بالقبض وقوله بحاله المراد بالحال الطاقة من العمر واليسر وقوله من يوم يان لحاله وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي زمن حاله لأجل البيان بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون يانا لحاله أي من يسر يوم وعسره ويصح أن يجعل من بمعنى في متعلقة بمحذوف أي فتدفع من يوم أي في كل يوم أو في كل جمعة الخ وهذا هو الذي اقتصر عليه الشارح وعلم أن قوله وقد رت الخ في غير المأوى بالقول وفي قوله وقد رت بحاله إشارة إلى أن اللدة التي يقضى بتعجيل النفقة فيها إنما تعتبر بحال الزوج فقط وأما قدر النفقة وجنسها فبحالهما كأمير (قوله من يوم أو جمعة) أي وتقبضها معجلة بدليل قوله وضمنت بالقبض مطلقا فتقبض نفقة اليوم من أوله والشهر من أوله وكذلك الجمعة والسنة هذا إذا كان الحال التمعيل وأما إذا كان الحال التأخير فانها تنتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسرا بالنفقة (قوله بالشتاء) المراد به فصله وما واولاه من فصل الربيع والمراد بالصيف فصله وما واولاه من فصل الخريف (قوله بالشتاء ما يناسبه) أي من فرو ولبد ولجاف وغير ذلك (قوله إن لم تناسب كسوة بكل) أي من الشتاء والصيف الآخر (قوله إن خلقت كسوة كل في عامها) اعلم أن ما خاق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فإن لم يكن عرف فم للزوج اه عدوى (قوله إن لم تخلق) بأن كانت تكفي بها أي في العام الثاني والثالث مثلا كالا كنفاء في العام الأول أو قريبا من الا كنفاء في العام الأول (قوله كنفقة الولد إلا لينة على الضياع) ظاهر كلام المصنف هنا وفي التوضيح الشمول لما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله أو عن مدة ماضية وبذلك قرر تم كلام المصنف واعتمده طفي وقال البساطي كلام المصنف محمول على ما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله قال السوداني وهو للتمين وأما ما قبضته من نفقة الولد عن مدة ماضية فانها تضمنها مطلقا سواء قامت بينة على الضياع أم لا فهو كنفقتها لأنه كدين لها قبضته فالقبض لحق نفسها لا للغير حتى تضمن ضمان الرهان والمواري وارضى

(٦٥ - دسوق - ثاني) قبض من الزوج أو وكيله إذا ضاعت منها (مطلقاً) ماضية كانت أو حالية أو مستقبله قامت على ضياعها بينة أولاً صدقتها الزوج أولاً فرطت في ضياعها أولاً (كنفقة الولد) قبضها الحاضرة لتنفقها عليه وهو في حضانتها فتضيق

فضمنها (إلاينة على الضياع) من غير سببها فلا تضمنها لأنها لم تقبضها لحق قسمها ولا هي متمحضة للأمانة بل أخذتها لحق المحضون فضمنها كالرهان والديار (٥١٤) وأما ما قبضته من أجره الرضاع فالضمان منها، طلقاً كالنفقة لأنها قبضتها لحق نفسها (وبحوز)

لزوج (إعطاء الثمن عما
لزمه) لزوجه من الأعيان
للتقدمة (و) يجوز له
(القاصة بدنه) الذي له
عليها مما وجب لها من النفقة
إن كان فرضاً أو كانت
النفقة من جنس الدين
(إلا لصري) عليها بالقاصة
بأن تكون قبرة يغشى
ضيقها بالقاصة (وسقطت)
نفقتها (إن أكلت معه)
ولو كانت مقررة والكسوة
كالنفقة فإذا كساها معه
فليس لها غيرها (ولها
الامتناع) من الأكل معه
وتطلب فرضاً أو الأعيان
لأكل وحدها (أو
منعت) زوجها (الوطء أو
الاستمتاع) بدونه فتسقط
نفقتها عنه في اليوم الذي
منعته فيه من ذلك والقول
قولها في عدم النكاح عند
التنازع (أو خرجت) من
محل طاعته (بلا إذن
ولم يقدر عليها) أي على
ردها بنفسه أو رسوله
أو حاكم ينصف أي
ولم يقدر على منعها ابتداء
فإن قدر بأن خرجت
وهو حاضر قادر على
منعها لم تسقط لأنه
كخروجها باذنه (إن لم

ذلك شيخنا المدوي وابن هذا * واعلم أن المراد بقول المصنف كنفقة الولد أي في غير مدة الرضاع
لأن نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست نفقة للولد حينئذ فضمنها مطلقاً ولو ثبت ضياعها بينة
كنفقتها (قوله فضمنها) وهل يرجع الولد عليها أو على الأب ويرجع الأب عليها وهو الذي ينبغي
(قوله عما لزمه لزوجه) أي نفقة لها ومحل الجواز إن رضيت المرأة بذلك وذلك لأن الواجب على
الزوج الذي يقضى عليه به ابتداء الأعيان لكن يجوز له أن يدفع الأمان إن رضيت الزوجة بها
وظاهره جواز دفع الثمن ولو عن طعام وهو المتمد بناء على أن علة منع بيع الطعام قبل قبضه غيبته عن
البائع وكونه ليس تحت يده وهي مفقودة بين الزوجين لأن طعام الزوج تحت يدها غير غائب عنها
ويترك الزوج أن يزيد بها إن غلّس الأعيان بعد أن قبضت ثمنها ويرجع عليها إن نقص سعرها ما لم
يسكت مدة وإلا حمل على أنه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو
قبل الرخص وإلا فلا يزيد بها شيئاً في الأول ولا يرجع عليها بشيء في الثاني اهـ تقريرى عدوى
(قوله التقدم) أي في قوله فيفرض الماء والزيت الخ (قوله ويجوز له القاصة بدنه) محل الجواز إذا لم
يطلبها واحداً منهما وإلا وجبت كما يأتي في القاصة ويمكن أن يكون المصنف أراد بالجواز الإذن الصادق
بالجواب (قوله إن أكلت معه) أي إذا أكلت معه سقطت نفقتها مدة أكلها معه ولو كانت مقررة
فلو أكلت معه ثلاثة أيام وطلبت الفرض بعد ذلك سقطت نفقة الأيام الثلاثة عنه وقضى لها بالفرض
بعد ذلك فقول المصنف ولها الامتناع أي ابتداء أو انتهاء وإذا طلبت نفقة ماضية وادعى أنها
أكلت معه فيها صدق الزوج على الظاهر كاذكراً عقب (قوله ولو كانت مقررة) أي هذا إذا كانت
نفقتها غير مقررة بأن كانت تأخذ ما يكفيها من القوت بل ولو كانت مقررة هذا إذا كانت غير محجور
عليها بل ولو كانت محجوراً عليها كسفيهة لأن السفية لا يحجر عليه في نفقتها (قوله فإذا كساها معه) أي
والحال أنه فرض لها ثمنها (قوله ولها الامتناع) أي ما لم تلزم الأكل معه وإلا فليس لها الامتناع كذا
قال بعضهم قال شيخنا والظاهر خلافه (قوله أو منعت زوجها) عطف على قوله أكلت أي سقطت إن
أكلت أو منعت زوجها الوطء لتعير عذر وأما لو ادعت أنها منعت لعذر كمرض فلا بد من إثباته
بشهادة امرأتين حيث خالفها الزوج وهذا إذا كان للرض الذي ادعته في محل لا يطاع عليه الرجال بأن
كان في غير الوجه والكفين وإلا فلا يثبت إلا بشاهدين (قوله فتسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعت
فيه) هذا هو الرواية المشهورة واختارها الباجي والبخمي وابن يونس وغيرهم مقابلها أنها لا تسقط
نفقتها بمنعها من الوطء أو الاستمتاع ومحل الخلاف إذا كانت غير حامل وإلا فلا خلاف في وجوب
نفقتها وعدم سقوطها بمنعها مما ذكر انظر بن (قوله والقول قولها في عدم النكاح) أي إذا ادعى الزوج
أنها تمنعه من وطئها وقالت لم أمنعه وأما الامتناع منه كان القول ولا يقبل قول الزوج لأنه يثبت
على إسقاط حقها من النفقة واعلم أن النكاح مما ذكر إنما يعلم من جهتها بأن تقر بذلك بحضرة عدلين
أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين على ما يظهر اهـ خش (قوله أو خرجت الخ) أي حاله
كونها ظالمة لا إن كانت مظلومة ولا حاكم ينصفها (قوله ولم يقدر على ردها الخ) هذا شرط فيما إذا خرجت
جبراً أو خفية لمكان معلوم وأما الهاربة خفية لمكان مجهول فإن نفقتها تسقط ولو قدر على ردها لو
علم بمكانها انظر خش (قوله قادر على منعها) أي من الخروج وإن عجز عن ردها لم يلحقه بعد ذلك

(قول)

تحمل) أي لم تكن حاملاً فإن كانت حاملاً لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل

وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً لأنه ليس له منعها من الخروج (أو بانة) بخلع أو بسات فتسقط نفقتها أي

ان لم تحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار بقوله (ولها) أى البائن (نفقة الحمل) ولها (الكسوة فى أوله) أى إذا طلقت فى أول الحمل فلها الكسوة الى آخر الحمل على عاداتها ولو بقيت بعد وضع الحمل (و) لها (فى الأشهر) (٥١٥) للحمل أى إذا أبانتها بعد مضى

أشهر من حملها فلها من الكسوة (قيمة منابها) أى الأشهر فيقوم ما يصير لتلك الأشهر من الكسوة لو كسيت فى أول الحمل فتعطى تلك القيمة دراهم (واستمر) أى المسكن للحامل البائن (إن مات) الزوج قبل وضعها لأنه حق تعلق بدمه المطلق فلا يسقط الموت سواء كان المسكن له أم لا هـ كراهه أم لا والبائن غير الحامل لا قضاء العدة والأجرة فيهما من رأس المال بخلاف الرجعية والى فى العصمة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو قد كراهه كابر وتسقط الكسوة والنفقة لصكون الحمل صار وارثا • والحاصل أن الكسوة والنفقة يسقطان فى الجميع بالموت ويستمر المسكن فى البائن مطلقا وفى النى فى العصمة والرجعية إن كان المسكن له أو قد كراهه (لا إن مات) المطلقة فلا شيء لورثتها فى كراهه المسكن (وردت النفقة) الأولى قراءته بالبنا للنفقون يشمل خمس صور • موته وموتها وهى فيها امالى

(قوله ان لم يحمل) شرط فى مسئلة منع الوطء وما بعدها (قوله مطلقا) أى كانت حاملا أم لا خرجت من محل سكنها أم لا عجز عن ردها بعد أن خرجت أم لا (قوله فى أوله) متعلق بمحذوف أى إذا طلقها فى أوله أى انه إذا حصلت بينونة فى أول الحمل وصدقها الزوج على الحمل قبل ظهوره أو لم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فان لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد وضع الحمل ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها والا فلا (قوله وفى الأشهر) عطف على قوله فى أوله وهو على حذف مضاف أى فى اثناء الأشهر وقوله قيمة منابها أى قيمة مناب الأشهر من الكسوة عطف على قوله نفقة الحمل أى ولها قيمة مناب الأشهر من الكسوة إذا أبانتها فى أثناءها • وحاصله انه إذا أبانتها بعد مضى أشهر من حملها فلها مناب الأشهر الباقية من الكسوة فيقوم ما يصير لتلك الأشهر الماضية من الكسوة لو كسيت فى أول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم (قوله واستمر ان مات الزوج النخ) أى وأما ان مات الولد فى بطنها قبل وضعه فلا نفقة لها ولا سكنى من يوم موته لأن بطنها صار قبرا له وان كانت لاتنقض عدتها الا بنزوله كذا فى شب خلافا لما فى الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد فى بطنها واعلم أن القول بالسقوط قول ابن الشقاق وابن سلون واختاره البرزلى والبدردى القرافي واعتمده عجم وصوب شيخنا وابن اعتماد له ومافى الشامل وان حكم به بعض القضاة كابن الحراز وأتى به جمع كثير من الفقهاء الا انه غير معتمد كما قال عجم (قوله ان مات الزوج قبل وضعها) أى فيستمر السكنى لها الى انقضاء عدتها بالوضع (قوله وللبائن غير الحامل) أى واستمر المسكن للبائن غير الحامل إذا مات زوجها لا قضاء عدتها فلم منه أن البائن مطلقة سواء كانت حاملا أم لا يستمر لها السكنى إذا مات زوجها لا قضاء عدتها وان كان سياق كلام المصنف فى الحامل (قوله والأجرة فيهما من رأس المسكن) أى فى البائن الحامل وغير الحامل إذا مات الزوج فيهما (قوله وتسقط الكسوة والنفقة) أى كسوة البائن الحامل ونفقتها إذا مات الزوج كما تسقط بموته نفقة وكسوة من فى العصمة والرجعية (قوله فى الجميع) أى من فى العصمة والرجعية والبائن حاملا كانت أم لا (قوله مطلقا) أى سواء كانت حاملا أو غير حامل كان المسكن له أم لا هـ كراهه أم لا (قوله فى كراهه المسكن) أى لأن السكنى إنما كانت حقا لذاتها لوجوب عدتها فى منزلها ولا حق لا وارث فيها حتى تورث (قوله خمس صور) لعل الأولى سبع صور تأمل (قوله وأما بائة وهى حامل) أى يموت زوجها بعد قبضها النفقة أو تورث (قوله كاتشاش الحمل) أى حمل المطلقة طلاقا بائنا والراد بانقشاشه تبين أنه لم يكن ثم حمل بها بل كان علة أو ربما كما يفيد التوضيح وغيره وليس الراد به فساد واضمحلاله بعد تكمونه (قوله فترد نفقته جميعا) ظاهره سواء كان الاتفاق بحكم حاكم أو لا وقيل انها لا ترد طلقا وقيل ان كان الاتفاق بحكم حاكم ردتها والا فلا والأول رواية ابن الماجشون مع قول محمد والثانى رواية محمد والثالث سماع ابن القاسم قال ابن حارث انفقوا على أن من أخذ مالا من رجل يجب له بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء انه يرد ما أخذه وهذا يرجع القول الأول انظر بن (قوله بخلاف التى قبلها) أى وهى مسئلة الموت وقوله فمن يوم الموت أى فترد النفقة من وقت الموت (قوله وكذلك كسوته) أى كسوة الحمل إذا أنقش فانها ترددا ولو أبانتها أشهراً (قوله أم لا) أى أو قبله لكونه صدقها (قوله لا الكسوة) أى بخلاف كسوة كسائها لها وهى فى عصمتها فلا

العصمة له أو رجعية وأما بائة وهى حامل أو يكون كل منهما حيا وسكنى يطبقها بعد قبض النفقة طلاقا بائنا وهى غير حامل (كاتشاش الحمل) فترد نفقته جميعا من أول الحمل لوقت الانقشاش بخلاف التى قبلها فمن يوم الموت وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء اتفق عليه بعد ظهوره أم لا (لا الكسوة) التى قبضتها وهى فى العصمة ومات أحد الزوجين (بعد) مضى (أشهر) من قبضها

فلا رد هي ولا ورثتها منها شيئا ومثل الموت الطلاق البائن بعد أشهر فلا تردّها ومفهوم أشهر ردها بعد شهرين فأقل وهو كذلك (بخلاف موت الولد) المحضون اذا (٥١٦) قبضت حاضنته كسوته لمدة مستقبله فمات (فيرجع) الأب (بكسوته) عليها وكذا

ما بقي من نفقته (وإن كانت (خلقة) بفتح الحاء واللام أى بالية (وإن كانت) أى البائن الحامل (مرضعة) فلها نفقة الرضاع) أى أجرته (أيضاً) زيادة على نفقة الحمل لأن البائن لا يرضع عليها فإن أرضعت فلها أجره الرضاع وكان الأولى أن يقدم هذا عند قوله سابقاً ولها نفقة الحمل فيحصل أن البائن الحامل إذا كانت مرضعة نفقة الحمل ونفقة الرضاع مع المسكن والكسوة (ولا نفقة) لها (بدعواها) الحمل (بل بظهور الحمل وحركته) كالتفسير لظهور الحمل وهو يتحرك في أربعة أشهر (فتجب) لها النفقة بالظهور والحركة (من أوله) أى من حين الطلاق فصاحب بما مضى قبل الظهور من وقت الطلاق وليس هذا مكرراً مع قوله آنفاً ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه وهذا يان للوقت الذي يقرر لها فيه النفقة ونسحقها فيه مع بيان أنها تحاسب

ردّها إن أبانها أو مات أحدهما بعد مضى أشهر من قبضها (قوله فلا ترد هي) أى إن مات الزوج وقوله ولا ورثتها أى ولا يردّها ورثتها إن ماتت هي (قوله ومثل الموت الطلاق البائن) أى والحال أنه لم يكن بها حمل فإذا كسأها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وإن كان بعد شهر أو شهرين فإنها تردّها (قوله فيرجع الأب بكسوته عليها) أى فيأخذها الأب جميعها ولا حظ منها للام فلا تورث تلك الكسوة عن الولد كما هو مقتضى عبارات الأئمة كعبارات صاحب الوثائق المجموعة والفريد وابن سلون ومعين الحسكام وابن عرفة وذلك لأن الأب إنما دفعها لظنه لزوماً لها فإذا هي ساقطة عنه وما وقع في اللواق عن ابن سلون من قوله وكذلك ترد ما بقي من الكسوة وورثت له تحريف والذي في النسخ الصحيحة من ابن سلون وإن رثت وكذا هو في ابن قنوح والجزيري والفريد وغير واحد لا ورثت من الارث ولهذا قال طفي إن مافي عج عن بعض شيوخه وهو كريم الدين البرموني يرجع الأب بالكسوة بقدر ميراثه منها لأن الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوماً فيوماً خطأ صراح لخالفته لكلام أهل المذهب اه قلت ما ذكره عج عن بعض شيوخه من رجوعه في الكسوة بقدر ميراثه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة حيث قال ما كسا ابنه من ثوب فهو للابن الا ان يشهد الأب أنه على وجه الامتناع اه فالتخطئة خطأ ويمكن أن يوفق بعمل ما لابن رشد على الكسوة الغير الواجبة وما قبله على الواجبة اه بن والحاصل ان الولد إذا قبضت حاضنته كسوته لمدة مستقبله ثم مات هل يأخذها الأب بتمامها أو يأخذ منها ما يستحقه بقدر الميراث فقط طريقتان وسواء كانت أمه التي قبضت كسوته في العصمة أو مطلقة (قوله فلها نفقة الرضاع أيضاً) قال أبو الحسن وتكون أجره الرضاع قد اطلما وما يشترط ان لا يضر رضاعها بالولد وهي حامل والا كانت أجرته لمن رضعه لأنه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله بل بظهور الحمل الخ) أى على المشهور وقيل بوضعه قال ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان (قوله كالتفسير الخ) أى أو ان الواو بمعنى مع (قوله لأن ذاك في الكلام على وجوبه) أى من غير تعرض لبيان مبدأ الوجوب لما علمت ان المعنى ولها نفقة الحمل والكسوة إذا حصلت البيئونة في أوله (قوله وهذا يان للوقت الخ) أى وهذا يان لمبدأ الوجوب (قوله لحمل ملاعنة) أى لأجل حمل ملاعنة فاللام للتعليل أو للتنعدي وفي الكلام حذف مضاف أى لأم حمل ملاعنة (قوله لعدم لحوقه به) أى بقطع نسبه وأشار الشارح بما ذكره من العلة الى أن كلام النصف إذا كان اللعان لنفي الحمل لا لرؤية الزنا والا فلها النفقة إذا كانت حاملاً يوم الرمي ما لم تأت به لستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية والا فلان نفقة لها لا تناء الولد عنه بلعان الرؤية (قوله على أيه المطلق) أى الذي طلقها طلاقاً بائناً سواء كان حراً أو عبداً ما ان طلقها طلاقاً رجعياً فنفقة حملها عليه لا على سيدها وبهذا تعلم ان قول النصف الا الرجعية راجع للفرعين قبله لاثباتهما فقط ولا لأولهما فقط كما هو ظاهر كلام شارحنا حيث قال الا الأمة الرجعية فاقصاره على تقدير الأمة يقتضى رجوعه للفرع الأول ولو قال الا الزوجة الرجعية أعم من كونها أمة بالنسبة للفرع الأول أو حرة وأمة بالنسبة للفرع الثاني كان أولى انظرين (قوله والملك مقدم) أى فالملك للولد مقدم في النفقة على الأب لثبوت تصرف المالك بالتزويج وانزعاع المال والعفو عن الجناية وعليه حوز الميراث دون الاب في ذلك كله

(قوله)

بما مضى (ولا نفقة) على ملاعنة (لحمل ملاعنة) لعدم

لحوقه ولها السكنى لأنها محبوسة بسبه (و) لحمل (أمة) على أيه المطلق بل هي على سيدها لان الحمل ملكه والملك مقدم على الابوة

(ولا) نفقة (على عبد) لجل مطلقته والبائن فان عتق الزوج وهى حامل وجبت عليه من يوم عتقه ان كانت حرة فقد أشار المصنف بقوله ولا نفقة لجل ملاعنة الخ إلى شروط وجوب نفقة لجل الثلاثة وهى كونه لاحقابه وحراً وأبوه حر بذكر أضعافها كما هى عادته (إلا) الامه (الرجعية) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد حاملاً (٥١٧) أم لا لأن حكمها حكم الزوجة

(وسقطت) النفقة عن الزوج (بالعسر) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره ومعنى سقطت أنها لا تلزمه ولا مطالبة لها بها مادام معسراً (لا إن حبست) أى سجن في دين فلا تسقط لأن منعه من الاستمتاع ليس من جهتها (أو حبست) هى في دين لها عليه لاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء عنها فيكون متمكناً من الاستمتاع بادائه لها وأحرى لو حبسه غيرها لم تسقط (أو حبست) القرض ولو غير اذنه كقطع باذنه (ولها نفقة) حضر حيث لم تنقص نفقة السفر عنها والالم يكن لها سواها ولو كانت مقررة (وإن) كانت الزوجة (رتقاء) ونحوها من كل ذات عيب يمنع الوطء ان دخل بها علماً أو رضى باستمتاعه بما دون الفرج (وان عسر) الزوج في زمن (بديسر) ولم ينفق زمن اليسر (فالماضى) زمن اليسر هو الذى (في ذمته) تطالبة

(قوله) ولا نفقة على عبد لجل مطلقته البائن أى سواء كانت حرة أو أمة وقوله تعالى وان كن أولاد حمل فنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور لأنه لا يلزم العبد أن ينفق على أولاده لعدم ملكه بل ان كانت أمهم حرة فنفقتهن من بيت المال وان كانت أمة فنفقتهن على سيدها (قوله) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد لأن حكمها حكم الزوجة التى فى العصمة وحينئذ نفقة حملها داخله فى نفقتها وتنقتهما لازمة لزوجها والحاصل أن نفقة حمل الرجعية لازمة للعبد باعتبار اندراجها فى نفقة أمه وان كانت لا تلزمه بالاصالة (قوله) وسقطت بالعسر أى بعسر الزوج سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا (قوله) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره أى لا ترجع الزوجة عليه بعد يسره بنفقها زمن عسره وظاهره ولو كانت مقررة بحكم حاكم مالكي وأما لو كانت مقررة بحكم غيره فإنه يرجع فى ذلك لمذهبه (قوله) انها لا تلزمه أى ناطق المصنف السقوط وأراد عدم اللزوم (قوله) ولا مطالبة لها بالخ أى أنه إذا سقطت للعسر فانقضت على نفسها شيئاً فى زمن العسر فانها لا ترجع عليه شئ من ذلك سواء كان الزوج فى زمن اتفاقها حاضراً أو غائباً لأنها متبرعة فى تلك الحالة (قوله) مادام معسراً فان عادله الملاء وجبت عليه خلافاً لظاهر المصنف من أنه متى حصل العسر سقطت ولا تعود (قوله) ليس من جهتها أى وأما لو كان من جهتها بأن كانت مطالة فانها تسقط نفقتها والمراد بقوله حسبت فى دين أى بسبب دين بان حبست لاثبات عسرها اه تقرير شيخنا عدوى (قوله) وأحرى لو حبسه غيرها أى فلا مفهوم لقوله حسبته لكن للمصنف اقتصر فى النص على اللزوم (قوله) أو حبست القرض أى اصاله وأما اللندور فكانت بطوع ان سافرت باذنه لم تسقط نفقتها وإلا سقطت قوله حيث لم تنقص أى بان زادت نفقة السفر على نفقة الحضر أو ساءت وقوله والا أى بان نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر (قوله) لم يكن لها سواها أى سوى نفقة السفر وقوله ولو كانت مقررة أى ولو كانت نفقتها فى الحضر مقررة (قوله) ان دخل بها علماً الخ أى وأما ما مر من اشتراط الاطاقة فى وجوب النفقة فذلك حيث لم يرض بها فلا معارضة بين ما هنا وما تقدم (قوله) وان رتقاء هذا راجع لجميع الباب (قوله) غير سرف أى فان كان سرفاً فانها ترجع عليه بقدر المتأدق (قوله) إلا أن قصد به الصلة فلا ترجع أى وعدم قصد أصلاً كقصد الرجوع كما فى بن (قوله) وان كان معسراً حال الاتفاق عليه أى هذا إذا كان فى زمن الاتفاق عليه وسرا بل وإن كان معسراً الآن العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه (قوله) كنفق على كبير أجنبي أى فإذا كان شخصان فى محل فأنفق أحدهما عليها ولم ينفق الآخر فله محاسبته بما أنفق إذا كان غير سرف وإلا حاسب بقدر المعتاد فقط فى محل الرجوع (قوله) الاصله أى لا القرينة دالة على ان الاتفاق لله تعالى وهذا راجع لما قبل الكاف أيضاً على خلاف قاعدته وبصح ان يجرى على القاعدة ويكون فى الكلام احتباك لحذف صلة من الأول لدلالة الثانى عليه وحذف غير سرف من الثانى لدلالة الاول (قوله) وهو أى الفسق زوجة أو غيرها محمول عند عدم القرينة على عدم الصلة (قوله) ان الأصل الخ أى وحينئذ

به إذا أيسر (وإن لم يفرضه) عليه (حاکم) ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة فلا ينقطع السقوط فى زمن العسر على ما مجمد فى زمن اليسر (ورجعت) الزوجة عليه (بما أنفق عليه) حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه وإلى زمن الاتفاق إلا ان قصد به الصلة فلا ترجع (وإن) كان (معسراً) حال الاتفاق عليه (كنفق على) كبير (أجنبي) فإنه يرجع عليه بما أنفق غير سرف وان كان معسراً (إلا لسله) فلا رجوع وهو محمول على عدم الصلة وذكر بعض الأشيخ أن الأصل فى اتفاقها على زوجها الصلة حتى يظهر خلافها وفى الاتفاق على الاجنبى

عكس ذلك وهو متجه
القول لمسمى الاتفاق
يمين (و) رجح المنفق
(على الصغير إن كان) حين
الاتفاق (له مال) أو أب
موسر (علمه المنفق)
وحلف أنه أنفق ليرجع
الآن يكون أشهد فلا يمين
فإن لم يكن لأوله مال حين
الاتفاق لم يرجع ولو تجدد
له مال بعده وكذا إذا لم
يختلف وبشروط في
الرجوع أيضا أن يبقى
ذلك المال لوقت الرجوع
فإن ضاع وتجدد غيره لم
يرجع وأن لا يكون قد
يتيسر للصغير الاتفاق منه
بأن يكون عرضا أي أو
قد يصير الوصول إليه
(ولها) أي للزوجة
الفسخ) بطلقة رجعية
(إن عجز) زوجها (عن
نفقة حاضرة) ومثلها
الكسوة ولها أن تبقى معه
ومثل الحاضرة للمستقبل
إذا أراد سفرها (لأماضية)
لصبر رتبا دينا في ذمته
إن كانا حريين بل (وإن)
كانا (عبدَيْن) أو أحدهما
(لا إن علمت) عند العقد
(فقره) فليس لها الفسخ
ولو أيسر بعد ثم أعسر
(أو) علمت عند العقد (أنه
من السَّوَالِ) الطائفتين
بالبواب إلا أن يتركه
أي السَّوَالِ فلها الفسخ
وهذا مستثنى من الثانية

فتحمل عند عدم القرينة على الصلة (قوله عكس ذلك) أي فالأصل فيه عدم الصلة حتى يظهر خلافه
(قوله والقول الخ) أي فإذا ادعى المنفق عليه أن الاتفاق صلة وادعى المنفق أنه لم يقصد صلة بل قصد
الرجوع أو لم يقصد شيئا فالقول قول المنفق يمين زوجة أو غيرها فيحلف أنه أنفق ليرجع أو أنه
أنفق ولم يقصد صلة ومحل حلفه مالم يكن أشهد حين الاتفاق أنه أنفق ليرجع وبالإلزامين (قوله ورجع
للمنفق على الصغير) الذي في المياريان الربيب الصغير كالصغير الأجنبي ونقله أيضا ابن سلعون عن
المشارق قال في المياريان إلا أن ثبت الام أنه التزم الاتفاق على الربيب فلا رجوع له وإنما محل الرجوع
إذا أنفق عليه من غير التزم وقيل بعدم الرجوع إذا أنفق على الربيب مطلقا ونقله ابن عرفة عن ابن عات
والراجح الأول كما قال شيخنا العدوي (قوله علمه المنفق) أي علم المال حين الاتفاق وكذا
لا بد من علمه أن له أباموسرا إذا لم يكن له مال واشترط العلم بالأب مالم يتعمد الأب طرحه والا فلا يرجع
عليه إذا علم به بعد ذلك كما يأتي في النقطة وقوله علمه المنفق أي وأما لو أنفق عليه طائفاً أنه لا مال له ولا
لأبيه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة قال ابن عرفة فالأول ظاهر
قولها في تضمين الصناع ولا يتبع اليمين شيء إلا أن يكون له أموال فيسلفه حتى يبيع عروضة والثاني
ظاهر قولها في النكاح الثاني من أنفق على صغير لم يرجع عليه إلا أن يكون له مال حين أنفق عليه فيرجع
بما أنفق عليه في ماله ذلك والاولى تقييد مطلقة بمقيدها فيكون فولاً واحداً اهـ بن (قوله إلا أن يكون
أشهد) أي حين الاتفاق أنه إنما أنفق عليه ليرجع بما أنفقته اهـ قال الشيخ مباركة في شرح التحفة
وكذا يرجع إن لم ينو رجوعاً ولا عدمه بعد أن يحلف أنه لم ينو واحداً منها نقله في المياريان في نوازل
الاحباس (قوله وكذا إذا لم يحلف الخ) أي وكذا إن كان للوارث مال ولم يعلم به المنفق وقت الاتفاق
(قوله ولها الفسخ) أي القيام به وطلبه فلا يشكك مع قوله ثم طاق عليه * وحاصل الاشكال أن قوله
ولها الفسخ أي الطلاق يقتضي أنه إذا عجز لها أن تطلق حال فبأنفق قوله الآتي ثم طاق أي ثم بعد التلوم
طلق عليه * وحاصل الجواب أن المراد ولها الفسخ أي لها طلب الفسخ والقيام به لا أنها توقع
الفسخ الآن وقد تسمع المصنف في تعبيره بالفسخ لأنه تطلق كما سبق قول (قوله إن عجز) أي إن ادعى
العجز عن ذلك أثبتته أم لا * وحاصل فقه المسئلة أن الزوج إذا امتنع من النفقة وطول بها فاما أن
يدعى اللأء ويمتنع من الاتفاق واما أن لا يجيب شيء واما أن يدعى العجز فإن لم يجب شيء يطلق عليه
حالا وإن قال أنا وسر ولكن لا أنفق قليل يجعل عليه الطلاق وقيل بحبس وإذا حبس ولم ينفق
طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر والا أخذ منه وإن ادعى العجز وهي مسئلة المصنف فاما أن
يثبت العجز أولاً فإن لم يثبت العجز فيقال له طلق أو أنفق فإن امتنع من الطلاق والاتفاق قليل تلوم
له ثم يطلق عليه وقيل لا تلوم له بل يطلق عليه حالا والثاني هو المتمدد وإن أثبت عسره تلوم له على المتمدد
ثم يطلق عليه وهذا معنى قول المصنف فيأمره الحاكم إن لم يثبت عسره الخ قوله ومثل الحاضرة
المستقبله إذا أراد سفرها) تبع في ذلك عجز ورده بن تبع لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفره عجز عن
دفع النفقة للمستقبله فالتقل أن لها المطالبة بها ولا يلزم منه التطلق حالا نعم لها بعد طول النفقة التطلق
إذا أرادته ولو في غيبته فتأمل (قوله وإن كانا عبدَيْن) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية
(قوله فليس لها الفسخ) أي ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم إن كان من السَّوَالِ للشهرة حاله
وعلى عدمه إن كان قهراً لا يسأل (قوله أو علمت أن من السَّوَالِ الطائفتين بالبواب) أي
ودخلت على ذلك راضية به (قوله غير مرتب) أي بل مشوش * وحاصل فقه المسئلة أنها إذا علمت
عند العقد قهره فليس لها الفسخ إلا إن كان مشهوراً بالمطء واقطع وكذلك إذا علمت عند العقد

وقوله (أو يشهر بالطء وينقطع) مستثنى من الأولى ففيه لف ونشر غير مرتب وإذا أردت الفسخ ورفعت للحاكم أنه

(فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ) بَيِّنَةٌ أَوْ تَصْدِيقُهَا (بِالنَّفَقَةِ وَالْكُسْوَةِ) إِنْ شَكَّتْ عَدَمَهَا (أَوْ الطَّلَاقِ) أَيْ يَأْمُرُهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ أَمَّا أَنْ تَتَّفَقَ عَلَيْهَا أَوْ تَطْلُقَهَا (وَالْإِلَاقَةُ) إِنْ أَثْبَتَ عُسْرَهُ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ (٥٩٩) الْأَمْرُ بِالطَّلَاقِ (تَلَوُّمٌ) أَيْ نَصْرُهُ

(بِالْإِجْتِهَادِ) بِمَا بَرَاهِ الْحَاكِمُ مِنْ غَيْرِهِ تَحْدِيدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ (وَزَيْدٌ) فِي مَدَّةِ التَّلَوُّمِ (إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ) بَعْدَ اثْبَاتِ الصَّرْحِ فِي زَمَنِ اثْبَاتِهِ فَيَزِيدُ بِقَدْرِ مَا رَجَى لَهُ شَيْءٌ وَهَذَا إِذَا رَجَى بَرُوءَهُ مِنَ الرُّضِ وَخُلَاصَهُ مِنَ السُّجْنِ عَنْ قُرْبِ وَالْإِطَاقِ عَلَيْهِ (تَمَّ) بَعْدَ التَّلَوُّمِ (طَلَقَ) عَلَيْهِ (وَإِنْ) كَانَ الَّذِي ثَبَتَ عُسْرَهُ وَتَلَوُّمَ لَهُ (غَائِبًا) بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ عِنْدَهُ مَا يُقَابِلُ النَّفَقَةَ وَالتَّلَوُّمَ لِلْغَائِبِ عَمَلُهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهُ أَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَأَمَّا قَرِيبُ الْغَيْبَةِ فَأَنَّهُ يَعْذِرُ إِلَيْهِ (أَوْ وَجَدَ) الزَّوْجَ (مَائِمَسَكٌ) الْحَيَاةُ (خَاصَةً) فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ إِذَا صَبَرَ لَهَا عَادَةً عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ (لَا إِنْ قُدِرَ عَلَى الْقَوْتِ) كَامِلًا وَلَوْ مِنْ خَشْنِ اللَّأْكُولِ أَوْ خُبْرِ بَغِيرِ أَدَمِ (وَوَجَدَ مِنْ الْكُسْوَةِ) مَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ (أَيْ جَمِيعَ بَدَنِهَا وَلَوْ مِنْ الْحَيْشِ أَوْ الصَّوْفِ أَوْ دُونَ مَا يُلْبِسُهُ قَرَاهُ ذَلِكَ الْحُلَّ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ (وَإِنْ غَنِيَ) وَمَا مِنْ أَنَّهُ يَرَامَى حَالَهَا فِي النَّفَقَةِ فَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا يَفْرُضُ وَهَذَا مِنْ فُرُوعِ الْعِزِّ الْمَوْجِبِ لِلْفَسْخِ (وَلَهُ الرِّجْعَةُ) فِي الدِّخُولِ بِهَا (إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا أَوْ يَوْمًا بِوَاجِبٍ مِثْلَهَا) عَادَةً لِأَدْوَنِهِ فَيَلْسُ لَهُ الرِّجْعَةُ بَلَّ لَا تَصَحُّ (وَلَهَا) أَيْ لِلْمُطَلَّقَةِ لَعَدَمِ النَّفَقَةِ (النَّفَقَةُ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِدَّةِ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا (وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) لَأَتَاهَا كَالزَّوْجَةِ

أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ فَلَيْسَ لَهَا الْفَسْخُ إِلَّا إِذَا تَرَكَهَ فَلَهَا الْفَسْخُ (قَوْلُهُ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ الْخ) أَعْلَمُ أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُولُ يَقُومُونَ مَقَامَ الْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ وَفِي كُلِّ أَمْرٍ يَعْتَذِرُ الْوُصُولُ فِيهِ إِلَى الْحَاكِمِ أَوْ لِكُونِهِ غَيْرِ عَدْلٍ أَحَدٍ وَالْوَاحِدُ مِنْهُمْ كَأَنَّ قَوْلَهُ شَيْخُنَا تَبَعًا لِمَقْصِدِهِ فِيمَا مَرُونَا زَعْفَرَانُ فِيهِ بَنُ كَمَا تَقْدِمُ فَانْظُرْهُ (قَوْلُهُ أَوْ تَطْلُقَهَا) أَيْ فَإِنْ أَتَّفَقَ وَكَسَا أَوْ طَلَّقَ فَلَا كَلَامَ وَإِنْ أَبَى مِنْ ذَلِكَ وَمِنَ الطَّلَاقِ فَإِنَّ الْحَاكِمَ بِطَاقٍ عَلَيْهِ حَالًا بَلَّا تَلَوُّمٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقِيلَ بَعْدَ التَّلَوُّمِ (قَوْلُهُ وَالْإِطَاقُ الْخ) أَيْ ابْتِدَاءً وَلَا يُؤْمَرُ بِالنَّفَقَةِ بِحَيْثُ يُقَالُ لَهُ أَمَّا أَنْ تَتَّفَقَ أَوْ تَطْلُقَ إِذَا قَامَتْ فِي أَمْرِهِ بِهَا لِأَنَّ الْفَرْضَ ثَبُوتَ عُسْرَةٍ (قَوْلُهُ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ) أَيْ وَلَا تَقْفُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ فِي زَمَنِ التَّلَوُّمِ وَلَوْ رَضِيَ بِالْمَقَامِ بَعْدَ التَّلَوُّمِ ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَدُ مِنَ التَّلَوُّمِ ثَانِيًا (قَوْلُهُ إِنْ مَرَضَ أَوْ سُجِنَ) أَيْ فِي أَثْنَاءِ مَدَّةِ التَّلَوُّمِ الْكَائِنَةِ بِالْإِجْتِهَادِ بَعْدَ اثْبَاتِ الْعُسْرِ (قَوْلُهُ وَالْإِطَاقُ عَلَيْهِ) أَيْ عِنْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ التَّلَوُّمِ الَّتِي بِالْإِجْتِهَادِ (قَوْلُهُ ثُمَّ بَعْدَ التَّلَوُّمِ) أَيْ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ التَّلَوُّمِ أَيْ وَعَدَمِ الْوُجُودِ لِلنَّفَقَةِ وَالْكُسْوَةِ (قَوْلُهُ طَلَقَ عَلَيْهِ) وَيَجْرِي فِيهِ قَوْلُهُ فَهَلْ يُطْلَقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ قَوْلَانِ (قَوْلُهُ وَإِنْ غَائِبًا) أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ الَّذِي ثَبَتَ عُسْرَهُ وَتَلَوُّمَ لَهُ حَاضِرًا بَلَّ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا وَعِلْمُ أَنَّ الْغَائِبَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لِلْعُسْرِ بِالنَّفَقَةِ سِوَاهُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ سِوَاهُ دَعَى إِلَى الدِّخُولِ أَمْ لَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا فِي مَهْرَامٍ حَيْثُ قَالَ لَا يَدُ مِنْ دَخُولِهِ أَوْ دَعْوَتِهِ لَهُ فَظَهَرَ لَكَ أَنَّ الدِّخُولَ وَالْعُدْوَةَ لَهُ إِنَّمَا يَشْتَرِطُ فِي إِجْبَابِ النَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا لِأَغَائِبِهَا كَمَا فِي خِلَافِ الْبَهْرَامِ (قَوْلُهُ بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ الْخ) هَذَا بَيَانُ ثَبُوتِ عُسْرِ الْغَائِبِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا قَرِيبُ الْغَيْبَةِ) أَيْ كَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ فَابِهِ يَعْذِرُ إِلَيْهِ) أَيْ يُرْسَلُ إِلَيْهِ أَمَّا أَنْ تَتَّفَقَ عَلَيْهَا أَوْ يُطْلَقَ عَلَيْكَ (قَوْلُهُ أَوْ وَجَدَ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ أَيْ أَوْ كَانَ غَيْرَ غَائِبٍ لَكِنْ وَجَدَ مَا يَمْسِكُ الْحَيَاةَ (قَوْلُهُ وَإِنْ غَنِيَ) أَيْ عَلَى الشُّهُورِ خِلَافًا لِأَشْهَبِ (قَوْلُهُ وَلَهُ الرِّجْعَةُ) أَيْ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ طَلَاقٍ أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ فَهُوَ بِأَنَّ الْإِطْلَاقَ الْوَلِيُّ وَالْعُسْرَ بِالنَّفَقَةِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ مَا إِذَا أَوْ قَعَمَ الزَّوْجَ وَحَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ أَذْهَبَ رَجْعِيٍّ أَوْ عَدْوِيٍّ (قَوْلُهُ يَقْرَمُ بِوَاجِبٍ مِثْلًا) أَيْ مِنْ خُبْرِ وَإِدَامَ عَلَى عَادَتِهَا فَذَا كَانَتْ غَنِيَةً شَأْنُهَا أَكَلَ الْبَحْمُ الضَّائِي فَلَا تَصَحُّ الرِّجْعَةُ إِلَّا إِذَا قَدِرَ عَلَى ذَلِكَ فَانْ قَدِرَ عَلَى الْحَبْزِ وَالْمَشْيِ فَلَتَصَحُّ الرِّجْعَةُ وَلَوْ رَضِيَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقِيلَ تَصَحُّ إِنْ رَضِيَ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي الرِّجْعَةِ الْيَسَارُ الْكَامِلُ مَعَ أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ مَا يَتَسَرَّ مِنَ الْقَوْتِ لِأَنَّ الْمَلَامَةَ وَالرَّغْبَةَ عَنِ الطَّلَاقِ تَنَاسَبَ ذَلِكَ بِخِلَافِ فَكَا كِهَ وَصَبْرُوتِهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَلَا يَسُودُ الضَّرَرُ هَذَا وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِ الزَّمَنِ الَّذِي إِذَا أَيْسَرَ بِنَفَقَتِهِ كَانَ لَهُ الرِّجْعَةُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ الْمَاجْشُونِ شَهْرٌ وَقِيلَ نِصْفُ شَهْرٍ وَقِيلَ يَوْمٌ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَزُولَ هَذَا الْأَقْوَالُ عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ قَدْرَ عَلَى إِدَامَةِ النَّفَقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَذَا تَرَدَّدَ بَعْدَ الشَّهْرِ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَ نِصْفِهِ عَلَى الثَّانِي فَلَا تَصَحُّ الرِّجْعَةُ عَلَى هَذَا وَقِيلَ هَذَا التَّقْيِيدُ فِي التَّوْضِيحِ قَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا التَّقْيِيدُ خِلَافَ النُّقْلِ وَالنُّقْلِ الْإِطْلَاقِ (قَوْلُهُ بَلَّ لَا تَصَحُّ) أَيْ لَوْ رَضِيَ كَأَيِّ السَّلَامِيَّةِ عَنْ سَحْوَنِ خِلَافًا لِمَا فِي الْوَاضِعَةِ مِنْ صَحَّتِهَا إِذَا رَضِيَ ذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الَّتِي أَوْ قَعَمَ الْحَاكِمُ إِنَّمَا كَانَتْ لِأَجْلِ ضَرَرٍ قَعَرَهُ فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الرِّجْعَةِ إِلَّا إِذَا زَالَ مُوجِبُ الطَّلَاقِ وَهُوَ الْإِعْسَارُ (قَوْلُهُ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا) أَيْ يَمْلِكُ بِهِ الرِّجْعَةُ وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ يَسَارًا يَنْقُصُ عَنْ وَاجِبٍ مِثْلَهَا فَلَا تَقْفُ لَهَا إِذَا يَمْلِكُ بِذَلِكَ رَجْعَتَهَا (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) أَيْ عَلَى الشُّهُورِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَدُونَةِ وَمُقَابَلُهُ مَارُوهَ ابْنِ حَبِيبٍ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ الْمَاجْشُونِ أَنَّهُ لَا تَقْفُ لَهَا حَتَّى يَرْتَجِعَ

مَا يَفْرُضُ وَهَذَا مِنْ فُرُوعِ الْعِزِّ الْمَوْجِبِ لِلْفَسْخِ (وَلَهُ الرِّجْعَةُ) فِي الدِّخُولِ بِهَا (إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا أَوْ يَوْمًا بِوَاجِبٍ مِثْلَهَا) عَادَةً لِأَدْوَنِهِ فَيَلْسُ لَهُ الرِّجْعَةُ بَلَّ لَا تَصَحُّ (وَلَهَا) أَيْ لِلْمُطَلَّقَةِ لَعَدَمِ النَّفَقَةِ (النَّفَقَةُ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِدَّةِ إِذَا وَجَدَ يَسَارًا (وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ) لَأَتَاهَا كَالزَّوْجَةِ

(عند) قصد (سفره) بنفقة
 للمستقبل (إلى قدمه
 (ليدفعها لها) معجلة (أو
 يقيم لها كفيلاً) يدفعها لها
 على حسب ما كان الزوج
 يدفعها لها (وفرض) أى
 الاتفاق (لها) بحكم حاكم
 أو جماعة المسلمين عند
 عدمه (فى الـ) زوجها
 الغائب و (فى) (وديته)
 التى أودعها الناس (و) فى
 (دينه) التى على الناس
 (وأقامت البينة على النكح)
 للدين أو الودعة وتحلف
 مع الشاهد الواحد (بعد
 حلفها) متعاقب قوله وفرض
 فى مال الغائب وما بعده
 أى يفرض لها فيما ذكر
 بعد أن تحلف (باستحقاقها)
 أى بأنها تستحق على
 زوجها الغائب النفقة وأنه
 لم يترك لها مالا ولا أقام لها
 وكيلاً بذلك (ولا يؤخذ
 منها) أى من الزوجة
 (بها) أى بسبب النفقة التى
 أخذتها من مال الغائب
 (كفيل) وهو على حجة
 (إذا قدم) من سفره وادعى
 مسقطاً فإن أثبتته رجع
 عليها (ويعتد دأره) فى
 نفقتها ان لم يكن له مال
 غيرها ولو احتاج إليها
 لسكناء (بعد ثبوت ملكه)
 لها (وأنها) لم تخرج عن
 ملكه فى علمهم) إلى الآن

(قوله) لها (طلبه) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ (قوله) يدفعها لها على حسب ما كان الزوج
 يدفعها لها (أى من يوم فيوم أو جمعة جمعة أو شهر فشهراً أو على حسب ما يتفقان عليه وهذا
 كله إذا ادعى أنه أراد أن يسافر السفر المعتاد ولم يتهم وأما إذا اتهم فى أن قصده السفر
 الزائد على المعتاد حلف ودفع لها نفقة المعتاد أو يقيم لها حميلاً بنفقة الزائد على المعتاد بعد دفع
 المعتاد أو إقامة حميل بها أيضاً (قوله) وفرض لها فى مال زوجها الخ) أى أن الزوجة إذا غاب
 زوجها فرفعت أمرها تطلب نفقتها فإن الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرضون لها ما طلبت
 من النفقة بقدر وسعه وحالها على ما مر وسواء كانت مدخولاً بها أولاً لكن إنما يفرض لها بعد
 حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب ومثل الزوجة فى فرض نفقتها فيما ذكر من الأمور
 الثلاثة وهى المال الحاضر والغائب والودعة والدين الأولاد والأبوان ففرض نفقتهم فى هذه
 الثلاثة إذا طلبوا ذلك (قوله) فى مال زوجها الغائب) أى سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً
 كالقراض مثلاً بأن يقول الحاكم مثلاً فرضت لك كل يوم خمسة أنصاف من القرض من ماله الحاضر أو
 الغائب أو المودوع عند الناس أو من المال الذى له دين على الناس (قوله) وفى وديته) هذا هو المشهور وهو
 مذهب المدونة ومقابله أن الودعة لا يقضى منها دين ولا غيره من النفقات (قوله) وفى دينه التى
 على الناس) أى سواء كان حالاً أو مؤجلاً وفرضها فى الأول ظاهر وأما فى الثانى فينفق عليها الحاكم
 من عنده أو من قرض فإذا حل الدين أخذ منه ولا يباع ذلك الدين المؤجل ويكفى فى فرض
 النفقة فى الدين إقرار المدين به بلايين منها أن تزوجها عليه ديناً أهـ شيخنا عدوى (قوله) متعاقب الخ)
 الأولى أنه تنازعه قوله وفرض وقوله وأقامت البينة ليعلم منه أن القرض فى مال الغائب
 إنما هو بعد حلفها يمين الاستظهار وكذا أقامتها البينة على النكح إنما هو بعد حلفها (قوله) رجع عليها
 أى يأخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة أن تزوجت وأثبت أنه ترك لها النفقة ولو دخل بها
 الثانى عند أبى بكر بن عبد الرحمن وقال ابن أبى زيد لا يرد له بعد دخول الثانى بها وإن لم يطل
 والوافق لما قدمه المصنف الأول والوافق لفتوى ابن رشد للثانى (قوله) فى نفقتها) أى وكذا فى
 نفقة الابوين والأولاد على ما نفى به ابن بابية بعد حلفهم أنه عديم وقال ابن عتاب أنه لا يباع لنفقة
 الابوين والأولاد عقار الغائب ومقتضى كلام ابن عرفة يبيع جميع مال الغائب فى نفقة الزوجة
 والأولاد والابوين فيكون موافقاً لفتوى ابن بابية * والحاصل أن نفقة الابوين والأولاد
 كنفقة الزوجة من جهة فرضها فى مال الغائب ووديعته ودينه باتفاق وهل هى مثلها من جهة
 يبيع عقار الغائب لها أولاً قولان (قوله) وأنها) أى وشهادتهم أنها فالمعطوف محذوف وذكر بعضهم
 أن قوله وأنها لم تخرج الخ مغاير للشهادة بثبوت الملك لأن البينة تقول نشهد أن هذه الدار فلان وأنها
 لم تخرج الخ والشهادة بالأول على القطع دون الثانى وقوله وأنها لم تخرج عن ملكه الخ ظاهره أن هذا
 واجب ولا يصح بيعها إلا إذا قال الشهود ذلك وقد حكى المصنف فى باب الشهادة خلافاً فى
 وجوبه وفى كونه شرط كمال (قوله) فى علمهم) متعلق بتخرج فهو قيد فى الخروج الذى وعليه
 فيتلط النفى لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد فالقيد هو الغرض المقصود من الكلام وعليه
 ينصب الإثبات والنفى غالباً فالمنفى حينئذ أن خروجها عن ملكه لم يكن فى علمهم هذا هو للثنتين
 لتكون الشهادة على نفى العلم ولو جعلنا العلم ظرفاً لنى الخروج لكانت على القطع وهى لا تصح أن
 (قوله) إذ لا يمكنهم ذلك) أى لا احتمال أنه باعها فى غيبته أو باعها سرا قبل الغيبة وهذا وإذ يبيع عقار
 الغائب للنفقة أو فى دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع فيه عقاره فذكر كرح عن البرزلى فى مسئلة الدين أنه
 لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض وقيل أنه ينقض البيع ويرد الثمن للشترى وقبل

(بسم) بعد ثبوت ملكه لها تشهد (بينة بالحيازة) تطوف بالدار داخلًا وخارجًا وسواء كانت هي التي شهدت بالملك أو غيره (قائلة) لمن يوجهه القاضي معها ممن يعرف العقار ويمدده بمحدوده والواحد كاف والاثنان أولى (هذا) (٥٣١) الذي حزنه هي (الدار التي

شهد) بالبناء للجهول (بملكها للعائيب) ليشمل صورتين شهدتهم بملكها وشهادة غيرهم به (وإن تنازعا) أي الزوجان بعد قدومه من سفره (في سفره) ويسره (في حال غيبته) فقال لها كنت حال غيبتي معسرًا فلا نفقة على وقت له بل كنت موسرا (اعتبر حال قدومه) فيعمل عليه أن جهل حال خروجه فان قدم معسرا فالقول قوله يمينه وإلا فقولها يمينها فان علم حال خروجه عمل عليه حتى يتبين خلافه ونفقة الأبوين والأولاد في هذا كالزوجة (و) أن تنازعا بعد قدومه (في إرسالها لها) وفي تركها عند السفر (فالقول قولها) يمين (إن رفعت) أمرها في غيبته (من يومئذ) متعلق بقولها لا برفعت أي فالقول قولها من يوم الرفع (لحاكم) لا من يوم سفره فان القول قوله من يوم السفر قبل الرفع (لا) أن رفعت (لعدول وجبران) مع تيسر الحاكم فلا يقبل قولها (والا) بأن لم ترفع أصلا أو رفعت لا لحاكم مع تيسر الرفع له (قولها)

أن لم يتغير العقار خير ذلك الغائب بين امضاء البيع وأخذ الثمن ورد البيع وأخذه للعقار ورد الثمن للمشتري أي يرد له من أخذه منه والمتمتع الأول وعليه اقتصر المواق وهذه الأقوال كما تجري في بيع العقار للدين تجري في يمينه للنفقة إذا قسم وأثبت البراءة منها (قوله ثم بينة بالحيازة الخ) يعني أن الحاكم إذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فإنه لا يبيعه حتى يوجه من عدة شاهدين عدلين لأجل حيازته بأن بطوفا به داخلًا وخارجًا ومحدوده الأربعة ثم يقولان لمن يوجهه القاضي معها هذا الذي حزنه هو العقار الذي شهد بملكه الغائب فيعد ذلك يباع ذلك العقار ومحل الاحتياج لبينة الحيازة إذا كانت بينة الملك شهدت بأن له دارا بمحل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به والا فلا يحتاج لبينة الحيازة (قوله ليشمل صورتين شهدتهم بملكها الخ) أي فإذا كان شاهدا الحيازة هما اللذان شهدا بالملك احتيج لأربعة فقط اثنان شهدا بالملك والحيازة واثنان وجهان معهما للحيازة وإن شهد بالحيازة غير شاهدي الملك احتيج لستاه بن (قوله والا) أي بأن قدم موسرا (قوله وفي إرسالها الخ) حاصله أن الزوج إذا قدم من السفر فطالبته الزوجة بنفقة مائة غيبته فقال أرسلتها لك أو قال تركتها لك عند سفرى ولم تصدق زوجتي على ذلك ولا بينة له فالقول قولها يمينها إن كانت رفعت أمرها لحاكم في شأن ذلك وأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم السفر فإذا سافر في أول السنة وحصل الرفع في نصفها فلها النفقة من يوم الرفع وأما نصف السنة الأول فالقول قول الزوج يمينه (قوله لأن رفعت لعدول وجبران مع تيسر الحاكم فلا يقبل قولها) هذا هو المشهور وعليه العمل وبه المتيا كما في عقب قلا عن بعض الوثنيين ومقابله ما روى عن مالك من أن رفعها اليهم كرفعها للحاكم واختاره الأحناف وابن الهندي وأبو محمد والودودي وأبو الحسن وذلك لثقل الرفع للحاكم على كثير وحقد الزوج عليها بذلك إذا قدم وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلده تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع للجيران لغو اه واعلم أن حكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها فإذا نازعته عند قدومه من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها لك أو تركتها عندك قبل سفرى فإن كانت رفعت أمرها في ذلك لحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله وإنما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقا لأنه لا يعتق بهم على الظاهر وقوله لا أن رفعت لعدول أي لا أن رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها لعدول الخ (قوله فلا يقبل قولها) أي في عدم إرسال الزوج النفقة والقول قول الزوج أنه أرسلها (قوله ولورجيا) أي هذا إذا كانت باتنا حاملا بلولو رجعية (قوله فالقول قولها) أي في أنه لم يرسل لها وقوله مطلقا أي رفعت أمرها لحاكم أم لا وذلك لأن الشأن أن المطلقة لا يعتق بأمرها بخلاف من في العصمة (قوله أو يدفع ذلك في زمنه) أمالو تجمدت عليه وادعى أنه دفع تلك التجمدة لماضى فلا يقبل قوله إلا ببينة (قوله ويعتمد في حلفه الخ) هذا جواب عما يقال كيف يصح حلفه لقد قبضها إذا كان يدعى أنه أرسلها لها وهو غائب مع أنه يحتمل أن الرسول لم يوصلها لها وحاصل الجواب أن له أن يعتمد في يمينه لقد قبضها على إخبار الرسول الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من نياته وصدق مقالة (قوله فالقول له يمين اتفاقا) محله ما لم تكن النفقة مقررة والا فلا يقبل قوله لأنها

٦٦ - دسوق - ثانی ﴿ في الإرسال يمينه وهذا من في العصمة وأما المطلقة ولو رجعا فالقول قولها مطلقا (كالخاضري) يدعى أنه كان ينفق أو يدفع ذلك في زمنه فأنكرت فالقول له يمين اتفاقا والسكوسة في ذلك كله كالنفقة (و) حيث كان القول قوله غائبا أو حاضرا (حلف لقد قبضتها) منه في الحاضر أو من رسوله في الغائب ويعتمد في حلفه على كتابها ونحوه (لا) يحلف لقد (بعتها)

لاحتال عدم الوصول وهو الأصل (و) ان تنازعا (في) قدر (ما فرضه) الحاكم لها وعزل أومات أو نسي ما فرضه (قوله إن أشبه) أشبهت هي أم لا (والا) يشبه (قوله لها إن أشبهت وإلا) تشبه هي أيضا (ابتداء الفرض) لما يستقبل ولها نفقة المثل في الماضي (وفي حلف مدعى الأشبه) (منهما) (تأويلان) (٥٢٢) (الراجح الحلف) (فصل) في بيان النفقة بالسببين الباقيين وهما الملك والقربة

ومتعلقهما (إنما تجب نفقة رقيقه) أي لارقيق رقيقه ولا رقيق أبويه (و) نفقة (داته) أي علقها (إن لم يكن مرعى) يكفها فان كان مرعى وجب عليه تسريحها للمرعى فحط الحصر في الأول رقيقه وفي الثاني ان لم يكن مرعى (والا) ينفق بأن امتنع أو عجز عن الاتاق (بيع) عليه والمراد أنه يحكم عليه باخراجه عن ملكه ببيع أو صدقة أو هتق ولا يحبس بالجوع والعطش (كتكليفه) أي للملوك رقيقا أو دابة (من العمل لا يطبق) أي عملا لا يطبقه عادة فانه يباع عليه أو يخرج عن ملكه بوجه ما أي إذا تكرر منه ذلك أكثر من مرتين فهو تشبيه في البيع (ويجوز) لذلك الأخذ (من لبنها مالا يضر بتاجها) لاستغنائه عن اللبن أو عما أخذ فان أخذ ما يضر منع لأنه من باب ترك الاتاق الواجب (وبالقربة) عطف على هذوف متعلق بتجب

حينئذ بثابة الدين والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الا بينة (قوله ان أشبهت) أي افردت بالأشبه (قوله تأويلان) أحدهما لا يحلف لأنه لا يحلف على حكم القاضي مع شاهد وحمل بعضهم الدونة على أنه يحلف عياض وهو الظاهر لجواز الحلف مع الشاهد على حكم القاضي (قوله الراجح الحلف) أي لاستظهار عياض وغيره له (فصل) (إنما تجب نفقة رقيقه وداته) (قوله ومتعلقهما) أشار لتعلق الملك بقوله والا يبيع كتكليفه من العمل لا يطبق وأما متعلق القربة فأشار له بقوله وخادمهما الخ (قوله رقيقه) أي القن والمشارك والبعث بقدر الملك وأما المكاتب فنفته على نفسه ونفقة الخدم فعلى مخدومه بفتح الدال فهما على الشهور وقيل انها على سيده وقيل على سيده ان كانت الخدمة يسيرة والا فعلى ذى الخدمة (قوله ولا رقيق أبويه) أي فلا يجب الاتاق عليهما بالملك وهذا لا ينافي ما ذكره المصنف من وجوب الاتاق عليهما لأن ذلك بالقربة (قوله وداته) اعلم أن نفقة الدابة ان لم يكن مرعى واجبة ويقضى بها لأن تركه منكر وإزالته يجب القضاء به خلافا لقول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة هرة عمت فتجب نفقتها على من انقطعت عنده حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقتها لأن له طردها (قوله فحط الحصر) قال بن الاظهر أن الحصر منصب على جميع ما جده أي إنما تجب النفقة أصالة بعد الزوجية على هذه الأمور الرقيق والدابة والولد والوالدين وخادمهما وخادم زوجة الأب وحينئذ لا يرد عليه شيء فقامله (قوله والمراد أنه يحكم عليه باخراجه من ملكه ببيع أو صدقة أو هتق) هذا ظاهر في الرقيق الذي يصح بيعه وأما الحيوان غير الرقيق فان كان مما يركى فيجبر على زكاته أو على اخراجه من ملكه ببيع أو صدقة وان كان مما لا يركى ولا يباع ككلب الصيد فيجبر على اخراجه من ملكه بغير البيع ويحتمل أن يقال انه تباع منقته والرقيق الذي لا يصح بيعه فام الولد فيها ثلاثة أقوال إذا عجز سيدها عن نفقتها أو غاب عنها فقبل تسعى في معاشها وقبل تزوج وقبل تمتق واختير هذا وأما الدبر والمعتق لأجل فيؤمران بالخدمة بقدر نفقتهما ان كان لهما قوة على الخدمة ووجد من مخدمانه والا حكم بمقتضا (قوله أي عملا لا يطبقه عادة) أي عملا لا يطبقه الا بمشقة خارجة عن العادة وليس المراد تكليفه عملا لا يطبقه أصلا لأن ما لا يطبقه أصلا كيف يكاف به (قوله فان أخذ ما يضر) أي تحقيقا أو شكاً (قوله على الوسر نفقة الوالدين) أي بما فضل عنه وعن زوجاته ولو أربعا لاعت نفقة خادمه وداته إذ نفقة الأبوين مقدمة على نفقتهما لم يحتج لهما والادمت نفقتهما على نفقة الأبوين (قوله ولو كافرين) أي هذا إذا كانا مسلمين والولد مسلم أو كافرين والولد كافر بل ولو كانا كافرين والولد مسلم (قوله أو بالعكس) أي بأن كان الأبوان مسلمين والولد كافرا (قوله وإلا) أي والا يكونا عاجزين عن الكسب بل قادرين عليه لم تجب على الولد ولو كان تكسبهما صنعة تزرى بالولد (قوله وأجبرا على الكسب) أي ولو كانت الصنعة التي يتكسبان بها تزرى بالولد (قوله ولا يجب على الولد المعسر الخ) أي يقول للمصنف وعلى الولد الموسر أي بالفعل أي وأما غير الموسر بالفعل القادر على التكسب فلا يجب عليه التكسب لأجل الاتاق على أبويه (قوله وكذا عكسه) أي لا يجب على الأب المعسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها

تقديره بالملك أي إنما تجب نفقة رقيقه بالملك وإنما تجب بالقربة (على) الولد الحر (الموسر) صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى لينفق مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا (نفقة الوالدين) الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو بالعكس (المعسر) بنفقة كليهما كلا أو بعضا فيجب عليه تمام الكفاية حيث عجز عن الكسب والا لم تجب على الولد وأجبرا على الكسب على العتد كما ان الولد إنما تجب نفقته على أبيه عند عجزه عن التكسب ولا يجب على الولد للمسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها لينفق على أبويه ولو كان له صنعة وكذا عكسه

(وأثبتنا) أى الوالدان (العدم) بالفتح أى الفم عند ادعاء الولد يسرها بعدلين لا بشاهد وامرأتين أو أحدهما وبين (لا يمين) أى لا مع يمين منهما مع العدلين (وهل الابن إذا طوبى) من والده (بالفقه) (وادعى العدم) (محمول على الملاء) (فعليه إثبات العدم) (أو) على (العدم) فاثبات ملائته عليهما (قولان) محلها إذا كان الولد منفرداً (٥٣٣) ليس له أخ أو له أخ وادعى العدم

أيضا وأما لو كان له أخ موسر فلي من ادعى العدم إثباته بيينة باتفاق القولين (و) يجب على الولد الموسر نفقة (خادمهما) أى خادم الوالدين وظاهره وان كانا غير محتاجين اليه لقدرتها على الخدمة بأنفسهما حرا كان الخادم أوريقالهما بخلاف خادم الولد فلا يلزم الأب نفقته (ولو احتاج له) (و) نفقة (خادم زوجة الأب) (التأهله) لذلك وظاهره ولو تعدد (و) يجب على الولد الموسر (إعفائه) أى الأب (زوجة واحدة) (لا أكثر) ان أعفته الواحدة (ولا تعدد) (نفقة على الولد تزوجت الاب) (إن كانت) إحداهما أمه على ظاهرها) وأولى إن كانتا أجنبيتين والقول للأب فيمن ينفق عليها الابن حيث لم تكن إحداهما أمه والا تعينت الام ولو غنية (لا) يجب على الولد نفقة (زوج أمه) (الفقير) (ولا) نفقة (جده) (وجدة مطلقا) (و) لا نفقة (ولدين) (ذكر أو أنثى على جده) (ولا

لينفق على ولده للمسر ولو كان لذلك الأب صنعة (تنبيه) من له أب وولد فقيران وقدر على نفقة أحدهما قليل يتحاصن وقيل يقدم الابن وقيل يقدم الأب وتقدم الأم على الأب والصغير من الأولاد على الكبير منهم والأنثى على الذكر عند الضيق فلو تساوى الولدان صغرا أو كبرا وأنوثة تحاصن (قوله) وأثبتنا العدم) بئى لوطالب الابوان نفقتهما من الولد فقال لهما لا يلزمنا لانكنا غنيان وخالفاه في ذلك وادعى العدم فعليهما أن يثبتا فقرهما فان لم يثبتا بعدلين فلا يقضى عليه بنفقتهما (قوله أو أحدهما) أى ولا بأحدهما مع يمين وذلك لأن العدم لا يثبت إلا بعدلين لأنه ليس بمال ولا آيل اليه (قوله لامع يمين منهما مع العدلين) أى بخلاف إثبات العدم في الديون فانه لا بد من يمين مع الشاهدين به (قوله فعليه إثبات العدم) أى والاثمته النفقة (قوله فاثبات ملائته عليهما) أى فان عجز عنه فلا شيء عليه (قوله قولان) الأول لابن أبى زمنين والثاني لابن الفخار فلذا كان الأولى أن يقول تردد اه بن (قوله محلها الخ) هذا القيد لبعض الوثقين وبحث فيه ابن عرفة بأن تعليل ابن الفخار قبول قول الابن بأن نفقة الأب إنما هي في فاضل ماله لا في ذمته بخلاف الديون يقتضى أنه لا فرق بين أفراد الولد وتعدد اه بن * والحاصل ان المسئلة ذات طريقتين قليل ان الخلاف مقيد وقيل إنه مطلق (قوله بخلاف خادم الولد) أى سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله فلا يلزم الأب نفقته ولو احتاج له) اعلم أن نفقة الولد ذكرا أو أنثى أكد من نفقة الابوين لانه إذا لم يجد إلا ما يكتفى الابوين أو الاولاد فقط قليل يقدم نفقة الاولاد وقيل يتحاصن وأما القول بتقديم الابوين فهو ضعيف إذا علمت ذلك فكان مقتضاه أنه تلزمه نفقة خادم الولد ولولم يحتج له بالأبوين بل هو أولى وكلام الشارح لوجه له وهو تابع في ذلك لبعض القرويين والمعتمد كلام المدونة وهو ان على الأب اخدام ولده في الحضنة إن احتاج لخادم وكان الأب مليا فان لم يكن في الحضنة أو كان فيها ولم يحتج أو كان الأب غير ملي فلا يجب عليه اخداها اه عدوى (قوله التأهله لذلك) أى التى هى أهل للاخداها والافلا (قوله وظاهره ولو تعدد) أى الخادم الذى تزوجة الأب وهذا الظاهر مسلم (قوله بزوجة) أى لأبامة وإنما أكد بواحدة لئلا يتوهم أن المراد بالزوجة الجنس (قوله ان أعفته) فان لم تنفقه الواحدة زيد عليها من يحصل به العفاف (قوله وأولى إن كانتا أجنبيتين) وإنما قيد بقوله إن كانت إحداهما أمه لأجل قوله على ظاهرها وأما لو كانتا أجنبيتين فانها لا تستعد على ظاهرها وعلى غير ظاهرها وقوله ولا تعدد إن كانت إحداهما أمه وأولى إن كانتا أجنبيتين الخ مقيد بما اذا كان العفاف يحصل بواحدة والاعتدت النفقة على الولد (قوله والقول للأب) أى فيما إذا كان العفاف يحصل بواحدة (قوله ولو غنية) أى لان النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وما فى الشيخ أحمد من أنه ينفق على أمه ان كانت فقيرة أما ان كانت غنية فهي كالأجنبية فقير معول عليه (قوله لا لزوج أمه الفقير) أى ولو توفقت اعفائها عليه لان نفقته ليست واجبة عليها بخلاف زوجة الأب وظاهره عدم وجوب نفقة زوج الأم الفقير على الابن سواء كان فقره حاصل حين الزوج بها أو طرأ له بعد الدخول بها وهذا هو ظاهر المدونة وهو المشهور ومقابله قولان قليل يلزمه مطلقا وقيل إن تزوجته معسرا لم يلزمه وان تزوجته موسرا ثم أعسر لزمه الاتفاق عليه (قوله مطلقا) أى سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم

يسقطها) عن الولد (تزوجها) أى الأم (بفقير) أو كان غنيا فقيرا وكذا البنت تزوج بفقير لم تسقط عن الأب وكذا من التزم نفقة أجنبية فتزوجت بفقير لم تسقط عن اللزوم بخلاف تزوجها ببنى فتسقط الا ان تقوم قرينة على الاطلاق (ووزعت) نفقة الابوين (على الأولاد) للوسرين (وهل على الرءوس) الذكر كالأنثى ولو تفاوتوا في البسار

(أو) على (الارث) الذكر كاثنين (أو) على (اليسار) حيث اختلفوا فيه (أقوال) أرجحها الأخير (و) تجب نفقة الولد) على أبيه الحر للوسر بما فضل من قوته وقوت زوجته أو زوجاته وهذا يحمل فصله بقوله (الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب (حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب) فتسقط عن الأب ولا تعود به أدان طراً جنوناً أو مجز كعمى أو زمانة ولا يجب على أم غير الرضاع على ما يأتي إلا للكتابة على ما يأتي أيضاً بقوله (٥٣٤) وعلى الكتابة النخ (و) تجب نفقة (الأنثى) الحرة على أبيها (حتى يدخل) بها (زوجها)

البالغ واستظهر القول بأنه إن دخل لم يشترط بلوغه ولو غير مطيقة أو يدعى للدخول وهي مطيقة فتجب على الزوج ولو لم يبطاً فالمراد بالدخول مجرد الخلوة (وتسقط) نفقة الولد وكذا نفقة الوالدين (عن) النفق (الموسر) بمضى الزمن (فاذا مضى زمن وهو يأكل عند غير من وجبت عليه ٥٠) فلا فليس له الرجوع على من وجبت عليه لأنها لسد الخلوة وقد حصلت فليست كنفقة الزوجة كما تقدم لأنها في مقابلة الاستمتاع (إلا) في مستلئين أحدهما أن تجب (لفضية) معناه أنها تجددت في الماضي فرفع مستحقها لحاكم لا يرى السقوط بمضى الزمن فحكم بزوجها وليس معناه أنه فرضها وقدرها للزمن المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات نص عليه التراقي إذ لا يجوز للحاكم أن يفرض شيئاً واحداً

(قوله أقوال) الأول نقله للخمى عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد وأصبغ وفي ح عن البرزلي أن المشهور هو الثالث اه بن (قوله الذكر الحر) أي وأما الولد الرقيق فنفته على سيده ونوله الفقير وأما لو كان له مال أو صنعة لأميرة فيها على الولد أو على أبيه تقوم به لسقطت نفقته عن الأب ما لم تكن كدصنته أو ينفد مال الولد قبل بلوغه والا كانت نفقته على الأب (قوله حتى يبلغ عاقلاً النخ) أي وأما لو بلغ مجنوناً أو زماناً أو أعمى استمرت نفقته على أبيه وهذا ما لم يكن يعرف صنعة تقوم به يمكن تعاطيها مع العمى والاستقطت عن الأب وصار كغير الأعمى اه شيخنا عدوى (قوله ولا يجب على أم النخ) هذا محترز قوله على أبيه الحر أي لا الأم إذ لا يجب النخ (قوله وتجب نفقة الأنثى الحرة) أي التي لا دل لها ولا صنعة تقوم بها وقوله على أبيها أي الحر (قوله حتى يدخل بها زوجها البالغ) أي للوسر لا الفقير فتستمر النفقة على الأب ولا تسقط بدخوله كما مر اه عدوى (قوله واستظهر النخ) أي استظهر المصنف في التوضيح وهذا خلاف ما مشى عليه سابقاً من أن النفقة لا تجب على الزوج إلا إذا كان بالغاً وأما الصغير فلا تجب عليه ولو دخل بها حاله كونها بكعة أو غير بالغة اه والحاصل أنه إذا حصل دخول وجبت النفقة على الزوج ولو كان غير بالغ كما في التوضيح أول الباب وإنما يشترط البلوغ في الدعاء للدخول انظرين (قوله) أي يدعى للدخول عطف على قوله يدخل بها زوجها (قوله وهي مطيقة) شرط في قوله أي يدعى للدخول وأما إن حصل دخول أي اختلاء بالقبل لوجبت عليه كانت مطيقة أم لا فوطئتهما زوجها قبل بلوغها ولو بعد أن أزال بكارتها عادت نفقتها على أبيها نص عليه التيطي ويؤيده مفهوم قوله فيما يأتي لان عادت بالغة (قوله نفقة الولد النخ) الأولى نفقة القرابة الشاملة لنفقة الأبوين والأولاد اه (قوله لسد الخلوة) فتح الحاء أي الحاجة والمراد بالسد الدنع (قوله فليست كنفقة الزوجة) أي فانها لا تسقط بمضى زمنها سواء حكم بها أم لا (قوله وليس معناه) أي كما في خش وغيره من التراح قل بن وهذا الذي شرحوا به هو الذي في فرضت أو قدرت عليك كل يوم كذا (قوله لأن وجود الأب موسراً) أي حين الاتفاق على الصغير وقوله كمال أي كوجود المال للصغير حين الاتفاق عليه (قوله والثاني خاص بالولد) هذا الحل الذي حل به شارحناه والصواب وما في خش من النقل عن ابن عرفة غير مسلم انظر (قوله بمعنى عادت عليه) أي لأن نفقتها في مدة زوجيتها على زوجها لا على الأب كما يدل عليه قوله سابقاً والأنثى حتى يدخل بها زوجها (قوله زمنة) أي مريضة (قوله ولو بالغاً) أي ولو رجعت لا بها بالغاً لان الفرض أنها زمنة فلا فرق بين أن تعود بالغاً أم لا وإنما الفرق بين البالغ وغيره في التي تعود صحيحة وهي قوله لان عادت بالنسبة ههنا والصواب خلافها في عقب حيث قل لان دخلت زمنه ثم طاق أومات عنها وهي

زمنة

على الدوام قبل وقته لانه يخلف باختلاف الاوقات الثانية قوله (او ينفق) على الولد خاصة شخص

(غير متبرع) على الصغير فيرجع على أبيه لان وجود الأب موسراً كمال لا أن أفق متبرع أو كان الأب موسراً فلا يرجع كاتقدم عند قوله وعلى الصغير ان كان له مال ولا أن أفق شخص على والدين لاحد فلا رجوع له على ولدها الا لفضية كاتقدم فالاستثناء الأول عام والثاني خاص بالولد (واستمرت) نفقة الأنثى على أبيها بمعنى عادت عليه (إن دخل) بها الزوج (زمنة) واستمرت بها الزمانة (مطلقاً) أو موات وهي زمنة قبيرة ولو بالغاً (لا إن) تزوجها صحيحة (عادت) للأب بطلاق أو موت (بائعة) ثيباً صحيحة (قادرة على الكسب) فلا تعود على الأب

بإخلاف مالو رجعت صغيرة ثانيا فعود وهل إلى البلوغ أو إلى دخول زوج بها قولان ولو عادت بكرا فإلى دخول زوج (أو) دخل الزوج بها زمنة لمصح (وعادت الزمانة) عند الزوج ثم تأبعت زمنة ثانيا بالغة فلا تعود على أبيها وأولى لو تزوجت صحيحة فزمنت عند زوجها فتأبعت * والحاصل أن النفقة لا يعود على الأب إلا إذا عادت لأبها صغيرة (٥٢٥) * أو بكرا أو بالغا زمنة وقد كان

الزوج دخل بها كذلك واستمرت على ذلك حتى تأبعت زمنة قصيرة وقيل إن مفاد القل أنها إن رجعت زمنة عادت على أبيها مطلقا (وعلى المكاتب نفقة ولدها) الارتقاء إن دخلوا معها بشرط وكانت حاملًا بهم وقت الكتابة أو حدثوا بعدها لا على أبيهم ولا سيدهم (إن لم يكن الأب) (مهما) (في الكتابة) بأن كان حراً أو رقيقاً أو في كتابة أخرى فإن كان معهم نفقة ولدها أو ولداه عليه (وليس عجزه) أي المكاتب الشامل للأب وللمكاتب (عنها) أي عن النفقة على نفسه أو ولده (عجزاً عن الكتابة) لأن النفقة شرطها اليسار في الحال وأما الكتابة فعنونة بالرقبة إلى أجلها فلا تلازم بينهما ولما لم يكن على الأم نفقة أولادها على المعروف إلا الكتابة ذكر ما هو كالمتن من ذلك فقال (وعلى الأم المتزوجة) بآبي الرضيع (أو الرجعية رضيع ولدها) من ذي العصمة أو المطلق (بلا

زمنة غير بالغ (قوله بإخلاف مالو رجعت الخ) أي العاصية كانوا تزوجت صحيحة وطهرها زوجها أو مات عنها قبل بلوغها وبعد أن أزال بسكاتها (قوله قولان) أي أحدهما منها الثاني كقول شيخنا العدوي (قوله ولو عادت بكرا) أي ولو عادت الصحيحة لأبها بكرا كانوا تزوجت صحيحة وطلعتها زوجها قبل بلوغها أو بعده وقبل زوال بسكرتها في الحائضين أو مات عنها كذلك (قوله إلا إذا عادت لأبها صغيرة) أي إلا إذا عادت لأبها صحيحة صغيرة وهذه هي قول الشارح سابقا بخلاف مالو رجعت الخ وقوله وبكر أي سواء كانت بالغاً أو غير بالغ وهذه هي قوله بعد ولو عادت بكرا الخ وقوله وبالله الخ هي قول المصنف سابقا واستمرت إن دخل الخ فقد ذكر الشارح ثلاث صور تعود فيها النفقة على الأب وكذا تعود عليه إن طرأ للولد مال قبل البلوغ ثم ذهب أو بلغ زمان طرأ له مال وذهب (قوله أو بالغاً) أي أو رجعت بالغاً وقوله وقد كان الخ راجع لصورة قوله أو بالغاً (قوله عادت على أبيها مطلقاً) أي سواء عادت بالغاً أم لا دخل بها الزوج زمنة واستمرت بها الزمانة وتأبعت وهي زمنة أو دخل بها وهي زمنة فصحت عنده ثم عادت الزمانة عند الزوج فتأبعت وهي زمنة وحينئذ يقول المصنف أو عادت الزمانة ظاهراً مخالفة النقل فاما أن يحمل على أن الزوج دخل بها زمنة فصحت عنده ثم طلقها وعادت الزمانة بعد الطلاق أو يصور بما قاله الشارح ويجعل عطفاً على قوله إن دخل بها زمنة واستمرت الزمانة لا على قوله إن دخل بها بالغة تأمل (قوله وعلى المكاتب الخ) لما كان المعروف من المذهب أن الأنثى لا تجب عليها نفقة ولدها ولو كان فقيراً بما إلا للمكاتبية نية المصنف عليها بقوله وعلى المكاتبية الخ (قوله إن دخلوا معها) أي إن كانوا وجودين وقت عقد الكتابة ودخلوا معها بشرط وقوله أو كانت حاملًا الخ أي فدخلوا معها في الكتابة بغير شرط (قوله وليس عجزه) أي عجزه عن عجزا عن الكتابة) أي بحيث يعود لنا في الحال (قوله شرطها اليسار في الحال) أي لأنها واسطة (قوله فعنونة بالرقبة) حاصله أن الكتابة لما كانت متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة بها بل باليسار لم يكن بينهما تلازم فلم يكن العجز عن النفقة عجزاً عن الكتابة (قوله رضاع ولدها) أي بنفسها واستأجرت إن لم يكن لها لبن (قوله بأن كانت من أشرف الناس) أي أهل العلم والصالح أو من ذوى النسب والفرض أنها في العصمة أو مطلقة طلاقاً رجعياً (قوله فلا يلزمها رضاعها) أي وحيث كانت الولد يقبل غيرها (قوله ومثل الشريفة) أي في كونها لا يلزمها رضاع ولدها إذا كانت في العصمة أو مطلقة طلاقاً رجعياً (قوله ومن قل لبها) أي وإن كان كل منها ومن المريضة غير عالية القدر (قوله لا يلزمها إلا رضاع) أي حيث كان الولد يقبل غيرها فلو أرضعت كان لها الأجرة في مال الصبي فإن أعدم في مال الأب لعدم وجوب الارضاع عليها (قوله إلا أن لا يقبل الولد غيرها) أي غير أمه الشريفة القدر والبائن فهو مستثنى من التشبه والمشبّه به على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء أو القيد لما بعد الكاف (قوله شريفة) أي والحال أنها في العصمة أو رجعية (قوله ويجب لها في هذه الحالة الأجرة) أي في مال الولد فإن لم يكن في مال الأب إن كان ملياً فإن لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجاناً بنفسها أو تستأجر له من يرضه

أجر) تأخذه من الأب (إلا لعلو قدر) بأن كانت من أشرف الناس الذين شأنهم لا يرضعون أولادهم فلا يلزمها رضاع فلو أرضعت لكان لها الأجرة في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب لعدم وجوبه عليها ومثل الشريفة المريضة ومن قل لبها (كالبائن) لا يلزمها الارضاع (إلا أن لا يقل) الولد (غيرها) شريفة أو بائنات فيلزمها ملياً كان الأب أو معدوماً ويجب لها في هذه الحالة الأجرة إن أرضعت (أو) يقبل غيرها (و) بعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي (فيلزمها رضاع

ولها الأجرة من مال الصبي ان كان له مال (واستأجرت) الأم التي يجب عليها الارضاع في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي سواء كانت في العصمة أو رجعية (٥٣٦) أو باناعلية القدر أو لا (إن لم يكن لها لبنان) أو لها ولا يكتفي نوم. ضت أو انقطع

(قوله ولها الأجرة الخ) الأولى حذفه ويقول بدله فيلزمها رضاعه مجانا لأن الفرض أنه لا مال للصبي (قوله واستأجرت الأم التي يجب عليها الارضاع) أي وهي من في العصمة والرجعية إذا كان كل منهما غير عليه القدر سواء كان للولد أو الأب مال أم لا والعلية والبائن إذا لم يكن للأب والولد مال سواء كان الولد يقبل غيرها أم لا ولا رجوع لها بالأجرة على الأب أو الصبي إذا أيدرا (قوله التي لا يلزمها رضاع) أي وهي البائن وعلية القدر سواء كانت في العصمة أو رجعية (قوله ولولو وجد الخ) حاصله أن الأب إذا قال للأم التي لا يلزمها الارضاع عندي من ترضعه مجانا أو بأجرة أفضل مما تأخذينه وقالت الأم المذكورة أنا أرضعه وأخذ أجرة أمثالي اتفقوا على أن القول قول الأم وأما إن قال الأب عندي من ترضعه مجانا عند أمه وقالت أمه أنا أرضعه وأخذ أجرة مثلي فقولان في المسئلة فقيل يجب الأب وقيل لا يجب وإنما تجاب الأم وهو الراجح فقول المصنف على الأرجح في التأويل يناسب نسخه عندها ولا يناسب ندخه عنده (قوله فأولى عنده) أي فأولى إذا وجد من ترضعه عنده (قوله لأن الكلام في التي لا يلزمها ارضاع) أي أصالة وإن كان قد يلزمها لعارض كونه لا يقبل غيرها (قوله وإنما قيد الخ) جواب عما يقال إذا كان لها الأجرة مطلقا قبل غيرها ولم يقبل غيرها فلائى شيء قيد بقوله إن قبل غيرها

الحضانة

(قوله وهي حفظ الولد) أي في ميته وذهابه وبجته وقوله والقيام بمصالحه أي من طعامه ولباسه وتنظيف جسده وموضعه (قوله فان بلغ ولوزمنا الخ) نعوه في التوضيح تبعا لما حرره ابن عبد السلام إذا قال المشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ في الذكر بشرط السلامة المذكورة أي السلامة من الجنون والزمانة والشهور غاية في أمد الحضانة أنها البلوغ في الذكر من غير شرط ههنا ومقابل المشهور ما قاله ابن شعبان أن أمد الحضانة في الذكر حتى يبلغ عاقلًا غير زمن (قوله يعني حتى يدخل بها الزوج) أي فلو طلقت قبل البناء استمرت حضانتها ولا تسقط بالعقد ولا بالطلاق (قوله وليس مثل الدخول الدعاء له الخ) أي لأن النفقة تسقط عن الأب بالدعاء للدخول إذا كانت مطيقة وأما الحضانة فتستمر حيثن ولا تسقط وقد تسقط الحضانة وتستمر النفقة كما إذا زوجها أبوها لغير بالغ فبينهما من حيث السقوط عموم وخصوص من وجه فقد يستطآن وذلك بدخول البالغ بها وقد تسقط الحضانة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها وقد تسقط النفقة فقط وذلك بدعاء البالغ للدخول بالمطيقه وهذا بناء على ما تقدم للمصنف هنا من أن النفقة لا تسقط بدخول غير البالغ لا على ما استظهره في التوضيح كما مر (قوله إذا طلقت أو مات زوجها) هذا شرط في قوله والحضانة للأم (قوله وللأم خبر بعد خبر) أي حضانتها مبتدأ وقوله للبلوغ خبر وقوله للأم خبر ثان وقوله كالنفقة كذلك فهو من باب تعدد الاخبار ويحتمل أن حضانتها مبتدأ خبره للأم وقوله للبلوغ وكذلك حاله من ضمير الخبر ويحتمل أن قوله للبلوغ خبر وقوله للأم حال ولا يصح أن يكون للأم متعلقا بحضانتها لأنه يلزم عليه الإخبار عن الوصول قبل تمام صلته لأن حضانتها في قوة أن يحضن والبلوغ خبر قبل تمام الوصول بالصلة (قوله مات سيدها) أي وعنت بموته وقوله أو أعتقها أي أو نجز عتقها في حال حياته وإنما صورها الشارح بذلك لأن الحضانتها

لبنها أو حملت ولا رجوع على الأب أو الولد إذا أسرا (ولها) أي الأم التي لا يلزمها رضاع (إن قيل) الولد (غيرها أجرة للثل) أي مثلها من مال الولد أو من مال أبيه إن لم يكن له مال (ولو وجد) الأب (من ترضعه عندها) أي عند أمه (مجانا) أي بلا عوض فأولى عنده كما في بعض النسخ بالتذكير والأولى هي التي فيها ترجيح ابن يونس المشار إليه بقوله (على الأرجح في التأويل) فإن لم يقبل الولد غير أمه تعين عليها ارضاعه ولها أيضا الأجرة لأن الكلام في التي لا يلزمها ارضاع وإنما قيد بقوله إن قبل لأجل البلغة * ولما أنهى الكلام على النفقات شرع في الحضانة وهي حفظ الولد والقيام بمصالحه فقال (وحضانة الذكر) المحقق من ولادته (للبلوغ) فان بلغ ولوزمنا أو مجنونًا سقطت عن الأم واستمرت نفقته على الأب كما مر وعليه القيام بحقه ولا تسقط حضانتها عن الشكل مادام مشكلا (و) حضانتها (الأنثى كالنفقة) يعني حتى يدخل بها الزوج وليس مثل الدخول الدعاء له في المطيقة بالتشبيه فالنفقة في الجملة (للأم) ولو كافرة إذا طلقت أو مات زوجها فان كان حيا وهي في عصمته فهي حق لها وللأم خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) فحضانتها لها إذا تأيقت وسواء كان أبوه حرا أو لا وأولى أن لم يتق فدفع بقوله عتق ولدها توهم أن الأمة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانتها ولدها منه

لا

الدخول الدعاء له في المطيقة بالتشبيه فالنفقة في الجملة (للأم) ولو كافرة إذا طلقت أو مات زوجها فان

كان حيا وهي في عصمته فهي حق لها وللأم خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) فحضانتها لها إذا تأيقت وسواء كان أبوه حرا أو لا وأولى أن لم يتق فدفع بقوله عتق ولدها توهم أن الأمة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانتها ولدها منه

وولدت من زوجها فتأيت
إذا لم يتسر سيدها
بها (وللأب) وغيره من
الأولياء (تمهده عند أمه
وأبيه وبهته للمكتب)
ولو قال للمعلم كان أخضر
وأشمل (ثم) بعد الأم (ثم)
(ثم) جد أم الأم (جد
الأم) أي الجدة من قبل
الأم الصادق بها من قبل
أمها أو أبيها ووجه الاناث
مقدمة (إن انفردت)
الأم أو الجدة (بالسكنى
عن أم سقطت حضانتها)
بزوج أو غيره وكذا كل
أنثى ثبتت حضانتها لا بد
أن تنفرد بالسكنى عمن
سقطت حضانتها (ثم
الحالة) الشقيقة أو لأم
(ثم خالتها) أي خالة الأم
وبليها عمه الأم وقد
أسقطها المصنف (ثم جد
الأب) أي الجدة من قبل
الأب فيشمل أم الأب
وأم أمه وأم أبيه والقربى
تقدم على البعدى والى
من جهة أم الأب تقدم
على التى من جهة أم أبيه
(ثم) جد الجدة من جهة
الأب (الأب ثم الاخت)
للمحضون (ثم العمه) لأم
عمه أبيه ثم خالة أبيه (ثم)
جد خالة الأب (هل بنت
الأخ) شقيقا أو لام أو
لاب (أو) بنت (الأخت)
كذلك (أم الأكمأ منهن) أى الاند كفاية

لا تكون لها إلا بعد فرائها من سيدها والفراق إنما يكون بموته عنها أو تنجيزه لعقها وأما قبل
فرائها لسيدها فالحضانة حق لها معا (قوله) وكذا لو تزوجت (أى بعد استيلاء السيد لها
(قوله) فتأيت) أى مات زوجها المذكور وأنه طلقها ما (قوله) إذا لم يتسر سيدها) أى بعد موت زوجها
أو طلاقه فإن تسرى بها سقطت حضانتها لأن هذا بمنزلة تزوج الأم بأجنبي من المحضون والمراد
بالتسرى الوطء بالفعل لا تغاذا للوطء * واعلم أن أم الولد لو اعتقها سيدها في مقابلة ترك حضانتها
لولدها ففي سقوط حضانتها وعدمها نقل الأحمى عن رواقى عيسى وأبى زيد عن ابن القاسم كذا
في ابن عرفة وظاهره التسوية بين القولين بخلاف الحرية تخالف على إسقاط حضانتها فيلزمها
الاسقاط (قوله) وللأب تمهده (أى النظر في شأنه وقوله) وأدبه أراد بالأدب التأديب (قوله) ثم
بعد الأم) أى ثم المستحق للحضانة بعد الأم إذا ماتت أو حصل لها وجه مسقط لحضانتها أمها وكذا
يقال فيما بعد (قوله) أى الجدة من قبل الأم) أشار بذلك إلى أن الأولى للمصنف أن يقول ثم الجدة
للأم وتجعل اللام بمعنى من وفى الكلام حذف مضاف لأجل أن يندفع الاعتراض الوارد عليه بأن
كلامه يوم قصر الجدة على جدة الأم دنية وليس كذلك (قوله) وجهه الاناث مقدمة) أى على جهة
الذكور فاذا وجدت جدة من جهة الأم بعيدة للولد بأن كان بينها وبين الولد مائة جدة فاتها تقدم على
أم أبي الأم وهذه طريقة للشيخ إبراهيم اللقاني ولعل طريقة أخرى وهى أنها إذا تساويا قدمت
التى من جهة أم الأم وأولى إذا كانت التى من جهة أم الأم أقرب وإن كانت التى من جهة أم أبي الأم
أقرب قدمت وهذه الطريقة هى الموافقة للنقل واقتصر عليها عقب اه تقرير شيخنا العدوى
(قوله) إن انفردت الأم) الأولى أم الأم أو الجدة أى التى من جهة الأم وأشار بهذا القول ابن سلون مانحه
التى أتى به ابن العواد أنه لاحضانة للجدة إذا سكنت مع بنتها الساقطة الحضانة قال وهذا هو
الرواية المشهورة عن مالك وبها العمل واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم كذا ذكر الواق
بعد أن ذكر أن التيطى اقتصر على عدم اعتبار ذلك الشرط (قوله) وكذا كل الخ) أى وحينئذ فلا
خصوصية للجدة بذلك كما هو ظاهر المصنف وقد يجاب عن المصنف بأنه إذا اشترط ذلك فى التى
شأنها الشفقة علم أنه مشروط فى غيرها بالطريق الأولى (قوله) ثم الحالة) أى خالة الولد أخت أمه
شقيقها أو لامها أو ألبها وتقدم الشقيقة على التى للام والتى للام على التى للأب كما سيأتى يقول
للمصنف وقدم الشقيق ثم للام ثم للأب فى الجميع وهذا هو الصواب كما فى بن وابن عرفة وما قيل من
أن الحالة للأب لاحضانة لها فقير صواب (قوله) أى خالة الأم) أى وهى أخت جدة الطفل لأمه
(قوله) وقد أسقطها المصنف) أى فكان عليه أن يقول ثم الحالة ثم خالتها ثم عمه الأم ثم جدة
الأب (قوله) ثم جدة الأب) تقديمها على الأب دون غيرها من قراباته هو مذهب للدونة ابن عرفة
فإن لم تكن قرابات فى تقديم الأب على قرابته وعكسه ثالثا الجدات من قبله أحق منه
وهو أحق من سائرهن لنقل القاضى لما وعزاه فى البيان لابن القاسم اه وطى الأول جرى
فى التحفة (قوله) أى الجدة من قبل الأب فيشمل الخ) أى وليس المراد بجدة الأب حقيقها
كما يتوهم من كلامه وإلا لاقضى أن أم الأب التى هى جدة المحضون لاحضانة لها
وليس كذلك (قوله) والتى من جهة أم الأب تقدم الخ) يأتى هنا الطريقتان المتقدمتان وهما طريقة
اللسان وطريقة عجم (قوله) ثم العمه له) أى للمحضون وهى أخت أبيه وقوله عمه أبيه أى
وهى أخت جده لأبيه وهاتان داخلتان تحت قول المصنف ثم العمه وأما عمه الأم فقد
تقدمت وقوله ثم خالة أبيه أى وهى أخت جدة الطفل قد أسقطها المصنف فكان عليه أن

بالقيام بحال المحضون (وهو الأظهر) عند ابن رشد واختار ما قبله الرجرجي ومفاد نقل الواقع أن الرجرجي الأول (أقوال) حقه تردد (ثم) الشخص (الوصي) الشامل للذكر والأنثى (ثم الأخ) له محضون (ثم ابنه) أي ابن الأخ لكن يقدم عليه الجدم من جهة الأب وهو يشمل ما قرب منها وما بعد فقد أسقطه المصنف أيضا (ثم العم ثم ابنه) قرب كل أو جد ومعلوم أن الأقرب يقدم على الأبعد (لاجد لأم) فلا حضنة له عند ابن رشد (واختار) اللخمي (خلافه) أي أن له الحضنة لأن له حنانا وشفقة وقد قدموا الأخ للام على الأخ للاب والعم انتهى وعليه مرتبة الجد للاب كما فهمه التائي (ثم الولي الأعلى) وهو المعتق بكسر التاء وعصبته نسبته مواليه (ثم الأسفل) وهو (٥٣٨) المعتق بفتح التاء بأن كان عتق والد المحضون أو جده أو عتيق للولي الأعلى بأن كان

الولي الأعلى استحق الحضنة فمات فعتقه يقوم مقامه (وقدم) الشخص (الشفقة) ذكرنا أو أنثى على الذي للام (ثم) الذي (للأم ثم) الذي (للأب في الجميع) أي جميع للراتب التي يمكن فيها ذلك (و) قدم (في للتساويين) من رجال كعممين ونساء كخلتين (بالصيانة والشفقة) فإن تساوى فيها قدم الأسن فان تساوى في القرعة (وشرط) الحاضن) ذكرنا أو أنثى (العقل) فلا حضنة للمجنون ولو يفوق في بعض الأحيان ولأن به طيش (والكفاية) أي القدرة على القيام بشأن المحضون (ولا) حضنة لما جاز عن ذلك (كمسنة) أي ذات مسنة من ذكر أو أنثى أي أقعدها السن عن القيام بشأن المحضون إلا أن يكون عندها من يحضن

يذكرها (قوله بالقيام بحال المحضون) هذا تصور للكفاية (قوله ثم الشخص الوصي) أراد به ما يشمل مقدم القاضى ووصى الوصي واعلم أن المحضون إذا كان ذكرا أو كان أنثى غير مطيعة فإن الحضنة تثبت لوصيه اتفاقا ذكرنا أو أنثى وكذا إذا كان المحضون أنثى مطيعة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكرا وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلذذ بها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضنة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضنة حينئذ فكل من القولين قدر رجح (قوله ما قرب منها) أي من تلك الجهة وحاصله أن الجدم من جهة الأب سواء كان قريبا من المحضون وهو الجد له أو كان عاليا فانه يتوسط بين الأخ وابنه لأن القريب متوسط بينهما والبعيد متوسط بين العم وابنه كما هو أحد احتمالين (قوله لا جدم لأم فلا حضنة له) أي كالحال والظاهر أن الخلاف في الجد للام طافا سواء كان قريبا أو بعيدا لافي خصوص القريب وأن البعيد لا حضنة له اتفاقا كذا قرر شيخنا (قوله وعليه) أي على ما اختاره اللخمي من أن له حضنة فمرتبه تلى مرتبة الجد للاب أي وحينئذ فيكون متوسطا بين الجد للاب وابن الأخ (قوله ثم الولي الأعلى) أي ذكرنا كان أو أنثى وما ذكره من ثبوت الحضنة له هو المشهور خلافا لما قاله ابن محرز من أنه لا حضنة له ذكرنا كان أو أنثى بذا رحمه له (قوله وهو المعتق بكسر التاء) أي المعتق للمحضون (قوله أو عصبته نسباً) أي ابن المعتق وابن ابنه وأبيه وأخيه وابن أخيه وجده وعمه وابن عمه وقوله ثم مواليه أي معتق الولد المحضون على ما يظهر (قوله التي يمكن فيها ذلك) أي يمكن فيها جريان الشفاعة وعدمها مثل الأخوات والعمات والحلات وبنات الأخ وبنات الاخت وكلاخوة والاعمام وبنهم احترازاً من الأب والجد والوصي والمولى (قوله وفي التساويين) عطف على مقدر دل عليه المعنى أي وقدم في المختلفين بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والشفقة والمراد بأحدهما (قوله بالصيانة والشفقة) أي فيقدم من كان عنده صيانة أو شفقة على مساويه في المرتبة الخالي من ذلك وكذلك يقدم من هو أقوى شفقة أو أكثر صيانة للمحضون على غيره فان كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يفيد كلام الرجرجي (قوله وشرط الحاضن) أي وشرط ثبوت الحضنة للحاضن العقل الخ فالشروط لاستحقاق الحضنة لالباشرتها (قوله طيش) أي خفة عقل (قوله والامانة في الدين) أشار بهذا إلى أن المراد بالامانة هنا حفظ الدين وأما حفظ المال فسيأتي في قوله ورشد وان كانت الامانة في الاصل حفظ المال والدين (قوله أن اثبات ضدها)

وأدخلت الكاف العمى والصمم والحرس والمرض والافتاد

أي

(وحرز المكان في البنت يخاف عليها) الفساد يعني في التي بلغت سنائخاف عليها فيه الفساد بأن بلغت حد الوطء ومثاله الذي يخاف عليه فلا يشترط فيه حرز المكان قبل الاطاقة بل يستحب ويشترط حرز المكان أيضا بالنسبة للمال فتمسك حضنة ذي المكان الخوف الم يفتل للمؤمن (والامانة) أي أمانة الحاضن ولو أبا أو أماً في الدين فلا حضنة لفاسق ككثير ومشتهر بزنا وهو محرم (وأثبتها) أي الأمانة إن نوزع فيها وكذا كل شرط نوزع فيه فعليه إثباته لكن الرجرجي ان اثبات ضدها على منازعه (وعدم كجدام مضرم) ربحه أو رؤيته وأدخلت الكاف كل عاهة مضرة بغشى على الولد منها ولو كانت بالولد مثله لأنه بالانضمام قد تحصل زيادة

على ما كان على سبيل جرى العادة (ورشد) المراد به صون المال فلا حضانة لصفه (٥٣٩) مبذر لا يتلف مال المحضون (لا إسلام)

فليس شرطاً في الحاضن
ذكر أو أنثى (وضعت)
الذات الحاضنة (إن
خيف) على المحضون منها
فساد كأن تغذية بلغم
خنزير أو خمر (لمسلمين)
ليكونوا رقباء عليها ولا
ينزع منها ولا يشترط الجمع
بل المسلم الواحد كاف في
ذلك (وإن) كانت (مجوسية)
أسلم زوجها) واستمرت
على الكفر فتثبت لها
الحضانة وتضم ان خيف
لمسلمين ولا تنتقل للاب
ومثل الأم الجدة والحالة
والاخت المجوسيات إذا
أسلم الاب (و) شرط
الحضانة (للذكر) من أب
أو غيره أن يكون عنده
(من محض) من الاناس
أى من يصلح لها من
زوجة أو سيرة أو أمة
لخدمة أو مستأجرة لذلك
أو متبرعة لأن الذكر لا
صبره على أحوال الأطفال
كالنساء فان لم يكن عنده
ذلك فلا حق له في الحضانة
وبشترط في الحاضن
الذكر لمطابقة أن يكون
محرم لها ولو في زمن
الحضانة كأن يتزوج بها أو
فلا حضانة له ولو ما مونا ذا
أهل عندما لك (و) شرطها
(لأنثى) الحضانة ولو أما

ي جريا على القاعدة من أن من ادعى شيئا فقلية اثباته وقوله ضدها أى الشروط المذكورة لافرق بين
الأمانة وغيرها في ابن سلدون ان من نفى شرطاً من الشروط فقلية اثبات دعواه والحاضن محمول عليها
حتى يثبت مدعها ٨ بن (قوله على سبيل جرى العادة) أى وليست تلك الزيادة بطبيعة الرض
وهذا يغير إلى الجواب عن المعارضة المشهورة بين حديث لاعدوى ولا طيرة وحديث فر من المجدوم
فراراً من الأعد وكلاهما في الصحيح * وحاصل الجمع بينهما ان الأمراض لا تعدى بطبعها لكن
الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لاعداء مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره
من الأختاب فقوله في حديث لا عدوى معناه ليس شيء من الأمراض يهدى بطبعه والأمر في
حديث فر من المجدوم الخ نظراً لتكون مخالطة المريض سبباً عادياً في العدوى فتأمل (قوله ورشد) اعلم
أن الرشد يطلق على حفظ المال للمصاحب للبلوغ ويطلق على حفظ المال وإن لم يكن يصاحبه بلوغ
فالرشد أمر كل تحت فردان فرد صاحبه بلوغ وفرد لم يصاحبه بلوغ فنكر المصنف رشداً إشارة إلى أن
المراد نوع منه وهو حفظ المال ولو كان مجرداً عن البلوغ ولوعرف الرشد لتوهم ان المراد السكامل وهو
حفظ المال للمصاحب للبلوغ فإذا ثبت للصبي حفظ المال ثبت له حق في حضانة غيره ويكون ذلك
الصغير مع حاضنه حاضنين لذلك المحضون فالصبي الأول مع حاضنه يشتركان في حضانة الصبي
الثاني فعضانة الكبير من حيث الحفظ للذات وحضانة الصغير من حيث الحفظ للمال (قوله وصون
المال) أى لحسن تصرفه فيه (قوله وضمت الذات الحاضنة) أى لغیر المسلة (قوله وإن مجوسية)
مبالغة في استحقاتها للحضانة وضمتها لمسلمين ان خيف على المحضون منها وقال طنى انه مبالغة في
استحقاقها للحضانة لا في الضم لأنه لا وجه للمبالغة عليه تأمل (قوله ومثل الام) أى المجوسية في
ثبوت الحضانة لها وضمتها للمسلمين ان خيف الجدة الخ (قوله وشرط الحضانة) أى وشرط ثبوت
الحضانة وقوله للذكر أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكراً * وحاصله ان الحاضن إذا كان ذكراً
فيشترط في ثبوت الحضانة له ان يكون عنده من الاناث من يصلح لتولية أمر المحضون من زوجة أو
غيرها (قوله من أب) بيان للذكر أى الذى هو أب (قوله أو سيرة) هى الأمة المتخذة للفراش
(قوله أو متبرعة) أى أو أجنبية متبرعة بذلك (قوله لو في زمن الحضانة) أى ولو كانت صيرورته محرماً زمن
الحضانة بعد أن كان قبلها غير محرم (قوله كأن يتزوج بها) أى بأم المحضونة في زمن اطاقها
(قوله فلا حضانة له) أى في زمن اطاقها (قوله عندما لك) أى خلافاً لأصبع (قوله وشرطها) أى شرط
ثبوتها وقوله لأنثى أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن أنثى خلوها عن زوج دخل بها وهذا صادق بان
لا يكون لها زوج أصلاً ولها زوج ولكن لم يدخل بها فان دخل بها نزع الولد منها ما لم يخف على الولد
بنزعه منها الضرر والابقى عندها ولا تسقط حضانتها كما يفيد قول المصنف الآتى أو لم يقبل الولد
غير أمه وسواء كان الولد رضيعاً أو لا كما اختاره عيج وارنقاء شيخنا واختار الشيخ أحمد الزرقانى
التفرقة بين الرضيع وغيره فإذا كان في نزعه ضرر له لا تسقط حضانته ان كان رضيعاً والا سقطت
وارنقاء بن (قوله فان دخل بها سقطت) أى ولو كان ذلك الزوج غير بالغ ولو كان النكاح فاسداً
يفسخ بعبد الدخول أخذاً من كلام المصنف الآتى (قوله فليس الدعاء للدخول كالدخول)
أى في اسقاط الحضانة لانه لا يحصل الاشتغال عن الولد بالزوج الا إذا دخل بالفعل لا قبله (قوله إلا
أن يعلم الخ) هذا استثناء من المفهوم أى فان لم تخل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت

٦٧ - دسوقى - ثانى * (الخلو عن زوج دخل) بها فان دخل بها سقطت لاشتغالها بأمر الزوج فليس الدعاء للدخول كالدخول
ووطء السيد للامة الحاضنة كدخول الزوجة (إلا أن يعلم) من له الحضانة بعدها بتزوجها ودخولها مع علمه بأنه مسقط (ويمكن)

بعد ذلك (العام) بلا عذر فلا تسقط حضانة التزوجة فان لم يعلم بالدخول أو علم وجهل الحكم أو سكت دون عام أو عاما للعذر انتقلت له وسقط حق الدخول بها ما لم تتأيم قبل قيامه عليها (أو يكون) الزوج الذي دخل بها (محرماً) للمحضون فلا تسقط حضانتها ان كان الزوج له حضانة (٥٣٠) للولد كأن تزوج أمه بعه بل (وإن) كان الزوج (لاحضانة له كالحال)

للمحضون تزوجه الحاضنة (أو) يكون الزوج (ولياً) للمحضون أي له حق في الحضانة وإن لم يكن محرماً (كابن العم) تزوجه الحاضنة فلا تسقط ولما بين أن الحضانة لا تسقط بدخول الزوج القريب محرماً أو غيره بين بقاءها مع الزوج الاجنبي في ست مسائل فقال (أولاً يقبل الولد غير أمه) لو قال غيرها أي الحاضنة لكان أخصر وأشمل فلا تسقط بدخولها (أو) قبل غيرها و (لم ترضه) أي وأبت أن ترضه (الرضعة عند أمه) صوابه عند بدل أمه وهي من انتقلت له الحضانة بعد تزويج أمه ونلغى أن الأم إذا تزوجت بأجنبي دخل بها فانقلت الحضانة لغيرها والمحضون رضيع وقبل غير أمه وأبت للرضعة أن ترضه عند من انتقلت إليها الحضانة عن أمه بأن قالت لا أرضعه إلا في بيتي أو بيت أمه فلا تسقط حضانة

لمن يلها في الرتبة إلا أن يعلم من انتقلت إليه بتزوجها ودخولها وأن ذلك مسقط لحضانتها ويسكت بعد علمه العام بلا عذر فلا تسقط حضانتها (قوله بعد ذلك) أي بعد علمه بالدخول وأنه مسقط (قوله العام) هو محسوب من العلم بالدخول (قوله وجهل الحكم) أي وهو أن دخولها بالزوج مسقط لحضانتها (قوله أو سكت دون عام) أي من يوم العلم وإن كان العام كاملاً أو أزيد من يوم الدخول (قوله ما لم تتأيم) أي تطلق أو يموت زوجها الذي قد دخل بها (قوله قبل قيامه) أي قيام من له الحضانة بعدها (قوله أو يكون الزوج الذي دخل بها محرماً الخ) حاصله أنه إذا كان الزوج الذي دخل بها محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أولاً أو كان له حق في الحضانة وكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله (قوله كالحال للمحضون تزوجه الحاضنة) أي الكائنة من قبل أبيه (قوله كبن العم) أي وكالوصي على الأولاد (قوله القريب) أي للولد المحضون (قوله محرماً) أي كالوتزوج العم بام المحضون أو بمجده الحاضنة أو بتزوج خاله بمحضنته من قبل أبيه وقوله أو غيره أي كأن يتزوج ابن العم بخالته أو خالته أمه الحاضنة له (قوله في ست مسائل) الأولى في سبع مسائل مبدؤها قوله أولاً يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية روايتان (قوله أولاً يقبل الولد) أي فإذا تزوجت الحاضنة برجل أجنبي من المحضون ولم يقبل الولد غيرها فانها تبقى على حضانتها ولا تسقط وظاهره كان المحضون رضيعاً أو غيره واختاره عجي وقصره الشيخ أحمد على الرضيع وكذا بن حيث قال أو لم يقبل الولد غير أمه أي وهو رضيع كافي التوضيح (قوله عند أمه الخ) اعلم أن مفاد النقل ان عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة مخصوص بالأم فلو كانت الحضانة للجدة ثم تزوجت وامتنعت الرضعة أن ترضه عند الحالة وقالت لا أرضعه عند الحالة بل أرضعه عندي أو عند الجددة فان هذا لا يوجب استمرار الحضانة للجدة بل تنتقل للحالة تأمل اه تحرير شيخنا عدوى (قوله غيرها) أي غير الحاضنة التي تزوجت بالاجنبي (قوله بان كان) أي ذلك الغير غير مأمون أو كان ذلك الغير عاجزاً أو كان غائباً (قوله أو كان الأب عبداً الخ) يعني أن أبا المحضون إذا كان عبداً أو أمه حرة وتزوجت برجل أجنبي من المحضون فإن الولد يبقى عند أمه ولا ينزع منها ومثل ما إذا كانت الأم حرة مالوك كانت أمه سواء كان ولدها المحضون حراً أو عبداً (قوله والا انتقلت له) أي والا بان كان قائماً بها مع قدرته على الحضانة انتقلت الحضانة عن أمه لآيه (قوله أما وغيرها) ما ذكره من أن الروايتين في الأم وغيرها هو ظاهر ما لابن عبد السلام والتوضيح والصواب انهما في الأم خاصة كما يدل له كلام ابن أبي زمنين واللعنمى ومعين الحكام وغيرهم انظر طفي وبن (قوله وعدم سقوطها) أي وتفردم حينئذ بمسكن (قوله روايتان) أي عن مالك والرواية بعدم السقوط بها وقعت الفتوى وحكم بها ابن حمدون واتصر عليها ابن عرفة والقلشاني وقال صاحب الفائق انها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية اه بن * واعلم أن الروايتين جاريان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في ايضائه ان تزوجت فانزعوم منها لانه لم يقل فلا وصاية لها رواه

محمد

الأم (أو لا يكون للولد حاضنة) غيرها (أو) يكون ثم غيرها ولكن قام به مانع

بأن كان (غير مأمون أو عاجزاً) أو غائباً (أو كان الأب عبداً وهي) أي الأم المتزوجة (حرة) أو أمه فلا مفهوم لحرة فلو حذف هذه الحلة الحالية لكان أخصر وأشمل أي فلا تسقط حضانة أمه المتزوجة لسكون أبيه رقيقاً أو محله ما لم يكن قائماً بأمور مالكه والا انتقلت من أمه (وفي) سقوط حضانة الحاضنة (الوصية) على المحضون أما وغيرها تزوج بأجنبي من الطفل وعدم سقوطها (روايتان

(و) شرط الحاضن (أن لا يسافر ولي) فهذا عطف على عقل وهو آخر الشروط أى من له (٥٣١)

ولاية على الطفل أعم من ولي المال وهو الأب والوصى والحاكم ونائبه وولى العصوبة كاهم والعق وعصبته (حر) لارقيق (عن ولد حر) لاولى عن محضون ليعم الولد وغيره أى اذا أرادولى المحضون سفرا فله أخذ المحضون من الحاضن وسقط حقه من الحضنة (وإن) كان الولد (رضيعاً) لكن بشرط أن يقبل الرضيع غير أمه وإن لا يخاف على الطفل من السفر (أو تسافر هي) أى الحضنة عن بلد الولي فله نزعه عنها بشرط سفر كل منهما كونه (سفر نقلة) واقطاع (لاتجارة) أو زيادة ونحوها فلا يأخذه ولا تسقط الحضنة بل تأخذه معها ويتركه الولي عندها (وحلف) من أراد السفر من الولي أو الحضنة فالولي يحلف أنه أراد النقلة لينزعه عنها والحاضن يحلف أنه أراد سفر التجارة ليقى الولد (سفر برد) ظرف ليسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحضنة أى إن شرط مسافة سفر كل من الولي والحضنة أن يكون ستة برداً أكثر أى سفر الولي الذى يأخذ المحضون

محمد انظر عقب (قوله وشرط الحاضن) أى شرط ثبوت الحضنة للحاضن سواء كان ذكراً أو أنثى أن لا يسافر الخ * وحاصله أن شرط ثبوت الحضنة للحاضن أن لا يسافر ولي حر عن محضون حر سفر نقلة ستة برداً فإن سافر الولي السفر المذكور كان له أخذ المحضون من حضنته ويقال لها اتبعى محضونك إن شئت واحتز بقوله ولي حر عما لو كان الولي للمحضون عبداً وأراد السفر فانه لا يكون له أخذه معه ويبقى عند حضنته لأن العبد لا قرار له ولا مسكن واحتز بالولد الحر عن الوالد العبد إذا سافر وليه فلا يأخذه معه لأن العبد تحت نظر سيده أى مالك أمره حضراً وسفراً (قوله أى من له ولاية على الطفل أعم الخ) تفسير الولي هنا بما ذكره الشامل لولاية المال ولولاية العصوبة هو ما قاله الشيخ سالم وقال عجب المراد به خصوص الأب واختار شيخنا العدوى ما قاله الشيخ سالم (قوله لارقيق) أى فلا يسقط سفره حق الحضنة سواء كانت الحضنة حرة أو أمة لانه لا قرار له إذ لا مسكن له وقديع (قوله وإن رضيعاً) مبالغة في الفهم أى فإن سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضنة وبأخذه وليه معه ولو كان الولد رضيعاً على الشهور وقيل لا يأخذ الرضيع بل إنما يأخذ الولد إذا أضر وقيل يأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله غير أمه) الاولى غير حضنته لأن مثل الام غيرها ممن له الحضنة كما تقدم (قوله أو تسافر هي) يعنى أنه يشترط في ثبوت حضنة الحضنة أن لا تسافر السفر المذكور عن بلد ولي المحضون الحر فإن سافرت السفر المذكور سقطت حضنتها وكان له أخذه منها (قوله ونحوها) أى كسفر الزاهة والسفر لطلب ميراث أو حق (قوله بل تأخذه معها) أى إذا سافرت وقوله ويتركه الولي عندها أى إذا سافر هو ولا تسقط حضنتها وظاهره كان السفر ستة برد أو أقل أو أكثر وهو ما قاله عجب وتبعه عقب وقال الشيخ ابراهيم اللقاني ان كان السفر ليس سفر نقلة فلا تسقط حضنتها لكن لا تأخذ الولد معها إلا إذا كان السفر قريباً كبيراً لا إن بعد فلا تأخذه وإن كانت حضنتها ياقية وتبعه خشى على ذلك واعتمده شيخنا العدوى * واعلم أنها إذا سافرت لكتجارة وأخذت الولد معها فحق الولد في النفقة باق على الأب ولا تسقط نفقته عن أبيه بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عقب (قوله وحلف) راجع للمفهوم أى فإن سافر الولي لنقلة أخذه وحلف وإن سافرت الحضنة لكتجارة أخذته وحلفت فهو مرتبط بكل من الولي والحضنة ولذا قال الشارح وحلف من أراد السفر من الولي والحضنة وظاهر المصنف أن من أراد السفر منهما يحلف مطلقاً أى سواء كان منهما أولاً كما ارتضاء عجب وتوت والشيخ سالم وقيل إنما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارتضاء اللواق هذا ولم ينسب ابن عرفة لزوم اليمين إلا لابن الهندي ونسب الاكتفاء بمجرد دعوى الاستيطان دون يمين لابن يونس وجماعة مع ظاهر المدونة قال ح فانظر كيف يعدل المصنف عن قول الأكثر لكن في اللواق عن التيطى ما يفيد ترجيح القول باليمين اه بن (قوله وظاهرها بريدن) يعنى ان ظاهر المدونة أن سفر البريدن يكون كافياً في قطع الحضنة إذا سافر الولي أو سافر الحاضن (قوله وأبقى المضاف اليه مجروراً) فاندفع ما يقال الاولى للمصنف أن يقول وظاهرها بريدان لأن المثنى يرفع بالألف (قوله ان سافر لأمن وأمن من الطريق) هذان الشرطان أى كون السفر لموضع مأمون والأمن في الطريق معتبران أيضاً في سفر الزوج بزوجه ويزاد عليهما كونه مأمونا في نفسه وغير معروف بالاساءة عليها وكونه حراً وكون البلد المنقول اليه باقرية بحيث لا يخفى على أهلها خبرها فيها وإن تكون تلك البلد تمام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الزوج السفر بزوجه قضى بسفرها معه وإن تخلف شرط منها فلا تجبر

فيه وسفر الحضنة الذى يسقط حضنتها بنزعه عنها فإن كان أقل من ستة برد فالحضنة لا تسقط كما يأتى (وظاهرها) مسافة (بريدن) فعذف المضاف وأبقى المضاف اليه مجروراً والمعتمد الاول وظاهرها ضعيف (إن سافر) الولي أو الحضنة

سفر ثقله أو نجارة (الأسير)
 أي لموضع مأمون (وَأَمِنْ)
 كل (في الطريق) على نفسه
 وماله وعلى المحضون والا
 لم ينزعه الولي منها ونزع
 من الحاضنة (ولو) كان
 (فيه) أي في الطريق (بحر)
 على الأصح فالمدار على
 الامن ثم استثنى من مفهوم
 قوله وان لا يسافر ولي قوله
 (إلا أن تسافر هي) أي
 الحاضنة (معه) أي مع الولي
 أو مع المحضون فلا تسقط
 حضانتها بسفره سفر ثقله
 (لا أقل) من ستة برد
 على القول الراجح ومن
 يريدن على الضيف فلا
 يأخذ منها ولا تمنع
 الحاضنة من السفر به (ولا
 تعود) الحاضنة لمن سقطت
 حضانتها بالتزويج (بعد
 الطلاق) لها أو موت زوجها
 (أو) بعد (فسخ) النكاح
 (الفاقد) (بعد البناء) على
 الأرجح (أو) بعد (الإسقاط)
 أي إذا أسقطت الحاضنة
 حقها منها لغير عذر بعد
 وجوبها لها ثم أرادت العود
 لها فلا تعود بناء على أنها حق
 للحاضن وهو للشهور
 وقيل تعود بناء على
 أنها حق للمحضون (إلا)
 أن يكون الإسقاط بمعنى
 السقوط (لكرض) من
 كل عذر لا يقدر معه على
 القيام بحال المحضون كعدم
 لبن أو حج فرض أو سفر
 الولي بالمحضون سفر ثقله

على السفر معه (قوله سفر ثقله أو نجارة) راجع لولي والحاضنة على سبيل ألف والنشر المرتب أي أن
 محل كون الولي يأخذ الولد من الحاضنة إذا سافر ستة برد سفر ثقله أن كان سفره لموضع مأمون ويأمن
 على نفسه وعلى الولد المحضون في الطريق والا فلا يأخذه منها ومحل كون الحاضنة إذا سافرت الستة
 برد تجارة لا ينزع الولد منها إذا كان سفرها لموضع مأمون وكان يؤمن عليها وعلى الولد معها في الطريق
 والآنزع الولد منها (قوله وأمن كل في الطريق) أي ولو بحسب غلبة الظن على المعتمد فلا يشترط
 خصوص القطع بالامن اه عدوى (قوله والا لم ينزع الولي) أي إذا أراد السفر وقوله ونزع
 من الحاضنة أي إذا أرادت السفر لكتجارة (قوله ولو كان فيه بحر) مبالغة في أخذه إذا أريد السفر
 وحاصله أن الولي إذا أراد سفر الثقله وكان ستة برد كان له أخذ الولد ولو كان في الطريق بحر وكذلك
 الحاضنة إذا سافرت لكتجارة كان لها أخذه ولو كان في الطريق بحر ورد للمصنف بلو على من قال
 لا يأخذه الولي إذا سافر ولا الحاضنة إلا إذا لم يكن في الطريق بحر فان كان فيها فلا يمكن واحد منهما
 من أخذه (قوله على الأصح) أي خلافا لمن قصر أخذه على البر (قوله ثم استثنى من مفهوم قوله وان
 لا يسافر ولي) أي فكأنه قال فان سافر الولي السفر المذكور لنقله سقطت حضانتها وكان الولي يأخذه
 منها إلا أن تسافر هي معه (قوله فلا تسقط حضانتها بسفره سفر ثقله) أي ولا تمنع من السفر معه
 إذا أرادته (قوله لا أقل) أي لا أن كان سفر الولي سفر ثقله أقل من ستة برد فلا يأخذه منها ولأن
 كان سفرها سفر ثقله أقل من ستة برد فلا تمنع الحاضنة من أخذه معها والسفر به إذا لا تسقط حضانتها
 بذلك السفر (قوله لمن سقطت النخ) أي سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحاضنة باق لمن
 انتقلت له فان أراد من له الحاضنة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحاضنة فان كان للأمم فلا مقال
 للأب لانه نقل لما هو أفضل وان كان الرد لأختها مثلا فلا بل النخ من ذلك قول المصنف ولا تعود
 أي جيرا على من انتقلت له بتزوجها أما لو سلم لها الحاضنة من يستحقها بعدها فانها تعود لها لكن تارة
 يكون للأب مقال وتارة لا يكون له (قوله أو بعد فسخ النكاح) يعني ان الحاضنة إذا سقطت
 حضانتها بالتزويج وأخذ الولد من بعدها في المرتبة ثم ظهر أن النكاح فاسد ففسخ لاجل ذلك وقد
 دخل بها فان حضانتها لا تعود وهذا إذا كان النكاح مختلفا في فساده أو كان مجمعا على فساده ودرأ الحد
 أما لو كان الفسخ قبل البناء مطلقا أي - واه كان فساده مختلفا فيه أو متفقا عليه أو كان بعد البناء وكان
 النكاح مجمعا على فساده ولم يدرأ الحد فان الحاضنة تعود لها * والحاصل أن فسخ الفاسد إن كان قبل
 البناء فان الحاضنة تعود كان ذلك النكاح مختلفا في فساده أو متفقا على فساده كان يدرأ الحد أولا
 وكذا إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساده ولم يدرأ الحد كالحامسة والمحرم مع علمه بالحكم
 وأما إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساده ويدرأ الحد كالمحرم والخامسة جاهلا بالحكم أو
 كان مختلفا في فساده ففسخ لذلك بعد البناء بها فان الحاضنة لا تعود لان فسخ نكاحها كطلاقها من
 النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الأصوب وعبر عنه المؤلف بالأرجح جريا على عادته فقوله
 على الأرجح خاص بهذه المسئلة لان ترجيحه إنما وقع فيها دون ما قبلها وقيل انها إذا تزوجت
 وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها لفساده فان حضانتها تعود لان العدم شرعا
 كعدم حسا سواء كان الفسخ قبل البناء أو بعده مختلفا في فساده أو مجمعا عليه كان يدرأ
 الحد أم لا (قوله أو بعد الإسقاط) أي لغير بعوض أو بغير عوض (قوله بعد وجوبها لها النخ)
 هذا شامل لما إذا أسقطت الام حضانتها للأب بعد طلاقها ولا إسقاطها له وهي في
 عصمتها لان الحق لها وهما زوجان كما مر وشامل لما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد ان أسقطت
 بنتها حضانتها في مقابلة خلعتها لان إسقاط الام حضانتها في مقابلة خلعتها لا يسقط حق الجدة

فإذا زال العذر عادت الحضانة بزوجها (أو أولادها الجدة) عطف على مرض فالكف مقدرة في موت وهي في الحقيقة مقدر دخولها على الجدة فيشمل غيرها من كل من انتقلت له الحضانة بزواج من قبله كالأم مثلاً يعني إذا ماتت الجدة وتزوجها من انتقلت له الحضانة ومثل الموت تزويجها (والأم) مثلاً التي سقطت حضانتها بتزويجها (خالية) من الزوج بأن طلقها أو مات عنها فإن الحضانة تعود إليها بموت الجدة أو تزويجها. والحاصل أن الحضانة إذا انتقلت لشخص لمائع ثم زال (٥٣٣) مانع وقد مات أو تزج للانتقل

إليه فانها تعود للأول (أو لتأبئها) أي الحاضنة التي تزوجت بموت زوجها أو طلقها (قبل علمه) أي علم من انتقلت إليه حين الزوج فانها تستمر لها ولا يقال لمن انتقلت إليه شرعاً حال تزوج الأم وفي جعل هذا الاستمرار عوداً كما هو قضية المصنف تسمع (والحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقة) وكسوته وغطائه ووظائه وجميع ما يحتاج له الطفل وليس لأبي المحضون أن يقول لها بعينه لئلا يكل عنده ثم يعود لك لما فيه من الضرر بالطفل والاخلال بصحته والضرر على الحاضنة للمشقة وليس لها موافقة الأب على ذلك لضرر الطفل إذا كله غير منضبط فالأم بمعنى على أو للاختصاص ثم إن قبض النفقة يقدّر بالاجتهاد من الحاكم

فإذا أسقطت الجدة بعد طلاق بنتها صح الإسقاط لأنه إسقاط للشيء بعد وجوبه إلا أن العمد أنه إذا أسقط من له الحضانة حقها انتقل الحق لمن يليه في الترتيب لا للمسقط له وأما لو أسقطت حقها من الحضانة قبل زواجها لم يلزم إسقاط حقها على العمد كالأول خالته على إسقاط حضانتها وقد أسقطت الجدة أو الخالة حقها قبل مخالعة ابنتها أو اختها (قوله) فإذا زال العذر عادت الحضانة بزوجها (أو أولادها الجدة) أي ما لم تتركه بعد زوال العذر سنة فلا تأخذ من هو في يده أو بألف الولد من هو عندها ويشق عليه نقلته من عندها (قوله) أولاد الجدة الخ يعني أن الأم إذا تزوجت ودخل بها زوجها وأخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الأم وقد ماتت الجدة أو تزوجت والأم خالية من اللوائح فهي أحق من جد الجدة وهي الخالة ومن بعدها كذا قال المصنف وهو ضعيف والعمد أن الجدة إذا ماتت انتقلت الحضانة لمن بعدها كالأخالة ولا تعود للأم ولو كانت متأبئة (قوله) والأم مثلاً خالية أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للجدة وللأم وللأموت أيضاً وحينئذ فلو قال المصنف أولكوت من انتقلت إليه الحضانة وقد خلى من قبله كان أشمل (قوله) أو لتأبئها الخ يعني أن الحاضنة إذا تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها أو مات عنها قبل أن يعلم من تنتقل الحضانة إليه بتزويجها فانها تستمر للحاضنة ولا يقال لمن بعدها ومفهوم قوله قبل علمه أنه إذا علم من بعدها بزواجها وسكت عن أخذ الولد عما أو أقل ولم يتم حتى تأبعت لم يزرعه منها ولا يقال له وما تقدم للمصنف في قوله إلا أن يعلم ويسكت العام أي فليس له انتزاعه منها فإن سكت أقل من العام كان له انتزاعه فيها إذا لم تأبى فالوضع مختلف كذا ذكره عج وهو الصواب وقال الشيخ أحمد إذا علم من بعدها فلا يقال له أن علم وسكت العام وإلا فله قال فإن مفهوم كلامه هنا يقيد بما مر بحيث يقال مفهوم قبل علمه أنها إذا تأبعت بعد علم من انتقلت إليه الحضانة وسكوتها كان له انتزاعه إن كان السكوت أقل من عام وإلا فلا وفيه أن موضوع المولين مختلف فكيف يقيد أحدهما بما في الآخر (قوله) وليس لأبي المحضون أن يقول الخ أي فإذا طلب ذلك فلا يجاب له (قوله) أو للاختصاص أي أن الحاضنة مختصة بذلك وهذا لا ينافي وجوبه عليها (قوله) وأمنه أي فيعطى نفقة كثيرة كجدة أو شهر وقوله وخوفه أي فيعطى نفقة قليلة كيوم أو يومين (قوله) فذهب للدونة الخ هذا الكلام أسهل لمع وتبعه عبق وشارحنا وسيأتي لك ما فيه (قوله) أي فيما يخص الطفل أي بأن يجعل نصف أجرة السكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو العكس (قوله) وقيل توزع على الرءوس فقد ظهر لك مما قاله الشارح أن الخلاف فيما يخص الحاضن من السكن وأما ما يخص المحضون منه فعلى الأب باتفاق الأقوال المذكورة وسيأتي لك أقوال آخر في ذلك (قوله) لكن رجح بعضهم الخ أي وهو بن وقت ما في التوضيح وغيره ففي بن مانعه قال للتيطى فيما يلزم الأب الولد مانعه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه

على الأب بالنظر لحاله من يوم أو جمعة أو شهر ومن أعيان أو أمان ولحال الحاضنة من قرب السكن من الأب وبعده وأمنه وخوفه وأما السكني فذهب للدونة الذي به الفتوى أنها على الأب للمحضون والحاضنة معاولا اجتهد فيه وقال سحنون سكنى الطفل على أبيه وعلى الحاضنة ما يخص نفسها بالاجتهاد فيها أي فيما يخص الطفل وما يخص الحاضن وقيل توزع على الرءوس قد يكون المحضون متصفاً وكلاماً ضيق وظاهر قول المصنف (و) للحاضنة (السكنى بالاجتهاد) للمنى على منصف سحنون ولو مشى على مذهبه أقدم قوله بالاجتهاد على قوله والسكنى لكن رجح بعضهم ما في التوضيح وغيره من أن كلام سحنون تفسير للمدونة قال شيخنا وهو صواب

وهذا هو القول المشهور المعمول به الذي كور في المدونة وغيرهاسحنون ويكون عليه من السكراء على قدر ما يجتهد الحاكم وقال يحيى بن عمر السكفي طي قدر الجماجم اه نقله اللواق وقد أفاد أن قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المؤلف في توضيحه ونصه والمشهور أن طي الاب السكفي وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب القائل إن أجرة المسكن طي الحاضنة وطى المشهور فقال سحنون تكون السكفي طي حسب الاجتهاد وعزاه لابن القاسم في الديماطية وهو قريب لما في المدونة وقال يحيى بن عمر طي قدر الجماجم وروى لاشيء طي المرأة حيث كان الاب موسراو أنها طي الموسر من الاب والحاضنة وحكى ابن بشير قولاً بأنه لاشيء على الام من السكفي اه فقول التوضيح وحكى ابن بشير قولاً الخ صريح في أن القول بكون السكفي كلها طي الاب هو الضعيف المقابل لمذهب المدونة لأنه مذهبها فيطلب به مادعاه عقب تيمنا لشيخه من ضعف ماسحنون وجعل ماحكاه ابن بشير هو المشهور وانه مذهب المدونة انظر بن وقول التوضيح وانها طي الموسر من الاب والحاضنة معناه أن الحاضنة إذا أسرت دون الاب لم يكن على الاب سكفي طي هذا القول وان أسر الاب دون الحاضنة لم يكن على الحاضنة شيء من أجرة السكفي (قوله ولا شيء لحاضن لاجلها) أي لاشيء لها من نفقة أجرة وهذا قول مالك المرجوع اليه وبه أخذ ابن القاسم وكان يقول أولا ينفق على الحاضنة من مال القلام والخلاف إذا كانت الحاضنة غنية أما الفقيرة فينفق عليها من ماله لأجل فقرها لا للحضانة انظر طي اه بن (قوله زيادة على السكفي) أي من نفقة وأجرة حضانة وهذا لا ينافي أن له السكفي (قوله لأجلها) هذا تصريح بما علم من تعليق الحكم بالوصف وهو لحاضن

(ولاشيء لحاضن) زيادة على السكفي (لأجلها) أي الحضانة وأما بقطع النظر من الحضانة فقد يجب لها شيء كالام الفقيرة في مال ولها للحضون والله أعلم

(ثم الجزء الثاني من حاشية السوق على الشرح الكبير ويليها الجزء الثالث أوله باب البيوع)

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير للقطب المروري)

صفحة	صفحة
٣٣٩ فصل إنما يجب القسم للزوجات في البيت	٢ باب في الحج
٣٤٧ فصل جاز الخلع	٥٤ فصل حرم بالاحرام
٣٦١ فصل طلاق السنة	٩٣ فصل في ذكر موانع الحج
٣٦٥ فصل وركنه أهل	٩٩ باب الذكاة
٤٠٥ فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق	١١٥ باب المباح
٤١٥ فصل في الرجعة	١١٨ باب في الضحايا
٤٢٦ باب الإيلاء	١٢٦ باب في الإيمان
٤٣٩ باب في الظاهر	١٦١ فصل في النذر
٤٥٧ باب ذكر فيه العمان	١٧٢ باب في الجهاد
٤٦٨ باب تعدد حرة	٢٠٠ فصل في عقد الجزية
٤٧٩ فصل ولزوجة المفقود	٢٠٨ باب السابقة
٤٩٠ فصل يجب الاستبراء	٢١١ باب الخصائص
٤٩٩ فصل في تداخل العدد	٢١٤ باب في النكاح وما يتعلق به
٥٠٢ باب الرضاع	٢٧٧ فصل في خيار أحد الزوجين
٥٠٨ باب النفقة	٢٩١ فصل وجاز لمن كمل عتقها فراق العبد
٥٢٢ فصل إنما تجب نفقة رقيقه ودابته	٢٩٣ فصل في أحكام الصداق
٥٢٦ الحضانة	٣٢٩ فصل إذا تنازعا في الزوجية

(تمت)